المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة بحوث ودراسات رقم 27



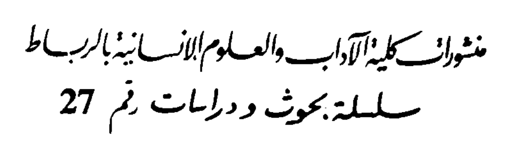
وقفات في تاريخ المغرب

دراسات مهداة للأستاذ ابراهيم بوطالب

تنسيق عبد المجيد القدوري

بسم الله الرحمن الرحيم





منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة بحوث ودراسات رقم 27

وقفات في تاريخ المغرب

دراسات مهداة للأستاذ ابراهيم بوطالب

تنسيق عبد المجيد القدوري

وَقَفَاتٌ فِي تَارِيخِ الْمَغْرِبِ

الكتـــــاب : **وقفات في تاريخ المغرب. دراسات مهداة إلى الأستاذ ابراهيم بوطالب.**

السلسلـــة : بحوث ودراسات، رقم 27

النـاشـــــر : منشورات كلية الآداب بالرباط.

الغـــلاف : إعداد عمر أفا.

الخـطـــوط : بلعيد حميدي.

الطبــــع : مطبعة النجاح الجديدة ــ الدار البيضاء.

ردمـــك : 9981-59-041-x

التسلسل الدولي : 1113/0369.

الإيداع القانوني : 2001/222.

الطبعـة الأولى : 2001.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين كلية الآداب ومؤسسة كونراد أديناور

المحتويات

الفصل الرابع
المغرب وأوربا

الفصل الخامس
الولاية والسلطة

الفصل السادس
قضايا في المنهج والكتابة التاريخية

تقديم

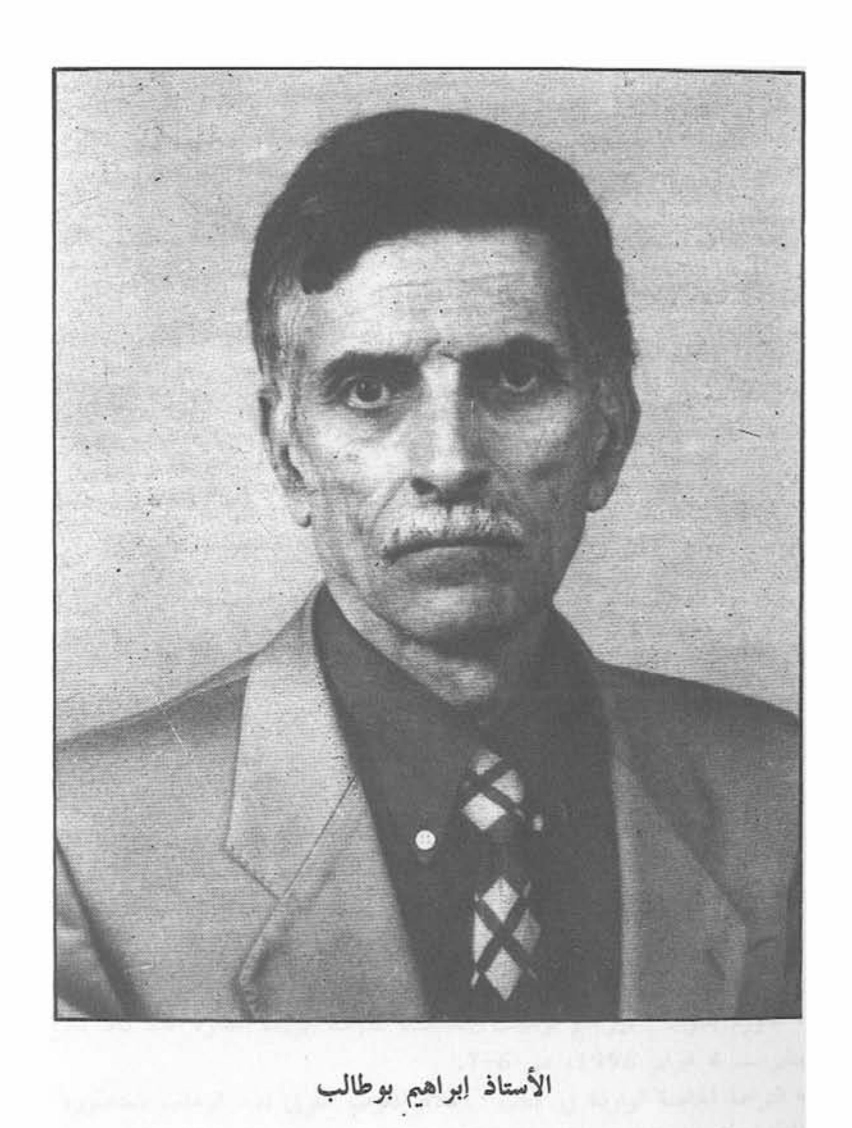
من التقاليد الجامعية الرصينة والمحمودة اجتماع ثلة من الباحثين حول عَلَم يخصونه بتحية المودة والاعتراف بالجميل في مؤلف جماعي تتضافر فيه أصناف المعرفة وتتكامل الجهود، في اختلاف الأبحاث وتنوعها، فتصبح في أغلب الأحوال مرجعاً يكون صدوره حدثا في تاريخ البحث العلمي وفي حوليات الثقافة الرفيعة.

وتَعُدُّ جامعة محمد الخامس عامة، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لها خاصة، جملة من المجامع أو «الأمشاج»، أصدرتها تكريما لهذا العالم أو ذاك من الباحثين المرموقين الذين خدموا الدرس الجامعي والبحث العلمي والعمل البيداغوجي فأبلوا في هذه المجالات كلها البلاء الحسن. ولست أريد أن أعدد تلك النشرات والإصدارات والأيام الدراسية فهي معلومة مشهورة، وطلبة الجامعة والباحثون المدققون من أسرة التدريس وخارجها يرجعون إليها، فيفيدون منها الفائدة التي أعِدّت من أجلها. ولكني أرغب في أن أتقدم بدوري ـــ عميداً للكلية وأستاذاً عاملا في رحابها ـــ بتحية الشكر والتقدير إلى كافة الزملاء الباحثين الذين أسهموا في هذه الوقفات في تاريخ المغرب فجاءت أعمالها غزيرة ومتنوعة ومفيدة : غزيرة، فهي تربو على الثلاثين بحثا ودراسة؛ ومتنوعة، فهي تتناول من تاريخ المغرب السياسي والاجتماعي والثقافي فترات من التاريخ القديم وأخرى من التاريخ الوسيط والحديث والمعاصر مع غلبة لموضوعات هذا الأخير خاصة وما اتصل بفترة الحماية على المغرب بصفة أخص؛ ومفيدة، لأنها تلقي على القضايا والموضوعات التي تعرضت لها أضواء جديدة كاشفة فالقارىء لا يخرج من قراءتها صفر اليدين، بل إن معرفة جديدة تحصل لديه. ثم إن البحوث المشار إليها هي، في غناها وتنوع ألوانها، برهان مودّة وتقدير لزميل خدم الكلية وخدم الجامعة أستاذاً وباحثاً ومسؤولاً إدارياً فصدق القول وأخلص العمل في هذه الحقول كلها ردحاً من الزمن غير بعيد من اكتمال العقد الرابع من السنين.

لست أريد أن أثقل على القارىء الكريم فأشغله عن متعة التنقل والسفر في أرجاء فسيحة من التاريخ المغربي في مراحل تكونه وأطوار سيرورته، ولست أريد أن أبعده عن لذة التنعم في «وقفات في تاريخ المغرب» ما أحسب أن الكتاب الموجود بين يديه إلا سجل حافل بها. ولكنني أود أن أتقدم إلى الأستاذ الجليل والزميل الفاضل، قيدوم عمداء كليات الآداب في المغرب، والشاب القوي الذي التحق بها بعيد منتصف الستينيات من القرن العشرين بقليل، فأنفق فيها جهده وعلمه وخبرته واكتهل فيها وعاش فيها أطوار الفورة والغليان، كما أسهم فيها، بالدرس والإشراف الإداري معاً، في إرساء القواعد وتكوين الأساتذة الباحثين وفي إمداد الجامعة المغربية، كلاً لا بعضاً، بثلة طيبة من العاملين في حقل البحث التاريخي عموما لا خصوصاً. إلى الأستاذ إبراهيم بوطالب أتوجه بتحية المودة والتقدير والعرفان بالجميل راجياً من المولى عز وجل أن يديم عليه نعمة الصحة والعافية وييسر له سبيل المزيد من البذل والعطاء فهو نعم المولى والنصير.

سعيد بنسعيد العلوي

الرباط في 2001/02/11



الأستاذ إبراهيم بوطالب

الأستاذ ابراهيم بوطالب
سيرة موجزة

عمر أفا
كلية الآداب ــ الرباط

جمع الأستاذ إبراهيم بوطالب[1] إلى كونه من علماء التاريخ المعاصرين تضلعه في مجال السياسة والرأي، صادرا في كل ذلك عن روح وطنية عالية وفكر نزيه.

وقد ولد بمدينة فاس في 19 ذي القعدة سنة 1358هـ/31-12-1937م من أسرة مجيدة، هي أسرة بوطالب الحسنية الإدريسية، وكان في السابعة من عمره عندما فقد والده سيدي عبد العزيز بوطالب الذي استشهد برصاص الجيش الفرنسي أثناء إحدى المظاهرات التي اندلعت للمطالبة بالاستقلال سنة 1944[2]

---

(1) اعتمدت أساسا لكتابة هذه السيرة على مرجعية حاولت أن تكون صادقة درءاً للعسر الذي يلازم الترجمة للأحياء، وقد توسلت إليها بالمستندات التالية :
- مذكرات جمعتها أثناء علاقتي الشخصية بالأستاذ إبراهيم بوطالب والتي تمتد على مدى زمن يسعى نحو الأربعين سنة وما بعدها، منذ أن كنت طالبا بالمدرسة العليا للأساتذة، وكلية الآداب بالرباط ابتداء من سنة 1967، ومنذ أن التحقت بنفس الكلية للتدريس سنة 1976 إلى الآن وإلى ما شاء الله. وقد جعلت الهوامش متنفسا لما ضاق به المتن الموجز لهذه السيرة.
- محاورة بعنوان : «إبراهيم بوطالب يتحدث» نشرت بجريدة **النشرة** عدد 50 بتاريخ 19 يناير ــ 4 فبراير 1996، ص 6-7.
- الترجمة الخاصة الواردة في كتاب : **أعلام المغرب العربي** لعبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط 19، ج 1، ص 210-212.
- قراءة في كتابات الأستاذ إبراهيم بوطالب (انظر بيبليوغرافية عامة، في آخر هذه السيرة).

(2) في هذه السنة قدّمتْ الحركةُ الوطنية للاستعمار الفرنسي «وثيقة المطالبة بالاستقلال»، (انظر النص في موسوعة : **مذكرات من التراث المغربي**، المجلد 6، ص 128-129.



الأستاذ ابراهيم بوطالب يتوسط مجموعة من الباحثين أثناء رحلة دراسية



الأستاذ إبراهيم بوطالب في حديث مع زملائه الأساتذة في رحاب كلية الآداب بالرباط

في مجموع أرجاء البلاد. وكان والده رحمه الله[3] من مؤسسي الحركة الوطنية بفاس، وضحى بنفسه من أجل الاستقلال. ومن هذا المنطلق «فقد كان الابن سرَّ أبيه»، إذ كانت نشأته في أحضان أسرة وطنية وفي ظرفية تاريخية حاسمة.

I ــ المراحل الدراسية :

بدأ تعليمه بفاس فور وفاة والده، ولم تكن آثار اليُتم لتعيقه عن تقدمه في الدراسة، وأتم بنجاح دراسته الابتدائية والثانوية[4] بحصوله على الباكلوريا، يساعده في ذلك ما حباه الله به من نجابة وذكاء وما تتسم به شخصيته من جدّية واجتهاد.

ومنذ سنة **1956** التحق بجامعة السربون بباريس[5] فانتسب إلى كلية الآداب بها حيث حصل على الإجازة في التاريخ والجغرافية سنة **1961**؛ وبهمّة عالية تابع تعليمه فأحرز من نفس الكلية على دبلوم الدراسات العليا سنة **1962** بتقديم رسالة في موضوع : **«العلاقات التجارية بين المغرب وفرنسا في القرن الثامن عشر»**[6]. ثم أتم تكوينه بالالتحاق بالمدرسة العليا للأساتذة هناك حيث تخرج منها سنة **1964**. وطوال وجوده بفرنسا لم ينقطع عن زيارة المغرب كلما سنحت له الفرصة حيث كان يطلع على سير أحوال البلاد، ويصل الرحم[7]،

---

(3) نشأ سيدي عبد العزيز بوطالب بفاس ودرس بها واشتغل بالعدلية وبالتجارة، وتنقل بين المغرب والجزائر وبين المغرب وفرنسا، وحج سنة 1909، وله مكتبة لبيع الكتب والجرائد والمجلات، وله خبرة بالنشر، طبع كتاب فواصل الجمان لمحمد غريط. (انظر ترجمته في موسوعة **معلمة المغرب**، بقلم إبراهيم بوطالب، المجلد 5، ص 1739).

(4) تابع دراسته الابتدائية بين 1944–1949 **«بالمدرسة الفرنسية الإسلامية»** بالدوح، والدراسة الثانوية **«بالثانويات الفرنسية»** بفاس والدارالبيضاء والرباط.

(5) نظراً لتفوق الطالب إبراهيم بوطالب حصل على منحة مغربية كفلت له متابعة الدراسة بفرنسا خلال السنوات المذكورة.

(6) من البحوث الأولى المتميزة لما تزخر به من الوثائق، وقد عمل المؤلف ــ كما أخبرني بذلك ــ على تعريبها ووضعها رهن الطبع.

(7) من حيث علاقاته العائلية فقد كان يزور والدته وإخوته الأربعة وأخواته الثلاث، أثناء الدراسة. وبعد عودته من فرنسا تزوج ورزقه الله ولدين : إدريس والغالي.

وكان في الوقت نفسه يمارس النشاط السياسي في إطار حزب الاتحاد الوطني[8] داخل التنظيم الطلابي بباريس.

II ــ المهام التربوية والإدارية والسياسية :

عاد إلى المغرب وقد استكمل ثقافته العلمية مزودا بتكوين عصري يؤهله لمتطلبات بناء مغرب ما بعد الاستقلال، وقد ساهم فعلا في هذا البناء بانخراطه في تولي عدة مهام ووظائف :

أ ــ أستاذ بجامعة محمد الخامس : ابتداء من سنة 1964 عين أستاذا للتاريخ المعاصر بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، فكون مع ثلة من زملائه الأساتذة أمثال المرحوم محمد زنيبر، وأمثال الأساتذة محمد حجي ومحمد القبلي وإبراهيم حركات وعبد الله العروي ومحمد الزعيمي وجيرمان عياش وغيرهم من هذا الرعيل، مدرسة تاريخية تخرّج منها أفواج من الباحثين. وقد كرست هذه الثلة من الأساتذة جهودها في المرحلة الأولى من تأسيس هذه الكلية لترسيخ تقاليد البحث العلمي بها، على أساس المناهج الدراسية الحديثة، وكذا لتخليص البحث الجامعي من آثار عهد الحماية وسلبياته، وقد تم الشروع في تعريب بعض التخصصات[9] بدءا من سنة 1967 ومنها التاريخ والجغرافية، وكانت جهود الأستاذ إبراهيم بوطالب في كل ذلك جهودا متميزة.

ب ــ مدير المدرسة العليا للأساتذة : في سنة 1966 عين مديراً للمدرسة العليا للأساتذة كمؤسسة تربوية تسعى لتكوين الأساتذة تكوينا تربويا وعمليا في تخصصات العلوم الإنسانية، والعلوم الطبيعية والرياضية بعلاقتها مع كلية

---

(8) كان الحزب يسمى منذ انفصاله عن حزب الاستقلال سنة 1959 : «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، ومنذ عملية التصحيح والأحداث التي عرفها الحزب، وبعد دورة اللجنة الإدارية 1974 أصبح يحمل اسم : «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»؛ وهو اختيار كرس له المؤتمر الاستثنائي في يناير 1975 إلى الآن.

(9) كانت أغلب المواد الدراسية بالكلية تدرس بالفرنسية وغيرها من اللغات الأجنبية، وكان التعريب في المرحلة الأولى من الاستقلال مطلبا وطنيا إلى جانب المغربة والتعميم، فكان التعريب يتم تدريجيا حسب السنوات الدراسية بالتتابع.

الآداب[10] وكلية العلوم[11]، كما تضم قسما لمنظمة اليونسكو التي كانت تبذل مساعدات للمؤسسة، وقد اضطلع الأستاذ إبراهيم بوطالب فيها بالمهام الإدارية والتربوية بكامل الجِدّية والحرص. وعلى الرغم من انشغاله بهذه المهام فإنه لم يتخل يوما عن التدريس، إذ كان مداوما على إلقاء محاضراته الجامعية في التاريخ، وكان يومئذ يدرس حضارة أمريكا اللاتينية في عهد الأنكا والأستيك. واستفاد الطلبة من عمله ومن توطيده للأعراف التعليمية ومناهج الدراسة[12]، وكذا من تسييره الإداري الحازم في تلك المرحلة التي كانت فيها البلاد في حاجة إلى مغربة التعليم وتعميمه وتعريبه.

ج ـ عميد لكلية الآداب بالرباط : في سنة 1969 عين عميدا لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط[13] التي لم تنقطع صلته بها بسبب مهامه في المدرسة العليا، بل ظلت مستمرة، بحيث يمكن اعتبار بعض مرافق المدرسة العليا جزءا مكملا للكلية. وعندما تولى عمادة الكلية حافظ على استمرارية ترسيخ التقاليد العلمية وتنمية مجالات التخصص واستكمال التعريب. وفي مجال التعريب بالذات كان الشعور الوطني رائد الأستاذ إبراهيم بوطالب وكافة أساتذة الكلية من المغاربة، فتمت على يده عملية تعريب بعض التخصصات، كما تم إحداث نظام بحوث السنة الرابعة في الإجازة على شكل عروض شفوية في البداية، وكذا بناء

---

(10) يتخرج طلبة كلية الآداب بعد تلقي التكوين العلمي بالكلية، والتعليم التربوي والبيداغوجي بالمدرسة العليا بعد أربع سنوات كأساتذة لتدريس العلوم الإنسانية ـ التاريخ والجغرافية والفلسفة بالخصوص ـ.

(11) يتخرج الطلبة على يد أساتذة من كلية العلوم بعد سنتين من تلقي المواد العلمية والتربوية بالمدرسة العليا لتدريس العلوم الطبيعية والرياضية والفيزيائية في المدارس الثانوية.

(12) إلى جانب الدروس النظرية التي كانت تلقى بالمدرسة العليا هناك دروس تطبيقية، ودروس التشريع المدرسي. ومن اجتهادات الأستاذ بوطالب في هذه المرحلة إحداث دروس مفتوحة لتعليم اللغة الأمازيغية في المدرسة العليا كعامل مساعد لفهم الكتابات التاريخية في ما له صلة بالجانب اللغوي. هذا في الوقت الذي كان يتحمس فيه لفكرة تعريب المقررات الجامعية.

(13) مشاهدة بسيطة لكنها ذات دلالة عميقة في سلوك الرجل، فقد حضرنا حفلة تنصيبه عميدا لكلية الآداب، وكان ذلك في الحادية عشرة والنصف وحضرها جمع غفير من الطلبة والأساتذة وكذا المسؤولون الرسميون، وطالت مدة الحفلة إلى ما بعد الثانية عشرة زوالا. وما استغربنا له أن الأستاذ إبراهيم بوطالب جاء لإلقاء الدرس مباشرة بعد حفلة التنصيب، فحضر في الكلية قبل الساعة الثانية وشاهدناه يدخل قاعة المحاضرات بدل مكتب العمادة.

هيكلة الشعب المختلفة بناء على التنسيق الجماعي بينه وبين أساتذتها، فزيادة على أساتذة التاريخ المذكورين كان ضمن شعبة الفلسفة الأساتذة عبد الواحد الراضي وعابد الجابري ومحمد كَسوس، وضمن شعبة الجغرافية الأساتذة محمد الناصري ومولاي إسماعيل العلوي وغيرهم ممن لم أذكر معتذراً، ومنذ ذلك الحين كانت الفكرة متجهة نحو إعطاء الجامعة نوعا من الاستقلال الذاتي لتتحرر المؤسسات الجامعية تدريجيا، ولكن هذا التوجه وقفت دونه أزمة الكلية وإضرابات الطلبة سنة 1972 واستعفاء الأستاذ إبراهيم بوطالب من العمادة كليا.

وهكذا، وبعد مرور قرابة ثلاثين سنة على هذا الحدث، فلابد أن أشير إلى أن الأستاذ إبراهيم بوطالب يرى في الوقت الراهن ونحن في سنة 2000م أن الجامعة المغربية أتت أكلها في السنوات اللاحقة بما أنتجته من أطر مغربية كمّاً وكيفاً، وبما وقع من التوسيع الجغرافي للمؤسسة الجامعية؛ فبعد جامعة واحدة سنة 1957 تكاثرت الجامعات لتصل إلى أربع عشرة جامعة بكلياتها. ومن الطبيعي ــ كما يرى الأستاذ إبراهيم بوطالب أيضا ــ أن هذا العدد تحت وطأة النمو الديمغرافي، يطرح مشاكل التراكم، إذ وقعت الجامعة في أزمة نمو، مما يدعو إلى تجديد الرؤية لفهم حقيقة الأمور. فالأزمة في ظاهرها ناتجة عن كون الجامعة تخرج أفواجا من الشباب بعدد لا يجد وظائف كافية في سوق العمل. وإذا اعتبرنا أن الدور المنوط بالجامعة هو أن تجعل حق التعليم متاحا لكل مواطن، فيتضح جليا أنها ليست مسؤولة عن البطالة ــ بكل تأكيد ــ لكن المسؤول هو الاقتصاد المغربي، هي فعالية الجهاز الاقتصادي المغربي الذي لا يتولد عنه القدر الكافي من فرص الشغل وعدد الوظائف اللازمة للشباب المتخرج من هذه الجامعات. والجامعة ينبغي تبرئة ساحتها من قضية التشغيل وتُعطَى حق المبادرة[14].

د ــ عضو في البرلمان : في سنة 1977 رشح نفسه لعضوية البرلمان، وخاض غمار الانتخابات في إطار حزب الاتحاد الاشتراكي بهدف الدفاع عن مصالح الشعب وتخطيط سياسة الدولة إسهاما منه في عملية البناء، وقد فاز في دائرة اللمطيين بفاس، ولقد اعتبر التجربة البرلمانية التي خاضها تجربة حاسمة وناجحة إذ كيف يمكن للإنسان ــ كما يقول ــ أن يمارس حقوقه وهو على الهامش، ونوه

(14) «إبراهيم بوطالب يتحدث»، جريدة النشرة، عدد 50، سنة 1996، ص 7.

بالدور الطلائعي لمؤسسة البرلمان والمجالس البلدية وإسهامها في تكوين عينات من الأطر التي أفادت البلاد وبكامل الاعتداد.

ولقد تبلورت جهوده الكبيرة في مجلس النواب في إسهاماته المبذولة أثناء رئاسته للجنة الإعلام والشؤون الثقافية، إذ عمل في إطارها بما يتجاوب والجانب الفكري والسياسي، وكان قد انشغل بقضاياهما الكبرى ذات الصلة الوثيقة بمصالح الشعب. يؤيد هذا التوجه أنه بقدر ما كان وفيا لأداء التزاماته البرلمانية، بكامل الجدية والمثابرة، فإنه لم ينقطع طوال مدة انتخابه عن إلقاء المحاضرات والدروس والإشراف على الرسائل الجامعية بكلية الآداب بالرباط. وبعد نهاية مدة الانتخاب قرر العودة إلى رحاب الجامعة وإلى الدراسة والبحث العلمي حيث يجد ضالته المنشودة في توجيه وإفادة أجيال من الباحثين، إذ يرى من فضائل التعليم أن المرء رغم تقدمه في السن يظل شابا بممارساته الفكرية.

هـ ـ النشاط السياسي : أما في المجال السياسي فإنه التحق بحزب الاتحاد الوطني[15] منذ تأسيسه سنة 1959، وإذا كان قد تشبع بالوطنية لأسباب ذاتية ووجدانية، فإن انخراطه في الحزب كان استجابة لقناعة عقلانية، نتيجة تركيبة الحزب الجديدة وإدراكه لقضايا التنمية والبناء الوطني، ونتيجة ميل الأستاذ إبراهيم بوطالب للفكر اليساري، فيرى من خلاله : أن التنمية لا سبيل لتحقيقها بدون إشراك الجماهير، ويفتخر بأن المهدي بن بركة وعمر بن جلون من زعمائه وقادته الحقيقيين، مشيدا بعلاقاته الخاصة بثاني الرجلين[16]. ويضاف إلى كل ذلك أن الأستاذ إبراهيم بوطالب وهو عضو في اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي، كونه يعتبر ضمن الكفاءات الجامعية إلى جانب أمثال محمد جسوس ومحمد الحبابي وفتح الله أولعلو وغيرهم ممن تعد آراؤهم عمدة في التوجيه الحزبي.

و ـ العمل الجمعوي : تولى رئاسة الجمعية المغربية للبحث التاريخي[17]

(15) انظر هامش (7) من هذه السيرة.

(16) «إبراهيم بوطالب يتحدث»، جريدة **النشرة**، عدد 50، سنة 1996، ص 6.

(17) تأسست الجمعية المغربية للبحث التاريخي بتاريخ 1975/3/24، وكان من بين المؤسسين الأساتذة : إبراهيم بوطالب، ومحمد زنيبر وعبد الله العروي، وعبد اللطيف الشاذلي وآخرين. (انظر ملفات الجمعية). وانبعثت من جديد برئاسة الأستاذ محمد القبلي بتاريخ 1986/11/24 وحققت التواصل الفعلي بين مختلف أساتذة التاريخ بالمغرب. ومنذ تاريخ =

منذ سنة 1991 وتسعى الجمعية إلى توحيد جهود الباحثين في مجال التاريخ وتنسيق أشغالهم، مما يعد استمرارا في العمل من أجل توطيد أركان مدرسة تاريخية مغربية. وله مشاركات في عدة جمعيات أخرى، ولقد وسع نشاطه العلمي بانخراطه عضوا في اللجنة العلمية لـ«معلمة المغرب» ورئيسا لتحرير مجلة «هسبريس ــ تمودا»، وبحضور مكثف في الندوات ودورات تكوين الطلبة[18].

III ــ آراء ومواقف في التاريخ والسياسة والثقافة :

إن الروح الوطنية التي تشبع بها الأستاذ إبراهيم بوطالب تجعله يؤمن بضرورة جعل المعرفة أداة فاعلة في كل تقدم بشري؛ إنه يؤمن أن دعائم المجتمعات إنما تتوطد على أساس العلم، فسعى بنفسه في عملية التوجيه الفعلي، وساهم في الدّفع بالشباب في هذا المسار بعمله الجامعي ومن خلال ما يشع في ثنايا كتاباته من آراء وتوجهات. ونريد أن نقف عند مقتطفات من آرائه ومواقفه في هذه السيرة ونذكر منها ما يلي :

- «فالسياسة هي محاولة لكتابة التاريخ المستقبلي، والتاريخ هو السياسة المكتوبة في الماضي، على أساس أن تكون مضبوطة ومتينة بناء على وثائق وبراهين»[19].
- «العلم وسيلة من وسائل السيطرة الاجتماعية. والسياسة ــ بصفتها وسيلة من وسائل الإنتاج تسخر لفائدة الماسك بها دون غيره ــ فإنها يمكن أن تشوه العلم وأن تعرقل سيره لكنها لا تستطيع نفيه ولا الحكم عليه بالعدم»[20].
- «أتوجه إلى الشباب أن يقرأ التاريخ قراءة متأنية واسعة المنظور، وألا يتسرع

= 1991/5/11 تولى رئاستها الأستاذ إبراهيم بوطالب إلى الآن، وقد حققت خطوات هامة منها العمل على توحيد الرؤية نحو قضايا التاريخ، وإصدار عدة منشورات من إنجاز الجمعية.

(18) يولي الأستاذ بوطالب اهتماما زائدا لتكوين الطلبة في إطار دراسات السلك الثالث كرئيس لوحدة التكوين «المغرب والعالم المعاصر» وفي إطار أنشطة الجمعية، وإن تفتح «الشيخ المعاصر» على الطلاب والمريدين في باب المعارف يساهم في إنشاء أعلام وأطر خدومة لبلادهم. وكم قرأنا عن شكاية طلاب العلم والمريدين مما يصفون به شيوخهم من الانقباض أو يصفونهم بشيء من الحدة، مما لا تخلو منه طباع بعض الشيوخ.

(19) جريدة **النشرة**، عدد 50، 1996، ص 6.

(20) «التاريخ والاستقبالية»، مجلة **المشروع** عدد 3، 1981، ص 141.

في استخلاص الخلاصات. فأخطر ما يمكن أن يقع فيه الإنسان هو إقامة البرهان على أسس ودعائم واهية»[21].

• «إن العوامل التاريخية كان مفعولها في القديم ينحصر في حدود جغرافية معينة، نظرا لبطء المواصلات آنذاك. بينما أصبحت العوامل المؤثرة في الفترة المعاصرة تعمل حتما في مجموع المعمور، إما مباشرة، وإما على شكل ما تعمل القذائف التي تسقط في الماء الساكن : فإنها تحدث عاصفة مكان الواقعة، ولكنها تنعكس رويدا على ساحة المحيط برمته»[22].

• «فأنا الآن في طور الكهولة أصبحت مقتنعا أكثر، أن الشباب عندما يمسك بزمام الأمور بعقل وثبات تكون النتائج إيجابية»[23].

• «عندي أن الثقافة هي روح الأمة بالضبط، وروح الأمة هي لغتها. ويبدو لي أننا فقدنا في هذا النصف الثاني من القرن العشرين ما كنا عليه أيام الكفاح ضد الاستعمار من الإجماع على أن اللغة العربية هي سبيل النهضة والتحرير ودعم صفوف الأمة. فنحن اليوم ـــ على العكس ـــ في حالة من الانفصام الثقافي حيث «يلغو كل واحد بلغوه» ولا يريد أن يصغي لما يقوله الآخر. وقد يقال إنها حالة قديمة فينا متأصلة. ولكنني أقول ـــ نظرا لتبدل الأحوال ـــ فإن الهوة الثقافية لم تكن لتؤثر فينا يوم كانت السوق المغربية أسواقا منعزلة متعددة لا تتجاوز علاقتها الجوار القريب. أما وقد أصبحت السوق المغربية سوقا وطنية متماسكة يرتبط الفرع منها بالأصل فلابد من لغة واحدة تدعمها، ومن أداة واحدة لرواج منتجاتها ـــ الاقتصادية والثقافية ـــ في الداخل والخارج»[24].

• «لقد تعلمت من تجربة الثلاثين سنة ـــ أو تزيد ـــ من تدريس التاريخ تجنب توظيف التاريخ كمحكمة للحكم على ما مضى من وقائع، في غياب قراءة

---

(21) جريدة **النشرة**، عدد 50، سنة 1996.

(22) مجلة **دار النيابة**، عدد 19-20.

(23) جريدة **النشرة**، عدد 50، 1996.

(24) **معالم التعبير في تاريخ المغرب في القرن 20**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2000، ص 22.

واضحة للظرفية التاريخية المصاحبة لتلك الأحداث والوقائع»[25].

• «إن الفتوحات الإسلامية وانتشار العقيدة المحمدية بهذه الديار المغربية كانت بمثابة الخميرة التي أبانت ـــ دفعة واحدة ـــ عن جميع مقدراتها وعن مؤهلات سكانها التي كانت قد ظلت مهمشة إلى ذلك الحين في مجرى التاريخ العام..»[26].

• «في هذه اللحظات الأخيرة من القرن العشرين لم نعد نجمع على شيء في المجال الثقافي، وصار كل واحد منا له نظره الخاص في التعليم وفي لغة التعليم، وفي معنى العقيدة وكيف ينبغي ممارستها (...) وتتجول في الشوارع وترى من يأبى إلا التزيي بزي الأعراب على أنه زي الإسلام، وهو يساير على نفس الرصيف من يأبى إلا التزيي بآخر ما ظهر من موضة اللباس في لندن ونيويورك ليقينه بأن ذلك هو تمام الرقي؛ إنها البلبلة الثقافية المطلقة، وضرب من «شروط الخزيرات» امتدت إلى باطن مجتمعنا في نهاية هذا القرن (...) ولا سبيل إلى التخلص من هذه المثبطات إلا بفتح أبواب الاجتهاد. ولكن أين المجتهدون ؟»[27].

قبل الانتقال إلى إنجازات الأستاذ إبراهيم بوطالب في الكتابات التاريخية نستمع إلى رأيه في الإنتاج الذي يصفه بـ«إنتاج القلة» على غرار ما وصف به الأستاذ أحمد التوفيق الإنتاج الاقتصادي. يقول الأستاذ إبراهيم بوطالب رغم إنتاجه الوفير :

• «كلنا مقلون في الإنتاج، ولكن الذين «يعملون» ويقلون في الإنتاج على العموم تكون لهم ـــ في رأيي ـــ أدوار اجتماعية أقوى، فالكتابة تتطلب نوعا من الانعزال ومن التفرغ، ومن لم يستطع أن يتفرغ وينعزل بطبيعة الحال تبقى كتابته قليلة بالنسبة للآخرين»[28].

IV ـــ الاسهامات العلمية (بيليوغرافيا عامة) :

إلى جانب التدريس وإلقاء المحاضرات والإسهام في الندوات واللقاءات العلمية

(25) جريدة **النشرة**، عدد 50، سنة 1996.

(26) «بعض قضايا التاريخ الاقتصادي في المغرب»، مجلة **المشروع**، عدد 5، سنة 1985، ص 21–22.

(27) **معالم التغيير في المغرب**، مطبعة المعارف، الرباط 2000.

(28) مجلة **أمل**، عدد 3، سنة 1993، ص 148.

داخل المغرب وخارجه، فإن الأستاذ إبراهيم بوطالب، بحكم ثقافته ورسوخ قدمه في الكتابة باللغتين العربية والفرنسية، وكفاءة كبيرة بالإنجليزية والاسبانية، فإن له انتاجات علمية وفيرة كتبا ودراسات ومقالات وترجمات، نذكرها فيما يلي :

أولا : كتب خاصة :

- **العلاقات التجارية بين المغرب وفرنسا في القرن الثامن عشر**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا (DES)، كلية الآداب، جامعة السربون، باريس، 1962، (بحث مرقون، بالفرنسية).
- **معالم التغيير في تاريخ المغرب في القرن العشرين**، برسم الدرس الافتتاحي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، أكتوبر 1999، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2000.
- **التاريخ والاستقبالية (بروسبكتيف)**، برسم حلقة دراسية حول التنمية والاستقبالية، نظمتها الجمعية المغربية للاستقبالية، بني ملال، 1980، مجلة المشروع، عدد 3، سنة 1981، ص 125-141.

ثانيا : أعمال مترجمة :

- **أدوار ضابط الاستعلامات الفرنسية أثناء الحماية في المغرب**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، عدد 18، 1993.
- **الحماية الفرنسية بين الأوج والأفول في فترة المقيم العام الجنرال نوجيس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 2000، وهو ترجمة لكتاب :

William A. Hoisington Jr. M The Casablanca Connection, French colonial Policy (1936-1943), The University of North Carolina Press, Chopell Hill & London, 1984.

- **الإدارة الفرنسية للبادية المغربية في عهد الحماية (1912-1956)**، (تحت الطبع)، وهو ترجمة لكتاب :

Robin Bidwell, Morocco under colonial rule, French administration of tribal areas 1912-1956, London, Frank Cass, 1973.

ثالثا : كتب من تأليف جماعي :

- **Histoire du Maroc,** (ouvrage collectif), Casablanca, Librairie Nationale, 1967
- **التاريخ القديم** (مقرر السنة الأولى ثانوي)، (تأليف مشترك)، الدارالبيضاء، دار الثقافة ودار الكتاب، (د.ت).
- **تاريخ العصر الوسيط** (مقرر السنة الثانية ثانوي)، (تأليف مشترك)، الدارالبيضاء، دار النشر المغربية، 1972.
- **تاريخ العالم الحديث** (مقرر السنة الثالثة ثانوي)، (تأليف مشترك)، الدارالبيضاء، دار النشر المغربية، 1973.
- **سبتة ومليلية، تاريخ وواقع** (تأليف مشترك)، الدارالبيضاء، دار النشر المغربية، 1981.

رابعا : دراسات وبحوث :

- **La terre et les hommes,** in : **La marche verte** (ouvrage collectif), Paris, Ed. Taillandier, SEFA, 1976.
- **Le Sahara dans l'histoire du Maroc,** in : **Colloque sur l'integration économique des provinces sahariennes et developement national,** (Rabat 9-10 janvier 1984), Casablanca, Editions maghrébines, 1985, p. 23-30.
- **الصحراء في تاريخ المغرب،** مجلة **دار النيابة،** طنجة، عدد 7، صيف 1985، ص 31-36.
- **بعض قضايا التاريخ الاقتصادي في المغرب،** مجلة **المشروع،** الدارالبيضاء، عدد 5، 1985، ص 17-43.
- **سياسة بريطانيا العظمى حيال الدولة العثمانية والدولة المغربية أثناء القرن التاسع عشر** ضمن **أعمال الجامعة الصيفية،** يوليوز 1987، المحمدية، مطبعة فضالة، ج I، ص 377-401.
- **سياسة بريطانيا العظمى حيال الدولة العثمانية والدولة المغربية خلال القرن التاسع عشر** أعيد طبعه في عددين من مجلة **دار النيابة،** انظر :

مجلة **دار النيابة**، طنجة، عدد 20/19، صيف — خريف 1988، ص 10-25.

مجلة **دار النيابة**، طنجة، عدد 21، السنة السادسة، شتاء 1989، ص 11-12.

- **البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي : حصيلة نقدية**، ضمن : **البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1989، ص 107-173.
- **إشكالية المصطلح في التاريخ**، مجلة **أمل**، العدد 15، السنة الخامسة، 1998، ص 44-62.
- **La producción histórica marroqui en torno al Protectorado, Hésperis-Tamuda**, vol. XXXVI, fasc. Unique, 1998, pp. 47-56.
- **مفهوم البرجوازية في تاريخ المغرب**، مجلة **أمل**، العدد 18، السنة 6، 1999، ص 43-59.
- **الروح الوطنية عند الحسن الثاني**، ضمن كتاب عن الحسن الثاني في الذكرى الأربعينية لوفاته، 1999، مطبعة وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، 2000.
- **التغيير الاجتماعي والمطالب الديموقراطية في عهد الحماية**، في : **ندوة الديموقراطية والتغيير الاجتماعي**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1999، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 2000.
- **بعض المقومات التاريخية للشخصية المغربية**، في ندوة تكريمية للأستاذ محمد بوطالب، 1999، (تحت الطبع).
- **نازلة الترتيب**، ضمن ندوة إشكالية الحماية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1999، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 2000.

خامسا : عروض وقراءات :

- **ويل سويرنجن، الأوهام المغربية أو الأحلام الزراعية وما تلاها من خيبة الأمل 1912-1986**. (بالإنجليزية)، عرض الدكتور إبراهيم بوطالب، **هسبريس — تمودا**، العدد XXIX، الجزء 2، 1991، ص 352-356.

- **وليم أ. هويسنطن، الاتصال بالداراليبضاء: السياسة الاستعمارية الفرنسية (1936-1943)**. (بالإنجليزية)، عرض الدكتور إبراهيم بوطالب، **هسبريس — تمودا**، العدد XXX، الجزء 1، 1992، ص 147-152.
- **وليم أ. هويسنطن، ليوطي والاستعمار الفرنسي للمغرب** (بالإنجليزية)، عرض الدكتور إبراهيم بوطالب، **هسبريس — تمودا**، العدد XXXV، الجزء 2، 1997، ص 97-101.

سادسا : مساهمات في الموسوعات :

- **تاريخ الدولة العلوية من التأسيس إلى بداية القرن التاسع عشر**، ضمن **مذكرات من التراث المغربي** (8 أجزاء) مدريد، مطبعة Altamira، 1985، ج 4، ص 26-140.
- **Les premiers siècles alaouites**, in : **Mémorial du Maroc**, vol 4, Rabat, 1983.
- **Tertib**, in : **Encyclopédie de l'Islam**, Leide, Brill, Tome IX, 1998
- تحرير عدة مواد في **معلمة المغرب** (الأجزاء العشرة الأولى)، مطابع سلا، سلا (1989-1998) وهي :

الإدارة
إسماعيل بن الشريف العلوي
إتيين، أوجين
باران، بيير
بريزانس فرانسيز
بريف (جيولوجي)
بلان أورباڤ
بلوندان (مهندس)
البنك بالمغرب
بنيقة (مصطلح)
بوايه دي لاتور
بيتري، فرانسوا
يور ليوطي (ميناء)
البورصة (سوق القيم المنقولة)
بورنازيل (ضابط فرنسي)
بوسنو، دومنيك
بوشرون (ضابط فرنسي)
بوطالب، عبد الحفيظ
بوطالب، عبد العزيز
بوطالب، عبد المجيد
بولو (ضابط فرنسي)
بونصو، هنري
بونيفاص، فيليب
جولي، بيير
بيتان، فيليب
بيتيجان (ضابط فرنسي)
بيدو، جورج
بيدو دي، سانتولون
بيرديكاريس، إيون
بيرنار، أوكوستان
بيروطون، مارسيل
بيريو، هانري
بيشون، اسطيفن
بيلوو، طوماس
بيو، كبرييل
الخزيرات (مؤتمر)(*)

التجهيز	جوليان، شارل أندري	دار ابن مشعل (تاريخ)(*)
التخطيط	جيراردان	دار دبيبغ (تاريخ)(*)
التعاونية (مؤسسة)		الحسن الثاني (تاريخ)(*)
جسوس، بنسالم		(*) = تحت الطبع.

سابعا : مقالات وحوارات :

- **جرمان عياش صديقي**، الملحق الثقافي لجريدة **الاتحاد الاشتراكي**، عدد 349، بتاريخ 1990/09/23، ص 5.
- **حوار مع الأستاذ إبراهيم بوطالب**، مجلة **أمل**، العدد 3، السنة الأولى، 1993، ص 131-149.
- **إبراهيم بوطالب يتحدث عن التاريخ والانتخابات وأسباب إقالته من عمادة كلية الآداب**، جريدة **النشرة**، عدد 50، 29 يناير — 4 فبراير 1996، ص 6-7.

اَلْفَصْلُ ٱلأَوَّلُ

حَوَاضِرُ مَغْرِبِيَّةٌ

ملاحظات حول المجتمع الإشبيلي في العهد المغربي

محمد يعلى
كلية الآداب ـــ المحمدية

سنحاول في هذا الموضوع الوقوف على شيء من ملامح صورة حياة المجتمع الحضري الأندلسي، عبر مثال حاضرة إشبيلية، إبان عصرها المرابطي والموحدي. ونسعى من خلال ذلك إلى فهم بنيتها الاجتماعية وما كانت تختزنه من مشاكل وعادات، إستنادا على المصادر الإسلامية.

أولا ـــ البنية الاجتماعية لمدينة إشبيلية :

1 ـــ مجتمع مزيج :

كان مجتمع إشبيلية وضواحيها عموما نسخة مصغرة للمجتمع الأندلسي، الذي تميز بظاهرة الإمتزاج الكبير بين عناصر بشرية متنوعة نتيجة لحركة الإختلاط التي عرفتها البلاد منذ القديم، ووصلت إلى أوجها خلال وبعد الفتح الإسلامي العربي. ذلك أن شبه جزيرة إيبيريا كانت منطقة جذب هامة لعناصر بشرية مختلفة المنابت، وفدت من الجنوب والشمال والشرق واستقرت، وشكلت فيما بينها السكان الأولين الذين كانوا قبل الفترة الإسلامية يتكونون في الأصل، تبعا لرأي بعض الباحثين[1]، من الإيبيريين الذين نزحوا منذ القديم من المغرب، والكلتيين الذين هاجروا من أوروبا الشمالية، والفنيقيين والقرطاجنيين واليهود، ثم الرومان الذين أعقبتهم القبائل الجرمانية وخصوصا الوندال والقوط. وقد أسفر الإمتزاج بين هذه

(1) أحمد مختار، العبادي : «الإسلام في أرض الأندلس : أثر البيئة الأوروبية»، **عالم الفكر**، المجلد العاشر، العدد الثاني، (يوليوز ـــ سبتمبر 1979)، ص 60-61.

العناصر عن وجود مجتمع إيبيري مسيحي في معظمه تحت سلطة القوط. لكن استقرار الفاتحين العرب المسلمين في شبه جزيرة إيبيريا قد أضاف عناصر بشرية جديدة كالعرب والأمازيغيين (البربر)، وعناصر مملوكة كالصقالبة. وأدى التناسل بين المسلمين والسكان الأولين إلى ظهور عنصر بشري محلي عرف باسم «المولدين».

غير أن اشتراك سكان إشبيلية مع باقي البلاد الأندلسية في مكوناتها البشرية العامة، لا ينفي خصوصياتها ولاسيما فيما يتعلق بوجود عنصر أوربي جديد قد وفد على المنطقة عقب استقرار المسلمين، أطلقت عليه المصادر الإسلامية اسم «المجوس». وهم عناصر النورمانديين[2] الذين كانوا يمارسون نشاط القرصنة فيخرجون من وطنهم بالدانمرك ويهاجمون سواحل الأندلس. وقد اخترقوا في القرن الهجري الثالث / التاسع المسيحي، الوادي الكبير، وأغاروا، في هجومات خاطفة، متعددة على مدينة إشبيلية. إلا أن سقوط عدد منهم في الأسر، أدى إلى دخولهم الإسلام، وتشكيل أقلية بشرية جديدة استقرت بضواحي غرب المدينة واختلطت بالسكان. أما عنصر الصقالبة، فيبدو أن ظروف الاستقرار لم تتهيأ لهم في إشبيلية كالحال بالنسبة لقرطبة، ويرجع ذلك إلى الهيمنة المبكرة للعصبية العربية في المدينة وضواحيها والتي حالت دون تمركز نفوذ الصقالبة فيها مثل ما حدث لأحد زعمائهم، وهو ابن غالب الأخرس الذي لقي حتفه بعدما حاول التحرك في المنطقة[3].

وقد سمح سقوط الإمارة العبادية باستئناف هجرة أمازيغية (بربرية) مغربية كثيفة، استقرت في إشبيلية، وكان معظمها ينتمي إلى قبائل المرابطين من صنهاجة الصحراء، وإلى قبائل الموحدين من مصامدة جبال الأطلس. وكان لهذه العناصر تأثير كبير في اختلال ذلك التوازن الاجتماعي والسياسي الذي عرفته إشبيلية في عهد استقلالها. كما أضاف الموحدون عنصرا أجنبيا جديدا إلى المنطقة تمثل في بعض

---

(2) ابن عذاري المراكشي : **كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، الجزء الثاني، تحقيق ومراجعة ج.س. كولان وإ. ليفي — بروفنصال، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)، ص 60–61؛

Abd Al-Rahman Ali Al-Hajji : «The Andalusian diplomatic relation with the Vikings during the umayyad period», Hispéris - Tamuda, vol. VIII, fasci. unique, (1967), p. 67 sqq.

عمر، فروخ : «الغرب الإسلامي في إطار التاريخ الإنساني»، **المناهل**، 31، (دجنبر، 1984)، ص 27 وبعدها.

(3) العبادي، **نفس المرجع**، ص 95–96.

قبائل بني هلال، وهم من العرب البدو المحاربين الذين نقلهم الخليفة عبد المومن من إفريقية والجزائر، وأسكنهم في نواحي إشبيلية، واستمر هذا التقليد في عهد الخليفتين أبي يعقوب يوسف وأبي يوسف يعقوب[4]. وبما أنهم كانوا يتميزون بطباعهم الخشنة، وبوجودهم في المنطقة كأتباع، فليس من المستبعد أن يكون تأثير هؤلاء البدو العرب في نسيج المجتمع الإشبيلي قليلا.

وإذا كانت الظروف التاريخية والسياسية والدينية قد ساعدت إذن، على تشكيل مجتمع إشبيلي مزيج، فإن حركة المزج لم تكن شاملة بحيث احتفظت بعض الأقليات ــ إلى حد ما ــ بنفسها، ولاسيما الإيبيريين المسيحيين واليهود، فضلا عن العناصر الأمازيغية المغربية التي وفدت في وقت متأخر. وهذا الأمر يجعلنا نستنتج بأن التركيب البشري للسكان بإشبيلية قد اتسم بالتعقيد مما يطرح معه إشكالية التصنيف الفئوي للمجتمع الإشبيلي. فما هي إذن تفاصيلها ؟

2 ــ إشكالية التصنيف الاجتماعي :

أ ــ التصنيف العرقي :

يمدنا التصنيف العرقي للسكان بمقياس لتحليل المجتمع إلى فئاته المتعددة الأصول. وفعلا تقدم لنا المصادر مادة مهمة حول البنية العرقية للمجتمع الإشبيلي الذي كان يتكون مما يلي :

فئة إيبيرية مسيحية احتفظت بثقافتها اللاتينية لكنها قد تأثرت بالفكر العربي[5]، لذا اصطلح على تسميتها في النصوص والدراسات بإحدى هذه الكلمات : «المستعربون»[6]، «المعاهدون»، و«المسالمة»[7]. وفئة إيبيرية أخرى اعتنقت الإسلام بواسطة التحول المباشر أو بالزواج مع المسلمين، فنشأ أبناؤها

(4) عبد الواحد، المراكشي : **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، نشر محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، ط 1، مطبعة الإستقامة، القاهرة، 1949/1368، ص 226.

(5) أحمد مصطفى، أبو ضيف : **القبائل العربية في الأندلس حتى سقوط الخلافة الأموية (91-422هـ/ 710-1031م)**، دار النشر المغربية، الدارالبيضاء، (د.ت)، ص 230.

(6) العبادي، **نفس المرجع**، ص 60، 65.

(7) حسن أحمد محمود : **قيام دولة المرابطين**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957، ص 417.

نشأة إسلامية عربية، وعرفوا في التاريخ باسم «المولدين»[8]، وكوّنوا أغلبية ساحقة كان يحسب لها حساب حتى القرن الثالث / التاسع. وهناك العبرانيون الذين كانت فيهم طائفة احتفظت بثقافتها وعقيدتها وعرفت باسمها القديم : «اليهود»[9]، وكانت تخدم المسلمين والنصارى[10] حماية لمصالحها، لذا أتقنت اللغتين اللاتينية والعربية. ومنهم طائفة أخرى أسلمت أو تظاهرت بالإسلام، وامتزجت مع السكان المسلمين. وبرز من هذه بعض أعلام الفكر الأندلسي الذين أوردتهم كتب التراجم. أما الفاتحون فكانوا عربا وأمازيغا. فالعرب منهم كانوا ينقسمون إلى عصبيتين : عرب جنوب شبه الجزيرة العربية، وهم اليمنية والقحطانية. وقد دعوا في الأندلس «بالبلديين» مثل بني عباد اللّخميين[11]. وعرب شمالها، وهم العدنانية والمضرية. وكانوا يعرفون .«بالشاميين»[12] كبني زهر، وهوزان[13]. أما الأمازيغ (البربر) الذين كانوا يمثلون في المدينة أقلية، فقد تكاثر عددهم وقويت شوكتهم مع دخول إشبيلية تحت نفوذ المغرب. في حين كان الصقالبة والزنوج الأفارقة قد جاءوا إلى المنطقة كعبيد، إضافة إلى أقلية أخرى من النورمانديين وعرب بني هلال.

ب ــ التصنيف الديني :

كان المجتمع الإشبيلي ينقسم إلى مجموعات دينية ثلاثة : فالإسلام قد حمله الفاتحون معهم إلى الأندلس، وقد ضم فئات العرب، والأمازيغ، والمولدين، والعبيد. وبذلك شكل المسلمون أغلبية فئات المجتمع[14] التي شملت أيضا

---

(8) العبادي، **نفس المرجع**، ص 64.

(9) ابن عبدون : **رسالة في الحسبة**، نشرها إ. ليفي ــ بروفنصال، في **Journal Asiatique**، (أبريل ــ يونيه، 1934)، باريس، ص 238، 239، 247، 248.

(10) محمود، **نفس المرجع**، ص 418.

(11) أحمد بن محمد التلمساني، المقري : **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968/1388، المجلد الأول، ص 277.

(12) أبو ضيف، **نفس المرجع**، 309.

(13) المقري، **نفس المصدر**، 273/1، 274، 278؛ وانظر الأمير شكيب أرسلان : **الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية**، ط 1، الجزء الأول، القاهرة، 1936/1355، ص 292، 293، 294.

(14) العبادي، **نفس المرجع** والصفحة.

المسيحيين الذين كانوا يمارسون شعائرهم في الكنائس[15] داخل إشبيلية وخارجها، واليهود الذين باشروا عباداتهم في البيع[16]. ونفهم من هذا بأن التعايش كان واقعا ملموسا بين الفئات الدينية الثلاث بفضل سياسة التسامح التي نهجها المسلمون، مما يتأكد من خلال حديث ابن عبدون عن هاتين الطائفتين. فقد كان، مثلا، أفراد الفئات يختلطون في المرافق العمومية كالحمامات. كما أن المستوى المادي للمسيحيين واليهود كان حسنا، فلم يكونوا يشتغلون بالأعمال الخسيسة التي كان يشتغل بها غيرهم من المسلمين، مثل حكّاك الحمام وكناف آبار الحشوش، والزبال، بدليل أن ابن عبدون استنكر على المسلم أن يحك في الحمام جسم نصراني أو يهودي، وينقي كنيفيهما أو يرمي زبلهما[17] مما يؤكد أن العمل بذلك كان جاريا في عهد العباديين والمرابطين. كما نلاحظ بأن احتفاظ الطائفتين المذكورتين بعقيدتهما ولغتهما، كان تعبيرا عن رفضهما للواقع المفروض وعن معارضة ضد المسلمين. لذلك قاموا بدور الجاسوسية ــ ولاسيما المسيحيين ــ لصالح حركة الاسترداد[18]. وإذا كان شأنهم قد ارتفع خلال حكم بني عباد بسبب ضعفهم أمام قشتالة، فإن المرابطين والموحدين قد فرضوا عليهم اختيار أحد الأمرين : الإسلام، أو أداء الجزية[19]. كما تعرض اليهود لضغط السلطة الموحدية ولاسيما في عهد الخليفة يعقوب المنصور[20]. وكيفما كان حال هؤلاء المسيحيين واليهود، فقد شكلوا أقلية داخل المجتمع الإشبيلي[21] الإسلامي، وكانت حالتهم أحسن بكثير من غيرهم من المسلمين بناء على ملاحظات ابن عبدون.

ج ــ التصنيف الطبقي :

لا يرسم التصنيفان الجنسي والديني إلا صورة وصفية للفئات الاجتماعية. وإن

---

(15) ابن عبدون، **نفس المصدر** والصفحات.

(16) امحمد، بن عبود : **التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف**، تطوان، 1983، ص 197.

(17) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 238.

(18) محمود، **نفس المرجع**، ص 417-419.

(19) **نفسه**.

(20) المراكشي، **نفس المصدر**، ص 304-305.

(21) ابن عبود، **نفس المرجع**، ص 176، 197.

كانت صحيحة من الناحية التاريخية، فإنها لا تعكس بعمق، علاقات القوى الاجتماعية التي كانت تحرك مختلف مظاهر الصراع، ولا تحدد انتماء كل فئة إلى موقعها الطبقي الحقيقي، بغض النظر عن أصولها ومعتقداتها. وما ذكره الدكتور امحمد بن عبود وأكد عليه، بأن صلاحية المنهج الجنسي «في تحليل المجتمع الأندلسي خلال القرن الخامس الهجري / الحادي عشر المسيحي مستحيلة»[22]، يمكن قبوله إلى حد ما، إذ لا يمكننا ــ عند التصنيف الفئوي للمجتمع المذكور في الفترة المدروسة من القرن الخامس / السادس عشر إلى السابع / الثالث عشر ــ أن نتجاهل العصبية والديانة اللتين كانتا تستران وراءهما دوافع المصالح المادية في غالب الأحيان، نظرا لغياب وعي المجتمع آنذاك، بجدلية الصراع الطبقي المادي[23]. غير أن مدلولات التصنيف الطبقي كانت شيئا متداولا في كتابات المثقفين وفي الوثائق الرسمية، وأمرا معروفا لدى الفئات الاجتماعية. فالمصادر الإسلامية قد صنفت فئات المجتمع الإشبيلي إلى طبقة خاصة، وطبقة عامة.

كان الحكام على رأس الطبقة الخاصة. وكانت العصبية والتزكية الدينية مما يحتاج إليه الحاكم، وغيرها من وظائف وخدمات، من أهم وسائل الإنتماء إلى هذه الطبقة التي كانت فئاتها الرئيسية في معظم القرن الهجري الخامس / الحادي عشر تنتمي إلى العصبية العربية اليمنية بزعامة أسرة بني عباد اللخميين[24] ثم حلت محلها العصبية الأمازيغية (البربرية) المغربية خلال العهدين المرابطي والموحدي (منذ أواخر القرن الخامس الهجري إلى ما قبل وسط القرن السابع الهجري). أما الطبقة العامة فقد شكلتها الأغلبية الساحقة من مختلف العقائد، والأوضاع، والبيئات : مسلمون، مسيحيون، ويهود. أحرار، وعبيد[25]. بدو، وحضر. كانوا يعملون في القطاعات الاقتصادية الأساسية، كالصناعة والأعمال[26]، والتجارة[27]، والفلاحة. كما كان

(22) **نفس المرجع**، ص 177.
(23) **المرجع السابق**، ص 178.
(24) المقري، **نفس المصدر**، 277/1.
(25) ابن عبود، **نفس المرجع**، ص 189–190.
(26) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 210.
(27) محمد بن عبد المنعم، الحميري : **الروض المعطار في خبر الأقطار**، حققه إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975، ص 395.

منهم فئة أخرى أكثر تهميشا، تحتل أسفل قاعدة الهرم، امتهنت أي شيء، قدم لنا ابن عبدون نماذج عنها، مثل حمالوا الظهر، القارؤون على القبور، القصاصون، العرّافون، المؤدبون، النجارون، اللصوص، المشاغبون في الليل، الفقراء، الراقصات، العاهرات، واللواطون المفعولون(28). كانت الطبقة العامة أقل حظا(29)، رغم أنها كانت ترمز إلى القوى المنتجة في المجتمع، بل كانت جهودها مسخرة لمنافع الطبقة الخاصة.

كان ثبات فئات الطبقة الخاصة في مراكزها الممتازة رهين بمدى قدرة الحاكم على الاحتفاظ بالتوازن الاجتماعي في حالة من الاستقرار وحماية الرعية من الأخطار. وهو شيء لم تكن العصبية العبادية مؤهلة له مما يدل على أن استمرار سيادة الطبقة الخاصة كان مربوطا بدوام نفوذها السياسي، وبقوة جهازها العسكري. بمعنى أن تغيير القيادة السياسية والعسكرية الحاكمة ــ وهي محور الطبقة الخاصة ــ تحت ضغوط داخلية أو خارجية، أو هما معا كان كفيلا بهدم التراتب الطبقي، وبالتالي إحداث حركة للفئات الاجتماعية، وهو ما وقع عقب الإطاحة بأسرة بني عباد وحلول العصبية الأمازيغية (البربرية) المغربية محلها(30) حيث تم تغيير أوضاع بعض الفئات الاجتماعية. وعلى الخصوص الأمازيغ الذين كانوا يشكلون أقلية مهمشة داخل المجتمع(31). كما تدعمت مكانة الفقهاء ورجال الدين، الذين سخروا تأثيرهم الكبير على القيادة المرابطية في تمتين أرضيتهم الاقتصادية، فحازوا إلى جانب النفوذ، ثروة ضخمة، ثم طمعوا في الاستقلال بالمدينة على إثر ضعف الدولة المرابطية(32) ثم الموحدية فيما بعد. ورغم التبدل السياسي والإيديولوجي الذي رافق الحكم الموحدي للمدينة فإن كثيرا من أفراد هذه الفئة وغيرها قد فطنوا إلى قواعد اللعبة، فتكيفوا مع الوضع الجديد حفاظا على مكتسباتهم، كالحال بالنسبة للقاضي أبي بكر بن العربي الإشبيلي، والكاتب أبو الحسين الهوزني، والشاعر أبو العباس أحمد بن سيد اللص، وآل ابن عبد الغفور، وغيرهم. وفي

(28) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 208، 210، 217، 218، 231، 241، 242.

(29) ابن عبود، **نفس المرجع**، ص 187.

(30) محمود، **نفس المرجع**، ص 413.

(31) ابن عبود، **نفس المرجع**، ص 175.

(32) محمود، **نفس المرجع**، ص 414-415.

آخر أيام الموحدين، قادت رغبة الإنفراد بالسلطة والامتيازات، الأسر الأرستقراطية من الطبقة الخاصة، إلى الاستقلال بالمدينة والاضطلاع بمهمة حمايتها من الأخطار الخارجية.

ومن الغريب أن مرور الأفراد أو الفئات الاجتماعية بين الطبقتين لم يتحقق دائما عن طريق الإلتفاف حول مركز هذه الطبقة الخاصة أو بتغيير في قيادتها، أو انقلاب في نظامها السياسي، ولكن كان يتم أيضا بواسطة عملية الرفع المفاجىء الذي يقوم به الحاكم لبعض العناصر، وإن كانت توجد بين أدنى أفراد الطبقة العامة تهميشا كالعبيد، واللصوص، والمجرمين. فهذا مثلا المعتمد بن عباد قد أتاب «البازي الأشهب» الذي كان أخطر قاطع طريق في ضواحي اشبيلية، ووظفه في سلك حراس الأحواز[33]. وذاك علي بن يوسف المرابطي، أمير المسلمين، يثيب مجرما إشبيليا آخر وقاطع طريق، يدعى «الفلاكي» ويعيّنه ضابطا كبيرا في الجيش[34]. وبنفس الكيفية كانت تتم عملية إسقاط المغضوب عليهم من الطبقة الخاصة، من قمة الهرم إلى قاعدته، حيث يصبح فرد أو جماعة من الفئة الممتازة، بين عشية وضحاها، فاقدين لكل نفوذهم السياسي ولممتلكاتهم. إذن فقد كانت عملية الإنتقال المتبادل بين الطبقتين ممكنة وبسرعة، وفي أي وقت وحين.

ويبدو أن أحوال العامة لم تتغير بصفة شاملة رغم التبدل المرابطي والموحدي، لذا يمكن القول بأن علاقة الطبقة العامة بالطبقة الخاصة كانت علاقة تسخير واستغلال يطبعها شعور الخاصة بالاستعلاء والترفع، ويؤيد ذلك كثير من النصوص والكتابات التي، إذا تحدثت عن الطبقة الخاصة نسبت إليها الأوصاف الكريمة، بينما إذا ذكرت العامة وسمتها بكل عبارات التنقيص والإهانة والإحتقار. فابن عبدون مثلا يرميها في غير مناسبة بالخساسة والجهل حيث يقول :

> «المحتسب يكفي القاضي أمورا كثيرة مما عسى أن يكون نظرها للقاضي، فيكفيه التعب والشغب والامتهان مع عامة الناس، وخساسهم، والعتاة،

(33) عبد السلام أحمد الطود، **بنو عباد بإشبيلية**، مطبعة كريماديس، تطوان، 1946/1365، ص 240-241.

(34) أبو محمد حسن بن علي ابن القطان المراكشي، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، دراسة وتحقيق محمود علي مكي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 132 وحاشية 4، 223-224.

والجهال، من ضروب الصناع والعمال»[35].

ويقول عنهم ابن عذاري :

«وثارت السفلة أيضا بإشبيلية على قاضيهم أبي بكر بن العربي»[36].

أما الحميري فقد علق على المبادرة التي اتخذتها فئات من العامة العزل سنة 1225/622 للدفاع عن إشبيلية، وعلى هزيمتها خارج أسوارها قائلا :

«وإنما هم أهل الأسواق والباعة، وكان فيمن خرج من الجند أبو عبد الله ابن أبي بكر بن وزير، وهو أعلم بالحروب من هؤلاء الرعاع والغوغاء الذين لا يعقلون»[37].

وفي هذه الإشارات ما يبعثنا على الاعتقاد بأن المجتمع آنذاك كان يحط من قيمة العمل اليدوي، في حين كان يقدس العمل النظري.

أما وضعية المرأة في المجتمع الإشبيلي فمعلوماتنا عنها نادرة. ومن الراجح أنها كانت تتمتع بنصيب كبير من الحرية[38] وخصوصا في عهدي بني عباد والمرابطين. فقد كانت تشارك في الحياة العامة، حيث كانت ترتاد الأسواق، وتعرض صناعتها على التجار. ومنهن من كن يتحملن مسؤولية تسيير بعض المرافق العمومية كالفنادق[39]. ويبدو من انتقادات ابن عبدون أن اختلاط الجنسين ـــ المرأة والرجل ـــ كان شيئا عاديا داخل المدينة وفي منتزهاتها الخارجية على ضفاف النهر. لكن سلطة الرجل مع ذلك كانت طاغية على الأسرة. ومما لاشك فيه أن الانقلاب المرابطي قد أثر على سيادة الرجل المطلقة. حيث كانت للمرأة الصحراوية المرابطية التي استقرت في إشبيلية انعكاسات إيجابية على وضعية المرأة. ذلك أن المرأة الصنهاجية كانت تتمتع بحرية واسعة في الاختلاط والمساواة مع الرجل وفي اتخاذ القرار، نتيجة لمكانتها العالية ونفوذها القوي داخل المجتمع

---

(35) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 210.

(36) ابن عذاري، **نفس المصدر**، ط 1، الجزء الرابع، تعليق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1967، ص 93.

(37) الحميري، **نفس المصدر**، ص 395.

(38) العبادي، **نفس المرجع**، ص 108.

(39) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 239.

الصحراوي[40]، مما جعل تدخلها في الشؤون السياسية[41] يعزز من مكانتها ويحرك مشاعر المرأة الإشبيلية الأندلسية. لكن تلك الحرية قد حد من قوتها الانقلاب الموحدي الذي اعتبرها منكرا يجب استئصاله، وهو ما كان ابن عبدون يدعو المرابطين إلى تحقيقه.

ثانيا ــ المشاكل والعادات :

1 ــ التوترات الاجتماعية :

كانت الظروف التي أبقت على المجتمع الإشبيلي الإسلامي موجودا إلى حوالي منتصف القرن الهجري السابع / الثالث عشر، رهينة من جهة باستمرار حالة استقرار وقوة المغرب، وبمستوى الوعي والانسجام بين فئات المجتمع الإشبيلي، وخصوصا منها المسلمة على اختلاف أصولها وطبقتها، لمواجهة الخطر المسيحي الخارجي. ومن جهة أخرى، كانت تلك الظروف مربوطة بمدى نجاح الحاكم في الحفاظ على التوازن بين فئات الخاصة والعامة، وبما يتحلى به من استقامة وقوة شخصية وتعلقه بتطبيق ما تأمر به العقيدة من عدالة ومساواة بين جميع الناس، وحماية العامة من شتى ضروب الاستغلال الذي كان يمارسه جهاز الدولة[42]. لذا، فإن المشكل العام المدمر، الذي هدد المجتمع الإشبيلي، كباقي ربوع الأندلس، كان يتمثل في الخطر الخارجي الناتج عن تنامي حركة الاسترداد المسيحية (La Reconquista). كما أن السلم الاجتماعي الذي ساد إشبيلية لا ينفي وجود بوادر التوتر الداخلي بين قمة الهرم الاجتماعي وقاعدته، وداخل كل طبقة على حدة. غير أن ذلك التوتر لم يكتس صبغة الصراع الطبقي الواعي بالشكل الحديث، وهو ما أكده الأستاذ ابن عبود بالنسبة للفترة الطائفية حيث قال :

> «يصعب الحديث عن صراع طبقي في ظروف لم يوجد فيها الوعي الطبقي على نطاق واسع»[43].

---

(40) محمود، **نفس المرجع**، ص 415.

(41) المراكشي، **نفس المصدر**، ص 177؛ وابن عذاري، **نفس المصدر**، 97/4.

(42) أشار ابن عبدون في **نفس المصدر**، ص 246 إلى حاجة مجتمع إشبيلية لأربعة مسؤولين مخلصين لتحقيق العدالة هم : «قاض عدل، وثّاق ثقة، قلفاط جيد، وطبيب ماهر خيّر».

(43) ابن عبود، **نفس المرجع**، ص 178.

غير أن التوتر كثيرا ما أدى إلى المواجهة الدموية، تارة بين الطبقتين الخاصة والعامة، كما حدث في زمن العباديين والمرابطين والموحدين، وتارة أخرى داخل الطبقة الخاصة، وعلى مستوى القمة، حيث كانت العناصر المقربة ــ أو المنتسبة إلى الأسرة الحاكمة ــ تتحرك بدافع منافسة الحاكم المستبد بالسلطة، مثل صراع النخبة الإشبيلية ضد المرابطين ثم الموحدين في أواخر أيامهما بإشبيلية مما يمكن وصفه بالمواجهة المحلية ما بين العصبيتين العربية والأمازيغية المغربية.

وتشير المصادر إلى أن إشبيلية قد امتازت عن غيرها بدرجة رفيعة من الرقي والحضارة، وبمستوى عال من العيش. لكن ما كتبه ابن عبدون ينبهنا إلى عدم السقوط في التعميم. ذلك أن المجتمع كما وصفه، كان يعاني من تأثير مشاكل حادة، كانت فئات الطبقة الخاصة بعيدة عن الإحساس بها. ومن الراجح أن تلك المشاكل كانت وريثة العهد العبادي واستمر وجودها خلال فترة حكم المرابطين والموحدين، ونستدل على ذلك بأن أحوال الطبقة العامة لم تتبدل بتغيير الأسر الحاكمة باستثناء فترات قصيرة، في حين زاد مستوى البذخ والتبذير عند الفئات الممتازة التي كان نفوذها يسمح لها بتحليل ما تحرمه على الآخرين[44]. وإذا كان يصعب تغطية جميع المشاكل التي كان المجتمع الإشبيلي يعاني منها، فإن ما تقدمه بعض المصادر من أمثلة يمكن تصنيفه إلى ما يلي :

أ ــ **مشاكل خلقية** : تتفق المصادر على أن إشبيلية الإسلامية كانت مدينة اللهو والخلاعة[45] ويذكر الأستاذ أحمد عبد السلام الطود بأنها :

«كانت في عهد بني عباد تحيا حياة كلها لهو ومجون على النقيض مما كانت عليه أختها قرطبة»[46].

ونفهم من غير مصدر واحد أن المجتمع ربما كان مدمنا على اللذة دون مراعاة للحدود الأخلاقية والدينية. وبمقدار ما كان نهر إشبيلية مكانا مفضلا للهو والاختلاء، كانت قرية طريانة المجاورة لإشبيلية من أهم أوكار اللذة المشهورة[47].

---

(44) فمثلا : كان بعض الحكام يعاقرون الخمرة، لكنهم كانوا يعاقبون شاربها وحاملها من الرعية بموجب الشريعة.

(45) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 240–248؛ المقري، **نفس المصدر**، 151/1.

(46) الطود، **نفس المرجع**، ص 249.

لذلك انتشر الزنى، وكان من بين الوظائف المحرمة التي كانت تمارسها الفنادق كما يشير ابن عبدون[48]، وشاع شرب الخمرة التي يبدو أنها كانت مباحة للعموم، لا فرق في معاقرتها بين الأغنياء والفقراء، ولا ما بين سكان المدينة والبادية. كما كانت متداولة في الأعراس والمجالس[49] بدليل أن بين أيدينا رسالة رسمية موحدية وجهها الخليفة عبد المومن إلى إشبيلية، يأمر فيها عامله بمنع شرب الرب[50]، وهو نوع من الخمر. وكثيرا ما كان السكر يفضي إلى العدوان والضحايا. أما الانحرافات الجنسية فقد كانت متفشية بين رجال الفئات الخاصة والعامة، حتى ليمكن القول إن حب الغلمان والتعشق فيهم كان من بين «موضة» العصر الجنسية ! فلم يكن يخلو مجلس أنس من غلام جميل[51]! يدير كأس الخمر، ويحرك وجدان الجالسين المتغزلين فيه. وتقدم لنا كتب الأدب بصفة خاصة والتاريخ والتراجم بصفة عامة مادة غزيرة لهذا النوع من الانحراف الجنسي، ومن الغريب أن في الإقبال عليه لدى الخاصة كان يتساوى بعض الحكام والأدباء ورجال الدين[52]. ويشير ابن عبدون في هذا الصدد إلى ظاهرة انحرافية ثانية وهي اللواطة عند الرجال المفعولين[53]، حيث دعا إلى عقابهم بالنفي من المدينة دون أن يعلن عن موقفه من لواطة الفاعلين.

ب ــ مشاكل اجتماعية : رغم تأكيد النصوص الأندلسية على نظافة الأندلسيين[54]، فقد كانت المشاكل الصحية مطروحة، وكان لها علاقة بمدى

---

(47) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 237؛ ابن سعيد : **المغرب في حلى المغرب**، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص 287، 291؛ المقري، **نفس المصدر** والصفحة.

(48) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 248.

(49) **المصدر السابق**، ص 244؛ وانظر ابن عذاري، **نفس المصدر**، 93/4.

(50) **مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، إعتنى بإصدارها إ. ليفي ــ بروفنصال، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1941، ص 165.

(51) الطود، **نفس المرجع**، ص 245.

(52) أبو الحسن، ابن بسام الشنتريني : **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، القسم الثاني، المجلد الأول، تحقيق إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا ــ تونس، 1398/ 1978، ص 391 وما بعدها؛ المراكشي، نفس المصدر، ص 103-104؛ ابن سعيد، **نفس المصدر**، 258/1، 259، 260.

(53) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 53.

(54) المقري، **نفس المصدر**، 208/1.

وعي السكان لحماية بيئتهم الحضرية من التلوث، كعدم طرح الأزبال في الطرق وعلى ضفة النهر، وصيانة الطرق من الوحل والماء الراكد، وعدم تفريغ المياه المستعملة خارج البيوت، وتنقية الكنيف وصرف محتوياتها إلى الأماكن المخصصة خارج المدينة. أما أزمة السكن فكانت شيئا مطروحا بالنسبة للفقراء الذين كان منهم من يسكن في المقابر[55]. بالإضافة إلى مشكل الغش لدى الصناع والتجار، وانتشار الرشوة بين رجال السلطة. وهما مشكلتان لا يخلو فصل من التنبيه إليهما في كتاب ابن عبدون، الذي أشار في مقدمته إلى أن الفساد قد وصل أوجه. كما أكد في خاتمته بصريح العبارة، يأسه العميق من علاج أمراض المجتمع الإشبيلي التي نخرت جسمه وجعلته مجتمعا هشا قابلا للانهيار[56]، ولولا دعم المغاربة لسقط في يد الاسترداد في وقت مبكر.

2 ــ العــادات :

لا نعرف عن لباس الإشبيليين الحضريين إلا القليل، أما لباس أهل البادية فنكاد نجهله تماما. والمعلومات التي تقدمها المصادر حول لباس الرأس توضح بأنه كان محط اهتمام السكان، وكان ذو دلالة اجتماعية خاصة بالنسبة للتمييز بين الفئات المختلفة. كان نوع لباس الرأس يرمز ليس فقط إلى الطبقة التي ينتمي إليها المرء، ولكن يمكن به أيضا تحديد الجماعة التي يمثلها. فقد كانت «العمامة» على ما يبدو ترمز إلى درجة اجتماعية أعلى مما تمثلها «القلنسوة». يقول المقري :

> «وأما زي أهل الأندلس فالغالب عليهم ترك العمائم لاسيما في شرق الأندلس، فإن أهل غربها لا تكاد ترى فيهم قاضيا ولا فقيها مشار إليه إلا وهو بعمامة... وأما الأجناد وسائر الناس فقليل منهم من تراه بعمة في شرق منها أو في غربه»[57].

كما يشير أيضا إلى أن عمامة العلماء كان لها وضع خاص يرمز إليهم حيث يقول :

> «والذؤابة لا يرخيها إلا العالم، ولا يصرفونها بين الأكتاف، وإنما يسدلونها

---

(55) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 216.

(56) **المصدر السابق**، ص 193، 251؛ ابن عذاري، **نفس المصدر**، 95/4.

(57) المقري، **نفس المصدر**، 207/1.

من تحت الأذن اليسرى»[58].

أما القلنسوة، فيبدو أنها كانت شائعة الاستعمال لدى العامة، يضعونها على رؤوسهم فوق غفائر الصوف[59] التي كانت عبارة عن غطاء يصنع على قدرة الرأس يتدلى منه جزء على القفاء[60]. وكانت ألوانها المفضلة عندهم هي الأحمر والأخضر. أما الغفائر الصفر فكانت خاصة باليهود. كما عرفت إشبيلية طريقة جديدة في اللباس حملتها إليهم طبقة المرابطين الذين كان لباسهم الصحراوي الفضفاض يختلف تماما عما هو معروف بالمدينة، بل بالجزيرة كلها، ولاسيما اللثام الذي كان يتقنع به الرجال في حياتهم العامة[61]. ونستنتج من ذلك أنه كان للخاصة لباسها المتميز عن العامة التي كانت بعض فئاتها تقلد لباسها للتمويه على الناس والنصب عليهم، مما دعا ابن عبدون إلى لفت نظر السلطة بمنع ذلك وخصوصا على المتقبلين، والشرطة، واليهود، والمسيحيين، بل صرح بأنه يجب «أن تكون لهم علامة يعرفون بها»[62] وهو ما فرضه الموحدون بالنسبة لليهود في عهد الخليفة يعقوب المنصور الذي ميزهم بلباس خاص بهم[63] أما لباس النساء والأطفال فلم يتيسر لنا معرفة شيء عنه، وكذلك الحال بالنسبة للأثاث.

وإلى جانب معاقرة الخمر التي أشرنا إليها، كانت عادة ألعاب القمار منتشرة يمارسها الناس بواسطة عدة ألعاب كالشطرنج والنرد، والقرق، والأزلام[64]. في حين كان الخوف من الفاقة واحتقار التسول والمتسولين[65] دافعا قويا للبخل والإقتصاد في الإنفاق[66]، لكن هذا السلوك كان ــ على الأرجح ــ يذوب أو يتبخر بفعل حرارة اللهو والمرح، خصوصا إذا تعلق الأمر باستهلاك الوقت الثالث.

(58) **المصدر السابق**، 208/1.
(59) **نفس المصدر** والصفحة.
(60) **نفس المصدر** والصفحة وحاشية رقم 2.
(61) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 218.
(62) **المصدر السابق**، ص 241.
(63) المراكشي، **نفس المصدر**، ص 304-305.
(64) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 243؛ المراكشي، نفس المصدر، ص 119.
(65) المقري، **نفس المصدر**، ص 205.
(66) **المصدر السابق**، ص 208.

فقد كان مزاج الإشبيليين المرح، والطبيعة الغناء تميلان بهم إلى الإقبال على المتعة، وكان أفراد العامة يقضون وقت الفراغ خارج البيوت، في المتنزهات العامة على ضفاف النهر أو فوق الزوارق أو في طريانة(67). أما الفئات الثرية فقد كانت تمتلك متنزهات خاصة تسمى «الجنة»، أو «البستان»، أو «المنظر» أو «المنية»(68)، تخلد فيها إلى ألوان الراحة والاستمتاع، بين قرع الكأس ونغمات الموسيقى وإيقاع الرقص. كما كان منهم من يهرع إلى مروج قلعة جابر الساحرة(69). أما الحكام والملوك فقد كانت أوقات مرحهم تمضى في مجالس الأنس في أحضان القصور، وبين رياض حدائقها الرائعة، أو في رياضة الصيد والسباق، أو في التلذذ بمصارعة الوحوش(70). ومما كانت تمتاز به إشبيلية هو كثرة الحفلات الرسمية العامة وخصوصا في عهد الموحدين. وكان الحكام ينفقون على إحيائها بسخاء. وقد احتفظ لنا الشعراء بأوصاف بعضها، مثل الحفلات والمهرجانات التي شهدتها البلاد بمناسبة احتفال السيد يوسف والي إشبيلية، بفتح والده للمهدية حيث دامت الأفراح ثلاثين يوما قدمت فيها ألوان الطعام والموسيقى والشعر(71). وحفلات تدشين خزان ماء إشبيلية التي حضرها الخليفة يوسف شخصيا ورجال دولته، ومهرجان تدشين قنطرة القوارب(72). هذا بالإضافة إلى حفلات الأعياد والمواسم المختلفة.

يمكن أن نستخلص من هذه الإطلالة المقتضبة أهم جوانب الحياة الاجتماعية الحضرية لمدينة إشبيلية في عصرها الإسلامي الأخير، تساعد على فهمنا لطبيعة تلك الحياة ــ الموروثة عن الفترة الطائفية العبادية ــ التي عرفت انتقالا حضريا هاما

(67) ابن سعيد، **نفس المصدر**، ص 293.

(68) ابن عبدون، **نفس المصدر**، ص 227؛ أرسلان، **نفس المرجع**، 219/1، 270؛ الطود، **نفس المرجع**، ص 244.

(69) ابن سعيد، **نفس المصدر**، 291/1.

(70) الطود، **نفس المرجع**، ص 238.

(71) عبد الملك ابن صاحب الصلاة، **تاريخ المن بالإمامة**، تحقيق عبد الهادي التازي، ط 1، السفر الثاني، دار الأندلس، بيروت، 1964/1383، ص 125-126؛ ابن عذاري، **نفس المصدر**، الجزء الثالث، تحقيق إ. ليفي ــ بروفنصال، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)، ص 41.

(72) ابن صاحب الصلاة، **نفس المصدر**، ص 125-126، 469.

إبان تاريخها المرابطي والموحدي بعدما كانت قد أشرفت على حافة الزوال زمن حكم المعتمد بن عباد على يد المسيحيين. ذلك العهد المغربي، الذي أمدّ في تاريخ حياة المجتمع الحضري لتلك المدينة أكثر من قرن ونصف قبل أن تستأصلها «حركة الإسترداد»، قد أحدث تحولا اجتماعيا عميقا، إن على مستوى النفوذ الاجتماعي للمدينة التي انتقلت من عاصمة طائفية إلى عاصمة أندلسية، وإن على مستوى البنية الاجتماعية وطبيعة مشاكلها وبعض عاداتها. والبحث في هذا الموضوع مازال في حاجة إلى المزيد من الجهود لاستكمال الصورة الاجتماعية الحضرية للمدينة في تاريخها المغربي، تلك الصورة التي تعززت أخيرا بعدما قدم البحث الأثري الإسباني حاليا حولها أعمالا جديدة قيمة، أنجزتها عدة مؤسسات إشبيلية، تحت إشراف أساتذة باحثين وتقنيين مختصين[73].

(73) ومن ثمار تلك الأبحاث العلمية تنظيم معرض أثري بالرباط (11–31 أكتوبر 1999) ثم بتطوان، حول مدينة إشبيلية الموحدية، وتم نشر أعماله في كتاب بعنوان **«إشبيلية الموحدية»**، إشبيلية ـــ الرباط، 1999. وذلك في إطار التعاون العلمي ما بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـــ المحمدية، التابعة لجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، وجامعة إشبيلية بإسبانيا، وبتعاون مع عدة مؤسسات مغربية وإسبانية.

عودة إلى مسألة الهجوم الجنوي
على سبتة 632هـ/ 1234م
أو لغز كلكريني (CALCURINI)

مصطفى نشاط
كلية الآداب — وجدة

هل يمكن أن نفصل بين الأحداث العسكرية والسياسية التي شهدتها سبتة، والأهمية التجارية التي اكتسبتها أواخر العصر الوسيط ؟ نكاد نجزم بالنفي إذا استحضرنا الإشعاع التجاري الذي بلغته المدينة آنذاك ودورها كمحطة ضرورية في التجارة الرابطة بين ضفتي الحوض الغربي للمتوسط.

وصف ابن سعيد المغربي سبتة بما يلي : «هي ركاب البحرين، شبه الإسكندرية في كثرة الحط والإقلاع، وفيها التجار الأغنياء الذين يتاعون المركب بما فيه من بضائع الهند وغيرها في صفقة واحدة»[1]. وكانت حسب أحد الباحثين المعاصرين بمثابة «مفتاح المضيق»[2]، بينما لا يتردد البعض الآخر في المقارنة بين سبتة والبندقية، فقد كانت البندقية تحتفل سنويا بأعراسها مع البحر، كما أن سبتة «تزوجت» بالبحر[3].

إن قراءة في التاريخ السياسي للعصبيات الكبرى التي حكمت المغرب الوسيط تسمح بالقول بأن تحكّمها في المنطقة كان رهينا بتحكمها في مدينتي سبتة وسجلماسة. ولا غرو أن حاولت تلك العصبيات السيطرة على سبتة منذ البدايات

(1) ابن سعيد المغربي، **كتاب الجغرافيا**، تحقيق إسماعيل العربي، ط 1، بيروت، 1970.

(2) P. Chaunu, **L'expansion européenne du 13 au 15 siècle**, P.U.F, 1969, p. 125.

(3) M. Mosquera Merino, **Ceuta y genova, incidencias bélicas, siglo XIII**, Actas del Congreso internacional «El Estrecho de Gibraltar» Ceuta 1987, p. 232.

الأولى لانتقالها من مستوى الحركة إلى مستوى الدولة. كما أن المدينة كانت حاضرة باستمرار في حسابات الدول والمدن الأوربية التي تنافست منذ بداية القرن 13م/7هـ لمراقبة المجال البحري الذي يسميه بروديل، ومن بعده ديفورك بـ«قناة المانش المتوسطي»[4].

وباستحضار كل هذه المعطيات، نشير إلى هجوم تعرضت له سبتة في غشت 632/1234 من لدن عناصر مسيحية تسميها الحوليات الجنوية (Annali Genovesi) بكلكريني (Calcurini). والجدير بالإشارة أن هذه الحوليات انفردت بذكر هذا الاسم، إذ لا يرد ـــ حسب علمنا ـــ بالمصادر العربية ولا بباقي المصادر اللاتينية. كما أننا لم نسمع عن الإسم قبل الهجوم على سبتة ولا بعده، فبانسحابهم من المدينة انسحبوا نهائيا من ذكر التاريخ. ولربما تشكل الحلقة التي ارتبط فيها اسم كلكريني بسبتة إحدى الحلقات الأكثر غموضا في تاريخ العلاقات المغربية الأوربية خلال العصر الوسيط.

لقد حاول ديفورك ـــ المتمرس على دراسة تلك العلاقات ـــ جاهداً أن يقدم افتراضات عن هوية كلكريني في دراسة له عنونها بـ«مسألة» أو «قضية» سبتة[5]، ونظرا لطول الدراسة، يمكننا أن نستعرض أهم خلاصاتها ضمن ما يلي :

ـــ لا يبدو أن كلكريني عناصر من المرتزقة النصارى الذين كانوا يعملون في جيش الرشيد الموحدي. فمن المعلوم أن نفوذ الرشيد لم يكن يتجاوز آنذاك جنوب المغرب، ثم إن الهجوم على سبتة كان يستوجب التوفر على أسطول قوي، لاشك في أن الموحدين كانوا يفتقرون إليه خلال تلك الفترة. ولتدعيم رأي ديفورك نضيف أن مبايعة اليانشتي للموحدين لم تأت بفعل أية حملة موحدية على سبتة، وإنما فضل اليانشتي ذلك نزولا عند رغبة أهل المدينة الذين دعوه إلى توحيد البيعة للموحدين بعد مبايعة أهل إشبيلية لهم[6].

---

(4) يقصدان بها المجال المائي المتوسطي الذي يمتد شرقا من خط يربط جزر البليار بجزائر بني مزغنة حيث يبلغ عرض المياه 250 كلم، ومضيق جبل طارق حيث يضيق عرضها كثيرا، انظر :

F. Braudel, **La Méditerranée et le monde mediterranéen au temps de Philippe II**, Paris, 1949, T 1, p. 85.
Ch.E. Dufourcq, **L'Espagne catalane et le Maghrib**, P.U.F, 1965, pp. 26-27.

(5) Dufourcq, «La question de Ceuta», **Hésperis**, TXLII, 1955, pp. 67-127.

(6) ابن عذاري، **البيان المغرب**، قسم الموحدين، ص 344.

ـــ لا يبدو كذلك أن كلكريني فرقة من الفرق العسكرية القشتالية أو البرتغالية لأن قشتالة لم تكن متوفرة على أسطول قوي بإمكانه الهجوم على سبتة قبل أن يعده ملكها سان فردناند سنة 1243 في حربه مع ملك مورسيا. كما أن البرتغال كانت عاجزة عن استئناف مغامراتها البحرية قبل عهد الملك دونيس (1279-1325)[7].

ـــ يفترض ديفورك أن تكون فرقة كلكريني تابعة لكطلونيا التي كانت قوتها التجارية آخذة آنذاك في التنامي. ولا يعدو الهجوم على سبتة مجرد جزء من مشروع كطلاني عام استهدف السيطرة على «قناة المانش»، خاصة بعد نجاح الكطلانيين في السيطرة على جزر البليار، كما أنه استهدف الحيلولة دون تقديم مسلمي المغرب الأقصى مساعدات لمسلمي جزر البليار[8].

وإذا كان من المسلم به أن كطلونيا ظهرت كأهم منافس للجمهوريات البحرية الإيطالية ـــ وخاصة منها جنوة ـــ خلال هذه المرحلة، فالظاهر أن الموحدين لم يكونوا مؤهلين آنذاك لمساعدة مسلمي جزر البليار. ويمكن القول بأن تسوية المشاكل الداخلية أصبحت من أولويات الحكم الموحدي منذ هزيمة العقاب. وعلى ذكر الرشيد، فإنه قضى فترة حكمه كلها ـــ وقد دامت عشرة أعوام ـــ في محاولة إخماد نار الفتن بالعدوة المغربية[9]. واللافت للإنتباه أن اسم ميورقة لا يرد بكتاب **«البيان»** لابن عذاري منذ الإشارة إليها في خضم الأحداث المرتبطة بسنة 627هـ ـــ علما بأنه يحوي أغزر مادة مصدرية عن مرحلة ضعف الدولة الموحدية ـــ، كما نعلم أن الموحدين لم يتدخلوا بالأندلس منذ معركة العقاب التي يعتبرها ابن عذاري «السبب في هلاك الأندلس إلى الآن»[10].

من الواضح أن طرح ديفورك الذي وطنه بعناصر تاريخية في غاية الأهمية، لا يتجاوز حدود الافتراض، بل إنه لا ينسجم مع ما أورده جيوستنياني Givstiniani أحد مؤلفي الحوليات الجنوية لما يقول : «في هذه السنة (1234) جرى حدث

---

(7) Dufourcq, La question, op. cit, p. 94

(8) **Ibid.**

(9) ابن عذاري، **م.س**، ص ص 229-358.

(10) **نفسه**، ص 263.

مرتبط بعناصر كلكريني، ولربما هم غاليون أو باسكيون أو ناقاريون، غير أن هذا الأمر قابل للشك لأنني لم أهتد إلى إشارة تحدد هوية هذه العناصر»[11]. ونجد نفس التشكك حاضرا عند كنال Canale الذي يعد من أكبر المتخصصين في تاريخ جنوة الوسيطية خلال القرن الماضي[12]. أما دي ماص لاتري De Mas Latrie الذي استفاد من الأرشيف الجنوي في كتابة مؤلفه الكلاسيكي والهام عن العلاقات المغربية الأوربية في العصر الوسيط، فإنه يكتفي بالإشارة إلى أن أسطولا مسيحيا هاجم سبتة، ويحتمل أن يكون إسبانياً دون تحديد الجهة أو الدولة التي يمثلها[13].

إن إعادة قراءة المصادر التي تحدثت عن هجوم كلكريني على سبتة تجعلنا ـــ في غياب نصوص حاسمة في الموضوع ـــ نجازف بافتراض آخر لعله يضيف لبنة أخرى في سبيل الكشف عن حقيقة هوية كلكريني. وأما الإفتراض الذي نقترحه فقوامه أنهم مجرد فرقة عسكرية جنوية، وذلك تأسيسا على القرائن التالية :

ـــ ذهب المؤرخ الإيطالي دي توتشي Di Tucci إلى القول بأن الرخاء الإقتصادي الذي شهدته سبتة آنذاك له علاقة قوية بالأنشطة التجارية التي مارسها الجنويون بالمدينة، فمنذ هذه الفترة المبكرة تبنوا بعض الأساليب المرتبطة «بالإستعمار الاقتصادي»، وذلك لربط خيرات سبتة مباشرة بجنوة[14]. وإذا استحضرنا المضايقة التي أصبح الجنويزن يعانون منها بهذا الميناء الحيوي بفعل تزايد القوة التجارية لكطلونيا، لربما أدركنا لماذا حرصت جنوة على إخضاع سبتة، أو على الأقل على أن تخضع لطرف يدور في فلكها التجاري.

ويبدو أنه في هذا السياق يمكن أن نموضع مساعدة جنوة لابن هود قصد السيطرة على سبتة سنة 1231. كما يبدو أن جنوة استدرجت اليانشتي ليدخل معها في صراع يمكنها بفعل قوة أسطولها من إخضاع المدينة، أو على الأقل ضمان

---

(11) **Annali Genovesi di Caffaro e di suoi continuatori (1470-1536)**, Edition Sportorno, Gêres, 1854

(12) M. Canale, «Nvova Istoria della repubbica di Gerava», **del suo commercio e della sua litteratura**, Florence, 1860, T 2, p. 62.

(13) De Mas Latrie, **Traités de paix**... p. 150

(14) R. Di Tucci, «Documenti inediti sulla spedizione e sulla Mahone dei Gerovesi a Ceuta», Gerova, **A.S.L.S.P**, 1935, pp. 281-282, n 2.

تفوقها التجاري بها. ويكشف نص ابن عذاري بما لا يدع مجالا للشك على أن نيات الجنويين كانت تتجه نحو السيطرة على المدينة، وقد جاء فيه «وذلك أنهم لما وصلوا إلى سبتة في مراكبهم برسم محاولات تجاراتهم، فاجتمع منهم في ديوانها وربضها عدد كثير، فراموا التغلب عليها **بتحيلاتهم** وإرادتهم، فخيب الله سعيهم فيما راموا من التحيلات»[15]. وإذ نستغرب لاستبخاس بعض الدراسات الغربية رواية ابن عذاري بالرغم مما يشهد له من تثبت وتحقق[16]، فلا يسعنا إلا أن نتساءل عما إذا لم تكن تحيلات الجنويين قد انبنت على هجوم إحدى فرقهم ممثلة في كلكريني على سبتة، وفرار البعض الآخر منهم للتظاهر بأنهم قاموا بذلك خوفا من هجوم خارجي ؟ ودون أن نجعل من اللجوء إلى الحيل العسكرية خاصية مميزة للجنويين، فمما لاشك فيه أنهم استندوا إلى نفس الأسلوب للسيطرة على بعض الموانىء في أكثر من مناسبة[17]، كما أنه ليس اعتباطا أن تؤكد معظم كتب الجغرافيا الإسلامية على أهمية الأسطول ومعرفة الحيل الحربية لدى أهل جنوة[18].

ـــ من المفيد الإشارة إلى أن خطة الهجوم على سبتة انبنت على عنصر المفاجأة، والظاهر أن اللجوء إلى هذا العنصر في غياب معرفة دقيقة بالمنطقة كان ضربا من

---

(15) ابن عذاري، م.س، ص 350.

(16) هذا ما نلاحظه عند :

R. Lopez, Storia delle colonie genovese nel mediterraneo, Bologne, 1938, pp. 173-174.
G. Jehel, «Les relations entre Gêres et le Maghreb occidental au Moyen âge», **Colloque l'occident musulman...**, Rabat, 1995, p. 116.

ومقابل هذا الموقف نشير إلى المفاضلة التي يقوم بها محمد الطالبي بين ابن عذاري وغيره من المؤرخين حول استفادته منهم عند إنجازه لأطروحته حول الأغالبة «إن أهم موسوعة يمكن الإعتماد عليها ليست كتاب العبر، وإنما هي البيان المغرب لابن عذاري، ثم يأتي في المرحلة الثانية كامل ابن الأثير ثم نهاية النويري...» منهجية ابن خلدون التاريخية، دار الحداثة، ط 1، 1981، ص 58. ويبدو من خلال أطروحة القبلي وفرحات أن الباحثين يطمئنان أكثر لرواية ابن عذاري في رصد التاريخ السياسي للمغرب الوسيط. انظر :

M. Kably, **Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen âge**, Paris, 1986.
H. Ferhat, **Sabta des origines au 14e siècle**, Rabat, 1994.

(17) نشير في هذا السياق إلى الحيلة الحربية التي لجأ إليها الجنويون للسيطرة على طرابلس سنة 1355/756، ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة**....

(18) الحميري، **الروض المعطار**، بيروت، ص 173، ويبدو أنه نقل الإشارة عن الشريف الإدريسي.

المغامرة التي قد لا تحمد عقباها. ونعتقد بحكم الحضور القوي للجنويين بالمدينة بأنه لم يكن ثمة عنصر أوربي أكثر دراية من الجنويين بموارد سبتة وبشؤونها الداخلية، ويبدو من خلال عقود الموثق جون سكريب John Scriba أن الاهتمامات التجارية للجنويين بسبتة انطلقت مع سنة 1160[19]، وتزايد الاهتمام الجنوي بهذه المدينة حتى إنه مع نهاية القرن 6هـ/12م، استقطب ميناؤها أكثر من نصف الاستثمارات التجارية الجنوية ببلاد المغرب[20]. ولا نستبعد وجود استقرار دائم للجنويين بسبتة على الأقل منذ البدايات الأولى للقرن 7هـ/13م[21]، وقد تمت الإشارة إلى وجود فندق للجنويين بهذه المدينة حسب عقد مؤرخ بسنة 1228[22]. ولم يعد استقرار الجنويين بسبتة منحصرا في فندقهم، بل تمكنوا من اكتراء أو امتلاك دور ودكاكين لهم خارج الفندق Extra fundieum[23]. وكل هذه المؤشرات تدل على أن الجنويين كانوا يمثلون أهم جالية أوربية بالمدينة المغربية، خاصة وأن الإشارات المتوفرة عن باقي الجاليات الأوربية لا تتحدث عن نفس الحضور القوي الذي كان للجنويين بها.

---

(19) أول عقد يشير إليه جون سكريب Scriba عن التجارة مع سبتة مؤرخ بـ 11 يوليوز 1160، وهو عبارة عن قراض Commenda قيمته 50 ليرة جنوية، وساهم فيه سبينولا Oberto Spinola وأكيو Guglielmo Occhio.

(20) R. Lopez, «Studi sull 'economia genovese nel Medio Evo», I Gerovesi in **Africa occidentale**, Torino, 1936, p. 21.

(21) هذا ما يفيده طلب وجهته جنوة لعدد هام من رعاياها بسبتة من أجل الحضور إلى المدينة الإيطالية وتقديم شهاداتهم حول مختلف القضايا التي تهم مدينة سافونا ـــ القريبة من جنوة ـــ.
D. Puncuh, **Il cartulario del notaio Marino**, 1203-1206, Genova, 1974, Doc. N 591 - 593 - 655 - 656.

(22) العقد محفوظ بأرشيف جنوة A.S.G، المجموعة 16، المحفظة 2، الورقة 58.

(23) نشير إلى بعض الحالات المستمدة من الوثائق الجنوية مثل :
نبيتلا Nicoloso Nepitella الذي كان يمتلك منزلا بالمدينة سنة 1236 قرب دار الصناعة، انظر : Canale, **op. cit**, T 2, p. 350
Dufourcq, «Aperçu sur le commerce de Gênes et le Maghreb au 13e siècle», in **Economies et Societés au moyen âge**, mélanges offerts à E. Perroy, Paris, 1973, p. 727, n 45.
كما أن كاستلو Opizo di Castello كان يمتلك دكانا بسبتة باشتراك مع شبا Enrico Ceba ودكانا آخر مع شرادا Guglielmo Cirada وورثة مزلس Nicolo Mazalis، أنظر :
G. Jehel, **Les Gênois en Méditerranée occidentale, fin XI, début XIV siècle**, Paris, 1993, p. 395.

ــ ورد في الحوليات الجنوية أن الجنويين ترددوا في مواجهة كلكريني باعتبارهم مسيحيين يحملون شارة الصليب[24]، وإذا ما استحضرنا أهمية المصالح التجارية للجنويين بسبتة، فإن موقف التردد هذا يبدو غريبا في الممارسة الجنوية. فالواقع أنه بحكم تلك المصالح، فإن الجنويين كانوا مطالبين بالدفاع عن المدينة لأن عدم استقرارها كان يعني مباشرة فقدانهم لمصالحهم بها. وتؤكد الأحداث أنهم لجأوا إلى مختلف الطرائق للحفاظ على امتيازاتهم بسبتة[25]. وبالرجوع إلى تاريخ الحضور الجنوي ببلاد المغرب، بل وبباقي المناطق، يتبين أن الجنويين دخلوا في صراعات عسكرية مع منافسيهم كلما مست مصالحهم التجارية، وذلك بغض النظر عما إذا كان المنافس مسلما أم مسيحيا. ولعل من أكثر الإشارات حضورا بالحوليات الجنوية تلك التي تتحدث عن الإصطدامات البحرية بين الجنويين ومنافسيهم الجنويين من البيزيين والبنادقة والكطلانيين حول التجارة مع بلاد المغرب[26]. لهذا كله نكتفي بالتساؤل عما إذا لم يكن تردد الجنويين في مواجهة كلكريني بسبتة يعزى أساسا إلى أن كلكريني كانوا جنويين بدورهم ؟!.

(24) «Imperiale di Sant ' Angelo e Belgrano L.T», **Annali Genovesi di Caffaro e di suoi continuatori**, trad. italienne, Genova, 1923 - 1941, T 4, p. 120.

وهذه الطبعة لا تتضمن الجزء الذي كتبه جيوسياني Giustiani المشار إليه في الهامش (11)، وتتألف من 10 أجزاء تغطي المرحلة الممتدة من 1099 إلى 1382، ونختزلها في الإحالات اللاحقة ضمن الإشارة A.G.

(25) Mosquera Merino, **op. cit**, p. 243.

(26) تتحدث الحوليات الجنوية في عدة مناسبات عن مظاهر الصراع بين الجنويين ومنافسيهم من الأوربيين حول التجارة مع بلاد المغرب.

ــ فعن الصراع الجنوي البيزي، ينظر :

A.G. T 2, p. 149.
T 7, p. 66, p. 138.
T 8, p. 64 - 101 - 106 - 155.
T 9, p. 67.

ــ وعن الصراع الجنوي البندقي، أنظر :

A.G. T 3, p. 89 - 161 - 162,
T 4, p. 89 - 90.
T 5, p. 51.
T 9, p. 40.

ــ وعن الصراع الجنوي الكطلاني، أنظر :

A.G. T 5, p. 132.
T 8, p. 140.
T 10, p. 19.

ـــ جاء بالحوليات الجنوية أن كلكريني ألقوا القبض على بعض السفن الجنوية قرب قاديس وبالمضيق، وبعد أن جهز جنويو سبتة عشر سفن، التزم كلكريني بإرجاع الأسرى الجنويين، ولم يفت الحوليات الجنوية أن تنوه بخصلة إحترام الوعود لدى كلكريني ! Essi Calcurini ebbero buone parole[27].

الواقع أن الأحداث لم تثبت أن الجنويين أظهروا مثل هذا التساهل في مواجهة منافس أو عنصر خارجي يهدد مصالحهم التجارية بالبحر المتوسط، وباستحضار هذا المعطى، والتقارب الواضح الذي تقدمه الحوليات الجنوية ـــ لربما من حيث لا يعي كتابها ـــ عن العلاقة التي جمعت الجنويين وكلكريني، لنا أن نتساءل مرة أخرى عما إذا لم يكن كلكريني مجرد فرقة عسكرية جنوية !

ـــ تذكر نفس الحوليات أن كلكريني انسحبوا من سبتة قبل وصول الأسطول الجنوي إلى المضيق. إن الوثيرة السريعة التي جرت بها الأحداث، والطريقة التي انتهت بها تدفعنا أن نطرح بعض التساؤلات التي يبدو أن الجواب عنها قد لا يبرىء ذمة الجنويين في كل الأحداث التي شهدتها سبتة سنة 1234/632. فألا يعبر هذا الإنسحاب السريع عن رغبة من جانب الجنويين للخروج من الخطة أو «التحيلات» كما عبر عنها ابن عذاري بأقل ما يمكن من الخسائر والأضرار ؟ ومن أشعر كلكريني بمقدم أسطول مجهز من جنوة ؟ ثم لماذا اختفى ذكر كلكريني من التاريخ بعد هذا الانسحاب ؟!

ودون الادعاء بامتلاك أجوبة حاسمة عن هذه التساؤلات، فإننا نعتقد بأن كلكريني لم يكونوا فرقة عسكرية كطلانية، ذلك أن هذا الاسم لم يرد ـــ حسب ما توصل إليه ديفورك ـــ بالمصادر الإسبانية. والظاهر أن هجوم كلكريني أثر على الحضور الجنوي بسبتة ولو إلى حين، وهذا أقصى ما كانت تبتغيه كطلونيا في تلك الفترة لمنافسة جنوة، ثم لَوْ صَحَّ أن كلكريني كطلانيون، لكانت المصادر الإسبانية قد سجلت ذلك بماء الذهب، خاصة وأنها اهتمت بتسجيل أحداث كطلانية خارجية، لم ترق إلى الأهمية التي اكتساها حدث هجوم كلكريني على سبتة.

ـــ من الأمور الملاحظة في الحملة الجنوية على سبتة بعد توتر العلاقات بين

---

(27) A.G.T.4. p. 120.

اليانشتي والجنويين، أهمية الأسطول الذي جهزته لتحقيق هذا الغرض. تتحدث الحوليات الجنوية عن 70 سفينة كبيرة و30 سفينة صغيرة من نوع البطسة و20 شينيا[28]، وعن استمرار الحصار ليلا ونهارا، الشيء الذي دفع سبتة إلى قبول الصلح وتقديم تعويضات مقابل رفع الحصار[29]. ومن الواضح أن مبلغ التعويضات كان مرتفعا إذ كان على سبتة انتظار عدة سنوات لتسديدها[30]. وقد عاودت جنوة مطالبة حاكم سبتة بدفع ما عليه من تعويضات لفائدة الجنويين إثر سفارة بعثت بها إليه بقيادة شبو Guglielmo Cibo وأوغولنو Giovanni Ugolino في 6 شتنبر 1962[31]. وللمقارنة فقط، نذكر أن مساهمة جنوة في الحملة الصليبية

(28) البطسة ترجمة لنوع من السفن يرد بالعقود اللاتينية تحت اسم navis أو nef. وهي سفينة متعددة السطوح والأشرعة، وذات شكل دائري. وقد حدد أحد المتخصصين في التاريخ البحري أبعاد البطسة في القرن 13م ضمن ما يلي :

— الطول : 23,6 مترا إلى 37,05 مترا.
— العرض : 9,13 مترا إلى 10 أمتار.
— الارتفاع : 3,70 مترا إلى 4,32 مترا.

انظر : **De Péré Bastard, «Navires méditerranéens du temps de Saint Louis», R.H.E.S, T 50, 1972, pp. 327-356.**

أما الشيني فيرد بالمصادر اللاتينية تحت اسم galée أو galea ويرى باستار Bastard أن المؤرخين المعاصرين يسمون غالبا كل سفينة ذات مجاذيف شينيا، أو السفينة الطويلة لتمييزها عن البطسة التي غالبا ما تنعت بالسفينة الدائرية، علما بأن الشكل الدائري ينحصر في مقدمتها ومؤخرتها، ص 349. وكتب العلامة محمد المنوني عن الشيني «مركب طويل يجذف بمائة مجذاف وتقوم به أبراج وقلاع للدفاع والهجوم... ويبلغ متوسط ما يحمله 150 رجلا»، **ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين**، ص 78.

(29) لم يتحدث ابن عذاري ولا ابن خلدون عن قيمة التعويضات، بينما حددها ابن أبي زرع في 400 ألف دينارا، ويرجح ديفورك أن تكون فضية، وليست ذهبية، **Dufourcq, La question, op. cit, p. 101**، بينما ترجح فرحات 40 ألف دينارا ذهبيا لأنه أقرب إلى الواقع، خاصة وأن سبتة بعد سنوات من الحملة الجنوية أدت لقشتالة نفس المبلغ، انظر

— **Ferhat, Sabta, p. 217, n° 1**

وبالمناسبة نشير إلى أن Mercier يذهب — خطأ — إلى أن الخليفة الموحدي الرشيد هو الذي دفع التعويضات عوض اليانشتي، انظر :

Histoire de l'Afrique septentrionale, Paris 1888, T 2, p. 154.

(30) A. Schaube, **Storia del commercio dei popoli latini nel Mediterraneo sino alla fine della crociata**, Torino, 1915, p. 350.

(31) P. Lischandrelli, **Trattati e negoziazioni politiche della Repubblica di Genova 958-1797**, Genova, 1960, pp. 76-77.

الثامنة التي قادها ملك فرنسا لويس التاسع على تونس سنة 1270/669 قدرت بـ 55 سفينة كبيرة من نوع البطسة، وبعض المراكب الأخرى الصغيرة، علما بأن جنوة تحملت تجهيز القسط الأكبر من هذه الحملة. فهل مجرد «الانتقام لكرامتها» بعد أحداث الفندق الجنوي بسبتة، كان كافيا لأن يدفع كومونة جنوة إلى تجهيز مثل ذلك الأسطول القوي، لو لم تكن لها أهداف أو «أطماع» ــ حسب تعبير موسكرا مرينو ــ[32] أخرى ترومها من وراء حملتها على سبتة ؟

ــ استغربت نفس الباحثة للغموض الذي يلف بموضوع كلكريني، فالمصادر تتحدث عنهم كعناصر تحمل اسما إيطاليا، وهو Calcurini دون إضافات أخرى[33]. ومن المثير أن عدد العقود التي نشرها دي توتشي Di Ticci عن معونة سبتة يبلغ 94 عقدا، غير أن اسم كلكريني لم يرد سوى بوثيقة واحدة تحمل تاريخ 26 فبراير 1237[34].

لربما يكون غياب هذا الاسم من العقود التي تغطي سنة 1235، أمرا مقبولا لأنها مست موضوع تمويل الحملة الجنوية على سبتة عقب الأحداث التي تعرض لها فندق الجنويين بالمدينة جراء هجوم القبائل المحلية عليه. لكن ما يبعث على الاستغراب هو غياب اسم كلكريني نهائيا من وثائق سنة 1234، علما بأنها همت موضوع الاستعدادات التي قامت بها كومونة جنوة لتقديم المساعدة إلى اليانشتي عقب هجوم كلكريني على سبتة !

ــ أخيرا يذكر صاحب القرطاس أن حصار الجنويين لسبتة تم سنة 632[35]، وهذا التاريخ يتوافق مع ما جاء بعقود الموثقين الجنويين التي تتحدث عن معونة سبتة، إذ إن أولها حرر في شتنبر 1234م، أما صاحب البيان فإنه غير متأكد من سنة الحصار الجنوي لسبتة «وكان ذلك عام ثلاثة وثلاثين وستمائة، وقيل في سنة ست وثلاثين»[36]. تدفعنا الإشارتان إلى طرح التساؤلين التاليين : إذا كان

---

(32) Mosquera Merino, **op. cit**, p. 233

(33) **Ibid**, p. 240

(34) Di Tucci, **op. cit**, p. 338, Doc 31

(35) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 276.

(36) ابن عذاري، **م.س**، ص 350.

هجوم كلكريني على سبتة قد تم في نفس السنة التي حاصر خلالها الجنويون المدينة، أي سنة 1234/632، وإذا كان ابن أبي زرع قد اقتصر على ذكر الحصار الثاني، أفلا يحيل ذلك ضمنيا على أن المهاجم كان واحدا ؟ ثم إن عدم تأكد ابن عذاري من سنة حصار الجنويين لسبتة، وترجيحه لسنتين، فهلا يعني كذلك أن المهاجم في كلتا السنتين كان واحدا ؟

لقد ذهب بسترنو Pistarino — أحد أكبر المتخصصين حاليا في تاريخ جنوة الوسيطية — إلى أن قضية مساهمة جنوة في الأحداث التي شهدتها سبتة سنة 1234 شبيهة إلى حد كبير بفصول رواية أو قصة مغامرة[37]. وكان لوبيز Lopez دون أن يذهب بعيدا في تحليلاته قد لمح إلى أن كل الأحداث التي أفضت إلى الحملة الجنوية على سبتة لم تكن بريئة[38]. لهذا فإن موضوع الحملة هذه أو قضية سبتة كما سماها البحاثة ديفورك، يبقى مفتوحا على كل الافتراضات في غياب نصوص حاسمة. ولا تعدو كل المساهمات[39] التي قدمت لحد الآن — بما فيها موضوع هذه المقالة — مجرد احتمال لفك هذا اللغز التاريخي، وهو احتمال قابل للمراجعة، بل وللتجاوز متى ظهرت تفسيرات ونصوص جديدة في هذا الموضوع.

وإذا كان الجنويون قد فشلوا في التغلب على سبتة بـ«تحيلاتهم»، فإنهم نجحوا في فرض الصلح على اليانشتي، وبالتالي في تكريس هيمنتهم على تجارة هذا الميناء الحيوي[40]. كما أنهم استفادوا كثيرا من جراء «افتعال» تلك الحملة عن طريق ما

---

(37) G. Pistarino, «Genova e l'Islam nel Mediterraneo occidentale, secolo 12-13», in **Annuario de estudios medievales**, Barcelona, 1980, T 10, pp. 189-205.

(38) Lopez, Studi, **op. cit**, p. 16

(39) أشار محمد الشريف إلى أن موسيكرا مرنو تتبنى في أطروحتها :
La Senoria de Ceuta en el seglo XII (historia politica y economica), Ceuta, 1994.
رأيا يقول بأن كلكريني من البرتغال.
محمد الشريف، **سبتة الإسلامية**، تطوان، 1996، ص 79 هامش 48. غير أنني لم أتمكن من العودة إلى أطروحتها.

(40) Schaube, **op. cit**, p. 350.

يعرف بمعونة سبتة[41].

لقد كانت معونة سبتة أول معونة أشارت إليها عقود الموثقين الجنويين. والمعونة عبارة عن أسلوب في التعامل التجاري والمالي أصبحت جنوة تراهن عليه كلما عجزت عن توفير الموارد المالية الكافية لضمان سيطرتها أو إدارتها لأحد المراكز البعيدة، فتوكل لبعض الأفراد أو الأسر مهمة توفير المال القمين بإبقاء ذلك المركز تحت المراقبة العسكرية والتجارية لجنوة[42]. وقد شكلت «معونة سبتة» مجالا مربحا لبعض الأسر الجنوية، ولعل أهم أسرة ساهمت بأكبر قسط من رؤوس الأموال في هذه المعونة أسرة فورناري Fornari. فثمة 15 عقدا ساهم فيه ثلاثة أعضاء من هذه الأسرة وهم أوغو Ugo ووليام Guglielmo وأدلازيا Adalasia[43].

---

(41) كان موضوع «معونة سبتة» محط نقاش عدد من المهتمين بتاريخ جنوة البحري، وقد ورد ذكره تقريبا في كل الدراسات اللاتينية الواردة في بيليوغرافية هذه المساهمة.

(42) **A. Sayous, «Aristocratie et noblesse à Gênes», in A.H.E.S, IX, 1937**

وقد أعيد نشر المقال ضمن :

Structures et évolution du capitalisme européen XVI - XVII siècles, Edition variorum. London, 1989.

(43) Mosquera Merino, **op. cit,** p. 239

ونقدم فيما يلي ترجمة لعقد من «معونة سبتة» ساهمت فيه أسرة Fornari، وتتمثل المساهمة في قروض مقدمة لسلطان سبتة ــ هكذا ورد في العقد ــ وفي قدر مالي قدم لكومونة جنوة لتغطية بعض نفقاتها في الحملة على سبتة عقب هجوم القبائل المحلية على الفنادق الجنوية بالمدينة.

«نحن Ugo Fornari أوغو الأب وGuglielmo وليام إبنه نعترف بمحض إرادتنا بأننا فوضنا لك Ingone de Grimaldo دي كرمالدو بتسلم القدر التالي :

أنا Ugo أوغو لدي 110 دينارا فضيا في «معونة سبتة» و41 دينارا فضيا بمثابة قرض على ذمة السلطان.

أنا Guglielmo وليام لدي 150 دينارا فضيا في «معونة سبتة» و15 دينارا فضيا بمثابة قرض على ذمة السلطان.

المجموع هو 316 دينارا فضيا، فوضنا لك كامل الحقوق للتصرف فيها كما تشاء.

وتم بجنوة بمنزل Ingo اينغو في 14 شتنبر 1236، الإشارة 8 والشاهدان هما Simonc Sivagno وOtto Adalardo».

والعقد محفوظ بأرشيف جنوة ضمن المجموعة التي حررها الموثق I Gianiuno De Predono، الورقة 147، رقم 2، وقد أورده دي توتشي Di Tucci في دراسته عن «معونة سبتة» تحت رقم 24 ص 334.

وأما سبتة، فقد كان عليها أن تقدم التعويضات لجنوة ليس دفعة واحدة كما ورد عند ابن أبي زرع، بل إنها كانت تستخلص من موارد جمارك الميناء[44]. وتركت المدينة لتلقى مصيرها المشؤوم، وهي تترنح بين الصراعات الداخلية والتحرشات الخارجية العديدة. وبعد أن شهدت سبتة استقرارا ملحوظا خلال تجربة حكم الأسرة العزفية، لم تلحق بالحكم المريني إلا عبر استعانته بالأسطول الأراغوني، وذلك بالتوقيع على معاهدتين بين فاس وبرشلونة، ومن الغريب أنهما غائبتين ــ حسب علمنا ــ بالمصادر المغربية[45]. وقد خضعت المدينة لفترة مؤقتة لحكم بني الأحمر في العقد الأول من القرن 8هـ / 14م قبل أن يسترجعها الحكم المريني الذي سرعان ما فقد أسباب التوازن عقب اغتيال أبي عنان. وهكذا أصبحت الفتن بسبتة جزءا من التردي العام الذي أصاب مؤسسات الدولة المرينية الوطاسية، إلى أن سقطت سبتة بيد البرتغاليين دون أن يحرك الحكم الوطاسي ساكنا[46]، وقد تم الاحتلال عن طريق الغدر حسبما نقله صاحب **نشر المثاني**[47]، فهل كانت المعاناة من الغدر والتحيلات من ثوابت التاريخ الوسيط لمدينة سبتة ؟!

---

(44) Lopez, **Studi**, p. 14, **Di Tucci**, p. 318

(45) حول المعاهدتين انظر :

M. Alarcon Santon et R. Garcia De Linares, **Los documentos Arabes diplomaticos del Archivo de la Corona de Aragon**, Madrid - Grenade, 1940.

(46) يتحدث الوزان عن سماع الحاكم الوطاسي بخبر احتلال سبتة وهو في مجلس رقص فأبى أن يرفع الاحتفال. **وصف إفريقيا**، ج 1.

(47) القادري، **نشر المثاني**، ج 1، ص 157.

تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية
في نهاية العصر الوسيط

محمد فتحة

كلية الآداب ــ عين الشق
الدار البيضاء

ــ حينما نتحدث عن مفهوم تنظيم المجال الحضري في المغرب الأقصى أو في الغرب الإسلامي، فإننا نستحضر بالأساس نماذج مدن استحدثت أو تطورت وازدهرت خلال عهد طويل، ولم تتغير ملامحها وهويتها إلا بعد أن استقر الاستعمار بالمغرب.

ــ إن الحديث عن تنظيم هذا المجال يرتبط بالتاريخ وبفلسفة التمدين في هذا الجزء من العالم الإسلامي، أي أن تطور هذه المدن عموما بمرافقها وعناصرها العمرانية المختلفة، وضبط العلاقات الإنسانية داخلها يخضعان لتوجيه ديني سهر أصحاب الخطط داخل هذا المجال على مراعاته.

ــ يكتسي إذن مفهوم المجال الحضري معنيين، معنى أول يتعلق بمجموع العناصر العمرانية التي تشكل المدينة، ومعنى آخر يحيل على العوائد والنظم التي تضبط العلاقات بين ساكنة المدينة والتي تسمح أحيانا ببروز هوية حضرية، (جعلت باحثي الفترة الاستعمارية يصنفون مدن المغرب إلى مدن حضرية وأخرى غير حضرية).

وعلى هذا الأساس فإننا سنتناول في هذه الدراسة عنصرين اثنين يتعلق أولهما بمعطيات عامة عن التشكيل العمراني بالمدن المغربية إلى غاية نهاية العصر الوسيط، ويتناول ثانيهما تدخل القضاة والمحتسبة والفقهاء في تنظيم العلاقات داخل هذا المجال.

I ـــ لا يظهر أن مدن المغرب الأقصى الإسلامية قد استلهمت تصاميم المدن السابقة للعهد الإسلامي بالرغم من استقرار بعضها على أنقاضها أو بجوارها كما هو الشأن بالنسبة لطنجة والعرائش وأصيلا والقصر الكبير وسلا، وتطوان وسبتة. فهذه المدن بالصفة التي نعرفها لها، هي مدن مغربية إسلامية، استفادت ربما من أدوات البناء التي وجدت بالميدان، لكن غير هذا فهي مدن استحدثت خلال مختلف مراحل العصر الوسيط بالمغرب. وباستثناء المدن التي شيدت خلال نهاية العصر الوسيط فإن تنظيم المجال الحضري يبدو كحصيلة لتقاطعات مرفلوجية لمشاريع عمرانية سابقة، ترجع كما هو الحال بفاس إلى القرن الثاني الهجري. أي أن مختلف العصبيات التي تعاقبت على حكم المغرب قد ساهمت في بلورة هذه المدن وتعميرها من ناحية التصميم والامتداد المجالي، ومن ناحية المرافق التي أضافتها إليها.

تبدو المدن المغربية وباستثناء بعض محاور التنقل كمجموعة من الخلايا المتداخلة والمتلاحمة مع بعضها البعض بواسطة دروب ضيقة، ويلاحظ أن الشوارع الكبرى قليلة جدا وتصل في الغالب الأبواب الكبرى للمدينة فيما بينها، كما أنها غير مستقيمة بالشكل الذي قد يذكرنا بالمدن المتوسطية القديمة، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الاستثناءات التي تحكمت فيها في الغالب معطيات الميدان الطبوغرافية[1].

غير أن هذه التأكيدات، لا تعني أن المدن كانت تنشأ وتكبر بالصدفة وبدون تصميم بل بالعكس فإنه يمكن القول بأن معاينة المدن التي بنيت خلال العهد المريني تسمح بالتأكيد بأنها أسست انطلاقا من موقع مركزي يضم القصبة والمسجد الجامع، وأن هذين المرفقين يؤديان إلى شارع كبير تخترقه أزقة الحرفيين والتجارة (فاس الجديد وقصبة مكناس المرينية وربما المنصورة أيضا)، أي أن انتشار المدينة يبدأ من مركزها وينتهي إلى أسوارها لكننا لا نعرف بالتدقيق ما إذا كانت الأسوار والأبواب في التصميم الأولي تبنى بشكل مزامن للقصبة والجامع أم لا، أي هل هي سابقة عن النواة المركزية أو أنها بنيت بعد أن أخذت هذه النواة ملامحها واتجاهاتها الكبرى [فقد سورت عدوة الأندلس وبنيت مراكش بدون تسوير] ومهما يكن فإن من المنطقي في هذه الحالة، توفر تصميم أولي يحدد اتجاه

(1) مثل بعض الشوارع المستقيمة بمدن مراكش (محور باب أغمات ـــ باب فاس ـــ باب دكالة) وسلا (محور باب فاس ـــ باب سبتة) وفاس (محور باب السمارين ـــ باب السبع).

الشرايين الكبرى المتوجهة إلى أبواب المدينة وأن هناك تجاوبا منطقيا بين مكان خرق السور ونهاية الدروب الكبرى.

تحد هذه الدروب مختلف أحياء المدينة، والملاحظ أن هذه الأحياء السكنية هي التي تعكس غياب التصميم، على الأقل كما يتصوره مؤرخو الفن، الذين اعتنوا بدراسة مدننا العتيقة.

إن تحليل العناصر العمرانية والمرافق الحضرية يبرز المعطيات التالية :

ـ وجود نواة مركزية.

ـ أسوار تخترقها أبواب.

ـ وبينهما منطقة أحياء تستجيب لتوسع المدينة وتشغلها في هوامشها أجنة وبساتين في الغالب.

1 ـ النواة المركزية :

تتشكل من عنصرين، أسواق للتجارة وأصناف الحرف والمسجد الجامع ويضاف إليها بحواضر الملك القصبة.

ففي عدوتي فاس أي الأندلس والقرويين نجد أن المسجد [مسجدا الشرفاء والأشياخ] هو الذي تحكم في التنظيم الأصلي للعدوتين، لكن تزايد أعداد السكان بهما أدى إلى بناء جامعي القرويين والأندلس اللذين توفرا بدورهما على مركزي أنشطة تجارية وحرفية. وحينما صار أمر توحيد العدوتين ضروريا خلال العهد المرابطي فإن ذلك تم على حساب عدوة الأندلس فتحولت الطريق نحو عدوة القرويين لأن توحيد المدينة لم يعد يسمح بوجود مركزين دينيين واقتصاديين، وحينما بنى المرينيون فاس الجديد فإنهم أعادوا إنتاج نفس الأنظمة العمرانية الموجودة بفاس.

غير أنهم حينما أرادوا توسيع مدينة سلا، فإنهم وجدوا مدينة غير منصهرة الأحياء لأن الملاحظ أن المدينة كانت تشتمل على نواة مركزية بجامع وأسواق بعيدة عنه في اتجاه جنوب شرق المدينة ثم جامعا آخر يعود للعهد المرابطي يوجد في منطقة بعيدة عن النواة الأصلية [البليدة] وعلى هذا الأساس فإن مدينة سلا تمثل استثناء بالنسبة للتصورات المتوفرة عن عمارة المدن إلى غاية العهد المريني

وأن هؤلاء هم الذين أضافوا إليها حيين على الأقل ومرافق أخرى لاستكمال عناصر النواة الأصلية.

ونجد نفس العناصر في التشكيل العمراني لمراكش حيث يجتمع المسجد الجامع وأسواق التجارة والحرف بالإضافة إلى القصبة التي هي عبارة عن مدينة مسورة تتوفر على جميع المرافق الضرورية من حمامات وسقايات ومصلى ومارستان وأجنة.

لكن معلوماتنا تنقص بالنسبة لمدن أخرى كسبتة ومكناس لأن المصادر تكاد تغفل هذه الجوانب. لقد أشار مصدر برتغالي من القرن 15 إلى وجود ثلاثة أحياء كبرى بمدينة سبتة[2] [المينا شرقا والجزيرة واللسان البحري غربا] وبالمقارنة مع ما ذكره الأنصاري يمكن القول بأن تشكيل هذه المدينة خضع لمقتضيات تضاريس الموقع[3] وأن المدينة الإسلامية قد تكون استقرت على أنقاض سبتة ما قبل الإسلامية، بدون أن يكون لذلك تأثير على تنظيم مجالها الحضري، لأن الحي الأصلي وهو المينا كان يضم الجامع الكبير وأسواق التجارة والحرف وفنادق تجار النصارى علاوة على القصبة.

حينما بنيت مكناس لم تكن مدينة موحدة وإنما عبارة عن مجموعة من الحواري أو الحارات على جنبات نهر بوعماير[4] زودها المرابطون بقصبة تاجدارت، وقد أشار ابن غازي إلى أن مكناس قد عرفت تحولات مهمة بعد وصول الموحدين إلى الحكم فتمدنت وزيد بعد 600هـ في جامعها، وأضيفت إليها عدة مرافق ثم شهدت المدينة بعد معركة العقاب تراجعا وفتنة فانهدمت حوائرها وتوالى عليها الخراب وصارت كلها جنات وضيعات[5].

والظاهر أن السلطان أبا يوسف المريني هو الذي أمر ببناء قصبة مكناس وجامعها[6]. ومدرستها وأضاف غيره من ملوكهم مرافق أخرى كالزوايا والقنطرات والمدرسة الجديدة... فاكتسبت منذ ذلك الوقت مظهرا حضريا فعليا

---

(2) **R. Ricard, «Le Maroc septentrional dans le chroniques portugaises»: Hespéris, tome XXIII, 1936, p. 94.**

(3) الأنصاري محمد بن قاسم، **اختصار الأخبار**..، الرباط، 1969.

(4) ابن غازي العثماني، **الروض الهتون**... الرباط 1952، ص 5-6.

(5) **نفسه**، ص 13.

(6) ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، الرباط، 1971، ص 52.

هو ما وقف عليه ابن الخطيب وأكده الوزان فيما بعد، غير أن ضعف المعطيات لا يسمح بتحديد دقيق لنواتها الأصلية وإن كان يمكن محاصرتها ما بين باب البراذعيين وباب عيسى وجامع النجارين.

ثلاثة عناصر إذن تجمعت في الميدان لتفرز خصائص المدينة الإسلامية هي :

— التجارة والحرف والحياة الدينية والمخزن.

2 — الأســـوار :

توفرت المدن المغربية على سور واحد كان يحيط بها من مختلف جوانبها، ولم يعرف بعضها السور المضاعف إلا بشكل استثنائي كما هو الحال بفاس الجديد.

توجد بالسور أبراج مربعة الشكل وقد تكون أحيانا دائرية أو ثمانية الأضلاع لإحكام المراقبة.

وتخرق الأسوار أبواب محكمة البناء تشكل في الغالب نهاية محاور التنقل داخل المدينة، وغالبا ما تحمل هذه الأبواب أسماء مدن ومناطق مغربية كفاس ومراكش وسبتة وتامسنا ودكالة وغيرها.

عرفت أسوار المدن نفس التطورات التي عرفتها المدن نفسها، فباستثناء فاس الجديد التي حافظت على تخطيط سورها الأصلي، فإن أسوار بعض المدن قد تعرضت للهدم ثم بنيت من جديد ومنها ما انثلم جزء منها وتم إصلاحه، غير أن ما يهمنا هنا هو ما يعكس تطورات في تعمير المدن نفسها.

فبالرغم من أن المغاربة كانوا لا يلصقون سكناهم بالأسوار ويتركون مسافات مهمة بين سكناهم والسور، فإن تزايد حركة البناء كان يمتص تلك الهوامش وقد حصل هذا فعلا بالنسبة لمراكش وتدل عليه الطبونيميا بحيث إن المجال لازال يحتفظ بأسماء أبواب لم يعد لها وجود (كباب المخزن وباب المصلى) حسبما وقف عليه دوفردان في أبحاثه[7].

ونجد إفادات في هذا المعنى في كتاب اختصار الأخبار أيضا وتهم توسيع أفراك

(7) G. Deverdun, **Marrakech des origines à 1912**, Rabat, 1959, p. 121

السلطان أبي سعيد المريني[8] الذي استوعب جزء من السور.

3 ــ الحـــــــي :

وهو أساس تعمير المدينة، ويلاحظ أن المدن المدروسة تقدم لنا نماذج أحياء لا تخلو من ميل إلى الاختصاص في الوظائف فهناك :

ــ أحياء سكنية قد تجمع ساكنة لها نفس الانتماء القبلي أو الديني.

ــ تتخللها أحياء حرفية ثابتة عموما لكنها قد تضطر بحكم طبيعتها أحيانا إلى البحث عن أماكن تناسبها أكثر.

أ ــ الأحياء السكنية : لا توجد داخل المدن أماكن خاصة بدور السكن فقط، فقد تتجاور أماكن السكن وأصناف الحرف لكن أثر هذا الجوار يكون خفيفا بفضل أزقة تكون غير نافذة في الغالب، تسمح بالابتعاد عن الضجيج.

إن بناء المدن قد قرب بشكل عشوائي جماعات مختلفة من حيث انتماءاتها القبلية والعرقية، كما أن تعاقب العصبيات على الحكم قد أدى إلى استقرار بعض منها في أحياء خاصة وهو ما ساهم في عدم اندماجها بكيفية تخلق داخل المدينة هوية حضرية متميزة.

إن هذا الاستقلال النسبي للأحياء السكنية يفسر إلى حد بعيد ما لاحظه الوزان في فاس من حروب واقتتال بين شباب الأحياء، كما أن توفر هذه الأحياء على أبواب تقفل ليلا يترجم عمليا مناخا من العداء وانعدام الأمن.

توجد بين الأحياء تراتبية فعلية سواء من ناحية السكن نفسه أو من ناحية رتبه ومقام السكان، ذلك أن الشريحة الغنية وذات الجاه من بين أهل المدينة تستقر غالبا في مساكن رفيعة وسط المدينة ثم تتدرج أحوال الأحياء وسكانها إلى غاية الأحياء المجاورة للأسوار.

توفرت لهذه المدن أيضا أحياء تقوم على أساس الانتماء لعرق أو لديانة ما، وهي كلها علامات على غياب الاندماج التام داخل الوسط الحضري، إن اعتزال هذه

(8) الأنصاري، م.س، ص 48.

الفئات (ميليشيات يهود) لبقية المجتمع، سواء بفاس أو بمراكش أو بسبتة[9] يدخل في إطار رغبة السلطة الحاكمة في عزل القوات الأجنبية التي توجد تحت إمرتها عن بقية المجتمع، وتجسيد حمايتها لأهل الذمة، غير أن ما حصل بفاس في هذا الشأن عقب استقرار اليهود بفاس الجديد لا يعني أن فكرة الملاح كمجال خاص أوكيطو كانت تعم باقي مدن المغرب. فمن المؤكد أن اليهود كانوا إلى غاية هذا العهد لازالوا يسكنون وسط المسلمين ويجاورونهم بشكل يعكس كثيرا من التسامح على المستوى الشعبي على الأقل. وفي طبونيميا كثير من المدن لازلنا نقف على إحالات من هذا القبيل (الملاح القديم بسلا وفندق اليهودي بفاس).

يعتبر الحي نواة حضرية فعلية فهو يكاد يستقل بمرافقه المتعددة عن المدينة بحيث توجد داخله المساجد والحمامات والأفران والكتاتيب القرآنية والحوانيت إلى غير ذلك.

لهذا فإنه يمكن القول إن الحياة الجماعية داخل المدينة قد تبلورت داخل الحي أولا، وأن سيرورة الانتماء الحضري والتضامن بين الجماعة قد تحققت على المستوى الديني وتأخرت على مستوى الهوية الحضرية بحيث يتعذر الحديث عن شخصية متميزة للمدن في معايشة ومواجهة الجهاز المخزني وأدواته المحلية إلى غاية نهاية العصر الوسيط.

ب ـ توزيع الحرف داخل المدينة : تنتشر الحرف داخل المجال الحضري مستقلة أحيانا عن الأحياء السكنية، ومتداخلة معها في غالب الأحيان، ويتحكم في هذا التوزيع اعتبارات فقهية تنطلق من مبدأي دفع الضرر والإباحة المرتبطة بالضرورة، وأخرى عامة تهم توطين بعض الحرف والتجارات، كالحرف النبيلة وأمكنة وجود الماء بالنسبة للحرف التي تحتاجه، والاستقرار قرب الأبواب رفقا بحال البدوي.

ومهما تكن قيمة تدخل المبادىء والشروط العامة المذكورة فإن بعض المرافق النافعة والضرورية كالفران والحمام كانت مثبتة في جميع الأحياء وهذا يعني أن الفقهاء كانوا يواجهون معادلة صعبة تهم التوفيق بين القاعدتين الفقهيتين

---

(9) Ibn Fadl Allah al 'Umari, **Masàlik al absàr, fi mamàlik al amsàr**, trd G. Dermembynes, Paris, 1927, pp. 153-161.

المذكورتين، غير أن أحكامهم وفتاويهم تبين بأن الهاجس الاجتماعي والمصلحة العامة كانا يحظيان بالأولوية لديهم.

كانت الأنشطة التجارية منظمة داخل أسواق مختصة داخل المدينة، ويمكن القول إن الدراسة الطبوغرافية لهذه الأسواق تعكس توزيعا منطقيا، تجد ملامحه الكبرى تتكرر في كل المدن العربية الإسلامية(10).

إن الأنشطة الاقتصادية تتوزع داخل المدينة حسب أهميتها فبالمركز نجد التجارات الرفيعة التي توظف أموالا مهمة ونجد بالهوامش وقرب الأبواب حرفا موجهة لأهل البادية وبينهما يوجد مجال تنتشر فيه أنشطة متواضعة ضرورية لحياة السكان (ويمكن الرجوع في هذا الصدد للوصف الذي قام به الوزان لأنشطة مدينة فاس، فهو يعفينا من الدخول في التفاصيل) لكن هذا التوزيع الميداني للحرف ليس مطلقا لأننا نجد أحيانا، خصوصا في المدن الكبيرة، نفس الحرفة موزعة على أكثر من موقع داخل المدينة، وهذا يرجع إلى كثرة المنتمين إلى نفس الحرفة أو إلى ضوابط بيئية كما هو الشأن بالنسبة للدباغين وأصحاب الأرحى وأفران الفخار.

إن دراسة توزيع مختلف الأنشطة الإنتاجية عبر المدن تسمح بالأخذ بمبدأ الاستقرار الدائم (Fixité) ويمكن تبرير ذلك بكون هذه المدن لم تعرف تطورات جوهرية في المجال التقني مما أدى إلى أن مختلف الحرف بقيت على حالها وتعايش بعضها البعض، بدون منافسة وفي مناخ من التضامن والتآزر.

4 ــ المجال الشبه ــ حضري خارج الأسوار :

تحيط بالمدن عادة بعض الأرباض والحارات التي تسكنها في الغالب جماعات طارقة على المدن وتزاول أنشطة وضيعة أو قاسية، وتشتمل على البنائين والنجارين والحمالين والفخارين والحطابين كما تسكنها جماعات منبوذة من المدن كما هو الشأن بالنسبة للمجاذيم واليهود الذين أخرجوا من مراكش خلال العهد الموحدي.

وتكاد ظاهرة الأرباض هاته تكون عامة بمختلف المدن بحيث نجد أن المصادر

---

(10) G. Marçais, «la conception des villes dans l'islam», **Revue d'Alger**, n° 10, 1945, p. 530

قد اعتنت بوصفها وإحصائها فهي خمسة بفاس وأربعة بسبتة منها واحد خارج الأسوار وربض واحد بجوار سلا وحارتان خارج مراكش.

وعلاوة على ذلك توفرت المدن المغربية على مرافق أخرى خارج الأسوار مثل المقابر بالرغم من أنها لم تنعدم داخل بعض المدن والأسواق الأسبوعية التي غالبا ما تحمل اسم سوق الخميس والمصلى التي يؤدي إليها باب يسمى في الغالب باب الشريعة.

هكذا نرى إذن أن هناك تصورات حضرية موحدة قد طبعت بشكل عام مختلف المدن مع نهاية العصر الوسيط، فعلى الرغم من أن أصول هذه المدن وماضيها يختلفان وأن هناك بعض الاستثناءات التي يتحكم فيها التاريخ والطبوغرافيا (سبتة وسلا). إلا أنها في النهاية تقدم وجها واحدا يتجلى في تصميم شعاعي دائري **Radioconcentrique** يتوفر دائما على مركز جاذب.

ــ يحتمل مفهوم تنظيم المجال الحضري أيضا، معنى تنظيم العلاقات داخل هذا المجال.

ويقوم بهذه الوظيفة القاضي والمحتسب والفقهاء كل حسب مسؤولياته. إن الاعتناء بتنظيم علاقات الجوار داخل المدن وفق تشريعات فقهية يبين بما لا جدال فيه أن المسألة لم تكن غائبة عن أذهان مؤطري المجتمع وأن هناك وعيا بالمشاكل الحضرية في البلاد الإسلامية، خلافا لما ذهبت إليه بعض التنظيرات الأوربية التي تنفي صفات التنظيم الحضري عن المدن الإسلامية[11].

وبالرغم من تأكيدنا على دور القضاة والمحتسبة في هذا المجال، فإن هؤلاء كانوا يستعينون بأهل الخبرة وهم عرفاء البنيان العدول، فكانوا يبعثونهم للمعاينة ويستشيرونهم في دقائق الأمور ولعل أشهرهم في هذا الشأن ابن الرامي صاحب كتاب الإعلان بأحكام البنيان.

تتميز علاقات الجوار على مستوى العمران بوجود الحيطان المشتركة. والحاصل في هذا الشأن عند الفقهاء أن الحائط إما ملك أو مشترك، وهذه الحالة الأخيرة

---

(11) G. Marçais, **Idem**, «L'Urbanisme musulman», in **mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman**, Alger, 1957, p. 219.
R. Letourneau, «Les villes musulmanes d'Afrique du Nord», **Revue d'Alger**. 1957.

تعني الاشتراك في كل ما يهم الحائط سواء بالهدم أو بالبناء[12] فكل قرار بشأنه يتخذ بعد المشورة بين الطرفين وإصلاحه ملزم لهما.

وفي المقابل فإنه لا يسمح بغرز الخشب في حائط الجار وإحداث مبان من شأنها الإضرار بالجار كإحداث مطبخ يؤذي الجار بالدخان[13] أو إحداث نافذة تحت سقف أو باب تمكن من الاطلاع على دار الجار.

ويبدو أن الفقهاء لم يكونوا يعتنون بحقوق الجيران في الهواء والضوء بقدر ما كانوا يحرضون على حرمة المنازل ولهذا فقد رخصوا لمالك المنزل أن يرفع بنيانه بدون قيد أو شرط[14].

وقد تعدى الأمر ذلك إلى مستوى آخر يتعلق بالسكن المشترك وحقوق المكتري وأمور البناء بشكل عام. فالمكتري تجب له الحماية ومراعاة سكنه إذا طرأ ما من شأنه أن يزعجه فيه، كإحداث بناء فوقه أو الاطلاع على ما في بيته أو حصول هدم فيه.

وفي حالات النزاع المرتبطة بالسكن، فإن الإصلاحات المتعلقة بالدعائم والسقف تكون من نصيب صاحب السكن السفلي.

ومن بين ذلك أيضا أخطاء البناء مثل اعوجاجه في الهواء بسبب غلط البنائين، فالمسؤولية تقع على المتسبب فيه ويهدم ما بنى مائلا[15].

ويضاف إلى ما سبق مسائل التضامن بين الجارين فيما يعود بالنفع عليهما معا، مثل بناء حائط ساتر بين السطحين المتجاورين، فهو ملزم للمالكين ويشتركان في مصاريفه مثل الإلزام بضرورة إلصاق الحائط في البناء الجديد بحائط الجار القديم لتفادي الضرر من ماء وغيره[16].

---

(12) أحمد الونشريسي، **المعيار المعرب...**، ج 9، ص 39 و67.

R. Brunschvig, «Urbanisme médieval et droit musulman», **Revue d'études Islamiques**, 1947, p. 32.

(13) المعيار، **م.س**، ج 9، ص 28.

(14) ابن الرامي محمد بن إبراهيم، **الإعلان بأحكام البنيان**، ط. حجرية 1332هـ، ص 29، انظر **المعيار** في نازلة مماثلة، ج 9، ص 19.

(15) ابن الرامي، **م.س**، ص 57-60-64-65-84، **المعيار**، ج 8، ص 267.

(16) **المعيار**، ج 8، ص 435، 444، ج 9، ص 40.

وقد تحكمت نفس الاعتبارات الأخلاقية في مسائل عمرانية أخرى من بينها ما يتعلق بالدروب والأزقة المشتركة، وفتح الكوى التي قد تسمح بالإطلاع على ما يجري عند الجيران. ويتضح أن المبدأ في ذلك هو حماية الحياة الجماعية والأسروية من كل ما يمكن أن يعكر حميميتها. ومن هذا المنطلق وقع التمييز بين الدروب الغير النافذة والأزقة والأفنية. فالأولى تعتبر طريقا خاصة مشتركة بين السكان يجب عليهم الاستشارة والتراضي في كل ما يمكن أن يطرأ عليها من تغيير كإحداث الأبواب وفتح الحوانيت فكان العمل في سائر بلاد الغرب الإسلامي ألا يتم ذلك إلا بموافقة الجيران ويؤمر من له مصلحة في ذلك بتفادي أبواب الجيران والامتناع عن اتخاذ الدكانات للجلوس[17] أما إذا تعلق الأمر بسكة نافذة فلا يمنع لكن يشترط «التنكيب» أي الابتعاد عن باب الجار قليلا[18].

وغالب الظن أن تمتيع الجيران بصلاحية منع فتح الحوانيت والفنادق وغيرها من المرافق الاقتصادية يفسر إلى حد بعيد ظاهرة التخصص الحرفي التي عرفتها المدن الإسلامية بصفة عامة.

ـــ اشتهرت بعض المدن ببناء «الصابات» أو «الساباط» أو الاسطوانات على الدروب واستعمالها كغرف إضافية. وقد أدى وجودها إلى بعض النزاعات التي عرضت على القضاة. وعلى العموم فإن هؤلاء لم يمنعوا القديم منها مادام لا يعوق المرور ولا يضر بالناس وتحفظوا بشأن المحدث منها فأجازوه بشرط عدم اعتراض الجيران[19].

ووقفوا موقفا مماثلا من الأجنة أو الشرفات الخارجة في الطريق والتي قد تؤذي الناس في رؤوسهم، ولكنهم تعاملوا مع الموضوع بمرونة فمتى أمكن حفر الأرض حتى يمر تحتها المار الراكب سمحوا بها تفاديا للهدم.

ـــ ومن بين المشاكل ما يرتبط بصرف مياه الأمطار والمياه المستعملة، ويظهر من خلال الحالات المتوفرة بهذا الشأن أنه كان من حق الجيران على بعضهم إخراج

---

(17) **نفسه**، ج 9، ص 19 و31.

(18) القاضي المكناسي، **مجالس القضاة والحكام**، ضمن مجموع الخزانة العامة، الرباط، رقم د 884، ص 223، انظر **المعيار**، ج 9، ص 19.

(19) **المعيار**، ج 8، ص 42 - 439 - 449 وج 9 ص 5 و65.

مياه الأمطار بواسطة «الميازيب» لكن بدون إحداث أضرار بجدران الجيران[20] وعن طريق الانسياب عبر ملك الغير أو على سطحه. وكان الفقهاء يراعون في ذلك صون مصالح الدور المبنية والمتملكة قديما بحيث لم يكن بإمكان الجار الطارىء أن يغير شيئا مما وجد وكان فوق ذلك مخيرا بين الدخول عليه أو تركه[21].

ـــ وتعددت الإشارات في المصادر إلى قنوات الصرف الصحي داخل الأزقة والأحياء وهذا يعني أن نظاما من هذا القبيل كان موجودا ببعض المدن على الأقل. إن اطلاعنا على هذا الموضوع يأتي بمناسبة النزاعات التي كانت تطرأ بين الناس حول مجاري المراحيض أو إضرار المراحيض بدور الجيران. وقد كان الحكم فيها فرصة لاطلاعنا على ما اعتاد عليه الناس في هذا المجال. ويتبين منها أن قنوات مراحيض بعض الدور كانت متداخلة فيما بينها قبل أن تصب في القناة المشتركة للدرب. وهذا وضع كان ملزما للشركاء في القناة ويسمح لهم بالدخول إلى دور الجيران إذا ما تطلبت مرحاض أو قناة بعضهم التنقية. وقد تطرق الفقهاء إلى تفاصيل كنس المراحيض في الدور المشتركة أو المكتراة وبينوا كيفية توزيع مصاريف التنقية[22]، كما أكدوا على أن كنس قنوات الدروب والأزقة في حالة انسدادها يكون جماعيا ومجبرا للجميع[23].

ـــ ويمكن أن تطرح في هذا الإطار المشاكل المرتبطة بالأزبال والخرب وبالتساؤل عما إذا كانت المدن المغربية قد عرفت نظاما لجمع القمامة.

وبخلاف ما ذهب إليه ر. برنشفيك، فإننا نعتقد بوجود هاجس في هذا المعنى حتى وإن لم يرد إلى مستوى النظام.

---

(20) **المعيار**، ج 8، ص 431.

(21) **فتاوي ابن رشد**، جمع وتحقيق المختار التليلي، 3 أجزاء، دار الغرب الإسلامي، 1987، ج 3، ص 1337؛ ابن الرامي، ص 55 و71، **المعيار**، ج 5، ص 11.

(22) البرزلي أبو القاسم بن أحمد، **جامع مسائل الأحكام**، مخطوط خ ع الرباط، رقم 782، ج 2، ص 165 أو 175؛ ابن الرامي، **م.س**، ص 67.
الفشتالي محمد بن أحمد، **كتاب الوثائق**، مخطوط خ ع الرباط د 1086، ص 209-210.

(23) ابن الرامي، **م.س**، ص 66، **وثائق الفشتالي**، ص 210.

نعم إن النزاعات بشأن وضع الأزبال بالخرب وآذاها للجيران كثيرة، ويمكن أن تقيد بما ذهب إليه ر. برونشفيك لولا أن الفتاوي وتدخلات المحتسبة تعكس بدورها أحكاما برفع الضرر وبإجبار الجيران بالكنس على عدد ديارهم أو على عدد الرؤوس[24]. وهذا يعني عمليا أنهم يؤدون الأجرة لمن يقوم بذلك وينقل الأزبال إلى خارج المدينة.

لقد أنكر الفقهاء جمع الأزبال بالطرقات وتكديس طين الأسواق وما يستخرج من حفر المراحض وقنواتها وأمروا بضرورة جمعها لأن مصلحة الناس تقتضي ذلك كما كانوا يفرضون على أصحاب الخرب التي ترمى فيها الأزبال بناءها أو بيعها[25].

وعلاوة على ذلك فإن كثيرا من المؤشرات في تاريخ المغرب تدل على اهتمام بجمع القمامة مثل إشارة الوزان إلى وجود بغالين لجمع أزبال الاصطبلات التي تجفف وتستعمل وقودا في الحمامات، وإشارة ماسينيون إلى وجود خطة للحمارين الذين يقومون بجمع الأزبال ووجود إشارة في الحوالة الحبسية السليمانية تهم حبسا خاصا بجامعي الأزبال بمدينة القصر الكبير[25].

ـ تنظيم الحرف عبر المجال :

ـ اعتنى الفقهاء أيضا بتنظيم مجال الحرف داخل المدن، وعلى الرغم من أن مجالها غير مستقل عن باقي الأحياء التي اتخذت للسكنى أو التجارة، فإن بعض الحرف لم تكن تستقر أو تنتشر بدون استئذان تجنبا لما يترتب عنها من أضرار.

إن وجوه الضرر كثيرة وتبرز من خلال المنازعات المرتبطة بها، كدخان الحمامات والأفران ونتانة المدابغ وذوي الأرحى ومحلات الحدادة والاصطبلات، وكثرة تردد المسافرين على الفنادق.

لقد راعى المغاربة هذه المشاكل منذ القديم عند التأسيس والشروع في عمارة المدن وغالب الظن أن هذه الأمور ترتبط بالتوسع العمراني الذي غرفته هذه المدن، فالحرف المزعجة أصلا والمبعدة في السابق إلى هوامش المدن، أصبحت تجاور

---

(24) **المعيار**، ج 9، ص 36 – 64 – 67.

(25) **المعيار**، ج 9، ص 63 و69، ج 2 ص 500، العقباني محمد بن أحمد، **تحفة الناظر**، تحقيق علي الشنوفي.

Bulletin d'études orientales, n° XIX 1965 - 1966, p. 275 - 276.

الأحياء السكنية، لهذا فبالرغم من المبادىء المذكورة لم تنعدم الحالات التي تؤكد الاستثناء، ولعل أشهرها عند الباحثين في المدن المدبغة المجاورة لضريح المولى إدريس بفاس. وبالإضافة إلى ذلك كانت المعطيات البيئية تتحكم بدورها في توزيع الحرف بحيث إن بعضا منها كالمطاحن والمدابغ كانت تبحث عن الماء عند العيون وبجوار الأنهار.

وبالرغم من الاحتياطات المذكورة لم تنعدم فرض تدخل أصحاب الخطط بالغرب الإسلامي للبث في بعض المنازعات التي يمكن إيجازها في النقط التالية :

ـ أضرار الدخان وقد أشار ابن الرامي إلى أنه يمنع منها دخان الحمامات والأفران وغالب الظن أن هذه المسألة لم تكن تطرأ إلا نادرا بحكم الحاجة إلى خدمات هذه المرافق ولأن الفقهاء كانوا يراعون مبدأ الأقدمية ويعملون على رفع الضرر بمعالجة مصدره[26].

ـ أضرار المدابغ وهي تثير المشاكل باستمرار، على الرغم من إبعادها إلى هوامش المدن وطردها مرة من قبل ممثلي المخزن إلى خارج الأسوار[27]. إن النزاعات بشأنها لم تتوقف بسبب قربها من الدور والمساجد وما تحدثه من نتانة ونجاسة، وغالبا ما كانت التسوية تتم لصالح السكان.

ـ إقامة المطاحن والأرحى تؤذي الناس بدورها وبالاهتزازات التي تضر بالجدران. وفي حالة النزاع، فإن أهل الخبرة يعاينون ما يدعي من ضرر فإذا ثبت وجوده فإنهم يطالبون أصحابها بإبعادها عن حائط الجار بمقدار ثمانية أشبار[28].

ـ إحداث الاصطبلات داخل الدور، تؤذي الجيران عن طريق حركة الدواب والروائح المنبعثة من الاصطبل. لكن المشكل لم يكن ليتوقف بالمنع نظرا لحاجة الناس بما فيهم القضاة والفقهاء للمطايا. ولذلك اقترح بعض الفقهاء مخرجا لهم ولغيرهم بإحداث حائط يصل إلى السقف يكون موازيا لحائط الجار ويفترق عنه بمقدار نصف شبر ويحفر أساسه في الأرض بقدر خمسة أشبار حتى يحول دون تسرب الأصوات وحركة الحوافر.

---

(26) ابن الرامي، **م.س،** ص 20؛ **المعيار،** ج 9، ص 9 و66.

(27) **نفس المصدر،** ج 8، ص 446.

(28) ابن الرامي، **م.س،** ص 24 و60.

لاشك إذن أن غياب الأغورا والفوروم من المدن العربية الإسلامية لم يحل دون توفرها على تنظيمات حضرية تهم هيكلة المدينة وضبط العلاقات داخلها.

لقد حاول باحثو الفترة الاستعمارية تأكيد ذلك بسبب نظرة مركزوية أعماها التعصب في حين أنه بقليل من التسامح كان بالإمكان الانتباه إلى أن المسجد الجامع قام بدور أساسي في حياة حواضر الإسلام ففيه بويع الخلفاء وتعرف الناس على ولاتهم وانعقدت مجالس القضاء واتخذت القرارات الكبرى في حياة الجماعة.

وأن ضريح الولي الصالح (صاحب المدينة) وبعض الزوايا الأخرى تمثل مؤسسات تبلورت فيها الهوية الحضرية لبعض المدن.

الفصل الثاني

معطيات اقتصادية

المالية الموحدية

الحسين أسكان
كلية الآداب / بنمسيك
الدار البيضاء

تكتسي دراسة المالية في عهد الموحدين أهمية خاصة، إذ ستمكننا :

ـ أولا، من التعرف إلى التنظيم الاقتصادي خلال العهد المذكور وآثاره الاجتماعية؛ ومن التعرف إلى نوعية العلاقات المادية التي تربط الدولة برعاياها وإلى الخلفية الشرعية أو العرفية التي تحدد تلك العلاقات، وإلى فهم أدق لطبيعة الضرائب التي يسودها الخلط والغموض في كثير من المصادر التاريخية الوسيطية، ولم تتمكن الدراسات الحديثة أن تفك كل ألغازها المستعصية في العصر الوسيط المغربي.

ـ ثانيا، تسمح كذلك بالتحقق من أطروحة ابن خلدون القائلة بأن الخلل إذا طرق الدول، فإنه يطرقها من باب المال، أو من باب العصبية المعبر عنها بالجند[1]. فمن أي باب منهما أتى الخلل الدولة الموحدية أعظم دول الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط ؟

تعريف بيت المال

وقبل استعراض مداخيل الدولة ونفقاتها، لابد من كلمة قصيرة عن بيت المال. فخلافا لما قد يتبادر إلى الذهن من أن بيت المال مقصور على خزينة تودع فيها الأموال النقدية فقط، فإننا نجد أنه يشمل كل ما يمكن للدولة أن تمتلكه. وهو على ثلاثة أصناف رئيسة من الأملاك :

(1) ابن خلدون، **المقدمة**، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، ط 2، سنة 1979، ص 521 ومابعدها.

1) الممتلكات من البشر في شكل عبيد حصلت الدولة عليهم من أسرى الحرب أو بالشراء، ويطلق عليهم «عبيد المخزن»[2]. وشكل ما تمتلكه الدولة منهم عددا لايستهان به، إذ بلغ مثلا عدد الذين شاركوا منهم بجانب محمد الناصر في الحرب سنة 609هـ 30.000 عبد[3]. ولهم أدوار عديدة : فهم يقومون بعدة مهام عسكرية وأمنية واقتصادية، كالاشتغال في الفلاحة والبناء وغيرهما لصالح المخزن. ويمكن اعتبارهم من العوامل المساهمة في تنمية موارد بيت المال[4].

2) الممتلكات من الأموال المنقولة، العينية والنقدية منها. وتشمل العينية مواد عديدة كأنواع الأسلحة المتنوعة، والثياب المدنية أو العسكرية. وأكثرها أهمية من حيث الحجم والقيمة هو المحصولات الفلاحية، من مواد غذائية كالحبوب والزيوت، والعلف ومختلف أنواع الماشية. وتحفظ الغلات الفلاحية في سلسلة من الأهراء بقصبات المدن الرئيسة، أو ببعض الحصون الاستراتجية، التي يشرف عليها مسؤول يعرف بـ «خازن الطعام» أو صاحب الطعام، أو في شكل أكداس يطين عليها على الطرق الرئيسة للحركات للتزود منها[5]. ويبقى أهم المخازن هو مخزن «دار الملك» الذي كان يسمى ــ حسب الوزان ــ «قصر النصر» توضع فيه الأسلحة وذخائر المدينة، وبجانبه إسطبلات عظيمة وهريان من طبقتين يسع كلاً منهما من الحبوب 30.000 روجي، أي حوالي أكثر من 1,020,000 كلغ

---

(2) أبو بكر الصنهاجي البيدق، **أخبار المهدي بن تومرت**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971، ص 38.

(3) ابن أبي زرع الفاسي، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973، ص 240.

(4) ستصدر لنا دراسة عن التنظيمات الموحدية عما قريب فيها مزيد من التفصيل في هذه المسألة.

(5) ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، ط 3، سنة 1987، ص 117، 163، 137، 142؛ ابن عذارى المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب** (قسم الموحدين)، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1985، ص 267، حيث ذكر فتح مخازن في مجاعة 616 هـ. أما عن التطيين عليها، انظر أحمد النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق مصطفى أبو ضيف، دار النشر المغربية ــ الدار البيضاء، د.ت.، ص 421؛ الناصري، **الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى**، دار الكتاب الدار البيضاء 1954، ج 2، ص 131؛ ابن صاحب الصلاة، **المن**... ص 147 ــ 148.

حسب الحسن الوزان[6]. أما الماشية، فلها مراع خاصة تعرف بالحمى أو المعدر أو العدير، وتعرف خطة رعي ماشية بيت المال بخطة الشاوية، وتسند إلى شخص مكلف برعيها ويختار أماكن رعيها[7].

النوع الثالث من الممتلكات، وهو أكثرها أهمية من حيث الكم والكيف، هو الممتلكات العقارية الفلاحية بالبادية، والعقارات بالمدن. ويكفي للتدليل على أهيمتها أن أكثر من ثلثي الأراضي ـــ على الأقل ـــ أصبح في ملك الدولة الموحدية إن لم يكن أكثر من ذلك حسب ما يمكن استخلاصه من المصادر المختلفة، وخاصة من رواية التكسير الذي قام به عبد المومن[8]. وتستغل الدولة ملكيتها هذه بطرق مختلفة، وما تحصل من ذلك الاستغلال هو ما يسمى الخراج، والذي يشكل المورد الرئيس للدولة في مرحلة هامة من تاريخها. ونعرف أن عبد المومن فرض الخراج على ثلثي مساحة إمبراطوريته بعد أن أزال منها الأراضي غير المستغلة من جبال وغابات وأنهار وسباخ وطرقات وحزون، والتي كانت تشكل الثلث الباقي. وفرض على الثلثين الصالحين للزراعة الخراج، وألزم كل قبيلة أن تدفع قسطا من الزرع والمال من الفضة. وهو أول من فعل ذلك حسب رواية ابن أبي زرع والناصري[9]. فكيف حصلت الدولة الموحدية على هذا الرصيد العقاري الهام وعلى غيره من ممتلكاتها الآنفة الذكر ؟ وما طرق استغلالها بعد ذلك ؟ الجواب عن هذه التساؤلات وغيرها يجرنا للحديث عن الموارد المالية للدولة الموحدية.

---

(6) الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1980، ص 105؛ مارمول، **إفريقيا**، ترجمة محمد الأخضر ومحمد حجي، الرباط، ج 1، ص 51.

(7) مارمول، **إفريقيا...**، 2 ص، 171.

(8) يفهم من هذه الرواية أن ثلثي الأراضي المستغلة فلاحيا كانت في ملك الدولة الموحدية، وهي النسبة نفسها التي كانت موجودة بغرناطة في منتصف القرن 8 هـ، حيث كانت كلنت الملكية الخاصة 161 ألف مرجع مقابل 561 ألف مرجع من أملاك الدولة والأحباس حسب ابن الخطيب، (**الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج 1، ص 132 ـــ 133)، بينا غلبت ملكية الدولة في إفريقيا حسب البرزلي (راجع هامش 25 أسفله).

(9) ابن أبي زرع الفاسي، **روض القرطاس...**، ص 198 ـــ 199؛ الناصري، **الاستقصا...**، ج 2، ص 135.

مداخيل بيت المال الموحدي

تتميز مداخيل الدولة الموحدية بظاهرتين : الأولى تعدد أنواعها وتعايشها في الفترة الزمنية نفسها من عمر الدولة، والثانية هيمنة أحد الموارد في فترة معينة من تاريخ الدولة على غيره من الموارد الأخرى، ويختفي تحت السطح في فترة لاحقة ليهيمن ويطفو محله مورد آخر. وتظهر حسب تعاقب هيمنة كل مورد على الشكل التالي :

من هيمنة الغنائم (515-555هـ) إلى هيمنة الخراج (555-610هـ).

من هيمنة الموارد الشرعية (515-610هـ) إلى هيمنة الموارد العرفية (610-668هـ)

من هيمنة المشاطرة والمصادرة (555-615هـ) إلى هيمنة التغريم (حوالي 615-668هـ).

وسنقتصر على الزوج الأول من الموارد لأهميتهما في مالية الدولة الموحدية.

من الغنائم (515-555هـ) إلى الخراج (555-610هـ) :

أ ــ الغنــائم :

كونت النواة الأولى لبيت مال الموحدين من خمس الغنائم التي غنموها في حروبهم مع أعدائهم المرابطين وغيرهم من الكيانات السياسية التي قضوا عليها. وظلت تلك الغنائم تشكل المورد الأساسي لهم، والمهيمن على غيره من الموارد طيلة 50 سنة الأولى من تاريخ الموحدين (515-555هـ). وقد برر المهدي ابن تومرت، من الناحية الدينية، مشروعية هذا المورد المعروف لدى الكيانات السابقة واللاحقة للموحدين ببلاد الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط كالمرينيين مثلا في بداية حركتهم، ولدى البويهيين بالمشرق[10]. بل وتمارسه القبائل أثناء حروبها بعضها مع بعض وخاصة الرحل منها. وكان ابن تومرت قد «استحل دماء المسلمين، واستحل أموالهم، وجعل أموال المسلمين تخمس كما تخمس أموال

(10) أحمد عبد الحليم يونس، **تطور أنظمة استثمار الأرض الزراعية في العصر العباسي**، دار الطليعة، ــ بيروت، لبنان، 1986، ص. 152

النصارى»[11]. وذلك حين اعتبر كل من لم ينضم لحركة الموحدين كافرا. وقد طبق الموحدون هذه السياسة فعلا أثناء حروبهم، وكانت قبيلة لجاغة بجبل درن أول من استحلوا أموالها[12]. والإشارات إلى غنائم الموحدين في المصادر كثيرة يطول تتبعها. إذ تحرص المصادر في الغالب على ذكر ماغنمه الموحدون من كل صنف منها لأول مرة كالخيل سنة 516هـ[13]. ولكن أهم من تلك الغنائم هو الرصيد العقاري الضخم الذي حصل عليه الموحدون. كيف تكون ذلك الرصيد ؟

تكون أغلبه بين سنتي 515هـ، سنة انطلاقة الحركة الموحدية، و555هـ التي استكمل فيها عبد المومن السيطرة على إفريقية وتوحيد جل أراضي أقطار الغرب الإسلامي، وإخضاعها لسلطة الموحدين. ويتكون هذا الرصيد من :

* أملاك الدول والكيانات السياسية التي قضوا عليها المرابطين، بني حماد بالمغرب الأوسط، الزيريين بإفريقيا، أمراء الأندلس) والتي كانت بدورها هامة جدا؛

* الأراضي التي فر عنها سكانها بسبب الفتن والاضطرابات الناتجة عن الحروب بين الموحدين وخصومهم، سواء كانوا مالكين لها أو مجرد **معمرين** لها. والأمثلة على فرار السكان، وخاصة الفلاحين منهم، عديدة؛ فكانوا يفرون من السهول والهضاب المستغلة ويلجأون للتحصن بالمعاقل الجبلية والصحاري أو غيرها، مثل هروب سكان سهل سوس إلى الأطراف حسب رسالة رسمية أوردها ابن القطان[14]، وسكان بلاد الهبط : «فقصر عبد الكريم وليس فيه إلا القليل من الناس في خيمات وحانوت واحد كان سوقهم، والأسود تزأر حواليه، والأرض موحشة قفرة، أخلاها تهارج الفتن»[15]. وحسب الإدريسي، فمدينة بني تاودا بالقرب من فاس التي كانت مزدهرة فلاحيا خلال العهد المرابطي كانت «أول

(11) ابن القطان، **نظم الجمان لترتيب ماسلف من أخبار الزمن**، تحقيق محمود علي مكي، المطبعة المهدية، تطوان، د.ت، ص 10.

(12) **المصدر السابق**، ص 93.

(13) **المصدر السابق**، ص 82.

(14) **المصدر السابق**، ص 210

(15) ابن عذارى، **البيان المغرب**... (قسم الموحدين)، ص 43 — 44.

مدينة من مدن الغرب التي حل بها الفساد واستأصلها المصامدة... ولم يبق من هذه المدينة المنسوبة لبني تاودا إلا مكانها»، ولم يعد إليها عند خمود الفتنة إلا نحو 100 رجل حملهم على العودة إليها ما تتميز أرضها من خصوبة كبرى ومردودية فلاحية مرتفعة[16]. ونجد في الأندلس الطريق بين مدينة شريش ومدينة طريف والنواحي المجاورة لهما «كلها مقفرة لاسكنى بها ولاعمارة لقرب الفتنة المهلكة لأهل الأندلس»[17]. وما أن تضع الحرب أوزارها حتى يعود إليها قطانها بعد أن أصبحت ملكا للموحدين، وسيصبحون مجرد **عمار** عليها وسيستغلونها لا بصفتهم مالكين للأرض بل بصفتهم شركاء للموحدين : خماسين ورباعين، أو مكترين لها. وفرار السكان عن الأوطية وإخلاء الفلاحين للقرى ظاهرة تتكرر مع مجيء دولة جديدة وما يصاحبها من حروب وفتن كما حدث في المرحلة الانتقالية بين الموحدين والمرينيين. فعندما دخل المرينيون المغرب، «شنوا الغارات على قراه ومدنه، وضيقوا على قبائله فكان أحدهم لايقدر أن يخرج من مسكنه. إلا أن كل من أذعن لهم **بالطاعة سالموه، ومن نابذهم قاتلوه وقصموه، ففر الناس** أمامهم يمينا وشمالا، ولجأوا إلى الجبال المنيعة لتكون لهم حصنا ومآلا، **وخلت المجاشر وقلت العمارات**»[18]، ولم يعودوا لها إلا بعد أن استقرت الأوضاع.

الأراضي التي فتحت عنوة بعد انهزام أصحابها أمام الموحدين. يطبقون عليها مبدأ الأرض المفتوحة عنوة وحكمها المعروف في الشريعة الإسلامية، والذي يقضي بأن تصبح الأرض وكل الممتلكات المنقولة في ملك الفاتحين، ويقضي كذلك نظريا بأن يصبح سكانها عبيدا. وهو أمر صعب التطبيق على أرض الواقع. ولذلك سلك الموحدون تجاه المغلوبين سياسات مختلفة حسب الظرفية العامة والملابسات المحيطة بكل معركة معركة. ومن الأمثلة على تطبيق سياسة الأرض المفتوحة عنوة ما حدث في تازكورت حيث قتل أزيد من 20.000 من

---

(16) أبو عبد الله محمد الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، عالم الكتاب، بيروت ــ لبنان، 1989، ص 249؛ وعن بلاد القبلة، ص 226؛ مجهول، **الاستبصار في عجائب الأمصار**، ص 190.

(17) ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب**... (قسم الموحدين)، ص 43.

(18) ابن أبي زرع الفاسي، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص 36.

سكانها[19] وهران، تلمسان، مراكش، دكالة، حيث قتل الرجال وبيع النساء والأطفال بيع العبيد، وخمست أملاكهم[20]؛ وقد يرحل المالكين للأرض دون الفلاحين المشتغلين فيها كما حدث مع برغواطة في تامسنا بعد انهزامها سنة 543هـ[21].

الحالة الثالثة هي الأرض التي فتحت صلحا على أثر مواجهة حربية، ويطلب سكانها الأمان في أنفسهم وأهاليهم، بينما أموالهم وعقاراتهم تصبح ملكا للمنتصرين، ويصبح السكان **عمارا** عليها مكترين لها كما سيأتي تبيانه. والمثال على ذلك ما حدث في مدينة تونس حيث كان السكان يدفعون نصف كراء منازلهم بعد خضوعها لعبد المومن سنة 555هـ. ويوضح لنا التجاني كيف آلت كل أملاك وأمتعة أهل تونس إلى الموحدين باستثناء لباسهم فقط، وكيف آلت كذلك أملاك جل بلاد إفريقيا إلى الموحدين : «ولما عفا (أي عبد المومن) عن أهل تونس، اشترط مسالمتهم في أنفسهم **ومشاطرتهم** في رباعهم وأموالهم **كلها للمخزن** ماعدا ملبوس رقابهم، وغير أهل تونس من قراها وسائر بلادها **يشاطرون** في أموالهم... وأقام عبد المومن بعد الفتح ثلاثة أيام ثم ارتحل إلى المهدية، وخلف أبا عبد السلام الكومي ومع أشياخ من الموحدين **لاستخلاص الأموال من أهل تونس،** فوقع البحث عن أموالهم، ودخلت دورهم، فحمل جميع ما فيها، وبيع ما أمكن بيعه من رباعهم وأملاكهم، وخرج الأمناء إلى سائر بلاد إفريقيا **لمشاطرة الرعية في جميع مابأيديهم حتى لم يبق من إفريقيا بقعة إلا عمها ذلك**»[22]. وتحدث العملية نفسها في المدن الثائرة كمدينة قفصه سنة 582هـ[23]، وفي حالات نادرة يعفى عن رؤساء المنهزمين وترد لهم أموالهم المنقولة وأهاليهم لأسباب معينة

---

(19) ابن القطان، **نظم الجمان...**، ص 159.

(20) **الحلل الموشية**، ص 143 ــ 144؛ (عن فتح مراكش)، ص 153 (عن فتح تونس).

(21) البيدق، **أخبار المهدي...**، ص 71.

(22) أحمد التجاني، **رحلة التجاني**، نشرها حسن حسني عبد الوهاب. الدار العربية للكتاب، ليبيا ــ تونس، 1981، ص 345.

(23) ابن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدإ...**، ج 6، ص 193؛ عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ص ص 394 ــ 395.

كما حدث مع بعض القبائل العربية المنهزمة سنة 547هـ بسطيف[24]. وهكذا استحوذ الموحدون على أغلب الممتلكات العقارية في بلاد الغرب الإسلامي كما سبق في إفريقيا. وقد بقي الأمر بها إلى عهد المفتي البرزلي في القرن 8هـ : «إن أراضي قرى إفريقيا. الغالب عليها عدم الملك»[25]. وهي الظاهرة نفسها في مملكة غرناطة حسب ابن الخطيب. وفي مقدمة تلك الأراضي السهول الفلاحية الغنية. ففي المغرب الأقصى وحده ملكوا سهول سوس ودكالة، ركراكة، حاحة، تادلا، تامسنا، بلاد الغرب والهبط، السايس... والعقارات بأغلب المدن. وغالبا ما تعرف هذه الأملاك المخزنية الفلاحية في مصادرنا بـ**الضياع السلطانية** نسبة للسلطة، أي المخزن وليس للخليفة كما قد يعتقد؛ وبـ**المستخلص**، أي أنها استصفيت واستخلصت لبيت المال بعد تطييب نفوس الغانمين لها، أو بـ**المختص**، أي العقارات الخاصة ببيت المال في المدن التي يستغلها بنفسه كالحمامات والأرحاء والفنادق، ولايشترك فيها مع الغير كمختص الرباع في فاس[26] أو الرباع المخزنية في مكناس[27] وقد ظلت تسمى بالاسم نفسه حتى عهد أبي عنان في القرن الثامن الهجري[28] ولم تحرر إلا أملاك الذين بادروا إلى الانضمام للموحدين والذين يسمونهم بالـ**مهاجرين**، مثل ابن عزون بمدينة شريش أول المدن التي احتلها الموحدون بالأندلس صلحا في فاتح ذي الحجة سنة 539هـ : «فليس في أملاكهم رباعة، وجميع بلاد الأندلس مربعة»[29]، وأملاك ابن رشد ووفد إشبيلية المرافق له لبيعة عبد المومن بمراكش[30] وسكان جبل زرهون بعثوا بيعتهم إلى عبد المومن وهو في أحواز

---

(24) البيدق، **أخبار المهدي...**، ص 76.

(25) محمد فتحة، **النوازل الفقهية والمجتمع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية** عين الشق ـــ الدار البيضاء 1999، ص 337، نقلا عن أحكام البرزلي، ج 1، ص 36؛ وانظر عن الأندلس هامش رقم 9 أعلاه.

(26) ابن أبي زرع، **روض القرطاس...**، ص 255.

(27) ابن أبي زرع، **الذخيرة...**، ص 75.

(28) ابن الحاج النميري، **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب**، نشره محمد بن شقرون بالرباط، د.ت، ص 250.

(29) ابن أبي زرع، **روض القرطاس...**، ص 188.

(30) **المصدر نفسه**، ص 190.

تلمسان : «وكانوا بسبب سبقهم أحرارا من المغارم كتب لهم بذلك صكوكا كانت بأيديهم ولم يتعرض لأموالهم كما فعل بالأملاك التي أخذت عنوة»[31]. وظل هذا المبدأ نفسه ساري المفعول حتى في عهد يوسف بن عبد المومن سنة 567هـ حيث جاء فرسان **مهاجرين** من مرسية التي كانت لاتزال خاضعة لابن مردنيش، و«أمر لهم بظهائر كتبت لهم بتحرير أموالهم، وتقرير آمالهم، لتشهد لهم **بهجرتهم** (أي انضمامهم)، وبدارهم إلى هذا الأمر العزيز»[32].

وتجدر الإشارة إلى أن التمييز بين الأرض المفتوحة عنوة أو صلحا عند الموحدين يستند إلى اعتبار الموحدين لكل الخارجين عنهم، ولم يعتنقوا مذهبهم **مجسمين** كفارا، وطبقوا في تعاملهم معهم ما يقرره الشرع في هذا الباب، والذي أفاضت في شرحه كتب الأموال[33]. وهذه السياسة في التعامل مع الأرض بدأت مع الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا، وتكررت بعده مع أغلب الكيانات التي عرفها الغرب الإسلامي، وتجلت بشكل واضح في عهد الفاطميين، وكيف طبقوه على فتح عدد من المدن في بلاد المغرب،[34] إنما الجديد في العهد الموحدي هو أنهم أعطوا تبريرا دينيا لهذا العنف الذي يميز العصر الوسيط وتمارسه أغلب الحركات السياسية والدول، وحتى بعض القبائل القوية على الضعيفة في شكل نهب وسلب في ظرفية معينة، بل يمكن اعتبار الموحدين في هذا الصدد أقل من المرابطين الذين — كما نعلم — طبقوا السياسة نفسها[35]، بل فاقوهم : إذ كانوا يفرضون على من انضم إليهم طوعا، في بداية حركتهم بالصحراء على الأقل، أن يدفع لبيت المال ثلث «أمواله المختلطة» بالكسب الحرام ليحل له الباقي كما فعل عبد الله بن

---

(31) ابن غازي، **الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون**، طبع بالرباط، 1952، ص 9.

(32) ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 378.

(33) انظر «**كتاب الخراج**» للقاضي أبي يوسف (ت172)، و«**كتاب الخراج**» ليحيى بن آدم القرشي (ت 303)؛ **وكتاب الاستخراج لأحكام الخراج** لابن رجب الحنبلي في **موسوعة الخراج** دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، 1979.

(34) ابن عذاري، **البيان المغرب**، تحقيق كولان وبروفنصال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ت.، ج. 1، ص 149 — 208.

(35) راجع عن المدن المفتتحة عنوة من طرف المرابطين : ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 128، 129، 134، 139، 141-142.

ياسين مع قبيلة لمطة التي انضمت إليهم تطوعا. وانتقد فقهاء المالكية عبد الله بن ياسين في هذه المسألة، واعتبر حكمه فيها شاذا عن المذهب المالكي[36]. ويبدو أن هذا العرف كان سائدا في الرباطات وتبناه بعض المتصوفة المغاربة خلال العصر الوسيط ونسبوه للرسول[37].

وما يتردد في المصادر التاريخية عن شراء الحكام لأراضي بعض المدن من أصحابها المالكين لها ينبغي أن يؤخذ باحتياط مثل شراء المولى إدريس لأرض فاس، أو شراء أرض مراكش مرتين في عهد يوسف بن تاشفين وفي عهد المنصور الموحدي لتبرهن به المصادر على أن امتلاك أرضها كان ــ بكيفية استثنائية ــ حلالا ولم يكن غصبا من المتغلبين كما هو مألوف[38].

وهكذا يكون بيت المال الموحدي بعبيده وممتلكاته المختلفة من الغنائم، وكانت الموارد منها كافية لتسيير دواليب إدارة الدولة الناشئة، ولتلبية وإشباع طلبات جنودها من القبائل الموحدية أو من غيرها بما يحصلون عليه من نصيبهم من الغنائم بما فيها العقارات بالمدن خاصة، ومكنت من دفع العطاء لهم بسخاء في عهد عبد المومن، فكان يدفع أحيانا المواساة ثلاث مرات في الشهر مثلا والتي جرت العادة أن تفرق مرة في السنة حسب حضور المال لديه ويدفع أقساطا هامة تصل إلى 10 دنانير حشمية[39]. وكان الجميع راضيا بما حصل في أيديهم. وتغيرت الحالة الاقتصادية للموحدين نتيجة لذلك تغييرا كبيرا. وإلى هذا تشير المصادر : ونمت الأرزاق وعمرت الأسواق **وزادت المخازن وفورا**، ودرت الخيرات على الناس

---

(36) البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**، نشر دوسلان، باريس، 1965، ص 169؛ وابن أبي زرع، **روض القرطاس**...، ص 132؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج 4، ص 16.

(37) ممن تبنى هذا الحكم أبو محمد صالح، انظر أبو العباس أحمد الماجري، **المنهاج الواضح في كرمات أبي محمد صالح** المطبعة المصرية، 1933، ص 258؛ وكذلك الصوفي ابن العريف. (انظر التادلي، **التشوف إلى رجال التصوف**، ص 298 ــ 229).

(38) انظر عن شراء مكان مراكش من طرف يوسف بن تاشفين : **روض القرطاس** 183؛ ومن طرف يعقوب المنصور : **البيان** ... (قسم الموحدين)، ص 230؛ وعن شراء مكان فاس من طرف المولى إدريس : ابن أبي زرع، **روض القرطاس**...، ص 31.

(39) ابن القطان، **نظم الجمان**...، ص 131؛ **ابن أبي زرع، روض القرطاس**...، ص 194.

دوروا، وابتنوا بمراكش الديار العتيقة، وأغترسوا خارجها أينع حديقة...»[40]، بل شبه بعض الطلبة عهد يوسف بعهد عثمان بن عفان حيث اقتنى الناس (أي الموحدين) الأموال والضياع مثل كبار الصحابة بعد الفتوحات الإسلامية الكبرى[41]. وتتحدث المصادر عن أملاكهم وسهامهم وديارهم[42]. و لم تحدث خلافات كبرى بين الموحدين إلا حول الخلافة، وأهمها محاولة أخوي المهدي للثورة على عبد المومن. لكن بعد سنة 555هـ، توقفت الفتوحات الكبرى دون أن تتوقف الحروب التي انحصرت دائرتها في مواجهة المسيحيين بالأندلس، أو في معاقبة الثوار داخل الإمبراطوية مثل غمارة[43] أو بنو غانية[44]، أي أن الحرب أصبحت غير اقتصادية؛ إذ لم تعد لها المردودية السابقة نفسها، بل إن بعضها كان مكلفا شأن حروب إفريقيا التي تمتص قسطا وافرا من مالية الموحدين كما سيأتي لاحقا. فأصبح المورد الأساسي والمهيمن على غيره هو الخراج إلى حوالي سنة 610هـ. فما الخراج ؟

ب ـ الخـــراج :

الخراج من المفاهيم المطاطة التي تحتاج إلى تدقيق، حيث ترد في المصادر بدلالات متنوعة حسب السياق. لغة الغلة والكراء. وبهذا المعنى ورد في عدد من الآيات القرآنية. وبما أنه كان يشكل أهم مورد للدول الإسلامية، فقد استعمل الخراج مرادفاً للأموال التي ترد على الدولة على سبيل التغليب، ثم شاع هذا الإطلاق واتسع نطاقه مرة أخرى ليشمل الموارد وطريقة جمعها وإنفاقها. وبهذا المعنى، جاء عناوين لبعض كتب الأموال كـ «كتاب الخراج» لأبي يوسف يعقوب ابن إبراهيم (ت 182هـ/798م)، ويحيى بن آدم، وقدامة بن جعفر، وليس ضريبة على الأرض كما ذهب إليه جل من تعرض لذكرها من الباحثين[45]. ويمكن القول

(40) ابن عذاري، **البيان المغرب**...، ص 99؛ ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**...، ص 266.

(41) ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، ص 168. وعن اغتناء الصحابة في عهد عثمان (ض) : **مقدمة** ابن خلدون، ص ص 362 ـــ 363.

(42) ابن عذاري، **البيان**... (قسم الموحدين)

(43) **المصدر السابق**، ص ص 231 ـــ 245.

(44) **A. Bel, Les Benous Ghania, Paris, 1903.**

(45) انظر مادة «الخراج» في **الموسوعة الإسلامية** مثلا.

بأن الخراج هو ما يتحصل من استغلال الدولة لأملاكها المختلفة وخاصة العقارية منها، ونميز في هذا الاستغلال بين ثلاثة أشكال رئيسة هي : الاستغلال المباشر من طرف الدولة لأملاكها، أو عن طريق كرائها، والثالث هو استغلالها عن طريق الشركة مع الغير ــ في الغالب من لايملك الأرض ــ وهي المعروفة إما بالمقاسمة أو المشاطرة أو المغارسة في الميدان الفلاحي.

طريقة الاستغلال المباشر :

الدولة هي المستثمر الأول، لأنها المالكة لأغلب وسائل الإنتاج من الأرض وغيرها. وتستثمر جزءا من أراضيها الفلاحية بغرس البساتين من الأشجار المثمرة، خاصة الزيتون والفواكه الصيفية والخريفية حول أهم المدن الكبرى، وهي التي تسمى البحاير نظرا لكبرها، مثل بحاير مراكش العديدة، بحاير مكناس، فاس، المقرمدة، تازة[46]. ويتم استغلالها بواسطة عبيد ودواب المخزن، وبواسطة السخرة، كما حدث عندما غرس يوسف بن عبد المومن بحاير إشبيلية[47]. وكان المخزن يحصل على مبالغ مهمة دخلاً من هذه البحاير، ولكن هذا النوع من الاستغلال محدود في ضواحي بعض المدن الرئيسة كما أسلفنا.

في المدن تبني الدولة المرافق الأساسية وتكريها لسكان المدن مثل الآبار والأرحي والحمامات والقساريات والدكاكين.. وبناء الدولة لفندقين في القصر الكبير، أو بنائها لأسواق وفنادق وقسارية عظيمة بمراكش جلب لها التجار[48]، وهو ماعرف بمختص الرباع سابق الذكر.

ويلحق بهذا استغلال المراعي لتربية الماشية. ويمكن أن نتصور هذا الاستغلال في المجال التجاري والصناعي كدار الطراز الذي نجده لدى أغلب الدول الإسلامية، ولكن لا توجد إشارات صريحة إليه في العهد الموحدي باستثناء ما

---

(46) المنوني ص ص م 240 ــ241؛ مجهول، **الحلل الموشية...**، ص ص 145 ــ 146 مجهول، **الاستبصار...**، ص 178 ــ 188؛ ابن القطان، **نظم الجمان**، ص 343؛ **المعلمة**، عن بحائر مراكش، ج 4، ص 1063.

(47) ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة...**، ص ص 373 ــ 376.

(48) مجهول، **الاستبصار ...**، ص ص 189 ــ 210.

ورد عند ابن خلدون[49].

طريقة الكراء :

في مقدمة ما يكريه المخزن أرض السكنى داخل أسوار أغلبية المدن، خاصة المفتوحة عنوة، حيث يكريها للقاطنين الذين يشيدون عليها منازلهم من مالهم بنصف ثمن الكراء، أي أنهم يصبحون شركاء للمخزن في أرضه، سواء شيدوها قبل امتلاك الموحدين للأرض أو بعده، وهي حالة تونس، ومدينة قفصة سابقتي الذكر. وهذا النوع من الكراء كان معروفا ببلاد إفريقيا، وبفاس في عهد الأدارسة بالجزاء. وقد استمر بالمغرب إلى بداية القرن العشرين كما يظهر من نموذج مدينة الدار البيضاء التي ترجع ملكية كل ما يحيط به سورها من الأراضي للمخزن، فكان يستغل تلك الأرض بعدة أشكال منها الشراكة، وهي أن يبني السكان على أرض الدولة دورا وحوانيت ويدفعوا نصف الكراء المقدر لها للدولة. أما إذا شيدت الدولة نفسها الدور والحوانيت، فإنها في هذه الحالة تحصل على الكراء كاملا : إذ تكتريها بالمزاد العلني[50]. والأمثلة على هذا النوع من الاستغلال كثيرة في العهد الموحدي، منها كراء عقارات باجة بعد أن جدد يوسف بناءها وأعاد تعميرها سنة 570هـ، حيث «تمكن الناس بقصبتها وفي ديارهم الحديثة البنيان، وتبايع الناس في أرضها بينهم في خارجها وداخلها وحرثوا الأرض **وعمروها**، وبنوا الحوانيت والرباع ورفعت إلى دار الأشراف بإشبيلية **الأزمة بأعشارها وكراء رباعها**...»[51]. وفي سنة 572هـ ابتنيت الأسواق والحوانيت وجامع القصبة بإشبيلية المعروف بالخرالدة ونقلت إليها الأسواق القديمة، «وتزاحم الناس باعتباطهم في المزايدة في **كرائها ونما الخراج في ذلك نموا غاليا**»[52]. وفي تلمسان تكتري

---

(49) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ص 471 ــ 473.

(50) محمد النجيدي، «الوضعية العقارية في الدار البيضاء في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»، مقال منشور ضمن أعمال **ندوة المدينة في تاريخ المغرب العربي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية II بنمسيك، الدار البيضاء، 1988، ص ص 213 ــ 224.

(51) ابن عذاري، **البيان**...، (قسم الموحدين) ص 134.

(52) ابن صاحب الصلاة، **المن** ...، ص 396.

الدولة الحوانيت والفنادق[53] ويخبرنا صاحب المستفاد أن استخلاص الخراج كان عادة متجذرة بفاس على العهد الموحدي[54]. والإحصاء الوارد لدى ابن أبي زرع حول دور فاس وعقاراتها هو من سجلات الخراج الموحدي بمدينة فاس المفتتحة عنوة كما هو معلوم[55].

ويلحق بالكراء هذا كراء الأراضي الفلاحية للزراعة : الأراضي البورية كما حدث بمكناس، حيث كان بها «أرض بيضاء (بورية) للخضر والكتان تكترى بمال جسيم»[56] أو المراعي[57]، والماء في بعض الجهات، والمصايد في البحار والأنهار وكل مايمكن أن يدر ربحا. فكراء المصايد كان معروفا لدى الفاطميين، واستمر العمل بذلك إلى العهد السعدي حيث كان الملك يكتري صيد نهر فاس بأكثر من 20.000 مثقال ويستمر من بداية أكتوبر إلى منتصف أبريل»[58].

ويدخل ضمن الكراء كراء خدمات بعض المنشآت مثل المرور على القناطر والجسور التي يدفع المستعملين لها القبالة[59] أو تسمى المكري[60]. وسميت قبالة، لأنها متقبلة، أي أن متوليها ومكتريها ضامن لتحصيل مدخولها. والموحدون عملوا بالأمانة في جبايتهم.

طريقة الشراكة :

الطريقة الثالثة هي استغلال الأراضي الزراعية عن طريق الاشتراك فيها مع الغير،

---

(53) التادلي، **التشوف**...، ص ص 429 — 447.

(54) المنوني، «لقطات دفينة من كتابين في المناقب»، ضمن أعمال ندوة : **التاريخ وأدب المناقب**، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، عكاظ، الرباط، ص 12.

(55) ابن أبي زرع الفاسي، **القرطاس**...، ص ص47 — 49.

(56) ابن غازي، **الروض الهتون**...، ص 3؛ المنوني، **العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين**، ص ص 240 — 241.

(57) نعرف كراء المراعي لدى الفاطميين حسب ابن حوقل، **كتاب صورة الأرض**، دار مكتبة الحياة، بيروت — لبنان، 1979، ص 94. ومعلوم أن الجباية الموحدية لا تختلف عن الجباية الفاطمية.

(58) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص 94؛ مارمول، **افريقيا** ...، ج 1، ص 152.

(59) ابن صاحب الصلاة، **المن**...، ص 166.

(60) البيدق، **أخبار المهدي**...، ص 26.

والشركة في الفلاحة تسمى المساقاة في سواد الأراضي، أي المسقية، والمزارعة في بياضها، أي في الأراضي البورية. ويعرف هؤلاء الشركاء في عرف أهل مراكش بالمرابعين، لأنهم يعملون في ذلك على أن يكون لهم الربع من الإنتاج[61]. وهذه الشراكة من التقاليد الإسلامية المتوارثة. وقد أفاضت كتب الفقه والأموال في تفصيل أنواعها، وتتراوح نسبة الشراكة بين النصف والخمس حسب خصوبة الأرض، وطريقة الري (طبيعي أو اصطناعي)، وحسب نوعية المزروعات. وإذا غلب اسم المرابع بمراكش، فلأن الموحدين أعطوا الأرض بالربع، لأن الزراعة السائدة هي الزراعة المسقية بالآلات؛ ولكن النسبة بمكناس بلغت بين النصف في الفواكه الصيفية والخريفية، لأنها تسقى سيحا، والثلث من إنتاج الزيتون[62]. ومما يؤكد انتشار الشراكة الفلاحية تكرر ذكرها في المصادر الموحدية. ففي سنة 634 «عمر الموحدون بلادهم **ومجاشرهم** وضموا **شركاءهم** وأقبلوا على أشغالهم وصلاح أحوالهم في خدمة بواديهم»[63]. ويبدو أن الموحدين كانوا إلى سنة 555هـ قد اتبعوا ما يمكن تسميته بخراج المقاسمة المعتمد على الشراكة مع الفلاح بنصيب معين من الإنتاج والمتراوح بين النصف والخمس من الغلة الفلاحية، واضطروا إلى تغييره جزئيا في تلك السنة إلى خراج **التقسيط** أو **الوظيف**، وهو مقاطعة الشريك على دفع مقدار جزافي معين حسب مساحة الأرض وقيمتها، **ويقسط** ذلك المبلغ أو **يوظف** حسب معايير، أهمها مساحة الأرض. لذلك يعرف بخراج المساحة. لماذا هذا التغيير الجزئي في هذه السنة بالضبط في طريقة الشركة الفلاحية ؟

ربما لأن شركاء الموحدين من الفلاحين كانوا يعانون الأمرين من سلبيات هذا النوع من الشراكة. ذلك بأن بيع نصيب المخزن من المحصول الفلاحي إما أن يشتريه الشريك لنفسه بثمن مرتفع، أو أن يبيع هو نصيبه للقشاش المكلف ببيع نصيب المخزن بأقل ثمن، فيتعرض الفلاح الشريك في كلتا الحالتين لابتزاز ماله. بالطبع، أضر ذلك ليس بالشركاء وحدهم، الذين يضطرون إلى ترك العمل في

(61) ابن عبد المالك، **الذيل والتكملة**، تحقيق محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، س 8، ص ص 177 ــ 178.

(62) ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 10.

(63) ابن عذاري، **البيان** ... (قسم الموحدين)، ص 338.

مثل هذه الظروف المجحفة وهجر الأرض وتركها حتى تبور[64]، ولكن أضر بالإنتاج وبالتالي بنصيب المخزن نفسه. فقرر عبد المومن بعد رجوعه من إفريقيا سنة 555هـ أن يقاطع جل الفلاحين. لماذا هذه السنة بالضبط ؟

بعض الباحثين يرون أن هذا التغيير وقع سنة 543هـ، معللين ذلك بالثورتين العارمتين في سنوات 541 و543هـ[64]. وغاب عن صاحب هذا الرأي أن مكناس التي وقع فيها تغيير الموحدين لطريقة الشراكة الفلاحية، لم يستولوا عليها إلا بعد سنة 544 أو 547هـ، أي بعد القضاء على الثورات المشار إليها بسنة أو أربع سنوات[66]. وبالتالي يستبعد أن يحدث التغيير الذي أشار إليه ابن غازي في سنة 543هـ. والغالب على الظن أن تغيير طريقة الشركة من الشركة المعتمدة على نصيب من الإنتاج إلى المقاطعة حسب المساحة حدث في سنة 555هـ. وهناك العديد من القرائن التي ترجح هذا الظن : أولها أن الرواية التي وصلتنا عن التكسير الذي نسب إلى عبد المومن، وأنه أول من قام بإحداثه في بلدان المغرب الثلاث[67]، تتضمن عناصر تدفع إلى التشكيك في بعض تفاصيل محتواها، وخاصة المقياس الذي تم به التكسير، أي بواسطة الأميال والفراسخ. فالتكسير معروف مند العهد الروماني بشمال إفريقيا، وورثته الكيانات السياسية التي عرفها الغرب الإسلامي مثل الفاطميين[68]. وقد كان علم تعديل الأرض من العلوم الرائجة خلال العصر الوسيط[69]. وقد اشتهر بعض الفقهاء بمعرفتهم بفن تعديل الأرض، ومن ضمن الفقهاء الذين برعوا في التعديل وانخرطوا في الحركة الموحدية قبل فتح مراكش أبو العباس أحمد بن محمد الزغبوشي المكناسي[70]. أما القرينة

---

(64) ابن غازي، **الروض الهتون**، ص 10.

(65) عز الدين أحمد موسى، **النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن 6 هـ**، دار الشروق، بيروت — لبنان، 1983، ص 135.

(66) ابن أبي زرع، **روض القرطاس...**، ص 191.

(67) انظر الناصري، **الاستقصا...**، ج 2، ص 135؛ ابن أبي زرع، **روض القرطاس...**، ص 198 — 199.

(68) فرحات الدشراوي، **الخلافة الفاطمية بالمغرب**، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994، ص 493.

(69) ابن خلدون، **المقدمة...**، ص 904 عن علم المساحة والحاجة إليها في توظيف الخراج وغيره.

(70) ابن غازي، **الروض الهتون...**، ص 7 — 8، 20.

الثانية، فهي أنه ما أن يفتح الموحدون بلدا حتى يحصلوا فيها على وثائق تكسيرها إذا كانت موجودة، أو يقومون به بأنفسهم ويتطلب منهم ذلك وقتا كبيرا. فقد بقي الأمناء مدة شهرين في تقييم أملاك مراكش بعد فتحها بما في ذلك أراضيها الفلاحية ووقع الشيء نفسه في عدة مدن كبجاية وتونس[71]. وأما القرينة الثالثة، فهي أنه ترد في المصادر ما يدل على شيوع التكسير كالمقاييس المستعملة في تعديل الأرض والتي تحمل أسماء محلية، مثل إطلاق كلمة الحبل أو المطوي على الضرائب في العهد المريني. ومعلوم أن التكسير يتم بالحبل ويعتبر أحد وحدات المساحة، ويسمى التكسير بالقبطية في مصر بالروك (الروش) وهو الحبل[72]. وقد ذكره ابن مرزوق في عهد أبي الحسن المريني[73]، وظل مستعملا في الواحات المغربية إلى القرن 19 م[74]. ويطلق على المقياس الفلاحي محليا بالأندلس بال**مرجع**[75]، بينما أطلق على التكسير بمدنها **التربيع**. فالأندلس كلها **مربعة**، ولم يستثن إلا أملاك السابقين مثل بني عزون فليس فيها رباعة[76]. ولكن أهم مقياس فلاحي هو **زوج الحرث** الذي ذكر منذ العهد المرابطي بدكالة، وعلى أساسه تفرق أسهم الجباية لشيوخ الموحدين في العهد الحفصي[77]. أما التكسير بالفراسخ والأميال، فغير معتاد، وهو معروف لدى المعدلين قبل عهد عبد المومن. فالجغرافي أبو بكر الزهري الأندلسي (كان حيا 546هـ) ذكر أن

---

(71) مجهول، **الحلل الموشية**، ص ص 143 ــ 144 (رسالة عبد المومن لطلبة تلمسان ص 23 ــ 24؛ أوردها المنوني، ص 188؛ أحمد التيجاني، **رحلة التجاني**، ص 345.

(72) إبراهيم على طرخان، **النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص 96.

(73) ابن مرزوق، **المسند الصحيح في مآثر مولانا الحسن**، تحقيق ماري خيسون فيفراس، الجزائر، 1987 (فصل الجبايات).

(74) أحمد البوزيدي، «**البنيات العقارية وتأثيرها السلبي على النشاط الزراعي بدرعة**، **مجلة أمل**، عدد 9، سنة 1997، ص 42، وهامش 31 من المقال المذكور.

(75) ابن القطان، المن...، ص 375؛ وابن الخطيب، **الإحاطة**، ج 1، ص ص 132 ــ 133.

(76) هامش رقم 29 أعلاه.

(77) القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، 1978، ص 136؛ أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط 2، سنة 1983، ص ص 201 ـ 202.

تكسير الجزء السادس من الأرض والذي توجد ضمنه إفريقيا وبلاد المغرب هو 3300 فرسخ[78]. ولاجدوى من معرفة المساحة الإجمالية للإمبراطورية الموحدية، لأن هدف التكسير هو تحديد قيمة الأرض المستغلة حسب مساحتها وخصوبتها وما عليها من منشآت ومرافق؛ ويتجدد التقييم كل عقدين أو ثلاثة عقود. ونعلم أن الإحصاء الوراد لدى ابن أبي زرع الخاص بدور فاس ومنشآتها يعود إلى عهد الناصر، مما يدل على تجدد تقييم الأملاك والتكسير.

ويتمثل رابع تلك القرائن في أن عبد المومن نكب وزيره عبد السلام الكَومي في السنة المشار إليها لأسباب سياسية ومالية، منها تشكي الناس في العدوة من ظلم عمال (جباة المال) هذا الوزير وأغلبهم من قبيلة كومية، وأنه كان متواطئا معهم في تعسفاتهم[79]. ولاشك في أن مثل تلك التجاوزات هي التي دفعت عبد المومن إلى التخفيف عن الفلاحين في شركة بعض المغروسات كالزيتون، وأن يقاطعهم في أخرى بمبلغ مالي من الفضة وقدر محدد من غلة الحبوب. وقصده في ذلك أن يرفع عنهم ظلم الجباة والقشاشين وتعسفاتهم. وقد ورد مصطلح «التقسيط» في المصادر. ذكره صاحب «**التشوف**» مثلا ببلاد تادلة[80]. ولا يعني هذا أن شراكة التقسيط هذه قد حلت محل شراكة المقاسمة، بل نجد في مصادرنا نوعي الشراكة، ولا نعرف المجالات الزراعية أو الجغرافية التي عملوا فيها بهذا النوع أو ذاك إلا في حالة مدينة مكناس[81]. وكيفما كان الأمر، فإن الخراج كان أهم مورد في ميزانية الموحدين طيلة نصف قرن.

ويمثل عهد يوسف قمة ارتفاع مداخيل الخراج الموحدي، وبالتالي تحقيق فائض كبير في ميزانية الدولة، حسب شهادة عبد الواحد المراكشي الذي أخبره صديق له أوائل سنة 611هـ كان يشتغل ببيت المال الموحدي وكان مطلعاً على سجلات

(78) عبد الله بن إبراهيم التاسافتي، **رحلة الوافد**، تحقيق علي صدقي ءازايكو، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، 1983، ص 231.

(79) ابن القطان، **المن بالإمامة**، ص ص 113 ــ 119؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**...، ص ص 67 ــ 68.

(80) ابن الزيات التادلي، **التشوف**...، ص 442.

(81) ابن غازي، **الروض الهتون**...، ص 10.

كثيرة بخصمها من مداخيل الدولة. ومما سهل عليه بذل المال «سعة الخراج وكثرة الوجوه التي يتحصل منها الأموال[82]» وشساعة إمبراطوريته. يجبى إليه خراج ذلك كله دون مكس ولاجور، فكثرت الأموال في أيامه[83] وفاقت كل إيرادات بيت المال الموحدي وإيرادات نظيره المرابطي والدول السابقة لهم في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط[84].

وكان خراج إفريقيا وحدها في 150 حمل من المال النقدي، مع أن إفريقيا هي أفقر الولايات نظرا لاضطرابها ووضعيتها الخاصة؛ وخراج بجاية 50 حملاً[85]، وإشبيلية 150 حمل. أما أقطار مكناس وحدها فبلغ خراجها 200.000 دينار، ومبيع زيتون بحيرتها 35000 دينار[86]، ومدينة صغيرة كمدينة الجمعة قرب مراكش 100000 دينار[87]. واستمر مورد الخراج بأشكاله المختلفة إلى عهد المستنصر (610-620هـ)، حيث بدأ يتقلص بشكل واضح. وساءت لذلك أحوال الجند فرُجِّل أغلب الفرسان وسرح مشاته، لأن بيت المال أصبح خاليا من السيولة النقدية. ولم يستطع المستنصر تجهيز حركة وإرسالها للقضاء على قطاع الطرق والمحاربين الساعين في الأرض فسادا حتى في الضواحي القريبة من دار الملك على مرمى حجر من مراكش، فضلا عن المناطق النائية[88]. وفي جل أنحاء الإمبراطورية، استحوذت القبائل على الخراج في غيابَ الدولة وعجزها عن القيام بأي حركة عسكرية تذكر لردعها : «فلم تكن له حركة تشهر ولاغزوة تذكر»[89]. والواقع أن بوادر هذه الظاهرة بدأت تظهر بوضوح في أوائل القرن السابع الهجري بسبب النزيف المالي الذي خلقته الحركات الملحمية سنة 604هـ عند عودة الناصر من إفريقيا؛ إذ بدأت القبائل القوية تستولي

---

(82) عبد الواحد المراكشي، **المعجب**، ص 370.

(83) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 206.

(84) انظر الجدول في آخر صفحة من هذا المقال.

(85) ابن صاحب الصلاة، **المن...**، ص 331.

(86) ابن غازي، **الروض الهتون...**، ص 12؛ (عن بحيرة مكناس) ص 3.

(87) الوزان، **وصف إفريقيا**، ص 97.

(88) ابن عبد المالك المراكشي، **الذيل والتكملة**، س 8، ص 177 وما بعدها.

(89) ابن عذاري، **البيان...** (قسم الموحدين)، ص 265.

على ممتلكات الدولة العقارية في المناطق التي تغلبت عليها، وتستخلص الخراج لنفسها مثلما فعلت القبائل الزناتية بالمغرب الأوسط عموما وبنواحي تلمسان خصوصا[90]، وقبائل بني مرين حين استولت على مناطق الشمال الشرقي من المغرب الأقصى، منذ سنة 610هـ، ووضعوا سنة 614هـ **الخراج** على تسع قبائل **وأخرجوا الحفّاظ** (أي الولاة) **عليها**»[91]، ووضعوا بدورهم على كل قبيلة مالا وزرعا معلوما يؤدونه كل سنة خفارة على بلادهم. وتقسيمه الأمير للمغرب على القبائل المرينية هو تقسيم لهذا الخراج قبل أن يكون تقسيماً لملكية الأرض. فقد جعل أبو بكر بن عبد الحق خراج تلك البلاد **طعمة** لهم، أي خاصا بهم وحدهم، «فأنزل كل قبيلة في ناحية منه، وجعل لها ما نزلت فيه من الأرض، وغلبت عليه من البلاد **طعمة** لا يشاركهم فيها غيرهم..»[92]. وكذلك القبائل العربية في مناطق تواجدها بالسهول المحيطة بدكالة، ورجراجة حيث سيطرة الخلط[93]، وفي تادلة وتامسنا. وهكذا أخذت ممتلكات الدولة العقارية في التقلص تدريجيا، وتقلص معها مدخولها من الخراج. فما المورد الذي يمول ميزانيتها طيلة أزيد من الخمسين السنة التي عمرتها بعد ذلك ؟

بالطبع، ستلجأ — للحفاظ على بقائها — إلى الأعراف والقوانين المالية القديمة التي حاولت جاهدة في البداية أن تحاربها بقوة وأن تستأصلها حتى كادت تختفي، لكنها في الواقع صمدت وستظهر من جديد، وبشكل بارز خلال النصف الأول من القرن السابع الهجري. وهذا سيدفعها إلى البحث عن موارد غير شرعية وهي الموارد العرفية، وتعاقبها الواحدة تلو الأخرى.

---

(90) محمد بن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2، سنة 1984، ص 174.

(91) ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية...**، ص 172، أحمد عبد الحليم يونس، **تطور أنظمة استثمار الأرض الزراعية**، ص 194.

(92) ابن أبي زرع، **روض القرطاس** ...ص 291؛ **والذخيرة السنية**، ص 65.

(93) ابن عذاري، **البيان** ... (قسم الموحدين)، ص 333.

جدول مداخيل بيت المال
ببعض دول الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط

الدولة	السنة أو الفترة	مقدارها بالدينار أو غيره	تقديرها بالكلغ من الذهب
الأموية[94]	جباية الناصر سنة 325هـ	6 245 000 دينار	28 102,5 تقريبا
الفاطمية[95]	جبايتهم سنة 360هـ	700 000 أو 800 000 دينار	بين 150 3 و600 3
المرابطية[96]	ما خلفه يوسف بن تاشفين	13 000 ربعا من الدراهم	163 800 كلغ من الفضة
	سنة 500هـ بيت المال	45 000 ربعا من الدينار	567 000
المرينية[97]	عهد أبي سعيد	861 000 مثقال × 4,56غ	39 226,160
الوطاسية[98]		300 000 مثقال × 3,850غ	1 155
الموحدية[99]	خراج 3 ولايات من 15 ولاية	350 حمل × (50,8 × 3)	53 340 و227 556

(94) ابن عذاري، **البيان** ...؛ بيدرو شالميطا، «الأندلس مجتمع فيودالي» ترجمة محمد فتحة **مجلة أمل**، عدد 17، ص 80.

(95) ابن حوقل، **صورة الأرض، مصدر سابق**، ص 94 ــ 97. ونصف هذه الجباية مصدرها مدينة سجلماسة وحدها.

(96) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**...، ص 137. هذا الرقم ليس هو المدخول السنوي، بل المال المدخر إلى سنة 500 هـ، وهو ما يفسر الفرق الكبير بينه وبين الدخل السنوي للدول الأخرى.

(97) المنوني، **ورقات عن الحضارة المغربية في عهد بني مرين**، ص ص 89 ــ 90؛ وانظر قيمة الدينار المريني في ص 97 ومابعدها من المرجع نفسه.

(98) الوزان، **وصف** ص 223؛ وعن قيمة المثقال انظر **المرجع نفسه**، ص 22.

(99) عن عدد الولايات، راجع : عبد الله عنان، **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، ج 2، ص 415، خراج مدينة الجمعة 100000 مثقال حسب الوزان (ص 97)؛ والاحصاء الوارد في «**روض القرطاس**» لابن أبي زرع، (ص ص 47 ــ 48) هو للخراج الموحدي بفاس أيام الناصر.

الأثمنة والأجور في مغرب القرن التاسع عشر
مقاربة تاريخية

مصطفى الشابي
كلية الآداب ـــ الرباط

يعرف جيداً المهتمون بتاريخ المغرب، في عهود ما قبل سنة 1912، مدى الصعوبات والعراقيل الجمة التي تقف حجرة عثرة في وجه الباحث، إن هو رام سبر أغوار عالم الأموال والإنتاج المادي والكمي في هذا التاريخ، وذلك لأسباب موضوعية ومنهجية، نجمل أهمها في النقط الآتية :

ـــ ندرة الوثائق التي ترد بها أرقام ومعطيات كمية، سواء تعلق الأمر بالإنتاج الفلاحي، أو المبادلات التجارية، وبما كان يستخلصه المخزن من السكان برسم مستحقاته من الضرائب والجبايات على الأشخاص، والمواد والمنتوجات.

ـــ وحتى في حالة الظفر بنماذج من هذا الصنف من الوثائق، فإن عدم تسلسلها الزمني، واقتصارها على مدن وقبائل دون أخرى، وما كان يكتنفها من غموض وتعميم لا يساعد البتة على تلمس ورصد حركة تطور الأجور والأثمنة مثلا، على امتداد القرن الماضي.

ـــ استحالة تحديد المقادير والمعايير الحقيقية للأوزان، والمكاييل، والمقاييس، سواء تعلق الأمر بالسوائل، أو بالمواد الصلبة، أو بالمسافات، والطول والمساحات، وذلك لأنها لم تكن موحدة ولا دقيقة الضبط.

وأخيراً ما كان ينتج من اضطراب والتباس عند استخلاص المبالغ المالية المستحقة لفائدة هذا الطرف أو غيره من المتعاملين التجاريين، بسبب رواج قطع أجنبية في الأسواق المغربية، كالريال والبسيطة الإسبانيين، أو الريال الفرنسي مثلا،

إلى جانب قطع النقد الوطني التي مافتئت تفقد من قيمتها، منذ أواسط القرن الماضي على الخصوص[1].

وبالرغم من هذا وذاك، فإننا لم نأل جهداً في جمع المعطيات الكمية، والأرقام المغرية والمفيدة في نفس الآن والتي تضمنتها مجموعة من الوثائق المخزنية الدفينة سبق وأن عثرنا عليها، خلال فترة ترددنا على دور الأرشيف الوطني والأجنبي، في إطار البحث الذي نحن بصدد إنهائه حاليا، حول الجيش المغربي في القرن التاسع عشر، فحاولنا استغلالها في هذا العرض، إسهاماً منا في تكريم الأستاذ العميد والزميل العزيز إبراهيم بوطالب الذي يعتبر من رواد ومؤسسي المدرسة التاريخية المغربية الحديثة.

ثم إننا سنعمل على إثبات مجموعة من قوائم الأثمنة والأجور، وذلك بربطها بما يكون قد اكتنفها من أحداث وملابسات، كلما سمحت وثائقنا بذلك، بهدف استجلاء صور من الواقع المعيشي للسكان، في مغرب القرن التاسع عشر. وأما نماذج الأجور التي توافرت لدينا هنا، فإنها تهم الوظائف والمهام الآتية :

- أعمال البناء والأشغال المرتبطة بها كالنجارة، والصباغة...
- أشغال البستنة والزراعة في الحقول والمغرسات.
- القيمون على المساجد (أئمة، مؤذنون...).
- قواد وأفراد الكَيش والعسكر.
- أمناء، قضاة، علماء وفقهاء.
- حراس أماكن خاصة أو عمومية في المدن والبوادي.

وفيما يتعلق بأثمنة المواد والمنتوجات التي ظفرنا ببعض نماذجها، فتهم ما يلي :

---

(1) انظر مثلا ما ورد في رسالة السلطان المولى عبد العزيز إلى أمناء مرسى الصويرة في شأن ما أخبر به أمين مستفاد المدينة «بورود المكلفين بقبض أكرية أملاك المخزن، وبيع الكبريت عليه بالدراهم التي قبضوا في ذلك وكلها من البسيطة المنبودة ونحوها من السكة الغير السالمة، حيث كانت هي الرائجة في البلد، وأنه تحرى من قبولها منهم، ووجههم ليدفعوا لكم ذلك بعينه فلم تقبلوها منهم أيضا، مستفهما ما يكون عليه عمله...».
والعجيب في الأمر أن السلطان أمر الأمناء المذكورين بأن يحيلوا «بطائق الصائر التي أنتم مكلفون بها على أمين المستفاد ليصيرها من الدراهم المذكورة الرائجة في البلد...».

1) المواد الفلاحية والغذائية.

- القمح والشعير.
- الخبز والزيت والسمن.
- اللحم، والدجاج، والبيض.
- الخضر والتوابل.

2) الألبسة والأنعلة وبعض لوازم الفرسان كالسروج مثلا.

3) أكرية بعض العقارات وأثمنة اقتنائها.

4) كلفة نقل بعض السلع والمواد من جهة إلى أخرى.

ثم إننا سنتحدث عن هذه الأجور والأثمنة في سياق أحداث ووقائع عرفتها البلاد في القرن الماضي، وفي ارتباطها كذلك مع تعامل البلاد المتزايد مع الدول الغربية الأوربية.

ولاشك أن المغرب، في القرن التاسع عشر، شأنه شأن باقي الدول العربية والإسلامية، لم يتمكن قط، لأسباب عديدة ومختلفة، من مواكبة حركة التقدم التقني والمادي التي سبق وأن دشنت انطلاقتها معظم أقطار أوربا الغربية، منذ أواخر القرن الرابع عشر على الأقل، أي منذ أن أخذت تلوح في الأفق بوادر النهضة الأوربية الكبرى. فمثلا، ظل المغاربة يخدمون الأرض، ويصرفون المياه بوسائل عتيقة وبسيطة، بسبب عدم حدوث أدنى تحول أو تغيير في هذين الميدانين، أو غيرهما من ميادين الإنتاج والتبادل. ولهذا، فلا غرابة أن يتسم اقتصاد بلد تقليدي كالمغرب، من حيث البنى السياسية والاجتماعية والثقافية، في هذه الفترة، بالفاقة، والحاجة، والخصاصة.

ومعلوم كذلك أنه إلى غاية سنة 1830، لم يحدث أي تحول وتطور يذكر في وسائل وأساليب خدمة الأرض، وباقي قطاعات الإنتاج الأخرى، وطرق وصيغ التعامل والتبادل التجاريين.

وبما أن المغاربة وحكامهم كانوا يديرون ظهورهم نحو العالم الخارجي، غير مبالين ولا مكترثين بما كان يجري ويحدث من حولهم، مقتنعين بنمط عيشهم واكتسابهم البسيط والمتواضع، فإن السمة الغالبة على اقتصادهم تتمثل أولا في انعدام التراكم في الإنتاج، الأمر الذي كان يجعله يتسم دوما بالقلة والندرة. فإذا

جادت الأرض والسماء، كثرت الخيرات وعمّ الرخاء، وإذا شح عطاؤهما واضمحل، ارتفعت الأسعار، وفقدت الأقوات، وضاقت السبل، بل انسدت في وجه الناس.

وهذا ما نستشفه مما ورد في رسالة الوزير الصدر أحمد بن موسى، بتاريخ 25 محرم 1314، الموافق لـ6 يوليو 1896، وجهها إلى محتسب فاس محمد الشامي، حيث خاطبه قائلا : «... وصل كتابك بما كان عليه القمح من القلة والغلاء، حتى بلغ ثمنه ريالا للمُد، وقلّ الدقيق والخبز بالأسواق من أجل ذلك. ثم كثر بعد، وصار ينقص سعره، وفي تاريخ الكتاب، بلغ أعلاه 11 مثقالا و4 أواق للمد، وأدناه 195 أوقية للمد وكثر، ولله الحمد على تداركه عباده بألطافه الخفية...»(2).

ومهما يكن من أمر، فإن مصدر العيش والكسب الأول والأساس بالنسبة للمغاربة، في الفترة موضوع هذا العرض، هو الأرض، وما كان يتفرع ويرتبط بها من نشاطات وأعمال، في المغرسات، والحقول، والبساتين، والمراعي، والفضاءات الغابوية. فهذا السلطان المولى الحسن، وفي سياق الحديث عن تفويت العديد من الأراضي، في ضواحي المراسي، من قبل مستغليها غير الشرعيين، وشراؤها من طرف الأجانب وأتباعهم من المحميين بأبخس الأثمان، في فترات الشدة والمجاعة، والمسغبة، يخاطب عامل الشياظمة القائد السعيد بن العياشي الشياظمي قائلا : «... وبعد، فغير خاف أن الإيالة المغربية ليست كغيرها من الإيالات في المتاجر وضروب الصناعات وموارد الانتفاعات، وأنّ قوام أمور أهلها وحصول معاشهم ودوام نفعهم، وعمارتهم وانتعاشهم إنما هو بالحرث واكتساب الماشية، ولا حرفة لهم مضاهية لهما في النفع وتوازيهما خصوصا أهل البادية، إذ لا منفعة لهم في غير الزرع والضرع، وأصل ذلك كله ومنشأه الأرض ومرجعه إليها وعلى

---

(2) خ.س، ك 776، ص 155.
لابد من الإشارة هنا إلى أن في هذه السنة، والتي قبلها، كان الجراد بالمغرب، وانحبست الأمطار، وانتشر وباء الكوليرا انطلاقا من مدينة طنجة، في اتجاه المناطق الداخلية في البلاد، أنظر حول هذا الموضوع : محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات ك.أ.ر، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1992، ص 322 وما بعدها.

ذلك يعطون لبيت المال المشروع الواجب، وهذا الواجب هو معظم جباياته، وغالب مدخولاته...»[3].

وسبق أن أشار إلى نفس المعنى عامل مدينة رباط الفتح، القائد عبد السلام ابن محمد السويسي، في رسالة وجهها إلى الحاجب موسى بن أحمد، يشكو له فيها ما لحقه من ضرر، بسبب عدم السماح له حتى الآن، بحرث الأرض التي اعتاد ولاشك استغلالها، بعد أن يأذن له السلطان بذلك، حيث كتب يقول : «... فقد بلغنا كتابك الأعز جوابا عما كتبنا لك به في شأن ما طلبناه من الحرث بالمحل المعهود لنا هنا... فاعلم، سيدي، أني لا نعذرك في هذا الأمر، لما لحقنا من المضرة الفادحة بعدم الحرث، مع كثرة العيال وعمارة الدار بإخواننا، وكثرة الصادر والوارد علينا من الأضياف، وتعودنا ضيافتهم، وليس بخاف عليك أمرنا، بل أنت تتأسف علينا لما تعلمه من حالنا، وحرفتنا وحرفة أسلافنا هي الفلاحة، ولا نقدر أن نستغني عنها...»[4].

وكانت البلاد تصاب، بين الفينة والأخرى، بالقحط، بسبب انحباس الأمطار لفترة طويلة، وتجتاح مناطق واسعة منها أسراب من الجراد كانت تأتي على كل ما اخضر على وجه الأرض، فتظهر المجاعة هنا وهناك، وتنتشر الأمراض والأوبئة التي كانت تجرف بالعديد من الأرواح والأنعام والبهائم. وكانت ظروف الشدة، والخصاصة، والبؤس هذه تعرفها البوادي، كما كانت تعاني منها الحواضر هي كذلك، إذ يعم الركود والكساد قطاع الصناعات اليدوية، وترتفع الأثمان إلى مستويات عالية. وقد عرف النصف الأول من القرن التاسع عشر حالات من هذا القبيل، وبالخصوص في 1817–1818 (أزمة غذائية)، وفي 1818–1820 (حيث اجتاح وباء الطاعون البلاد)، وفي 1825–1826 (عودة المجاعة والقحط من جديد)، وفي 1834–1835 (الكوليرا يحصد الأرواح هو الآخر)، وفي 1847–1851 (أزمة غذائية خانقة ألحقت أضراراً فادحة وجسيمة بالبلاد

(3) محمد بن سعيد الصديقي، **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة**، مطبعة دار الكتاب، الدارالبيضاء، د.ت، ص 116 وما بعدها، والرسالة بتاريخ 6 جمادى الأولى 1300/ 15 مارس 1883.

(4) خ.س، و.ز، مج 26، وثيقة رقم 26 بتاريخ 6 شعبان 1288/ 21 أكتوبر 1871.

والعباد)[5].

وقد انضافت إلى هذه الأزمات والجوائح الطبيعية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الأزمة النقدية التي عرفتها البلاد، من جراء ما فرض عليها أداؤه من غرامات وتعويضات أثقلت كاهل المالية المغربية، وأدت إلى إفقار البلاد والعباد، وكذلك من جراء غزو الأسواق المغربية، وإغراقها بالمنتوجات الأوربية وبالنقود الأوربية المزيفة. ونتج عن ذلك طبعا ارتفاع الأثمان، وانخفاظ الأجور، الشيء الذي كان طبعا سببا في تضييق سبل العيش على المواطنين[6].

هذا، وقد ارتأينا إثبات سلسلة من الأثمنة والأجور في جدول شامل ومفصل،

---

(5) محمد الأمين البزاز، **م.س**، ص 99 وما بعدها.
— ووردت إشارات إلى هذه المسغبات والأوبئة المدمرة التي كانت تجتاح البلاد، بين الفينة والأخرى، وما كانت تخلفه من خسائر في الأرواح، والأنعام، والبهائم، في عدد من الوثائق والمصادر، حيث كان يؤدي الأمر إلى انعدام القوت، وحتى إن وجدت فإن ثمنها كان يبلغ مستويات خيالية، كما حدث ذلك مثلا خلال كارثة سنة 1878 وما بعدها، فقد كتب، في هذا الصدد، تاجر من الرباط يدعى العربي فرج إلى ولده أحمد الذي كان مقيما وقتئذ بمدينة فاس، إذ كانت له تجارة بها، ما يلي : «... إلاّ أنه وجدنا البلاد مشوش من جانب الزرع مفقود، ولا وجده الناس، وقالوا لنا وصل الربيع سوم 60 إلى 70، إلى 80، وقالوا حتى 90...».
— خ.ص.س، سلسلة 3، حرف ج — د، مح 3، وثيقة رقم 348 بتاريخ 13 جمادى الأولى 1295/ 15 مايو 1878، وبعد مرور سنة ونيف، كتب له في نفس الموضوع، ما يلي : «... سوى الناس جالسين يحمدون الله يبدل الساعة بما أفضل والأمر لله، ومنه الزراع هنا الخروبة من 500 إلى 450 مزانها 280، أشعير 300 إلى 350 ريال، سمن 22 لرطال، الزيت 17,50 للرطال...».
— خ.ص، س، سلسلة 3، حرف ج — د، مح 3، وثيقة رقم 368، بتاريخ 5 رجب 1296/ 25 يونيو 1879.
وحسب وثيقة ترجع إلى سنة 1284/1867–1868، كان العربي فرج هذا يزاول مهام أمين للمرسى بمدينة أسفي، إلى جانب الأمين عبد الرحمن أقصبي.
— خ.س، ق.ح، مح.س.م.ع رقم 5.

(6) عن الأسباب الحقيقية لظهور واستفحال الأزمة المالية في المغرب غداة حرب تطوان سنة 1859–1860، انظر : جرمان عياش، «جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860» ضمن **دراسات في تاريخ المغرب**، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماني، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الدارالبيضاء، 1986، ص 79 وما بعدها.

بهدف إعطاء فكرة عن مستواها من جهة، والتعرف على ما كان يستهلكه السكان من مواد غذائية، وما كانوا يستعملون من منتوجات أخرى في حياتهم اليومية من جهة ثانية، بالإضافة إلى أثمنة شراء أو كراء عقارات مختلفة، وذلك من أجل استبيان حركة طور هذه المؤشرات الاقتصادية المعبرة في هذه الفترة.

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الشعير:				
1 مد	12 درهما	رمضان 1263 غشت ــ سبتمبر 1847	م.و.م.ر، ح 1، وثيقة رقم 2069	تعني لفظة الدرهم هنا، الأوقية، أي عُشُر المثقال. وكانت تنفق، في تاريخ تدوين هذه الوثيقة، 8 وجوه يوميا في علف الفرس الواحد، و6 وجوه بالنسبة لعلف البغل، والوجه يعني الموزونة، الوحدة النقدية المغربية النحاسية، والتي تساوي رُبُع الأوقية. وأمّا قياس المد، وهو للمواد الصلبة، فكان يتراوح ما بين 16 لتراً أو كيلوغراما، حسب المدينة أو المنطقة، وهو أكثر المكاييل استعمالا، إلى جانب الخروبة التي كانت تساوي ما بين 6 و8 أمداد، والوسق الذي كان يحتوي على 60 مُداً، بالإضافة إلى الصاع (حوالي 15 لتراً)، والعبرة (حوالي 20 لتراً)، والمكاييل الصغرى، كالربيع الذي هو ربع ثمن المد، أو

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
				البعيوي، أو الثامنة...[7]
1 وسق	15 مثقالا	ذو القعدة 1270 / يوليو غشت 1854	خ.س، و.ز، مج 8 وثيقة رقم 286	بتافيلالت
1 مد	8 أواق	صفر 1274/سبتمبر أكتوبر 1857	خ.س، ك 35، ص 6	بمدينة فاس

(7) مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب، 1280-1311/1863-1894**، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ج 1، ص 202 وما بعدها؛ أحمد بن خالد السلاوي الناصري، كتاب **الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى**، مطبعة دار الكتاب، الدارالبيضاء، ج 9، ص 119.
— خ.س، ك 467، ص 279، حيث نقرأ ما يلي : «... ما تسلمه أمناء الهري السعيد بمراكش من الشعير بقصد العلف، وتفصيل الخارج منه على يدهم في شهر كذا عام 1311... يجتمع العلف الشهري أمداد 3504 يجب عنها خراريب وتحط من الداخل صدره 438»، الشيء الذي يعطي 8 أمداد في الخروبة الواحدة، في مراكش وناحيتها.
— خ.س، مح.ح رقم 198، رسالة أمين مستفاد مدينة العرائش، بتاريخ فاتح محرم عام 1306، الموافق لـ7 سبتمبر 1888، محمد أزطوط إلى الحاجب أحمد بن موسى، يخبره فيها بما لحق سكان هذه المدينة من ضرر، من جراء تصرفات الإسباني المدعو خوسي (José)، حيث أنشأ مطحنة آلية في مدخل المدينة، وراح «يتعرض لشراء القمح هناك، ويترك أهل البلاد ضائعين، مع ضياع مستفاد رحبة الزرع... وقد أعلمناك سيدي، لترفع القضية لحضرة مولانا أعزه الله ونصره، ولك الثواب الجزيل للحضرة على أهل البلاد، وأكثرهم الضعفاء والمساكين أصحاب كيل الثُمن ونصفه، قوت يوم أو يومين...».

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
1 خروبة	56,25 أوقية	ذو القعدة 1279/أبريل مايو 1863	خ.س، ك 46، ص 17	بمدينة الصويرة
1 مد	20 أوقية	رمضان 1283 / يناير يبراير 1867	خ . س، ق . ح، مح، س.م.ع، رقم 4	بمدينة فاس
1 مد	19 أوقية	رمضان 1287 / نونبر دجنبر 1870	خ.س، ك 70، ص 2	بمدينة طنجة
1 مد	13,75 أوقية	رجب 1296 / يونيو يوليو 1879	خ.س، ك 717، ص 2	فاس
1 مد	15 أوقية	جمادى 2 1297/ مايو يونيو 1880	خ.س، ك 717، ص 10	فاس
1 عبرة	15,75 أوقية	رمضان 1299/ يوليو غشت 1882	خ.س، ك 651 ص 158	
1 خروبة	من 120 إلى 140 أوقية	شوال 1310/ أبريل ــ مايو 1893	خ.س، مح. ح رقم 400	مدينة مراكش
1 مد	40 أوقية	ذو الحجة 1312/ مايو يونيو 1895	خ.س، ك 218، ص 53	بالعرائش
1 خروبة	= 353 أوقية	شعبان 1313	خ.ع،ك رقم د 1690 ص 398	مراكش
1 مد	195 أوقية	شعبان 1319/ نونبر دجنبر 1901	خ.س، ك 258 ص 113	بالدار البيضاء
القمح: 1 وسق	1144,50 أوقية	صفر 1274 / سبتمبر أكتوبر 1857	خ.س، ك 35، ص 1	
1 مد	72,50 أوقية	ذو الحجة 1279/ مايو يونيو 1863	خ.س ، ق.ح ، مح. س.م.ع رقم 2	الدار البيضاء

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
1 خروبة	150 أوقية	محرم 1281/يونيو يوليو 1864	خ.س، ك57، ص 3	
1 مد	140 أوقية	1295 / 1878	إتحاف أعلام الناس...، ج 2، ص 167	سنة جفاف، ومسغبة، وأوبئة
1 مد	38 أوقية	ربيع 1 1297/ يبراير / مارس 1880	خ . س ، ك 717 ص 25	بمدينة فاس
1 وسق	37 ريالا	رجب 1297/ يونيو — يوليو 1880	خ.س ، ك 717، ص 1	بمدينة فاس، وكان وقتئذ الريال الواحد يساوي 68 أوقية
1 مد	85 أوقية	محرم 1309/غشت سبتمبر 1891	خ . س ، ك 179، ص 30	بمدينة مكناس، على يد المحتسب ابن زينة
1 خروبة	من 320 إلى 420 أوقية	شوال 1310/ أبريل-مايو 1893	خ.س، مح. ح رقم 400	هذا بمدينة مراكش
1 مد	393 أوقية	جمادى 2 1319/ سبتمبر / أكتوبر 1901	خ.س، ك 258، ص 53	بالدار البيضاء
الأنعام : 1 شاة	35 أوقية	1274/1857 - 1858	خ.س، ك 35، ص 5	فاس
1 شاة	ريالان	1289 / 1872	خ.س، ق.ح، مح.س.م.ع، رقم 7	بمراكش
1 شاة	133,50 أوقية	1302/1884 - 1885	خ.ع، مخ رقم د 3410، وثيقة رقم 271	بمراكش

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
1 كبش	3 ريالات	1887/1304	خ.س، ك 140، ص 214	دأب المخزنُ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الخصوص، على تقديم كميات من المواد الغذائية، من خضر، ولحوم، وزيوت، ودجاج، وبيض... إلى طاقم السفن الأوربية التي كانت ترسو، من حين لآخر، ببعض المراسي الأطلسية، كالجديدة، والصويرة...، والكبش يمنته مما كان قد أعطي للسفينة التي كانت تقل سفير بريطانيا العظمى، بمرسى الصويرة، في طريقه إلى مراكش، حيث كان السلطان قد أذن له بالقدوم إلى حضرته. وكان الريال يساوي وقتئذ 125 أوقية.
1 كبش	375 أوقية	محرم 1312/ 1895	خ . س ، ك 216	مما قدم للباخرة البرتغالية التي كانت قد أرست بمرسى الصويرة.
1 كبش	440 أوقية	1899/1317 - 1900	خ . س، ك 705، ص 17	
1 بقرة	200 أوقية	صفر 1274 1858-1857	خ.س ، ك 35، ص 1	بمدينة فاس
1 بقرة	35 ريال	1882/1300 - 1883	خ.س ، ك 353، ص 67	
1 ثور	22 ريال	رجب 1300/ مايو / يونيو 1883	خ . س ، ك 140، ص 214	1 ريال يساوي 125 أوقية، وكانت هذه البهيمة مما تسلمه السفير الإنجليزي من «فريشك» بمرسى الجديدة.

ملاحظات	المصدر	التاريخ	الثمن	المثمن
هذه الأنعام كان نائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي طلب من أحد قواد قبيلة سفيان بناحية الغرب، وهو محمد ابن العربي السفياني الحارثي شراءها له، بقصد تهييء الخليع من لحومها. هذا، وقد لبّى هذا القائد فعلا رغبة الوزير، وأخبره بأن الأمر قد تم، وأن ثمن واحداً منها هدية منه إليه.	خ.س، ع. ح. رقم 126	جمادى 2 1304 / يبراير مارس 1887	80 ريالا	4 ثيران
قوّم ثمن هذه البقرات وهي من «دفع» القائد محمد الخزاري (فرقة الخزازرة من قبيلة الأعشاش بالشاوية) من قبل عُرفاء كانوا في ركاب الأمير مولاي مَحمد الذي قاد حركة إلى هذه المنطقة في التاريخ بمتنه.	خ.س، ع.ح رقم 135	ذو الحجة 1304/ غشت/سبتمبر 1887	145 ريالا	21 بقرة
تقدير ثمن هذه الأبقار هنا هو من عمل عامل مدينة العرائش الذي حمّل مسؤولية ما نهب من رؤوس البقر لأحد سكان المدينة الأجانب، إسباني الجنسية، جماعتي المراونة والذياب من قبيلة الخلط.	خ.س، ع.ح رقم 200	شعبان 1306/ أبريل 1889	500 ريالا	20 بقرة
قام المخزن ببيعها بمدينة فاس، على يد العامل إدريس بن يعيش والمحتسب محمد الشامي. وكان سعر الريال وقتئذ هو 140 أوقية.	خ . س، ع . م . ع . ع رقم 409/03	جمادى 1 1312/ نونبر 1894	408,25 ريالا	70 بقرة
قبيلة الرحامنة	خ . س ، ع . م . ع . ع 410/11	شعبان 1313/ يناير/يبراير 1896	6635 أوقية	13 بقرة

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
الدواب: 1 بغل	123 أوقية	1864/1281/ 1865	خ.س، ك 57، ص 6	
1 بغل	2700 أوقية	جمادى 2 1290	خ.س، مح.ح سنة 1290	في تراب قبيلة هشتوكة بسوس
1 بغل	71 ريالا	حجة 1292/ دجنبر 1875	خ.س، ك 312، ص 23	بمدينة مراكش
1 بغل	4000 أوقية	1876/1293 - 1877	خ.س، و.ز، مج 10، ص 167	بمدينة فاس
1 بغل	5500 أوقية	رجب 1296/ يونيو/يوليو 1879	خ.س، ك 717، ص 3	بمدينة فاس
1 بغل	2460 أوقية	شعبان 1299/ يونيو/يوليو 1882	خ.س، ك 651، ص 152	اشتري لاستخدامه في «عراصي» المخزن بمدينة الرباط
1 بغل	80 ريالا	1892/1310 - 1893	خ.س، مح.ح رقم 384	
1 فرس	69 ريالا	ذو الحجة 1292/ دجنبر 1875 يناير 1876	خ.س، ك 312، ص 23	بمدينة مراكش
1 فرس	5000 أوقية	رجب 1297	خ.س، ك 717، ص 27	
1 فرس	63 ريالا	1892/1310 1893	خ.س، مح 384	
1 حمار	18 ريالا	ذو القعدة 1297 1880	خ.س، ك 717، ص 20	1 ريال = 73 أوقية
1 حمار	4 ريالات	1893/1311 1894	خ.س، ق.ح، مح.ح رقم 9	بمنطقة هوارة بسوس

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
5 حمر	9,25 ريالات	ج 1 1312/ نونبر 1894	خ.س، مح.م.ع.ع رقم 409/03	باعها المخزن بمدينة فاس، وبما أن الريال وقتئذ كان يساوي 140 أوقية، فإن ثمن الواحد من هذه الحمر هو 259 أوقية
كراء بهائم النقل وحمل الأثقال: 1 بغل	130 أوقية	شوال 1283/يبراير مارس 1867	خ.س، ق.ح، مح. س.م.ع رقم 4	استعملت هذه الدابة لنقل سجين من فاس إلى العرائش
بغلتان	600 أوقية	شوال 1283/يبراير مارس 1867	خ.س، ق.ح، مح. س.م.ع رقم 4	«توجه عليهما معلم ومتعلم زليجية من فاس إلى مراكش»
20 بغلة	6,50 ريالات للواحدة	صفر 1305/أكتوبر نونبر 1887	خ.س، مح.ح رقم 142	استخدمت في نقل مرضى ومعطوبي عناصر من الكَيش والعسكر، من مدينة وجدة إلى فاس
1 «بهيمة»	6 ريالات	جمادى 2 1307 يناير-يبراير 1890	خ.س، مح.ح رقم 253	ثمن نقل الزيت من دبدو إلى تازة
24 بغلة	24960	ج 2 1319/سبتمبر أكتوبر 1901	خ.س، ك 705، ص 28	اكترى المخزن هذه البهائم من أجل حمل أثقال تُرجمان المفوضية الإسبانية بالمغرب، من الجديدة إلى مراكش، بحسب 1040 أوقية للواحدة
مواد غذائية مختلفة/ الخبز: 1 خبزة	1,25 موزونة	ربيع 2 1263 مارس-أبريل 1847	خ.س، ك 21	
1 خبزة	1 موزونة و4 فلوس	صفر 1274/سبتمبر أكتوبر 1847	خ.س، ك 35، ص 15	بمدينة مراكش
1 خبزة	1 موزونة 8 فلوس	صفر 1282/يونيو يوليو 1865	خ.س، ق.ح، مح. س. م.ع رقم 2، ملف 3	يتعلق الأمر بما كان يعطى من خبز إلى معتقلي الرحامنة بسجن مرسى العرائش

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
100 خبزة	91,75 أوقية	ذو الحجة 1296 نونبر-دجنبر 1878	خ.س، ك 717، ص 5	بمدينة فاس
1 خبزة	2,50 أوقية	رجب 1304/مارس - أبريل 1887	خ.س، ك 140	هذا الخبز اشتري لتموين السفير الإنجليزي بالمغرب، ومن كان في رفقته بمدينة الجديدة.
600 خبزة	1500 أوقية	محرم 1312/ يوليو 1894	خ.س، ك 216	الجديدة
1 خبزة	5 أواق	ج 2 1319/سبتمبر- أكتوبر 1901	خ.س، ك 705، ص 17	هذا الخبز اشتري وقُدّم لترجمان المفوضية الإسبانية بالمغرب، بمرسى الجديدة
الدهنيات: 1 قلة زيتا	50 وقية	محرم 1281/مايو - يونيو 1866	خ.س، ق.ح، مح.س.م.ع رقم 4، ملف 2	القلة قياس للسوائل، وللزيوت على الخصوص، كانت سَعَتها، هي الأخرى، تختلف من جهة إلى أخرى، فتراوح ما بين 11 ليتراً و35 ليتراً.
1 قلة زيتا	150 أوقية	ذو الحجة 1296/ نونبر/دجنبر 1879	خ.س، ك 717، ص 8	بمدينة فاس
1 قلة زيتا	130 أوقية	جمادى 2 1297/ مايو 1880	خ.س.ك 717، ص 10	بمدينة فاس
1 قلة زيتا	130 أوقية	محرم 1298/دجنبر 1880	خ.س، ك 717، ص 21	بمدينة فاس
1 قلة زيتا	2 ريالات	رجب 1310/يناير يبراير 1893	خ.س، مح.ح رقم 401	بقلعة السراغنة
1 قلة زيتا	250 أوقية	شوال 1310/أبريل مايو 1894	خ.س، ق.ح، مح.ح.رقم 2	بفاس
1 رطل زيتا	16 أوقية	شوال 1310/أبريل مايو 1894	خ.س، مح.ح، رقم 400	بمدينة مراكش
1 رطل زيتا	32,50 أوقية	جمادى 2 1319 سبتمبر/أكتوبر 1901	خ.س، ك 705، ص 28	

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
1 قنطار سمنا	1100 أوقية	شوال 1287/دجنبر 1870 يناير 1871	خ.س، ق.ح، مح.س.م.ع رقم 3	بمدينة فاس
1 رطل سمنا «مُذاباً»	14 أوقية	صفر 1297/يناير فبراير 1880	خ.س، ك 717، ص 8	مدينة فاس
1 رطل سمنا «مُذاباً»	32 أوقية	ربيع 1 1301/ يناير 1884	خ.س، و.ز، مج 19	
1 رطل سمنا «مُذاباً»	34 أوقية	شوال 1310/أبريل مايو 1893	خ.س، ق.ح، مح.ح، رقم 2	مدينة فاس
1 رطل سمنا «بوذراع»	30 أوقية	شوال 1310/أبريل مايو 1893	خ.س، ق.ح، مح.ح، رقم 2	مدينة فاس
1 رطل سمنا «مُذاباً»	32 أوقية	شوال 1310/أبريل مايو 1893	خ.س، مح.ح، رقم 400	بمدينة مراكش
1 رطل سمنا «بوذراع»	30 أوقية	شوال 1310/أبريل - مايو 1893	خ.س، مح.ح، رقم 400	بمدينة مراكش
1 رطل سمنا	55 أوقية	جمادى 2 1319 سبتمبر-أكتوبر 1901	خ.س، ك 705، ص 28	
السكر، والشاي: 1 قنطار سكراً	140 ريالا	حجة 1249/ أبريل - مايو 1834	خ.س، ك 13، ص 1	بمدينة العرائش
1 قنطار سكرا	160 ريالا	محرم 1254/ مارس - أبريل 1838	خ.س، ك 13، ص 96	بمدينة العرائش
1 قالب سكراً	= 40 أوقية	محرم 1281/ يونيو - يوليو 1864	خ.س، ق.ح، مح.س.م.ع، رقم 4، ملف 2	بمدينة فاس
1 قالب سكراً	= 30 أوقية	محرم 1281/ يونيو - يوليو 1864	خ.س، ك 57، ص 2	بمدينة مراكش

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
1 قالب سكراً	70 أوقية	ربيع 1 1299/يناير - يبراير 1882	خ.س، ق.ح، مح.ح رقم 6، ملف 2	وبلغ وزنه 5 أرطال
1 قالب سكراً	40 أوقية	رجب 1304/مارس - أبريل 1887	خ.س، ك 140، ص 214	ميرة السفير الإنجليزي بالجديدة في طريقه إلى مراكش
1 قالب سكراً	40 أوقية	جمادى 2 1319 سبتمبر-أكتوبر 1901	خ.س، ك 705، ص 28	
1 رطل شاي	16 أوقية	ذو الحجة 1249/أبريل - مايو 1834	خ.س، ك 13، ص 1	بالعرائش
1 رطل شاي	45 أوقية	محرم 1281/ يونيو - يوليو 1864	خ.س، ق.ح، مح.س.م.ع رقم 4 ملف 2	بفاس
1 رطل شاي	32 أوقية	ذو الحجة 1296/نونبر - دجنبر 1879	خ.س، ك 717، ص 23	بفاس
1 رطل شاي	30 أوقية	رجب 1297/ يونيو - يوليو 1880	خ.س، ك 717، ص 11	بفاس
4 أواق شاي	16 أوقية	ذو القعدة 1297/أكتوبر - نونبر 1880	خ.س، ك 717، ص 20	بفاس
1 رطل شاي	56 أوقية	جمادى 2 1298 / مايو 1881	خ.س، ك 717، ص 23	
1 رطل شاي	75 أوقية	1881/1299 - 1882	خ.س، ق.ح، مح.ح، رقم 5 ملف 4	بمراكش
1 رطل شاي	65 أوقية	جمادى 2 1319/ سبتمبر-أكتوبر 1901	خ.س، ق.ح، مح.م.ع.ع رقم 4، ملف 2	

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
اللحوم والدواجن: 1 رطل «غنمي»	6 أواق	جمادى 1 1237 يناير-يبراير 1822	خ.س، ق.ح، ع.م.ع رقم 1	ورد هذا في قائمة تضمنت مقادير اللحوم التي اشتريت لعدد من الشرفاء والأمراء من قرابة السلطان.
1 رطل «غنمي»	7,50 أواق	شوال 1295/ستمبر أكتوبر 1878	خ.س، ق.ح، ع.ح رقم 3، ملف 4	فاس
1 رطل «غنمي»	11,50 أوقية	شوال 1309/ مايو 1892	خ.س، ع. 361	بمدينة فاس، إلاّ أن الجزارة امتنعوا عن تزويد الأسواق باللحوم بهذا السعر، إذ اعتبروه دون الثمن الحقيقي لها، مطالبين بالزيادة فيه وبالعدول عن تسعير ثمن البيع «لعلم اقتضاء القاعدة ذلك».
1 رطل «غنمي»	7,50 أواق	شوال 1310/أبريل - مايو 1893	خ.س، ع.ح، رقم 400	بمدينة مراكش
1 رطل «غنمي»	من 12 إلى 14 أوقية	شوال 1310/أبريل - مايو 1893	خ.س، ق.ح، ع.ح رقم 17	بمدينة فاس
ربع شاة	29,75 أوقية	شوال 1295/ستمبر- أكتوبر 1878	خ.س، ع.ح، سنة 1295	
1 رطل «بكَري»	4,50 أواق	شوال 1295/ ستمبر- أكتوبر 1878	خ.س، ع.ح، سنة 1295	
1 رطل «بكَري»	6,50 أواق	شوال 1310/أبريل - مايو 1893	خ.س، ع.ح، رقم 400	بمدينة مراكش
1 دجاجة	14 أوقية	1289 / 1872- 1873	خ.س، ق.ح، ع.س.م.ع، رقم 17	
1 دجاجة	= 15 أوقية	ربيع 1 1299/يناير - يبراير 1882	خ.س، ق.ح، ع.ح، رقم 5، من 2	

المثمن	الثمن	التاريخ	المصدر	ملاحظات
1 دجاجة	12 أوقية	رجب 1304/مارس - أبريل 1887	خ. س ، ك 140، ص 214	
1 دجاجة	20 أوقية	جمادى 2 1319/ سبتمبر-أكتوبر 1901	خ. س، ك 705، ص 28	
مواد ومنتوجات أخرى 1 سرج	100 أوقية	ربيع 2 1244/ أكتوبر-نونبر 1828	خ.س، ك 5، ص 35	بمدينة مكناس
1 سرج	120 أوقية	1865-1864/1281	خ.س، ك 5	
1 سرج	7 ريالات	ذو القعدة 1310/مايو - يونيو 1893	خ. س، ك 201، ص 16	بفاس، علما بأن الريال وقتئذ كان يساوي 140 أوقية.
1 سرج	25 ريالات	ذو الحجة 1312/ مايو- يونيو 1895	خ. س، ك 152، ص 144	بمدينة تطوان، الريال دائما بـ140 أوقية
1 منصورية (للنساء)	16 أوقية	ربيع 2 1254/يونيو- يوليو 1839	خ.ع، ك 1560ك، ص 1	
كسوتان	1209 أوقية	شعبان 1282/ دجنبر 1865 - يناير 1866	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 3	أنعم السلطان بهما على قائدين من الشاوية وقتئذ، وهما الميلودي المديوني وإدريس بن مشيش. وقد ورد في الوثيقة ذكر المواد التي استعملت في خياطتهما على النحو الآتي: 9,50 أطراف من الملف كُرْبَل (في كل طرف حوالي 4 قالات)، الإقامة بالعجمي، كمخة لذلك، فرجية، قميص، سروال، إقامة ذلك بالحرير.
قدح لشرب الماء (زلافة)	15 أوقية	شعبان 1282/دجنبر 1865 - يناير1866	خ.ع، ك 1690د، ص 254	بمدينة مراكش
قدح كبير لوضع السكر	30 أوقية	شعبان 1282/دجنبر 1865 - يناير1866	خ.ع، ك 1690د، ص 254	بمدينة مراكش
إبريق كبير من الفخار (برادة)	12 أوقية	شعبان 1282/دجنبر 1865 - يناير1866	خ.ع، ك 1690د، ص 254	بمدينة مراكش

نوع العمل	الراتب أو الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
أمناء				
1 أمين	6 أواق في اليوم	1275 / 1858-1859	خ.س، ك 39، ص 3	كان يعمل في المصالح التابعة للخليفة سيدي محمد عبد الرحمن بمراكش
1 أمين	ريالان في الشهر	ذو القعدة 1279/أبريل-مايو 1863	خ. س، ك 46، ص 179	1 ريال = 32,50 أوقية وقتئذ
1 أمين	200 أوقية في الشهر	رمضان 1283/يناير-يبراير 1867	خ.س، ق.ح، ع.س. م.ع، رقم 8	كان يعمل بفندق النجارين بفاس
1 أمين	70 ريالا في الشهر	1287 / 1870-1871	خ. س، ك 705 ص 28	بمرسى طنجة
1 أمين	60 ريالا في الشهر	1287 / 1870-1871	خ. س، ك 705 ص 28	بمرسى طنجة
1 أمين	5 ريالات في اليوم	جمادى 1 1321/ يونيو-يوليو 1903	خ. س، ك 258، ص 23	بمرسى الداراليبضاء 1 ريال = 140 أوقية.
قضاة، عدول				
1 قاض بزاوية تامصلوحت	1300 أوقية و10 خراريب من الزرع في السنة	1314 / 1896-1897	خ. س، ك 199، ص 74	كان يتوصل بهذه المقادير سنويا، أي أنّ راتبه الشهري كان لا يتعدى 110 أوقية، وأن ما كان يتوصل به من زرع يفوق بقليل 6,50 أمداد في الشهر والتي، إذا أخذنا بعين الاعتبار ما ورد في رسالة وجهها محتسب مراكش أحمد بن عامر إلى السلطان، حيث قال بأن «الخروبة من كيل الهري السعيد يخرج فيها قنطار دقيق أحمر ورُبع عولة، يكون في القنطار 300 خبزة من نصف رطل...»، الأمر الذي كان يضمن له 8 خبزات في اليوم. انظر: خ.س، ك 664، ص 8، الوثيقة ترجع إلى سنة 1287هـ.

نوع العمل	الراتب أو الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
القاضيان بفاس	25 ريال لهما معا وفي الشهر	1314 / 1896 1897	خ. س، ك 776، ص 106	
نائباهما	12,50 ريالا للاثنين وفي الشهر	1314 / 1896 1897	خ. س، ك 776، ص 106	
عدلان	80 أوقية في الشهر ولهما معا	1287 / 1870 1871	خ. س، ك 70، ص 2	بمرسى طنجة
عدلان	2,50 ريالات في الشهر ولهما معا	جمادى 1 1321 يوليو/غشت 1903	خ. س، ك 258، ص 23	بمرسى الدارالبيضاء
إمام	60 أوقية	رمضان 1287 1870 / 1871	خ. س، ك 70، ص 2	بمرسى طنجة
إمام	240 أوقية شهريا	1303/	خ.س، م.ح رقم 95	كان هذا الإمام يتقاضى هذا المبلغ تعويضا له على قيامه بالوظائف الآتية : الإمامة = 80 أوقية. قراءة الحزب = 10 أواق. دروس في الوعظ = 50 أوقية. النظارة = 100 أوقية
إمام (راتب)	142 أوقية في الشهر	1324 / 1906 1907	خ، س، ك 750، ص 23	بمدينة أزمور
إمام (خطيب)	126 أوقية كذلك في الشهر	1324 / 1906 1907	خ. س، ك 750، ص 23	بمدينة أزمور
إمام (خطيب)	60,50 أوقية شهريا	1318 / 1900 1901	خ.س، م.م.ع.ع رقم 407/2	كان هذا الإمام يعمل بمدينة الرباط والتي أشار ناظر الأحباس بها، المكي والزهراء، في رسالة إلى السلطان، إلى أنّ ما كان يُعطى شهريا لهذا الإمام وأمثاله من أئمة مساجد المدينة، وكذا الشأن بالنسبة لمن كان يساعدهم على إقامة الشعائر الدينية بها يوميا، أقل بكثير مما كان يتوصل به نظراؤهم العاملين بزوايا وأضرحة الأولياء إذ يصل راتبهم الشهري إلى ضعف المبلغ المالي الوارد بمتنه.

نوع العمل	الراتب أو الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
مؤذن	170 أوقية في الشهر	1303 / 1885-1886	خ. س، مح. ح، رقم 89	بحسب 5 أواق وموزونتين في اليوم
مؤذن	50 أوقية في الشهر	1318 / 1900-1901	خ. س، مح. م.ع.ع رقم 407/2	بمدينة الرباط
«حزّاب»	30 أوقية في الشهر	1318 / 1900-1901	خ. س، مح. م.ع.ع رقم 407/2	بمدينة الرباط
أعوان: «رقّاص»	500 أوقية	ربيع 2 1271/ دجنبر 1854-يناير 1855	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 4	أرسل، في مهمة مخزنية، من فاس إلى وجدة
«رقّاص»	50 أوقية	1859-1858/1275	خ.س، ك 39، ص 3	من فاس إلى طنجة
«رقّاص»	100 أوقية	1859-1858/1275	خ.س، ك 39، ص 3	من فاس إلى مراكش
«رقّاص»	80 أوقية	1865-1864/1281	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 2	من الدارالبيضاء إلى مراكش
«رقّاص»	15 أوقية	1867-1866/1283	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 3	من الرباط إلى الدارالبيضاء
«رقّاص»	381 أوقية	رجب 1304/ مارس-أبريل 1887	خ. س، ك 140، ص 214	«طير الإعلام بقدوم السفير للحضرة الشريفة (مراكش)»، قادما لها من الجديدة
«رقّاص»	1000 أوقية	جمادى 2 1312/ دجنبر 1894	خ.س، ك 216، ص 60	أرسله أمناء مرسى الصويرة «لقضاء غرض مخزني لدى محتسب ردانة بولياس الرداني»
«رقّاص»	1300 أوقية	جمادى 2 1319/ سبتمبر-أكتوبر 1901	خ.س،ك705،ص28	من الجديدة إلى طنجة
«رقّاص»	520 أوقية	جمادى 2 1319/ سبتمبر-أكتوبر 1901	خ.س،ك705،ص28	من الجديدة إلى مراكش
أجراء في البناء والنجارة... معلمون ثلاثة	12 أوقية في اليوم	رمضان 1245/ يبراير-مارس 1830	خ. س، ك 9، ص177	استقدموا من العرائش إلى طنجة لصنع البارود بها

نوع العمل	الراتب أو الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
معلم «كبير»	6 أواق في اليوم	محرم 1246/ يونيو- يوليو 1830	خ. س، ك 9، ص 177	يعمل في «النشون» مرسى مدينة طنجة، وهو من الرباط
معلم	3 أواق في اليوم	1273 / 1856- 1857	ق. ح، م.س.م.ع رقم 2	بمدينة مراكش
معلم	10 أواق في اليوم	1280 / 1863- 1864	ق. ح، م.س.م.ع رقم 7	بالعرائش
معلم	14 أوقية في اليوم	رجب 1297/يونيو- يوليو 1880	خ. س، ك 717، ص 10	بمدينة فاس
معلم يصنع «الكراريط»	15 أوقية في اليوم	رجب 1298/مايو- يونيو 1881	خ. س، ك 670، ص 125	بالعرائش
معلم يقطع «الخشب»	10 أوقية في اليوم	رجب 1298/مايو- يونيو 1881	خ. س، ك 670، ص 125	بالعرائش
معلم بناء	15 أوقية في اليوم	جمادى 2 1303/ مارس 1886	خ. س، مح. ح، رقم 99	ذكر محتسب مكناس وقتئذ مُحمد أجانا، معقبا على هزال هذا الأجر الذي كان يعطيه أمناء البناء لمن كانوا يستخدمونهم من الصناع في الأوراش المخزنية أنّ: «الناس بالمدينة يعطون في أجرة المعلم من ثلاثين أوقية إلى أربعين فأكثر، وصار المعلمون يهربون من خدمة المخزن، وينتقلون لزرهون ولفاس ولغيرهما...».
معلم بناء	45 أوقية في اليوم	جمادى 2 1304/ مارس 1887	خ. س، ك 140، ص 213	بالجديدة
معلم نجار	45 أوقية في اليوم	محرم 1312/ يوليو 1894	خ. س، ك 218، ص 124	بمنجرة مرسى العرائش، أي ورش صنع المراكب الصغيرة بها وإصلاحها
معلم بناء	104 أوقية في اليوم	جمادى 2 1313/ نونبر-دجنبر 1895	خ. س، ك 218 ص 114	يتعلق الأمر بصانع ماهر من الصويرة، استقدم إلى مرسى العرائش للعمل بها أياماً معدودات

نوع العمل	الراتب أو الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
معلم نجار	90 أوقية في اليوم	شعبان 1317/ دجنبر 1899	خ. س، ك 705، ص 17	بالجديدة وأزمور، حيث يعمل في صنع القوارب الجدد
معلم «بياض»	52 أوقية في اليوم	صفر 1319/ مايو- يونيو 1901	خ. س، ك 705، ص 17	بالجديدة وأزمور
معلم «حجّار»	72 أوقية في اليوم	جمادى 1 1319/ غشت-سبتمبر 1901	خ. س، ك 258، ص 24	بمرسى الجديدة
معلم	140 أوقية في اليوم	صفر 1324/ أبريل 1906	خ. س، ك 705، ص 3	بالجديدة وأزمور
«صانع» أي مساعد المعلم	3,50 أواق في اليوم	محرم 1281/ يونيو- يوليو 1864	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 8	بمرسى العرائش
آخرون وعددهم 9	20 أوقية للواحد في اليوم	جمادى 2 1313/ نونبر-دجنبر 1895	خ. س، ك 218، ص 114	بمرسى العرائش
«عجان»	أوقيتان في اليوم	ربيع 1 1273/ نونبر 1856	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 2	بمراكش
«عجان»	20 أوقية	محرم 1317/يونيو- يوليو 1899	خ. س، ك 705، ص 3	بالجديدة
«عجان»	24 أوقية	جمادى 2 1319/ سبتمبر-أكتوبر 1901	خ. س، ك 9، ص 177	بالعرائش
«عجان»	26 أوقية	محرم 1321/ أبريل 1903	خ. س، ك 705، ص 3	بالجديدة
«خدامة» عمال غير مؤهلين 1	1,75 أوقية	شعبان 1273/ مارس-أبريل 1857	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 2	بمراكش
1	4 أواق	شوال 1284 / يناير-يبراير 1868	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 4	بالعرائش

نوع العمل	الراتب أو الأجر	التاريخ	المصدر	ملاحظات
أجيرة	3,50 أواق في اليوم	رجب 1297/يونيو-يوليو 1880	خ.س، ك 717، ص 1 وما بعدها	هؤلاء وغيرهم من العمال الفلاحين، رجالا ونساء والذين وصل عددهم إلى 704 شخص في التاريخ يمنته، كانوا يعملون في ضيعات، وبحائر، وعرصات، وحقول الطالب مَحمد بن عبد الله البُخاري، أحد أبناء باشا فاس العتيق وقتئذ، عبد الله بن أحمد، أخي الحاجب موسى بن أحمد، وفي الاستغلاليات والبساتين التابعة لأحباس مسجد القرويين، والتي كان يستغل أشجار الزيتون بها، في السنة يمنته، وفي التي بعدها. انظر : خ.س، ك 467، ص 31
«قطّاب»	10 أواق في اليوم	رجب 1297/يونيو-يوليو 1880	خ.س، ك 717، ص 1 وما بعدها	
حراث	8,50 أواق في اليوم	رجب 1297/يونيو-يوليو 1880	خ.س، ك 717، ص 1 وما بعدها	
«تنقية الزرع بخولان»	4 أواق للواحد	رجب 1297/يونيو-يوليو 1880	خ.س، ك 717، ص 1 وما بعدها	
خدمة في الغبار من دار دبيبغ	8 أواق للواحد	رجب 1297/يونيو-يوليو 1880	خ.س، ك 717، ص 1 وما بعدها	

نوع العقار	ثمن كرائه/شرائه	التاريخ	المصدر	ملاحظات
دار بمكناس	11,50 أوقية في الشهر	ربيع 2 1254 / يوليو 1838	خ.ع، ك 1560ك	كان يسكن فيها، في التاريخ بمنته الفقيه المهدي بن محمد المزوار
هُرِّي بالصويرة	90 أوقية في الشهر	جمادى 1 1279 / دجنبر 1862	خ. س، ك 46، ص 165	
3 دور	1- 20 أوقية 2- 30 أوقية 3- 90 أوقية في الشهر	ربيع 2 1282/ غشت - سبتمبر 1865	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 5	بمدينة فاس
«عرصة» بالملاح	450 أوقية	ذو الحجة 1282/أبريل- مايو 1866	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 5	بمدينة الرباط
دار	30 أوقية	رمضان 1283/يناير- يبراير 1867	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 8	لإسكان القائد الأغا أحمد المصمودي بفاس
دار	40 أوقية	رمضان 1283/يناير- يبراير 1867	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 8	لإسكان الفقيه ابن الطاهر، «مؤدب الأمراء» بمدينة فاس
دار	130 أوقية	رمضان 1283/يناير- يبراير 1867	خ.س، ق.ح، مح.س. م.ع، رقم 8	لإسكان القائد الأغا عزوز بن الفتوح بفاس أيضا
دار	20 أوقية	شوال 1284/يناير- يبراير 1868	خ.س، ق.ح، مح.س م.ع، رقم 3	كانت في ملك الباشا فرجي بفاس
«أروى»	30 أوقية	شوال 1284/يناير- يبراير 1868	خ.س، ق.ح، مح.س م.ع، رقم 3	بمدينة فاس
دار	15 أوقية	رمضان 1287 / نونبر-دجنبر 1870	خ.س، ك 70، ص 2 و3	بها سكنى شخص يدعى سي أحمد المرابط بمدينة طنجة
دار	150 أوقية	رمضان 1287 / نونبر-دجنبر 1870	خ.س، ك 70، ص 2 و3	يسكن بها القائد محمد قنجاع
حانوت	68,50 أوقية	رمضان 1287 / نونبر-دجنبر 1870	خ.س، ك 70، ص 2 و3	بمدينة طنجة أيضا

نوع العقار	ثمن كرائه/شرائه	التاريخ	المصدر	ملاحظات
«أروى»	5000 أوقية	شوال 1287/ يناير 1871	خ.س، و.ز، مج 18، ص 271	اشتريت هذه العقارات لحساب موسى بن أحمد، السابق الذكر، بمدينة مكناس.
«دويرة» بقربه	1500 أوقية	شوال 1287/ يناير 1871	خ.س، و.ز، مج 18، ص 271	
«أروى» آخر	1000 أوقية	شوال 1287/ يناير 1871	خ.س، و.ز، مج 18، ص 271	
«أروى» آخر	2500 أوقية	شوال 1287/ يناير 1871	خ.س، و.ز، مج 18، ص 271	
دار	60 أوقية	جمادى 1 1298/ أبريل 1881	خ.س، ك 717، ص 3	بمدينة فاس
دار	80 أوقية	جمادى 1 1298/ أبريل 1881	خ.س، ك 717، ص 3	بمدينة فاس
«أروى»	70 أوقية	جمادى 1 1298/ أبريل 1881	خ.س، ك 717، ص 3	بمدينة فاس
فندق	310 أوقية	جمادى 1 1298/ أبريل 1881	خ.س، ك 717، ص 3	بمدينة فاس
هري	30 أوقية	جمادى 1 1298/ أبريل 1881	خ.س، ك 717، ص 3	بمدينة فاس
نصف فندق	150 أوقية	جمادى 1 1298/ أبريل 1881	خ.س، ك 717، ص 3	بمدينة فاس
دار	60 أوقية	شعبان 1299/ يوليو 1882	خ.س، ك 651، ص 153	اكتراها المخزن من أجل إسكان قائد الحامية العسكرية بمدينة الرباط
دار	70 أوقية	شعبان 1299/ يوليو 1882	خ.س، ك 651، ص 153	لإسكان الطبجي إسماعيل بنفس المدينة طبعا

نوع العقار	ثمن كرائه/شرائه	التاريخ	المصدر	ملاحظات
دار	270 أوقية	شعبان 1299/ يوليو 1882	خ. س، ك 651، ص 153	لإسكان أمين التعشير التطواني بنفس المدينة
دار	900 أوقية	شعبان 1299/ يوليو 1882	خ. س، ك 651، ص 153	لإسكان الحرابة الفرنسيين الذين يدربون فرقا من الكَيش والعسكر بنفس المدينة
«عرصة»	5750 ريال	رمضان 1303/ يونيو 1886	خ.ح، مح.ح رقم 95	حين عرض ورثة الكاتب الأديب إدريس بن محمد العمراوي المتوفّى سنة 1878، صاحب **«تحفة الملك العزيز بمملكة باريز»**، لم يتردد قط الأمين عبد السلام بن محمد المقري في شرائها لحساب المخزن، حيث رأى بأن «الثمان بما أخذت به رخيص جدا...»، وبأن كراءها الشهري قد يصل إلى 10 ريالات
دار	1500 أوقية	محرم 1305/سبتمبر أكتوبر 1887	خ.س، مح.ح رقم 142	تستعمل هذه الدار لإيواء شخصيات مخزنية عند حلولها بمدينة مكناس
نصف «فنيدقة»	50 ريالا	صفر 1305/ أكتوبر-نونبر 1887	خ.س، مح.ح رقم 173	بمدينة مراكش
دار	523,50 ريالا	جمادى 2 1307/ يبراير 1890	خ.س، مح.ح رقم 249	اشتريت هذه الدار بمدينة مكناس، لحساب المخزن
دكانان	37,50 أوقية في الشهر	رجب 1310/ يناير 1893	خ.س، مح.ح رقم 367	بمدينة أسفي
دار	600 ريالا	شعبان 1312/ يبراير 1895	خ. س، ك 152، ص 144	اشتريت هذه الدار بمدينة مكناس، وذلك لإسكان شخص يدعى سيدي أحمد بن عيسى
دار	750 ريالا	جمادى 1 1313/ نونبر 1895	خ.س، ك 218، ص 152	كانت توجد هذه الدار بمدينة العرائش وبعد أن عجز أبو المواريث بها عن شرائها لفراغ يده من المال، أعرب أحد الأجانب المقيمين بهذه المدينة عن رغبته في شرائها بأكثر من هذا المبلغ، حيث اقترح 1300 ريال ثمنا لها

نوع العقار	ثمن كرائه/شرائه	التاريخ	المصدر	ملاحظات
دار	320 أوقية في الشهر	ربيع 1 1315/ غشت 1897	خ.س، م.م.ع.ع، رقم 434/1	بمدينة أسفي
دار	1875 أوقية في الشهر	محرم 1320/ أبريل 1902	خ.س، ك 712، ص 4	لإسكان الأمين التطواني بمدينة أسفي
دار	60 ريالا	جمادى 1 1321/ غشت 1903	خ. س، ك 258، ص 23	أكتريت هذه الدار بمدينة الدارالبيضاء، لإسكان أمناء التعشير الأربعة بمرساها
دار	4333 ريال	شوال 1321/ يناير 1904	خ. س، ك 347، ص 94	هذه الدار من العقارات التي كانت في ملك الوزير المعطي بن العربي الجامعي بمدينة فاس، والتي كان قد صادرها المخزن، عند إلقاء القبض عليه وعلى أخيه وزير الحرب محمد ابن العربي الجامعي، المدعو الصغير، غداة وفاة السلطان المولى الحسن سنة 1394، الريال وقتئذ كان يساوي 140 أوقية
دار	4200 أوقية في الشهر	صفر 1323/ أبريل 1905	خ.س، ق.ح، م.م. ع.ع، رقم 3	أكتريت هذه الدار لإيواء الأمين الفاسي بمرسى أسفي
دار	3500 أوقية في الشهر	صفر 1323/ أبريل 1905	خ.س، ق.ح، م.م. ع.ع، رقم 3	لإسكان العدل الرباطي، وأخرى بنفس ثمن الكراء لإيواء العدل السلاوي بنفس المدينة أعلاه
56 حانوتا و3/4 حانوت	ما بين 5 و75 أوقية للواحدة في الشهر	ذو القعدة 1324/ يناير 1907	خ. س، ك 750، ص 7	هذه الحوانيت كانت تابعة لأوقاف المسجد الأعظم بمدينة أزمور
أهرية وعددها 6	من 15 إلى 93,50 أوقية للواحدة في الشهر	ذو القعدة 1324/ يناير 1907	خ. س، ك 750، ص 7	بمدينة أزمور

نوع العقار	ثمن كرائه/شرائه	التاريخ	المصدر	ملاحظات
1 مطحنة بالملاح	100 أوقية	ذو القعدة 1324 يناير 1907	خ. س، ك 750، ص 8	بمدينة أزمور
1 فرن بالبراح	100 أوقية	ذو القعدة 1324 يناير 1907	خ. س، ك 750، ص 15	بمدينة أزمور
«مصرية» بالخرازين	75 أوقية	ذو القعدة 1324 يناير 1907	خ. س، ك 750، ص 15	بمدينة أزمور
دار بالملاح	85 أوقية	ذو القعدة 1324 يناير 1907	خ. س، ك 750، ص 15	بمدينة أزمور، بها ثلاث حجر
دار بالملاح	40 أوقية	ذو القعدة 1324 يناير 1907	خ. س، ك 750، ص 15	بمدينة أزمور، بها حجرتان
دار بالملاح	335,50 أوقية	ذو القعدة 1324 يناير 1907	خ. س، ك 750، ص 15	بمدينة أزمور، بها تسع حجر

هذه إذن جداول ضمّنّاها أثمنة مواد ومنتوجات فلاحية وغير فلاحية، ونماذج من الرواتب والأجور التي كان يتقاضاها العاملون في المرافق المخزنية، وفي قطاع الصناعات اليدوية، ثم ذيّلنا هذه المعطيات بعينات من أثمنة كراء أو شراء عقارات هنا وهناك، على ضوء ما طالت إليه اليد من وثائق ومستندات.

وقد حاولنا، في نفس الآن، وبقدر الإمكان التسلسل الزمني للأرقام، والبيانات، والمعطيات المدلى بها هنا، مع الحرص على أن تغطي حقب تاريخية تتعدى عقدين أو أكثر من السنين. وأما الملاحظات والتعاليق التي قد توحي بها هذه الجداول، بل تستوجبها، فيمكن إجمالها في النقط الآتية :

1) إن الانطباع العام الذي يخرج به الباحث وهو يمعن النظر في قوائم أثمان المواد والبضائع مثلا، هو أنها قليلا ما كان يطرأ عليها زيادة كبيرة ومتواصلة، اللهم في حال الشدة وتأزم الأوضاع، كأن تتعرض البلاد إلى جائحة الجفاف والقحط مثلا، وما كان يواكبها من أوبئة فتاكة ومجاعات قاتلة من جهة، أو في حالة تدخل

الحكام أو المضاربين في الأسواق، وعمليات التبادل من جهة أخرى. وإليك مثال لذلك، تحدثت عنه رسالة السلطان المولى عبد العزيز إلى عمه الأكبر المولى الأمين والذي كان على رأس كتيبة من الجيش والحراك، في منطقة الشاوية، يحارب فصائل من قبيلة الأعشاش المتمردين ضد المخزن وحكامهم، إلى جانب جيوش مخزنية أخرى، على النحو الآتي :

... وبعد، فقد بلغ علمنا الشريف أن الغلاء وقع في المحلة هناك، وتفاحش أمره، سببه ما وظفه كبراؤها من العطاء على الباعة، فعلى بائع التبن بسيطة للشبكة، وعلى بائع الشعير عبرة للقرش، وعلى أصحاب القياطين بالسوق نصف بسيطة للواحد كل يوم، وعلى الجزار رطل لحما عن كل شاة، فنشأ عن ذلك ما نشأ من ارتفاع الأسعار وعليه، فَنَأْمُرُك بالكلام معهم ببيان وجه هذا التوظيف ولابد...[8].

ومهما يكن من أمر، فالأثمنة، وكذلك أجور الحرفيين، والعاملين في القطاعات الإنتاجية الأخرى، كانت قبل كل شيء رهينة قانون العرض والطلب، وهذا ما كان يدركه جيداً مغاربة القرن الماضي، ويتخذون كامل العدة لمواجهة هذه الظاهرة. فقد كتب، في هذا الشأن، أحد أبناء الكاتب الوزير المختار بن عبد الله ابن أحمد، ابن عم الحاجب والوزير الصدر أحمد بن موسى، ويدعى سعيدا، في سياق الحديث عما قام به من أعمال وأنجزه من أغراض لها علاقة بمعاملات الوزير التجارية، ما يلي :

... فقد وجهت الصاحب إدريس الزرهوني بقصد البحث من مألوف الزراهنة في كراء الأمراس بالزاوية (مولاي إدريس الأكبر)، فأخبر بأنه وجد الكراء هناك على قسمين بحسب المطامير، فإن كانت صغاراً، فكراؤها من مُدين ينتهي إلى ثلاثة أمداد في الوسق عن السنة كلها، وإن كانت كباراً كحال مطامير مَرسِنا، فمن نصف مد وينتهي إلى مُد في الوسق. والفرق أن المطامير الكبرى لا يكون عليها الطلب من حيثية أنه لا يقاربها إلا الفلاح ذو الأزواج العديدة، والمطامير

(8) خ.س، ك 234، الرسالة بتاريخ 8 جمادى 2 1315/ 4 نونبر 1897.

الصغرى متناولة لجميع الفلاحين، فيكثر عليها الطلب، وقد كتبت للمحتسب بأنك أعزك الله استقللت ما أعده في كراء المرس...[9].

2) ويتراءى لنا كذلك من هذه الجداول، ولو بكيفية ضمنية، ما كانت تتسبّب فيه الفتن والاضطرابات التي كانت تندلع بين القبائل لأسباب شتى، هنا وهناك، من ارتفاع وزيادة في أسعار الأقوات، فتضيق سبل العيش على الناس، بل إنّ المدن والحواضر نفسها كانت لا تسلم من هذه الظاهرة، عند حصارها من قبل من كان يناوئها العداء من القبائل المجاورة لها، وحين كانت تنتفض ضد المخزن وممثليه، وهذا ما نفهمه مما ورد في الرسالة التي وجهها عامل تافيلالت، مسعود الشباني، إلى الحاجب موسى بن أحمد حيث كتب، بعد أن ذكر أنه لم يتوصل قط حتى الآن، بالزرع الذي وعد السلطان بإرساله إليه، ما يلي :

... ولا يخفاك ما هي عليه البلاد من الجذب وغلاء الأسعار، ووصل عُبار القمح فيها بالمثقال وإثنا عشر أوقية، وعُبار الشعير إلى السبعة أواقي، ونحن ندفع، في كل يوم للبهائم الخمسة عشر، عُباراً للواحدة... مع ما نباشر به ما لابد منه من الكيل خشية أن يتعطل ما كتب به مولانا ياتي على يد من ذكر، لما وقع من الفتن بين قبيلة آيت عطة، لأن القبيلة الوحليمية (من أولاد عبد الحليم) زادت على أهل تفلالت، حتى لم ترض المهادنة التي عقدت قبيلة آيت أُنْبْكَ، بعدما أن هذه القبيلة النبكَاوية نزلت بين قصور أهل تفلالت والأعراب، وانتشب القتال بين الفريقين... هذا الذي زاد البلاد فيما هي عليه من الضيق...[10].

3) ويتبين لنا كذلك مما أوردناه من معلومات وتوضيحات حول أجور ثلة من الصناع المهرة في قطاع البناء، أو النجارة، أو صنع القوارب الصغيرة التي كانت تستعمل لشحن السلع والبضائع، أو في نقل المسافرين من وإلى السفن التي كانت ترسو بمراسي كبريات المدن الساحلية الأطلسية، أن العُدوتين رباط الفتح وسلا على الخصوص، كانتا تبعثان من أبنائها، تنفيذاً للأوامر المخزنية طبعا، للعمل

(9) خ.س، و.ز، مج 5، وثيقة بتاريخ 10 محرم 1309/ 16 غشت 1891.

(10) خ.س، و.ز، مج 4، وثيقة رقم 34 بتاريخ 16 شوال 1277/ 27 أبريل 1861.

في مراسي أخرى، كالعرائش، والصويرة، وطنجة مثلا. فقد كتب السلطان المولى الحسن إلى الأمين عمر لبريس الرباطي، يأمره بالتأهب للسفر إلى مرسى أسفي، وبمعيته المحتسب الشهير عبد الخالق فرج، والحاج محمد بن الحمدونية الجديدي، والطالب الصديق بركَاش، وثلاثتهم يصفهم السلطان بالتجار، بالإضافة إلى المعلم محمد سباطة الرباطي، والحاج محمد مرسيل الرباطي كذلك، ونجاران من سلا لم يذكر اسمهما، والمهندس الطالب محمد بن المكي المسفيوي، وذلك «بقصد تقويم الأهراء التسعة المبينة بمنته...»، وكانت جميعها بيد تجار أوربيين أو يهود مغاربة، سبق ولاشك أن طالبوا بإصلاح ما تلاشى من جدران، وسقوف، وأرضية هذه البنايات[11].

4) والملاحظ في هذا الشأن كذلك أن ما أثبتناه هنا من مواد غذائية، إنما اقتبسناه من وثائق مخزنية خاصة بمشتريات المخزن، ومبيعاته منها، أو من التي كان يرد بها ذكر ما كانت تستهلكه أسر بعض رجالات المخزن أو أفراد من عليّة القوم، وهذا يعني أن الأغلبية الساحقة من سكان البلاد، لم تكن معنية بما ذكر، اللهم ما يتعلق بمادتي الشعير والزيت على الخصوص.

ونلمس هذا الجانب وبكل وضوح من الوثائق الآتية، والتي نستدل هنا بما تضمنته من معلومات، على سبيل الاستئناس فقط.

فالأولى، وهي بتاريخ 15 ذي القعدة 1280، الموافق لـ22 أبريل 1864، وصادرة عن أحد تجار فاس واسمه محمد بناني، ورد بها ذكر ما اقتناه من بضائع ومواد لحساب القائد الراضي بن الطاهر الداغري المتولي وقتئذ على الدواغر، أحد بطون فرقة الصفافعة من قبيلة بني أحسن، بمنطقة الغرب.

وأثبت المرسل، في هامش كتابه الأيمن، أسماء المواد وأثمانها، وكان من جملتها مثلا رطل من المسك ثمنه 15 مثقالا، وقنطار من الكسكس بأحد عشر مثقالا وثمانية وجوه، و25 رطلا من الشاي الجيد بمائتين وخمسين مثقالا... ومواد أخرى

---

(11) خ.س، مح.ح، رقم 435، الوثيقة بتاريخ 5 ربيع الأول 1311/ 16 سبتمبر 1893. وأما أسماء الأهراء، فكانت على النحو الآتي : هري ابن زكار، هري لاني، هري خورخي، هري يمين عقوقة، هري النصراني لاج، هري جورش، هري أندروس، هري ضور، هري بيبي.

للبناء، كالخشب، وصفائح من القزدير، وأنواع مختلفة من المسمار، و10 خزائن ثمنها 740 مثقالا، إلى أن وصل مجموع ما أنفقه هذا التاجر 1650 مثقال بالتقريب، الأمر الذي يعطينا فكرة عما كان في وسع قائد من قواد البادية إنفاقه من أموال في قضاء أغراضه[12].

وأما الوثيقة الثانية، فهي من شقين، أولهما خاص بما اشتري من مواد غذائية ومنتوجات أخرى، كاللحوم، والتوابل، وأنواع قليلة من الخضر كالخرشوف مثلا، لأهل الفقيه المختار بن عبد الله السابق الذكر، وسكناهم بمدينة مكناس، في حين نصّ في الشق الثاني على ما كان يتوصل به من مال المكلف بهذه الأمور، وجلّه من متحصلات أكرية عدد من العقارات التي كانت في ملكه بهذه المدينة، وهذا كله برسم شهر محرم من سنة 1295، الموافق لشهري يناير ويبراير 1878[13].

على أنه إذا كان في وسع الفئات المحظوظة، صاحبة الجاه، والنفوذ والمال، توفير ما كانت تشتهيه الأنفس وتعشقه العين، وما يلذ ويطيب من أنواع وأرفه المأكولات، وأبهى الملابس والمفروشات، فإن ذلك كان أمراً عسيراً، بل صعب المنال ومستحيلا على فئات عريضة من المجتمع المغربي، في المدن كما في البوادي.

ويكفي أن نستدل هنا بما ذكره أمناء فاس العتيق، والمحتسب وخليفة العامل

(12) خ.س، ق.ح، مح.س.م.ع، رقم 7.

(13) خ.س، ق.ح، مح.ح، رقم 7.

كانت أثمنة بعض المواد الأكثر استهلاكا من قبل أفراد أسرة الفقيه المذكور، على النحو الآتي :

- رطل من لحم الضان = 6 أواق.
- طير دجاج = 7 أواق.
- رطل من «السفنج» = أوقية واحدة.

وأمّا قيمة كراء البعض من عقارات الفقيه المختار المذكور، فكانت كما يلي :

- كراء نصف أرحى = 500 أوقية في الشهر.
- كراء أرحى كبيرة = 3000 أوقية في الشهر.
- كراء فندق = 800 أوقية في الشهر.
- كراء حانوت «حلاقية» = 15 أوقية في الشهر.
- كراء حانوت «عطارية» = 30 أوقية في الشهر.
- كراء حانوت «دقاقية» = 30 أوقية في الشهر.

هذا وقد بلغ مجموع ما أنفق في مشتريات دار الفقيه في الفترة المذكورة 2539 أوقية ونصف الأوقية و8 فلوس، بينما بلغ المدخول من المال مما ذكر 5955 أوقية ونصف الأوقية.

بها، في رسالة إلى السلطان المولى عبد العزيز بتاريخ 22 شعبان 1314، الموافق لـ26 يناير 1897، جوابا على أمره لهم بالعمل على توزيع 15 وسقا من القمح على ضعفاء المدينة «بسبب شدة هذه السنة»، بأنهم «امتثلوا الأمر في ذلك على ما بين لهم، وعينوا من كل حومة 4 أناس لتقييد الضعفاء، فكان مجموع عددهم 26000، فلم يتأت لهم التفريق»، وهذا يعني أن ما يقرب من ثلث سكان هذه المدينة، كانوا في عداد المعوزين، ولا يملكون من أمرهم شيئا، في التاريخ المذكور(14).

بل أكثر من هذا، تتحدث وثائقنا عن حالات أخرى غير التي أومأنا إليها قبل قليل، ويتعلق الأمر بشخصيات مرموقة في المجتمع، ولكنها كانت تشكو من شظف العيش، وقصر اليد، إذ غلبتهم تكاليف العيش، ومتطلبات إعالة ذويهم. فهذا مثلا «مرابط» وفقيه من مدينة فاس كذلك، واسمه محمد بن عبد الرحمن الفاسي، يستنجد بنائب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي الذي يبدو أنه كان من معارفه، إذ حلاه في ديباجة رسالته إليه بـ«مُحَبّنا الفقيه...»، للتدخل لدى السلطان لفائدته، لكي يزيد له على الخمس عشرة أوقية التي كان يتقاضاها شهريا من الأحباس.

ومما جاء في رسالة هذا الفقيه :

... هذا، ولتعلم يا أخي أرشدك الله أنّي بالله الذي لا ربّ غيره ليس عندي من الأحباس عدا خمس عشرة أوقية، وكراء الدار غلبني، والشهر كاليوم، والحركة ثقلت، وقلة المعين ومن يأخذ باليد مع ما هو حالٌّ بنا من الكبر والعجز حتى لا أقدر أن نصعد للدكان، عدا الجلوس في العشية في فندق النجارين...(15).

وتفيد وثائق عديدة ومشابهة للسابقة، أن السلطان كان يصل عدداً من العلماء،

---

(14) خ.س، مح.م.ع.ع، رقم 403/1.
وفيما يتعلق بساكنة فاس بأجزائها الثلاثة، فاس العتيق، وفاس الجديد، والملاح، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، انظر : مصطفى بوشعراء، م.س، ج 3، ص 1148.

(15) خ.س، مح.ح، رقم 245، وثيقة بتاريخ 5 ذي الحجة 1304/ 26 غشت 1887.

والفقهاء، والأئمة، مرة في السنة على الأقل، علاوة على الراتب الشهري الذي كانوا يتوصلون به من نظار الأحباس، أو أمناء المستفاد. فهذا عالم آخر من فاس، واسمه علال بن عبد الله الفاسي، وبصفته إماماً راتبا بأحد مساجد هذه المدينة، يطلب من نائب الوزير الصنهاجي المذكور، إيصال «كتاب لسيدنا مع طلبنا فيه ما به الإنعام في كل سنة عوّدنا، وهو وسْقٌ من القمح، وكسوة معهودة، وربعان من السمن، وصِلَة قدرها مائة مثقال، تُدفع بأمره الشريف من حساب خمسين أوقية للريال، وفي طيه خطبة في الحمد والشكر عل نعمة عافية مولانا الإمام، خطب بها نائبنا الولد عبد السلام...»[16].

وعلينا أن نضيف هنا أن الرواتب والأجور التي كان المخزن يؤديها إلى أعوانه ومستخدميه كانت دوماً هزيلة وزهيدة، لا تسمح لهم البتة بمواجهة متطلبات وضروريات عيشهم اليومي.

5) وليت الأمر قد اقتصر على هذا الجانب ولم تنضف إليه سلبيات أخرى، ساهمت بدورها في تدهور أوضاع هؤلاء المغاربة وغيرهم. المعيشية والاجتماعية، وبالخصوص اعتباراً من أواسط القرن التاسع عشر، حين أخذ الاقتصاد المغربي في الانجرار، والارتباط تدريجيا بالمنظومة الرأسمالية للإنتاج والتبادل، علاوة على رواج قطع نقدية مزيفة أجنبية، ولاسيما الإسبانية منها كالريال «سبيل» أو «زبيل»، أي القطعة الفضية التي كانت تحمل صورة الملكة إيزابيلا الثانية (Isabella II) (1833-1868)، مما أدى إلى انفتاح الأسواق المغربية في وجه السلع والمنتوجات الأوربية من جهة، وتآكل سعر العملة الوطنية، وانخفاض مهول ومستمر لقيمتها من جهة أخرى، إذ فقد المثقال حوالي 1400 % من قيمته مقابل الريال، في الفترة المتراوحة ما بين 1845 و1895 بالتقريب[17].

---

(16) خ.س، مح.ح، رقم 245، وثيقة بتاريخ 28 صفر 1305/ 15 نونبر 1887.

(17) حول تطور سعر الريال، في تواريخ مختلفة من القرن الماضي، بالنسبة للمثقال، أنظر على سبيل الاستئناس لا الحصر، يرجع إلى :

Michaux - Bellaire Ed. «Le Habt», **Archives Marocaines**, Vol XVII, 1911, p. 33 et suivantes.

حيث ذكر بأن الدُّورُو الإسباني كان يساوي 10 أواق في مطلع القرن التاسع عشر.

— خ.س، ك 21، ص 20، وثيقة بتاريخ 28 شعبان 11/1263 غشت 1847.

1 ريـال = 18 أوقية (بتطوان) =

ثم لابد من الإشارة هنا إلى أن المخزن، بعد أن باءت بالفشل كل محاولاته ومساعيه الرامية إلى تحديد سعر العملة المغربية، أي المثقال مقابل الريالين الإسباني والفرنسي، وبالخصوص في عهد السلطانين مولاي عبد الرحمن بن هشام، وابنه وخلفه سيدي محمد، اضطر، في آخر المطاف، إلى تركها تروج بالسعر الذي كان يرتضيه ويحدده لها التجار والمتحكمون في الأسواق وعمليات التبادل، في حين ظل يفرض سعرا معيّنا للريال، كلما تعلق الأمر بما كان يؤديه من مبالغ مالية بالريال، أو التي كان يتوصل بها. ونلمس هذا وبكل وضوح، مما ورد في رسالة السلطان المولى الحسن إلى أمناء مرسى الصويرة، في سياق الحديث عن السعر الذي كان يروج به الريال بهذه المدينة، إذ قال : «... لا يقبل (أي الريال) إلاّ بما حددناه...»[18].

= — م.و.م.ر، مح. طنجة، ملف 1، وثيقة رقم 21295 بتاريخ 19 محرم 1264/ 27 دجنبر 1847.
1 ريـــال = 18 أوقية (بطنجة).
— خ.س، ك 21، ص 35، وثيقة بتاريخ 15 ربيع الأول 1269/ 18 يناير 1851.
1 ريـــال = 20,50 أوقية (بطنجة).
— خ.س، و.ز، مج 17، وثيقة رقم 226 بتاريخ فاتح محرم 1274/ 22 غشت 1857.
1 ريـــال = 21,50 أوقية (بتافيلالت).
— خ.س، و.ز، مج 22، وثيقة رقم 22 بتاريخ 26 ذي الحجة 1275/ 27 يوليو 1859.
1 ريـــال = 23 أوقية (بتافيلالت).
— خ.س، ك 39، ص 2، وثيقة بتاريخ 10 رجب 1276/ 2 يبراير 1860.
1 ريـــال = 24 أوقية (بناحية مراكش).
— م.و.م.ر، مح. طنجة، ملف رقم 2، وثيقة بتاريخ 11 ذي القعدة 1278/ 10 مايو 1862.
1 ريـــال = 33 أوقية (بطنجة).
— خ.س، ق.ح، مح.ح، رقم 8، وثيقة بتاريخ 2 محرم 1292/ 8 يبراير 1875.
1 ريـــال = 40 أوقية (بقبيلة بني مطير).
1 بسيطـة = 8 أواق (بقبيلة بني مطير).
— خ.س، ك 651، ص 158، وثيقة بتاريخ شعبان 1299/ يونيو — يوليو 1882.
1 ريـــال = 34 أوقية.
— خ.س، ك 121، ص 150، وثيقة بتاريخ 17 شوال 1301/ 10 غشت 1884.
1 ريـــال = 32,50 أوقية (بردانة).
1 بسيطـة = 7 أواق (بردانة).
— خ.س، مح.م.ع.ع، رقم 409/3، وثيقة بتاريخ 26 جمادى 2 1312/ 25 دجنبر 1894.
1 ريـــال = 140 أوقية (بفـــاس).

(18) خ.س، ك 370، ص 94، وثيقة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1303/ 5 مارس 1886.

على أن معضلة الصرف هذه قد ظلت عالقة دون حل، على امتداد الفترة موضوع هذا البحث، متسببة في تعكير صفو العلاقات بين الولاة والسكان من جهة، وبين هؤلاء والتجار الأوربيين وممثليهم من المغاربة من جهة أخرى. وكان يعاني من هذا المشكل على الخصوص، عمال المدن التي كانت تعسكر بها فرق من الكَيش والعسكر، كما هو حال مدينة مكناس مثلا، وقواد القبائل القريبة من كبريات مراسي الساحل الأطلسي، كالعرائش، والدارالبيضاء، والجديدة وأسفي على الخصوص. فهذا مثلا باشا مكناس الشهير حم بن الجيلاني، يكتب إلى باشا فاس عبد الله بن أحمد، محتجا على سعر الريال الذي اعتمده أمناء دار عديل في تقدير رواتب أفراد الكَيش البخاري الشهرية، إذ نقرأ في كتابه ما يلي :

... فقد وصل الراتب على نحو ما بينت لنا، بارك الله فيك، إلا أنهم (الأمناء) وجهوا لنا الريال بهذا 91 (أوقية)، ونحن عندنا بهذا 90، ولازالت الناس تعسه. ونحن كان ورد علينا من هناك ليلة تاريخه بهذا 90، فكيف حتى وقد استرعينا على هذه الزيادة من غير قانون. فنحبك أن تكلم الأمناء لكون هذا كله من عندهم، والنظر إليك والسلام...[19].

ولئن تبينا من هذا المثال موقف ورد فعل سكان حاضرة من أهم حواضر المغرب وقتئذ، بل عاصمة من عواصمه الثلاث، على لسان باشاها، فماذا عن البادية وأهلها، وكيف كانت تنعكس هذه الظاهرة، أي عدم استقرار صرف العملة الوطنية، على أوجه نشاطهم ومبادلاتهم التجارية ؟

هذا ما تسمح بالإجابة عنه رسالة وجهها أحد قواد قبيلة عبدة، وهو محمد بن التمار العبدي، إلى الوزير محمد بن العربي الجامعي، حول هذا الموضوع، إذ كتب ما يلي :

... فليكن في علمك أنما ما وقع عندنا الآن في أسواقنا السكة

---

(19) خ.س، و.ز، مج. 9، وثيقة رقم 314 بتاريخ 3 رجب 1299/ 12 مايو 1882.
وأشارت رسالة وجهها الباشا حم بن الجيلاني إلى نفس الشخص، وهي بتاريخ 13 شعبان 1300، الموافق لـ19 يونيو 1883، إلى نفس الموضوع :
— خ.س، و.ز، مج 9، وثيقة رقم 330.

لا منتهى لها، ولا حد لها، إنما الريال عند التجار بآسفي يقبضوه بإحدى عشر مثقالا، ويدفعوه بها. والبسيطة باثنا وعشرون أوقية، وأصحابهم الذين يتصارفون في الأسواق في البيع والشراء، يدفعونه بأربعة عشر مثقالا ونصف، والبسيطة بثمانية وعشرون وقية، واشتكوا علينا القبيلة وغيرهم من أهل البيع والشراء أنهم يدفعون لهم رغما، وصاروا في الضيع من هذا الأمر، لأن المساكين يبيعون ويشترون فيما خصهم، ولا قدرنا نتكلم معهم من جانب الحماية...[20].

تلكم كانت لمحة عن جانب من واقع الأثمنة والأجور في مغرب القرن التاسع عشر، أردنا من خلالها إثارة انتباه الباحثين إلى أهمية هذا النوع من الدراسات والتي تفتقر إليها خزانتنا الوطنية من جهة، وإلى الرصيد الهام من الوثائق الذي تختزنه دور الأرشيف ببلادنا من جهة أخرى، عسى أن تتأجج القرائح وتتوطد العزائم من أجل سبر أغوار هذا الميدان.

(20) خ.س، و.ز، مج 30، وثيقة رقم 86 بتاريخ 22 ذي القعدة 1301/ 13 سبتمبر 1884.

قائمة الرموز المستعملة في البحث

خ.س = الخزانة الحسنية بالرباط.
خ.ع = الخزانة العامة بالرباط.
م.و.م.ر = مديرية الوثائق الملكية بالرباط.
خ.ص.س = الخزانة الصبيحية بسلا.
مخ = مخطوط.
مح = محفظة.
ك = كنـاش.
ق.ح = قوائم حسابية.
مح.م.ع = محفظة مولاي عبد الرحمن بن هشام.
مح.س.م.ع = محفظة سيدي محمد بن عبد الرحمن.
مح.ح = محفظة حسنية.
مح.م.ع.ع = محفظة مولاي عبد العزيز.
و.ز = وثائق زيدانية.
مج = مجلـد.
د.د.ع = دبلوم الدراسات العليا.
ك.أ.ر = كلية الآداب بالرباط.
م.س = مرجـع سابـق.

Arch.Mar. = Archives Marocaines.
Vol. = Volume.

ملحوظـة : أوردنا النصوص المستشهد بها هنا على علاتها، دون قيامنا بتصحيح أخطائها النحوية واللغوية، ولكن أضفنا لها أدوات التنقيط الحديثة، وألحقنا التاريخ الميلادي بالتاريخ الهجري.

الفصل الثالث

المجتمع: أزمات وتكافل

المرأة والإرث بين الشريعة والعرف

آسية بنعدادة

كلية الآداب ــ الرباط

تؤكد الشريعة الإسلامية على حق المرأة في الإرث، ولكن بعض العادات والأعراف تقصيها من هذا الحق الشرعي. لتوضيح هذا التناقض الذي كانت تعيشه المرأة ولاتزال في بعض الجهات، سننطلق من موقف فقيهين عاشا في مرحلتين مختلفتين. ينتمي الفقيهان إلى المذهب المالكي، وينحدران من وسط سوسيو ثقافي مختلف، ويتعلق الأمر بكل من ابن أبي محلي الذي كتب في بداية القرن السابع عشر «**الإصليت الخريت في قطع بلعوم العفريت النفريت**»[1]، وبمحمد بن عبد الله الكيكي مؤلف «**مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال**»[2] في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

قد يتبين مما كتبه العالمان في هذين المؤلفين، الإجراءات التي كانت تستعمل لحرمان المرأة من الإرث. وإذا كان ابن أبي محلي قد طرح مسألة الإقصاء هذه انطلاقاً من أوضاع عائلته، فإن الكيكي تناول الظاهرة كمفتي استشير في نازلة تتعلق بقضية الحيازة وهبة بنات القبائل.

لماذا، وكيف تحرم المرأة من حقها في الإرث ؟ هل هذا الإقصاء ناتج عن التداخل الموجود بين العرف والشرع ؟ أم أن ذلك مرتبط بابتعاد بعض المناطق عن السلطة المركزية الساهرة على تطبيق الأحكام، كما هو الشأن بالنسبة لابن أبي محلي في سجلماسة، وللكيكي في منطقة دمنات ؟ أم أن الأمر ناتج عن الظروف

---

(1) مخطوط في الخزانة الحسنية رقم 1000.

(2) الكيكي، **مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال**، تحقيق أحمد التوفيق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

الطبيعية الصعبة ؟ أم أن الإقصاء مرتبط بسيطرة الرجل على القرار في التحكم في الملكية العقارية العائلية مع سهره على المحافظة عليها ؟

المرأة والإرث في الشريعة الإسلامية :

ليس الهدف من هذه الفقرة الوقوف على مسألة معروفة من طرف الجميع، ولكن ما نود تسجيله هي الملاحظات التالية :

تشكل المرأة «الأم» النواة الأساسية داخل المؤسسة الاجتماعية : الأسرة، فكثيرة هي الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تؤكد على مكانتها ودورها الحيوي داخل المجتمع، ولكن على الرغم من هذه المكانة التي تحظى بها، فإنها لا تتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الرجل في عدة مجالات، ومن ضمنها قضية الإرث. وحتى نقرب المسألة أكثر سنسوق بعض الأمثلة : فالمرأة كزوجة لا ترث إلا الربع إذا مات زوجها ولم يترك أولاد، والثمن إذا كان له أولاد، على عكس الزوج الذي يرث النصف في الحالة الأولى والربع في الحالة الثانية. وترث البنت نصف ما يرث أخوها، وترث نصف الميراث إذا كانت هي الوحيدة عند أبويها، على عكس الإبن الذي ينفرد بكل الميراث إذا كان هو الابن الوحيد. وتوجد حالة واحدة تتساوى فيها المرأة مع الرجل في الإرث وهي الجدة حيث يرث كل من الجد والجدة سدس ميراث الأحماد.

لا يمكن أن نفهم الشريعة الإسلامية فيما يخص مسألة الإرث بمعزل عن الإسلام ككل. حيث تنبني فيه علاقات الرجل بالمرأة في الحياة اليومية على مبدأ تقسيم العمل فتكون قضية الإعالة والنفقة من مسؤولية الرجل في حين تقوم المرأة بالتدبير المنزلي وبتربية الأولاد. لكن مع مرور الزمن، وتبدل أحوال المجتمعات الإسلامية، لم يبق هذا التقسيم سائر المفعول في الممارسات اليومية، غير أن النصوص ظلت جامدة في سماتها الأساسية ولم تساير التحولات الطّارئة. بل وحتى حق المرأة في الإرث كما نصت عليه الشريعة الإسلامية، لم يعد مصوناً بسبب طغيان الأعراف والعادات؛ ذلك ما نلاحظه ونستخرجه بقراءة متأنية لما دوَّنه كل من الفقيهين ابن أبي محلي والكيكي.

المرأة في الإصليت وفي مواهب ذي الجلال :

يتحدر ابن أبي محلي[3] (1560-1613) من عائلة أولاد القاضي التي اشتهرت في سجلماسة بالعلم والرياسة، وعرفت في المنطقة بخطة القضاء منذ زمن بعيد يعود على حد قول هذا الفقيه إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة المرينية. كان مستشاراً لأحمد المنصور السعدي في المناطق الصحراوية. وعلى إثر وفاة هذا السلطان قام ابن أبي محلي بثورة ضد المامون عند تسليمه العرائش للإسبان سنة 1610، واستطاع فقيهنا أن ينتصر على المخزن السعدي، ويدخل إلى مراكش ويسيطر على الحكم لمدة ثلاث سنوات إلى أن قتل في معركة جليز سنة 1613.

ترك ابن أبي محلي عدة مؤلفات لاتزال كلها مخطوطة تقريباً[4]ومن بينها «**الإصليت الخريت في قطع بلعوم العفريت النفريت**»[5]. فالمخطوط عبارة عن رحلة[6] وهو كذلك سيرة ذاتية تحدث فيها هذا الفقيه عن نسبه وشخصه وشيوخه وتناول قضية الإرث عند حديثه عن ممتلكات عائلته حيث يقول : «إنها فائدة للأبناء خصوصاً»[7]. فتحدث عن ظاهرة إقصاء أخواته البنات من الإرث بطريقة تلقائية، لأنها كانت ممارسة عادية، فلم يتساءل أو يهتم بالقضية كفقيه، و لم يبال بالتناقض الموجود بين هذه الممارسة الاجتماعية وما تنص عليه الشريعة الإسلامية. مما يبين أن الظاهرة كانت منتشرة ومتجدرة في المغرب، لاسيما في الواحات، كما يتضح ذلك من نموذج سجلماسة، حيث تتميز الواحات بكثافة سكنية مرتفعة مع قلة في الملكية، وشدة التعقيدات المرتبطة بها. وهكذا يمكن التمييز فيها بين مالك الأرض ومالك الماء ومالك الأشجار، لأجل هذا كانت تلجأ العائلة إلى إقصاء المرأة من الإرث حتى لا تخرج الأصول ـــ مع ندرتها ـــ من النسب الأسري أو يتم تبديدها. ومما يثير الاستغراب في حالة ابن أبي محلي، كون مسألة الإقصاء تتم داخل أسرة اشتهرت بممارستها للقضاء منذ عدة قرون، وكان من

---

(3) عن ترجمة ابن أبي محلي راجع القدوري عبد المجيد، **ابن أبي محلي الفقيه الثائر ورحلته الإصليت**، منشورات عكاظ، الرباط 1991.

(4) انظر هذه المؤلفات في ابن أبي محلي الفقيه الثائر...، **مرجع سابق**، ص 73.

(5) أعطاه أسماء كثيرة : الهودج، والرسالة الكاملة، والحكاية العائلة.

(6) انظر تحقيق الرحلة عند القدوري، **م.س**، ص 101.

(7) **الإصليت**، ص 108.

المفروض أن يكون أفرادها من السباقين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وإلى مناهضة تجاوزات العرف.

وإذا كان ابن أبي محلي يعتبر ظاهرة الإقصاء عادية، فإن الكيكي وعلى العكس من ذلك، كان كمفتي لا يتردد في استنكار ظاهرة حرمان المرأة من حقها في الإرث، بعدما لاحظ أن الممارسة قد تفاحشت وعمت في المناطق «السائبة»[8] وفي الجبال.

ينتسب محمد بن عبد الله الكيكي إلى بلده اكيك التي تبعد عن مراكش بحوالي خمسين كيلومتر جنوباً، أصله من جبل كرول في منطقة دمنات. درس الفقه وعمق تكوينه فيه في الزاوية الناصرية، واشتغل بعد ذلك بالتدريس وبالإفتاء ونال فيها شهرة كبيرة. توفي في 1185هـ/1779م[9].

وقد خص قضية الحيازة وهبة بنات القبائل بمؤلف عنوانه : «**مواهب الجلال في البلاد السائبة والجبال**» وأعطاه عنواناً آخر وفي شأنه قال : إن شئت فسمّه «مطالع التمام في عدم القول بالحيازة في البلاد التي لا تجري فيها الأحكام». وفي هذا المؤلف يقربنا الكيكي من وضعية المرأة في هذا الوسط القبلي، الذي يعاني من إمكانيات فلاحية محدودة، ويتناول فيه مواضيع متعددة : المرأة والزواج، والمرأة والطلاق، والمرأة والإرث. ويقف فيه مطولاً عند ظاهرة حرمانها من الإرث ويستنكر ذلك بشدة في مؤلفه الذي شهَّر فيه بالضغوط التي تمارس على المرأة لحملها على الاستسلام. وينتقد بشدة أحكام بعض قضاة المنطقة الذين لا يأخذون بعين الاعتبار العادات والتقاليد التي كانت تحمل المرأة في هذه المنطقة على السكوت عن حقها مدة الحيازة، وكانت الأحكام الصادرة عن هؤلاء القضاة تقر بتفويت إرث المرأة، أو كما قال «إن التفويت بالبيع ونحوه يقطع الحقوق في حق القريب وغيره»[10].

---

(8) هي التي لا تراعى فيها حقوق الشرع، انظر مواهب ذي الجلال، **مرجع سابق**، ص 20.

(9) اختلف في سنة وفاته بين 1170 و1185هـ والراجح أنه توفي سنة 1185 لأنه لم ينته من تأليف كتابه إلا في سنة 1178هـ.

(10) مواهب، **م.س**، ص 27.

أساليب الإقصاء :

أشار هذان الفقيهان إلى الطُّرُق والأساليب العديدة التي كانت تستعمل لحرمان المرأة من الإرث، نلخصها فيما يلي :

- التحبيس على الذكور دون الإناث.
- الهبة على الأولاد دون البنات[11].
- قسمة الأب عليهم قسمة بث[12].
- هبة الأم ممتلكاتها للابن الأكبر[13].
- تزويج البنت من رجل من قبيلة أخرى وتعاقد الولي ألاّ ميراث بينهم.
- بيع البنات في الأسواق قصد تغريبهن على بلدهن بحيث لا يراها الولي أو غيره ولا تراه «إلى يوم القيامة»[14].
- تزويج البنت من غريب مقهور فقير ظناً من الولي أو الأخ أن هذا الأخير لا يطالب بحقوقها.
- تترك البنت لقريبها حقها ليخلي بينها وبين تزوج من شاءت.
- تزويج البنت وتجهيزها عند الزواج واعتبار ذلك هو حقها في الميراث.
- تزويج الأرملة من أخ زوجها المتوفي ليبقى الإرث داخل العائلة.
- ترك الأخ يتصرف بكل حرية في ميراث الأخت إما حياء أو قهراً.

وإذا لم يكن بد من توريثها كان أفراد العائلة يلجأون إلى التحايل بمصالحتها بشيء من غير الأصول إن أمكن، وإلا يعطوها شيئاً من أرذل الأصول أو يرغمونها على بيع حقها بثمن بخس.

استنتاجات :

انطلاقاً مما سبق، واعتماداً على الأساليب التي كانت تستعمل لحرمان المرأة من حقها في الإرث الذي تخوله لها الشريعة الإسلامية، نستخلص الوقع الذي كانت

---

(11) ابن أبي محلي، م.س، ص 107.

(12) مواهب، م.س، ص 73.

(13) مواهب، نفسه، ص 67.

(14) مواهب، نفسه، ص 73.

تفرضه الأعراف في الممارسات اليومية التي تحدد مسار المجتمع المغربي. هذا المسار الذي لا يمكن أن يفهم ولا أن يفسر بمعزل عما كانت تعيشه المجتمعات الإسلامية عموماً. ومن هذا المنظور، نفهم الإقصاء الذي كانت تتعرض إليه المرأة في الإرث أو غيره، بسبب قلة وعيها أو لجهلها لحقوقها أو بسبب الضغوط التي كانت تتعرض لها أو للتهديدات النفسية والجسدية التي كانت تفرض عليها، فأحياناً كانت الأسرة أو القبيلة تلجأ إلى مقاطعتها إذا ما طالبت بهذا الحق.

كانت هذه الأساليب والطرق التي يتم بها حرمان المرأة من حقها في الإرث تلبي رغبة الأسرة في المحافظة على الأرض التي هي رمز الخلود والبقاء بالنسبة لكل أسرة أو قبيلة في مجتمع تسيطر عليه الحياة الزراعية والرعوية، كما ركز على ذلك ابن أبي محلي حينما قال : «الأسر التي لا يوجد فيها ولد مهددة بالزوال»[15].

إن حرمان المرأة من الإرث ظاهرة لا تنفرد بها المجتمعات الإسلامية وحدها بل نجدها كذلك في مجتمعات وبلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي ممارسات لاتزال قائمة حتى اليوم في بعض الجهات رغم التحسن الذي طرأ على وضعية المرأة نظراً لوعيها المتنامي تدريجياً بسبب ولوجها المدارس وانتشار التعليم، وتفكك الروابط القبلية والعائلية القديمة.

(15) ابن أبي محلي، الإصليت، م.س، ص. 107.

عن الفقر والفقراء في تاريخ المغرب

فاطمة العيساوي

كلية الآداب بنمسيك الدار البيضاء

الفقر ظاهرة اجتماعية وتاريخية تبتلى بها كل المجتمعات، وقد تتحد أحيانا في أسبابها؛ لكنها تختلف في طرق معالجتها وحلول مواجهتها في المكان وعبر الزمان. وبالرغم من تأكيد الأبحاث والدراسات التاريخية في المغرب على مسألة تراتبية المجتمع فيه، فإن موضوع الفقر لم ينل حظه من العناية[1] مع أن الغرب قد سبقنا بأشواط في هذا المضمار[2]. فهل يعود الأمر بخصوص هذا الفراغ إلى انعدام المصادر والإحصائيات أو إلى اختلاف الاهتمامات والتوجهات، أم كل هذا وذاك ؟ صحيح أن كل هذه عوامل تعوق الخوض في مثل هذا الموضوع، خاصة بالنسبة للفترة السابقة للقرن التاسع عشر. ولكن من خلال فلتات متفرقة هنا وهناك،

(1) البحث التاريخي الرئيس الذي أنجز حول هذا الموضوع أنجزه محمد الأمين البزاز حول **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18، الدارالبيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1992.
ـــ وهناك إشارات متفرقة في المصادر وبعض الدراسات الجامعية، أهمها الملتقى الدراسي حول **«الإسطوغرافيا والأزمة»**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ضمن سلسلة ندوات ومناظرات رقم 34، الدارالبيضاء، مطبعة النجاح، 1994.
ـــ ثم هناك الدراسة التي أنجزها إبراهيم القادري بوتشنش حول «أوضاع الفئات المستضعفة في الغرب الإسلامي الوسيط : نموذج من الأندلس»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس**، عدد رقم 1، 1406هـ/ 1986، ص 37-59؛ لكن هذه الدراسة كما هو واضح من العنوان قد أولت عنايتها لبلاد الأندلس، وبطبيعة الحال فإن خضوعها للمغرب في العصر الوسيط لا يبرر أن نعمم عليه ما ينطبق عليها.

(2) هناك عدة كتب تناولت هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال :

«Poverty in the Victorian Age», Debates on the issue from the 19th century critical journals with an introduction by A.W. COATS, 4 volumes ; Allan Forrest, **La Revolution Française et les Pauvres**, Traduit de l'Anglais par Marie-Allix Revellat, Paris, Perrin, 1986 ; George Simmel, **Les pauvres**, Traduit de l'Allemand par Bertrand Chokrane, Paris, P.U.F. 1998.

ومن خلال رصيد لا بأس به من الوثائق المخزنية يمكن تناول موضوع الفقر من وجهات نظر مختلفة. وسيتم التركيز خلال هذه المداخلة أكثر على فترة التاريخ المعاصر لتوافر مادتها التاريخية.

مفهوم الفقير :

معلوم أن الفقير هو الذي لا يكسب قوت يومه، وقد حددته كتب الفقه في الشخص الذي تجب فيه الصدقة والزكاة[3]. وإذا كان الحسن الوزان في نهاية العصر الوسيط قد حدد معنى الفقراء في فاس في «الرعاع الذين يحترفون الحرف الوضيعة»[4]، فإن مفهوم الفقير يبدو متسعا أكثر في الفترات اللاحقة خاصة من خلال الوثائق المخزنية التي تصنفه إحداها في خمسة أنواع «وهم الأيتام والأرامل وذوو العاهات والضعفاء والمضطرون»[5]. بينما تدخل وثائق أخرى ضمن دائرة الفقراء المتعاطين للعلم من طلبة ومؤدبين وأحيانا بعض العلماء[6]؛ بل نجد من بين الفقراء حتى الذين سبق لهم شغل مناصب مخزنية مهمة كقضاة أو قياد[7]. ولا يوجد لذلك تفسير إلا في علاقة المخزن بموظفيه، وفي نظام المصادرات والتريك الذي كان ينهجه هذا الجهاز؛ فالموظف المخزني مهما علا شأنه كان مهددا بالانزلاق

(3) نقتصر في هذا الصدد على :
1 ــ أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، دمشق، دون تاريخ، ج 1، ص 191.
2 ــ أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1981/1401، ج 1، ص 133 و352.

(4) الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1980، ج 1، ص 220.

(5) رسم عدلي بتاريخ 15 قعدة 1314/ 22 أكتوبر 1896 محفظة 325 بالخزانة الحسنية بالرباط.

(6) فقد جاء في شهادة أحد «الطلبة» ما يلي : «اعلم أني رجل ضعيف من أضعف الضعفاء وحافظ لكتاب آيات الله تعالى وحافظ للمتون المتوقف عليها من علم النحو والفقه ونقرأ بمختصر الشيخ خليل»، رسالة من محمد بن الحاج الجيلالي إلى أحمد بن موسى في 11 رجب 1314/ 16 دجنبر 1896 م 323، خ.ح.

(7) رسالة من أبناء القائد محمد المصلوحي إلى مولاي البشير بن الحسن في 26 جمادى الأولى 1325/ 7 يوليوز 1907، خ.ح.م 620.

إلى هاوية الفقر بين عشية وضحاها، والأمثلة على ذلك كثيرة في تاريخ المغرب المعاصر[8]. كما أن نوعية الحرفة لم تكن تعني بالضرورة الانتماء إلى شريحة اجتماعية معينة بحكم التدرج الموجود في بعض الحرف؛ فمثلا كان هناك «حمارة» أغنياء وهناك «حمارة» آخرون يثبتون فقرهم برسوم عدلية[9]. أيضا لم يكن التراتب الموجود في البنية الاجتماعية بالمغرب يعكس تراتبا ماديا، فالشرفاء كانوا على رأس الهرم الاجتماعي، ومع ذلك كان الفقر يطال عناصر مهمة منهم علويين وأدارسة[10]. وإن كنا لا نستبعد أحيانا المبالغة في إظهار الفقر التماسا لصلة أو إنعام[11]. ويظهر من وثائق كثيرة تركز الشرفاء الفقراء في جهات معينة مثل الدار البيضاء[12].

أسباب الفقر :

ربط ابن خلدون الفقر بنظريته حول الدولة و«بتناقص العمران فيها» وجعل كل الأسباب التي تؤدي إليه تصب في هذا المنحى؛ لكن التطور التاريخي أثبت أن هناك عوامل عديدة للفقر منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي؛ وقد اشترك تاريخ المغرب في كثير منها مع باقي تواريخ العالم، مثل الحروب والكوارث الطبيعية والتفاوتات الجغرافية والأنظمة الجائرة؛ حيث نلاحظ اتفاقا بين كتب الحوليات والوثائق المخزنية حول هذه العوامل، بالإضافة إلى ما عرفه القرن التاسع عشر من أزمات اقتصادية ومالية عميقة نتيجة للتدخل الأجنبي وتوالي القحوط والفيضانات وهجمات الجراد الأمر الذي كان يؤدي إلى تفقير السكان[13]. وإن كانت هناك

(8) على سبيل المثال عبد القادر أشعاش. بتطوان وبنعيسى بن الجيلالي بمكناس والحسن النكنافي بحاحا.

(9) م رمضان 1307/ أبريل 1890، خ ح.

(10) شهادة من نقيب الأدارسة مشيش الشبيهي في رسالة إلى محمد المفضل غريط في 10 صفر 1321/ 8 ماي 1903، م 601 خ ح،.

(11) يلاحظ أن أكثر من نصف وثائق العهد العزيزي، المتوفرة في الخزانة الحسنية بالرباط، كله عبارة عن رسائل استجداء من الشرفاء وغيرهم.

(12) رسالة من لالة فاطمة بنت مولاي عبد الله إلى السلطان في 16 ربيع الأول 1313/ 6 شتنبر 1895، م 195، خ ح.

(13) أنظر محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، المرجع السابق.

كوارث طبيعية أخرى لا تذكرها المصادر مثل أمراض المواشي والمحاصيل الزراعية التي كانت تعرفها مناطق أخرى من العالم ولا نستبعد حدوثها أيضا في المغرب[14] يضاف إلى كل هذا معاناة البوادي من عدة ظواهر مثل تركز ملكية الأراضي في يد أقلية (القياد) وشطط موظفي المخزن في جباية الضرائب[15].

وترد في الوثائق إشارة مهمة وهي ربط الفقر بـ«كثرة العيال» إذ كثيرا ما ترد على المخزن المركزي رسائل يشتكي أصحابها ضنك العيش وتفاقمه بسبب كثرة الأبناء[16]. وفي مرتبة ثانية يورد هذا المصدر أسبابا أخرى للفقر مثل الإعاقة الجسدية والترمل بالنسبة للنساء واليتم والشيخوخة.

محاربة الفقر :

خلال تاريخ المغرب نجد ثلاث مؤسسات تقليدية كانت تحاول العمل على مواجهة آفة الفقر وهي الزوايا والأحباس والمخزن.

1 ـــ دور الزوايا :

كانت جميع الزوايا تعتبر تقديم الصدقات والطعام من بين واجباتها المهمة[17]، وإن كان عملها الخيري يمول من طرف المساعدات التي كان المخزن يقدمها للكثير منها، وكذلك من الهبات و«الفتوح» التي يأتي بها الأهالي.

في مرات عديدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أخذت الزوايا تحاول التملص من دفع الزكوات والأعشار وتلتمس من المخزن تحويلها إلى ما تستقبله

---

(14) Allan Forrest، **المرجع السابق**، ص 29.

(15) فاطمة العيساوي، «كلف البوادي في القرن التاسع عشر»، ضمن **أعمال ندوة البادية المغربية عبر التاريخ**، تنسيق إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 77، ص 144، الدارالبيضاء، مطبعة النجاح، 1999.

(16) ومثالا على ذلك رسالة من محمد بن عبد الله المغالمي الرباطي إلى أحمد بن موسى في 16 رجب 1314/ 21 دجنبر 1897 خ ح م 311.

(17) آنظر محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، الرباط، المطبعة الوطنية، 1964. وكذلك **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب، دراسات تاريخية مهداة للأستاذ إبراهيم حركات**، تنسيق نفيسة الذهبي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 69، الدارالبيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1997.

من «ضعفاء ومساكين»[18]. وقد استمرت نفس الظاهرة إلى بداية القرن العشرين.

2 ـــ دور الأحباس :

الأحباس كالزوايا مؤسسة دينية تسعى إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ومساعدة المحتاج، وأهم ملاحظة تسترعي الإنتباه في هذا الصدد هي تخصيصها أوقاف مهمة لهذا الغرض نذكر منها :

- أحباس الفقراء والمساكين.
- أحباس المقابر.
- أحباس البصراء.
- أحباس الزوايا.
- أحباس الأضرحة.
- أحباس المارستانات.

وقد كانت هذه المؤسسة تخصص قسطا من مداخيل ممتلكاتها خدمة لتلبية حاجيات الفقراء، وكانت مساعداتها إما نقدية أو عينية، وكنموذج عنها نقدم ملاحظات عما جاء في تقييد خاص بأحباس الفقراء والمساكين بتطوان عن الفترة الممتدة من 1906/1324 إلى 1911/1329 :

- أهمية الممتلكات المخصصة لأحباس الفقراء إذ تشغل حوالي أربعة عشر صفحة.
- تقديم الطعام يوميا إلى الفقراء، مع تحسينه في مناسبات الجمع والأعياد.
- أهمية الكميات المقدمة وتزايدها مما يدل على ارتفاع وتنامي عدد الفقراء بهذه المدينة.

---

(18) جاء في أحد ظهائر السلطان عبد الله بن إسماعيل ما يلي : «جددنا بحول الله وقوته وشامل يمنه وبركاته لحامله المرابط السيد الحاج محمد بن عبد الله من حفدة الولي الصالح سيدي عبد الله بن حسين الشريف حكم ما بيدنا من ظهير سيدنا ومولانا الولد نصره الله والمتضمن توليته زاوية جده المذكور وزاوية الولي الصالح مولاي إبراهيم ابن حم بيمين اغيس وزاوية سيد يوسف بن علي نفعنا الله بهم وسكانهم وأقررناه على ما كان عليه من التوقير والاحترام وقبض الصدقات وصرفها على من ورد من الزوار للزوايا المذكورة وأذنا له أن يقبض زكاة الساكنين بالزوايا المذكورة وأعشارهم ويصرفها على الضعفاء والمساكين وإصلاح ما يليق بالزوايا المذكورة وبسطنا له اليد على ذلك من غير معارض يعارضه ولا منازع ينازعه»، ربيع الأول عام 1153 Paul Pascon, **Le Haouz de Marrakech**, Rabat, 1977, tome 2, p. 19

• تقديم المأوى لهم بسيدي فرج.
• تجهيز الموتى من الغرباء[19].

غير أن هناك عدة انتقادات توجه إلى مؤسسة الأحباس فيما يخص المساعدات التي كانت تقدمها للفقراء من بينها :

• إعطاء الأسبقية في الصدقات للشرفاء.
• عدم استقلاليتها، فأغلب مساهماتها الخيرية تتم بأمر وتوجيه من المخزن.
• نتيجة للعاملين السابقين كان يتم تقليص حيز الصدقات التي تقدم لعامة الفقراء، وفي هذا الصدد يفاجئنا مضمون إحدى الرسائل السلطانية الذي جاء فيه : «وبعد فقد أخبرنا ناظر أوقاف الضعفاء بتطوان بأن جل الأوقاف المذكورة منفذ ولم يبق فيه منفعة للحبس وخيف عليه من التنفيذ وعليه فنأمرك أن تشرح لنا حقيقة الواقع في ذلك وهل الأمر فيه كما ذكر ليظهر والسلام»[20].

دور المخزن :

في جميع مراحل تاريخ المغرب حمل السلاطين شعار «مواساة الضعفاء» ومؤازرة الفقراء، فكانوا يقدمون الصدقات لهم، كأحد مظاهر سلطتهم[21]، لذلك كثيرا ما كانوا يخاطبون في الوثائق بحماة الضعفاء والأرامل واليتامى. وتذكر المراسلات وبيانات صوائر بيت المال أن المخزن كان مهتما بتقديم المساعدات للرعية بشكل فردي أو جماعي، وقد اتخذت هذه الإعانات عدة أشكال :

• تحقيق الأمن الغذائي بالجهات المتضررة[22].
• هبات مالية يستفيد منها المغاربة المسلمون واليهود[23].

---

(19) كناش الخزانة الحسنية رقم 595.

(20) رسالة موجهة إلى الأمين الحاج العربي بريشة في 3 ربيع الأول 1315/ 2 غشت 1897 خ ح 433.

(21) كنموذج انظر في هذا الشأن : أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الدارالبيضاء، دار الكتاب، 1956.

(22) مثل المساعدات التي كانت تقدم لطنجة ووجدة والصويرة خلال القرن التاسع عشر.

(23) هناك ريال الصدقة الذي كان يقدم لليهود وكذا «الإنعام على ضعفاء مراكش بمائة ألف مثقال وخمسة وعشرين ألف مثقال» رسالة من محمد ويدة إلى السلطان في 5 رجب 1312/ 2 يناير 1895، ع 68، خ ح.

- اللباس خاصة لفقراء الأضرحة[24].
- الإطعام المتمثل في خبز الصدقة.
- ختان الأطفال.
- تجهيز الموتى.
- إسقاط العطاء على بعض المدن الفقيرة[25].
- توجيه الصدقات إلى المغاربة المجاورين بمكة[26].
- تقديم بعض المساعدات الطبية أحيانا[27].

وقد يشترك المخزن مع مؤسسة الأحباس في تقديم المساعدات كما حدث في طنجة، وتوضح ذلك رسالة من أحمد بن محمد الطريس إلى السلطان ورد فيها : «يعلم سيدنا أيده الله أن قد ورد علينا كتاب شريف بما اقتضاه نظر مولانا المنيف من جمع الفقراء والمساكين الذين كثروا بأزقة هذا الثغر وشوارعه بمحل واحد ومعاملتهم بما تقوم به بنيتهم من ترتيب الحريرة لهم صباحا الخبز عشية وأن يقوم بصائر ذلك جانب المخزن وجانب الأحباس أنصافا»[28].

كما أن توزيع الصدقات كان يخضع لتنظيم معين، خاصة منها ذات الحجم الكبير، كالتي منحت لفقراء فاس في 1897؛ فقد تم إحصاؤهم بأمر سلطاني، وتقرر توزيع خمسين وسقا من القمح عليهم. وبما أن إمكانيات دار عديل لم تكن تسمح باقتناء ذلك، وما قدمه القائد عبد الكريم ولد أب محمد «ألفي مسوسا مشوبا

---

(24) كمثال على ذلك «الجلاليب» التي كانت تقدم للمساكين بضريح أبي العباس السبتي بمراكش ومولاي إدريس بجبل زرهون.

(25) كما حدث بالنسبة للقصر الكبير وتبين ذلك رسالة من الطاهر بن أطاع إلى السلطان في 4 محرم 1315/ 5 يناير 1897 خ ح م 406.

(26) عمر بن محمد التناني إلى السلطان في 13 رجب 1315/ 8 دجنبر 1897، خ ح، م 341.

(27) جاء في رسالة من محمد بن محمد الجباص إلى محمد المقري : «وبعد وصل كتابك بتوجيهك طبيب العيون الفرنسوي إلى هذا الثغر (طنجة) بقصد مداواة فقراء الوطنيين والموظفين المخزنيين وفقراء الأجانب مجانا بعد تقديم بطاقة له منا أو من جناب باشا البلد حفظه الله مشيرا للإستيصاء به خيرا وأن مدة مقامه ستكون شهرا واحدا فقط بقصد الاختبار حتى إذا ساعده الطقس تجدد معه عقدة أخرى» في 1 قعدة 1329/ 24 أكتوبر 1911، م 111، خ ح.

(28) في 5 حجة 1323/ 31 يناير 1906، كناش 2720 ك الخزانة العامة بالرباط.

بالتراب»؛ فقد أمر السلطان بأخذ هذا القدر من «المئونة السعيدة» ليوزع على «ضعفاء فاس» وحرر رسم عدلي بذلك.

وقد تمت عملية توزيع القمح بواسطة لجنة تتكون من القاضي والمحتسب وأمناء الصائر وعدلين وثلاثة ممثلين عن كل حومة من الحومات الثمان عشرة التي استفادت من هذه الإعانة وذلك من أجل تحقيق الأمانة والنزاهة في التوزيع.

رغم أن هذه المبادرات التي كان يقوم بها المخزن ــ كما تحددها طبيعة وثائقه ــ تبدو كثيفة، فإن هناك ملاحظتان حولها :

1 ــ تركيز المساعدات على فقراء المدن.

2 ــ اتخاذها شكل صدقات وبالتالي لم تكن تمثل حلولا جذرية لمواجهة مشكل الفقر.

بجانب هذه المبادرات الرسمية ننتظر إلى بداية القرن العشرين عندما علا صوت من الرعية بمدينة طنجة يدعو إلى محاصرة الفقر عن طريق العمل الخيري، فقد كتب المختار أسدهم رئيس الجمعية الخيرية الإسلامية إلى أمين الأمناء الطيب المقري قائلا : «فلا يخفى على علم سيادتكم ما أمر الله به من جمع كلمة الإسلام على ما فيه خير الأمة وما ورد في ذلك من آي القرآن وأحاديث سيد ولد عدنان وما كان عليه السلف الصالح من عقد جمعيات لمواساة الفقراء ومؤازرة البؤساء وإنشاء الملاجىء الخيرية والمستشفيات أيضا وقد كان لفقراء الصحابة في المسجد النبوي موضع يسمى الصفة يأوي إليه الفقراء ومن فضل عنده شيء من متاع الدنيا يأتيهم به كما كان في المسجد النبوي موضع مخصص لوضع المرضى والمجاريح على صورة مستشفى وكان به موضع يجتمع فيه الصحابة بالنبي ﷺ فيتذاكرون في مسائل الدين ومصالح الأمة الخاصة والعامة ومن ثم استمر السلف الصالح على هذه الحال فصلحت الأحوال وأنتجت رفيع الأعمال وبعد ذلك اقتدى بأهل الإسلام غيرهم في عقد الجمعيات الخيرية التي نتائجها إلى يومنا هذا ظاهرة للعيان فلا ترى بلدة من بلاد الأجانب وإن صغرت إلا وفيها جمعية خيرية تواسي الفقراء وتنظر في مصالح أمتها لترفع لأولي الأمر ما قصرت عنه يدها وتواسي بنفسها ما في مقدرتها وهذا الأمر موجود حتى في الحارات الإسرائيلية وللأسف خلت بلاد الإسلام وخصوصا بلادنا المغربية من هذه الجمعيات التي لها أصل أصيل في

الإسلام بل منه نشأت وعلى يديه أنشئت إلى أن فتح الله بصائر قوم من أهل طنجة لإحياء هذه السنة الإسلامية وعقدوا جمعية خيرية إسلامية محضة مجردة من كل علاقة سياسية من شأنها التداخل في مصلحة أي دولة من الدول أو حكومة من الحكومات بل هي قاصرة على إنشاء ما تقدر عليه من الملاجىء الخيرية والمدارس ومواساة من عضه الزمن وهو مستتر في داره»[29].

هذه الدعوة إلى الاهتمام بالفقراء ومساعدتهم على التغلب على مشاكلهم جاءت في وقت كانت الأزمة فيه تخنق المغرب من جميع الجهات : ضغوط خارجية ومشاكل داخلية وأراض محتلة؛ ومع ذلك كان هناك من المغاربة من التفت إلى هذه الشريحة من المجتمع وفكر في مسألة العمل الخيري. ولا يمكن أن نستبعد في ذلك تأثير الوجود الأجنبي بمدينة طنجة ومبادرة عدد من الأوربيين إلى هذا النشاط دون الدخول في مناقشة دوافعهم إلى ذلك.

كخلاصة ننتهي إلى الملاحظات التالية :

• كان الفقر منتشرا بشكل كبير في جميع أنحاء المغرب كما تظهر ذلك الرسوم العدلية المتعلقة بتوزيع الصدقات؛ الأمر الذي جعل منه ظاهرة عادية لا تسترعي الانتباه إلا في حالة تفاقمها.

• نتساءل هل كانت هناك ردود فعل لدى الفقراء وهل يمكن أن نعتبر بعض التمردات القبلية وانتفاضة بعض المدن في جوهرها نوعا من الثورة ضد الفقر مثل ثورة الخرازين بمراكش سنة 1872 وثورة الدباغين بفاس سنة 1872. الأكيد ــ كرد فعل ــ هو اللجوء إلى رفع الشكاوي إلى المخزن كما فعل فقراء من قبيلة أولاد الطالب عندما طلبوا «أن يولي عليهم أخوهم بن علي ليستخرج الحقوق من أغنيائهم الذين هم سبب الفساد»[30].

• ظهور إرهاصات أولية بالوعي بأن الدولة بمفردها لا يمكن أن تغطي جميع حاجيات المجتمع فلابد من مشاركة جميع عناصره في القضاء على العاهات التي قد تصيبه؛ إلا أن هذه الإرهاصات بقيت محدودة ولم تكن لها نتائج فيما بعد من حيث تغيير ذهنية المغاربة نحو المبادرة إلى التطوع والعمل الخيري.

(29) في 20 حجة 1329/ 12 دجنبر 1911، خ ح، م 131.

(30) عامل سلا إلى السلطان في 2 ربيع الأول 1310/ 25 شتنبر 1292، كناش خ ح رقم 204.

بعض مظاهر التضامن والتكافل الاجتماعي بواحات جنوب شرق المغرب

وادي دادْس نموذجا

محمد حمام
كلية الآداب ـــ الرباط

من أهم السمات التي طبعت التاريخ الاجتماعي لواحات جنوب شرق المغرب خاصة في تافيلالت وحوض درعة ودادس، التضامن والتكافل الاجتماعي اللذان أفرزتهما عدة عوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية وثقافية لا يتسع المقام للخوض فيها بتفصيل. غير أن ما يثير انتباه الباحث أو الدارس هو أن التضامن والتكافل الاجتماعي تعددت مؤسساتهما ومظاهرهما في مجتمعات هذه المناطق إلى درجة تُمكِّننا من القول بأنهما كانا يشكلان الرباط الاجتماعي القوي الذي كان يربط بين مختلف شرائح المجتمع في كل وقت وحين.

ولعل من أبرز المظاهر الأساسية لتضامن السكان فيما بينهم التعاون والتآزر الجماعي المسمى تِويزي أو التويزة. وكما هو معلوم فهذا النوع من التعاون الجماعي لا تنفرد به هذه المناطق وحدها، بل هو منتشر ومعروف في كثير من مناطق المغرب الكبير. وتويزي أو التويزة هي تعبئة جماعية تطوعية ينخرط فيها السكان لتقديم مساعدة ما على شكل عمل لفرد من أفراد المجتمع ليس بمقدوره وحده القيام بانجاز ذلك العمل. وهذه المساعدة الجماعية كان يستفيد منها الجميع ـــ بالتناوب ـــ وكانت تهم الأشغال الفلاحية كالحرث والحصاد والدراس وكنس مجاري المياه؛ وكانت تهم في أحيان أخرى بعض الأعمال الغير الفلاحية كالبناء مثلا. بيد أن التويزة فقدت شيئا فشيئا طابعها التطوعي مع بداية التغلغل الاستعماري لتصبح عملية إكراهية كان يستعملها ذوو السلطة والجاه من قواد

وشيوخ لإنجاز أعمالهم الشخصية[1]. والملاحظ أيضا أن التويزة قد تراجع دورها خلال العقدين الأخيرين بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مناطق جنوب شرق المغرب.

ومهما يكن من أمر، فالتويزة ليست المؤسسة الوحيدة للتضامن والتعاون بهذه المناطق، بل هناك مؤسسات أخرى ترعاه وتتميز بها مجتمعاتها. والأمثلة التي سأسوقها هي أمثلة رصدْتُها في منطقة دادس الواقعة غربي تافيلالت التي تتشابه معها في كثيرٍ من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تتميز هذه المنطقة ــ كباقي مناطق جنوب شرق المغرب ــ بوفرة مؤسساتها التي ترعى التضامن والتكافل الاجتماعي منها ما هو ذو طابع ديني. ومن أهم هذه المؤسسات مؤسسة تسمى البَرُوكْ. والبروك هو تصحيف لكلمة البَركَة العربية، تطلق ببوادي دادس على مقدمات بعض الأعياد الدينية يقوم أثناءها أهل القبيلة أو القصر بذبح بهيمة يقسِّمون لحمها فيما بينهم، ويتم ذلك قبل يوم واحد من حلول عيد الفطر، وعيد المولد النبوي الشريف، وليلة القدر، وكذا صبيحة يوم عرفات المعروف محليا بإمْعَرْفا. يتفق أهل القبيلة مسبقا مع البائع على ثمنها وعلى أمد أجل الأداء الذي عادة ما يكون بعد جني محصول من المحاصيل كالحبوب (الشعير والقمح والذرة) أو الفواكه (التين واللوز) أو محاصيل أخرى (الورد مثلا).

وحينما تُذبح البهيمة يقسم لحمها إلى ستة عشر جزءاً تسمى تخَرْبينْ (أي الخروبة) وتُدعى أيضا إمُورْنْ مفرد أمْورْ وهذه الأقساط تقسم على العائلات المكونة للقبيلة أو القصر كل حسب مستواه الاجتماعي، إذ هناك بعض العائلات التي تأخذ أكثر من خروبة واحدة، في حين هناك عائلات أخرى تشترك في الخروبة الواحدة. ويكلف إمام مسجد القبيلة بتقييد ما بذمة كل واحد من دين في قائمة تسمى زْمَامْ (أي الزِّمام) ويأخذ في مقابل ذلك قلب الذبيحة. أما الأسقاط ورأس البهيمة وجلدها فتباع عادة بالمزاد العلني أمام الملإ[2].

---

(1) اهتم بعض الباحثين الفرنسيين أيام الاستعمار بدراسة هذه الظاهرة المتأصلة في مجتمعات شمال افريقيا. وقد ناقشت الأستاذة رحمة بورقية أبحاثهم في دراسة قيِّمة. انظر مادة التويزة، **معلمة المغرب**، ج.ص 2652، ص 2653.

(2) انظر محمد حمام، مادة البروك، **معلمة المغرب**، ج 4، ص 1209.

وتبركا بهذه المناسبات الدينية تطعم بعض العائلات الموسرة في القبيلة الطعام أثناءها، فتأتي بأطباق من الكسكس إلى المسجد ليتناوله المصلون من أفراد القبيلة وطلبتها الذين يحيون ليلة القدر إلى طلوع الفجر إذا كانت الليلة ليلة القدر. أما في سائر الأعياد الأخرى فيُؤْتى بالطعام إلى المسجد خلال النهار.

وجدير بالملاحظة أن الذبيحة التي تذبح يوم 26 رمضان من كل سنة احتفاءا بليلة القدر المباركة تكون دائما ثورا. وهذا الثور كما يدل عليه اسمه أزْكَرْ نْتَقْبِلْتْ أي ثور القبيلة يكون محط عناية خاصة من طرف جميع السكان قويهم وضعيفهم علما بأن الذين لهم أبقارا يستغلونه في نسلها.

وواضح مما تقدم، أن مختلف الأعياد الإسلامية هي مناسبات يستغلها سكان دادس للتعبير عن تضامنهم فيما بينهم غنيهم وفقيرهم وذلك عن طريق إشراك الجميع في أخذ نصيب من لحم الذبائح التي يُضحَّى بها في هذه المناسبات.

غير أن المناسبات الدينية ليست وحدها المناسبات التي يشترك فيها السكان للقيام بمثل هذا العمل الجماعي (أي ذبح البهائم) إذ بين الفينة والأخرى يقومون بتنظيم ما يسمى بلوزِيعْتْ أو الوزيعة التي هي أيضا شكل من أشكال التضامن الاجتماعي. والوزيعة بهذا المعنى معروفة أيضا في كثير من مناطق المغرب بما في ذلك منطقة تافيلالت.

ومن بين هذه المؤسسات الاجتماعية المعروفة في دادس والتي تكتسي طابعا دينيا ما يسمى بـ«أدْوَالْ نْطَّلْبَا» الذي يعني حرفيا تجوال الطلبة. والطلبة هم حملة كتاب الله تعالى. ففي فصل الخريف من كل سنة ينظم فقهاء وحفاظ كتاب الله بدادس جولة دينية عبر المنطقة يتنقلون خلالها بين القصور بقيادة أحد شيوخهم يعينونه لهذا الغرض، ويحلون ضيوفا على سكان تلك القصور إما بدءا من عالية الوادي إلى السافلة أو العكس صحيح، إذ يتغير ذلك من سنة إلى أخرى. يشترك السكان بشكل جماعي في استقبالهم بكل ما يتطلب ذلك من شراب وتغذية تليق بهم يقدمونها على شكل وجبات تختلف أهميتها حسب اختلاف أهمية الموارد الاقتصادية لتلك القصور. فهناك قصور يستغرق مقامهم فيها يوما ونصف اليوم، وهناك قصور أخرى لا يتعدى المقام فيها يوما واحدا أو نصف اليوم. وقبل مغادرة القصر في اتجاه القصر الموالي يقوم السكان ـــ كل على قدر استطاعته ـــ بتقديم

كمية من المحصول غالبا ما تكون قدرا من محصول التين الذي يشكل الفاكهة الأساسية في هذه الربوع. وموازاة مع جمع المحصول يقوم الفقهاء بتلاوة القرآن والدعاء الصالح للسكان. وحينما ينتهي التجوال يجتمع الفقهاء والطلبة في منزل مقدمهم لتقسيم ما تجمّع لديهم من مال. وبعدها يذهب كل واحد إلى حال سبيله في انتظار السنة المقبلة.

إلا أن الملاحظ هو أن هذا التجوال توقف في السنين الأخيرة لأسباب متعددة لا يتسع المقام لدراستها بعمق وتفصيل.

ومهما يكن، فإذا كان سكان دادس يقومون بهذا العمل الاحساني فإنما كانوا يقومون به إجلالا وتعظيما للقرآن الكريم من جهة، ومن جهة أخرى تضامنا ومساندة مادية ومعنوية لحملته من أبناء المنطقة.

وجدير بالذكر أن تقدير واحترام السكان لحملة القرآن والعلم يتجلى كذلك في كون سكان القصور التي توجد بها مدارس قرآنية يقومون برعاية الطلبة الطارئين عليها لمتابعة الدراسة بها فيقدمون لهم التغذية اليومية اللازمة ابتغاء مرضاة الله تعالى إلى أن يستكملوا حفظ الكتاب العزيز. وهذا العمل الإحساني هو أيضا شكل من أشكال التضامن والرعاية الاجتماعية، وهذه الرعاية لهذا الصنف من الناس نجدها أيضا في مناطق أخرى من المغرب.

وإلى جانب هذا النوع من التكافل الاجتماعي ذي الطابع الديني، إن صح التعبير، هناك مظاهر أخرى له تتمثل في وجود ما يسمى بتكمِّي نِنْبَيُوْنْ في بعض القصور. وهذه المؤسسة كما يدل عليها اسمها «منزل الضيوف» مخصصة لإيواء ضيوف القصر أو القبيلة، وهؤلاء الضيوف يمكن أن يكونوا طلبة علم أو شعراء جوّالين ومختلف الزوّار الذين قد يتوافدون على القصر أو القبيلة من حين لآخر. أما تسيير هذه المؤسسة فيُقنِّنه عرف معروف لدى الجميع.

ومن مظاهر تضامن السكان فيما بينهم وجود الراعي الجماعي الذي يقوم برعي ماشية سكان القصر وذلك وفق شروط معينة. وهذه المؤسسة الجماعية ينخرط فيها سواء من له قطيع مهم أو من لا يملك سوى رؤوس معدودة من الماشية.

أشرت قبل قليل إلى الشعراء الجوّالين أو من يسمون «إمْدْيَازْنْ»، فهؤلاء حينما يمرُّون بالمنطقة يستقبلهم السكان بحفاوة مقدمين لهم التغذية اللازمة والمساعدة المادية. ومقابل ذلك يمتِّعونهم بشعرهم وإنتاجهم المسرحي الذي كثيرا ما يكون موضوعه له علاقة بالقضايا الاجتماعية المعاشة آنئذ. وهكذا فاستقبالهم هو أيضا شكل من أشكال التضامن مع هذه الشريحة من المجتمع.

ومن جملة مظاهر التضامن الطريفة في وادي دادس ما يسمى بَيَانُّو. وهو تضامن يهم بالخصوص الأطفال المراهقين، يكون على شكل تقليد سنوي يتم في ليلة عاشوراء، ويتمثل في قيام الأطفال بالطواف تلك الليلة عبر أزقة إغْرمْ (القصر) طارقين أبواب المنازل مردِّدين جماعة بصوت عال أغنية خاصة تسمى بَيَانُّو. وأثناء تجوالهم تزودهم ربات البيوت بما تيسر لديهن من الدقيق. وحينما ينتهي الطواف ينصرف كل واحد إلى حال سبيله على أن يجتمعوا مجددا صباح اليوم الموالي الذي يصادف يوم عاشوراء. وخلال هذا الاجتماع يطلبون من إحدى نساء القصر (إغَرْمْ) أن تهيء لهم خبزا من ذلك الدقيق الذي جمعوه بالأمس. وموازاة مع ذلك يقومون بتحضير مَرَق يشاركون فيه جماعة، فهذا يوقد النار وهذا يأتي بالقِدْر وذاك يأتي بشيء من الخضرة والآخر يأتي بشيء من الزيت أو اللحم. وهكذا يحضرون وليمة خاصة بهم وبمشاركة الجميع. بيد أن بعض الطقوس المصاحبة لاحتفال بَيَانُّو في وادي دادس تتميز بها بعض القصور عن غيرها[3].

وسكان وادي دادس كانوا ولايزالون يتضامنون فيما بينهم في السراء والضراء ويظهر ذلك خاصة في الأعراس والمآتم، فتراهم يقدمون مختلف أنواع الخدمات قبل وأثناء العرس للعائلة التي يعنيها الأمر. فالنساء يقمن جماعة بتنقية الزرع الذي منه تُحضّر وجبات الحفل. كما أنهن يقمن بكافة الطقوس الأخرى المرتبطة بالعرس علما بأن بعضهن يقدمن خدماتهن في المطبخ أثناء العرس. أما الرجال فهم بدورهم يساهمون في العرس كل حسب استطاعته، فهذا يأتي ببعض اللوازم من داره كالمفروشات وبعض الأواني، وذاك يساعد في تحضير المأكل للمدعوين إلخ... إذن فالعرس بهذا المعنى هو أيضا تعبئة جماعية، وهذه الظاهرة لا ينفرد بها وادي دادس بل نجدها كذلك في تافيلالت وفي مناطق أخرى من المغرب.

(3) انظر محمد حمام، مادة «بيانو»، **معلمة المغرب**، ج 6، ص 1912.

ومن بين الطقوس الأخرى المميِّزة للعرس في وادي دادس ما يعرف بأَزَنْزِي نْتَسْلِيتْ الذي هو نشيد تردِّده النساء والرجال ـ بالتناوب ـ بصوت عال، يتعلق موضوعه بعرض أخلاق ومؤهلات العروس. وهذا الطقس عادة ما يتم في الصباح الباكر قبيل شروق الشمس. وبعد الانتهاء من الغناء يقدم للحاضرين طبق من الطعام يسمى «بَرْكِوْسْ» وهو نوع من الفداوش المصنوع محليا من دقيق الشعير. وتقتضي العادة أن يُطبخ في إناء كبير من نحاس يطلق عليه اسم تَفَنَّا. وقبل تناوله من طرف الحاضرين يكون هذا الطبق محط طقس يحمل اسم أَسْغَلْ نُوضَارْ أي قياس الرِّجل. ومؤداه أن العروس ترفع رجلها اليمنى فوق تَفَنَّا (الطبق)، وأثناء ذلك تقوم بعض النساء باستدارة خيط أحمر من الصوف على قدم العروس أعد خصيصا لهذا الغرض، في حين أن البعض الآخر منهن يزغردن. وبعد القيام بهذا الطقس يقدَّم الطبق للحاضرين ليأكلوا منه بصفة جماعية. وللعلم فقبل تقديم هذا الطبق للحاضرين تجعل في وسطه حفرة (تّْمْنَاطْ) تُملأ سمنا جاريا (أودي إفْسينْ) يغمس فيه آكلوه لقماتهم.

أما حينما يتوفى شخص ما فإن كافة سكان القصر يقومون بإعانة أسرته فيقدمون لها المؤونة اللازمة طيلة أيام العزاء الرسمية التي هي ثلاثة أيام. وهذا التضامن يساهم فيه الجميع ويستفيد منه الجميع ولا يستثنى منه أحد كيفما كانت وضعيته الاجتماعية.

تلك هي بعض مظاهر التضامن والرعاية الاجتماعية المعروفة بوادي دادس، صحيح أن بعضها تراجع خلال العقود الأخيرة لأسباب مختلفة. لكن البعض الآخر منها ظل مستمرا ويتشبت به السكان إلى اليوم. وإذا كانت للأمثلة التي وقفت عندها دلالات فإنها تكمن في كونها تُبرز أن التضامن والتكافل الاجتماعي شكّلا ويشكّلان أهم مقومات الحياة الاجتماعية في هذه المنطقة وفي غيرها من مناطق جنوب شرق المغرب، وتبرز أيضا أن التعاون والتآزر الجماعي كان أداة فعالة تخفِّف ليس فحسب من حدة الفوارق الاجتماعية والنزعات الداخلية، ولكنها أيضا كانت تخلق التجانس بين السكان. وهذا التجانس هو الذي كان يجعلهم متماسكين ويقظين باستمرار لمواجهة كل الأخطار المحتملة. وقد تمثل ذلك خاصة في الوقوف صفا واحدا أمام الاستعمار الفرنسي سواء في بودنيب أو في تافيلالت أو في بادُّو

أو في صاغْرو وغيرها من المعارك التي خاضوها في سبيل حريتهم وكرامتهم وسلامة ووحدة أراضي وطنهم. وهكذا نخلص إلى القول، أن مجتمعات واحات جنوب شرق المغرب هي مجتمعات ترسخت فيها هذه الفضائل النبيلة التي كانت مصدرا من مصادر قوتها ومناعتها عبر التاريخ.

رحلة الإيمان والمتاعب
صفحة مثيرة من تاريخ الحج المغربي
إلى الديار المقدسة

محمد الأمين البزاز
كلية الآداب ــ الرباط

تاريخ الحج المغربي إلى الديار المقدسة، خلال القرن التاسع عشر، ليس مجهولا. فقد كرست له عدة بحوث ودراسات انصب فيها اهتمام الباحثين أساسا على وصف الركب التقليدي، وعلى ما يقدمه لنا الحجاج أثناء رحلتهم من أوصاف للمدن والمراكز التي يمرون منها، ومايتضمن ذلك من استطرادات ديموغرافية، واقتصادية، ونقول أدبية إلى جانب انطباعاتهم أحيانا عن مظاهر التقدم والمخترعات العلمية عند وصولهم إلى مصر. إلا أن جانبا آخر لم ينل بعد حظه الكافي من عناية الباحثين، وأعني به ماكان الحجاج يعانونه من متاعب منذ أن تحول طريق الحج من البر إلى البحر[1]. بالطبع أدى استعمال الطريق البحري إلى إراحة الحجاج من متاعبهم التقليدية، كطول مدة الرحلة، وقساوة الطبيعة، وأخطار الطريق التي كانت ملغومة باللصوص.. لكنه بالمقابل، أفرز متاعب جديدة لاتقل قساوة عن سابقتها. هذه المتاعب الجديدة هي التي اخترتها موضوعا لمداخلتي، وسأركز فيها على ثلاثة جوانب :

أولا : ظروف النقل البحري.

ثانيا : ظروف الحجر الصحي.

(1) حول هذا التحول، انظر :
EL BEZZAZ M.A. : «La chronique scandaleuse du pélerinage marocain à la Mecque», in **Hespéris - Tamuda**, vol. XX - XXI, 1982 - 1983, pp 319 - 331.

ثالثا : موقف المخزن.

أولا : ظروف النقل البحري :

كان التعطش إلى الأرباح يدفع الشركات الملاحية إلى تكديس أكبر عدد ممكن من الحجاج فوق ظهر سفنها، ضاربة عرض الحائط بكل القيم الانسانية. لم يكن هذا المشكل خاصا بالحجاج المغاربة، بل عانى منه حجاج العالم الإسلامي بدون استثناء، فقد كانوا جميعا، معرضين لأبشع المضاربات في الموانىء المغاربية، والمصرية، والعثمانية، التي كانت ترتادها السفن التجارية لتحقق على حسابهم أكبر قدر ممكن من الأرباح دون أن تكترث بتوفير أبسط الشروط الصحية لهم.[2] وهكذا فقد ذكر الطبيب الفرنسي سكور (Ségur) الذي زار طنجة في العام 1836. أنه شاهد سفينة تقل 200 حاج على الرغم من أن سعتها لم تكن تتجاوز 150 برميلا، مما يعني برميلا واحداً لكل راكب ونصف راكب[3].

لإيجاد حل لهذا المشكل كان المؤتمر الصحي العالمي، المنعقد في القسطنطينية في العام 1866، قد أصدر توصية بوجوب مراقبة النقل البحري، كما أن مختلف السلطات أصدرت قوانين حددت بموجبها عدد الركاب اللازم نقلهم فوق ظهر السفن[4]. إلا أن هذه القوانين ظلت حبرا على ورق، واستمرت الشركات الملاحية تنظر إلى الحجاج نظرتها إلى شحنات يمكن أن تحقق على حسابها أرباحا طائلة[5]. فعلى مجموع أربعين سفينة وصلت إلى السويس في العام 1874، لم

(2) كان الحجاج الجزائريون، مثلا، يحشرون في السفن مثل «البهائم» على حد تعبير أجرون :

AGERON CH. R. : «Les Algériens musulmans et la France, 1871 - 73», PUF. 1968, t 2. p. 898

حول الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في الجزائر للحد من هذا الاستغلال، انظر :

BOYER P. : «L'Administration Française et la réglementation du pélerinage à la Mecque», in **Revue d'histoire Maghrébine**, n° 9, juillet 1977, p. 281

(3) SEGUR - DUPEYRON : «Rapport adressé à M. Le Ministre de l'Agr. et du Com. sur les modifications à apporter aux règlements sanitaires», in **Annales maritimes**, t 70, p. 806

(4) PROUST A.A. «Le pélerinage musulman à la Mecque», in **Revue des deux Mondes**, t CXXIX, mai 1915, p. 373.

(5) كانت كل رحلة من طنجة تضمن للشركة ربحا يتراوح بين 60.000 فرنك و80.000 ف رسالة سفير فرنسا في طنجة فرنويي (Vernouillet) 17 غشت 1878 :

A.E.P. / CPM,t 42. p. 235.

تكن توجد سوى سفينتين تقلان العدد المسموح به[6] بل إن سفينة لاتتجاوز سعتها 464 برميلا نقلت 800 حاج بالإضافة إلى 44 فردا من بحارتها[7]. وقد ظلت عملية إبحار الحجاج من جدة لاتخضع لأية مراقبة أو تنظيم، فكانت السفينة «تكتسح من جميع الجهات، من الخلف والأمام، ومن اليمين والشمال، وحينما تعذر استعمال السلالم، كان الحجاج يتسلقون بواسطة الحبال التي يلقي بها إليهم رفقاؤهم الذين أبحروا قبلهم»[8].

تقدم لنا الرحلات الحجازية المغربية انطباعات متعددة، ومثيرة، عن هذا الاستغلال البشع، سنكتفي بذكر بعضها :

في العام 1849 توجه العربي المشرفي إلى طنجة ليبحر منها نحو الديار المقدسة، وقدم لنا هذه المعطيات :

«ووجدت السفن التي بها مشحونة بالحجاج، فأقمت في نفر أنتظر سفينة ثانية من جبل الطر.. فلما جاءت.. علمنا أنها عتيقة لاتقاوم معالجة تلاطم الأمواج... وقفنا نريد الركوب بها ألقى بنفسه للتهكلة، وكان الأمر كما ظُن، إذ بنفس ماجاوز الحجاج جبل الطر انكسرت بهم السفينة من القدم، فخرج الرئيس لمالقة، وحل بهم مالايوصف بها من هوان النصارى...»[9].

بعد العربي المشرفي بحوالي تسع سنوات، تحدث الغيغائي عن التكدس الواقع في السفن المقلة للحجاج، وتعرض لما يحدث فيها «من الضيق والازدحام، والمضاربة، والمشاغبة، والقتال، والجراح، وقلة الحياء، والبغض»، ثم أسهب في وصفه على الشكل التالي :

«ثم إذا دخلوا، وحصل لهم هذا الضيق، ووقع منهم ما ذكرت، تُركت الصلاة، ولا يصليها إلا النادر من أجل المزاحمة، وكثرة النجاسة، ولا يجد الإنسان أين

---

(6) DUGUET F. : «Le pélerinage de la Mecque au point de vue religieux, social et sanitaire», Paris, 1932, p. 142.

(7) م.ن.

(8) PROUST A.A : «Le pélerinage...», o.c. p. 372.

(9) العربي المشرفي «أقوال المطاعين في الطعن والطواعين»، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط، الرقم 2154.

يذهب يقضي حاجته أياما، وربما ترك الأكل من أجلها، وإن أراد قضاء الحاجة في طرف السفينة، يمر على الناس، يطأ عليهم أو على أمتعتهم، ولايتركوه أن يصعد إلى محل القضاء، ودفعوه، ورموه على وجهه، فلا رأفة ولا شفقة، ويندم، ويرجع، أو يصيح، ويبكي، ولا من يرحمه إلا الله تعالى.. وربما حصل لهم العطش الكثير من قلة الماء وقلة محامله في البابور، ويشترونه من بعضهم بعضا..»[10].

نورد في الأخير رواية أحمد السبعي الذي حج في العام 1893 :

«فلما وصلنا المركب، ودخلناه، وجدناه أضيق مايكون لملئه جدا، وذلك لانفراده وكثرة الحجاج، وأطلع الناس إليه أمتعتهم من الأفلاك بالحبال لا بأيديهم في السلم كعادة المركب، وتعذر نقل المتاع من أجل طلوعه والاجتماع عليه وبمحل واحد، والتصرف بالطبخ، وعسر فيه الامتداد للنوم حتى امتداد السجود في الصلاة»[11].

يذكرنا ماجاء في هذه النصوص من أوصاف مثيرة بمأساة تجارة العبيد التي مارسها الأروبيون في العصور الحديثة. عبر عن ذلك سفير فرنسا في طنجة فرنويي (Vernouillet) بقوله : «إن السفن الانجليزية تنقل الحجاج بنفس الطريقة التي اتبعت في العصور الماضية في تجارة العبيد»[12]. بيد أن السفن الفرنسية لم تكن تقل جشعاً عن مثيلتها الانجليزية. للتأكد من ذلك نورد مثال السفينة الفرنسية جرجوفيا (Gergovia) التي وصلت إلى جزيرة الصويرة في العام 1896. فعلى الرغم من أن هذه السفينة لم تكن تسع سوى 1206 برميلا، فإن عدد ركابها وصل إلى 1653 حاجا. كان الحيز المخصص لكل راكب من الضيق إلى درجة أن الركاب لم يكن بوسعهم حتى التحرك من مكانهم، وكان من المتعذر إطلاقا، وطيلة المسيرة، تنظيف سطح السفينة وجمع الأزبال المتراكمة في قاعها. لتتكامل

---

(10) حج في العام 1274/ 1858، وتعرف رحلته باسمه : مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، ح 98، ص 56.

(11) «رحلة السبعي» مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، ك 2908، ص 25 — 26.

(12) رسالة سفير فرنسا في طنجة فرنويي (Vernouillet) بتاريخ 16 — 5 — 1878 :
A.E.P. / CPM, T 42, p 267.

لنا الصورة المؤلمة عن حالة هؤلاء الحجاج، نورد فيما يلي انطباعات الطبيب ربولدو (Rebolledo) الذي زارهم ساعة وصولهم إلى جزيرة الصويرة.

«لقد رأيت كتلة من الأجساد البشرية مغطاة بالأسمال، تشغل السفينة في كل شبر منها في الغرف، وبين السطوح، وبين حجرات المحركات، وبين سطح السفينة وقاعها، وجملة القول، فإن المرء لم يكن يرى سوى أكوام من الكائنات البشرية مكدسة بعضها فوق بعض انطلاقا من العجوز الواهن إلى الرضيع الصغير.. وكانت معالم التعب بادية على وجوههم الشاحبة التي تلوح منها بوجه خاص معالم الجوع. لم يكن بإمكان المرء مشاهدة مثل هذا المنظر دون أن ينقبض صدره. لقد مد هؤلاء الأشقياء أيديهم نحوي متسولين، ولم يكونوا يطلبون سوى الخبز»[13].

هذه الأمثلة كافية دون شك لتجسد لنا الظروف المؤلمة التي أحاطت بنقل الحجاج بواسطة السفن التجارية. وبديهي أن هذه الظروف كانت تشكل بنية استقبال مناسبة أمام تفشي الأوبئة السارية، لذلك عمدت مختلف السلطات إلى إلزام الحجاج بإجراءات صحية صارمة. وفيما يخص الحجاج المغاربة، فقد كانوا مطالبين، بعد أداء الفريضة، بقضاء حجر صحي أول في الطور بسيناء، ثم لحجر آخر، بعد عودتهم، في جزيرة الصويرة. والحالة أن متاعبهم الناجمة عن ظروف النقل البحري كانت شيئا لايذكر أمام ظروف الإقامة الرهيبة في هاتين المحطتين.

ثانيا : ظروف الحجر الصحي :

أ) الحجر الصحي في الطور :

بموجب قرار المؤتمر الصحي العالمي، المنعقد في البندقية في العام 1892، أصبح محجر الطور. الواقع في الساحل الغربي من شبه جزيرة سيناء. محجرا صحيا عصريا وأهم حاجز في مصر والبحر الأبيض المتوسط في وجه الحجاج العائدين من الديار المقدسة. في هذا الحجر كان الحجاج يخضعون لمراقبة صحية تبلغ مدتها ثلاثة أو أربعة أيام في الأوقات العادية. وخمسة عشر يوما عند ظهور الكوليرا. خلال هذه المدة كانت تجري فصول أخرى مؤلمة تحدث عنها من حسن الحظ أحد أعيان

---

(13) تقرير الطبيب ربولدو (Rebellodo)، يوليوز 1896 : وثائق نانت (At / 196).

طنجة، وهو الحسن الغسال الذي حج في العام 1898[14] مما جاء في رحلته :

«وفي صبيحة يوم الأربعاء وصلنا لجبل الطور، وبمجرد ما أرسينا، صعد إلينا طبيب الكرنطينة.. ثم أخبر بأن نزولنا لايمكن إلا بعد إقامتنا بالبابور سبعة أيام... وبقي الحجاج بعضهم فوق بعض في حالة يرثى لها من شدة الضيق.. وبعد سبعة أيام رخصوا لنا في النزول إلى المباخر، ثم إن من دفع من الحجاج نصف إبرة مع كسر لكل رأس أدخل لموضع التبخير، ومن لم يدفع ذلك منع من الدخول إليها، فيظل نهاره تحت الشمس المحرقة، وربما أبقوا بذلك يومين أو ثلاثة أيام... ومتى تم تطهيرهم، أُخرجوا من غير الطريق التي سلكوها أولا عند دخولهم، فيجدون في محل آخر أمتعتهم ملقاة على الأرض بعد تبخيرها، فمنها ماهو محروق، ومنها مايقطر ماء، تصعد منه رائحة كريهة، ولاتسمع حينئذ إلا صياح الحجاج، فهذا يبكي على حوائجه حُرقت له، وهذه تلطم خديها على حليها ضاع لها. ثم يخرجون من ثمة إلى محجر الكرنطينة.. وهذا الموضع رمال بعيدة المسافة، يقطعها الحجاج على أرجلهم، سواء كانوا رجالا أو أطفالا أو نساء، في شدة الشمس الرمضاء... وفي كل يوم يكشف الطبيب على الحجاج، بحيث إذا رأى أحد الحجاج انحرف مزاجه انحرافا ما، فإنه يأخذه طوعا أو كرها، ويذهب به إلى المستشفى، ويحول بينه وبين رفقائه، ولاتسل عن معاملتهم إياه، إذ يقصر القلم عن وصفها، ويذوب الفؤاد من هولها. وحيث يقرب انتهاء مدة الكرنطينة بنحو ثلاثة أيام يرخص الطبيب للحجاج الحضور على تبخير صناديقهم، فلا ترى جلها إلا مكسورة، والحوائج التي كانت فيها ممزقة تلعب بها النار ويغطيها الغبار...»

من خلال هذا الوصف المثير نرى كيف أن الحجر الصحي في الطور كان سلسلة من المتاعب التي لاحصر لها. فالحجاج لم يسمح لهم بالنزول إلى المحجر إلا بعد مرور سبعة أيام قضوها فوق ظهر السفينة المشحونة بهم، وبعد نزولهم، وجدوا بيئة صعبة، لاتتوفر فيها أبسط وسائل الراحة؛ وفوق ذلك، فقد عوملوا بمذلة وهوان، وتعرضت أمتعتهم للضياع، ووقع التحايل على ابتزاز ماعندهم من دراهم بطرق مختلفة[15].

---

(14) الحسن بن محمد الغسال «الرحلة الطنجية» مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، د 1496، ص 33 ــ 35.

(15) هذا مالاحظه ابن كيران في رحلته، وعبر عنه بقوله : «وأما مروره على طريق الاسكندرية =

ب) الحجر الصحي في جزيرة الصويرة :

كان من الطبيعي، في ظل الظروف التي استعرضناها، أن يشعر الحجاج بكثير من الارتياح عند وصولهم إلى طنجة، فرحا بقرب استراحتهم من متاعب رحلتهم المضنية. كانوا في مثل هذه الظروف، غير مستعدين لتحمل أي عبء جديد، لاتحدوهم إلا رغبة واحدة وجامحة، النزول إلى اليابسة في أقرب وقت ممكن، وبأية طريقة كانت، والحالة أن القوانين الصحية الجاري بها العمل في بلادهم بإشراف المجلس الصحي الدولي[16] كانت تنص على إلزام سفن الحجاج، المشكوك في حالتها الصحية، بالتوجه إلى جزيرة الصويرة ليخضعوا هنالك لحجر صحي لمدة تتراوح بين أسبوع وأسبوعين. وبذلك فإن وصولهم إلى أرض الوطن لم يكن يعني نهاية لمتاعبهم، وإنما بداية لمتاعب أخرى لاتقل قساوة عن سابقتها.

فإذا كانت جزيرة الصويرة مؤهلة من الناحية الطبيعية لتلعب دور محجر صحي، فإنها كانت بعيدة عن طنجة، النقطة الطبيعية لتفرق الحجاج إلى ديارهم، وكان من الحيف إلزام هؤلاء عند وصولهم إلى هذه المدينة. بمواصلة رحلتهم المضنية نحو الجنوب لمدة إضافية. وقد ذكر الطبيب الانجليزي آرثر لرد (A. Leard) الذي زار الصويرة في العام 1872، أن الحجاج أصابهم غم عظيم من جراء ذلك[17] أضف إلى ذلك الظروف الصعبة لعملية إنزال الحجاج في الجزيرة. فعند المد، كانوا ينقلون بواسطة الزوارق إلى إحدى الصخور حيث يتم إنزالهم بإمساكهم من سواعدهم، فتجرح سيقانهم عند احتكاكها بالنتوءات الصخرية.

ذلك مالاحظه الطبيب ربولدو (Rebolledo) وعبر عنه بقوله : «إن أقسى القلوب لترق لرؤية هؤلاء الأشقياء والدم ينزف من سيقانهم العارية، وهم يتسلقون الصخور كقطيع مضطهد»[18] كان على الجميع أن يمروا من هذه

= فصعب من كثرة اللوزام والكلف حتى أنهم يستحلون مال الحجاج، ويتحيلون على أخذه بأي وجه كان : «الرحلة الفاسية، المطبعة الحجرية بفاس، 1306 هـ.

(16) حول هذا المجلس، انظر بحثنا : «المجلس الصحي الدولي في المغرب» دبلوم الدراسات العليا كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط 1980.

(17) LEARD A. «Morocco and the Moors», londres, 1876, p. 84.

(18) تقرير الطبيب ربولدو، م س.

العملية القاسية من شيوخ، ونساء وأطفال، وفي حالة الجزر كان يتم إنزالهم في شاطىء حصوي لاتتمكن الزوارق من الاقتراب منه. في هذه الحالة تصبح الوسيلة الوحيدة الممكنة هي إنزالهم في مياه البحر ليصلوا إلى اليابسة مشيا على الأقدام، تعلوهم المياه إلى أحزمتهم. أما في حالة رداءة الطقس، فكان يتعذر النزول تماما، كما يتعذر الاتصال بالجزيرة، ويصبح الحجاج، إذا كانوا موجودين فيها، معرضين للمجاعة. أخيرا فإن الجزيرة لم تكن قادرة على استقبال أكثر من 1000 حاج نظرا لعدم استواء سطحها، في حين أن العدد المحتشد عادة فوقها كان يتجاوز هذا الرقم بكثير كما سنرى من خلال المثال التالي :

في 22 غشت 1893، أنزلت السفينة الفرنسية لوتتيا (Lutetia) 300 حاج في جزيرة الصويرة، ثم ارتفع العدد إلى 1500 بعد وصول 1200 حاج على متن السفينة الفرنسية غليا (Gallia) والسفينة الانجليزية «أفغان» Afghan ولم يكن هذا العدد نهائيا، إذ كان من المنتظر أن يرتفع إلى أربعة آلاف تبعا للأخبار التي جاءت بقرب وصول سفن أخرى لايقل عدد ركابها عن 2300 حاج. وهذا في الوقت الذي لم تكن فيه الإمكانيات تسمح إلا باستقبال عشر هذا العدد[19].

مسبقا، أصبح الوضع في الجزيرة يدعو إلى القلق. فالآبار الموجودة فيها لم تعد تكفي لسد الحاجيات. كما أن مصاعب التموين أثارت السخط والاستياء. إذا علمنا أن الكوليرا كانت قد تسربت إلى الجزيرة بمجرد نزول الحجاج فيها، أدركنا مدى الأخطار التي كانت محدقة ليس فقط بالحجاج وإنما بالمغرب قاطبة في حالة ما إذا تمكن الوباء من التسرب إلى مدينة الصويرة. وكان من الصعب التكهن بالحالة التي ستصبح عليها الجزيرة إن هي استقبلت عددا إضافيا، كما كان منتظرا.

لمواجهة هذا الوضع، عقد المجلس الصحي اجتماعا طارئا في فاتح شتنبر، اتخذ فيه مجموعة من التدابير المستعجلة لمكافحة الكوليرا في الجزيرة[20]؛ ثم عقد اجتماعا آخر في 3 شتنبر قرر فيه منع السفن التي لم تصل بعد من إنزال ركابها في الجزيرة إلى أن تقضي حجرا صحيا في محجر أوروبي لمدة عشرة أيام[21].

---

(19) تقرير القنصل الانجليزي جوهنتون (Johnaton) بدون تاريخ : FO 99 / 374.

(20) كانت هذه التدابير فعالة، إذ تم إخماد الكوليرا في عين المكان دون أن تخلف سوى 18 ضحية.

(21) رسالة سفير انجلترا ساتو (Satou)، 22 شتنبر 1893 : FO 99 /305

بعبارة أخرى، فإن المجلس عمد إلى خلق حجر صحي مصطنع في الخارج لتأخير وصول موجات جديدة من الحجاج في انتظار إخلاء الجزيرة.

هذه إذن أمثلة عما كان يعانيه الحجاج عند وصولهم إلى بلادهم في ظل التنظيمات الصحية المفروضة عليهم من طرف المجلس الصحي. ويحق لنا في الأخير أن نتساءل عن موقف المخزن من هذه التنظيمات.

ثالثا : موقف المخزن :

عندما وافق سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859 ـــ 1873) على جعل جزيرة الصويرة محجرا صحيا للحجاج، بموجب ظهير 10 رجب 1283 / 18 دجنبر 1866[22] فإنه بين بكل وضوح في هذا الظهير أن الأمر يتعلق فقط بالحجاج الموبوئين؛ بعبارة أخرى، أن يقتصر نزول الحجاج في جزيرة الصويرة على السنوات التي يتأكد فيها ظهور وباء سار في المشرق. على هذه القاعدة جرت الأمور بالفعل في عهده وعهد خلفه وابنه المولى الحسن (1873 ـــ 1894). ورغم المضايقات التي كان الحجاج يتعرضون لها عند وصولهم إلى بلادهم، فإن المجلس الصحي كان يسمح لهم، في السنوات العادية، بالنزول في طنجة بدون حجر صحي. فلما جاء عهد المولى عبد العزيز (1894 ـــ 1908) تدعم الاتجاه نحو خرق هذه القاعدة، إذ قرر المجلس الصحي إغلاق طنجة نهائيا، مع باقي الموانىء المغربية الأخرى، أمام جميع السفن العائدة بالحجاج، وعدم الترخيص لها بإنزال ركابها إلا في جزيرة الصويرة، وهذا مهما كانت الحالة الصحية في الموانىء التي قدمت منها[23].

قابل المولى عبد العزيز هذا القرار بالاستنكار وتقديم الاحتجاجات، كما تعكس ذلك رسائله المتعددة إلى نائبه في طنجة محمد الطريس[24] إلا أن المجلس الصحي

(22) توجد نسخة من هذا الظهير ضمن وثائق المديرية الملكية بالرباط. وحول السياق التاريخي لصدوره، انظر :

EL BEZZAZ M.A. : «Les débuts de la réglementation sanitaire du pélerinage marocain à la Mecque», in **Hespéris - Tamuda**, vol. XXII, 1984, pp 67 - 77.

(23) رسالة سفير فرنسا (De Moubel)، 21 نوفمبر 1895 : وثائق نانت (AT / 96).

(24) حول هذه الرسائل، انظر بحثنا : «المجلس الصحي» م س.

ظل مصرا على موقفه مما شكل تحديا سافرا للسلطة الشرعية في البلاد. وأمام هذا التحدي لم يجد السلطان وسيلة أخرى للمقاومة سوى بالتهديد بمنع الحج رأسا.

هنا لابد من التذكير بأن مسألة منع الحج كانت قد طُرحت بين علماء الإسلام منذ القرن الحادي عشر الميلادي بعد أن بدأ نفر من حجاج الغرب الإسلامي في استعمال سفن النصارى للتوجه إلى الديار المقدسة بسبب اختلال الأمن عبر الطريق البري. ويستخلص من مختلف الفتاوى التي صدرت في الموضوع أن العلماء لم يحرموا الركوب في مراكب أعداء الدين، كما يقولون، إلا إذا تأكد للحاج المسلم أن ركوبه يؤدي إلى أن تجري أحكام النصارى بالإهانة عليه، كأن يُكره على السجود لصنم، أو على ما من شأنه أن يؤدي إلى إذلال للإسلام[25].

هذه الحجة الأخيرة هي التي استند عليها بعض علماء الإسلام في القرن التاسع عشر لتحريم الركوب في السفن المسيحية في ظل ظروف النقل القاسية التي سبقت الإشارة إليها. يقول الغيغائي في هذا الصدد : «قيل يحرم ركوبه على هذه الوجوه كلها كما أفتاني به شيخ وقته، وعالم عصره بمصر المحروسة، الفقيه أبو عبد الله غليش، شيخ المالكية، سألناه، فأفتانا بتحريم الركوب على هذه الكيفية»[26].

كان من الصعب على المخزن أن يتخذ قرارا من هذا النوع باعتباره يمس فريضة دينية مقدسة. هذا ماعبر عنه المولى عبد العزيز بقوله : «وكنا غاضين الطرف عن الكلام في ذلك فيما مضى لبشاعة سماع سقوط قاعدة من قواعد الإسلام وشيوع ذلك عند الجهلة العوام البعيدة أفهامهم عن إدراك المقصود ومعرفة السر في ذلك»[27] إلا أن تحديات المجلس الصحي، التي سبقت الإشارة إليها، وضعته أمام الأمر الواقع. فكان عليه إما حل هذا المجلس، وهو ماكان عاجزاعليه، لأن العصر كان قد استنفد آفاق مثل هذه المحاولة، وإما محاولة إلجامه بالتهديد بمنع رعاياه من

---

(25) حول هذه الفتاوى، انظر مقالتنا : «حول نقل البحرية المسيحية لحجاج الغرب الاسلامي» في ندوة **الغرب الاسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**، منشورات كلية الآداب بالرباط، الرباط 1995، ص 81 ـــ 92.

(26) رحلة الغيغائي، **م.س.** ص 58.

(27) ظهير المولى عبد العزيز الصادر إلى القائد محمد بن الخضر السلاوي في 24 رمضان 1314 / 15 يناير 1897 (وثائق تطوان، 49/15).

أداء الفريضة، وهو الاختيار الذي تبناه في الأخير. يقول المولى عبد العزيز، مخاطبا الطريس :

«فإن لم يسلموا ماتضمنه كتابنا الصادر لك صريحا في تقييد النزول بالجزيرة، وتعيين الطبيب، بالسنة الوخيمة، فلا سبيل لانتهاك حرمات الدين بتعمد الإقدام على إسلام المسلمين ليُفعل بهم في دياناتهم مالا وجه لإباحته، ويتعين حينئذ ارتكاب أحد أمرين : إما المنع من الركوب إلى الحج أصالة بعد بنائه على أساس شرعي باستفتاء علماء المسلمين فيما يجب المصير إليه، وتحرير حكم الشرع بالمنع، فتصدر به أوامرنا الشريفة لولاة مراسينا البعيدة، إلا من كان حماية وعرّف به عامل المرسى، فهو الذي يركب، وإما أن يُرجَع للوجه الذي وقع الاتفاق عليه أولا، بأن تكون تكتب لوكيل مصر ليعلمك عند إيابهم بالطلكراف بحال الحجاج، بحيث إذا كان فيهم مرض وخم تعلم به أنت خدامنا أمناء الصويرة ليهيئوا تنظيف المحل، وتعيين الطبيب واحدا أو اثنين، والماء، والقوت، ومن يقابلهم بالجزيرة حتى يخرجوا منها»[28].

الرسالة مؤرخة في العام 1314 / 1897، ممايعني أن السلطان كان عازما على منع الحج في هذه السنة في حالة تمادي المجلس الصحي في تحدياته. لكن، قبل أن يتخذ قراره النهائي، وردت عليه مذكرة من المجلس، تخبره بظهور الطاعون في الهند، وتدعوه إلى منع الحج في السنة نفسها[29].

لم يكن أمرا مباغتا، أو غير متوقع، أن يستجيب السلطان لهذا النداء. كذلك وبعد أن استفتى علماء مراكش، ووصل جوابهم بالموافقة[30] أصدر أوامره إلى

(28) رسالة المولى عبد العزيز إلى الطريس، 11 شعبان 1314/ 3 مارس 1897 (وثائق تطوان، 103/15).

(29) م.ن.

(30) استشار السلطان أيضا علماء فاس. ومن حسن الحظ أننا نجد في «سلوة الأنفاس» فتوى أصدرها بهذه المناسبة محمد الكتاني يمكن اعتبارها نموذجا للفتاوى التي صدرت في الموضوع. ومن خلال التمهيد الذي قدمه لنا الكتاني، نتبين أن الاستفتاء الذي وجهه المولى عبد العزيز إلى العلماء لم يكن يتعلق بمنع الحج بسبب ظهور الطاعون في الهند. وإنما بمنعه كرد فعل ضد مايقاسيه الحجاج من متاعب : «وقد كان ورد السؤال على فاس الغراء من حضرة مراكش الخضراء من سيدنا أمير المومنين.. مولانا عبد العزيز.. في السنة التي قبل هذه، وهي =

كافة عمال المدن والمراسي بمنع «الناس من التوجه للمشرق في هذه السنة»[31]. ولعل السلطان وضع الاستفتاء في إطار المشروع الذي سبق وأن هدده به، أي منع الحج كرد فعلٍ ضد مواقف المجلس الصحي الجائرة، سيما وأنه عندما أخبر الطريس بقراره، ذكّره في الوقت نفسه بـ «الانتهاكات والإهانات التي صارت تقع للمسلمين في أنفسهم وأعراضهم وشعائر ديانتهم التي أوجب الله الدب عنها وتموين محياها من آثار الامتهان التي منها محاولة النواب [وهم أعضاء المجلس الصحي] لزوم نزول الحجاج بجزيرة الصويرة وتعيين الطبيب لمداواتهم كل سنة، سواء كانت السنة وخيمة أو سالمة»[32].

من حسن الحظ أننا أصبحنا نتوفر على مجموعة من الظهائر التي صدرت في الموضوع إلى عمال المراسي التجارية، ومن خلالها نتبين أن ظروف النقل البحري المزرية، كما وصفناها في بداية هذه المداخلة، شغلت حيزا كبيرا ضمن الأسباب التي قدمها السلطان لتبرير قراره، يقول المولى عبد العزيز في الظهير الصادر إلى القائد محمد بن أحمد الخضر السلاوي :

«ولاسيما حيث انضاف لتعذر الاستطاعة اقتحام ركوب البحر من غير حصول شروطه التي منها أن لايغلب عطبه، ومنها ألا يُضيّع الراكب ركن صلاة، أو شرطا من شروطها، ومنها أن لايكون المسلمون تحت أحكام الأجانب وإهانتهم، وهذا من أفظعها لما يلحق به حرمة المومن من الانتهاك، ويعوقه عن الاعتصام بدينه والاستمساك. ولما صار الحجاج يقحمون هذه الطاغية من غير إمكان،

= سنة أربعة عشرة وثلاثمائة وألف عن قوم أرادوا الذهاب لحج بيت الله الحرام والحال أن أجناس النصارى دمرهم الله اتفقوا على التنكيل البالغ بمن حج في هذه السنة من الأنام، فهل يمكنون منه والحال هذه أم لا ؟». ثم أسهب الكتاني في توضيح الأوجه التي توجب منع الحج، فذكر منها : «الركوب في مراكب أعداء الدين والكفرة المعتدين، حيث يعلم أنه تجري أحكامهم بالإهانة عليه، وأنهم يتوصلون بشيء من الأذى وإليه» وبعد أن أورد مختلف آراء الأئمة في الموضوع، ختم معه بوجوب المنع حيث تأكد الضرر : «إذا تحقق أو غلب على الظن أنه يلحقهم بالسفر لهما مكروه شديد، أو يقعون في وبال عظيم ونكال مبيد، فللإمام حينئذ أن يمنعهم منها في العام الذي يظن فيه حصول ذلك، بل ذلك من النصيحة الواجبة عليه هنالك» : «سلوة الأنفاس»،المطبعة الحجرية بفاس، ج 2، ص 215 ــ 217.

(31) رسالة المولى عبد العزيز المذكورة في الإحالة الـ 28.

(32) الرسالة نفسها.

واستطاعة، أوقعوا أنفسهم في المحظور، واستوجبوا الكف عن السفر لأمور منهاما يلحقهم من أهل البابور من الإهانة، ومنها مايقع منهم في تعطيل الصلوات وترك شروطها، ومنها اقتحام العطب والإلقاء بالنفس للتهلكة، ومنها كونهم في تلك المدة تحت أحكام الأجانب الذين يعوقونهم عن الديانة والقيام بالواجب، ومنها مايقع للنساء المسلمات من إكراه أهل المراكب لهن على الفحشاء، زيادة على اختلاطهن بالرجال، ومنها محاربة أصحاب المراكب للمسلمين بالسب الفادح وسب الدين ودوسهم بأقدامهم، ومنها افتضاح أعراض الحجاج فيما بينهم بسبب التضييق الذي يقع بهم ويُلجئهم لذلك[33].

ثم تنفيذ قرار المنع تنفيذا صارما، إلا أن السلطان لم يقم بتمديد المنع، كما سبق وأن هدد بذلك، لأن شعبه لن يكون مستعدا لتقبل مثل هذا القرار. وهكذا فقد قام بتسريح الحج ابتداء من السنة التالية دون أن يستطيع وضع حد لتدخلات المجلس الصحي في هذا الميدان.

كخلاصة، يمكن القول بأن ظهور الملاحة البخارية في عرض السواحل المغربية لم يؤد، كما يُعتقد، إلى تحسين ظروف الرحلة إلى الديار المقدسة؛ فإلى جانب ماكان يعانيه الحجاج فوق ظهر السفن المقلة لهم، بسبب تكدسهم فيها كدجاج في قفص، كانت هناك ظروف الإقامة الرهيبة في المحاجر الصحية والتي تنفطر منها القلوب، على حد تعبير الحسن الغسال. كان من شأن هذه الظروف أن يؤدي، على المدى البعيد، إلى تقليص عدد المتوجهين إلى الديار المقدسة. فبعد أن كان العدد يُقدر في عهد المولى عبد الرحمان (1822–1859) بـ 2500 إلى 3000 حاج[34] أصبح يقدر في بداية القرن العشرين بـ 1000 إلى 1200 حاج[35].

---

(33) الظهير العزيزي المذكور في الإحالة الـ 27.

(34) MIEGE J.L. : «Le Maroc et L'Europe, 1830 - 1894», P U F 1961 - 63, t 2. p. 451.

(35) قدم هذا التقدير الإسباني كورتس (Cortés)، طبيب المجلس الصحي، مضيفا أن العدد في تقلص مستمر : وثائق الخارجية البلجيكية، الملف 44 — 12 AF.

رسالة من المولى عبد العزيز إلى محمد الطريس حول عزم جلالته على منع الحج على الرعايا المغاربة، بعد بنائه على أساس شرعي، في حالة تمادي المجلس الصحي في تحدياته، 11 شعبان 1314/15-1-1897 (م ت 49/15).

أوقاف الضعفاء والمساكين
بمدينة الرباط في القرن العشرين

عبد العزيز الخمليشي
كلية الآداب ـــ الرباط

كانت أوقاف مدينة الرباط منذ نهاية القرن التاسع عشر وإلى حدود الآن موزعة بين عدد من الشعب، وهي الأوقاف الكبرى، وأوقاف الزوايا والأضرحة، وأوقاف الضعفاء والمساكين، وأوقاف الحرمين الشريفين، ثم، أخيرا، الأوقاف المعقبة.

إن موضوع هذه الدراسة ـــ المهداة إلى أستاذنا الجليل إبراهيم بوطالب ـــ سيقتصر على التعريف بشعبة واحدة من بين كل هذه الشعب، وهي شعبة أوقاف الضعفاء والمساكين، وذلك من خلال إجابتنا على الأسئلة التالية :

ما نوع هذه الأوقاف وحجمها ؟ وما مصدرها ؟ من كان يشرف على أمورها وكيف كان يتم توزيع مداخيلها ؟ وبين هذا وذاك ما أهم التطورات التي شهدتها، سواء على مستوى الكم أو النوع أو طرق توزيع مستفاداتها، خلال الفترة المشار إليها أعلاه ؟

أولا : نوعها ومصدرها :

1 ـــ نوعها :

كانت أملاك أوقاف ضعفاء الرباط تتكون، من حيث النوع، من صنفين اثنين : أملاك مبنية وأخرى غير مبنية.

أ ـــ الأملاك المبنية :

بالاستناد إلى أول إحصاء رسمي أُنجز حول الأملاك الموقوفة على ضعفاء الرباط

الجدول الأول : الأملاك المحبسة على ضعفاء الرباط بناءً على إحصاء 1341هـ/1923م

أسماء المحبسين	أنواع الأملاك المحبسة																		مجموع عدد الأملاك	مجموع قيمة رقبة الأملاك (بالفرنك)	مجموع الكراء المقبوض شهريا (بالفرنك)	ملاحظات
	الدور	أجزاء الدور	الغرف	أجزاء الغرف	الحوانيت	أجزاء الحوانيت	جلسات الحوانيت	أجزاء دور السلع	المخازن	الطرازات	أجزاء الطرازات	أجزاء الفنادق	الأفران	أجزاء الأفران	الأرواء	أجزاء الأرواء	أحواض الملح	قطع الأراضي				
الحاج عبد المالك عبد الله	7				3					2									12	233000	570؛25 سنتيما	
الشريف سيدي محمد بن علي العكاري		1	2				1					1	1						06	137357	925	
الحاج أحمد بن الطيب الرجراجي		5				3										1	3	3	15	126775	408؛42 سنتيما	دون احتساب كراء أحواض الملح والقطع الأرضية الثلاث لم تقوم
الحاج أحمد بن أحمد بلافريج		1			8	4			1	1				1			2	3	21	92500	513؛75 سنتيما	خمسة أملاك لم تقوم: القطع الأرضية الثلاث والحوضان من الملح
الحاج قاسم بن مسعود		4													1				05	114375	169؛25	
الحاج محمد بن عبد المالك عبد الله	2					2													04	87500	440	
الحاج محمد بن المقدم ملين		1			1														02	58000	80	
الفقيه الهاشمي الحجوي		2			2														04	52666	277؛91	
الحاج العربي فرج					3				1				1						05	47000	207؛50	
الحاج أحمد العمري	1																		01	45000	240	
الفقيه عبد القادر لبريس	2	1																	03	35500	215	
إدريس العفير	1																		01	35000	00	انظر متن الهامش (57)
الحاج عبد السلام الفاسي الرباطي	1																		01	30000	200	
الحاج عبد القادر الباشا	1																		01	30000	50	

(تابع)

أسماء المحبسين	الدور	أجزاء الدور	الغرف	أجزاء الغرف	الحوانيت	أجزاء الحوانيت	جلسات الحوانيت	أجزاء دور السلع	المخازن	الطرازات	أجزاء الطرازات	أجزاء الفنادق	الأفران	أجزاء الأفران	الأرواء	أجزاء الأرواء	أحواض الملح	قطع الأراضي	مجموع عدد الأملاك	مجموع قيمة رقبة الأملاك (بالفرنك)	مجموع الكراء المقبوض شهريا (بالفرنك)	ملاحظات
أنواع الأملاك المحبسة																						
الحاج عبد السلام بن مسعود	1	2	1																04	29250	95	
بنعاشر مرسيل وزوجه أم كلثوم بلفريج						1		1						1					03	27600	165	
الحاج حجي اقديرة					1	2													03	25500	145	
الفقيه عبد الرحمان لبريس	1				2	1													04	21500	130	
الشريف سيدي المختار الدبي		1																	01	18000	125	
عبد السلام والزهرا	4				1														05	17500	425	
مَحمد بن مبارك	1																		01	17500	125	
الحاج عبد الرحمان الرندة					1														01	17500	65	
الشريف سيدي محمد بن العربي الحساني		1																	01	16000	67	
الزيانية مرسيل					1														01	15000	16؛25 سنتيما	
مصطفى بلكورة		1			1														02	12000	110	
الحاج المعطي بن مسعود					3					1									04	11500	60	
طامو والزهرا وعائشة بندراعو	1																		01	10000	50	
الشريف مولاي عبد الله التهامي		1																	01	9350	50	
الحاج محمد العبودي وزوجته خديجة المكي السرايري		1															2		03	9325	02؛50	دون احتساب كراء حوض الملح وقدرهما 983 فرنكًا سنويا

(تــابـــع)

أسماء المحبسين	الـــدور	أجزاء الـدور	الغـــرف	أجزاء الغرف	الحوانيت	أجزاء الحوانيت	جلسات الحوانيت	أجزاء دور السلع	المخازن	الطرازات	أجزاء الطرازات	أجزاء الفنادق	الأفران	أجزاء الأفران	الأرواء	أجزاء الأرواء	أحواض الملح	قطع الأراضي	مجموع عدد الأملاك	مجموع قيمة رقبة الأملاك (بالفرنك)	مجموع الكراء المقبوض شهريا (بالفرنك)	ملاحظات
زهراء الجيلالي الباشا الرباطي								1											01	8266	58:50	
الحاج إبراهيم فرج						1													01	8000	30	
منانة بنمسعود				1							1					1			03	6925	36:25	
منانة مرسيل														1/4					01	6666	40	
الحاج عبد الله الشياظمي الرباطي		1																	01	6000	40	يتعلق الأمر بثلثي من زينة دار الواقعة بقصبة الأوداية حي بارو
الحاج الغازي الأودي		1																	01	5000	90	
عبد الله بن الحاج محمد الباشا							1/2												01	5000	55	
المقدم البرناني					1														01	5000	10	
صفية بوهلال		1																	01	4125	07	
خديجة التازي		1																	01	4000	37:50	المحبس الوحيد الذي كان قبره يوجد في سلا
المكي بوعشرين					1														01	4000	17:50	
طامو برقليل		1																	01	3000	10	
الفقيه أحمد ملين									1										01	1500	50	
خديجة بنت يحيى السرايري				1															01	1000	25	يتعلق الأمر هنا بربع دار للدباغة
الحاج العربي بن عبد الله																	1		01	1000		
المجـمـوع	23	27	4	1	29	14	2	2	3	4	1	1	2	3	1	2	8	6	133	1.460680		

ومساكينها في العام 1341هـ/1923م ــ كما يتضح من الجدول الأول ــ[1] يمكن القول إن حصة الأسد من تلك الأملاك كانت تحتلها المباني : فمن بين مائة وثلاثة وثلاثين ملكا (وهو مجموع عدد الأملاك) كان نصيب المباني مائة وتسعة عشر مبنًى، تنتشر برمتها داخل أسوار المدينة. وقد كانت موزعة وفق ما يلي :

في الطليعة نجد الدور وأجزائها ومشتقاتها : ثلاث وعشرون داراً، وسبع وعشرون داراً مشتركة مع الغير، وثلاث غرف، ونصف غرفة، وحظ من فندق به بيوت لإقامة الأفاقين[2]، وأروى، وأرويان مشتركان مع الغير.

وفي مرتبة ثانية، وبشكل يكاد يكون موازيا للدور وأجزائها، تأتي الحوانيت وأجزاؤها : تسع وعشرون حانوتا، وأربع عشرة حانوت مشتركة مع الغير، وجْلستان من الحوانيت، وحظان من دور السلع، وثلاثة مخازن.

---

(1) سطرنا هذا الجدول بالإستناد إلى المعطيات الواردة في **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 499-595. وكان الأساس الذي اعتمدناه في ترتيب أسماء المحبسين هو قيمة رتبة الأملاك الموقوفة. وقد أنجز هذا الإحصاء بناءً على ظهير سلطاني مؤرخ في 6 ربيع الأول 1341هـ / 27 أكتوبر 1922م، وانتهى من إنجازه في 6 شعبان 1341هـ / 24 مارس 1923، وذلك من قبل لجنة ــ عينت من قبل السلطان ــ تتكون من عشرة أفراد، وهم ناظر أحباس كبرى الرباط (محمد ملين)، وعالمان (عبد السلام بن إبراهيم وأحمد بن جلون) وسبعة مقومين (الحاج أحمد التازي والطالب محمد بن بناصر غنام والطالب أحمد الزبدي والطالب عبد الرزاق بركاش والطالب العربي الغربي والطالب محمد بن إبراهيم التادلي والطالب المعطي بوهلال). وسجلت نسخة من هذا الإحصاء في كناش يوجد في نظارة أوقاف الرباط بعنوان : «**كناش أوقاف الضعفاء**»، وعلاوة على ذلك، فهذا الكناش يتضمن عدداً من الوثائق المتعلقة بهذا الوقف، سنشير إليها في حينها.
ونغتنم هذه المناسبة لنعرب، ثانية، عن شكرنا وامتناننا إلى مسؤولي وموظفي وزارة الأوقاف ونظارة الرباط الذين لم يبخلوا علينا بأي مساعدة خلال مدة اشتغالنا في وثائق نظارة الرباط، في العام 1994.

(2) ابتداءً من شهر محرم 1369هـ / نونبر 1949 أصبح هذا الفندق أو «الفنيدقة» خالصة كلها لجانب حبس الضعفاء، **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 579.
وورد في رسم إشهاد مؤرخ في 14 رمضان 1387هـ / 16 دجنبر 1967، أن هذه الفنيدقة الكائنة في زنقة سيدي بن رزوق بالجزاء كانت تضم عشرين بيتا، كل بيت مكرى على حدة، وأن النظارة قامت بإكرائها لشخصين بوجيبة شهرية قدرها 424 درهما. **كناش إشهادات**، نظارة أوقاف الرباط، ص 132.

وفي مرتبة متدنية تأتي بعض المباني المرتبطة بالحرف والمتمثلة في أربعة طرازات، وجزء من طراز، وربع دار من دور الدباغة، وفرنين، وثلاثة أجزاء من الفرارين.

وقد قومت مجموع هذه الأملاك المبنية بـ : 1449105 فرنكات.

ب ــ الأملاك غير المبنية :

وهي من صنفين : أراضي زراعية وأخرى عبارة عن أحواض من الملح.

كانت الأراضي الزراعية تتكون، في مجموعها، من ست قطع : ثلاث منها تقع في حسان (بالقرب من صومعة حسان)، ولم يكن يوجد فيها، وقت إجراء هذا الإحصاء، أي غلة، كما أن المكلفين بتقويم الأملاك لم يقوموا بتقويم رقبتها[3] ومحبسها هو الحاج أحمد الرجراجي. والقطع الثلاث الأخرى كانت موزعة في ثلاثة مواضع : أرض «قبيبة بن زاكور» خارج باب شالة، وأرض «ظهر الرابطة» خارج باب القبيبات (كان يوجد فيها عزيب)، وأرض حراثية بالولجة (كانت تتكون من ثلاث قطع)، وكلها من تحبيس أحمد بلافريج، وهي بدورها لم تقوم من قبل لجنة التقويم[4]، والتقويم الذي حصلنا عليه ــ بالاستناد إلى كناش آخر ــ يعود إلى العام 1350هـ/1931م، حيث قومت رقبة أرض «قبيبة بن زاكور» بـ: 500000 فرنك (وقدرت مساحتها بـ2500 متر)، وأرض «ظهر الرابطة» بـ: 100000 فرنك، والأرض الواقعة في الولجة ــ بقطعها الثلاث ــ بـ: 6500 فرنك[5]. ومعنى هذا أن مجموع رقبة هذه الأراضي هو : 606500 فرنك، وهو رقم لا يخلو من أهمية، خصوصا بالنسبة لأرض «قبيبة بن زاكور»، كما سنلاحظ فيما سيرد.

وفيما يخص أحواض ملح الطعام، التي كانت تنتشر إما داخل زاوية شالة أو بجوارها، بمحاذاة النهر، فكانت قيمة رقبتها محدودة، لقد قوم بعضها في العام 1923 بـ: 11575 فرنكا[6] وبعضها الآخر في 1931 بـ: 16000 فرنك[7].

(3) **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 506.

(4) **نفسه**، ص 503.

(5) **كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل المرحوم الحاج أحمد بلافريج**، نظارة أوقاف الرباط، ص 10.

(6) ويتعلق الأمر بأحواض الحاج العربي بن عبد الله (1000 فرنك) وأحمد الرجراجي (2500 ف)=

تلك، عموما، كانت صورة الأملاك الموقوفة على ضعفاء ومساكين الرباط إلى حدود العام 1923 نوعاً وعدداً ورقبة. وحتى تكتمل ملامح الصورة برمتها نتساءل : ما موقع هذه الأملاك بالمقارنة مع بقية أملاك شعب أوقاف الرباط ؟

إنطلاقا من الجدول الثاني، المتعلق بإحصاء أملاك الأحباس الكبرى بمدينة الرباط في العام 1343/24-1925م[8]، نلاحظ أن عدد تلك الأملاك بلغ 949 ملكا، وأن مجموع قيمة رقبتها، بما فيها الأملاك الخالصة للأحباس، والأملاك ذوات المنافع المسلمة، والأملاك المدعى فيها بمنفعة غير مسلمة، قدرت بـ: 12.177428 فرنكا.

وهكذا إذا تذكرنا مجموع قيمة رقبة أملاك الضعفاء الواردة في الجدول الأول (1460680 فرنكاً) وأضفنا إليه ـــ تجاوزاً ـــ تقويم القطع الأرضية الثلاث المذكورة أعلاه (606500 فرنك) فإننا نحصل، تقريبا، على النتيجة الآتية : إن أملاك أحباس كبرى الرباط كانت تزيد على أملاك أحباس الضعفاء بحوالي ست مرات.

أما بالنسبة لأملاك أوقاف زوايا وأضرحة الرباط فإن الإحصاء الذي نتوفر عليه يعود إلى العام 1916، ومضمنه أن مجموع عدد أملاك هذه الشعبة بلغ 338 ملكا، وأن قيمة رقبتها، سواء منها الأملاك الخالصة للأحباس (1766411 بسيطة) أو الأملاك ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزاء (45175 بسيطة)، قدرت بـ: 1.811586 بسيطة[9]، وهو رقم يتقارب، عموما، مع تقويم رقبة أملاك الضعفاء.

= ومحمد العبودي (7000 ف) وزوجته خديجة السرايري (1075 ف)، **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 537-539-589.

(7) مصدر الهامش 5، ص 10، (ويتعلق الأمر، هنا، بأحواض ملح الحاج أحمد بلافريج).

(8) سطرناه بالإعتماد على **كناش إحصاء أملاك أحباس الرباط الكبرى** سنة 1343هـ، نظارة أوقاف الرباط، ص 456.

(9) لمزيد من التفاصيل حول أملاك هذه الزوايا والأضرحة انظر : عبد العزيز الخمليشي، «جوانب من تاريخ الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1855-1926)»، ضمن كتاب : **دراسات تاريخية مهداة للفقيد جرمان عياش**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1994، ص 157-158.

الجدول الثاني : إحصاء أملاك الأحباس الكبرى بالرباط سنة 1343هـ/24-1925م
(الأرقام بالفرنك)

أنواع الأملاك	عددها	قيمة رقبتها: الخالص للأحباس	قيمة رقبتها: الذي فيها منفعة مسلمة	قيمة رقبتها: المدعى فيها منفعة غير مسلمة	الكراء السنوي: الخالص للأحباس	الكراء السنوي: ذوات المنافع المسلمة	الكراء السنوي: المدعى فيها منفعة غير مسلمة
الدور التامة الخالصة	113	2319500			136884		
أجزاء الدور الخالصة	16	155500			7370		
الغرف التامة والمشتركة الخالصة	16	67500			5742		
الطرازات التامة الخالصة	05	29000			2220		
الأروية التامة المشتركة	12	79250			4440		
المطبعة والمتحف	02	80000			4800		
الحوانيت التامة الخالصة	215	967750			54338		
أجزاء الحوانيت الخالصة	23	53750			2574		
الحمامات الخالصة	04	420000			60000		
الأفران التامة والمشتركة الخالصة	12	118750			8580		
الفنادق التامة والمشتركة	11	1298400	181750	4700	84823	8331	2340
الأهراء والمخازن التامة المشتركة	30	265500		7500	18010		300
دور الدبغ	01	12500			462		
البيوت التامة الخالصة بباب الجديد	64	1660000					
دور السلع التامة والمشتركة	13	482500			18360		
أجزاء دور الصابون الخالصة	01	9000			360		

(تابع)

أنواع الأملاك	عددها	قيمة رقبتها: الخالص للأحباس	قيمة رقبتها: الذي فيها منفعة مسلمة	قيمة رقبتها: المدعى فيها منفعة غير مسلمة	الكراء السنوي: الخالص للأحباس	الكراء السنوي: ذوات المنافع المسلمة	الكراء السنوي: المدعى فيها منفعة غير مسلمة
الأراضي التامة الخالصة	98	1608984			27825		
العراصي التامة الخالصة	16	1597991			15860		
أجزاء البقاع	01	400			0000		
الحوانيت التامة والمشتركة ذوات المنافع المسلمة	274		738333			48311	
الأهراء ذوات المنافع المسلمة	02		8700			504	
الأراضي ذوات المنافع المسلمة	01		8370			470	
الحوانيت التامة والمشتركة المدعى فيها منفعة غير مسلمة	19			12800			8400
المجموع	949	11226275	937153	14000	452648	57616	11040

لكن إذا علمنا أن تقويم 1916 ليس هو تقويم 1923 (أو 1931 بالنسبة للقطع الأرضية الثلاث) باعتبار أن سومة العقار ـــ إسوة بكل المواد ـــ كانت في ارتفاع مستمر، جاز أن نقول، والحالة هاته، إن مجموع قيمة رقبة أملاك زوايا وأضرحة الرباط كانت تزيد في العام 1923 ـــ ولو بقليل ـــ على قيمة رقبة أملاك أوقاف الضعفاء، وبالتالي فإن موقعها يأتي مباشرة في المرتبة الثانية بعد أحباس كبرى الرباط.

ولما كانت أوقاف الحرمين الشريفين محدودة لا تتجاوز حدود أصابع اليد الواحدة، في حدود ما وقفنا عليه[10]، حق أن نقول إن أملاك أوقاف مساكين الرباط كانت تحتل المرتبة الثالثة من جملة أملاك أوقاف المدينة.

ما مصدر هذه الأوقاف ؟

2 ـــ مصـــدرها :

بالإستناد، مرة أخرى، إلى نفس الجدول الأول يمكن تسجيل عدد من الملاحظات :

أولها، أن مصدر كل هذه الأملاك يعود إلى جماعة من المحسنين الذين كانوا كلهم، لما أُنجز هذا الإحصاء، في عداد الموتى (بدليل وجود كلمة المرحوم أو المرحومة إزاء كل اسم). وقد بلغ عددهم سبعة وأربعين محسنا، من بينهم اثنتا عشرة محسنة. وقد كانوا ينتمون في غالبيتهم إلى أسر المهاجرين الأندلسيين الذين استوطنوا الرباط، مع إعادة تعميرها، منذ مطلع القرن السابع عشر. كما نجد أسراً أخرى كانت قد وفدت من مختلف جهات المغرب ومدنه واستوطنت المدينة وأصبحت رباطية (العكاري والفاسي والتازي والحجوي والرجراجي والحساني والأودي والشياظمي). وكانوا كلهم مدفونين في الرباط، باستثناء محسن واحد كان مدفونا في سلا، وهو المكي بوعشرين[11].

---

(10) ويتعلق الأمر بعرصة ودار وهري، بالإضافة إلى مفتاح حانوت. وباستثناء مفتاح الحانوت التي كانت وقفا مشتركاً بين الحرم المكي والمدينة المنورة، فإن بقية الأملاك الأخرى كانت وقفا خاصا بالحرم المكي، وثائق نظارة الرباط.

(11) **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 552.

ثانيا، أن غالبية أولئك المحسنين كانوا ينتمون، من الناحية المهنية، إلى فئة التجار، كما أنهم كانوا قد أدوا فريضة الحج. وقلة قليلة كانت من فئة الفقهاء، أما النساء فكن من بنات التجار اللواتي ورثن عن آبائهن نصيبا من الإرث.

ثالثا، أن من كل مجموع قيمة رقبة الأملاك الموقوفة (وهي 1460680 فرنكا) نجد 902166 فرنكا تعود إلى المحبسين الثمانية الأوائل الواردة أسماؤهم في بداية الجدول. وهو ما يمثل 62 % من قيمة رقبة الأملاك (وقد ترتفع هذه النسبة إلى ما يزيد على 70 % إذا أضفنا إلى ذلك تقويم أراضي الرجراجي وبلافريج التي لم تدرج في مجموع هذا الإحصاء، لأنها لم تقوم كما أشرنا إلى ذلك أعلاه). أما نصيب النساء ــ وهو 70057 فرنكا ــ فكان محدوداً، ولم يمثل سوى 4,8 % من قيمة رقبة الأملاك.

رابعا، من الحق أن يقال إن لائحة هؤلاء المحسنين تظل ناقصة، وذلك بسبب الإضمحلال والتلاشي الذي تعرضت له بعض تلك الأملاك بفعل التقادم وغياب الصيانة، فضلا عما يمكن أن يكون قد طال بعضها الآخر من ترام وافتيات من قبل بعض المتصرفين الذين كانت توكل إليهم أمور الإشراف عليها. وهذا، فعلا، ما كان قد أشار إليه الظهير السلطاني الموجه إلى ناظر الرباط بتاريخ 10 ذي القعدة 1335هـ/28 غشت 1917م، والذي يأمره فيه بإحصاء تلك الأملاك[12]، وهو الأمر الذي تكرر من خلال ظهير ثان مؤرخ في 6 ربيع الأول 1341هـ/27 أكتوبر 1922م، في ظرفية اتسمت بانتشار الفاقة بسبب الغلاء، خصوصا «في صفوف الأرامل واليتامى وبعض أرباب الحرف [...] وجلهم يلتمسون فقرهم وخصاصهم ولا يسألون الناس إلحافا»[13].

وفي هذا السياق يلزمنا أن نشير إلى أننا وقفنا، فعلا، على ثلاثة رسوم تحبيسية لم يدرج أصحابها ضمن إحصاء 1923.

أولها رسم مؤرخ في شهر محرم 1328هـ/فبراير 1910 يتعلق بتحبيس $\frac{14}{1010}$ (أربعة أعشار وعشر العشر) من نصف حانوت من قبل الحاج سعيد بن

---

(12) أشير إلى ملخص هذا الظهير في ديباجة ظهير 27 أكتوبر 1922، **نفسه**، ص 597.

(13) أنظر نسخة من هذا الظهير **بالمصدر أعلاه**، ص 597.

الحسن السوسي[14].

والثاني مؤرخ في 7 حجة 1331هـ/7 نونبر 1913م، وفيه «يشهد الطالب العربي بن الحاج محمد الغربي أنه إن قضى الله بوفاته يخرج من متخلفه جميع الربع الواحد من كافة الحانوت بالسويقة [...] ويشترى من مستفاده خبز يفرق على الضعفاء والمساكين في يوم الجمعة...»[15].

والثالث مؤرخ في 14 ربيع الأول 1335هـ/8 يناير 1917م، ويتضح منه أن الهالك الشريف سيدي محمد بن محمد الأوراوي «كان قد أوصى قيد حياته في مرض موته بورقة بخط يده مضمنها إخراج ثلث متخلفه ويقسم على أربعة أقسام، فالربع الواحد منها يقسم على خمسين، نصفه يدفع مشاهرة على طلبة أخيار يقرأون حزبا من القرآن العظيم على قبره صباحا ومساءً، والقسم الثاني يشتري به الخبز ويفرق على الضعفاء والضعيفات وخصوصاً ذوي القربى في صباح كل خميس وكل جمعة، وأما ثلاثة أرباع الخمس فتكون وقفا مؤبداً على كل ما هو ما هو موجود ومن سيوجد من الذكور لشقيقه سيدي مأمون وسيدي فتح الله»[16].

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية إن البعض من الأملاك المدرجة في لائحة هذا الإحصاء كانت قد عرفت تحولا، مقارنة بما كانت عليه الأمر في أصل النص التحبيسي الذي ينص، عادة، في خاتمته، على «أن من غير أو بدل فالله حسيبه ورقيبه، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون». ونكتفي، هنا، بمثال واحد يتعلق بأوقاف المرحومتين عائشة دراعو وطامو بنت الحاج محمد والزهراء.

يتضح من الرسم العدلي المتعلق بوصية عائشة دراعو أنها كانت قد حبست بتاريخ 10 جمادي الأولى 1271هـ/29 دجنبر 1854م «جميع الربع ونصف الثمن التي لها من كافة عرصة الحناء بزاوية شالة، يقبض ثمن غلة ذلك ويشترى كسوة للضعفاء والمساكين»[17].

(14) **نفسه**، ص 470.

(15) **نفسه**، ص 466.

(16) **نفسه**، ص 450.

(17) **نفسه**، ص 482.

ويتضح من رسم ثان يتعلق بوصية طامو والزهراء، مؤرخ في أواسط ربيع الأول 1283هـ/ متم يوليوز 1866م، أنها كانت قد «أشهدت [...] أنه إثر موتها يخرج من متخلفها الثلث الواحد، يخرج منه الربع من الدويرة الكائنة بقعر الزنيقة التي بها مسجد بلمين يكون وقفا على الزاوية المباركية بالرباط على أن تدفن فيها، ويخرج منه الحظ الذي لها من عرصة طاقة العين [بزاوية شالة] المنجز لها بالإرث من والدها يشترى بفائدته خبز ويفرق كل خميس على الضعفاء والمساكين، وهكذا إلى أن يرث الله الأرض ومن خير الوارثين، والذي يتولى التصرف في الحظ المذكور وتفرقة الخبز هو صهرها الأبر الحاج محمد بريطل وتعتق منه أمتها مباركة...»[18].

فما الذي وقع حتى غاب اسم البستانين عن الذكر في إحصاء 1923، ويظهر اسم المحبستين في مظهر آخر، أي كمن حبستا، معا، دار مشتركة ؟

الذي وقع، كما يتضح من رسم ثالث، مؤرخ في ربيع الثاني 1322/ يوليوز 1904، هو أن المتصرف في حبس عائشة دراعو كان قد باع حظها من بستان «الحناء» واشترى به نصف دار لحساب ما أوصت به المرأة (كسوة تفرق على الفقراء)، ثم جاء المتصرف في وقف طامو والزهراء وباع حظها من بستان «طاقة العين» ـــ بمائتين وأربعين ريالا ـــ واشترى به النصف الآخر من الدار مع الإبقاء على نفس الوصية (خبز يفرق كل خميس على الضعفاء)[19]، ومن ثم أصبحت الدار مشتركة بين المحبستين : يتعلق الأمر، إذن، بمعاوضة، أي شراء عَوض بعوض مع المحافظة على وصية المحبس أو المحبسة، مراعاة لمصلحة الوقف.

ما هي التطورات التي وقعت في أملاك هذا الوقف منذ إحصاء 1923 إلى الآن ؟

ثانيا : تطـــوراتـــهـــا :

يمكن تتبع هذه التطورات من خلال مستويين اثنين : أحدهما يرتبط بالجانب الكمي، والآخر يتمثل في الجانب النوعي.

---

(18) **نفسه**، ونفس الصفحة.

(19) **نفسه**، ص 481.

1 ـــ على مستوى الكم :

نبادر إلى القول، بادىء ذي بدء، إننا لم نقف على أي إحصاء جديد، على شاكلة إحصاء 1923، من شأنه أن يعرفنا بكل المستجدات التي طرأت على أملاك هذه الشعبة، سواء من حيث عددها، أو من حيث تقويمها، وقصارى ما وقفنا عليه، بالإضافة إلى عدد من الرسوم العدلية، ملحق أضيف على هامش الإحصاء الآنف الذكر، وهو ما حاولنا تبسيطه في الجدول التالي : وهو الجدول الثالث[20].

وانطلاقاً من هذا الجدول يمكن تسطير الملاحظات الآتية :

أولها، أننا لا نعرف تاريخ تحبيس الأملاك الموقوفة من قبل المحبسين الأربع الأوائل، وهم الجناوي والشرقاوي ومرسيل وبنسعيد. وعلى أي، وباستثناء الفندق الصغير، فإن بقية الأملاك كانت متواضعة، بل إن بعضها لم يكن فيه أي نفع، بفعل التلاشي، كما هو الشأن بالنسبة للدار التي عرضت للمعاوضة[21].

ثانيا، أن عدد المحسنين ابتداءً من العام 1927 وإلى نهاية عقد الحماية (1956) لم يتجاوز سبعة محسنين، من ضمنهم السلطان المرحوم سيدي محمد بن يوسف[22]. وأما بعد الاستقلال، وبالضبط ابتداء من العام 1960 وإلى حدود الآن فقد ظل الرقم ثابتا في محسن واحد. فهل يجوز، والحالة هاته، أن نقول إن

---

(20) سطرناه بالإعتماد على **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 418-420-426-454-465-497؛ هذا فضلا عن كناشين آخرين أحدهما بعنوان : «**كناش الدار المحبسة من قبل السلطان المرحوم محمد بن يوسف**»، والثاني بعنوان : «**كناش تركة الحاج أحمد ابن المحتسب محمد بناني وما أوصى به من خبز الضعفاء والمساكين وغيره**»، وهما، أيضا، من كنانيش نظارة أوقاف الرباط.

(21) **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 497.

(22) نص رسم التحبيس المؤرخ في فاتح ربيع الثاني 1351هـ/ 4 غشت 1932 على أن توزع مداخيل كراء الدار المحبسة وفق ما يلي : ثلاثة أخماس على أربعة من الطلبة يقرؤون حزبين من القرآن الكريم كل يوم مع صلاة المغرب على قبر جدته للأم المرحومة سعادة المدفونة بضريح سيدي محمد بن عبد الله؛ والخمس يشترى به خبز ويفرقه صباح كل جمعة، بالضريح المذكور، والخمس الباقي يصرف على إصلاحات الدار وغيرها من أمور الصيانة وجعل النظر في ذلك للناظر وكل من يتولى النظارة بعده، ص 3 من الكناش المشار إليه في الهامش 20.

الجدول الثالث : تطور أوقاف ضعفاء الرباط خلال القرن العشرين

أسماء المحبسين	نوع الأملاك المحبسة	تاريخ التحبيس	ملاحظات
1) الحاج محمد بن عثمان الجناوي	فندق صغير للسكن		كان يسمى بـ«فنيدة سكلانطة»
2) سيدي محمد الشرقاوي	جلسة حانوت		
3) عبد الرحمان مرسيل	دار متهدمة		عرضت للمعاوضة لعدم النفع
4) الأمين محمد بنسعيد الرباطي	حظ من دار		
5) سيدي حجاج المغراوي الرباطي	حظ من دار	1927/1345	
6) السلطان سيدي محمد بن يوسف	خمس من دار	1932/1351	انظر الهامش 22
7) مصطفى غنام	حظ من دار	1932/1351	
8) الأمين أحمد بن محمد بناني	سدس أملاكه	1932/1350	قومت مجموع تركته القابلة للقسمة بـ: 11.427250 فرنكا
9) الوزير الحاج عمر بن عبد الكريم التازي	جزء من ثلث متخلفه	1932/1351	دفن في فاس
10) الفقيه الحاج محمد أحمد ملين	نصف ثلث متخلفه	1939/1357	يستفيد منه الحبس بعد وفاة إمائه الأربع
11) الحاج عبد الرحمان محمد بركاش	ثلاث دور	1952/1371	يستفيد منها الحبس بعد وفاة إمائه الثلاث
12) أحمد المصطفى ملين	حظ من دار	1960/1380	

أوقاف الفقراء توقفت، بالمرة، في هذه المدينة منذ 1960 ؟ هذا ما يستفاد من الوثائق الواردة في كناش ضعفاء مدينة الرباط.

ثالثا، أن أهم الأوقاف التي سجلت على امتداد كل هذه الفترة (1923–1960) ارتبطت باسم محسنين اثنين، وهما الحاج أحمد بناني، والحاج عمر التازي. فمن يكونا هذان المحسنان ؟ وما نصيب الأملاك التي حبساها لحساب ضعفاء الرباط ؟

بالنسبة لأحمد بناني فهو أحد أولاد المحتسب الحاج محمد بناني، كان تاجراً، واشتغل لمدة في جهاز الأمانة. (كان يلقب بالطالب الأمين)، ثم عاد إلى ممارسة التجارة من جديد إلى تاريخ وفاته في شهر ذي الحجة 1350هـ/ أبريل 1932. وكان قد بنى في حياته مسجدا بزنقة الباعودي ببوقرون، يعرف بمسجد بناني، حبس عليه خمس حوانيت «يصرف مستفادها فيما تقام به الوظائف الدينية من إمام ومؤذن وحزابين وفرش وإصلاح...»[23].

وقد قومت مجموع تركته ــ بعد إسقاط كل الصوائر المتعلقة بجنازته، حسبما كان قد أوصى به، وأداء الديون العالقة بذمته بـ: 11.427.250 فرنكاً. ولتقدير حجم هذه التركة يجب أن نقول إنها كانت تتجاوز مجموع قيمة رقبة الأملاك الخالصة لأحباس كبرى الرباط في العام 1925 (انظر الجدول الثاني).

وعندما شرع العدول في مباشرة مفاصلة الهالك «ألفيا في صندوق رسوم أملاكه رسما بتاريخ 14 رمضان 1319هـ [25 دجنبر 1901] مضمنه إيصاؤه بإخراج الثلث من جميع متخلفه العقار وغيره فتعتق منه إماؤه الأربع [...] ويعطى لكل واحدة منهن مائة ريال [...] كما يعطى لهن وللمستولدة زهراء جميع الدار الكبيرة التي له بزنقة سيدي الركني [...] يسكن بها من غير متزوجات، فإن ماتت إحداهن أو تزوجت رجعها حظها للباقي منهن إلى أن ينقرض جميعهن فيرجع حبسها على الضعفاء والمساكين على الوجه الآتي. والباقي من الثلث، بعد إخراج ما ذكر، يجعل في الأملاك المتخلفة عنه أو غيرها وتكون حبسا على الضعفاء والمساكين يشترى بما فضل عن إصلاحها وغيره من اللوازم الشرعية الخبز ويغرق

(23) أشير إلى هذه المعطيات في رسم تركته، وتوجد نسخة من هذه التركة ــ المؤرخة في 6 صفر 1354هـ/ 9 مايو 1935 ــ في الكناش المشار إلى عنوانه بالهامش 20، ص 3–14.

على من ذكر كل خميس عدا ريالا واحدا يعطى كل شهر لضعيف من الطلبة يقرأ عليه حزبا من القرآن العظيم كل يوم ويهدي ثوابه إليه، والذي يتولى التصرف في الأملاك المذكورة وصرف مستفادها في مصرفه هو صهره الحاج عمر عبد السلام ملين والعربي بن الحاج محمد بنعبد الله [...] وجعل للباقي منهما إسناد النظر في ذلك لمن شاء ممن ترضى أمانته»[24].

ماذا كان نصيب أوقاف المساكين من هذه التركة بعد إعمال القسمة بين مجموع ورثته، وتنفيذ بقية وصاياه ؟ كان نصيبها السدس من مجموع متخلفه، أي 1.867.047 فرنكا[25] وهو ما يتجاوز بكثير مجموع تقويم رقبة كل أملاك أوقاف ضعفاء المدينة في العام 1923.

أما بالنسبة لعمر التازي فهو ابن الأمين عبد الكريم ابن أمين الأمناء عبد السلام التازي. كان تاجراً[26] ثم وزير الأملاك المخزنية في عهد الحماية، وتوفي في العام 1353هـ/1934م ودفن في فاس. وكان قد أوصى في مرضه الأخير، كما يتضح من رسم عدلي مؤرخ في جمادى الأولى 3/1351 غشت 1932، بما يلي : «أن يخرج من متخلفه العقار وغيره الثلث الواحد ويصرف فيما يذكر بعد ويفصل :

(24) نفس رسم التركة.

(25) ورد في رسم آخر، مؤرخ في محرم 1354/ أبريل 1935 : «وأما العقار المتخلف عن الهالك المذكور وهو العرصة خارج باب العلو وبقية الجنان خارج باب شالة [...] فلازال جميع ذلك بين الورثة وجانب وقف الضعفاء على الشياع على النسبة المبينة بالمقابلة المذكورة» [وهي السدس]، **كناش تركة الحاج أحمد بناني**، ص 34.

(26) أشار القبطان الألماني ليونار كارو (Leonhard Karow) ـــ الذي كان السلطان المولى عبد العزيز قد استخدمه رئيسا بالبابور المسمى «التركي» مدة تناهز التسع سنين ـــ في كتابه المعنون بـ : «تسع سنوات في خدمة المغرب» إلى أن تجارة السلاح في مدينة العرائش كانت رائجة وتتم في واضحة النهار، وذلك بتواطؤ بين رجال الجمارك والمهربين. ومن بين التجار المغاربة البارزين الذين كانوا يمارسون هذه التجارة غير المشروعة، والتي حققوا من خلالها أرباحاً طائلة، يذكر اسم الحاج عمر التازي.
ولقد اعتمدنا هنا، في هذا التلخيص، الترجمة التي أنجزها عبد الرحيم حزل، والتي نشرها في حلقات بجريدة العلم، نقلا عن الكتاب المترجم إلى الفرنسية الذي أنجزه، مؤخرا، جان لوي ميج ومونيك ميج (J. L. Miège et Monique Miège). انظر : **جريدة العلم**، العدد 18115، الجمعة 15 رمضان 1420/ 24 دجنبر 1999، ص 5.

فيخرج منه مائتا ألف فرنك لتجهيزه وشراء قبر لدفنه بزاوية سيدي عمر الصقلي المدفون بها والدته من الحضرة الفاسية ويتصدق بها على الفقراء والمساكين بهذه الحضرة الرباطية ومن يقرأ عليه القرآن بدار سكناه أيام جنازته. كما يخرج منه مائة ألف فرنك ويشترى بها دار يسكن بها ابن شقيقه السيد الحسن النائب السلطاني السيد امحمد [...] كما يعين في أملاك الثلث المذكور جميع الروض الكبير الكائن له بمرشان بالجديدة وجميع الدويرتين بإزائه والأروى المقابل للروض لأخيه للأب السيد الأمين عبد اللطيف بالسكنى وغيرها هو وأولاده بعده وأولاد أولاده ما تناسلوا وامتدت فروعهم، فإذا انقرضوا فيرجع ذلك وقفا لمصرف بقية الثلث أيضا. والباقي من الثلث المذكور — بعد إخراج ما ذكر — يعين فيه أملاك تكون وقفا ويصرف مستفادها فيما يذكر :

فمنها مائة وخمسون ألف فرنك فتفرق سنويا على الضعفاء والمساكين من الأشراف والعامة. وخمسون ألف فرنك يشترى به سنويا كساوي وجلاليب وبلاغي ويفرق ذلك أيضا على الضعفاء والمساكين «شرفاؤهم وعوامهم» وتستمر الوصية — وهي طويلة — في تحديد ما يجب أن يفرق، من بقية الثلث المذكور، على العائلة التازية من فروع جده عبد السلام التازي، وعلى أقارب والدته، وعلى «مربياته» الثلاثين، وعلى إمائه الست عشرة بعد عتقهن[27].

ما حجم هذه الأملاك المحبسة لحساب ضعفاء الرباط مقارنة بتلك التي حبسها أحمد بناني ؟ يمكن القول، بكل طمأنينة، إنها كانت تتجاوز بكثير أملاك بناني. كيف ذلك ؟

يخبرنا كناش تركة الحاج أحمد بناني — التي كانت ماتزال على الشياع بين الورثة والحبس — أن مجموع مداخيل كراء أملاكه خلال مدة ستة عشر شهراً، أولها يناير 1932 وآخرها متم يونيو 1933، بلغت — بعد إسقاط كل الصوائر —: 632.528 فرنكا، وأن نصيب وقف الضعفاء خلال نفس المدة (وهو السدس) : 105421 فرنكا[28]، أي بمعدل 6588 فرنكا عن كل شهر.

ونستفيد من وصية الحاج عمر التازي أنه كان قد أوصى بتعيين جزء من ثلث

(27) **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 454.

(28) **كناش تركة الحاج أحمد بناني**، ص 23.

أملاكه لحساب الوقف المذكور على أساس أن تدر مدخولاً سنويا يقدر بـ: 200.000 فرنك (توزع وفق ما أشير إليه أعلاه)، أي بمعدل 16666 فرنكا شهريا، وهو ما يساوي مرتين ونصف مدخول أملاك وقف بناني.

واستناداً إلى هذه النتيجة، مع تذكر مضمون الوصية أعلاه ـــ يمكن القول ـــ ثانية ـــ إن تركة التازي كانت تزيد على الأقل بمرتين على تركة بناني.

وسواء انطلقنا من وصيتي بناني أو التازي، أو غيرها من الوصايا التحبيسية الأخرى المشار إليها في الجدول الثالث (بركاش وملين)[29] فإن ما يلفت النظر فيها هو أن أصحابها كانوا يخصصون جزءاً من أملاكهم، خصوصا منها الدور، لإمائهم بعد الإيصاء بعتقهن ما دمن على قيد الحياة أو ما لم يتزوجن. حتى إذا متن أو تزوجن يعود الملك المعين لهن إلى المساكين. ومعنى هذا أن ظاهرة العبودية، ممثلة، أساسا، في الإماء ظلت مستمرة إلى حدود الاستقلال.

وإلى كل هذا يجب أن نضيف ملاحظة أخرى وأخيرة، وهي أن هناك أملاكا سيستفيد منها وقف المساكين مستقبلا، ويتعلق الأمر ببعض الأملاك المتواضعة التي حبست في الأصل على بعض عقب الوصي، المسماة بـ«الوقف المعقب». ومجموع الرسوم التي وقفنا عليها بهذا الصدد لا تتجاوز ستة رسوم، تمتد زمنيا من 1325 إلى 1349/ 1907–1931، وترتبط بالأسماء التالية : عبد السلام العياشي[30] وعبد السلام الفاسي[31] ومحمد البطاوري[32] ومحمد بناني[33] والجيلالي بن بوعزة الرباطي[34] وأخيراً أحمد برق الليل[35].

وإذا اكتفينا بنموذج واحد لما كانت عليه صيغة ذلك التحبيس فإننا نقرأ، مثلا،

---

(29) مصدر الهامش 20 خصوصا الصفحتان 418 (بالنسبة لوصية بركاش) و426 (بالنسبة لوصية ملين).

(30) **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 472.

(31) **نفسه**، ص 470.

(32) **نفسه**، ص 466.

(33) **نفسه**، ص 443.

(34) **نفسه**، ص 468.

(35) **نفسه**، ص 461 و469.

في رسم وصية الحاج عبد السلام بن الحاج إبراهيم الفاسي المؤرخة في 13 شعبان 1340/ 11 أبريل 1922 : «أشهد أنه إن قضى الله بوفاته فيخرج من متخلفه جميع ما له في الأرض المعروفة ببوحزمر الكائنة بولجة الرباط [...] يكون ذلك حبسا معقبا ثم أولاده المذكور وأعقابهم الذكور وأعقاب أعقابهم حتى منتهى طبقاتهم، ولا يدخل الأبناء مع الآباء في طبقة واحدة، فإذا انقرضوا يرجع الحبس إلى الفقراء والمساكين يشترى بمستفاده كسوة وتفرق عليهم شتوة كل عام، وذلك بعد إخراج ما يقوم به الأصل وتستفاد منفعته، والذي يتولى النظر فيه عند ذلك الانقراض وصرف مستفاده في مصرفه على الوجه المذكور ممن يكون من أهل الحزم والخير والدين من ذكور عقب بنات صلبه»[36].

2 ـــ على مستوى النوع :

لو جاز أن نصنع جدولا جديداً لأهم التطورات التي طالت هذه الأملاك على مستوى النوع ـــ وهو ما يصعب إنجازه ـــ فإن أول ملاحظة ستظهر للعيان هي غياب نوعين من الأملاك المشار إليهما آنفا، وكلاهما يندرجان ضمن الأملاك غير المبنية، وهما الأراضي الزراعية وأحواض الملح.

وأول الأراضي التي غابت عن الذكر القطع الثلاث التي كانت توجد في حسان (أرض القسطالي وأرض الشرفاء وأرض ابن عمرو) والتي سبق أن قلنا في شأنها بأنها لم تكن تستغل وقت إجراء إحصاء 1923. وفي الواقع، إن تلك القطع كانت قد تحولت إلى تجزئات سكنية، حيث إن البناء كان قد زحف خارج أسوار المدينة في اتجاه حي المحيط وشارع دار المخزن (شارع محمد الخامس حاليا) وحي حسان، وبدأت تتشكل معالم مدينة جديدة خاصة بسكن الأجانب.

وهكذا منذ نهاية العام 1920 وجدنا وزير الأوقاف يوجه رسالة إلى ناظر أحباس الرباط يخبره فيها بالموافقة على إجراء القرعة فيما ناب نصيب الحبس ونصيب ورثة الرجراجي بخصوص «أرض الشرفاء» و«أرض ابن عمرو» وبيع نصيب الحبس وتوجيهه إليه ليخبر بذلك السلطان حتى يأذن له بمعاوضة ذلك البيع بشراء عوض آخر[37].

---

(36) نفسه، ص 470.

(37) رسالة من وزير الأوقاف أحمد اللجائي إلى ناظر أحباس الرباط بتاريخ 13 محرم 1339/ 27 دجنبر 1920، **الرسم العقاري 512ر**، المحافظة العقارية بالرباط.

وفي تاريخ لم نتمكن من تحديده سجل ناظر أوقاف الرباط أن القطع الثلاث صارت دوراً : بعضها بالشراء مما تحصل في معاوضتها (داران)، وبعضها الآخر أحدثت عن طريق البناء في بعض القطع (أربع دور)[38].

وأما القطعة الأرضية الواقعة خارج باب شالة — المحبسة من قبل بلافريج — والمسماة بـ : «قبيبة بن زاكور» والتي كانت مساحتها تبلغ حوالي 2500 متر مربع فقد كانت إلى حدود 1931 ماتزال في يد المكتري محمد أحمد فرج، أحد المحميين الإنجليز، الذي كان قد اكتراها لمدة عشرين سنة بثمن قدره 400 فرنك عن كل سنة[39]، لتنتقل، بعد ذلك، إلى يد المكتري المعلم عبد الله الزناتي الذي قام — من باب الافتيات — بإكراء طرف منها للمعلم الحداد إبراهيم الأودي بألفي فرنك شهريا. ومع نهاية سنة 1948 طالبت النظارة المعلم الزناتي — إثر استدعائه إلى مكتبها — «بإفراغ الأرض المذكورة حالا لكون جانب الحبس أراد بيعها»[40].

وهكذا بناء على الظهير المؤرخ في 16 ربيع الثاني / 14 فبراير 1950 الموجه إلى ناظر الرباط محمد بنعيسى بن مسعود والذي يأمره فيه بعقد المعاوضة في القطعة الكبيرة من الأرض المذكورة التي تبلغ مساحتها 2115 متراً مربعاً أجريت السمسرة، ووقفت على التاجر الفرنسي بونار هيكر بثمن قدره : 8.460.000 فرنكا، حازه الناظر وأودعه في البنك المخزني، في انتظار أن يعوض به ملكا آخر[41].

وفعلا، مع متم العام 1950 كانت النظارة قد بنت بذلك المبلغ ستا وثلاثين حانوتا ومخزناً وثمان دور علوية بالشارع الرئيسي من دوار الدبغ (حي يعقوب المنصور)، عوضا عن القطعة أعلاه[42].

---

(38) **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 589.

(39) **كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل الحاج أحمد بلافريج**، ص 14-15.

(40) محضر بتاريخ 4 صفر 1368/ 6 دجنبر 1948، **كناش إشهادات**، نظارة الرباط، ص 256.

(41) محضر بتاريخ 15 جمادى الثانية 1369/ 14 أبريل 1950، **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 444.

(42) رسم إشهاد بتاريخ فاتح ربيع الأول 1370/ 11 دجنبر 1950، **نفسه**، ص 503.

وكان يلزمنا أن ننتظر إلى حدود بداية 1957 حتى يتم معاوضة القطعة الثانية من الأرض، التي لم تكن مساحتها تتجاوز 195 متراً مربعاً، والتي رست سمسرتها على شركة النفط تكساكو (Texaco) بمبلغ 6.000.000 فرنك[43]، لكن دون أن نتمكن من معرفة الأملاك التي اشتريت أو بنيت بهذا العوض المهم.

ماذا آل إليه أمر القطعة الأرضية الواقعة خارج باب مراكش والعرصة الواقعة خارج باب العلو اللتين ظلتا على الشياع بين ورثة أحمد بناني ووقف الفقراء، كما أشرنا إلى ذلك آنفا[44] ؟

قصارى ما وقفنا عليه بخصوص القطعة الأرضية هو أن إدارة الأملاك المخزنية قامت في العام 1942 بشراء قطعة من هذه مساحتها 1290 متراً مربعاً بمبلغ : 232.200 فرنك (أي بحساب 180 فرنكا للمتر المربع)، كان نصيب وقف المساكين منه 38.700 فرنك (وهو السدس) حازه الناظر محمد بنمسعود من يد إبراهيم الدغاي، أمين الأملاك المخزنية[45].

وفيما يخص العرصة ــ المسماة بـ«عرصة بناني» والكائنة، بالضبط، في حي ديور الجامع ــ فقد ظلت مشتركة بين الطرفين إلى حدود سنة 1959. ولما أجريت القسمة، في السنة ذاتها، كان حظ وقف الضعفاء أربع قطع أرضية قدرت مساحتها بـ : 2004 متر مربع[46]، أي السدس (مما يعني أن المساحة الإجمالية للعرصة كان 1,2 هكتار). وبالرغم من أن النظارة حاولت عرض هذه التجزئات الأربع للبيع، بواسطة السمسرة، في إطار المعاوضة، منذ 1962[47] فإن البيع النهائي لم ينجز إلا خلال سنتي 1963 و1964 بثمن قدره، لكل القطع الأربع،

---

(43) ظهير موجه إلى ناظر الرباط محمد بن مسعود بتاريخ 6 جمادى الثانية 1357/ 8 يناير 1957، والذي يأمره فيه بشراء عوض لحساب الحبس المعلوم، توجد نسخة منه **بالرسم العقاري 16389ر**، المحافظة العقارية بالرباط.

(44) ما أشير إليه في الهامش 25. ونلفت النظر هنا إلى أن «الجنان» المشار إليه في هذا الرسم كان قد تحول إلى قطعة أرضية.

(45) رسم عدلي مؤرخ في 16 قعدة 1361هـ/ 25 نونبر 1942، **كناش تركة الحاج أحمد بناني**، ص 36.

(46) **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 433–435.

(47) محضر بتاريخ 7 جمادى الثانية 5/1382 نونبر 1962، **كناش إشهادات**، ص 189.

62188 درهما (مع ملاحظة أن ثمن المتر المربع كان يختلف من قطعة إلى أخرى : 26 درهما كحد أدنى، و47 درهما كحد أعلى، كما يتضح ذلك بتفصيل في الجدول الموالي، وهو الجدول الرابع)[48]، وإن كنا، بالمقابل، لم نقف على العوض الذي اشتري أو بني لفائدة نفس الوقف.

وإلى جانب كل هذا نتساءل : ماذا وقع في شأن القطعة الأرضية الواقعة خارج باب القبيبات المسماة بـ«ظهر الرابطة»، وكذا الأرض الكائنة في الولجة (المحبستين معا من قبل أحمد بلافريج) ؟

في الواقع، لا ندري ماذا وقع، بالضبط، في شأن القطعة الأولى[49] وإن كان من المؤكد أنها لم تبق عارية، والذي مايزال عاريا، إلى الآن، هو أرض الولجة ــ التي تستغلها الأوقاف عن طريق الكراء ــ[50] باعتبار أن السكن لم يزحف بعد إلى هذا الموضع.

ولا يفوتنا أن نشير، أخيراً، إلى أن أحواض ملح الطعام التي كانت تنتشر في زاوية شالة لم يبق لها أثر، متى اضمحلت وتلاشت ؟ هذا أيضا ما لم نقف عليه. وآخر الوثائق التي عثرنا عليها تعود إلى سنة 1966، ويتضح منها أن عامل الرباط، إثر هجوم الذباب والبعوض على المدينة، وجه رسالة إلى ناظر الأوقاف بتاريخ 8 يناير 1966، يأمره ويحضه فيها على الوقوف إلى جانب العمالة للقضاء على الحشرات التي اجتاحت المدينة، خصوصا منها البعوض، ومن ثم «يلزم استغلال أحواض الملح الحبسية استغلالا نظيفا وإزالة المياه التي بجوانبها أو بين حوض وآخر»[51] ولما كانت الأوقاف تستغل ملح تلك الأحواض مناصفة بينها وبين المكلف بخدمتها، وهو المعلم إبراهيم بنسعيد المقري[52] قام الناظر باستدعائه

---

(48) سطرناه بالإعتماد على رسوم المعاوضة، **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 421-424.

(49) قصارى ما وقفنا عليه بخصوص هذه القطعة أنها إلى حدود 1930 كانت مكراة لبلدية الرباط، وأن البلدية لم تكن تؤدي واجب الكراء، **كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل الحاج أحمد بلافريج**، ص 14-15.

(50) **كناش إشهادات**، ص 127.

(51) أشير إلى ملخص هذه الرسالة في **كناش إشهادات**، ص 161.

(52) تولى إبراهيم المقري كراء هذه الأحواض منذ صيف 1957، إثر وفاة المكتري السابق المعلم =

الجدول الرابع : معاوضة نصيب وقف الضعفاء من تجزئة عرصة أحمد بناني (1963-1964)

مساحة كل قطعة	موقعها	ثمن المعاوضة	أسماء المشترين	تاريخ الشراء
252 م²	زنقة كاليدونيا	11890 درهما (ثمن المتر: 47؛18 فرنكا)	محمد بن الحسن بن إبراهيم	أبريل 1963
618 م²	زنقة كاليدونيا	16068 درهما (ثمن المتر : 26 درهما)	محمد دينية	يونيو 1963
691 م²	ملتقى شارع مدغشقر وزنقة طونكان	20730 درهما (ثمن المتر : 30 درهما)	محمد بنسعيد المزوري	يوليوز 1963
443 م²	زنقة لاكويان	13500 درهما	عبد الله الرجراجي	دجنبر 1964
=		=		
يجتمع :		يجتمع :		
2004م²		62188 درهما		

«تلافيا لما قد يقع من مسؤولية بسبب الإهمال» وأخبره بمضمون رسالة العامل، وحمله «مسؤولية كل تفريط قد يصدر منه في هذا الصدد من غير أن يدعي بدعوى تنافي ذلك»[53].

فهل تكون، والحالة هاته، مسألة غياب النظافة ـــ وما قد يترتب على ذلك من خطر على صحة المواطنين ـــ هي السبب في توقف استغلال ملح تلك الأحواض ؟ إننا نكتفي بطرح السؤال !

وهكذا، إذا كان الامتداد التدريجي للسكن خارج أسوار المدينة التقليدية هو الذي يفسر غياب البساتين والأراضي الزراعية من لائحة أملاك أوقاف الفقراء، على قلتها (بل ومن لائحة كل أملاك شعب الأوقاف، باستثناء الأراضي الزراعية الواقعة في الولجة)، فإن ذلك «الغياب» عوض، بفعل قانون المعاوضة، بأملاك مبنية جديدة، تمثلت، أساسا، في الدور والدكاكين، لم نتمكن ـــ مع أسف ـــ من الوقوف على عددها ونوعها، باستثناء ما ذكر.

وفي الآن ذاته، فإن الأملاك المبنية الواردة في إحصاء 1923 عرفت بدورها تطورات : لقد غابت أملاك عن الذكر وحلت محلها أملاك بديلة. إما بسبب الترامي الذي وقع في حقها من قبل مستغليها، مغاربة وأجانب، أو لمصلحة ما، أو، أخيرا، بسبب التلاشي وعدم النفع. لكن في جميع الحالات كان الملك البديل المشترى، كعوض، يسجل في اسم المحبس الأصلي، كما يمكن، أيضا، أن يسجل في اسم محبسين اثنين إن دعت الضرورة إلى ذلك[54].

لنقف عند هذا الحد ولنتساءل : كيف كان يتم توزيع مستفادات أملاك هذه الأوقاف على ضعفاء المدينة ؟

ثالثا : طريقة توزيع مداخيلها :

مرت عملية توزيع مداخيل هذا الوقف بثلاث مراحل : المرحلة الأولى تعود

= امحمد بن عبد الله، وكان يقطن في زاوية شالة، محضر بتاريخ 7 حجة 1376/ 6 يوليوز 1957، **كناش إشهادات**، ص 282.

(53) محضر بتاريخ 7 شوال 1385/ 28 يناير 1966، **نفسه**، ص 161.

(54) انظر المثال الذي سيرد في متن الهامش (70)، كما سبق أن أشرنا إلى مثال مشابه : من متن الهامش (17) إلى متن الهامش (19).

إلى ما قبل العام 1912؛ ثم مرحلة ثانية تمتد من تاريخ توقيع الحماية إلى نهاية الخمسينات؛ ثم مرحلة ثالثة ابتدأت مع بداية الستينات ومازال قائمة إلى الآن. ما هي خاصيات كل مرحلة من هذه المراحل ؟

1 ـــ المرحلة الأولى : ما قبل 1912 :

من المعلوم أن وصايا المحبسين كانت تنص، في نهاية رسم التحبيس، على أمرين اثنين : أحدهما يتعلق بتحديد كيفية توزيع مستفاد الملك الموقوف، والآخر يرتبط بتعيين المتصرف أو المتصرفين الذين سيتولون الإشراف على الوقف المذكور، وتوزيع مستفاده.

وهكذا، إذا كان أمر تولية المتصرفين يوكل عادة إلى أحد أقرباء المحبس من «أهل الأمانة والخير والدين والحزم»، مع إعطائه الصلاحية الكاملة لتولية من يراه أهلا لذلك إثر وفاته (في حالة ما إذا لم يتم التنصيص على تعيين سلسلة المتصرفين) فإن وصية المحبسين، بخصوص مسألة توزيع ما يتحصل من مستفاد أكرية الأملاك الموقوفة، كانت تنص إما على شراء الخبز وتفريقه، صدقة، على المساكين أسبوعيا (عشية كل خميس أو صباح كل يوم جمعة)، أو على شراء كساوي وجلاليب توزع سنويا (في فصل الشتاء)، وإما، أخيرا، أن تكون تلك الصدقة نقدا.

ويمكن، أحيانا، أن نجد بعض الإضافات. فعلى سبيل المثال، لما حبس التاجر أحمد بلافريج، بتاريخ 12 جمادى الثانية 1302هـ/ 29 مارس 1885م، الأرض الواقعة خارج باب شالة المعروفة بـ«قبيبة بن زاكور» على ضعفاء المدينة، على أساس «أن يصرف مستفادها عليهم كل سنة في الكسوة...»، أضاف رسم التحبيس شرطا وهو : «أن يشترط من يلي التصرف على مكتريها أن لا يمنع أحداً من المارين عليها من الشرب من مائها ولا من شرب البهائم رجاء أن يرحمه الله بذلك حبسا مؤبدا ووقفا مخلداً...»[55].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت بعض وصايا المحبسين تترك الباب مفتوحا للمتصرفين في إنتقاء أولئك الضعفاء والضعيفات، فإننا نجد، بالمقابل،

---

(55) توجد نسخة من هذا الرسم **بكناش رسوم وقضايا مختلفة**، نظارة أوقاف الرباط، ص 170؛ كما توجد نسخة أخرى منه بالرسم العقاري 16369ر، المحافظة العقارية بالرباط.

وصايا أخرى كانت حريصة على إلزام المتصرف بتقديم أقارب المحبس من الضعفاء والضعيفات قبل غيرهم.

ولقد كان من بين نتائج هذا الصنف الثاني من الوصايا أن انفرد بعض الأقارب بكل مستفاد الوقف. ويكفي أن نشير هنا إلى مثال الدار المحبسة من قبل التاجر إدريس العفير. كانت وصية هذا المحسن، المؤرخة في 12 ربيع الثاني 1330هـ / 31 مارس 1912م، قد نصت على أن «يشترى من مستفاد كراء الدار خبز ويوزع كل يوم خميس مع تقديم أقاربه من الضعفاء ثم غيرهم من الفقراء والمساكين، والذي يتولى النظر في ذلك هم أشقاؤه المختار والعربي والعباس وأبناؤهم من بعدهم وأبناء أبنائهم وهكذا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين[56].

لكن الذي وقع هو أن المتصرف الأول في الدار، وهو شقيقه المختار، اعتمرها لوحده دون أن يكلف نفسه هم أداء كرائها بالمرة، وهذا ما يفسر لماذا أنها لم تكن تدر أي مدخول[57]، وبالتالي انقطع شراء الخبز وغاب أثر الوصية !

فهل معنى هذا أن الناظر، خلال هذه المرحلة، لم تكن له أي سلطة على المتصرفين الذين كانوا يتولون أمور الإشراف على هذا الوقف، حتى وإن حادوا عن الجادة ؟ هذا ما يتضح بجلاء من خلال هذا المثال، وغيره من الأمثلة، كما سيرد، وتلك كانت إحدى خاصيات هذه المرحلة.

2 ـ المرحلة الثانية : 1912-1960 :

مباشرة بعد توقيع عقد الحماية في 30 مارس 1912، بادرت سلطات الحماية إلى إصدار سلسلة من الظهائر بهدف ضبط أمور الأوقاف وإخضاعها إلى وزارة وصية هي «وزارة عموم الأوقاف» (قبل أن يتغير اسمها، لاحقا، إلى «وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية»).

وكان أول ظهير وقفنا عليه، يتعلق بأمور هذا الوقف، هو الظهير الموجه إلى ناظر أحباس الرباط، بتاريخ 10 ذي القعدة 1335/ 28 غشت 1917، والذي

(56) **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 557.

(57) **نفسه**، ونفس الصفحة (وهو ما يفسر الصفرين الواردين في خانة الكراء في الجدول الأول).

يأمره فيه بإجراء إحصاء لتلك الأملاك ومطالبة المتصرفين بتمكينه بكل المعطيات اللازمة، سواء منها مداخيل الكراء، وما يوزع على الفقراء، وما يبقى بأيديهم من وفر لأجل إصلاح وصيانة تلك الأملاك ثم إخبار وزير الأوقاف «بكل ما يروج في ذلك»[58].

ومعنى هذا أن الوزارة، إلى حدود هذا التاريخ، لم تكن قد أحكمت سيطرتها على هذا الوقف.

إلا أن هذا الظهير لم يحقق كل الغايات التي كان يصبو إليها، وذلك، فيما يبدو، بسبب رفض المتصرفين الاستجابة إلى هذا المطلب، مما تطلب ضرورة إصدار ظهير ثان، بتاريخ 6 ربيع الأول 1341/ 27 أكتوبر 1922، نص، هذه المرة، على تأسيس لجنة تتكون من عشرة أفراد ـ وهم ناظر أحباس الرباط وعالمان وسبعة مقومين ـ[59] تشتغل تحت إشراف وزير الأحباس، يكون من مهامها الأولية : إحصاء كل الأملاك الموقوفة مع مطالبة المتصرفين بتزويدهم بألفاظ محبيسها ـ «ليكون أساسا في العمل» ـ وتقييد مداخيلها ومصاريفها، وذلك بهدف «تنظيم أمرها وصيانتها حتى يعم النفع بمدخولاتها الضعفاء المستضعفين».

وبعد مرور حوالي ثلاث سنوات ونصف على تاريخ صدور هذا الظهير، صدر ظهير ثالث بتاريخ 12 رمضان 1345/ 16 مارس 1926، وأول ما نص عليه : إلغاء الظهيرين السابقين، بحجة أن تلك اللجنة المؤلفة من عشرة أفراد لم تقم بالمراد و«لم تحصل منها النتيجة المطلوبة»، وفي الوقت ذاته تم تكليف مسؤول جديد ـ وهو الطالب عبد العزيز السويسي ـ تكون مهمته مقتصرة على مراقبة المتصرفين، وذلك نيابة عن وزارة الأوقاف، وفق الشروط الآتية :

أن يمكنه كل متصرف بنسخة من لفظ المحبس التي تحت يده؛ وأخرى بقائمة بأنواع الأملاك التي يتصرف فيها نوعا ورقبة وكراء، وثالثة بما يدخل عليه شهريا منها؛ ورابعة بعدد ما يفرق من الخبز والكسوة وعلى من يفرقه.

وبموازة ذلك، ألزم الظهير المكلف بمراقبة المتصرفين بإطلاع الوزير ـ بواسطة

---

(58) أشير إلى ملخصه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الهامش (12)، في ديباجة ظهير 27 أكتوبر 1922، **كناش أوقاف الضعفاء**، ص 597.

(59) أشير إلى أسمائهم في الهامش (1).

الناظر ــ بنتائج حساباتهم، مفصلة، في كل شهر، وكذا «بإخباره بكل ما يروج بينه وبينهم فيما يعرض له في ذلك»[60].

هل حقق هذا الظهير مبتغاه وتمكن المراقب السويسي من مراقبة المتصرفين وفق الشروط المذكورة أعلاه ؟

يمكن الجزم بأنه نجح فعلا في إنجاز المهمة التي كلف بها. ومن علامات ذلك، ظهور كنانيش جديدة بالنظارة تتضمن اسم المحبس، ونوع الأملاك المحبسة، ورسم التحبيس (ليس دائما)، ثم ملخصات عن المداخيل والمصاريف والفاضل. زد على ذلك أنه أصبح يقوم بمراقبة دقيقة للمتصرفين. ومن أمثلة ذلك، أنه لما ألفى الحاج بوبكر، المتصرف في حبس عمه الحاج المعطي بن مسعود، يوزع بعض مستفاد الحوانيت الثلاث والطراز على نفسه، وبعضه الآخر على أقارب المحبس المحتاجين (باعتبار أن وصية المحبس كانت قد نصت على أولوية الأقارب)، إستدعاه وأشهده بأن توزيع المستفاد المذكور يلزمه أن يتم على يده (أي يد المراقب)، كما أشهده «بأن يعترف بأن تصرفه في الوقف المذكور إنما هو بوجه الحبس على مقتضى ما ذكر، وأن لا يدعي فيه بدعوى تنافيه، والتزم للمراقب المذكور بما ذكر على المسطور التزاما»[61].

وتتمة لهذا النهج، أي نهج مراقبة المتصرفين وإجبارهم على الخضوع كلية لمراقبة الوزارة، بواسطة مراقب، ثم تعيين مراقب جديد إثر وفاة السويسي، وهو العدل الطالب المصطفى الشرقي الرباطي. وقد نص ظهير التعيين، المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1352/ 19 شتنبر 1933، «على أن يكون تمشيه في ذلك طبق ظهير سيدنا الوالد المقدس المؤرخ في ثامن عشر رمضان 1345 الصادر بتكليف السويسي المتوفى، ويكون يسترشد وزارة عموم الأوقاف في كل ما يعرض له في ذلك»[62].

إن السؤال الذي يفرض نفسه، بعد كل هذه الإجراءات، هو : كيف أصبح يتم توزيع مستفادات هذا الوقف في ظل هذا الوضع الجديد ؟

(60) انظر نسخة منه **بالمصدر أعلاه**، ص 596.

(61) نسخة من رسم إشهاد بتاريخ فاتح رمضان 1346/ 23 فبراير 1928، **نفسه**، ص 582.

(62) انظر نسخة منه **بالمصدر نفسه**، ص 595.

بالاستناد إلى بعض الكنانيش المتعلقة بمداخيل ومصاريف أملاك هذا الوقف يمكن القول إن توزيع تلك المستفادات أصبحت تتم تحت الإشراف المباشر لناظر المدينة. وأول ما كانت تقوم به النظارة، بعد استيفاء واجبات الأكرية الشهرية، هو اقتطاع الخمس من تلك المداخيل، تخصص لإصلاح وصيانة الأملاك الموقوفة من جهة، وأداء ضريبة المباني من جهة ثانية. والأربعة أخماس المتبقاة توزع على الضعفاء، بعد اقتطاع أجرة قابض الأكرية وأجرة مشتري الخبز وموزعه وأجرة عدلين مكلفين بتقييد الداخل والصائر. وفي نهاية السنة يتم إجراء الحساب مصنفاً إلى صنفين : الصنف الأول يتعلق بمداخيل ومصاريف وفاضل أو مدرك الخمس الخاص بجانب الوقف، والصنف الثاني يهم مداخيل ومصاريف وفاضل أو مدرك الأربعة أخماس الخاصة بجانب الضعفاء. فإن كان هناك وفر (فاضل)، في كلا الجانبين، احتفظ كل جانب بوفره، حيث كان يودع في البنك، في حساب النظارة، لينضاف إلى مداخيل السنة الموالية. وإن كان هناك عجز (مدرك) في حساب الأربعة أخماس فإن النظارة تتكفل بتغطيته على أساس أن تقوم باقتطاعه من مداخيل السنة الموالية. لكن ما الإجراء المتخذ عند وقوع عجز في جانب الخمس الخاص بصيانة الوقف ؟ في هذه الحالة كانت النظارة، ببساطة، تقتطعه من وفر الأربعة أخماس إن كان لها وفر، وإن انعدم فيسجل على ذمتها في انتظار اقتطاعه من مداخيلها في السنة الموالية، قبل إجراء القسمة المعلومة(63).

بيد أن هذه التجربة ــ التي نجهل سياقها الخاص ــ وضع لها حد مع متم العام 1348هـ/ بداية يونيو 1930، ليبدأ العمل بتجربة جديدة، أكثر نجاعة، ارتكزت على مبدأ اقتطاع مصاريف الصيانة والإصلاح وأداء ضريبة المباني من غير تحديد مسبق لأي نسبة من الدخل.

وبالفعل، من خلال تتبعنا لمصاريف أوقاف المرحومين الحاج أحمد بلافريج والحاج عبد السلام والزهراء، كما يتضح من الجدولين الخامس والسادس(64)،

---

(63) **كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل الحاج أحمد بلافريج**، ص 16-21. وانظر أيضا : **كناش الوقف المحبس على الضعفاء من قبل الحاج عبد السلام والزهراء**، ص 102-108.

(64) سطرناهما بالإستناد إلى **نفس المصدرين** أعلاه، ص 20-30 بالنسبة لأوقاف بلافريج، وص 108-116 بالنسبة لأوقاف والزهراء (وبخصوص نوع الأملاك المحبسة انظر الجدول الأول).

لاحظنا أن المصاريف المتعلقة بالإصلاحات وأمور الصيانة وكذا أداء ضريبة المباني لم تتجاوز قط ــ على امتداد ست سنوات (1349-1354هـ/ 1930-1936م) ــ الخمس من جملة المداخيل، علما بأنها، كما يجب أن يكون واضحا، لم تكن ثابتة على أي نسبة محددة : لقد تراوحت، بالنسبة لأوقاف بلافريج، على امتداد ثلاث سنوات (1349هـ - 1351هـ) بين 19,6 في المائة كحد أعلى و9 في المائة كحد أدنى، وبالنسبة لأوقاف والزهراء، خلال نفس المدة، بين 13 في المائة و9 في المائة.

وأما الثابت من تلك المصاريف فيتعلق بأجرة قابض الأكرية التي كانت تقدر بنسبة خمسة في المائة من مداخيل الكراء، قبل أن تنخفض إلى 4,5 في المائة ابتداءً من شهر جمادى الثانية 1354هـ / شتنبر 1935[65].

والباقي من المداخيل ــ بعد اقتطاع أجرة مشتري الخبز وموزعه وأجرة العدلين ــ كان يوزع على الضعفاء : الخبز مرة في الأسبوع (كل يوم خميس) والكسوة مرة في السنة (في فصل الشتاء) وكانت عبارة عن جلاليب من الصوف. وإذا كانت النسبة المخصصة لشراء الخبز تفوق بحوالي مرتين النسبة المخصصة للكسوة ــ كما يلاحظ من الجدولين ــ فمرد ذلك يعود إلى وصية المحبسين.

وهكذا، إذا علمنا أن ثمن الخبزة الواحدة كان يساوي إلى حدود 1349هـ / 1930-1931م، فرنكا و30 سنتيماً، وثمن جلباب الصوف 69 فرنكاً و25 سنتيماً والأجرة الشهرية لمشتري وموزع خبز أوقاف بلافريج 65 فرنكاً، والأجرة الشهرية لمشتري وموزع خبز أوقاف والزهراء 35 فرنكا[66] جاز أن نستنتج ــ عموما ــ ما يلي :

خلال السنوات الثلاث 1349 و1350 و1351 تم توزيع، بالنسبة لأوقاف بلافريج، على التوالي : 67 جلبابا و43 جلبابا و49 جلبابا، ومن الخبز في كل يوم خميس : 175 خبزة و195 خبزة و181 خبزة، وبالنسبة لأوقاف والزهراء : 33 جلبابا و28 جلبابا و19 جلبابا؛ ومن الخبز كل يوم خميس أيضاً : 126

(65) نفسهما، ص 27 و113.

(66) نفسهما، ص 20 و106.

الجدول الخامس : مداخيل ومصاريف أوقاف الحاج أحمد بلافريج المحبسة على ضعفاء الرباط (1349-1354 / 1930-1936) (بالفرنك)

سنة 1349هـ/29 ماي 1930-18 ماي 1931			سنة 1350هـ/19 ماي 1931-6 ماي 1332			سنة 1351هـ/7 ماي 1932-25 أبريل 1933		
المداخيل	المصاريف	النسبة المائوية	المداخيل	المصاريف	النسبة المائوية	المداخيل	المصاريف	النسبة المائوية
24827؛50	أجرة قابض الأكرية: 1241؛35	5 %		أجرة قابض الأكرية: 828؛75	5 %	14682	أجرة قابض الأكرية: 734؛10	5 %
سنتيماً	ثمن شراء الخبز وأجرة		16575	ثمن شراء الخبز			ثمن شراء الخبز	
يزاد عليه	توزيعه: 9201؛5	37 %	يزاد عليه	وأجرة توزيعه: 10161؛70	61,3 %	يزاد عليه	وأجرة موزعه: 9502؛70	47 %
الوفر المودع	ما نفذ من البنك		الوفر المودع	ما نفذ من البنك		الوفر المودع	ما نفذ من البنك	
في البنك	لشراء الكسوة: 4656؛5	18,7 %	في البنك	لشراء الكسوة: 3000	18 %	في البنك	لشراء الكسوة: 3400	16,8 %
لغاية سنة	إصلاحات وصوائر		لغاية سنة	إصلاحات وصوائر		لغاية سنة	إصلاحات وصوائر	
1348: 39؛88	مختلفة: 3174؛5	12,7 %	1349: 4866؛74	مختلفة: 1596؛90	9,6 %	1350: 5461	مختلفة: 966	4,8 %
	تخفيظ الأرض خارج						صائر تخفيظ حانوت	
يجتمع: 24867؛38	باب شالة: 1186؛5	4,7 %	يجتمع: 21441؛74			يجتمع: 20143	بالسويقة: 451	2,2 %
	ضريبة المباني عن			ضريبة المباني عن			ضريبة المباني عن	
	سنة 1930: 540	2,2 %		سنة 1931: 393؛6	2,4 %		سنة 1932: 385؛20	2 %
	المجموع: 20000؛5	80,4 %		المجموع: 15980؛96	96,3 %		المجموع: 15439	77,8 %
	يبقى فاضلا: 4866؛74			يبقى فاضلا: 5461			يبقى فاضلا: 7703	

سنة 1352هـ/26 أبريل 1933-15 أبريل 1934				سنة 1353هـ/16 أبريل 1934-4 أبريل 1935				سنة 1354هـ/5 أبريل 1935-23 مارس 1936			
المداخيل	المصاريف	الفاضل	المدرك	المداخيل	المصاريف	الفاضل	المدرك	المداخيل	المصاريف	الفاضل	المدرك
10069 يزاد عليه الوفر المودع في البنك لغاية سنة 1351: 4703 يجتمع: 14772	26175		11403؛52	22664؛50 ينقص منه مدرك سنة 1352: 11404 يبقى: 11260	7750	3510		8474 يزاد عليه الوفر المودع في البنك لغاية 1353: 3510 يجتمع: 11984	13130		1146

الجدول السادس : مداخيل ومصاريف أوقاف الحاج عبد السلام والزهراء المحبسة على ضعفاء الرباط (1349-1354 / 1930-1936) (بالفرنك)

سنة 1349هـ/29 ماي 1930-18 ماي 1931			سنة 1350هـ/19 ماي 1931-6 ماي 1932			سنة 1351هـ/7 ماي 1932-25 أبريل 1933		
المداخيل	المصاريف	النسبة المائوية	المداخيل	المصاريف	النسبة المائوية	المداخيل	المصاريف	النسبة المائوية
12589؛25	أجرة قابض الأكرية: 629؛45	5 %	7986	أجرة قابض الأكرية: 399	5 %	8442	أجرة قابض الأكرية: 422	5 %
سنتيماً	ثمن شراء الخبز وأجرة			ثمن شراء الخبز			ثمن شراء الخبز	
يزاد عليه	توزيعه: 6462؛6	51,3 %	يزاد عليه	وأجرة توزيعه: 6127	61 %	يزاد عليه	وأجرة موزعه: 5294	%62,7
الوفر المودع	ما نفذ من البنك		الوفر المودع	ما نفذ من البنك		الوفر المودع	ما نفذ من البنك	
في البنك	لشراء الكسوة: 2328؛4	18,5 %	في البنك	لشراء الكسوة: 2000	20 %	في البنك	لشراء الكسوة: 1323	%15,7
لغاية سنة	إصلاحات وصوائر		لغاية سنة	إصلاحات وصوائر		لغاية سنة	إصلاحات وصوائر	
1348: 161؛36	مختلفة: 861؛3	6,8 %	1349: 2045	مختلفة: 490	4,8 %	1350: 539	مختلفة: 605	7,16 %
يجتمع: 12750؛61	ضريبة المباني		يجتمع: 10031	ضريبة المباني		يجتمع: 8981	ضريبة المباني	
	عن سنة 1930: 423؛4	3,3 %		عن سنة 1931: 475	4,7 %		عن سنة 1932: 453	5,36 %
	المجموع: 10705	84,9 %		المجموع: 9492	95,5 %		المجموع: 8097	%95,7
	يبقى فاضلا: 2045			يبقى فاضلا: 539			يبقى فاضلا: 884	

سنة 1352هـ/26 أبريل 1933-15 أبريل 1934				سنة 1353هـ/16 أبريل 1934-4 أبريل 1935				سنة 1354هـ/5 أبريل 1935-23 مارس 1936			
المداخيل	المصاريف	الفاضل	المدرك	المداخيل	المصاريف	الفاضل	المدرك	المداخيل	المصاريف	الفاضل	المدرك
8270	9186		32	8460	8735		307	7446	7493		354
يزاد عليه الوفر المودع في البنك لغاية				ينقص منه مدرك سنة				ينقص منه مدرك سنة			
سنة 1351: 884				1352: 32				1353: 307			
يجتمع: 9154				يبقى: 8428				يبقى: 7139			

خبزة و118 خبزة و101 خبزة[67].

وإذا كنا قد أشرنا ــ عرضا ــ فيما سبق إلى أن المستفيدين من مداخيل هذا الوقف هم العجزة والأرامل واليتامى وكل من أصابته فاقة بسبب الغلاء «ولا يسألون الناس إلحافا»[68]، فيجب أن نضيف هنا إلى أننا وقفنا على حالة تتعلق بنصراني اعتنق الديانة الإسلامية، أي من أولئك الذين يندرجون ضمن «والمؤلفة قلوبهم»، حيث استفاد من جلباب صيفي، اشتري بخمسة وثلاثين فرنكا[69].

ولقد كانت النظارة على امتداد هذه السنوات الثلاث تدخر، في كل سنة، جزءاً من المداخيل ينضاف إلى حساب مستفادات السنة الموالية. لكن مع بداية سنة 1352هـ / أبريل 1933 بدأ العجز يتراكم، وعلة ذلك أن المكترين لأملاك الوقفين لم يعودوا بقادرين على أداء واجباتهم الكرائية بانتظام، جراء التدهور المستمر لأوضاع الحرفيين وصغار التجار، وحيث ساهمت أزمة 1929 في تعميق هذا التدهور. إلا أن النظارة كانت تقوم بتغطية ذلك العجز ــ كما أوضحنا ذلك آنفا ــ في انتظار اقتطاعه، متى تم استيفاء الواجبات المتراكمة في ذمة المكترين.

لكن ما الإجراء المتخذ عندما تصبح أملاك محبس ما عاجزة عن سد نفقاتها خصوصا عند تعرضها، أو تعرض بعضها، إلى التلاشي والاضمحلال ؟

في هذه الحالة كانت الوزارة تلجأ ــ كما كانت العادة من قبل ــ إلى مبدأ المعاوضة : إما أن تبيع بقعة الأرض، موضع الملك المتلاشي، وعوضها تقوم بشراء ملك آخر يسجل في اسم المحبس الأصلي، وإما أن تقوم باقتطاع جزء من مداخيل وقف آخر لإعادة الوقف المتهدم، كما وقع، على سبيل المثال، مع بعض أملاك الحاج عبد المالك بن عبد الله. ذلك أنه لما تهدم الهريان ــ اللذان كانا في الأصل عبارة عن طرازين ــ وتوقف نفعهما، تم الإستنجاد بوفر أوقاف الحاج أحمد بناني، وأعيد بناؤهما، حيث تحولا إلى ثلاثة أهراء ودويرة فوقهم. ولما أجريت المخارجة، بعد تقويم رقبة بقعة الأرض، موضع إعادة البناء، ومجموع صوائر البناء، كان من

(67) استندنا في هذه العملية الحسابية إلى اعتماد أربعة أخماس [جمع خميس] في كل شهر.

(68) متن الهامش (13).

(69) **كناش الوقف على الضعفاء من قبل الحاج أحمد بلافريج**، ص 27 (أشير إلى هذا الصائر ضمن خانة نفقات شهر ربيع الثاني 1354/ يوليوز 1935).

نصيب حبس الحاج بن عبد المالك الهريان الجديدان، ومن نصيب الحاج بناني الهري الثالث والدويرة[70].

خلاصة القول إن وزارة الأوقاف ــ بواسطة النظارة ــ كانت تعمل في أفق التوفيق بين أمرين : بين وصية المحبسين من جهة، ومصلحة الوقف من جهة ثانية. ويبدو أن نظارة الرباط، عملا بتوجيهات الوزارة، قامت بتوفير مبالغ مهمة في حسابها. ومهما يكن، فلقد كان في حسابها البنكي، إثر نفي السلطان محمد بن يوسف، ما يزيد على أربعمائة ألف فرنك، وهو المبلغ الذي وجدناه يقدم من قبل السلطان محمد بن عرفة، دفعة واحدة، إلى الجمعية الخيرية الرباطية في شهر مارس 1954 التي كان يترأسها باشا المدينة، الحاج عباس التازي، والمراقب المدني، وذلك بهدف إعادة إصلاح الفندق الكائن في شارع تمارة ــ من ضمن مباني القرية الحبسية ــ المخصص لإيواء العجزة[71].

هل كان إصلاح هذا الفندق يتطلب، حقاً، كل هذا المبلغ ؟ وهل أنفق هذا المبلغ، برمته، في إصلاح الفندق ؟ إننا نكتفي بطرح السؤال، وتلك إحدى سمات أوجه توزيع مستفادات هذا الوقف في ظل صنيعة الاستعمار «الدمية» بن عرفة.

3 ــ المرحلة الثالثة : منذ بداية الستينات إلى الآن :

إذا كان من اللازم أن نقف، في البداية، عند أهم الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بخصوص أملاكها بصفة عامة ــ بما في ذلك أملاك أوقاف الضعفاء ــ منذ الاستقلال إلى الآن، ففي طليعة ما يجب أن يذكر المنشور المؤرخ في 19 ماي 1960، الذي نص على أن كل الإصلاحات المتعلقة بالأملاك

---

(70) أشير إلى هذه المعطيات ضمن ظهير مؤرخ في فاتح جمادى الثانية 1354/ فاتح غشت 1935، **كناش تركة الحاج أحمد بناني**، ص 36.

(71) أشير إلى هذه المعطيات ضمن ظهير موجه إلى ناظر أحباس كبرى الرباط محمد بن مسعود بتاريخ 16 رجب 1373/ 21 مارس 1954، وسجلت نسخة من هذا الظهير بحوالة أحباس كبرى الرباط، ص 114 (ونلفت النظر إلى أن هذا الفندق ــ وإلى جانبه كل البناء المسمى بـ«القرية الحبسية» ــ كان من بين أملاك أحباس كبرى الرباط، ومايزال ؛ وهو، الآن، عبارة عن مأوى للطلبة والتلاميذ اليتامى).

الحبسية يتحملها المكتري وحده[72]، وبالتالي تم التخلص من إحدى أهم النفقات التي كانت تمثل أهم صائر من صوائر الأوقاف.

ومن جهة أخرى طرأ تغيير جديد على مستوى التوزيع، تمثل في توقف نظارة الأوقاف عن توزيع الخبز واللباس على الضعفاء، وأصبحت، بالمقابل، تقوم بتوزيع إعانة نقدية في نهاية كل شهر. ويستفاد من رسم إشهاد مؤرخ في 11 يناير 1962 أن إحدى النساء الضعيفات «حازت في اللجنة المكلفة بفحص بطاقات إعانات الضعفاء المخرجة من مستفاد أحباس الضعفاء» على امتداد ستة وثلاثين شهراً، أولها أكتوبر 1958 وآخرها شتنبر 1961، مائة وأربعة وأربعين درهما[73]، أي بمعدل أربعة دراهم في الشهر.

وفيما لم نقف على أي معطى من شأنه أن يفسر لنا الدوافع التي كانت وراء هذا الإجراء الجديد، نشير، أخيرا، إلى أن النظارة كانت توزع شهريا على كل ضعيف، إلى حدود شهر غشت 1994، ثلاثين درهما، وأن عدد الذين كانوا يستفيدون من هذه الإعانة : 1459 ضعيفا[74]، ومعنى هذا أن هؤلاء الضعفاء كانوا يستفيدون من دخل شهري صاف يقدر بـ : 43770 درهما، هو مجموع مداخيل أملاك الوقف بعد اقتطاع المصاريف المتمثلة ــ هذه المرة ــ في ضريبة المباني وأجرة قابض الأكرية[75]، ودون أن نتمكن من معرفة الوفر الذي كانت النظارة تحتفظ به في حسابها البنكي.

---

(72) **كناش إشهادات**، ص 166.

(73) **نفسه**، ص 198.

(74) قدمت لنا هذه الأرقام من قبل ناظر أوقاف الرباط في نهاية غشت 1994، فله، منا، هنا، جزيل الشكر.

(75) لقد سبق أن أشرنا إلى أن أجرة قابض الأكرية كانت قد انخفضت منذ 1935 إلى 4,5 في المائة بدل 5 في المائة من مجموع مداخيل الكراء (انظر متن الهامش (65)). ونود أن نضيف هنا إلى هذه النسبة ــ أي 4,5 في المائة ــ انخفضت، في تاريخ لم نتمكن من ضبطه، وإلى 3 في المائة، ثم عادت، لترتفع ثانية إلى حدود 4 في المائة في العام 1967. انظر بهذا الخصوص : رسم إشهاد بين ناظر أحباس كبرى الرباط محمد بن مسعود والمكلفين بقبض أكرية الأوقاف (وعددهم سبعة أشخاص)، بتاريخ 28 رجب 1387/ فاتح نونبر 1967، ضمن **كناش إشهادات**، ص 138.

خلاصة واستنتاج :

تلك، عموما، كانت بعض «صورة» أوقاف ضعفاء الرباط ومساكينها ـــ في حدود ما تأتي لنا رصده من وثائق في الموضوع ـــ بدءاً من إعادة تعمير المدينة منذ القرن السابع عشر، ووصولا إلى إحصاء 1923، وانتهاءً إلى نهاية القرن العشرين : نوعاً ومصدراً وتطوراً وتوزيعاً.

وانطلاقاً من كل ملامح هذه الصورة، هناك سؤال يفرض نفسه بإلحاح : لماذا توقف التحبيس على هذه الشعبة من الأوقاف مع نهاية الخمسينات، خصوصا وأن الأثرياء ازدادوا ثراءً، مع قلة عددهم، والفقراء ازدادت أعدادهم ارتفاعاً ؟

هل لأن وزارة الأوقاف أوقفت العمل بوصية المحبسين أم أن مؤسسات إحسانية موازية تمكنت ـــ لأسباب سياسية ـــ من استقطاب عدد من «المحسنين» الذين اتخذوا من العمل الجمعوي الخيري مطية لتحقيق مآرب وطموحات دنيوية ؟

مهما يكن، فإن ما يلزم الإشارة إليه هو أنه في الوقت الذي توقف فيه التحبيس على الفقراء ـــ ليس في مدينة الرباط وحدها وإنما في حواضر المغرب برمته ـــ ظهرت مؤسسة جديدة منذ العام 1998، حملت على عاتقها عبء التحسيس بهذه الآفة ـــ آفة الفقر ـــ التي تنخر الجسد المغربي، وذلك في أفق خلق تضامن وطني يعضد جانب الفقراء والمحتاجين، وهي «مؤسسة محمد الخامس للتضامن» التي يترأسها الملك الشاب محمد السادس، الملقب، عن حق، بـ«ملك الفقراء».

تحولات الحياة الاقتصادية
بمدينة الرباط بعد فرض الحماية
1912–1918

عبد الإلاه الفاسي
كلية الآداب ــ القنيطرة

باعتبار مدينة الرباط وجارتها سلا واقعتين على ساحل المحيط الأطلنتي، فقد استفادتا من اتصالهما به بواسطة مينائهما. كان هذا الميناء من أهم موانىء البلاد وأنشطها، وبالخصوص بعد هجرات الأندلسيين إلى مصب أبي رقراق في بداية القرن السابع عشر بعد قرار الطرد الذي صدر في حقهم. وبعد فترة من الركود الاقتصادي الناتج عن تقلص التبادل التجاري بين المغرب وأوربا في عهد السلطان مولاي سليمان، تجدد نشاط الميناء بعد توقيع بعض البلدان الأوربية المعاهدات الأولى التي سجلت بداية انفتاح المغرب على الخارج في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام. وعلى مر السنين، أصبحت البلدان الأوربية تبعث بممثليها إلى المغرب واستعاد الرباط دوره كمقر لنواب القناصل حيث عرف الشارع الذي مازال يحمل هذا الإسم (شارع القناصل) باسقرار ممثلين لبعض الدول الأوربية وخصوصا فرنسا وانجلترا. وواكب هذا النشاط القنصلي توافد للتجار وتأسيس دور تجارية في الموانىء المغربية ومنها الرباط. وأصبح الميناء يستقبل الواردات الأوربية المتزايدة، ولكن ــ بالأساس ــ يصدر المنتجات الخام كالأصواف، وازدادت أهمية الرواج كلما مر القرن. ولم يكن الميناء أهم مظهر للنشاط الاقتصادي للمدينة ؛ فقد كانت، مع جارتها سلا، تكون قطبا صناعيا يأتي في الدرجة الثالثة بعد فاس ومراكش خلال القرن التاسع عشر. فالحرف والصنائع الرباطية والسلاوية مشهورة في كل البلاد، ولبعض منتجاتها سمعة جيدة في الداخل والخارج مثل الزرابي والأحذية (البلغة) وغيرها. إلا أن مختلف المنتجات الحرفية

لاقت منافسة البضائع الأوربية المستوردة والتي غزت الأسواق وأدت إلى بوار الكثير من السلع وكساد الكثير من الصنائع، فحصل تضرر الفئات الاجتماعية التي كان أربابها من الحرفيين. ومن المعلوم أن الكثير من الحرف كانت صناعية وتجارية في آن واحد، بمعنى أن الحرفي بعد صنع المنتجات يعرضها للبيع، لذلك أثرت الأزمة على التجارة كذلك. أما النشاط الاقتصادي الثالث الذي كانت المدينة تتميز به بشكل ثانوي، فهو النشاط الفلاحي. فقد كان المنظر الحضري للمدينة عبارة عن تجمع للمساكن والمباني البيضاء وسط حقول وحدائق تشقها زرقة نهر أبي رقراق. وكانت الحقول تحيط بأسوار العدوتين وتمتد في اتجاه شالة والولجة وتزرع فيها الحبوب والزراعة المعاشية، لكن الكثير منها عبارة عن «سواني» أو عرصات وخصوصا في شالة، وهي أراضٍ في ملك الخواص الذين كانوا يتخذونها منتزهات وخصوصا في أيام الربيع، بينما كان البعض الآخر من الملاكين يستفيدون من بيع بعض منتجاتها الشتوية والصيفية والتي كانت تكون موارد إضافية لهم. وعلى كل حال، لم تكن هذه المنتجات تساهم إلا بقسط ضئيل في تغذية السكان وفي الرواج التجاري.

ما هي إذن التطورات التي حصلت في الحياة الاقتصادية للمدينة بعد دخول الفرنسيين ؟

1 — في الميدان الفلاحي :

بعد فرض الحماية، أخذ المعمرون يتوافدون على البلاد ويشترون الأراضي. وفي ضواحي الرباط، انتقلت إليهم عدة هكتارات. وعلى سبيل المثال، اشترى أحد الرعايا الإسبانيين قطعة أرضية بين تمارة ووادِ يكم مساحتها 50 هكتارا بـ 300 ف للهكتار[1]، وأخذ عدد متزايد من المعمرين يقتنون الأراضي وخصوصا منهم الفرنسيون وزرعوا ضيعاتهم حبوبا أو عنبا لإنتاج الخمر، وخصصوها لتربية الماشية، واستفادوا من مساعدة الإدارة التي أخذت تبني لهم الطرق وتوفر لهم قنوات الماء، وتهيئ لهم مشاريع السقي.

وهكذا وجدت طبقة جديدة من الأوربيين من كبار الملاكين نافسوا الملاكين

---

(1) **الجريدة الرسمية**، عدد 31/26 أكتوبر 1913.

المغاربة. أما الفلاحون، فقد أصبحوا في درجة دنيا مقارنة معهم، ذلك أن زراعاتهم التقليدية ذات الإنتاج البسيط لم تصمد أمام الزراعات المنتجة في الضيعات الأوربية العصرية المستفيدة من الأسمدة الكيماوية والبذور المنتقاة والأدوات والآلات الفلاحية التي أخذت تتطور على مر السنين والعقود. ولم يكن في مقدور الفلاحين المغاربة النهوض بفلاحتهم بسبب الاحتكار الأوربي وبسبب تدني الوعي وانتشار الأمية في صفوفهم. وأصبح لهؤلاء المعمرين حضور قوي في المجتمع المغربي. وفي الوسط الحضري لمدينة الرباط، أصبح لهم تمثيل قوي في مختلف اللجن والهيئات ؛ فأسست لهم غرفة الفلاحة التي تدافع عما سموه بحقوقهم وهي لا تعدو أن تكون امتيازات اكتسبوها على مر الأعوام. وفي اللجن البلدية كان القسم الفرنسي يضم أعضاء من المعمرين يمثلون زملاءهم فيها.

2 ــ في الميدان الحرفي والصناعي :

من ضمن أفواج المهاجرين الأوربيين أتى إلى الرباط العمال والصناع، وكان من بينهم جملة ممن حملوا معهم رؤوس أموال مهمة وشيدوا صناعات منذ البداية، أي منذ سنتي 1912 و1913. وهكذا أقيمت مطحنتان : الأولى للفرنسي بيكاري (Bigari) والثانية لكي (Gay) السويسري[2]. ولعل مطحنة باروك أسست مباشرة بعدهما. فقد افتتحها دافيد بروك بزنقة حمام الشرفا[3] ؛ كما أقيمت مطبعتان ومصنعان ميكانيكيان للآجر للفرنسيين كيبو (Guibaud) ولوكار (Legard)، وأنشئت بعض الورشات لنشر الخشب، واستغلت مقالع الأحجار ؛ كما أقيمت أماكن صهر الحديد، وصناعة الصابون[4].

هكذا إذن بدأت مظاهر الحياة الاقتصادية تتغير في المدينة. فما المصير الذي أخذت تواجهه الحرف والصنائع المحلية ؟

لا حاجة إلى التذكير بأن الحرف والصنائع المغربية كانت في المدن منظمة في حنطات لكل واحدة منها أمين يشرف عليها ويحميها من المتطاولين، وذلك في إطار

(2) C. Normand, «Débuts d'une municipalité au Maroc», in *B.C.A.F.* 1914, p. 33.

(3) Anonyme, «Qaurante ans de progrès dans la meunerie». in **Notre Maroc**. mai – juillet 1953, p. 37.

(4) المرجع ما قبل الأخير، الصفحة نفسها.

تنظيم اجتماعي واقتصادي يسوده نوع من التضامن والتكافل. ففي الحرفة كان صاحب رأس المال أو المعلم يشغل عملة أو صناعا ويستخدم مأجورين أو متعلمين أو صانعا واحدا ومتعلما واحدا حسب طبيعة الحرفة ونوع الصناعة ولم تكن العلاقة بين هؤلاء وبين المعلم علاقة إنتاج فقط، بل كانت تتعداها إلى أنواع من التعامل والاندماج الاجتماعيين. فالمتعلم مثلا يعرف بعض أسرار مشغلّة، لأنه كان يتردد على داره ويتكلف ببعض خدماته. وفي المقابل، كان الصناع والمتعلمون يلقون المساعدة من المعلم في أفراحهم وأتراحهم كما كان هذا النوع من التضامن سائدا على صعيد الحنطة كلها يستفيد منه المعلم أيضا إذا أصيب في ماله أو في أسرته، وكان كل هذا التنظيم خاضعاً لمراقبة المحتسب الذي كانت له محكمة يتقاضى فيها ضد الغشاشين والمدلسين وتفرض من خلالها العقوبات والذعائر على المخالفات المتعلقة بالأثمان والتجارة والاحتكار سواء بالجلد أو الغرامة أو الحبس. وعند حلول الحماية، اعتنت السلطات الفرنسية بدراسة الحالة الاقتصادية للوسط الذي أقامت فيه. ففي الرباط وبعد أربع سنوات من الحماية، كلف المراقب المدني المساعد فيكتور شامبيون (Victor Champion) والملحق ببيرجي (Bergé) المراقب المدني رئيس المصالح البلدية، ببحث حول حالة الحرف والصنائع المغربية بالرباط سنة 1916. ونظراً لأن بحثه القيم يصب في موضوعنا تماما، فإن التركيز عليه يعد ضروريا وأساسيا لأنه يجمع أغلبية المعطيات الممكن البحث عنها في هذا الباب. وكان الغرض من هذا البحث ــ كما صرح صاحبه بنفسه ــ هو إعطاء صورة عن وضعية الصناعات (الأهلية) لمدينة الرباط بعد مرور 28 شهرا عن بداية الحرب العالمية. وزاد قائلا بأن تلك الفترة ــ كما هو معروف ــ ارتفعت فيها أثمان المواد الأولية. وتذبذبت الحياة الصناعية والتجارية بسبب الشراء المكثف لبعض المنتجات لأجل حاجيات الجيش ولصعوبة التموين بالواردات ولغلاء العيش وندرة الرساميل[5].

بما أن البلدية كانت قد اضطلعت بهذه الدراسة التي قالت عنها إنها يمكن أن تكون قاعدة ترتكز عليها دراسات لاحقة حول الصناعات في المدينة، فقد صرحت

(5) Victor Champion, «Enquête sur la situation des métiers et des industries indigènes de Rabat», in *B.O.* n°223/29 janvier 1917, p. 131.

بأن الغرض منها هو الإنماء الاقتصادي للمدينة وذلك بإتباع هذه الدراسة ليس هو الفضول فقط، بل بقرارات وإجراءات ملائمة للحالات التي تنتجها. وكان أساس هذه الدراسة هو الرغبة في التعرف على حالة الحرف والصناعات من أجل إقامة معرض للرباط على غرار معرضي الدار البيضاء وفاس. وكانت الغاية من إقامة مثل هذه المعارض أثناء الحرب — في سياسة ليوطي — هي إلهاء المغاربة وصرف نظرهم عما يمكن أن يعرقل تمادي الجيش الفرنسي في احتلال أجزاء البلاد مما كان يمثل خطرا على فرنسا وهي تواجه أعداءها في جبهة القتال.

من خلال قراءة المقال وتحليله، يمكن أن نخلص إلى أن جل الحرف والصنائع التي كانت في يد أهل الرباط قد تضررت وتقلصت أهميتها، وذلك كما يلي :

— صناعة نسج الصوف والقطن : فالأولى نقصت من 60 حرفة إلى 9 بين 1886 و1916 بسبب ارتفاع ثمن الصوف من 20 إلى 90 ريالا. والثانية انخفض عدد أربابها من 200 إلى 16 في المدة نفسها ؛ والسبب هو منافسة صناعة نسج القطن بمراكش للصناعة الرباطية بعد أن رحل صاحبها بصناعته من الرباط وأقامها بمراكش وكذلك بسبب غلاء القطن الآتي من منشستر بـ 100 %. وأصبحت هذه الصناعة تمر بأزمة خطيرة.

— الدباغة : انتقل عدد الدباغين من 500 قبل الحرب إلى 300، والسبب أن مصلحة الغابات منعتهم من جمع الدبغ مباشرة من الغابات. وحتى الخلاصات الدبغية التي كانوا يجهلونها والتي أشارت عليهم باستعمالها لم تعد هناك حاجة لاستعمالها بسبب تخصيص المخزونات الهامة من الجلود للجيش بعد أن اشترتها السلطة العسكرية لأجل ما سمي بالدفاع الوطني وغلا ثمن الجلد مرتين أو ثلاث مرات.

— صناعة الأحذية وسائر البضائع الجلدية : تدهورت هذه الصناعة أيضا بالرباط و لم تعد تصدر منتجاتها إلى الجزائر ومصر والسنغال والسودان، وأخذت أحذية فاس تنافس أحذية الرباط في المدينة نفسها وارتفع أجر اليد العاملة بنسبة كبيرة (حوالي ست مرات) كما ارتفع كراء المتاجر بأكثر من الضعف.

— غزل الحرير والخياطة ومهنة الصباغة : أخذ النغّازون المتكونون من 15 معلما و40 متعلما يعيشون في ضيق كبير بسبب ندرة الجوخ. وأدخل الخياطون المسلمون الحرير في صناعة الملابس والضفائر والقياطين، بينما استخدمه الخياطون

الإسرائيليون في تزيين «سفيفة» القفاطين والبدعيات. أما مهنة الخياطة، فقد طرأ عليها تغيير بسبب التدخل الأوربي وبسبب الحرب ؛ فأصبح عدد من الخياطين المسلمين يعملون لحساب بيتون (Biton) الذي رسا عليه المزاد من أجل تزويد الجيش بالملابس العسكرية. وانعكست الحرب على مهنة الخياطة بحيث ارتفع ثمن الصوف وأصبح الكتان نادرا و لم تعد الجلابيب المخططة تصدر إلى وهران والجزائر والإسكندرية والقاهرة. وتخلى الكثير من العاملين في هذه المهنة عنها. أما الصباغون المكلفون بصباغة الحرير والصوف والجوخ، فأصبحت حرفتهم معرضة للكساد منذ اندلاع الحرب ؛ فلم يعودوا يصبغون كميات الحرير والجوخ التي كانا يصدرانها إلى السنغال.

ــ الصياغة : لم يعد عدد الصاغة في الرباط ــ وهم كلهم يهود تقريبا ــ كما كان قبل الحرب. والسبب هو ارتفاع ثمن المعادن النفيسة، حيث ارتفع ثمن الفضة من 28 إلى 40 بسيطة حسنية للكيلو، بينما ندر الذهب، مما أدى إلى غلاء منتجاتهم فلم تعد تجد الإقبال المعهود. واقتصر عمل الصاغة على الترميمات.

ــ الحدادون والرصاصون والقزادرية : كان هناك سبعة عشر مَشْغَلاً (بسكون الشين وفتح الغين) للحدادة في كل منها معلم وصانع ومتعلم. وكان عملهم يزدهر في ثلاث فترات : في وقت الحرث وفي إبان الحصاد وفي فترة جز صوف الغنم، حيث كانت تتم بالتوالي صناعة سكك المحاريث والمناجل والمَقَاصّ. أما المصنوعات الأخرى مثل الفؤوس والأقفال والمزالج، فقد قلت أهميتها بعد الاحتلال الفرنسي بسبب تفوق المصنوعات الأوربية ذات الاستعمالات المماثلة ؛ كما أن ثمن الحديد ارتفع من 30 إلى 80 فرنك للكيلو. أما الرصاصون والقزادرية الذين يرممون الأباريق والمبخرات والأواني الزنكية والقصديرية، فقد قل نشاطهم بسبب تفضيل الزبائن شراء الأواني الجديدة التي تميزت برخص أثمانها.

صناعة الخزف : أصبح ثلاثون من صناع الخزف عاطلين بسبب ارتفاع ثمن نقل المواد مثل الطين الصلصالي والدوم، وبسبب ارتفاع الأكرية واليد العاملة، فنقص الإنتاج بالثلث.

البناؤون : بالرغم من أنهم شهد لهم بالكفاءة المهنية، فإنهم لم يكونوا يشتغلون

بالقدر الذي واكب أشغال البناء التي سايرت احتلال المدينة. وكان المقاولون يفضلون الأجانب الذين قالوا عنهم إنهم كانوا يشتغلون ساعات أكثر.

الرحويون : انتقل عددهم من 35 قبل الاحتلال إلى 7 سنة 1916 لكل معلم صانع واحد، والسبب هو إقامة خمس مطاحن عصرية بالمحركات تطحن بثمن أقل.

النجارون والخراطون : بالرغم من أن العطالة لم تصبهم، فإن أرباحهم انخفضت بسبب ارتفاع ثمن بعض الأخشاب مثل الصنوبر والعرعر ولم يرفع النجارون أثمان منتجاتهم لتخوفهم من عدم إقبال الزبناء. أما الخراطون، فعلى الرغم من عدم تهديدهم بالعطالة، فإنهم تضرروا من غلاء ثمن الرخص الممنوحة لهم من لدن مصلحة الغابات لاستغلال الأخشاب.

الحجارون : بعد الاحتلال الفرنسي، أخذ يستغل محاجر الرباط ثلاثة فرنسيين منافسين بذلك المغاربة، وأخذوا يزودون المقاولين الفرنسيين بالأحجار والجير من أجل أشغال البناء. إلا أن هذه الأشغال تباطأت بسبب الحرب.

ـــ الفرّانون : أخذوا يشتكون من غلاء أكرية الأفران، وكان عددها تسعة عشر. وكان في ملك الأحباس منها ستة. كما اشتكوا من ارتفاع ثمن الدوم.

ـــ الزرايبية : كان يوجد سنة 1916 حوالي 80 وحدة صناعية للزربية تستخدم عددا متفاوتا من العمال والعاملات الذين كانوا يستخدمون في صناعة مختلفة الجودة للزرابي. وكانت تصنع بالرباط حوالي 600 زربية ذات 8م². وارتفع ثمن الزرابي لارتفاع ثمن الصوف، كما أصاب الزربية بعض التدهور بعد استخدام الألوان غير النباتية. غير أن مصلحة الفنون الجميلة عزمت على الاعتناء بالزربية الرباطية وإعادة الأصالة إليها بأن أنشأت في المدرسة الأثرية صناعة صباغة نباتية استعملت الأنديكو والقشينية والرمان وسلفات الحديد والفوّة، مما جعل الزرابي تستعيد شهرتها السابقة التي اكتسبتها من جمال هندسة أشكالها وألوانها ومتانتها.

حرفة التطريز : التطريز على الأثواب وعلى المصنوعات الجلدية كالمحفظات والسروج والأحذية النسائية (الشربيل) والمضمات كان من اختصاص سبعة من المعلمين مسلمين ويهود، وهي حرفة غير قديمة في الرباط أتت إليه من الصويرة على يد رجل يدعى المعلم عبد الله بن إبراهيم، حوالي سنة 1890. وبسبب ارتفاع

ثمن مادتي الصقلي والحرير المستعملتين في التطريز، فقد رفع الطرازون من أثمان منتجاتهم مما أدى إلى انخفاض محسوس في بيع المطروزات.

أما الحرف التي لم تتضرر كثيرا، فهي قليلة جدا مثل مهنة الزلايجية والحصايرية. فالأوائل لاقوا التشجيع، وكان المعلم الزلايجي يتقاضى ما بين 10 و15 بسيطة حسنية، وهو أعلى مبلغ كان يمكن للحرفيّ أن يتقاضاه. أما صناع الحصر أو الحصايرية، فإن صناعتهم لاقت رواجا بعد الاحتلال الفرنسي وتضاعف إنتاجهم ورفعوا ثمن منتجاتهم. وعلى الرغم من الركود الذي واكب الحرب، فإنهم ظلوا يربحون قوتهم دون صعوبة على حد قول صاحب البحث.

كانت مدينة الرباط تضم إذن نحو ثلاثين حنطة مهمة للصناع احتضنت 677 معلما و1536 عاملا أو صانعا و974 متعلما[6].

يلاحظ أن بحث فيكتور شامبيون يحظى بقيمة علمية كبيرة. فالمعلومات التي أوردها قيمة ونادرة وأغلبها منطقي ومقنع. فقد أرجع تدهور الحرف أو تضررها أو نقص أهميتها وما واكب ذلك من عطالة الحرفيين وإقفال عدد من المعامل اليدوية وكساد وضرر اجتماعي إما إلى دخول الفرنسيين وإما إلى الحرب وظروفها. غير أنه أعطى الظرف الثاني أهمية أكبر، مع العلم أن الظرف الأول كاف وحده لأحداث هزة اقتصادية كان لها أن تلحق كل الأضرار التي أصابت قطاع الحرف والصنائع المغربية سواء بالرباط أو في سائر المدن المغربية الأخرى. وما ذكره عن غلاء أثمان الكثير من المواد وندرتها كالمعادن النفيسة والأصواف والقطن والخشب والجلد أثناء الحرب صحيح. غير أن الكثير من هذه المواد التي كانت تنتج في المغرب نفسه كان يمكن أن تبقى فيه لو لم يحصل العامل الأول الذي هو الاحتلال، بحيث أن سياسة الحماية اقتضت طبعا أن تكيف هذه الخيرات مع المصلحة الفرنسية والجنود الفرنسيين. فظروف الحرب ظروف كانت تهم البلدان الأوربية ولم تتضرر صناعات المغرب واقتصاده إلا لأنه أصبح محمية فرنسية، أي مستعمرة تستغل خيراتها الطبيعية والبشرية.

---

(6) **المرجع السابق**. عدد 223، تاريخ 29 يناير 1917 ص ص 131-134؛ وعدد 224، تاريخ 5 يبراير 1917 ص ص 178-181.

3 ـــ التجـــارة :

أ ـــ أثر حركة الميناء على الرواج التجاري : كان ميناء الرباط يضم مرفأين : الأول على النهر، وكان يمكنه إيواء اثنتي عشرة باخرة لها إمكانية غوص أسفلها بثلاثة أمتار، وعدد هذه السفن كان رقما متوسطا يتوصل إليه عادة من شهر أبريل إلى شهر نونبر. والثاني على بعد ميل تقريبا في عرض البحر، وكان يلجه العدد نفسه من السفن في الصيف وما بين أربع وست في فصل الشتاء. وكانت الخطوط الملاحية المنطلقة من الرباط عديدة. لكن منافسة الدار البيضاء أنقصتها إلى حد كبير. وفي صيف 1913 ترتب على الرواج الكثيف للميناء ازدحام كبير، فاضطرت الديوانة أمام الواردات الهامة ـــ التي شملت مواد البناء والخشب الآتيين من شمال أوربا والحديد والآجر والجير والإسمنت والقصدير المتموج والمواد الغذائية كالخمور والتوابل والحبوب ـــ إلى أن تستغل مساحة من الأرض على حساب قصبة الأوداية، وتستخدم 200 من البحرية و450 حمالا، ثم اضطرت إلى اكتساح ساحة سوق الغزل وشاطىء الواد[7]. وفي النصف الثاني من شهر أكتوبر 1913 ركدت الحركة التجارية بالرباط بسبب أحوال البحر، فلم يدخل من البواخر الخمس والعشرين التي قصدت الميناء سوى ست[8]. وفي أواخر سنة 1913 تحسنت حالة البحر وأنزلت السلع من البواخر، فدخل الديوانة مشحونة سبعة عشر مركبا، وأكثره من الخشب والأدوات المختلفة الخاصة بالبناء، وكذا الحبوب[9].

وفي بداية سنة 1916 ورد في جريدة «**السعادة**» أن المسؤولين بدأوا ينتبهون إلى ضرورة الاعتناء بالميناء، حيث كان الميناء الثاني في البلاد بعد ميناء الدار البيضاء ومرسى للواردات الموجهة إلى الرباط بامتياز[10]. وفي اجتماع للجنة البلدية لمدينة الرباط انعقد في 17 دجنبر 1917، عبر الأعضاء عن رغبتهم في إيلاء العناية للميناء. واقترح البعض حفر نفق تحت الأوداية وتجديد بناء الأرصفة، ورأوا في

(7) مرجع هامش (2)، ص 33.

(8) **الجريدة الرسمية**، عدد 21/29 نونبر 1913.

(9) **الجريدة نفسها**، عدد 2/35 يناير 1914.

(10) **جريدة السعادة**، عدد 10/1169 و11 يبراير 1916.

ذلك جلبا للعمال وإتاحة الفرصة للتطور الصناعي والتجاري[11].

ب ــ **تطور التجارة الداخلية** : بعد احتلال المدينة، بدأ الأوربيون يتوافدون عليها. ففتحت عدة دكاكين وبازارات ومتاجر ومستودعات كان بعضها خاصا بمواد البناء وفتحت محلات خدمات السيارات والنقل بالعجلات[12].

أولا ــ التدخل في اختصاصات المحتسب : مع بداية الحرب، أوردت الجريدة الموالية للحماية، وهي جريدة «**السعادة**» خبرا قالت فيه إن بعض التجار بدأوا يستغلون ظروف الحرب ويبيعون بعض المواد بأثمان فاحشة، مع أن التموين بالمواد كاف والاتصالات البحرية مضمونة[13]. وعوض أن يتاح للمحتسب القيام بواجبه المعهود، فإنه كان ملزما بالتوصل بأوامر البلدية وتنفيذ التعليمات التي كانت تصدرها له. ومن الأمثلة على ذلك :

• إعلامه ــ في 8 غشت 1914 ــ بأنه عين عضوا في اللجنة التي حملت اسم اللجنة المقومة لتعويضات السلع والمأكولات التي كان بإمكان الحكومة أن تحوزها، وطلب منه التحقق من قيمة المواد[14] ــ تكليفه بوضع الأسعار ومعاقبة الإدارة لمن خالفها[15].

• تكليفه بالبحث عن بعض المواد الموجودة عند التجار، فأصدرت إليه تعليمات بالبحث عن مادة الصوف وعن كميتها وثمنها، وذلك ما فعل[16].

• أمره ــ في أكتوبر من السنة ــ بمنح الإذن للتجار بشراء كيس واحد من السكر. أما الزبناء، فلهم شراء كمية لا تفوق عشرة كليو[17]؛ كما أعلم بثمن

---

(11) غلاق اللجن البلدية بين 1912 و1926، ملف 1710، وثائق الخزانة العامة، الرباط.

(12) بررمان، **مرجع سابق**، الصفحة نفسها.

(13) **جريدة السعادة**، عدد 6/760 شتنبر 1914.

(14) مراسلة رئيس المصالح البلدية مع المحتسب محمد فرج في 1914/8/8، ملف 1914، مديرية الوثائق البلدية.

(15) **جريدة السعادة**، عدد 11/764 غشت 1914.

(16) رسالة من خليفة رئيس المصالح الرباطية روسان إلى المحتسب في 23 نونبر 1914. ملف 1914. مديرية الوثائق الملكية.

(17) رسالة مماثلة في 26 أكتوبر 1914، الملف نفسه.

الكيلو الذي على التجار أن يبيعوا به السكر[18].

وفي يوليوز 1915، أمر رئيس المصالح البلدية المحتسب بإبلاغ البائعين العارضين بطرق المدينة بما يتوجب عليهم من ضريبة أو (قبض الفرش) وأنها إجبارية بعد أن ادعى أنهم امتنعوا عن دفعها أو تماطلوا في ذلك[19].

وهكذا نجد ــ عن طريق هذه الأمثلة ــ أن المحتسب لم يعد يعقد أمرا أو يحله إلا بعد تعليمات البلدية وأوامر رئيس مصالحها. وظهر أنه على الرغم من تراجع خطة الحسبة، فإن البلدية كانت بحاجة ماسة إلى صاحبها، وذلك على الأقل لتنفيذ ما كان يصعب عليها تنفيذه. فكان لابد من أن تعتمد عليه ربما لتفادى ردود فعل يصعب التكهن بنتائجها إذا وعى التجار وأهل المدينة أن هذه الخطة التي هي خطة شرعية تنبني على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد انمحت بفعل التدخل الفرنسي. وفي ذلك تناقض مع ما ادعته الحماية من كونها حريصة على المحافظة على المؤسسات الشرعية والبنيات المخزنية.

وفي مارس 1918، تأسست لجنة في البلدية لأجل تدبير المعيشة ومنع تفاحش غلاء أثمان المواد الغذائية ووضع الأسعار وجلب ما كان ينقص من المواد بالأسواق. وأعطي لهذه اللجنة صبغة مختلطة، إذ تكونت من العنصرين المغربي والفرنسي. إلا أن الأعضاء الفرنسيين من جهة كانوا أكثر عددا من الأعضاء المغاربة مما كان يسهل تغليب رأيهم ونفوذهم (5 مقابل 4)؛ ومن جهة ثانية، كان توزيع هذه المهام التي هي من اختصاص المحتسب عن الأعضاء المغاربة لوحدهم كاف لتكسير خطة الحسبة وضربها في العمق، فبالأحرى أن يشارك فيها العنصر الفرنسي؛ ومن جهة ثالثة، كان وجود رئيس المصالح البلدية في هذه اللجنة يظهر منذ البداية أن القرارات، ولو اتخذت باسم الباشا، فإنها ــ كما تدل كل الوثائق على ذلك ــ كانت تملى من طرف الأول.

ثانيا ــ إجراءات تجارية أثناء الحرب :

بمناسبة الحرب، قامت البلدية بتدابير تخص التجارة كان بعضها يتخذ صبغة

(18) رسالة من روسان إلى المحتسب في 19 دجنبر 1914، الملف نفسه.

(19) رسالة يوليوز (دون ذكر اليوم)، ملف 1915، مديرية الوثائق الملكية.

مؤقتة، ولكن الكثير منها راعت فيه المصلحة الفرنسية سواء بخدمة الوطن الأم فرنسا أو بتحقيق استفادة رعاياها الموجودين في المغرب. ففي سنة 1915 أصدرت البلدية إعلانا للتجار من أجل تقييد أسمائهم وأسماء وكلاء المحلات التجارية في لائحة، وتقييد أسماء أصحاب الفبركات الصناعية والتجارية والحمايات الفرنسية القاطنين في منطقة قنصلية فرنسا بالرباط في لائحة ثانية لاختيار وكلاء الدور التجارية الفرنسية والتصريح بأهمية ذلك في تلك الظروف لترويج السلع الفرنسية.

وكانت المراقبة التي هي صبغة البلدية وحكم الحماية في المغرب ـــ كما بينها ليوطي ـــ قد جعلت الإدارة البلدية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة تخُصُّ التجارة المرتبطة بالتراب الخاضع لها. ففي أبريل نبهت التجار ذوي الكميات الكبرى إلى الطلب الكثير للسكر والشمع في منطقة وادي سبو[20]. وفي يبراير 1916 وجه رئيس المصالح البلدية لتجار المدينة إعلانا طلب فيه أن يعلنوا عن المواد التي في حوزتهم وكل سلعة يعينها حكام النواحي العسكريون بقرارات خاصة من لدنهم، وذلك في أول كل شهر إلى 15 منه، وطلب من التجار الأجانب أن يعلنوا ذلك للمكتب الأول بالبلدية والتجار المغاربة للمحتسب[21]. وفي هذا الإعلان، نلاحظ تدخل الحكام العسكريين في مسائل المواد والتجارة مما كان يختص به المحتسب.

ثالثا ـــ إحداث ضرائب بلدية خاصة بالتجارة :

قرر في أبريل 1917 إحداث ضرائب بلدية، كما تم التذكير بمثيلتها القديمة، وذلك بمقتضى ظهير مؤرخ في 16 من الشهر الذي كان سبقه ظهير مماثل في 22 يوليو 1916[22]. وما يهم في هذا الباب هو الضرائب البلدية المتعلقة بموضوعنا الذي هو التجارة والأسواق والمتاجر. فمن هذه الضرائب الجديدة ما فرض على الأبواب والأسواق، أي على مختلف المواد المتاجر بها. ومنها على سبيل المثال، ضريبة على اللحوم التي تباع في الأسواق والأداءات التي تستخلص أيضا

(20) **الجريدة نفسها**، عدد 8/591 أبريل 1915.

(21) **الجريدة نفسها**، عدد 6/1166 و7 يبراير 1916.

(22) **الجريدة الرسمية**، عدد 23/208 أبريل 1917.

في الأسواق وغيرها من الأماكن العمومية المعدة للبيع، وأداءات على أفنية المقاهي البارزة، وضريبة على الباعة المتنقلين وعلى الذين يبيعون في الطرق العمومية وأخرى على المقاهي المغربية وضريبة على الميزان العمومي[23].

وفي اجتماع للجنة البلدية انعقد في أبريل 1917، أخبر رئيس المصالح البلدية الأعضاء بأن الضريبة المفروضة على ما كان يخرج من الأبواب ألغيت واستبدلت بقبضها من الديوانات على كل سلعة مجلوبة بحرا، وقال إن بعض السلع كان لا يدفع عنها في الباب وكانت تباع في الفنادق والبيوت وتضيع رسومها، وقرأ عليهم قرار الباشا الصادر في هذا الشأن وهو يحتوي على فصلين : يتعلق أولهما **بواجبات الأبواب**، وهي عبارة عن 60 سنتيما من البسيطة الحسنية تدفع عن كل قنطار من المواد التي لم تذكر في القرار، و30 سنتيما على المواد التي وردت فيه مثل مواد البناء من جير وإسمنت وخشب وآجر وزليج ومصنوعات خزفية وكذا المواد الغذائية مثل الحبوب والنباتات الصالحة للدبغ. و10 سنتيمات على الطيور وعن الكيلو من مواد كالزبدة والعسل والزيت والصوف والشمع وغير ذلك مما يطول ذكره. ونص القرار على عدم جواز دخول السلع والأقوات إلا من أبواب خاصة هي باب القبيبات وباب تامسنة وباب الرواح وباب زعير وكذا بواسطة قارب النقل من الواد ومرسى القوارب، وأشار إلى أن وقت منع دخول السلع هو من الساعة التاسعة مساء إلى الساعة السادسة صباحا. أما الفصل الثاني، فاختص **بضرائب الأسواق**. فمثلا، فرض على البلغة 2,5 % يؤديها المشتري و5 % على الجلابة على البائع، وعلى الحبوب فرضت 3 قروش على حمل الجمل. وفي سوق القيسارية فرض دفع 5 % على الزربية مناصفة بين البائع والمشتري، وأورد ما وجب دفعه في سوق التبن وسوق الحيوانات، وحدد حق الميزان في 75 سنتيما من البسيطة عن كل 100 كيلو. وتعينت ضريبة باسم **ضريبة الجلسة** قرر أخذها عن المتر المربع المفترش في الأسواق والفنادق والقيسارية لبيع سلعة من السلع[24].

يرى إذن أن الحياة التجارية والاقتصادية عامة بالمدينة انقلبت رأسا على عقب

---

(23) **جريدة السعادة**، عدد 1/1479 ماي 1917.

(24) **المرجع نفسه.**

بسبب الضرائب التي أصبحت متكاثرة وأصبح على التجار المغاربة أن يتحملوها. وهي ليست طبعا سوى ضرائب جزئية، لأنها تهم جانب التجارة فقط، فما بالك إذا أضيفت إليها الضرائب البلدية الأخرى والتي نوهت البلدية مرارا في فرضها بقلة الموارد وعجز الميزانية البلدية بالرغم من الإعانة المالية لحكومة الحماية لها.

رابعا ــ البلدية والأسواق : في اجتماع للجنة البلدية في 12 دجنبر 1913، عبر عن الرغبة في إنشاء سوق بلدي على المساحة الكبيرة الموجودة بباب الأحد والفاصلة بين المدينتين القديمة والجديدة. فقد ارتأت البلدية إنشاء سوق مغطى يستجيب ــ كما جاء في المحضر ــ للحاجيات العصرية والصحية التي رأت أنها مفتقدة في الأسواق آنذاك، ورغبت في أن تكون واجهته مقسمة إلى متاجر صغيرة تحت أقواس تجتازها ممرات مغطاة[25]. وكانت الأسواق الموجودة بالرباط في بداية الحماية هي سوق الحبوب، سوق الماشية، سوق الزيت، سوق الصوف، سوق الزبدة والعسل والصابون، سوق الفواكه، سوق الخبز، سوق التبن والعشب، سوق البيض، سوق الجير وسوق التغذية. وكان السوق الأخير يدرّ على البلدية، بما كان يجبى فيه من ضرائب، أعلى مبلغ بالمقارنة مع الأسواق الأخرى[26]. وطبعا كان على البلدية أن تنفق على هذه الأسواق لصيانتها ولكرائها. وهكذا أنفقت عليها ما فاق 73.000 ف خلال السنة المالية 1915–1916. وكانت موارد هذه الأسواق تأتي إلى البلدية بعد سمسرة الأسواق، أي تأجيرها لمن كان يدفع أكبر قدر مالي وذلك لمدة سنة. إلا أن مصلحة مراقبة الدين كانت تسير عددا كبيرا من هذه الأسواق، أي تجبي حقوقها من أجل تغطية القرض المعروف. وكانت أحد عشر سوقا هي سوق الجوطية وسوق الجلود الطرية وسوق الجلود المدبوغة وتكّاوت والقيسارية وسوق الفحم وسوق بهائم الحمل والجر وسوق الماشية وسوق البلاغي بالجملة وسوق الخشب وسوق الفواكه الجافة وسوق الدرازة[27]. وكان من المتوقع أن تصل الموارد العامة لأسواق المدينة سنة 1916 إلى حوالي 400.000 ف، بينما توقع للنفقات

(25) ملف 1710 : محاضر اللجن البلدية 1912–1926. خ.ع.

(26) ملف 544/ميزانية الرباط سنتي 1915–1916 : كناش ميزانية الرباط لسنتي 1916–1917.

(27) رسالة رئيس المصالح البلدية إلى الكاتب العام للحماية في 18 مارس 1916، الملف نفسه.

الخاصة بتنظيمها وأشغالها مبلغ 72.000 ف، أي 21,58 % من الموارد[28].

وابتداء من فاتح ماي 1916، تخلت مصلحة مراقبة الدين للبلدية عن جباية حقوق الأبواب والأسواق. فانتظر أن تجني هذه الأخيرة دخلا أكثر أهمية من مبلغ 44.400 ف الذي كان يدفعه صاحب امتياز حقوق الأبواب، وانتظر أن يرتفع دخل حقوق الأسواق بالمستوى نفسه[29]. وفي مارس 1917 أعلنت البلدية عن سمسرة الأسواق التي كانت محتكرة من قبل مصلحة القرض[30]، ثم أخذت تنظر في أمر هذه الأسواق فتنقل بعضها وتلغي البعض الآخر : ففي اجتماع لجنة في 17 دجنبر نوقشت مسألة سوق الماشية واقترح أن ينقل إلى مكان قرب المجاز وأن يكرى بـ 150 ف شهريا وأن يسيج، مع بناء أماكن مسقفة وإقامة الميزان العمومي ومد طرق جديدة تصل إلى المجاز لتفادي عبور المقبرة[31].

خامسا ــ تموين المدينة أثناء الحرب : كانت قضية التموين بالمواد الأساسية سواء منها الخاصة بالتغذية؛ أو المتعلقة بأنواع الاستهلاك الأخرى من أهم ما عانى منه السكان خلال الحرب إلا أن قضية التموين لم تكن كلها مرتبطة بهذه الأخيرة مثل مادة الفحم.

ــ الفحم الخشبي : كانت البلدية تجري سمسرات من أجل تزويد المدينة به. ففي ماي 1917 أعلنت هذه الأخيرة عن سمسرة من أجل ذلك لمدة سنة تبتدىء من أول غشت 1917 وتنتهي بـ 31 يوليوز 1918. ورست هذه السمسرة على الحاج العربي اكَديرة والحاج جوريو وموسى الزاكوري. وتقرر أن يباع في سوق الملح صباحا من الساعة السابعة إلى الحادية عشرة، ومساء من الخامسة إلى الثامنة[32]. وفي اجتماع اللجنة البلدية المنعقد في 13 أبريل 1918 نعلم أن بعض المزودين المغاربة اقترحوا على رئيس المصالح البلدية ريفيليود (Révilliod) أن

---

(28) الملف نفسه.

(29) اجتماع اللجنة البلدية في 13 ماي 1916، ملف 1710 محضر اللجن البلدية 1912-1926، خ.ع.

(30) **جريدة السعادة**، عدد 24/1452 مارس 1917.

(31) ملف 1710، خ.ع. مرجع سابق.

(32) **جريدة السعادة**، عدد 7/1547 غشت 1917.

يزودوا المدينة بالفحم المطلوب بـ 24 ف للكيلو عوض ثمنه المساوي لـ 25 ف آنذاك. وكان الملزمون المكلفون بالتزويد يتوفرون وقتذاك على مخزون هام من الفحم ويزودون المدينة، مهما كان الفصل، ولو كان فصل حصاد عندما يتخلى العمال المغاربة عن أوراش العمل. وكان ينتظر أن ينقص التموين بدخول فصل الشتاء وأن تتغير أثمان الفحم التي لم تكن بالرباط أعلى مما كانت عليه في المدن المهمة في المغرب. واتفقت اللجنة البلدية مع المزودين على تجديد الصفقة إذا خفضوا الأثمان بـ 10 % مما كانت عليه، وإلا أجريت صفقة أخرى[33].

ـــ المواد الغذائية : من التدابير التي اتخذتها البلدية بخصوص غلاء العيش وقلة بعض المواد الغذائية : الإعلان ـــ في أحد اجتماعاتها ـــ عن منشورين اثنين صدرا بشأن تلك التدابير، أحدهما من مدير الشؤون المدنية والآخر من اللواء (الكولونيل) قائد الدائرة (Subdivision) من أجل إنشاء لجنة خاصة في المصالح البلدية يلجأ إليها في كل ما كان يجب اتخاذه من إجراءات وتسعيرات. وإضافة إلى أعضاء اللجنة، قرر استدعاء كل من يمكن أن يستشار من هيئات التجار لحضور اجتماع اللجنة بصفة استشارية. وفي الاجتماع نفسه، اتفق على وضع لائحة أسعار جديدة، ودعوة العميد المركزي وملازم (ليوتنان) الدرك ورئيس الشرطة المتحركة للسهر الدائم على احترام هذه اللائحة. ويظهر من هذه الإجراءات التهميش المطرد للمحتسب وعدم إدخال اختصاصاته في الحساب وتجاوزها، بالاعتماد ـــ في مراقبة الأسعار ـــ على الشرطة والدرك.

وفي الجلسة نفسها اتخذت إجراءات بخصوص بعض المواد الغذائية. ففيما يتعلق بـ**الخبز**، اتفق على تقنين بيع الطحين والسميد وعلى معايير صنع الخبز وبيعه وفق قرار وزاري. وكان طلب للعروض قد قدم، وقبل أحد الوسطاء تزويد المدينة بالطحين والسميد بشروط وجدت اللجنة أنها معقولة، وأصبح بإمكان الرباط الحصول من الدار البيضاء على الإضافي من الطحين والسميد الضروريين لاستهلاكه واللذين لم يمكن إنتاجهما في عين المكان حسب محضر الاجتماع. وبخصوص مادة أخرى، وهي **البيض**، كانت البلدية قد تباحثت مع التجار للتزود به؛ وقام هؤلاء

(33) محضر اجتماع اللجنة البلدية الرباطية في 13 أبريل 1918، ملف 1710، خ. ع. مرجع سابق.

بتكوين كونسورسيوم لتجارة البيض، وفق الاتفاق الذي تم في اجتماع 2 يبراير 1918[34]. غير أن كمية البيض كانت غير كافية بعد ذلك. فطلب رئيس المصالح البلدية من الإقامة العامة الرفع من الكمية الواصلة منه إلى الرباط ونقلها من 9000 إلى 11.000 بيضة في اليوم. ولبي طلبه فعلا، لكن الكونسورسيوم سرعان ما وجد نفسه أمام مصاعب جديدة للتموين، والسبب كما ادعاه رئيس المصالح البلدية تمثل في كف المزودين القرويين عن المجيء إلى المدينة إلا بأعداد قليلة، لأن مادة السكر التي كانوا يأتون من أجلها أصبحت متوافرة عندهم في ترابهم الإداري. ولذلك قررت اللجنة البلدية تجديد تنظيم الشراء من تجار الكونسورسيوم. وفيما يتعلق **باللحم**، فقد أسست أسعار جديدة قرر عرض لائحتها في كل دكان؛ كما ألزم الجزارون بالتموين بما وصف بلحوم الدرجة الثانية. واتفقت البلدية مع أصحاب **الخضر** البيضاويين بأن تأتي إلى الرباط مرتين أو ثلاثا في الأسبوع قاطرات الخضر، وقرر دراسة مشروع تخصيص أرض للزراعة المعاشية في الدائرة الحضرية في المكان المسمى (ربما) الأقواس (Kaouz). وبخصوص التزود **بالسمك** أخبر رئيس المصالح البلدية الجمع بأن مدير الشحن بميناء الرباط نظم وكالة للصيد لأجل تزويد المدينة، وقرر أن تمارس الصيد بواسطة سفينتين للجر تجران الشباك، وذلك لتموين المدينة بكمية من السمك متراوحة بين 2000 و3000 كيلو كَراماً يوميا[35].

وكان التموين بـ**السكر** قد لاقى عدة صعوبات عانى منها السكان. فكانت ناحية الرباط تتزود ــ على الأقل سنة 1918 ــ بكمية من السكر قدرها 3550 كيس شهريا تمثل 2300 قنطار.

وكانت تأسست بالمدينة منذ شهر يبراير 1918 بطاقة للسكر لتجار التقسيط تسمح لهم بعد تأشيرة البلدية بالتسوق لدى تجار الجملة بالمدينة، لكن النتائج المرجوة من بيعه بيعا حرا ــ كما صرحت البلدية ــ لم تكن ناجحة بسبب إخفاء التجار له على الرغم من تعليماتها وإجبارية التصريح. فكانوا يبيعونه بأثمان مرتفعة ويرغمون الزبناء على شراء مواد أخرى كالشاي. وكانت كل التصريحات البلدية

(34) محضر جلسة 2 يبراير 1918، الملف نفسه.

(35) محضر اجتماع 13 أبريل 1918، الملف نفسه.

تدعي أن تزويد المتاجر كان منتظما، ولكن ظاهرة الازد-حام أمام الدكاكين وما تبعها من خصومات واشتباكات مستمرة جعلت البلدية تقيم متاجر تابعة لها لبيع المادة مباشرة للمستهلكين. إلا أن ظهور مشاكل أخرى، كتكرار الشراء عدة مرات في اليوم وقصر مدة البيع وكون الكمية الممكن بيعها للسكان محدودة، جعلتها تؤسس بطاقة السكر بعد أن استشارت لجنتها. وشرع الناس في استعمال البطاقة ابتداء من أول غشت 1918. وكانت البلدية تمارس مراقبة صارمة على الكمية الشاملة الآتية إلى الرباط والموزعة سواء بالمدينة أو خارجها. وبعد أن أصبح ثمن التكلفة معروفا، صار توزيع السكر من أجل البيع يتم بالطريقة الآتية :

أ ــ سلا وزمور كان يوجه إليهما 500 كيس دون اقتطاع الربح وكان يسلم إلى سلا 1000 كيس من أجل إعادة البيع لزمور، يدفعها إليها تجار الجملة بالرباط مع ربح 3 %. وكان تجار الرباط يتاجرون مع زمور وليس تجار سلا.

ب ــ خصص لزعير 800 كيس وللرباط الناحية 800 كيس، كان على تجار الجملة الرباطيين تسليمها ببونات لمصلحة الاستعلامات البلدية. وكان على الأطراف دفع المبالغ المستحقة للبلدية التي تقوم بعملية التسديد للتجار على أساس ثمن التكلفة مضافا إليه 4 %.

ج ــ خصص لمدينة الرباط 1125 كيس.

سادسا ــ النقـــل :

في الميناء كانت السفن الراسية تفرغ مشحوناتها بواسطة بحارة هم فلايكية الشحن المكلفون بنقل السلع من السفن أو بشحن ما هو موجه للتصدير منها. وفي سنة 1916 كانوا يتكونون من ستة رياس وسبعة مساعدين لهم 150 بحري وعشرة من النوتية. إلا أنهم كانوا يظلون أحيانا دون عمل لبضعة أيام. وإلى جانبهم كان يوجد فلايكية الواد الذين بلغ عددهم 35، لم يكن لهم عمال بحريون، لكن لكل منهم نوتي أجير. وعندما أقيمت العابرة البخارية وأتت مراكب الجر إلى النهر، كان في ذلك منافسة شديدة لهؤلاء الفلايكية. ولكن الملاحظ أنه منذ الاحتلال الفرنسي قويت حركة الذهاب والإياب من ضفة إلى أخرى بنهر أبي رقراق وتطور نشاط الميناء[36].

(36) Victor Champion, **op. cit.**, p. 224.

إضافة إلى القوارب التي كانت تنقل السلع من والي السفن وتتكفل كذلك بنقل العابرين من ضفة إلى أخرى، أسست العابرة البخارية التي دشنها الجنرال المقيم العام ليوطي في 14 يوليوز 1913. وكان إنشاؤها على يد المقاول الفرنسي نويل (M. Noêl)[37]. ورغب أصحابها في الحصول على ترخيص لإقامة عابرة ثانية. وطلبت الإدارة العليا من اللجنة البلدية أن تبدي رأيها. وبعد عدة مداولات، وافقت هذه الأخيرة بشرط أن يكون للمقاولين ضمانة من الإدارة وأن يؤدوا إتاوة للمصالح البلدية لا تقل عن 60ف يوميا. وفي حالة حادثة ما، يكون على أصحاب الامتياز ضمان العبور بوسيلة أخرى. وقررت اللجنة، إضافة إلى ذلك، التقليص من الضريبة اليومية المفروضة على المستخدمين المغاربة الساهرين على العبور[38]. وابتداء من يوليوز 1916، قرر أن تعمل العابرة البخارية من الرابعة صباحا إلى العاشرة ليلا[39].

وإذا انتقلنا من الميناء ومن عبور النهر إلى النقل داخل المدينة، فإنه كان يتم أساسا بالبهائم. ففي سنة 1916 كان بالرباط ستون حمالا مستعملا للبغال أو الحمير أو الخيل المسنة. وكان بعضهم ممتلكين لها والآخرون مجرد مكترين، ولكل حمال بهيمة واحدة[40]. وكان حمل الجمل هو 250 كيلو وحمل الحصان أو البغل 150 كيلو وحمل الحمار 100 كيلو[41]. وخلال السنوات الأربع التي مضت على دخول الفرنسيين، نافست العربات النقل بالبهائم، مما جعل أصحابها لا يجدون العمل الكافي؛ كما يرجع السبب إلى تعدد الحمالين المعتمدين على أيديهم وظهورهم. وكان هؤلاء المسمون بالرواسية نحو تسعين سنة 1916، وتوقف عملهم على مجيء السفن. لذاك كانوا يوجدون في عطالة عدة أيام[42].

---

(37) انشئت العابرة على شاكلة العابرة المسماة (Plongastel-Daoulas) بمدينة روان وأصبح أنطوان باري Antoine Barry المدير الإداري لشركتها.

(38) الاجتماع العادي للجنة البلدية في 23 ماي 1917، ملف 1710، مرجع سابق.

(39) اجتماع 6 يوليوز 1916، الملف نفسه.

(40) Victor Champion, op. cit., n° 224, p. 179.

(41) **جريدة السعادة**، عدد 1/1479 ماي 1917.

(42) المرجع ما قبل الأخير، الصفحة نفسها.

أما النقل بالعربات والشاحنات، فقد صدرت بشأنه عدة قرارات بلدية منذ سنة 1913، ومنها قرارات خصت عربات تجرها الخيول. ونصت هذه القرارات على أجور أربابها وتحديد سرعتها، وعلى العقوبات في حق المخالفين لقوانين السير والنقل، وخصوصا المتسببين في الحوادث بسبب الإفراط في السرعة والتهور[43]. ومما يذكر أن سائقي العربات شنوا إضرابا في شهر شتنبر 1915 بسبب تخفيض البلدية لأثمان النقل بالمدينة وخارجها[44].

سابعا ــ الدلالة والدلالون : كان الدلالون يلعبون دورا مهما في سير العمليات التجارية وكانت لهم حنطتهم التي تكونت من ثلاثة أصناف : تضمن الصنف الأول دلالي الجلود الخام والمهيأة والبلاغي والصوف المغزول، وكانوا حوالي خمسة وعشرين؛ وتضمن الصنف الثاني دلالي الملابس الجديدة والحلي الذهبية والفضية والزرابي، وكانوا خمسة عشر دلالا؛ أما الصنف الثالث، فضم ثلاثين دلالا اختصوا في دلالة الخيل والبغال والحمير. وقبل الحرب، لم يكن عدد الدلالين يتعدى ثلاثين. ويرجع سبب تكاثر عددهم إلى إقدام المغاربة على بيع الأشياء المستعملة لحاجتهم إلى المال. والدلال كان يأخذ أجره من صاحب البضاعة المبيعة بالدلالة دون نسبة منتظمة[45].

يظهر من هذا العرض أن الحياة الاقتصادية في الحواضر المغربية من خلال تلك المدينة التي قرر ليوطي أن تصبح عاصمة، قد انقلبت رأسا على عقب خلال السنوات الثماني الفاصلة بين انتصاب الحماية وبين نهاية الحرب العالمية الأولى. تجلى ذلك في ازدواجية القطاعات الاقتصادية سواء في الفلاحة أو الصناعة أو النقل والمعاملات التجارية. ومن الطبيعي أن يتغلب الاقتصاد الدخيل العصري على الاقتصاد التقليدي المغربي، إلا أن النماء والازدهار المتوخيين من انعكاس نتائج الاقتصاد الجديد على المجتمع المغربي انقلبا إلى أزمة أصابت أغلبية السكان المغاربة النشيطين آنذاك حيث أصيبت معظم الصنائع والحرف ــ التي شملت التجارة وبعض الخدمات ــ بالكساد أو التدهور إما بسبب منافسة المنتجات الأوربية

(43) **جريدة السعادة**، عدد 27/668 غشت 1913.

(44) **جريدة السعادة**، عدد 7/1059 شتنبر 1915.

(45) Victor Champion, **Op. cit.**, p. 180.

جودة وثمنا أو بسبب غلاء أثمان الكثير من المواد نظرا لقلتها واحتكارها من أجل التصدير إلى فرنسا بالخصوص، مما ترتب عليه تحول عدد كبير من الحرفيين إلى عاطلين أو في أحسن الأحوال إلى احتراف مهن شاقة أو وضيعة. وساهمت الحرب في ندرة مواد أساسية سواء الغذائية منها أو الخام المستعملة في الصناعة مثل الصوف والقطن والجلد والمعادن النفيسة وغيرها. فزاد ذلك من تدني مقومات الاقتصاد المغربي، بينما استفاد الأوربيون بمن فيهم الصناع والتجار والمعمرون أصحاب الضيعات المجهزة تجهيزا عصريا، والمنتجون للزرعات التسويقية والمربون للماشية وأصحاب المقاهي والمطاعم والفنادق ودور السينما والحانات والمراقص والمقاولون وسائر الفاعلين في الاقتصاد الأوربي العصري بكامل التسهيلات والدعم من أجل تحقيق مستوى اجتماعي رفيع. وحتى في الفترة اللاحقة للحرب لم يكن الهدف قط إشراك المغاربة. فلا انخراط في النقابات ولا وظائف مهمة للشباب المتخرج ولا عناية بالبادية والفلاح المغربي. وباختصار، لا تطبيق لبنود معاهدة الحماية التي نص فصلها الأول على إقامة نظام جديد يتضمن إصلاحات من بينها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

مجاعة 1945 بالمغرب(*)

بوجمعة رويان
كلية الآداب ـــ القنيطرة

تتابعت على المغرب خلال فترة الحماية مجاعات في سنوات 1913 و1927 و1937، وكانت هذه المجاعات غالباً ما تنحصر في الأطلسين الكبير والصغير وما يتولاهما من البلاد جهة الجنوب. وتجد تفسيرها في شح السماء ونقص الأمطار، غير أن مجاعة 1945، وهي آخر سنوات الحرب العالمية الثانية، تعدت في انتشارها ومضاعفاتها المجاعات السابقة، حيث طبعت بهولها ذاكرة المغاربة، حتى أصبح الكثير منهم يؤرخون بها تحت اسم : «عام الجوع»، أو عام «بوهيوف» أو عام «التيفوس»(1).

ابتدأ أمر هذه المجاعة بجفاف فريد ضرب المغرب على مدى عشرة أشهر، في وقت انتسفت فيه احتياطات البلاد من الحبوب لتجاوز النقص الحاصل في صابة 1944، وتلبية طلبات الجيوش الفرنسية وحلفائها، فضربت المسغبة كل أنحاء المغرب وانعكست عواقب ذلك على السكان.

I ـــ من انحباس المطر إلى نضوب الماء والمرعى :

تميزت سنوات 1944 و1945 وبداية 1946 بنقص كبير في التساقطات

(*) نقصد بالمغرب هنا الجزء الذي كان خاضعاً لفرنسا.

(1) تسمية عام التيفوس هذه وجدناها عند عبد السلام بن سودة في «إتحاف المطالع» (القسم III ص 3202، الجزء 9 من «موسوعة أعلام المغرب» تنسيق وتحقيق محمد حجي) مع أن إحصاءات التيفوس في هذه السنة لم تسجل سوى 8168 حالة مقارنة مع سنة 1942 التي بلغ فيها عدد الحالات 28.802. يبدو أن الأمر يتعلق بوباء الحمى الراجعة، التي اكتسحت البلاد بشدة سنة 1945 حتى بلغ عدد من أصيب بها في المدن البلديات، حسب تقرير إدارة الصحة العمومية، 26.290، وغالباً ما كان أمر هذه الحمى يختلط علة الناس مع التيفوس.

لم تشهد البلاد مثيلاً له منذ نصف قرن تقريباً. حيث منعت السماء درها منذ شتنبر 1944 وعلى طول 1945، وتوالى على المغرب طقس جاف، وتحدثت التقارير التي كانت تصدر عن المصالح الفلاحية الخاصة بكل المناطق عن شدة الجفاف «الذي استرسل منذ عشرة شهور، و لم يعرف المغرب نظيره منذ سنين عديدة[2]. واستدراراً لرحمة السماء أقيمت صلاة الاستسقاء في كبريات المدن[3]. وتكررت ست مرات بفاس[4]. ولكن السماء ظلت في كل ذلك ممسكة، إلا ما كان من بعض الهبات المطرية القليلة ذات المفعول السطحي. وحتى نأخذ فكرة عن قلة التساقطات خلال سنة 1945، نسوق بعض الأمثلة في الجدول التالي[5] :

المـدن	التساقطات في السنة العادية	التساقطات سنة 1945
الصويـرة	311 ملم	163 ملم
مـراكـش	259 ملم	106 ملم
مـكـنـاس	582 ملم	245 ملم

وأمام هذه الوضعية اضطر الفلاحون إلى تأخير عمليات الحرث عسى أن تجود السماء ببعض غيثها، إلا أن ما نزل من الأمطار في شهر دجنبر، كان بكميات أضعف من أن تروي الأرض بقدر يجعلها صالحة لزرع البذور.

وترتب على استطالة الجفاف أن تقلصت المساحات المعدة للزراعة حتى أصبحت لا تمثل سوى خُمس الأراضي التي حرثت في السنة المنصرمة[6]. وأرجئت كثير من أعمال الحرث، وأتى الاصفرار والذبول على مَا زرع من الشعير.

(2) **السعادة**، 24 يناير 1945.

(3) بالرباط في 11 مارس 1945، وبالجديدة ومراكش في 23 مارس، وبفاس في 27 منه (انظر جريدة **السعادة**).

(4) عبد السلام بن سودة : «إتحاف المطالع» القسم الثالث، ضمن موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق محمد حجي، ج 9، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996، ص 3202-3204.

(5) (G) Bidault, **Pluviométrie de l'année agricole 1944-45**, in **BESM**, vol VIII, N° 26, 1945, p. 58.

(6) الحالة الفلاحية بناحية الرباط خلال يناير، **السعادة**، 13 يبراير 1945.

وأصبحت الحقول كأنها أراض موات لم تحرث من سنين عديدة[7]. وفسدت محروثات الحبوب في بعض الجهات، فتعذر على السنابل وهي عطشى أن تتكون، فانفلقت الحبات عن هشيم ضعيف البنية لا يستوي على عوده، كما أضر الجفاف بمزروعات أخرى كالقطاني التي اعترتها يبوسة حدت من نموها، وزادت رياح الشركي، التي كانت تهب من حين لآخر على بعض البوادي، من هول الكارثة، حيث سرعت بيبوسة الزروع وتركت معظمها قشوراً يابسة خالية من كل لباب.

وزاد الأمر صعوبة عندما انتشرت أسراب الجراد من ورزازات وبدأت تلتهم كل خضراء على الأرض، فرتعت في أزهار اللوز بإيمنتانوت وعاثت فساداً في تلك الربوع. ولم تسلم واحات درعة ومنطقة سوس على قلة ما انبتته أراضيها في هذه السنة العجفاء، من عبث الجراد، بل قدرت المساحة التي غطتها سحائبه في سوس وحدها بـ100.000 هكتار[8].

وكان طبيعياً والحال على ما ترى من انحباس المطر واستحكام الجفاف، أن تقل المياه حيث جفت كثير من العيون والغدران. وغارت مياه معظم الآبار بسبب هبوط مستوى الفرشات المائية من جراء تكثيف استخراج الماء، وخاصة منها الفرشات ذات المستويات المائية القريبة من السطح، كما انخفض صبيب الأنهار، مثلما هو الشأن بالنسبة لأم الربيع الذي نقصت كمية المياه التي تجري فيه خلال يونيو من السنة ذات التساقطات العادية من 500م^3/ث إلى 28م^3/ث في يونيو من هذه السنة[9].

وقد خلقت قلة الماء هذه مشكلة كبيرة لسلطات الحماية سواء من حيث التزود بالماء الشروب، أو من حيث الحصول على مياه السقي، فأصدرت كثيراً من القرارات المتعلقة بجر المياه من العيون أو استغلال الفرشات المائية، أو ضخ المياه من الأودية والآبار نحو أراضي المعمرين. وبلغ عدد القرارات التي حملتها الجريدة الرسمية في هذا الشأن ما بين دجنبر 1944 ودجنبر 1945، أربعة وستين قراراً،

---

(7) **السعادة** ليوم 14 يونيو 1945.

(8) (Eh) Rungs, «La lutte contre les criquets pelerins adultes au cours de la campagne 1944-45», in **La terre Marocaine**, N° 190, sep 1945, p. 12.

(9) «Situation économique générale : L'eau et le lumière in **B.I.M**, N° 5, 1945, p. 30

همت في أكثر من نصفها جر المياه للمعمرين. ورغبة منها في ضمان تزويد المدن بماء الشرب، اتجهت مصالح المياه إلى تقنين المياه والحرص على استعمالها بأكثر ما يمكن من التقتير، فتم تفويض أمر الماء وتقنينه لحكام المناطق[10]، وخضعت المدن التي تعتمد في تزودها بالماء من قناة الفوارات، وكذا مدينة وزان لتحديدات صارمة في توزيع الماء[11]. غير أن الذي عانى من صعوبات شتى في التزود بالماء هم سكان البوادي، الذين كان بعضهم يضطر إلى قطع مسافات طويلة لجلب الماء، قد تستغرق يوماً كاملاً.

وعانت الماشية الأمرين من خطر الجوع والعطش، وفتك الموت فتكاً ذريعاً بالبغال والخيل والحمير من جراء نقص الكلأ حيث أصبحت المراعي غثاء من فرط الجفاف، وقل الشعير واضطر الناس إلى فتح الحقول أمام المواشي، كما نضبت الاحتياطات من التبن الذي بلغ ثمن الكيلو الواحد منه 40 فرنك في ناحية فاس[12].

وألحق الجفاف نكبات كبرى بالغنم والسوائم حيث ضعفت وتضرر نتاجها ونقصت أعدادها في بعض الجهات بما بين 30 و40%، وفي جهات الشرق بـ50% وأحياناً بـ80%[13]. وبلغت خسائر الماشية في ناحية فاس ما بين 18 و20% من البقر، و30% فيما يخص الغنم و90% فيما يخص الخرفان[14]. واتخذت الأمور أبعاداً أفظع في بني موسى، حيث لم يبق للكسابين من الأبقار سوى ربع ما كانوا يملكونه قبل ثلاث سنوات[15].

واعترى الماشية هزال لم تكن تقوى معه على الوقوف، وتفشت بينها الحمى القلاعية، التي ساعدت حركة الانتجاع والبحث عن الكلأ على انتشارها في معظم مناطق المغرب، وانتشرت أمراض أخرى كالنبخ أو جدري الغنم، الذي ضرب

---

(10) B.O du 13 Juillet, 1945

(11) Allocution du Resident Général an conseil du Gouvernement le 30 Janvier 1946, p. 8

(12) الحالة الفلاحية في ناحية فاس، **السعادة** يوم 24 يناير 1945.

(13) Page : L'impôt agricole et les musulmans, Mémoire du C H E A M, N° 1283, avril 1948, p. 4.

(14) **السعادة** ليوم 30 يناير 1945.

(15) (HF) Mazoyer, «Les repercussions de l'économie de guerre et du rationnement dans une tribu rurale» mémoire du C H E A M, N° 896, Avril 1946, p. 9.

بشدة أغنام مناطق الدارالبيضاء وسطات، ومراكش، وتازة وصفرو ووجدة، وبلغ عدد ما أصيب به من الأغنام 89.186[16]. كما عاث مرض الجمرة الخبيثة بشكل فتاك في أغنام الجديدة[17]. وزاد الأمر استفحالاً بتعطيل كثير من الحمامات الخاصة بالقضاء على الطفيليات بسبب قلة الماء.

ويوضح الجدول التالي ما طرأ على القطيع من نقص بسبب الهلاك، من جراء الجوع والأمراض والذبح في سنة 1945 مقارنة مع ما كان عليه العدد سنة 1944 :

المواشي	عدد الرؤوس سنة 1944	عدد الرؤوس سنة 1945
الإبل	178.824	168.808
الخيل	84.800	69.264
البغال	169.216	148.483
الحمير	873.821	785 748
الأبقار	2.057.087	1.660.925
الأغنام	10.860.424	8.351.304
الماعز	6.856.794	[18]5.608.363

II ـــ مجاعة من أخطر ما عرفه المغاربة في عهد الحماية :

1 ـــ نقص الإنتاج وقلة المواد الأساسية :

كان تأثير الجفاف كبيراً على الإنتاج الزراعي، ذلك أن سنة 1944 كانت قد شهدت نقصاً في المساحة المزروعة وصل إلى 596.000 هكتار، وتميزت صابتها بإنتاج لم يتعد 17.794.000 قنطار. أما صابة 1945 فلم تنتج سوى 3.572.000 ق من الحبوب بالنسبة للمغاربة، وهي أقل نسبة توردها

(16) «Situation de l'élevage», in **La terre Marocaine,** N° 283, Janvier 1945, p. 13

(17) L'économie : Situation de l'agriculture, in **B.I.M,** Nov 1945, p. 30

(18) (D) Daysse, «L'évolution numérique du cheptel Marocain depuis 1938», in **BESM,** N° 28, 1945, p. 250.

الإحصاءات في هذا الباب[19]، حيث هبطت الإنتاجية إلى 6,1ق/هـ عوض 7ق/هـ كما هو في المتوسط[20]، بل إن بعض المناطق لم تقدم ولو نصف قنطار في الهكتار بعد أن كانت تعطي في السابق ما بين 10 و12 ق/هـ[21]. وفي الوقت الذي كان فيه الإنتاج العام للحبوب لا يتعدى 5م/ق فإن حاجيات السكان كانت تقدر بـ21م قنطار[22].

وكان لمشاركة المغرب في المجهود الحربي الفرنسي أثره البين في نقص احتياطي الحبوب الذي اعتاد المغاربة على خزنه تحسباً لفترات المحل والجفاف، بعد أن ساهمت سلطات الحماية في إفراغ المطامير التي كانت إلى حدود سنة 1943 تغص بالحبوب، ففاجأ الجفاف في سنة 1945 فلاحين محرومين من كل احتياطي[23]. ولم يخف المقيم العام كَابريال بيو G. Puaux، وهو يعرض التدابير المقررة لمكافحة المسغبة، تخوفاته مما قد يهدد البلاد من مصاعب، بعد أن ذكر بالضرورة التي قضت بجعل المدخرات رهن المجهود الحربي[24].

وقد أحدث هذا النقص في الإنتاج بالإضافة إلى ما كانت تعرفه البلاد منذ سنوات، من ندرة في المواد الأساسية، اضطراباً في أحوال التموين حيث تفاحشت السوق السوداء، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل غير مسبوق، فقد بلغ ثمن القنطار من الشعير 2000 فرنك ثم تصاعد إلى 5000 فرنك، واستوى ثمن القمح في 6500ف للقنطار[25]، وزاد ثمن الشعير ارتفاعاً في بعض الجهات حتى بلغ 6000ف، وهو ما أكده صاحب المعسول بقوله : «كان الغلاء المفرط الشديد سنة 1364هـ [1945م] حين بلغت العبرة من الشعير الذي هو جل معيشة أهل

(19) (F) Joly, «L'agriculture céréalièré au Maroc», in **BESM**, N° 28, 1946, p. 215

(20) (Med) M'rabet, «Un millénaire de lutte contre la mort au Maroc, in **Dar Al niaba**, N° 26-27, printemp - été 1990, p. 16.

(21) «Question d'ordre éconimique et social, in **B I M**, sept 1945, p. 80

(22) (Med) M'rabet, **Op. Cit**, p. 16

(23) (D) Rivet, **Le Maroc de Lyautey à Mohammed V**, Edit Denoël, Paris, 1999, p. 214

(24) انظر خطابه معرباً في **السعادة** ليوم 14 ماي 1945.

(25) (H.F) Mazayer, **Op. Cit**, p. 14 et p. 12

سوس، نحو ألف فرنك»[26]. وبيع القمح بـ11000 فرنك في دائرة الصويرة[27] بعد أن كان لا يتعدى 2500 فرنك في غشت من العام الماضي أي 1944[28]. أما السكر الذي حدد ثمنه في يناير من السنة بـ14 فرنك للكيلو، فقد كان يباع في السوق السوداء بـ500 فرنك للكيلو، ومثل هذا يقال عن الزيت الذي حدد بـ20 فرنك للتر، فإذا به يباع في السوق السوداء بـ200ف[29]. وعانى الناس كثيراً من قلة ما كان يعرض في الأسواق من القوت، وعم التعامل بالمقايضة حتى تم استبدال الماشية بالحبوب، والدجاج بالزيت[30]، وتقنن الخبز فأصبحت الخبزة تزن 600 غرام وتقسم على شخصين، وهو قدر لا يكفي ولا يسع الغالب من الناس[31].

وأمام انعدام الأقوات وقلة ما يقيم الأود من الطعام، اتجه الناس إلى البحث عن مواد من شأنها أن تقتل الجوع، فرتعوا في بداية الأمر في ما أنبتته الأمطار الأولى، قبل انقطاعها، من أعشاب وبقول، وتسايلوا من كل حدب لحفر عساقيل «إيرني»[32]. حتى كانت تقع خصامات بين القبائل على الأراضي التي تنبتها، بل إن مشادات حدثت في هذا الشأن بين بعض جماعات بن أحمد قرب الدارالبيضاء[33]. ولاحظ Mazoyer وهو يومئذ مراقب بمنطقة تادلة، انطلاق

(26) المختار السوسي، **المعسول**، ج III، ص 93.

(27) (Cne) Saulay, «Les coopératives indigènes dans la région de Marrakech pendant les Guerre», **Mémoire du C H E A M**, N° 1117, décembre 1946, p. 12.

(28) Rapport mensuek sur la situation politique en milieux indigènes carton 3 H 1323, S H A T Vincennes.

(29) (W) Lalande, «L'économie marocaine au sortir de la Guerre», in **Univers français**, II, 1946, p. 195.

(30) Mazoyer, **Op. Cit**, p. 10

(31) عبد الله الجراري، **شذرات تاريخية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1976، ص 130.

(32) أعطينا تعريفاً لهذا النبات الذي كان المغاربة يستهلكون عساقيله على الرغم مما يشوبها من سموم، وذلك في دراستنا لدبلوم الدراسات العليا التي ناقشناها تحت إشراف الأستاذ إبراهيم بوطالب سنة 1989 بعنوان : أوجه الاستغلال الاستعماري خلال الهدنة الفرنسية — الألمانية، يونيو 1940 — نونبر 1942، رسالة مرقونة، ص 220.

(33) La pluie n'a pas persisté, in la Vigie Marocaine du 28 Mars 1945.

مئات من الناس رجالاً ونساءً، وأطفالاً وشيوخاً من دواويرهم بحثاً عن عروق إيرني[34].

وأقبل المغاربة تحت غائلة الجوع على بلوط الغابات وفصوص الخروب، على الرغم مما كان يتربص بملتقطها من عقوبات لدى سلطات الحماية، كما رتع الناس بنهم في جماميخ الدوم وفي الإجاص البري[35]، وانتشروا في الأرض بحثاً عن عساقيل أخرى مثل «تلغودة» و«كتارة» ولو أن التمادي في استهلاكها كان بسبب تقرحات معدية قد تؤدي بصاحبها إلى الموت[36]. واضطر كثير من الناس بحثاً عن الحبوب، إلى بيع ما كانوا يتوصلون به من حصص السكر مقابل الحصول عليها[37]، في وقت كان فيه المعمرون يرفضون تشغيل العمال مقابل كيلويين من الحبوب[38]. ويخبر من عاشوا هذه المسغبة أن بعضهم كان يعمل طول النهار مقابل «غراف» من القمح[39].

2 ـــ تدخل سلطات الحماية :

بعدما استفحل أمر الجفاف واتسع نطاق المجاعة، تدخلت إدارة الحماية في إطار ما أسمته آنذاك «مكافحة الجوع»، وذلك بعمليتين أولاهما : تحرير سوق اللحم في محاولة لاستغلال الماشية قبل أن يلوي بها الهلاك، والثانية ما كان يعرف يومئذ «بمعجزة القمح»، والتي ارتبطت بتوزيع هذه المادة وبعض مشتقاتها الغذائية كالخبز والحريرة.

بالنسبة للعملية الأولى : أقبلت سلطات الحماية على تحرير سوق اللحم بفعل ما أصبح يهدد الماشية من أسباب الهلاك، وفتحت المجال واسعاً إما ذبح المواشي

---

(34) Mazoyer, Op. Cit, p. 12

(35) توجد شجيرات الإجاص البري أو «أنجاش» متفرقة بين أشجار غابة المعمورة، وهو يشبه الإجاص شكلاً إلا أنه أمر مذاقاً وأصغر حجماً.

(36) (R) Lauria, «Le blé d'inportantion au secours de ceux qui ont fain», in La vigie Marocaine du 15 Sep 1945.

(37) Saulay, Op. Cit, p. 12

(38) Mazoyer, Op. Cit, p. 12

(39) يكاد رأي معظم من استجوبناهم في هذا الباب حول حجم «الغراف» يتفق أنه 500 غرام أو يزيد عليها قليلاً.

والاستفادة من لحومها في وقت كانت فيه البلاد ترزح تحت وطأة مجاعة طاحنة، فأصبحت الأسواق تكتظ بمئات الرؤوس المعدة للذبح. وقد لاحظ Mazoyer في المنطقة التي كان يرأسها، ارتفاع عدد الرؤوس المذبوحة في الأسواق، وأعجب بمنظر العائدين من السوق وهم يحملون في أيديهم أطواقاً من اللحم مشدودة بشراك من الدوم[40].

وأمام قلة الماء والمرعى، فقد كان كثير من الفلاحين والكسابين يسارعون إلى التخلص من مواشيهم، التي غالباً ما كانت ترفضها الأسواق بسبب ضمورها وهزالها، فيضطرون، والحالة هذه، إلى التخلي عنها في طريق العودة من السوق، أو ذبحها وتوزيعها على شكل «كَرَع» (واحدتها كَرعة)[41].

وحتى لا يضيع لحم الماشية دون الاستفادة منه، سارعت سلطات الحماية إلى تخفيض ثمنه وأوكلت ذلك إلى حكام الجهات، في حدود أثمان قصوى نظمها القراران اللذان صدرا تباعاً بالجريدة الرسمية في أبريل وأكتوبر من هذه السنة.

ويوضح الجدول التالي انخفاض ثمن اللحم ما بين دجنبر 1944 وأبريل وأكتوبر من سنة 1945 :

أنواع اللحم	1944	1945			
		بالنسبة للمغاربة		بالنسبة للأوربيين	
		أبريل 1945	أكتوبر 1945	أبريل 1945	أكتوبر 1945
البقـــر	الدرجة I 105 ف II 65ف/ كلغ	45ف/ كلغ	56	60	45
الغنـــم	الدرجة I 105 ف الدرجة II 65ف	75	75	80	75
الماعـــز	الدرجة I 95 ف الدرجة II 55ف	50	50	60	60[42]

(40) Mazoyer, Op. Cit, p. 21

(41) يحكي هذا وكثير من مثله معظم من عاشوا سنة المجاعة هذه.

(42) B.O. du 29 Dec 1944, du 27 Avril 1945, ret du 19 Oct 1945

ويلاحظ من هذا الجدول أن نقص أثمان اللحم كان في صالح الأوربيين أكثر من غيرهم، فهم الذين كانوا يستهلكون لحم الدرجة الأولى، الذي انخفض كما في الجدول من 105 فرنك إلى ما بين 45 و80 فرنك. أما بالنسبة للمغاربة وهم الذين كانوا يستهلكون في الغالب لحم الدرجة الثانية، فنسبة الانخفاض قليلة، بل ترتفع أحياناً كما هو الشأن في لحم الغنم. ثم إن أثمان اللحم هذه، التي يقدمها الجدول لم تكن منخفضة إذا علمنا أن ما كان يتقاضاه العامل المغربي يومئذ، هو ما بين 20 و25 فرنك في اليوم[43].

غير أن لحم الماشية كان حسب الرواية الشفوية، سواء انخفض ثمنه أو قدم بالمجان، عديم النكهة، ولا يمكنه أن يقوم مقام الخبز والكسكس أو العصيد، في مجتمع تعود على استهلاك الحبوب أكثر من غيرها. أما سلطات الحماية فقد حاولت الاستفادة من أوضاع الماشية حيث عملت على تكثيف عملية التثليج، سواء لتموين الجيوش أو للاستهلاك الداخلي، فارتفع مخزون اللحم ما بين نهاية ماي ونهاية يونيو على الشكل التالي[44] :

	في نهاية شهر ماي	في نهاية يونيو
لحم البقـــر	214.376 كلغ	271.274
لحم الغنـــم	237.590 كلغ	427.774
لحم الخنزيـــر	130.634 كلغ	190.188

أما بالنسبة للعملية الثانية ويتعلق الأمر بجلب القمح من الخارج، وخاصة القمح الأمريكي، الذي جلبت منه كميات قدرها 5,5م قنطار[45]، ذلك أنه ما بين فاتح يوليوز و31 دجنبر وردت على الدارالبيضاء وآسفي 72 باخرة مشحونة

(43) (ألبير) عياش، **الحركة النقابية بالمغرب**، الجزء II، ترجمة نور الدين سعودي، منشورات «أمل»، الدارالبيضاء، فبراير 1997، ص 71.

(44) ركبنا هذا الجدول من أرقام مأخوذة من B I M رقم 6، يوليوز 1945، ص 16، ومن مقال Grimand وLoubet السابق الذكر، ص 6.

(45) (D) Rivet, **De Lyautey à Mohammed V**, p. 214

بالحبوب، وصلت 66 منها إلى الميناء الأول و6 إلى الثاني[46]. وكان يوزع من هذا القمح شهرياً 220.000 قنطار من الدقيق ونحو 450.000 قنطار من القمح[47]. وكان نقل القمح إلى المناطق النائية يطرح الكثير من المشاكل، حيث كان يطلب من الشاحنات التوغل عبر المسارب في أعماق البوادي، في وقت هزلت فيه حيوانات الجر، وتفاحش فيه نقص الوقود وعجلات المطاط[48]. وكان ينال أهل البادية من ذلك وجبة شهرية تتراوح بين ستة كيلوات من القمح في المناطق التي تتوفر على بعض المواد المحلية التكميلية، وتسعة كيلوات في النواحي المجردة من كل مادة إضافية[49]. وقد تنقص هذه الكمية إلى 5 كيلوات إذا كان اللحم متوفراً بالمنطقة[50] وكان الكيلو من هذا القمح يقدم لسكان البوادي بـ7ف و50 سنتيماً[51]. أما سكان المدن فكان ينوب الفرد منهم حصة مقدارها 300 غرام من الدقيق، وقد تنقص هذه الحصة أحياناً إلى 200 غرام فقط[52]، وهو رقم هزيل جدّاً إذا وضعنا في حسابنا أن الحبوب تشكل أساس تغذية جزء كبير من السكان، وأن معدل استهلاكها عند المغاربة هو 800 غرام للشخص يومياً[53].

ولم تكن سلطات الحماية تقتصر في ما أبدته من اهتمام بتوفير القمح، على تغذية البشر والماشية فقط، بل إن الأمر كان يتعلق كذلك بتحضير الصابة الفلاحية المقبلة، فعملت على ما أسمته «إنقاذ البذور»، وذلك بتبديل البذور المجلوبة من الخارج، وهي بذور قد لا تتلاءم مع تربة المغرب ومناخه، بحبوب محلية. وقد

---

(46) كيف أنقذت الحماية الفرنسية المغرب من المسغبة، **السعادة**، يوم 22 فبراير 1946.

(47) **المرجع السابق.**

(48) Saulay, **Op. Cit**, p. 15

(49) **السعادة**، 22 فبراير 1946.

(50) (R) Lauria, **Op. Cit**

(51) إسعاف منكوبي الجفاف، توزيع الإعلانات على المتضررين بالسبغة بسوق القفاف. **السعادة** ليوم الجمعة 5 أكتوبر 1945.

(52) (R) Lauria, **Op. Cit**

(53) (R) Hoffhen et (R) Morris, **Revenus et niveau de vie indigènes au Maroc**, Sirey, Paris 1934, p. 59.

تكلفت بهذه العملية «الجمعيات الاحتياطية الأهلية التي كانت تحتجن الحبوب بشكل يجعلها شبه متحكمة في جمعها وتوزيعها ومبادلتها، فقامت بجمع الشعير المتبقي عند الناس وتبديله على أساس أن يُقدَّم 80 أو 90 كلغ من القمح الصلب المستورد مقابل قنطار من الشعير المحلي، غير أن هذه العملية كان مآلها الفشل، حيث أنها لم تجمع من منطقة مراكش، على سبيل المثال، سوى 2200 قنطار، مما يدل على حالة الخصاص التي وصلت إليها القبائل[54].

ورتبت سلطات الحماية والجمعيات الخيرية الإسلامية والفرنسية وكذا الرابطة الإسرائيلية، حريرة يومية كانت توزع مع بعض الخبز على البؤساء الذين تسايلوا على المدن فراراً من شبح الجوع، فظهرت في بعض كبريات المدن مراكز، كان يؤمها كل من عضه الجوع. وكانت الدارالبيضاء تضم أربعة مراكز خيرية تعمل تحت إشراف بلدية المدينة، وهي : مركز بنمسيك وكان يطعم يومياً ألفي شخص، ومركز بالمدينة الجديدة يقصده كل يوم 1500 بئيس بالإضافة إلى مركزي المدينة القديمة ودرب غلف[55]. وفي فاس كانت الجمعية الخيرية توزع وجبة يومية تتكون من الخبز والحريرة على 5000 شخص بمركز «بين المدن»[56]، وأقام الاتحاد النسوي بنفس المدينة مركزاً خيرياً يتولى توزيع الوجبات على من يتردد من البؤساء على الأحياء الجديدة بالمدينة. أما في الرباط فقد شكل برج هيرقي على شاطىء المحيط مركزاً كانت الجمعية الخيرية توزع فيه حصص الطعام، واستفاد في مراكش 4000 معوز من وجبات الحريرة اليومية، بالإضافة إلى 900 من محتاجي الملاح الذين كانت تطعمهم الرابطة الاسرائيلية بهذه المدينة[57].

ولم تكن وجبات الحريرة وما معها من خبز تكفي لتلبية حاجيات كل المصطفين من البؤساء، ذلك أنه غالباً ما كانت تنتهي الحريرة فيحدث ارتباك في التوزيع، وينقلب الباقون إلى ذويهم بدون أكل أو تحدث مشادات ومشاجرات بين المصطفين يضطر معها بعض المخازنية إلى التدخل[58]. وقد تأسف أحد

---

(54) Saulay, **Op. Cit**, p. 13

(55) **(R) Pinta, «La lutte contre la misère au Maroc en 1945», in B E S M**, N° 28, 1946, p. 285.

(56) **Ibid**, p. 285

(57) **Ibid**, p. 285

(58) تفيد الرواية الشفوية بكثير من الغرائب في هذا الباب.

القيمين على توزيع الحريرة لكونه لا يقدر على الزيادة في كمياتها(59)، حيث كان عدد الوافدين يتكاثر يوماً عن يوم، بالإضافة إلى تذبذب الكميات المرصودة، التي كانت تخضع لما كان يطرأ على سوق القمح من تقلبات، في وقت كان فيه على سلطات الحماية أن توفر لمليون بئيس ما يقيم الأود، وهو رقم ضخم وفي تزايد مستمر، على الرغم من أن «السعادة» ظلت تعتبر من يلتجئون إلى المطاعم الشعبية فئة قليلة من البؤساء لا تجد ما تنفق(60). كما أن كميات الخبز التي كانت تقدم للنساء والأطفال لم تكن بدورها تفي بغرض من اصطف من الجياع، وهو ما عبر عنه مقتطف من أحد المحاضر المتعلقة بمدينة الدارالبيضاء، حيث يقول : «عندما توزع الطرحات اليومية 1200 خبزة، فإنها لا تنهي طابور النساء والأطفال، الذين يصطفون 48 ساعة من الانتظار في الشارع لكي يحصلوا على خبز اليوم التالي. ترى هنا أناس نال منهم الضعف والهزال يتغذون على الفتات، يلوكون الغبار... لا تسمع في «الدروبة» إلا الحديث عن الجوع والموت، الجميع منهمك ومهدود، لا يقوى على التفكير بسبب النحول، ولا تروج أية عواطف مضادة لفرنسا. إن الله هو الذي أراد هذا»(61).

ولم تكن وجبات الحريرة والخبز تقدم مجاناً للمعوزين على الرغم مما يلفها من خطاب خيري وإحساني، بل كان هؤلاء المستفيدون يشكلون ــ وخاصة القادرون منهم ــ يداً عاملة في متناول المعمرين، أو للعمل في أوراش تعبيد المسارب والطرقات(62).

III ــ مضاعفات المجاعة :

1 ــ الهجرة نحو المدن :

أصبحت البوادي تعيش أوضاعاً مزرية جعلت الإنسان وجهاً لوجه أمام شبح الجوع والهلاك، فبدأ السكان ينزحون نحو كبريات المدن، حيث غادر قبيلة

(59) «Les distributions de soupes aux miséreux Marocains», in L''Action syndicale du 1er Août 1045 [1945]

(60) انظر ذلك في عدد الجمعة 22 فبراير 1946: ص 2.

(61) (D) Rivet, «Hygiénisme pasteurien et exclusion des pauvres dans la ville colonial 1930-1945», in Melange, sous la direction de Charles - Robert AGERON; Zaghouan, Juin 1996, p. 699.

(62) Les distribution de soupes... Op. Cit

الرحامنة وحدها 20.000[63]، وهبط الريفيون نحو فاس غير مبالين بالحدود الاستعمارية بين المنطقة الإسبانية والفرنسية[64]. وقد أورد ريفي Rivet في دراسته الأخيرة : «إن الدوريات النادرة جداً حول هذه المجاعة المخيفة تظهر مجموعات من سكان البوادي يتدفقون في الحافلات أو القطار، على المدن كملاذ أخير للحصول على لقمة العيش»[65]. وفي هذا الإطار قدر حاكم منطقة الرباط في فاتح فبراير 1945، بـ4000 عدد من وفدوا من الجنوب نحو مدينة الرباط منذ دجنبر 1944[66]. ويفيد أحد التقارير الواردة من عميد الشرطة ببور ليوطي، مؤرخ بأبريل 1945، أن عائلات بأكملها قادمة من السراغنة وبني مسكين، وحتى من المغرب الشرقي، قد تدفقت على المدينة، رجالاً ونساءاً وأطفالاً يزيد عددهم عن 3000. ولا يخفي صاحب التقرير تخوفه من تفاقم وضعية هؤلاء المهاجرين، وينصح بإبعادهم عن المدينة مخافة أن يستعملهم الوطنيون[67]. وقدر الجنرال سوفرين Suffren حاكم منطقة فاس، من جهته بـ15.000 عدد السكان المتدفقين من الهجرة على المدينة[68].

وحاولت سلطات الحماية وهي تسعى إلى ضبط الوضعية الوبائية في المدن التي يتمركز بها أكبر عدد من الأوربيين، أن تحد من عدد المتدفقين من البوادي، الذين لم تكن أمامهم من وسيلة لدفع غائلة الجوع، سوى شد الرحال نحو المدن، فأحاطت المراكز الحضرية الكبرى بحراسة مشددة وأسست على مقربة منها مراكز للإيواء يتجمع فيها كل من تقطعت بهم وجوه الأسباب، ويقيمون هناك حتى يتم فرزهم، حيث يرد الضعفاء منهم والنساء والأطفال إلى مواطنهم الأصلية مشياً على الأقدام في الغالب، بينما يحال القادرون منهم على العمل مباشرة على إدارة الأشغال العمومية، التي تفوجهم إلى فئات من 300 شخص للعمل في تعبيد الطرق والمسارب، أو شق الترع وتحضير الفحم، وذلك بدون أجرة، وبتغذية غير

(63) Saulay, **Op. Cit**, p. 12

(64) (D) Rivet, **Hygiènisme pasteurien et exclution...**, p. 698

(65) (D) Rivet, **Le Maroc de lyautey à Mohammed V**, p. 213

(66) Periodique 206, Direction de l'Interieur C 624, **Archives de Nantes**

(67) (J) Le Coz, **Le Rharb, fellahs et colons**, C N R S, T. II, Rabat, 1964, p. 607

(68) Direction de l'Interieur, C 624, **Archives de Nantes**

كافية، ومن فر من الورش يحاكم بتهمة «الإبطال غير القانوني لعقدة العمل»[69].

وقد أثارت حشود المهاجرين وهم يتدفقون على المدن، هموم السلطات الفرنسية بالمغرب، سيما وأن الجياع قد لا يستنكفون، بدافع الحاجة، عن الاعتداء على أمتعة الغير وأرزاقه، فحاولت تطويق المشكل بما يحتّمه الواقع من الجدية والصرامة، حيث منعت البلديات من توزيع أوراق التموين على الوافدين الجدد، واستعملت القوة لإرجاع المهاجرين إلى مواطنهم، وذلك بتنظيم الحملات البوليسية وتكثيفها، حتى «يتم تخليص المدينة من العناصر غير المرغوب فيها»[70]. فبلغ عدد من حاشتهم تلك الحملات في إطار التطهير الصحي بالدارالبيضاء 25.000، سيق منهم ما يقرب من النصف نحو قبائلهم[71].

وعلى الرغم مما كانت تقوم به سلطات من محاولات للحد من الهجرة ورد المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية، فإن الكثيرين منهم تمكنوا من الاستقرار بأحياء الصفيح المحيطة بالمدن، حيث يشير آدم Adam في دراسته عن الدارالبيضاء بأن أكبر مجموعة من حيث العدد، استقرت بحي بنمسيك خلال سنتي 1945 و1946[72]. ويوضح الجدول التالي ارتفاع عدد السكان في بعض المدن ما بين 1944 و1945.

المـــدن	عدد السكان سنة 1944	عدد السكان سنة 1945
الدارالبيضاء	515.536	531.277
مراكش	230.893	246.763
مكناس	147.551	[73]156.725

(69) (Eh) Haroche, «Les marchés de la faim», in **Frout National** du 8 dec 1945

(70) عبارة استعملها ريفي نقلاً عن إدارة الشؤون السياسية التي استعملتها سنة 1937، انظر مقالة المعتمد، السابق الذكر، ص 691.

(71) (D) Rivet, **art. cit**, p. 701

(72) (A) Adam, **Casablanca : essai de transformation de la société marocaine au contact de l'Occident**, Ed du C N R S 1969, T. 1, p. 254, (Indication infrapaginale).

(73) «La démographie des villes du Maroc», in **B E S M**, nos 31-32 Oct 1946, Janvier 1947, p. 523.

2 ــ تدهور الحالة الصحية وتكاثر الأموات :

أنهكت المجاعة الناس وهدتهم، وجعلتهم في وضعية فيزيولوجية يستحيل معها دفع ما قد يتربص بهم من أمراض، ففي الوقت الذي حرمت فيه إدارة الصحة العمومية مما يزيد على 50 % من مستخدميها (أطباء ــ مساعدون ــ ممرضون) الذين جندوا في ساحات المعارك، وعانت من مصاعب التموين بالأدوية والعقاقير، كانت الأوبئة تعيث في أطراف البلاد وتردي العديد من سكانها، مما جعل التقرير السنوي لإدارة الصحة يعتبر سنة 1945 من أصعب السنوات التي مرت على هذه الإدارة[74].

وقد وجدت الأوبئة مرتعاً خصباً في مجتمع يتضور من الجوع، ويعاني من قلة النظافة واللباس، فسجل التيفوس 8168 حالة، وضرب الطاعون 828 شخصاً، وبلغ عدد من أصيبوا بالجذري 2618[75]. على أن أهم وباء عاث في المغاربة في هذه السنة هو وباء الحمى الراجعة، الذي تسلل من الحدود الشرقية، وأصاب 26290 شخص[76] وهو رقم لا يعكس حقيقة الأمر لأن إحصاء المصابين قلما يشمل سكان البوادي والمناطق النائية، في السنوات العجاف على الأخص، حيث ينصب اهتمام القائمين بأمور الصحة على حماية المدن. كما أثبتت دراسات أخرى، حول عثيان الحمى الراجعة في هذه السنة، أنه يجب مضاعفة الرقم المقدم من إدارة الصحة العمومية أربع مرات لكي يطابق الحقيقة لأن عدد المصابين تعدى 15.000 بفاس و10.000 بوجدة[77]، بل إن الرقم التقريبي لمن ابتلوا بهذه الحمى يستقر ما بين 120.000 و150.000[78].

وارتفعت نسبة المصابين ببعض الأمراض المرتبطة بقلة النظافة والجوع

---

(74) من ديباجة التقرير السنوي لإدارة الصحة العمومية : 1945، انظره في B.I.H.M، عدد V، ص 79.

(75) «Rapport sur l'artivité des services de santé»... 1945, in **B I H M**, V 1945, p. 168

(76) **Ibid**, p. 168

(77) (G) Sicault, «Consibérations sur l'épidémie de la fièvre récurrente mondiale au Maroc», in **B.I.H.M**, IV, 1944, p. 10.

(78) (G) Blanc, «Epidémiologie de la fièvre récurrente, Les données acquises, les inconnues», in **Maroc Médical** N° 262 Oct - Nov 1946, p. 151.

والاكتظاظ السكاني المزدحم والمختلط، فسجلت إدارة الصحة 8760 مصاباً بالسل، بفارق 2097 عما كان عليه الأمر سنة 1944[79]، وارتفع عدد المصابين بالحصبة، وعاث الرمد بنوعيه مسجلا 126911 حالة[80]، كما ارتفع عدد المصابين بالزهري من 15582 سنة 1944 إلى 20260 سنة 1945[81].

وكان من نتائج هذه الوضعية الغذائية والصحية المتدهورة أن أصبح الناس يتهالكون صرعى في طرقات المدن وبين مفازات البادية ووديانها، حتى نهشت الكلاب جثث المتهالكين دون أن يقوى أحد على ردها[82]. وتكشف نشرات المصالح البلدية للدارالبيضاء، عن منظر مأتمي جنائزي حيث تفيد أن 61 شخصاً ماتوا جوعاً على الطرقات في وسط المدينة الأوربية، و22 في المدينة القديمة، و84 في المدينة الجديدة، و18 في درب غلف و89 في حي الصفيح بالصخور السوداء و290 في حي صفيح بنمسيك، من ضمنهم 126 طفلاً تقل أعمارهم عن خمس سنوات[83]. ويذكر صاحب المعسول، أن القطر السوسي أصيب في أثناء عامي 1364-1365 [أي 1945 و1946] بموت كثير من علمائه[84]. أما إدارة الصحة العمومية فقد أوردت في تقريرها السنوي، أن عدد الوفيات من المغاربة بلغ هذه السنة 49986، وهو رقم يضاعف تقريباً عدد ما سجل من الوفيات سنة 1944[85]. ويمثل الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الحولين، نسبة مهمة من هؤلاء الوفيات، حيث سجل 13794 وهو عدد يزيد بـ4809 عما كان عليه الحال في سنة 1944[86]. ويوضح الجدول التالي، الذي أوردته إدارة الصحة العمومية عدد الوفيات ونسبها في الألف، في الست مدن الرئيسية[87] :

---

(79) Rapport des activités des sces de santé..., p. 148

(80) Ibid, p. 143

(81) Ibid, p. 139

(82) يحكي أحد من عاشوا هذه الكارثة في بوادي واد زم أن الكلاب بدأت تنهش الأعضاء الناتئة من جسد أخيه المتهالك، فلم يكن من فرط ضعفه قادراً على رد الكلاب عنه.

(83) (D) Rivet, **Hygiènisme pasteurien...**, p. 698

(84) المختار السوسي، **المعسول**، ج 17، ص 211.

(85) Rapport sur les activités de S.H.S.P, en 1945, p. 214

(86) Ibid, p. 128

(87) Ibid, p. 125

المــــدن	المــــســلـمـــون			اليـــهـــــــود		
	السكـان	الوفيـات	نسبة الألف	السكـان	الوفيـات	‰
الدار البيضاء	339.512	14.039	41,93	58.052	1.318	22,70
الرباط-ســلا	150.815	4.145	27,48	13.626	188	13,79
مكـنـــاس	118.674	3.435	28,94	12.883	155	12,10
فـــــاس	190.380	6.935	34,12	14.133	270	18,39
مـراكـــش	211.631	8.935	42,21	18.047	486	26,92
وجـــــدة	58.251	3.077	52,82	3.709	86	23,18

ولا تعكس الأرقام التي بسطناها بشأن الوفيات، ولا حتى تلك المسطرة في الجدول أعلاه، حقيقة ما كان عليه الأمر، ذلك أن أعداداً كثيرة من الموتى أفلتت من الإحصاء بسبب الدفن السري، وعدم التصريح، ثم إنها لا تهم سوى سكان المدن ــ البلديات. أما سكان البوادي فقلما تشير التقارير إلى أحوالهم، وأنذر من ذلك أن تسوق أرقاماً بعدد الهالكين منهم، والظاهر أن الموت حصدهم بشكل فظيع، لا تعبر عنه سوى إجابات بعض من أخطأهم الموت، من أن دواويراً قضت عن آخرها، وأن سكان دواوير أخرى كانوا يقضون يومهم في دفن الموتى ذهاباً وإياباً من المقبرة إلى الدوار ومن الدوار إلى المقبرة[88]. ونظراً لقلة الدوريات المتعلقة بهذه المجاعة. كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ونظراً لصعوبة الاطمئنان إلى ما كانت تقدمه تقارير الأطباء عن المناطق، بسبب ما قد يعتري الأرقام من نجر وما قد يقع فيها من تغييرات مقصودة[89]، فإننا لا نملك إلا أن نرجح الرقم الذي قدمته إحدى الدراسات المتأخرة عن سكان المغرب، والتي تجعل عدد الهالكين

(88) إجابات بعض من سألناهم ممن عاشوا هذه الكارثة.

(89) (D) Rivet, La recrudesconce des épidémies au Maroc durant le Deuxième Guerre Mondiale; Essai de mesures et d'interprétation, in Hesperis - Tamuda, Vol : XXX, Fasc 1 (1992), p. 100.

في هذه المجاعة قريباً من 300.000[90].

3 ـــ على صعيد المجتمع القروي :

اضطر الفلاحون تحت طائلة العوز والجوع إلى بيع أراضيهم أو تفويتها بأبخس الأثمان، فبيعت الأرض أو استبدلت بمقابل هزيل، وأصبح قنطار القمح يمكن من شراء هكتارين من الأرض[91]، كما كثر الترامي على ممتلكات من انقطعت أعقابهم من الهالكين.

وحاولت سلطات الحماية الحد من عمليات بيع الأرض وشد الفلاحين إلى أراضيهم، والحيلولة بذلك دون تدفقهم نحو المدن، فأقرت ما أسمته يومئذ «الملك العائلي»، وذلك بظهير 8 يبراير 1945، الذي تلته بعض القرارات الوزارية لتفسيره وكيفية تطبيقه[92]، وهو ملك من الأرض ضروري لعيش العائلة، ولا يقبل أي بيع أو رهن أو تفويت، وقد حدد هذا الملك العائلي في 7,5 هكتارات بالأراضي غير المسقاة، وهكتار ونصف في الأراضي المسقية، و0,75 هكتار في الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة[93]. غير أن هذا الملك، الذي كان الهدف منه هو منع القضاء على الملكية الصغيرة، وحصر الفلاحين الفقراء في البوادي، قد اعترضت تطبيقه كثير من الصعوبات، على رأسها عدم توفر الفلاحين الصغار على وسائل العمل في الأرض، في وقت حصد فيه الموت كثيراً من حيوانات الجر، ثم أن حالة الفلاح كانت تدعو إلى حلول أكثر جرأة وعمقاً[94]، مما حكم على العملية بالفشل، وسجلت سنة 1946 تراجعاً كبيراً للملكية الصغيرة لدى المغاربة في كثير من المناطق[95].

(90) (R) Escalier, La population marocaine, heritages et changements, in Maghreb - Machrek, Oct - Nov 1987, p. 22.

(91) (Med) M'rabet, Un millénaire..., **Op. Cit**, p. 16

(92) (A) BARBARIN, «Etude sur le Bien de Famille», **mémoire du CHEAM**, N° 1.569, pp. 31-32.

(93) **Ibid**, p. 32

(94) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، الطبعة الخامسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1993، ص 323.

(95) (ج) نوفيل، «الأزمة الفلاحية ف يالمغرب 1945-1946 وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية»، مقال صدر بـ **Revue de géographie humaine et d'éthnographie** 1ère année, Juillet - Sept 1948 تعريب أمينة بريدعة، مجلة «**أمل**» العدد 17، ص 98.

ودفعت مجاعة 1945 الحماية الفرنسية من جهة أخرى إلى محاولة النهوض بالفلاحة، فبادرت إلى إنشاء ما كان يسمى آنذاك «قطاعات تحديث البيزانا» ويرمز إليها بـS.M.P(96)، وكثرت الشعارات في هذا الباب، فمن متحدث عن تحويل ناحية الغرب إلى «كاليفونيا مغربية»، ومن متحدث عن تحويل البوادي إلى كولخوزات، وحضر لدى البعض فلانستير فوريي Fourier، إلى غير ذلك مما ينم عن توجه للنهوض بهذا القطاع، بحيث «سيتم القضاء على المجاعة، كما جاء على لسان كَابريال بيو Puaux، بمجرد ما يتعمم الجرار»(97)، إلا أن هذه الإجراءات ارتطمت بمعارضة المعمرين إذ من شأنها أن تفوت عليهم فرصة قضم المزيد من الأراضي الجماعية، فأُبعد منشطا العملية جاك بيرك Berque وجوليان كولو Couleau.

وأصبح الكساب في وضعية لا يحسد عليها، حيث أهلك الموت القطعان، وتحول كثير من الكسابين، وخاصة الصغار منهم، إلى معدمين ليس أمامهم سوى الهجرة إلى المدينة، أو العمل كرعاة عند من سلمت أغنامهم وسوائمهم من الموت. ولاشك أن المجاعة وما رافقها من ظروف القلة والخصاص، قد فتحت أمام البعض فرص الاغتناء سواء في إطار المتاجرة بالسوق السوداء أو بالمقايضة والرهن وما أشبه ذلك من العمليات. غير أن شح المعلومات في هذا الشأن لا يسمح بإعطاء المزيد من التفاصيل، على أننا نشير إلى أن بعض تجار تافراوت، الذين اغتنوا بالسوق السوداء في مدن الشمال، كانوا يعودون إلى مواطنهم ليستعيدوا نخلاتهم التي سبق أن رهنوها بأثمان بخسة(98).

ومما يدعو إلى التأمل أنه على الرغم مما لحق المغاربة من ويلات المجاعة وأضرارها وما لحق فلاحتهم من خسائر بفعل الجفاف، فإن الجداول الخاصة بالترتيب لسنة 1945 تكشف عن ارتفاع ملحوظ في واجباته مقارنة مع سنة 1944، فإذا أخذنا على سبيل المثال الصنف السادس، وهو الذي يتراوح إنتاجه ما بين 4 إلى 6 قناطر في الهكتار نجد أن واجباته عن مردود كل هكتار قد ارتفعت ما بين

(96) بظهير 5 يونيو 1945.

(97) (Med) M'rabet, millénaire de lutte... **Art. Cit**, p. 16

(98) (A) Adam, Casablanca... **Op. Cit**, p. 236, indication infrapaginale n° 11

1944 و1945 كما يوضح ذلك هذا الجدول[99].

المزروعات	1944	1945
القمح الصلب	108 ف	120
القمح الطري	97	105
الشعير	76	80
الحمص	134	181
العدس	170	234
الحلبة	36	158

وفي نفس الوقت كذلك كانت السلطات تتمادى في مصادرة ما تبقى لدى المغاربة من حبوب وغيرها، وتجمع «التبرعات» لفائدة ما أسمته «مليار التحرير» ويقضي بفرض إعانة لفرنسا، وهو أمر تأفف منه المغاربة تجاراً وصناعاً وموظفين، متألمين لضعف رواتبهم التي لا تتفق وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار[100]، غير أن هذا لم يمنع قائد الرحامنة، وهي من المناطق التي ضربتها المجاعة بشكل أكثر غوراً، من تقديم شيك بمليون فرنك، باسمه وباسم قبيلته، إلى المقيم العام لنجدة سكان فرنسا[101].

خاتمة :

تبدو مجاعة 1945، وهي على الشكل الذي بسطنا القول في بعض جوانبه، أمراً غريباً في بلد «محمي». ذلك أن الأوربيين كانوا دائماً يصفون المغرب قبل استيلائهم عليه، بأنه بلد المجاعات والجوائح والأمراض، ويعتبرون أن مجيئهم سيضرب على البلاد حجباً واقية ضد تلك الآفات، إلا أن هذه المسغبة التي تذكر

(99) B. O du 14 Juillet 1944, p. 449, et B.O du 14 Sept 1945, p. 627

(100) عبد الله الجراري، **شذرات تاريخية**، ص 129.

(101) B.I.M, N° 2, Mars 1945, p. 53

في ويلاتها وانعكاساتها، بمجاعات العهد البائد، قد كشفت عن ضعف الدولة الحامية وهشاشة استعداداتها في هذا الباب، حيث احتجنت الاحتياطي الذي دأب المغاربة على الركون إليه خلال السنوات العجاف، لتساهم به في تغذية جيوش الحلفاء، وفشلت في محاولات درء المجاعة عن الناس، مما جعل البلاد عزلاء لا تملك لنفسها نفعاً أمام خطر الجوع وتحديات الموت.

الفصل الرابع

المغرب وأوربا

مضيق الأعمدة والجوار الموري-الإيبيري
حسب المصادر الأدبية القديمة

المصطفى مولاي رشيد
كلية الآداب ــ الرباط

يتعلق ما يعرف بالمضيق بذلك الساعد البحري الذي يبتدىء شرقا ما بين موقع البونتا ألمينا Punta Almina أو الجانب الشرقي لجبل أشو بشبه جزيرة سبتة من القارة الإفريقية، والصخر العالي لجبل طارق بأروبا، والمنتهيان إلى رأسي سبارطيل وترافلغار يقدر الطول بين هذا الموقع الأخير وجبل طارق بمائة كيلومتر، وما بين سبتة وسبارطيل بخمسة وسبعين كيلومترا، ويصل العرض إلى أربعة عشر كيلومترا في جزءه الضيق بين الجزيرة الخضراء والموقع المقابل لهذه الأخيرة على الضفة المغربية والمعروفة باسم البونتا سيريس Punta Ciris. كما يبعد رأس ترافلغار عن رأس سبارطيل بمسافة ثلاثة وأربعين كيلومترا.

وبالتالي يعتبر مضيق جبل طارق بدون شك كأحد الممرات العالمية الشهيرة، إما في إطار علاقات شمال ــ جنوب أو شرق ــ غرب، لقد مر به انطلاقا من نهاية الألف الثاني قبل الميلاد، البحارة الفنيقيون[1] بحثا عن نحاس وفضة[2] إسبانيا وعن ذهب إفريقيا الغربية.

---

(1) [...] «إن الفنيقيين الذين تجاوزوا أعمدة هراكليس أسسوا مدنا في تلك النواحي بوسط ساحل ليبيا قليلا بعد حرب طروادة». [...] سطرابون، **الجغرافيا**، 1، 3، 2. ويضيف المؤلف القديم : [...] «ومن جانب آخر، إني ألح أن الفنيقيين هم الذين أعلنوا عن وجود هذه الأقاليم، فبادروا بالاستيلاء على أحسن الأجزاء من إيبيريا وليبيا، قبل عهد هوميروس، وظلوا سادة على هذه البلدان إلى أن حرب الرومان نفوذهم» [...] **نفس المصدر**، III، 2، 14.

(2) «تحتوي بلاد الإيبيريين على أوفر وأحسن معادن الفضة التي بالإمكان معرفتها، غير أن الأهالي يجهلون استعمالها أو على الأقل استغلالها بشكل منطقي». ديور دور الصقلي **الخزانة التاريخية**، V، 35.

ففي هذا المضمار، ذكرت نصوص الرحلات القديمة مضيق الأعمدة في إطار المبادرات البحرية، العلمية منها أو التجارية بمجال غرب المعمور. وعلى ذكر الرحلة، قد تدل هذه الأخيرة في نطاق محدود على سفر بحري، تكون غايته الإطلاع على آفاق جديدة من الأقاليم المجهولة، وفي إطار أوسع، وزيادة على جانب الاستكشاف، هنالك نية القيام بتقرير للسفر، يكون بمثابة شهادة لهذه الأخيرة.

وهكذا، نظمت رحلات في اتجاه السواحل الإفريقية، عرفت الأولى باسم رحلة نيكوس Nécos أو نيكاو Nechao (595-610)، التي دامت ثلاث سنوات وأنجزت من طرف ملاحين فنيقيين[3]، حيث استهدفت مضيق جبل طارق للرجوع إلى مصر، انطلاقا من البحر الأحمر وجنوب إفريقيا ومرورا بالشواطىء الغربية الإفريقية، لكن المغامرة، حتى وإن افترضنا أنها قد تمت فعلا، فلم يذكر خبرها فيما بعد، شأنها في ذلك شأن رحلة سطاسب أو سطاسبيس[4] Sataspis. وتتزامن المبادرة الثانية والمعروفة باسم رحلة حانون مع القرن الخامس ق.م، حيث لا مجال للشك في صحتها وفيما يتعلق بالشمال ــ الغربي، وخروجا من مضيق الأعمدة، استهدفت رحلتان الشواطىء الأوروبية الغربية كانت الأولى من مبادرة القرطاجي هيميلكون Himilcon. غير أنه لم يصل إلينا التقرير الذي أنجزه هذا الأخير عن سفره لما قبل سنة 480 ق.م. والذي أشار إليه يلنيوس الأقدم[5]، لكن أفيانوس[6]، حول بعض مقتطفات تقرير هيميلكون إلى أبيات شعرية خلال القرن الرابع الميلادي، من المحتمل، أن يكون البحار القرطاجي ــ حسب المصدر ــ قد وصف رحلته التي دامت أربعة أشهر والتي وصلت إلى إيرلندا، لكن، نلاحظ من خلال بيتي آفيانوس 155-154، أن هيميلكون لم يصل إلا

---

(3) يقول هيرودوت في هذا الصدد : «أمر نيكوس Nécos، ملك مصر بأن تنصرف سفن على متنها بحارة من الفنيقيين، مهمتها الرجوع إلى هذا البلد الأخير، عن طريق أعمدة هراكليس والبحر الشمالي» IV، 42.

(4) يشير أب التاريخ إلى هذه الرحلة معلنا : «ذهب سطاسبيس Sataspis إلى مصر، فأخذ منها سفينة وبعض البحارة واتجه نحو أعمدة هراكيس التي عبرها، كما تجاوز الرأس الليبي المعروف باسم سولاييس، مبحرا نحو الجنوب» IV، 43.

(5) **تاريخ الطبيعة**، II، 169.

(6) في مؤلفه الشهير : أورا مارتيما Ora Maritima.

لإقليم غاليسا Galice بالشمال ـــ الغربي لشبه الجزيرة الإيبيرية، وبصفة عامة، تمسك الفنيقيون والقرطاجيون بسرية مسالكهم البحرية، كما دافعوا عن مجالهم الغربي بقوة وعنف[7]. أما الرحلة الثانية فهي للبحارة المرسيلي بيتياس Pythéas الذي كلف من طرف مواطنيه للقيام بسفر استكشافي للبحار الشمالية فتجاوز مضيق الأعمدة، مبحرا بجوار سواحل إسبانيا ولوزيتانيا[8] وغاليا[9]، ثم الشواطىء الشرقية لأنكلترا والإيكوس Ecosse، إلى أن وصل إلى جزيرة، أطلق عليها سكانها، اسم تولي Thulé، حيث يبدو أن موقعها يناسب مجال إيرلندا.

ومن جانب آخر، احتفظ لنا التاريخ بتقارير رحلات أخرى، تهم تَجَاوُز مضيق الأعمدة في اتجاه السواحل الإفريقية الغربية عموما، والسواحل المغربية على الخصوص[10].

أما ما يتعلق برؤية المضيق عند المؤلفين القداماء قبل الجغرافي بطليموس، فلنا شهادات عديدة ومتنوعة، نقتصر على ذكر البعض منها في هذا المضمار، فخلال القرن الخامس ق.م، وقع استيعاب مجاز هراكليس كصلة وصل ما بين البحر الداخلي والبحر الخارجي، وبتعبير آخر، ما بين مجال بحري مألوف عند القدماء، لاسيما الإغريق منهم، وعالم يسوده الأخطار، قال الشاعر باندار (438–518 ق.م) في هذا السياق :

«ليس بالإمكان الذهاب إلى الماوراء، إلى البحر المنيع، أبعد من أعمدة هراكليس».

«ويستحيل اجتياز قادس، لأن بعد مجالها الظلمات»[11].

---

(7) يشير مصدر قديم إلى هذه الظاهرة، مبرزا صبغتها : «يجب ألا نغفل عن أمر القرطاجيين، الذين كانوا يغرقون وبدون رحمة كل سفينة أجنبية لاقوها بمناطقهم، كانت تتجه [...] إلى أعمدة هرقل، وهذا بالذات ما يفسر كيف أن جل المعلومات المتعلقة بالأراضي الغربية من المعمور، تظل قليلة التصديق...» سطرابون، 17–1–19.

(8) البرتغال.

(9) غاليا : فرنسا وبلجيكا.

(10) انظر فيما يهم نصوص الرحلات القديمة : المصطفى مولاي رشيد **«المغرب الأقصى عند الإغريق والاتين»**، الدارالبيضاء، 1993.

(11) Nem, IV, 69

ونعلم من خلال أحداث الحروب البونية أن هانيبال «أمر [...] في إطار حساب مفعم بالتجربة والتبصر، جنوده بعبور المضيق من إفريقيا إلى إسبانيا ومن إسبانيا إلى إفريقيا، رابطا بهذه العملية، الشعبين بعلاقات الوفاء المتبادل»[12] غير أن مؤرخ هذه الحروب، يوليب، أشار في الكتاب الرابع والثلاثين ــ الذي ضاع ــ من مؤلفه إلى مضيق الأعمدة، ولقد سبق له، أن أعلن في الكتاب الثالث من نفس المصدر أنه سيخصص جزءا للناحية الغربية من المعمور[13].

وقد أشارت إلى مضيق الأعمدة قبيل الاحتلال الروماني للمغرب الأقصى، كل من المصادر الأسطورية حيث يعلن بومبنيوس ميلا قائلا : «ويوجد بعيدا، جبل عال يقابل بالضبط جبلا مرتفعا بالجانب الآخر بإسبانيا، يعرف الأول بأبيلا Abyla والثاني بكالبي Calpé حيث يشكلان أعمدة هرقل Colonnes d'Hercule. وتحكي بصدد هذا التعبير الأخير، أسطورة، مفادها أن هرقل نفسه، فصل التلين اللذين جمعتهما قديما سلسلة متصلة. وبذلك تمكن المحيط الذي كان معزولا لحد الآن بسبب حجم الجبال، أن يصل إلى الشواطىء التي يطفو عليها حاليا. وهكذا يمتد البحر باتساع، انطلاقا من هذا الموقع، جاعلا وبكل قوة، الأراضي تتراجع بعيدا»[14].

أما سطرابون، فتحدث في سياق المصادر الأدبية عن المسافة الفاصلة ما بين الأعمدة وليكسوس من جهة، والأعمدة وقادس من جهة ثانية، وقدر ذلك بثمان مائة غلوة[15]. وقد استرسل مؤلفون آخرون من إغريق ولاتين في ذكر المجاز ووصف أجزائه وعلاقاته المختلفة بالبحرين والقارتين المتجاورتين.

وجاء دور بطليموس القلودي، الملقب بأبي الجغرافيا العربية خلال القرن الثاني الميلادي، الذي ابتدأ جغرافيته الخاصة بالقارة الليبية بموريطانيا الطنجية، مرتكزا على محورين للخريطة : يمر المحور الأول أي خط الطول الأساسي غربا بجزيرة الحديد، إحدى جزر الخالدات أو جزر الكاناريا، وينطبق تقريبا خط العرض

(12) بوليب، **التواريخ**، III، 33 و8.

(13) **نفس المصدر**، III، 5-2.

(14) **الكوروغرافيا**، I، 7.

(15) تساوي الغلوة أوسطاد Stade 157م.

الأساسي على خط الاستواء الحالي. فأشار إلى مضيق أعمدة هرقل كبرزخ للبحر على نفس المنوال بالنسبة لشبه جزيرة[16]، فاصل ما بين البحر الداخلي والبحر الخارجي ومخترق بخط العرض 36° أو خط عرض جزيرة رودوس Rhodes[17] الذي سبق للعالم إراطوسطين Eratosthène خلال القرن الثالث قبل الميلاد، أن جعل منه محورا لخريطته فأسند إحداثيات لمواقع ضفتي المضيق، فذكر فيما يخص الساحل المغربي للمجاز رأس كوطيس Cotes (6°-35-55') أو رأس سبارطيل غرب مدينة طنجة، ثم طنجيس Tingis (6°30'-35°55') ومصب نهر القالون Valon (7°-35°50') أو مصب نهر القصر الصغير، ومدينة إكسيليسا Exilissa (7°30'-35°55') أو ليسا Lissa لبلنيوس الأقدم Pline l'Ancien، أي جون المرسى أو المانزة Almanza قرب البونتا بلانكا Punta Blanca على بعد خمسة عشر كيلومترا من وادي القصر الصغير وجبل الإخوة السبعة Septem Fratres (7°40'-35°50') أو جبل بليونش الذي تعلو قمته بجبل القردة، وأخيرا عمود أبيلا Abyla (7°50'-35°40) أو جبل آشو بشبه جزيرة سبتة. وانتقل إلى الساحل الإيبيري حيث أشار بالتتابع إلى رأس Cap أو رأس ترافلغار Cap Trafalgar (5°45'-36°5') ثم مصب نهر بايلو Baelo (6°10'-36°10') ومدينة بايلو Baelo (6°50'-36°5') وتراسدوكتا[18] Transducta (6°50'-36°5') وبربيسولة Berbisula (7°15'-36°10') وكارتيا Carteia (7°30'-36°10') وأخيرا عمود كالبي Calpe (7°30'-36°15') أو جبل طارق. ومن الملاحظ، أن إحداثيات بطليموس القلودي الخاصة بضفتي المضيق، سيرثها الجغرافيون المسلمون بالمغرب والأندلس، الذين سيمارسون في شأنها بعض الإضافات والتعديلات[19].

وخلاصة، تلك هي الفكرة التي حاولنا الوصول إليها والتي فهمها في بداية التاريخ كل من الفنيقيين والقرطاجيين، والتي سيستوعبها فيما بعد الرومان والبزنطيون والمغاربة والبرتغال والإسبان، هذه الفكرة التي تجعلنا نعلم بصدد

(16) بطليموس القلودي، **الجغرافيا**، VII و5.

(17) جزيرة ببحر الإيجي.

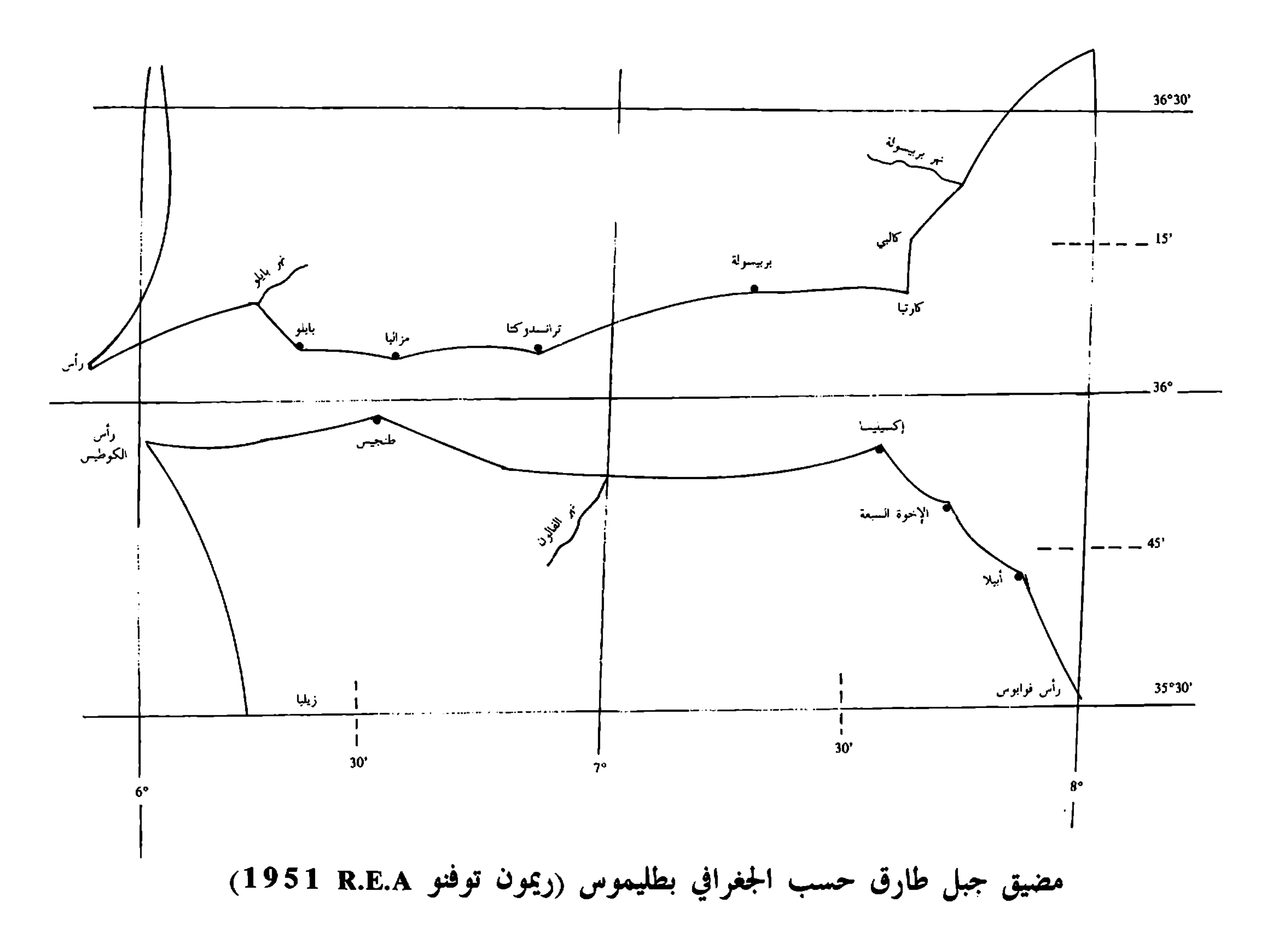
(18) موطن المؤلف بومبنيوس ميلا (Pomponicus Méla).

(19) انظر ابن سعيد المغربي، **الجغرافيا**.

الرحلات والمصادر الأدبية القديمة، أنه لا يمكننا أن نفصل تاريخ المغرب عن تاريخ مضيق الأعمدة أو مضيق جبل طارق[20]، وبتعبير آخر، لا يمكننا أن نفصل هذا التاريخ عن العلاقات الشمالية الجنوبية أي في إطار الجوار ما بين الجنوب الإيبيري والشمال الموري أو المورززي أي شمال المغرب الأقصى القديم.

(20) راجع حول الجوار الموري ــ الإيبيري ومضيق جبل طارق خلال العصر القديم :

R. Thourenot, «Les relations entre le Maroc et l'Espagne pendant l'Antiquité», I° **Congreso Arquologico del Marruecos español Tetúan**, 22-26 Junio, 1953 p. 381-386. Pousick: «La navigation antique dans le détroit de Gibraltar», **Mélanges** R. Dion, Paris, 1974, p. 267-273.



مضيق جبل طارق حسب الجغرافي بطليموس (ريمون توفنو R.E.A 1951)

حول مقاومة شرق المغرب
للأهداف التوسعية الرومانية
خلال منتصف القرن الأول للميلاد

محمد اللبار
كلية الآداب ــ فاس سايس

تمهيد :

يشكل تاريخ المقاومة المغربية ــ في كافة العصور التاريخية، قديمها وحديثها على حد سواء ــ أنصع صفحات تاريخ المغرب والمغاربة، إذ كانت المقاومة دوما أهم وسيلة ناجعة للدفاع عن المقومات الحضارية للأمة وعن مقدساتها السياسية.

وقد كانت مقاومة المغاربة ــ في مرحلة التاريخ القديم ــ مقاومة شعبية وقفت بعزيمة وذكاء في وجه كل الذين استهدفوا كرامة البلاد وعزة أهلها (فنيقيين ورومان ووندال وبيزنطيين)، مساهمة بذلك في وضع أسس ملحمة المغرب الخالدة، ملحمة شعب مستميت في الدفاع عن أنفته ووجوده.

نعم، لقد حظيت بعض حلقات مقاومة المغرب والمغاربة للتدخل الاستعماري خلال الفترتين الحديثة والمعاصرة بعناية وافية تمخضت عنها عدة دراسات تاريخية قيمة أبرزت العديد من الصفحات المشرقة في تاريخ المغرب.

ولكن حلقات مقاومة التدخل الاستعماري خلال الفترة القديمة ــ بالرغم من كل ما اتسمت به هذه المقاومة من وعي وقوة وعزيمة ــ لم تحظ بأية عناية كافية جيدة أو دراسة هادفة جادة لحد اليوم.

وعليه، فهذا العرض يهدف إلى تسليط الضوء على جانب هام من جوانب تصدي المغاربة للاستعمار الروماني خلال القرن الأول للميلاد مع التركيز على مساهمة شرق المغرب.

أولا : وضعية المملكة المورية إلى حدود سنة 40م :

أ ــ مراحل توسع المملكة قبل سنة 33 ق.م :

عقب سقوط قرطاج سنة 146 ق.م في يد القائد الروماني سكيبيو إميليانوس، وإعلان ممتلكاتها سابقا أول ولاية رومانية في إفريقيا الشمالية، لم تتضرر المملكة المورية و لم تذعن لروما واستمرت محافظة على استقلالها داخل كيان يمتد ما بين نهر ملوكا شرقا والمحيط الأطلسي غربا[1] (انظر الخريطتين رقم 1 ورقم 2).

بل أكثر من ذلك استطاع الموريون في عهد ملكهم بوخوس الأول (145-81 ق.م) (انظر شجرة ملوك موريطانيا) أن يوسعوا مملكتهم شرقا على حساب جيرانهم الماسيليين إلى حدود واد شليف بعد اندحار الملك يوغورطة سنة 105 ق.م. على يد القائد الروماني ماريوس[2].

كما أن ملكهم بوخوس الثاني (49-38 ق.م) في موريطانيا الشرقية[3] ــ بعد القضاء على آخر ملوك ماسيليا الغربية[4] عربيون (46-40 ق.م) ــ استطاع أن يصل بالحدود الشرقية لمملكته إلى الواد الكبير (أمبساكا [Ampsaga]) حوالي سنة 40 ق.م[5]، علما أن هذا الواد الكبير كان يشكل آنذاك ومنذ سنة 46 ق.م. الحد الغربي للولاية الرومانية الثانية في المنطقة، إفريقيا الجديدة (Africa Nova)، التي غنمها الرومان بعد هزيمة الماسيليين في معركة تبسوس واندحار يوبا الأول (60-46 ق.م) آخر ملوك ماسيليا الشرقية[6] وحليفه

---

(1) محمد التازي سعود، **حرب يوغورطة والمؤرخ اللاتاني سالوست**، ترجمة نص حرب يوغورطة 19، 102، فاس 1981، ص 108، 188.

(2) Lacroix, «Numidie et Mauritanie», in *Esquisse générale de l'Afrique*, éd. Didot, Paris, 1848, p. 66 ; Jehan Desanges, «Permanence d'une structure indigène en marge de l'administration romaine : La Numidie traditionnelle», *Ant. Afr.*, XV, 1980, p : 79.

(3) موريطانيا الشرقية : كانت في حدود سنة 49 ق.م تمتد بين نهر ملوكا غربا ونهر شليف شرقا، قبل أن يوسعها بوخوس الثاني في اتجاه الشرق.

(4) ماسيليا الغربية : كانت في حدود سنة 46 ق.م تمتد بين نهر شليف غربا والواد الكبير شرقا، قبل أن يضمها بوخوس الثاني إلى موريطانيا الشرقية سنة 40 ق.م.

(5) Stephane Gsell, *Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord,* T. VIII, Paris, Hachette, 1928, pp. 156-157 et pp. 194-196.

(6) ماسيليا الشرقية : كانت في حدود سنة 50 ق.م تمتد بين الواد الكبير غربا والحدود الغربية =

مستنيسا ملك ماسيليا الغربية يومئذ[7] (انظر شجرة الملوك الماسيليين وانظر الخريطتين رقم 3 ورقم 4).

هذا، وعقب عزل بوغود (49–38 ق.م) ملك موريطانيا الغربية[8] سنة 38 ق.م، وضم مملكته إلى نفوذ بوخوس الثاني، أصبح هذا الأخير يتحكم في مملكة شاسعة تمتد بين المحيط الأطلسي غربا والواد الكبير شرقا، ودام حكمه بها إلى وفاته سنة 33 ق.م[9].

ب ــ فترة فراغ العرش الموري (33–25 ق.م) :

بعد وفاة الملك بوخوس الثاني سنة 33 ق.م ــ دون أن يترك أي وريث شرعي للعرش الموريطاني ــ، دخلت المملكة المورية تحت ما سماه الباحث مازار (Mazard) نوعاً من الحماية الرومانية دامت ثمان (سنوات 33–25 ق.م)[10]، وهي الحماية التي اختلف الباحثون في ضبط شكلها وتحديد نوعية تنظيمها سياسيا وإداريا[11].

وهكذا رأى بعض الباحثين أن القنصل أوكتافيوس وضع هذه المملكة تحت تصرفه المباشر[12]، في حين رأى غيرهم أن روما قد فرضت إرادتها وإدارتها على هذه المملكة بواسطة نواب أو ولاة[13]. واعتماداً على أدلة نقدية، استنتج البعض أن مملكة موريطانيا خلال هذه الفترة كانت تحت حكم زعيم محلي بجانبه جهاز

= لأول ولاية رومانية في إفريقيا الشمالية شرقا، قبل أن يحتلها الرومان سنة 46 ق.م ويحولوها إلى ثاني ولاية رومانية في المنطقة تحت اسم إفريقيا الجديدة.

(7) Gsell, *H.A.A.N*, T. VIII, *op. cit.*, pp. 306-308 ; Jérôme Carcopino, *Le Maroc antique*, 10e éd. Paris, Gallimard, 1948, p. 176.

(8) موريطانيا الغربية : وكانت تمتد بين نهر ملوكا شرقا والمحيط الأطلسي غربا.

(9) Dion Cassius, *H.R*, XLVIII, 45.

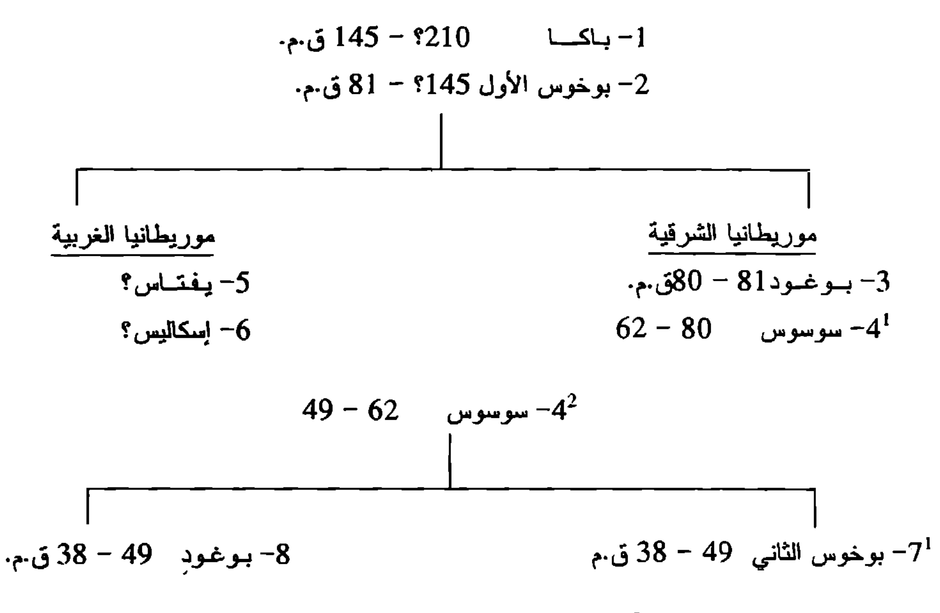
(10) J. Mazard, *Corpus Nommurum Numidiae Mauritaniaeque*, Paris, 1955, p. 67

(11) J.G. Février, «Bocchus le jeune et les Sosii», in *Sémitica*, XI, 1961, p. 10

(12) Gsell, *H.A.A.N.*, T. VIII, *op. cit.*, p. 201

(13) Lacroix, *op. cit.*, p. 69
J.P., Mesnage, *Romanisation de l'Afrique*, Paris, 1913, p. 10.
Albertini et Autres, *L'Afrique du Nord Française dans l'Histoire*, Paris, 1955, p. 59.

شجرة ملوك موريطانيا



1 ـــ ملك موروزيا (موريطانيا) : واد ملوكا شرقا ـــ المحيط الأطلسي غربا (انظر الخريطتين رقم 1 ورقم 2).

2 ـــ ملك وسع موريطانيا منذ 105 ق.م : واد شليف شرقا ـــ المحيط الأطلسي غربا (انظر الخريطة رقم 3).

3 ـــ 4¹ ـــ 7¹ : ملوك موريطانيا الشرقية : واد شليف شرقا ـــ واد ملوكا غربا.

5 ـــ 6 ـــ 8 : ملوك موريطانيا الغربية : واد ملوكا شرقا ـــ المحيط الأطلسي غربا.

4² ـــ 7² : ملوك وحدوا الموريطانيتين (انظر الخريطتين رقم 3 ورقم 4).

1 ← 8 : ملوك من سلاسة باكا.

9 ← 10 : ملوك من سلالة يوبا الأول الماسيلي.

شجرة ملوك الأسرة الماسيلية

1- أيليماس ؟ - 310 ق.م.

2- نارافاس ؟ (ابن أو حفيد أيليماس).

3- زيلالسان؟ (حفيد أيليماس وليس أخا للملك نارافاس).

4- كايا ؟ - 208 ق.م

5- أوزالكس ؟

6- كبوسا ؟

7- لاكومازيس ؟

8- مسينيسا 205 - 148 ق.م.

9- مسيبسا 148 - 118 ق.م.

10- مستنبعل 148 - 139 ق.م.

11- كلوسا 148 - 139 ق.م.

12- هيمبسال الأول 118 - 117 ق.م.

13- أذربعل 118 - 112 ق.م.

14- يوغورطة 118 - 105 ق.م.

15- كوضا 105 - 88 ق.م.

16- هيمبسال الثاني 88 - 60 ق.م.

17- يوبا الأول 60 - 46 ق.م.

18- هربسا 88 - 81 ق.م.

19- مستنيسا 81 - 46 ق.م.

20- عربيون 46 - 40 ق.م.

1 ← 7 : ملوك نوميديا الشرقية (ماسيليا) التي كانت تمتد من واد سيبوس شرقا إلى واد شليف غربا.

8 ← 14 : ملوك نوميديا الكبرى (الشرقية والغربية) والتي كانت تمتد بين الحدود الغربية للممتلكات القرطاجية (ولاية إفريقيا الرومانية منذ 146 ق.م) شرقا وواد ملوكا غربا.

15 ـ ملك ماسيليا التي وقفت حدودها الغربية عند واد شليف فقط، لأن نوميديا الغربية ضمها الملك الموري بوخوس الأول إلى مملكته منذ سنة 105 ق.م.

16 ← 17 : ملوك ماسيليا الشرقية التي كانت تنتهي غربا عند الواد الكبير (أمبساكا).

18 ← 20 : ملوك ماسيليا الغربية التي كانت تمتد بين واد أمبساكا شرقا وواد شليف غربا.

(لفهم هذا الجدول وبياناته، انظر الخرائط رقم 1 ورقم 2 ورقم 3).

إداري روماني على رأسه وال[14].

إلا أن اعتماد أصحاب هذه النظريات على الفرضيات والتخمينات ليس غير، يدفع بنا إلى إبقاء واجب التحفظ قائما من جهة وإلى تأكيد غموض الفترة من جهة ثانية.

هذا الغموض الذي يزداد حدة مع ما أورده بلينيوس الشيخ عن تأسيس أوكتافيوس لاثنتي عشرة مستعمرة بهذه المملكة المورية الفارغ عرشها، ثلاث منها أسست في ما عرف — بعد ذلك — بموريطانيا الطنجية وهي : زيليس، وبناسا، وبابا يوليا كامبستري[15].

والراجح أن أوكتافيوس بتأسيسه لكل هذه المستعمرات كان يهيئ أراضي المملكة لضمها نهائيا إلى الإمبراطورية الرومانية[16]. إذ جعل من هذه المستعمرات قلاعا وحصونا تراقب منها روما تحركات القبائل عن كثب ويمكن الانطلاق منها لقمع ثورات هذه القبائل وصد هجماتها[17]. كما جعل منها نقط حراسة تتحكم في طرق المنطقة ومسالكها[18].

زيادة على ذلك، وفي إطار تعزيز الوجود الروماني في المنطقة، عمدت السلطات الرومانية خلال هذه الفترة كذلك إلى تشجيع المعمرين من قدماء المحاربين للاستيطان في المناطق الموريطانية الأكثر خصوبة[19].

ج — انتفاضات الموريين في ما بين 25 ق.م — 40م :

وفي سنة 25 ق.م، ولما كان ضم المملكة الموريطانية الشاسعة إلى الإمبراطورية

---

(14) Mazard, *Corpus, op. cit.*, p. 67 ; M. Euzennat, *Le roi Sosus et la dynastie mauritanienne, Mélanges Jérôme Carcopino,* 1966, p : 334.

(15) Pline, H.N, V, 3, 5, d'après Roget, Raymond, *Le Maroc chez les auteurs anciens,* Paris, 1924, pp. 29-30.

(16) Carcopino, *R.H,* CLXII, *op. cit.*, p. 90

(17) Gsell, *H.A.A.N,* T. VIII, *op. cit.*, p. 205.

(18) Marcel, Benabou, *La résistance africaine à la romanisation*. Paris, Maspéro, 1976, p. 71 ; M. Rachet, *Rome et les Bérbères, un problème militaire d'Auguste à Dioclétien*, Latomus, 110, Bruxelles, 1970, pp. 60-61.

(19) Mesnage, *Romanisation..., op. cit.*, p. 10

الرومانية بصفة نهائية يتطلب عدة كبيرة وجيوشا جرارة، تستلزم نفقاتها أكثر مما ستدره المنطقة من المنفعة. فقد ارتأى أوكتافيوس ــ وقد أعلن أمبراطورا منذ سنة 27 ق.م ــ منح عرش هذه المملكة إلى أحد الأمراء النوميديين من الأسرة الماسيلية بعد ما قام بتربيته في روما تربية هيأته ليكون تابعاً مخلصاً للرومان ونصبه ملكا : إنه الملك يوبا الثاني بن يوبا الأول[20].

وهكذا مهدت روما للاستيلاء على موريطانيا بواسطة ملك تعتمد على وفائه وإخلاصه لها، وعلى مهارته السياسية والإدارية، وعلى معرفته بالبلاد وأهلها، وشخصيته ذات الأصل الملوكي، وثقافته الواسعة[21].

وإذا كان بعض الباحثين يرى في عهد يوبا الثاني (25 ق.م ــ 23م) وعهد ابنه من بعده بطليموس (23–40م) فترة ازدهار تجاري وصناعي في المملكة[22]، فإن كل المؤشرات تبين أنهما كانا ينفذان مشروع الرومان الهادف إلى الاستحواذ على كل المملكة، وأن ملوكيتهما كانت تمهيداً لضم المنطقة إلى الإمبراطورية الرومانية.

هذا، و لم تنطو مراوغة الرومان على سكان المملكة ــ الذين كان لفظ الموريين قد جمعهم بصفة عامة ــ[23] إذ رفضت العديد من القبائل المورية الخضوع لطاعة الملك يوبا الثاني حليف الرومان[24]، واصطدمت معه حفاظا على كرامتها ومصالحها المتضاربة مع المصالح الرومانية[25]، في إطار انتفاضة بلغت من الجرأة والقوة ما جعل الملك يوبا الثاني وروما يؤازر أحدهما الآخر بحشد أعداد كبيرة من الجنود بهدف تطويق مناطق الثورات[26].

---

(20) Albertini, *L'Afrique du Nord Française...*, *op. cit.*, p. 59 ; Gsell, *H.A.A.N*, T. VIII, *op. cit.*, p. 207.

(21) انظر الهامش 44 (انظر شجرة ملوك موريطانيا).

(22) *IDEM, Ibid*, p. 235

(23) Lacroix, *op. cit.*, p. 66 ; Desanges, *Catalogue des tribus africaines de l'antiquité classique à l'Ouest du Nil*, Dakar, 1962, p. 35.

(24) Dion Cassius, *H.R*, LV, 28, 3-4

(25) Gsell, *H.A.A.N.*, T. VIII, *op. cit.*, pp. 227-228

(26) Rachet, *Latomus*, 110, *op. cit.*, pp. 69-79

بل أكثر من ذلك نجد عند تاكيتوس أصداء لمساهمة الملكين يوبا الثاني وبطليموس على التوالي في محاربة تاكفاريناس زعيم المزالمة[27] الذي كان قد أعلن ثورته شمال شرق جبال الأوراس في وسط إفريقيا البروفنصلية آنذاك، وذلك على امتداد سبع أو ثمان سنوات طوال 17-24م[28].

ولما تأكدت روما من نجاح الملكين ــ أو خيل لها ذلك ــ في مهمة ترويض الرعايا الموريين لتقبل الثقافة الرومانية[29]، أنهت هذه المرحلة الانتقالية بتخلص الإمبراطور كاليكولا من الملك بطليموس سنة 40م، حسب إشارة وردت عند ديون كاسيوس، وذلك باغتياله في مدينة ليون الغالية حين نزوله ضيفاً على الإمبراطورية[30].

ولما كان اغتيال بطليموس إيذانا بالنهاية الفعلية للمملكة الموريطانية في غرب إفريقيا الشمالية، فقد قامت في عموم المملكة عدة ثورات استنكارية تطلبت ــ لقمعها وخنقها في المهد ــ تدخل العديد من القادة الرومان الكبار بحملات عسكرية منظمة.

ولعل من أهم هذه الثورات، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، ثورة إيدمون (Aedemon)، وثورة سالابوس (Salabos)، بين سنتي 40-43م.

وإذا كانت ثورة إيدمون التي دوخت الرومان في مثلث المغرب الروماني قد نالت عناية مركزة على يد الباحث محمد مقدون[31]، فإن ثورة سالابوس في شرق المغرب لم تلق لحد الساعة أي اهتمام يستحق الذكر[32].

---

(27) Tacite, *Annales*, IV, 24

(28) Benabou, «Tacfarinas, insurgé bérbère contre la colonisation», in *Les Africains*, VII, éd. Jeune Afrique, nouvelle édition, Paris, 1990, pp. 293-313.

(29) Ph. Leveau, *La fin du royaume maure et les origines de la province romaine de Mauritanie Césarienne*, B.C.T.H, N. S, fascicule 17 B, 1981, Paris, 1984, p. 317.

(30) J.C., Faur, *Caligula et la Mauritanie : la fin de Ptolemée*, Klio, LV, Berlin, 1973, pp. 249-271.

(31) محمد مقدون، **ثورة إيدمون 40-44م**، رسالة دبلوم الدراسات العليا في التاريخ القديم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس ظهر المهراز، 1985، مرقونة.

(32) محمد اللبار، «دور المغرب الشرقي في عرقلة الوجود الروماني في إفريقيا الشمالية»، **مجلة جمعية تاريخ المغرب**، وجدة، العدد الأول، يونيو 1993، ص 19.

ثانيا : سالابوس وشرق المغرب في مواجهة الرومان (40–43م) :

أ ــ المقاومة والمصادر التاريخية :

1 ــ الحصيلة :

من المؤسف جداً أن تبخل علينا النصوص التاريخية والنقائش الأثرية في موضوع المقاومة بصفة عامة في إفريقيا الشمالية إبان الاحتلال الروماني، إذ لا يتعدى ما وصل إلينا منها بعض أصداء انتصارات القادة الرومان على بعض زعماء الثورات والانتفاضات هنا وهناك(33).

ومما يؤسف له كذلك أن هذه الأصداء في حد ذاتها لم تصل إلينا عبر أقلام محلية أمازيغية، بل تناقلتها حوليات وأدبيات ونقائش لا تخلو من شبهات استعمارية وتحيز سافر للرومان وسياستهم. ولنا على سبيل المثال في مؤلف سالوستيوس عن **«حرب يوغورطة»** وفي **«حوليات»** تاكيتوس عن ثورة تاكفاريناس خير الشواهد وأوضح الأمثلة(34).

أما بخصوص شرق المغرب، فقد سجل لنا التاريخ في بعض مصادره القديمة عدة حملات رومانية استهدفت المنطقة في منتصف القرن الأول للبلاد قادها كايوس سويطونيوس باولينوس (Caïus Suetonius Paulinus) وكنيوس هوزيديوس جيتا (Cnéus Hosidius Géta).

أشار إلى حملات القائد الأول باقتضاب شديد بلينيوس الشيخ، ولم يشر إليها ديون كاسيوس إلا بحملة واحدة، في حين انفرد هذا الأخير دون سواه بالحديث عن حملات القائد الثاني في بضعة سطور.

*** رواية بلينيوس الشيخ(35) :**

ف 14 ــ «إن سويطونيوس بولينوس ــ الذي رأيناه قنصلا ــ هو أول قائد

---

(33) Benabou, *La résistance...*, *op. cit.*, p. 57

(34) سالوستيوس، انظر التازي سعود، **حرب يوغورطة**، مرجع سابق.

Tacite, *Les Annales*, Livres I-XVI, texte établi et traduit par Wuilleumier (P), 4 Tomes, Paris, Belles Lettres, 1975-1978.

(35) Pline, H.N., V, 14-15, d'après Roget, *Le Maroc...*, *op. cit.*, pp. 33-34

روماني تجاوز الأطلس ببضعة أميال. وتتطابق تقاريره عن ارتفاع هذه السلسلة مع كل التقارير الأخرى : إن سفح الأطلس مكسو بغابات كثيفة وعميقة، ذات أشجار من صنف مجهول. جذوع هذه الأشجار براقة وخالية من العقد، أوراقها تشبه أوراق الأرز، رائحتها نافذة، ويكسوها زغب خفيف : يمكن أن تصنع منه ملابس، كما يفعل بالحرير. أما قمم الأطلس، فمكسوة ـــ حتى في الصيف ـــ بقشرة سميكة من الثلج.

ف 15 ـــ في ظرف عشرة أيام، وصل سويطونيوس بولينوس ـــ حسب قوله ـــ إلى الأطلس، ثم إلى نهر يدعى فيما يبدو كِير (Ger)، مخترقا صحاري ذات رمل أسود تتخلّلها من مكان لآخر أكمات صخرية (سوداء) كأنها محروقة. وقد أصبحت هذه البلاد غير صالحة للسكنى ـــ حسب تجربته الشخصية ـــ بسبب حرها حتى في فصل الشتاء...».

* **رواية ديون كاسيوس**[36] :

«في السنة الموالية، تعرض الموريون الذين استأنفوا الحرب للقمع. وقام سويطونيوس بولينوس ـــ البريطور سابقا ـــ بدوره بغارات في بلاد الموريين إلى الأطلس.

وزحف هوزيديوس جيتا ـــ نده وخلفه ـــ ضد زعيمهم سالابوس (Salabos)، فهزمه مرتين متواليتين. مما اضطر هذا الزعيم ـــ بعدما ترك على الحدود بعض الجنود المكلفين بوقف المطاردة ـــ إلى اللجوء إلى المناطق الكثيرة الرمال. فتجرأ هوزيديوس واقتحم المنطقة معه.

نظم (هوزيديوس جيتا) قسما من جيشه لترصد الكمائن والعراقيل، وتقدم إلى الأمام حاملا معه ـــ حسب استطاعته ـــ أكبر كمية من الماء. ولما استهلك هذا الماء ولم يجد غيره، أصبح عرضة لكل أنواع القلق.

لكن بما أن الباربار المعتادين على تحمل العطش لمدة طويلة، والذين يفلحون ـــ بفضل معرفتهم للمنطقة ـــ في التزود بالماء، كانوا قادرين على تمديد مقاومتهم، لم يكن في وسع الرومان أن يتقدموا إلى الأمام أو أن يتراجعوا إلى الوراء.

(36) Dion Cassius, *H.R*, LX, 9, 1-6, d'après F. De la chapelle «L'éxpédition de Suetonius Paulinus dans le sud-est du Maroc», *Hésperis*, T. XIX, 1934, pp. 109-110.

وأمام هذه الورطة، أقنع أحد الأهالي من الحلفاء القائد هوزيديوس بالاستعانة بالتعازيم والسحر، مؤكداً أن هذه الوسيلة غالباً ما تجلب الماء بكميات كبيرة. وفعلا نزلت من السماء مياه غزيرة أروت عطش الجيش وأرعبت الأعداء، الذين اعتقدوا أن ذلك مدد إلاهي لخصومهم وقرروا آنذاك تلقائيا التخاطب في السلام».

2 ــ نقد المصادر :

بالرغم من أهمية هذه الحملات، يلاحظ أنها لم تلفت انتباه العديد من المؤلفين القدماء ــ كما أن سالابوس في حد ذاته لم ينل ما يستحقه من العناية عند هؤلاء الذين تجاهلوه بصفة عامة ــ وخاصة منهم أولئك الذين أرخوا للإمبراطورية الرومانية خلال القرن الأول للميلاد مثل : تاكيتوس[37] وبلوتارخوس[38] وسويتونيوس[39] وأبيانوس[40].

بل أكثر من ذلك، إن القائد سويطونيوس بولينوس نفسه كان قد دون أحداث حملاته عبر موريطانيا في تقارير أشار إليها بلينيوس الشيخ واعتمد عليها[41]، وتحسب اليوم في عداد المؤلفات المفقودة[42].

---

(37) تاكيتوس (Caius Cornelius tacitus) : مؤرخ لاتاني (54-120م)، تقلد عدة مناصب سياسية في روما، له عدة مؤلفات أشهرها :
* **التواريخ**، التي نشرها حوالي سنة 100م، ودون فيها أحداث الفترة 68-96م. جعلها في 14 كتابا لم يصل منها إلا الكتب الخمسة الأولى.
* **الحوليات**، التي نشرت سنة 117م، وأرخ فيها أحداث الفترة 14 ق.م - 68م. جعلها في 16 كتابا وصلت منها كاملة ثمانية كتب 1-4 و12-15، في حين وصلت مقتطفات من بعضها وهي الكتب 5 و6 و11 و16.

(38) بلوتارخوس Plutarchos : مؤرخ إغريقي (46-120م)، عاش في روما على عهد الإمبراطور تراخانوس، زار الشرق الأدنى، له كتاب «**سير الرجال العظام**» (Vies Paralleles)، طبع في ثلاثة عشر جزءاً.

(39) سويتونيوس (Caïus Suetonius Tranquillus) : مؤرخ روماني (69-122؟ 126م)، له عدة مؤلفات اهتمت بسير الأباطرة والنحاة والخطباء والشعراء. أهمها «**حياة القياصرة الإثني عشر**» (Vies des douze Césars) ضمنه تاريخ الأباطرة الرومان الاثني عشر الأوائل.

(40) أبيانوس (Appianos) : مؤرخ يوناني (ق. 2م)، عاش في الإسكندرية خلال النصف الأول من القرن الثاني للميلاد جعل مؤلفه «**التاريخ الروماني**» في 24 جزءاً.

(41) Pline, *H.N*, V, 14, d'après Roget, *Le Maroc...*, *op. cit.*, p. 33

(42) Lacroix, *op. cit.*, p. 71

وإذا كان فقدان كتب الملوك هيمبسال[43] ويوبا الثاني[44] له ما يبرره، باعتبارها مؤلفات كتبت بأقلام محلية مارست الرقابة الرومانية اللاتانية عليها سلطتها وحذفتها من الرواج، فإن فقدان مؤلف سويطونيوس بولينوس أو فقدان تقاريره ليس له ما يبرره في نظرنا، إلا أن يكون هذا القائد قد فضل الحديث عن الموريين الذين حاربهم، وعن قادتهم ونظمهم وشجاعتهم وتكتيكهم الحربي، وباختصار إلا أن يكون قد أرخ لهم بالعمد أو دون قصد منه.

وهكذا يكون بلينيوس الشيخ وديون كاسيوس المؤلفين الوحيدين اللذين أشارا إلى ثورات شرق المغرب على عهد الإمبراطور كلوديانوس (41-54م)، وجاءت إشارتاهما متكاملتين. وذلك ــ طبعا ــ باستثناء الجغرافي صولان الذي عاش خلال القرن الثالث والذي نقل حرفيا إشارة بلينيوس دون أي اجتهاد يستحق الذكر[45].

كما يكون ديون كاسيوس المؤرخ الوحيد الذي تحدث عن سالابوس عبر فقرة يتيمة. وبذلك كان سالابوس ثالث ثائر أمازيغي ينال الاهتمام في المصادر الرومانية بعد يوغورطة الذي أفرد له سالوستيوس كتابا كاملا، وبعد تاكفاريناس الذي تحدث عنه وعن ثورته المؤرخ تاكيتوس عبر بعض صفحات الكتاب الثاني والثالث والرابع من «**حولياتـ**»ـه[46]. فمن يكون ديون كاسيوس إذن ؟

---

(43) أشار سالوستيوس (التازي سعود، **حرب يوغرطة**، 17، **مصدر سابق**، ص. 106) إلى «الكتب البونيقية المعزوة للملك هيمبسال». ورجح الباحث محمد التازي سعود في شرحه، الشرح 22 (**المصدر السابق**، ص. 214) أن يكون هذا الملك هو هيمبسال الثاني بن كوضا ابن مستنبعل بن مسنيسا. حكم ماسيليا الشرقية ما بين 88-60 ق.م.

(44) يوبا الثاني، هو ملك موريطانيا الكبرى الذي نصبه الرومان سنة 25 ق.م، ودام حكمه بها إلى وفاته سنة 23م. أشار بلينيوس إلى أن شهرته في الميدان العلمي كانت تفوق شهرته ملكاً (Pline, H.N, V, 16). كما نعته بلوتارخوس بأنه من أفضل المؤرخين الذين عرفوا من بين الملوك (Plutarchos, *Sertorius 8 et Cesar 55*).

(45) C. Julius Solinus, *Collectanea rerum memorabilium iterum recensuit*, éd. Mommsen, Berlin, 1895, p. 110 d'après : De la chappelle, *Héspéris*, T. XIX, *op. cit.*, p. 108.

(46) سالوستيوس، انظر التازي سعود، **حرب يوغورطة، مرجع سابق**.

Tacite, *Les Annales*, Livres I-XVI, texte établi et traduit par Wuilleumier (P), 4 Tomes, Paris, Belles Lettres, 1975, 1978.

هو مؤرخ روماني الجنسية، يوناني اللغة (155-230م)، جعل مؤلفه «**التاريخ الروماني**» في ثمانين كتابا تعرض فيها لتاريخ الرومان على امتداد ألف سنة تقريبا من تأسيس روما سنة 753 ق.م. إلى حدود سنة 229م. لم يصل إلينا من مؤلفه هذا كاملا سوى الكتب 30-54، في حين نقل مؤرخون متأخرون مختصرات لكتبه الأخرى، نذكر منهم على وجه الخصوص جان كزيفيلين[47] وجان زوناراس[48].

إلا أن المعلومات التي أوردها ديون كاسيوس عن سالابوس وإن كانت ذات أهمية، فهي لا تشفي غليل الباحث المتعطش ولا تجيب عن كافة تساؤلاته. وذلك لسبب واضح للغاية، وهو أن هذا المؤرخ ـــ الذي لم يكن شاهد عيان ولا معاصرا للأحداث ـــ لم يتحدث عن سالابوس وثورته إلا بما سمحت له به الإشارة وهو يدون باختصار شديد انتصارات القائد الروماني هوزيديوس جيتا.

وهكذا أهمل ديون كاسيوس شخصية سالابوس وظروف ثورته وملابساتها، ولم يسلط الضوء إلا على فترة وجيزة جداً من حياة هذا الثائر وهو في حالة حرب ضد الرومان.

وهذا ما يفرض علينا ضرورة التساؤل عن أسباب ثورة سالابوس وعن العوامل المحفزة لها، وعن مدى قوتها ووسائلها وأساليبها وعن أبعاد نتائجها.

هذا، وإذا ما تساءلنا عن بلينيوس الشيخ وعن شهادته، فحري بنا أن نذكر أنه مؤرخ لاتاني الأصل (23-79م)، معاصر لأحداث ثورة سالابوس، وأنه هو صاحب المؤلف المشهور «التاريخ الطبيعي» (Naturalia Historia) الذي جعله في سبعة وثلاثين جزءا، وصلت إلينا كاملة. وأنه أفرد الجزء الخامس من مؤلفه هذا للحديث عن إفريقيا الشمالية طبيعيا وبشريا وضمنه بعض المعلومات التاريخية.

إلا أن شهادته التي أوردها عن حملة سويطونيوس بولينوس إلى ما وراء الأطلس، وإن كانت ذات أهمية، فهي لا تشبع فضول الباحث ولا تشفي غليل تساؤلاته. وذلك لسبب واضح للغاية، هو أن هذا «الجغرافي» ـــ الذي لم يكن

---

(47) Jean Xiphilin, Patriarche du 11e siècle

(48) Jean Zonaras, Chroniqueur du 12e siècle

شاهد عيان ــ لم يأخذ من تقارير سويطونيوس بولينوس عن حملته إلا ما يخدم غايته من مؤلفه وهو يدون أوصافه للمنطقة بكل اقتضاب. فجاءت إشارته عن ثورات شرق المغرب آنذاك إشارة هزيلة أهملت كل شيء عن الأهالي الثوار وعن زعامتهم وعن ظروف ثورتهم وملابساتها وما ارتبط بها من الأسباب والحوافز والنتائج.

أما الباحثون المحدثون، فقد تجاهلوا سالابوس ونشاطه. فاكتفى بعضهم ــ وهم قلة قليلة ــ بالإشارة إلى ثورته وبذكر اسمه[49]، ولم يتعد البعض الإشارة الخفيفة إلى القائدين الرومانيين[50]. وانفرد الباحث دولاشابيل بمقالة عن «حملة سويطونيوس بولينوس»، محورها في إطار يدرس بالدرجة الأولى إشكالية الربط البري بين الموريطانيتين الطنجية والقيصرية[51]، هذا الربط الذي لم يكن في نظره إلا في الحالات الاستثنائية، مؤكدا أن حملة هذا القائد كانت أساسا ضد رعاة رحالة صحراويين كانوا يقضون فصل الشتاء في الصحراء، ويتبعون في الصيف مياه نهر ملوية أو الهضاب المجاورة له قاصدين سهول ملوية السفلى وما جاورها في الشمال، فيهددون بحركتهم تلك كل ربط وتواصل مطمئن بين الموريطانيتين. هؤلاء الرعاة الرحالة الذين لم يتورع دولاشابيل عن نعتهم بالنهاب والسراق، مرجحا أن يكون سويطونيوس بولينوس قد انطلق من غرب موريطانيا القيصرية ليشن عليهم غاراته، سالكا طريقه عبر تلمسان، وسبدو، وتندرارة، وسهل تاملالت، وعين الشعير عند سفح الأطلس، على امتداد ثلاث مائة كيلومتر بمعدل ثلاثين كيلومترا في اليوم، وتعدى الأطلس بعد ذلك إلى وادي كَير بضواحي بوعنان وربما دخل تافيلالت نفسها.

وبناء على ما سبق، فإن الأسئلة الملحاحة التي تفرض نفسها هي : من يكون

(49) M.D. Avezac, *Histoire et Description de l'Afrique*, Paris, 1844, p. 224 ; Lacroix, *op. cit.*, p. 71 ; Benabou, *Tacfarinas, op. cit.*, p. 297 ; Carcopino, *M.A, op. cit.*, p. 37.

(50) Charles André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord*, T.I, Paris, Payot, 1978, pp. 126-127.

(51) De la chapelle, *Héspéris*, T. XIX, *op. cit.*, pp. 107-124
انظر مقالة محمد اللبار، «الرباط البري بين الموريطانيتين الطنجية والقيصرية»، **مجلة كلية الآداب بالرباط**، العدد 19، 1994، صص 123-137.

هؤلاء الأهالي الثوار الذين نعتهم دولاشابيل بالنهاب والسراق ؟ ومن يكون زعيمهم سالابوس ؟ وما ظروف ثورتهم وملابساتها ؟

ب ــ أهالي المنطقة ومقاومة الاستعمار الروماني :

1 ــ شرق المغرب : المجال والإنسان :

مما لاشك فيه أن محاولة التعريف بالموريين الذين حاربهم القائدان الرومانيان سويطونيوس بولينوس وهوزيديوس جيتا أمر صعب جدا، مادامت النصوص التاريخية التي أوردها بلينيوس[52] وديون كاسيوس[53] لا تذكر هؤلاء الأقوام بصريح العبارة.

إلا أن الاقتناع برأي دولاشابيل بخصوص انطلاق حملات القائدين الرومانيين من غرب المغرب الأوسط واتجاههما نحو تافيلالت عبر النجود العليا والأطلس[54]، اقتناع يساعد على تحديد المجال الحيوي لهؤلاء الأقوام على الأقل، ويمهد انطلاقا من هذا المجال لكشف هوية أولئك الذين كانوا يستغلونه خلال القرن الأول للميلاد.

ولما كان نص بلينيوس يذكر بصريح العبارة الأطلس ونهراً باسم كَير (Ger)[55]، فإن الأقرب إلى الصواب هو أن تنطلق التحريات من هذه المعالم الجغرافية في شكل ملاحظات :

أولها : أن القائد سويطونيوس بولينوس قد تجاوز الأطلس ووصل إلى نهر يدعى كَير (Ger)، رأى فيه الباحثون النهر المعروف بهذا الاسم نفسه ــ إلى يومنا هذا ــ إلى الشرق من تافيلالت[56]، منطلقين من أن هذه التسمية في حد ذاتها جذر أمازيغي يعني وادياً أو نهراً[57].

---

(52) Pline, *H.N.*, V, 14-15

(53) Dion Cassius, *H.R.*, LX, 9, 1-6

(54) De la Chapelle, *Héspéris*, T. XIX, *op. cit.*, p. 122

(55) Pline, *H.N.*, V, 14-15

(56) De la Chapelle, *Héspéris*, T. XIX, *op. cit.*, p. 108

(57) H. Lhote, «L'expédition de Cornelius Balbus au Sahara en 19 av. J.C.», *Revue Africaine*, T. XCVIII, 1954, p. 50.

ثانيها : أن الأوصاف التي أوردها بلينيوس عن المنطقة التي عبرها هذا القائد في ظرف عشرة أيام قبل وصوله إلى الأطلس تنطبق إلى حد كبير على جغرافية النجود العليا الشرقية بما فيها من صحار ذات رمل أسود تتخللها من مكان لآخر أكمات صخرية سوداء، كأنها محروقة، تعرف اليوم في المنطقة باسم «الكارات»(58).

ونستدل على ذلك بأن لفظة «بركَم» أو «بركَنت» ــ الاسم العتيق لمدينة عين بني مطهر اليوم ــ تختزل هذه الطبوغرافيا السوداء اللون. ونرجح أن تكون اللفظة «بركَم/ بركَنت» مجرد نطق مخفف للفظة «تبركَنت» التي تعني السوداء في بعض اللهجات المحلية. كما نرجح أن تكون تبركَنت هذه هي تلك المدينة التي أشار إليها جغرافي رافنا باسم لاتاني مركب بصيغة Ripas Nigras(59) (Ripae Nigrae)، بمعنى الضفاف السوداء أو المرتفعات السوداء.

ثالثها : أن الأطلس الذي ذكره بلينيوس وديون كاسيوس كذلك، وانطلاقا من الملاحظتين السالفتين، لا يمكن أن يكون إلا شرق الأطلس الكبير الفاصل بين النجود العليا الشرقية شمالا وبين وادي كَير وتافيلالت جنوبا.

أما بخصوص احتمال وصول أحد القائدين (أو كليهما) إلى واحات تافيلالت، فإننا نميل إلى تأييد هذه الأطروحة، خاصة وأننا نجد لحملاتهما صدى عند المؤرخ الرحالة الحسن الوزان الذي ينسب تأسيس مدينة سجلماسة إلى «قائد روماني ذهب من موريطانيا... ثم زحف شطر الغرب حتى ماسة. فبنى المدينة وسماها سجلوم ميسي، لأنها كانت آخر مدن دولة ماسة ؛ ولأنها كانت كالخاتم الذي يسجل نهاية فتوحاته. فحرف هذا الاسم بعد ذلك وتحول إلى سجلماسة»(60). بل أكثر من ذلك، نجد لها صدى كذلك في الروايات الشفوية التي يتناقلها أهل

---

(58) De la Chapelle, *Héspéris*, T. XIX, *op. cit.*, p. 122

(59) Geographe de Ravenne, III, 9, d'après Roget, Le Maroc, *op. cit.*, p. 42

(60) الحسن بن محمد الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد لخضر، ج 2، الرباط، 1982، ص 127.

(61) Dion Cassius, *H.R.*, LXXV, 13

تافيلالت من جيل إلى جيل إلى يومنا هذا، والتي تعود بتأسيس مدينة سجلماسة إلى الفترة الرومانية.

واعتماداً على ما سبق، يتضح جليا أننا مقتنعون جدّاً بأن القائدين الرومانيين قد انطلقا من غرب المغرب الأوسط وسلكا الطريق من هناك إلى تافيلالت عبر تلمسان، وسبدو، وعين بني مطهر، وتندرارة، وعين الشعير، وبوعنان أو عين الشواطر، فبوذنيب، مخترقين أراضي كان ينتج فيها أقوام ضمن مجال حيوي أوسع وأشمل. وهو مجال حيوي يمتد بين الوهرانية شرقا والأطلس المتوسط غربا، ويبتدىء من البحر الأبيض المتوسط شمالا ليتوغل إلى تخوم الصحراء بواحات وادي كَير الأعلى وتافيلالت جنوبا. فمن كان هؤلاء الأقوام آنذاك ؟ (انظر الخريطة رقم 5).

كان من اليسير علينا أن نعرف هؤلاء الأقوام بسهولة لو أن الأركيولوجيا مدتنا بالنقائش التي تخلد وصول القائدين إلى تافيلالت، وتأسيس مدينة سجلماسة، أو بتلك التي تضبط ظروف ومعاهدة السلم وتجدد بنود هذه المعاهدة التي اتفق عليها هوزيديوس جيتا مع الزعيم الموري سالابوس، لأننا متيقنون أنه ما كان من عادة الرومان أن ينجزوا أعمالا في مثل مستوى تأسيس مدينة أو تحقيق نصر دون تدوين ذلك على الصخر. ومما يقوي يقيننا في ذلك كون التاريخ احتفظ لنا في فوروم وليلي بنقيشة ماركوس فاليريوس سفروس (Marcus Valerius Severus) التي كانت تزين قاعدة التمثال الذي أقيم تكريماً لهذا القائد الروماني واعترافا بجميله وحسن بلائه في القضاء على ثورة إيدمون المعاصرة لثورة سالابوس.

إلا أن غياب هذه النقائش لحد الساعة لا يعني في نظرنا انعدامها — مع ما يترتب على ذلك من نتائج — بقدر ما يعني أن هذه المناطق الممتدة بين البحر المتوسط وتافيلالت، بما في ذلك موقع سجلماسة نفسها، لم تخضع بعد — حتى اليوم — لأية أبحاث أركيولوجية منظمة، علمية وممنهجة، من شأنها أن تكشف عن الكثير من الأسرار التاريخية.

تحدث ديون كاسيوس عن الأطلس في نص آخر[61]، فأكد «أن هذه السلسلة الجبلية تقع في الجانب الغربي من بلاد المكنيتيين، بالقرب من المحيط».

(62) Carcopino, *M.A.*, *op. cit.*, p. 262 ; Desanges, *Catalogue*, *op. cit.*, p. 34

مما يفهم منه ضمنيا أن هؤلاء المكنيتيين كانوا يقيمون إلى الشرق من الأطلس المتوسط. وزاد أن «استقرار المكنيتيين كان في موريطانيا الجنوبية». وهو الاستقرار الذي أجمع الباحثون على توطينه في شعاب الأطلس الكبير الشرقي(62)، علما أن جل الباحثين الذين تعرضوا لذكر المكنيتيين أجمعوا من دون أي تحفظ على أن هؤلاء هم أسلاف القبيلة الأمازيغية الزناتية مكناسة(63) ــ مكناسة الفترة الإسلامية ــ التي كانت مواطنها خلال القرن الثامن للميلاد تمتد بين تافيلالت جنوبا ومليلية ومصب ملوية شمالا ومضيق تازة غربا وهضاب الجنوب الوهراني شرقا(64)، القبيلة التي أقامت مدينة سجلماسة الإسلامية سنة 140هـ/757-758(65).

وتحدث بطليموس في جغرافيته عن مواطن هؤلاء المكنيتيين، فجعلها إلى الجنوب مباشرة بعد مواطن إقامة الباكواطيين(66).

درس عدد من الباحثين مواطن الباكواطيين وعلاقاتهم مع السلطة الرومانية على امتداد القرنين الثاني والثالث للميلاد، اعتمادا على مجموعة من النصوص الأدبية وعدة نقائش عثر على معظمها في مدينة وليلي. وتجنب هؤلاء الباحثون ــ كل بطريقته ــ التساؤل بجدية عن المواطن الأولى لهؤلاء الباكواط قبل إقامتهم منذ منتصف القرن الثاني للميلاد في المناطق الشمالية والشمالية الغربية للأطلس المتوسط على أبواب وليلي(67).

إلا أن كل القرائن تدل أن هؤلاء الباكواط كانوا يقيمون طيلة القرن الأول

(63) لعل الاسم الأمازيغي الأصلي هو تمكناست الذي لازال صداه يرن إلى يومنا هذا في قرية صغيرة في جنوب شرق عين الشعير بحوالي عشر كيلومترات تحمل اسم حاسي تمكناس.

(64) Vivien de St Martin, Le Nord de l'Afrique dans l'antiquité Grecque et Romaine, Paris, 1863, p. 408 ; Desanges, *Catalogue, op. cit.*, p. 34.

(65) أبو عبيد الله البكري، **المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب**، تحقيق دوسلان، طبعة منقحة، باريس، 1965، ص 148 ؛ أحمد الناصري، **الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج 1، الدارالبيضاء، 1954، ص 124.

(66) Ptolémée, IV, 1, 5, d'après Roget, *Le Maroc, op. cit.*, p. 37

(67) Carcopino, *M.A.*, op. cit., pp. 258-275 ; Thouvenot, «Rome et les barbares africains», *P.S.A.M.*, 7, Rabat, 1945, pp. 166-183 ; Frezouls, «Les Baquates et la province romaine de Tingitane», *B.A.M.*, II, 1959, pp. 65-116.

للميلاد في شرق المغرب ــ كما أشار إلى ذلك الباحث أوزينات ــ[68] في ربوع تمتد بين نهر ملوية غربا ومدينة كارطناي (Cartennae [تنس Ténés الحالية]) شرقا على أقل تقدير، خاصة وأن أقدم نقيشة معروفة لحد اليوم، تذكر الباكواطيين بصريح العبارة، هي المعروفة عند الباحثين بنقيشة كارطناي.

وهي نقيشة غير مؤرخة تحكي حدث مساهمة سكان هذه المدينة بكافة شرائحهم في إقامة تمثال تذكاري لكايوس فولكينيوس أوبتاتوس (Caïus Fulcinius Optatus) الذي أحبط هجوما بكواطيا على مدينتهم، فاستحق بذلك شرفا لم ينله أحد قبله في هذه المدينة[69].

وحول تأريخ هذه النقيشة، اختلف الباحثون اختلافا كبيرا. فهذا كانيا (Cagnat) رأى بتحفظ شديد أنها دونت حدثا وقع في عهد الإمبراطور سبتيموس سفروس (193-211م)[70].

وربط توفونو تاريخ هذه النقيشة بالإضطرابات التي عرفتها الموريطانيات في عهد الإمبراطور ماركوس أوريليوس (161-180م) وكومودوس (176-192م)[71].

واقترح كاركوبينو[72] بعدما فند ادعاءات سابقيه، أن هذه النقيشة تؤرخ لحدث معين وقع في عهد الإمبراطور هادريانوس (117-138م) بين سنتي 117 و122م، حدث انتهى برفع تمثال شرفي لكايوس فولكينيوس أوبتاتوس في كارطناي من جهة، وبإقامة السلم مع هؤلاء الباكواط الذين أطلق هادريانوس أيديهم في أراضي الأوطولول ــ الذين كانوا يستغلون المجال المحصور بين نهر سلا وجبل

---

(68) Euzennat, «Le Limes», *B.A.M.*, II, *op. cit.*, p. 229

(69) *C.I.L.*, VIII, n° 9663
Carcopino, *M.A.*, *op. cit.*, p. 263.
Frezouls, *B.A.M.*, II, *op. cit.*, p. 66.

(70) René Cagnat, *L'Armée Romaine d'Afrique*, Paris, 1912, p. 48 et p. 55

(71) Thouvenot, «Les Incursions des Maures en Bétique sous le règne de Marc Auréle», *R.E.A.*, T. XLI, 1939, pp. 25-28.

(72) Carcopino, *M.A.*, *op. cit.*, p. 262 et sq.

الأطلس ـــ[73] ضاربا بذلك عصفورين بحجر واحد من جهة ثانية.

فند فريزول رأي كاركوبينو موضحا أن ليس هناك أي قرينة تدل على أن الباكواط قد اصطدموا مع الأوطولول أو أبادوهم، ومبينا أنه ليس من حكمة السياسة الرومانية أن يكون الإمبراطور هادريانوس قد عمد إلى ترحيل الباكواط ـــ بعدما أخضعهم قادته ـــ من شرق المغرب إلى الغرب من مضيق تازة إلى منطقة أسهل غزوا وأكثر خصوبة[74].

وهكذا يكون فريزول قد أوحى لنا بأن هجرة الباكواط من شرق المغرب في اتجاه سايس شمال الأطلس المتوسط لم تكن هجرة قسرية فرضتها عليهم هدنتهم مع السلطة الرومانية بقدر ما كانت هجرة اختيارية اقتضتها ظروف الباكواط وتكتيكهم مع الزمن في مقاومة الرومان. هذه الهجرة التي انتهت باستقرارهم على أبواب وليلي التي احتفظت لهم بأربع عشرة نقيشة مؤرخة بين سنتي 140م و280م[75]. وهي ذاتها الهجرة التي فسحت المجال لقبائل البوار (Bavares) أن يخلفوهم في غرب موريطانيا القيصرية منذ مطلع القرن الثاني للميلاد[76].

بعد كل هذا، لا نرى أي حرج في ترجيح نقيشة كارطناي هذه بصفتها وثيقة تاريخية منقوشة تؤرخ لصدى ثورة شرق المغرب عقب اغتيال الملك بطليموس سنة 40م بصفة عامة. كما تؤرخ لهجومات بكواطية على مدينة كرطناي بصفة خاصة. هذه الهجومات التي فرضت على حاكم المدينة ـــ باعتبارها أقرب مستعمرة رومانية لمواطن البكواط آنذاك ـــ أن يتخذ من الإجراءات الإستعجالية ما يحبط مسعى الثوار المهاجمين من جهة؛ ودفعت روما إلى التفكير في المسألة بجدية فجندت لقمع هؤلاء خيرة قادتها وضباطها، من جهة ثانية.

ومما يؤيد هذا الرأي أن المتمعن في نص ديون كاسيوس يفهم ضمنيا أن سويطونيوس بولينوس لم يكن أول قائد حارب الموريين في المنطقة عقب اغتيال

(73) Pline, *H.N.*, V. 5

(74) Frezouls, *B.A.M.*, II, *op. cit.*, p. 102

(75) *Idem, Ibid.*, pp. 65-116

(76) Camps, «Les Bavares peuple de Maurétanie Césarienne», *R. Afr.*, T. XCIX, 1955, pp. 241-288.

الملك بطليموس، إذ يقول : «في السنة الموالية، تعرض الموريون الذين استأنفوا الحرب للقمع. وقام سويطونيوس بولينوس ــ البريطور سابقا ــ بدوره بغارات في بلاد المورين إلى الأطلس».

وإذا كانت نقيشة كارطناي تفهمنا أن حاكم هذه المدينة كايوس فولكينيوس أوبتاتوس قد حارب البكواطيين، وردهم على أعقابهم وحال دون دخولهم مدينته، فإن كل القرائن السالفة ترجح بطريقة تلقائية أن انطلاق حملات سويطونيوس بولينوس وهوزيديوس جيتا على الثوار الموريين كان من هذه المدينة بالذات.

كما تدل هذه القرائن على أن هذين القائدين حاربا حلفاً موريّاً كان يرأسه الزعيم سالابوس ويضم الباكواطيين والمكنيتيين على الأقل. ولعله كان أول حلف معروف بين الطرفين اقتضته ظروف الثورة ومواجهة الإستعمار الروماني. هذا الحلف الذي تلته عدة أحلاف أخرى فيما بعد نجد له صدى واضحا في بعض النقائش التي احتفظت بها مدينة وليلي والمؤرخة بسنوات 173/175م[77].

2 ــ قيادة الثورة :

نعتقد أن كل من وقف عند النصوص التي أوردها بلينيوس الشيخ وديون كاسيوس حول ثورة سالابوس في شرق المغرب قد لاحظ ما تميزت به تلك النصوص من البخل في المعلومات التي من شأنها أن تسلط بعض الضوء على زعامة هذه الثورة.

إلا أن كل القرائن التاريخية التي تجعل من سالابوس زعيم حلف باكواطي مكنيتي، وكل المعارك التي خاضها قادة رومان كبار ضد هذا الحلف (سويطونيوس بولينوس وهوزيديوس جيتا)، ومعاهدة السلم الموقعة بين الطرفين الموري والروماني في حدود سنة 43م ــ إن كل ذلك كفيل وحده بأن يقنع المتتبع لهذه الأحداث بأن قيادة هذه الثورة كانت على غرار قيادات معظم الثورات المورية في أيدٍ أمينة قوية مؤمنة بقضيتها المصيرية لا نرجح إلا أن يكون صاحبها سالابوس على علاقات وثيقة بأنصاره، علاقات تطبعها الثقة المتبادلة بينهم، وأن

(77) Frezouls, *B.A.M.*, II, *op. cit.*, p. 67, Inscription n° 3, et p. 73, Inscription n°13.
محمد مقدون، «قبيلة المكنيتيين من خلال النقائش والنصوص الإغريقية واللاتينية»، **أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية الكبرى**، أكتوبر 1986 (1988)، صص. 152-153.

يكون في حد ذاته متميزا بأخلاق عالية أو أن يكون سليل أسرة ذات سمعة طيبة في بيئتها المحلية والجهوية، وأن يكون رجلا شهما ذكيا شجاعا على غرار شهامة كافة قادة المقاومة ورجال المقاومة وذكائهم وشجاعتهم في كافة عصور تاريخ المغرب.

3 ـ مراحل الثورة على الرومان :

مما لاشك فيه أن روما عقب اغتيال الملك بطليموس سنة 40م نهجت كعادتها في مثل هذه الظروف سياسة هجومية عدوانية على أراضي المملكة الموريطانية الشاسعة بهدف ضمها نهائيا ورسميا إلى ممتلكاتها في إفريقيا الشمالية آنذاك.

ومما لاشك فيه أيضا أن روما ـ باعتبارها قوة استعمارية ـ قد نهجت في سبيل تحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة كل الوسائل والأساليب الاستعمارية المعروفة، السياسية منها والحربية على حد سواء.

ومما لاشك فيه أيضا أن الأهالي الموريين قد تصدوا لهذه الهجمة الاستعمارية الرومانية بكل ما أوتوا من قوة وإيمان مدافعين عن كرامتهم وأرضهم طمعا في المحافظة على استقلالهم. فانطلقت إذاك ـ سنة 40م ـ ثورة إيدمون في شمال ما سيعرف فيما بعد بموريطانيا الطنجية، وكان هجوم الباكواط انطلاقا من النجود العليا على مدينة كارطناي إيذانا بإشعال فتيل الثورة في عموم شرق المغرب إلى تخوم الصحراء بزعامة سالابوس.

والواضح من الشهادتين المتكاملتين لبلينيوس الشيخ وديون كاسيوس أن سالابوس وثواره من الباكواط والمكنيتيين قد استطاعوا أول الأمر الصمود في وجه الغارات الرومانية المتعددة التي قام بها على التتابع القائدان سويطونيوس بولينوس وهوزيديوس جيتا نحو النجود العليا إلى الأطلس بهدف بسط النفوذ الروماني على هذه المناطق.

إلا أن المكر الاستعماري الروماني كان أقوى من استعداد المقاومة المورية للمواجهة آنذاك، إذ عملت روما على عادتها في سبيل تنفيذ سياستها الاستعمارية على إثارة أطماع رؤساء بعض القبائل وعملت على ربطهم بمصالحها بواسطة الأماني والوعود أو بواسطة بذل الأموال لهم بسخاء. فاشترت بذلك ذممهم

وولاءهم. بل أكثر من ذلك رفعت روما بعض هؤلاء الرؤساء درجات وجعلت منهم أمراء وملوكا وخلعت عليهم أردية الإمارة والملوكية، وأتحفتهم بالهدايا : صولجان فضة مذهب، وتاج فضي مزين بأحجار كريمة، ومعطف أبيض، وقميص أبيض، وأحذية مطرزة بخيوط مذهبة(78).

وبفضل هذه الإغراءات، ضمنت روما لنفسها حلفاء موريين ــ فوق التراب الموريطاني ــ متواطئين معها أشار إليهم ديون كاسيوس بصريح العبارة وهم يرشدون طريق القائد هوزيديوس جيتا ويعززون صفوف جنده ويزحفون معه ضد سالابوس وثواره.

وقد كان هذا التواطؤ من مثبطات المقاومة المورية في المنطقة، مما اضطر الزعيم سالابوس إلى الانسحاب إلى الصحراء بعد انهزامه في معارك نظامية كلاسيكية وجها لوجه مع القادة الرومان، ومما اضطره كذلك إلى التخاطب في السلام مع روما.

هذا، وإذا كانت المصادر المتوافرة حول ثورة سالابوس تنهي حديثها عن ثورات شرق المغرب بعقد معاهدة سلام مع روما سنة 43م، فإن كل القرائن التاريخية توحي بأن تلك الحملات العسكرية المتوالية التي جهزتها روما بين سنتي 40م و43م على النجود العليا إلى تخوم الصحراء قد كلفت الرومان عدة تضحيات بشرية ومؤونة حربية باهظة الثمن(79)، عجزت خزينتهم عن تغطية مثيلات لها فيما بعد من جهة. وتوحي القرائن نفسها من جهة ثانية بأن الرومان ــ الذين عجزوا عن بسط نفوذهم في هذه المنطقة ــ قد فهموا جيدا أن المغامرة هناك تعب كبير ونفع قليل.

هذا، ويستشف من تاريخ الوجود الروماني في إفريقيا الشمالية بصفة عامة أن المنطقة ــ الممتدة ما بين نوميروس سيرورروم (مغنية) [Numerus Syrorum] شرقا ومدينة وليلي [Volubilis] غربا وعلى امتداد عمقها من البحر المتوسط شمالا إلى ما وراء تافيلالت إلى تخوم الصحراء جنوبا ــ أن هذه المنطقة قد بقيت على طول

(78) Procopius, *B.V.*, I, XXV, 5-7, éd. Dewing, p. 200

(79) R. Thouvenot., «Compte rendu du Maroc Antique de Carcopino», *Héspéris*, T. XXXVIII, 1951, 3-4 trimestres, p. 474 ; De la chapelle, *Héspéris*, XIX, *op. cit.*, p. 110.

هذا التاريخ منطقة خارج النفوذ الروماني، مما يدل قطعا على قوة صمود أهلها واستمرار هذا الصمود في وجه هذا الاستعمار[80].

بل أكثر من ذلك يفهم من سياق تاريخ إفريقيا الشمالية في العهد الوندالي المتأخر والبيزنطي أن هذه المنطقة بالذات قد ظلت دوما خارج مناطق نفوذ الوندال والبيزنطيين وأنها حافظت على استقلالها إلى أن دخلها العرب المسلمون الفاتحون في منتصف القرن السابع الميلادي.

خاتمة :

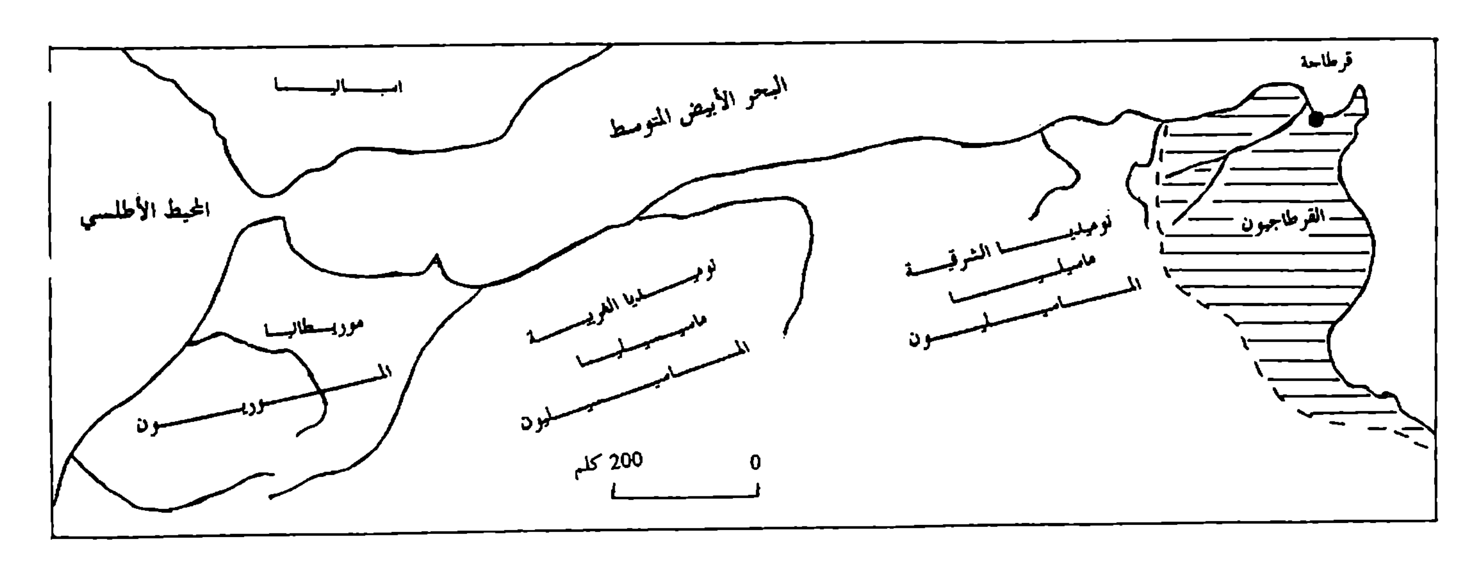
تكمن أهمية مقاومة شرق المغرب للأهداف التوسعية الرومانية في أنها كانت خلال منتصف القرن الأول للميلاد مقاومة سباقة إلى إعلان الثورة العارمة على الاستعمار الروماني في ممتلكات المملكة الموريطانية سابقا، إن لم تكن هذه المقاومة في حد ذاتها من الأسباب العميقة التي كانت من وراء تقسيم هذه المملكة وتنظيم أراضيها في ولايتين متميزتين : موريطانيا القيصرية وموريطانيا الطنجية. كما كانت هذه المقاومة طيلة قرون الاحتلال الروماني لإفريقيا الشمالية مقاومة شعبية مسلحة مستمرة تحفزها ولاشك عدة عوامل سياسية واقتصادية مرتبطة بالمجال الحيوي لقبائل المنطقة، مقاومة استطاعت مع الزمن أن تفرض على المستعمر الروماني احترام المنطقة وعدم التفكير في استعمارها أو استغلالها، وأرغمته انطلاقا من نهاية القرن الثالث للميلاد على التراجع إلى ما وراء نهر اللكوس شمالا في موريطانيا الطنجية وإلى ما وراء واد شليف شرقا في موريطانيا القيصرية[81].

انظر الخرائط في الملحق.

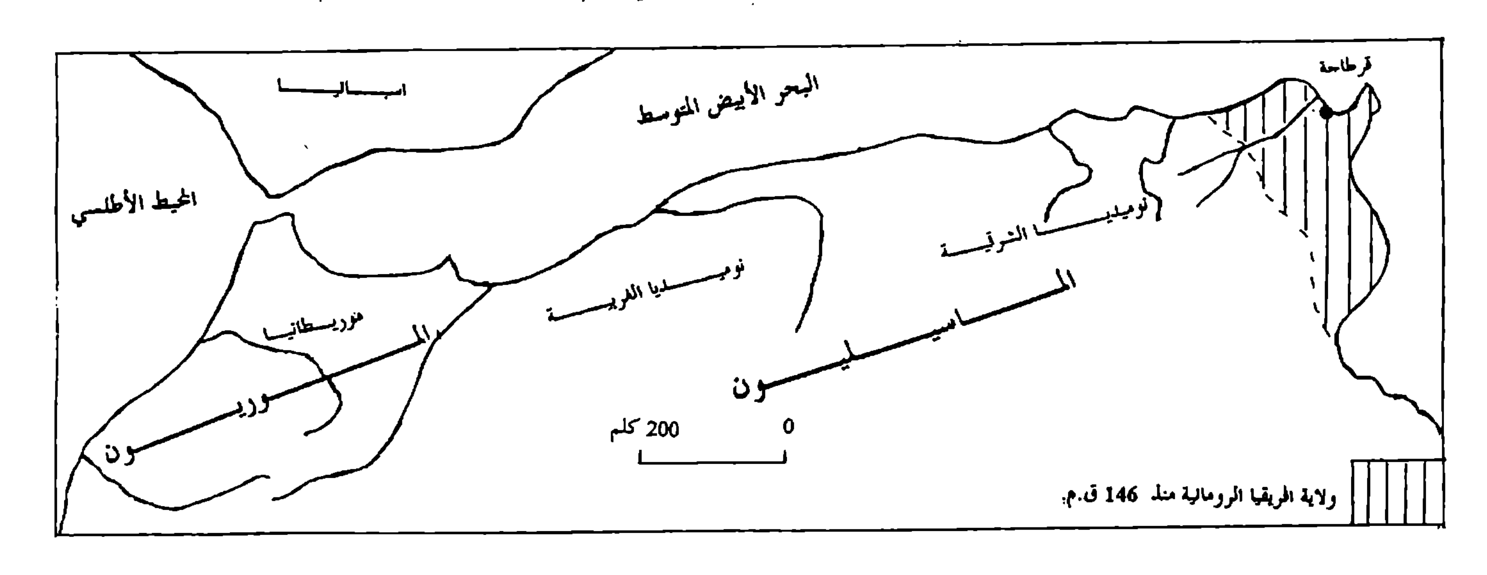
(80) محمد اللبار، **مجلة جمعية تاريخ المغرب**، وجدة، العدد الأول، **مرجع سابق**، ص 11–24.

(81) René Cagnat, «La réorganisation de l'Afrique sous Dioclétien», *Mélanges Louis Havet*, Paris, 1909, pp. 65-75 ; André Le Cocq, La Maurétanie Tingitane et le Partage de l'empire romain en 293, in *B.S.G.O.*, 1909, 3e Trim, p. 483.

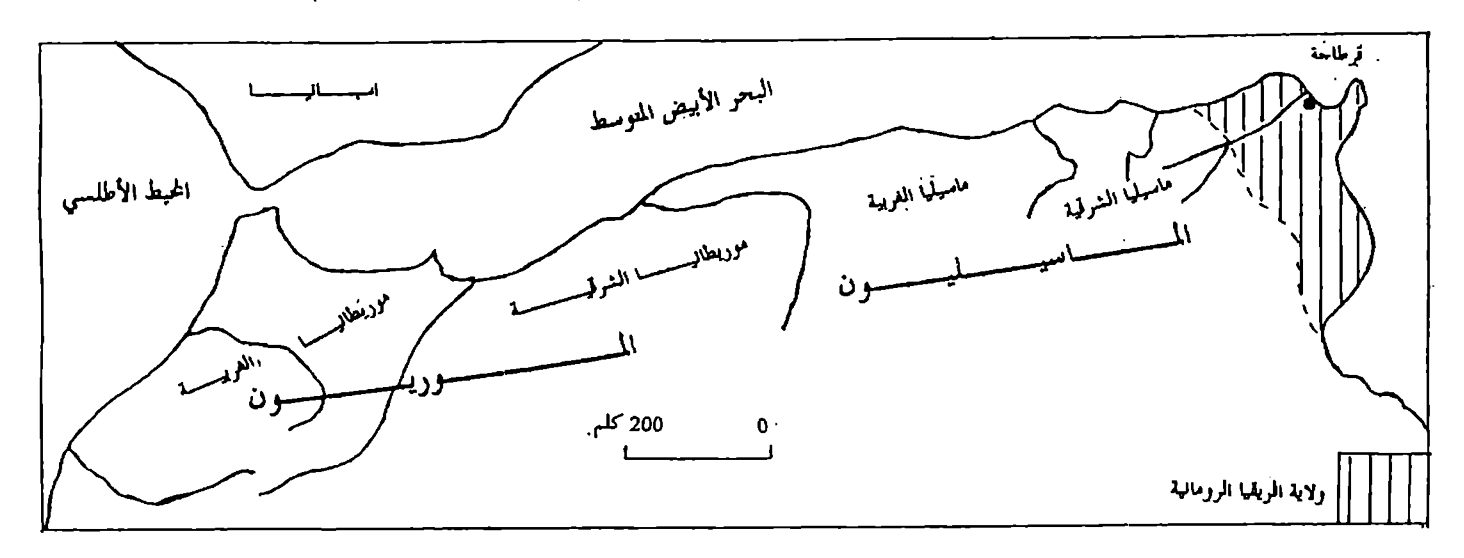
خريطة رقم 1 : حالة إفريقيا الشمالية في نهاية القرن 3 ق.م



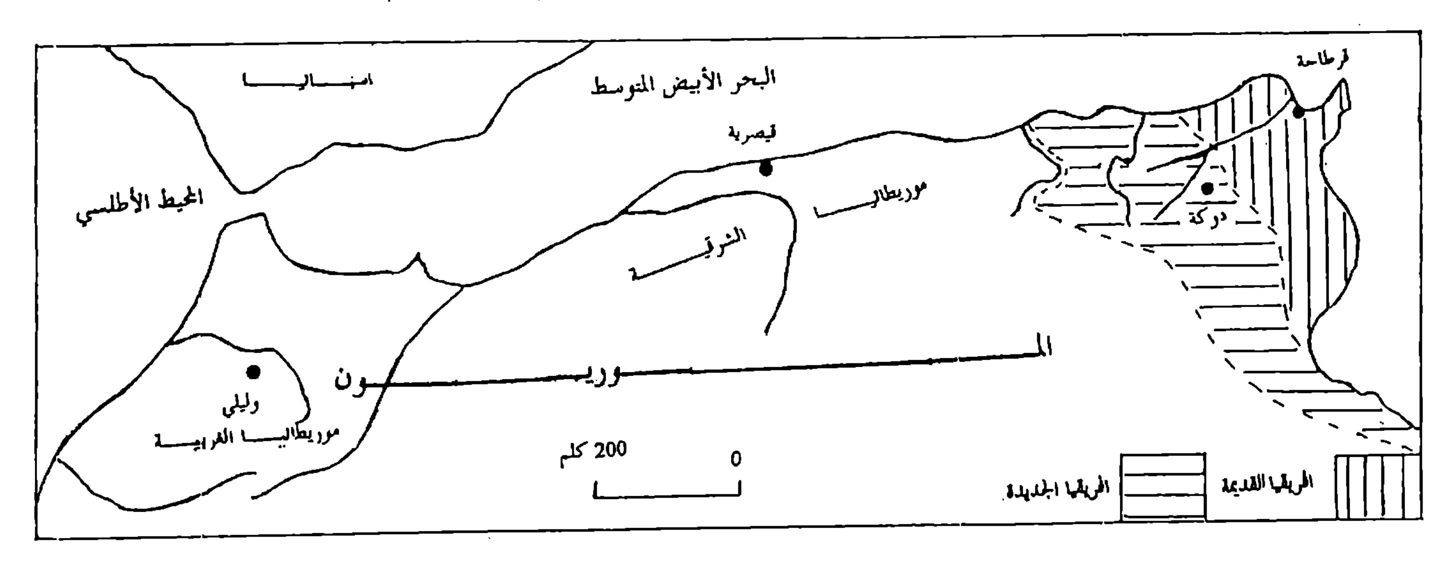
خريطة رقم 2 : حالة إفريقيا الشمالية خلال القرن الثاني ق.م إلى حدود سنة 106 ق.م



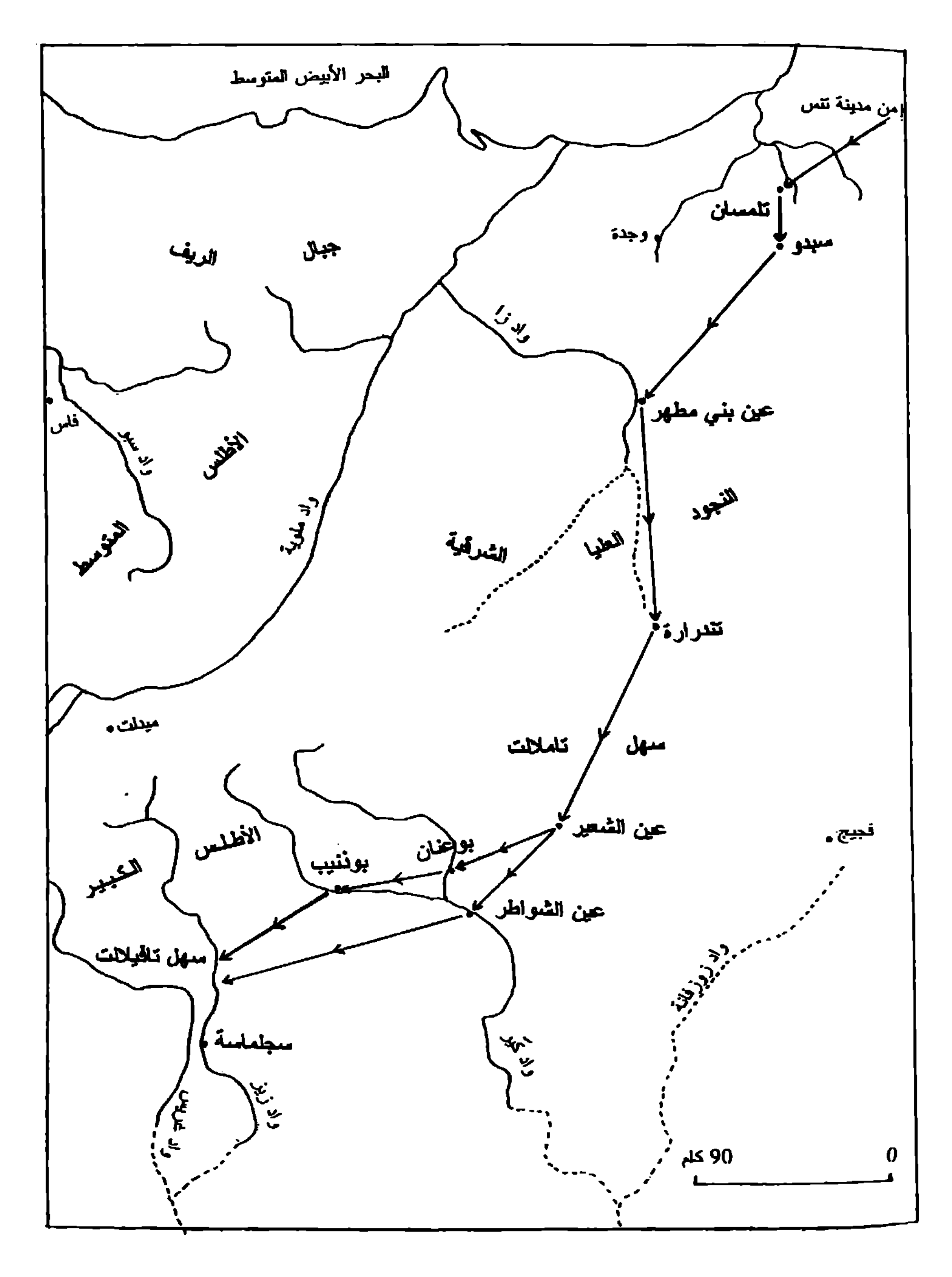
خريطة رقم 3 : حالة إفريقيا الشمالية من سنة 105 ق.م إلى حدود سنة 47 ق.م



خريطة رقم 4 : حالة إفريقيا الشمالية من سنة 38 ق.م إلى سنة 40م



الخريطة رقم 5 : الطريق المحتمل لحملة القادة الرومان على الزعيم الموري الثائر سالابوس حوالي سنوات 40-43م



الحركة الماسونية بالمغرب

بوبكر بوهادي
كلية الآداب ـــ الجديدة

أعتقد أن الغموض مازال يحيط إلى يومنا هذا بموضوع دخول الماسونية إلى المغرب، وتأسيسها العديد من المحافل في مختلف مدنه، واستقطابها العديد من المغاربة الذين انتسبوا إليها ومارسوا أنشطتها وطقوسها.

وكان أول ما أثار انتباهنا إلى هذه الظاهرة ما تداولته بعض الشهادات والكتابات حول انتساب عناصر من الحركة الوطنية المغربية إلى بعض المحافل الماسونية، وما جاء في اعترافات البعض منهم ممن صرحوا وأقروا بذلك، لكن دون تفصيل أو إفصاح حول أسباب ذلك الانتساب وحقيقته، والأهداف المتوخاة منه والكيفية التي تم بها. فأغلب الذين خاضوا التجربة على الأقل ممن يشار إليهم بانتمائهم الماسوني، التزموا الصمت كأنهم أرادوا بذلك نسيان أو دفن ذكريات تلك التجربة وما ارتبط بها.

إن ما يسمح لنا بالحديث عن هذا الموضوع وإبداء ملاحظات حوله من خلال هذه المساهمة، ما استطعنا الوقوف عليه من وثائق عديدة توجد بالأرشيف التاريخي الوطني بمدينة سلمنكة الإسبانية (Archivo Historico - Nacional - Salamanca). وهي تقدم معلومات نادرة ودقيقة وغنية حول الحركة الماسونية وتسر بها إلى المغرب منذ نهاية القرن 19 وإلى غاية نهاية العقد الثالث من هذا القرن، مع ذكر أسماء المحافل التي أسستها والمنتسبين إليها من مغاربة وأوربيين.

ويرجع الفضل في وجود تلك الوثائق الخاصة بالماسونية إلى ما قام به الجنرال فرانكو الذي بمجرد ما أعلن تمرده العسكري ضد الحكومة الجمهورية الإسبانية في 17 يوليوز 1936 انطلاقا من منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب، صادر جميع وثائق المحافل الماسونية الموجودة هناك في إطار خطته الرامية إلى استئصالها والقضاء

على كل المنتسبين إليها[1].

1 ـــ تعريف الماسونية :

والماسونية مشتقة من أصلها اللغوي «Maçon» التي تعني البناء، ويقال بالإنجليزية «Free Maçon» (البنائين الأحرار) بحيث يربطها مؤسسوها بعملية البناء[2]. وبالرغم من تعدد التفسيرات سواء من طرف المنتمين أو المنتقدين لها حول بداياتها الأولى والأهداف التي قامت من أجلها، فإن ما هو مؤكد أنها حركة اتخذت صبغة جمعية سرية أحاطت أعمالها بكثير من الكتمان، واتخذت لنفسها طقوسا ورموزا زادت من غموضها وأثارت العديد من الشكوك حول أنشطتها وأهدافها الحقيقية، مع العلم أنها كانت ترفع دائما شعارات تقوم على الفضيلة والعدل والإخاء ومحاربة التعصب الديني والسعي نحو الإحسان وتحقيق سيطرة نور العقل.

وتعود أصول الحركة الماسونية التي ظهرت في المغرب في نهاية القرن التاسع عشر إلى محفل الشرق العظيم الفرنسي «Le Grand Orient» الذي تأسس سنة 1773، عندما انفصل عن المحفل الأعظم الانجليزي، وباتت تسيطر داخله الأفكار الجمهورية والدعوة إلى العلمانية ومناهضة الكنيسة، وقد تفرعت عن هذا المحفل الرئيسي العديد من المحافل منها المحفل الأعظم الإسباني («Grand Oriente Espanol»)، الذي كانت تنسب إليه العديد من المحافل التي أسست بالمغرب.

وقد واكبت الحركة الماسونية المد الإستعماري الأوربي في تسربها إلى الأقطار المستعمرة، إذ بواسطته انتقل دعاتها ومناصروها الذين بذلوا مجهودات كبيرة من أجل نشر مبادئهم وإقامة المحافل واستقطاب السكان. فبهذه الطريقة دخلت الماسونية إلى المغرب كما إلى غيره من الأقطار الأخرى التي خضعت للهيمنة

---

(1) Ali Lmrabet, «Masoneria y nacionalismo marroqui en los anos treinta», *ALJAMIA*, N° 9. dec. 1997, pp. 30-35.

بإيعاز من فرانكو قامت القيادة العامة بإنشاء فهرس كبير يضم أسماء 80 ألف شخص ممن اشتبه في انتمائهم الماسوني. وهذا الأرشيف سهل عملية التطهير التي عرفتها إسبانيا بعد ذلك.

Paul Preston, *Franco Caudillo de España*, MONDADORI, Barcelona, 1998, p. 405.

(2) الدكتور أسعد السحمراني، **الماسونية نشأتها وأهدافها**، دار النفائس، بيروت، 1988، ص 17.

الإستعمارية سواء في شمال إفريقيا أو الشرق العربي، حيث عرفت نشاطا كبيرا كما هو الحال في سوريا ولبنان ومصر وتركيا، واتهمت هناك بظلوعها في التمهيد للسيطرة الأجنبية والقضاء على الخلافة الإسلامية وارتباطها بالحركة الصهيونية لتحقيق مشروعها الإستيطاني في فلسطين[3].

2 ـــ دخول الماسونية إلى المغرب :

إن أولى الوثائق التي تتحدث عن نشاط الماسونية بالمغرب تعود إلى سنة 1892، حيث عقد أعضاء المحفل الماسوني بتاريخ 6 أبريل من نفس السنة اجتماعهم[4]. ومن الأسماء التي وردت مع إمضاءات أصحابها نجد الحاج علي بوطالب، الحاج لخضر، عبد السلام عمور، سعد الله أمين، الحسين بن إبراهيم السوسي، الحاج ناصر، الحاج محمد النجار، الحاج مصطفى الجزيري، قاسم بن عبد القادر، أحمد بن الفقيه، بالإضافة إلى بعض اليهود أمثال Bendahan وNahon وBendabit وBen chetrit. وقد أخذت لأعضاء المحفل صورة جماعية سنة 1894 وهي السنة التي أخذ فيها المحفل اسم «عبد العزيز» طبقا للمادة السابعة من القانون الماسوني الإسباني. وبذلك أصبح تابعا لمحفل الشرق الأعظم بمدريد. و لم ترد أسماء المغاربة المسلمين السالف ذكرهم في هذا الاجتماع، الذي اقتصر فقط على الأعضاء اليهود وهم :

Joseph el Bengio, Salmon azaguez, Joseph el Cohen, Mair abecasis, Jocab garzon, Haim Bendrimal[5].

ولا ندري الدافع وراء تسمية المحفل بذلك الإسم، وهل له علاقة مع تولي السلطان مولاي عبد العزيز شؤون البلاد في تلك السنة نفسها، علما أنه وجد محفل آخر بعد ذلك حمل اسم «مولاي الحسن» وكان مقره بالرباط، أسسه أحد

---

(3) **نفس المرجع**، صص 11-115.

(4) نشرت جريدة *EL PAIS* الإسبانية في عددها الصادر يوم 25 شتمبر 1907 معلومات حول تأسيس محفل المغرب الأعظم من طرف ماسونيين إسبان سنة 1890، وأن السلطان مولاي الحسن أرسل «سفارة ماسونية مغربية» لمحفل الشرق الأعظم الإسباني بغية انتسابه إليه، صحبة خمسة آلاف من كبار الشخصيات المغربية. انظر : علي لمرابط، **مرجع سابق**، ص 31.

(5) Archivo Historico - Nacional - Salamanca. Seccion Masoneria. A. 770. A. 8

اليهود من مدينة تطوان وهو Samuel guitta الذي سبق وأن أسس محافل أخرى بطنجة والدارالبيضاء. ويبقى الاحتمال الوارد هو رغبة المؤسسين إضفاء طابع الشرعية على محافلهم في محاولة لاستقطاب المغاربة ودخولهم إليها. إضافة إلى أن ظهور الماسونية بالمغرب اقترن بفترة حكم السلطانين المذكورين(4).

إن ما يمكن ملاحظته من خلال وثائق هذا المحفل والتي تغطي فترة زمنية امتدت إلى حدود سنة 1929، هو اختفاء أسماء المغاربة المسلمين الذين كانوا ضمن لائحة المنتسبين إليه في بداية تأسيسه، وبقي جل أعضائه من اليهود فقط. ففي لائحة المنتمين للمحفل والمؤرخة بـ13 دجنبر 1895، نجدها تضم 25 عضوا، 17 منهم من يهود مدينة طنجة، والباقي من يهود مدينة الدارالبيضاء والجديدة والقصر الكبير. وسوف لن يعود اسم المغاربة المسلمين للظهور ضمن قائمة المنتمين للمحفل إلا في 6 مارس 1900، حيث تخبر الوثائق بدخول عبد الرحمان محمد بن سليمان وهو من مواليد طنجة، مهنته جندي، متزوج والبالغ من العمر 28 سنة. وبقي هذا الجندي هو المسلم الوحيد داخل المحفل إلى غاية 25 شتمبر 1905، إذ في هذا التاريخ طلب الانخراط محمد التمسماني وهو كذلك من مدينة طنجة متزوج، ومهنته حسب ما جاء في تلك الوثائق طبيب.

ويتضح أن المحفل وإلى حدود هذه الفترة كان يعرف فتورا في نشاطه، ولم يظهر المنتسبون إليه حماسا كبيرا في التعريف به والدفاع عنه واستقطاب أعضاء جدد. لكن تأسيس محفل ماسوني فرنسي ومنافسته لمحفل «عبد العزيز» في مدينة طنجة، جعل أعضاء هذا الأخير يفكرون في إعطاء نفس جديد لمحفلهم عبر الاهتمام بالجانب الثقافي والتعليمي وإحداث مدرسة علمانية ومكتبة وإعفاء المغاربة المسلمين من واجبات الانخراط.

إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لضمان إشعاع المحفل وارتفاع عدد المنتسبين إليه، إذ كان عليه أن ينتظر فترة طويلة قبل أن ينضم إليه كل من محمد بن المامون وهو من مدينة الرباط، ومحمد بن المكي من مدينة مراكش. ومن المؤكد أن الدافع لهؤلاء في الإقدام على تلك الخطوة هو ما كانت تجمعهم ببعض يهود المحفل الذين كان أغلبهم من التجار، من مصالح ومعاملات تجارية.

إن قوة المنافسة بين الدول الاستعمارية آنذاك حول المغرب خصوصا بين إسبانيا

وفرنسا، ورغبة كل واحدة من الدولتين احتلال موقع متقدم داخله للاستئثار بأكبر حصة منه، والهيمنة عليه، جعل الماسونية بدورها تكثف من نشاطها للتوغل أكثر داخل المجتمع المغربي، واستقطاب الشخصيات الهامة لاستغلال نفوذها وسلطتها من أجل التسرب بسهولة إلى المراكز العليا والنافذة والإكثار من المنتسبين والأتباع. والماسونية بهذه الوسيلة تشبه الطريقة التي انتشرت بها الحماية القنصلية بالمغرب بل ومن المؤكد أنها استغلت الشبكات التي أقامتها تلك الحماية واستفادت من خدماتها لاستقطاب المغاربة.

هكذا، في يوم 27 غشت 1901 رفع محفل «عبد العزيز» إلى المجلس الأعلى للمحفل الكبير بإسبانيا تقريرا أخبره بوصول سفير السلطان ابن سليمان إلى مدينة طنجة ليبحر منها نحو أوربا، وقد تقدمت بغرض السلام عليه لجنة تمثل المحفل وسلمت له بتلك المناسبة تعيينه كعضو شرفي بالمحفل، تنفيذا للقرار الذي اتخذه الأعضاء يوم 25 غشت، بمعنى أنهم كانوا على علم بوصوله فاتخذوا الإجراءات والترتيبات من أجل الاتصال به، ومما جاء في ذلك التقرير : «... أن السفير ماسوني مشهور ومعروف من طرف المحفل الكبير الفرنسي والأنجليزي، وقد اغتبط بتلك المبادرة، وفرح كثيرا بالصور التي قدمت له وتضم أعضاء المحفل ووعدهم بالتحدث إليهم عند رجوعه من سفره في أمور محفلهم...»، وانتهى التقرير بأن السفير جد راض بماسونيته ومتحمس لها، وأنه عندما كان متوجها لركوب الباخرة حياه أحد الأعضاء تحية ماسونية، فأوقف فرسه ورد عليه بتحية مماثلة وودعه بعبارات إسبانية[6].

إننا لا نتوفر على معطيات دقيقة وموثوقة تقيم الدليل على انتماء أفراد آخرين من المخزن المغربي إلى الحركة الماسونية، ودرجة وحجم المسؤولية التي كانوا يتحملونها، لكن بالاستناد إلى بعض المعلومات[7] وتوافق انتشار الحركة مع انتشار الحماية القنصلية وتداخلهما في كثير من الأحيان، ومدى ما حققته الحماية من اختراق كبير للمجتمع وفي أعلى مستوياته، فإننا لا نجازف إذا قلنا أن الظاهرة مست بعض حاشية المخزن أو من انتسبوا إليه.

---

(6) المصدر نفسه.

(7) انظر الهامش رقم 4.

لكن مع ذلك فالماسونية بقيت خلال المرحلة الممتدة من نهاية القرن 19 وإلى بداية فترة الحماية معزولة في بعض المراكز، و لم تنجح في استقطاب فئات واسعة من المجتمع المغربي، بحيث اقتصر نشاطها على الجالية اليهودية، وعلى مدينة طنجة التي كانت مقرا لاستقرار الأجانب، وبابا دخلت منه العديد من العوائد والتأثيرات الغربية والغريبة عن المجتمع المغربي.

3 ــ تطور الحركة الماسونية خلال مرحلة الحماية :

كان من نتائج التحولات الكبيرة التي أحدثها نظام الحماية الاستعمارية بالمغرب، وتوافد العديد من الأوربيين عليه، وتمتعهم بالعديد من الامتيازات والحريات للقيام بأنشطتهم، نمو واضح للحركة الماسونية التي قامت بتأسيس عدة محافل لم تبق مقتصرة على مدينة طنجة، بل شملت العديد من المدن المغربية الأخرى سواء بمنطقة الحماية الفرنسية أو منطقة الحماية الإسبانية. وكان هناك تنافس بين المحفلين الإسباني والفرنسي في خلق أكبر عدد من المراكز.

وقد بقيت مدينة طنجة تستأثر بأكبر عدد من المحافل، فبجانب أول محفل أقيم بها سنة 1892، أسس الماسون التابعون لمحفل الشرق العظيم الإسباني، 20 محفلا آخر، إلى جانب 8 محافل في مدينة تطوان، و7 في مدينة سبتة، و6 في الدارالبيضاء، و5 في كل من مليلية والعرائش، وأقل من ذلك في كل من القصر الكبير والناظور وشفشاون والحسيمة والرباط والقنيطرة ومراكش والجديدة والصويرة، بل وحتى في مدينة الداخلة[8].

وقد اتخذت هذه المحافل أسماءا متباينة ومختلفة، لكن أغلبها كانت له دلالة ماسونية مثل النور (Lux)، الحرية (Libertad)، الضمير (Conciencia)، الشرق (Oriente)، أو أسماء بعض أساتذتها المؤسسين مثل Samuel guitta وMorayta، إلى جانب أسماء عربية مستوحاة من الوسط المغربي مثل عبد العزيز، مولاي الحسن، قلعية، الدارالبيضاء، تطوان، افريقيا...

وبرغم المنافسة التي أشرنا إليها بين الفرعين الإسباني والفرنسي للماسونية، فقد حصل تعاون بين محافلهما في المغرب بشأن الأسرى الفرنسيين والإسبان الذين

---

(8) A.H.N. 770 A .7

كانوا بحوزة محمد بن عبد الكريم الخطابي، أو لدى بعض القبائل المغربية بمنطقة سوس والصحراء. فهناك مراسلات بين تلك المحافل من أجل التنسيق والتدخل لدى السلطات الفرنسية والإسبانية بكل من باريس ومدريد، لبذل مزيد من الاهتمام بمصير أولئك الأسرى والعمل على تحسين ظروف أسرهم، والبحث عن المفقودين منهم، وإيصال المساعدات المادية والطبية إليهم وتمكينهم من مراسلات ذويهم[9].

هذه المجهودات أدت إلى إحداث لجان للتنسيق بين عناصر الرباط وطنجة والعرائش لجمع التبرعات وإعداد التقارير، وإلى إرسال P. Parent ممثل قدماء المحاربين الفرنسيين بالمغرب صحبة R. Montagne عن صحيفة Tribune Marocaine للوقوف بعين المكان على أحوال أسرى الريف، والتدخل لدى محمد بن عبد الكريم للعناية بهم، وتمكينهم من الاستفادة من المساعدات والتبرعات المخصصة لهم.

4 ـــ الماسونية بالمغرب خلال حكم الجمهورية الإسبانية :

كان لقيام النظام الجمهوري بإسبانيا في شهر أبريل 1931 تأثيره الواضح على تنامي إشعاع الماسونية وانتشار محافلها سواء داخل إسبانيا أو بالمغرب، وذلك يعود أولا للدور الذي قام به بعض رجالات النظام الجديد الذين كانوا من المناصرين والمتحمسين لها، وساهموا في ارتفاع عدد المحافل الماسونية، وثانيا للقيم والمبادىء التي قامت عليها تلك الجمهورية، مثل الدعوى إلى العلمانية، ومناهضة نفوذ الكنيسة وسيطرتها على الحياة العامة للشعب، وهو ما كان يوافق ويصب في صميم مبادىء وأفكار وأهداف الماسونية نفسها.

فنتيجة لهذه الظرفية المواتية عرفت الماسونية انتعاشا ملموسا في المغرب الخاضع للنفوذ الإسباني، إذ زاد عدد محافلها بصفة ملحوظة وبالتالي ارتفع عدد المنتسبين والعاملين داخلها، وأصبح كبار الموظفين داخل الجهاز الإداري الاستعماري، وكبار الضباط في الجيش الإفريقي من المنتسبين إليها رغبة منهم استغلال شبكة العلاقات التي توفرها من أجل تحسين أوضاعهم الإدارية وتسهيل ترقيتهم العسكرية.

---

(9) A.H.N. 351 A - 22/35 A. 36

وكان الوجه الآخر لذلك الانتعاش، هو ارتفاع عدد المغاربة الذين أصبحوا أعضاءا في الكثير من المحافل تحت تأثير وقدوة برجالات السلطة الاستعمارية. فقد انتسب إليها كبار موظفي المخزن الخليفي ممن كان لهم نفوذ كبير آنذاك بالمنطقة، أمثال الخالد الريسوني باشا العرائش وابن أحمد الريسوني الشريف الذي ارتبطت العديد من أحداث تلك المنطقة باسمه قبل أسره من طرف جيش محمد بن عبد الكريم الخطابي، ثم كذلك القائد الملالي باشا القصر الكبير، وعبد الكريم اللوه باشا الحسيمة[10]. هذا بالإضافة إلى عدد آخر من صغار الموظفين والأعوان والتجار والجنود، قبل أن يلتحق بهؤلاء أسماء مرموقة ولها وزنها داخل العمل الوطني بالمنطقة كما سنوضح ذلك.

هذا النفوذ الكبير الذي أصبح للماسونية ولمحافلها بالمنطقة أثار مخاوف المفوض السامي آنذاك Lopez Ferrer (1931–1933) الذي عرف بمعاداته ومحاربته للماسونية بالمغرب، حيث قرر التضييق على المنتسبين إليها ومراقبتهم من طرف الشرطة، وأعد لائحة بأسمائهم رفعها لإدارة المغرب والمستعمرات بمدريد. فكانت من نتائج حملته، إقالة العديد من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، أمثال الجنرال Cabanillas قائد القوات العسكرية بالمغرب، وEmilio Zapico النائب العام للمفوضية السامية، وCristobal de Lara رئيس الشرطة بالمنطقة، والكومندار Pedro Sanchez Plaza قائد المحلة الخليفية، إضافة إلى إقالة بعض الجنود والموظفين المغاربة[11].

وكرد فعل من طرف الماسونيين اتجاه هذه الهجمة والضربة القوية التي وجهت لهم من طرف المفوض السامي، عقدت محافلهم بالمنطقة اجتماعا بالعرائش يوم 30 يوليوز 1932 تدارسوا فيه الوضعية الصعبة التي أصبحوا يعيشونها من جراء التضييق عليهم، وأعدوا تقريرا عن سياسة Ferrer اتجاههم وأرسلوه إلى المحفل الأعظم بمدريد بغية الاحتجاج لدى الحكومة المركزية وممارسة الضغوطات الكافية من أجل إقالته من منصبه بالمغرب.

---

(10) A.H.N. 95 A — 9. Mohamed B. Azzuz Hakim, La actitud de los moros ante el Alzaniento, Manuecos 1936 ; ALGAZARA - Malaga, 1997, pp. 140-141.

(11) A.H.M. 94. A - 1 / 499 A. 15

5 ــ علاقة الوطنيين المغاربة بالماسونية :

في هذه المرحلة من الحكم الجمهوري بإسبانيا وما عرفته من نمو النشاط الماسوني، سوف نلاحظ إقبال أعضاء من الحركة الوطنية بمنطقة الحماية الخليفية على الانخراط في محافلها خصوصا محفل Atlantida بتطوان، حيث انتسب إليه كل من عبد السلام بنونة الذي يعتبر من أبرز الوجوه الوطنية آنذاك بالمغرب، ومن الذين وضعوا الأسس الأولى للعمل الوطني، وعبد الخالق الطريس الذي تزعم الحركة الوطنية بعده، ثم التهامي الوزاني، وأحمد أزرقان، وأحمد غيلان وعبد السلام ابن جلون والحسين الحيحي وحسن الحراق، هذا إلى جانب وطنيين آخرين من العرائش والقصر الكبير وطنجة ممن انتسبوا إلى محافل أخرى مثل محفل Lux ومحفل Oriente ومحفل Perseverancia[12].

ويعتبر عبد الخالق الطريس الوحيد من بين تلك الأسماء التي تركت شهادة اعتراف بانتمائها الماسوني عندما كتب في مذكراته : «... اليوم (25 يوليوز 1932) تم تكريسي بمحفل الماسونية بتطوان التابع للشرق الأعظم بمدريد، وذلك بعد أن أديت الامتحان الضروري في هذه المناسبات. ويوم 28 أخبرني سيدي التهامي الوزاني أنه انتهى من ترجمة الكتيب الذي أصدره المحفل الماسوني ويحتوي على مبادىء الماسونية، وسوف نقوم بطبع هذه الترجمة العربية لتعميم الفائدة...»[13].

إلا أن الحاج عبد السلام بنونة كان سباقا إلى الانخراط في محفل Atlantida، إذ قدم طلب انخراطه في شهر ماي سنة 1931، مرفوقا بتزكية من عضو سابق فيه ــ كما هي العادة في مثل تلك الحالات ــ وهو الحسين الحيحي، وتم قبوله كعضو في المحفل يوم 22 يونيه 1931 وأصبح لقبه الماسوني هو «حسن».

وقد جاء في التقرير الذي أعده أحد أفراد ذلك المحفل حول عبد السلام بنونة : «... رجل ذو ثقافة عالية وأفكار عصرية وليبرالية. وكمسلم فهو وطني... يمكن

---

(12) أورد عزوز حكيم في كتابه السابق لائحة مفصلة بأسماء المغاربة المنتمين للماسونية، صص 140-141.

(13) محمد ابن عزوز حكيم، **يوميات زعيم الوحدة [الجزء الأول (1923-1932)]**، الرباط 1990، ص 252.

أن يكون ذو فائدة لنا. لكن يجب بعد عمله بالمحفل إخضاعه للامتحان ليكون عندنا اليقين بأنه يعمل لأجل غايتنا العليا... أراه يستحق الانتساب لمحفلنا»[14].

إن مبادرة بنونة كانت كافية لتحفيز الأعضاء الوطنيين الآخرين على الإقدام لخوض تلك التجربة، لذلك فمن المؤكد أن عبد الخالق الطريس الذي عاد إلى تطوان ليتفرغ للعمل الوطني بعد فترة الدراسة بكل من القاهرة وباريس، قرر بإيعاز من بنونة الانخراط في الماسونية، ومما يثبت ذلك أنه هو الذي زكى طلب انخراطه بتقرير رفعه إلى المحفل بتاريخ 4 يونيه 1932 ومن بين ما جاء فيه كشهادة منه حول الطريس :

«السوابق : تفرغ منذ صغره للدراسة.
الأخلاق : يتبع قواعد حسن التعايش بالمغرب.
الوضعية : يعيش على الريع الذي تركه له والده.
الثقافة : له إلمام كبير بالثقافة والفلسفة العربيتين، يعرف قدرا من اللغة الإسبانية والفرنسية.
الأفكار السياسية : وطني، محب للحرية، يدافع عن احترام تقاليد وعادات كل الأمم.
الأفكار الدينية : مسلم عدو للتعصب.
ملاحظات عامة : أراه أهلا للانتساب للماسونية».

وهناك تقرير آخر حول الطريس رفعه للمحفل أحد أعضائه من اليهود وهو Moïses Benanoch، زكى فيه طلبه، واعتبره يتمتع بكل الخصال التي تؤهله للانتماء الماسوني، كحسن السلوك والتسامح، واحترام الأديان السماوية وحبه لوطنه[15].

لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو عن الدوافع التي جعلت الوطنيين المغاربة آنذاك يقبلون على الانخراط في جمعيات سرية كانت تحيط نفسها بالكثير من الكتمان، وتقوم على طقوس وتتبنى رموزا غريبة وتتخذ علامات وإشارات لا تخفى دلالاتها وتناقضها مع قناعاتهم الوطنية والدينية.

(14) A.H.N. 95 A - 15

(15) A.H.N. 95 A - 7

إن اتخاذ مثل تلك الخطوة لم يكن دون تمعن وتفكر من طرف الوطنيين الذين نعرف أنهم كانوا يستشيرون في مثل هذه الأمور الهامة مرشدهم الأول الأمير شكيب أرسلان الذي بات بعد زيارته لهم بتطوان في شهر غشت 1930، واجتماعه بهم بمنزل عبد السلام بنونة، الموجه لخطواتهم ومرجع قراراتهم[16]. بحيث كانوا يستشيرونه فيما هم مقبلون عليه، ويطلبون مشورته باستمرار. ويمكن أن نستشهد على ذلك التوافق وتلك الاستشارة بأحداث قيام النظام الجمهوري بإسبانيا وإعلان الوطنيين موالاتهم لها بإيعاز وتفاهم تام مع الأمير. ونفس الشيء حصل عند قيام النظام الفرنكاوي وتعاملهم معه، وكذلك ربطهم اتصالات مع ألمانيا النازية، هذا علاوة على تسخير نفوذه وعلاقاته لحثهم ومساعدتهم على الاتصال بالشخصيات والأحزاب الإسبانية.

وبالرغم من عدم توفر الدليل القاطع ـــ سواء لعدم وجوده أو لعدم تمكننا من الاطلاع عليه ـــ على دفع الأمير لهم في اتجاه تلك المغامرة، فمن الثابت أنه كان على علم بدخولهم عالم الماسونية وما كانوا يقومون به من أنشطة داخل محافلها، كما أن علاقاته مع كبار المنتسبين للماسونية من رجالات الجمهورية وأحزابها اليسارية شيء معروف وواضح. لذلك فنحن على يقين من حدوث اتفاق بين الطرفين وذلك بغية تحقيق أهداف سياسية ووطنية عن طريق استغلال القنوات والمسالك التي كانت تتيحها الماسونية[17]، والاستفادة من شبكة العلاقات المتشعبة التي كانت بعض أطرافها تنتهي عند أصحاب القرار السياسي في إسبانيا، سواء داخل الحكومة أو البرلمان أو الأحزاب السياسية.

فبواسطة تلك العلاقات، استطاع الوطنيون إسماع صوت قضيتهم والدفاع عنها والتعريف بها داخل الأوساط الحزبية والسياسية بإسبانيا، بحيث أمكن لكل من بنونة والطريس القيام بزيارات متعددة للعاصمة الإسبانية[18] استقبلا خلالها من

---

(16) Abdelmajid Benjelloun, *Approches du colonialisme espagnol et du mouvement Nationaliste Marocain dans l'ex-Maroc Khalifien*, éd. OKAD, Rabat, 1988, pp. 180-184.

(17) JEAN Wolf, *L'épopée D'abd El Khaleq Torres 1910-1970*, éd. Balland, Paris, 1994, p. 180.

(18) قاما معا بزيارتين لمدريد في سنة 1933، 1934، كما قام الطريس بمفرده بزيارات أخرى خلال السنوات 1935 و1936.

طرف المحفل الأعظم هناك الذي ساندهما في خطواتهما ووعدهما بالعمل من أجل دعم مطالبهم الوطنية.

وبهذه الوسيلة كذلك استطاع الزعيمان الوطنيان إلقاء الخطب والمحاضرات حول الأوضاع بالمغرب، وشرح برنامجهم الوطني، في أرقى النوادي الثقافية مثل Ateneo وCasa del pueblo. وتمكنا من لقاء النواب والوزراء والتحدث إليهم، ونظمت لهما لقاءات صحفية مع أهم الجرائد الإسبانية مثل : La vanguardia, El Liberal, La Voz, La Libertad. فكان الغرض من كل هذه التحركات ممارسة الضغط على الحكومة الإسبانية من أجل تغيير سياستها بالمغرب واستبدال المفوضين الذين كانوا يعادون الحركة الوطنية ويحاربون نشاطها خصوصا فرير Ferrer وموليس Moles.

وقد ترك لنا الطريس في مذكراته معلومات في هذا الشأن دون أن يشير إلى علاقتها بالنشاط الماسوني، إذ كتب على إثر اللقاء الذي جمعه بالوزير الإسباني باريو (Martinez Barrio)، وهو ماسوني نشيط عمل جاهدا على تشجيع ونشر الحركة الماسونية بالمغرب : «... وصل يوم السبت 18 أبريل 1932 — يعني بذلك الوزير — وفي صباح يوم الأحد اتصل بي تلفونيا وسألني هل لي مانع في تناول طعام الغداء معه، فاستجبت لطلبه غير أنني لم أتمكن من الانفراد به أثناء المأدبة، وطلبت منه أن يعين لي موعدا خاصا للتذاكر معه في شؤون قضيتنا، وبعد أن راجع مفكرته حدد الموعد على الساعة الرابعة من هذا اليوم.

وحضرت إلى أتيل ناسيونال على الساعة الموعودة حيث وجدته ينتظرني في غرفته، وقد استقبلني بمزيد من المجاملة، وبعد أن تكلمنا عن الأوضاع العامة مدة طويلة دخلت معه في صلب الموضوع، وشرحت له الوضع الذي توجد عليه قضيتنا الوطنية وما تعانيه من جراء الموقف الذي اتخذه منا فرير منذ تعيينه على رأس الإقامة العامة في السنة الماضية، وأن أم المشاكل القائمة هي عريضة المطالب لفاتح ماي 1931، وعدم السماح لنا بتأسيس جمعية للطلبة المغاربة وبإلقاء المحاضرات، زيادة على تراجعه في قضية الانتخابات البلدية، وطالت المذاكرة معه ساعتين وانتهت بأن واعدني بأنه سيتذاكر في شأننا مع المقيم العام اليوم أو غدا وقال لي أنه يمكننا الاعتماد عليه في كل ما نحتاج إليه بمدريد، وكبرهان منه على

حسن نيته قال لي أنه يمكنني أن أتصل به تلفونيا بمنزله حيث شئت، ولا ريب في أننا اكتسبنا صديقا جديدا لقضيتنا»[19].

وقد كان من نتائج هذا اللقاء أن توصل الطريس بعد يومين برسالة من الإقامة العامة تخبره باستعدادها التفاوض حول المطالب السالف ذكرها. وقد أسفرت المفاوضات بين المفوض السامي والوطنيين بالشمال على اتفاق بين الطرفين ثم تسجيله في محضر بمؤرخ بيوم 5 ماي 1932[20].

إلا أن التجربة الماسونية للوطنيين كانت قصيرة الأمد و لم تعمر طويلا، إذ قدم عبد السلام بنونة طلب إعفاءه من عضوية المحفل يوم 8 يوليوز 1933، متدرعا بكثرة مشاغله واهتماماته التي تحول دون التفرغ للعمل الماسوني، والقيام بواجباته والمواظبة على الحضور في اجتماعات المحفل[21]ورغم محاولة هذا الأخير استدعاءه مرتين للحضور أمام أعضائه لتبرير موقفه ــ وربما لثنيه عن قراره، بحيث تم تأجيل إجتماع المحفل مرتين متتاليتين لتمكينه من الحضور ــ فإن بنونة كان قد اتخذ قرارا نهائيا لجعل حد لعلاقته به.

وفي نفس الفترة تقريبا قاطع الطريس المحفل الذي استدعاه بدوره لنفس الغرض يوم 6 شتنبر 1933، لكن أمام استمرار غيابه وانقطاعه عنه قرر المحفل إيقاف عضويته به يوم 17 مارس 1934. ولعل هذا الموقف الصادر عن الرجلين كان كافيا لانسحاب زملائهم في العمل الوطني وقطع علاقاتهم بالنشاط الماسوني.

إن سبب هذه الردة يعود لاكتشاف الوطنيين، أو الأصح وقوفهم على زيف ادعاءات الماسونية وتناقض مبادئها وأهدافها مع ما كانوا يؤمنون به ويعتقدونه. فقد أصدر المحفل العظيم بالمغرب الذي يشرف على كل المحافل الموجودة بهذا الأخير، والتابع بدوره لمحفل الشرق العظيم الإسباني، قرارا في شهر يوليوز 1933 أعلن من خلاله المبادىء التالية :

أ ــ أن الماسونية مناقضة لمبدأ الوطنية كيفما كان لونها السياسي.

---

(19) يوميات زعيم الوحدة، م.س.، ص 228–229.

(20) ن.م.، ص 235.

(21) A.H.N, 391 - 1

ب ـــ يجب على كل منتمي للماسونية ويزاول نشاطا وطنيا أن يختار بينهما، ويقدم تعهدا مكتوبا يلتزم من خلاله بهذا القرار الماسوني، ويعلن عدم انتمائه إلى الأعضاء النشطين في السياسية الوطنية.

إن هذا القرار الذي كان بمثابة فخ نصبته لهم الماسونية، كان وحده كافيا ليشعر الوطنيين بأنهم مستهدفون في صميم واجبهم الوطني الذي من أجل خدمته انتسبوا إليها وانخرطوا في محافلها، بحيث أظهروا «انتهازية سياسية» واضحة، وهذه ميزة ميزت عمل الوطنيين في شمال المغرب بغية الاستفادة من المعطيات والظروف المحيطة بهم. هكذا وجدناهم جمهوريين متحمسين عند قيام النظام الجمهوري بإسبانيا، وماسونيين عندما فطنوا لأهمية المحافل ونفوذها، وموالين للفاشية بعد انقلاب الجنرال فرانكو وسيطرته على منطقتهم. وعلى امتداد كل هذه التجارب وما انطوت عليه من تناقضات واضحة كان مبدأهم الوحيد هو خدمة قضيتهم الوطنية وتوفير أكبر قدر من الشروط للدفاع عنها.

وإذا كان لكل تجربة ثمنها، فإنهم كانوا سيدفعون ثمن تجربتهم الماسونية بأرواح البعض منهم، أو سجن واعتقال أغلبهم. فنحن نعلم أن الجنرال فرانكو عندما قام بانقلابه انطلاقا من منطقة الحماية بالمغرب وتمكن من السيطرة عليها، قرر ملاحقة ومطاردة كل المنتمين للماسونية، بحيث أنشأ بعد أيام قلائل من الانقلاب ما كان يسمى لجنة تطهير إدارة منطقة الحماية «Comision depuradora de los Fonctionarios de la administracion de la zona del protectorado» اعتمدت في تحقيقاتها على وثائق المحافل الماسونية التي تمت مصادرتها من طرف الفلانج الإسباني بالمنطقة، والتي تضمنت أسماء كل المنتمين إليها سواء من الإسبان أو من المغاربة.

إن أهون ما تعرض له الماسون الإسبان هو طردهم من سلك الوظيفة وصفوف الجيش، والسجن والاعتقال. لكن مصير العديد منهم كان هو الإعدام والتصفية الجسدية. وقد أخبرنا قنصل فرنسا بتطوان آنذاك، أن العديد من الماسونيين حاولوا الفرار نحو طنجة أو المنطقة الفرنسية، وأن العديد من الضباط العسكريين والأطباء أقيلوا من مناصبهم، وأن أغلب رؤساء المحافل قد أعدموا. ولمزيد من التشهير بهم قامت الفلانج بنشر لوائح بأسمائهم في الصحف الإسبانية، وضمت تلك اللوائح أسماء العديد من المسلمين واليهود المغاربة.

وإذا استثنينا ما تعرض له اليهود بسبب انتمائهم الماسوني من تعسفات ومضايقات من طرف عناصر الفلانج، واعتقال العديد منهم والزج بهم في السجون والمعتقلات، فإن مصير إخوانهم المسلمين ممن تقاسموا معهم التجربة الماسونية كانت أحسن بكثير، فلم تصدر في حقهم عقوبات أو متابعات سوى ما سجلته الوثائق من حالات استنطاق من طرف السلطات العسكرية، لكنها بقيت جد معزولة.

والحقيقة أن الوطنيين الذين لزموا بيوتهم عند بداية الانقلاب، والتزموا الصمت أمام جو الرعب والإعدامات الجماعية، كانوا ينتظرون أسوأ العواقب. إلا أن مصلحة الجنرال فرانكو وذكاء الكولونيل بيكبدر (Beigbeder) الذي تولى إدارة نيابة الأمور الأهلية بعد الانقلاب، جعل السلطات العسكرية تختار أسلوب المهادنة واستمالة الوطنيين في تلك الظروف الحرجة التي كانت تمر بها حركتهم التمردية، بغية ضمان هدوء المنطقة وعدم عرقلة المجهود الحربي وتجنيد السكان المغاربة.

هكذا جعل الجنرال فرانكو حدا لنشاط الماسونية وعملها بالمغرب بعد نصف قرن تقريبا من التوغل والتسرب وبناء المحافل واستقطاب السكان. وهي إن وجدت استعدادا وترحيبا من طرف بعض اليهود المغاربة والإسبان المقيمين بالمنطقة الذين انتسبوا إليها، وساهموا في تأسيس محافلها خدمة لمصالحهم، فإنها لم تعرف النجاح والانتشار وسط المغاربة المسلمين لما اكتنفها من الغموض والسرية وما أحاطت به نفسها من شعائر وطقوس غريبة عن المجتمع المغربي الذي رأى في دعوتها إلى نبذ التعصب الديني والوطنية الضيقة مساً بجوهر وجوده ألا وهو الدين والوطن.

الهدية في العلاقات بين المغرب وأوربا
(رصـــد أولـــي)

أحمد المكاوي
كلية الآداب ـــ الجديدة

شكل تبادل الهدايا تقليدا عريقا في تاريخ البشرية سواء في إطار العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل مجتمع ما أو بين الدول. وهو ما انطبق على المغرب داخليا وفي علاقاته بالعالم الخارجي. ورغم أهمية الهدايا وخطورتها في تاريخ العلاقات المغربية ـــ الأوربية خلال العصور الحديثة وتأثيرها على بعض أوجه الحياة الإجتماعية المحلية، فإن الموضوع لم يحظ بالعناية التي تكشف عن خباياه.

والمادة التي يمكن استغلالها وتوظيفها لدراسة هذا الموضوع كثيفة، بيد أنها مشتتة بين العديد من المصادر المغربية والأجنبية[1] المتنوعة والمتفاوتة القيمة (حوليات، كتب تراجم، رحلات، تقارير السفراء والقناصل والتجار، رسائل...)، وإننا لا نطمح ضمن هذه المساهمة إلا إلى رصد أولي لتباين وظيفة الهدايا في علاقات المغرب بالدول الأوربية، ومحاولة إبراز تعبير الهدايا عن غياب التكافؤ،

---

(1) عن الهدايا من سلاطين المغرب وإليهم منذ سنة 1533 إلى نهاية القرن 19، نحيل على سبيل المثال لا الحصر إلى المصادر التالية :

— Sources Inédites de L'histoire du Maroc (S.I.H.M), 1ère Série.
— Angleterre, T. 1, Paris, 1918, pp. 369-379.
— France, T. 1, Paris, 1905, pp. 5-7.
— France, T. 2, Paris, 1909, pp. 30-32.
— France, T. 3, Paris, 1911, p. 264.
— Sources Inédites de L'histoire du Maroc, 2ème Série.
— France, T. 2, Paris, 1924, pp. 238-264.
— France, T. 3, Paris, 1927, pp. 362-363, p. 407.
— France, T. 4, Paris, 1931, p 1, p. 27, p. 39 et autres.
— Henri de la Martinière, souvenirs du Maroc, Paris, 1919, pp. 198-199 et autres.
— Jacques Caillé, les dépenses d'une mission française à la cour chérifienne en 1825, Hespéris, 1943, pp. 163-181.

الحضاري بين الجانبين المغربي والأوربي، وإسهامها في إدخال بعض العادات الاستهلاكية الجديدة إلى المغرب، مركزين على القرنين 18 و19.

الأسلحة والذخيرة : ثوابت الهدية الأوربية إلى المغرب :

شكل السلاح وما ارتبط به من أمور حربية (تأطير، ذخيرة، إلخ) إحدى أبرز عناصر اللاتكافؤ بين المغرب وأوربا، فقد سعى الأوربيون منذ بداية العصور الحديثة إلى تكثيف وجودهم التجاري في المغرب وتنافسوا بشكل حاد فيما بينهم لانتزاع أكبر قدر ممكن من الامتيازات، أما المغاربة فانصرف اهتمامهم ـــ في أغلب الأحيان ـــ إلى جلب الأسلحة والذخائر، فهيمن هذا المطلب على سفارات المخزن وخطاباته في العهدين السعدي والعلوي، وكذلك عند زعماء الحركات الجهوية المجاهدة أو الخارجة عن طاعة المخزن، ومثل عنصر ارتكاز في معظم المعاهدات والاتفاقات التي عقدها المغرب مع مختلف القوى الأوربية. وكان التفوق الأوربي في مجال التقنيات العسكرية وحرص المغاربة، من رجال المخزن وغيرهم، على تملك الأسلحة والذخيرة كفيلا بأن يجعل هذه الأخيرة حاضرة باستمرار ضمن الهدايا الأوربية إلى المغرب. وبذل الأوربيون الهدايا / الأسلحة لتحقيق مآرب متنوعة، وإن كان ذلك تم ـــ في المجمل ـــ استجابة لرغبة بل إلحاح المخزن المغربي.

بدأ إهداء الأسلحة إلى المغرب قبل القرن 18، ونذكر على سبيل المثال، أن السفير الإنجليزي هاريسون حمل معه سنة 1627، من أجل افتداء الأسرى من مجاهدي البحر في سلا، أربعة أبواق نحاسية ومدفعين محمولين على عربتين إضافة إلى كمية من البارود وخمسين رمحا[2]. وحينما حل الإنجليزي هيوارد سفيرا لدى مولاي رشيد سنة 1669، قدم له من ضمن الهدايا أقمشة وعشرة مدافع[3]... وأصبحت الأسلحة والذخائر خلال القرن 18، أبرز محمولات التجار والقناصل من السفراء إلى سلاطين المغرب وكبار الموظفين على سبيل الهدية. من ذلك، أنه لما زار الأميرال روك الإنجليزي القائد علي بن عبد الله سنة 1704 قدم له ستة

(2) روجرز، **تاريخ العلاقات الانجليزية حتى عام 1900**، ترجمة يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص 62/61.

(3) **المرجع نفسه**، ص 85.

براميل بارود هدية[4]. وتكونت هدية السفارة الهولندية يرأسه Hendrik Haringman إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الله، من الأسلحة[5]. وتلقى مولاي يزيد هدية أحد التجار عبارة عن بندقية حديثة الصنع، لم تكن معروفة في المغرب آنذاك[6]. واستمر حضور الأسلحة بكثافة في قائمة الهدايا الأوربية الموجهة إلى المغرب، ونكتفي ببعض النماذج :

— في ديسمبر 1823، حل بطنجة القنصل الإنجليزي Douglas في مهمة سفارية إلى البلاط الرحماني، مصحوبا بمجموعة هدايا، منها مدفع وثلاثة صناديق لذخيرة المدفع (2287 قذيفة)[7].

— وفي نوفمبر 1825، قدم قنصل إسبانيا أربعة مدافع كبيرة ومدفعين صغيرين إلى السلطان بهدف التأثير على موقف هذا الأخير من الكولومبيين المعادين لحكومة بلاده[8].

— وفي فبراير 1826، تمت عملية إنزال من سفينة شراعية إسبانية لستة مدافع مصحوبة بعدد من القنابل وصناديق البارود هدية للسلطان المغربي[9].

— وسجل أبو العلاء إدريس، الكاتب في البلاط الرحماني، حمل سفارة فرنسية إلى السلطان عبد الرحمان ابن هشام هدية مكونة «من ستة مدافع من نحاس جديدة محمولة على كراريط مزوقة وكل مدفع معه إقامته، وأربعة أفراس من إناث الخيل الفارهة الجيدة». وعند نهاية استقبال السلطان للمبعوث الفرنسي، أطلق مرافقوه أصوات المدافع مما أبهر الحاضرين «... واشتغل أصحابه بإخراج المدافع على ترتيبهم

(4) **المرجع نفسه**، ص 110.

(5) محمد أمزيان، «صور من المجتمع المغربي من خلال رحلة هولندي (غشت 1788)»، **ملفات من تاريخ المغرب**، العدد 2، 1996، ص 10.

(6) N. Slousch, le Maroc au 18ème siècle : Mémoires d'un contemporain, Revue du monde musulman, T9, 1909, p. 645.

(7) J.L. Miège, «Chronique de Tanger 1820-1830», **Journal de Bendelac**, édition la Porte, Rabat, 1995, p. 227.

(8) **Ibid**, p. 405

(9) **Ibid**, p. 426

وأهل المخزن ينظرون إليهم ويتعجبون من سرعتهم في إخراج المدافع»[10]. وبصفة عامة، ظلت البنادق والكوابيس والمسدسات والمدافع إلى نهاية القرن 19، تحتل حيزا مهما على لائحة الهدايا الممنوحة للسلاطين والباشوات والقواد والأعيان[11]، وتحفل كتب الرحلات الأوربية وتقارير السفراء والقناصل على الخصوص بمعلومات وافرة عن هذا الموضوع.

الهدية وسيلة إغراء لإدخال المستحدثات إلى المغرب :

جلب الأوربيون ضمن هداياهم، إلى جانب الأسلحة والذخيرة، عددا من الآلات والمعدات التي لم تكن مألوفة في المغرب، فعند مجيء سفارة إنجليزية إلى المغرب سنة 1704، احتوت قائمة الهدايا : بارومتر، ميكروسكوب، عدسات تلسكوب، نظارات، حاملات مصابيح، ساعة، إلخ[12]. ولا مراد أن عرض هذه التقنيات برهن للمسؤولين المغاربة على التفوق التقني للأوربيين، مما جعلهم يطلبون بعضها لأغراض شخصية، مثلما فعل السلطان سيدي محمد بن عبد الله حينما ألح على إصلاح عربته في جبل طارق وطلب صنع ساعة له من انجلترة بمواصفات دقيقة[13]. ولا يبدو أنه وقع التفكير في تجاوز الاستعمال الشخصي إلى تعميم الاستفادة من هذه الآلات، وربما لم يتم التساؤل عن علة التفوق التقني الأوربي وكيفية الحصول على المهارات التقنية العالية.

لقد سعت الدول الأوربية خلال القرن 19، في إطار غلبتها على المغرب، إلى إدخال مجموعة من الوسائل التي تمكنها من ترسيخ امتيازاتها فيه، فلم تكتف بالتبادل التجاري المقتصر على بعض المنتوجات والمراسي، وإنما سعت إلى تكثيف استغلالها

---

(10) أبو العلاء إدريس : **الابتسام عن دولة ابن هشام**، مخطوطة بالخزانة الحسنية (الرباط)، رقم 12490، ص 255.

(11) نشير على سبيل المثال إلى أن الجاسوس الاسباني خواكين غاثيل أهدى بندقية مصنوعة في باريس، إلى حاكم طنجة سنة 1861 تمهيدا للقيام بمهمته الاستخبارية، راجع :
فرناندو بلديراما مرنتيث : خواكين غاثيل، **رحالة المغرب**، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1954، ص 14.

(12) روجرز : **مرجع مذكور**، ص 111.

(13) **نفس المرجع**، ص 148، ص 167.

الاقتصادي للمغرب إلى أقصى حد ممكن، فطرحت مشاريع للتنقيب عن المعادن ومد خطوط السكك الحديدية والتلغراف، وأخرى لزراعة محاصيل بقصد تغذية المصانع الأوربية (القطن مثلا)، وقد عرضت في هذا الشأن مطالب على المخزن المغربي أرفقتها بهدايا، لأجل إغرائه بقبولها. وتبين رسالة من ج.د. هاي ممثل انجلترة إلى الطيب بن اليماني بوعشرين مؤرخة في 29 يوليوز 1862 أن الإنجليز حاولوا منذ عهد السلطان عبد الرحمان ابن هشام اقناع المخزن بأهمية زراعة القطن، ووجهت الشركة المعنية بذلك آلة (مكينة) لتنقية القطن مع كيس من حبوبه (الزريعة) هدية للسلطان المذكور. «إشارة المحبة منهم (تجار الشركة) لما في ذلك من النفع لهذه الأيالة من فلاحة القطن»[14].

ورحل جون دريموند هاي سنة 1875 إلى مراكش، حيث طرح مجددا مسألة إحداث التلغراف بعد أن رفض المخزن في وقت سابق مطلبا مماثلا له، وقد حمل جهازا تلغرافيا هدية إلى السلطان مولاي الحسن في محاولة لإغرائه بتبنيه[15]. وفي سنة 1888 قدم سفير بلجيكا Whetnall أوراق اعتماده إلى السلطان المذكور، وحمل معه هدية عبارة عن قطار صغير وساحبة من كيلومترين نصبت في حديقة أكدال[16]. وكان البلجيكيون يأملون، في إطار المنافسة مع باقي الأوربيين، الحصول على امتياز إقامة سكة الحديد في المغرب، لكنه أخفق في مسعاه.

كان مفعول مثل هذه الهدايا ينتهي عند إثارة الإعجاب والدهشة والتسلي بها حينا، ثم طرحها جانبا. وهو ما أشار إليه ابن زيدان في تعليقه على الهدية المشار إليها قبل قليل وغيرها «... فقد جلب له (مولاي الحسن) أحد السفراء وهو بمراكش آلات الضوء الكهربائي فركبها المهندسون مع بعض المهندسين الواردين مع السفير المذكور حتى أنار الضوء بأماكنه المنيفة بالقصر، كما جاء له بعض السفراء بالسكة الحديدية وعربتها ونصبت بأكدال مكناس وباشر نصبها بعض المهندسين الأهلين ومن كان معهم من الأجانب واستخدمها وركب بها حاشية

---

(14) خالد بن الصغير : **المغرب في الأرشيف البريطاني**، منشورات ولادة، الدارالبيضاء، 1992، وثيقة رقم 121، 178.

(15) **المرجع نفسه**، الوثيقة رقم 278، ص 373-374.

(16) Collin, **Le Maroc et les intérêts belges**, Paris, 1909, p. 142

المخزن الشريف، وبعد استيفاء الغرض منها، جمع الجميع بخزائن الأروي، كما جاء بعض الأجانب بآلات الكلام من بعيد فكان يستخدمها المهندسون بحضور جلالته الشريفة..»[17]. وباختصار، طرح الأوربيون على المخزن المغربي عدة مطالب بشأن ادخال التجهيزات والمستحدثات التقنية، مصحوبة بهدايا عبارة عن عينات أو نماذج مما يراد الحصول عليه، وذلك بقصد جذب انتباه المخزن والتأثير بالخصوص على نفسية السلطان من خلال إظهار فعاليتها وغرابتها، لكن هاجس الخوف من انعكاسات إدخال هذه المستحدثات أو السماح بإقامتها أزال بريقها وإبهارها.

الهدية وإدخال عادات استهلاكية جديدة إلى المغرب (الشاي نموذجا) :

إذا كانت الهدايا لم تترك أثرا يذكر فيما يتعلق باكتساب المهارات التقنية لأن ذلك تطلب شروطا ذهنية وعلمية خاصة، فإنها على العكس من ذلك نجحت في إدخال ثم ترسيخ مواد وعادات استهلاكية جديدة وساهمت بقوة في تنشيط التجارة الأوربية في المغرب. ولعل أبرز مثلا على ذلك، مادة الشاي (في ارتباط مادة السكر)، التي لم تقتحم المغرب أول الأمر عبر التجارة، وإنما بفعل الهدايا التي حملها السفراء والتجار الأوربيون إلى بلاط السلاطين وإقامة كبار موظفي المخزن. ويرجح أن عملية ضم الشاي (والسكر) إلى قائمة الهدايا الموجهة إلى المغرب، قد بدأت أواخر 17، ثم تصاعدت خلال القرن 18، خصوصا من لدن السفراء والتجار الانجليز. فقد حمل السفير الانجليزي ستيوارت الشاي إلى المغرب خلال سفارته سنة 1721[18]، ومن جملة الهدايا التي رافقت السفير الانجليزي Russel سنة 1728 صندوقين من الشاي وبرميلين من السكر[19]. ثم حذا قناصل وسفراء الدول الأوربية الأخرى حذوهم فيما بعد، ونذكر على سبيل المثال السفارة البرتغالية برئاسة جوزي دي سانطو انطونيو مورا إلى السلطان مولاي سليمان سنة 1797، حيث احتلت أرطال الشاي وأواني إعداده وتقديمه حيزا

(17) ابن زيدان، **الاتحاف**، ج 2، المطبعة الوطنية، الرباط، ص 501.

(18) راجع : محمد داود، **تاريخ تطوان**، 1963، ج 4، 55.

(19) Ch. de la Veronne, **Documents inédits sur l'histoire du Maroc**, T 1, n 1, p. 68

ملحوظا ضمن قائمة الهدايا[20].

وخلال النصف الأول من القرن 19، حافظ الشاي على أهميته في لائحة الهدايا لأنه كان مايزال يعتبر مادة كمالية أو مادة الترف[21]، ومنحها للحكام يمكن أن يساعد على نيل امتيازات أو تليين مواقف. وتتعدد الأمثلة على استمرار حضور الشاي في عملية الإهداء من الأوربيين إلى المغاربة، ونكتفي بما يلي :

ـ في 1824/03/15، أهدى قنصل اسبانيا Zenon إلى القائد فرج مجموعة هدايا منها علبة شاي[22].

ـ وفي 1825/01/30، وفد من جبل طارق إلى طنجة مركب انجليزي محملا بهدايا قنصل فرنسا إلى السلطان استعدادا لسفارته، منها ستة صناديق من الشاي والسكر[23].

ـ وفي 1825/05/22، حل بطنجة مركب ساردي على متنه هدايا، في إطار التهيئة لسفارة Ermirio إلى البلاط الرحماني، وكان من جملة الهدايا عدة قناطر من السكر وأكياس من الشاي، بعضها من الصنف الممتاز Hyson[24].

ـ وفي شهر ماي من نفس السنة، قدم إلى فاس القنصل الفرنسي Sourdeau سفيرا إلى السلطان ابن هشام حاملا معه قنطارين من السكر وقنطارا من الشاي ضمن هداياه. وقد وزع سكرا وشايا على أعضاء المخزن وعلى رجال السلطة في المناطق التي عبرتها بعثته[25]. وربما كانت سفارة الفرنسي Roscoat إلى البلاط الرحماني سنة 1851 آخر سفارة أوربية حملت الشاي (والسكر) في إطار الهدية

---

(20) عثمان المنصوري : «يوميات أول سفارة برتغالية إلى المغرب على عهد مولاي سليمان» : جوزي دي سانطو أنطونيو مورا، (تقديم وتعريب)، **مجلة أمل**، العدد 5، 1994، ص 39-43.

(21) يلاحظ أيضا، أن البن كان من ضمن الهدايا المحمولة إلى البلاط المغربي إلى حدود العقد الثالث من القرن 19 على الأقل، إذ حمل مبعوث برتغالي إلى السلطان ابن هشام 12 كيسا من القهوة ضمن هداياه، وذلك سنة 1826. (Miège, op. cit., p. 458).

(22) **Ibid, p. 254**

(23) **Ibid, p. 334**

(24) **Ibid, p. 366**

(25) **Ibid, p. 362**

إلى المغرب[26]، كما تدل على استمرار هذا التقليد إلى وقت متأخر.

إن انتشار استهلاك الشاي لم يحصل إلا في الثلث الأخير من القرن 19، وقد مهدت لهذا التوسع الهدية، من خلال جذب السلطان وحاشيته وأعضاء المخزن في مرحلة أولى، ثم الانتقال إلى دائرة أعم وأشمل في الحواضر والبوادي بفعل التجارة، كما أن هذا الانتشار ألحق ضررا فادحا بالإمكانات المالية المحدودة للمغرب خلال القرن 19، وأثار ضجة كبيرة وسط العلماء حول مشروعية الاستهلاك دينيا واقتصاديا.

تباين وظيفة الهدية بين أوربا والمغرب :

لم تقتصر خطورة الهدايا الأوربية إلى المغرب على هذا الجانب فقط، إذ اتخذها الأوربيون أداة للحصول على امتيازات وتحقيق مطالب : تسريح تصدير الأقوات، حماية السفن الأوربية من عمليات الجهاد البحري (القرصنة)، افتكاك الأسرى، توسيع النشاط التجاري... إلخ. لقد فطنوا إلى أهميتها في تليين المواقف واجتذاب الشخصيات المخزنية المؤثرة، وهو ما يبدو من خلال شهادات الأوربيين أنفسهم، إذ كتب الرحالة الأنجليزي Braitwait في هذا الصدد «... لما كان الأمير الأنجليزي Charles Wajer يحتاج إلى ميناء يلتجىء إليه أسطوله، فيجد فيه جميع ما يحتاج إليه من الضروريات (...) كان يصانع الباشا أحمد حاكم تطوان بالهدايا التي تليق بالملوك إلى جانب ما يقدمه من كميات البارود لأجل اجتذاب صداقته وكسب مودته، وكانت هذه الاحتياطات في غاية الأهمية لأن طنجة وتطوان كانتا المدينتين الوحيدتين اللتين تعتمد عليهما مستشفيات جبل طارق لضمان عيش مرضاهما»[27]. ومن النصائح التي قدمها الأسير الشهير مويط في عهد مولاي إسماعيل للتجار الأجانب، لكي يضمنوا السير العادي لتجارهم، أن «أول ما يجب عليهم أن يفعلوه في نفس اليوم الذي يصلون فيه أو في الغد هو زيارة عامل المدينة واتحافه بهدية ملائمة حسب العادة والتردد بعد ذلك لزيارته لاجتذاب

---

(26) J. Caillé, «Un français à Marrakech en 1851», **Hespéris**, 1956, p. 439, pp. 442-443

(27) راجع ملخصا لهذه الرحلة ضمن : محمد داود، **تاريخ تطوان**، ج 4، 1963، ص 106-107.

مودته[28].

وأضحى الأوربيون في القرن 19 على وجه التأكيد، مقتنعين بالتأثير القوي للهدايا داخل المغرب، كما ورد في وثيقة إيطالية بتاريخ 1824/10/17[29]. وتحفل كتب الرحلات الأوربية وتقارير السفراء والقناصل والتجار والمغامرين والجواسيس على الكثير من المعلومات عن بذل الأموال والسلع والخدمات على شكل هدايا، للتأثير في الأوساط المخزنية ولاسيما نواب السلاطين المكلفين بالتفاوض مع الأجانب وقواد المراسي، وداخل حاشية السلاطين أنفسهم. وطال ذلك صغار الموظفين أيضا، فالكل يأخذ حسب المعلومات أو الخدمات التي يقدمها. وتضاعفت خطورة الهدايا خلال القرن 19، فالمعاهدات الخطيرة التي مست بسيادة المغرب سواء في الحدود (مثل معاهدة مغنية سنة 1845) أو في العلاقات التجارية (المعاهدة المغربية الانجليزية سنة 1856) لعب فيها تقديم الأموال والهدايا ــ التي انعدمت الحدود الفاصلة بينها وبين الرشوة ــ للمفاوضين المغاربة دورا أساسياً. فقد تفاوض ممثل بريطانيا ج. د. هاي مع محمد الخطيب بشأن المعاهدة التجارية المذكورة أعلاه، ووعده بتسهيل ذهابه إلى الحج وتحمل نفقاته[30]، وقدم له هدايا من أجل الإسراع بموافقته على إبرام بنودها. وتلقى التاجر المراكشي بوبكر الغنجاوي، الذي حصل على الحماية الأنجليزية، وكان عينا للمفوضية الأنجليزية على ما يجري في البلاط لمدة ثلاثين سنة تقريبا، هدايا متنوعة نظير عمله الاستخباري. وقدم الجاسوس الفرنسي Descos المعروف باسم Eugène Aubin وصفا دقيقا لملامح هذه الشخصية، وأعطى صورة نموذجية عن وضعية التجار الكبار وعلاقتهم بالقوى الأوربية ونمط عيشهم المتأورب، ومما كتبه «... فإذا شاهدته في فندق قاعدا (...) بين أوراقه الطافحة من صناديقه العديدة

---

(28) مويط : **رحلة**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، نشر وزارة الثقافة 1990، ص 145.

(29) Miège, op. cit, Note 92, p. 366

(30) خالد بن الصغير : **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن 19 (56-1885)**، نشر ولادة، الدارالبيضاء 1990، ص 92، انظر أيضا ص 82.
وعن تواطؤ الخطيب مع المفوض البريطاني ج. د. هاي بشأن مسألة الرسوم، انظر **نفس المرجع**، ص 104-105.

وبقايا الأثاث الأوربي، شاهدت رجل أعمال مغربيا داهية مكارا (...)، وقدم لنا الأتاي في أوان فضية مذهبة أهدتها له الحكومة الإنجليزية تقديرا للخدمات الطويلة التي أسداها لها المحمي الإنجليزي»[31].

كان الأوربيون لا يقدمون الهدايا أحيانا إلا بعد التأكد من أنهم نجحوا في الحصول على ما يتطلعون إليه، حتى لا تضيع عليهم قيمة ما جلبوه، فقد أعطيت التعليمات مثلا إلى المبعوث الأنجليزي مارك ميلبانك، الذي فاوض السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1759–1760)، بعدم تقديم الهدايا إلا بعد نجاح المفاوضات[32]. وسعى الأوربيون أحيانا أخرى إلى بذل الهدايا قبل مباشرة المطالب مع المسؤولين المغاربة، وعملوا على اختيار أفضلها أو التي لها جاذبية خاصة لدى السلاطين والوزراء والولاة، ونذكر في هذا السياق، على سبيل المثال، أن وزارة الخارجية الفرنسية، وهي تهيء لإيفاد سفارة إلى السلطان مولاي الحسن بفاس سنة 1889 تحت رئاسة Patenôtre، أجرت تحريات حول ميولات السلطان، وتوصلت إلى أنه مشدود إلى الآلات الكهربائية الحديثة، ولهذا حمل السفير المذكور باخرة تحرك بالكهرباء هدية للسلطان، إضافة إلى مواد أخرى[33].

وعلى عكس الأوربيين، نظر حكام المغرب إلى الهدايا الوافدة عليهم من أوربا على أنها إتاوة أو خدمة إجبارية، تزكي هيبتهم وقوتهم إزاءها، خصوصا وأنهم كانوا يشترطون ويفرضون في أغلب الأحيان نوعية الهدايا التي يجب حملها للتفاوض حول تحرير الأسرى أو تجديد معاهدة تجارية وغيرها، على نحو ما في الرسالة التالية من الباشا مساهل إلى ملك فرنسا لويس الخامس عشر بتاريخ 13 غشت 1727 «يجب على السلطان لويز المولى أمر فرنصيص يوجه صاحبه الباشدور بهديته ويأتي لسيدي نصره الله وتتوسط في فديتهم وتسريحهم لبلدهم (...) أية (كذا) السلطان أبعث الباشدور مع هؤلاء النصارى بهدية تسر سيدنا

---

(31) Aubin (Eugène), **Le Maroc d'aujourd'hui**, Paris, 1904, p. 43

(32) روجرز، **مرجع مذكور**، ص 144.

(33) Roux (F. ch), «Missions diplomatiques française à Fès», **Hespéris**, T. XXXV, Fasc, 3-4, 1948, p. 238.

نصره الله»[34]. وبعث الباشا نفسه قائمة بالهدايا التي يجب حملها من أجل افتداء الأسرى منها : بنادق اسبانية، مسدسات، سكاكين، أدوات حلاقة مزخرفة بالفضة، مرايا، بندقية، أجواخ، أيل... إلخ[35]. وتوجد إشارات كثيرة، في مصادر متنوعة، أوربية بالخصوص، إلى إلحاح المخزن المغربي على تقديم الأسلحة والذخيرة ضمن الهدايا مقابل افتكاك الأسرى أو ضمان عدم التعرض لهجمات القراصنة المغاربة. وقد اعتبر المؤرخون المغاربة تقديم الأوربيين للهدايا دليلا على هيبة المغرب وبالغوا في الإشادة بقوته، وهذا ما نجده مثلا لدى القادري والضعيف الرباطي اللذين عاصرا عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، إذ كتب الضعيف ــ وهو يحاكي القادري ــ عن أحداث سنة 1761 «أتته (السلطان) الهدايا من ملوك النصارى لأنه دوخهم في البحر وغنم منهم غنائم كثيرة وأسر من النصارى ما لا يحصى من الأسرى وتكاثرت سفنه في البحر من أهل سلا ورباط الفتح وأقبلت عليه الأيام ووقف له السعد في البر والبحر...»[36].

لقد اقترنت الهدايا بالسفارات، إذ لا يمكن استقبال مبعوث أوربي دون أن يكون مصحوبا بها، وظل هذا التقليد الإجباري قائما طوال القرن 19 تقريبا، وكثيرا ما رفض السلاطين استقبال موفدين لا يحملون هدايا، ومن ذلك إشعار قنصل نابلي في يوليوز 1836 رسميا، بأنه لن يحظى بمقابلة السلطان إلا إذا حمل معه الهدايا الضرورية[37].

نلمس من خلال هذه الأمثلة، النظرة المتناقضة لوظيفة الهدايا وفعاليتها، فرغم أن الأوربيين حملوا عددا منها تحت إلحاح الحكام المغاربة، فإنهم وظفوها بما يخدم مصالحهم وييسر رغباتهم، أما المغاربة فاعتبروها عنوانا للهيبة والقوة وإرضاء لكبريائهم.

---

(34) De la Veronne, **op. cit**, pp. 21-22

(35) **Ibid**, p. 37

(36) الضعيف الرباطي، **تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق محمد البوزيدي، ج 2، دار الثقافة، الدارالبيضاء، 1988، ص 311.

(37) Miège, **op. cit**, pp. 445-456

الهدية والتفاوت الحضاري بين أوربا والمغرب :

عكست نوعية الهدايا بين الجانبين المغربي والأوربي، الفوارق الحضارية الضخمة، فقد تضمنت الهدايا المغربية بشكل أساسي، مع حرص السلاطين على الظهور بمظهر الأبهة، الحيوانات وبعض الصناعات التقليدية. أما هدايا الأوربيين فاحتلت ضمنها الأسلحة والمعدات التقنية والأواني الحديثة والألبسة الحيز الأكبر، مع كم قليل جدا من الحيوانات ومواد صناعية تقليدية محدودة.

ويمكن إعطاء نموذجين من نماذج كثيرة عن الهدايا المتبادلة خلال سفارات مغربية إلى دول أوربية للوقوف على هذه الفوارق بشكل جلي : فقد حملت سفارة مغربية إلى هولندة في عهد الدلائيين (1659) هدايا عبارة عن فرسين ولبؤة ونعامة، بينما أهدى الهولنديون لأعضاء السفارة المغربية، سلاسل ذهبية وميدالية وكتب في وصف البلاد المنخفضة[38]. وقدم السفير ابن عائشة (1699) للمسؤولين الفرنسيين هدايا من جلود وتمور وسرج وحياك، وعاد بهدايا فرنسية مكونة من مسدسات وساعات عادية وبنادق وساعات ذهبية ومجاذيف[39].

وظل التمايز في الهدايا بين الجانبين قائما خلال القرن 19 بحكم استمرار نفس المعطيات الحضارية، بل تفاوتها بشكل أكثر حدة بين أوربا والمغرب. ونقدم مثالا على هذا التفاوت من خلال سفارة ممثل السارد إلى البلاط الرحماني خلال سنة 1825، فقد حمل معه هدايا ثمينة منها : أخشاب أسرة مزينة بالذهب، ستائر، أثواب وأقمشة، مناديل حريرية، قناطر من السكر وأكياس من الشاي، عشرون خاتما ذهبيا مرصعا بأحجار كريمة، تشكيلتان من الأواني الخزفية للشاي والقهوة... ومقابل ذلك، حصل بعد استقباله من لدن السلطان على أسد وثلاثة أفراس[40] .

---

(38) Sources inédites de l'histoire du Maroc (1ère série), Pays Bas, T. 6, pp. 350-351

(39) Sources inédites de l'histoire du Maroc (2ème série), France, T. 5, pp. 323, pp. 350-351.

(40) Miège, **op. cit**, p. 366, p. 370, pp. 377-379

عن حضور الحيوانات ضمن الهدايا المغربية إلى حكام أوربا، راجع مثلا : روجرز، ص 155، ص 190، 198 وغيرها. وانظر أيضا...

Miège, **op. cit**, p. 242, p. 341, p. 360, pp. 367-368, p. 430 etc...

كان سلاطين المغرب أحيانا يقدمون الهدية وذلك بالسماح للمبعوثين الأوربيين بوسق الحبوب =

لقد أهدى الحكام الأوربيون حيوانات إلى سلاطين المغرب لكنها كانت ضئيلة جدا مقارنة بما قدم المغاربة وبهداياهم الأخرى، ومن الأمثلة على حضور الحيوانات في الهدايا الأوربية إلى المغرب :

ــ تقديم ملك انجلترا شارل الأول للسفير جودر بن عبد الله (1638) عربة وسبعة خيول وأقمشة ورسوم[41].

ــ إهداء ملك الدنمارك مجموعة طيور نادرة للسلطان مولاي يزيد[42].

غير أن أشهر هدية من الحيوانات، تلك التي بعثتها ملكة انجلترة فيكتوريا إلى السلطان مولاي الحسن سنة 1891. وقد حصل ارتباك كبير بشأن نقل الحيوان الضخم (الفيل) من طنجة إلى فاس[43]، ولم يكن أقل من الارتباك المتكرر لممثلي الدول الأجنبية الذين كثيرا ما تذمروا من الهدايا المغربية التي تشكلت في المجمل من الخيول والأسود، فلم يكن بمقدورهم رفضها، وفي ذات الوقت كانت تؤرقهم مصاريف ونفقات شحنها وحراستها وإخضاعها للمراقبة الصحية. وهذا ما واجه مثلا القنصل الأمريكي في طنجة سنة 1834، فقد تلقى من السلطان ابن هشام فرسين وأسدا كبيرا هدية للرئيس الأمريكي أندرو جاكسون، لكن الخزينة الأمريكية لم تكن مستعدة لتغطية نفقات نقل هذه الحيوانات، كما أنه لم يكن من الممكن رد الهدية خشية إغضاب السلطان والتأثير سلبا على تجديد الاتفاقية المغربية ــ الأمريكية، وبعد أخذ ورد، وتدخل الرئيس الأمريكي نفسه وافق

= أو الأنعام، وهذا ما فعله عبد الرحمان بن هشام ــ مثلا ــ مع القنصل الانجليزي في مارس 1824، إذ رخص له بتصدير ثلاثين ثورا.

Miège, op. cit, p. 256

وفي فترات سابقة على القرن 19، قدم سلاطين المغرب بعض الأسرى على سبيل الهدية.

(41) روجرز، **مرجع مذكور**، ص 71.

(42) **Slousch, op. cit, p. 647**

(43) عن هذه الهدية الفريدة، يراجع :

السباعي المراكشي : **البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولاي الحسن**، مخطوط بالخزانة العامة (الرباط)، رقم د 1346، ورقة 149-1.

خالد بن الصغير : «هدية الفيل من الملكة فكتوريا إلى السلطان مولاي الحسن»، **مجلة دار النيابة**، العدد 12، 1986، ص 44-48.

الكونغريس على تقديم المصاريف الضرورية لحمل الهدايا / الحيوانات[44].

نستخلص مما سبق، أن الهدايا المغربية كانت ذات طابع سكوني من حيث مكوناتها، وعكست جمود المغرب، أما الهدايا الأوربية فإنها واكبت التقدم الصناعي والتقني لأوربا، وحيوية مجتمعاتها.

الهدية بين مسعى إلغاء إلزاميتها وإدراك خطورتها :

حاولت الدول الأوربية لاسيما في القرن 19، إلغاء الصفة الإجبارية للهدايا كما كان ينظر إليها المخزن المغربي، وقد بدأت المحاولات الأولى في هذا الاتجاه خلال العقدين الأولين من القرن المذكور، لكن المخزن المغربي الذي كان مايزال يأنس في ذاته القوة أحبط هذه المساعي وأحدث شقاقا وسط الحكومات الأوربية : ففي سنة 1816 احتجت اسبانيا بشدة على حكومة لندن حينما بلغها تسلم المخزن المغربي هدايا انجليزية عبارة عن عربات ومدافع وكمية كبيرة من البرود وقنابل المدافع وقنابل المورتار، واعتبرت حكومة مدريد ما تقوم به انجلترة عملا محبطا للجهود التي تبذلها الدول الأوربية لإرغام المغرب وغيره من البلاد غير المتمدنة «على العمل وفق الأعراف المتعامل بها بين الأمم المتحضرة»[45]. وامتنعت فرنسا خلال العهد النابليوني عن تقديم الهدايا إلى المخزن المغربي وأمرت الحكومة الفرنسية سفيرها Ornano إلى مولاي سليمان بتطبيق هذا الإجراء، لكن العمل به لم يستمر طويلا[46] وأشعر الممثل البريطاني ج.د. هاي غير ما مرة المخزن المغربي بالأمر الخاص بعدم قبول الموظفين البريطانيين للهدايا في محاولة لافهامه بكيفية غير مباشرة بقطع هذا التقليد السلبي في العلاقات بين البلدين[47]. وتتابعت المحاولات لقطع الهدية الإجبارية طوال العقود اللاحقة من القرن 19، وقد حل السفير الفرنسي D'Aubigny بفاس سنة 1892 دون أن يحمل معه هدايا[48]. مما أشر إلى قرب وضع حد نهائي للهدايا الإلزامية، غير أنه في ذات الوقت،

---

(44) عبد الهادي التازي : **التاريخ الديلوماسي للمغرب**، ط 1، ج 2، ص 22.

(45) روجرز، **مرجع مذكور**، ص 179.

(46) Caillé (J), **op. cit**, pp. 177-178

(47) روجرز، **نفس المرجع**، ص 198–199.

(48) Caillé, **op. cit**, p. 178

حرصت الدول الأوربية على منح الهدايا غير الرسمية التي تتيح لها تحقيق المآرب وتوسيع المكاسب مثلما حصل مع بوبكر الغنجاوي ومحمد الخطيب وغيرهما.

وتفطن بعض علماء المغرب إلى خطورة تبادل الهدايا مع الأوربيين، فقد حث محمد بن جعفر الكتاني على رفض قبول الهدايا الوافدة من أوربا، في وقت حرص المخزن المغربي على الحصول عليها لأنها في اعتقاده تكسبه المزيد من الأبهة والهيبة، فيما كان الأوربيون يعملون على إلغاء الهدايا التي لها طابع إجباري وتشجيع ماعداها لنيل امتيازات تجارية وترابية وغيرها. وقد حذر الكتاني من قبول الهدايا بسبب وقعها النفسي على المتلقي، المتمثل في تليين موقفه من العدو وكسر نفوره منه والإحساس بالامتنان له «... ومن أحسن إليك فقد استرقك بامتنانك ومن أذاك فقد أعتقك من رقة إحسانه، والعطاء في النفوس كما قال بعض الأعيان أثر قادح في الإيمان، فاحذر أن تقبل ممن أمرك الله بمعاداته هدية فإنها بلية وأي بلية لأن القلوب مجبولة على حب من أحسن إليها أو أنعم بشيء ما عليها...»[49]. وكان لهذا النهي ما يبرره في واقع العلاقات المغربية ــ الأوربية، وإن كان الناصح ركز أساسا على الجانب العاطفي : الامتنان والتودد. فقد قامت الهدايا، التي يصعب في الكثير من الأحيان تمييزها عن الرشاوي، بدور خطير تمثل في استمالة عدد من أعضاء المخزن وزعماء القبائل والزوايا والطرق لتسهيل الاختراق الأوربي.

وعلى العكس مما ورد عند محمد بن جعفر الكتاني، قام محمد بن عبد الكبير الكتاني بتقديم الهدايا (كبش، دجاج، بيض، خضر وفواكه) إلى رئيس المركب الألماني الذي أقله إلى الحجاز سنة 1321هـ (1904م)، وقد اعتبر مرافقه ومدون هذه الرحلة الحجازية، العمراني السرغيني، ما قام به شيخه الكتاني، أي تقديم الهدايا للألماني «إظهارا لعزة الإسلام ورفعته»[50]. والواقع، أن الشيخ المذكور كان يسعى إلى إحاطة نفسه بمزيد من التقدير والتمتع بخدمات إضافية على متن الباخرة الألمانية دون سائر الحجاج الآخرين : فنظير الهدايا، قدمت إليه خدمات

(49) محمد بن جعفر الكتاني : **نصيحة أهل الإسلام**، ط 2، مكتبة بدر، الرباط 1989، ص 113.

(50) العمراني السرغيني : **اللؤلؤة الفاسية في الرحلة الحجازية**، مخطوط بالخزانة العامة (الرباط) رقم ك 1012 ضمن مجموع، ص 155.

إضافية، وهو ما كتب بشأنه نفس الكاتب «... ففرحوا بنا غاية الفرح واحتفلوا بنا غاية الاحتفال إلى تعظيم وإجلال حتى سمعته رضي الله عنه يقول «إنهم (المكلفون بالمركب) في خدمتنا كالفقراء»[51]. ولا يعدو ما كتب بصدد هذا الموضوع إلا شكلا من أشكال التعويض النفسي إزاء الشعور بالضعف أمام الأوربيين والحاجة إليهم في الأمور النافعة مثل وسائل النقل الحديثة، وهذه حالة محمد بن عبد الكبير الكتاني مع رئيس المركب البخاري الألماني.

وكان الشيخ إبراهيم التادلي الرباطي واقعيا حينما تناول موضوعا مماثلا، إذ نصح من يرغب ركوب البحر بتقديم بعض الهدايا لرئيس المركب ومساعديه معللا ذلك على النحو التالي «... واصحب معك من بلدك تحفا غريبة مثل التمر المجهول أو الكعب أو كالنفط والدجاج المعلوف والمسمن، فتدفع من ذلك أو يوم أو يوما بعد يوم للرئيس وبعض رؤساء المركب كرئيس وبعض رؤساء المركب كرئيس الكزن وهو بيت طبخ الطعام (...) واعتمد على مداراتهم ما أمكنك لقولهم دارهم مادمت في دارهم (...) وبذلك تملك منهم كل ما أردت (...) والمداراة مندوبة لاسيما مع الكفار ومع كبرائهم فإن رئيس البابور في البحر مثل السلطان...»[52]. إن الذي نصح به التادلي يمكن أن نطلق عليه هدية الضرورة، التي تفيد في تجنب سطوة القوي ونيل خدمات مقبولة. ويتضح من خلال النماذج الثلاثة تقييم متباين للهدية ودورها بحسب السياق الذي تمت فيه.

ختاما، لا مراء أن هذا الرصد الأولي لأهمية تبادل الهدايا في تاريخ العلاقات المغربية الأوربية، في حاجة إلى دراسة أكثر عمقا، تبدأ أولا بتجميع وتصنيف المادة الغزيرة بشأن هذا الموضوع المبثوثة في مصادر مغربية وأوربية متنوعة. وثمة موضوع آخر يستلزم دراسة مستقلة، إنه دور الهدية في العلاقات الداخلية بالمغرب.

---

(51) **المرجع نفسه**، ص 38.

(52) التادلي الرباطي : **زينة النحر بعلوم البحر**، مخطوط بالخزانة العامة (الرباط)، رقم 1347 ضمن مجموع، ورقة 201 ب.

التهريب والحدود
في شمال شرق المغرب
(1845 - 1912)

عكاشة برحاب
كلية الآداب ــ المحمدية

اتخذت ظاهرة التهريب في المغرب بُعداً كبيرا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وهي ليست وليدة هذا القرن كما يعتقد البعض، بل هي ظاهرة قديمة، وقد أصبحت الدولة المغربية أكثر وعيا بانعكاساتها الاقتصادية والسياسية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كانت عمليات التهريب بسواحل الريف تعود إلى عهود قديمة وتلتقي جذورها بالجهاد البحري، فإن هذه الظاهرة جديدة عبر الحدود البرية بين المغرب والجزائر، ويعتبر تاريخ رسم الحدود بين البلدين سنة 1845 منطلقا لها. وسنقتصر في هذه الدراسة على تلمُّس أسبابها ورصد ملامحها وإبراز عواقبها الاقتصادية والسياسية منذ توقيع اتفاقية الحدود إلى تاريخ عقد الحماية سنة 1912.

وإذا كانت ظاهرة التهريب بسواحل الريف لا تختلف عن ظاهرة التهريب عبر الحدود البرية مع الجزائر من حيث الممارسات، فإن انعكاساتها على العلاقة بين المغرب والدول الأوربية كانت ذات أبعاد خطيرة؛ حيث كانت عملية التهريب مُرَكَّبة، إذ كانت تجمع في غالب الأحيان بين نشاط التهريب والقرصنة البحرية، وتورَّطت فيها دول أوربية مختلفة. ولا يسعنا في هذه الدراسة ــ التي نحاول من خلالها الكشف عن كُنْه الترابط بين التهريب والحدود ــ إلا أن نقتصر على الجانب المرتبط بالمغرب والجزائر، ولن نخوض في بحث ظاهرة التهريب بسواحل الريف، إلا أن ذلك لن يحول دون إثارتها من باب المقارنة؛ حيث كانت منطقة الريف

الشرقي على وجه الخصوص تجمع في كثير من الأحيان بين التهريب عبر البحر والتهريب عبر الحدود البرية نحو الجزائر.

أولا ــ جذور ظاهرة التهريب :

1 ــ المفهوم والمصطلح :

قبل البحث في جذور ظاهرة التهريب، من المفيد أن نحاول الإحاطة بالمصطلح الذي نصادفه في الوثائق المغربية، حيث كثيراً ما يُعبّر عنه بلفظ من أصل لاتيني «كُنْطرَبَنْضُو»[1]، وقد ظهر المصطلح لأول مرة بإيطاليا في بداية القرن السادس عشر (Contrabbando)[2]، ثم شاع تداوله في بلدان أوربا إلى أن أصبح مصطلحا عالميا، ونرجّح أن يكون ظهور هذا المصطلح مرتبطا بإحداث تشريعات تنظم التجارة إبّان ازدهار النظام المركنتيلي في أوربا، إلى جانب الشروع في إثبات الحدود بين مختلف كياناتها، ويفيد المفهوم إدخال سلع دون أداء حقوق التعشير، أو إدخال مواد ممنوعة بطريقة سرية. ويُراد بالتهريب عموما كل تجارة تقوم على خرق القوانيين الجاري بها العمل وبالخصوص القوانين الضريبية، وتفترض هذه المراقبة أن تكون الدولة قد بلغت مستوى معيّنا من التنظيم والقوة لاستخراج الحقوق من المطالَبين بها.

أما فيما يتعلق بالمغرب، فمن المرجّح أن يكون المصطلح قد انتقل إليه عن طريق الإسبان بحكم الجوار وواقع الاحتلال لبعض الجزر والمواقع على سواحل الريف، حيث يلاحظ أن الصيغة الإسبانية (Contrabando) لا تختلف عن الصيغة الإيطالية بحكم انتمائهما إلى اللغة اللاتينية. أما تاريخ شيوع هذا المصطلح بين المغاربة، فمن الصعب ضبطه، إلا أنه أصبح متداولا في الاتفاقيات الدولية التي وقّعها المغرب منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ونذكر منها على سبيل المثال الاتفاقية الموقّعة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1786[3].

---

(1) يكتب المصطلح بأشكال متباينة في الوثائق المغربية، منها «كنطربانضُ» و«كنطربندُ»...

(2) Dictionnaire encyclopédique Quillet, vol II, p. 1505
ويُقصد بمصطلح «contrabbando» كل نشاط تجاري لا يحترم القوانين الجاري بها العمل.

(3) انظر الفصل الثامن عشر من الاتفاقية الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1786 وأصلها محفوظ بمديرية الوثائق الملكية بالرباط (م.و.م).

وصار المصطلح أكثر تداولا إبّان المفاوضات التي راجت بين المغرب وبريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر[4]، حيث أُثبت المصطلح في الفصل الثالث عشر من نص الاتفاقية التجارية التي وُقعت بين البلدين سنة 1856[5].

ومن المعروف أن المغرب صار مستهدفا خلال القرن التاسع عشر بعمليات التهريب، التي كان يقوم بها مواطنو الدول الأوربية المتنافسة على المغرب قصد تسويق منتجات مصنّعة أو الحصول على مواد خام، الأمر الذي شجّع في كثير من الأحيان على ظاهرة التهريب بالسواحل الأطلسية والمتوسطية، خصوصا بعد أن تخلى المغرب عن الجهاد البحري.

2 ــ من تهريب بحري إلى تهريب برّي :

من المؤكد أن ظاهرة التهريب كانت حاضرة في الواجهات البحرية البعيدة عن المركز قبل رسم خط الحدود البرّية بين المغرب والجزائر المحتلة، وقد وردت بعض الإشارات عن هذه الظاهرة في الوثائق المغربية، وكانت تخص السواحل الجنوبية الواقعة جنوب أكادير، والسواحل المتوسطية المحاذية لجبال الريف. وغالبا ما كان هذا التهريب المرتبط بالبحر يستمدّ جذوره من الاحتلال الإيبيري للسواحل الأطلسية والمتوسطية منذ القرن الخامس عشر، حيث صارت تلك المواقع المحتلة قواعد لرواج تجاري غير مشروع بين تجار أوربيين وقبائل مغربية، وقد أُخلِيَت تلك المواقع المحتلة على الساحل الأطلسي تباعا منذ قيام الدولة السعدية ــ وكان آخرها موقع الجديدة الذي أخلاه البرتغاليون في عهد السلطان سيدي محمد بن الله في منتصف القرن الثامن عشر ــ[6] مما أضعف حركة التهريب على الساحل الأطلسي، التي انتقلت إلى أقصى جنوب البلاد، أي إلى المناطق التي يصعب على

---

(4) خالد بن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني**، مراسلات جون درامون هاي مع المخزن، 1846–1886، دار ولادة، بدون تاريخ (1991)، الوثيقة رقم 24، ص 35–36، وهي بتاريخ 29–6–1853، وأيضا الوثيقة رقم 26، ص 40–41. وهي مؤرخة في 14 شتنبر 1853.

(5) انظر نص الاتفاق في **دورية الوثائق**، التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية، الرباط، العدد الثاني، 1976، ص 211–212.

(6) Brahim Boutaleb et Autres, **Histoire du Maroc**, Hatier, Casablanca, 1967, p. 263

المخزن مراقبة الرواج التجاري بها. وعلى عكس ما وقع بالساحل الأطلسي، فإن بقاء الاحتلال الإسباني بسبتة ومليلية وبعض الجزر بساحل الريف أرسى تقاليد ظاهرة التهريب في الساحل المتوسطي، كما أن القرب من أوربا ساهم بدوره في ترسيخ الظاهرة في هذه المناطق، وقد تقوّت بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 ببروز نشاط التهريب عبر حدود برّية.

إلا أن المشكل الذي يفرض نفسه على المتتبّع لظاهرة التهريب عبر الحدود البرية، هو التساؤل عن وجود أو غياب الظاهرة إبان الحكم التركي بالجزائر ؟ أي قبل الاحتلال الفرنسي.

إن افتراض وجود الظاهرة بين شرق المغرب وغرب الجزائر في فترة الحكم التركي، يستلزم وجود حدود واضحة المعالم بين البلدين ووعْي السكان بها والعمل على احترامها، وبناء على هذه الفرضية يمكن ملاحظة الظاهرة. وما هو ثابت في بعض المصادر التاريخية[7] يكشف عن ظهور بوادر مشكلة الحدود إبّان دخول الأتراك للجزائر وقيام الدولة السعدية، إلا أن الوعي بالحدود لم يبرز إلا في منتصف القرن السابع عشر إبّان قيام الدولة العلوية، وبالضبط في عهد السلطان مولاي محمد، على إثر حدوث توتّر بينه وبين أتراك الجزائر إثْر غزوه لأحواز مدينة تلمسان[8]، فتعهّد لهم آنذاك بعدم اجتياز وادي تافنا، واعتبر بعض المؤرخين ذلك التعهّد بمثابة اتفاق لضبط القسم الشمالي من الحدود[9]، إلا أن ذلك التعهّد

(7) محمد الإفراني المراكشي، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تصحيح هوداس، مطبعة أنجي، باريس، 1888، ص 41-42.
محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين**، منشورات دار الغرب للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة فضالة، 1978، الجزء الثاني، ص 431.

(8) أبوالقاسم الزياني، **البستان الظريف في دولة مولاي علي الشريف**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 1577، ص 22-38.
أحمد بن خالد الناصري السلاوي، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدارالبيضاء، 1956، الجزء السابع، ص 20-21.

(9) أبو القاسم الزياني، **الروضة السليمانية**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم 1275، ورقة 41.
عبد الرحمن بن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، ص 38.

لا يرقى إلى مستوى اتفاق دولي، إذ هو لا يتوفر على المقوّمات القانونية[10]. ويُستفاد من المصادر المغربية أن الوعي بالحدود قد انحصر خلال هذه الفترة في مستوى الحكام من الجانبين المغربي والتركي. ومن المؤكد أن خصوصية العالم الإسلامي لم تساعد على إدراك مفهوم الحدود بكل أبعاده كما كان الأمر سائدا أنذاك بين الدول الأوربية، حيث كان المسلم أينما حل وارتحل يعتبر نفسه في بلده، إلا أن هذه الخصوصية لم تمنع الحكام المسلمين من استخلاص الرسوم على القوافل التي كانت تمر بمناطق سلطتهم، ولا أدل على ذلك من إلزام التجار المرافقين لركب الحجيج بدفع الرسوم على السلع التي يتاجرون فيها أثناء مرورهم بهذا البلد أو ذاك، وأبرز مثال هنا ينطبق على الحجاج المغاربة أثناء مرورهم بالجزائر أو مصر، وهو ما تعكسه كتب الرحلات الحجية.

وتستلزم ملاحظة ظاهرة التهريب وعْي سكان المناطق الحدودية وإدراكهم بوجود حدود واضحة المعالم، وهذا واقع لم يكن قائما أثناء الحكم التركي للجزائر؛ حيث كانت قبائل الحدود من هذا الجانب أو ذاك تقوم بالمبادلات فيما بينها كأنها في بلد واحد، وبدون شك فإن انتماءها لملّة واحدة عاق وعيها بالتمايز بين الوضع هنا وهناك، فضلا عن عنصر القرابة والتشابه في التقاليد والعادات وانعدام عنصر التفاوت في المستوى الاقتصادي. وقد فرض هذا الواقع على سلاطين المغرب ــ خصوصا في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ــ اتخاذ إجراءات تضمن لهم استخلاص الرسوم على السلع الموجّهة إلى غرب الجزائر، فكانت القوافل تُلزَم بدفع الحقوق بمدينة فاس قبل توجّهها إلى شرق البلاد[11]، ونستخلص من ذلك كله غياب ظاهرة «كُنْطرَبَنْضو» عبر البرّ بين المغرب والجزائر أيام الحكم التركي، في وقت كانت الظاهرة نفسها سائدة بين الدول الأوربية، التي سبقت أن رسمت الحدود فيما بينها، وأدركت ما يستوجبه ذلك من حقوق

(10) عكاشة برحاب «مفهوم الحدود في الوثائق المغربية منذ احتلال الجزائر إلى سنة 1912»، أعمال ندوة **المجالات الحدودية في تاريخ المغرب**، منشورات كلية الآداب، المحمدية، 1999، ص 38-44.

(11) عكاشة برحاب «مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر ــ 1830-1907»، أعمال ندوة **التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب**، كلية الآداب، عين الشق، الدارالبيضاء، 1989، الجزء الثاني، ص 247-258.

وواجبات[12].

3 ـــ التهريب عبر الحدود البرّية :

إن احتلال الجزائر سنة 1830 والشروع في إثبات معالم الحدود مع المغرب بعد اتفاق مغنية سنة 1845، ترتّب عليه وعي المخزن بانعكاسات رسم الحدود على القبائل المغربية، والتي قد تمس الجوانب السياسية والتجارية على وجه الخصوص. حيث أدرك المخزن المخاطر المترتبة على خضوع بلد إسلامي مجاور لحكم دولة غير إسلامية، مما جعل مشاكل الحدود وتبعاتها تتصدّر اهتمام سلاطين المغرب منذ ذلك الوقت، فاتخذوا عدة إجراءات للحدّ منها[13].

من المعلوم أن الحكام المسلمين كانوا يحرصون على حظر بيع كل ما من شأنه أن يساعد الكفار ويقوّيهم، ليس في زمن الحرب فحسب، بل حتى في وقت السلم. وفي هذا السياق فقد دعا السلطان عبد الرحمان بن هشام قبائل الحدود إلى مقاطعة المعاملات التجارية مع النصارى والمتنصّرة، خصوصا بعد وقعة إسلي سنة 1844 رغم إعلان الصلح والمهادنة الذي أعقبها. والجدير بالملاحظة أن المخزن لم ينعت هذه المعاملات التجارية بمصطلح «كُنْطَرَبَنضو»، وكانت تتمثل بالخصوص في بيع منتجات فلاحية للجيش الفرنسي، بل اعتبر ذلك «البيع نفاقا»[14]. إلا أن دعوة المقاطعة لم تلق آذانا صاغية، بسبب غموض وتناقض الخطاب المخزني الموجّه لقبائل الأطراف الشرقية، حيث كيف يمكن التوفيق بين إقرار الصلح والهدنة مع الكفار، وفي ذات الوقت إصدار الأمر بمنع التجارة وعدم التعامل معهم.

لم تكن السلطات الفرنسية بالجزائر من جهتها متحمّسة لتسهيل الرواج

---

(12) Daniel Nordman, «Problématiques historiques : Des frontières d'Europe aux frontières du Maghreb (XIXe siècle)». In **Profil du Maghreb, Frontières, Figures et territoires (XVIIIe - XXe siècle)**, Publications de la Faculté des Lettres, Rabat, 1996, pp. 25-27.

ملاحظة : كانت إيطاليا من بين الدول التي اهتمت بتاريخ الحدود، نظرا للتقسيم الذي ميزها خلال عدة قرون قبل أن تتوحد في منتصف القرن التاسع عشر.

(13) عكاشة برحاب، «مفهوم الحدود في الوثائق المغربية» م.س، ص 44-45.

(14) رسالة من قائد وجدة محمد بن الهاشمي إلى محمد بن إدريس بتاريخ فاتح شوال 1260/14 أكتوبر 1844، نقلا عن :

Hamet Ismael, «Le gouvernement marocain et la conquête d'Alger». In Académie des Sciences Coloniales, **Annales**, I, 1925, p. 109.

التجاري عبر البرّ قبل اتفاق رسم الحدود، وإخماد المقاومة التي كان يتزعّمها عبد القادر الجزائري، إذ كانت تخشى أن يساهم ذلك في إمداد المقاومة الجزائرية بكل ما كانت تحتاجه، وبالتالي تزداد قوةً وتستمر وقتاً أطول. وفي هذا السياق استصدرت السلطات الفرنسية بالجزائر مرسوما بتاريخ 16-12-1843 يحظر المبادلات البرية بين المغرب والجزائر[15]، ويُستفاد من المعطيات المتوفّرة أن القرار الفرنسي كان ظرفيا ومؤقتا، ومرتبطا بالمقاومة الجزائرية التي اتخذت شمال شرق المغرب قاعدة لها. وكان هذا الحظر غير المعهود بين قبائل مغربية وأخرى جزائرية بدايةً لحركة تجارية لا تخضع لهذا الجانب أو ذاك.

وبرز منذ البداية تباين في وجهات النظر بين المغرب وفرنسا إزاء المبادلات البرية، وكانت لكل طرف مبرّراته الخاصة به والتي تتناقض مع مصلحة الآخر. إذ سرعان ما تأكد ذلك بشكل جلي إبّان مصادقة السلطان عبد الرحمان بن هشام على اتفاق مغنية سنة 1845، وكانت فرنسا تحاول جرّ المخزن إلى توقيع اتفاق تجاري مكمّل لاتفاقية الحدود، إلا أن السلطان رفض ذلك بشكل قاطع[16]. وهذا القرار ــ الذي لا يجاري ما كان سائدا بين قبائل شرق المغرب وغرب الجزائر ــ ساهم بدوره في حركة تجارية لا تخضع للمخزن.

وبعد أن رفض المخزن توقيع اتفاق تجاري مع السلطات الفرنسية بالجزائر المستعمرة، عمدت هذه الأخيرة إلى استصدار قوانين من شأنها تشجيع القبائل المغربية المحاذية للحدود على المتاجرة مع غرب الجزائر[17]، رغم أوامر المنع التي

---

(15) Ed. Déchaud, **Le commerce algéro - marocain**, Alger 1906, p. 15

أنظر أيضا :

عكاشة برحاب، **شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، 1873-1907**، منشورات جامعة الحسن الثاني، الدارالبيضاء، 1989، ص 293-294.

(16) رسالة السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى بوسلهام بن علي أزطوط بتاريخ 27 ربيع الأول عام 1261 / 5 أبريل 1845، دورية الوثائق، م.س، العدد الأول، ص 186، وورد في الرسالة ما نصه «... وزادوا مع ذلك مجاراته في أمر البيع والشراء بين الإيالتين بما لم نأذن لهم فيه ولم نعرج عليه ولا خير للمسلمين فيه...».

(17) مرسوم 11 غشت 1853 المنظم للمبادلات بين البلدين ورفع الحظر على المنتجات المغربية المصدرة برا إلى الجزائر.

مرسوم 17 يوليوز 1867 الذي أعفى المنتجات المغربية المصدرة برا إلى الجزائر من أداء الرسوم الجمركية. انظر : Ed. Déchaud, op. cit, p. 15-16

أصدرها المخزن وعزّزها بخلفية دينية؛ حيث كثيراً ما دعا السلطان قبائل الأطراف الشرقية إلى «مقاطعة الكافر ومصارمة أهل شيعته» مستشهدا بآيات قرآنية، وفي مرحلة لاحقة صار كل من خالف الأوامر المخزنية معرّضا للعقاب والزجر[18]، وهذه من الإشارات الأولى الدالة على بداية محاربة كل تجارة غير مرخّص بها عبر الحدود البرية بين المغرب والجزائر.

ثانيا ــ انتشار ظاهرة التهريب عبر البر :

بعدما كان استعمال مصطلح «كُنْطرَبنْضو» ينحصر في الواجهات البحرية، صار أكثر تداولا في الخطاب المخزني للتعبير عن الظاهرة الملاحظة عبْر الحدود البرية. وهذا الأمر يدفع المتتبّع للظاهرة إلى البحث عن الأسباب التي ساعدت على انتشارها في شمال شرق البلاد عبر الحدود البرية.

1 ــ عزلة شمال شرق المغرب :

من المفترض أن سكان شمال شرق المغرب قبل احتلال الجزائر كانوا يحصلون على حاجياتهم من السلع الأوربية عبر ثلاثة مسالك. أوّلها المسلك البري الذي ينطلق من طنجة إلى فاس، ومنها إلى وجدة. ومعروف أن هذا المسلك كان غير مأمون من خطر قطّاع الطرق أو الثائرين على السلطة المركزية. ومن ثم فلم يكن يزوّد الأطراف الشرقية بشكل منتظم. كما أن المخزن لم يكن يتوفّر على مرسى مفتوح للتجارة بسواحل شمال شرق البلاد، بل كان أقرب مرسى على الساحل المتوسطي للمنطقة الحدودية يتمثل في مرسى تطوان، الذي كان يزود في بعض الأحيان مناطق الريف بالمنتجات الأوربية عن طريق البحر وفي ظروف صعبة. أما سكان شرق البلاد فكانوا يتجهون إلى بعض المراسي بغرب الجزائر كلما تعذّر عليهم ربط الاتصال بفاس، ومنها على وجه الخصوص مرسى الغزوات أو وهران الخاضعين لحكم الترك، وشكّل هذا الاتجاه المسلك الثاني من حيث إمداد شمال شرق البلاد بالمواد الأوربية، لكن في غالب الأحيان كانت قبائل هذه المنطقة تتجه إلى مليلية، التي أصبحت تمثّل المسلك الثالث والرئيسي نحو مصدر المنتجات الأوربية؛ بل

---

(18) عبد الرحمن بن زيدان، **اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الرباط، 1933، الجزء الخامس، ص 75، 125–126.

أصبح من المعتاد أن تنتظم قوافل من جنوب شرق المغرب للتردّد على هذا المنفذ البحري المحتل من طرف اسبانيا. ومما شجع على ذلك أن المخزن المركزي لم تتوفّر له الوسائل لمراقبة هذه التجارة، ولم يكن بوسعه منعها، ويمكن تفسير هذا الموقف بوعي المخزن بعجزه عن إمداد المناطق الشرقية بالمنتجات الأوربية التي كانت في حاجة إليها، وكما هو معلوم فإن انتشار استعمال السلع الأوربية (أوانٍ منزلية ومنسوجات...) واتساع ظاهرة شرب الشاي[19] ولّد مزيدا من الحاجيات التي عجز المخزن المركزي عن تأمين وصولها بشكل منتظم إلى المناطق الحدودية. وبذلك هيأ هذا الواقع المعيش بشمال شرق البلاد ظروفا ملائمة لحركة تجارية لا تخضع لمراقبة الدولة.

2 ــ تفاوت متزايد بين الجزائر والمغرب :

بعد احتلال الجزائر قامت فرنسا ــ وهي من بين أكبر الدول الصناعية آنذاك ــ بإنجاز مشاريع عديدة، ارتبط جلها بالبنية التحتية[20]، منها على سبيل المثال إحداث خطوط للسكة الحديدية تنطلق من وهران في اتجاه شرق المغرب وجنوبه، مما سهل عملية تنقُّل الأفراد ونقل السلع وتزويد أسواق غرب الجزائر بكل ما كانت تحتاجه، وقد كان هذا العامل حاسما في استمالة التجار المغاربة وتشجيعهم على التردّد إلى الأسواق الجزائرية ودفعهم إلى التخلي عن القيام بمشترياتهم من مليلية. وكان ذلك بداية لمنافسة شديدة بين أسواق غرب الجزائر ومليلية المحتلة. بالإضافة إلى بناء الطرق وتوسيع شبكتها في اتجاه المغرب، والعمل على تشجيع استعمال العربات المجرورة بالخيول سواء لنقل المسافرين أو لنقل البضائع. ورغم معارضة المخزن لاستعمال هذا الوسيلة للربط بين مغنية ووجدة، فإن السلطات الفرنسية بغرب الجزائر نهجت سياسة الأمر الواقع، وصارت عربات جزائرية تتردّد على وجدة رغم انعدام طرق صالحة لاستعمالها، ويستفاد من الوثائق المغربية أن التجار المغاربة قد استحسنوا هذا النوع من النقل رغم تحذير المخزن

---

(19) J.L. Miège, **Sucre, Sucreries et douceurs en Méditerranée**, Paris, C.N.R.S. 1991

عبد الأحد السبتي وعبد الرحمن الخصاصي، **من الشاي إلى الأتاي**، منشورات كلية الآداب، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، 1999.

(20) Pierre Goinard, **Algérie, L'œuvre française**, Robert Laffont, Paris 1984, p. 180

بعدم استعماله، بل ذهب الأمر بالمخزن إلى وضع حواجز لعرقلة مرور العربات القادمة من مغنية[21]، وكان هذا النقل يساهم بدوره في نشاط التهريب، حيث كان رجال المخزن على بيّنة من الأمر، فبرّروا بذلك منعه، واعتبروه مقدّمة للمطالبة ببناء الطرق الصالحة للعربات، ثم يكون مطية للمطالبة ببناء خط للسكة الحديدية[22].

كما أن إحداث بعض الصناعات الخفيفة بغرب الجزائر ساهم بدوره في تشجيع ظاهرة التهريب، ودخول بعض المواد — التي لم تكن ذي قيمة من قبل — في دائرة التهريب، فعلى سبيل المثال فإن نبات الحلفاء الذي كان من قبل لا يلقى رواجا كبيرا في المغرب، حيث كان استعماله منحصرا في مصنوعات تقليدية، قد أصبح مادة مطلوبة بغرب الجزائر لتلبية حاجيات بعض الصناعات[23]، وبذلك صارت الحلفاء من المواد التي يشتغل الناس بتهريبها إلى الجزائر، وكان الإقبال عليها كبيرا خصوصا بمنطقة الظهْرا جنوب وجدة وبشرق الريف إلى حدّ أن انشغل المخزن بأمرها، ويفسّر ذلك الإقبال بكون الحصول عليها لم يكن يتطلب رأسمال، بل يكفي اجتثاثها من الأرض ونقلها إلى أسواق غرب الجزائر. وكثُر الإقبال على تهريبها في فترات الجفاف والمجاعة. وبذلك فإن تصنيع الحلفاء بغرب الجزائر جعلها مادة مطلوبة، ومن ثم صارت في عداد المواد المهرّبة إلى الجزائر برّا عبر الحدود الشرقية وبحرا من سواحل الريف[24]. وبعد أن اتسع أمر تهريب الحلفاء اعترف المخزن بالأمر الواقع ووافق على تصديرها إلى الجزائر خصوصا في فترات الجفاف والقحوط ولكن دون إعفائها من رسوم التعشير[25]، ومهما حاول المخزن مراقبة

---

(21) L. Voinot, «Le retour incessant des difficultés de frontière avec le Maroc, 1893-1896», **Bulletin de la Société de géographie et d'archéologie d'Oran**, 1930, p. 280 et 321-322.

(22) رسالة من الأمين الحاج علال بن محمد المقري إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 10 رجب 1307/2 مارس 1890. مديرية الوثائق الملكية، الرباط، ملف وجدة.

(23) Pierre Goinard, **op. cit**, pp. 180-181

(24) من القائد حميدة بن علي الشجعي إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 28 ربيع الثاني 1301/26 فبراير 1884، م.و.م الرباط، ملف وجدة.

من قاضي كبدانة إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 9 ذي القعدة 1300/ 11 أكتوبر 1883، الخزانة الحسنية، محفظة رقم 10.

(25) من عامل وجدة إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 28 ربيع الثاني 1301/ 26 فبراير 1884=

بيع الحلفاء إلى الجزائر فإنه لم يتأتّ له ذلك، نظرا لبعد مسالك تهريبها عن مركز السلطة بشمال شرق المغرب (وجدة).

كما أن إحداث مطاحن للحبوب بوهران وتلمسان شجع بدوره على تهريب الحبوب من شمال شرق البلاد إلى غرب الجزائر خصوصا في الفترة التي يتحقق خلالها فائض في محصول الحبوب[26]. إلا أن الاتجاه المعاكس هو المتغلّب في تهريب الحبوب أو الدقيق (أي من غرب الجزائر إلى شرق المغرب)، نظرا لفترات الجفاف والقحوط المتلاحقة التي ميزت المناطق الحدودية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولا يجب إغفال هجرة اليد العاملة المغربية من شمال شرق البلاد على وجه الخصوص بهدف العمل في الضيعات الفلاحية، التي كان يمتلكها الفرنسيون أو من أجل العمل في أوراش بناء السكة الحديدية، وكانوا يُعدّون بالآلاف[27]، وقد كانت أوْبتهم إلى مواطنهم مناسبة لبعض الأعمال التهريبية، خصوصا في فترات القحوط والمجاعات، حيث كانوا ينقلون بعض المواد الاستهلاكية المطلوبة في مثل تلك الفترات، وخصوصا الدقيق والأرز[28]، وبما أن الكميات التي كانوا يستطيعون حملها لا تزيد عن حاجيات أسرة واحدة خلال أيام معدودة، فقد أعفاهم المخزن من دفع رسوم التعشير. وما يهمّنا من هذه الإشارة ليس هو حجم

= م.و.م. الرباط ملف وجدة. ونثبت فيما يلي فقرة من الرسالة : «... وبعد وصلنا كتاب سيدنا أعزه الله على تسريح الحلفة لمرسة الغزوات لأجل الضرورات التي تبيح المحظورات من عام واحد من جمادى الأولى إلى انتهاء العام الآتي، وجعل سيدنا الشريف ربع ريال لكل قنطار عُشراً لكل من يتسوق بها للمحل المعيّن، وأمين المستفاد بوجدة هو القابض ذلك العشر، فالحلفة يبيعها جميع الأعراب أهل أنجاد والمهاية والشجع وغيرهم...».

(26) رسالة من أمين وجدة إلى الحاج المعطي الجامعي بتاريخ 9 ذي القعدة 1309/ 5 يوليوز 1892، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

Francis Llabdor, **Port Say et son fondateur**, L. Fouque, Oran, 1955, p. 20-21.

(27) Ed. Déchaud, **op. cit**, p. 101

وقد قدر المؤلف عددهم بـ50.000 عامل سنة 1905.

Pierre Goinard, **op. cit**, p. 157, note n° 2.

(28) من عامل وجدة إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 22 ذي الحجة 1315/ 14 مايو 1898، م.و.م، ملف وجدة.

المواد المهرّبة وقيمتها المالية، بل انتشار ظاهرة التهريب بين عامة الناس، حيث لم تعد مقتصرة على كبار التجار وسماسرة الماشية. بل انتشر أمر التهريب بين العسكر المخيم بوجدة أو بقصبة العيون في مطلع القرن العشرين، ويفسَّر لجوء الجند إلى نشاط التهريب بسبب انقطاع المؤونة والرواتب عنهم، خصوصا خلال المواجهة التي قامت بين المخزن الشرعي والثائر الجيلالي الزرهوني.

3 ــ القحوط والمجاعات :

يُستفاد من الوثائق المغربية والفرنسية أن شمال شرق المغرب عانى كثيرا من تتابع فترات القحوط والمجاعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وإذا كانت هذه الظاهرة عامة في المغرب[29]، فإن المنطقة الشرقية قد تأثرت كثيرا منها بسبب طبيعة المناخ، وخصوصا بسبب العزلة التي كانت تعيشها آنذاك، فضلا عن بعدها عن المركز، فإذا كانت تطوان أو طنجة على سبيل المثال يتم تزويدها بما يكفيها من الحبوب في فترات الشدة، إما عن طريق الاستيراد من أوربا، أو اللجوء إلى إمدادها بما كان متوفراً من الحبوب في الشاوية عن طريق البحر، وهذا ما تعكسه الوثائق المغربية[30]، فإن شمال شرق المغرب في فترات القحوط والمجاعات لم يكن يجد ملاذه في المخزن المركزي كما كان الحال بالنسبة لتطوان وطنجة، بل كان يجد مبتغاه في أسواق غرب الجزائر المحتلة، نظرا لعجز المخزن عن توفير الحاجيات المطلوبة، وبسبب خوف التجار من المغامرة بجلب تلك الحاجيات عبر مسالك برية غير مأمونة، حيث يزداد انعدام الأمن في الطرقات أثناء القحوط والمجاعات. وكانت قبائل شمال شرق المغرب واعية بالعزلة التي كانت تميزها عن ساكنة الواجهة البحرية الأطلسية، فكانت تطالب المخزن بضمان إمدادها

---

(29) محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1992.

(30) دورية الوثائق م.س، العدد 6، وثيقة رقم 751 ص 43، وثيقة رقم 772 ص 98-99، وثيقة رقم 826 ص 265، وثيقة رقم 862 ص 406-407.
من السلطان عبد العزيز إلى الطريس بتاريخ 25 ربيع الثاني 1318/ 22 غشت 1900، تطوان رقم 86/18.
من أمناء الدارالبيضاء إلى الطريس بتاريخ 24 رمضان 1318/ 15 يناير 1901، م.و.م، الرباط.

بالحبوب على وجه الخصوص في فترات القحوط والمجاعات، وكانت قبائل الريف في مقدّمة المطالبين بذلك، أسوة بما كانت تحصل عليه تطوان وطنجة من مساعدات في مثل تلك الفترات[31].

هذه الأسباب جميعها ساهمت بشكل فعال في تهريب الحبوب من غرب الجزائر نحو شمال شرق المغرب عبر الحدود البرية[32]. وقد كانت السلطات الفرنسية واعية بأهمية الدور الذي كانت تمثله أسواق غرب الجزائر في فترات الجفاف بالنسبة لشمال شرق المغرب، فكانت كلما أرادت معاقبة إحدى القبائل المغربية لسبب من الأسباب، فإنها تمنعها من دخول الأسواق الجزائرية لاكتيال الزرع[33]، وكان الأمر أشد وطأة على القبائل الرحّل في جنوب شرق البلاد على وجه الخصوص، نظرا لبعدها عن البحر وصعوبة وصول الإمدادات إليها.

وقد تفطن المخزن لهذا الأمر في نهاية القرن التاسع عشر وحاول في بعض الأحيان توفير الحبوب للمنطقة الشرقية في فترات الشدة والعوز، إلا أن هذا الأمر لم يتأتّ إلا مرة واحدة حسب ما توفّر لدينا من وثائق، واستفادت منه على وجه الخصوص «عمالة وجدة» سنة 1898[34]، بينما لم يتمكّن المخزن من الوفاء بوعوده بإمداد شرق الريف بالحبوب سنة 1900 بعد خمسة أعوام متتالية من الجفاف[35]، إذ تجاوز المشكل إمكانية الدولة المغربية من حيث المال ومن حيث وسائل النقل، وزاد من صعوبة الأمر انعدام مرسى مجهز ومفتوح للتجارة بساحل شمال شرق البلاد.

---

(31) من عمال الريف إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 17 ذي الحجة 1317/ 23 أبريل 1900 م.و.م.

(32) تسبب تهريب الحبوب إلى شرق الريف في أزمة سياسية بين المغرب وفرنسا في منتصف سنة 1900. وهو ما يعرف بقضية القائد هرفوف من الجانب المغربي وبقضية بوزي «Pouzet» من الجانب الفرنسي، انظر ملف القائد هرفوف، م.و.م، وانظر أيضا :
Francis Llbador, op. cit, pp. 113-120.

(33) Archives de Service Historique de l'Armée, Vincennes, 3 H 19. Rapport du 9-6-1883

(34) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 276–277.

(35) من عمال الريف إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 23 رمضان المعظم عام 1318/ 14 يناير 1901، م.و.م، الرباط.

4 ـــ مقتضيات اتفاق 1856 :

زيّن الوزير المفوض البريطاني للسلطان إقرار حرية التجارة بكونها تساهم في الرفع من مداخيل الدولة والقضاء على ظاهرة التهريب، ومما ورد في إحدى رسائله إلى السلطان : «... والكنطربنض في هذه الإيالة في الزيادة هذه مدة عشر سنين من أسباب ما ذكرنا من كنطردات وما يشبه ذلك، ونحن محققون بأن الرفق في الأعشار وبالشروط الجداد (كذا) وبإعطاء الأمر بالعقوبة الشديدة لمن فعل الكنطربنض من الخدّام ليثبت نصحنا لدى سيدنا في سنة أو سنتين»[36].

وكما هو معلوم فقد حدّد اتفاق 1856 الرسوم المستحقة على الصادرات والواردات الواجب استخلاصها في المراسي المفتوحة للتجارة[37]، فإذا كان تطبيق هذا الاتفاق بالواجهة البحرية الأطلسية على وجه الخصوص قد حدّ من ظاهرة التهريب وفرض مراقبة الدولة بشكل فعال على الصادرات والواردات، فإنه من الصعب تطبيق مقتضيات الاتفاق المذكور بمناطق الحدود، من جهة بسبب موقف المخزن آنذاك الداعي إلى مقاطعة كل أشكال المبادلات التجارية برّا مع الجزائر، على الأقل من الجانب الرسمي، ومن جهة ثانية لم يكن يتوفر شمال شرق المغرب على مرسى مفتوح للتجارة لتُطبّق به مقررات اتفاق 1856. بل يمكن القول إن تطبيق مقتضيات الاتفاق المذكور بالواجهة الأطلسية كان وراء ازدهار ظاهرة التهريب عبر البر بين المغرب والجزائر، حيث صارت بعض المنتجات الفلاحية تتخذ وجهة شرق المغرب لترُوَّج بأسواق غرب الجزائر، خاصة تلك المنتجات التي كانت تحتاج إلى ترخيص مسبق من المخزن، ونذكر منها على سبيل المثال الحبوب والماشية.

ثالثا ـــ آليات محاربة التهريب :

1 ـــ أهم المنتجات المهرّبة :

من الصعب ضبط كل المنتجات التي كان يروِّجها المهرِّبون عبر الحدود البرية،

---

(36) خالد بن الصغير، مراسلات جون درامون هاي، م.س، وثيقة رقم 31، ص 55–56.

(37) دورية الوثائق، م.س، العدد الثاني، الشرط السابع من نص الاتفاق المغربي ـــ البريطاني، ص 205–208.

ولكن يمكن من خلال الوثائق رصد أهم تلك المنتجات على الشكل التالي :

تهريب في اتجاه المغرب	تهريب في اتجاه الجزائر
حبوب (الشعير على وجه الخصوص)	الماشية بكل أنواعها (غنم وبقر)
الدقيق والسميدة	الصوف
الأرز	الجلود
السكر	حبوب (في حالة فائض)
الشاي	الحلفاء
القهوة	الفحم (الخشبي)
المنسوجات (الكتان)	الدباغ
أوان منزلية	الخشب
أدوات حرفية	البرتقال (جبل بني يزناسن)
الكبريت	
غاز الإنارة (الكَاز)	
الشموع	
أسلحة (اكلايط)	
ذخائر حربية (قرطوس)	
التبغ (الدخان)	

يُستفاد من هذا الجرد المقتضب لأهم المواد المهرّبة أن هناك مواد ممنوعة (الأسلحة والذخائر الحربية...) كان يتم إدخالها إلى شرق المغرب، وجلّها كان يُسرَّب إلى أسواق البوادي عن طريق شرق الريف، حيث كان بإمكان بعض المراكب الصغيرة أن تفرغ حمولتها دون متاعب كبيرة[38]، ومصدر هذه الممنوعات مراسي غرب الجزائر (وهران والغزوات) أو مراسي أوربية. وقد اتخذ تهريب الأسلحة أبعادا خطيرة أيام ثورة الروكَي في مطلع القرن العشرين، حيث

(38) من السلطان عبد العزيز إلى الطريس بتاريخ 18 ربيع الثاني 1313/ 8 أكتوبر 1895 م.و.م، ملف وجدة، أصل الرسالة محفوظ بخزانة تطوان تحت رقم 65/14.

Germain Ayache, **Les origines de la guerre du Rif**, SMER. Rabat 1981, p. 180.

كانت السلطات الفرنسية بالجزائر تغض الطرف عن تهريبها إلى مقر الثائر بقصبة سلوان. وتحمّست لهذه التجارة المحرّمة أطراف فرنسية كانت تتطلع إلى الحصول على امتيازات في المناطق التي كانت تحت سيطرة الروكَي آنذاك[39].

وقد ارتفعت وتيرة تهريب السلع الأوربية من الجزائر المحتلة إلى شرق المغرب بعد إحداث أسواق حرة بالغرب الجزائري في نهاية القرن التاسع عشر[40].

أما أهم المنتجات المهربة إلى الجزائر فتمثلت في الماشية على وجه الخصوص[41]، حيث كانت تُسمّن هناك ثم تصدّر إلى فرنسا أو بعض الدول الأوربية. وكانت وراء تهريب الماشية دوافع كثيرة، نذكر منها الأسعار المغرية بأسواق غرب الجزائر، والإعفاء من رسوم التعشير من الجانب الفرنسي ماعدا رسوم الإحصاء ورسوم صحية[42]، وهي رسوم رمزية، يضاف إلى ذلك التملص من أداء الحقوق للمخزن الذي كان يمانع في منح ترخيص لتصدير الماشية عبر الحدود البرية، ومن شأن ذلك كله تحقيق أرباح طائلة، مما أغرى سماسرة الماشية من الجزائريين والفرنسيين والمغاربة على حد سواء.

وإذا كان من الصعب تقدير الماشية المهربة عبر الحدود البرية من الجانب المغربي، فإن السلطات الفرنسية بغرب الجزائر كانت تحرص على إحصاء المواشي وفرض مراقبة صحية عليها طبقا للقوانين المعمول بها آنذاك، مما مكّن من تقدير عددها بشكل أدق[43]، ويتبيّن من تلك الإحصائيات حجم الخسارة المالية الكبيرة التي لحقت بمداخيل الدولة المغربية.

---

(39) من وزير خارجية المغرب عبد الكريم بن سليمان إلى النائب الحاج محمد الطريس بتاريخ 7 ذي الحجة 1323/ ثاني فبراير 1906 م.و.م، الرباط.

(40) Mhammed ben Rahhal, «Mémoire sur la création d'un marché franc à Marnia», **Bull de la Société de géographie et d'archéologie d'Oran**, 1892, pp. 493-502.
Ed. Déchaud, **op. cit**, pp. 21-26.

(41) عبد الرحمن المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995، ص 393-396.
ـــ عكاشة برحاب، **شمال المغرب الشرقي، م.س**، ص 296-300.

(42) Ed Déchaud, **op. cit**, pp. 15-16

(43) **المصدر نفسه**، ص 91.
عبد الرحمن المودن، **م.س**، ص 393-394.
عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، **م.س**، ص 297.

ومما سهّل تهريب الماشية عبر الحدود البرية على وجه الخصوص عدم وضوح معالم الحدود بين المغرب والجزائر، حيث كانت تُجْلَب قطعان الماشية من أحواز فاس وتازة إلى أسواق ناحية وجدة بحجة التجارة أو بدعوى الرعي بمناطق قريبة من الحدود، ومن ثمّ يسهل جوازها إلى أسواق غرب الجزائر. وتواطأ مع السماسرة والمهربين ذَوُو النفوذ وأصحاب السلطة المحليين، فانزعج المخزن من استفحال هذه الظاهرة على وجه الخصوص[44]، ويكفي مراجعة الوثائق المخزنية التي تعود إلى هذه الفترة ضمن ملف وجدة بمديرية الوثائق الملكية للوقوف على هذه الحقيقة. وهذا ما دفع المخزن المركزي إلى اتخاذ عدة تدابير للحد من آفة التهريب عبر الحدود البرية بشكل خاص.

2 ــ إحداث ديوانة مغربية بمليلية :

أحدث المخزن مركزا لاستخلاص رسوم التعشير بمدينة مليلية سنة 1866[45]، وكانت هذه المدينة المحتلة قد صارت قبل ذلك بقليل منطقة حرة (1863)[46]، مما أهّلها لتصبح مركز إشعاع تجاري واسع، بلغ مداه إلى جنوب شرق المغرب، خصوصا فيما يتعلق بترويج السلع الأوربية. ولعل إحداث ديوانة مغربية بمليلية المحتلة من شأنه أن يخفّف العزلة على شمال شرق المغرب، ويسهّل مأمورية تجار مدينة وجدة قصد الحصول على المواد الأوربية. وبدون شك فإن إحداث هذه الديوانة هو تطبيق لمقتضيات اتفاق 1856 الموقّع بين المغرب وبريطانيا العظمى، وكان من بين أهدافه محاربة التهريب، وفي الوقت ذاته يستمد القرار المخزني منطقه من اتفاق مماثل تم توقيعه مع الحكومة الإسبانية يوم 20 نونبر 1861 عقب حرب تطوان[47]. وقد وافقت إسبانيا على إحداث ديوانة مغربية

(44) من عبد السلام الأمراني إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 16 ربيع الأول 1318/ 14 يوليوز 1900، م.و.م، الرباط.

(45) التوزاني نعيمة هراج، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1979، ص 75 هامش رقم 1.

(46) Robert Rézette, **Les enclaves espagnoles au Maroc**, Nouvelles Editions Latines, Paris, 1976, p. 43.

(47) محمد داود، **تاريخ تطوان**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1965، المجلد الخامس، ص 166-189.

بمليلية، لأن ذلك يخدم مشروعها الاستعماري، إذ من شأن النفوذ التجاري الإسباني أن يمهّد للغزو وبسط سلطة المستعمر.

وكان الهدف المنشود من إحداث ديوانة مغربية بمليلية هو مواجهة نشاط التهريب المنطلق من غرب الجزائر أو من سواحل الريف، وفي الوقت ذاته تزويد مناطق شرق المغرب بسلع أوربية صارت في حاجة إليها بشكل منتظم، خصوصا وأن هذه المناطق لم تكن تتوفر على مرسى مفتوح للتجارة. ومن الجدير بالتذكير أن المخزن لم يكن يخشى فقط انعكاسات ظاهرة التهريب على خزينة الدولة، بل كان يتخوف أيضا من تفكك الروابط التقليدية بين قبائل الأطراف الشرقية والسلطة المركزية[48]، بعد أن مارست السلطات الفرنسية بالجزائر سياسة استمالة القبائل المغربية القريبة من خط الحدود. وتتضح هنا أبعاد هذه السياسة التي سعت من ورائها فرنسا إلى تهييء الظروف لاقتطاع أجزاء من التراب المغربي من جهة والتمهيد لغزو شرق المغرب من جهة ثانية انطلاقا من غرب الجزائر، بينما كان المخزن يحاول بشتى الوسائل تمتين الروابط مع قبائل الأطراف الشرقية لتبقى على ولائها للسلطان، وبذلك يحافظ المغرب على وحدة ترابه المهددة من جهة الشرق[49].

ويتبيّن من الوثائق المغربية أن الديوانة المغربية بمليلية لقيت استحسانا لدى تجار وجدة، حيث صارت السلع الأوربية توسق إليهم بشكل منتظم، وكانت أسعارها أقل من أسعار السلع الأوربية المتدفقة على المنطقة الشرقية انطلاقا من المراسي والأسواق الجزائرية، فتقوى رواج السلع المجلوبة عن طريق مليلية وامتدّ إلى غرب الجزائر، نظرا للإعفاءات الجمركية التي كانت تستفيد منها عند الاستيراد بمليلية باعتبارها منطقة حرة. كما أن غلاء سعر العملة الفرنسية مقارنة مع نظيرتها الإسبانية انعكس إيجابا على أسعار السلع المجلوبة عن طريق مليلية[50]. فارتفعت أصوات

(48) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 269-270.

(49) نهج المخزن سياسة التساهل مع قبائل الحدود في ميدان الضرائب بتأجيل دفعها أو إسقاط جزء منها، كما أعفى سكان تلك المناطق من دفع رسوم التعشير على مشترياتهم العادية من أسواق غرب الجزائر. ومن التوجيهات السلطانية التي تتكرر في الرسائل المخزنية عبارة مأثورة مضمّنها : «من أراد أن يُطاع فليأمُر بما يُستطاع».

(50) من عامل وجدة بوبكر الحباسي إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 22 ذي الحجة 1315/ 14 ماي 1898 م.و.م الرباط، ملف وجدة.

بغرب الجزائر تنادي بإحداث مناطق حرة قرب الحدود مع المغرب لمواجهة نفوذ مليلية التجاري(51)، وذهب الأمر بالسلطات الفرنسية إلى التفكير في السماح للمغرب بإحداث ديوانة مغربية بمغنية على غرار الديوانة المغربية بمليلية، وذلك من أجل استخلاص رسوم التعشير على السلع الموجهة إلى المناطق الحدودية المغربية(52)، غير أن ما كان يهم المخزن بالدرجة الأولى هو إيفاد أمناء لأسواق غرب الجزائر بهدف استخلاص رسوم التعشير على المواشي المهرّبة، فمانعت السلطات الفرنسية بضغط من اللوبي الاستعماري بوهران(53).

وانتهى المطاف بالسلطات الفرنسية إلى إحداث منطقة حرة بغرب الجزائر بموجب مرسوم 17 دجنبر 1896، حيث أُعفيت السلع الموجهة إلى شرق المغرب من الرسوم الجمركية(54). وكان المخزن المركزي قد أُشعر بالأمر قبل وقوعه(55)، فأبدى انزعاجا كبيرا من آثار هذا الإجراء المتخذ من جانب واحد، إذ أن تطبيق أي إجراء بالحدود يستلزم المفاوضة المسبقة بين المغرب وفرنسا. وردّا على سياسة الأمر الواقع بادر المخزن إلى تنصيب أمين خارج أسوار مدينة وجدة مختص في استخلاص رسوم التعشير من أرباب السلعة «الشرقية»(56).

وترتبت عن تطبيق مرسوم 17-12-1896 مشاكل لا حصر لها، جلّها مرتبط بتقوي ظاهرة التهريب بين المغرب والجزائر، وانعكاساتها على مداخيل الديوانة المغربية بمليلية، حيث صار مهربو السلع الأوربية من غرب الجزائر يدخلونها إلى أسواق وجدة بعد أن يعهدوا بها إلى قوافل قادمة من مليلية، باعتبارها سلعا قد استُخلصت أعشارها. فحاول أمناء مليلية إصدار «بطائق» تثبت تعشير السلع القادمة عن طريق مليلية ودفعها لأرباب القوافل، إلا أن هؤلاء كانوا يبيعون

(51) Mhammed Ben Rahhal, «Mémoire...», op. cit, p. 495

(52) Ben Rahhal, op. cit, p. 501.
La Martinière (H.M.P.de) et Lacroix (N), Documents pour servir à l'étude du Nord - Ouest Africain, Publication du Gouvernement Général de L'Algérie, Lille 1894, T. 1, p. 86 note 1.

(53) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 300.

(54) Ed Déchaud, op. cit, pp. 21-24

(55) من عامل وجدة إدريس بن يعيش إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى بتاريخ 19 شعبان 1313/ 4 فبراير 1896، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(56) **المصدر السابق** (جواب المخزن المركزي مثبت على ظهر رسالة عامل وجدة).

السلع أثناء الطريق ويدعون أنها نُهبت منهم، فيضطر المخزن إلى تعويض أصحابها، خصوصا عندما يكون هؤلاء من ذوي الحمايات الأجنبية أو من جنسية جزائرية؛ فأمر السلطان أمناء ديوانة مليلية بالعدول عن منح «بطائق» للسلع المعشرة بمليلية والموجهة إلى وجدة(57)، مما ساعد على التهريب من جديد. إلا أن المخزن كان قد اتخذ تدابير أخرى من شأنها الحد من آفة التهريب بشمال شرق البلاد.

3 ـــ وسائل زجر التهريب :

لم يتوان المخزن في إنزال أشد العقوبات بالمهربين، وخصوصا منهم مهربو الماشية والأسلحة. فكانت الأوامر السلطانية تحث قواد القبائل بالريف وبالمناطق الحدودية على ترصّد المهربين وحراسة المسالك الموصلة إلى أسواق غرب الجزائر، كما استنفر المخزن القبائل القريبة من خط الحدود بهدف الحراسة وترصُّد المهربين(58). ومن الإجراءات الزجرية المطبقة حجز المنتجات المهربة وحبس المهربين؛ ولتشجيع محاربة التهريب سن المخزن تشريعا يقضي بمنح رُبع ما يحاز من المهربين لمن ظفر بهم(59)، فكان ذلك حافزا قويا لبعض رجال السلطة لمزيد من الحزم واليقظة. إلا أن هذا الموقف الصارم من جانب المخزن في محاربة التهريب لم يحقق مبتغاه، حيث كانت السلطات الفرنسية تتدخل بدعوى حماية مواطنيها أو المغاربة المحميين، وأن ما كان يقوم به أولائك لا يعدّ تهريبا، بل هو نشاط تجاري مشروع(60). وفي كثير من الأحيان توتّرت العلاقة بين المخزن والسلطات الفرنسية بالجزائر بسبب هذا المشكل، وقد بلغ الأمر في بعض الأحيان إلى حد المقاطعة التجارية عبر البر

(57) رسالة من أمين وجدة إلى أحمد بن موسى مرفقة بجواب المخزن المركزي، بتاريخ 13 جمادى الثانية 1312/ 12 دجنبر 1894، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(58) من السلطان عبد العزيز إلى القائد بوبكر الورياغلي بتاريخ 16 ذي القعدة 1317/ 18 مارس 1900، م.و.م، الرباط، أصلها محفوظ بخزانة تطوان تحت رقم ح 66/21.
من السلطان عبد العزيز إلى القائد محمد بن مرزوق الفجيجي بتاريخ 21 ذي القعدة 1317/ 23 مارس 1900، م.و.م، الرباط، ملف فكيك.

(59) رسالة حسنية إلى عبد السلام أبريط الجامعي بتاريخ 15 جمادى الثانية 1309/ 16 يناير 1892، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(60) رسالة من عامل وجدة إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 20 شعبان 1297/ 28 يوليوز 1880، الخزانة الحسنية، محفظة رقم 13.

بين الطرفين(61). وفي غالب الأحيان كان المخزن يتراجع عن صرامته ويضطر إلى دفع تعويضات لمن ادّعى أنه تضرر من الحجز أو السجن. وقد أدت الإغراءات المالية التي كان يحققها التهريب إلى تواطؤ بعض رجال السلطة مع المهربين، ووقع التنديد بهم من طرف المخزن(62)، الذي حاول إقامة العسس على أهم المسالك المؤدية إلى الأسواق القريبة من الحدود انطلاقا من نواحي مكناس ووصولا إلى أسواق منطقة الظهرا(63) (جنوب عين بني مطهر)، وهي موطن قبائل بني كَيل التي اشتهرت بتربية المواشي(64).

وبعد اقتناء بعض المراكب البحرية في نهاية القرن التاسع عشر، بادر المخزن إلى تسخيرها في كثير من الأحيان «لِعسّة البحر ورداكوشْطا... تطوف في الساحل بين طنجة ومليلية»، لما كان يحدث به من تهريب وقرصنة أدت في بعض الأحيان إلى توتر مع بعض البلدان الأوربية. وقد حاول المخزن إحداث تنظيم لضبط تنقّل قوارب أهل الريف بين موطنهم ومرسى تطوان وطنجة، حرصا منه على محاربة التهريب، وعلما منه بأن «أصل كل علة من الكُنْطربَنْضُ»(65)، فألزم أرباب القوارب من المغاربة بالحصول على «تسريح» من عمالهم بالريف، يتضمن بيانا لنوع الحمولة ومصدرها ووجهتها وتاريخ سفرها، وفي الإياب ألزموا بالحصول على «تسريح» مماثل من عامل تطوان أو طنجة، وتوعّد المخزن كل من خالف هذا «الضابط» بأشد العقوبات، إلا أن واقع الحال كشف أن هذه الإجراءات ظلت

---

(61) Mougin (Cap), «La crise commerciale des marchés franco - marocains», **Bull du Comité de l'Afrique française,** 1905, pp. 198-202.

من الوزير المفوض الفرنسي سان — روني طياندي إلى محمد الطريس بتاريخ 27 يوليوز 1906، مركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانط، رقم C 371.

(62) من عبد السلام الأمراني إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 16 ربيع الأول 1318/ 17 يوليوز 1900، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(63) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، **م.س**، ص 299.

(64) أحمد مزيان، **المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845-1912)**. أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في التاريخ غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989، الجزء الأول، ص 90-96.

(65) من السلطان عبد العزيز إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 18 ربيع الثاني 1313/ 8 أكتوبر 1895 م.و.م أصلها محفوظ بخزانة تطوان تحت رقم ح 65/14.

حبرا على ورق. خصوصا وأن ممثلي الدول الأجنبية بطنجة قد رفضوا تطبيقها واعتبروها عرقلة في وجه حرية الملاحة التجارية بالبحر الأبيض المتوسط(66).

وفي إطار محاربة التهريب بمناطق الحدود، حاول المخزن تكثيف حضوره بشمال شرق البلاد، حيث تعزّز الحضور المخزني بمدينة وجدة وبقصبة العيون وبقصبة تاوريرت، وكلها محطات رئيسية للمسالك المؤدية إلى أسواق غرب الجزائر. كما أحدث قصبة عند مصب وادي عجرود سنة 1884(67) (قصبة السعيدية)، ومن بين الأسباب التي كانت وراء تشييدها الحرص على محاربة تهريب الماشية والحبوب، وحاول في بداية القرن العشرين إحداث مرسى قبالة القصبة المذكورة، حيث «... تقدّمت المذاكرة به مع سفير الألمان طاطَنْباخ لما كان بالحضرة الشريفة في شأن فتح مرسى سعيدة عجرود واستخدامها، وجلب بعض المهندسين من ألمانيا لاختبارها وجعل بْلان إصلاحها...»(68)، إلا أن هذا المشروع لم يُكتب له أن يرى النور. ورغم انعدام التجهيزات الضرورية لرسو المراكب قرب هذه القصبة، فقد استعملت لإمداد الجيوش المخزنية أثناء ثورة الروكَي بالمؤونة والمال والسلاح المنقول إليها بحرا، وفي حالة واحدة استعمل هذا المنفذ البحري الغير المجهز لإفراغ الحبوب قصد توزيعها على سكان مدينة وجدة(69). وسعيا وراء محاربة التهريب استحدث المخزن سنة 1906 بقصبة السعيدية ديوانة لتعشير السلع، تمشيا مع البند الرابع من اتفاق 20 أبريل 1902(70). وأخيرا شيّد المخزن قصبة أخرى في نهاية القرن التاسع عشر (1892) بعين بني مطهر جنوب مدينة وجدة(71)، بهدف حراسة المسالك المؤدية إلى أسواق غرب الجزائر.

---

(66) **المصدر السابق.**

(67) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، **م.س**، ص 191–195، ص 298–299.

(68) من محمد بن العربي الطريس إلى عبد الكريم بن سليمان بتاريخ 8 رجب 1324/ 28 يونيو 1906، مكاتب المندوبية السعيدة بطنجة، كـ 2720، خ.ع، الرباط، ص 172.

(69) من قائد قصبة عجرود إلى أحمد بن موسى بتاريخ 3 صفر 1315/ 4 يوليو 1897، م.و.م، ملف وجدة.

(70) عكاشة برحاب، **الدولة المغربية ومشكلة الأطراف في مطلع القرن العشرين، نموذج عمالة وجدة من سنة 1900 إلى سنة 1912**، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة غير منشورة، كلية الآداب، الرباط، 1997، الجزء الثاني، ص 228–229.

(71) Galinier (C), «Les Béni Mathar de Ras al Aïn», **Bull de la Société de géographie et d'archéologie d'Oran**, 1917, p. 137.

كما حاول المخزن إحداث أسواق مغربية قريبة من خط الحدود واستنفار القبائل للتردّد عليها. فأحدث على سبيل المثال سوقا غير بعيد عن قصبة السعيدية (سوق النخلة) وفي موقع مواجه لسوق الحيمَر الجزائري، حيث كان يفصل بينهما واد كيس[72]، كما استحدث سوقا خارج مدينة وجدة وأخرى بعين بني مطهر طغت فيها تجارة المواشي[73].

وكان المخزن مقتنعا بأن «الكنطربنضُ» هو أصل التوتر مع الدول الأجنبية، وتأكد له ذلك في مطلع القرن العشرين (1901) بعد محاولة فاشلة لتهريب الحبوب من مرسى «صاي» (Port-Say / مرسى العربي بَلمهيدي حاليا) شرق عجرود إلى قبيلة كبدانة عند مصب وادي ملوية، فأدى الحادث إلى تعرض المخزن لضغوط فرنسية وتقديم تنازلات مهينة، حيث اشترطت الحكومة الفرنسية أن يسجن قائد قبيلة كبدانة بطنجة، باعتباره مسؤولا عما حدث بمنطقة خاضعة لسلطته، ولا يمكن الإفراج عنه إلا بإذن من فرنسا، فضلا عن تعويض مالي باهض قُدّر بمائة ألف فرنك فرنسي[74]. وقد كشفت الوقائع أن القائد المذكور كان يقوم بمهمته طبقا للأوامر المخزنية الداعية إلى محاربة التهريب[75]. ومن شأن هذه الواقعة أن تشجع على التهريب، وكانت عنصرا مقنعا لقبول المطالب الفرنسية الملحّة الرامية إلى تحرير التجارة بين المغرب والجزائر، وهو ما تحقق في اتفاقيات الحدود سنة 1902.

كان من المؤمّل أن يؤدي التوقيع على اتفاقيات الحدود إلى وضع حد لظاهرة التهريب عبر البر، حيث كان هدف تلك الاتفاقيات هو تحرير التجارة بين المغرب

(72) من قائد قصبة السعيدية أحمد بن كروم الجبوري إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى بتاريخ 26 شوال 1316/ 9 مارس 1899، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(73) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 298.

(74) من ريفوال، الوزير المفوض الفرنسي بطنجة إلى وزير خارجية المغرب عبد الكريم بن سليمان بتاريخ 26 ماي 1901، م.و.م، الرباط، انظر أيضا :
عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 323-324.

(75) من كبراء محلة الريف إلى الطريس بتاريخ 20 صفر 1319/ 8 يونيو 1901، م.م.و، الرباط.
من السلطان عبد العزيز إلى الطريس بتاريخ 17 ربيع الأول 1319/ 4 يوليوز 1901، م.و.م، الرباط.

والجزائر المحتلة، بعد أن ظل المخزن يعارض ذلك منذ ما يزيد من نصف قرن. إلا أن تطبيقها كلّية لم يكن ممكنا بسبب اندلاع ثورة الروكَي واستقراره بشمال شرق المغرب[76]؛ بل كانت هذه الاضطرابات الطارئة بمناطق الحدود مناسبة لاستفحال ظاهرة التهريب.

أما مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906) المتعلقة بالتهريب، فقد اتجهت بالخصوص إلى زجر التهريب المرتبط بالبحر، ولم يحظ التهريب عبر الحدود البرية باهتمام كبير[77]، ويفسّر ذلك بتوجّهات فرنسا وإسبانيا المكلفتين بتطبيق ميثاق الجزيرة الخضراء.

وبعد احتلال شمال شرق المغرب من طرف القوات الفرنسية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، صار وادي ملوية يمثل حدّاً بين منطقة النفوذ الإسبانية ومنطقة النفوذ الفرنسية، بناء على تطبيق مقررات اتفاق 3 أكتوبر 1904 الموقّع بين فرنسا وإسبانيا[78]. ورغم أن وادي ملوية لم يكن يمثّل حدودا للسيادة الترابية، فإنه صار معبرا للتهريب بين منطقتين تخضعان لسلطتين مختلفتين ومتنافستين، مما ساهم في استفحال ظاهرة التهريب، خصوصا بعد أن ألغت السلطات الفرنسية الإعفاءات الجمركية عن السلع الأوربية المجلوبة إلى شرق المغرب انطلاقا من غرب الجزائر، بينما ظلت مليلية تستفيد من وضعها السابق باعتبارها منطقة حرة. والجديد في الأمر أن السلطات الفرنسية بشمال شرق المغرب صارت بدورها معنية بأمر التهريب بعدما كانت تبدي تساهلا كبيرا إزاء الظاهرة. وقد اتخذ الجنرال ليوطي عدة تدابير للحد من تسرّب السلع المهربة من مليلية نحو وجدة وناحيتها، سواء بإقامة حراسة على طول وادي ملوية أو محاولة فرض رسوم على السلع الواردة من مليلية عند إدخالها إلى أسواق وجدة وناحيتها

(76) عكاشة برحاب، الدولة المغربية، ومشكلة الأطراف، **م.س**، ص 50-53.

(77) «ميثاق الجزيرة الخضراء»، **مجلة تاريخ المغرب**، العدد الثاني، أبريل 1982. انظر بالخصوص الباب الخامس : النظام المتعلق بجمارك الإيالة الشريفة والزجر عن ارتكاب الغش والتهريب، ص 140-144.

(78) Mohammed Omar El Hajoui, **Histoire diplomatique du Maroc (1900-1912)**, Librairie Orientale et Américaine, G - P Maisonneuve, Paris 1937, pp. 211-216.

(تاوريرت وقصبة العيون...)[79]. ورغم كل ذلك فقد ظلت ظاهرة التهريب نشيطة بين المنطقتين الإسبانية والفرنسية طيلة فترة الحماية، فتجذرت بذلك الظاهرة في شمال شرق المغرب، وظل الحال كذلك بعد حصول المغرب على الاستقلال بسبب استمرار الاحتلال بمليلية وسبتة.

خاتمة :

يتضح من تتبّع تاريخ ظاهرة التهريب بشمال شرق المغرب أن هناك ثلاثة أطراف كان يعنيها أمر التهريب عبر الحدود البرية كل حسب مصلحته. فكان المخزن ـــ وهو المتضرر والطرف الأول فيه ـــ يحاول بكل الوسائل المتاحة محاربة الظاهرة، إلا أن مناورات الدولتين المتربّصتين به (فرنسا وإسبانيا) قد أفشلت كل مساعيه، فضلا عن سوء التدبير وعدم إدراك أهمية العوامل المتحكمة في المبادلات بين الدول، فقد كان قرار الدعوة إلى مقاطعة المعاملات التجارية البرّية مع السلطات الفرنسية عقب احتلال الجزائر غير منسجم مع وضع شمال شرق المغرب، نظرا لبعد هذا الأخير عن مراكز التموين بالسلع الأوربية المراقبة من طرف الدولة. وأمام الأمر الواقع اضطر المخزن إلى العدول عن قرار المقاطعة، إلا أنه لم يعترف بحرية التجارة ومرور الأشخاص عبر الحدود البرية بشكل رسمي إلا بعد توقيع اتفاقيات الحدود في مطلع القرن العشرين، وقد وضعت هذه الاتفاقيات إطارا قانونيا ينظم المبادلات بين المغرب والجزائر المحتلة.

أما السلطات الفرنسية بالجزائر ـــ وهي الطرف الثاني ـــ فقد حاربت التهريب الذي كان يضرّ بمصالحها، خصوصا السلع الأوربية المجلوبة من مليلية، بينما شجّعت التهريب الذي يخدم أهدافها جلبا ووسقا (جلب المواشي إلى الجزائر ووسق السلع الفرنسية إلى شرق المغرب)، وعموما فإن السلطات الفرنسية مافتئت تعمل على تقوية الروابط بين غرب الجزائر وشرق المغرب على المستوى التجاري تمهيدا لخطة مدروسة بهدف احتلاله في فترة لاحقة، وهو ما تحقق لها في العقد الأول من القرن العشرين. وترتب عن ذلك إخضاع شرق المغرب إلى تبعية اقتصادية حقيقية لغرب الجزائر.

---

(79) عكاشة برحاب، الدولة المغربية ومشكلة الأطراف، م.س، ص 237-243.

أما إسبانيا ــ الطرف الثالث المعني بأمر التهريب ــ فقد كانت هي المستفيدة بحكم الوضع الممنوح لمليلية المحتلة، والذي لم يتغير بعد بسط سلطتها على المناطق الخاضعة لنفوذها حسب اتفاق 1904. ورغم قبولها إقامة ديوانة مغربية داخل مليلية فإنها كانت هي أيضا تشجع التهريب بشتى الوسائل، وكثيرا ما تدخّلت لفرض إرادتها على أمناء التعشير المغاربة، وأكبر دليل على ذلك تظلّم أولائك الأمناء من سيرة حاكم مليلية معهم، ونثبت فيما يلي نموذجا منه موجّها إلى الطريس بطنجة :

«... وبعد فإن حاكم مليلية منَعَنا من تعشير ما يخرجه أهل الريف المتعاطين للتجارة بأسواق البادية من الكتّان على أجسادهم في صورة أنه من جملة ملبوسهم، تحيّلاً منهم على الفرار من تعشيره، حتى صاروا يتّخذون العمائم الجدد لهم ولأصاغر ولدانهم، يخرجون منها في اليوم العدد الكثير، وساعدناهم، وتعيّن علينا إعلامك لتشير بما يكون عليه عملنا فيه لئلا يتسع الضرر»[80].

يؤكد هذا التظلم تدخّل السلطات الإسبانية في أمور الديوانة المغربية بمليلية المحتلة، ويكشف عن بعض المظاهر المتفشية بهدف التحايل على أمناء التعشير فيما يخص المنسوجات، ومازالت هذه المظاهر تمارَس من طرف النساء اللواتي يشتغلن بتهريب الأثواب والملبوسات إلى يومنا هذا، أي في نهاية القرن العشرين وهي مظاهر يمكن معاينتها بنقط العبور قرب مليلية وسبتة.

وقد تفاحش تدخّل الحكومة الإسبانية في أمر ديوانة مليلية أثناء ثورة الروكَي واستقراره بسلوان القريب من الثغر المحتل، فكانت تلك الفترة مناسبة لتدفّق كبير للسلع والأسلحة على شرق المغرب.

وما يمكن استخلاصه في النهاية من هذه المقاربة الأولية لظاهرة التهريب، هو أن الظاهرة لها جذور ضاربة في عمق تاريخ المغرب على الواجهات البحرية، إلا

---

(80) من أميني التعشير بمليلية إلى محمد الطريس بتاريخ 3 ربيع الأول 1320/ 10 يونيو 1902، م.و.م، الرباط.

أنها حديثة العهد عبر الحدود البرية، حيث لم تبرز بشكل لافت للنظر إلا في منتصف القرن التاسع عشر عقب احتلال الجزائر، ثم ترسّخت خلال النصف الثاني منه، بعد أن احتدّت المنافسة الاستعمارية بين فرنسا وإسبانيا على شمال شرق المغرب، واستمر الأمر على حاله أثناء فترة الحماية. ولذلك يمكن القول إن ما يعرفه المغرب اليوم من تهريب هو نتاج موروثٍ متجذّر مرتبط بالاحتلال والتسلط، الذي لم تتخلص منه البلاد رغم حصولها على الاستقلال.

حركة الجهاد بقبائل الأطلس المتوسط

علال الخديمي

كلية الآداب ـــ الرباط

لقد سبق أن لاحظنا في مناسبات مشابهة، أن الدعوة للجهاد بدأت تتردد في مختلف أنحاء المغرب، منذ أواسط القرن التاسع عشر. وخاصة منذ أن بدأت جيوش الاحتلال تزحف على الأراضي المغربية، انطلاقا من الجزائر في الشرق، وتتدخل في الأقاليم الجنوبية انطلاقا من السينغال. ونبهنا إلى توفر أدب جهادي غزير عكس هذه الحركة الجهادية يمكن من خلاله التعرف على طبيعتها ودوافعها وشروطها وزعمائها[1].

ونود في هذه المداخلة أن نقف عند نموذج يكاد يكون مثاليا لهذه الحركة الجهادية حيث تصاحب الفكر والعمل وترافق السيف والقلم. هذا النموذج تمثله المقاومة المغربية بالأطلس المتوسط وامتدادات الأطلس الكبير الشرقي. ففي هذه البلاد الجبلية يصادف الباحث في تاريخ المقاومة المغربية أروع الملاحم البطولية وأبهى صور المسلم الملتزم بمبادئه الدينية الداعية للجهاد دفاعا عن الوطن والأرض والكرامة.

وهكذا سيكون تركيزنا لا على الأحداث والوقائع، بل سنحاول أن نفسح المجال للتعريف بالدور الذي لعبه الدعاة والعلماء وطلبة المساجد في مقاومة قبائل الأطلس للاحتلال الفرنسي.

(1) علال الخديمي، **بعض مميزات المقاومة المغربية للاحتلال الفرنسي بالشاوية وجبال الأطلس 1907-1934**، ندوة للمقاومة المسلحة المغربية 1900-1934، نشر المندوبية السامية 1993، 86.

أولا : تميز مقاومة قبائل الأطلس بالصلابة والثبات :

لقد انخرطت قبائل الأطلس منذ البداية في صفوف المجاهدين ضد الاحتلال الفرنسي في الحدود الشرقية وفي بلاد الشاوية خاصة. وهكذا بدأت حركة الدعوة للجهاد تستنفر سكان المنطقة منذ وقت مبكر. وغير خاف أن القائدين الشهيرين موحا أو سعيد الوراوي وموحا وحمو الزياني قد شاركا في معارك الشاوية سنة 1907-1908، وانضما إلى حركة الجهاد التي أعلنها السلطان عبد الحفيظ في البداية. وكان لهما دور حاسم في دفع قبائل الأطلس إلى الاستعداد للدفاع عن بلادها ووطنها ضد الاحتلال القادم.

والواقع أن قبائل آيت أومالو كافة، بزعامة الرجلين، قد شاركت في معارك المقاومة ببلاد زعير وزمور وخاصة بتادلا سنوات 1910-1911-1912-1913.

وبعد احتلال الفرنسيين للمناطق السهلية والهضبة الوسطى، نجدهم يقفون عاجزين عن اقتحام الأطلس معقل هذه القبائل، ولذلك اكتفوا في البداية بإحاطته بمراكز عسكرية لمراقبة المواصلات وطرق التموين : في مولاي بوعزة والماس بني ملال، ومراكز أخرى في بني مطير وبني مجيلد.

ومنذ 1913 إلى 1922، اشتبكت قبائل آيت أومالو وفي مقدمتها زيان وآيت يسري وآيت سخمان واشقيرن وغيرها في معارك طاحنة مع قوات المحتلين المتفوقة عدة وعددا[2].

سجل المجاهدون بطولات نادرة وخالدة في تاريخ الإنسانية. وترددت أصداء تلك المقاومة في أنحاء العالم الذي كان منشغلا بالحرب الكونية الأولى. يدل على ذلك الاتصالات التي ربطها الألمان والأتراك مع زعماء الجهاد مثل موحا وحمو وموحا وسعيد وغيرهما[3].

---

(2) أشهر تلك المعارك معركة القصيبة يونيو 1913.
ومعركة الهري الشهيرة التي وقعت في 13 نونبر 1914. انظر تفاصيل هذه المعارك في المالكي المالكي، الغزو الاستعماري ومقاومته في الأطلس المتوسط 1913-1930، دراسة مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط 1991، الجزء الثاني.

(3) المنصوري، **كباء العنبر**، 2، 55-56، عن بلحسن محمد، نظرية المقاومة من خلال مخطوطة =

ولقد ظل القائدان المجاهدان ثابتين على المبدأ متشبثين بكرامتهما كمسلمين ملتزمين. وضربا أروع الأمثلة على رأس قبائلهما في التضحية بالنفس والنفيس ورفضا كل المغريات المادية والمعنوية التي قدمها الفرنسيون وسخروا لها وسائط من شخصيات مغربية معروفة(4).

وقد أشار المنصوري إلى معاناة المجاهدين بقبائل آيت أومالو وخاصة زيان وثباتهم على مبدأ الجهاد إلى النهاية فقال : «فقد قاتلوا ودافعوا عن دينهم وترابهم شبرا شبرا.. حتى ضاق عليهم السهل بما فيه ولجأوا إلى الجبل وفيافيه. ثم ولجوا إلى الكهوف والمغارات لما شنت الطائرات عليهم الغارات ثم رموا بالقنابر، داخلها وخارجها (...) وحكاياتهم فيما قاسوه من هول طويل يكاد يكون من المستحيل مما لايعيش معه عادة البشر... وما ذلك إلا للإيمان الذي خالط سويداء قلوبهم، إيقانا بما أعد الله للشهداء حتى كأنهم يرون ذلك عيانا»(5).

هذه شهادة من عارف بالمنطقة تصور المدى الذي وصله سكان الأطلس المتوسط في صمودهم ضد العدو المحتل. لقد رفضوا الاحتلال وقاوموه مقاومة صلبة وهزموه في عدة معارك، وسجلوا ملاحم بطولية خسروا فيها أموالهم وأملاكهم وأعز رجالهم. وأبانوا فيها عن مهارة واقتدار المقاتل المغربي الذي أحسن الاستفادة من طبيعة بلاده وشجاعته إلى حدود تتعدى الواقع والمألوف.

وإذا أردنا أخذ صورة حية من صور البطولة والثبات، فلايسعنا إلا أن نقف عند مثال جهاد آيت بومزوغ، وهم فرقة من قبائل زيان، تقع أراضيهم إلى الشرق من مدينة خنيفرة حيث يوجد مدشرهم المسمى «بوكدجي».

= كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر، دراسة تنظيرية مع توثيق النص. مرقون، كلية الآداب بني ملال 1997، الجزء 3 ص 431–442.

(4) أشار المنصوري، **كباء العنبر**، 2،56،69، 74 إلى محاولات الفرنسيين التي سخروا لها شخصيات من المخزن وقيادات مشهورة، لكن كل المساعي باءت بالفشل وظل موحا وحمو في جهاده إلى أن استشهد يوم 17 رجب 1339 الموافق 27 مارس 1921.
وكذلك حاول الفرنسيون مع موحا واسعيد، ووسطوا المهدي المنبهي، وكان صديقه عندما كان وزيرا للحربية لكن وساطته فشلت أمام إصرار البطل المجاهد الذي استمر في جهاده إلى وفاته سنة 1922.

(5) المنصوري، **كباء العنبر**، 2، ص. 7 ؛ بلحسن، **نظرية المقاومة**، 3، 382–383.

عرفهم المنصوري فقال : «هذه القبيلة أو هذا الفخذ من زيان آيت بومزوغ، من أشدهم شكيمة وأشجعهم استماتة، ومن أغنى عمائر زيان غنما ونعما وأفراسا، وكان بها شجعان وأبطال فرسان من أشهرهم السيد بوعباد. وقد استشهد في معارك «وارغوس» ببلاد السماعلة كما قدمنا»[6].

ومن زعماء الجهاد في هذه الفرقة محمد أوعلانا الزعيم (محمد بن علا بن الزعيم). ولقد بلا الغزاة صلابة هذه الفرقة وشهامة رجالها وبطولتهم في معارك كثيرة وخاصة في معارك بوكدجي. فقد حاصر الفرنسيون القبيلة في الجبال حول مدشر بوكدجي وطال الحصار صيفا وشتاءا وربيعا وبالرغم من الحصار القاسي الذي تضرر منه الناس والحيوان لم يستسلم آيت بومزوغ لجبروت القوة.

وفي رمضان من سنة 1921، هاجمتهم جيوش الاحتلال بمساعدة قوة من الأعوان يقودها بوعزة ولد موحا وحمو، الذي ينعته المنصوري بالمتهور فانشب آيت بومزوغ القتال ؛ وكان قتالا ضاريا شرسا صمد خلاله المجاهدون في مدشرهم حتى «كادوا يفنون.. فرأوا مغادرة المدشر واجبة فشقوا الجيوش المحدقة بهم ليلا بشجاعة نادرة، وتوجهوا في منعرجات وتلال من الأطلس فتتبعتهم قوة الشر وتقابلوا وجها لوجه يدافعون عن دينهم قبل دفاعهم عن حريتهم، حتى كاد الفناء يجيء على آخرهم وردوا الجيوش على أعقابها واستردوا مدشرهم ولكن بعدما استشهد منهم أبطال..»[7].

وعلى الرغم من استشهاد الكثيرين من أبطال الفرقة فقد هاجر مجاهدوها إلى بني مكَيلد ثم إلى آيت يحيى بأعالي ملوية ثم إلى آيت مرغاد وإلى الصحراء وشاركوا في آخر المعارك الجهادية بين الفرنسيين والمغاربة.

والسؤال الذي ينبغي الإجابة عنه هو : ماهي المقومات وماهي الدوافع التي كانت تملأ مجاهد الأطلس حماسة وقوة وثباتاً لخوض غمار المعارك ضد جيوش مدججة بأسلحة عصرية فتاكة وهو لايملك إلا بندقيته ؟

---

(6) المنصوري، م س، 2، 162.

(7) نفسه، 2، 163، بلحسن 3، 564.

ثانيا : أثر الفكر الجهادي :

لقد تميزت حركة الجهاد في القبائل الأطلسية بمميزات خاصة حددت شروطها وحوافزها، فزيادة على الموقع المنيع الذي مثل حمى صعب الاختراق، وإضافة إلى الطاقة البشرية التي جسدها توفر المقاتلين الأشداء، لابد من التأكيد على حضور المبادىء الإسلامية بقوة في هذه الجهة، تلك المبادىء التي وفرت أهم العوامل الداعمة والمحرضة، والتي ساعدت وسهلت عملية الصمود وأمدت المجاهدين بقوة روحية لا تقهر.

ولقد حمل لواء نشر الفكر الجهادي والدعوة إلى المقاومة ومقاطعة المحتلين فقهاء وعلماء ومرابطون وطلبة مساجد. وهكذا ساهمت الدعوات والرسائل والقصائد الحماسية الداعية للجهاد والحاثة عليه في إلهاب حماسة المجاهدين ورفدهم بالزاد الروحي الذي فعل فعله في إخراج تلك الملاحم البطولية التي سطرتها قبائل الأطلس.

أ ــ البدايات الأولى للدعوة للجهاد بالمغرب الشرقي عامة وجبال الأطلس خاصة :

*** دور محمد العربي بن الهاشمي المدغري : (توفي 1309 / 1892) :**

لقد نادى هذا الفقيه المرابط بالجهاد منذ سنة 1885، لما علم بتوسع الجيش الفرنسي في الأراضي المغربية انطلاقا من الحدود الجزائرية. وقد راسل العلماء وأهل الفضل وردد في رسائله دعوته إلى مقاطعة الغزاة ومحاربتهم مذكرا بما حدث للأندلس لما تهاون أهلها بأمر العدو[8].

*** أثر احتلال توات 1899 ــ 1900 :**

منذ احتلال توات وتزايد التحرشات الفرنسية بقبائل الجنوب الشرقي، سارت حركة نشيطة لتوحيد القبائل بتافيلالت والأطلس لمواجهة الغزو الفرنسي[9].

---

(8) محمد العربي الدرقاوي المدغري، منشور يدعو للجهاد مخطوط بالخزانة العامة د 3353، أنظر المنوني محمد، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، 1، 274 ومابعدها. وانظر بعض رسائله في كباء العنبر، 2، 19. عن نظرية المقاومة، 3، 394-395.

(9) لعب عامل تافيلالت مولاي رشيد بن محمد دورا كبيرا في توحيد وإمداد المجاهدين بالزاد =

وبما أن المخزن كان يعارض كل مسارعة لإعلان الحرب على الفرنسيين، فإنه تدخل لدى هؤلاء لاطلاعهم على نفاذ صبر المغاربة. وعلى أن تحرش القوات الفرنسية بالقبائل «هو عين التهديد داخل الإيالة البعيدة عن نقط الحدود. بل هو صريح السعي في أسباب ترويع القبائل المذكورة واستنهاضها للدفاع عن أنفسهم ومحارمهم... وكيف يمكن مع هذه الحالة دوام كف أولئك القبائل عن مقابلة الهاجمين عليهم أو تثبيطهم عن بواعث الغيرة على أرضهم وبلادهم»[10].

والواقع أن احتلال توات كان له تأثير بالغ على المغاربة، إذ انتشرت بعد الاحتلال الدعوة للجهاد والاستعداد للمقاومة بشكل واسع، واستعد العلماء والمرابطون لنشر مبادىء الجهاد والتحريض عليه في قبائل الأطلس خاصة. ومن المصادر التي اعتمدها دعاة الجهاد بالأطلس قصيدة : «إيقاظ أهل الغفلة والمنام، والنيابة عمن استيقظ ولم يقدر على الكلام»[11].

التي خاطب فيها مؤلفها أولي الأمر بقوله :

وقل لأولي الأمر ماهذا الفشل	والمسلمون في نهاية الصلاح
فما بهم قلة ولاجبان	ولابهم ضعف تسوءهم جراح
لو كان منهم عسكر لخضعت	له الرقاب وخشاه ذو الوقاح
ولرعى الفرنج يوما بأسه	ولتضعضع إيوانه وطاح

وخص العلماء بالملامة فقال :

وقل لأهل العلم ماهذا الشجى	أموْتَى أم نيام أم به شحاح

= والسلاح وهناك رسائل عديدة تعكس هذه الحركة الجهادية تبادلها زعماء الجهاد في المنطقة وتعاهدوا فيها على مقاومة الغزاة.

(10) مولاي عبد العزيز إلى عبد الله بن سعيد، 1 ربيع الثاني 1318 موافق 29 يوليوز 1900، انظرها في المنوني محمد، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، 2، 18.

(11) أشار المنصوري إلى أن المجاهدين كانوا يتحلقون لسماع قراءة القصيدة وغيرها من الرسائل الداعية للجهاد ومقاطعة العدو..
وقد ذكر المشرقي أنه ألفها لما أيقن بسريان الاحتلال إلى المغرب، ووجه الملامة فيها لأولي الأمر والعلماء، تحريضا على القيام بأمر الدين. محمد الشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية**، دراسة وتحقيق بوهليلة إدريس، جزء 3، من 876-879، دراسة مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992-1993.

أنتم أحـــق بالبكـــاء لأنكـــم أنصاره أنتم لـه نعـم الـوشاح
فلـو نهضتم لاستقـام الاعوجـاج ونلتم من صاحبـه كل الربـاح
وإن تماديتم على غفلتكـــــم هلـكتم ومـا أرى لكـم فـلاح

ومن المصادر التي أترت في علماء الأطلس ومجاهديه كتاب «نصيحة أهل الإسلام»، للعلامة المهاجر، محمد بن جعفر الكتاني.

فقد اعتمده العلماء ونقلوا منه واستشهدوا بما جاء فيه من شواهد شرعية دالة على جهاد الأعداء وعدم موالاتهم. ومما ردد من النصيحة : «وقد قال العلماء رضي الله عنهم، يؤخذ من مجموع الآيات أن الإيمان يفسد بموالاة الكفار ومودتهم... وقال بعضهم حاصل القرآن مقاطعة الكفار من جميع الوجوه ومباينتهم في كافة الأحوال فلا مواصلة ولاموادة ولاموالاة بيننا وبينهم»[12].

ب ـــ صور من تصاحب السيف والقلم بالأطلس المتوسط :

وتعطينا مقاومة قبائل الأطلس، صورا خالدة من ترافق الدعوة الفكرية بالعمل الميداني، ذلك أن علماء الأطلس وفقهاءه على قلتهم وطلبته ومرابطيه، جاهدوا بأقلامهم وبأنفسهم حتى كانوا قدوة في الإخلاص والإيمان والثبات على المبدأ.

ولقد أنصفهم المنصوري (أحمد بن قاسم) عندما كتب عن موقفهم يقول : «لم يقتصر الفقهاء وإن كانوا قليلا في هاته القبائل على الدفاع عن الإسلام بأقلامهم فقط بل بخوضهم غمار الحروب لآخر نفس فاستشهد منهم من استشهد وبقي رغما عن الحصار والضيق من بقي»[13]

وثمن دورهم بقوله : «نصيب العلماء في هذا الجهاد هو الدافع الأكبر لهذا الاستشهاد. مم جاء هذا الإخلاص وهذا التفاني وهذه الاستماتة وهذا الدفاع عن حوزة الدين والإسلام والقرآن ؟ كل ذلك مما بثه علماء هذا الأطلس في مجالسهم العلمية ومجتمعاتهم العلانية والسرية»[14].

(12) محمد بن جعفر الكتاني، **نصيحة أهل الإسلام**، تحقيق ودراسة، إدريس الكتاني، 1989، 166-167.

(13) **كباء العنبر**، 2، 16.

(14) **نفسه**، ص 12.

جهاد أحمد بن محمد بن الحاج الأمكاتي :

ينتمي هذا العالم إلى آيت أومكات، فخذ من قبيلة آيت يحيى وهم فخذ صغير قريب من قرية تونفيت القريبة من مدينة ميدلت.

يعتبر الأمكاتي من أكابر علماء الأطلس، تدريسا ومشاركة في علوم الحديث والتفسير والأصول والفقه.

ساهم في الحركة الفكرية الجهادية، وشارك المجاهدين في ميادين القتال والهجرة. فقد رفض العيش تحت ظل الاحتلال وهاجر بلاده، واستمر في جهاده وهجرته إلى أن وافته المنية في قرية تاعريشت في شهر شوال 1332 الموافق 1914[15].

ألف الأمكاتي رسالة في الجهاد سماها : المنحة في بيان وجوب الهجرة[16].

جاء في تقديمها أنه ألفها «نصيحة للمسلمين وغيرة لأهل الدين المؤمنين»

وقد قسمها إلى أربعة مطالب :

الأول : بيان دوام وجوب الهجرة.

الثاني : بيان تحريم السفر إلى أرض العدو.

الثالث : بيان مالايجوز بيعه للحربين.

الرابع : خاتمة في حكم من استغاث من المسلمين بالنصارى.

عدد صفحات الرسالة 55 صفحة.

وهكذا فموضوع الرسالة هو التحريض على الجهاد وإبراز الأدلة الشرعية المحرمة لموالاة الأعداء المحتلين، وللآمرة بضرورة المقاومة دفاعا عن الدين والوطن والأرض.

ولقد كان لهذه الرسالة تأثير بالغ على حركة المقاومة الأطلسية، إذ تداولها تلاميذ الرجل من زعماء وطلبة وكانوا كثيرين، وساعد على نفوذ دعوته واعتناق

---

(15) **كباء العنبر**، 2، 46.

(16) توجد ضمن مخطوط بخزانة خاصة، مع رسائل أخرى في الجهاد. وعدد صفحاتها 55 صفحة، وقد نقل منها المنصوري في كباء العنبر، الجزء الثاني، ص 43-45، انظره في بلحسن محمد، **نظرية المقاومة**، 3، 416-420.

فكره أن أتباع الطريقة الدرقاوية بزعامة سيدي علي أمهاوش، كانوا من تلاميذ الأمكاتي. ومن أشهر تلاميذه الذين نشروا دعوته وحرضوا على الجهاد والهجرة الفقيه المجاهد محمد بن الحاج التالتفراوتي[17].

دور محمد بن الحاج التالتفراوتي :

وهو عالم مجاهد مشهور بقبائل الأطلس، ينتسب إلى قرية آسول نسيدي بويعقوب، اشتهر بالجهاد والصبر عليه وصفه المنصوري بقوله : «العلامة المجاهد الشهير الصبور التقي النقي الزكي الزاهد شيخ الجماعة على الإطلاق بهذه القبائل البربرية الأطلسية علما وعملا وجهادا ومصابرة ومقاومة[18].

كان التالتفراوتي هو قطب العلم والإفتاء بقبائل آيت يفلمان وآيت أومالو كاشقيرن وآيت سخمان.

وقد استمر في جهاده إلى أن استشهد في معارك جبل بادو سنة 1352 الموافق 1933[19].

له رسائل في الجهاد، توجد إحداها في مجموع المنحة المشار إليها أعلاه[20] ويظهر أنه هو جامعه.

وقد عدد في رسالته الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال أئمة المذهب المالكي الدالة على فرض الجهاد ووجوبه على كل مسلم قادر للدفاع عن الوطن والنفس ومساعدة المسلمين المجاورين حتى «ولو أتى الوجوب على جميع أقطار الدنيا ونواحيها».

وبين فيها أن الجهاد يتعين بأمور منها :

- أمر الإمام.
- فجأة العدو لبلاد المسلمين.

---

(17) المنصوري، م س.

(18) نفسه، 2، 46. أصل هذا العالم من قرية سيدي رحال بالحوز.

(19) نفسه، 2، 47.

(20) عدد صفحاتها 18 صفحة.

وقد حذر من التهاون والتخاذل مذكرا بما جرى لمسلمي الأندلس، نتيجة لتهاون الأمة والرعية.

وعلق على ذلك بقوله : «فلو لم تكن في الدنيا إلا هذه الفعلة لكفت في أئمة المسلمين ورعيتهم موعظة».

كان تأثير التالتفراوتي عظيما على زعماء الجهاد بالأطلس وخاصة سيدي علي أمهاوش.

دور سيدي علي أمهاوش :

كان سيدي علي أمهاوش زعيما روحيا وسياسيا لقبائل الأطلس، وكان ينسق دعوته الروحية مع الفقيه التالتفراوتي في إطار الزاوية الدرقاوية وكان نفوذه نتيجة لذلك يتعدى الأطلس إلى الصحراء.[21] وقد بذل جهودا كبيرة لاستنهاض قبائل الأطلس ضد المحتلين وتوحيد صفوفها وصفوف زعماء الجهاد ونتيجة لذلك امتد تأثيره الروحي من دمنات وتادلا إلى بني مجيلد في الشمال. وقد ربط الألمان اتصالات معه مثل ما فعلوا مع موحا وسعيد وموحا وحمو[22].

وبعد وفاته سنة 1918، خلفه أبناء سيدي الطيبي الهواري في الدعاية والجهاد. سيدي عبد المالك بن الطيبي الهواري كقائد عسكري وأخوه سيدي محمد كداعية. وقد انتشر نفوذ الرجلين في معظم قبائل الأطلس.

وبالجملة فقد لعبت الأسرة الامهاوشية والأسرة الهوارية أدوارا رئيسية في تأطير الحركة الفكرية الجهادية وفي دفع القبائل المجاهدة إلى سلوك سبيل المقاومة ومقاطعة المحتلين إلى آخر نفس[23].

تلك نماذج من الزعامات العسكرية والسياسية والروحية التي أطرت حركة الجهاد بجبال الأطلس المتوسط وامتدادات الأطلس الكبير الشرقي. ولا يسعنا في هذه المداخلة الإحاطة بكل زعماء الجهاد، في الأطلس ونتمنى أن تتاح الفرصة

(21) بلحسن محمد، مس 1، 151.

(22) المنصوري، **كباء العنبر**، 2، 165-166.

(23) عن دور الأسرتين الامهاوشية والهوارية يراجع المنصوري، **م س** وكذلك المالكي المالكي، **م س** الجزء الثالث، 713-72.

لذلك. بيد أننا لا يجب أن نغفل دور أحد رواد حركة الجهاد بالجنوب الشرقي وجبال الأطلس. ذلك هو العالم المجاهد أحمد السبعي.

دور سيدي أحمد السبعي :

إذا ذكر الجهاد في قبائل الأطلس فإن الفكر يذهب مباشرة إلى عالم المجاهدين، سيدي أحمد السبعي السغروشني. الذي كان عالما داعية ومجاهدا مشاركا في ميادين القتال.

لقد ساهم السبعي في حركة الجهاد الفكرية وكان من أبرز دعاتها في المغرب الشرقي وجبال الأطلس خاصة. فقد تجول في العديد من القبائل سواء في الجهات الصحراوية أو في الأطلس ولعب دورا حاسما في معارك 1907 حيث تزعم جموع المجاهدين في معارك المنكوب وبوذنيب وغيرها[24] كما جاهد بقبائل آيت سغروشن وآيت يوسي. «وبقي قدوة للمجاهدين ثمة وقبلتهم، يحث ويحرض في تشوكت وغيرها من تلك الجبال حتى وافته المنية سنة 1336»[25].

للسبعي عدة تآليف، أشهرها رسالة في الجهاد وجهها إلى أحد دعاة التصوف، بين له فيها ضرورة الجهاد في مثل الظروف التي كان يمر منها المغاربة في مواجهة الاحتلال الفرنسي عبر الحدود الشرقية. كما عاب على المتصوف المتخاذل إستغلاله للعامة وانحرافه عن جادة الدين الصحيح وتثبيطه للناس عن الجهاد بقوله لهم : «إن وقته باق لم يبلغ»[26].

نـــص :

ومما جاء في رسالة السبعي حول وجوب الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي قوله للمتصوف : «وطرق سمعنا في ذلك أمور أخرى ينكرها ظاهر الشرع على العموم، فضلا عن الخصوص، فمن ذلك ما أخبرنا به أنك تقول لمن يذكر الجهاد الآن حيث صار فرض عين على كل مسلم : إن وقته باق لم يبلغ. فإن صح ذلك

---

(24) المنصوري، **كباء العنبر**، 2، 25. عن بلحسن محمد، **نظرية المقاومة**، 3، 400.

(25) **نفسه**، 2،41.

(26) انظر الرسالة في مجموع المنحة، م س وهي مؤرخة ب 6 جمادى الأولى 1330 موافق 23 أبريل 1912، وقد أوردها المنصوري في الجزء الثاني ص 36.

فذاك من الجهل الموقع في الكفر، والنهي عن المعروف الموقع في النكر. وذلك خلاف ما أمر الله به من الجهاد بالنفس والمال في آيات كثيرة، والحض عليه بقوله : ﴿يا أيها النبيء حرض المومنين على القتال...﴾ وقوله : ﴿وحرض المؤمنين عسى الله أن يكف بأس الذين...﴾ وقال تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثّا قلتم إلى الأرض﴾. وقد وعد الله السابقين فيه بزيادة الأجر على غيرهم فقال : ﴿لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولائك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا...﴾ وكان من حقك أن تأمر به وتحض عليه وتأمر به من يستشيرك كما أمر الله به. أداء لما أوجب الله. وقد أوعد بالعَذاب المستشيرين فيه النبي ﷺ بقوله : ﴿لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أنه يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليم بالمتقين إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم فهم في رَيْبهم يترددون...﴾ فكيف بمن يستشير غيره والجهاد كما هو الآن إن تعلق وجوبه بالمجاهد في نفسه فيجب عليه أداؤه حين وجوبه كما هو مقتضى الأمر بفرائض الله عز وجل كالصلاة في وقتها ولا يجوز تأخيرها...»[27].

خـاتـمـة :

هكذا وجدنا أنفسنا ونحن نتتبع بعض أطوار الحركة الجهادية لقبائل الأطلس ونتعرف على زعمائها ونحصي دوافعها التي دفعتها في تلك المقاومة البطولية الخالدة أمام أمرين أساسيين :

أولهما : حضور المبادىء الإسلامية كمحرك أساسي موحد للصفوف ولاحم بينها. ومن هنا كانت الحركة الفكرية الجهادية عاملا حاسما في تحديد شروط مقاومة الأطلس وهذا أمر يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند كل محاولة لتفسير علاقة المحتلين بقبائل الأطلس المتوسط والأطلس الكبير الشرقي.

الأمر الثاني : يجسده حضور الزاوية أو الطريقة كعامل مؤطر لحركة الجهاد ومفسر للمبادىء الإسلامية والمحافظة عليها حية فعالة بين مجتمع كانت الأمية فيه طاغية والطبيعة قاسية.

---

(27) **نفسها.**

ومن خلال هذين الأمرين يمكننا القول :

إن إتباع المنهج الإسلامي الذي أكد عليه الدعاة للجهاد والمجاهدون هو الذي منح حركة المقاومة المغربية الأطلسية صفتها البطولية ومنح المغاربة هذا التراث الحافل بصور المقاومة البطولية ضد الاستعمار.

وبالمقابل فإن ترك المنهج الإسلامي في الاستعداد للمقاومة معناه الانحطاط وفتح الطريق للتخاذل والتهاون، وللعملاء والدخلاء لضرب وحدة الأمة. وكل ما لاحظناه يلخصه الحديث الشريف : «ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا» !

التاريخ والسينما الاستعمارية في المغرب 1907 - 1956

عبد القادر بـوراس
نيابة وزارة التربية الوطنية
القنيطـــرة

منذ سنوات عديدة انكب اهتمام الإثنولوجيين والأنتروبولوجيين لدراسة المجتمعات الإفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية، لم يكن هذا الاهتمام ينم دائما عن نية علمية خالصة، ذلك أن هناك حكم مسبق وقوالب جاهزة حول هذه «الشعوب المتخلفة بطبعها» حسب طرح هذه الدراسات وهي شعوب لم تنجز ولم تخلد شيئا يذكر لصالح البشرية[1] قبل مجيء الأوربيين حاملين معهم كل أشكال التمدن والتحضر، فالتوحش والبدائية هما نعوت تتصف بها تلك «الشعوب البدائية» التي تعيش «خارج التاريخ» ونحن هنا إذا أمام إحدى الكليشيهات والصور المبسطة والمشوهة والتي تدعم «عبء الرجل الأبيض في تمدين هذه الشعوب».

وقد كانت هذه الشعوب تدرس في «حاضرها الأثنوغرافي» ذلك أن الماضي حسب هذه الدراسات لايزال هناك حاضرا، وكأن تلك الشعوب لم تعرف الحركة[2] والتطور. ولهذا يمكن معاينة هذا الحاضر المتوحش قبل انقراضه بفعل

---

(1) في هذا الصدد يقول الشاعر الزنجي الإفريقي الأصل «إيمي سيزير» Aimé Césair ساخرا من هذا الطرح العنصري المغرض :
— مرحى لأولئك الذين لم يخترعوا على الإطلاق شيئا.
— لأولئك الذين لم يرتادوا على الإطلاق أي شيء.
— مرحى للفرح، مرحى للحب، مرحى لألم الدموع المتجسدة.

(2) هذه النظرة فيها كثيرا من الغلو والمبالغة وحتى وإن كانت هناك صور متفرقة من الصمود ومغالبة الزمن إلى وقتنا الحاضر، فهي ولاشك، قد اتخذت أشكالا مغايرة لمحتوياتها السابقة. محمد مزيان «أهمية الوثائق المحلية في كتاب تاريخ المغرب : نموذج فكيك»، **مجلة كلية الآداب فاس**، ع 2، 1985، ص 224–229.

دخول «الحضارة» وذلك من أجل استشفاف الماضي و«كتابة تاريخ هذه الشعوب التي لا تاريخ لها»[3].

وكانت البحوث تعتمد على الإنتاج الشفوي الشعبي مثل الأغاني، الحكي، الذكريات، الفولكلور على أساس «أن الثقافة الشعبية هي ثقافة لا مكتوبة»، وبصفة عامة، فقد كانت حصيلة هذه البحوث ضخمة وتتحكم في صياغتها المنظومة المرجعية الاستعمارية، وبصدد المغرب فقد كتب نوع من التاريخ على يد حفنة من المستكشفين والمبشرين والإداريين وضباط الشؤون الأهلية، فهم وجدوا وثائق واستعملوها لدراسة المعتقدات والتجمعات السكنية ووسائل وطرق العيش إلخ.

إلا أن هذه الدراسات كانت في بدايتها تستهدف استعمال العلم كسلاح لغزو البلاد، ولهذا ليس من الصدفة أن يهتم بهذا العلم نخبة من الضباط الذين جمعوا بين وظيفة القلم والسيف وأطلق عليهم «العلماء العسكريين» أمثال «روبير مونطاني» **Robert Montagne** «جورج سبيلمان» **Georges Spillman** «جوستينار» **Justinard** وهم الذين مهدوا الطريق للجيوش الاستعمارية وساهمت أعمالهم في تركيز الإدارة الاستعمارية، وقد انتهى المطاف بالأكاديميين والجامعيين الفرنسيين إلى تبني الفكر الاستعماري وانضموا إلى الأفكار التي روج لها ضباط الشؤون الأهلية، ولا تكمن خطورة الحصيلة العلمية لهؤلاء في كون أصحابها يناصرون نظام الحماية، بل أيضا في كونهم يجهلون المجتمع المغربي إذ كانوا ينطلقون من النظرة المركزية الأوربية، وتنبه أحد رواد نظام الحماية لهذا الجهل وهو «إدموند دوتي» **Edmond Douté** إذ قال : «إن تعبير تعارض بلاد المخزن مع بلاد السيبة غير صحيح لأن المغرب يخضع كله بدرجات وأشكال مختلفة إلى تأثير سلطة المخزن.. ذلك لأن المفهوم الأوربي للامبراطورية يختلف جذريا عن المفهوم الإسلامي، حيث أن الأوربيين يفكرون انطلاقا من مفاهيمهم للحدود الترابية، بينما يكفر المسلمون انطلاقا من بيعة السكان للسلطان»[4].

---

(3) هنري مونيو : «تاريخ الشعوب التي لا تاريخ لها»، ترجمة ذ. عبد الأحد السبتي، **الثقافة الجديدة**، العدد 16، 1980، ص 87-99.

(4) طاف لموند دوتي بحوز مراكش، وألف مؤلفات استلهم منها المقيم العام «ليوطي»، سياسة القواد الكبار التي انتهجها على الخصوص خلال الحرب العالمية الأولى كوسيلة من وسائل التغلغل والتوسع في البلاد.

وكان لزاما على الإدارة الاستعمارية لتركيز وجودها في المغرب من أدوات دعائية كالصحافة للترويج للخطاب الدعائي، إلا أن الصحافة لوحدها لم تكن كافية لكسب مزيد من سند الرأي العام في الميتربول وحتى داخل المغرب، فتم الاعتماد على السينما التي حظيت بأهمية كبرى، إذ كان المستعمر يدرك أهمية السينما كأداة للترويض والتدجين وبسط السيطرة وما يرتبط بذلك من تهميش وتشويه للثقافة المحلية، وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن اعتبار الحصيلة من الأفلام خلال عهد الحماية، سواء تعلق الأمر بالأفلام الوثائقية أو الروائية، يمكن اعتبار هذه الحصيلة مكسبا علميا[5] لأن هذه الأفلام مهما كانت الدوافع التي أدت إلى تصويرها، فهي تمدنا بمواد وثائقية هامة إذ تحتوي على المعطيات المصورة والمعلومات المتعلقة بالمكان واللباس وطريقة الحلاقة والفولكلور، وغير ذلك من مظاهر الحياة اليومية عند المغاربة خلال النصف الأول من القرن العشرين وكما يقول أحمد سيجلماسي: «فإن هذه الأفلام تساعد المؤرخ أو الباحث على رسم صورة أكثر وضوحا لتلك الفترة التاريخية، وبعد قيامه بغربلة تلك الأفلام، ومقابلتها بالوثائق المكتوبة والشهادات الشفوية، وإخضاعها لمنهجية نقدية صارمة، قصد استجلاء طابعها الأيديولوجي والإبقاء فقط على ما هو موضوعي فيها بشكل مقبول»[6] وبناءا على ما ذكر، فإنه يمكن القول إن الأفلام السينمائية تتيح إمكانة دراسة بعض الجوانب من تاريخ المغرب في عهد الحماية[7]. وجدير بالذكر أن إدارة الحماية

---

(5) تمكن المركز السينمائي المغربي من استرجاع مجموعة من هذه الأفلام ويمكن للباحثين الرجوع إليها في إطار إعادة كتابة التاريخ الوطني.

(6) أحمد سيجلماسي، «المغرب السينمائي معطيات وتساؤلات»، **سلسلة شراع**، ع. 65 أكتوبر 1999 ص 65.

(7) المقصود هنا، كل الأفلام التي أنتجها الاستعمار حول نفسه أو حول المغرب والمغاربة خلال العقد الاستعماري ولم يكن مضمونها بالضرورة مضمونا تاريخيا، وقد عرف الأستاذ نور الدين الصايل هذه الأفلام التاريخية بقوله:
«... أن هذه الأفلام التاريخية، ما هي إلا فعل حكي لشيء سبقها، وفعل حكي بمحاكاة ما سبق، أي إعادة إنتاج بوسائل سينمائية من سينوغرافيا وتقنيات وميكانيزمات، ونجد في هذا الصنف كل ما يسمى بأفلام الملابس Les films de Costumes، وأفلام اللوحات Les films de frésques إنها إعادة ما سبق أن كان بوسائل الديكور والإنارة وأجساد الممثلين.. والتاريخ يرغب في التعامل مع الواقع بكيفية سينمائية. فالأفلام التاريخية تستطيع أن تقدم تصورا فعالا حول حقبة تاريخية معينة بأحداثها وأجوائها المختلفة وتحيل على الزمان =

شجعت إنتاج أفلام وثائقية Les documentaires. والتي تركز إما على منجزات الحماية في مختلف الميادين كتصوير حملات التلقيح مثلا أو الإنتاج الفلاحي، أو الصناعي كما صورت العمليات العسكرية واستسلام المقاومين كما اهتمت بالأفلام ذات الطابع الغرائبي Les films exotiques مستنيرة ببعض الباحثين والكتاب أمثال : «روني أوولج» René Euloge و«موريس لوكلاي» Maurice LeGlay[8]. وقد كانت كتابات هؤلاء تتسم بالتوجه الأثنو ــ استشراقي الاستعماري. وكان الهدف من نقل الأعمال الأدبية إلى الشاشة، هو تمطيط الخطاب الاستعماري إذ أن بإمكان الفيلم السينمائي أن يحمل إلى المتفرج الشحنة الدعائية التي لا يمكن التصريح بها مباشرة وبشكل فج. خاصة وأن السينما هي أوسع الفنون تعاملا مع جماهير الشعب كله، ومن هنا كان يجري اختزال مستويات النصوص من الناحية الفكرية والاكتفاء بالاستشهاد بما يجري على الألسن؛ مثلا تقدم لنا الأفلام الإنسان المغربي أو العربي كشخص محارب وعدواني. إلى غير ذلك من الأوشام الجاهزة.

ولقد كانت السينما الاستعمارية تمارس الأبوية على المتفرجين لأن المواضيع التي نقلتها إلى الشاشة، لا تمثل هموم الإنسان الأوربي، ولا تنقل إليه الواقع الحقيقي للإنسان المغربي الذي كان يعيش تحت حكم النظام الكولونيالي، بل أن هذه الأفلام تدعو المتفرج الأوربي، وتحثه لمعرفة الآخر وتصور كل ما هو غريب عنه وبشكل سطحي ومشوه ولا تقدم هذا الآخر كإنسان يعيش في حضارة تختلف عن حضارة الأوربي، وهكذا تدفع هذه الأفلام المتفرج للإقبال عليها في نهم أي إلى مزيد من استهلاك الاستيلاب الذي تمارسه الأفلام على المتفرج. وهذا ما يدفع المنتجين إلى مزيد من الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح وإلى نقل مزيد من «الكليشيهات» عن المغرب إلى المشاهد الأوربي[9].

وقد كانت هذه الأفلام تتضمن نزعة «مركزية أوربية» تمجد الغرب وحضارته

= والمكان في الحين ذاته. مأخوذ من «السينما والتربية» دفاتر المدرسة العليا للأساتذة بتطوان، العدد 9، ص 33، ماي 1999.

(8) كان «روني أولوج» و«لوكلاي» وغيرهم من ضباط الاستخبارات من طراز آخر يختلف عن ضباط الشؤون الأهلية، وكانوا من ملهمي السياسة الأهلية التي أنتهجها «ليوطي» كما ألفوا روايات وقصص وحكايات منقولة من التراث المغربي اعتمد عليها مخرجون سينمائيون.

(9) أورده نور الدين الصايل في محاضرة حول السينما المغربية بالقنيطرة سنة 1978.

بصفة عامة وتحط من قيمة الشرق بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة، وقد كانت حصيلة الأفلام التي أنتجت خلال المرحلة الاستعمارية في المغرب العربي تقدر بأزيد من 200 شريط طويل بالإضافة إلى مئات الأفلام القصيرة، أما في المغرب وحده فقد كان الإنتاج الذي صور يقدر بحوالي 100 فيلم طويل(10).

وتتميز هذه الأفلام على العموم بكونها لا تناقش المسألة الاستعمارية La question coloniale، بل إنها تركز على ميادين سطحية ومبتذلة في المجتمع، لاستغلالها من أجل تركيز الاستعمار ومؤسساته، وهكذا حاولت هذه الأفلام ترسيخ صورة الإنسان المغربي في ذهن الأوربي عبر كيلشيهين كاريكاتوريين :

الأول : يظهر المغربي كجزء من الديكور لا يخلو من السخرية والتهكم، فهو يمثل أحد عناصر المنظر وبشكل سلبي مثله مثل الإبل والنخيل والقصبة، وكثبان رمال الصحراء إلخ وذلك حتى يفهم المتفرج أن أحداث الفيلم تدور فعلا في المغرب.

الثاني : يكون فيه الإنسان المغربي عنصرا فعالا في الفيلم لكن مع تشويه للحقيقة حسب إرادة المخرج وأحداث الفيلم، فهو إما كائن بليد أو مشاغب أو مجرم قاطع للطريق همه الوحيد البحث عن الغنيمة وسبي نساء القبائل، أما النساء المغربيات فتظهر على الشاشة إما مومسات أو راقصات أو سجينات في الحريم لتلبية حاجيات صاحب القصر(11)، وغالبا ما يقوم الممثلون الأوربيون بتمثيل أدوار المغاربة هذه إمعانا في التشويه ورسم الصورة السوداء التي يريدها المخرج (المستعمر) للمغاربة، وفي بعض الأحيان تسند هذه الأدوار للمغاربة أنفسهم ويتم تدريبهم وغسل أدمغتهم حسب أهواء المخرج. وهذه الوضعية نجد مثيلا لها في أفلام «رعاة البقر» Les Cowboys وأفلام «غزو الغرب الأمريكي» Les Westernes حيث تسند للهنود الحمر أدواراً يظهرون فيها في أبشع صور من الوحشية وبشكل مخالف للحقيقة التاريخية، وذلك أن هذه الأفلام تحاول تبرير الغزو، لهذا فإن وظيفة هذه الأفلام الاستعمارية تكمن في تشويه الحقائق. وتضليل الرأي العام المحلي والدولي،

---

(10) Pierre Boulanger : «Le cinéma colonial de l'Atlantide à lawrence d'arabie» Cinéma 2000, Seghers, Paris 1975, p. 24-25.

بهذه المناسبة أشكر الأستاذ عبد الأحد السبتي الذي أمدني بهذا الكتاب في سنة 1978.

(11) أحمد سيجلماسي، **المرجع السابق**، ص 67.

وتبرير السيطرة الاستعمارية الفرنسية بحجة الرسالة الإنسانية الحضارية الملقاة على عاتق المستعمر اتجاه الشعوب المستضعفة(12).

وحتى الأفلام الوثائقية لم تنج من تشويه للحقيقة ومن ذلك مثلا أن المقاوم «زايد أوسكونتي» لما قبل الاستسلام في أواخر غشت 1933 تم استحضار المخرج السينمائي وطلب من زعيم المقاومة وأتباعه أن يقوموا بحركات تدل على ندمهم ومن تم «فهم يطلبون الصفح والعفو من المخزن الاستعماري»، وبالمقابل نشاهد الجيوش الاستعمارية تعالج المرضى وتوزع المواد الغذائية على المقاومين، بحيث خضعت عملية الاستسلام للتمثيل والتركيب في عين المكان، Le montage وتم هذا كله في غياب موافقة المعنيين بالأمر الذين يشاهدون الكاميرا لأول مرة في حياتهم، ويقول الصحافي «جون الوشوري» Jean Alloucherie «وقد حضر إلى عين المكان مصور سينمائي الذي أتى خصيصا لتصوير مراسيم الاستسلام ولهذا طلب من المحاربين رفع اليد اليمنى والجلوس صفا واحدا إعلانا بطاعتهم فتم استحضار ثور للتعرقيبة الذي تطوع أحدهم بذبحه إيذانا باستسلامهم وطلبهم للعفو أمام الكاميرا»(13).

ومن البديهي إذا أن القصد من هذه الأفلام التي صورت خلال المرحلة الاستعمارية، بالإضافة إلى الربح التجاري، هو تشويه للحقائق، إذ كيف يمكن للمؤرخ أن يطمئن إلى مثل هذه الأفلام الوثائقية التي تقدم لنا الواقع ولكن بشكل مخالف للحقيقة، أضف إلى ذلك أن هذه الأفلام جاءت لتعزز المؤسسة الاستعمارية إذ بالغت هذه الأفلام أيضا في تضخيم ما يسمى «السيبة» على أساس أن القبائل في تناحر وحرب مزمنة ولا تنتظر إلا الجيوش الاستعمارية لإحلال السلم والوئام وبذلك تتحول الحرب التي خاضتها فرنسا في المغرب إلى عملية حضارية(14)، ولا تنقل الكاميرا إلى الشاشة التقاليد الشعبية المغربية المبنية على التكافل والتضامن للتغلب على الصعوبات الطبيعية (تويزي) وكذلك دور المؤسسات القبلية في تعزيز هذا التكافل، لأن هذا التكافل والتضامن هو الذي استشعل المقاومة التي لقيها

(12) Pierre Boulanger, **Op. Cit**, page 7

(13) Paris soir 30 Aout 1933 : Comment ou Skounti, le Caïde irréductible a fait sa soumission

(14) كانت الأوساط الاستعمارية تقول : «بأن (الباسيفيكاسيون) La pacification هي حرب من أجل جلب السلم والوئام».

الجيش الاستعماري. وفي المقابل تظهر هذه الأفلام الإنسان الأوربي كشخص يقوم بأداء رسالة حضارية فمرة يظهر في دور الطبيب الذي يعالج الأهالي ويحارب الأوبئة التي تفتك بالسكان، ومرة في دور العسكري يقوم بتفقد أحوال القبائل ويقوم بتنظيم دوريات لحماية «الأهالي» من المنشقين «المتوحشين» إلخ.. إلى غير ذلك من الصور الإيجابية التي تنعم بها هذه الأفلام على الأوربي وذلك لتبرير الاحتلال[15] ويمكن تقسيم حصيلة الإنتاج السينمائي في المغرب خلال المرحلة الاستعمارية إلى فترتين أساسيتين.

أولا : المرحلة الأولى من 1907 إلى الحرب العالمية الثانية :

ويعكس الإنتاج السينمائي خلال هذه المرحلة هموم المؤسسات الاستعمارية والتي تتلخص في احتلال البلاد وتركيز نظام الحماية بمؤسساته السياسية والاقتصادية، وعلى عكس الجزائر وتونس، فإن السينما والتصوير في المغرب رافقت الغزو العسكري للبلاد. ولقد دشن «ميزكيش» Mesguich هذا التصوير انطلاقا من يوليوز 1907 حيث جاء إلى المغرب كمراسل الصحيفة «الجريدة Le journal» لتصوير مذبحة الدارالبيضاء وفي الصدد كتب يقول : «بعد أربعة وعشرين ساعة من الإبحار انطلاقا من طنجة كنا نسمع دوي المدافع التي تنطلق من مدرعة كاليلي Galiilée وهي تقنبل الدارالبيضاء. وبعد وصولنا كانت المدينة تمثل مشهدا مؤثرا للدخان، وقامت فرقة من البحرية بخفرنا إلى قنصلية فرنسا التي احتمينا بها، وتمكنت من تصوير لقطات للجنود الفرنسيين وهم يجوبون أزقة المدينة المخربة والمفروشة بالجثث التي تفوح منها الروائح النتنة، وقمت بتصوير لقطات للرماة الجزائريين واللفيف الأجنبي وذلك في معسكراتهم»[16].

والجدير بالذكر أن «ميزكيش» غادر المغرب يوم 23 شتنبر 1907، وقام بعد

---

(15) Dans le documentaire «Maroc d'hier et d'haujourd'hui» le message se résume en cette phraseologie coloniale :
«Cette bande souligna, par comparaison avec l'époque encore récente où sévissaient les pillards, les méthodes primitives de cultures et les épidémies de toutes sortes, les progrès réalisés depuis que l'influence française s'exerçants le pays est pacifie, le sol judicieusement mis en valeur, la population apte à lutter victorieusement contre la maladie» Cité par Tayeb Bout Bouqalt in **la politique d'information du protectorat français au Maroc 1912-156»** Les éditions Maghrebinees 1996, page 519.

(16) Pierre Boulanger, **Op. Cit**, p. 25

ذلك بعرض فيلمه في الجزائر، بحيث كانت الدعاية تدعو المتفرجين الأوربيين لمشاهدة أحداث الدارالبيضاء[17]. وكأنها تدعوهم للاحتفال بهذه المذابح.

وعالجت هذه الأفلام بصفة عامة مجموعة من المواضيع نذكر منها مثلا دور الضباط العسكريين في إرساء نظام الحماية، وهكذا خصصت حيزا مهما للمقيم العام «ليوطي» Lyeautey وقدمته كمبدع للمغرب الحديث، بل تكاد لا تخلو هذه الأفلام خاصة الوثائقية منها من مقولات «ليوطي» بحيث يؤتى بها للاستدلال بها وتدعيم مضمون الصور، بل إن الأفلام الروائية تحيل في مرجعيتها على ليوطي وتوحي بوجوده في كل هذه الأعمال. وقد مجدت السينما الاستعمارية كذلك «مونجان Mangin الذي نجح بتواطؤ مع القواد الكبار في وقف «مقاومة» أحمد الهيبة بسيدي بوعثمان[18]. وقامت السينما بتمجيد الراهب دوفوكود De Foucauld[19] وهو ضابط في الاستخبارات العسكرية الفرنسية تحول إلى راهب في الجزائر، بينما حاول في المغرب تقمص شخصية الحاخام اليهودي. بحيث قام بوضع ترتيبات لسفره الاستخباري في المغرب الذي بدأه سنة 1884 وألف كتابه «استطلاع المغرب 1885–1984 Reconnaissance au Maroc الذي هو أقرب إلى تقرير مخابراتي منه إلى عمل أكاديمي.

(17) خلال فيلم وثائقي عرضته التلفزة المغربية 2M في ماي 1999، ذكر الأستاذ «فرانسوا شوالدوني» François Chevaldonné أن الصحافة الاستعمارية خصصت استقبالا لا يخلو من إثارة لفيلم ميزكيش فخلال عرضه في منطقة وهران l'Oranie قامت صحيفة «صدى وهران» L'echo d'Oran بدعوة المتفرجين لمشاهدة حوادث الدارالبيضاء بشكل مثير — وهي تعلم أن الجيوش الفرنسية التي ساهمت في هذه الأحداث انطلقت من وهران — وإذا تمعنا في هذه الدعاية الاستفزازية، ندرك أن الجزائريين المسلمين سيقاطعون القاعات السينمائية.

Le cinéma colonial : Le Maghreb au regard du Cinéma français documautaire, Gaumont la Spt/Arte 1997.

(18) لم يقف دور تمجيد ضباط على السينما، بل أنالكتابات الاستعمارية بدورها قامت بذلك ونذكر على سبيل المثال الحيز الكبير الذي خصص «للقبطان بورنازيل» Bournazel الذي قتل في معارك بوكافر خلال مارس 1933، بحيث أحاطت وفاته بالأساطير والخرافات كعدم ارتدائه لمعطفه الأحمر يوم وفاته، وعلمه بيوم وفاته من طرف مشعوذة، وكونه قتل برصاصة من فضة إلخ... وكان الهدف من ذلك هو إيجاد نموذج لضابط الذي يستلهم منه رفاقه العبرة ولو بعد وفاته.

(19) أنتج «ليون بوريي» Léon Pourier فيلمين خصصهما لدوفوكو وهما : **نداء الصمت** L'appel du silence **والسبيل المجهول** La route inconnue.

لذلك كانت الأوساط الاستعمارية تكن له إجلالا حقيقيا ولهذا حاولت السينما أن تخفي طابع عمله الاستعلامي لتقمصه شخصية راهب. يقوم برسالة ومن تم كان الغزو العسكري وكأنه امتداد للرسالة الحضارية التي قام بها دوفوكو[20].

ولا محيد ونحن ندرس السينما الاستعمارية من استعراض نماذج من هذه الأفلام، إذ لا يسع المجال للوقوف عند «الفيلموغرافيا» للمرحلة الاستعمارية برمتها، إذ سنقتصر على بعض المواضيع التي تبدو لنا مفيدة لتقويمها والاستفادة منها، ونذكرها حسب الترتيب الكرنولوجي أي تاريخ إنتاجها :

1 ـ 1922 الرجال الجدد أو الإنسان الجديد Les hommes nouveaux :

يحكى قصة رجل أعمال فرنسي حل بالمغرب بإيعاز وتشجيع من المقيم العام ليوطي، فحصل بالضغط والإكراه أحيانا والترغيب أحيانا أخرى على أراضي من أحد الأعيان وخصصها لأشجار الزيتون، كما استثمر في الصناعة بحيث أصبح مديرا لمعمل للزرابي، الشيء الذي مكنه من تحقيق التراكم المالي والترقي الاجتماعي وبذلك تغير وضعه فأصبح «إنسانا جديدا» كما يوحى بذلك عنوان الشريط، فالهدف من الفيلم واضح وإرساليته تكمن في دعوة رجال الأعمال والمعمرين «الكولون» للمجيء إلى المرغب قصد الاستثمار بالمغرب بسبب تحقيق الأرباح والنجاح في وقت وجيز، ويعبر الفيلم أيضا عن سياسة فرنسا غداة الحرب العالمية الأولى والرامية إلى الزيادة في استغلال المستعمرات والاستحواذ على مزيد من الأراضي الفلاحية للتخفيف من الآثار التي خلفتها الحرب ولم يتوان الشريط في تمجيد «ليوطي» ومانجان وغيرهم من علية الضباط الذين لمعت أسماؤهم في المغرب بسبب مساهمتهم في الغزو العسكري[21].

---

(20) Comme l'a dit noté Gilbert Guilleminautt, «l'époque était cocardière, certes et l'on ne se croyait pas alors déshonoré de célébrer l'empire colonial de la France, ni de trouver naturelle l'alliance du soldat et du missionnaire» Cit par P. Boulanger p. 124.

(21) يقول جورج هاردي المدير العام للتعليم الرسمي والفنون الجميلة «عندما يتوجه فرنسيا إلى المستعمرات في وقتنا الحالي، فإنها تضمن له ممارسة وظائف أكثر أهمية من تلك التي كان يمارسها في البلد الأصلي : المسؤولون السياسيون، والمسؤولون عن البعثات وقائدي الحملات العسكرية والحكام ومسؤولي المصالح التقنية مارسوا في كل الأحوال على مصير المستعمرات أعمالا قوية لا يمكن مقارنتها في فرنسا إلا مع أعمال الشخصيات الكبرى» أورده ذ. العربي الشتوي، جريدة **العلم**، 8 شتنبر 1999.

2 ـ 1928 فيلم «روح البلد L'Ame du Blèd» لجاك سيفراك Jacques Sevrac :

ويمكن إعادة قراءة الشريط من عدة زوايا خاصة وأن أحداثه تدور في مراكش وفي الأطلس الكبير، وفي تالوات معقل أسرة باشا مراكش التهامي الكلاوي، فهو يتناول مقاومة المغاربة ويقدمها كعمل من أعمال اللصوصية وقطاع الطرق، والمنشقين. ومن جهة أخرى فالفيلم دعائي ويصور الجوانب الغرائبية مثل الرقصات (الأحواش) وساحة جامع الفنا، بالإضافة إلى تقديمه للمناظر الطبيعية للأطلس الكبير كما تقدمها البطاقة البريدية، فالفيلم من هذه الزاوية يتوجه بالخطاب إلى المستثمر الأوربي خاصة في ميدان السياحة بحيث يبين له أن كل شيء قابل للاحتلال من أجل الاستثمار كما يتوجه كذلك إلى المستهلك الأوربي لهذه السياحة.

3 ـ 1930 فيلم الغزوة Razzia :

وقد استوحى المخرج «جاك سيفراك» Jacques Sevrac عناصر شريطه من بعض الأحداث التاريخية وقعت فعلا في منطقة دمنات خلال القرن التاسع عشر ساقها وذكرها «روني أولوج» René Eulogue في إحدى مؤلفاته، ويتعلق الأمر بهجوم القبائل المجاورة على دمنات، وركز الفيلم على الجانب الدرامي على طريقة أفلام غزو الغرب الأمريكي (الويسترن)، ولهذا صور لنا القبائل كمجموعة من اللصوص همها الوحيد هو الغزو وتدمير معالم الحضارة في إطار بحثها المزمن عن الغنائم، وتمكن أحد الشيوخ (الأعيان) في النهاية من هزم هذه القبائل وطردها وبذلك فك الحصار على المدينة.

والظاهر أن الشريط بتقديمه بهذا الشكل المبسط لهذه الواقعة التاريخية قام بتشويه مقصود لتاريخ المغرب، ذلك أن محاصرة سكان البوادي للمدن في بعض الحالات له ما يبرره تاريخيا وليس مجرد نزوة متأصلة في القبائل من أجل سبي النساء وسفك الدماء، بل إن هذه المحاصرة تدخل ضمن العلاقة التي تربط البوادي بالحواضر، ويمكن الرجوع إلى أطروحة الأستاذ أحمد التوفيق لمزيد من التروي بالنسبة لهذه الواقعة[22]. ذلك أن بعض الشنئان يقع بين سكان البوادي والمدن خاصة لما

---

(22) أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر** (انيولتان 1890–1912) منشورات كلية الآدا والعلوم الإنسانية بالرباط، أطروحات ورسائل رقم 1، الطبعة الثانية 1403–1983.

يحدث ما يخل بالتوازن، ويضطر سكان البادية إلى إرجاع سكان المدينة إلى مدينتهم إذ لا غنى للطرفين بينهما وهذا ما فعله سكان بادية دمنات.

الشريط أيضا يحمل قيما وأوشاما جاهزة ضد سكان البوادي وفي المقابل يمجد الأعيان الذين اعتمدت عليهم الإدارة الاستعمارية في إطار السياسة التي انتهجها «ليوطي» منذ الحرب العالمية الأولى وذلك بأن اعتمد عليهم للتوسع لصالح فرنسا، حيث تعذر على هذه الأخيرة الاستمرار في ذلك بعد إرسالها للقوات الفرنسية المرابطة في المغرب بناءا على أوامر توصل بها المقيم العام ليوطي بواسطة برقية تأمره بذلك[23].

4 ــ 1934 فيلم «يطو» ITTO :

ويمثل أضخم وأشهر الأفلام على الإطلاق خلال عهد الحماية، وهو من إخراج «جون بنوى ليفي» Jean Bnoit Levey.

وتتجلى ضخامته في عدد المغاربة الذين استنفرتهم سلطات الحماية لتمثيل واجهة الشريط Les figurants وعددهم 8000، وقد صورت أغلب أحداث الشريط في الناحية الوسطى للأطلس الكبير الغربي خاصة في تاليوين، واستعان المخرج كذلك بإدارة الحماية التي أمدته بالجنود والضباط، والأسلحة، ناهيك عن اختياره للممثلين المحترفين وقد كتب قصة الفيلم «جورج دوفرنوى» Georges Duvernois وهو موظف سامي في إدارة الحماية واقتبس أحداثها الأساسية من مؤلفات أحد ضباط الحماية وهو «موريس لوكلاي» Maurice Le Glay[24]. وأما حوار الفيلم

---

(23) وهذا نص البرقية التي توصل بها ليوطي في هذا الشأن :
باريس 27 يوليوز 1914 وزارة الخارجية إلى المقيم العام من طرف وزير الحربية برقية رقم 11/9/5/2. «في حالة الحرب القارية، ينبغي أن تقتصر جهودنا في المغرب على الاحتفاظ بالحد الأدنى من القوات الضرورية ذلك أن مصير المغرب سيقرر في منطقة اللورين.
إن احتلال المغرب ينبغي في الوقت الراهن أن يقتصر على أهم الموانىء وإن كان بالإمكان الاحتفاظ بخط القنيطرة، مكناس فاس وجدة.
وينبغي التخلي عن المراكز المتقدمة داخل البلاد مؤقتا، كما ينبغي جلب القوات الفرنسية والأجانب إلى السواحل للحفاظ على أمنهم وسلامتهم وعند اطلاعكم على هذه التعليمات المطلوب منكم الإخبار بالترتيبات التي تعتزمون القيام بها لإرسال القوات إلى الجبهة عبر الدارالبيضاء أو في اتجاه الشرقي عبر وهران».

(24) كان «موريس لوكلاي» Maurice Leglay ضمن البعثة العسكرية الفرنسية لدى السلطان =

فقد وضعه أحد الضباط المرافقين للمقيم العام ليوطي سنة 1914 وهو «إتيان راي» Etienne Rey وهكذا نستنتج أن الفيلم من إنتاج الإقامة العامة بشكل غير مباشر، فلا غرو إن كان يعبر عن وجهة نظر الحماية بالنسبة للمقاومة المغربية انطلاقا من نموذج مقاومة «موحا وحمو الزياني» والجدير بالذكر أن الصحافة الاستعمارية خصصت للفيلم عند بداية عرضه وأثناء تصويره صفحات كثيرة ونذكر بعض العناوين :

1 — مثلا جريدة Neptuna بتاريخ 29 دجنبر 1934.
إيطو من الأفلام التي تستحق التنويه.

2 — Petite Gironde بتاريخ 6 أكتوبر 1934.
الكاميرا في المغرب لتصوير أضخم فيلم في الأطلس الكبير.

3 — Le courrier بتاريخ 6 أكتوبر 1934.
«جون بنوي ليفي» يعبر عن ابتهاجه الكبير بإنجازه لفيلم ايطو.

ولقد تعاطفت الأوساط الاستعمارية مع الشريط وأقبلت على مشاهدته في نهم وحماس منقطع النظير.

ويحكي الشريط قصة عجوز يدعى «حمو» (إحالة مباشرة على موحا وحمو الزياني) الذي أصر على المقاومة هو وابنته «يطو» رغم تخلي أهله وذويه عنه وظل يحارب إلى أن قتل من طرف جندي غير فرنسي والسلاح في يده، إلا أن أحداثا أخرى تفرعت عن القصة الأصلية ومن ذلك انتشار الوباء الذي هدد الماشية والسكان وتدخل الطبيب لإنقاذ هؤلاء من موت محقق.

كما يصور الشريط تخلف القبائل وجمود بنياتها في حين يصور ديناميكية وحركية الجنود الفرنسيين إلى جانب هذا ففيلم «ايطو» يؤكد ويساند مقولة ليوطي في

= المولى عبد الحفيظ إذ كان من الحرابين للطوابير المغربية سنة 1910، وتمكن في ظرف وجيز من جمع التقارير الاستعلامية حول المغرب قبيل توقيع معاهدة الحماية الشيء الذي جعل ليوطي «يعينه في عدة مناصب سامية لاحقا وألف مؤلفاته نذكر منها :

— Recits Marocains de la plaine et des monts.
— La mort du Rogui.
— Badda fille berbère.
— Itto.
— Les sentiers de la guerre et de l'amour.

التوسع إذ قال هذا الأخير : «ليس هناك من أمر أكثر واقعية وحقيقية من الدور الذي لعبه الطبيب كأداة للتغلغل والتهميد وجلب الأهالي إلى الحماية».

ثم أن الشريط يدين مقاومة موحا وحمو الزياني وقدمها كعمل معزول يستحق في النهاية الشفقة ولا أدل على ذلك من الجنازة الضخمة التي أقامتها سلطات الحماية لـ«حمو» في الشريط، وهكذا ففيلم «يطو» تناول المقاومة المغربية كما تطرحها إدارة الحماية التي تعتبرها عملا من أعمال الانشقاق La dissidence، وأعطت المشروعية التاريخية لتدخل الاستعمار الذي جاء لتوحيد البلاد وإحلال الوئام محل «السيبة» وعلاج السكان وحمايتهم بواسطة عمليات التلقيح في الأسواق بالإضافة إلى ضمان الأمن الغذائي عن طريق معالجة الماشية وكل هذه الأفكار عالجها الشريط بشكل مباشر.

فعلى المؤرخ إعادة قراءة أحداث الشريط لتقويمها. والجدير بالذكر أن الفيلم يمدنا بمادة معرفية غزيرة تتعلق بالقصبات التي اندثرت اليوم، وكذلك لباس الأعيان في البوادي والنساء وكذلك لباس عامة الناس المصنوع أساسا من الصوف.

يمكن أيضا أن نلاحظ الطرقات الصعبة Les pistes autocyclables التي شقتها إدارة الحماية والمجهود الضخم الذي بذلته بالمرور في المسالك الجبلية الوعرة قصد الوصول إلى المناطق النائية.

والجدير بالذكر، ونحن نتحدث عن السينما والمقاومة، أن كثيرا من الأفلام استلهمت مواضيعها من حرب الريف ومعركة أنوال، لا لأجل إبراز بطولة الريفيين ومقاومتهم التحررية بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي، وإنما للتقليل من حجمها وأبعادها، ومن هذه الأفلام نذكر مثلا :

أصل الظلال في الريف **Les canevas d'ombres sur le Rif**.

النار **Le Feu**.

الأميرة ماريا **La comtesse Marie**.

القبعات الزرقاء **Les Berets verts** إلخ.

وعلى كل، فإن هذه الأفلام تقدم الريفيين كشردمة متسلطة من العصاة، همها الوحيد الحروب من أجل أخذ الثأر. وغير خاف أن الوظيفة الأساسية لهذه الأفلام تتجلى في تبرير الهجوم الضخم الذي قامت به الدولتان الاستعماريتان (فرنسا

وإسبانيا) على الريفيين، وكذلك محو آثار الهزائم التي ألحقها هؤلاء بالجيوش الاستعمارية مما مرغ هيبتهما في التراب وعرضهما للأدلال أمام الرأي العام العالمي[25].

ولهذا نجد السينما تشارك في طمس الحقائق التاريخية. وخلاصة القول أنه يمكن إيجاز طبيعة السينما الاستعمارية في المغرب خلال فترة ما بين الحربين في قولة «غي هنيبيل» Guy Hénnebelle[26].

«باستثناء لقطات أصلية للطبيعة الخلابة، فالسينما الاستعمارية تبرز المغرب بصفة خاصة، والمستعمرات بصفة عامة، كأرض للمغامرات، مليئة بالخونة من الأهالي : فهي في نظرها مجال «للبارود» والتناحر لأسباب واهية وتافهة، فهي بلاد القواد والأعيان والجنود، وتبالغ هذه الأفلام في تقديم الصراعات المحلية، وبالتالي فهي بذلك معادية للأرض التي تدعي التعاطف معها.. ولمعرفة أهمية هذه السينما بالنسبة للجهاز الاستعماري فإن انطلاق تصويرها Coup de manivelle يتم غالبا بالحضور الفعلي للحاكم والضابط الذي يحكم المنطقة التي اختيرت لتصوير أحداث الشريط، وذلك من أجل تشجيع ومباركة العمل».

وثانيا : المرحلة الثانية من الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال 1939-1956:

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، اتجهت فرنسا إلى المستعمرات، وعلى رأسها المغرب[27]، وذلك لتجنيد أبناء هذه المستعمرات للمشاركة في الحرب، وقد كانت مساهمة المغرب في الحرب إلى جانب فرنسا فعالة، وبالإضافة إلى تجنيد المغاربة، فقد تم تحويل الاقتصاد المغربي لصالح المجهود الحربي، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن المغرب كان مسرحا لعمليات الإنزال الأمريكي خلال نونبر 1942 في إطار عملية «طورش» Torch أو المشعل التي تستهدف إعادة بناء قوات الحلفاء انطلاقا من شمال إفريقيا، كما أن فرنسا استعملت أراضي المغرب

---

(25) عبد القادر بوراس، «ليوطي وموقف الحماية الفرنسية من حرب الريف 1915-1921»، **مجلة أمل**، العدد 8، السنة الثالثة 1996، ص 83، 90.

(26) Le cinéma colonial, **Op. Cit**, préface Guy Hennebelle, pp. 5-14

(27) للمزيد من الاطلاع الرجوع إلى أعمال ندوة : المغرب وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1949، مطابع الميثاق، الرباط، نونبر 1996.

لإخفاء قواتها أمام لجن التفتيش الألمانية، وقد سايرت السينما بدورها المجهود الحربي، بحيث ركزت على تصوير الأفلام الوثائقية التي تبين «حماس أبناء» المستعمرات للمشاركة إلى جانب فرنسا في الحرب، على الرغم من كونهم عبارة عن «لحم للمدافع» Chaire à canon إذ قتل أغلبهم في معارك طاحنة من أجل نصرة الحلفاء، ولم تتناول الأفلام ظروف تجنيد أبناء المغرب وكيف تم استنفارهم إما بالإكراه أو نتيجة ظروف مادية قاهرة[28]. كما أن هذه الأفلام لم تكلف نفسها عناء تصوير طوابير المغاربة الحاملين لبطاقات توزيع المواد الغذائية المقننة. إذ لازالت الذاكرة الشعبية تحتفظ بكثير من المآسي التي عاشها الشعب المغربي خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت السينما تدخل ضمن اهتمام رجال الأعمال الفرنسيين بسبب عائداتها الضخمة. ولذلك تم إنشاء المركز السينمائي المغربي سنة 1944، ووقع التفكير في غزو السوق المغربية لعدة أسباب (في حين كان الإنتاج السينمائي خلال المرحلة الأولى موجها أساسا إلى المستهلك أو المتفرج الأوربي) ومن بين هذه الأسباب نذكر :

1 ــ فرض مزيد من الهيمنة والاستيلاب على المتفرج المغربي وفي نفس الوقت منافسة السينما المصرية التي اكتسحت القاعات المغربية والتي أقبل عليها المتفرجون المغاربة في نهم كرد فعل ضد السينما الاستعمارية. وقد حاولت هذه الأفلام اقتباس مواضيعها من التراث العربي الإسلامي، ومن ذلك مثلا فيلم «ألف ليلة وليلة»، «علي بابا واللصوص الأربعين» «معروف إسكافي القاهرة» «شداد والحاكم»، «ياسمينة»، «ابن القدر»، «المجنون عنتر» إلخ، وكانت هذه الأفلام مدبلجة وتنطق أحيانا بالعربية، إلا أنها كانت دون مستوى الأفلام المصرية ورغم أنها استلهمت مواضيعها من التراث العربي، فإن ذلك تم بشكل فج ومشحون بخلفيات استعمارية عنصرية، وتتميز هذه الأفلام بمستوى رديىء من الناحية الإبداعية الفنية وما يطلق عليه «التذوق السيء أو العين الرديئة».

---

(28) لقد وجه السلطان محمد بن يوسف نداء إلى الشعب المغربي يوم 3 شتنبر 1939 طالبا منه الوقوف بجانب الدولة الفرنسية وحلفائها ويقول «قاسم الزهيري» عن هذا الموقف : «وقد كان موقف العاهل المغربي تابعا عن ميل طبيعي لجانب الديموقراطيات وعزوف عن النظم الديكتاتورية، التي تتمثل في ألمانيا ودول المحور».
قاسم الزهيري، **محمد الخامس الملك البطل**، دار لنشر التقنية للشمال الافريقي، الرباط، 1984، ص 38.

2 ــ كسب مزيد من المستهلكين بمعنى مزيد من الأرباح؛ ولهذا تم إنشاء 20 شركة ذات رؤوس أموال فرنسية و«مغربية» تهتم بالإنتاج والتوزيع وقامت بإنتاج الأفلام السابقة الذكر والموجهة إلى المتفرج المغربي.

وعلى العموم فإذا كانت هذه المحاولات الاستعمارية لإبعاد المتفرج المغربي عن ثقافته «المرجعية» قد باءت بالفشل فإن ذلك يعود أساسا إلى غياب الواقعية فيها وطغيان الطابع الخرافي والأسطوري فيها، في حين أن المغاربة أنذاك تحركهم هموم وطموحات تختلف عن اهتمامات الجهاز الاستعماري وثقافته السينمائية وبالتالي فالمغاربة كانوا يطمحون إلى سينما تحررية تنقل إلى الشاشة وجدانهم وهمومهم. ولا يمكن لسينمائيين يحملون أفكارا مسبقة عن المغاربة، ويحركهم الربح المادي أن ينقلوا واقع الشعب المغربي إلى الشاشة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن السينما حاولت طمس التناقضات والاستغلال الاستعماري وذلك بإبراز حصيلة الوجود الاستعماري بكثير من التضخيم.

وقد سارع المركز السينمائي المغربي عند تأسيسه إلى إنتاج فيلم وثائقي خصص لزيارة السلطان محمد بن يوسف إلى فرنسا غداة الحرب العالمية الثانية انطلاقا من ميناء الدارالبيضاء على متن مذرعة «النصر»، وتتبع الشريط مراسيم استقبال السلطان من طرف الجينرال «دوكول» وتوشيحه بوسام «رفيق التحرير» وكذلك حضوره للاستعراضات العسكرية بباريس[29].

ويمكن الوقوف عند بعض نماذج من الأفلام التي تم إنتاجها بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ذلك مثلا :

1 ــ 1948 «خبز التين الهندي» **Le pain de barbarie**.

تدور أحداث الشريط لدى قبائل آيت سغروشن وبالضبط منطقة سكورة بالأطلس المتوسط، ويؤكد الشريط على الصراعات القبلية، ودور فرنسا في التهميد (الباسفيكاسيون).

بل إنها تسعى لتحسين الظروف المعيشية للسكان وذلك باستصلاح الأراضي وصيانة منظومة الري بمد القنوات وإدخال التقنيات العصرية، ومن المدهش أن

---

(29) **Tayeb Bout Bouqalt, La politique d'information de protectorat, ouvr, page 519**

البحث الميداني أثبت عدم وجود هذا الإصلاح الزراعي في المنطقة التي يتحدث عنها الشريط وبالتالي وحتى إذا كان نظام الحماية قد قام فعلا بهذه الأعمال في بعض المناطق، فلماذا اختار مشروعا واهيا وخياليا لتصويره، فالمقصود من الفيلم إذا هو الدعاية والتضليل وتضخيم المشروع حسب إرادة المخرج.

2 ــ 1954 هروب محمود La fugue de Mahmoud.

ويصور هذا الشريط حياة طفل من منطقة الواحات حيث دفعت الظروف المعيشية المتأزمة الطفل «محمود» للهجرة إلى الدارالبيضاء العاصمة الاقتصادية، حيث حالفه النجاح وكسب تأهيلا مهنيا بسهولة في أحد المعامل العصرية، الشيء الذي مكنه من العودة إلى مسقط رأسه، التي عرفت تحولات بفضل منجزات الحماية إذ انتشرت الفلاحة العصرية وكذلك استعمال الآلات، الشيء الذي مكن محمود من فتح ورشة لاستصلاح الآلات وبذلك ضمن لنفسه عيشا رغيدا.

فالفيلم يدافع عن الأبوية الاستعمارية وكذلك يمجد منجزات الحماية لصالح السكان على الرغم من أن منطقة زاكورة التي انطلق منها محمود لم تعرف الفلاحة العصرية والآلات التي صورها الشريط.

وقد تعددت الأفلام وأصبحت تدافع عن المؤسسات الاستعمارية أمام المد التحرري والنضال الوطني، كما تهافت على المغرب خلال هذه المرحلة مخرجون أمريكيون وانجليز وألمان. ولم يكونوا يختلفون في توجهاتهم واهتماماتهم عن الفرنسيين.

وبإمكان المؤرخ اليوم الرجوع إلى هذه الأفلام الروائية والوثائقية وذلك للاطلاع عن الهموم والتوجهات التي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة للإنتاج السينمائي وذلك لاستخلاص دور السينما الاستعمارية في تعزيز نظام الحماية لكونها تخاطب الرأي العام سواء المؤيد أو المعارض للنظام الكولونيالي، كما بإمكانه أن يستشف مدى ارتباط الأعمال السينمائية بنظام الحماية الذي تؤرخ له عن طريق الصورة، ولا غرو إذا أن كانت أغلب الأفلام تركز على جنود الاستعمار من خيالة ورماة وضباط الشؤون الأهلية «كحاملين لمشعل الحضارة».

أما الأفلام الوثائقية وعلى الرغم من أنها تمدنا بصورة دعائية عن منجزات الحماية، فهي مع ذلك تساعد المؤرخ على الاطلاع على العمران في المدن إبان

عهد الحماية مثلا كتطور الدارالبيضاء كما أنها تساعدنا على فهم بعض النصوص المكتوبة، مثلا مشاهدة مراسيم استسلام المقاومين وذبح ثور التعرقيبة أمام الضباط إذ تنقله الكاميرا بشكل يختلف عن الواقع التاريخي[30] وهذا يتيح إمكانية فهم الدوافع التي جعلت ضباط الحماية يقدمون هذه المراسيم بكثير من الغلو والمبالغة وكأنه انتصار في حرب بين أطراف متكافئة مما يزيد من هيبة هؤلاء الضباط في فرنسا (المتربول).

ومن هنا وكما قيل عن تقارير ضباط الشؤون الأهلية[31] ومختلف الوثائق التي ورثها المغرب عن عهد الحماية والتي تعد مكسبا علميا ثمينا، فالسينما بدورها من الوثائق التي تمد المؤرخ بمادة غزيرة، فعليه إعادة مشاهدتها لإزالة الشوائب الاستعمارية عنها، ولقد حاول المخرج السينمائي المغربي «أحمد البوعناني عن طريق تركيب بعض الأشرطة الوثائقية» التي أنتجت في المرحلة الاستعمارية وذلك لإخراج فيلم يطمح إلى إعادة قراءة التاريخ الوطني بواسطة السينما وسماه ذاكرة Mémoire 14 وأبرز كيف يمكن للسينما أن تلعب دوراً أساسيا وأن تصبح أداة يستعملها الباحث في إطار إعادة كتابة التاريخ الوطني وإزالة الطابع الاستعماري عنه.

---

(30) مثلا لما نزل عسو وبسلام للتفاوض حرص المترجم الكولونيل أحمد بلمدني الإخلال بنص خطاب الجنرال «هوري» وهو خطاب مشحون بالوعيد والتهديد إزاء عسو وبسلام وعلى الشكل الآتي :

الجنرال هوري : إن المخزن قوي ويستطيع أن يدوسكم مثل الذباب ؟

المترجم يقول لعسو وبسلام : «أن المخزن سموح ويعطيكم الأمان».

وهناك المثال السابق في جبل بادو حيث طلب من المقاوم أوسكونتي تمثيل مراسيم الاستسلام دون أن يخبر أن الكاميرا تصور ذلك.

(31) بوراس عبد القادر، «آفاق وحدود استثمار تقارير ضباط الشؤون الأهلية في كتاب التاريخ»، **وثائق عهد الحماية رصد أولي**، منشورات كلية الآداب بالرباط، رقم 37، 1996.

ٱلفَصۡلُ ٱلخَامِسُ

ٱلوِلَايَةُ وَٱلسُّلۡطَةُ

عودة إلى ظاهرة الزوايا
في مغرب العصر الحديث

عبد المجيد القدوري
كلية الآداب ـــ الرباط

لقد أدّت الزوايا أدواراً اجتماعية واقتصادية وسياسية في مغرب القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين (16–17م). فكيف يمكن اعتبارها عنصراً من عناصر الفتور والانحطاط الذي أصاب مغرب العصر الحديث ومنعه من مسايرة أوربا وملاحقتها ؟ سننطلق في تحليلنا للموضوع من فرضية مفادها أن الزوايا شكلت في المغرب قوة حيوية أطرت المغاربة وملأت الفراغ السياسي، فتحملت الصعاب وقادت الجهاد ودعمت وصول الأشراف إلى الحكم. وبفضل هذه المعطيات حاولت فرض وصايتها على السلاطين، وكان هؤلاء يدينون لها بالاعتراف. ويزداد إلحاح الزوايا وتدخلها عندما تكون السلطنة في موقف ضعف، كما يتضح ذلك من خلال النقاش الذي دار بين زيدان بن أحمد المنصور الذهبي ويحيى الحاحي شيخ زاوية زداغة بجبل درن شمال تارودانت. وعرف أبو زكريا يحيى بن عبد الله بن سعيد بن عبد المنعم الحاحي بالعلم والصلاح، وقد درس بفاس. ولما عاد إلى الجبل، تولى أمر الزاوية في مطلع القرن السابع عشر (1603–1604). وكان اهتمامه في البداية منصبًا على الأمور الدينية، لكن احتداد أزمة مطلع القرن جعلته يتعلق بالرياسة ويهتم بها، ولاسيما بعد مساعدته للأمير زيدان وقضائه على طموحات ابن أبي محلي[1]. لكن دعم الحاحي لزيدان تحول إلى تطاول بعدما كان

(1) ولربما كانت ثورة ابن أبي محلي هي التي جعلت الحاحي يهتم بالسلطة. فهما يتعارفان وقد درسا في فاس على الشيوخ أنفسهم، وسكنا بيتا واحدا وكانت بينهما مراسلات. (انظر عبد المجيد القدوري، **ابن أبي محلي والفقيه الثائر ورحلته الاصليت**، الرباط عكاظ 1991، ص 65.

تماطلاً، لأن الحاحي كان قد تباطأ في الخروج من مراكش بعدما قضى على ابن أبي محلى، مما جعل زيدان يراسله في الموضوع قائلا له : «أما بعد؛ فإن كنت إنما جئت لنصرتي وكف يد ذلك الثائر عني، فقد أبلغت المراد، وشفيت الفؤاد؛ وإن كنت إنما رمت أن تجر النار لقرصك، وتجعل الملك من قنصك، فأقر الله عينك به»[2].

وكان الحاحي يبالغ في الضغط على الأمير زيدان. وقد انتبه الناصري إلى ذلك واستعمل كلمات معبرة : «وكان يراسل السلطان زيدان، ويكثر عليه ويجير عليه من استجار به ويروم إلى مناصحته... وكان زيدان يتحمل منه أمراً عظيماً»[3]. وكان الحاحي يعلم ذلك بسبب الدعم الذي قدمه لهذا الأمير، وانطلاقا من مبدإ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واعتماداً على معاهدة أبرمها مع السلطان.

وقد تضايق السلاطين الأشراف من مراقبة شيوخ الزوايا ومزاحمتهم لهم في تسيير أمور المغرب. ويظهر أن تدخلهم هذا كان في تزايد من جيل لآخر. وكان نفوذ الزوايا يختلف باختلاف قوة السلاطين ومكانتهم وشخصيتهم، لكن الجيل الأول كان ــ على العموم ــ مدعماً ومسانداً لحركة السعديين سواء في أقا أو في تيدسي أو في المناطق الأخرى. وكان الأشراف يظهرون للزوايا الاعتراف والامتنان. ومع الجيل الثاني بدأت مؤشرات التوتر تلوح بين الطرفين وبدأت ملامح الغلبة تميل لصالح السلاطين، ولكن الأزمة التي تلت وفاة أحمد المنصور أعطت الفرصة للجيل الثالث، فأصبح يتدخل من جديد صراحة في أمور الدولة المنهارة على غرار ما رأيناه مع زيدان.

فمن مرحلة التعاضد بين شيوخ الزوايا والأمراء السعديين الأوائل انتُقِل إلى مرحلة الاصطدام. فالشيخ الغزواني يقول : «أيا يا سلطنة إلى مراكش»[4]. وهذا السملالي يستقبل الغالب ويصيح في الناس ويطالبهم بالانقياد : «يا عرب، يا بربر،

(2) محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، المطبعة الوطنية، الرباط 1964، ص 137.

(3) الناصري، **الاستقصا...**، ج 6، ص 37. دار الكتاب، الدار البيضاء، 1955، ج 6، ص 37.

(4) أبو المحاسن الفاسي، **مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن**، فاس، 1906، ص ص. 212- 213.

يا سهل، يا جبل ! أطيعوا السلطان مولاي عبد الله ولا تختلفوا عليه !»[5]. وفي المقابل، كانت أوامر السلاطين تحمي مصالح الزوايا وتضمنها كما يتبين ذلك من ظهير صدر عن عبد الله لصالح زاوية الشيخ عبد الله بن حسين بتامصلوحت[6]. غير أن مرحلة التعاضد ستفتح المجال لمرحلة الفتور ثم المواجهة بين الطرفين. فما الأسباب الكامنة وراء هذا الاصطدام الذي لن ينتهي إلا بنهاية السعديين وانفراد أولاد المولى علي الشريف بالسلطة ؟

لقد احتد الصراع لما أرادت الدولة الشريفة مس مصالح الزوايا. وقد عرف محمد الشيخ بصرامته في التسيير، وأراد أن يبني دولة ذات هيبة ومؤسسات متينة لمواجهة الأخطار الخارجية : «لما تغلب (محمد الشيخ) على بلاد المغرب ودانت له حواضره وبواديه، تاقت همته العالية إلى بلاد المشرق»[7]. وكان هذا السلطان يرى في الزوايا العنصر المعرقل لتطبيق سياسته بسبب المواقف المؤيدة التي اتخذتها من الأشراف زمن وصولهم إلى السلطة. ولأجل هذه المساندة، كان الأمراء يخافون على ملكهم من الشيوخ : «وفي سنة ثمان وخمسين، أمر (محمد الشيخ) بامتحان أرباب الزوايا المتصدرين للمشيخة خوفاً على الملك؛ لأنه دخله من بابهم. فامتحن جماعة سيدي عبد الله الكوش، فأخلى زاويته بمراكش وأمر برحيله لفاس»[8]. ولجأ عبد الله الغالب إلى قتل أبي عبد الله الأندلسي لطعنه في أئمة المذاهب والتف من حوله العامة واشتعلت الفتنة : «وقعت فتنة عظيمة بمراكش بسببه إلى أن قتل وصلب على باب داره... سنة ثمانين وتسعمائة»[9]. وانعكست هذه الأوضاع المتوترة على علاقات السلطتين السياسية والدينية، وتضايق الأشراف من مضايقات الزوايا.

ولعل أهم عامل في اصطدام الزوايا بالجهاز السعدي هو لجوء هؤلاء ــ زمن محمد الشيخ ــ إلى إحداث ضريبة النائبة ومحاولته فرضها على جميع المغاربة بمن

---

(5) الناصري **الاستقصا...، المرجع السابق**، ج 5، ص 47.

(6) انظر مجموعة ظهائر لهذه الزاوية في :

Paul Pascon, **Le Haouz de Marrakech**, Rabat, 1977, Tome 2, p. 6

(7) الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، هوداس 1988.

(8) **المصدر نفسه**، ص 41.

(9) الناصري، **الاستقصا...، مصدر سابق**، ج 5، ص 55.

فيهم شيوخ الزوايا الذين رفضوها، فعملوا كل ما في وسعهم لمناهضتها. ومعارضة العلماء للضرائب الجديدة أمر قديم. فقد انتقد حسن الوزان بدوره الملوك الوطاسيين الذين فرضوا ضرائب غير شرعية وكانوا ينهبون المسلمين ويفقرونهم على حد قوله :

> واعلم أنه يحرم في الشريعة على الأمراء أن يجبوا ضريبة غير الزكاة المفروضة... ولكن منذ اختفاء شيوخ الإسلام، اتخذ الملوك ـــ كما قلنا ـــ تدابير جبرية... أضافوا ضرائب جديدة... ونتج عن هذا الحال أنه لم يعد هناك رجل عالم شريف يقبل أن يقيم علاقة عائلية مع الملوك المزمنين أو يأكل معهم على نفس المائدة... وتعتبر أموال أولئك الحكام أحقر مما لو كانت مسروقة[10].

وقد فرض محمد الشيخ النائبة على الجميع «ولم ينزه عنها شريفا مشروفاً حتى أرباب الزوايا المنتسبين»[11]. والكل يعلم أن ممتلكات الزوايا ومصالحها كانت كبيرة، وأنها كانت تستفيد دون مقابل من أتعاب الخدام والأتباع ومن كافة المجاورين وكان السلاطين يصدرون أوامرهم لحماية هذه الأملاك بظهائر وتوقيرات :

> عن أمر عبد الله المجاهد... الشريف الحسني... تصرف على المرابط أبي عثمان سعيد بن أحمد بن عبد الله بن حسين جميع العين... صرف إنعام وإكرام وإقطاع تمليك على توالي الليالي والأيام ومرور الشهور والأعوام على أن يحييها ويعمر أرضها المعروفة رغبة منا في إحياء البلاد ومنفعة العباد... استعدادا ليوم الميعاد[12].

وكان الملوك يلتزمون بالظهائر التي تصدر عن أسلافهم.

وحاول محمد الشيخ أن يضمن للزوايا التي ظلت ملتزمة بعدم التدخل في أمور الدولة كل الامتيازات، كما يظهر ذلك من ظهير صادر عن هذا السلطان يعظم فيه الشيخ سعيد بن أحمد الدلائي :

> عن أمر... محمد الشيخ... أنا جددنا... ونلتزم تبجيله وإيثاره... سيدي سعيد بن أحمد الدلائي... تجديداً تامّاً له خاصاً ولإخوانه عامّاً على ما بأيديهم من ظهائر أسلافنا الكرام... المتضمنة لشرفهم وتوقيرهم واحترامهم

---

(10) الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**...، ترجمة محمد حجي، الرباط 1980، ج 1، ص 223.

(11) الناصري، **الاستقصا**...، **مصدر سابق**، ج 5، ص ص 30–31.

(12) Paul Pascon, Le Haouz de Marrakech, Tome 2, p. 6 et 71

ومحاشاتهم من سائر كلائفنا ووظائفنا المعهودة لغيرهم[13].

وطالبهم محمد الشيخ في مقابل هذه الامتيازات قائلا : «فعليكم المسكنة والوقوف على ما تعود منفعته ومصلحته لدارنا العلية بالله»[13]. فبعدما تعودت الزوايا الامتيازات، صار من الصعب عليها قبول التخلي عنها. ومن أجل هذا ظهر التوتر بين الزوايا والأشراف على عهد محمد الشيخ وعبد الله الغالب. لكن لجوء محمد المتوكل إلى الأجنبي وعودة الأخطار البرتغالية، أعادت الالتحام من جديد بين القوتين. وكانت ملحمة وادي المخازن الحدث الذي أبعد شبح الاصطدام، لأن الزوايا استرجعت مكانتها وامتيازاتها. وصارت الدولة، زمن أحمد المنصور. تتوفر على إمكانات وتطمح إلى أن تؤدي أدواراً سياسية ذات أبعاد عالية. ولأجل هذا، فتر التوتر، ولاسيما أن الدولة استطاعت أن تبني الهيبة، فلم تجرؤ الزوايا على معاكسة سياسة أحمد المنصور الذهبي؛ غير أن حكم هذا الأخير كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة : فما أن مات هذا السلطان حتى عمت الفتنة، وساد التمزق، واستعادت الزوايا مكانتها، وصارت تشارك في هذا التمزق، وتعمل على نخر كيان الجسم المغربي، شأنها شأن القوى الأخرى. ويمكن القول إن تجارب الزوايا السياسية قد مرت منذ مطلع القرن السابع عشر حتى انهيار الدولة السعدية من مرحلتين :

1 ــ صادفت المرحلة الأولى السنوات التي تلت وفاة أحمد المنصور، فبرزت خلال هذه الفترة حركات سريعة وكانت نتائجها محدودة. ويمكن الوقوف عند تجربة ابن أبي محلي الذي استغل حدث تسليم المامون العرائش لاسبانيا ليعلن ثورته. وكانت تجربته محدودة زمنيّاً. وقد انتهت بتدخل أبي زكريا يحيى الحاحي ضده بطلب من الأمير زيدان. ولم يكن الحاحي مهتما في البداية بالسلطنة، لكن دخوله لمراكش جعله يفكر جدّياً في الأمر ولم يعلن عنه في العاصمة نظراً لضغط أتباعه، لكن بعدما عاد إلى زاويته أعلن ثورته على زيدان واحتل تارودانت[14].

2 ــ وعلى عكس هذه المرحلة، ستطول المرحلة الثانية ولن تنتهي إلا بنهاية

---

(13) محمد حجي، **الزاوية الدلائية...**، **مرجع سابق**، ص 269.

(14) **المرجع نفسه**، ص ص 131–150؛ عبد المجيد القدوري، **ابن أبي محلي...**، **مرجع سابق**، ص ص 21–67.

السعديين وبانفراد الأشراف العلويين بالسلطنة، وذلك بعدما قضوا على كل منافسيهم. لقد عرف المغرب خلال النصف الأول من القرن السابع عشر أحداثاً كثيفة وعاش تجارب سياسية متعددة. وهكذا ظهرت حركات سياسية اعتمدت مبدأ المشروعية عن طريق اتخاذ أسلوب البيعة وبرزت حركات اعتمدت الزاوية منطلقاً كحركة الدلائيين والسملاليين. كما ظهرت حركة اعتمدت القبيلة من أجل الوصول إلى الحكم كقبيلة الشبانات، واستقلت مدن وأعلنت سلا عن نظامها الجمهوري المورسكي. وباسم الجهاد، انطلقت حركة ابن أبي محلي، والعياشي بعده. وكانت حركة غيلان تجربة عسكرية. وبالرغم من ذلك، استطاع العلويون التغلب على منافسيهم لينفردوا بالحكم.

فمن خلال ما سبق، يبدو واضحا أن الزوايا التي أوصلت السعديين إلى الحكم هي التي كانت وراء انهيار حركتهم. وبالرغم من محاولات الأشراف السعديين التخلص من وصاية الشيوخ، فإنهم لم يستطيعوا ذلك، نظرا لتجذر نفوذ هؤلاء ليس في البلاد كلها فقط، بل لأنهم كانوا يتحكمون في ذهنية العامة ويوجهونهم كما شاءوا. وبفضل هذا، كانت الزوايا تعوق كل محاولات التغيير التي تتعارض مع مصالحها.

لقد انتشرت الزوايا في جميع أنحاء المغرب خلال القرن العاشر الهجري (16م)، وصارت العامة تعتقد اعتقاداً مطلقاً في كرامات الأولياء. فما المدلول الذي تتضمنه الكرامة ؟ وما العوامل التي جعلت العامة تنساق وراء هذه الطوائف ؟ وما المؤشرات التي تجعل من انتشار ظاهرة الأولياء عنصراً من عناصر الانحطاط في المغرب ؟

فالكرامة لفظا هي التكريم والإكرام :

> وأما حقيقتها، فهي كل فعل خارق للعادة ظهر على يدي عبد ظاهر الصلاح في دينه، متمسك بطاعة الله في أحواله، مستقيم الطريقة في تصرفاته، إذ قد حصل الإجماع على أن الكرامة لا تحصل إلا على يد متمسك بطاعة الله تخصيصاً له وتفضيلاً. كما أجمعوا أنها لا تظهر على يدي فاسق[15].

---

(15) أبو العباس العزفي، **دعامة اليقين في زعامة المتقين**، تحقيق أحمد التوفيق، الرباط، مكتبة خدمة الكتاب، 1995، ص 23.

فالكرامة طاقة وقوة ربانية قال العلماء بوجودها على أساس صلاح صفي صادق. ورأى الباحثون المعاصرون في الكرامة دلالة ورمزاً لإعادة توازن بيئي أو اجتماعي يكون منكسراً. وكتب محمد مفتاح يقول في هذا الصدد : «ترمز (الكرامة) إلى كل وضع يختل فيه توازن القوى ويحتاج إلى توازن لئلا تختل نواميس الكون والمجتمع»[16]. ويشبه الولي الصادق في المنظور الإسلامي بالنبي مع وجود اختلاف بيّن، لأن «من شرط الولي أن يكون محفوظاً كما من شرط النبي أن يكون معصوماً. فكل من كان للشرع عليه اعتراض منه، فليس بولي؛ بل هو مغرور مخادع»[17]. ومن هذا المنظور يكون الولي مندمجاً في الشرع لا مخالفاً له. هكذا تحدث العلماء وحددوا نظريّاً الولاية والكرامة؛ لكن واقع الأولياء يختلف في الممارسات الاجتماعية : فقد حاد هؤلاء عن الحدود الشرعية جرياً وراء المصالح الدنيوية. ورأى الفقهاء في أعمالهم بدعاً قبيحة :

> قد ظهر ببلاد المغرب وغيرها منذ أعصار متطاولة ــ لاسيما في المائة العاشرة وما بعدها ــ بدعة قبيحة، وهي اجتماع طائفة من العامة على شيخ من الشيوخ الذين عاصروهم أو تقدموهم ممن يشار إليه بالولاية والخصوصية... بحيث يرتسم في خيال جلهم أن كل المشايخ أو جلهم دونه من المنزلة عند الله تعالى ويقولون نحن أتباع سيدي فلان وخدام الدار الفلانية، لا يحولون عن ذلك خلفا عن سلف... وإذا ذكر لهم شيخ آخر أو دعوا إليه، حاصوا حيصة حمر الوحش من غير تبصر... فصار الأمر عصبيا وصارت الأمة بذلك طوائف قدداً. ففي كل بلد أو قرية عدة طوائف...[18].

ويتضح من خلال قولة الناصري استعداد العامة الذهني لقبول كل شيء، ولو كان ذلك يخالف الشريعة والعقل. فإذا اعتقدت العامة في ولي، فإنها تتشبث به ولا تحيد عن تعاليمه. وقد استعمل الناصري عبارة «بحيث يرتسم خيال جلهم» وكأنه يريد أن يلح على الأدوار التي يؤديها الأولياء في نحت مخيلة العامة. فإذا وقع ذلك، فإن الأمر يكون وبالاً على المجتمع لعدم قدرة العامة على التبصر

(16) محمد مفتاح، «السياسة الحيوانية : قراءة في كرامات أبي يعزى»، **في التاريخ واللسانيات : النص ومستويات التأويل**، الرباط، منشورات كلية الآداب، 1992، ص 74.

(17) الولالي، **مباحث الأنوار في أخبار الأخيار**، مخطوط، خ. ع، 2305 ك، ص 17 و19.

(18) الناصري، **الاستقصا...**، **مصدر سابق**، ج 1، ص ص 142-143.

والتعقل. وبسبب الأولياء تجذر التعصب، وكان ذلك من أسباب انحدار الأمة وتمزقها إلى طوائف، مع العلم أن الإسلام قد جاء ليوحد. وسبق للوزان أن انتقد هذه الممارسات بشدة سواء في المغرب أو خارجه، ورأى فيها عوامل كانت تعمق فتور العالم الإسلامي : «فمن الناس من يعتقدون اعتقاداً جازماً أن بإمكان الإنسان أن يكتسب طبيعة الملائكة بالأعمال الصالحة والورع ويزعمون أنهم يطهرون الروح والقلب لدرجة تمنعهم من اقتراف الذنوب»[19]. لقد استعمل الوزان في حق العامة الاعتقاد الجازم، وهو اعتقاد مطلق لا يترك المجال للعقل والتّبصّر؛ وباستطاعة الأولياء أن يستغلوا سذاجة العامة ليتصرفوا في الأماكن العامة كما تتصرف الحيوانات والناس تفرح وتعمل على اكتساب بركة الولي الصالح. وقد أورد الوزان مثالاً أوضح من خلاله الفواحش التي كانت ترتكب باسم الولاية، وروى الحدث الذي شاهده فقال :

«ولقد شاهدت بعيني رأسي في ساحة... أحد هؤلاء الأشخاص يستحوذ على امرأة شابة في غاية الجمال كانت قد خرجت من الحمام، فأضجعها في وسط الساحة وواقعها. ولم يكد يقوم عنها حتى أسرع الناس إليها يتمسحون بثيابها وكأنها أداة نسك وعبادة لما لمسها رجل صالح... ولما بلغ الخبر إلى الزوج، اعتبره نعمة عظيمة، وحمد الله على ذلك وأقام وليمة وأفراحاً كثيرة على ما أصابه من خير. ولقد هم القضاة والفقهاء بمعاقبة هذا الدنيء بكل وسائل، لكن العامة كادت أن تفتك بهم، لأنه... يتمتع كل واحد من هؤلاء القوم بإجلال كبير عند الجمهور»[20].

وكان سبب هذا الاعتقاد الأعمى في كرامات الأولياء ناتجاً عن الجهل والخوف. وأشار الناصري إلى ذلك قائلا : «ولا تجد في هذه المجامع الشيطانية غالباً إلا من بلغ الغاية في الجفاء والجهل»[21].

والملاحظ أن الأمية متفشية والثقافة محصورة في قلة قليلة. وكان الناس على اتصال مباشر بالطبيعة، مع العلم بأن أسراراً كثيرة تغيب عنهم. وكانت الظروف التي يعيشها المغاربة صعبة من جراء الأوبئة والجفاف والمجاعات والهجمات

---

(19) الوزان، **وصف إفريقيا...، مصدر سابق**، ج 1، ص 210.

(20) **المصدر نفسه**، ج 1، ص 211.

(21) الناصري، **الاستقصا، مصدر سابق**، ج 1، ص 145.

الأجنبية. ورأى الناس في هذه المحن عقابا من الله وتشبثوا بالزوايا وآمنوا بكرامات الأولياء ورأوا فيها بصيص أمل. وجاءت كرامات الأولياء معبرة عن مشاغل العصر : فهذا الشيخ عبد الله بن حسين يشفي المرأة العاقر التي تأكل من طعام مسته يد هذا الولي. ولهذه الكرامة، على ما يظهر، ارتباط بالدمار الديمغرافي الذي كان يعاني منه المغرب وقتها. فلا عجب أن تظهر كرامات ذات صلة بالعقر عند أولياء كثيرين. وكان هذا الولي يبعد الطيور المؤذية للزرع، ومازالت هذه العادة منتشرة إلى اليوم. ومن الأمور التي كانت تشغل المغاربة وتحول دون ازدهار التجارة والأسفار كثرة قطاع الطرق وهجومات الأعراب. ولأجل هذه الوضعية برز أولياء كانوا بمثابة حماة الطرق : فالوليّ محمد الزيتوني كان من هؤلاء؛ وبمجرد ما كان يرمي التراب بيديه في السماء، فإنه يتحول إلى نحل يهاجم الأعراب ويلسعهم. واتُّهم رجل مجهول بالتجسس للبرتغال، لكن الأمر سرعان ما انكشف وتبين أن الرجل كان وليّاً تجسدت كرامته في خروجه ليلاً؛ وعندما يكون الكل نائماً، يرتدي ملابسه الحربية ويتوجه إلى السواحل ولا يعود إلا في الصباح[22]. ويتبين أن الكرامات كانت تتدخل عندما يظهر عجز الإنسان المغربي ومؤسسات البلاد عن حل مشاكل مستعصية. ووجدت العامة في الكرامات طريقة لتجاوز الأمور المستعصية واستغل الأولياء الفرصة وقوّوا مكانتهم وسخروا العامة لحماية مصالحهم ومواجهة خصومهم، وحاولوا تغيير التعاليم الإسلامية كاختلاقهم لمفهوم **حج المسكين** :

> «ومن بدعهم الشنيعة محاكاتهم أضرحة الشيوخ لبيت الله الحرام من جعل الكسوة لها وتحديد الحرم على مسافة معلومة... ومن مناكرهم الجديرة بالتغيير اجتماعهم كل سنة للوقوف يوم عرفة بضريح الشيخ عبد السلام بن مشيش، ويسمونه حج المسكين»[23].

واستمرت هذه الممارسات وانتشرت بالرغم من معارضة الفقهاء لها. وكان الولي المخادع يتظاهر بالورع والزهد ويبين كرهه للدنيا وللملك، لكنه سرعان ما يغير موقفه :

---

(22) ابن عسكر، **دوحة الناشر لمن كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تحقيق محمد حجي، الرباط، 1976، ص ص 42-43-71.

(23) الناصري، **الاستقصا...**، **مصدر سابق**، ج 1، ص 145.

وهاهنا مكيدة أيضاً، وهي أن الفقير المتزهد قد يبغض الملوك وأبناء الدنيا ويمقتهم... توهما أنه أبغضهم الله... وهو كذاب، وإنما أبغضهم لاقتناصهم الدنيا عنه واختصاصهم بها دونه... ودليل ذلك منه أنه متى أكرمه الواحد منهم وأعطاه الدنيا، أحبه وأثنى عليه[24].

وكان الأولياء وأتباعهم يتسترون وراء العادات ليستنزفوا الناس قهراً، «وصورة ذلك أنكم إذا نهضتم إلى الزيارة تتقدمون إلى كل من ينتسب نسبتكم، فتقولون له أعطنا حقك عن الزيارة، وتدقون عليه باب داره ليخرج أو تطرقونه في حانوته، وربما رأى منكم شدة، فاستسلف ما يعطيكم»[25].

من خلال ما سبق، نلاحظ كيف تغيرت الولاية مفهوماً وممارسةً : فمن الولي الصالح التقي النقي المتفاني في عبادة الله استعداداً ليوم الميعاد، إلى الولي الذي أنتجته الأحداث التاريخية. لقد برز هذا الأخير لا كما سعت الكتابة الفقهية إلى تقديمه نظرياً، بل برز إنساناً تاريخياً. وبعبارة أخرى، حاولنا أن نقدم هذا الولي كما كان حقيقة وكما أرادته العامة لا كما عرّف به العلماء؛ فجاء انعكاساً لواقع المغرب المتأزم. ذات صيت الأولياء بسبب تغلغل الزوايا في جل أنحاء المغرب، واستطاعت هذه الأخيرة أن تحقق ذلك لأنها عرفت كيف تندمج وتتكيف مع أوضاع المناطق التي نبتت فيها ومع معطيات هذه المناطق؛ وتقوّت، لأنها كانت قريبة من مشاكل الناس ومتاعبهم ومسايرةً لذهنيتهم. وحلت محل المخزن وسيطرت على العامة وسخرتها، فوظفتها لخدمة مصالحها ومحاربة أعدائها. لقد شكلت الزوايا خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين قوة سياسية استطاعت أن تعارض المحاولات السياسية التي كانت تهدف إلى خلق شروط جديدة لتشييد مغرب قادر على رفع تحديات العصر الحديث.

كان المغرب يعيش تحت تأثير شعوذة الأولياء في وقت كانت فيه أوربا تعيش قفزة نوعية وتعمل على خلق إنسان النهضة المتكامل القادر على مواجهة كل التحديات. ونلمس ذلك من خلال ما كتبه بيكو في كتابه «**خطبة في كرامة الإنسان**» :

---

(24) أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي، **رسائل أبي علي الحسن اليوسي**، جمع وتحقيق ودراسة فاطمة خليل القبلي، البيضاء، دار الثقافة، 1981، ج 2، ص 357.

(25) **المصدر نفسه**، ج 2، ص ص 389–390.

إيه يا آدم نحن لم نعطك مقراً ثابتاً أو صورة ثابتة لهيئتك، وما أعطيناك هبة خاصة بك وحدك، وما فعلنا ذلك إلا لنجعلك تختار لنفسك ما شئت من مقر وهيئة وهبات... ولذا فإنك أنت الذي تحدد طبيعة ذاتك بواسطة تلك الإرادة الحرة التي أسلمناك إليها. ولقد وضعتك في وسط العالم لكي تتمكن من أن تشرف على جميع ما فيه بأفضل شكل مناسب لك[26].

لقد أصبح إنسان النهضة حرّاً طليقاً بفضل التربية الجديدة، وحاول رجالات النهضة النيرين محاربة الخرافات والطقوس التي تكبل طاقات الإنسان الجديد. لقد طالب المفكر رابلي (Rabelais) الناس بالهروب من مدعي الإيمان المخادعين من «أولئك... الماكرين والقديسين المزورين والوقوري الهيئة، مدعي الإيمان الإخوان الخشنين الرهبان الذين يلبسون النعال، ومن كان في شاكلتهم من الناس الذين يتنكرون كلابسي التقاليع ليخدعوا العالم... اهرب من هؤلاء الرجال... إنك إن فعلت، فستجد نفسك أفضل حالاً»[27]. ففي هذا الوقت الذي كانت فيه أوربا تتحرك وتتجدد وتناقش أسباب ارتفاع الأسعار في السوق وتطالب باعتماد التجربة من أجل السيطرة على الطبيعة، كان المغاربة يعتمدون كرامات الأولياء من أجل فك مشاكل كانت تعترضهم. وكانت الزوايا تكرس تلك الاعتقادات وترسخها في ذهنية العامة. وانساقت هذه الأخيرة وتشبثت بالغيبيات، محاولة الهروب من مواجهة تحديات العصر. وهكذا ساهمت الزوايا في إبعاد المغرب عن مسايرة أوربا وبقيت هذه الأخيرة وحدها تتخذ المبادرة وتفرض نظرتها وتصورها للعالم لتبني مصالحها على حساب الآخرين.

(26) جون هرمان، **تكوين العقل**، ترجمة جورج طعمة، بيروت، الطبعة الثانية، 1965، ج 1، ص 212.

(27) **المرجع نفسه**، ج 1، ص 217.

صلحاء وسلاطين
دينامية السلطة في المغرب قبل الحماية

أحمد التوفيق

محافظ الخزانة العامة ــ الرباط

القصد هنا مناقشة العلاقة بين السلاطين وشخصيات تنتسب إلى التصوف، ولاسيما في النصف الثاني من القرن السابع عشر. فبالرغم من أن عدد الوثائق المتعلقة بالموضوع، في هذه المدة بالذات، عدد محدود، فإن مقاربة تحليلية متأنية قد تسهم في توضيح التفسيرات والتنظيرات التي اقترحها بعض الباحثين حول هذه العلاقة في جهات أخرى من العالم.

في الزمن الذي يهمنا كان السلطان في المغرب يحتكر السلطة السياسية نظريا على الأقل. وبالرغم من كون بعض زعماء زوايا التصوف يمتلكون قدراً من النفوذ، فإنهم لم يكونوا سوى واحد من الأطراف الاجتماعية التي ترد في الاعتبار عندما يتعلق الأمر بقضية المشروعية. وفي هذا الوقت بالذات، أواخر القرن السابع عشر، هنالك عنصران رئيسيان في السياق العام لهذه العلاقة : أولهما يتجلى في سيرورة بناء مشروعية الدولة على الدين، ويمكن أن نسميه بالعنصر الإيديولوجي؛ وثانيهما انخراط المغرب في تجارة بعيدة المدى في طور الاختناق، ويمكن أن نسميه بالعنصر البنيوي.

فمشروعية السلطان قائمة على مفهوم البيعة والإمامة. فالأساس الديني للبيعة يقوم على تأويل لبعض آي القرآن واستثمار خاص للحديث الذي ورد فيه : «من مات وليست في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[1]. والبيعة كما هو معلوم عقد بين السلطان ورعاياه ينص على التزامات الطرفين. وقد نصت على هذه الالتزامات

(1) الأهم في هذا الحديث هو تأثيره في الأذهان وليس في درجة صحته.

الشروح الواردة منذ القرن الحادي عشر في كتب الأحكام السلطانية[2]. ولكنها ظلت مجملة (الطاعة مقابل الحماية) في نصوص البيعات بالمغرب إلى بداية القرن العشرين عندما فصَّل علماء فاس بيعتهم للسلطان عبد الحفيظ وذكروا أموراً بعينها هي بمثابة برنامج سياسي واجتماعي. وهذا ماجعل الوطنيين يرون في تلك البيعة بوادر فكرة دستورية تحدد العلاقة بين السلطان والرعية[3]. بيد أن نصوص البيعات، وإن لم تكن مفصلة، فإن إشاراتها المتعلقة بالعدل وبواجب الدفاع عن بيضة الدين مفهومة المضمون والمغزى من طرفي العقد.

لقد توالت على حكم المغرب ست أسر حاكمة، سعت إلى تكوين دول مركزية وأقامت مشروعيتها على حفظ الدين والذب عن حوزة البلاد. وفي عهد كل أسرة حاكمة، بُذلت جهود من أجل توحيد البلاد، ومن أجل إدخال إصلاحات تقوم على نقط جديدة، بالنسبة لما قبل، تستند إليها المشروعية، كما بذلت جهود للدفاع عن البلاد من الغزو الأجنبي أو لتحريرها منه.

وقد أضاف الأدارسة والسعديون والعلويون عنصراً إلى هذه المشروعية وهو عنصر النسب الشريف[4]. ومع ذلك، فإن توليات الأسر الحاكمة قد اتبعت في مسطرتها، على الأقل، النماذج التي عرفتها الدول الإسلامية الأولى في المشرق، حيث كان السلطان ينتقل في معظم الحالات من الأب إلى ابنه. وقد كانت هنالك استثناءات كلما اقتضت ظروف خاصة أدت إلى اختيار قريب للسلطان من غير أبنائه. وفي الجملة، فإن القرون الأولى للإسلام وضعت قواعد الحكم وملامح المؤسسات السياسية وعمقتها وتأثرت بها جميع الأطراف المعنية بالإسلام، و لم يشذ عنها المغرب.

هنالك جانبان من العلاقة التاريخية بين الحاكمين والمحكومين في حالة المغرب يتعين توضيحهما : جانب ظاهري وجانب داخلي. فالظاهري يتمثل في موقع المغرب الجغرافي الذي جر عليه عدة مواجهات مع أوربا، وهو أمر جعل الحاكمين

---

(2) للماوردي وغيره؛ انظر أيضا ما قاله ابن خلدون في مقدمة تاريخه عن البيعة.

(3) أ. التوفيق، تأملات في البيعة الحفيظية في **«المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912»**، ج 1 مطبعة فضالة، 1989.

(4) وإن اختلف سياق استعماله بالنسبة لكل دولة.

في حاجة مستمرة إلى استخلاص جبايات متزايدة، وهذه الضرورة من جهة الحاكم كانت مثار خلاف وموضوع معارضة من جهة المحكوم. وكان من تبعات هذا الموقع أيضا، ذلك الحرص المستمر للحكام على منع الاتصالات المشبوهة والتحالفات بين الأجانب وبين أعيان المغاربة.

أما المظهر الخارجي، فيتمثل في درجة الممارسة الفعلية للحكم انطلاقا من المركز. فهو يختلف من جهة إلى أخرى، ويكون أقوى، كما تنبه إلى ذلك ابن خلدون، في حاضرة الملك، أي العاصمة، وفي الحواضر التي فيها قوة رادعة من قبل السلطان. أما في الأطراف، فإن ذكر السلطان في خطب الجمعة والأعيان والارتباط المعنوي به هو الرابط الإيديولوجي الفعال. وعلى العموم فإن عدداً من الحواضر والقبائل متروكة لتدبير شؤونها بنفسها دون أن يعني ذلك استقلالاً أو تنطعا. أما مقدار الجبايات التي يحصِّلها السلطان فيتفاوت تبعا للملابسات السياسية ولموقع المطالبين بالجباية. ومن علامات التكيف مع هذا الوضع المرن أن تعيين العمال الممثلين للسلطان يكون على العموم من الأعيان المحليين[5]، وكانت القبائل متأهبة في غالب الأحيان لاستعمال العنف قصد ردع الحكام المستبدين[6].

إن اندماج المغرب في شبكة التجارة البعيدة المدى جعل السلاطين يتحملون مسؤولية ضمان أمن الطرق والأسواق، وأمن الفاعلين التجاريين بمن فيهم رجال القبائل[7]. وليس هذا الالتزام خاصا بالمغرب، فقد سبق أن قال ابن المبارك[8] وهو من وجوه العهد الإسلامي الأول :

لولا الإمارة لمن تأمن لنا سبل وكان أضعفنا نهبا لأقوانا

عبر مختلف عهود تاريخ المغرب، وصف من نطلق عليهم الجغرافيين العرب من

---

(5) J. Hopkins, «Medieval Muslim governments» in **Barbary until the VI th Century**. London 1958.

(6) R. Montagne, **The Berbers : Their Social and Political Organization**, Trans. David Seddon, London, 1973.

(7) انظر مثلا : أحمد البوزيدي، **قبائل درعة في القرن السابع عشر**، رسالة د.د.ع، كلية الآداب بالرباط.

(8) عبد الله بنعبد الرحمان (118-181هـ/737-797هـ). انظر ترجمته في **دائرة المعارف الإسلامية**.

أصحاب المسالك والممالك، وصفوا مراكز التجارة مثل أغمات وفاس وصفاً يُظهرها حواضر تسير شؤونها بنفسها ولاسيما في عهود ضعف المخزن، أي الدولة المركزية. وفي مثل هذه الحالات، يتداول الحكم والتدبير جماعات داخل المدينة، حسب الأحياء مثلا، ويتفق الجميع على من يتولى تسيير دفة الأمور[9]. وهذا مما يؤكده ماجاء في **«وصف إفريقيا»** للحسن الوزان[10]. وكثيراً ما قامت القبائل المجاورة للمدن وهي مرتبطة معها في علاقات تجارية، بمهاجمة تلك الحواضر على اعتبار أنها كانت تمارس عليها علاقة استغلالية غير متكافئة لسببين : سبب الامتيازات الجبائية المعطاة للحضر، وسبب وجود الجابي بين أسوار المدن[11]. إن اطراد هذه الحالات يظهر بأن الأمر لايتعلق برفض مبدئيٍّ للسلطة المركزية، وإنما يعود سبب التمرد عليها إلى الطبيعة الاستبدادية لهذا الحكم. كما أن الرؤساء المحليين من رؤساء القبائل ليسوا دائما بأحسن سلوكا من ممثلي السلطة المركزية بالرغم مما سمي بالديمقراطية القبلية، لأن انتشار النموذج المخزني في كل مكان ومنذ القرون الأولى للعهد الإسلامي قد كرس نوعا من العلاقات السلطوية التي لايحد منها إلا مجهود القبائل داخل التوازن الانقسامي للفرق.

ومما تبين لنا حالات مستقرأة من التحري الميداني في جبال الأطلس الكبير أن عادة المخزن بتقليد بعض رؤساء القبائل الحكم يفضي في الغالب إلى أوليكَارشيا تخدم مصلحة فئة من الشيوخ. كما أن الأمر لا يختلف كثيراً في النتيجة إذا ماكان هؤلاء الحكام «مختارين» من القبائل بنفسها، لأن ذلك الاختيار يمر عبر معايير تدخل فيها الضغوط الاجتماعية والضغوط الرمزية أيضا.

إن السيرورتين المذكورتين، الإيديولوجية والبنيوية، قد قوتا العلاقة بين السلطة المركزية وبين المحكومين وجعلتا العلماء والفقهاء يعتبرون كل وضعية تكون فيها السلطة غائبة وضعية غير عادية. وعلى هذا الأساس ميزوا بين حالة «الحضور» (وجود الحاكم) وحالة الشغور (غياب الحاكم). وقالوا إن التعاقدات بين الناس تكون

---

(9) انظر ما قاله الإدريسي في **نزهة المشتاق**، حول أغمات.

(10) ترجمها إلى العربية : محمد حجي ومحمد الأخضر، نشر دار الغرب الإسلامي.

(11) قامت قبائل في بداية هذا القرن بتخريب عدد من مراكز إقامة نواب السلطة ثم أعادت تعميرها كأسواق هي في حاجة إليها.

لها الصلاحية في الحالة الأولى ليس غير، إذ أن حضور المخزن (السلطة) هو الضمانة لتوفر شرط التعاقدات، أي اليقين[12]. والشغور إما مادي عندما لايوجد أي حاكم ممثل للسلطة الشرعية في عين المكان، أو اعتباري عندما يكون هذا الحاكم موجودا ولكنه جائر. في غمار هذه الإشكالية وضع الفقهاء مصطلح «السائبة» لسياق مغربي في أواخر العصر المريني، ويقابل «الرعية» التي لها راع أي حاكم معروف.

بعد هذه اللمحة عن الخلفية التاريخية للموضوع، يمكن لنا أن ننظر في دور كل فئة اجتماعية في بناء مشروعية السلطة المركزية. إن الإشارة إلى هذه الفئات ترد في مقدمة نصوص البيعات وهي تشمل العلماء والمرابطين (يذكرون بهذه الصفة تجنبا لاستعمال كلمة «صلحاء» أو كلمة «صوفية»)، ويقتصر منهم هنا على من لهم أتباع[13] وهم أصحاب الزوايا، ثم الشرفاء، ثم التجار، وكل هؤلاء من الخاصة، ثم يشار إلى العامة.

فالعلماء كانت تطلب لهم المشورة والفتوى، وهم الذين يعطون المشروعية المعبر عنها بالمكتوب للحكام، ويعتبر تعاونهم أو سكوتهم نوعا من إقرار الإجماع[14].

أما الشرفاء، فقد بدأ حضورهم الاجتماعي ونفوذهم الرمزي منذ عهد الأدارسة، ولكن نفوذهم قد تنمى بدعم من حركة التصوف منذ العهد المريني، وقد ساعد الصوفية لاعتبارات عقدية في تقوية اعتبار الشرفاء وإعلاء مكانتهم الاجتماعية والسياسية.

أما الصوفية، المرابطون أو أهل الزوايا، فقد احتلوا وضعية في الساحة الدينية السياسية. فقد أسهموا في العهدين المرابطي والموحدي في ترسيخ الإسلام ونشر قيم الزهد الأخلاقية، وتعريف العامة بقواعد السلوك الديني، وأسهموا في تيسير حياة الناس، وقاموا بأدوار التحكيم في النزاعات على المستوى الاجتماعي والسياسي ولعبوا دوراً في حماية الأسواق والطرق، وعرف لهم دور التوسط والشفاعات لدى

---

(12) فقهاء تحت بني مرين أمثال التتائي والأنفاسي.

(13) ممن لا أتباع لهم.

(14) See Nikki R. Keddie, éd Scholars, Saints and Sufis, Berkley, 1972.

الحكام لصالح أصحاب المظالم. وهذا ماأثمر هيبة ورهبة في اعتقاد الناس اتجاه هؤلاء الصوفية.

إن هذه الخلفية تكشف عن كون سلطة الأمير عريقة، راسخة في الواقع التاريخي للمغرب إيديولوجياً وبنيوياً. إن تقمص السلطة العليا يتم باعتلاء العرش على أساس عقد بيعة يرتكز بدوره مبدئيا على التزامات واتباع قواعد مرعية مصطلح عليها. أما على الصعيد العملي، فممثل هذه السلطة كان عليه أن يُدخل في اعتباره أثناء ممارسة السلطة حضور قوات اجتماعية بإمكانها أن تعبىء الناس لتأييد الحاكم أو للوقوف في وجهه.

عندما وصلت الأسرة العلوية إلى الحكم في النصف الثاني من القرن السابع عشر، كانت هذه الآليات قد تكرست واختُبرت مع مرور الزمن. كانت الأسرة الجديدة تتمتع بثلاثة امتيازات :

1) دعم قبيلة عربية قوية هي قبيلة شراكَة القاطنة بالمغرب الشرقي؛

2) امتلاك تجربة عريقة في تجارة القوافل انطلاقا من بلدهم في تافيلالت؛

3) الانتساب إلى آل البيت النبوي.

وبالإضافة إلى هذه المؤهلات، كان الوضع السياسي المتمثل، بعد ضعف السعديين، في خريطة متشتتة بين عدد من الإمارات الصغيرة والمشيخات توفر فرصة مشروع توحيدي يكفي لكي يبرر مشروعية الصعود إلى الحكم لمن «يقوى» على تحقيقه بالقوة، ولاسيما أن عدداً من المواقع الساحلية ماتزال محتلة من طرف الأجانب[15].

لكي يحقق السلطانان العلويان الأولان الوحدة السياسية من جديد، كان عليهما أن يصارعا على الأقل قوتين ترعرعتا في تربة الانتساب إلى التصوف، وهما الدلائيون[16] والسملاليون[17]. ولكي نفهم العلاقة بين السلطان و«المؤسسات» الناشئة من التصوف، أي الزوايا ذات القواعد العريضة من الأتباع، نذكر أن

(15) انظر حول قيام الدولة العلوية رسالة الأستاذ العربي مزين : **Le Tafilalet, Rabat, 1987**.

(16) انظر، محمد حجي، **الزاوية الدلائية**، الرباط 1962.

(17) محمد المختار السوسي، **إيليغ قديما وحديثا**، الرباط 1966.

المنتسبين إلى التصوف في هذا العصر قد أنشأوا عدة شبكات تغطي معظم جهات البلاد وتضم مختلف شرائح المجتمع وتؤطر الناس في العديد من أنشطة الحياة. إن نُوى هذه الشبكة تتغير خريطتها مع الزمن، وهي تقوى وتضعف، يفور ماؤها تارة ويغور تارة، تتخذ في بعض الحالات أبعاداً كبيرة، وذلك كله على حسب استجابتها لإرادة الناس في دفع الرقابة السياسية للحكام أو توسيعها أو الإبقاء عليها.

على أن ما يستقرأ من التاريخ الإسلامي عامة ومن تاريخ المغرب خاصة هو أن المنتسبين إلى التصوف من العاملين، لا من الزهاد الشواذ، ليس لهم موقف مبدئي نهائي من التعامل مع السياسة والاتصال بالسلطان، فقد ظهروا حسب الظروف إما مساندين وإما معارضين. وقد كان المؤلفون المهتمون بهذا الموضوع واعين بهذه الازدواجية الظرفية. فهذا أحمد الولالي[18]، مؤلف «**مباحث الأنوار**»، يورد قصة تلقي بعض الضوء على هذه المسألة.

كان الولالي أحد تلاميذ اليوسي في الزاوية الدلائية. وقد جاء لزيارة هذه الزاوية الشهيرة بالعلم والرئاسة آنذاك شيخ من شيوخ التصوف، اشتهر بمراكش واسمه أحمد بن عبد الله السوسي. وقد التقى الشيخ الزائر بالرئيس الذي تسلطن في تلك الزاوية وهو محمد بن أبي بكر الدلائي المعروف بمحمد الحاج[19]. وقد استنكر بعض الناس ذلك فقالوا : «ما للمنسوب إلى الله تعالى والوقوف على الملوك ؟» قال الولالي إن الشيخ السوسي علم بهذا الاستنكار وقال : «إن الأدب مع الله تعالى تعظيم من ولاه الله من الملوك بما لايخالف الشرع»، وعلق الولالي على كلام الشيخ بهذه العبارة :

> قلت : «والوقوف على الملوك والوقوف لهم من جملة المداراة لهم، إما لما يرجع لأمر الناس أو لأمر الواقف أو لأمر الأمير قصدا لتأديبه ورده عن بعض المناكر التي هي أعظم من الوقوف، وكل مداراة أدب مع الله تعالى، فلا وجه لإنكار ذلك، والصالحون اختلفت أحوالهم في هذا المعنى، فمنهم من لايخالطهم بوجه كأبي العباس المرسي [...] ومنهم من يخالطهم كأبي الحسن الشاذلي، حتى كان ربما أخذ بركاب الملك لقصد مداراته لحوائج المسلمين»[20].

(18) نشرته كلية الآداب بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، بتحقيق عبد العزيز بوعصاب.

(19) تسلطنه يعود إلى سياق مختلف عن الذي أنشأ فيه أجداده زاويتهم على أساس المرابطة الدينية.

(20) الولالي، **مباحث الأنوار، مرجع مذكور.**

فمن المنتسبين للتصوف من لا أثر ماديا لهم في الظاهر سواء كانوا مع الحكام أو ضدهم، كالمجاذيب أو المبجلين العزل، وإن كانوا يحظون بتقدير العامة. غير أن رجال التصوف المؤسسين للزوايا يغدون زعماء اجتماعيين يصغي إليهم جموع ويخدمونهم ويرون فيهم أمثلة الاستقامة التي يفتقدونها في غيرهم. وعلى هذا الأساس، فهم يحتلون في دائرة النفوذ السياسي فضاء ويعتبرهم كل حاكم مشاركين له في سلطته إلى حد يزيد أو ينقص. فإذا قدَّر صاحب السلطة أنه مهدد من أحد هؤلاء، فإنه يرد حسب مقدوره إما بالقضاء عليه أو باستمالته أو بتحييده وتجريده من وسائل التصرف. وهنالك سلاح إيديولوجي أشهره السلاطين في وجه الصوفية على امتداد تاريخ الإسلام، ألا وهو سلاح السنة البدعة. وقد استعانوا في معظم الحالات بكيفية صريحة بالعلماء دون أن يعي هؤلاء بإقحامهم باسم الدين في لعبة سياسية. كما أن الحاكم كان يعمد في بعض الأحيان إلى إضعاف قاعدة نفوذ الزاوية بتحريض بعض القبائل على قبائل الولاء للزاوية إن كانت هنالك أسباب محتملة للنزاع حول بعض المصالح كالمياه والمراعي أو الاشتراك في الأسواق. كما يتوفر الحاكم على إمكانية تشجيع المواجهة بين زاوية في طور الخمود وزاوية في عنفوان النشاط، وذلك بتمكين النمط الأول من بعض الامتيازات[21].

وصلت إلينا وثيقة فريدة من نوعها ترجع إلى عام 1701 يبين فيها نائب السلطان كيف أن زعيما منتسبا للتصوف يمكن أن يلعب دورا في ضمان طاعة القبائل للحاكم. إنها رسالة الأمير أحمد الذهبي ابن السلطان مولاي إسماعيل وقد أرسلها إلى الشيخ سعيد أحنصال الذي يصفه بأنه صاحب «اليد الطولى» على قبائل أيت عطا. وفي الرسالة يطلب حاكم جهات تادلة بالنيابة عن والده، يطلب من الشيخ أن يمنع حلفاءه من النزول إلى سهل تادلة لأنهم بتحركاتهم في هذه الجهة يشكلون خطرا على مكناس، عاصمة السلطان[22].

بعد سنة من تاريخ هذه الرسالة، توفي الشيخ سعيد أحنصال، ودخل ورثته في عهد من الضعف. وقد قام حاكم تادلة بتدبير لقاء هؤلاء الورثة بالسلطان في مكناس، وعلى إثر هذا اللقاء أرسل السلطان يخبره بما جرى في تلك المقابلة :

---

(21) ترد هذه الامتيازات في ما يسمى بظهائر التوقير والاحترام.

(22) Ernest Gellner, Saints of the Atlas, London, 1969.

... لقد ورد علينا أولاد الولي سعيد أحنصال، ووجدناهم ناسا مساكين وفرحنا بهم ولاسيما عندما شكروك لنا. وقد كلمناهم في ماينفعهم وأجبنا مرغوبهم وأرسلناهم راضين... ووصيناهم أن يحترموا كبيرهم... وذكّرناهم بواجبهم في محبة الخلافة لأن فيها ربحهم، وما ربح من المرابطين من ربح إلا بمحبتنا لأن الخلافة ظل الله في الأرض. ولقد ربح أهل زاوية كَريان من مولاي أحمد الذهبي رحمه الله لأنهم كانوا يحرضون الناس على طاعته ومحبته ووجدوا لذلك بركة كثيرة... وماتزال هذه البركة في زاويتهم إلى الآن[23].

في هذه الوثيقة يقدم السلطان نفسه بصفته خليفة يتعين على الجميع بمن فيهم المنتسبون للتصوف أن يحبوه. وهو يستعمل مصطلح «المحبة» الذي هو من قاموس التصوف أصالة لا من قاموس العلاقات السلطوية. واستعماله للخلافة وارد في معناها الأول المتصل بالنبي كمصدر للمدد الروحي الذي يرى الصوفية أنهم يتمتعون به. وهذا يعني أن السلطان ينفي عن الصوفية أحقية في هذا المدد بل احتكاراً له. لأن حضور الخلافة سابق في هذا المقام ومقدم على غيره. أما وسيلة تلك المحبة فليست في الالتفاف على الشيوخ أصحاب المدد، وإنما هي كما هو مصرح به هنا : **إعانة الحاكم على ضمان طاعة المحكومين.** وعلى مستوى تبرير هذه الأحقية، نجد السلطان ينسب لنفسه المصطلحين المتداولين عادة عند أصحاب الزوايا وهما «المحبة» و«البركة». وهذه محاولة لجر الحصير من تحت أقدام المرابطين، أي منازعتهم وسائل النفوذ. غير أن منطق الرسالة لايفيد إنكاراً تاماً لمشروعية وجود هؤلاء، وإنما يعيِّن لهم دورهم كوسطاء ومعينين، كمحطات توزيع لنفوذ السلطان في اتجاه العامة ومحطات ترحيل لطاعة العامة في اتجاه السلطان، ولهم مقابل ذلك نصيبهم من الأرباح.

إن «البركة» التي يتحدث عنها السلطان، كواحدة من مؤهلاته باعتباره «خليفة»، تعني في نظر القبائل التي تقر بها قبل كل شيء لأهل الزوايا، القدرة على إتيان كرامات في أمور نافعة أو رادعة، وهذا مالم يدَّعه الحكام ولم يحتاجوا إليه. ثم إنهم من جهتهم لايقرون بإمكان تلك الكرامات ولابسنيتها لأهل الزوايا. غير أن هذا الادعاء السلطاني للبركة يتضمن مع ذلك إقراراً بوجود «المفهوم»

(23) من رسائل زاوية كرول الحنصالية.

و«الموضوع» معا، وبذلك يخرجه من دائرة البدعي المحظور. وهذا يبين أن الصراع على المجال السلطوي يناظره صراع على المجال الرمزي «الاعتقادي».

هنالك سؤال أخير سيمكن الجواب عنه ولو جزئيا من استكمال عناصر هذا الموضوع، والسؤال هو كالتالي : هل حدث أن كوَّن جماعة المنتسبين خطرا يهدد الحكام في ظروف عادية ؟ أو بمعنى آخر، هل ناهضت تلك الجماعة حكاما ملتزمين بواجباتهم بدعوى المنافسة السياسية المحض أو بدعوى الأحقية على أساس مًا ؟ إن الجواب الذي يمكن استقراؤه من حالات مشبوهة في تاريخ المغرب يتوقف على بعض التوضيحات، منها :

• لا يمكن استبعاد إمكانية التعبير عن السخط على الحكام لدى جماعات تقوم على فكرة مثالية مستندة لإسلام مناضل ينص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولاسيما إذا توفرت لها أسباب التنظيم، كما وقع في حالات على العهد الموحدي؛

• لم يأت الانتفاض ضمن هذه الجماعات إلا على أيدي أصحاب «رؤوس محترقة» من المغرَّر بهم في تجليات مهدوية غير متبيِّنة ؛

• لا تقاس هذه الحالات الشاذة بالسلوك العادي للمنتسبين، وهو سلوك قائم على عمل في العمق متسنن إلى حد «السلبية» بعيد عن «الفضول» حتى جعل شعاره في بعض الأحيان حكمة ابن عطاء الله : «ما ترك من الجهل شيئا من أراد أن يظهر في الكون غير ما أظهره الله» ؛

• طبيعة الجماعات الصوفية هي، أساسا، «لاسياسية» بالمعنى الانقلابي والمعنى المرتبط بالأطماع السياسية ؛

• لا تكون الزوايا «صفاً واحداً» ولاتعبىء قوى تتعدى الإطار المحلي إلا في حالة الجهاد ضد الأجنبي، لأن مخلفات الزوايا القديمة المسماة بزوايا التبرك تكون في غالب الأحيان غير مرتاحة لعمل الزوايا المجددة الحديثة القائمة، مما يخلق انكسارات قابلة للاستغلال السياسي من طرف الحاكم ؛

• هنالك ملاحقة مستمرة لنشاط الزوايا من وجهة عرضه على ظاهر النصوص ؛

• التبجيل الخاص الذي يكنه الصوفية لآل البيت جعلهم يقدمونهم في مجال القيادة.

كل هذه الاعتبارات جعلت من الصوفية على العادة مناصرين للحكام الذين على رأس الدولة، مستنكرين للتصرفات الغاشمة لنوابهم المحليين. ثم إن هذا السلوك ليس راجعا لعجز المنتسبين للتصوف عن استعمال القوة بصفة فعلية أو لاعتبارات مذهبية، لأن استعمال «العنف» يمكن تبريره دينيا أيضا.

ومع كل هذه الاعتبارات، فإن الحذر من جهة الحكام أدى في بعض الأحيان إلى توترات دفع الصوفية ثمنها غالياً. ومنها على سبيل المثال حالة شيخ زاوية تامجُّت بتادلة على عهد السلطان مولاي رشيد (1665–1672)[24] واسمه علي بن عبد الرحمان الدراوي.

فقد كان للشيخ المذكور آلاف من الأتباع. وبعد أن قضى السلطان مولاي رشيد على زاوية الدلاء، تشوف إلى القضاء على نفوذ جميع الشيوخ في المجال القبلي. فقد هدد الشيخ الناصري بتامكَروت وبدأ بمضايقة شيخ تادلة[25] بواسطة عامله على أيت عتاب. وقد حكى لنا الزبادي المنالي في كتابه الذي خصصه لمناقب الشيخ المذكور وعنوانه «**دوحة البستان في مناقب الشيخ علي بن عبد الرحمان**»[26] قصة تلك العلاقة المتوترة. ومجملها أن شهرة الشيخ على امتداد البلاد، وربما ثروته أيضا، أثارت شكوك السلطان، فبدأ باستنزاف ماله، وأدى الأمر بالعامل على تادلة إلى أن طلب من الشيخ أن يبعث بأمة له اسمها مباركة إلى بلاط السلطان، وإن أبى، فعليه أن يصاحبها ليجيب طلب السلطان. ونسب للشيخ أنه قال : «لما طلب المال أعطيناه، لكن على مباركة تقوم المعاركة». قام الشيخ في عدد من أصحابه، وشد الرحلة إلى العاصمة مراكش[27]. ولما كان على بعد مرحلة من مراكش، وكان عيد الأضحى، جاءه الخبر أن السلطان قد مات

---

(24) الدراوي أو الدرعي (1609–1684)، انظر **الإعلام** للمراكشي، ج 9 ص 208–222. الرباط، 1983.

(25) أحمد بن ناصر، انظر **الإعلام** للمراكشي، ج 2، ص 358.

(26) مخطوط الخزانة العامة بالرباط، د 390.

(27) المسافة بين مقره وبين مراكش حوالي 150 ميلا.

عندما جمحت به فرسه في جنان أكَدال صبيحة العيد، فعاد الشيخ إلى بلده[28].

إن الطرفين المعنيين بقضية السلطة في موضوعنا، السلاطين والمنتسبين إلى التصوف، يوجدان في موقعين لا يمكن أن يتجاهل أي منهما الآخر. وبيت القصيد هو حاجة السلاطين إلى المشروعية، وتعذر إدراك كل شيء بالقوة، ومن ثمة احتياج إلى الاقتصاد في القوة، ومن هنا ضرورة مراعاة «جمَّاعي» النفوذ المحليين. فهناك السلطة السياسية التي لا يمكنها أن تتجاهل السلطة الدينية بما هي سلطة سياسية تحت شعار آخر. فكل طرف لايمكن أن يبيد الآخر لأنه محتاج إليه، ولكنها حاجة بمقدار، فالصوفية مدبرو آمال، بينما يحرص السياسيون على تجميع كل أسباب السلطة بين أيديهم. فوثائق التاريخ تظهر إلى أي حد كانت السلطة حاضرة في حالات محسوسة معيشة، كما تبين إلى أي حد تشكل المشروعية بعداً أساسياً في استمرارها[29].

---

(28) مخطوط الخزانة العامة بالرباط، ك 342.

(29) الناصري، **الاستقصا**، ج 7، ص 43.

سيدي قدور العلمي وزاويته بمكناس

محمد أمين العلوي

باحث

من أهم الزوايا التي تأسست بمكناس في القرن التاسع عشر، الزاوية العَلَمية (بفتح العين واللام)، زاوية سيدي عبد القادر العلمي، الواقعة في قلب المدينة القديمة، ما بين حي التوتة وحي سيدي أبي الطيب «سيدي بوطيب»، الذي أصبح فيما بعد يحمل اسم زنقة سيدي عبد القادر العلمي، بعد تأسيس زاويته بها ونقل الخطبة إلى مسجدها[1]. وفي وصفها يقول العربي المشرفي : «فهي التي ابتهجت بها هذه المدينة (...) وهي اليوم أعظم الزوايا، تشد لزيارتها الرحال على المطايا (...) وما مثل زاويته اليوم إلا زاوية مولانا إدريس الأكبر، أو زاوية مولانا إدريس الأصغر، أو زاوية أبي العباس السبتي بمراكشة...»[2].

لم تكن الزاوية العَلَمية أقل مكانة واشعاعاً من الزوايا التي نالت حظها من البحث والتنقيب من لدن الدارسين والمؤرخين المغاربة والأجانب، إذ لا نجد لها ذكراً مفصلا ضمن قائمة الزوايا التي أسست ما بين أواخر القرن الثامن عشر «التيجانية 1781» وأواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر «الكتانية 1850» وغيرهما...

---

(1) نقل السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام الخطبة من مسجد سيدي أحمد بن خضراء (المسمى سابقاً بمسجد البزاز) إلى مسجد الزاوية العلمية وأتم بناءه ومناره. (عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ط 2، الدارالبيضاء 1990، ج 1، ص 207).

(2) العربي المشرفي، **الحسام المشرفي في الرد على أكنسوس المراكشي**، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم ك 2276، ص 288–289.

كما أننا لا نقف على تعريف لها أو حديث عن اسمها ضمن باقي أسماء الطرق الواردة في **دائرة المعارف الإسلامية**[3]، كذلك الشأن عند ميشو بيلير في محاولته لوضع تاريخ الطرق المغربية[4].

بيد أننا ـــ ولحسن الحظ ـــ وجدنا لها ذكراً في الحوالات الحبسية، من خلال ما حبس عليها وعلى مسجد من أوقاف[5] وإشارة إلى خزانة مخطوطاتها[6] ومن خلال الظهائر الشريفة والمراسلات المخزنية.

I ـــ مؤسس الزاوية :

هو الولي الصالح والقطب الواضح سيدي عبد القادر العلمي المشهور بالأشعار الملحونة والشهير بسيدي قدور.

1 ـــ نسبه :

ينتمي إلى الشرفاء الحسنيين المشيشيين المنحدرين من ذرية المولى إدريس الثاني ابن إدريس الأول «الذين لقبوا بالعلميين، من باب تسمية الحالّ باسم المَحل، فقد نزلوا جبل العَلَم ببني عروس فتسموا باسمه، والعَلَم هو الجبل الطويل، والعَلَمي هو المنتسب لمحمد بن إدريس عن طريق أبي بكر جد مولاي عبد السلام بن مشيش ابن أبي بكر بن علي بن حرمة بن عيسى بن سلام بن مزوار بن علي الملقب حيدرة ابن محمد بن إدريس»[7].

---

(3) **دائرة المعارف الإسلامية**، نقلها إلى العربية : محمد ثابت أفندي وآخرون، مادة «طريقة»، المجلد 15، صص. 172-187.

(4) Michaux Bellaire, «Essai sur l'histoire des confréries marocaines», **Hespéris**, Tome I, 2e Trimestre 1921, pp. 141-159 ; Michaux Bellaire, «Les confréries religieuses au maroc», **Archives marocaines**, Vol XXVII, 1927, pp.

(5) **حوالة أحباس الزاوية العلمية بمكناس**، الخزانة العامة، الرباط، شريط رقم 115، نقلا عن : محمد المنوني، «مجموعة المصادر التاريخية المغربية»، مجلة **البحث العلمي**، ع 21/20 «مزدوج» س 10، يوليوز 1972 ـــ يونيو 1973، ص 83-95.

(6) محمد المنوني، «معرض المخطوطات العربية بمكناس»، **مجلة تطوان**، ع 4/3 مزدوج، سنة 59/1958، ص 83-95.

(7) عبد المجيد الزبادي، **بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام**، مخطوطة الخزانة العامة، الرباط، رقم ك 398، ص 445.

وتجمع منظومة لشاعر الحضرة محمد بن المعطي المسطاري[8] سلسلة نسب سيدي عبد القادر العلمي[9] وترفعه إلى الحسن بن علي وفاطمة بنت رسول الله ﷺ. فالجد الجامع لنسب العَلَميين هو «الولي الصالح أبو بكر العلمي الذي عاش حوالي النصف الثاني من القرن الخامس، وخلفه ابنه سليمان المشتهر بلقب «مشيش» بالميم، وقيل بالباء، دفين قرية «أغيل»، عليه حوش فوق القامة مطلى بالجير، وبالقرب من الخلوة المخضرة مسجده القائم إلى الآن وأثر دار سكناه...»[10].

2 ـ مولده ونشأته :

ولد بمكناسة الزيتون سنة 1154هـ/1741م «ونشأ في صيانة وعفاف في حجر والده بالدار التي اتخذها زاوية بعد وفاة والده، وبها أقبر»[11]، وقد أفاض في ذكر تفاصيل سيرة العلمي، تلميذه وملازمه الطبيب امحمد بن عبد الهادي غريط[12] في أرجوزته : «رياض أنس الفكر والقلب أو نزهة الأبصار والأفكار

(8) انظر ترجمته : ابن زيدان، **الإتحاف، مصدر سابق**، ج 4، ص 268-271.

(9) منظومة سلسلة نسب سيدي عبد القادر العلمي، دالية في 17 بيتاً، مخطوطة خاصة مطلعها :

بِمَوْلاَيَ عَبْدِ ٱلْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ سَلِيلِ أَبِي ٱلْعَبَّاسِ أَحْمَدِ ذِي ٱلنَّدَا

وَجَاهِ أَبِيهِ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَجَدِّهِ عَبْدِ ٱللَّهِ جُدْ لِي بِٱلْفِدَا

إلى أن يقول :

فَبِلْسِلَةِ الأَبْرَارِ أُبْدَت مَسَرَّتِي فَأَصْبَحْتُ مِنْ خَمْرِ ٱلْوِدَادِ مُعَرْبِداً

اقتصرنا على الأبيات الثلاثة، مراعاة للحيز المتاح.

(10) الطاهر بن عبد السلام اللهيوي، **حصن السلام بين يدي أولاد مولاي عبد السلام**، ط 1، دار الثقافة، الدارالبيضاء، ص 300.

للمزيد من التفاصيل، انظر : إدريس بن أحمد العلوي الفضيلي، **الدرر البهية والجواهر النبوية الحسنية والحسينية**، طبعة حجرية فاسية، ج 2، ص 92.

(11) ابن زيدان، **الاتحاف، م.س**، ج 5، ص 336.

(12) غريط امحمد بن عبد الهادي الأندلسي ثم المكناسي، نزيل مراكش والمتوفى بها عام 1271هـ/54-1855م ودفن بضريح مولاي علي الشريف، انظر ترجمته : ابن زيدان، **الإتحاف، م.س**، ج 4، ص 242-247؛ العباس بن إبراهيم، **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط 2، المطبعة الملكية، الرباط، 1977، ج 6، ص 308-309؛ عبد السلام بن سودة، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، ط 2، دار الكتاب، الدارالبيضاء 1960، ج 1، ص 278.

في روضة النصح والاعتبار»[13] ومحمد التاودي السقاط في مخطوطته : «خرق العوائد واستجلاب الفوائد»[14] والمؤرخ عبد الرحمن ابن زيدان في اتحافه[15].

3 ــ مشايخه :

أخذ العلمي التصوف عن مجموعة من المشايخ، من بينهم :

ــ الحاج المختار البقالي، المتوفى في 7 أو 28 صفر عام 1255هـ/ 13 ماي 1839م[16].

ــ سيدي علي بن عبد الرحمن المعروف بالجمل، المتوفى بفاس في 29 ربيع الأول عام 1194هـ/1780م[17].

ــ شيخ «أفاقي» مجهول النسب، اسمه بدر الدين[18].

ــ مولاي الطيب الوزاني، المتوفى بوزان يوم الأحد 18 ربيع الثاني عام 1181هـ/1767م[19].

---

(13) امحمد بن عبد الهادي غريط، **رياض أنس الفكر والقلب**، فرغ من نظمها عام 1254، مخطوطة الخزانة العامة، الرباط، رقم د 512 وهي المعتمدة في هذا البحث، وهناك نسخ أخرى موجودة بمكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، رقم 61؛ خزانة الزاوية العَلَمية بمكناس، بدون رقم؛ خزانة ابن غازي بالرباط، للمرحوم العلامة محمد المنوني.

(14) محمد التاودي السقاط، **خرق العوائد واستجلاب الفوائد**، مخطوطة الخزانة العامة، الرباط، رقم كـ 52، وهي المخطوطة الفريدة الموجودة الآن بخط المؤلف في مجلد واحد، فرغ من تصنيفها في 20 صفر الخير سنة 1288هـ/1871م؛ انظر : العباس بن إبراهيم، **الأعلام**، **م.س** ج 6، ص 329؛ ابن سودة، **الدليل**، **م.س**، ج 1، ص 206.

(15) ابن زيدان، **الإتحاف**، **م.س**، ج 5، ص 336–352.

(16) **نفسه**، ج 5، ص 341.

(17) **نفس المصدر والصفحة**، انظر ترجمته : محمد بن جعفر الكتاني، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، طبعة حجرية، فاس 1316، ج 1، ص 358؛ **مناقب الشيخ علي الجمل** بقلم تلميذه الشيخ العربي بن أحمد الدرقاوي الحسني، نقلا عن : ابن سودة، **الدليل**، **م.س**، ج 1، ص 224؛ ابن إبراهيم، **الاعلام**، **م.س**، ج 8، ص 458.

(18) ابن زيدان، **الاتحاف**، **م.س**، ص 341. لم نقف على شيء من ترجمته.

(19) عبد الله بن الطيب الوزاني، **الروض المنيف في أولاد مولاي عبد الله الشريف**، مخطوطة خاصة، ص 347؛ انظر كذلك : عبد الإله لغزاوي، **الممارسة الثقافية للزاوية الوزانية** :=

ـ سيدي محمد بن أحمد الصقلي، المتوفى عام 1232هـ/1817م[20].

ـ أبو الأسرار حمادي الحمادي المكناسي، المتوفى أواسط المائة الثالثة بعد الألف بفاس ودفن قريبا من وادي الزيتون[21].

4 ـ مريدوه في التصوف :

ضمت الزاوية العلمية مريدين من مختلف الشرائح الاجتماعية، من داخل مكناسة الزيتون وخارجها، لأخذ التصوف والأسرار والمعارف عن شيخها العلمي. وقد شكلوا طائفة من الفقراء إلى الله، تساوى فيها الرفيع والوضيع والغني والفقير، ونكتفي بإعطاء تعريف وجيز للبعض منهم :

ـ للا خديجة :

هي الشريفة العَلَمية «للاخدوج»، شقيقة العلمي، لازمته وتتلمذت عليه إلى أن توفيت، وقبرها بجوار قبر أخيها على يمين الداخل للقبة، عليه دربوز من خشب، كانت من الصالحات، وظهرت لها كرامات عديدات[22]، وفيها يقول العلمي :

نَصْرُوا خْلِيلْتِي تَاجَة   تَاجْ الرّيَامْ خَدُّوجْ
تَسْتَاهَلْ النَّصَرْ زِينَة لاسَمْ لَلاً خْدِيجَة

ـ السيدة هنية :

هي «أمي هنية» خادمة العلمي والمكلفة بتهييء الطعام للزوار والوافدين، لازمته وتتلمذت عليه، إلى أن أتاها أجلها ودفنت بعَتَبة القبة يسار البئر[23].

ـ السيد محمد الدهري :

ابن السيدة هنية، تربى في كنف العلمي وأخته للا خديجة، «ظهرت على يده

= **معالجة في التفكيك والتركيب**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغة العربية وآدابها (مرقونة)، مكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1996؛ ليفي بروفنصال، **مؤرخو الشرفاء**، تعريب عبد القادر الخلادي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1977، ص 232-233.

(20) ابن زيدان، **الاتحاف**، **م.س**، ج 5، ص 341؛ الكتاني، **السلوة**، **م.س**، ج 3، ص 348.

(21) ابن زيدان، **الاتحاف**، **م.س**، ج 3، ص 9-10.

(22) السقاط، **خرق العوائد**، **م.س**، ص 91.

(23) **نفس المصدر**، ص 84.

أسرار وخوارق يتعجب منها»[24].

ـ السيد عبد الكريم :

من خاصة أصحاب العلمي والقائمين بشؤونه، «كان في خدمة المخزن، فاستجار بالشيخ أن يعفيه من ذلك ليلازم خدمة الشيخ، فأعفي ولازمه سنين عديدة، كلفه مخدومه بالقيام بعدة صناعات، برع فيها دونما سابق معرفة»[25].

ـ المرابط أبو عبد الله محمد يدعى منصور :

هو سيدي منصور «الحفيد» حفيد أبي عثمان سعيد بن أبي بكر المنشنزائي «سيدي سعيد بوعثمان» صاحب الضريح المشهور بمكناس، «مجذوب، ساقط التكليف، ذو كشف واضح وأحوال خارقة (...) كان كثير التردد لسيدي عبد القادر العلمي، أخذ عنه الأسرار والمعادن[26]، توفي يوم الأحد 12 ربيع الثاني عام 1334 ودفن بضريح جده في قبة الذكر»[27].

ـ سيدي محمد بن عبد الحفيظ الدباغ :

ذكره ابن زيدان من جملة الآخذين عن العلمي[28].

ـ سيدي العربي بن السائح الشرقي :

أخذ التصوف عن العلمي، حيث «جالسه سنين ونال منه وسمع منه الكثير، ولد بمكناسة الزيتون ليلة عيد الأضحى عام 1229»[29] وقضى بها أربعين سنة «ثم انتقل إلى الرباط واستوطنها إلى أن وافاه أجله ليلة 29 رجب عام 1309 ودفن ببيت من روضه»[30] الذي أصبح مزارة معروفة بشارع لعلو.

---

(24) **نفس المصدر**، ص 84-85.

(25) **نفسه**، ص 82.

(26) ابن زيدان، **الاتحاف**، ج 4، ص 296.

(27) **نفسه**، ج 4، ص 297؛ انظر كذلك : ابن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، الرباط 1961، ج 1، ص 126.

(28) ابن زيدان، **الاتحاف**، **م.س**، ج 5، ص 341.

(29) ابن زيدان، **الاتحاف**، **م.س**، ج 5، ص 430.

(30) محمد بن علي دنية الرباطي، **مجالس الانبساط بشرح تراجم علماء وصلحاء الرباط**، ط 1، مطابع الاتقان، الرباط 1986، الجزء الثاني، ص 229؛ عبد الله الجراري، **ورقات في أولياء** =

ـ **الإمام محمد صالح بن خير الله الرضوي البخاري :**

من الآخذين عن العلمي ومن المنتفعين به، قال عنه صاحب السلوة : «الشيخ الكامل والعلامة المحدث الفاضل...»[31].

ـ **الإمام عبد الرحمن بن التهامي الشريف الحسني الإدريسي :**

من المريدين الذين يأتون من الزاوية الإدريسية بزرهون، حيث كان إماماً بمسجد الضريح الإدريسي، «صحب العلمي وإلى طريقته ينتسب»[32].

ـ **الإمام محمد بن هاشم العلوي الحروني :**

يعتبر من خاصة أصحاب الشيخ، الذي «ألزمه تعليم الصبيان بمكتب قرب مسجده، ويؤم به الصلوات الخمس من غير أجرة لمدة أربعين سنة»[33]، توفي في 23 قعدة الحرام عام 1285 ودفن بضريح سيدي الحاج القدوة من الحضرة المكناسية.

ـ **الكاتب محمد التاودي بن امحمد السقاط :**

أحد المريدين الذين يأتون من مدينة فاس للأخذ عن العلمي، كان من المحبين له والمقربين عنده، يرجع له الفضل في كتابة سيرة شيخه وطريقته في مخطوطته السابقة الذكر[34].

ـ **المؤرخ العربي المشرفي بن علي المعسكري :**

تلميذ العلمي ومن محبيه والمتعلقين به، المكثرين من زيارته[35]، من علماء القرن الثالث عشر، مؤرخ وناقد، اشتهر بكتابه «الحسام المشرفي...».

ـ **الطبيب امحمد بن عبد الهادي غريط :**

علامة مشارك وطبيب، من الملازمين لخدمة العلمي «فانيا في محبته، مستغرق

= **الرباط ومساجده وزواياه**، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1978، ص 30-31.

(31) ابن زيدان، **الاتحاف**، م.س، ج 5، ص 341؛ الكتاني، **السلوة**، م.س، ج 1، ص 195.

(32) **الإتحاف**، م.س، ج 5، ص 342؛ انظر ترجمته : **الإتحاف**، ج 5، ص 292-293.

(33) محمد التاودي السقاط، **خرق العوائد**، م.س، ص 64؛ انظر ترجمته : **الاتحاف**، م.س، ج 4، ص 255-256.

(34) انظر هامش 14.

(35) العربي المشرفي المعسكري، **الحسام المشرفي**، م.س، ص 289-290.

الأوقات في مجالسته والثناء عليه والحض على صحبته والعض عليها بالنواجد»[36]، لم يأل جهداً في الحديث عن التصوف والنصائح وأحوال طريق القوم وآدابها وسيرة شيخه الجليل العلمي في أرجوزته «رياض أنس الفكر والقلب» حيث يقول :

فَمِنْ رِيَاضِ شَيْخِنَا اقْتَطَفْتُ وَمِنْ رِضَاهُ بِٱلْحِمَى قَدْ طُفْتُ
وَهُوَ وَسِيلَتِي لِنِعْمِ ٱلْبَارِي بِٱلْفَضْلِ مِنَ ٱلْوُرُودِ وَٱلأَصْدَارِ
وَقُدْوَتِي وَكُلِّ مَا قَصَدْتُ مِنْ قَبْلُ فِي مَضْمُونِهِ وَجَدْتُ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى صَفْوِ ٱلْوِدَادِ يَا بُغْيَةَ ٱلْقَلْبِ يَا غَايَةَ ٱلْمُرَادِ[37]

ـ الوزير محمد بن محمد غريط الأندلسي :

من مريدي الزاوية العلمية في التصوف ومن رواة العلمي في الملحون، كانت «له يد في الرباعيات والأزجال، وحظوة بلقاء صلحاء الرجال، كالولي سيدي عبد القادر العلمي»[38]، تقلد مهام الوزارة على عهد السلطان المولى عبد الرحمن.

ـ الوزير محمد بن إدريس العمراوي :

هو «الوزير الأسعد، الرئيس الأمجد، الفقيه الأديب الأشهر، الناظم الناثر الأبهر، كان له معتقد صالح في سيدي عبد القادر العلمي، يزوره ويلتمس منه صالح الدعاء»[39]. يعتبر كسابقه، مريداً للزاوية في التصوف وراوية في الملحون، ووزيرا للسلطان المذكور.

ـ السلطان المولى عبد الرحمن بن هشام :

ذكره ابن زيدان «من جملة الآخذين عن العلمي، ومن خاصة محبيه ومعتقديه (...) بويع له بالخلافة بفاس في 15 ربيع النبوي عام 1238هـ وتوفي يوم الاثنين 29 محرم عام 1276هـ، ودفن بعد العشاء من يومه بضريح جده الأكبر أبي النصر

---

(36) **الاتحاف**، ج 4، ص 243.

(37) امحمد غريط، **رياض أنس الفكر**، م.س، ص 232.

(38) محمد غريط، **فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمان**، ط 1، المطبعة الجديدة، فاس، 1346، ص 3؛ انظر كذلك، **الاتحاف**، م.س، ج 4، ص 248-254.

(39) الكتاني، **السلوة**، م.س، ج 2، ص 362-363؛ انظر كذلك، **الاتحاف**، م.س، ج 4، ص 189-239.

إسماعيل»[40].

5 ـ طريقته :

تباعية، جزولية، فقد أخذ العلمي :

ـ عن مولاي الطيب الوزاني.
ـ عن والده سيدي محمد.
ـ عن أخيه مولاي التهامي.
ـ عن جده مولاي عبد الله الشريف.
ـ عن علي بن أحمد الكرفطي الصرصري.
ـ عن عيسى بن لحسن المصباحي.
ـ عن محمد بن علي مهدي الزمراني.
ـ عن عبد الله بن رحال الغرباوي.
ـ عن عبد العزيز التباع.
ـ عن امحمد بن سليمان الجزولي[41].

كما أن العلمي أخذ عن سيدي علي بن عبد الرحمن العمراني الفاسي المدعو الجمل، الذي ينتهي سنده إلى الطريقة الزروقية، فقد أخذ علي بن عبد الرحمن :

ـ عن العربي بن أحمد بن عبد الله الأندلسي.
ـ عن أحمد بن عبد الله الأندلسي.
ـ عن سيدي قاسم لخصاصي.
ـ عن محمد معن بن عبد الله الأندلسي.
ـ عن عبد الرحمن الفاسي.
ـ عن أبي المحاسن يوسف بن محمد الفاسي.
ـ عن سيدي عبد الرحمن المجذوب.
ـ عن أبي الحسن علي الصنهاجي الدوار.

---

(40) **الاتحاف**، ج 5، ص 341؛ انظر ترجمته : **الاتحاف**، ج 5، ص 1، 274.

(41) حمدون الطاهري الجوطي، **تحفة الإخوان في مناقب شرفاء وزان**، طبعة حجرية فاسية، ص 36-37؛ عبد الإله لغزاوي، **الممارسة الثقافية للزاوية الوزانية... م.س**، ص 95-96.

ـــ عن أبي إسحاق إبراهيم أفحام الزرهوني.
ـــ عن أحمد زروق البرنوصي الفاسي(42).

6 ـــ وفـاتـــه :

دوّن وفاة العلمي غير واحد من المؤرخين والأدباء، فقد ذكر صاحب كتاب الاستقصا ما نصه : «وفي هذه السنة [1266] وذلك ليلة السادس والعشرين من رمضان، توفي ولي الله تعالى أبو عبد الله سيدي عبد القادر العلمي، البركة الشهير، صاحب الأزجال الملحونة، وكانت وفاته بمكناسة الزيتون، ودفن بحومة سيدي أبي الطيب، وعليه بناء حفيل إلى الغاية، رحمه الله ورضي عنه»(43).

وأضاف ابن زيدان : «توفي [العلمي] عن مائة واثني عشر سنة، بداره الكائنة بدرب ابن العواد من مكناس في البيت على يمين الداخل...»(44)، وأورد بيتين من أرجوزة غريبط يؤرخان لوفاة العلمي :

حَتَّى قَضَى بِقُرْبِ فَجْرِ ٱلإِثْنَيْن   لَيْلَـةَ يَـوْمِ سَادِسٍ وَعِشْرِيــن
مِـــنْ رَمَضَانَ سِتَّـــة وَسِتِّين   وَأَلْـف إِثْـرَ مِائَتَيْــنِ اثْنَتَيْــن

كما رمز لسنة الوفاة أحد تلامذته وهو العلامة المفضل ابن عزوز في رجز له قال فيه :

فِي رَمَضَانَ لَيْلَـةَ ٱلْقَـدْرِ حَـل   لِعِلِّيِّيـنَ الـرُّوحُ مِنْـهُ قَـدْ نَـزَل
فَهَـاكَ رَمْـزُ عَامِـهِ بِـــإِيضَاح   **وَلِيُّ شُكْرٍ** هَاكَهُ كَمِصْبَـاح(45)

(42) Gœrges DRAGUE, Esquisse d'histoire religieuse du Maroc, Paris 1951, «Chaîne mystique de Chadili à nos jours», Tableau n° 22 bis.

(43) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف : جعفر وامحمد الناصري، دار الكتاب، الدارالبيضاء، 1956، ج 9، ص 61.

(44) **الاتحاف، م.س،** ج 5، ص 351.
و = 6، ل = 30، ي = 10، ش 1000، كـ = 20، ر = 200 = 1266.

(45) هذان البيتان ـــ الثاني والسابع ـــ من قصيدة رثائية من 12 بيتاً، تصف وفاة العلمي لتلميذه المفضل ابن عزوز، المتوفى عام 1319هـ/1901م، انظر ترجمته : **الاتحاف، م.س،** ج 4، ص 318-327.

II ــ الزاوية العلمية :

من بين الشروط التي «اشترط الصوفية لممارسة التصوف «مكاناً وزماناً وإخواناً» وكان للمكان دور واضح لجمع المريدين، واختلفت أنواع الأمكنة اختلافاً كبيراً، فقد يكون مكان الاجتماع للذكر بناء موقوفاً على الطلبة والمريدين، وقد يكون في مسكن الشيخ نفسه...»[46]. وهذا المكان الأخير هو ما عمد إليه العلمي، حيث أسس فيه زاويته قيد حياته، بدار والده بحومة أبي الطيب، وسط مدينة مكناس العتيقة، ودفن بها بعد وفاته.

فمنذ تأسيس الزاوية العلمية والناس على اختلاف شرائحهم الاجتماعية، يتوافدون عليها من كل حدب وصوب قصد :

ــ التبرك بصاحب الزاوية ــ حياً وميتاً ــ.
ــ الكرع من حياض طريقته الصوفية السُّنية.
ــ الإفادة من الحكم والنصائح الثمينة، المبثوثة في ثنايا قصائده الملحونة.

وفي هذا الصدد، يوجه غريط أتباع العلمي ومريديه إلى تلقي النصح من خلال أشعار رجال التصوف وملحون العلمي وحكم ابن عطاء الله وتصوف الجنيد الذي كان يلقن في الزاوية :

وَاقْبَلُوا النُّصْحَ مِنْ أَهْلِ ٱلْخَيْرِ ... وَاسْتَيْقِظُوا مِنْ وَرَطَاتِ ٱلضَّيْرِ
كَٱلْقَاضِي ٱلْحُجَّة فِي مَوْزُونِهِ ... وَٱلْعَلَمِي ٱلْقُدْوَة فِي مَلْحُونِهِ
وَالدُّرَرِ ٱلْمَنْثُورَةَ الصُّوفِيَّة ... فِي دَرِّ ضِرْعِ ٱلْمُهَجِ ٱلصَّافِيَة
كَابْنِ عَطَاءِ ٱللَّهِ وَٱلْجُنَيْدِي ... فِيمَنْ سَمَوْا بِٱلْفَضْلِ لاَ بِٱلأَيْدِي[47]

1 ــ الدور التربوي الديني :

اتخذ العلمي منهجاً متميزاً في تربية المريدين وتلقينهم، يقول عنه تلميذه السقاط : «وكان الشيخ رضي الله عنه معنا تارة فتارة، يرشدنا بالحال والعبارة، بحكم تبتهج بها العقول، توافق المعقول منها والمنقول (...) كأنه عُلِّم البيان قراءة

(46) عبد اللطيف الشادلي، **التصوف والمجتمع**، نماذج من القرن العاشر الهجري، منشورات جامعة الحسن الثاني، سلسلة أطروحات ورسائل، رقم 4، مطابع سلا، سلا 1989، ص 167.
(47) **رياض أنس الفكر**، م.س، ص 93.

ودرساً، وفي بلاغة الكلام رأساً (...) فالله أظهر هذا الإمام، كأنه ترياق لكل الألم، فكا في محض سلوكه كالطبيب، وكل من بث شكواه إليه لا يخيب»[48].
وبناء على شهادة هذا المريد، يتضح جلياً مدى فضل الله وفضل العلمي على أهل مكناسة في تهذيب أخلاقهم وتليين طباعهم وتحسين سلوكهم وتوجيههم إلى الطريق القويم، ويؤكد هذا، ما جاء في شهادة مريد آخر وهو صاحب الحسام الذي قال : «فهو الذي هذب أهلها وأدبهم وعلمهم حسن الظن في عبادة الله، وكثرت محبتهم في رسول الله»[49].

أ ــ الأوراد والأذكار اليومية :

كان الورد اليومي الذي يلقنه العلمي لمريديه في البداية، هو دلائل الخيرات للجزولي، بإشارة من بعض أصحابه الذين قالوا له يوماً : «يا سيدي أردنا أن يكون دلائل الخيرات، يقرأ في الشؤون وأربعين نسخة منه تقرأ في روضتك البهية، تبقى بها دخيرة وحرزاً وتميمة. فقال رضي الله عنه : نعم القصد أملتم ونعم الخير حصّلتم، ومن سعادته رضي الله عنه أتت في القرب أربعين [كذا] نسخة من حرم القطب الجزولي مؤلفه رضي الله عنه»[50]، إلا أن هذا الورد لم يستمر، حيث يقول ابن زيدان : «ثم صار الورد الذي يلقنه هو سورة يسٓ والصلاة المشيشية، صباحاً ومساء»[51]، ويشير إلى ذلك مؤلف رياض أنس الفكر بما نصه :

وَٱلشَّيْخُ فِي ٱلْهَيْلَلَةِ ٱلْمُبَارَكَة غَالِبُ ذِكْرِهِ فَيَا مَا أَبْرَكَه
وَفِي ٱلصَّلَاةِ وَٱلسَّلَامِ دَأْبُهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ
ثُمَّ إِلَى ٱلتَّهْلِيلِ وَٱلْجَلَالَة نَفْياً وَإِثْبَاتاً لِكُلِّ حَالَةِ
وَقَالَ إِنَّ مِنْ كِتَابِ ٱللَّهِ قَدْ مُهِّدَ وِرْدُهَا وَنِعْمَ ٱلْمُعْتَقَد[52]

(48) خرق العوائد، م.س، ص 160-161.
(49) الحسام المشرفي، م.س، ص 288-289.
(50) خرق العوائد، م.س، ص 159.
(51) الاتحاف، م.س، ج 5، ص 351.
(52) رياض أنس الفكر، م.س، ص 41.

ب ـ إحياء المناسبات الدينية :

تحيي الزاوية العلمية على مدار السنة، مناسبات دينية كليلة المولد النبوي، وليلة السابع منه، وسرد صحيح الإمام البخاري و«الجمع السعيد» الذي يمهد لإقامة موسم المولى إدريس الأكبر بزرهون.

• ليلة المولد النبوي الشريف :

يقيم أتباع الطريقة العلمية بزاويتهم مهرجاناً دينياً، خلال العشر الأوائل من شهر ربيع الأول، بعد صلاة العصر إلى آذان المغرب، احتفالا وابتهاجاً بذكرى مولد خاتم النبيئين سيدنا محمد ﷺ، تتلى فيه الأمداح النبوية بانشاد قصيدتي البردة والهمزية للإمام البوصيري ووتريات البغدادي وأشعار الحلبي، ويختتم هذا المهرجان باحياء ليلة عيد المولد النبوي الشريف، يوم 11 ربيع الأنور، تمتد من بعد صلاة العشاء إلى مطلع الفجر، يقدم أثناءها الحليب والتمر للحاضرين.

وفي ليلة السابع من عيد المولد، تقام ليلة أخرى على غرار الأولى مع اطعام الطعام...[53].

• سرد صحيح الإمام البخاري :

يُسرد صحيح الإمام البخاري بالزاوية العلمية، ويختار لسرده ذوو الفصاحة والأصوات العذبة، خلال شهور : رجب، شعبان ورمضان، كل يوم بعد صلاة العصر إلى آذان المغرب، ويختتم يوم سادس وعشري رمضان بإحياء ليلة القدر المباركة[54].

• الجمع التمهيدي لإقامة الموسم :

ينظم الفقراء العلميون حفل الجمع التمهيدي «الجمع السعيد» في بداية فصل الصيف من كل سنة، تهييئاً للذكرى السنوية للفاتح الأشهر، المولى إدريس الأكبر وتحديد تاريخ إقامة «موسم العَلَميين» الذي أسسه العلمي. وحول هذا التأسيس يقول الشاعر أبو محمد عبد القادر العرائشي في قصيدة نقتطف منها هذه الأبيات :

وَاتَّبِـعْ أَسْرَارَ مَـدْحِ ٱلْعَلَمِـي إِذْ بِهَـا نَـالَ مُنَـاهُ وَوَصَلْ

---

(53) مازالت هذه العادة إلى اليوم.

(54) هناك وقف على سرد الإمام البخاري بالزاوية العلمية.

شَيْخَنَا مَوْلاَيَ عَبْدِ ٱلْقَادِرِ بـــــــن مشيش ذِي عُلُومٍ وَعَمَل
لاَ تَحِدْ عَنْ نَهْجِهِ فَهْوَ ٱلَّذِي أَسَّسَ ٱلْمَوْسِمِ فِينَا لَمْ يَزَلْ
هَــذِهِ سُنَّـــة نَـــاسٍ فُضَلاَ أَجْرُهَا قَدْ جَاءَ مِنْ خَيْرِ ٱلْعَمَل(55)

يحضر الجمع جم غفير من المدعوين من مختلف الحيثيات ومادحون ومسمعون من عدة مدن مغربية، ويفتتح الحفل بتلاوة سورة يسۤ والصلاة المشيشية، وتتخلله الأمداح النبوية والابتهالات والأدعية والمواويل والإنشادات الصوفية، وقصيدة «التوسل» للعلمي، ويختم بالدعاء الصالح لأمير المؤمنين والأمة العربية والإسلامية.

ج ــ إحياء المناسبات الاجتماعية :

جرت العادة بين أهل مكناس، عند الإعلان عن المصاهرة فيما بينهم أن يقيموا حفلا يعرف بـ«قراءة الفاتحة» أو «أرفود الفاتحة أو إشراب الحليب» بالزاوية العلمية، بعد صلاة مغرب يوم الجمعة الموالي للخطوبة، يحضره أفراد أسرة الخاطب والمخطوبة وأقاربهم وأصدقاؤهم، ليعلن عن «الزواج لجمهور الناس كما هو مطلب الإسلام، ليزداد قوة وتأكيداً باعتراف الرأي العام»(56)، حيث يتولى أحد المقدمين المعروفين بعلمهم وفصاحتهم، بإلقاء خطبة تعرِّف بحسب ونسب الأسرتين وخلال الفتى والفتاة، تختم بتلاوة الفاتحة والدعاء لهما بالسعادة وبالرفاء والبنين وخالص الدعوات لأمير المومنين، والشكر من الجانبين لجميع الحاضرين.

وأثناء الحفل، يوزع التمر والحليب على المدعوين الذين يتبادلون التهاني والتبريك فيما بينهم... إلا أن هذه العادة انقرضت بسبب التغير والتحول اللذين عرفتهما

---

(55) انظر ترجمته : امحمد العرائشي، ترجمة الشاعر أبي محمد عبد القادر العرائشي المكناسي، مطبعة كريماديس، تطوان، 1972، وحول هذا الموسم، انظر :

Abdelwahed BEN TALHA, *Moulay Idriss du Zerhoune. Quelques aspects de la vie sociale et familiale,* Editions Techniques Nord Africaines, Rabat 1965, pp. 116-200.

تجدر الإشارة إلى أن أحد المقدمين يقوم بجمع تبرعات نقدية تعرف بـ«الزيارة» من المدعوين ــ لكل حسب طاقته وأريحيته ــ ويحتفظ بها إلى حين إيداعها في صندوق الفتوحات «الربيعة» بالضريح الإدريسي بزرهون، فجر السبت ثالث يوم من موسم العلميين، تسرد أثناءها قصيدة «الإدريسية» للعلمي التي لازمتها :

يَا حَفِيدَ الْمُصْطَفَى يَا الْغَوْث الْهُمَامْ غِيثْنَا يَا مَوْلاَيْ ادْرِيسْ بَالْكَرَايَمْ

(56) ادريس الكتاني، «الأسرة المغربية التقليدية : تكوينها ــ عاداتها وتقاليدها ــ بنيانها الاجتماعي»، **مجلة البحث العلمي**، ع 7، س 3، يناير/أبريل 1966، ص 127-146.

الأسرة المغربية التقليدية بعد الاستقلال، وحلت محلها الصحافة والطباعة ووسائل الاتصال.

2 ــ الدور التعليمي والفني :

لعبت الزاوية العلمية أدواراً تعليمية وفنية هامة، من بينها :

أ ــ تدريس العلم :

فقد شهدت رحاب الزاوية ومسجدها تنظيم حلقات علمية في مجال تدريس العلوم الإسلامية، من فقه العبادات والمعاملات وتفسير للكتاب والحديث والتوقيت، إلى جانب علوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وغيرها... ومن بين العلماء الذين تعاطوا التدريس بمسجدها منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي :

ــ العلامة المفضل بن عبد الهادي ابن عزوز، تلميذ العلمي، وأحد محبيه ومعتقديه، قال عنه صاحب الاتحاف : «فقيه جليل، عالم بالتفسير والحديث، والسير والفقه والأصول وعلوم البلاغة...»[57]، كان يدرِّس كتاب الشمائل للإمام الترمذي بين العشاءين، يسار المحراب[58]، وقد أثبت الشاعر الكاتب السيد إبراهيم بن أبي القاسم المسطاسي في مجموع، القصائد الشعرية التي قيلت في مجلس ابن عزوز بمناسبة ختمه للكتاب المذكور بالزاوية العلمية[59]، توفي بمكناس في شهر صفر عام 1319، ودفن بالزاوية الكنتية بحومة سدراتة.

ومن العلماء الذين درّسوا بالزاوية العلمية إلى حدود الثلاثينيات والخمسينيات من القرن العشرين :

ــ شيخ الجماعة محمد بن الحسين العرائشي، درّس النحو والصرف والفقه المالكي وفقه العبادات وكان «مشاركاً في علوم الحديث والتجويد والبيان والمنطق

---

(57) **الاتحاف**، م.س، ج 4، ص 318.

(58) الحاج إدريس بن علي السناني لحنش، **الروض الفائح بأزهار النسيب والمدائح**، مخطوط الخزانة العامة، الرباط رقم ك 1678، ص 276.

(59) مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم د 515.

والعروض والقوافي، ملمّاً بالحساب والتوقيت...»[60]، توفي بعد عشاء ليلة الأحد 10 شوال عام 1351هـ/ 5 أكتوبر 1933م، وأقبر بالزاوية الكتنية، بحي سدراتة، ملاصقاً للمحراب عن يمين المستقبل[61].

ــ المدرس المفتي محمد (فتحا) بن المبارك بن علي الهلالي، كان يدرس متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني وشرح أبي الحسين عليها، توفي سنة 1372هـ/ 1953م[62].

ــ المدرس العالم الخطيب العدل الحاج بنعيسى بن بوسلهام الخلطي البوجنوني، درّس مختصر خليل بشرح الدردير[63] توفي بمكناس سنة 1382هـ/ 1963م ودفن بضريح سيدي موسى بحي التوتة.

ب ــ تعليم قواعد التجويد والسماع :

اعتنت الزاوية العلمية بتعليم المريدين قواعد فن التجويد بقراءة ورش، القراءة الوحيدة التي كانت متداولة بكثرة في المغرب الأقصى، قبل ظهور التأثيرات المشرقية ــ قراءة حفص ــ عن طريق وسائل الإعلام السمعية والأسطوانات والأشرطة.

كما اهتمت بتدريس قواعد فن المديح والسماع، عملا بوصية العلمي، الذي كان يوصي مريديه بأن «يذكروا الجلالة الجمالية كهيئة الطائفة الصقلية[64]

---

(60) انظر ترجمته : محمد المنوني، «محمد بن الحسين العرائشي، شيخ الجماعة بمكناس»، **مجلة دعوة الحق**، ع 10/9 «مزدوج»، س 11، غشت 1968، ص 111.

(61) **نفسه**، ص 114.

(62) امحمد العرائشي، «الثقافة بمدينة مكناس في حاضرها وماضيها»، **أعمال ندوة الحاضرة الاسماعيلية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس 1988، ص 318.

(63) **نفس المرجع والصفحة**.

(64) طريقة شاذلية خلوتية «مؤسسها مولاي أحمد الصقلي، وعمدته فيها الشيخ أبو عبد الله مَحمد (فتحا) بن سالم الحفناوي المصري الشافعي، أخذ عنه الطريقة وأذن له في تلقينها في رحلته إلى الحج، حيث اجتمع به عام 1158هـ.
كان الصقلي يحيي مع أصحابه الليالي بالذكر ويعطي الورد ويبوح بالسر ويفعل الذكر أيضا نهاراً في بعض النزهات أو عند بعض الأصحاب والخلوات وفي المواسم والأعياد، وكثيراً ما كان يجتمع مع أصحابه أيضاً في المكتب الذي بدرب الطويل عند دار الشرفاء الصقليين... =

بالإنشاد والسماع (...) حتى يرتضعوا الذكر من تدي الكرم، ويرقصون به شوقاً في مقعد الصدق عند مليك محترم، يذكره العبد في نفسه أو باللسان، أو مع الأنشاد بالأصوات الحسبان. فعلينا أن نذكر الله بكل حال، ولو مع السماع بالأزجال. فكم رق من قلب لسماع الأشعار، وكم هيّج بلابل أهل الأذكار، فإذا تغنى في الجمال الحادي، فإلى تلك الورود يشتاق الصاد. وربما بعضهم يهيم شوقاً للمحبوب، فينال بهيمانه كل مطلوب، فإن الذكر مأوى المغرمين، وإليه تحن قلوب العاشقين. والجمع مع شائق محمود، وقلوب الذاكرين ترتاح وتجود...»[65].

وقد أنجبت المدرسة الفنية بالزاوية العلمية منذ تأسيسها مادحين ومسمعين ذوي أصوات حسان، تعاقبوا على مر الأجيال، نذكر بعضاً ممن تألق نجمهم في هذا الفن منذ مطلع القرن العشرين إلى أواخر الستينيات الميلادية :

ـــ المسمِّع السيد محمد وقادة، المكناسي أصلا، الرباطي داراً وقراراً. حلاه محقق كتاب الحائك بقوله : «أمير المواويل والإنشادات والمتلاعب بالنغمات والمايات، يمتاز بصوت زادته غنته الأنفية توشية ونبرات عذبة. كان [عَلَمي الطريقة] (...) استقدمه السلطان المولى يوسف وجعله من ضمن خدامه وأسكنه داراً بالمشور السعيد هو وعائلته...»[66].

ـــ المسمِّع السيد محمد بن الجيلاني شويكة، المكناسي أصلا، الرباطي داراً وقراراً، أشاد به محقق الكتاب المذكور بما نصه : «شحرور غريد، وعندليب فريد، تهفو لترانيمه الأرواح، وتصبو إليه النفوس والأشباح. أوتي صوتا رقيقاً حلواً يجذب إليه الأسماع، كان منتسباً للطريقة العَلَمية» حظي بنفس العناية التي حظي بها سابقه من جانب السلطان المولى يوسف، وفي سنة 1932 «رافق الجوق المغربي

= توفي مولاي أحمد الصقلي بعد عصر يوم السبت سابع رمضان عام 1177هـ، ودفن من الغد ظهراً بعد الصلاة عليه بمسجد القرويين في دار بأقصى درب سبع لويات حيث بنيت زاويته المباركة»، انظر، الكتاني، **السلوة**، م.س، ص 133-137.

(65) **خرق العوائد**، م.س، ص 157-158.

(66) محمد بن الحسين الحائك، **مجموع أزجال وتواشيح وأشعار الموسيقى الأندلسية المغربية المعروف بالحائك**، تحقيق عبد اللطيف محمد بنمنصور، ط 1، مطبعة الريف، الرباط 1977، ص 464.

الذي حضر مؤتمر الموسيقى العربية بالقاهرة...»[67].

ــ المسمِّع السيد حميدة (بتشديد الميم) بن عبد الوهاب بن محمد بن الحاج العيساوي المسطاسي، المزداد بمدينة مكناس عام 1311هـ والمتوفى بها عام 1389هـ/ 1969م، نوه به المحقق السابق الذكر فقال : «من أبرز المسمعين، وأجل المادحين، جهوري الصوت، قوي النفس طويله، حلو النغم لذيذه، خالص الوِرد عَلميه، كان محيطاً بكلام الولي الصالح سيدي قدور العلمي رضي الله عنه، ملمّاً بأنغام الجلالة والحلل، وفيه سر الحضرة وحلقاتها قد اكتمل، فبموته انقرض من يدانيه في موهبته، وانقضى من يضارعه في صولاته وجولاته...»[68].

ج ــ تعليم قواعد النظم والإنشاد :

كانت مجموعة من الكتاب والرواة تحلق حول العلمي، الملقب عندهم بـ«شريف القول» لكتابة أزجاله الملحونة، وحفظها ونشرها عن طريق النسخ والإنشاد في المحافل والأوساط الرسمية والشعبية... فلا غرابة أن نجد هذه الأزجال الأكثر انتشاراً وتداولاً بين مختلف الطبقات، والأكثر تدوينا في كنانيش الملحون، تزخر بها الخزانات العامة والخاصة، في المغربين الأوسط والأقصى...

فمن الكتاب :

ــ الطبيب امحمد بن عبد الهادي غريط ــ السابق الذكر ــ.

ــ السيد الحاج قاسم ابن المير[69].

ــ السيد الحاج أحمد الدقيوق[70].

ــ الوزير محمد بن إدريس العمراوي ــ السابق الذكر ــ كاتب وشاعر للموزون والملحون.

---

(67) **نفسه**، ص 465، انظر كذلك : صالح الشرقي، **أضواء على الموسيقى المغربية**، مطبعة فضالة، المحمدية، 1977، ص 90.

Salah CHERKI, *Musique marocaine*, Imprimerie Fedala, Mohammédia, 1981, pp. 184-185.

(68) **مجموع أزجال وتواشيح**، م.س، ص 466.

(69) **الأتحاف**، م.س، ج 5، ص 341.

(70) **نفسه**، ج 5، ص 341.

ومن الرواة والشعراء :

ـ السيد أبو زيد عبد الرحمن الإدريسي الزرهوني ـ السابق الذكر ـ.

ـ السيد محمد بن سميه بن هاشم العلوي الحروني، يدعى «بابا بنهاشم»، أثنى عليه ابن زيدان بقوله : «له اليد الطولى في نسج الأزجال الملحونة على أبدع منوال وأحسن أسلوب (...) توفي بالحضرة المكناسية، يوم الجمعة 19 حجة الحرام عام 1323هـ/ 1905م، ودفن بالزاوية الكنتية بالصف الأول منها[71].

ـ الفقيه بوغنبور، هو الوزير محمد بن سميه بن عبد الله غريط الأندلسي الأصل ـ سبقت الإشارة إليه ضمن مريدي العلمي في التصوف ـ يدعى الفقيه بوغنبور، المكناسي النشأة والدار، الفاسي النقلة والإقبار[72].

ـ الفقيه العدل، الأديب الطيب بن عبد السلام الواستري، الملقب «اكحل العيون»، نوه به ابن زيدان حين قال : «... كاتب ناظم ناثر نزيه، ذو خط بارع، نسخ بخطه عدة كتب، وكانت له وجاهة عند السلطان مولانا عبد الرحمن بن هشام، وكان ينظم الأزجال الملحونة وله اليد الطولى في جيد النظم (...)، توفي أواسط القرن المنصرم بهذه الحضرة المكناسية[73]، وأشار له مؤلف كتاب القصيدة بقوله : «كان من كتاب العلمي وقد اشتهر بسرابة ربيعية تعتبر أحسن سرابة نظمت في «الربيع» يقول في أولها :

فَصْلْ الرّبيعْ كَبّْل وَالْوَقْتْ ازْيَانْ وَاعْلاَمَاتْ الْخِيرْ للْوْرَى بَانُـو[74]

ـ الشيخ الحاج العربي المكناسي، من الرواة الذين نشروا أشعار العلمي الملحونة بالقطر الجزائري، حيث ترك اثنين وعشرين من الرواة بمدينة تلمسان التي

---

(71) **نفسه**، ج 4، ص 281-283. للمزيد، انظر مساهمتنا : «الشاعر بابا بنهاشم تلميذ سيدي عبد القادر العلمي» (مرقونة) في ندوة : **الملحون، تاريخ وفن** خلال ملتقى سجلماسة الثاني لفن الملحون، الذي نظمته وزارة الشؤون الثقافية بإقليم الرشيدية من 31 مارس إلى 2 أبريل 1989.

(72) انظر الهامش 38.

(73) **الاتحاف**، **م.س**، ج 3، ص 93-95؛ محمد الفاسي، **معلمة الملحون**، ج 2، ق 2 : تراجم شعراء الملحون، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة «التراث»، الرباط، ص 370.

(74) د. عباس الجراري، **الزجل في المغرب : القصيدة**، منشورات مكتبة الطالب، الرباط 1970، ص 637، هامش 1.

كان قد نزح إليها، وكان هو بدوره شاعراً للملحون وله روائع في باب الحكمة والموعظة والمديح النبوي، توفي في 15 ربيع الأول عام 1346هـ، ودفن بمقبرة ضريح سيدي بُوحْيا بمدينة القصر الكبير، خلافا لما ذكره الأستاذ محمد الفاسي بأنه توفي بالعرائش[75].

د ـــ الوراقة ونسخ الكتب :

نشطت حركة الوراقة ونسخ المخطوطات في رحاب الزاوية العلمية، منذ نشأتها إلى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، فقد وقفنا على عدة مجلدات مخطوطة أنجزت داخل الزاوية ومحبسة عليها، منها :

ـــ نسخ من قصيدتي البردة والهمزية لشرف الدين محمد البوصيري وأشعار في المديح النبوي، مسفرة، بخط الشريف العالم المحقق سيدي عبد الله بن محمد ابن عبد الله الحسني الأسماعيلي[76].

ـــ نسخ من دلائل الخيرات لمحمد بن سليمان الجزولي، من مختلف الأحجام والقياسات، لعلها بقايا النسخ التي جيء بها من ضريح الجزولي بمراكش ؟

ـــ نسخ من أرجوزة الطبيب العلامة امحمد بن عبد الهادي غريط، المسماة : «رياض أنس الفكر والقلب» ـــ السابقة الذكر ـــ.

ـــ نسخ من صحيح الإمام البخاري، وخصوصاً نسخة في أربع مجلدات من الحجم الكبير، في علبة من خشب العرعار، لم تر قطُّ عيني مثلها، من حيث روعة الخط المغربي وجماليته، والترجمة أي التزويق والتنميق من تسطير وتوريق، بألوان زاهية متناسقة، محلاة ومموهة بماء الذهب، زادتها جودة الورق قوة ومقاومة

---

(75) **معلمة الملحون، م.س،** ج 2، ق 2، ص 248–249؛ وقد اعتمدنا في تصحيح مكان الدفن، على رسالة مؤرخة بـ28 شعبان 1404 الموافق 30 ماي 1984، موجهة من السيد عبد الرحمن الروسي بالعرائش إلى السيد عبد الحميد العلوي المدغري بمكناس، تحتفظ بها خزانة خاصة.

(76) هناك منتسخات أخرى لهذا العالم الخطاط، موجودة بالخزانة الحسنية بالرباط، ذكرها له : محمد المنوني، **تاريخ الوراقة المغربية، صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 2، 1991، ص 291.

للزمن، وهذه النسخة ــ التحفة ــ الفريدة عارية من اسم الناسخ، أما تاريخ الفراغ من النسخ فهو يوم الأحد 11 ربيع الثاني عام 1322.

وقد كتب على أحد أجزائها : «الحمد لله، هذا الجزء الثاني من صحيح أبي عبد الله سيدي محمد بن إسماعيل البخاري، حبس على زاوية الولي الصالح مولانا عبد القادر العلمي نفع الله به، من قبل محبسه الشريف مولاي عبد السلام بن سيدي محمد بن الحسن الأمراني، لينتفع به هناك طلاب العلم الشريف بالنظر والقراءة والدرس والنسخ والمقابلة، بمن بشهادته ما ذكر في أول ورقة من الجزء الأول فيها هنا تنبيها على الحسب المذكور، في ثاني جمادى الثانية عام واحد وخمسين وثلاثمائة وألف».

III ــ علاقة الزاوية العلمية بالسلطة المركزية :

وصلت علاقة الزاوية العلمية بملوك الدولة العلوية في عهد مؤسس الزاوية إلى مستوى رفيع متميز، بدليل ما ورد عند ابن زيدان، من أن السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام «كان من خاصة محبي المترجم ــ العلمي ــ ومعتقديه، يذهب لزيارته كلما حل بالحضرة المكناسية، ويستشيره في كل مهم عنَّ له ويقف عند حدّ إشارته، وقد شاهد له كرامات وخوارق عادات...»[77] كما أن العلمي «كان يقابل احترام السلطان ومحبته إياه بغير قليل من القصائد، يقدمها في مدحه ومساندة حكمه والوفاء للدولة العلوية»[78] والدعاء الصالح له والدعاء على مناوئيه، وهذه بعض الأمثلة من هذه القصائد :

ــ قصيدة الغيبة ولازمتها :

طَالَتْ بْسِيدِي هَذَا ٱلْغِيبَة وَتْوَحَّشْتْ بْهَاهْ

وْ لاَ قْــدَرْتْ لَلْفْــرَاقْ مْعَــاهْ

ــ قصيدة ريح النصر ولازمتها :

غِيثْ لَهْمَامْ بْرِيحْ النَّصْرْ يَا لْقَهَّــارْ

وْنَفَّــدْ دْعَوْتُــو فَٱلطُّغَــاةْ وَٱلْجَبَابَــرْ

(77) **الاتحاف**، م.س، ج 5، ص 337.

(78) **القصيدة**، م.س، ص 633.

وبالرغم من انقطاع العلمي عن النظم، حيث لم يعد يعنى به في أواخر حياته، «أبدى استعداده ولبى رغبة السلطان لما طلب منه بعض قصائده تبركاً، واعتبرها أمراً تجب طاعته»[79]. فارتجل القصيدة التي لازمتها :

مَنْ صَرْخْتُو لَحْمَاكْ قْرِيبَة وَمْقَامَكْ عَلاَّهْ حُبْ غِيرُو لاَ تَسْتَحْلاَهْ

ومطلعها :

عَشْقْ لَجْمَالْ طَبْعْ غْرِيزْ افْمَنْ هُو الْبِيبْ

ويضيف الدكتور عباس الجراري : «ويظهر وفاء العلمي لهذه الدولة وملوكها في قصيدته التي تقول حربتها/ لازمتها ناصحاً بزيارة قبر سيدي محمد بن عبد الله جد المولى عبد الرحمن وكان عاصره كذلك :

لُـذْ ابْجَـدْ لَشْرَافْ لهْمَـامْ السُّلْطَـانْ

ابَنْ عْبْدْ اللَّهْ كَوْكَبْ الْغَرْبْ الْجَوَّانْ»[80]

ولم تخل قصيدته التاريخية «ورزيغة» التي يصف فيها الأحداث التي وقعت في ضواحي مكناس سنة 1235هـ من الدعاء للسلطان المولى سليمان :

اجْعَلْ اللَّهْ عْلَى يَدْ الشّْرِيفْ السّْجِلْمَّاسِي

سُلْطَانْ سْلاَلَةْ السّْلاَطَنْ مَنْ بَهْجَةْ فَاسْ

نَصْرُو وَحْمِيهْ وَكُنْ لُو اعْوِينْ زَطَّاطْ وْكَاسِي

وُخُذْ قْصِيدَة إِلَى انْتَ مَنْ بَهْجَةْ مَكْنَاسْ[81]

ويختم العلمي قصيدته المشهورة «الجمهور» بالدعاء إلى الله أن ينصر الإمام ويكون له عوناً وظهيراً :

وَانْصُرْ يَا ذَا ٱلْجَلاَلْ الإِمَامْ ٱلسُّلْطَانْ وَشْرَحْ صَدْرُو وَكُنْ لُو سْنِدَ وَعْوِينْ

وَاهْدِيهْ وُعَزّ بِهْ مِلَّةْ الْمَسْلِمِيـنْ

أما أتباع العلمي/ الفقراء العلميون/ أصحاب السيد، فقد حذوا هم كذلك

---

(79) نفسه، ص 633.

(80) نفسه، ص 637.

(81) انظر مساهمتنا : «وصف مكناس في شعر الملحون»، ضمن أعمال ندوة الحاضرة الاسماعيلية، م.س، ص 390–391.

حذو شيخهم في نهجه وسلوكه اتجاه المخزن الشريف، بطاعتهم وولائهم ودعائهم لأولي الأمر ممن تعاقبوا على حكم المغرب.

ولما كانت الزاوية العلمية من المدعمين للمذهب السني ــ الذي هو مذهب الدولة ــ ومن الموالين لسياستها في المنشط والمكره، أصدر الملوك العلويون عدة ظهائر ورسائل موجهة لهذه الزاوية ولأتباعها ومقدميها، منذ المولى عبد الرحمن إلى المغفور له محمد الخامس، أي منذ وفاة العلمي سنة 1266هـ/ 1850م إلى سنة 1361هـ/ 1942م على امتداد ما يقارب قرناً من الزمن إلا بضع سنوات :

الملوك العلويون	عدد الظهائر	عدد الرسائل
ــ عبد الرحمن بن هشام	3	1
ــ محمد بن عبد الرحمن	1	
ــ الحسن الأول	4	1
ــ عبد العزيز بن الحسن	5	
ــ عبد الحفيظ بن الحسن	1	
ــ يوسف بن الحسن	3	
ــ محمد بن يوسف	3	

وتتوزع موضوعات هذه الظهائر كما يلي :

1 ــ ظهائر التوقير والاحترام لفائدة الزاوية والفقراء والمقدمين وتجديدها من قبل الملوك المتعاقبين على العرش المغربي.

2 ــ تعيين المقدمين واقرارهم في مناصبهم وعلى ما هم مكلفون به.

3 ــ فض النزاعات الطارئة بين المقدمين.

4 ــ الإنعام على البعض من المقدمين.

وقد عمدنا إلى تقديم هذه الظهائر، مرتبة ترتيباً كرونولوجياً، حسب صدورها وحسب الأسر التي تولت وظيفة التقديم بالزاوية العلمية.

أما الرسائل فهي قليلة، مقارنة مع عدد الظهائر :

ـــ رسالة واحدة من المولى عبد الرحمن بن هشام.
ـــ رسالة واحدة من المولى الحسن الأول.
ـــ ثلاث رسائل صادرة عن الصدارة العظمى :
* اثنتان بتوقيع إدريس الزمراني.
* رسالة واحدة بتوقيع محمد المقري.

آل بن موسى في سياق التاريخ
من الاسترقاق المنزلي
إلى الوصاية على الحكم

عبد الرزاق الصديقي
كلية الآداب ـــ المحمدية

يهدف هذا المقال إلى إبراز الدور الذي كان يحتله الوُصْفان ضمن الجهاز المخزني في مغرب ما قبل الحماية. ونتتبع في هذا المضمار تطور أسرة آل بن موسى البخارية، وكيف تحولت من الاسترقاق المنزلي ـــ على عهد سيدي محمد بن عبد الله ـــ ليتبوأ أعقابُها أعلى مراكز القرار، ويصبحون من أركان الدولة إلى أن تمكن أحمد بن موسى البخاري، بعد وفاة مولاي الحسن، من أن ينتزع البيعة لفائدة المولى عبد العزيز، القاصر آنذاك، ويستبد بالحكم إلى وفاته سنة 1900.

1 ـــ أصول الأسرة ومقوماتها :

كان المخزن المغربي يتخذ من البواخر عموما أعيان دائرته، وكبار عماله، وبطانة سره، وذلك منذ العهد الإسماعيلي[1]. وقد اتخذ هذا المنحى طابعا أكثر وضوحا في القرن التاسع عشر حيث برز عدد منهم على رأس مناصب ذات بال في هرم الجهاز المخزني. وأصبح عدد لا يستهان به من الوصفاء أعلاما بارزين أمثال : أحمد

(1) العباس المراكشي ابن إبراهيم، **الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**، المطبعة الملكية، الرباط 1977، ج 6، ص 35.
مما أورده المؤلف حول ترجمة محمد بن العياشي أن المولى إسماعيل كان يكتفي بالبواخر عن خدمة غيرهم في الجيش واستعمل منهم الولاة.

ابن مبارك[2]، وموسى بن أحمد[3]، وعبد الله بن أحمد[4]، وأحمد بن موسى[5]، والجيلالي بن حمو[6]، وحمو بن الجيلالي[7]، وإدريس بن العلام[8]، وسعيد بن فرجي[9] وغيرهم كثير، وكان ينحدر جميع هؤلاء من أصل بخاري. ولعل سر تفضيل المخزن لِوُصَفَائِه في إسناد المناصب العليا والحساسة في الدولة[10] يرجع

---

(2) عبد الرحمان بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، الرباط 1961، ج 1، ص 273-274.

(3) محمد بن أحمد المدزومي، **الدرة السنية في ذكر الدولة الحسنية**، مخطوط الخزانة الحسنية الرباط، رقم 481، ص 39-47. A.M.G.V، وثائق وزارة الحربية الفرنسية، فانسين، تقرير (فيرو Feraud) إلى وزير الحربية الفرنسي، بتاريخ 25 مارس 1877.
هو موسى بن أحمد بن مبارك البخاري. كانت أمه جارية إسبانية وبذلك فهو مولد. كان ممتلىء الجسم، قصير القامة، ذا شفتين متورمتين يعلوهما منخر عريض واسع الفتحتين. كان يتولى الحجابة على العهد المحمدي، وبعد تولية مولاي الحسن احتفظ بمنصبه ثم تطاول على خطة الصدارة جاعلا السلطان أمام الأمر الواقع، فظل يجمع بين المنصبين إلى أن توفي سنة 1879.

(4) A.M.G.V؛ (تقرير فيرو Feraud) بتاريخ 25 مارس 1877، سبق ذكره.

(5) الحسن بن الطيب بن اليماني بوعشرين، (تحقيق محمد المنوني)، **التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1994، ج 1، ص 34-35.

(6) الوثائق، دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، عدد 3، ص 90.
هو أحد ضباط الجيش المغربي وقواده المثقفين الحازمين، تولى قيادة المشور أيام السلطان مولاي عبد الرحمان وابنه السلطان سيدي محمد، وعين في عهد هذا الأخير عاملا لمراكش، ثم أعيد إلى قيادة المشور، كما عين عاملا على قبائل زرهون. ولما ولي السلطان مولاي الحسن وحدثت الفتنة بفاس، عينه عاملا عليها خلفا لإدريس السراج المغرَّب إلى مراكش، ثم نقله عام 1874 إلى عمالة طنجة فبقي بها إلى أن توفي عام 1878.

(7) A.M.G.V تقرير يونيو 1896، من رئيس البعثة العسكرية الكومندان شلومبرجر Le Commandant Schlumberger إلى وزير الحربية الفرنسي. كان حمو بن الجيلالي باشا وعاملاً متميزاً على مكناس أيام مولاي الحسن.

(8) المدزومي **الدرة السنية...، سبق ذكره**، ص 62-63.

(9) A.M.G.V تقرير فيرو Feraud بتاريخ 25 مارس 1877، سبق ذكره.
هو باشا فاس الجديد على العهد الحسني. مولَّد لا يتوفر على مقومات خاصة، كان أبوه أحد وصفان المولى عبد الرحمان وحلاقه الخاص. وكافأه السلطان برتبة قائد، وقد ورث ابنه سعيد رضى السلاطين على أبيه.

(10) المدزومي، **الدرة السنية...، سبق ذكره**، ص 41.
لما بويع مولاي الحسن أقر حاجب أبيه ـــ موسى بن أحمد ـــ في منصبه وأضاف إليه الصدارة. =

من جهة إلى كون الثروات الطائلة المحتجنة، عادة خلال ولايتهم، كانت تعتبر ضمنيا ملكا لبيت المال[11]، ومن جهة ثانية فإن هؤلاء الوُصْفاء كانوا غير مؤهلين للخيانة والغدر أو شق عصا طاعة مخدوميهم لأن المكانة المتألقة التي كانوا يتبوءونها في ظل السطْوة المخزنية كانت مرتبطة ارتباطاً وطيداً بصَوْلة المؤسسة المذكورة وصلاحها واستمراريتها. ومن نافلة القول أن ضياعهم كان لصيقاً بانهيار المؤسسة ذاتها التي كانوا يعيشون في حماها وكانت على الدوام هي ولية نعمتهم. وكان السلاطين بدورهم يجدون في المنتخب من وُصَفَائِهم كل خصائص النجدة، والطاعة، والشجاعة، والإقدام، والتناهي في الإخلاص، والاستماتة في حب المُلك.

وسنعرض في هذا المقام لنموذج آل بن موسى ــ وهي من أشهر الأسر البخارية في القرن التاسع عشر ــ التي تولى أفرادها مناصب الوزارة، والحجابة، ورئاسة العسكر... إلى أن فوض باحماد إلى نفسه تدبير أمور الدولة المغربية برأيه وإمضائها على اجتهاده ــ بعد وفاة مولاي الحسن ــ فارضاً بذلك وصاية قسرية على عرش البلاد. لقد تناولت المصادر الإخبارية المغربية وكذا التقارير الأجنبية أسرة آل بن موسى منذ نهاية القرن الثامن عشر لما طفت أخبارها على سطح الأحداث خلال العهد السليماني. وتُجمع أغلب المستندات على أن جدهم «مْبارك» كان هو وأبناؤه مماليك لدى السلطان سيدي محمد بن عبد الله الذي أعطاهم لابنه المولى سليمان[12]. ومن الأكيد أن أصل هؤلاء العبيد من سوس، جاءوا في ركاب سيدي محمد بن عبد الله بعد رجوعه من تارودانت حيث كان خليفة عليها. وهكذا نجد عدداً من المصادر تُلْصق نسبة «السوسي»[13] بأسمائهم كلما ترجمت

= ويشير المؤلف إلى أن السلطان لم يكن «يُبرم أمرا من أمور المملكة إلا عن مشورته حسبما تقتضيه جلالة وزارته».

(11) المختار السوسي، **المعسول**، ج 20، ص 21–32.
لما كان باحماد طريح الفراش في أيامه الأخيرة بعث بمفاتيح قصوره وخزائنه إلى المولى عبد العزيز. وبعد وفاته نقلت أمواله وتحفه وأثاثه إلى دار المخزن على يد المنبهي.

(12) ابن إبراهيم، **الإعلام**، **سبق ذكره**، ج 2، ص 403.

(13) المختار السوسي، **المعسول**، **سبق ذكره**، ج 20، ص 31.
يُرجع المؤلف أصل أسرة آل بن موسى إلى قبيلة هوارة بسوس. وأورد بن منصور عبد الوهاب في تعريف باحماد أنه «أحمد بن موسى بن أحمد بن مبارك السوسي...». انظر العز والصولة لابن زيدان. **سبق ذكره**، ج 1، ص 43، هامش 1.

لعَلمٍ من أعلامهم. ومن المقومات التي مكنت آل بن موسى من تَسَلق أعلى مراتب الهرم المخزني بسرعة أنهم كانوا يُعدون من «أولاد الدار»، نشأوا في حجر الدولة فَتَنشأ جلهم نشأة الأمراء من حيث التأديب وتحصيل مُتون الوقت. فقد عاش الوزير أحمد بن مبارك في كفالة المولى سليمان منذ صباه، وتخلق بأخلاقه، فاستوزره السلطان المذكور مدة ثلاثين سنة إلى أن اغتيل[14]. وشبَّ كل من ولديْه موسى وعبد الله وترَعْرعا مع سيدي محمد بن عبد الرحمان، مما أهلهما لتبوُّء أعلى المراتب بمجرد ما اعتلى صديقهما في الطفولة عرش البلاد[15]. فقد وُلي عبد الله بن أحمد باشا على مدينة فاس البالي على العهد المحمدي[16]، في حين شغل موسى بن أحمد منصب الحجابة على العهد المذكور ؛ ثم جمع بين الحجابة والصدارة على العهد الحسني[17] إلى وفاته سنة 1879، فشغل ابنه أحمد من بعده الحجابة دون الصدارة ؛ ثم انفرد على العهد العزيزي بالصدارة واستبد بكل أمور الحكم. ومن الأمور المرعية لآل بن موسى في الخدمة المخزنية أنهم كانوا من أهل النجدة والنصيحة، معروفين بالجد والاستماتة في الخدمة، فكان السلاطين العلويون يفوضون لبعضهم مباشرة الأمور. فقد كان أحمد بن مبارك البخاري مشهوراً بصلاحه وورعه فاتخذ منه المولى سليمان وزيراً وحاجباً وكان يعتمد عليه في أمهات الأمور وكبير المعضلات. ولم يكن يُبرم أمراً من أمور الدولة إلا عن مشوَرته حسبما يقتضيه سداد رأيه، فكان السلطان يقول بعد اغتياله : «لو كان أحمد حياً لما وقع هذا، أو لكان هذا»[18]. وحين باغت الموت سيدي محمد بن عبد الرحمان بمراكش، بادر حاجبه موسى بن أحمد إلى عقْد البيعة لمولاي الحسن ــ في غيبته ــ قبل أن يجهز مخدومه للدفن[19]، بالرغم من كثرة أعمامه وبني

(14) ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس**، الطبعة الثانية، 1990، مطابع «إديال»، الدارالبيضاء، ج 1، ص 368. توفي أحمد بن مبارك في مكناس سنة 1819 بعد أن ضربه عبيد البخاري برصاصة بغابة حمرية، ودفن يمين الخارج على باب أبي العمائر.

(15) A.M.G.V، تقرير فيرو (Feraud) بتاريخ 25 مارس 1877، **سبق ذكره**.

(16) **المصدر نفسه**.

(17) بن اليماني بوعشرين، **التنبيه المعرب**، **سبق ذكره**، ص 21.

(18) ابن إبراهيم المراكشي، **الإعلام**، **سبق ذكره**، ج 2، ص 403.

(19) المدزومي، **الدرة السنية**، **سبق ذكره**، صص 40-41.

عمه وإخوته، فما رجع الأمير المبايَع من حركة بحاحة حتى وجد أمور الخلافة قد تقررت وانتظمت أحوالها. وسنعرض لاحقاً كيف تمكن أحمد بن موسى من عَقْد البيعة للمولى عبد العزيز بالبروج ــ في غيبته كذلك ــ عام 1894 بالرغم من صغر سن الأمير المبايع[20] وكثرة الأدعياء والمعارضين.

2 ــ وفاة مولاي الحسن ومبايعة المولى عبد العزيز :

فاجأت المنية السلطان مولاي الحسن، مساء يوم 6 يونيو 1894، بدار ولد زيدوح من أعمال تادلة وهو على رأس حركة في طريقه إلى صخرة الدجاجة حيث كان يعتزم قضاء عيد الأضحى. ولم يُعلم بخبر الوفاة سوى أحمد بن موسى الذي أبلغه بدوره في كامل السرية إلى بعض الوزراء، وإلى قائد المشور إدريس بن العلام، دون باقي أعضاء الدائرة المخزنية وعموم الحراك. واقتضت حنكته إخفاء الأمر على الخاص والعام دون من ذكر، إلى أن تغادر المحلة السلطانية ربوع تادلة لكون أحوال هذه القبائل لم تكن مستقيمة، خاصة أن المحلة كانت تخيم بها من أجل استخلاص ما كان بذمم بعض فرقها من واجبات ترتبت عليها منذ سنين. وهكذا بكر أحمد بن موسى برحيل المحلة في صباح اليوم الموالي للوفاة، فارا بجثمان السلطان داخل هودج ومظهراً أن الرحيل عن أمر من جلالته. وقطعت المحلة، بسَيْرٍ حَثيثٍ لمدة سبع ساعات متواصلة، المسافة الطويلة الفاصلة بين دار ولد زَيْدوحْ والبروج ــ من أعمال بني مَسْكين ــ في مرحلة واحدة رغم اشتداد الحرارة. وقد استعمل أحمد بن موسى، طيلة هذه المرحلة، من وسائل التمويه والتغليط ما جعل الأمور تظهر عادية للعموم دون أن تثير أي استغراب حتى لدى العناصر الأكثر فضولاً وتفطناً وعلى رأسهم الإنجليزي «ماكلين» وأعضاء البعثة العسكرية الفرنسية الذين كانوا يرافقون الحركة. فقد كان الوزراء يتظاهرون بالتردد على السلطان لمشاورته، واستصدار التعليمات من جلالته بل توقفت المحلة مرتين عُنوة لينصب مخدع من الكتان يخصص عادة للجلالة في الأسفار، لقضاء حاجة الإنسان. وكانت المسألة الوحيدة المثيرة للاستغراب هي بقاء السلطان داخل الهودج خلال اجتياز واد أم الربيع. لكن هذا الأمر لم يوح بأكثر من أن جلالته

(20) A.M.G.V، تقرير (الكومندان شلومبرجر Le Commandant Schlumberger) إلى وزير الحربية الفرنسي بتاريخ 14 يونيو 1894.

كانت تلم به وعكة صحية على أكثر تقدير، خاصة أنه قطع جل المراحل الفاصلة بين مراكش وتادلة ممتطياً صهوة جواده. كما كان يخرج يومياً وبانتظام لمباشرة الأمور أثناء وجود المحلة بدار ولد زيدوح.

دخلت المحلة إلى البروج في الساعة الواحدة بعد الزوال، وكان الدخول وفق التشريفات المألوفة. وما أن حطت المحلة عصى الترحال، بعد رحلة شاقة، حتى باشر أحمد بن موسى أمر بيعة السلطان الجديد. فجمع الوزراء، والفقهاء، وأصحاب الحيثيات، وشرفاء العائلة السلطانية الحاضرين في المحلة، وقواد القبائل، بالإضافة إلى سيدي العربي بن داود — زعيم تادلة الروحي — الذي لم يفت باحماد أن يصحبه معه من دار ولد زيدوح دون أن يكون له علم بوفاة مولاي الحسن. وقد كان باحماد يروم من اصطحاب سيدي العربي بن داود تحقيق الإجماع حول بيعة السلطان الجديد نظرا لما كان يعتري تادلة آنذاك من اعوجاج وإباية الامتثال. ولما اجتمع من تقدم ذكرهم من أصحاب الحل والعقد أعلن لهم باحماد عن وفاة السلطان وادعى بأنه أوصاه قبل وفاته بمبايعة ابنه المولى عبد العزيز، على الرغم من عدم بلوغه. وقد عارض اقتراح باحماد في الوهلة الأولى كل من المولى الكبير(21) وهو أحد أبناء السلطان الذي كان يكبر أخاه المرشح للخلافة، كما أبدى مولاي الأمين وسيدي محمد الأمراني اعتراضات حول الموضوع، وتردد عدد من القواد بسبب صغر سن الأمير المزمع مبايعته. لكن مع إلحاح باحماد، وقدرته على تطمين النفوس وجبر الخواطر، ودرايته بترتيب الأمور، تمكن في النهاية من تنفيذ الرغبة المزعومة للسلطان الراحل، تارة بالمكايسة والمسايسة وتارة أخرى بالترهيب والترغيب. وآزرته في مشروعه لالة رقية الشركسية — أم المولى عبد العزيز — ومن كان يلف في لفه من الدائرة المخزنية. وبارك سعيه الوزراء الذين وجدوها فرصة لاستغلال صغر سن السلطان الجديد. كما أن زعيم تادلة الروحي لم يكن في وسعه رفض توقيع البيعة بعد أن وقع في حبالة باحماد، لما أصبح بين أيادي المخزن في البروج. ومما استفاد منه أحمد بن موسى في الوصول إلى تحقيق مرماه، ونيل مبتغاه، ما سبق وفاة السلطان من تطورات، ذلك أن خلافة مولاي محمد كانت قد أسقطت أسابيع قبل مغادرة الحركة لمدينة مراكش بعد أن غضب

---

(21) A.M.G.V، تقرير من (الكومندان شلومبرجر Le Commandant Schlumberger) إلى وزير الحربية الفرنسي، الرباط في 14-6-1894.

منه مولاي الحسن إثر رجوعه من حركة تافيلالت، فأثقله بالأغلال وسجنه، ثم انتخب ابنه المدلل المولى عبد العزيز لرئاسة حركة متوجهة إلى الرباط. وهكذا كانت تنحية المولى محمد عن الخلافة[22] وتكليف مولاي عبد العزيز برئاسة حركة الرباط قد مهد لمزاعم باحماد المتعلقة بوصية مولاي الحسن في إسناد ولاية العهد لمولاي عبد العزيز خاصة أن الشرع لا يشترط أن يتولى الخلافة أكبر الأمراء سنا. ومما زاد عقد البيعة خصوصية وتميزا حضور جميع قواد القبائل المشاركين في الحركة الذين وقعوا عليه إلى جانب أهل الحل والعقد. أما هاجس التخوف من موقف القوات الأوربية فقد كان محسوما عن دراية منذ الوهلة الأولى من طرف باحماد، بحكم ثقته في القدرة على بسط نفوذه على البلاد، واحترام المصالح الأجنبية وهي ثنائية كانت تشكل صلب المطالب الأوربية ـــ في إطار الحفاظ على الوضع الراهن ـــ بالمغرب في الفترة التي تعنينا. وهكذا كتب عقد البيعة وفق القواعد المعمول بها، وأشهد عليه بالعدول، ووضع كل واحد خط يده وقابله بطابعه. وبعد ثلاث ساعات من المداولات والحسم فوجئت كافة المحلة ومن كان بها من أوربيين بصدح الموسيقى على غير العادة، وخرج المنادون ينعون خبر وفاة مولاي الحسن ويدعون لخليفته بالعز والتأييد، ثم أطلقت المدفعية طلقات في الفضاء إيذانا بنصرة السلطان الجديد المولى عبد العزيز.

بعد أن حسم باحماد موضوع البيعة أمر بتجهيز السلطان المتوفي، وتداول مع الدائرة المخزنية حول الوجهة التي كانت تقتضي الظروف الجديدة أن تؤمها الحركة. فهناك تخوف من مراكش التي يوجد فيها مولاي محمد، ومن المستبعد أن ينظر بعين الرضى إلى مبايعة أخيه القاصر، ثم هناك فاس التي كانت تشكل أيضا نقطة سوداء في الأفق لاحتضانها شخصية نافذة ومحببة عند أهل فاس، وهي شخصية مولاي اسماعيل أخي السلطان المتوفي. علاوة إلى هذا فإن السلطان الجديد، الذي يفترض أن يكون المبتدأ والخبر في ما يجري ويدور، كان ينتظر في الرباط على رأس الحركة التي سبقت الإشارة إليها. وقد استقر رأي باحماد على إرسال صهره عباس بن داود إلى مراكش ليحكم الحراسة على مولاي محمد، ثم قرر السير بعد ذلك نحو الرباط لمؤازرة العاهل الجديد والاقتراب من فاس.

---

(22) المختار السوسي، **المعسول**، **سبق ذكره**، ج 20، ص 5.

اتخذت كل هذه القرارات في سباق مع الزمن مساء نفس اليوم الذي دخلت فيه المحلة إلى البروج، لأن المخزن لم يكن يأمن البقاء عند مشارف تادلة خاصة بعد أن أعلن عن خبر وفاة مولاي الحسن. وهكذا شرع في سير حثيث شبيه بالهروب ـــ منذ الصباح الباكر من اليوم الموالي ـــ عبر بسيط الشاوية لأنه أقرب طريق إلى الرباط، كما أن قبائله كانت آمنة وأحوالها مستقيمة. وأثناء تنقل الحركة كان نعش مولاي الحسن المودع داخل الهودج يحتل مكانه الاعتيادي بين صفوفها، كما كانت تقدم له التشريفات المعمول بها عادة طوال المسير إلى يوم 12 يونيو حيث أرسل الجثمان على عجل إلى الرباط لدفنه بعد أن استفحل تعفنه. وفي يوم 13 يونيو التقت المحلة بالمولى عبد العزيز على رأس محلته خارج المدينة فقدم له المخزن المظلة السلطانية بحضور المحلتين ثم دخل إلى الرباط دخولاً رسميا بعد ساعة من الزمن، وسط حشود غفيرة من سكانها.

إن السؤال الذي أصبح مطروحا بعد صفقة البروج هو أمر الوصاية على الحكم نظرا لصغر سن السلطان الجديد، الذي لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد، وهذا شرط من شروط الإمامة لأن الإمام القاصر يفتقر إلى الخبرة السياسية والحربية والإدارية أو على حد عبارة الماوردي يعوزه «الرأي المفضي إلى سياسة الرعية»[23]. ومن منطق الأشياء أن مهمة الوصاية لا يستساغ أن يتولاها أمير من الأمراء في هذه الملابسات. فمن نافلة القول أن الأمير المستأمن على هذه المهمة قد يستولي على الحكم دون المولى عبد العزيز وتتخلص قوبة من قوب طال الزمان أو قصر. فهل نجح أحمد بن موسى في استمالة السلطان الجديد والحصول على رضى لالة رقية وثقتها ليتولى وزارة التفويض من أجل تسيير شؤون البلاد باسم العاهل القاصر ؟

3 ـــ استمالة السلطان وإبعاد المعارضين :

استعمل أحمد بن موسى من السياسة والدهاء، بعد إعلانه وفاة مولاي الحسن، ما يظهر للملأ أنه كان مجرد كبير من كبراء الدولة. ولم يبد ظاهريا ـــ طيلة أيام الحركة ـــ أي إجراء يوحي بالاستبداد بالحكم[24]. وحين استقرت المحلة بالرباط

---

(23) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، الطبعة الثانية، القاهرة 1966، ص 6.

(24) بن اليماني بوعشرين، **التنبيه المعرب**، **سبق ذكره**، ص 42.

كان بديهيا أن يحتد التنافس بين آل بن موسى وأولاد الجامعي حول استمالة السلطان القاصر واحتوائه ثم الحكم باسمه. ومعلوم أن أعلام الأسرتين المذكورتين كانوا يحتلون مراتب عليا في الهرم المخزني وفي طليعتهم الحاج المعطي الجامعي وأحمد بن موسى البخاري.

• أما أولاد الجامعي فقد كان منهم الوزير الصدر ووزير العسكر، وهم يعدون أخوال[25] مولاي الحسن. وكانوا وجوه الدولة وعيونها وبيدهم أمورها وشؤونها على عهده. وكان الحاج المعطي يراعى قدره ويخشى بأسه. ومن البديهي أن يتضايق أولاد الجامعي من الحاجب السلطاني بل يتخوفان منه اعتبارا لما عاناه من مضايقتهما له على العهد الحسني، وما كانا يظهران له من الغلظة والجفاء بإيعاز من السلطان الراحل الذي حض وزيره الصدر وأوصاه بمخالفة أحمد بن موسى والتضييق به بعدما بلغه أنه استاء من تعيين الحاج المعطي الجامعي في منصب الصدارة حيث أطلق باعماد لسانه بالطعن والتنقيص مصرحا بأن السلطان فقد عقله.

• أما أحمد بن موسى فإنه يعد من أولاد الدار، ويتبوأ مهام الحجابة التي تجعل المكلف بها يلازم مخدومه ملازمة ظله له ــ تقريبا ــ لتوقف الأمر عليه باستمرار داخل القصر وخارجه. ولا يجب أن ننسى أنه كان ولي نعمة العاهل الجديد في الجلوس على كرسي الحكم اعتمادا على ما زعمه من وصية السلطان الهالك. كما أنه أظهر من النجدة والحزم في المحلة ما حقق إجماع الحاضرين حول البيعة رغم المعارضين وكثرة الأدعياء. وهذا أمر محسوب لآل بن موسى في خدمتهم منذ القدم، وسبقت الإشارة إلى أن موسى بن أحمد ــ بعد وفاة سيدي محمد ابن عبد الرحمان ــ عقد البيعة لمولاي الحسن في غيبته، وهو على رأس حركة بحاحة[26].

لقد تبينت ملامح القوات الضاغطة في صفوف المخزن منذ دخول المحلة إلى الرباط. فقد بدأ أحمد بن موسى يستبد بالرأي ويتدخل فيما هو خارج عن خطة الحجابة، معتمدا في ذلك على ثقة السلطان الجديد به لأنه لم يكن يركن لأحد

(25) ابن زيدان، **العز والصولة**، **سبق ذكره**، ج 1، ص 291.

(26) المدزومي، **الدرة السنية**، **سبق ذكره**، ص 40.

سواه منذ صباه، وهذا ما جعل المتفطنين من كبراء الدولة يتسارعون إلى مخالفة الحاجب، والانحياش إلى صفه منذ أن كانت المحلة في البروج. وكان بديهيا أن يتقوى عضد أحمد بن موسى بقربه من السلطان نظرا لما أسداه له من جليل الخدمة(27)، بالإضافة إلى تزكية لالة رقية له، وعرفانها حقه على وقوفه في بيعة ابنها. ولما اتضح للعيان بأن الحاجب صار يختص عند السلطان بنفوذ الكلمة من بين سائر الوزراء، بدأ منافسوه يتضايقون من حضوته خوفا من أن يصبح قطب الدائرة المخزنية مستغلا في ذلك صغر سن السلطان. وكان متزعما معارضة أحمد ابن موسى هما الحاج المعطي الجامعي وأخوه محمد الصغير. فلما كان المولى عبد العزيز يتلقى العزاء في والده وهو يبكي ويتضرع ويتحسر، اقترب منه باحماد وشرع يستعطفه، فلم يتردد الحاج المعطي ليجذب بطرف برنس الحاجب قائلا له : «إنا لم ننصر إثنين، إنما نصرنا السلطان وحده». وهكذا بدأ كل من أحمد ابن موسى وأنصاره من جهة، وآل الجامعي ومن لف لفهم من جهة أخرى، يتربصون لبعضهم الدوائر. وحاول أولاد الجامعي تدبير اغتيال السلطان وحاجبه في الرباط أثناء صلاة الجمعة على يد بعض قواد العسكر، غير أن القائد عبد السلام ابن الراضي الحسناوي ــ وهو ممن كانوا في المؤامرة ــ اتصل خلسة بأحمد بن موسى ليلة الجمعة نفسها، وأفشى له بالمؤامرة وسمى له متزعميها، وأسماء القواد المعينين لتنفيذها. فبادر الحاجب ليلا ــ بأمر من السلطان ــ إلى تجريد محلة إلى الريف على جناح السرعة فأقحم فيها كل القواد المشتبه فيهم. ولكي يستحكم المخزن قبضته في العناصر المشبوهة المشار إليها فإنه جعل محمد بن بوشتى البغدادي قائدا للمحلة ومولاي بوبكر شريفا لها. ويعتبر الأول من رجالات أحمد بن موسى والثاني من أبناء عمومة السلطان.

بعد أن فشلت مؤامرة الرباط صار كل فريق يتربص بصاحبه الدوائر. وعزم أولاد الجامعي على أن يوقعوا بالحاجب في فاس حيث قوة حزبهم من جيش شراكة وأولاد جامع، وعقد أحمد بن موسى العزم على الإطاحة بهم في مكناس حيث

---

(27) A.M.G.V تقرير 14 يونيو 1894، سبق ذكره.

بعد أن أقنع باحماد المعارضين لبيعة مولاي عبد العزيز في البروج وعلى رأسهم أخوه المولى الكبير، اصطدم بمعارضة مولاي بلغيث الذي التحق بالحركة لما وصلت إلى قصبة برشيد، لكن الحاجب حتى دخل في سلك الجماعة.

توجد عصبيته من البواخر. وَهَمَّ بّاحماد تَوّاً يقوي أزره بوعد كبراء المخزن بإقرارهم في مناصبهم، وشرع يفيض الخيرات ويبذل العطاءات لاستمالة القلوب، وتوسيع دائرة المناصرين، وتقوية العشرة. كما بث الجواسيس لاصطياد أخبار خصومه وأسرارهم. وكأنه يعمل في ذلك بنصيحة الشاعر لما نبهه بقوله :

احتزم الحزم يا ابن موسى فالوقت إن تختبره موسى[28]

ولما عزم السلطان على الرحيل إلى فاس ووصل إلى منطقة بني عمار أشار عليه حاجبه بالتوجه من هناك إلى زيارة ضريح المولى إدريس الأكبر على عادة أسلافه. وكان أحمد بن موسى يروم باقتراحه هذا الاقتراب من العاصمة الإسماعيلية للأسباب السالفة الذكر. فدبر الأمر ليلا مع باشا مكناس حمو بن الجيلالي البخاري الذي خرج على رأس الشرفاء والأعيان وقواد الجيش وأصحاب الحيثيات وحشود غفيرة من سكان المدينة، فاعترضوا المحلة السلطانية عند رجوعها من زرهون، وجددوا البيعة للسلطان وهنأوه بسلامة الوصول وسألوه الدخول لمدينتهم. ورغم إشارة أولاد الجامعي إلى أن العادة تقتضي تسبيق فاس على مكناس فإنه لم يسمع لهم كلاما وأسعف أهل مكناس ولبى طلبهم لكثرة إلحاحهم وتطارحهم على ركابه[29]. ولما دخل السلطان إلى مكناس خلافا للعادة المألوفة، أدرك أولاد الجامعي أن الأمر كان من ترتيب حمو بن الجيلالي وبإمرة من أحمد بن موسى ليتقوى عضده بعبيد البخاري ويتأتى له المراد فيهم. وفي خضم هذه الأحداث المطردة التي كانت تبرز نفوذ شخصية الحاجب في اتخاذ القرار بمفرده دون باقي كبراء الدولة، جاءت أزمة 10 يوليوز لتنذر بنهاية أولاد الجامعي ومن كان من لفهم أو يتعاطف معهم[30]. ففي اليوم المشار إليه دخل الوزير الصدر الحاج المعطي الجامعي عند السلطان ليدفع المكاتب من أجل التوقيع عليها، فأمره المولى عبد العزيز بتسليمها إلى أحمد بن موسى. لكن الوزير امتنع عن ذلك وقال له : «اعمل معنا العرف الجاري في أيام والدك». ولما أمره السلطان بالتنفيذ ترك المكاتب إزاءه وخرج مغضبا. فأمر السلطان قائد مشوره إدريس بن العلام البخاري أن

---

(28) المدزومي، **الدرة السنية، سبق ذكره،** ص 60.

(29) بن اليماني بوعشرين، **التنبيه المعرب، سبق ذكره،** ص 44.

(30) A.M.G.V تقرير 14 يونيو 1894، سبق ذكره.

يبلغه بلزوم داره هو وأخوه محمد الصغير وزير العسكر[31]. وكانت هذه الواقعة فرصة سانحة لأحمد بن موسى لكي يتصدى لأولاد الجامعي ليس كأعداء تقليديين لآل بن موسى في دائرة المخزن المركزي فحسب[32]، بل كعصاة خرجوا عن سلك الجماعة، لكونهم طعنوا في شخص السلطان ورغبوا الناس في نقض بيعته وروجوا لخلعه. فأفتى فيهم بعض علماء فاس بعد أن أقام الحجة على التهم المنسوبة إليهم[33]. وبعد ثلاثة أيام أمر حمو بن الجيلالي البخاري بقبض الحاج المعطي وصنوه محمد الصغير، فداهمهما ليلا وهما في الفراش، فأودعا سجن مكناس ورحلا بعد حين إلى سجن تطوان[34]. ثم ألقي القبض على صهرهما الحاج العربي الزبدي وأودع في سجن مكناس ثم رحل بدوره إلى سجن آسفي. وحاز المخزن 200.000 ريال كانت في خزينة الحاج العربي الزبدي، كما وجد في بيت الحاج المعطي الجامعي 30.000 ريال واستمر البحث عن الباقي[35]. وبيعت تركاتهم جميعا في حواضر المغرب[36]. أما محمد بن العربي الجامعي الذي كان وزيرا صدرا على عهد مولاي الحسن، ثم أعفي لمرض عضال ألم به، فقد وجد لنفسه مخرجا ـــ لينجو بنفسه ـــ بأن قدم لأحمد بن موسى أموالا طائلة مدعيا أن السلطان الهالك كان قد استأمنه عليها خلال وزارته[37]. ورغم فرار العربي

(31) ابن زيدان، **الإتحاف، سبق ذكره**، ج 1، ص 375.

(32) ابن إبراهيم، **الإعلام، سبق ذكره**، ج 2، ص 343.
أورد المؤلف أن أحمد بن موسى شكا ذات يوم لمحمد فاضل ـــ وهو من مريدي الشيخ ماء العينين، الذين كانوا يسكنون بمراكش أيام السلطان مولاي الحسن ـــ ما كان يعانيه من انحراف السلطان عنه بسبب وشاية أعدائه أولاد الجامعي، فأبلغه الشيخ بواسطة محمد فاضل بأن الأمور سترجع إليه فليطب نفسا.

(33) ابن اليماني بوعشرين، **التنبيه المعرب، سبق ذكره**، ص 43؛ ابن إبراهيم، **الإعلام، سبق ذكره**، ج 2 ص 444.
أورد المؤلف أن مولاي أحمد الصويري ومولاي الطاهر البلغيثي هما اللذان أشاعا دعوة أولاد الجامعي إلى خلع المولى عبد العزيز. وقد كان مولاي الطاهر البلغيثي من لفيف الحاج المعطي.

(34) المختار السوسي، **المعسول، سبق ذكره**، ج 20، ص 20.

(35) A.M.G.V موجز عن تقرير الكومندان شلمبرجر Le Commandant Schlumberger إلى وزير الحربية الفرنسي غشت 1894.

(36) ابن إبراهيم، **الإعلام، سبق ذكره**، ج 2، ص 444.

(37) **نفس المصدر**، ج 7، ص 214.

الجامعي إلى الجزائر فقد ألقي عليه القبض وعرف مصير أخويه حين رجع بعد سنتين رغم ادعائه الحماية التركية[38]. وقبل الدخول إلى فاس أعطى باحماد قصر الحاج المعطي إلى الأمير مولاي اسماعيل ــ عم السلطان ــ الذي كانت له شعبية كبيرة في العاصمة الإدريسية وكان أهلها يرشحونه لخلافة مولاي الحسن[39].

بعد أن أزاح أحمد بن موسى عن طريقه أولاد الجامعي الذين كانوا من ألد أعدائه وأشرس خصومه صفا له الجو، فارتفع كعبه وعلا صيته، واستبد بالحكم دون السلطان المكفول بعد أن وضعه تحت جناحيه، ومارس عليه عزلة داخل القصر. وكان قد استحوذ على منصب الصدارة وأسند رئاسة العسكر لأخيه سعيد والحجابة لأخيه إدريس، وأقر حليفه الوفي إدريس بن العلام البخاري على قيادة المشور[40]، وأضاف إليه باشوية فاس الجديد[41]. ثم انبرى إلى مقاومة فريقين من الأشخاص لم يكن يرغب في وجودهم : أولهما الأمراء الذين أبدوا معارضة لبيعة المولى عبد العزيز أو بايعوه على مضض، ومعهم كل أنصار آل الجامعي. وثاني الفريقين يتضمن الشخصيات النافذة في الدولة التي يخشى بأسها، أو يمكنها أن تؤثر على السلطان المكفول ليتخلص من استبداد الوزير الصادر وسياسة العزلة التي كان يضربها عليه.

أما بالنسبة للفريق الأول، فقبل دخول المحلة إلى فاس صباح يوم 21 يوليوز أمر باحماد بأسر الأمير مولاي عمر، بدعوى ضلوعه في مؤامرة أولاد الجامعي، ثم بعثه إلى سجن مكناس ليكون تحت نظر الباشا حمو بن الجيلالي البخاري[42]. ورغم أن الأمير مولاي محمد بعث ببيعته فقد أبقى عليه أسيرا في مراكش تحت مراقبة صهره عباس بن داود، كما اعتقل وصيفا يدعى «باحمدون» وهو ثري كان من رجالات مولاي محمد[43]. أما باقي الأمراء فكانوا يخيمون بالمحلة خارج

(38) A.M.G.V، **سبق ذكره**، تقرير أبريل 1896.

(39) **نفس المصدر**، تقرير أكتوبر 1894.

(40) بن اليماني بوعشرين، **البيان المعرب**، ص 44.

(41) A.M.G.V، **سبق ذكره**، تقرير يوليوز 1894.

(42) **نفس المصدر**، تقرير 23 يوليوز 1894.

(43) **نفس المصدر**، تقرير غشت 1894، وتقرير أبريل 1897.

المدينة، تحت عيون الحراس في انتظار نفيهم إلى تافيلالت[44]. وبعد ذلك أزاح كل المحسوبين على أولاد الجامعي مثل عامل وجدة الذي عين مكانه المختار الغيغايي[45]، وفصل باشا فاس الجديد علي الراشدي، كما طرد عددا غفيرا من كتاب الصدارة الذين كانوا تحت يد الحاج المعطي الجامعي[46].

إذا كان التنكيل بالسجن أو العزل مصير كل من تقدم ذكرهم سواء بتبريرات مزعومة أو تهم ثابتة أو حتى مجرد قرابة لخصم نكب، فإن هوس أحمد بن موسى وهمه الشاغل كان يكمن في تهيىء كل الظروف لتثبيت مكانته، وتحصن وضعه، وذلك بإبعاد كل العناصر التي يمكنها أن تضغط على السلطان المكفول أو تؤثر عليه ليراقب الوزير الصدر أو يجعله من جملة الوزراء دون الاستبداد بالحكم.

على هذا الأساس كان باحماد يبعد عن السلطان كل الشرفاء والخدام النافذين الذين كانوا على العهد الحسني أهل نجدة ونصيحة، أو أصحاب رأي ومشورة. فقد كان يبعد على سبيل المثال عن البلاط كلا من مولاي الأمين وسيدي محمد الأمراني ــ وهما العمان المقربان للسلطان ــ تحت ذريعة ترؤس الحركات، وهي مهام كان يكفي أن تناط بشرفاء آخرين. ورغم طعون سيدي محمد الأمراني في السن، أمره باصطحاب حركة إلى تافيلالت حتى لا تتأتى له فرصة ملاقاة السلطان أو الجلوس إليه[47]. كما أصر على نقل قاضي مراكش الشريف مولاي مصطفى إلى تافيلالت لولا أن السلطان فوجيء بالقرار واستغرب له واعترض عليه بإلحاح[48]. وبعد أن حل السلطان بمراكش رحل باحماد المولى محمد من معتقله بالقصر إلى معتقل بالمدينة حتى لا يقع تقارب بين الأخوين على حساب الوزير الصدر[49] علما بأن مولاي محمد سبق له أن بعث ببيعته دون قيد ولا شرط و لم يثبت عنه أنه نقض العهد، أو صدر منه ما يغضب. والأدهى من هذا وذاك أن بطش أحمد بن موسى لم يستثن حتى باشا مكناس حمو بن الجيلالي البخاري

---

(44) **نفس المصدر**، تقرير غشت 1896.

(45) **نفس المصدر**، تقرير أكتوبر 1894. كان المختار الغيغايي يعمل بمكينة السلاح بفاس.

(46) **نفس المصدر**، تقرير أبريل 1897.

(47) **نفس المصدر**، تقرير (بوكور Bougourd) من فاتح أكتوبر إلى فاتح نونبر 1898.

(48) **نفس المصدر**، تقرير (شلمبرجر Schlumberger)، يوليوز 1896.

(49) **نفس المصدر**، تقرير 27 فبراير 1896.

الذي كان من أكبر الحلفاء الذين آزروه في نكبة أولاد الجامعي. فلما رأى قوته وحنكته وحسن حيلته، وقدرته على فرض احترامه وهيبته على قبائل زمور وكروان الشهيرتين بالتمرد وإباية الامتثال، خشي بأسه فجازاه جزاء سِنِمَّار حين نفاه إلى تارودانت بدعوى ترؤس حركة سوس، فأبقاه منبوذا هناك[50]. وهكذا كان باحماد يبعد السلطان عن الحكم ويحول دون اتصاله بالشخصيات التي يحتمل أن تؤثر فيه، ضاربا عليه الحصار حيث كان يعيش منعزلا في القصر مكتفيا بتوقيع المكاتيب المقدمة إليه. وتحت ذريعة الهاجس الأمني كان الوزير يوصد الباب ليلا على العاهل[51]، موهما إياه أنه كان مستهدفا في حياته وملكه[52].

تطرح مبايعة المولى عبد العزيز، والظروف التي مرت فيها حسب ما تقدم، وما تلا ذلك من تطورات إشكالية الخلافة في مغرب ما قبل الحماية، لغياب قانون منظم لولاية العهد. ومن المعلوم أن السلاطين العلويين تنبهوا لهذه المعضلة، منذ القرن الثامن عشر، فعملوا على درء ما كان يعترض ولاية العهد من قلاقل ونزاعات بين أدعياء الحكم، دام بعضها ما يزيد عن عقدين من الزمن. فكانوا يشيرون بطريقة غير مباشرة إلى من ينتخبونه من الأمراء لولاية العهد من بعدهم، وذلك

---

(50) المختار السوسي، **المعسول**، **سبق ذكره**، ج 20، ص 25.

(51) A.M.G.V، **سبق ذكره**، تقرير (شلمبرجر Schlumberger)، يوليوز 1896.

(52) **نفس المصدر**، تقرير 16 شتنبر 1894.

في ربيع النبوي من سنة 1312هـ الموافق لشتنبر 1894 احتفل المولى عبد العزيز بعيد المولد بعد أن دخل إلى فاس إثر مبايعته. وقد هب أحمد بن موسى خلال احتفالات العيد إلى اتخاذ ترتيبات أمنية مريبة بدعوى أن هناك مؤامرة لاغتيال العاهل الشاب من طرف معارضيه. وكان باحماد قد روج بواسطة زبانيته، قبيل العيد، أن المولى عبد العزيز لن يحكم أكثر من مائة يوم، ومعلوم أن تمام الفترة المتنبأ بها كانت هي أيام العيد المشار إليه. وقد كان يستهدف من هذا الملعوب ترهيب السلطان وإقلاقه، وإفزاع لالة رقية، وإظهار حرصه على سلامة المولى عبد العزيز، وفي ذات الوقت كان يمهد لضرب حصار العزلة عليه. ولكي يظهر باحماد خطورة الموقف أمر بتغيير مكان الاحتفالات المألوف ــ القريب من سياجات العراصي والأبنية ــ واستبدله ببسيط مكشوف تسهل مراقبته. وضرب عليه الإنجليزي «ماكلين» حزاما أمنيا من العسكر محكم الإغلاق، ومنع اختراقه على عموم الناس. وكانت البغال المحملة بالخرطوش تقف بإزاء الجنود. وفي زوايا مربع الحراسة وضعت ست عشرة بطارية ومدافع أخرى تصحبها صناديق مملوءة بالقذائف. أما رجال المخزن فقد سلحهم باحماد ببنادق سريعة الطلقات.

بتعيينه خليفة لهم في إحدى عواصم البلاد، ليعلو حسه، ويشع اسمه بين الخاص والعام، وفي ذات الوقت يتمرس على تدبير الشؤون المخزنية والاحتكاك بدواليب التسيير[53]. غير أن شغور منصب الخليفة قبيل وفاة مولاي الحسن ــ حيث كان مولاي محمد مغضوبا عليه في مراكش ــ أربك السير العادي حول ولاية العهد مما ترك الباب مفتوحا للتباري أمام أصحاب الصولة في الدائرة المخزنية لمساندة أمير دون آخر. وقد تفطن باحماد إلى المراهنة على نصرة المولى عبد العزيز القاصر ــ قبل أن تبرد جثة مولاي الحسن ــ مستعملا كل ما أوتي من دربة ودهاء ومكر في ربح رهانه. وبعد أن بلغ مرامه وقضى بالحبس والإبعاد على أعدائه من الأمراء والكبراء وكل من كان يخشى بأسه أو تأثيره على السلطان المكفول، مسك البلاد بقبضة من حديد، ووضع تحت يده أموال الدولة وتحفها الموروثة، وشيد القصور[54]، وأطلق العنان لنهم آل بن موسى المعهود في الابتزاز والتتريك وبيع المناصب[55]. وضدا على التقاليد القاضية بأن السلطان وحده يظهر ممتطيا لمركوب خلال المراسيم، فإن باحماد كان يظهر مع السلطان على بغلة مسروجة. ولما كان يخرج بمفرده كان الإنجليزي «ماكلين» يعزف له التحية العسكرية[56].

---

(53) عبد الرزاق الصديقي، **الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن**، شركة بابل 1997، ص 4.
كان سيدي محمد بن عبد الله خليفة لأبيه على تارودانت ثم على مراكش، وشغل نفس المنصب في هذه العاصمة الأخيرة ــ في القرن التاسع عشر ــ كل من سيدي محمد بن عبد الرحمان، ومولاي الحسن، ومولاي محمد.

(54) كناش الخزانة الحسنية، الرباط، تقييد صائر بناءات الوزير السيد أحمد بن موسى 1311–1318، من الصفحة 1 إلى الصفحة 151.
كان يشتغل في بناء قصر الباهية بمراكش 700 عامل. A.M.G.V **سبق ذكره**، تقرير دجنبر 1894.

(55) ابن إبراهيم المراكشي، **الإعلام، سبق ذكره**، ج 2، ص 403، A.M.G.V **سبق ذكره**، تقرير يناير 1897.
كان أحمد بن مبارك البخاري ــ وزير المولى سليمان وجد باحماد ــ يشكل استثناء ضمن آل بن موسى من حيث الابتزاز واحتجان المال. فبعد وفاته لم يوجد في صندوقه ثمن كفنه، فتولى السلطان مصاريف تجهيزه ودفنه. أما باقي أعقابه فقد حفظ لهم التاريخ نهمهم في اكتناز المال واقتناء الأصول. ورغم أن باشا مراكش عباس بن داود كانت له مصاهرة مع باحماد، فقد احتجن منه في ظرف سنتين مقدار ما أعطاه الباشا المذكور لمولاي الحسن خلال فترة حكمه.

(56) A.M.G.V **سبق ذكره**، تقرير مارس 1896.

وليس مستغربا أن نجد أعضاء الدائرة المخزنية إثر وفاة أحمد بن موسى يبايعون المولى عبد العزيز من جديد لأن ملكه كان موقوف التنفيذ في ظل استبداد الوزير الصدر، الذي لم يكن يبدي الرأي إلى السلطان ووزرائه على سبيل النظر فيه والتداول حوله، بل كان ينفرد بالنقض والإبرام، وأصبحت أمور الدولة الداخلية والخارجية لا تدبر إلا برأيه، ولا تمضي إلا على اجتهاده وعن إذنه، إلى أن لفظ آخر أنفاسه في قصر الباهية بمراكش في ماي 1900.

التمثيل المخزني بقبيلة اشتوكة بسوس
1900-1882

شفيق أرفاك
كلية الآداب ـــ أكادير

تشغل قبيلة اشتوكة[1] مسافة ترابية، تجاور قبائل كثيرة أهمها كسيمة وماسة والمعدر وإداولتيت وأملن وإداوكنسوس واندوزال، ويصعب ضبط حدودها الشرقية. وتقع القبيلة على الحدود التي تفصل بين السوسين : الأدنى والأقصى، وتحتضن نطاقات جغرافية متنوعة : الساحل والبسيط والجبل، لذلك تقسم عادة إلى اشتوكة السهل واشتوكة الجبل (إيلالن)[2].

لقد ساعد هذا التنوع على التداخل في موارد العيش بين ما تحمله الأرض من زرع وضرع،[3] وبين مايجود به اليم. كما اعتمد على موارد التجارة، إذ اخترق مجالها مسلك تجاري مطروق منذ القدم عرف بالطريق الساحلي، توالت أهميته الستراتيجية، بارتباطه بالتجارة الصحراوية، وبارتباطه بحواضر إليغ وتزنيت وآيت باعمران، وخاصة بحاضرة الصويرة[4] فكثر عدد الأسواق والمواسم[5] قصد التبضع والتواصل.

---

(1) تنطق محليا ب «أشتوكن»، وترد في المصادر بصيغ منها «هشتوكة» و «اشتوكة».

(2) Foucauld. Ch de, **Reconaissance au Maroc (1883-1884)** Paris, 1888, pp : 163, 190, 340 et 341.

(3) **Ibid**, pp : 183 et 190.

(4) بعد بناء مركز تندوف :
Ibid, pp : 126,182,188.

(5) أفا عمر، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن 19**، طبعة : 1988، صص : 92، 94، 95.

بيد أن اللافت للانتباه هو تأخر نزول الجبليين، واستقرارهم بالبسيط لاعتبارات تاريخية[6] ونظرا للتسابق نحو تأثيل الأملاك بدخول عناصر جديدة[7]، اشتدت فيها المنافسة، واحتيج أكثر إلى تعدد المخافر[8] سيما وأن البسيط افتقر إلى حامية طبيعة متمنعة.

ولدرء حالة انعدام الأمن باستمرار، بادر الهشتوكيون إلى تنظيم أنفسهم، واعتمادهم على الحلف الجزولي[9]، ولم تكن هذه المبادرة دوما ناجعة، لذلك تدخل المخزن المغربي مبكرا، فاقتطع أراضي للجيش[10]، لضبط استقرار السكان، ولحماية الطريق الساحلي، ولمراقبة ماوراء واد ولغاس.

وخلال النصف الثاني من القرن الماضي سعى إلى تكثيف وجوده بالمنطقة، لعوامل استثنائية ذات صلة بالضغوط الأمبريالية التي مورست على المغرب عامة، وعلى جنوبه خاصة، إثر محاولات التسرب عبر طرفاية وآيت باعمران[11].

اعتمد المخزن العلوي على أجهزة دافعة لإشعاع السلطة المخزنية تتكون من شيوخ وقيادات محلية وعمال جهة سوس الأدنى، ومن قضاة وأمناء.

I ـ ممثلو المخزن :

1) القواد والشيوخ :

لرصد تطور مؤسسة القواد والشيوخ وعلاقتها بالمركز يمكن التمييز بين ثلاث مراحل :

(6) **نفسه**، صص 75. 78.

(7) **نفسه**، ص 78.

(8) **Foucauld, op. cit., p 181**

(9) تحتاج ظاهرة «اللفوفية» إلى مزيد من البحث، وثمة وثائق بخزانة بودميعة فرع أكادير يمكن أن تساعد على تذليل الغموض الذي يلف بالموضوع.

(10) مرادي عبد الحميد بن عيسى الباعمراني : «لمحات من تاريخ سوس (مخطوط)».

(11) خاصة بين سنوات 1874 و1879، تفاصيل الموضوع في : شروتر دانييل، **تجار الصويرة**، تعريب خالد بن الصغير، ط : 1997. صص 349، 351، 353.

* **المرحلة الأولى قبل 1882/1299 :**

تفيد وثيقة فريدة محلية[12] أن الأسرة الدليمية ورثت منذ النصف الثاني من القرن 18 مشيخة بعض الفروع باشتوكة، ولفتت نظر المخزن، فعمل على تقوية جانبها بترقية أحد أفرادها محمد بن أحمد بن مبارك قائدا زمن السلطانين سيدي محمد بن عبد الله والمولى سليمان سنتي 1193 و1779/1207 و1793، وغدت فروع اشتوكة ومضاربها كسيمة إلى نظره.

بعده لم يتجدد ظهير القيادة واعتمدت القبيلة من جديد على نظام المشيخة. وكانت مراقبته تناط بعمال السوس الأدنى الذين يتخذون مدينة تارودانت قاعدة لهم. وأمام تكرار هزائمهم[13] في تطويع القبائل، غيَّر المركز من نظامه الإداري بالجهة، وجعل شيوخ اشتوكة إلى نظر عمال حاحة ومتوكة زمن القائدين عبد المالك بن بهي وابنه عبد الله بين سنتي 1225 و1810/1284 و1868[14] بعدهما أوكلت المهمة إلى مركز تارودانت كما كان سالفا، ويعزى ذلك لاضطرابات خطيرة عرفتها حاحة[15].

ويستفاد من كناشين مخزنيين[16] أن القبيلة قسمت إلى عشر مشيخات قبل 1836، واحتفظ عليها بعد 1876، وكان على رأسها رؤساء عائلات أهمها : الدليمية والكرانية والودريمية. وتشكل أكبر الفروع، يسكنها 1387 كانونامن مجموعة 1709 كانونا.

* **المرحلة الثانية مابين 1299 و1882/1314 و1896 :**

على عهد السلطان المولى الحسن، خضعت القبيلة أكثر للمخزن وقسمت إلى

(12) في ملك الأستاذ بوموكو أحمد، حللها في مقال غير منشور «الحضور المخزني بهشتوكة خلال القرن 19 : قيادة الدليميين نموذجا».

(13) سنتا 1207 و1217، راجع هـ السابق.

(14) توفي القائد عبد المالك سنة 1842، وتنحى الثاني سنة 1862، التفاصيل في زرهوني محمد : **قيادة حاحة وقيادة متوكة في أعوام الستين من القرن التاسع عشر**، رسالة جامعية الرباط، صص : 87، 88، 90، 91.

(15) **نفسه**، ص 254.

(16) بالخزانة الحسنية تحت رقم 14 و312.

قبيلتين مخزنيتين، ورقى قائدان وهما : الديلمي إبراهيم بن محمد والكراني علي بن الطالب[17]، وبقي الشيوخ تحت إمرتهما.

بعد ذلك بتسع سنين أضيفت قيادتان : العميري سعيد بن مبارك والورديمي الحسين[18]. وبقي الوضع على ماهو عليه حتى سنة 1896.

*** المرحلة الثالثة مابين 1314 و1318/1896 و 1900 :**

خلال هذه المرحلة أنيطت شؤون اشتوكة بالعامل سعيد الكلولي الذي غيَّر كثيرا معالم المؤسسات المخزنية المحلية، بتعيين ثلاثة قواد حاحيين[19] تحت إمرتهم الشيوخ العشرة، ومنهم ثلاثة قواد اشتوكة المذكورين آنفا[20].

وبعد جلاء الكلولي، تمتع رؤساء عائلات الديلميين والكرانيين والوديميين من جديد بالظهائر على عهد أنفلوس، بعد إلحاح من الأعيان المحليين[21].

2) القضاة والأمناء :

تفيد معلوماتنا النادرة أن القضاء الرسمي بقي محدود المفعول، وفسح المجال

---

(17) كان الديلمي على النطاق السهلي، والكراني على النطاق الجبلي. التفاصيل في بومزكو (م س) + كناش خ ح 113، وكذلك :

Montagne, R : **Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc**, Paris 1930, pp : 108-109.
Le même : «Un magazin collectif de L'Anti - Atlas : L'Agadir des Ikonka», **Hesperis**, T. IX 2e-3e tri, 1929, pp. 16-17

(18) المصادر : رسالة إلى العميري من المركز بتخ 1890/1308/06/05. خ ح. ورسالة إلى الورديمي من المركز بتخ 1890/1308/06/08 خ ح.

Gouvion (M,E), **Kitab Aayan Al - Marib L'Akça**, Alger, 1939, p. 466.

(19) الحاحيون هم : محمد أومنصور، عدي أو توريرت النكنافي، الحاج أحمد الكلولي، راجع Montagne, R, Ikonka, **op. cit.**, p. 18

(20) لقي الحسين الديلمي مصير السجن، راجع : محمد المختار السوسي، **المعسول**، مطبعة النجاح، ج 14، صص 110 و113.

(21) كان جلاء الكلولي في منتصف 1900/1318، وخلفه أنفلوس.
المصدر : رسالة من عامل تزنيت الزراوي عبد القادر بن مسعود بتخ 1318/08/15/ 1900.
المعسول، م س، 14 : 113 و114.

لمؤسسة العرف، وعرفت اشتوكة وإيلالن بألواحها منذ السعديين[22]، ثم على عهد السلطان المولى الحسن بدأ القضاء الرسمي يتسع إشعاعه ووردت أسماء قضاة في موسوعة محمد المختار السوسي، تقلدت المنصب[23].

بالمقابل اقترح الكلولي[24] تعيين محمد بن الطالب الجلولي قاضيا عاما على جهة سوس الأدنى، مقره أكادير، وطلب تكليفه بالاصلاح القضائي مما يدل على أن هذه المؤسسة بقيت دون الفعالية المطلوبة وبيد أن تنحية الكلولي فسحت المجال بقوة بعودة العرف[25].

بالنسبة للأمناء، كان المخزن قد فكر في إرسال أمنائه منذ سنة 1879، ولم تسنح له الفرصة ـــ على ما يبدو ـــ إلا خلال الحركة الأولى سنة 1882.

وأنيطت بالأمناء المحليين وغير المحليين تطبيق الترتيبين الحسني والعزيزي، وتدبير شؤون تموين الإدالات بسوس. لكن اعترضتهم معوقات كثيرة، سنشير إلى بعضها فيما بعد[26].

وشوهد لأمناء القبيلة بالكفاءة حين شاركوا في تخزين الحبوب في مطمورات على طول طريقة المحلة السلطانية الثانية سنة 1886[27].

أثناء المقارنة بين المراحل الثلاثة، يستخلص أن الوجود المخزني اعتراه وهن وقوة :

ـــ توسع إشعاع السلطة المخزنية حين غدت قبيلة اشتوكة منطلقا للتوغل في عمق السوس الأقصى قصد تطويع قبائله، وتطويع النطاق الجبلي الهشتوكي. وقد كان ذلك سنوات : 1779 و1793، 1810 و1868 و1900، على عهد القائد الدليمي محمد بن أحمد بن مبارك، وعلى عهد العمال الحاحيين.

---

(22) كناشة عبد العزيز الأدوزي (مخطوطة).

(23) موضوع يحتاج إلى بحث منفرد.

(24) رسالة الكلولي إلى المركز بتخ 1897/1314/12/22 خ ح.

(25) أنظر باب التداعيات من هذه المداخلة.

(26) أنظر باب الجبايات الواجبة.

(27) شروتير، م س، ص 362.

ـ ضعف الوجود المخزني بالقبيلة إثرانهزامات المحلات المخزنية كما وقع سنوات 1792 و1803 وما بعد 1900 وأمست وظيفة اشتوكة تنحصر في المراقبة والترقب : مراقبة قبائل جزولة وتكنة، وترقب التسربات الأجنبية بالسواحل الجنوبية خاصة بين 1874 و 1879.

ـ محليا كان لحركتي المولى الحسن دور في توسيع دائرة نفوذ المؤسسات القيادية المحلية، ومن مظاهره إضافة فروع من القبيلة في ظهيري تولية العميري والورديمي، لم تذكر من ذي قبل. وفي نفس الآن ارتفع عدد الكوانين المخزنية من 1709 إلى 2000 كانونا خلال عقدين من الزمن بين 1877 و1897[28].

إن الإعتماد على القواد والشيوخ والأمناء لم يكن كافيا باستمرار، لذلك اعتمد المخزن على وسيلة أخرى : الحراك والمحال.

3) الحراك والمحال[29] :

لامراء أن الحراك والمحال رمز للإشعاع المخزني، وأنها دليل قوة المركز على البادية وقد تتعدد مقاصدها منها درء عجز الخزينة أو تأمين السبل التجارية من كل تهديد خارجي. أو إدماج مناطق لاتنالها الأحكام في السلطة المخزنية، ولو لظرف مؤقت أثناء استيفاء الفرض. لذلك آثرنا التفصيل، وفضلنا الحديث عن الحراك والمحال في موضوع الواجبات، لأنها إحدى الوسائل المعتمدة في استخلاصها.

من جهة ثانية، اعترضتنا إشكالية التمييز بين نزولها بتراب اشتوكة، وبين نزولها بجهات أخرى من سوس، فمحلة 1854 نزلت بهوارة ومحلة 1900 بماسة، وليست لدينا أدنى معلومة عن اتصال الهشتوكيين بها، ونعتقد أن المخزن كان يتعامل مع الجهة في كليتها، وإمكانيات الأجزاء لاتقدر تحمل الأعباء مفردة. فمحلة 1863 ـ مثلا ـ تنقلت بمواقع كثيرة منها : رأس الواد، اشتوكة، ردانة..

لقد أحصينا إحدى عشرة محلة وحركة، نضعها في الجدول الآتي :

---

(28) بالإضافة إلى المصادر المعتمدة سالفا، راجع رسالة القائد الدليمي الحسين الهشتوكي بتخ 1897/07/15.

(29) مصادر ومراجع متنوعة هي عمدة هذا المقال.

السنوات	رؤساء المحال والحراك
1810/1225	أغناج
1854/1270	المولى عبد الرحمان بن هشام
1850/1266	؟
1854/1270	؟
1863/1280	المولى الحسن (ولي العهد)
1873/1290	المولى الحسن (ولي العهد)
1882/1299	السلطان المولى الحسن
1886/1303	السلطان المولى الحسن
1893/1311	المولى محمد (ولي العهد)
1896/1313	المولى عبد السلام
1900-1896/1318-1314	ألكلولي + بنو عمومة السلطان
1901/1319	؟

حاولت الأجهزة المخزنية الحفاظ على صيرورة التركز المخزني بالقبيلة، وتعد الجباية والكلف والمؤن التي هي من المهام المنوطة بها[30]، سلما لتقييم مردوديتها من خلال ضمان تسلسل ورودها على خزينة الدولة.

(30) Laroui (A) : **Les origines**.. p. 162

II ــ الجبايات الواجبة والاستثنائية :

أ ــ الجبايات الواجبة :

ثمة إشارات مبتورة إلى تحصيلات[31] هدايا الأعياد الثلاثة والزكاة والاعشار، دفعها أهل السوس الأدنى بما فيهم الهشتوكيون. وترد أحيانا مع تحصيلات الحاحيين والمتوكيين مجتمعة. ويرجع أقدمها إلى سنة 1836، ويطغى عليها عدم الانتظام، إذ سجلنا توقفات تمتد بين سنتين وإحدى عشرة سنة، ولايعرف أسبابها قبل سنة 1882. وفي نفس الآن قلما يشار إلى تحصيلات جزية اليهود، ويفردون عن غيرهم.

بالمقابل، صرف السلطان مولاي الحسن إلى السوسيين عنان الترتيب إبان الحركة الأولى سنة 1882[32] وفكر سالفا في إرسال الأمناء إلى السوس الأدنى منذ سنة 1879[33].

وقد يكون إدماج القبيلة في السلطة المخزنية بعد تمهيد الأطراف، عاملا مساعدا لأداء الواجبات والوظائف باطراد، غير أن وفاة السلطان دشنت توقفا آخر امتد بين 1894 و1896.

وخلال فترات استرسال الأداء ظهرت ردود فعل من المرابطين نتيجة مالحق ترتيب سنة 1884 من تعديلات «لضرورة اقتضاها الحال، وخضوع لمجرى الضابط[34]»، ومايلحق الزرع والضرع من تدبدب بين سنوات عجاف وبين سنوات سمان. وعليه يمكن تسجيل مايلي :

1) لم يستسغ الهشتوكيون دوما الخضوع للأمناء، لذلك كانت الحاجة للمدد

---

(31) سنوات 1835 إلى 1843 ثم 50، 54، 59، 65 أو 66، 73، 75، أو 76، 82، 90، 92 و1893. راجع كنانيش خ ح 14، 15، 16، 35، 41، 312 + رسالة الشيخ إبراهيم الديلمي بتخ 1873/1290/04/15 خ ح، وقد أضفنا سنوات نزول المحال والحراك.

(32) الناصري أحمد بن خالد السلاوي، **الاستقصا**، ج 9 ص 175 + ابن زيدان، **الاتحاف**، ج 2 ص 213.

(33) شروتر، **م س**، ص 345.

(34) الخمليشي عبد العزيز، «زاوية تمجروت والمخزن 1642 ــ 1914»، **ندوة الرباطات والزوايا** (تكريم إبراهيم حركات)، صص 172 و173.

ضرورة لاستيفاء الزكاة والأعشار، خاصة في الأطراف، «لأن الناس لم يألفوا ذلك، وينبغي في أمرهم التدريج»، على حد قول الإليغي سنة 1892[35] وقد يعزى ذلك أيضا إلى ما أفسده الجراد بمحاصيل القبيلة[36] وأمام إصرار المركز على استخلاص الفريضة، يؤخر الأداء في سنوات العجاف، وبالتالي تتراكم الحصص، وتثقل كاهل الفلاح، كما حدث سنة 1890.

2) إن لشتوكة وضعا خاصا ينطبق على سوس بدرجات، وهو أن مدارسها وزواياها الكثيرة تعتمد في موادها على جزء من مداخيل الزكاة والأعشار. وقد يستشعر روادها بمنافسة من الأمناء، ويضعهم، هم وخدامهم من القبائل، في حرج. ويذكرنا هذا بنصيحة أحد الفقهاء السوسيين للقائد أغناج الحاحي عام 1810/1225، قائلا له : «اقتصر على المطالب المخزنية بشيء يسير، وبالثلث من زكاة الحبوب.. واستمل قبائل هشتوكة بالإحسان»[37].

3) من بين مقاصد الترتيب الحسني التسوية بين مكونات المجتمع المغربي، ولم يعد إسدال أردية التوقير والاحترام يمنع المستفيد منها من أداء فريضة الزكاة والأعشار[38].

وإذا كانت جهات كثيرة من المغرب، قد رفض شرفاؤها ورؤساء زواياها الانصياع لهذا الإجراء، فإن ردود الفعل بسوس أتت متأخرة جدا. ففي سنة 1896/1314 امتنعت فروع كثيرة[39] من اشتوكة ذات نسب، من دفع الفرض «مستظهرة بظهائر التحرير والتوقير» وكل من استفاد يدرج أقاربه وأصهاره مما وسع من قاعدة المحظوظين[40] ومن الفروع من برر المنع بخدمتها لزاوية سيدي أحمد الصوابي[41].

---

(35) رسالة محمد بن الحسين أو هاشم إلى المركز بتخ 1309/10/23 صيف 1892 خ ح.

(36) رسالة محتسب رودانة بتخ 1309/11/07 صيف 1892، أي بعد نصف شهر من بداية جمع الجباية، ولن تكون كافية لانتفاء سبب التردد في الدفع، الخزانة الحسنية.

(37) الوجاني في تاريخه، م س.

(38) الخمليشي، م س، ص ص 139، 140.

(39) منها إدامنو، أيت بو الطيب، أيت ميمون الدليميون، آل إيلالن...

(40) شكاية أمين أعشار ردانة إلى المركز بتخ 1901/1318/12/14 خ ح.

(41) شكاية الكلولي بتخ 1896/1314/07/05.

لقد حاول المخزن الحد من هذه الظاهرة بتأخير أو بإلغاء تجديد بعض الظهائر على يد السلطان المولى عبد العزيز، وأمست هذه الوسيلة أحد الأسلحة التي بقيت بيده[42] واستغلها الكلولي ضد مناوئيه أيما استغلال، ولم يطلب تجديد الظهير لصالح عائلات اشتوكية إلا لماما. مثل شرفاء التدرريين بتاريخ 1314/07/16/ 1896[43] وقبل ذلك بعشرين يوما فقط استنكر في شكايته من المستظهرين بظهائر التوقير، قائلا : «فلا واحد منهم تصدق عليه علامة التوقير»[44].

بالمقابل، متع علماء وزوايا بعيدة عن مركز القبيلة بتازروالت وقبيلة عبد الله أوسعيد، بل استفادت من عشر القبائل[45] وفتح بذلك ثلمة عسر سدها وكانت لها تداعيات.

ويبدو أن رفض التنازل عن الامتياز التقليدي الذي كان يوفره الظهير استمر حتى حدود 1903/1320 على الأقل بسوس، ويستشف ذلك من ظهر رسالة من توقيع النقيب الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان[46] لذلك انخرم الترتيب العزيزي مثل سابقه[47].

لدرء نواقص واردات القبائل التي هي المزود الأساس للخزينة، استعمل المخزن وسائل لفرض جبايات وتكاليف استثنائية كانت مثار قلاقل.

ب ــ الجبايات الاستثنائية :

من نافلة القول، إن الحفاظ على صيرورة الخدمة المخزنية يعتمد على ديمومة استخلاص الضرائب، وعلى فرض الكلف التسخيرية، وبالإتيان «بحراك معتبرة وأنجاد الرجال وفرسان الأبطال وحمل الأثقال» وما إليها، لفائدة الحراك والمحال المخزنية، أو لفائدة الجهاز المخزني المحلي والإقليمي، ومدها كذلك بما يلزم من مؤن.

(42) الخمليشي، **م س**، ص 139 + شروتر، **م س**، صص 347 و348.

(43) رسالة الكلولي إلى المركز، ح خ مح 243.

(44) رسالة الكلولي إلى المركز، بتخ 1896/1314/07/06.

(45) **المعسول**، 13 : 21، 22 + رسالة الكلولي إلى الإليغي بتخ 1898/1316/01/06.

(46) الخمليشي : **م س**، ص 176.

(47) يتشابه الترتيب الحسني مع الترتيب العزيزي في مقاصدهما وكانت لهما نتيجة متشابهة : راجع أحمد التوفيق : **المجتمع المغربي.. إينولتان**، صص 21 و600 + الخمليشي، **م س**، ص 174.

وحين يتعذر بلوغ المقاصد، يلجأ إلى «سلطة المدفع»، وتطرح من جديد قضية الإنقياذ للخدمة الشريفة والانخراط فيها، ويربط ممثلو المخزن بالمنطقة الظاهرة ـ عادة ـ بطباع وميولات الرعية، وما جبلوا به من عدم الانقياذ[48]. وهذا التعميم ينفي اعتراف السلطان المولى عبد العزيز بعراقة قبائل سوس الأدنى في الخدمة، مع الإصلاح والإمتثال، واعتبر ماوقع سنة 1896 باشتوكة وهوارة من فتن «استثناءا»[49].

أما بالنسبة للسوس الأقصى فقد صرح الإليغي[50] محمد بن الحسين أو هاشم باستمرار علاقتهم بسلاطين الوقت منذ المولى عبد الرحمان، لكن «مع المولى الحسن كانت على أضعاف ماكانت عليه مع أسلافه». ويذهب الفقيه الأدوزي نفس المذهب، بقوله : «لم يرد السوسيون نكث خلافة السلطان، ولاعزله ولامنعوا له دفع الزكاة، ولا ما يدفع لبيت المال. والسلطان لايقاتل إلا من بغى عليه بهاتين، وماعداهما يجوز بالرعية أن تدافع عن نفسها... وبهذا ملئت دواوين الفقه»[51].

إن هذه الاعترافات والشهادات دليل على أن الانتفاضات القبلية كانت ضد طرق الاستخلاص لما يشوبها من شطط. وقد يعتقد أن الإنتفاضات كانت سمة ثابتة في بنية علاقة المخزن بالبوادي، بيد أن الأمر ليس كذلك في سوس الأدنى على الأقل بما فيه اشتوكة.

فالاصطدامات تكاد تكون محدودة، إلا أن أثرها بالغ إن وقعت، وصداها يمتد لسنين. وقد يعزى ذلك إلى غياب الوجود الفعلي للمخزن في النطاقات الجبلية (إيلالن مثلا)، وكلما تم اللقاء بممثلي المخزن، كلما كان ذلك مثار ردود، إلا لماما.

---

(48) مثلا حين بدأ الكلولي يقتحم مجال الجبل، اشتكى إلى المركز قائلا : «ليس في سوس كلها من يحب الإنخراط في سلك الخدمة» بتخ 1315/05/25 موافق 1897 وفي أخرى «رسخ التباغض والتفاسد في قلوبهم» بتخ 1896/1314/02/10 خ ح ع 97 و330.

(49) الظهير العزيزي في : ابن الحاج أحمد : **«الدرر الإبريزية»** خ ح 4107.

(50) رسالة إلى المركز بتخ 1901/1318/11/19، وفي أخرى، إلى الوزير المختار طلب الصفح مما صدر من رعاع سوس «لأنهم ليس فيهم مايضر بالملك» بتخ 1318/11/10، خ ح ع 531.

(51) كناشة عبد العزيز الأدوزي (مخطوطة).

فخلال محلة 1863[52] والحركة السلطانية الأولى 1882[53]، نلمس بجلاء طابعهما السلمي. بينما في الحركة الثانية 1886 أدبت عناصرها من فرعي أيت بوالطيب وأيت بلفاع، وسلسلوا إلى مراكش عقابا لهم لضلوعهم في قضية خراب دار القائد الدليمي»[54]، ولولا ذلك لكانت هذه «الحركة» مثل سابقتيها.

باعتماده على «مسايرة الواقع بالهوينى»، تمكن المولى الحسن من استيفاء غرضين :

ــ أولهما، تفقد أحوال سوس. وتمهيد أطرافه، وبسط النفوذ المخزني، تجاه التسربات الأوربية التي قلت حدتها[55].

ــ ثانيهما : جباية الأموال لدرء أزمة حرب تطوان سنة 1863، ولدمج السوسيين في «ترتيب» سنة 1884[56].

وتفيد إشارات أخرى أن عملية استخلاص الواجب تمت بنجاح خلال سنتي 1303 و1886/1311 و1893. لكن ذلك لم يمنع من القول إن المخزن لم يتمكن من تطبيق نظام ضريبي منظم وقار في بقاع سوس، حيث وسائل المراقبة أقل قوة[57].

خلال المحال والحراك المذكورة، كان للهشتوكيين فضل في إيوائها زمنا، وفي مدها بالمؤن والكلف[58].

إن قضية «تحمل أعباء التموين والكلف» طرحت نفسها أكثر من مرة. فباستثناء

---

(52) زرهوني محمد، م س، ص ص 95-103 = شروتر، م س، صص 358، 359، 361، 362، وحول مسالك نزول المحلة بسوس راجع :

Ennaji (M) et Pascon (P) : **Le Makhzen et le Sous Al - Aqsa»** éd 1988, p. 58

(53) يقول محمد المختار السوسي : «جاء ــ السلطان ــ كأنه شيخ من شيوخ الزوايا ملاينة للناس، فلاقاه كل الناس سهلا وجبلا بكل إجلال» وكانت له دراية بشؤون السوس قبل توليته السلطنة راجع : **المعسول**، 14 : 109.

Justinard : **Les Ait baamrane, Villes et tribus du Maroc**. Vol 3. 1930, pp. 100-101

(54) **المعسول**، 14 : 109.

(55) شروتر، م س، صص 349-353، 358، 359-364.

(56) زرهوني محمد، م س، ص 99 + دراسة جرمان عياش.

(57) شروتر، م س، ص 348.

(58) زرهوني محمد، م س، ص 102.

الحركة السلطانية الثانية، حين استدرك الأمر بتنوع مصادر التموين[59]، كانت المحال الأخرى حملا ثقيلا على القبيلة، ومن مظاهر ذلك :

1 ــ حين خيمت محلة 1863 ومحلة 1893، استغرق مكثها بسوس مدة أطول[60]، وكثر عدد المشاركين فيها، مما لايعهده السكان، وكان لاشتوكة نصيب من التحمل.

2 ــ حين خيمت محلة 1893 بردانة، تأخرت عنها قيادات سوس الأدنى عشرة أيام، بينما قواد سوس الأقصى لم يظهر منهم أحد لدعم المحلة بما يلزم[61] لذلك جاء على لسان القائد المسكيني الشداخ حول نفس الموضوع «إن جميع قياد سوس يستعذرون لإخوانهم بترول المحلة عليهم»[62].

وبالرغم من العبء، فالواضح أن سياسة التواصل السلمي، كانت تخفف على السكان وتساعدهم على التحمل، ويتضح ذلك بجلاء سنتي 1863 و1882[63]، حيث اصطبغت مشاركتهم بسمة التطوع، بل كان تراب اشتوكة ملتقى ومجمعا بين الأنداد.

وعلى النقيض من ذلك، حين تستعمل «لغة المدفع»، وتصطدم المحلة بالسكان، تسجل التجاوزات، وتنتهك الحرمات، ولنا نموذجان من قواد حاحة :

ــ النموذج الأول : القائد عبد المالك بن بهي وخليفته محمد بن يحيى أغناج، نزلا[64] بواد ولغاس على حدود اشتوكة سنة 1810/1225 بأقوام كثيرة، وقابلهم المرابط الإليغي هاشم بن علي، ودب الفساد والخراب في الزرع والضرع والدور، وأثخن جراح ساكنة الجبال بما فيها إيلالن.

ــ النموذج الثاني : القائد سعيد الكلولي، نزل بموضع تابوحنايكت بفرع أيت

(59) شروتر، م س ، صص 96، 98.

(60) مدة المحلة الأولى 11 شهرا ومدة الثانية قرابة 8 أشهر.

(61) رسالة من قائد المحلة الخليفة مولاي محمد إلى والده بتخ 1893/1311/02/01 خ ح.

(62) رسالته إلى المركز، رمضان 1893/1311، خ ح.

(63) راجع : محمد داوود، **تاريخ تطوان** 1964، المجلد الرابع، صص 201/200 + زرهوني محمد، **م س**، صص 102، 103 + **المعسول** 14 : 111.

(64) محمد المختار السوسي : **خلال جزولة** 2 : ص ص 125، 126.

بوالطيب سنة 1896/1314. وتعد المحلة أضخم المحال وأخطرها في تاريخ المنطقة. ومن حسن الطالع تعدد الروايات[65] عنها، واختلفت بين مشارك محلي ومعاين ومعاصر لها، وبين ممثل للجهاز المخزني.

وحول سبب التدخل المخزني، ورد في الظهير العزيزي : «وخامر السوسيين ماخامر غيرهم من القبائل الحوزية، من ترويع هاتك الأندية، وفرهم اليد في دور العمال.. فبلغ إلى علمنا الشريف أنهم تضرروا من العمال.. والمحلة الهشتوكية في عيشة راضية مشتغلة باستيفاء الواجبات.. إلى أن ظهر من بعض أفرادها شقاق.. فنهض إليهم الخديم الجلولي... فألفينا السبب فيه هو الحسين الدليمي..»[66]

إذا ربطنا بين اللحظتين الواردتين في النص، نلفي السبب هو المؤسسة القيادية، لكن إذا كان الغرض هو تنحية القواد كما وقع في ردانة ونواحيها، فلماذا عوقب الدليمي بإرجاعه شيخا كما كان، ولم يعاقب بالسجن إلا بعد فترة ؟

إن القرائن تفيد أن الشنآن دب بين الاثنين، وقد لايعزى ذلك إلى صراع النفوذ فحسب، بل إلى كون الدليمي لم يكن راضيا عن الوسائل المعتمدة في استخلاص الذعائر، وقد اشتكى إلى المركز أكثر من مرة. وسنشير إلى ذلك في حينه.

وفي روايات محلية[67]، كانت قضية آل المعدر جيران اشتوكة، سببا في تفجير الوضع. إذ بعد أن امتنعوا عن دفع الغرامة التي فرضت عليهم بمعاضدة من الرسموكيين، نهبوا ما في المحلة المخزنية من مال وكراع وقتلوا أنفسا. وقدرت قيمة

---

(65) ابن الحاج : «الدرر الإبريزية» م س، كناشة الأدوزي، مرادي في تاريخه، الإكراري محمد ابن أحمد، «روضة الأفنان» تحقيق المرحوم حمدي أنوش، منشورات كلية أكادير 1998، صص : 63، 64، 70، 71، المختار السوسي، **المعسول** 15 : 207 و209 وإيليغ قديما وحديثا ص 192 و310، وثائق الخزانة الحسنية، وثائق خزانة بودميعة فرع تزنيت مصنف 11 بتخ 1914/12/06 ــ 22 ــ 28 من الشهر 12 سنة 1314 + 01/20 و1315/05/06. وهي رسائل موقعة من لدن : الكلولي، الإليغي، التزنيتي، ابن بيروك + **معلمة المغرب** 2654.

(66) ابن الحاج، م س.

(67) أهمها كناشة الأدوزي.

المنهوب 14416 ريالا[68].

تدخل الإيلغي محمد بن الحسين أو هاشم لإصلاح ذات البين، فبدأ بجمع الغرامة من الجناة وقيمتها 4000 ريالا، دفعوا منها قسطا لعامل تزنيت[69].

وبدل استيفاء مابقي[70] سارع ممثلو المخزن بفرض ذعيرة ثقيلة «عشرة آلاف ريال إنصافا» على القبائل لعدم تدخلها في تأديب المعدريين والرسموكيي : عمدتهم في ذلك : الأمر السلطاني[71]، ومرجعيتهم أن هذا العرف سن من ذي قبل[72].

لم ينتظر الكلولي لاحتواء الوضع، فدشن تنفيد الأمر بالزحف على جيران اشتوكة الماسيين في مستهل سنة 1897/1315، وبلغت «غارة إلى مناخ ابن هاشم الإليغي»، وكانت شرارة لوقعة «تبوزار» الشهيرة، فيما بعد في فاتح جمادى الأولى، واعقبها بعد حين جفول الإليغي، وبدأت عمليات اختراق مجالات متمنعة : إيلالن، ايت مزال، ولتيتة، رسموكة.. فأخذ الكلولي «الناس من وادي سوس إلى واد نون بالغرم الشديد، والمؤن التي لاحد لها.. فاستمر الوظيف إلى انتصاف عام 1318»[73].

إن رواية الإكراري هذه تنفي أن يكون غرض المحلة استيفاء الواجب أو تمهيد الأطراف، كما كان على عهد السلطان المولى الحسن، بل هو جمع المغارم.

وغني عن البيان، أن المؤلف لايقصد بالوظيف الواجبات كما هو المعهود[74] بل يومىء إلى تسلسل الذعائر، وقد نهج الباشا حم نفس السياسة في ردانة ونواحيها خاصة هوارة وسكتانة[75].

إن تشابه المقاصد يرمز إلى خطة محكمة يرجى منها ملء العجز المفاجيء الذي

---

(68) رسالة الكلولي إلى المركز في رجب 1315 موافق 1897.

(69) هو عبد القادر بن مسعود الشاوي أو الزراوي، كناشة الأدوزي.

(70) دفعوا ثمانمائة ريالا (سبيل) من أربعة آلاف.

(71) قرىء أول الأمر بقبيلة ماسة من لدن عامل تزنيت الزراوي.

(72) ابن زيدان، **الإتحاف**، ج 2 ص 210.

(73) الإكراري، م س، ص 63.

(74) أحمد التوفيق، م س، صص 502-503، الخمليشي، م س، ص 141هـ 166.

(75) ثمة رسائل كثيرة بالخزانة الحسينة حول الموضوع مح : 258، 301، 302، 454.

عانت منه الدولة[76]، وخاصة بعد وقعة الحوز.

حول نفس النازلة ذكر الوجاني الحسين بن الحسن في تاريخه، أن الوزير أحمد ابن موسى قال لعامليه المذكورين، الكلولي والباشا حم : «اعملا كل ماظهر لكما من التولية والعزل، وعليكما بجمع الدراهم بكل حيلة وبكل وجه».

وإذا كان سند الوجاني غير معروف، فشهادة الأدوزي تعزز جانبا من المقولة، حيث يقول : «قعد الكلولي على أكل أموال الناس، فدخل إلى أموالهم من كل باب».

إذا ميزنا الهشتوكيين عن غيرهم، وجدناهم اصطلوا بنار المغارم والمؤن. فقد نزلت محلتان مخزنيتان بتراب اشتوكة.
منذ جمادى الأولى من سنة 1314 / 1896، ثم احتفظ بمحلة واحدة غادرته بعد عام[77].

وخلال هذه المدة أدبت عناصر «ثائرة» من فروع القبيلة : أيت بو الطيب، أيت بلفاع، ادا محمد، أيت ميمون، وإيلالن...

وتزعم المحال أعلام ذوو صيت من بني عمومة السلطان : المولى عثمان ومحمد بن عبد السلام، ومن قواد الأرحاء وحاحة.. وكانت مصادر العسكر متعددة : طنبوران من المركز، وعسكر إدالتي تزنيت وأيت باعمران[78]، وعساكر قواد سوس، حيث استنفرت قبائلها «بحد الصائم»، وحددت قيمة مشاركتها في مائة بين خيالة ورماة[79].

كل هذا الزخم لم يكن موجها ضد اشتوكة فحسب، بل ضد حلف جزولة بقيادة الإليغي محمد بن الحسين أو هاشم في البداية، ثم امتد سلطان المحال إلى فروع أخرى من الحلف الآخر : تحكات. ويبدو أن مغادرة المحلة المكان بتاريخ 02 جمادى الأولى 1897/1315، ينفي انقياذ فروع القبيلة السهلية والجبلية كما

---

(76) أحمد التوفيق، م س، ص 482.

(77) رسالة الكلولي إلى المركز بتخ 02 جمادى الأولى 1315/ 1897 خ ح م 435.

(78) رسالة الكلولي إلى المركز بتخ 1897/1314/09/22 خ ح.

(79) مصادر مختلفة : رسالتان للزراوي بتخ 06/21 و07/14 من 1314 ــ رسالة التمنرتي بتخ صفر 1896/1314 خ ح وخزانة أكرض بتمنارت.

ادعى الكلولي، إذ سرعان مازحفت العساكر المخزنية على فرع آيت ميمون بعد أسبوعين من التاريخ المذكور. وكذلك أدبت عناصر من أيت بلفاع بعد شهور[80].

إن هذا الأمر يطرح إشكاليتين :

ـ الأولى ربط مصير الوجود الفعلي للمخزن بالمنطقة بإبقاء مدد «ذي بال» وكلما انقطع «يرجع الهشتوكيون على أعقابهم»[81] لذلك تركت إدالة في وسط القبيلة إلى مابعد سنة 1900.

ـ الثانية لم يشارك فرع أيت ميمون ـ حسب ماتوفر لدينا من معلومات ـ في خراب دار الدليميين. «وتقاعدهم عن أداء الموظف عليهم»[82]، وقد يعزى إلى عدم تجديد ظهير التحرير الذي تمتعوا به على عهد المولى الحسن[83].

إن ثلة من الهشتوكيين لم تخضع كل الخضوع : فالكلولي طلب من السلطان أن يدرج آل ايلالن في ظهير التولية بعد عام ونصف من تاريخ نزوله. واستمر التفاوض من 1315/03/28 إلى 1317/10/20[84] ومبررات الإلحاح أن إيلالن ـ حسب اعتقاده ـ منفذ إلى بعقيلة وأيت وادريم، وملجأ للفساد الهشتوكيين والهواريين. بينما تحفظ المخزن وتردد نظرا لوجود زاوية ذات صيت[85].

إلا أن القرائن، تفيد أن اقتحام هذا المجال الجبلي ودمجه في السلطة المخزنية إدماجا فعليا فيه مجازفة. إذ ترتكز سياسة المخزن على تطويع المناطق الجبلية لاستيفاء واجب

---

(80) رسالة الكلولي إلى دحمان بن بيروك بتخ 1316/11/12، خ بودميعة مصنف 11.

(81) رسالتان إلى المركز من الزراوي بتخ 1314/08/23 والكلولي بتخ 1315/03/28 خ ح ،م 278، 430.

(82) رسالة جوابية للوزير أحمد بن موسى إلى الكلولي بتخ 1315/02/18 خ ح.

(83) طلب المرابط التمكد شتي تحرير أيت ميمون بتاريخ 1314/09/01 وكان في صراع مع الكلولي حول المنطقة. خ ح م 317.

(84) خ ح م 413 و482.

(85) ينيف سكان إيلالن عن ألف كانون، وحول إمكاناتهم الدفاعية راجع دوفوكو (م س) صص 340 و341.

الزكاة والأعشار فقط دون الدمج الفعلي، ويستعمل الخطاب الأبوي معهم في غالب الأحيان[86].

وترتكز سياسته كذلك على ترك الأمور على العوائد، لذلك تصرف الهمم للحفاظ على قبائل الطاعة ومعظمها في السهول. أما الجبال فلا تنالها الأحكام عادة، ولم يتمكن المخزن قط من فرض سيطرته عليها بصفة مستمرة ونهائية[87].

وبالفعل تقهقرت صولة الكلولي بعد مراودته سكان الجبال بين أواخر 1316 وأواخر 1317/1899-1900[88] فازدادت الحاجة للعتاد والذخيرة، وطلب رخصة شراء البارود من الصويرة لتطويع إيلالن[89] ولم نتمكن — مع الأسف — من معرفة مصير هذا المشروع. والأكيد أن قوته بدأت تقل وفشل ريحها بتراب مجاط ورخاوة[90].

وبالمناسبة، لفت انتباهنا طلبه من الوزير أحمد بن موسى التدخل لدى أمناء الصويرة لاستيفاء ماتبقى من قرض منح له، وتكفل بأدائه على أقساط[91] ويرمز هذا الطارىء إلى عجز الدولة من جهة،[92] وإلى تحمل الكلولي مسؤولية مبادراته الجريئة.

خلال عهده تمهدت القبيلة وحلفاؤها الجزوليون، «فاستبحرت المغارم» وحوسب الناس على النقير والقمطير»[93] ويمكن أن نقتصر على مستويين : المئونة والذعيرة.

---

(86) عبد الرحمان المودن، **البوادي المغربية قبل الإستعمار (إيناون)**، الرباط 1995، ص 346.

(87) علي صدقي أزايكو، «حول النظرية التجزئية مطبقة على المغرب، **مجلة كلية الآداب بالرباط**، ع 14 ص 14.

(88) رسالتان : للكلولي إلى المركز بتخ 08/24 ومتم 11، خ ح مح 482 و487 — وأخرى إلى دحمان بن بيروك بتخ 1316/11/12، ذكرت سابقا.

(89) بتخ 1317/10/20 ح خ مح 483.

(90) مح 487 خ ح.

(91) يبدو من خلال كشف لإحصاء البنادق التي أرسلت للكلولي، أنه اعتمد على إمكانياته «الذاتية» وإخوانه. فهل «183 عدة» التي منحت له رسميا والتي طولب بردها أثناء نازلة بوحمارة، تكفي للتوغل في السوس الأقصى ؟ — رسالته إلى الوزير المختار بتخ 01/02/ 1318 مح 541، خ ح.

(92) وقع مثل ذلك بإينولتان، ص 482.

(93) العبارتان لمحمد المختار السوسي، **المعسول**، 20 : 25 و79.

أ ــ المئونة :

كلفت مئونة المحلتين باشتوكة يوميا 8822 ريالا سبيل = زبيل، و8800 مد من العلف و186 من الشعير[94].

وهذه الأرقام تعكس عدد المشاركين من الجند، بيد أن عددهم لم يكتمل إلا مع نهاية سنة 1896، إذ تأخرت قبائل سوسية عن الإلتحاق بالقبيلة[95].

ويبدو أن الهشتوكيين تحملوا عبء المئونة لشهرين الأولى، وبعد التحاق قواد سوس، طالب الكلولي التخفيف عنهم بإسقاطها، وتكفل سكان رأس الواد بدفع جزء منها، حتى تسنح الفرصة لهم لأداء الذعيرة[96].

وحسب رواية الديمي الحسين لم يف الكلولي بوعده، إذ استأنف سكان القبيلة في أداء مئونة قيمتها 06 ريالات وصاع شعير للكانونة[97].

وإذا افترضنا أن كل الكوانين لم تستثن من التوظيف، فمجموع المؤدى 12 ألف ريالة و2000 صاعا من الشعير.

بالمقابل بلغ صائر المحلة خلال عام، بين أواخر 1314 وأواخر 1315 موافق 97 و1898[98] ماقيمته 73299 ريالا، وهو إشارة إلى تقلص عدد المشاركين حيث بدأت جيوش المحلة تتوغل في قبائل جزولة، ولم يحل ذلك دون استرسال دفع المئونة[99].

ورغم تنويع مصادر المئونة : وارد الصويرة وحاحة وسوس وغيرها[100] فثمة معوقات كثيرة حالت دون وصولها في الوقت المطلوب، لذلك استغاث الكلولي

(94) رسالتان للكلولي بتخ 01 و07 رجب 1896/1314، خ ح م 279 و306.

(95) كان التأخير لأسباب إقليمية : فتن بهوارة والعوينة وآيت إبرايم.

(96) رسالة إلى الوزير أحمد بن موسى بتخ 1896/1314/07/01.

(97) بتخ 1314/07/14.

(98) رسالتان للزراوي إلى المركز بين ذي الحجة وذي القعدة.

(99) مصادرنا : رسائل خ ح م : 279، 284، 285، 287، 306، 308، 317.

(100) رسائل كثيرة نقتصر على رسالتين من الكلولي إلى الإليغي بتخ 1897/1314/12/22. خ ب مصنف 11. ومن المولى عثمان إلى المركز بتخ 1314/05/16 خ ح م 308.

بالإليغي قائلا له «أما المئونة والعلف، فلا صبر عند سيدنا وعساكره»[101].

بالمقابل تطلبت كثرة المطالب المخزنية من تموين المحلة وإدالة أيت باعمران، وقتا أطول في جمعها. فالقائد الزمزمي ــ مثلا ــ نفذ الأمر بعد شهر ونصف من تاريخ صدوره[102].

ب ــ الذعيــرة :

تفيد رسائل كثيرة تبودلت بالخصوص بين الباشا حم والكلولي وبين المركز، أن الذعائر استرسلت وفرضت على قبائل سوس بأكملها، بعد هزيمة صناديدها في وقعة «تبوزار» في فاتح جمادى الأولى من سنة 1897/1315.

بيد أن الهشتوكيين بدأوا في أداء الذعائر قبل هذا التاريخ بعشرة أشهر. فقد وظفت عليهم ذعيرة قيمتها 43478 ريالا ونيف، دفعوا ثلثيها عينا ونقدا وهي 796 بهيمة، 500 منها «تناسب المزاد» و5000 ريالا (سبيل) بتاريخ 07/01/ 1896/1314[103].

وحسب شهادة الحسين الديلمي الذي تنحى عن القيادة، فالكلولي فرض خمسين ريالة للكانون : «الثلثان الدفع الجيد والثلث المال الحسني، ودفعها السكان كلها».

وأثار هذا الإجراء حفيظة الديلمي معللا أن الظهير السلطاني قرر دفع «03 ريالات وخروبة شعير لكل كانونة».

فإذا كانت هذه الرواية صحيحة، فالقيمة الإجمالية التي على السكان أداؤها هي مائة ألف ريالة، وهو ضعف الرقم المذكور آنفا. وغني عن البيان أن الشنآن بلغ مداه، وسلسل الديلمي إلى السجن، ونفى عامل تزنيت مانسب له من اتهامات منها : تحريضه لبلديه الهشتوكيين على الفتنة بمناصرة من الإليغي[104].

ومقارنة بالمحيط السوسي، نجد ماوظف على القبيلة يقارب ما وظف على سكان

---

(101) نفسه.

(102) رسالتان بتخ 26 ربيع الثاني و12 جمادى الثانية من سنة 1314 خ ح م 317.

(103) ذكرت سابقا في الهامش 94.

(104) رسالة الزراوي إلى المركز بتخ 1897/1314/08/17 خ ح م 298.

هوارة (50 ألف ريالة)[105].

وأثار فضولنا أن هؤلاء دفعوا أقل من النصف ومنحت لهم مهلة أخرى، بينما أدى الهشتوكيون ماعليهم في ظرف زمني لايتعدى شهرين.

بعد ذلك لم يرد اسم اشتوكة ضمن قبائل سوسية فرضت عليها ذعيرة مجحفة قيمتها «عشرة آلاف إنصافا» بعد النهب الذي تعرضت له المحلة[106] وهو ما يطرح مجموعة من التساؤلات :

فالمحلة نهبت بترابها، فهل يعقل أن لاتفرض الذعيرة على ساكنتها ؟ وثمة علاقة «العصبية» بين اشتوكة، والقبائل المتهمة بجريرة النهب، وعليه فلايمكن أن تستثنى ؟

إن المصادر تتحدث عن معاناة الجزوليين بعد النازلة، خاصة التي لها يد فيما وقع، وقد تكفل الإليغي بها.

كيف ماكن الأمر إن ظروف استخلاص الذعائر تزامن مع فترة جدب، لذلك أرسل الكلولي رسالة «استعطاف» لما شاهده في أحوال الهشتوكيون من الضعف ونقصان السنين، بتاريخ 09 رمضان من عام 1897/1314. وورد على لسان الأدوزي في كناشته «والناس في حيرة عظيمة، فأضافوا إلى مصيبة الكلولي جدب العام». ولاغرو أن القصد هو عام 1317 أو 1318 حين توغلت الجيوش المخزنية في تراب ولتيتة[107] وأضيف للجبايات المذكورة هدية خاصة للوزير أحمد بن موسى تقربا منه وزلفى «لانه معتمد الولاة، ولايقضى الغرض إلا على يديه»[108].

إن سياسة الجبايات الإستثنائية كانت ثقيلة، تتلخص في تذمر الرعايا وانتفاضهم من حين لآخر، وبلغت ذروتها على عهد الكلولي الذي تحمله المراسلات مسؤولية

---

(105) رسائل عديدة تتحدث عن هذا الموضوع، خ ح ح 301، 302، 346، 352، 361، 454.

(106) راجع هوامش 71 و72.

(107) رسائل الزراوي خ ح ح 346، 352، 379.

(108) أحمد التوفيق، صص 482 و589، عبد الرحمان المودن، م س، ص 166هـ 140 — ورسائل محلية.

ما وقع بالواقع السوسي من طارىء واستثناء، حيث أناخ بكلكله ثقيلا على جسم القبائل.

بيد أن هذا التعميم ليس في محله، فقد حاول هو شخصيا أن يتملص مما نسب له، في رسالة بعث بها إلى الإليغي محمد بن الحسين قائلا : «والله ماتبعنا شهوات أحد، وإنما نحن عند أمر مولانا ونهيه، لاغير»(108م).

«وفي سنة 1317 قيل للسلطان ــ حسب الأدوزي ــ إن كانت له رغبة بسوس فداركه.. ثم تبين أن ذلك العسكر (من مراكش) جاء مددا، فشمر الكلولي ساعد الجد لاستئصال ولتيتة» فهو لم يكن سوى «المنفذ» لسياسة استبدادية محورها الوزير أحمد بن موسى(109).

إن مختلف المصادر ربطت تنحية الكلولي بوفاة هذا الوزير، بتاريخ 05 ربيع 1319، غير أن الفرق الزمني بين اللحظتين امتد عاما وشهرين ونصف شهر. وصح أنه افتقد إلى الفضاء الذي كان يوفره له أحمد بن موسى، ففل نجمه وفشلت ريحه بين أنداده من السوسيين. وغني عن البيان أن الدولة بنفسها فقدت هيبتها بعد وفاته(110). بالمقابل أثار انتباهنا توتر العلاقة بين المركز والكلولي أكثر من مرة قبل تنحيته متجاوزا بعض الحدود، ومستغلا «السلطة المطلقة» التي منحت له، فكم من مرة بادر بالتنفيذ قبل الحصول على إذن رسمي(111) فيلقى توبيخا تم يستغيث بالوزير «طالبا الشفاعة منه بينه وبين الجناب الشريف»، وتكرر ذلك مرارا.

إن اللافت للإنتباه أن سياسة جور القواد والعمال طفت على الساحة الهشتوكية على الأقل، حين نزل المخزن بثقله لاستخلاص الواجبات المستحدثة. فالقاسم المشترك بين أحمد بن مبارك الديمي (1207) وأغناج (1225)، والديميان إبراهيم

(108مكرر) بتخ 1315/01/17، خ ب مصنف 11.

(109) أفا عمر، م س، صص 108 و109 عن الإتحاف.

(110) الإكراري، م س، ص 64، 71 تعليق المرحوم حمدي أنوش رقم 07، كناشة الأدوزي...

(111) في قضايا عديدة : هدم نواة مسجد بتزنيت لبنائه من جديد فأثار ذلك حفيظة السكان والمركز، وقطع المؤنة على القائد ابن بيروك بل حاصره، وتصرف بسلوك غير لائق مع القائد التمنرتي.. واقتحم الجبل دون احتياطات.

وابنه الحسين، والكلولي، هو : «تكفلهم الهشتوكيين بكثرة المطالب المخزنية»، التي لاحد لها». وبذلك تفتح ثلمة كبرى للتجاوزات، واستغلال النفوذ، وكذا لتأثيل الأموال والأملاك.

فالدليمي أحمد بن مبارك «ترك الناس مهمومين ومغمومين»[112] وماكان حفيده إبراهيم «يظلم الناس في أملاكهم، وإنما ظلمه في المغارم المالية على عادة المخزنيين إذ ذاك»[113] وتعزى فتن القبائل ومنها اشتوكة إلى «اتباع القياد هوى أنفسهم، وعدم مبالاتهم بقلة الموجود»[114] «وإلى فرض الوظائف غير المعتادة»[115].

ويبدو أن الكلولي أتى على رأس هؤلاء في ظلم العباد، فقد «خرب سوس وأكل زواياها وخرب مدارسها» حسب شهادة الأدوزي الذي اصطلى بناره ورخص للقبائل بالدفاع عن نفسها، بكل ما أوتيت من قوة[116].

فسح هذا «الإجحاف الضريبي» الباب لثرائهم بشكل لافت للنظر، محاولين «مجارات عمال الغرب والحوز في تشييد القصور، والتكثير في العبيد والإماء والخيل والفرش... ولم يدروا أن البلاد أطراف، قليلة التكسب في الأموال» على حد قول الإليغي[117].

لامراء أن هذه التجاوزات كانت سببا جوهريا في تعرض دار الدليميين لعمليات تخريب مسترسلة ومتكررة سنوات 1301، 1303، 1306، 1312، 1317[118] قد لانحمل للمخزن مسؤوليتها، لكن المثير للإستغراب أنه ألح على دعم نفوذ الأسرة الدليمية رغم مالقيته من معارضات محلية. ولايعدو أن يكون

---

(112) أحمد بومزكو، م س.

(113) **المعسول**، 14 : 110.

(114) رسالة اليحياوي سعيد بن محمد الجعبولي إلى السلطان بتخ 1884/1301/11/24.

(115) رسالة الوصيف محمد بن داود إلى المركز متم رجب 1884/1301.

(116) راجع الهامش 51.

(117) إلى المركز بتخ 1318/11/19، ونفس التقليد عرفه قواد ملاليون. راجع محمد بن البشير بوسلام، **تاريخ قبيلة بني ملال**، ط 1991، ص 209-210.

(118) أحمد بومزكو، **م س** + اعتمدنا كذلك على روايات محتسب ردانة والورديمي والكسيمي.

هذا الدعم انحيازا فقط، بل هو تعبير عن ضعف وسائل الدولة في ضبط آليات تركزها بالمنطقة. ورب سائل عن أشكال التدخل المخزني لاصلاح السلبيات المذكورة ؟

III ــ أشكال التدخل المخزني :

«بصلاح العمال تصلح الرعية»[119]، ذلك هو شعار المخزن الحسني لاصلاح المؤسسات القيادية والعمالية. بيد أن هذه الإرادة اعترضتها معوقات كثيرة،[120] نذكر منها ما له علاقة بالوسط الهشتوكي.

كانت وسائل المراقبة لتدارك القلاقل في مهدها، والتجاوزات في ارهاصاتها، قبل استفحالها وذيوعها، دون المستوى المطلوب، وحالت دون تدارك العلاج الناجع. فمن مظاهر ضعف وسائل المراقبة، تباطىء التواصل، إذ في أحسن الحالات يتوصل المركز بخبر مايجري من أحداث باشتوكة بعد أسبوعين[121] وتستغرق عملية التثبت ومعرفة خفايا الحدث والنازلة، وقتا أطول. فمثلا، زكى المركز موقف القائد الكسيمي على حساب موقف القائد الكراني، لكن بعد شهر ونيف عدل عن ذلك، وأرسل توبيخا إلى الكسيمي (سنة 1893/1311).

يطرح هذا التدبدب إشكالية مصدر الخبر، فالمركز يعتمد على تقارير مخبريه وعيونه بالمنطقة، ويصعب التحقق منها لاختلاف مقاصد المخبرين، اختلافا يكاد يصل إلى النقيض، فمثلا لامسنا اختلاف الرؤى بين عمال السوس وبين القائد الإليغي ومحتسب ردانة[122].

(119) نصيحة السلطان المولى الحسن القرنية، وردت في **الإتحاف**، عن أحمد التوفيق، م س، ص 478.

(120) نفس المعوقات عرفتها جهات كثيرة : إيناون، إينولتان، بني ملال، حاحا... + راجع رسالة علي المحمدي حول أيت باعمران.

(121) من خلال المقارنة بين تاريخ كتابة الرسائل وبين تاريخ وصولها إلى البلاط، وتبلغ المدد أقصاها في بعض المناسبات مثل الأعياد وشهر رمضان.

(122) كان السلطان المولى الحسن يميل إلى نصائح الإليغي «لأن الشاهد يرى مالايراه الغائب»، وقد تخصص في أخبار السوس الأقصى، بينما كلف محتسب ردانة بأخبار السوس الأدنى. المصدر : كناش خ ح رقم 353 ص ص 235 و258.

بالمقابل اقتصرت تدخلات المخزن على إرسال رسائل تنديد إلى من لهم يد في القلاقل، أو تشجيع شد عضد العمال والقواد ببعضهم البعض(123) ويعزى هذا القصور إلى انشغال المخزن بأمور وطنية كبرى مرتبطة بالضغوطات الأجنبية.

على عهد السلطان المولى عبد العزيز أمسى التدخل المخزني تدخلا مباشرا وتجاوز الوظيفة التحكيمية التي أنيطت به، بالمقابل ظهرت مشاكل جديدة أرخت بظلالها على علاقة الهشتوكيين بممثلي المخزن.

إن تغيير معالم المؤسسات المحلية(124) زكى سلطة القائد الكلولي ونوابه باشتوكة، وأضعف سلطة المشيخات واستبدوا بكل السلط بما فيها تلك التي هي من مهام مؤسستي القضاة والأمناء(125) ولضمان استمرارية الوجود المخزني بالمنطقة، لامناص من شد عضد الكلولي بإخوانه(126)، وبتدخلات جند الإدالة والمحال، بينما كانت استجابة قواد سوس في تأرجح.

لقد حاول المركز أن يغير خريطة التوازنات المحلية والإقليمية الموروثة منذ القدم، دون ممهدات وخطى محكمة.

فتنحية القائد الدليمي ومعاقبته بالسجن بعد مدة،(127) فسح الباب لمستبدين أكثر منه استبدادا، واختفاء النزاعات المحلية(128) التي كانت تطبع البنى السياسية للقبيلة من ذي قبل، مهد لتكتل الفروع المتنازعة ضد الكلولي ومناصريه. ومشاركات الهشتوكيين قسرا في معاقبة أحلافهم الجزوليين، إنما كسر التوازنات المذكورة، ووسع من قاعدة المتذمرين من أطر الإدارة المخزنية.

---

(123) تبودلت رسائل كثيرة بين قيادات محلية : الدليمي والورديمي والكراني والعميري. ويبدو أن نفوذ الدليمي إبراهيم، يعسوب الأسرة كان قويا لاعتبارات شخصية، ولاعتماده عل الحلف الجزولي.

(124) انظر باب ممثلي المخزن من المداخلة.

(125) أنظر باب القضاة والأمناء من المداخلة.

(126) رسالة الكلولي بتخ 26 ربيع الأول 1998/1315.

(127) كان مآل القائد محمد بن أحمد بن مبارك الدليمي السجن سنة 1207 على عهد السلطان المولى سليمان، ثم على عهد المولى عبد العزيز لقي الحسين بن إبراهيم نفس المصير.

(128) وردت في المظان نزاعات كثيرة قد تصلح لموضوع مستقل. وكانت حول مجالات ترابية مثل سندالة، وأسرسيف.. وأخطرها نزاع العميري والدليمي سنة 1895/1313.

فاثناء نزول المحلة المخزنية بتراب اشتوكة، لم تستجب القبائل السوسية بسرعة للأمر السلطاني بالمشاركة فيها. ويعزى التأخير إلى قضايا إقليمية : نزاعات بهوارة وبالعوينة وأيت ابرايم[129]، تطلبت وقتا لإطفاء «نائرتها»، وبتدخل من شخصيات ذات صيت كالشيخ ماء العينين بإيعاز من المخزن.

لكن بعد ذلك، لم تساهم قبائل الحلف الجزولي إلا «بنزر قليل من إخوانهم»[130] لأنها تتحاشى الإصطدام مع إخوانهم الهشتوكيين[131].

في نفس الآن حاول الكلولي إقصاء دور بعض القوى المحلية أو إضعافها، وعلى رأسها : القائد محمد بن الحسين الإليغي[132] والقائد ابن بيروك الكلميمي[133].

أمام تنامي المعارضات المحلية أصبح ملاذه الأخير إخوانه الحاحيين وجند الإدالة لمقارعة الخارجين عن طوعه.

بيد أن هذا الملاذ هو الآخر اعتراه وهن : فمؤسسة الجند تعددت وظائفها وتعددت جبهاتها وطال مكثها، وصعب تآلف عنصرها، لذلك سجلت حالات الفرار أكثر من مرة. بينما تخاذل القائد الحاحي الزلطني عن مساعدة الكلولي مرتين

---

(129) محافظ خ ح، 253، 254، 278، 285.

(130) رسالة الإليغي، بتخ 23 جمادى الثانية 1896/1314.

(131) يقول القائد التمنرتي الحاج أحمد : «أرسلنا لقبائلنا.. بعضهم أراد، وبعضهم منعوا منها، لأنهم لم يألفوها» بتخ أواخر ربيع الثاني 1896/1314. وتحدث الزراوي عن تكاسل عمال السوس الأقصى بتخ أكتوبر 1896/1314 خ ح. وترجع أقدم الإشارات حول مساهمات الهشتوكيين في الحلف الجزولي إلى تاريخ 1738/1151 بتراب رأس الواد. ووردت هذه المعلومة في مجموع بخزانة الإكراري. وثمة علاقة بين أحداث هوارة وأحداث هشتوكة سنوات : 1301، 06، 12، 13، 1314 وما بعدها. من مصادر مختلفة.

(132) حاول الكلولي تجاوز وساطة الإليغي في كل نازلة، وحمل له مسؤولية مايقع من قلاقل بالسوس، ورغم ذلك لم تنقطع العلاقة بينهما. ولاحظنا أنه يكيل له لدى المخزن، ويستند إليه في نفس الآن، في أمور ملحمة، بل يستغل كل منهما كل مناسبة، فرحا أو حزنا كان، لتبادل رسائل التآخي والتآزر. وهذه الصورة المتناقضة تحتاج إلى مزيد من البحث لتغيير بعض مواقف الباحثين من علاقة دار إيليغ بالمخزن. المصادر : خ ب مصنفات 11، 39، 40؛ 41 + خ ح ع 278 و284 و319 + شروتير، م س، ص 361-363.

(133) رسائل عديدة تتحدث عن صراع النفوذ بين العمال والقواد كانت لها تأثيرا في مناهضة سياسة الكلولي.

خلال سنة 1314[134] وحينما أحس هذا الأخير بالنفور من هؤلاء، أهلك القبائل بالاختلاف[135] لكل هذه الاعتبارات ترك تركة ثقيلة لخلفائه : المزميزي وأنفلوس.

IV ــ التــداعيــات :

كانت لسياسة الإدارة المخزنية على عهد الكلولي تداعيات وخيمة، كان لها تأثير واضح في تقليص إشعاع السلطة المخزنية، كما هو الحال بالنسبة لجهات أخرى من المغرب[136] ويمكن اختزالها في :

ــ عواقب سياسية : عمل المتذمرون على اضمحلال آثار المخزن، واستئصال من فيه رائحته من الحاحيين أو من مناصريهم. وأفتى العلماء بالمدافعة عن البلاد[137] كما استغنت قبائل من الإستعانة بجند المخزن خوفا من «أن يقع لها ماوقع لهشتوكة من أخذ الأموال وسبي النساء والصبيان»[138].

بالمقابل عاد العرف بقوة، ونفذت مساطره على مستويات مختلفة فردية وجماعية[139].

ــ عواقب اجتماعية : بعد الكلولي «جعلت القبائل في الفتن، يأكل الضعيف القوي، لاناه ولا منته، فبقيت الناس فوضى كسكارى»[140]. كما أن مراودات

---

(134) رسالة الكلولي بتخ 07/23 و09/26، خ ح ع 273 و275.

(135) كناشة الأدوزي، الوجاني في تاريخه.

(136) أحمد التوفيق، **م س**، ص 598 ومابعدها.

(137) كناشة الأدوزي + الإكراري، **م س**، ص 170 + رسائل توقيع عمر بن أحمد الدليمي، والأخصاصي، وابن هيبة الزفاطي + **المعسول** 03 صص 257، 259، 261، 264، 20 ص 30 + 346-347 .Justinard (L), **op. cité**, pp.

(138) يتعلق الأمر بالتزنيتيين، رسالة لحسن بن أحمد بن صالح الصنهاجي الصبوبي بتخ 1897/1315/10 خ ح ع 410.

(139) نفذ العرف ضد القاضي الفقيه الإيدرقي، المعسول 14 ص 259. وتجدد مايمكن أن نسميه «عقد الحفاظ على كيان كل قبيلة» الذي أبرم بتاريخ 1281 هـ بين هشتوكة وسملالة ورسموكة. نسخة من العقد بخزانة بودميعة، فرع أكادير.

(140) الإكراري، **م س**، ص 170.

الجيوش المخزنية لأهل الجبال نتج عنه خلاء الدور وحرقها وهجرة السكان»، «ولا من يشتغل بالكسب» على حد تعبير الأدوزي.

لكل هذه الاعتبارات، نعتقد أن انكسار صولة الهشتوكيين كانت بعد 1318 وليس بعد 1330 كما استخلص محمد المختار السوسي[141].

ختاما : عمل المخزن المغربي على تكثيف تمثيليته بقبيلة اشتوكة على عهد السلطانين المولى الحسن والمولى عبد العزيز، لكن اعترضت ممثله معوقات كثيرة.

وبدل الاستعانة بالإمكانات المحلية، تغاضت الطرف عن ارتباطات القبيلة بمحيطها الإقليمي والقبلي، مما كان له تأثير على صيرورة الوجود المخزني.

بالمقابل أرخى احتكاك المغرب بالأوروبيين غير المتكافىء، بظلاله ثقيلا على علاقات المركز برعاياه خاصة بالأطراف.

---

(141) خلال جزولة، 04 ص 150.

رسائل مفتوحة إلى السلطانين المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ

جامع بيضا
كلية الآداب ــ الرباط

«الرسائل المفتوحة» نوع من أنواع الكتابة الصحفية التي كانت غريبة عن القراء المغاربة حتى العقد الأول من القرن العشرين. وعادة مايكون الهدف الأساسي منها هو تجاوز وسطاء في حل مشكلة ما، أو تحقيق مطلب ما، بتوجيه النداء مباشرة إلى الجهة المقصودة، وجعل الرأي العام ملما بالموضوع وحكما في النزاع.

وربما كانت «لسان المغرب» الصادرة في طنجة أول جريدة عربية في المغرب بادرت إلى تسخير هذا النوع من الكتابة الصحفية لحل نزاع وقع بينها وبين سلطات المخزن، وإسماع صوتها فيما يتعلق بإصلاح أحوال البلاد والعباد. فبعد مرور سنة على صدورها، لم تعد العلاقات على أحسن مايرام بين محرريها[1] من

(1) هما الأخوان الشاميان فرج الله نمور وأرتور نمور. أسسا جريدة «لسان المغرب» في طنجة بتاريخ 8 فبراير 1907 بعد أن استحضرا لوازمها من المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين في بيروت. وقد كانت لهما من قبل تجربة صحفية في تونس حيث كانا يحرران جريدة «البصيرة» بالاشتراك مع نجيب باشا ملحمة (1892–1897). وبعد انتقال هذا الأخير إلى القسطنطينية حيث قلده الباب العالي وظيفة سامية، لم تسمح السلطات الفرنسية بتونس للأخوين نمور بالإشراف على الجريدة لكونهما أجنبيين.
كان فرج الله نمور صاحب جريدة «لسان المغرب» ومدير سياستها، بينما شغل أخوه أرتور وظيفة رئيس التحرير.
فرج الله نمور :
ولد في صيدا سنة 1860. وفي الثامنة عشرة من عمره رحل إلى طرابلس الغرب، ثم إلى تونس. وبعد توقف جريدة «البصيرة» التونسية، أقام في أوربا (فرنسا وبريطانيا) مدة حل=

جهة، وبين المخزن من جهة أخرى. ومرد ذلك الخلاف يكمن، حسب الشاميين، في كون المخزن العزيزي لم يحترم التزاماته المادية تجاه الصحفيين بعد أن أقدم على حيازة الجريدة ومطبعتها بتاريخ 13 جمادى الأولى 1325 هـ / 24 يونيو 1907 م(2). وجاءت هذه الرسائل بعد توقف للجريدة استغرق سبعة أشهر. وقد أحصينا منها عشرة، وهي بمثابة وثائق تاريخية ذات أهمية قصوى يمكن للباحث أن يستشف منها فوائد متعددة :

ــ إنها تؤرخ لفترة من فترات التاريخ المغربي المعاصر، فترة انتقال الحكم من المولى عبد العزيز إلى شقيقه المولى عبد الحفيظ. ولايخفى على المهتمين بهذه الحقبة مايكتنفها من غموض نظرا لصعوبة الاطلاع على الأرصدة الوثائقية المتعلقة بها.

ــ إنها تؤرخ لتجربة مخزنية في التعامل مع الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية.

ــ إنها تسلط الضوء على ماكان لبعض المشارقة من دور في الحياة الفكرية والسياسية قبل إسدال «الحماية» على المغرب.

ــ وأخيرا، إنها تميط اللثام عن صفحات غميسة من نشاط جريدة «لسان المغرب» التي ارتبط اسمها في التاريخ المغربي المعاصر باقتراح مشروع دستور 1908 الذائع الصيت(3).

= بعدها بطنجة في يناير 1906 بنية إصدار صحيفة عربية بها. وبعد سنة من الاستعداد لذلك ظهرت «لسان المغرب» التي استمرت في الصدور كجريدة أسبوعية حتى عددها 84 المؤرخ في 2 ماي 1909.

(2) انظر نص عقد البيع، وكذا نص التزام الصحفيين بالعمل لحساب المخزن، في العدد 24 من **لسان المغرب**، 1908/02/14، ص 2.

العقدان مؤرخان في طنجة، 13 جمادى الأولى 1325 هـ / الموافق 24 يونيو 1907 ويحملان توقيع الأخوين نمور دون توقيع ممثل المخزن. ويمكن تلخيص فحواهما في كون الشاميين قد باعا للمخزن جريدة «لسان المغرب» الكائنة في حومة بنيدر بطنجة، مع مطبعتها وكل لوازمها. ويتعهد الصحفيان بأن يقوما لحساب المخزن بالإشراف على جريدتين : الأولى «لسان المغرب» والثانية «الدولة الشريفة» المزمع إصدارها. ويلاحظ أن الشاميين قد تعمدا عدم الإفصاح عن مبالغ الصفقة في الوثيقتين المنشورتين واكتفيا كل مرة بالإشارة إليها بعبارة : «مبلغ قدره «كذا» فرنكا».

(3) عن هذا الدستور انظر :

محمد المنوني : **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، نشر الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر=

ونظرا لهذه العناصر كلها، سنثبت أسفله نصوص هذه الرسائل، ونغنيها كلما دعت الضرورة إلى ذلك ببعض الهوامش على شكل إضافات وتوضيحات وتعليقات، استقينا بعضها من جريدة «لسان المغرب» نفسها، والبعض الآخر من مراجع طرقت باب الموضوع أو من وثائق مبعثرة في دور الأرشيف المغربية والأجنبية.

• الرسالة الأولى[4] :

«كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد العزيز.

أيها الجناب الشريف،

إن مادعانا إلى تقديم هذا الكتاب مفتوحا في الجريدة هو علمنا العلم اليقين أن كثيرا من الكتب المرفوعة لاتبلغ حضرتكم الشريفة بل تنتابها يد الضياع عند وصولها القصر العامر. والسبب في ذلك على مايظهر لنا أنه قد يظن أن من الحكمة إخفاء أمور كثيرة لايجدونها موافقة أن تطلع جلالتكم عليها. وهذا ليس من الحكمة في شيء ولا هو محمود العاقبة لأن من حقوق الملوك وواجباتهم أن يقفوا على كل مايجري في ممالكهم، حتى على أصغر الحوادث وأدق الأمور لأن السلطان موكل من الله سبحانه وتعالى بأن يحقق الحق ويبطل الباطل، وليس له وظيفة أخرى. فإذا كان لايعلم من أحوال السلطنة وأمور الشعب مايقتضي أن يعلم، فكيف يستطيع أن يقوم بوظيفته السامية ؟

فلو كانت كتبنا الأولى بلغت حضرتكم الشريفة لما كان من حاجة اليوم إلى نشرها بين العموم ولا إلى رفع كتب مفتوحة. ومثل ذلك لو أن صراخ الأمة التي تئن تحت نيرها بلغ مسامعكم الكريمة في أوقاته لما كانت اليوم المملكة انقسمت إلى قسمين وشق بعضها عصا الطاعة.

إن مسئلتنا يامولاي قد نشرناها كما هي في عدد 24 من الجريدة الصادر في

= (الرباط)، شركة النشر والتوزيع «المدارس» (البيضاء)، 1985، الجزء الثاني، 283-292.

Jacques GAGNE : **Nation et nationalisme au Maroc. Aux racines de la nation marocaine,** Ed. Dar Nachr Al - Maarifa, Rabat, 1988, p 484 - 495; 523 - 243.

(4) **لسان المغرب**، 28 فبراير 1908، ص 1.

تاريخ 11 محرم الحالي[5] فإن تفضلتم وألقيم نظرة عليها يتجلى الحق إزاء جلالتكم كالشمس في رابعة النهار، وتسمعون عندها صوت العدل يناجي ضميركم السليم أن تأمروا الوزراء في حضرتكم أن يعدلوا في معاملتنا.

إن أقدس المزايا وأرفعها الواجب على الوزراء والذين يتولون أمور الشعب أن يتصفوا بها هي العدل والاستقامة والحكمة التي تدور عليها السياسة الحقة الشريفة. فإنه لاتثبت مملكة ولا يسعد شعب ولاتقوم حكومة ولايحسن حال ولا يستتب أمر ويسود أمن وسلام إلا إذا كانت هذه الصفات الثلاث أركانا لسياسة الرجال المتولين الأحكام. ونحن واثقون أن حضرات الوزراء متزينون بهذه الصفات المقدسة. ولكن الكتاب الذي إياه أعطانا حضرة وزير البحر إلى حضرة النائب الجليل وكان لايحوي شيئا قد زعزع، والحق يقال، من ثقتنا قليلا[6] ولم نستطع أن نعلل أمره إلا بأن يكون قد وقع خطأ فأعطينا سهوا كتابا بدل كتاب. فإن كان الأمر كذلك، وهو من العاديات، فلا ملام هناك إذا ولاتثريب.

والآن يامولاي إن ثقتنا وطيدة في ماطبعتم عليه جلالتكم من حب الإنصاف، فامروا، إن حسن لديكم، أن يجرى العدل بدون تأخير ولاتسويف، وينظر في دعوانا بمساعدة حضرات موظفي بعض سفارات الدول الفخيمة[7] الذين نحن

---

(5) إشارة إلى مقال مطول تحت عنوان : «سبب احتجاب الجريدة» **لسان المغرب**، ع 24 ـــ 11 محرم 1326 الموافق 14 فبراير 1908، ص ـــ 1 ـــ 3.

(6) حسب الرواية الواردة في «لسان المغرب» بتاريخ 14 فبراير 1908، استدعي الأخوان نمور إلى الرباط للتباحث مع رجال المخزن حول مصير الجريدة. وأثناء إقامتهما بهذه المدينة (نونبر / دجنبر 1907) أجريا مشاورات مع فضول بن غرنيط وعبد الكريم بنسليمان وإدريس البوكيلي وغيرهم. وكللت هذه الزيارة بأن مكنا من كتاب سلطاني مختوم كلفا بحمله إلى دار النيابة بطنجة بعد أن قيل لهم أنه يتضمن أوامر صريحة لحسم مادة الخلاف. ولما بلغ الشاميان إلى طنجة وفض الكتاب السلطاني وجد فارغا، وبقيت المسألة عالقة من جديد.

(7) ربما قصد الصحفيان بذلك المفوضية الألمانية التي لعبت دور الوسيط في الصفقة التي تمت بينهما وبين المخزن في شأن امتلاك هذا الأخير لجريدة «لسان المغرب». انظر :

جامع بيضا : «صحافة طنجة : مرآة للصراع الدولي حول المغرب (1900–1912)» في **طنجة في التاريخ المعاصر، 1800–1956**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، 1991، ص 209–210. =

نرجو فضلهم باسم العدل أن يجتمعوا مرة مع الذين توكلهم حضرتكم الشريفة ويحكموا لنا أو علينا كما يرون لأننا نحن خدام العدل فلانريد إذا إلا العدل والعدل لاغير.

وفي الختام، نسأل الله أن يلهم جنابكم الشريف مافيه خير الأمة ومصلحة البلاد.

الداعيان ببقاء وجودكم الشريف
صاحبا «لسان المغرب»[8]

• **الرسالة الثانية**[9] :

«كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد العزيز المعظم،

أيها المولى الشريف،

كنا رفعنا في نشرة 25 محرم 1326 كتابا مفتوحا إلى حضرتكم العالية أشرنا به إلى مسألة «لسان المغرب» مع المخزن الشريف،[10] تلك المسألة التي لايجهلها أحد ممن يقرأون أحوال المغرب داخل السلطنة وخارجها. وكنا آملين في تلك الأيام لما عرفتم به جلالتكم من حب الإنصاف أن تأمروا على الأثر بفض المشكلة بالتي هي أحسن شأن الملوك العرب في أعمالها المأثورة العاجلة. ولكن تعاقبت الليالي والأيام وطال الانتظار ولم نسمع صدى لصوتنا المرفوع في طلب إقامة العدل. ولسنا ندري هل تكتم عن جلالتكم الكتب المفتوحة أيضا. إنه لأمر ذو بال. أو أن صوت الحق قد ذهب في أودية دوائر المخزن الشريف دون أن يرد رجعا أو يؤثر أثرا. إنه لخطب جلل.

= ولكن قد يكون المقصود أيضا فرنسا التي بدأ الصحافيان يتوددان إليها أكثر من أي وقت مضى. ففي 16 مارس 1908 طلبا من المفوض الفرنسي بطنجة، رينيو Regnault، التدخل لدى المخزن لجعله يطبق ما التزم به. وفي حالة رفضه لذلك، يطالب الرجلان بتعويض عن خسائرهم وأتعابهم قدره 2000 فرنكا (من رسالة الأخوين نمور إلى رينيو بتاريخ 16 مارس 1908، الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بنانط، Tanger, carton 521) والظاهر أن اقتراح الأخوين نمور الاحتكام إلى سفارات أجنبية ينم عن فقدانهما الثقة في موظفي المخزن.

(8) فرج الله نمور وأرتور نمور.

(9) **لسان المغرب**، ع 34، 24 أبريل 1908، ص. 1–2.

(10) انظر الرسالة الأولى أعلاه.

إن أصدق الناس يامولاي من كان قلبه في لسانه يقول مايكنه ضميره، ونحن نقول ماتسره سرائرنا : هل إن غاية الحكومة الشريفة من كل هذه المماطلة والمطاولة والوعود المتتابعة هي إماتة حقوقنا وإبطال مطالبنا اعتمادا على تقلبات الزمان وظروفه، فيكون جزاءنا إذ ذاك جزاء سنيمار نصارع العناء ونغالب المشاق ونحتمل عرق القربة في خدمتها وخدمة مصلحتها طوال الشهور، وننفق أموالنا[11] في هذا السبيل حتى إذا تمكن أمرها وبلغت غايتها انصرفت عنا إلى غيرنا وأدت بدل أتعابها إلى سوانا. إنه لفعل مذهل. إن الحق يقضي علينا أن نصدع به قائلين «الحق لايموت». فلابد من أن تأتي ساعة يصغى فيها إلى صوت العدل الذي يناجي ضمائر المؤمنين بالله وبكتابه أن يردوا الحقوق لأربابها.

إن وسعنا الحلم فنقول : إنا من قوم إن كانوا في دنيا دانية أو لم يكونوا يأبون الهبة ولايريدون العطية، بل يعدون العطايا بلا استحقاق محرمة العطاء والأخذ، ولو كانت جائزة من الملوك والكبراء وعند الناس أيضا، ويوثرون التساوي التام في تبادل المنافع حتى لو أعطي لهم شيء فوق حقهم وفروا العطاء وردوه حامدين. وماذلك من كبر الذي هو أشنع الأمور وأذمها، ولكن من كانت وظيفته خدمة العدل وجب أن يكون مثالا للعدل في كل مظاهره المختلفة. نقول ذلك في حين نعتقد أيضا أن من منع أحدا من حقه أو غصبه شيئا ولو طفيفا، عوقب بخسارة أضعافه عقابا سماويا في هذه الدنيا نفسها فضلا عن الأخرى. ومن ذا الذي يقول إن الله سبحانه وتعالى، وهو على كل شيء قدير، لايستطيع استعمال وسائط خفية وطرقا سرية عجيبة لاتدرك كنهها المدارك حتى أنه سبحانه يسخر الجماد لتنفيذ مشيئته المقدسة وإدارة شؤون هذا الكون بأسره على محور العدل الأبدي الأعظم.

---

(11) تفيد بعض الوثائق الفرنسية أن الحالة المادية للأخوين نمور عند حلولهما بطنجة في يناير 1906 ضعيفة جدا. فبعد أن أقاما ابتداء من 1901، ولمدة سنتين، في باريس حيث لقنا دروسا خصوصية في اللغة العربية لمن رغب في ذلك، رحلا إلى لندن حيث لم تكن حالتهما المادية أحسن حالا. وعند وصولهما إلى طنجة، زاول فرج الله نمور تعليم اللغة العربية لراهب إنجليزي يدعى إلسين Elssin، بينما بقي أخوه أرتور عاطلا لمدة. ولما استقدما لوازم المطبعة من بيروت لم يكن بوسعهما تأدية الواجبات لأمناء مرسى طنجة، وماكانا ليتسلما بضاعتهما لولا تدخل المفوضية الألمانية.

انظر في هذا الشأن مذكرة استعلامية حررها أحد موظفي المفوضية الفرنسية بطنجة، بتاريخ 18 غشت 1906 (**الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي**، نانط Tanger, Carton 521).

ولنا براهين لاتحصى على حقية ذلك نأتي منها بالأقرب الأقرب وما شوهد عيانا :

إنه في يوم خروجنا من الرباط حاملين ذلك الكتاب الفارغ بسلامة النية، أرسل المخزن إلى فاس مبلغ ثلاثين ألف ريالا لتنفق في سبيل مصالحه. وحدث أنه في اليوم نفسه أرسل أيضا كمية وافرة من الأسلحة والعدد إلى العرائش. وقد نقلت تلك الأسلحة من الميناء إلى الباخرة في ذات القارب الذي نحن ركبناه إلى الباخرة أيضا. فلما وصلنا (؟)[12] البارجة.وصعدت الناس إليها إذا عاصفة شديدة هبت فقطعت حبال ذلك القارب الميتنة وحملته بعيدا، وبعد هنيهة فتح البحر فاه وابتلع ذلك القارب الضخم بكل مافيه من الأسلحة، فخسر المخزن بذلك زهاء مائة وخمسين ألف فرنكا. والأعجب أن بعد وصولنا إلى طنجة اتصل بنا أن فاس خلعت الطاعة في نفس ذلك اليوم (ثاني يناير) وشكلت حكومة ثانية، وأول شيء أبدته هو الاستيلاء على ذلك المبلغ (ثلاثين ألف ريالا) عند وصوله، وقيل إنه لولا تلك الدراهم التي سهلت لأهل فاس طريق الحركة وساعدتها على الشروع بالعمل لما كان حصل ماحصل.

ولولا اليقين أن جلالتكم الكريمة ورجال المخزن الشريف كافة يؤمنون بالله حق إيمانه ويقولون كما يقول كل مؤمن على الأرض أن كل حركة وسكنة في الوجود هي بأمره تعالى جلت حكمته تحدث لغاية سامية لانعرف أمرها ولا نكشف سرها لما كنا أثبتنا هذه الأمور دليلا ومصداقا لما قلنا.

ضربنا هذ العبرة حرصا على بناء المخزن الشريف أن تعبث به أرياح الحوادث وتمسه أيادي الملمات لأن الصديق من صدق لا من صدق، والنصوح من نبه لا من ملق، والعاقل من آمن بالله ورأى يده في كل مايراه وعمل بشريعته واعتبر بعبرته، ولايفلح في الدارين وربك إلا القاسطون.

أما مايزعم الزاعمون من أن رجال المخزن لم يحبسوا عن «اللسان» حقوقه ويضروا به هذا الضر العظيم إلا عملا بإشارة بعض الدول[13] ومرضاة لها لأنها تريد إهباط «اللسان» وإحباط عمله. ذلك لايقوم عذرا للمخزن في وجه من الوجوه. فلو على الفرض أن البعض أرادوا شرا «باللسان» وأشاروا على المخزن

---

(12) الكتابة غير واضحة في النص.

(13) المقصود فرنسا.

بذلك، فهل يجمل به عدلا أن يظلمه ليسر من يبتغي مسرته ؟ ومن هو الحاكم العادل الذي يبرىء عمرا لأنه ارتكب الشر ليضري بكرا ؟ فما القول إن فعل الحاكم نفسه ذلك ! فنحن نبطل هذا الزعم إبطالا كليا ونقول لرجال المخزن الشريف علنا إزاء جلالتكم أن ما من سفارة من سفارات الدول الفخيمة في طنجة تريد لنا شرا أو لاتريد لنا خيرا، فإن جميعهن بلا استثناء يقدرن خدمة «اللسان» للإصلاح حق قدرها ويعرفن أنه أول من نبه الشعور الأدبي في المغرب وحرك عوامل الرغبة في التمدن العصري والاقتباس من أسبابه والتشبه بأربابه وأيقظ أو سعى لإيقاظ الهمم النائمة من مراقدها وإنهاض العزائم الخاملة من مقاعدها، ونقول لهم أيضا إن الدول جمعاء قائمات على دعائم العدل ومبادىء الحق قياما راسخا متينا مرتبطات بقوانين وشرائع يتبعنها حرفا وروحا اتباع أصحاب الأديان لآيات الكتب المنزلة. فلو أخلت إحدى الدول بمبدإ من مبادئها شيئا لكان ذلك أول علائم التداعي وفاتحة دلائل التهور. فإن الثورة الفرنسوية التي حررت رقبة البشرية من ربقة العبودية قد **كتبت بمداد من الدماء أحرفا من نار ونور على جبين العالم معناها «حقوق الإنسان»**[14] فظهرت عندها شمس الحرية في أفق أوربا فبددت ظلام الظلم وغيوم الاستبداد، وبسطت أشعتها على الدنيا بأجمعها. فأي دولة متمدنة بعد ذلك تأتي اليوم شيئا غير عادل مما يخالف شريعتها ويضر بمصلحتها ؟

وإذا كان مؤتمر الجزيرة المؤسسة عليه الدولة الشريفة الحديثة قد عقد لإدخال الإصلاح ووضع زوايا النظام العصري، فكيف يصح أن يقال إن إحدى الدول تود إضرار «اللسان» وإبطال مشروعه الذي غايته ومبدأه وعمله خدمة ذلك الإصلاح الراغبة هي فيه والساعية إلى تحقيقه. فلذلك إن كان عند بعض رجال المخزن شيء من هذا الوهم أو الاحتجاج بمنع إعطاء «اللسان» حقوقه، فنأمل أن يزال ذلك المانع لأن الدولة التي يتوهمون أنهم يرضونها بالإساءة إلينا هي التي تستاء من ذلك الفعل وتلوم عليه[15].

نرفع هذا الكتاب إلى سدتكم السامية على أمل أن تأمروا بحل هذه المسئلة.

---

(14) بحروف بارزة في النص الأصلي.

(15) يظهر هنا التودد إلى فرنسا التي يرغب الأخوان نمور في تدخلها لدى المخزن لصالحهما.

فإذا لم يرد المخزن الشريف أن يقوم بموجب العقود المعقودة بيننا، فعليه أن يؤدي التعويض العادل. والله يبقي جلالتكم مابقي العدل في المغرب أساسا والحق نبراسا.

الداعيان بحفظ ذاتكم الكريمة

صاحبا «لسان المغرب»

• **الرسالة الثالثة**(16) :

«كلمة إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، حفظ الله ذاته الشريفة

أيها الجناب العالي،

إن الله تسامت حكمته وتباركت مشيئته قد جعلك اليوم إماما على السدة المغربية أيد الله بنيانها وأيد أركانها. وقدر لك من فضله أن تكون أثقل الأمة عبئا وأتعبهم فكرا وأكثرهم سهرا وأوفرهم عملا. فالحمد لله على ذلك.

ووجه إليك بتدبيره السماوي العجيب عيون الرعية، وألقى إليك مقاليد أمورها

---

(16) **لسان المغرب**، ع 50، 30 غشت 1908، ص 2.

جاء توقيت هذه الرسالة الثالثة بعد مرور ماينيف عن أربعة أشهر عن سابقتها. وتفسر هذه «الهدنة» الطويلة نسبيا بكون النائب السلطاني محمد بن العربي الطريس قد توصل في ماي 1908 إلى اتفاق مع الصحفيين يقضي بمنحهما حالا 5000 فرنكا بدلا من مبلغ 14.700 فرنكا الذي كانا يطالبان به، ويضاف إلى ذلك سبعون ريالا شهرية تؤديها لهما نظارة أحباس طنجة لمدة سنة. وتبعا لهذا الاتفاق الذي يبرىء ذمة المخزن العزيزي من تعهداته السابقة، سحب الشاميان شكواهما المودعة لدى المفوضية الفرنسية (14 ماي 1908).

ومما دفع بالطريس إلى التعجيل بإيجاد حل للمسألة خشيته أن تتحول الجريدة إلى منبر إعلامي يستغله المناوئون للسلطان عبد العزيز، سيما وقد بلغ إلى علمه أن الأخوين نمور ربطا اتصالات بكل من المولى عبد الحفيظ والكتانيين. ويستشف ذلك من رسالة بعث بها الطريس إلى عبد العزيز، جاء فيها : «ننهي لشريف العلم أسماه الله أن مديري جريدة لسان المغرب لما قدما من الأعتاب الشريفة صارا يملئان أعمدة جريدتهما بأمور ضارة بمصالح المخزن الشريف ومثيرة لخواطر الرعية في هذا الوقت الحرج لعدم حصولهما على ماكانا قد وعدا به. ثم بلغنا أنهما يتخابران مع ثائر الجنوب ومع شياطين أهل فاس وينشران ما يناسب تلك المخابرة الفاسدة العقيمة».

انظر في هذا الشأن : رسالة الأخوين نمور إلى المفوضية الفرنسية بتاريخ 14 ماي 1908 (أرشيف نانط Carton 521) وكذا رسالة الطريس إلى الحضرة الشريفة بتاريخ 12 ربيع الثاني 14/1326 ماي 1908 (**كناش دار النيابة**، الخزانة العامة بالرباط : ك 2721، ص 204).

وأعطاك أزمة قلوبها وأمال إليك أميالها وعواطفها، وجعل بك آمالها وفيك أمانيها وعليك بعد الله اتكالها. فالحمد لله على ذلك.

فالمغرب ينتظر منك أن ترفعه بحول الله من وهدته وتنعشه من عثرته وتصلح مافسد فيه وتعمر ماخرب منه وتضيء ما انطفأ من أنواره وتوضح ماخفي من معالمه وترجع ماذهب من مجده وتجدد ماقدم من عزه وتنشر ما انطوى من علومه ومعارفه وتحيي مااندرس من مدارسه ومكاتبه. فالحمد لله على ذلك.

والمظلوم في الرعية يستغيث بك، والملهوف يناديك، والضعيف يلتجيء إليك، والعاجز يدعو لك، والظالم يرتجف منك، والمحتال يتزلف إليك. فالحمد لله على ذلك.

فحقق يارعاك الله ثقة الأمة بك وأمنية البلاد فيك.

أيها المولى الشريف،

لايعرف «اللسان» التلفيق والتمليق في خدمة البلاد، ولايدري التلبيس والتدليس في مصلحة الشعب، ولايمدح ماذم ولايذم ما مدح، بل خطته واحدة وواحدة لا غير منذ بدء نشأته إلى اليوم. وهكذا ستكون إلى ماشاء الله.

فاللسان قبل أن يتقدم إلى حضرتك الشريفة بالتهنئة يتقدم بالتعزية على ما أصاب بقضاء الله وقدره شقيق جلالتك السلطان عبد العزيز المعظم رعاه الله وأبقاه لأنه يعلم حق العلم أن أشد قلوب الأمة أسفا وحزنا لما طرأ من طوارىء الحدثان على جلالته وما حصل من انكسار لحلته هو قلبك الكريم[17].

---

(17) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الرسالة المفتوحة الثالثة نشرت أياما قليلة بعد مبايعة أهل طنجة المولى عبد الحفيظ. وكانت «لسان المغرب» إلى حدود هذا التاريخ تناصر المولى عبد العزيز، مما أوقع صاحبي الجريدة في نوع من الحرج نستشفه من هذا الاقتباس من افتتاحية يوم 30 غشت 1908، ص 1 : «يقف «لسان المغرب» اليوم موقف حرج بين قراءه، يتجاذبه وسطهم عاملان : حزن مع البعض لايستطيع أن يخفيه، وفرح مع البعض لايسعه إلا أن يبديه. من جهة ينبيء المغرب بخسارة جسيمة ومن جهة يبشر الأمة ببشارة عظيمة. ينبيء بانكسار جلالة السلطان عبد العزيز، ويبشر بانتصار جلالة السلطان عبد الحفيظ. خبر لقوم ملئه ترح ولقوم كله فرح. فما أصدق المتنبي إذ قال : مصائب قوم عند قوم فوائد. فسبحان العزيز الحفيظ الذي ينزل من عبيده سلطانا ويرفع من عبيده سلطانا. لا إله إلا هو جل جلاله».

فعش غير مأمور سعيدا وأملك سائدا ومحمودا، واحكم مرموقا بعين عناية المعين مرفوقا بتوفيق المهيمن الأمين، ناظرا إلى مصلحة الأمة، ساهرا على خير السلطنة بعون الله وحوله.

الداعي لجلالتكم بالعز والإقبال

«لسان المغرب»

• **الرسالة الرابعة**[18] :

«كتاب مفتوح إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، وفق الله آراءه السديدة إلى مابه خير الأمة.

أيها الجناب الكريم :

لم تبهج مملكة والحمد لله بحكم آمرها وملك عميدها ولم تهزج أمة بحمد ناصرها ومدح وحيدها مثل ابتهاج المغرب وأمته بجلوسك المأنوس على عرشه الشريف. شهادة لسان لا يشهد إلا بالحق المنزه ولا ينطق إلا بالصدق المجرد. فليهنأك الواحد الصمد بملكك السعيد، وليهنأ الرعية برعايتك الساهرة وسلطتك الحكيمة مابرح العدل حاكما والحق آمرا.

مولاي،

إن استقصينا بواعث هذا الابتهاج العظيم الذي هز شمائل المغرب هزا نراه يرجع إلى سببين :

الأول : هو ماأوتيتم من الحكمة والفضل العلوي والنظر الصائب، خصال وصفات تزدهي بها الأمة وترفع رأسها أمام الأمم.

والثاني : هو استبشارها بأن يتحسن بحكمكم الحكيم حالها وتسعد حياتها وتسكن قلوبها ويزول هذا الشقاء العامل على فنائها والفقر الذي افترس نفوسها وأبدانها، فتخف آلامها وتحيى آمالها وتأمن ويلات المظالم وسطوات الظالمين الذين محقوا السلطنة محقا وسحقوا الأمة سحقا. وتنهض بحول الله من هذه السقطة العميقة التي إن بقيت فيها كانت نهايتها الدمار والاضمحلال.

(18) **لسان المغرب**، ع 53، 20 شتنبر 1908، ص 1.

فلهذا اتخذ «اللسان» على نفسه أن يبسط في حضرتكم الشريفة بكتاب بعد كتاب شيئا مما تئن منه الأمة وتشقى به البلاد وتسوء أو تحسن به الأحوال، ويكشف الحجب الخفية عن المساوىء والمظالم، ويعلن ما تتسار به الناس في خلواتهم دون أن يستطيعوا إعلانه، ويبين الأسباب الداعية إلى التقدم أو التأخر والهلاك أو النجاة، حتى إذا ظهرت الأمور كان لجلالتكم أن تعمل مايلهمها الله سبحانه من الأعمال المسددة إلى الصواب إن شاء الله.

واليوم نبسط علتين من علل الدمار الكبرى، وهما : الظلم والجهل.

ظلم الهيئة السائسة وجهل الهيئة المسوسة.

فالظلم، ولانجد كلاما نعرفه به، علة شقاء الممالك وفناء الأمم وعفاء العمران. به تنقطع الآمال وتهمد الهمم ويعم الخمول وتفسد الأخلاق وتزول الأقدار فتعلو الأسافل وتنحط الأفاضل ويروج سوق النقائص فيسود الكذب على الصدق والمهانة على النزاهة والخيانة على الأمانة.

ولو عمت بلايا الظلم لهان حملا، ولكن لاتقع صواعقه إلا على هامة عامة الشعب المساكين الذين بهم تبنى السلطنة وعليهم تقوم الدولة وبهم وحدهم وجودهما وحياتهما.

تفشى الظلم في البلاد منذ القديم ولايزال يفتك فتكه في كل أنحاء السلطنة. يفتك بالفقير والضعيف والجاهل والغافل حتى بات الشعب لايعلم كيف يسأل ربه الخلاص من وطئة الظلم وهول العسف. وأصبح أكثر الناس أشباحا بلا أرواح يحسبون أحياء وماهم بأحياء، رؤوسهم حاسرة وأقدامهم حافية ولباسهم جلودهم وقوتهم وجودهم يتوسدون الثراء ويلتحفون السماء...

والظالمون ينتفخون ويعظمون ويرتعون ويمرحون ويرفلون بالدمسق وبالحرير ويكنزون ما استطاعوا من الأرطال والقناطير دأبهم تكرار الحمد أمام الناس وإن خلوا إلى شياطينهم يضحكون... وإن سأل سائل من هم هؤلاء الظلمة الغاشمون الذين أفنوا الأمة وطوحوا بالبلاد في هذه التهلكة فيسمع المغرب كله يجيبه بملء فيه : هم الكثير من الرؤساء والزعماء والقواد والعمال والأمناء وغيرهم من الموظفين الكبار والصغار في أبواب المخزن والمحلات الإدارية إلا من تنزهت نفوسهم ورفعت مقاصدهم وطهرت أيديهم وصدق إيمانهم، وماهم بكثير. أولئك هم

لصوص الشعب وقتلة البلاد. والأعجب أنهم يصنعون مايصنعون دون أن يشعروا بتأنيب الضمير إذ يعدون السلب من حقوقهم والاغتصاب من واجباتهم لأن أكثرهم ما أخذوا تلك الوظائف إلا بعد أن أعطوا الخمسة أو العشرة أو العشرين ألف ريالا، أعطوها لبعض المقربين والوسطاء. فإذا سلب الواحد منهم ونهب وجار واعتدى فلا إثم عليه ولاحرج لأنه بذلك يسترد ماله ويسترجع ماله.

ذلك بعض من أعمال الظلم نلفت عدلكم السامي إليه، فإنه مفسدة للدولة ومدعاة إلى الخراب.

أما الجهل فهو عدو السلطنة الأكبر وضد الأمة الأقوى، المستوجب المقاومة والاستئصال قبل كل شيء لأنه حليف الظلام وأليف الظلم والعامل معهما على الفقر والتعاسة والبوار. ويشق على «اللسان» أن يقول إن الدولة التي كان قديما يستضاء بأنوارها ويستفاد من علومها باتت على هذه الحالة التي لايصفها. لايصفها إذ يعز عليه وشهد الله أن يبين لجلالتكم مقدار معارف الشعب ومداركه. فكفى أن يقول أن ليس بموجود بين ملايين المغرب ألف رجل ممن يحسنون القراءة والكتابة. أما من الإناث فلا نظن أن فيه عشر قارئات أو دون. فلو بحث في إحدى الممالك الصغرى البحث الطويل فلا يعثر بين ملايينها على يافع واحد أو فتاة واحدة لا تعرف الكتابة بلغتها، و لم نقل القراءة، ذلك فضلا عن زينة العقل بمعارف العصر وفنونه، فكيف مع هذا الحال يتيسر للأمة أن تساير الأمم في سبيل المدنية والفلاح وهي في هذه الظلمة الحالكة ؟ فعلى ذلك إن وجود المدارس والجرائد ضروري ضرورة الجندية، بل ضرورة الحكومة نفسها. فلذا نذكر جلالتكم بأمر المدارس ولزوم فتحها في كل مدينة من السلطنة، مدارس تعلم العلوم العصرية بالطرائق والكتب الحديثة. فإن هذه هي الخطوة الأولى في سبيل الحياة[19].

المخلص لله النصيحة ولجلالتكم الدعاء
«لسان المغرب»

---

(19) كان «لسان المغرب» يعير مسألة التعليم ومحو الأمية اهتماما خاصا ويعتبرها اللبنة الأولى لكل إصلاح. وهذا ماجعله يكتب أنه لاجدوى للمغرب من دستور ومجلس شورى مادام لم يتجهز «بذخائر العلم الصحيح والمدنية الحقة، وذلك لايكون إحرازه إلا بالمدارس والجرائد اللذين

• **الرسالة الخامسة**[20] :

«كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد الحفيظ وجه الله آراءه إلى الحق،

أيها الجناب العالي،

إذا كان كتاب جلالتكم، جعل الله السداد حليف قولكم الرشاد أليف عملكم، المؤرخ في 21 رمضان لم يصل إلينا إلا في 20 شوال، ذلك بعد مكثه نحو شهر بأيدي المكلفين في طنجة، فكيف نأمل أن تبلغ كتبنا حضرتكم الشريفة ؟ أو إن قيض الله لها البلوغ فمتى يكون ذلك ؟ فلذا رأينا أن نخاطب جلالتكم بلسان «اللسان» تحققا أنه لابد من أن تبلغ كلماتنا مسامعكم الكريمة وأنها تبلغ في أوقاتها.

مولاي،

العدل أساس الممالك. العدل مفخرة السلاطين، العدل سعادة الأمم. فكل مملكة قامت على دعائم العدل وأركان الحق ثبتت وثبت بنيانها واشتد حولها وسعد شعبها فتوفقت مقاصدها وانتظمت أمورها ففازت بالسعادتين وأفلحت في الدارين. وكل مملكة قامت على غير ذلك الأساس كان قيامها مؤقتا وسقوطها محققا. وإن ورف ظلها بداة ذي بدء، فلابد أن يتقلص ولو بعد حين. ولنا من الممالك الماضية والأمم الفانية عبر للمعتبرين ومواعظ للمتعظين.

ونحن نقول في حضرتكم السنية جهارا، طوعا لأوامر الذمة وخدمة لمصالح الأمة، أن الظلم لايزال ضارب الأطناب في كل جهات السلطنة يبلي جسم الرعية وينخر عظم المغرب. نرى متقلدي الأمور الذين اشتروا وظائفهم بالأثمان الغالية هم هم سوس الفساد ودود العيث في البلاد يعطون الناس أقبح الأمثلة على قلة

= هما من أنجع الوسائل لنشر العرفان بين كل طبقات الشعب» (13 شتنبر 1908، ص 3). لكن بالرغم من هذا التحفظ حول عدم اكتمال شروط إعلان الدستور في المجتمع المغربي، فإن الجريدة بادرت إلى نشر فصول من مشروع دستوري في أعدادها المؤرخة في 11 و18 و 25 أكتوبر، و1 نونبر 1908. وهذه المبادرة قد تؤول بخضوع «لسان المغرب» لرغبة بعض عناصر النخبة المغربية المتحمسة للدستور (خاصة بعدما شهدته الديار العثمانية من انتصار للتيار الدستوري في يوليوز 1908)، وقد يفسر أيضا برغبة صاحبي الجريدة ممارسة ضغوط على المخزن الحفيظي الذي لم تعد العلاقات معه على أحسن مايرام.

(20) **لسان المغرب**، ع 62، 22 نونبر 1908، ص 1-2.

الأمانة وعدم الاكتراث للمصلحة الوطنية وانتهاك محارم الشريعة الوضاء الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر، متخذين وظائفهم وسائل لغنم المكاسب وكسب المغانم، جعلوها شواهين لاصطياد أموال المساكين ومباضع لاستنزاف دماء العباد. فإن كتب التظلم من عمال الظلم وأمناء الخيانة ومستخدمي الشر وقضاة الجور تتوارد إلى طنجة من كل فج عميق. على أن المستغيثين بالناس قليل عديدهم بالنسبة إلى المستغيثين بالله الذين يشكون إليه سبحانه أمورهم سرا ولايستطيعون أن يفوهوا بها جهرا.

تتوارد كتب الشكوى من البلوى إلى طنجة كأن طنجة أصلح شأنا وأعدل ناسا من سواها. فكم من أملاك اغتصبتها ذوو القوة والجاه والمال من مواليها الفقراء، وكم من أملاك حازتها لأنها للدولة. كأن أملاك الدولة مسيبة مهملة لاصاحب لها، مباحة لكل من يريد امتلاكها... أليست أثمانها ملايين !!! أليست هي أملاك الأمة ؟ أليست الأمة هي العامة والفقراء ؟..

وكم وكم من مثال للجور والعسف هو مِنَّا بمرأى ومسمع يدل على اهتزاز أسس السلطنة وينبيء بغضب السماء على الأرض، ينبيء بالمصير إلى الدمار الأخير...[21]

ما لنا نذهب إلى بعيد وننظر إلى غيرنا لنستشهد على أعمال الظلم، فإن مسئلة «لسان المغرب» مع المخزن الشريف أصبحت مثلا سائرا يعلمها كل من في المغرب وخارج المغرب...

---

(21) نلاحظ هنا شدة لهجة الرسالة في فضح ما يعتبره كاتباها من عورات المخزن، ولعل ذلك راجع إلى كون العلاقة بينهما وبين المخزن قد تأزمت من جديد بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ماي 1908 مع الطريس. فقد كان هذا الاتفاق ينص على تخصيص راتب شهري قدره سبعون ريالا مخزنيا للأخوين نمور تؤديه نظارة أحباس طنجة. لكن موظفي الأحباس، بعد تنفيذ الشهرين الأولين، امتنعا عن الاستمرار فيما كانوا يعتبرونه مناقضا للشرع. ونستشف هذا من رسالة بعث بها من طنجة كل من المختار بن محمد التمسماني وعلي مفرج إلى المهدي المنبهي : «ولما فتح الله علينا بالسعادة الدائمة والخير الكبير بمبايعة سيدنا ومولانا دام عزه وعلاه، امتنعنا من تنفيذ الشهر الثالث نظرا لكون ذلك لامعنى له إذ مصاريف أوقاف المساجد معلومة. كما أنه أطبقت كلمة جل من يعتمد عليه من أهل البلد بالبحث عنا في إعلام جناب سيدنا أيده الله بهذه الهفوة العظيمة الصادرة عن عديمي البصيرة» (رسالة بتاريخ 20 شعبان 17/1326 شتنبر 1908، مديرية الوثائق الملكية، الرباط، الترتيب العام).

أفهل من لزوم لنبسطها لجلالتكم بعد أن بسطناها مفصلا في أكثر من عشرة كتب رفعناها إلى حضرتكم الشريفة وتشرفنا بأجوبة بعضها.. لا لا لزوم لذلك. فكفى أن نقول يا مولاي إن العلم غير المال والذين يخدمون العلم قلما يعبأون بالمال. فقد ظهرت الجريدة عام 1324 وكان لها ماكان من الإقبال، فعرض المخزن علينا اشتراءها وجعلها لحسابه، فرضينا بما رضي به وعقدت العقود وأبرمت العهود. وما انتهت المخابرات في هذا الشأن إلا بعد الأشهر الطويلة، فبتنا نخدم المخزن والأمة بغيرة الله وإخلاص الله كما يعلم الله وعباد الله في المغرب جميعا. وبتنا ننفق نفقات الجريدة كليا وجزئيا من أموالنا منتظرين قيام المخزن بالعهود المبرمة. فمضت السنة الأولى ثم الثانية ونحن نصرف أموالنا ونبذل أتعابنا ونمزج سواد الليل ببياض النهار في خدمة الحق ونصرة العدل.

فليشهد سكان المغرب هل قصر «لسان المغرب» في خدمة المغرب ؟

ولكن إن حكمت الضرورة بإباحة المحظور حكمت علينا الحال بإشهار الحقيقة. فإننا لانزال نزاول عناء المماطلات ونعالج بلاء المحاولات.

مولاي،

إنا لنخجل من لحظ جلالتكم ومن قراء العربية في الخارج أن نقول إن الجريدة تحرر وتطبع وتوزع مجانا أي بلا عوض منذ نشأتها حتى اليوم. فهل ذلك عدل ؟ نعم، كان عدلا لو كنا نستطيع مداومة القيام بها على هذه الصفة. لكننا لانستطيع.

يقولون : للجريدة دخل، فكيف تقولون مجانا. نسأل العفو ونجيب إن هذا الدخل لايساوي أجرة أماكنها وأجرة العملة فيها.

إن من مئات المشتركين في بلدان السلطنة قاطبة اثنين وأربعين أدوا البدل في السنة الأولى، واثني عشر في السنة التالية. وهذه دفاتر إدارة الجريدة مفتوحة لكل من موظفي المخزن والسفارات. فليأت من شاء التحقيق وينظر فيما شاء...

كتب إلينا أحد المشتركين يقول :

«أعجب كيف سألتني البوسطة دفع قيمة الاشتراك في اللسان. أليست الجرائد توزع مجانا ؟ وهذه السعادة[22] تعطى بلا بدل. فلماذا يطلب اللسان بدلا ويخالف قانون الجرائد» ؟

(22) تم تأسيس جريدة «السعادة» في طنجة في أكتوبر 1904 لخدمة الأطماع الفرنسية في المغرب. =

وقد فات هذا الرجل أن السعادة تخص دولة، ودولة لافرق لديها إن وزعت السعادة مجانا أو ألف سعادة مجانا. أما «اللسان» فلاهو دولة ولايخص دولة، بل هو ينتظر المخزن الشريف أن يقوم بالعقود ويفي بالوعود.

ولو علم ذلك الرجل وأمثاله أن صاحبي اللسان[23] يبذلان أتباعهما ويخدمان بلا أجرة ليصدرا له تلك الجريدة التي يقرأها بغير تعب لعجب من ذلك. ولو ذكر أن موظفي المخزن يشتغلون من نهارهم نحو أربع ساعات ليتقاضوا عنها مائتين وثلاثمائة أو أكثر شهريا، بينما صاحبا اللسان يقضيان نهارهما كله وجزءا من ليلهما ويضيفان إليهما من أموالهما جزءا كبيرا لكان عجبه أكثر وأشد.

هذا هو الواقع، وهل ذلك عدل ؟

والآن نسأل جلالتكم، أيها الجناب الكريم، أن تعدلوا في معاملتنا. إما أن يقوم المخزن الشريف بمقتضى العقود المبرمة وذلك من تاريخ بدء نشأة الجريدة حتى اليوم، وإما أن يؤدي لنا التعويض العادل عن الخسائر والأضرار التي ألمت بنا في كل هذه المدة[24]. وإلا إن كان للمخزن الشريف خلاف نظر، فليوكل بعضا من رجاله مع بعض موظفي سفارات الدول لينظروا في المسألة ويقضوا علينا أو لنا، ونحن راضيان بحكمهم على كل حال. وهكذا تجعلون جلالتكم حدا لهذا الظلم الذي نعامل به ولهذه الخسائر التي نكبدها.

مولاي،

إن الصبر على المماطلة والتسويف من أصعب الأمور وأظلم الأحكام. فلذا نرجو عدلكم المعهود أن تأمروا بحل هذه المسألة عاجلا. والله سبحانه المسؤول أن يلهم جلالتكم بما به نصرة الحق ومآل الخير والنفع على الأمة والسلطنة. إنه على كل شيء قدير.

الداعيان لجلالتكم بالعز والإقبال
صاحبا «لسان المغرب»

= وتبعا لذلك، كانت المفوضية الفرنسية تمولها وتبعث بها مجانا لنخبة مختارة من القراء في مختلف جهات البلاد.

(23) الأخوان نمور.

(24) كان الصحفيان يطالبان ب 20.000 فرنك تعويضا على أتعابهم وخسائرهم في الرسالة التي بعثا بها إلى المفوضية الفرنسية بتاريخ 16 مارس 1908 (سبقت الإشارة إليها).

• **الرسالة السادسة**[25] :

كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله

أيها المولى الشريف؛

نحمد الله فيكم الذي جعل على سدة المغرب إماما يعلم أن السلطة لاتثبت إلا إذا اقترنت بالعدل، والعلم لاينفع إلا إذا ساير التقوى، والحكم لايصيب إن لم يعضده الحق. ويعلم أن العاقل من نظر فاعتبر، والحكيم من ذكر فذكر، وإن يد الله فوق كل يد جل جلاله.

مولاي، إن من أعجب الأمور وأنكدها في هذه الدنيا الغرارة الختارة أن الناصح الصدوق الذي يتوخى في النصيحة الخير للمنصوح له ويتحرى الصدق المجرد عن كل صبغة ورياء، فيقول عن الليل أسود وعن النهار أبيض، تكثر أعداؤه وتقل أصدقاؤه، فتزور عنه الوجوه وتتغير عنه القلوب ويشمت به المبغضون ويلومه المحبون، وأقل ما يقال عنه إنه جاهل. ذلك عرفناه وتحققناه اختبارا حتى صرنا نرى نتائجه حسيا عيانا قبل الإقدام عليه. وكم من مرة عاندنا النفس في رغائبها وقلنا لها : «يانفس دعي النصيحة، فإن أخلصت فيها أغضبت الناس وإن لم تخلصي أغضبت الله». فلم تنتصح وعصت وأبت إلا طاعة الحق على كل الوجوه.

مولاي،

إن لأعمال الظلم في الممالك نتيجتين طبيعيتين لامحيد عن واحدة منها :

إما تهابط الأمة التدريجي في مهاوي الضعف، فالخمول فالجمود فالهمود فالاضمحلال، ثم تداول الأيام.

وإما انقلاب في الحكومة وهيئتها، كما حدث قريبا في الدولة العثمانية وفي المغرب في حين واحد. ولكنه انقلاب أنتجته ضواغط الحوادث الوقتية فلا يعلم مايعقبه من الخير أو الشر إلا الله.

تجاوز الظلم في عهد المخزن السابق حد الإفراط حتى أمسى المغرب منه على وشك الغروب. وبينما هو يجود بما يجود ولم يبق منه إلا شفا أو شفق إذا الله تداركه برحمته فبعثكم منقذا له وللأمة، آخذا بيدكم في أصعب الطرق وأشد

---

(25) **لسان المغرب**، ع 73، 7 فبراير 1909، ص 1-2.

المواقف وجعل من المقادير ظهيرا لكم ونصيرا، فبلغتم غايتكم والحمد لله وفرح الشعب كبيره وصغيره، دانيه وقاصيه، واستبشر الجميع بالفرج القريب متوسمين فيكم مخائل الخير قارئين من شمائلكم آيات الفأل الصالح والفوز المبين. فقبضتم على زمام الأمر بأمر الله وكان ماكان مفعولا.

فمضت شهور وتلتها شهور والخلق لايزالون إلى الآن يترقبون من السماء مايترقبون. والبعض ما برحوا يستصرخون العرش ورب العرش والسماء وأهل السماء من شدة وطأة الظلم وهول ضغطة الاستبداد، ولكنهم لم يقنطوا حتى الآن من رحمة الله.

فكيف نعلل ذلك ؟

لو كنتم ياسيدي على علم صحيح من وقائع الأمور ودخائل الأحوال لما قر لهمتكم قرار ولاأطبق لكم جفن ولا طاب عيش حتى تخففوا من ويلات الأمة شيئا. ولكنه بيان من ظواهر الأحوال أن بعض المقربين وأولياء الأمور يسلكون مع جنابكم مسلكهم مع مولاي عبد العزيز. يضربون بينكم وبين حقيقة حالة الأمة حجابا كثيفا. لايقولون لكم إلا مايريدون أن يقولوا، ولايريدون إلا ماهو أخفى لجرائمهم وأستر لسيئاتهم مما يدنيهم إلى رضاكم ويبعدهم عن رضا الله.

إن مولاي عبد العزيز ماكان عليه إثم ولاحرج في كل شدائد الأمة ونكباتها لأنه ماكان يعلم من أحوالها شيئا. وهذا هو السبب الأكبر في كل ماجرى.

أفلام نحن إن تكلمنا أم نعذر إن سكتنا ؟

إن سكتنا نخاتل الحق ونشاركهم في هذه الجريمة العظمى، جريمة خيانة الأمة. فلا نرى بدا من التكلم ولو تعرضنا (كما يقولون) لغضب السلطان. إنه لأهون أن يغضب السلطان من أن يغضب الله.

مولاي — إن الطغيان في الظلم والشطط في العسف ونهب الأموال والتجارة بالوظائف ونفاق سوق الرشوة واستلاب أملاك الأمة وتحليل كل ماحرم الله مازال كله كما كان، بل أسوأ وأقبح. فإنه كان قبلا يقع سرا، واليوم علانية بلا خوف من الله ولا حياء من الناس. وعوامل الاضطراب وبواعث الفتن ما برحت تعمل أعمالها في كل جهات السلطنة، ماتسكن صباحا حتى تجيش مساء. فالريف

وماجاوره على الطول إلى حد الصحراء في أسوإ حال، فقد نبذ كله الطاعة ولجأ إلى القوة. ومراكش وماحوليها في ليالي المخاض لايعلم ماتلد إلا الله. والقلوب في كل مكان مثقلة بالهواجس، محملة بالوساوس. والمستقبل مظلم في كل عين، والنيات مسودة في كل بلد، والفقير والضعيف ومن لانصير له ولاشفيع يسجنون لغير ذنب ويسلبون. وعقلاء السلطنة في زوايا بيوتهم ينتظرون ويتنهدون. والعلماء يسمعون ويرجعون. ومن أولياء الأمور والرؤساء من هو لاه بكنز الأموال في المصارف البعيدة. ومن العمال والموظفين من همه برذونته وتكثير العبيد والخدم من حوله. نهاره في البحث والفحص عن حق لأحد يسلبه أو دينار ينزعه، وليله بين «قين وقينة وقنين وقنينة». هذا لاه بذاته ساه عن غيره. وذاك يقول : نفسي الأمة والأوطان وبعدي الطوفان. وذلك آلة جامدة تديرها يد غير منظورة إلى غاية غير معروفة، يقول ماقيل له، كما تقول الببغا.

هذه حالة السلطنة وهذه حالة أكثر رؤسائها. فمن صورها لجلالتكم بغير هذه الصورة يكون إما غير عالم بحقائق الأمور وإما مواربا في الحق والحقيقة.

أو يوجد مثال للظلم وأنموذج للجور أوضح وأظهر من مثال معاملة المخزن الشريف «للسان المغرب». أو هل سمع السامعون بمثل تلك المعاملة التي لانعرف كيف نكيفها أو ننعتها ؟ تعقد العقود وتكتب الوثائق وتنفق النفقات ويقام بالأعمال على منتهى ما يرومون ويرغبون. وتمضي الشهور ثم الأعوام في المشاق والمتاعب والسعي من الفريقين، نحن في تحقيق الحقوق وتحصيلها وهم في إبطالها وابتلاعها. وإلى الآن لم تنته هذه المسألة ولم يرخ الستار دون هذا الدور العجيب.

لاتثريب على المخزن السابق إن كافأ الأعمال بأضدادها. الخير بالشر والنفع بالضر. ولكن من لنا بعذر نقيمه للمخزن الحاضر يبرىء رجاله ويبرر أعماله.

نحن نعلم يا مولاي أن المخزن في هذه المعاملة مسير لامخير. ونعلم القصد من سلب حقوق الجريدة الصادقة في خدمة البلاد والأمة. حقوق ماكانت لتستحق الذكر، ولكن سلبها يضر بها وإن يكن لاينفع غيرها. فلنضرب اليوم عن ذلك ولنأت بما يحقق الحق ويبطل الباطل.

يحتجون بأننا أبرأنا ذمة مولاي عبد العزيز، وعليه لم يعد للجريدة حقوق في

ذمة المخزن[26].

فلننظر الآن في قولهم هذا أمام جلالتكم والقراء جميعا وأمام سفارات الدول لنرى هل قولهم صحيح، وهل ذلك الإبراء يسقط شيئا من حقوق الجريدة.

أولا : هل دفع المخزن للجريدة حقوقها المطلوبة العادلة حتى أبرأت ذمة مولاي عبد العزيز ؟

الجواب : كلا.

ثانيا : إن تلك التبرئة كانت تبرئة شخصية بحتة، بمعنى أنه كان المقصود منها أن لاتطلب الجريدة حقوقها من مولاي عبد العزيز شخصيا. وبين أن ذلك لايسقط شيئا من حقوقها على الحكومة لأن الجريدة تخدم الحكومة والأمة لا السلطان شخصيا[27].

ثالثا : إن ذلك الإبراء كان لأسباب داعية اضطرارية وفي أوقات شاذة غير عادية، بل خارقة العادة. فهو حجة للجريدة لا عليها، وهو أيضا من الأعمال المستوجبة للمدح عند كل الناس.

كان ذلك في أواخر ساعات المخزن السابق وفي أشدها ضيقا وظلاما. وكان الاضطراب شاملا والأمن مفقودا والسلطنة بأسرها قد خلعت الطاعة ولم يبق لمولاي عبد العزيز من الرعية إلا وزراءه، وهو إذ ذاك ذاهب إلى مراكش. وكل كان عالما بما تكون نتيجة تلك الرحلة. ففي تلك الأثناء سئلنا إبراء ذمته، فما ترددنا لأن شريعة الأدب واللياقة كانت تقضي علينا بالإجابة حتما. ومن جهة أخرى كانت الخزينة في عسرها المعلوم والجنود تفر من كل ناحية. فمن ذا الذي له ذرة من المروءة يستطيع أن يطالب حقوقه في تلك الظروف، أو له وجه أن يمتنع عن إعطاء ذلك الإبراء أو عشرة من مثله[28].

(26) إشارة إلى الاتفاق الذي حصل في ماي 1908 بين الأخوين نمور ودار النيابة.

(27) كان للمخزن رأي مخالف لهذا التأويل إذ أنه يرى أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ماي 1908 يضع أسسا جديدة للتعامل بين الطرفين ويلغي في الوقت ذاته الشروط القديمة.

(28) الصحيح هو أن الأخوين نمور كانا في ضائقة مالية كبيرة جعلتهما في موقف يعسر فيه رفض العرض المخزني الجديد، سيما وأن الظروف العامة حبلى بتطورات يصعب آنئذ التنبؤ بها. ولما استتب الأمر للمولى عبد الحفيظ، وعزرت نظارة أحباس طنجة عليهما الراتب الشهري المتفق عليه، قررا تصعيد اللهجة مع المخزن ومطالبته بتعويضات باهضة.

رابعا : إن ذلك الإبراء كان ابن ساعته، و لم يكن لنا سابق علم أو تنبيه بطلبه. فقد سئلنا في ليلة اجتماع مع بعض كبار رجال المخزن أن نبرىء ذمة مولاي عبد العزيز، فلم نتأخر. و لم يدر في خلدنا أن الأمر مدبر من قبل لإبطال حقوق الجريدة. وسنشرح كيفية أخذه وكتابته وظروفه وأقوال رجاله وتدابيرهم في كتاب آخر مفتوح لتقف جلالتكم على حقائق الأمور.

خامسا : إننا كنا معتمدين في ذلك الوقت كل الاعتماد على كتاب جلالتكم الأخير ثقة منا وتأكدا (كما كان ظاهرا للجميع) أن الحكم راجع لامحالة إلى جنابكم الشريف، وتحققا أن لامندوحة للمخزن ولا مشاحة من القيام بأحكام أوامركم. فلذا لم نر من بأس بإعطاء ذلك الإبراء إذ بالواقع لم يبق للجريدة حق على مولاي عبد العزيز حتى بدون ذلك الإبراء لأنه مبرأ طبيعيا.

وهذه عبارة من ذلك الكتاب الشريف المرسل إلينا بواسطة الوزير الأكبر القايد الكلاوي :

(حرفيا) «فلتعلم أن سيدنا أيده الله يأمرك أن تظهر اللسان حالا على عادته، وكل ماتصيره تقبضه مستوفيا إن شاء الله حين يحل الركاب الشريف برباط الفتح، ولايضيع لك شيء إن شاء الله. ودمتم في هناء وسعادة»[29].

فكيف لانعطي إبراء لمولاي عبد العزيز وللحكومة نفسها وللأمة بأجمعها بعد أن تعهدت جلالتكم بهذه الكلمات الصريحة.

والآن، إن كل مانلتمس يامولاي هو أن تأمروا بأن يلتئم بعض رجال المخزن مع بعض من موظفي سفارات الدول[30] في طنجة فينظروا في المسئلة ويحكموا.

وفق الله آراءكم السديدة إلى رفع الظلم ودفع الاستبداد.

الداعي لجنابكم الشريف بالتوفيق

«لسان المغرب»

---

(29) تؤكد هذه الرسالة أن الأخوين نمور ربطا اتصالامع «الحفيظيين» قبل خلع المولى عبد العزيز. وهذا فعلا ما تنبه إليه الطريس في أوانه وجعله يستعجل التوصل إلى اتفاق معهما (ماي 1908).

(30) في 3 غشت 1908 بعث الأخوان نمور برسالة إلى المفوض الفرنسي رينيو يخبرانه فيها أنهما =

• **الرسالة السابعة**[31] :

كتاب مفتوح إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله

أيها الجناب الفخيم

قد بعثنا إلى حضرتكم الشريفة حفظها الله ورعاها منذ مامن الله عليكم بالجلوس على كرسي السلطة إلى اليوم، أي مدة سبعة أشهر، عدة من الكتب المغلقة[32] وأربعة كتب مفتوحة[33]. وكانت الغاية الأولى المقصودة من تلك الرسائل هي إلفات نظركم السامي إلى حالة السلطنة المحزنة لمعاملة الرعية بالعدل عموما وهذه الجريدة خصوصا. عدل لا يثبت الملك ولاتسعد البلاد ولا تسكن الأمة إلا إذا عمل بحكمه وأخذ بنصرته. وهذا العدل الذي كنا نلح لهذه الجريدة في سؤاله ونجد في نواله ليس هو من الشؤون المستلزمة كل هذه الصعوبة والتصعب وكل هذه الأيام الطويلة. فما هو إلا أن تأمروا بعض رجال المخزن أن يلتئموا مع بعض موظفي سفارات الدول الفخيمة[34] في طنجة الذين نحن نسأل

= يتكبدان خسائر مادية باهظة وأن الاتفاق الحاصل بينهما وبين دار النيابة إنما أملته الظروف الصعبة التي يعانيانها وتعيشها البلاد عامة، كما يلتمسان منه أن يجود بعنايته على «لسان المغرب». (**الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي**، نانط Tanger, carton 521).

(31) **لسان المغرب**، ع 75، 21 فبراير 1909؛ ص 1–2.

(32) لم نقف على هذه الرسائل، ولكننا اطلعنا على رسالة موجهة إلى الحاج محمد المقري بتاريخ 31 أكتوبر 1908 يستفاد منها مايلي :

عقب الاتفاق الحاصل بين دار النيابة والأخوين نمور، توصل الصحفيان بمبلغ ألف ريال من المخزن. ثم بعد ذلك بعث إليهما المولى عبد العزيز بمبلغ مماثل، لكن النائب السلطاني محمد الجباص حازه مدعيا أنه دفع المبلغ الأول من جيبه ويريد استرجاعه.

يطالب الشاميان ذمة المخزن بأربعة ألف ريال كتعويض عن خسائر الثلاث سنين الماضية (رسالة موقعة من لدن أرتور نمور وفرج الله نمور، مؤرخة في طنجة 5 شوال 1326، محفوظات الخزانة الحسنية، الرباط، أورد نصها الفقيه محمد المنوني في كتابه : **مظاهر يقظة المغرب الحديث**... ج 2، ص 287 — 288).

(33) الرسائل المفتوحة المنشورة في «**لسان المغرب**» أيام : 30 غشت و20 شتنبر و22 نونبر 1908، ثم 7 فبراير 1909.

(34) يلاحظ هنا، كما ذكرنا سالفا، إصرار صاحبي الجريدة على تدخل بعض الدول الأجنبية في حسم نزاعهما مع المخزن.

حضراتهم باسم العدل أن ينظروا في مسئلة الجريدة ويحكموا إما لها وإما عليها. وهكذا تغلق أبواب الشكوى وتقطع أسباب التظلم وتنقضي هذه القضية التي ملأ حديثها المغرب من أقصاءه إلى أقصاءه.

مولاي،

إن طلب الجريدة هذا عادل، بل هو العدل نفسه بحيث لايسمعه سامع إلا ويحكم فورا بأن لامنتدح للمخزن عن الإصاغة له والقيام به. ولو كان في المغرب مجالس شرعية أو محاكم نظامية لما اقتضى الحال إلى مثل هذا الطلب. ولكن كيف السبيل إلى العدل والمغرب على مثل هذا الشأن الذي تفيض له الشؤون ورجال العدل فيه هم أعداء العدل. وقاه الله من رجاله وأنقذه من حكامه وحماه من حماته.

فإذا كان بعض المتربعين في الدسوت قد ابتاعوا مقاعد المخزن بالأثمان الغالية، علما أن الوظائف أسرع الوسائل للمكاسب وأضمن وأقرب الذرائع للغنى، فأنى يرجى منهم صدق في عمل وعدل في حكم وهم يتجرون بالمحظورات. فاعتقادهم أن من حقوقهم التي لاينازع فيها أن يستردوا ما أعطوا ويزيدوا عليه أرباحا قد جعلهم أن يعيثوا في أموال الرعية ولايرحمون، كأنهم القضاة في أموال اليتامى. كأن كل شيء جائز لبعض الموظفين على شريطة أن يحسنوا الصنع فيما يقترفون، بمعنى أن لايدعوا مظلوما أو مسلوبا يتظلم منهم أو ينعي عليهم أعمالهم. وهذا ماحمل الرعية على أن تنفر من بعضهم نفور الغنم من أعداءها. وإن أبعدنا النظر قليلا نجد أن هذه هي العلة الكبرى في تشوش السلطنة.

والبعض يحسبون أن السياسة كل السياسة هي أن يعرفوا كيف يقذفون بأرباب الحقوق من موعد مضروب إلى موعد، ومن أجل مسمى إلى أجل، ويتفننون في التسويف والمماطلة أشكالا وأنواعا. فإن وعدوا لايكون بقصد الوفاء وإنما قصد أن يفتح عليهم في أثناء ذلك بعذر أو بسبب ليقذفوا بذلك الأجل إلى أجل غيره. وهكذا إلى ماشاء الله. وهذه خلة تنافي أوامر الدين القويم وتعود بعواقب الضرر على الأمة والبلاد أكثر منها على أصحابها. فكم سمعنا وكم رأينا من علائم فقد الثقة العامة بالمخزن الشريف. مثاله أنه منذ مدة طرح في ساحة الالتزام أشياء جند كملابس وغيرها، فلم يرد أحد من الملتزمين أن يتقدم إلى الالتزام إلا بكفالة مصرف من المصارف أو تاجر من الأجانب مدعين أنه إذا دخلت أموالهم ذمة

المخزن لاتخرج من هناك إلا بعد سنين وبعد متاعب وخسائر لايعرف مقدارها ويشعر بعبئها إلا المجربون. فهذا أمر غير مشكور السمعة ولامحمود العاقبة، والذنب فيه ذنب المتخلقين بخلق المماطلة من رجال المخزن الشريف.

ولماذا ياترى نرى أغنياء السلطنة ونبهاءها ينسلون من تبعة المخزن الواحد بعد الآخر انسلال الخرز من السلك ويدخلون الحماية الأجنبية(35) كالإبل المقطورة تقود بعضها بعضا، حتى إذا دام الحال على هذا المنوال بضع سنين لايبقى للمخزن من التابعين إلا كل غمر حاسر الرأس حافي القدم لايباع ولايشرى. أليس ذلك، يامولاي، من شدة العسف ؟ أليس ذلك ليصونوا بقية مايملكون حفظا للحياة وتصونا من الذل والهوان ؟ نعم، إن بعضهم يلوذون بكنف الأجانب هربا من العقاب على ماكسبت أيديهم، إلا أن هناك أيضا أبرياء لاذنب لهم سوى أنهم يملكون شيئا ورثوه من أجدادهم أو كسبوه باجتهادهم فيحتمون استدراكا للأمور قبل وقوعها المنتظر. أو أن لبعضهم أموالا مثقلة على ذمة المخزن لايتمكنون من الحصول عليها إلا بطريقة أجنبية. فهؤلاء وأمثالهم، والحق يقال، لمعذورون. فإن النفوس تأبى الظلم وتتحاشى الظالمين ولو كانوا من أقرب أقرباءها، وتؤثر المقسطين وتجنح إليهم وإن كانوا من أبعد الأباعد. سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا.

ومن الأمور الخليقة بالتفاتكم العالي أيضا هي تشديد الضغطة على الرعية وكم فمها بكمامة من حديد. فالناس على اختلاف درجاتهم وتنوع مظالمهم لايقدر أحد منهم على بث الشكوى من ألم البلوى إلا لله في السر والنجوى لئلا يزيدوا على مصابه مصابا وينزلوا فوق عذابه عذابا. وكل عاقل يعلم أن منع المتألم من الصراخ يعقبه أمر من اثنين : إما انفجار من شدة الضغط، وإما الانطفاء إذ تهبط القلوب وتسقط الهمم وتنقطع الآمال فيستسلمون للقضاء استسلام القنوط، وهناك النهاية. ولما كنا نعلم أين يذهب بالأمة مثل هذا الضغط الشديد، اتخذنا على عاتقنا قياما بواجب الخدمة الصحافية أن نتكلم بصوت كل مظلوم ولسان كل ضعيف مظهرين مكنونات القلوب ومخبئات الصدور في حضرتكم الشريفة

(35) تفاقم أمر الحمايات الأجنبية في العقد الأول من القرن العشرين ولم تعد مقتصرة على تلك الفئة من الناس ذات المصالح التجارية والفلاحية المرتبطة بالرعايا الأجانب وبقنصلياتهم، بل امتدت لتشمل بعض كبار القوم من أعيان المخزن. وشكل هذا أحد العناصر التي عجلت بانهيار استقلال المغرب.

بكتب مفتوحة تباعا. وهكذا نستمر بإذن الله وحوله حتى يحق الحق ويزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقا.

إن خطة الدفاع عن حقوق الضعفاء ونشر سيئات أولي السيئات لا تروق بالطبع كثيرا لبعض رجال المخزن الذين لاتقر عيونهم ولاتنشرح صدورهم ولاتبرق أسرتهم إلا إذا شاهدوا أسماءهم في الجرائد مثل أشخاصهم في الطرق والأسواق مخفورة من خلف ومن قدام بكوكبة من النعوت والألقاب الكاذبة كالعبيد والخدم من حوليها. وهذا إثم لاتجترحه الجرائد الصادقة. ولكننا آملون أنهم إن غضبوا اليوم سيرضون غدا حينما تزول الأغشية عن البصائر فيتجلى لهم الحق فيبصرونه كما هو وأين هو، فيتحققون إذ ذاك قول ابن الحزم القائل : «من حقق النظر وراض نفسه على السكون إلى الحقائق وإن آلمتها في أول صدمة، كان اغتباطه بذم الناس إياه أشد وأكثر من اغتباطه بمدحهم إياه». فإذا خفيت اليوم عنهم هذه الحقيقة ولم يدركوا معناها سوف يدركها أبناءهم ويقرون بفضل هذه الجريدة المخلصة ويقدرون قدر خدمتها الصالحة. فأولادهم قضاتنا عليهم.

هم يحاولون أكل حقوق الجريدة وسرقة أموالها والضر بها، وهي تحاول نفعهم الحقيقي وتطهير أخلاقهم من جراثيم الفساد. فأي الفريقين أشرف عملا وأسمى قصدا ياترى ؟

هم يسلبون الأمة ويظلمون الضعفاء ويملأون مصارف الأجانب من أموال الحرام. وهي تقول لهم : ردوا الأموال المسروقة وأقلعوا عن الظلم والطغيان وكونوا أهلا بوظائف العدل ومجالس الحكم. فمن هو الأصدق في خدمة الأمة يا ترى ؟

هم يقضون في أماكن وظائفهم ثلاث ساعات من نهارهم أو دون، مضطجعين على الوسائد، متكئين على المساند، يتثاءبون نعاسا، ويتمطون راحة، ويتسلون بأحاديث أفرغ من البندق القديم، فيتقاضون عن هذه الساعات بضعة من الريالات، ذلك ماعدا الدخل السري المعروف. وهي تنفق أموالها وتبذل أتعابها وتصل النهار بالليل لتنشر النور في كل زوايا البلاد المظلمة، وتحرك الهمم الساكنة، وتفتح الأبصار المغمضة، وتعزي المنكسري القلوب والحزانى والمساكين، وتأخذ بيد العاجز والقاصر ومن لاعون له ولاسند. فأي الفريقين أنفع وأفيد ياترى ؟

مولاي،

إن هذه الجريدة هي أول جريدة في المغرب قامت بنفسها لخدمة الحق حبا بالحق نفسه. فهي لاتقوم بدولة من الدول، ولاتعيش بجمعية من الجمعيات، وليس لها غاية من الغايات ولامطمع من المطامع، لاكسب المال ولاغيره، لأن ربع الجرائد معروف حتى في الأقطار العربية الراقية في الآداب هو دون العشر من نفقاتها الضرورية. فما القول في المغرب ؟ فهي إذن لاتجني من أيامها وأتعابها فائدة شخصية، لأن المخزن برده إليها مالها في ذمته إنما يرد ما أنفقته هي من أموالها في سبيله. فليت شعري من ذا الذي من رجال المخزن أو أغنياء المغرب أتى مثل هذا العمل أو أنه قام بمشروع غيره نافع أو تحرك لعضد مشروع نافع أو أقله، قال في نفسه : «إن الجرائد مدارس ثانية، فلنساعد هذه الجريدة بكلمة ليرد المخزن أموالها إليها». لا أحد يا مولاي...

ألهمكم الله ما به نصرة الحق وخير البلاد، وهو ولي الإجابة.

الداعي لجنابكم الشريف

«لسان المغرب»

• **الرسالة الثامنة**[36] :

«كتاب مفتوح إلى جلالة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله

أيها الراعي الحكيم،

قال بعض القدماء : «إن قلوب الملوك بيد الله يوجهها إلى حيث يريد بالأمم خيرا أو شرا».

وهذا قول يصح اليوم حكمه إن أطلق على الأمة التي لاتزال على النظام القديم لأن مصيرها متعلق بشفتي مليكها المطلق. فإن وجهه الله إلى الصلاح وأعطاه أصالة الرأي وإصابة الحكم سعدت الأمة وهنأت عيشا وجنت في أيام ملكه ثمرات الراحة والغبطة. وإن لم يسدده الله ويرشده رأيا وعملا، كانت البلية على الأمة فشقيت ووليت في أمرها وتتابعت عليها من نتائج حكمه ويلات لاحقها أعظم

(36) **لسان المغرب**، ع 77، 7 مارس 1909؛ ص 1–2.

من سابقها إلى أن يغير الله أو تنطوي مع المنطويات. وهذا أمر لااختلاف فيه لأن الرعية في المملكة المطلقة تمشي في طريق الحياة وراء قائدها فتعمل بأمره وتسير على خطواته فيذهب بها كيفما ذهب قلبه وتراءى له وجه الصواب، كالراعي وغنمه فإن وفقه الله هداها إلى مراتع هناء ومرابع نعيم وإلا ضل بها في مجاهل التيه فتفنى شقاء وهزالا. ولربما ألقاها بغير علم منه في ورطة لاخلاص لها منها أو في تهلكة لاحياة لها بعدها.

هذا حق، ولكن قد يستنتج منه قول آخر وهو : «إن كان الله يوجه أفكار الملك إلى حيثما شاء، فليس على الملك إذا من مسؤولية إن شقيت الرعية بآراءه وأفعاله، ولاعليه لوم إن أورطها في تهلكة لأن الله شاء ذلك فكان ماشاء الله. أتسأل السفينة إن أصابها أمر فهلك ركابها جميعا أم يسأل الربان الذي يديرها ؟...».

نقول : صواب، إن الربان هو المسؤول عن أمر السفينة كالسلطان عن أمر السلطنة، نعم، إن قلب الملك بيد الله نظير قلب كل بشر أيضا يوجهه إلى الجهة التي يريد هو أن يتوجه إليها، كما أنه تعالى لايغير ما بإنسان حتى يغير هو ما بنفسه، لأنه تباركت حكمته قد خلق الانسان حرا وأعطاه أن يفعل مايريد ولكنه يسأله عن أفعاله. فإن صح القول برفع المسؤولية عن الملك صح القول برفع الجزاء عن الأفعال البشرية في الدنيا والآخرة. وهذا لايقول به أحد.

والصحيح هو أن يقال إن الفرد مسؤول أمام الله عن نفسه، وأما السلطان المطلق فهو مسؤول أمام الله عن ملايين من النفوس. لأن كل رأي يبديه وكل فعل يأتيه يتعلق به أمر الرعية كلها من سعادة أو شقاوة، حياة أو فناء. ولهذا كانت مسؤولية الملوك عظيمة جدا أمام الله.

مولاي،

إن هذه الأمة البائسة المنكودة الحظ المطبقة الأبصار والبصائر التي هي بالحقيقة كالأغنام المسيبة قد سلمت إليك أمر رعايتها وائتمنتك على أزمة حياتهاومقالد مستقبلها، وانقادت إليك انقيادها للراعي الأمين تسير وراءك في السهل والحزن والنجد والواد وفي المهمة القفر والسبخة المخطرة لاتدري كيف تسير ولا إلى أين تصير آملة بك أن ترفعها من سقطتها وتنشلها من وهدتها وتنقذها من حراسها

وقادة أمورها وساستها الذين فتكوا بها فتك السباع وجاروا عليها جور الجزارين، فاستفرغوا كل ما في ضروعها واستنفدوا خيراتها وجزوها جزا وسلخوها سلخا ونهشوا لحومها وجردوا عظامها ولم يبقوا على الأكارع والأظلاف فجعلوها في حالة بين الوجود والعدم لاتفرق بين أمسها وغدها ولاتعرف نفعها من ضرها وذلها من مجدها ولاتشعر بألم ولاتتحرك إلى فضل يلهيها ذكر المفقود عن حفظ الموجود، فسبحان المبدي والمعيد.

إن وظيفة الرعاية المطلقة التي أعطاكها مولاك، يامولاي، هي أشد الوظائف متعبة وأثقلها عبئا وأوفرها عملا وأحوجها إلى السهر المستمر والتيقظ الدائم. الله أعطاك أن تنفذ وحدك أوامر شريعته في عباده.. فما أجسمها مهمة ! أعطاك أن تكون للضعيف قوة وللمظلوم نصفة، وللاهف غوثا، وللخائف أمنا، وللجاهل منارا، وللعالم مثالا، وللحق لسانا، وللعدل يدا، وللرحمة قلبا، وللسلطنة سلاما ونظاما وحرية واستقلالا.. فيها عشرة ملايين من النفوس يتعلق حاضرها ومستقبلها بك، وعشرون مليونا من العيون تنظر إليك من كل أطراف السلطنة بكل قوة أحداقها لتعلم ماتعمل وتعرف ماتجري. ومن فوق الجميع العين التي لا تغفل ولاتنام ولاتخفى عليها خافية مما تكن الصدور، تراقب كل حركة وسكنة وقول وفعل، وتسجله إلى يوم الدين الرهيب حيث ينصب الميزان أمام الديان وتنشر الصحائف وتقف معك هذه الملايين وبينهم «لسان المغرب»... فياليت الذي خلق الثواب والعقاب وجعل يوم الحساب حقا كتب لفظة «**العدل**»[37] بأحرف عظيمة من نيران السماء في كل مكان وزمان لتكون أبدا نصب عيني كل إنسان، فلا ينساها حاكم ولا يغفلها سلطان.

والآن يتكلم «اللسان» كلمة عن نفسه فيقول : لو لم تتعهد جلالتك أعزها الله فوق إعزازها بالانتصاف من الحكومة للجريدة ورد حقوقها إليها لكانت الجريدة اليوم توجه في مسئلتها خطابها رأسا إلى رجال الحكومة المسؤولين عند الله والناس بالقيام بمقتضى العقود والمواثيق. ولكن وعدك الكريم المحقق الإنجاز بأنك تأخذ لها بالنصفة وتنصر حقها حينما يأخذ لك الله بالنصفة وينصر حقك

(37) بحروف بارزة في النص.

ويعطيك زمام الأمر قد جعلها أن تتربص صابرة وتنتظر طويلا. فهاقد بلغك الله غايتك. ووسد إليك أمر الإمامة، والحمد لله.

فما الذي يمنع يامولاي أن تأمر بإجراء أحكام الحق والوفاء بوعدك الملوكي ؟ لاتطلب الجريدة من المخزن إلا ما يأمر به الشرع، وهو النظر في دعواها والحكم لها أو عليها. فهل من طلب أعدل وأحق من هذا الطلب ؟ وعلى م تتهيب الحكومة من هذا الأمر وهي قائمة للنظر في أمثاله ووظيفتها الإنصاف بين الناس ؟

نترك الجواب عن هذا السؤال للكتاب الآتي إن شاء الله، ونكتفي الآن بأن نسأله تعالى أن يجعل لفظة «العدل» مرسومة أمام جلالتك أينما كنت وكيفما اتجهت.

الداعي بحفظ جنابكم الشريف
«لسان المغرب»

• **الرسالة التاسعة**[38] :

كتاب مفتوح إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله.

ياصاحب الشرف السامي

علمت يامولاي، نفع الله بعلمك، أن المخزن السابق قد اشترى هذه الجريدة من يوم ظهورها وعين لمحرريها رواتب سنوية معلومة وذلك بعقود ومواثيق شرعية نظامية قد نشرت صورها في عدد 24 من هذه الجريدة المؤرخ في 11 محرم سنة 1326. وماتم الاتفاق على ذلك بين الفريقين إلا بعد مداولات طويلة استغرقت أشهرا مع حضرة وزير المالية الحالي السيد الحاج محمد المقري والنائب السابق المرحوم محمد الطريس[39]. وكان تاريخ العقدين، أي عقد بيع الجريدة للمخزن وعقد الدخول في مصلحة المخزن، في 13 جمادى الأولى 1325. فإن رمت رعاك الله الاطلاع عليها فمالك إلا أن تلقي نظرة كريمة على العدد المذكور فترى كل ذلك مفصلا هناك تفصيلا لايحتاج إلى زيادة.

---

(38) **لسان المغرب**، ع 78 14 مارس 1909؛ ص 1–2.

(39) توفي محمد بن العربي الطريس يوم 13 شتنبر 1908 عن عمر يناهز التسعين سنة.

وعلمت جلالتك أيضا، وفقك الله إلى الحق، أن المخزن السابق لم يقم بموجب العقود والعهود، مع كل إلحاح الجريدة عليه ومطالبته بذلك. ولكنه أخيرا استقدم صاحبيها إلى الرباط، فبعد أن قضيا هناك مدة شهرين في تعب وعناء، أعطاهما كتابا سلطانيا إلى نائبه المرحوم الطريس هنا يأمره فيه برد كل حقوق الجريدة إليها والعمل بمقتضى العقود. فلما رجعا إلى طنجة وفض الكتاب السلطاني وجد أبيض لاشيء فيه. وجرى بعد ذلك ماجرى من وضع القضية في محكمة الرأي العام[40] إلا أننا مع كل هذا الظلم لم نلم في تلك الأيام المخزن السابق ولانلومه الآن لأنه معذور عند الجميع.

وتذكر أيضا يامولاي، خلد الله ذكرك الجميل، أننا كتبنا في غضون تلك الحوادث إلى جلالتك كتبا أربعة عرضنا فيها مسئلة الجريدة ومعاملة المخزن لها، فوردتنا الأجوبة وهي بيدنا تشجعنا على اتباع خطتنا في خدمة البلاد وتتعهد بإعادة حقوق الجريدة إليها وتضمن وتؤكد لها أن لايضيع لها شيء إلى غيرذلك مما جعلنا إذ ذاك نسدي الشكر الجزيل على ما اتصفتم به من صفات العدل والانصاف الجميلة.

و لم يفت واسع معرفتك أيضا أن المخزن السابق لما رأى المغرب قاطبة يلحوه ويرشقه باللائمة من أجل تلك المعاملة، طلب منا أن نصبر قليلا ونوقف المسألة لبينما تستتب الأحوال وتسكن الثورة فيرد جميع حقوق الجريدة ويعمل بمقتضى العقود. فرضينا بذلك وطلب منا بعض رجاله هنا أن نبرىء ذمة مولاي عبد العزيز ففعلنا[41] إلا أن هذه التبرئة لاتمس ذرة من حقوق الجريدة على الحكومة، كما بينا ذلك في الكتاب الرابع المفتوح إلى جلالتك[42]. وقد أرسلنا أيضا كيفية أخذ تلك التبرئة وأسبابها في كتاب طويل إلى الوزيرين السيد الحاج محمد المقري والسيد العباس الفاسي. فإن حسن لديك يامولاي أن تقف على ذلك الكتاب، ظهر إزاء جلالتك الحق وانتفى كل ظن. ولو لم يكن هناك شيء يتلوث به من لانريد أن يكون اسمه مضغة في أفواه اللائمين ولا أن يكون له نقطة سوداء في

---

(40) أي بنشر فحوى النزاع على صفحات جريدة «لسان المغرب».

(41) إشارة إلى الاتفاق الحاصل بين دار النيابة و«لسان المغرب» في ماي 1908.

(42) **لسان المغرب**، 7 فبراير 1909.

فاتحة تاريخ المغرب الجديد لكنا نشرنا الأمر في الجريدة كما هو. غير أننا وجدنا من الأحكم أن نتربص عن النشرريثما نرى مايكون من رأيك المسدد إلى الصواب إن شاء الله في هذا الظلم الفظيع الذي يعاملون به هذه الجريدة المخلصة ويعدون عليها ذنبا أنها صافية كالمرآة فيرون فيها وجوههم ويغضبون.

إذا فضائلي الـــــلاتي أدل بها كانت ذنوبي فقل لي كيف أعتذر

ياسيدي الشريف،

لقد غدا أوضح من النهار لدى الجميع أن الكثير من أولي المآرب يحاولون مضرة «اللسان» سرا وجهرا ويتوسلون إلى ذلك بكل وسيلة تيسرت لهم، تارة بالوشايات المختلفة والسعايات الباطلة، وطورا بالإشارة على رجال المخزن أن يطاولوا الأمر ويماطلوا جهد طاقتهم وقدر استطاعتهم ليتفاقم الضرر وتعظم الخسائر ويتسع خرق الخلاف، وحينا بإضرار «اللسان» مباشرة. و«اللسان» مع كل ذلك صابر على جورهم، آخذ الأمر بالتودة والتأني والحكمة، عالم أن الحق أقوى منهم، أقوى من أن يغلب، فالحق شعاع من جوهر الله لايطفىء ولايحجب ولايؤكل ولايشرب، فلابد من ظهوره وغلبة نوره ولو كره الظالمون.

وهنا أمر آخر لايسعنا الضرب عنه صفحا، وهو أن الألسنة تتناقل في هذه الآونة أن المخزن ابتاع أو يبتغي أن يبتاع جريدة «السعادة» ويجعلها مخزنية يومية[43]. فإنا وإن كنا لم نر في هذه الإشاعة موضعا للتصديق لغرابة أمرها وبعد إمكانيتها، فقد استدركنا وأرسلنا حالا نحتج لدى رجال الوزارة في فاس على هذا العمل المغاير للحق، إن كان صحيحا. ورأينا أيضا أن نحتج الآن أمام جلالتك قائلين صريحا : أن لاحق للمخزن الشريف ولامسوغ له بوجه من الوجوه أن يشتري تلك الجريدة أو أن ينشىء جريدة جديدة مالم يرد أولا حقوق «لسان المغرب» إليه ويفرغ ذمته من نحوه.

أما إن كان يظن حضرات رجال المخزن أنهم بمثل ذلك العمل يتقربون إلى

(43) لم نقف على ما يفيد أن المخزن الحفيظي سعى إلى امتلاك «السعادة». لكن من المؤكد أنه كان يبحث عن أداة إعلامية تخدم مصالحه. فبعد أن استتب له الأمر أصدر بفاس جريدة «الفجر» (14 دجنبر 1908) التي أشرف على تحريرها الصحافي الشامي الشيخ نعمة الله الدحداح، لكنها لم تعمر طويلا.

رضى تلك الدولة صاحبة تلك الجريدة[44] ويخطبون ودها، فنعلمهم إن كانوا غير عالمين أن الدول المتمدنة قائمات على أسس العدل ومبدأهن الأول الذي يتفاخرون به هو احترام حقوق الأفراد احترامهن لحقوق الأمم، لافرق لديهن إن كان الفرد قويا أو ضعيفا. فلا دولة منهن على الإطلاق يمكنها ممالاة الظلم أو مشايعة الغدر. ولذلك لانحسب أبدا أن تلك الدولة التي أسالت مسايل من الدماء في سبيل حقوق الانسان[45] وحطمت قوات الاستبداد والجور ونصبت راية العدالة وسط العالم، وقالت للحرية : كوني، فكانت، تستحسن رأيهم وترتضي بطلبهم فتأخذ حقوق وأموال «لسان المغرب» وتعطيها لجريدتها.

فلينفوا هذا الوهم من أذهانه، وليتبعوا الحق في أفعالهم وأقوالهم، فإن الحق وحده يكسبهم احترام تلك الدولة واعتبار سائر الدول.

الداعي لجنابكم الشريف بالتوفيق
«لسان المغرب»

• **الرسالة العاشرة**[46] :

«كتاب مفتوح إلى حضرة السلطان عبد الحفيظ، حفظه الله.

أيها المولى الشريف،

- إن غايتنا من سلسلة هذه الكتب المرفوعة إلى حضرتك الشريفة الموفقة الأعمال المحققة الآمال إن شاء الله هي كما أوضحناها غير مرة : أولا توجيه همتك العالية إلى إصلاح الأوجب والأهم من خلل السلطنة ومفاسد الأمة. والثاني الاستنصاف لهذه الجريدة من بعض رجال الحكومة، رجال لو كان للظلم في الدنيا جسم محسوس لكانوا هم أعضاءه وعملة وظائفه وهيكله الحي الناطق.

من ذا الذي يصدق يامولاي أن هذه الجريدة، التي استفنت في خدمة المغرب والذب عن مصالحه ومنافعه، ووقفت على ضعفها محاميا غيورا مخلصا تناضل عنه

(44) المقصود فرنسا.

(45) تلميح إلى الثورة الفرنسية.

(46) **لسان المغرب**، ع 80، 28 مارس 1909، ص 1-2.

بإخلاص الله وبسالة المستهلك مناضلة وإن تكن بالنسبة إلى الغير لاتعد شيئا ولكنها لضعفها وإقدامها ومخاطرتها تعد عملا مذكورا، عملا سجلته لها الأيام في السطور الأولى من فاتحة تاريخ المغرب الجديد. فكانت العامل المؤثر لتحريك الهمم إلى الغايات المثلى والرغائب الفضلى، ونشر أشعة النور في المدلهمات الكثيفة، وكشف الستائر المسبلة دون الحقائق، وفتح مغاليق أبواب الوطنية والمدنية ومألوفات العصر. فهذه الجريدة نفسها هي التي تتحمل منذ ثلاث سنين من بعض رجال المخزن وعوج أخلاقهم ماتتحمله الشهداء من مضطهدي الحق وأعداء البشرية. تسعى لنفع الأمة فيسعون للضر بها. تحاول الدفاع عن حقوق العامة وتعريف الناس مالهم وماعليهم، وإحياء الأماني والآمال المائتة في مدافن الخمود والجمود، فيحاولون إماتة حقوقها وسلب مالها وإحباط عملها وإهباط أملها. تقول لهم : أحسنوا في أعمالكم إلى نفوسكم، فيسيئون إليها ويحرقون أسنانهم عليها. تقول لهم : فكروا في مستقبلكم ومستقبل أولادكم، فيحملون عليها حملات الليالي على الأمم الغافلة. تبين لهم مواضع الارتقاء والثروة والمجد من طرق النزاهة والعمل والأمانة، فيعاملونها بعكس أعمالها... فهل سمع بمثل ذلك السامعون.

والأغرب أننا لانسأل بهذا الإلحاف الشديد، ولم نسئل في كل هذه المدة ولن نسأل أيضا سوى أمرا واحدا وهو إقامة العدل على مقتضى الشرع النبوي الكريم، بحكم المذهب المالكي[47]. وما ذاك إلا النظر في دعوى الجريدة على الحكومة بحضور بعض الأجانب على مثل العادة المرعية والشرائط الدولية ومنطوق مؤتمر الجزيرة. وإنا ما شرطنا حضور بعض الأجانب إلا لعلمنا الاختباري بطباع بعضهم أصلحهم الله، لأنه إذا ترك الأمر لهم لا يأتون أبد الدهر شيئا. فإن كل مقاولاتهم ومجادلاتهم عقائم لاتلد خيرا. فإن قيل لهم : النهار أبيض. قالوا : أسود. وإن أوتي لهم بألف من الشهود العيان والأدلة الناطقة وأدلي لهم بكل حجة وبرهان وأدنيت إليهم شمس الضحى في إبان القيظ ليمسوها بأصابعهم مسا لقالوا بعد ذلك : إنه أسود. وبمثله يحكمون لليل بالبياض. وما ذلك عن ثبت في الأمور أو اقتناع أو نظر، ولكنه هوى ملك عليهم أمرهم وسلبهم شعائر العدل وحجب عنهم ضياء الحق، وعادة رسخت فأصبحت ملكة لا طاقة لهم بمخالفتها جعلتهم يدورون في

(47) هنا، وفي أماكن أخرى، لايتردد الصحفيان الشاميان المسيحيان من استغلال المرجعية الدينية الإسلامية في براهينهما.

كل مسائلهم على محور واحد ويكررون ألفاظا واحدة كما تدور عقارب الساعة مع نبضات تصوت ولا تعني فتسير العام كله لاتتقدم شعرة ولاتتأخر. فكيف نقدر ونحن بشر أن نقنعهم باتباع الحق، وهم لايمقتون إلا الحق، فإن الله وحده هو القادر على فعل المعجزات جلت قدرته.

مولاي،

إن كل جناية تجنى على هذه الجريدة إنما تجنى على الأمة أكثر منها عليها، لأن عدو الأمة الأكبر ومبعث شقاءها وبؤسها وعلة تقهقرها عن سائر ممالك الأرض ومنبع الفتن والأحن والمصائب والنوائب هو «الجهل»، والجهل لاغير. والجرائد هي الوسائل الكبرى لنشر الضياء في البلاد وفك العقول من سلاسل الغباوة وإطلاقها من حبائس الظلمة، وتأليف القلوب وتوحيد المقاصد وجمع شتات الأمة تحت راية واحدة، وغيره من المصالح والمنافع التي لايحدها حصر ولايلم بها بيان. وهذا أمر لايحتاج إلى دليل، فإنه من المحسوسات التي يراها كل إنسان ولايختلف فيها إثنان. ألا نرى الممالك الصغرى في أوربا مثل هولندا أو بلجيكا أو البرتغال أو غيرها التي لاتزيد المملكة منها على قطعة صغيرة من المغرب وهي دونها هواء وتربة وماء كيف هي نامية راقية مؤلفة قوية لها أساطيل وجيوش وحكومات مرتبة غاصة بالخلائق تفيض فيها موارد الرزق فيضا، منظمة البلدان والطرق، شامخة القصور والمنازل، مرصعة بالجنائن والبساتين ترصيعا يحسبها الراءي كلها بلدة واحدة وأهلها كلهم عائلة واحدة، تبسم لهم الحياة وتراضيهم الغبطة وتملقهم الراحة تملقا. أهم أعلا من سواهم عقلا وأنفذ ذكاء ؟ أهم من غير هذه الطينة أو لهم مازية من المازيات على سواهم من البشر ؟ كلا. إن هو إلا العلم المقرون بالحرية والعدل الذي رفعهم وهذبهم وجعلهم يرتعون في بحبوحة هذه الحياة السعيدة. العلم وحده هو الذي صنع كل هذه العجائب.

نعم، إن الجندية حسنة ولازمة، ولكن بالعلم أحسن وألزم. فالجندية بغير علم لاتفيد شيئا. وفي اعتقادنا أن هذه الأموال التي تنفقها جلالتك على تنظيم الجندية ذاهبة سدى. فلو كان ينفق شطرها في سبيل المدارس ونشر العرفان والنور لكان أجدى وأنجع وأضمن للنجاح وأثبت للجندية وغيرها. فلا يستطيع ذلك الرجل

الفطري الجاهل جهل السافه (؟)[48] أن يكون جنديا حقيقيا، فالكسوة والبندقية تخوله صورة الجندي لاحقيقته. لأن الرجل الذي لايقاتل إلا لحطام ينهبه ومال يسلبه ليس هو بجندي. والرجل الذي إن تحقق أن لاضرر من الإقدام يلحقه ولا عصا تمسه تقدم كالذئب لايبقي في الغنم ولايذر. وإن لمح ومضة برق أو سمع هدرة رعد اقعنسس[49] وأحجم، فرمى برداءه وبندقيته ودفع من وراءه دفعا وفر هائما على وجهه لايلوي على أحد ليس هو بجندي. وكم من شاهد على ذلك من جنود «المحلات» في مقاتلة القبائل. فتنفق الأموال الطائلة والأشهر الطويلة في تنظيم المحلة وتجهيزها، ثم في ساعة أو دون تذهب كالهباء الذي تذريه الرياح الأربع على وجه الأرض..

إن الجندي الحقيقي هو الذي بين جنبيه قلب يعرف أن من واجباته المقدسة أن يقاتل عن أمته وحكومته ووحدتها ومبدإها. إن الجندي الحقيقي هو الذي إن مات مات شهيدا مذكورا، وإن عاش عاش حميدا مشكورا، وإن تقدم تقدم بعزيمة لايرتد إلا ظافرا منصورا. إن الجندي الحقيقي هو الذي ترسله أمه إلى ساحة الوغى قائلة : «اذهب ياولدي مت عن سلطانك وأمتك. إن ظفرت عد إلي، وإلا فلا». هذا هو الجندي الحقيقي، ولايكون كذلك إلا بالعلم، فالعلم هو الذي يؤلف جندية حقيقية.

وبعد، يامولاي، إنا ما أتينا بما أتينا في هذا الكتاب من الانتقاد والإيماء إلى أماكن الفساد إلا عملا بالحديث الكريم : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده. فإن لم يستطع فبلسانه. فإن لم يستطع فبقلبه، وهو أضعف الإيمان».

والله المسؤول أن يقوي إيمانكم فتصلحوا المفاسد وتغيروا المنكر وتقيموا العدالة لهذه الجريدة باليد والفعل لا باللسان ولا بالجنان.

«لسان المغرب»

* * *

كانت هذه آخر رسالة مفتوحة وجهها الأخوان نمور إلى السلطان المولى عبد الحفيظ. وبعدها اشتدت لهجة «لسان المغرب» في انتقاد المخزن وسياسته على جميع

(48) كلمة غير واضحة في النص.

(49) تراجع إلى الخلف.

الأصعدة. ومن المستجدات في هذه الفترة أن النقد اللاذع لم يعد ينصب فقط على الأمناء والقواد والوزراء، بل طال أيضا السلطان نفسه. فتعددت حجج الصحفيين في مناقشة «مسؤولية الملوك ومسؤولية ولاة الأمور» (افتتاحية يوم 11 أبريل 1909)، وكثرت تلميحاتهما إلى أن مآل الحكم الحفيظي قد يشبه ما انتهى إليه النظام العثماني بعد أن عم فيه الفساد. وفي هذا الصدد، جاء في افتتاحية يوم 18 أبريل 1909 : «قلنا ونثني القول ونثلثه إن سياسة الحكومة العوجاء آخذة برقبة الأمة إلى الشقاء والفناء وبناصية المغرب إلى الدمار والخراب، وإن آخرتها آخرة حكومة التقهقر في الدولة العثمانية لأن الأعمال المتشابهة تنتج نتائج متشابهة».

ضاق المخزن الحفيظي ذرعا بانتقادات «لسان المغرب» فبادر إلى إصدار أوامره إلى النائب محمد الجباص بتوقيف الجريدة وطرد صاحبيها من المغرب. وفعلا، توقفت الجريدة بعد صدور عددها الرابع والثمانين المؤرخ في 2 ماي 1909 وغادر الأخوان نمور ميناء طنجة في أواخر الشهر نفسه، وربما سلمهما المخزن قبل المغادرة قدرا من المال يعوضهما عن أتعابهما إبان تجربتهما الصحفية في الديار المغربية. وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا لعبت في الكواليس دورا فعالا للتوصل إلى هذه التسوية، علما بأن الشاميّين كانا من الرعايا الأجانب المسجلين تحت حماية قنصليتها في طنجة.

يبدو أن الصحفيين قد استقرا بعد ذلك في أمريكا الجنوبية حيث طاب لهما المقام. فقد تمكن فرج الله نمور من اقتناء «المدرسة الشرقية الكبرى» في ساو باولو بالبرازيل وظل مشرفا عليها حتى وافته المنية هناك حوالي 1919[50].

---

(50) الفيكونت فيليب دي طرازي : **تاريخ الصحافة العربية**، الجزء الرابع، المطبعة الأميركانية، بيروت، 1933، ص 266-267.

Archives Diplomatiques Françaises, Nantes, Tanger, carton 521.

Robert Aspinion : **La presse marocaine** ; mémoire du CHEAM (dactylographié), n° 1277, 1948, p 2.

الفصل السادس

قضايا في المنهج والكتابة التاريخية

التاريخ وعلم اللهجات(*)

لوسيان فيفر
ترجمة ص. علي ءازايكو
كلية الآداب ـــ الرباط

إن تقدير الأهمية القصوى التي يمكن أن يسفر عنها التعاون بين التاريخ وعلم اللهجات، في دراسة عدد من المسائل الخاصة، كان ولاشك، خلال السنوات الأخيرة، أسهل بكثير من تحقيق هذا التعاون نفسه. ذلك لأن المرء لا يصبح عالما في اللهجات بطريقة ارتجالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأن مونوكرافيات (Monographies) الاختصاصيين المشتغلين بالأبحاث الصوتية (Phonétiques) أو النحوية فقط، كانت قد بقيت مهملة كذلك من المؤرخين، ولكل الذين عرفوا هذه الوضعية وتأسفوا عليها، نود أن نشير هنا بسرعة إلى ظهور مؤلفين حديثين ونشير كذلك إلى توجهاتهما : ورغم وجود اختلافات عميقة بخصوص المنهج والأصل والإيحاء، فإنهما، من وجهة نظرنا الخاصة، يبدوان لنا كذلك غنيين بالوعود.

ها هي ذي أولا أطروحة قدمت بمدرسة شارت (L'Ecole des chartes)، خصصت لدراسة مسألة هامة تتعلق بالإسكان (Peuplement)، روجعت وتمت، بعد موت مؤلِّفها، قصد النشر ضمن منشورات خزانة مدرسة الدراسات

(*) «Histoire et dialectologie» هو العنوان الذي اختاره **Lucien Febvre** لمقاله هذا، والذي نشر في مجلة : **Revue de synthèse historique, T. XII - 3 (n° 36), Juin 1906, pp. 249-261**
ويبدو أن هذا العدد من المجلة غير موجود في المغرب وربما كان هذا هو السبب في عدم اطلاع المؤرخين الباحثين المغاربة عليه. وكيفما كان الأمر، فإنني لم يسبق لي أن صادفت إشارة إليه فيما رأيته من أبحاثهم (هامش من المترجم).

العليا[1] (Bibliothèque de l'Ecole des Hautes-Etudes) إنه كتاب كامل الوضوح، يُدرك مرماه العام بدون كثير عناء.

في شتنبر 1890، ذهب المؤلف في جولة إلى الجنوب الغربي الفرنسي قصد دراسة لهجات بيارني (Patois béarnais). وكان يعرف مقدما بأن أداة التعريف (L'article) في المنطقة التي سيتجول فيها، تتخذ شكلين مختلفين : ففي السهل المجاور لجبال البرانس، يوجد شكل «لُو» و«لاَ» (lu, la)؛ وفي أودية الجبل المسكونة، يوجد شكل «إِتْـ» و«إِرَ» (et, era). هذه القاعدة مؤكدة بالفعل في مجموع المنطقة، ماعدا في وادي «أُوصُو» دون غيره (Ossau)، حيث يلاحظ أنه في جميع القرى، باستثناء ثلاثة، تقع على الحد الفاصل بين السهل والجبل بالذات، وجد [المؤلف] la, lu بدل era, et ها هو ذا المشكل قد طرح : كيف يمكن تفسير هذا الشذوذ المزدوج مرة واحدة ؟

إن أول فكرة تخطر على البال، هي أن ما وقع هنا لابد أن يكون من قبيل الغزو الشكلي : [أي أن] أداة التعريف (L'article) السهلية صعدت شيئا فشيئا عبر الوادي، منحية أمامها أداة التعريف الجبلية. نعم، ولكن في هذه الحالة، كيف يفسر عدم تغلبها [أي أداة التعريف السهلية] في القرى الثلاثة الأولى التي صادفتها ؟ ثم لماذا وقع هذا الغزو في وادي أُوصُّو (Ossau) وحده دون غيره ؟ أُوصُّو ليست له علاقات مع السهل أكثر من الأودية المجاورة، ثم إن هناك أمثلة كثيرة في المنطقة تظهر أن وجود علاقات قارة ومستمرة ووثيقة بين قرى السهل وقرى الجبل لم ينتج عنه بتاتا تخلِّي هذه الأخيرة عن أداة التعريف التي تستعملها.

ينبغي البحث في اتجاه آخر إذن : فإذا لم يكن غزو الشكل (Invasion de forme) هو الذي وقع، فإن الواقع المحتمل هو غزو السكان (Invasion de population). فوصول مجموعة بشرية آتية من السهل إلى [وادي] «أُوصُّو» (Ossau) واستقرارها به محتفظة بلهجتها، قد يكون، لحسن الحظ، تفسيرا كافيا للوقائع المطلوب تفسيرها. إنها فرضية جد مقبولة : فتنقلات السكان المشابهة لهذه، أشير إليها مرات متعددة، وخاصة منها تلك التي تتم بالمناطق الجبلية. غير أن الأمر يقتضي تبرير

(1) Passy (J), **L'origine des Ossalois**, ouvrage revu et complété par **P. Passy**, **Bibliothèque de l'Ecole des Hautes-Etudes**; Paris, Bouillon (Champion), 1904, XVI - 160p. et 6 cartes, in - 8.

ذلك وتأكيده بالوقائع : وهذا ما يحاول المؤلف القيام به معتمدا على معطيات علم اللهجات وعلى معطيات التاريخ.

وبالفعل فقد انكب طويلا على دراسة لهجات وادي «أوصُّو» (Ossau) والأودية المجاورة، وأبرز التشابهات المدهشة الموجودة بين كل الذين حافظوا على شكل «إتْـ» و«إرَ» (et, era) في شرق وغرب بلاد «أُوصُّو» (Pays Ossalois)، وتوافقها العجيب فيما يتعلق بالوقائع القديمة على وجه الخصوص. فقد أثبت وجود تقارب كبير بين هذه اللهجات ولهجة قرى «أُوصُّو» الثلاثة التي انفردت بعدم أخذ أداة التعريف السهلية. وأكد أخيرا هذا الواقع الذي أثبته من قبل التوزيعُ الجغرافي للأداة وحده : [ويتجلى هذا الواقع في] ان لهجات وادي «أُوصُّو» التي يستعمل فيها «لاَ» و«لُو» (la, lu)، هي بالتأكيد لهجات مرتبطة بالتي هي متداولة في السهل، فهي [إذن] لهجات جاءت من السهل.

هكذا نرى أن الأبحاث اللسانية المحضة، التي سمحت من قبل بطرح المشكلة، هي التي مكنت من ضبط حدودها. إنها تقوم بأكثر من ذلك : إنها توفر عناصر الحل. لأن الدراسة المتأنية للهجات السهل، لا يستنتج منها وجود قرابة عامة بينها وبين لهجات وادي «أوصو» فحسب، ولكن وجود قرابة خاصة بين البعض منها، مُوَزَّعٍ جغرافيا على مجموعتين متباينتين وبين لهجات قرى «أُوصُّو» (Villages Ossalois).

هل يمكن الاختيار بين هاتين المنطقتين ؟ هل يمكن الذهاب بعيدا [في البحث] ؟ نعم، ولكن ليس بمساعدة علم اللهجات (La dialéctologie) كما وقع في السابق. إذ منه تولد المشكل، وبواسطته أمكن تبيان حدوده، وعن طريقه أخيرا أَمْكَنَ لَمْحُ الحل ثم الاقتراب منه. حان للتاريخ أن يتدخل الآن، وأن يتم ما بدأته، من قبل، الدراسات اللسانية، ويؤكده.

هذا التدخل يبدو صعبا في البداية : فمن بين النصوص والوثائق ــ وهي نادرة جدا قبل القرن الحادي عشر، متوفرة بكثرة بعد ذلك ــ التي تهم وادي «أوصو» أو المناطق السهلية المحيطة به، لا يوجد منها بتاتا ما له علاقة بالاحتلال المفترض. ولكن ألا يمكن أن يستخرج من هذه الملاحظة السلبية شيء مّا إيجابي : وهو أن الاحتلال في حالة ما إذا وقع، فإنه ما كان له أن يتم بعد القرن الحادي عشر،

لأنه لو وقع بعد ذلك لاحتفظ لنا واحد من النصوص الكثيرة التي نتوفر عليها بذكرى حدث بهذه الضخامة ؟ ها هي ذي الهجرة إذن قد حُصرت على ما يبدو، من حيث الفترة الزمنية التي وقعت فيها، فيما بين القرن السادس، وهو العصر المحتمل للرومنة (Romanisation) الكاملة للإقليم، والقرن XI. هذه الفترة من التاريخ تعد بصفة خاصة مضطربة. إذ هي فترة الغزوات الكبرى والاكتساحات (Ravages) والكوارث (Désastres). وبهذا الخصوص بالضبط تقول نصوصنا بأن النورمانديين خربوا، في منتصف القرن التاسع في إقليم الجنوب الغربي (Sud - Ouest) حاضرة (Cité) تسمى (Beneharnum) التي ربما كانت تحتل موقع (Lescar). ولهجة (Lescar) واحدة من التي أظهرت التجربة الدياليكتولوجية قرابتها الوثيقة من لهجات «أُوصُّو» (Le patois Ossalois) : وانطلاقا من هذا يكفي أن نخطو خطوة واحدة ليتم ربط الهجرة المفترضة بتخريب (Beneharnum). لقد خطا المؤلف هذه الخطوة بسهولة زاد فيها اعتقاده أيضا بأن واقعاً آخر تدخل لتأكيد فرضيته : [هذا الواقع يتجلى في] كون قرى «أوصو» كلها تملك، منذ زمن عريق في القدم، أرضا واسعة (Lande) هي (Pont - long) التي تقع حوالي (Lescar) بالذات.

لاحظ المؤلف إذن توافق افتراضاته التاريخية مع ملاحظاته اللسنية، فاعتقد أن بامكانه أن يخلص إلى أن سكان «أوصُو» هم من ذرية سكان Lescar والنواحي المجاورة لها، طردوا إلى الجبل بفعل الغزو في القرن التاسع، واحتلوا فيه كل الوادي باستثناء ثلاثة قرى بقيت في ملك السكان القدامى. وهكذا تكون الوضعية الحالية قد فسرت بمهارة.

فسرت بمهارة، ولكن ليس بيقين. إذ عرضنا هذا يظهر، كما نرجو، كل ما هو مُغرٍ، غير أنه يظهر كذلك كل ما هو من قبيل المغامرة أو الجَسَارة في العمل الذي يشغلنا. إن المؤلف أضاف فرضيات لسانية إلى فرضيات تاريخية غير أنه لا يمكن بحال أن ينتُج اليقين عن مجموع من الفرضيات. ولكن الشيء المهم الموجود في هذا الكتاب في نظرنا، ليس بتاتا هو القيمة الحقيقية لخلاصاته؛ وإنما هو جِدَّة تصوره. وهذا ما تبينه الناشر السيد P. Passy، وعبر عنه بوضوح في التقديم (ص IX). «إن الأطروحة نفسها، يقول الناشر، التي عمل أخي على اثباتها،

سكان أُوصُّو هم من ذرية سكان Lescar طردوا من قبل النورمانديين، هذه الأطروحة برهن عنها على ما أظن بطريقة لا يمكن دحضها»، لنتجاوز عن هذا الذي تم تأكيده : ولكنه أضاف وبكامل الصواب هذه المرة : « إن هذا يمثل حدثا تاريخيا قليل الأهمية». إن المهم «هو أنه من أجل اثباته **طبق علم اللهجات على التاريخ**. وهنا يكمن الحدث الجديد حسب علمي، لقد سبق أن تم تطبيق اللسانيات على التاريخ، غير أنه لم يقع مثل ذلك بالنسبة إلى علم اللهجات».

أن يكون حدثا جديدا وحدثا خصبا كذلك، اننا نرجو ذلك. إن [كتاب] أصل الأصَّالْوِيِّين (L'origine des Ossalois) لا يتضمن منهجا جديدا و لم يأت به غير أن ظهوره يُكَوِّن سابقة جديرة بالإشارة، كيفما كانت القيمة الحقيقية للأطروحة المقدمة فيه كذلك. نظرا لكثرة المسائل التي قد تمكِّن الأبحاث المماثلة لهذه، من تناولها بالدرس ومن حلها أحيانا. من بين هذه المسائل تلك التي تتعلق بالإسكان، والتي تطرح على المؤرخ في كل لحظة، وخاصة في مناطق الجبال، الجورا (Le Jura) والقوج (Le Vosges) والالب (Les Alpes) والبرانس (Les pyrénées)، هذه البلدان التي بقيت مدة طويلة كأوراش كبيرة للتجثيث، وكمستعمرات كبيرة للاسكان مفتوحة في أوربا أمام الأنشطة الحرة للسكان القدامى. هذه المسائل المهمة في حد ذاتها مرتبطة بأخرى، يمكنها أن تلقي أضواء لم تكن منتظرة على تاريخ القانون والمؤسسات السياسية أو البلدية (Municipales)، ونظام الشغل والنشاط الاقتصادي كذلك لإقليم بكامله.

إن قلة النصوص، وعدم توفر الدقة المطلوبة في الشواهد الوثائقية المتعلقة بمثل هذه المواد، بلغ حدّاً لا يمكننا معه الترفع عن الاستعانة بعلم اللهجات (Dialectologie) حين يبذل، بدراساته الخاصة، مجهودات لتحديد الأصل الجغرافي لمجموعة معينة من الكلمات في لهجة مّا أو للهجة محددة في إقليم معين.

ونفس الشيء يمكن أن يقال حينما يتعلق الأمر بدراسة تكوين أقاليمنا والكيفية التي تم بها ذلك. وهذا شيء لم يتأت بعد القيام به إلى الآن إلا فيما ندر. وإنما يقتصر في أغلب الأحيان على تحديد خط حدودها.

حينما نتمكن من أن نرى جيدا، وهذا ما حاولنا أن نسجله من قبل في مكان آخر، أن إقليما ينمو، كأي كائن حي، بطريقة بطيئة وعلى مدى مدة طويلة؛

وأنه لكي يُتصور وجوده وتاريخه، لا ينبغي أن يتخيله المرء وكأنه مكيف في نموه بدعامة صلبة مزعومة من الحدود الطبيعية، بل بالبحث في داخله بالذات، إن صح التعبير، عن قانون نموه التدريجي، فإن ذلك سيكون مرة أخرى دعما مناسبا كالذي وفره علم اللهجات، يؤكد أبحاثنا بأعماله ويساعدنا مثلا على التمييز عند حدود اقليمين ومجموعتين تاريخيتين، بين نصيب كل منهما في احتلال الأرض وتهيئتها.

أهرامات مصر
من خلال الكتابات المغربية

البضاوية بلكامل
كلية الآداب ـــ الرباط

إن الهرم في جوهره مصري حتى أن مجرد ذكر هذه الكلمة يوحي إلى عقولنا بصورة ذهنية لهذه المباني الضخمة مع ما يحيط بها من رمال الصحراء. بهذا افتتحت المؤلفة مارجريت مري الورقات التي خصصتها لأهرامات مصر[1].

بالفعل، أضحت الأهرام أحد أبرز الرموز الدالة على مصر[2]، لقد شدت لها أنظار القدماء، ولازال لها نفس السحر بالنسبة للمعاصرين.

صحيح، أن الباحثين عن المغربات حاولوا تغيير المسلمات، وزعزعة الترتيب بمنح أهرامات المكسيك المكانة الأولى، بدعوى أن عدد كتلها 3،3 مليون متر مكعب، في حين أن عدد كتل أهرام مصر لا يتعدى 2،5 مليون متر مكعب، ولكن جل المختصين ـــ إن لم نقل الكل ـــ يجمع على اعتبار أهرامات مصر هي أحد عجائب الدنيا السبع بالنظر إلى قدمها، وطرق بنائها[3].

كتب المؤلفون حولها منذ أقدم العصور، وأقدم الكتاب المؤلف الإغريقي

---

(1) مرجريت مري، **مصر ومجدها الغابر**، ترجمة محرم كال (د.ط)، ص 355.

(2) تعتبر جل الدراسات القديمة والحديثة الأهرامات رمزا لمصر، ويكفي الرجوع للبيليوغرافية المعتمدة في هذا العمل للتأكد من ذلك.

(3) قصاصات الجرائد التي تجمع المغربات. وهناك موسوعات تتحدث بدورها عن أشكال هرمية في البناء بآشور إلى جانب أهرامات المكسيك القديمة، وأهرامات قبائل المايا بأمريكا الوسطى. ولكن أيا منها لم يكن كاملا. أنظر في هذا الصدد محمد شفيق غربال، مادة هرم، **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد الثاني، ص 1895.

المشهور هيرودوت (Herodote)[4] الذي عاش خلال القرن الخامس قبل الميلاد. وتوالت الكتابات حولها لسبر أغوارها، ومع ذلك لازالت لغزا محيرا.

وكما هو معلوم، ناهز عدد الأهرام 80 هرما[5]. امتدت لآماد طويلة من حوالي 2700 قبل الميلاد إلى 1500 قبل الميلاد، مع تركز خلال عصر الدولة القديمة الذي يعرف أيضا بعصر بناة الأهرام، والذي شمل الأسر من 3 إلى 6، وامتد زمنيا بين حوالي سنتي 2700-2400 ق.م[6].

وقد بنيت الأهرامات في مجموعات[7]. وزال الكثير من هذه المباني بتحطيمها، إما بأيدي لصوص المقابر، وفي الأغلب الأعم بأيدي حارقي الجير الذين وجدوا أن سلب الأحجار من أحد الأبنية أيسر من اقتلاع الحجر من تلال المقطم.

أضف لكل ذلك، أن أهرامات الدولة الوسطى التي بنيت من اللبن واتخذت كسوتها الخارجية من الحجر الجيري فحسب تحطمت عندما نزعت أحجارها الجيرية. وبذلك حفظت أهرامات الجيزة أكثر من غيرها يرجع أسباب شهرة أهرامات الجيزة إلى سهولة الوصول إليها دائما لمن يقصدها من زوار مصر، والجزء الآخر إلى أنها بحكم كونها مجموعة مبنية بالحجارة الصلبة فإنها تظهر ذات أهمية وخطر.

وبلغ فن العمارة الجنائزية ذروته حينما شيد مهندسو الملك خوفو بالجيزة هرمه

---

(4) HERODOTE, **Histoires,** Texte établi et traduit par PH.E. LEGRAND, éd. Les Belles-Lettres, Paris, 1948, II. 124-125.

(5) أوسع دراسة هي لإدواردز، لقد قدم جردا بأهرام الدولة القديمة والوسطى، أنظر مرجعه التالي : إدواردز، **أهرام مصر**، ترجمه مصطفى أحمد عثمان، راجعه الدكتور أحمد فخري، لجنة البيان العربي، 1956.

(6) عصر بناة الأهرام أو عصر الدولة القديمة حظي بأكبر عدد من الدراسات، أنظر على سبيل المثال المرجع السالف الذكر (هامش 5)، وهو أشمل مرجع وأكمله. أما باقي المراجع فقد خصصت فصلا مستقلا حول الأهرام، أو فصلا متنوعا حول الدولة القديمة عامة والأهرام بشكل خاص، أنظر على سبيل المثال المرجعين التاليين :

ـــ مرجريت مري، **مصر ومجدها الغابر**، ص 355-362.

ـــ محمد فخري، **مصر الفرعونية، موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام 332 ق.م**، مكتبة الأنجلو المصرية، 1983، ص 99-182.

(7) مصير الأهرامات من خلال : إدواردز، **أهرام مصر**، ص 133-134 و203-205.

الأكبر بالهضبة المذكورة. لقد شغل مساحة 5 هكتارات، وكان ارتفاعه الأصلي 146 مترا، ووصل عدد كتله 2،5 مليون كتلة ــ كما أسلفنا قوله ــ. وبلغ متوسط وزن كل واحد 2 و1/2 طن، وفاق بعضها 45 طنا[8].

هل استرعت الأهرامات المصرية أنظار الرحالة والكتاب المغاربة ؟ وما نوعية المعلومات التي نستشفها من الكتابات المغربية ؟

بطبيعة الحال، كل ما هو خارق يكون التعلق به ومحاولة سبر أغواره إنسانيا، وبذلك فالرحالة والكتاب المغاربة من قديمهم إلى حديثهم خصصوا فقرات لهذه النوعية من المعالم.

ويبقى التساؤل المطروح، ما هي نوعية المعلومات التي نستقيها من الكتابات المغربية ؟

وقبل ذلك، ما هي أقدم الكتابات المغربية في الموضوع ؟

لا نتوفر على معلومات دقيقة حول الأهرامات خلال المرحلة السابقة للإسلام.

ما نعرفه بأن ملك الموريطانيتين يوبا II اهتم بحقول معرفية متنوعة. وألف حولها تآليف مختلفة. وكان مما كتب فيه منبع النيل[9].

وإذا كان جل الكتاب[10] الذين كتبوا عن مصر، قرنوا كتابتهم عن النيل بحديثهم عن أهرامها، فهل شذ يوبا II عن القاعدة ؟

لا نستطيع الإجابة عن هذا الموضوع بالسلب أو الإيجاب في غياب تآليف العاهل التي فقدت، والتي لم تصل إلينا منها إلا شذرات تناقلها كتاب جاؤوا

---

(8) للمزيد حول هرم خوفو، أنظر :
ــ إدواردز، **أهرام مصر**، ص 129-158.
ــ أحمد فخري، **مصر الفرعونية...**، ص 107-118.

(9) حول يوبا الثاني، وموسوعيته، ومؤلفاته، أنظر :
S. GSELL, «Juba II, Savant et Historien», R. Afr. LXVIII, 1927, pp. 169-197 ; sp. 171-174.

(10) يمكن الرجوع لأية كتابة أجنبية أو مغربية وإيجاد ضمنها ثنائية النيل والأهرام، وأحيل القارىء على المراجع المستعان بها في هذه الدراسة، وبذلك لم أقدم تفاصيل حولها، لأنه ستتكرر إحالاتي عليها، ومنها ما يلي : هيرودوت، **التواريخ** / العبدري، **الرحلة المغربية** / ابن بطوطة، **الرحلة** / الزياني، **الترجمانة الكبرى**.

بعده، ومن أشهرهم بلين الشيخ (القرن الأول الميلادي)[11].

ونفتقد أيضا لكتابات مغربية ترتبط بالمرحلة الممتدة بين القرنين الأول والثاني عشر الميلاديين[12]. وبعد ذلك فقط بدأت المادة المصدرية تتشكل بشكل مضطرد حول هذه المعلمة. وأقدم ما توقفنا عنده نص الإدريسي (12.م).

سنركز في عملنا هذا على بعض الكتابات المغربية وفق تتابعها الكرونولوجي، سنبتدىء برحلة الإدريسي خلال القرن 12م وننتهي عند نص ابن زيدان خلال مطلع هذا القرن، ومصادرنا هي على النحو التالي :

1 ـ الإدريسي، في نزهة المشتاق[13].
2 ـ العبدري، في الرحلة المغربية[14].
3 ـ ابن بطوطة، في الرحلة[15].
4 ـ الزياني، في الترجمانة الكبرى[16].
5 ـ ابن زيدان، في المنزع اللطيف[17].

---

(11) أنظر مكانة يوبا الثاني عند بلين الشيخ من خلال التحقيق التالي :
Pline l'Ancien, **Histoires Naturelles**, Livre V. Texte établi, Traduit et Commenté par J. DESANGES, éd. Belles-Lettres, Paris, pp. 141-142.

(12) أقدم ما توقفنا عنده حول الأهرام رواية الشيخ القبطي الذي عاصر مؤسس الدولة الطولونية، أحمد بن طولون خلال القرن التاسع الميلادي. وقد نقل المسعودي الرواية (القرن العاشر الميلادي)، ونقلها عنه البكري (القرن الحادي عشر الميلادي).

(13) الشريف الإدريسي، **المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس**، مأخوذة من كتاب **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل، ليدن، 1968**، ص 145-146.

(14) أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري، **الرحلة المغربية**، حققه وعلق عليه محمد الفاسي، وزارة الشؤون الثقافية والتعليم الأصيل، الرباط، 1968، ص 146-149.

(15) ابن بطوطة، **الرحلة**، دار التراث، بيروت، 1388هـ / 1968م، ص 37-38.

(16) أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا**، حققه وعلق عليه عبد الكريم الفيلالي، مطبعة فضالة، المحمدية، 1967، ص 201-202.

(17) مولاي عبد الرحمان ابن زيدان، **المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل ابن الشريف**، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازي، مطبعة إديال، الدارالبيضاء، الطبعة الأولى، 1993، ص 71، 355، 386، 416.

1 ـ الإدريسي، والأهرام :

لا أحد ينكر موسوعية الشريف الإدريسي، وكونه كان مسافرا نهما للترحال. ومؤلفه نزهة المشتاق في اختراق الآفاق هي الدليل القاطع على مكانة المعاينة عند هذا المؤلف المغربي الذي عاش حياة حافلة بين سنتي 1100-1166م[18].

لاشك أن الرحلة قادته لمصر ولأهراماتها، وبالفعل نجده يخصص أكثر من فقرة للهرمين. ولاشك أنه يقصد بحديثه أبرز أهرامات مصر على الإطلاق، أي هرما الملكان خوفو وخفرع بالجيزة[19]. يحددها على بعد «6 أميال من مصر»، وهما عند الضفة الغربية للنيل غير بعيدين عن العواصم القديمة لمصر : منف، والفسطاط ثم القاهرة. ولعل المقصود بمصر آخر هذه المدن، ونعني بذلك القاهرة التي كانت عامرة خلال القرن 12م[20].

ذكر الإدريسي بأنه لا يعرف فيما جاورهما (يقصد الهرمان) جبل يقطع منه حجر يصلح للبناء. ليس الأمر كذلك فمهندسو الأهرامات استفادوا في تشييد أهرامات الجيزة من حجارة الجيزة نفسها، بشكل أكبر، وأيضا من حجارة باقي المقالع وعلى رأسها حجارة جبل المقطم[21]. وقد سخروا صفحات الماء لجر الكتل الضخمة من أماكنها الأصلية؛ وشكلت قوة العاملين طاقة لا يستهان بها في جر الحجارة إلى أرضية البناء كما وصف ذلك هيرودوت[22].

ـ جعل الإدريسي للهرمين طولا واحدا وهو 400 ذراع وعرضها هو نفس

---

(18) وردت ترجمة حياة الشريف الإدريسي ضمن المرجع التالي :
جون. س. بادو، **عبقرية الحضارة العربية**، منبع النهضة الأوربية، ترجمة عبد الكريم محفوظ، بنغازي، 1990، ص 357-358.

(19) يتأكد ذلك من خلال نص ابن الفداء، **تقويم البلدان**، اعتنى بتصحيحه وطبعه، رينود ومالك كوكين ديسلان، الطباعة السلطانية، باريس، 1860، ص 108.

(20) حول عواصم مصر القديمة وخاصة القاهرة، أنظر :
F. STEPPAT, «Misr», Encyclopédie de l'Islam, Tome VII, **(MIF NAZ), New York, Paris, 1993, pp. 148-186.**

(21) حول أحجار الجيزة، وباقي مقالع مصر، وطرف قطعها، أنظر :
ـ إدواردز، **أهرام مصر**، ص 193-314.
ـ مرجريت مري، **مصر ومجدها الغابر**، ص 335-336.

(22) أنظر : **HERODOTE, Histoires, II. 124-125**

ارتفاعها. ومعلوم أن 400 ذراع تساوي حوالي 200 مترا[23]، وهذا رقم مبالغ فيه لأن أعلاهما وهو هرم خوفو لا يتعدى ارتفاعه 146م[24].

تحدث المؤلف عن نوعية مادة البناء، وعن وزن كل كتلة على حدة. وما قلناه عن عدم دقة المقاييس الخاصة بطول الأهرام ينطبق أيضا على المعلومات الخاصة بوزن كل كتلة على حدة، وعن انتظام مواد البناء. ولم يستعمل المؤلف عبارات الكتاب الذين سبقوه أو جاءوا بعده في وصف الشكل الخارجي للأهرام. ومع ذلك فوصفه بدوره يدل على الشكل المخروطي لأهرامات الجيزة، قال : «وكلما ارتفع بناؤه على وجه الأرض ضاق حتى يصير أعلاه نحو مبرك جمل»[25].

تحدث عن قرب قرية دهشور[26] من الجيزة، ولم يشر لأهراماتها ولعلها كانت حطاما بما أنها استعملت الطوب اللبن في البناء. وحدد المسافة بين الهرم والآخر بخمسة أميال أي بحوالي سبع كلمترات. وجعل بين الأهرام والنيل نفس المسافة. وتحدث عن الكتابة على جدران الأهرامات التي انمحت. ومعلوم أن الأجيال السابقة واللاحقة لعصر الإدريسي ستعتبر الكتابة المصرية صورا. ومثال على ذلك هيرودوت نفسه[27]. ولم تتغير هذه الملاحظات إلا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد الباحث الفرنسي جون فرانسوا شامبليون الذي أرجع للكتابة المصرية الحياة[28].

---

(23) مشكلة المقاييس حادة، وحول الذراع، أنظر : محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد الثاني، ص 1895.

(24) الإرتفاع الأصلي لهرم خوفو، هو 146، لكنه حاليا لا يتعدى 139م.

(25) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 146.

(26) حول دهشور وأهراماتها، أنظر : إدواردز، **أهرام مصر**، ص 352-354. وقد بنى بها آخر ملوك الأسرة الثالثة حوني، ومؤسس الأسرة الرابعة سنفرو، ثم الملكان سنوسرت الثالث وأمنمحات الثالث من الأسرة 12.

(27) أنظر : HERODOTE, **Histoires**, II, 125

(28) حول شامبليون نحيل على المرجعين التاليين :

سير ألن جردنر، **مصر الفراعنة**، ترجمة نجيب ميخائيل إبراهيم، مراجعة عبد المنعم أبو بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، ص 33-41.

C.W. CERAM, **Des Dieux, des Tombeaux, des Savants**, Traduit de l'Allemand Par G. LAMBRICHES, éd. Plon, 1967, pp. 86-95.

تحدث الإدريسي عن الطريق بداخل كل هرم، وبأنه كان يسير فيه الناس، وبأنه كان بين الهرمين طريق يخترق الأرض ويفضي من أحدهما إلى الآخر. وإذا كان كل من اهتم بالأهرام هو على بينة بالممرات التي تصل بين أجزاء كل هرم، ثم بين الهرم والطريق الذي يصل بين المعبدين التابعين له، ويتعلق الأمر بمعبد الشعائر ومعبد الوادي، وبالطريق الصاعد المعروف باسم دروموس (Dromos) فلا أحد تكلم عن طريق يخترق الأرض، ويصل بين الهرمين[29].

أما عن الهدف من بناء الأهرام، فقد قدم المؤلف غايتين، الهدف القديم، أي الأهرام كأهراء للغلات، والهدف الثاني استعمال الأهرام قبورا[30]. ولعل العامل الديني وتأثر القدماء بقصة سيدنا يوسف وبالسنوات العجاف تبرر ربطهم للأهرام بوظيفة حفظ الغلال لسنوات القحط[31]. وهذا أمر — بطبيعة الحال — غير صحيح، فالأهرام لم تستعمل بتاتا مخازن. ولكن لا أحد يناقش في دور الأهرام الأساسي المتمثل في حفظ مومياء الفراعنة، كما أبانت عن ذلك الحفريات بهذه النوعية من العمارة الجنائزية[32].

2 — رحلة العبدري أو الرحلة المغربية :

تتضمن رحلة العبدري ورقة حول الأهرامات. وبما أن أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الحيحي بدأ رحلته سنة 688هـ/1289م. فهي ثاني أقدم كتابة مغربية حول الأهرام[33].

قدم صاحب الرحلة وصفا للشكل الخارجي للأهرام على الشكل التالي، قال : «والأهرام مبان من حجارة صارت لإحكامها كالحجر الواحد في غاية العلو، متسعة الأسفل، مستديرة الشكل، فكلما طلعت انخرطت حتى صار أعلاها حادا

---

(29) حول التشكيلة الهرمية : الأهرام، المعبد الجنائزي، معبد الوادي، والطريق الصاعد. أنظر : إدواردز، **أهرام مصر**، ص 179–180.
والشكل رقم 18 بهذا المرجع، هو رسم تصويري. وتظهر من خلاله التشكيلة الهرمية كاملة.

(30) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، ص 146.

(31) سورة يوسف، الآيات 146–148.

(32) دور الأهرام الجنائزي يقره أكثر من مصدر ومرجع.

(33) ترجمة حياة العبدري من خلال الرحلة نفسها، مقدمة محمد الفاسي (ت إلى از).

على شكل المخروط»[34].

سيتردد نفس هذا الوصف عند جل المؤلفين المغاربة، وهو كاف لمعرفة بأن المقصود هي مجموعة الجيزة. لأنه كما هو معلوم ليس هناك شكل واحد للأهرامات، فهناك الهرم المدرج، وهناك المنحني. وحدها أهرامات الجيزة كان لها هذا الشكل الأملس المخروطي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هي أعلى الأهرامات التي اتخذت هذا الشكل[35].

لم تعد المداخل إلى الأهرام معروفة زمن الإدريسي. وغابت عن كتاب هذه المرحلة أيضا أسماء بناة الأهرام. ولا غرابة في ذلك، فالبون الزمني واسع، وهيرودوت نفسه في كلامه عن بناة الأهرام أخلط بين عصر خوفو، وعصر الرعامسة[36].

ونتساءل، هل عاين العبدري عن كثب الأهرام، أم أن معلوماته استمدها من مصادر سابقة ؟ وهل رجوعه للمصادر هو فقط في محاولة لمعرفة الهدف من بناء الأهرام ؟

على كل، شكل مؤلفان مادته المصدرية يتعلق الأمر بكتاب المسالك والممالك للبكري (11م)، ومروج الذهب، ومعادن الجوهر للمسعودي (10م). والأول بدوره أخذ عن المسعودي. وبالفعل، عند قراءة النصين حول الأهرام يبدو ذلك جليا. فقصة الشيخ القبطي التي يحكيها المسعودي بتفصيل، ويربطها بحكم أحمد بن طولون، أي بالقرن 9م يرددها البكري بحذافرها مع تلخيص بسيط يجعلنا

---

(34) العبدري، **الرحلة المغربية**، ص 147.

(35) من أشكال الأهرامات، الهرم المدرج، والهرم المنحني، والهرم الكامل، وللمزيد من التفاصيل، أنظر :

إدواردز، **أهرام مصر**، ص 69-196. (الهرم المدرج، ص 69-103؛ شكل 4، ص 83 / الهرم المنحني، ص 104-128؛ شكل 10، ص 107 / الهرم الكامل، ص 129-196؛ شكل 14، ص 135).

(36) نسب بناء الأهرام لرامبسينات، والمصطلح يدل على عصر الرعامسة الذي يوافق عصر الدولة الحديثة وبالأساس حكم الأسرتين 19 و20. مع الإشارة إلى أن أشهر الرعامسة هما رمسيس الثاني من الأسرة 19 ورمسيس الثالث من الأسرة 20. ولكن هذا الأخير لا صلة له برمسيس الثاني إلا من خلال تشابه الأسماء، أنظر : **HERODOTE, Histoires**, II, 124

تتذكر التفاصيل الغائبة بسهولة[37].

وتجمع المصادر المختلفة المشرقية والمغربية على اعتبار الغاية من بناء الأهرام، هي : حفظ جثة الملوك. وحسب عبارة النصوص «إنها قبور الملوك»[38].

ولكن المسعودي أورد معلومات دقيقة حول كيفية الدخول للهرم. وهذه عبارة أسقطها العبدري من رحلته. قال المسعودي : «ويجعل باب الهرم تحت الهرم، ثم يحفر له طريق في الأرض»[39].

بالفعل، هناك غرف دفن حفرت تحت الأرض، وتوصل إليها ممرات سفلية. وهذا كان أيضا شأن هرم خوفو إلى أن تم الاستغناء عن غرفة الدفن السفلية، فوضعت في مرحلة ثانية في مستوى قاعدة الهرم، ثم حولت في مرحلة لاحقة إلى قلب الهرم، كما يتبين ذلك من تصميم هذا الهرم[40].

أما عن طريقة البناء، فالغريب أنها كانت معروفة زمن المسعودي[41]. وردها كل من البكري والعبدري بشيء من التلخيص[42]. قال المسعودي في هذا

---

(37) لا يذكر العبدري مؤلف المسعودي المستهدف. ولكن معرفة نص البكري سهل عملية البحث عن النص عند المسعودي في مؤلفه «مروج الذهب ومعادن الجوهر». ومكن من عقد المقاربات بين النصين وباقي النصوص التي استمدت مادتها منهما. وقد وردت معطيات حول الأهرام بالمصدرين السالفي الذكر على المنوال التالي :
المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، طبعه باربيي دي ميتار وبافيي دي كرتاي، عني بتنقيحها وتصحيحها شارل بيلا، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية II، بيروت، 1966، رقم 792، ص 77-78.
أبو عبيد البكري، **كتاب المسالك والممالك**، حققه وقدم له أدريان فان ليوفن وأندري فيري، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، تونس، 1992، ص 511-512.

(38) العبدري، **الرحلة المغربية**، ص 148. وأضاف العبدري في نفس الصفحة حول بناء الأهرام الفكرة التالية : «حفظا لجثته وجثث أهله، ومستودعا للعلوم من آفة الطوفان». ويقصد بحديثه ملك مصر قبل الطوفان شونيد بن سهلون الذي سبق وأشار إليه في الصفحة السابقة.

(39) المسعودي، **مروج الذهب**، رقم 792-793، ص 77-78.

(40) حول مراحل بناء هرم خوفو، أنظر : إدواردز، **أهرام مصر**، ص 135، شكل 14.

(41) المسعودي، **مروج الذهب**، رقم 792، ص 77-78.

(42) البكري، **المسالك والممالك** رقم 860، ص 511-512.
العبدري، **الرحلة المغربية**، ص 147-148.

الصدد : «قيل له ــ أي للشيخ القبطي ــ فكيف بنيت هذه الأهرام المملسة، وعلى أي شيء كانوا يصعدون ويبنون، وعلى أي شيء كانوا يحملون هذه الحجارة العظيمة التي لا يقدر أهل زماننا هذا على أن يحركوا الحجر الواحد إلا بجهد إن قدروا». فقال : «كان القوم يبنون الهرم مدرجا ذا مراق كالدرج، فإذا فرغوا منه نحتوه من فوق إلى أسفل، فهذه كانت حيلتهم، وكان مع هذا لهم قوة وصبر، وطاعة لملوكهم ديانية»[43].

واكتفى العبدري بما قل ودل ذكره، «فقال له كيف بنيت بتلك الحجارة العظيمة، ومن أين يصعد إليها، قال إنهم كانوا يبنونها على مراق أبرزوها من البنيان، فإذا فرغوا نحتوها»[44].

لماذا اعتبرت ما أورد المؤلفون من معلومات أمرا غريبا، مرد استغرابي لكون هذه المعلومات هي عين الصواب. هي نفس الطريقة التي وصفها هيرودوت خلال القرن V ق.م[45]، وهي نفس الطريقة التي مال إليها المختصون في تاريخ العمارة بعد لأي[46]. وبالمناسبة فالإختلاف الواضح في الرؤى بين المشرقي والغربي واضح من خلال الحديث عن الحافز لبناء الأهرام فهو عربون عن الطاعة حسب الطرف الأول، وهو سخرة وعبودية حسب الطرف الثاني. ولكن الكتابات المغربية لم تقف عند هذا الجانب[47].

---

(43) المسعودي نفس هامش 41.

(44) العبدري وطريقة بناء الهرم من خلال : **الرحلة المغربية**، ص 147.

(45) انظر : HERODOTE, **Histoires**, II, 124-125

(46) نذكر من الباحثين المعاصرين الذين اهتموا بكيفية بناء الأهرام (LAUER) و(BAUCHARDT)، للأسف لم نجد مرجعيهما بمكتبات الرباط، ولكن يمكن التوقف ومعرفة رأييهما من خلال الإحالة التالية :

M. DUMAS et Autres, **Les Origines de la civilisation technique**, éd. P.U.F, Paris, 1962, N° 1, pp. 165-166.

(47) فكرة السخرة وردت عند هيرودوث، والوازع الديني عند المسعودي، وقد ناقش الدكتور أحمد فخري فكرة السخرة والرق، وفكرة العمل الإنساني على اعتبار أن الأهرام من خلال بغض الباحثين أتاحت فرصة الشغل للعمال العاطلين. اعتبر المؤلف كلا الرأيين خاطئين، وحسب قوله لا يمكن أن نحكم على الماضي بمنطق العصر الحاضر، ولكن كان ميله أكبر إلى الوازع الديني كأحد أبرز الحوافز لبناء الأهرامات، أنظر :

HERODOTE, Histoires, II. 124-125

وأورد العبدري قصة المامون مع الأهرام. فقد قام بقياسهما ووجد بأن طول كل واحد من الهرمين الكبيرين أربعمائة ذراع مالكي أو هو ذراع ونصف بذراع اليد «ولعله يقصد هرما خوفو وابنه خفرع. فهما أكبر أهرامات الجيزة كما كررنا قوله»[48].

و400 ذراع مالكي = حوالي 300 مترا، وذكرنا بأن 400 ذراع = 200 مترا واعتبرناه رقما مبالغا فيه فأعلى الأهرامات، وأعني بذلك هرم خوفو لم يتجاوز علوه كما ذكرنا 146م[49].

وقدم صاحب الرحلة معلومات أخرى، وكأنه غير متأكد منها، قال : «ويقال ليس على وجه الأرض أرفع بناء منهما، ويذكر أن عمقهما في الأرض مثل ارتفاعهما». وإذا كان الأغلبية يجمعون على اعتبار الأهرام من أرفع ما عرفه المعمار البشري، فإن الجملة الأخيرة تؤكد بأنه لم تتم زيارة الأهرام من الداخل، كانت الزيارة ستشكل مفتاحا لتتأكد بأن عمق الأهرام لا يساوي طولها[50].

3 ـــ رحلة ابن بطوطة :

الرحالة المغربي ابن بطوطة أشهر من أن يعرف[51]. عاش بين سنتي 1304-1369. وإذا كان في السنة الحادية والعشرين من عمره خرج في رحلة حج إلى مكة لكي يفي بأحد أركان الإسلام، وهي بدورها نوع من الرحلات، فإنه سرعان ما ابتلي بالجولة التي قادته لآفاق قريبة وبعيدة. وكانت أرض مصر معبرا لابد منه. إذن، عندما أمره السلطان أبو عنان أن يملي قصص رحلاته على

= المسعودي، **مروج الذهب**، رقم 792، ص 77-78.
أحمد فخري، **مصر الفرعونية**، ص 112-114.

(48) تسند للخليفة المأمون ابن هارون الرشيد عملية فتح مدخل لهرم خوفو، أنظر : العبدري، **الرحلة المغربية**، ص 148.

(49) سبق وأشرنا لإشكالية المقاييس ضمن هامش 23.

(50) لم تدرس الأهرام بشكل علمي إلا خلال هذا القرن.

(51) كان حظ ابن بطوطة من الدراسات أكثر من غيره. اهتم به مشارقة ومغاربة، وعرب وأجانب، وآخر الكتابات حوله هي للأديب المغربي عبد الرحيم المودن، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة.

الناسخ ابن جزي[52] لم يفته أن يخص الأهرام بحديثه بل أن يفصل حديثه عن الأهرام عن باقي أحاديثه على خلاف من سبقوه أو لحقوا به من المؤلفين المغاربة الذين أدمجوا وصفهم للأهرام ضمن سياقات أخرى، كحديثهم عن مدن مصر، أو حديثهم عن نيلها. وقد عنون الورقة بـ«ذكر الأهرام»[53].

يقر ابن بطوطة ومنذ بداية حديثه عن الأهرام بكونه أمام إحدى العجائب، قال : «وهي من العجائب المذكور على مر الدهور». يبين تضارب الآراء في شأنها وتاريخ بنائها. ولا ريب أن يطغى عليه التحليل الديني، وهو المتشبع بالثقافة الدينية، فيربط تاريخ البناء بعصر ما قبل الطوفان[54]. هذا العصر الذي امتاز بتنوع العلوم والصنائع، وهو عصر «هرمس الأول الذي يسمى أخنوخ وهو إدريس عليه السلام» حسب عبارات النص. وبذلك تحول الهدف من البناء إلى «حفظ العلوم والصنائع»[55].

قال الرحالة بالحرف : «وخاف (إدريس عليه السلام) ذهاب العلم ودروب الصنائع فبنى الأهرام البروابي[56] وصور فيها جميع الصنائع والآلات ورسم العلوم فيها لتبقى مخلدة».

---

(52) عصر أبو عنان واهتمامه بالثقافة معروف، أنظر على سبيل المثال عصر بني مرين من خلال الإحالة التالية :

M. SHATZMILLER, «Les Mérinides», **Encyclopédie de l'Islam VI**, MAHK - MID, 1991, pp. 556-559.

(53) ألا ينم العنوان على مكانة الخلفية الدينية في الكتابة. فذكر الأهرام يرتبط بفكرة الذكرى. والذكرى للموعظة هي من أسس تعاليم ديننا الحنيف.

(54) عصر ما قبل الطوفان بمثابة عصر ذهبي. وإذا كانت كل المجتمعات تربط بداية تاريخها بالطوفان، فعصر الطوفان الوارد ذكره عند ابن بطوطة، هو الطوفان المزامن لعصر سيدنا نوح عليه السلام، وتفاصيل القصة مذكورة في القرآن الكريم : سورة هود، الآيات 36 إلى 48.

(55) يقدم ابن بطوطة أسماء أخرى لا نعرف أن لها ارتباط ما بالطوفان، كما يحدد أهدافا أخرى من وراء بناء الأهرام، أنظر : ابن بطوطة، **الرحلة**، ص 38.

(56) إستعمل ابن بطوطة مصطلحا جديدا. تحدث عن الأهرام البروابي. وللإشارة فالكلمة الأخيرة لا تفهم إلا بالرجوع للمسعودي في مروج الذهب، ص 78. وآنذاك سيتأكد القارىء بأنه أمام شيئين مختلفين، الأهرام، ثم البروابي. والبروابي يقصد بها ولاشك المسلات (Obelisques).

كما رأينا من خلال تتبع الحكايات السابقة فالغاية الأساسية من بناء الأهرام هي حفظ «جثة الملوك». وبما أن المصري آمن بالحياة الأخرى فقد جعل مقبرته تضم أنشطته الدنيوية. وبذلك فمختلف مظاهر حياته وأفكاره حفظت بشكل آلي وغير مباشر[57].

لا يختلف وصف ابن بطوطة للشكل الخارجي للهرم عن الوصف الذي قدمه المسعودي وتناقله غيره من المؤلفين — بما فيهم المغاربة — رغم اختلاف العبارات المستعملة. قال ابن بطوطة : «والأهرام بناء من حجر صلد منحوت، متناهي السمو، مستدير، متسع الأسفل، ضيق الأعلى كالشكل المخروط»[58].

وهو بدوره ردد العبارة التي أوردها العبدري من كون الأهرام لا أبواب لها، ولا تعلم كيفية بنائها وكأنهما لم يتفقا مع ما ذكره الشيخ القبطي في هذا الصدد، ونقله عنه كل من المسعودي والبكري.

ويقدم ابن بطوطة رواية ثانية عن الباني الفعلي للأهرام فيجعله ملكا[59] من ملوك مصر قبل الطوفان الذي بنى البناء بسبب الحلم الكابوس (رؤيا هالته). لتشكل ليس فقط مستودعا للعلوم بل مستودعا لجثة الملوك. وهنا خلط بين أزمان مختلفة ومنها زمن عزيز مصر. ولا يذكر ابن بطوطة اسم الملك وهو شونيد بن سهلون حسب العبدري الذي استمد معلوماته في هذا الشأن من البكري[60].

---

(57) يكفي استحضار محتويات الأهرامات للتأكد بأن علوم وصنائع مصر حفظت بصيانة الأهرامات.

(58) ابن بطوطة ووصف الشكل الخارجي للهرم، **الرحلة**، ص 38.

(59) يؤكد ابن بطوطة نسبة الأهرام لملك من ملوك مصر. والعبارة التي افتتح بها حديثه عن الأهرام عندما قال : «هي من العجائب المذكورة...» فلم يعد الطوفان هو الدافع للبناء، بل الحلم الكابوس. ألا يذكر هذا بقصة سيدنا يوسف مع عزيز مصر ؟ فلم يحل الحلم إلا سيدنا يوسف، وهو الذي نصح باتخاذ الإحتياطات اللازمة للسنوات العجاف، كما ورد بالقصة المشهورة، التي سبق الإشارة إليها، هامش 31.

(60) عزيز مصر، يعني رئيس شرطة مدينة صان بقرب بحيرة المنزلة. وقد ورد في العهد القديم باسم فوطيفار. للمزيد من التفاصيل، أنظر : محمد إسماعيل إبراهيم، **معجم الألفاظ القرآنية**، دار الفكر العربي، القاهرة (د.ط)، ص 341 و597.
أما بالنسبة للملك المصري الذي أورد اسمه العبدري وهو شونيد ابن سهلون فلا يعرف من خلال آثار مصر أو قوائمها الملكية. وقد ذكره العبدري نقلا — كما أوردنا — عن =

ويضيف ابن بطوطة معلومات لم ترد عند غيره، ومنها كون الملك السالف الذكر، سأل المنجمين هل يفتح من الأهرام موضع ؟ فأخبروه أنها تفتح من الجانب الشمالي، وعينوا له المكان ومبلغ الإنفاق في الفتح، فوضع قدرا من المال يوافق ما سيصرف. وقد أتم البناء في 60 سنة[61].

ومن المعلوم أن تاريخ بناء الأهرام امتد لأمد طويل ـــ كما أسلفنا قوله ـــ شمل الأسر من الثالثة إلى السابعة عشرة. وناهز عددها 80 هرما ـــ كما ذكرنا ـــ وفاقت المدة ما يناهز إثني عشر قرنا أي من 2700 إلى 1500 ق.م. أما أشهر الأهرامات وأعني بذلك أهرامات الجيزة، فقد بنيت خلال حكم الملكين خوفو وخفرع على أمد 46 سنة[62].

إذن، يجب أن نأخذ الأرقام كأرقام مطلقة تفيد في التعبير عن طول المدة أكثر مما تساعد على التحديد الدقيق لتاريخ البناء.

والجملة التي نقلها ابن بطوطة على النحو التالي : «بنينا هذه الأهرام في ستين سنة، فليهدمها من يريد في ستمائة سنة، فإن الهدم أيسر من البناء»[63]. فهذه الجملة هي من قبيل المحسنات البديعية. لأنه إذا كان الهدم أيسر من البناء ففتح الهرم يلزم أن يتم في سنة أو ست سنوات وليس في ستمائة سنة !

وقد ذكر ابن بطوطة وحده كيفية فتح المدخل إلى الهرم خلال عصر المامون العباسي الذي وجد مالا هو مقدار ما أنفقه في الفتح. ولا نحتفظ من كلام ابن بطوطة كله إلا بكون المدخل إلى هرم خوفو الذي سيستعمله السواح فيما تلي من عصور، هو الذي فتح في عصر المامون. هذا الملك الذي اشتهر باهتمامه بالعلم

= البكري، أنظر : العبدري، **الرحلة المغربية**، ص 147. لكننا لم نقف على اسم الملك في مؤلف البكري، **المسالك والممالك**، ص 509-512 التي تحدث فيها عن الأهرام.

(61) نص ابن بطوطة، الفقرة الأخيرة.

(62) حول مدة بناء أهرامات الجيزة عامة، وهرما خوفو وخفرع خاصة، أنظر :
محمد عبد الرحيم مصطفى وعبد العزيز مبارك، **تاريخ مصر القديم**، مطبعة سعد مصر، القاهرة، 1953، ص 31-57.
أحمد فخري، **مصر الفرعونية**، ص 109-121.

(63) ابن بطوطة، نفس النص.

والعلماء وبنائه لدار الحكمة (217هـ / 832م) التي لعبت دورا رائدا في حفظ علوم عصره[64].

4 ــ الزياني، والترجمانة الكبرى[65] :

يقدم الزياني، إسمين مختلفين لبناة الأهرام وكلاهما استمدهما من الخلفية الدينية. ويتعلق الأمر بسريان وقبطيم بن مصريم. ويحدد زمن البناء بعصر ما قبل الطوفان. ويجعل الهدف من البناء حفظ الدخائر والعلوم. ولكن هو وحده يعتبر موقع دهشور مجالا لبناء الأهرام ــ وكما سبق وذكرنا ــ فالأهرام بنيت على شكل مجموعات على الضفة الغربية للنيل ولكن أشهرها أهرامات الجيزة.

5 ــ ابن زيدان، في المنزع اللطيف[66] :

بما أن المؤلف هو في مدح السلطان المولى إسماعيل وجلائل أعماله، وعظيم عمارته فابن زيدان المادح يعتبر في أكثر من فقرة بأن الأهرامات لن تضاهي أعمال السلطان.

استنتاجات عامة :

- تنتاب بحثنا ثغرات كثيرة، بما أن المصادر المعتمدة لا تغطي إلا مراحل زمنية محدودة (القرون 12 إلى 14، ثم 19 و20م).
- من المسلمات بل من المفروض أنه كلما رجعنا إلى الماضي كلما قلت معلوماتنا. والظاهر أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لموضوع بحثنا، فالمعلومات خلال مطلع هذا القرن، والقرن الماضي كانت ضعيفة بالقياس إلى ما سبق. وكانت المعلومات

---

(64) أنظر في هذا الشأن : إدواردز، **أهرام مصر**، ص 133.

(65) معلومات الزياني محدودة وملخصة. ولا تختلف ــ كما لاحظنا ــ عن العبدري أو ابن بطوطة إلا في نسبته للأهرام لإسمين هما : سريان ومصريم، وتحويله الثقل من مكان مشهور هو الجيزة إلى مكان أقل شهرة وهو دهشور. وأورد معلوماته في صفحتين مختلفتين. ولكنها لم تتعد بضع سطور (ص 201 و202). وعن حياة هذا المؤلف أنظر الصفحات : 29–45.

(66) ابن زيدان أشار للأهرام في مؤلفه المنزع اللطيف بالصفحات التالية : 71، 355، 386، 416. وإذا كان في الصفحة 71 جعل مباني مولاي إسماعيل موازية في عظمتها للأهرام فإنه تراجع عن ذلك في الصفحات الأخرى، فلم يجعل لمآثر المولى إسماعيل نظير.

قبل ذلك مقاربة للصواب في العديد من القضايا المتصلة بموقع الأهرام، وبطريقة بنائها.

- من المنطقي أن تتجدد المعلومات وتتكاثر مع زيادة الرحلات الحجية ويسرها خلال القرنين الأخيرين. ويظهر أن الرحلات البحرية لم تكن تخول للحاج التوقف عند المواقع المتميزة بآثارها.

- تتميز المعلومات بالتناقض حول مؤسس الأهرامات. فهو ملك حسب البعض : معلوم الإسم حسب العبدري (شونيد بن سهلون)، ومجهول عند ابن بطوطة. وهو نبي أو سليل الأنبياء حسب البعض الآخر. ولكن لم تعد الكتابات المغربية ــ على اختلاف مشاربها ــ تحتفظ بأي اسم من أسماء فراعنة مصر.
- وتتفق جل الكتابات المغربية على جعل الطوفان كحد زمني للتمييز بين تاريخ بناء الأهرام والهدف من البناء. وإذا كانت قد تباينت مواقفها حول الغايات الأخرى من تشييد الهرم فهي تجمع على اعتبارها مقابرا للملوك.
- و لم تحتفظ الكتابات المغربية ــ في جملتها ــ بطرق البناء، ولا يستثنى من ذلك إلا العبدري الذي تحدث عن المراقي التي يستعان بها في البناء لنقل الحجارة. توسع في شرحها المسعودي الذي روى قصة الشيخ القبطي، ونقلها بعده البكري، ورددها العبدري. ولكن أهملت الكتابات المغربية اللاحقة الفكرة إلى أن عاد واقتنع بها الباحثون المعاصرون.
- يظهر أن الكتابات المغربية استمدت مادتها الخام من مسلكين : المعاينة، والكتابات المشرقية. ولكنها اختصار للكتابات المشرقية. ويستثنى من ذلك الإدريسي الذي كانت له طريقته الخاصة في الحديث عن الأهرام، إذ حول نصه إلى مقاييس بخلاف غيره.

- لم تخل الكتابات المغربية من التأثر بالخلفية الدينية باستثناء نص الإدريسي.

بالرغم مما قلناه، فالكتاب المغاربة بدورهم لم يفتهم الإنشغال بإشكالية الأهرامات كغيرهم من المؤلفين. و لم تفتهم الإشارة إلى تميزها وبعبارة الرحالة الطنجي ابن بطوطة أختم، قال : «وهي من العجائب المذكور على مر الدهور،

وللناس فيها كلام كثير، وخوض في شأنها وأولية بنائها»[67].

صحيح أن الأهرامات ستظل مثار إعجاب ولغزا محيرا. إذ أنه بالرغم من الحفريات وحل طلاسم الهيروغليفية، أي بالرغم من الإضافات التي أضافها الأثريون لمعلوماتنا حول بناء الأهرام وطرق بنائهم لها فلازالت «مبان عجيبة في غاية الغرابة»[68]، أليست من أبرز عجائب الدنيا السبع !

(67) ابن بطوطة، **الرحلة**، الفقرة الأولى، ص 77.

(68) العبدري، **الرحلة المغربية**، ص 147.

لمحة عن الإستوغرافية العثمانية

عبد الرحيم بنحادة
كلية الآداب ـــ الرباط

لعبت الكتابات التاريخية العربية دورا كبيرا في معرفتنا بالتاريخ العثماني، غير أن الطريقة التي عالجت بها هذه الكتابات تاريخ الدولة العثمانية تظل سطحية وبخلفيات معروفة. وقد ظلت الاستوغرافية العثمانية مجهولة إلا من قبل الباحثين المتخصصين في الدراسات العثمانية مع أن لها إسهامات في تتبع حركية التاريخ الإسلامي بل وحتى الأوروبي، وتسهم في استنكاه التاريخ العثماني من الداخل من جهة، ومعرفة التطور الحاصل في نظرة المؤرخين العثمانيين للدولة من جهة أخرى.

فما هي الأشواط التي قطعتها هذه الكتابات ؟ كيف تمثلت التاريخ العثماني ؟ وما هي الوسائل التي عبرت بها ؟

- I -

إلى حدود القرن الخامش عشر لم تظهر اللغة التركية في الوثائق والنصوص ذات الطابع الإداري أو الديني أو الأدبي، إذ كانت اللغتان الفارسية والعربية هما أذاتا التعبير بالنسبة للمثقف والإداري العثماني، أما التركية فقد كانت لغة الشعب، فهي أداة التعبير في الأدب الشعبي التركي، وفي هذا الأدب لا توجد نصوص ذات طابع تاريخي إلا في شكل أساطير لا تكتسي في غالب الأحيان أي بعد حقيقي، كما هو الشأن بالنسبة لـ«دانشمند نامه»[1] التي خلدت أعمال أحمد غازي في القرن الثالث عشر.

(1) (A) Bombaci, **Histoire de la litterature turque**, Traduction turque par Méllikoff, Paris 1968, p. 56.

وأول مؤلف تاريخي عثماني كتب في حدود سنة 1390 وهو الاسكندر نامه للأحمدي[2]، والاسكندر نامه عبارة عن قصيدة شعرية مكونة من 8744 بيتا يعرض فيها لتاريخ البشرية منذ بدء الخليقة ويعرض في مجمل القصيدة لحياة وتحركات الاسكندر الأكبر وينهيها باطلالة على التاريخ الإسلامي ولا يخصص للتاريخ العثماني إلا حصة ضعيفة بالنظر إلى عدد الأبيات (من 7673 إلى 7717)، وهذا النوع من التاريخ مستلهم من الأدبيات الفارسية خاصة الفردوسي ونظامي[3]. وبالرغم من قصر الفقرات المخصصة لتاريخ الدولة العثمانية إلا أنها الأولى من نوعها فيما يخص الكتابة التركية حول التاريخ العثماني.

- II -

ابتداء من القرن الخامس عشر، وبالتحديد في عهد مراد الثاني (1421-1451) وعند استتباب الأمن في آسيا الصغرى، ظهرت بعض التواريخ لعل أهمها «تاريخ آل سلجوق» وياغوز نامه ومنغول نامه[4]، وهذه الكتابات تعبر عن رغبة إصحابها في ربط العثمانيين بأتراك آسيا الوسطى وذلك بهدف إعادة التوازن المفقود على إثر انهزام بايزيد أمام جيوش تيمورلنك.

وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى تواريخ أخرى مثل مناقب نامه[5]، وهي

(2) ترجمت الاسكندرنامه إلى اللغة التركية بعناية إسماعيل أنور، ينظر :

Ahmedi Ünver Ismail, **Iskender-name, Inceleme Tipkibasim**. Türk Dil Kurumu Yayanlari, Ankara, 1983.

(3) حول نظامي وفردوسي يراجع : علي الشابي، **الأدب الفارسي في العصر الغزنوي**، دار النشر تونس، 1965، ص 137 وما بعدها.

(4) (R) Mantran, **Histoire de l'empire ottoman**, Fayard - Paris 1989, p. 711

(5) في هذه الفترة كتبت تواريخ عدة وتكفي الإشارة إلى قيوامي وسراجه كال وروحي ولم يقف بايزيد عند هذا الحد بل أمر إدريس بلديسي بكتابة تاريخ بالفارسية يغطي الفترة الممتدة ما بين 710 و908 ويعلق خليل أنالجيك على ذلك قوله :

«Sultan Beyazit ordred that history of this great dynasty from its begining in the year of 710 up to the present year of 908 should be written in a style favored by the distinguished as by ordinary people with correction and elucidation of the account concerning this dynasty. It is true that there are in turkish a number of works on the subject but their stories lack elegance in style and truth on the events».

Inalcik, The Rise of ottoman historiography, in Historians of Middle East edited by B. Lewis - Holt. London 1962, pp. 152-167.

كتابات دينية وملحمية في ذات الوقت تضرب بجذورها في الثقافة الإسلامية، فهي امتداد لكتب المغازي ومناقب الأولياء، والتوسع العثماني في أوروبا موصوف بدقة متناهية في هذا النوع من الكتابات وهو موجه بالخصوص ليقرأ في المحلات العمومية لتخليد فكرة «الغازي».

وتعتبر فترة حكم بايزيد (1481–1512) الانطلاقة الحقيقية للاستوغرافية العثمانية، وكل الانتاج التاريخي خلال هذه المرحلة عبر عن التوجه الرسمي للدولة، بل وكتب بإيعاز من السلطان بايزيد الذي كان يرغب في تخليد مآثره ومآثر أسلافه. وهذه الكتابات تظل بعيدة عن ترجمة حقيقة الأحداث خاصة إذا تمت مقارنة محتوياتها مع ما توفره النصوص الاغريقية واللاتينية من معلومات حول نفس الحقبة وحول تحركات السلطان بايزيد[6].

ففي هذه الفترة كتب عاشق باشا زاده (1400–1484) تاريخ آل عثمان. ولد عاشق باشا زاده في Elven celebi بالقرب من أماسيا سنة 1400/803 ومات بعد سنة 1484/889. والكتاب عبارة عن شهادات حية باعتبار مؤلفها عايش الأحداث التي أرخ لها ولازال يعتبر مصدرا أساسيا لا محيد عنه لمعرفة التطورات الساسية على عهد بايزيد الأول.

وتوجد من هذا الكتاب نسخ مختلفة في الخزانات التركية والأجنبية وتشكل هذه القضية مشكلا حيث تختلف محتويات هذه النسخ، فإذا كانت كلها تتفق على تاريخ البداية فإنها تختلف في النهاية وهناك ثلاث مجموعات، الأولى تستعرض الأحداث السياسية على عهد بايزيد إلى سنة 1494/900 والثانية تقف عند سنة 1550/957 والثالثة فتواصل استعراض الأحداث إلى القرن السابع عشر. وتعدد النسخ مع اختلاف المحتويات هو الذي أدى إلى نشر الكتاب أكثر من مرة كانت أولها في استانبول بعناية علي بك سنة 1914/1332 والثانية في ليبزيك سنة 1929 من قبل Friedrich Giese والثالثة في استانبول سنة 1949 من قبل Ceftcioglu.

(6) حول هذه المصادر الإغريقية والبزنطية وأهميتها في كتابة تاريخ الدولة العثمانية يراجع :
Beldiceanu - Steinherr, «La conquête d'Andrinople par les turcs : La pénétration en Tharace et la Valeur des chroniques ottomanes», in **Les Travaux et Mémoires**, Centre de recherche d'histoire et civilisation Byzantines, T. 1, 1965, Paris 1966, pp. 439-461.

وفي نفس الوقت كتب أنوري «دستور نامه»[7]. لا نعرف أي شيء عن أنوري سوى أنه شارك في عديد من الحملات التي قادها محمود باشا وأنه أنهى كتابه المعنون «دستور نامه» في 1465/869. وينقسم هذا المؤلف إلى 22 فصلا خصص منها الفصل الثامن عشر لأمير ايدن عمر بك والتاسع عشر لتاريخ الدولة العثمانية من البداية إلى عهد السلطان محمد الفاتح والفصل العشرين لعهد محمد الفاتح، أما الفصل الحادي والعشرين فخصصه للمعارك التي قادها محمود باشا وأنهى كتابه بفصل خاص بكرامات محمود باشا.

أما شكر الله (المتوفى في استانبول سنة 1468) الذي كتب «بهجت التواريخ» فقد ولد في نهاية حكم مراد الأول ودخل في خدمة العثمانيين وهو لا يتجاوز الثانية والعشرين من عمره، وكان واحدا من العلماء ثم أسند إليه مراد الأول عددا من المهام الديبلوماسية، أنشأ كتابه في حدود سنة 861-1465/863-1468 عندما كان معتكفا في بورصة، وقدمه للصدر الأعظم محمود باشا بيد أنه لم يهتم بالعثمانيين إلا في الفصل الأخير من الفصول الثلاثة عشر التي يتضمنها كتابه، وهو الفصل الذي ركز فيه على جلوس مراد على العرش. وأهم خاصية لهذا الكتاب[8] هي الحرص على الترتيب الكرنولوجي وسرده لمناقب وكرامات السلاطين. وبالرغم من استعراضه في المقدمة للائحة طويلة من المصادر التي نهل منها مادته التاريخية إلا أنه لا يشير إلى تلك التي اعتمدها في التاريخ للدولة العثمانية، ويعتقد Babinger أن عدد من هذه المصادر وخاصة الجغرافية منها يعتبر مفقودا.

---

(7) نشر كتاب دستور نامه لأول مرة سنة 1928 من قبل Mukaramin halil Yinanç اعتمادا على النسخة الموجودة في الخزانة الوطنية بباريس. وقد ظلت هذه النشرة عماد المؤرخين المهتمين بالدراسات العثمانية إلى أن قامت Irene Melikoff بترجمته إلى الفرنسية سنة 1954. والمؤلف عبارة عن حوليات تركية ويشكل الحلقة الثالثة في سلسلة «دستانه» بعد الاسكندرنامه وتواريخ آل سلجق. ويتميز عن سابقيه بكونه يؤرخ في الجزء الثاني منه لأمير ايدن ولهذا السبب يكاد الكتاب لا يذكر في المؤلفات المتعلقة بالتاريخ العثماني لاحقا.

Millikoff - Sayar, **Le Destân d'Umur Pacha**, Puf, Paris 1954.

(8) لشكر الله مؤلفات أخرى تسير في نفس الاتجاه كـ«منهاج الرشاد في سلوك العباد» وقد ألفه في حدود 1459/864 يراجع :

Babinger, **Osmanli tarihi yazarlari ve eserleri**, Mersin 1992, p. 21, n° 3.

ومن خلال هذه النماذج يظهر أن الكتابة التاريخية المتعلقة بالعثمانيين في نهاية القرن الخامس عشر تأثرت بالأدبيات الفارسية لأن اللغة الفارسية كانت حاضرة بقوة في البلاط العثماني باعتبارها لغة الأدب والإدارة بامتياز على الأقل إلى حدود سنة 1505[9]. ويظهر هذا التأثير بشكل ملموس في إحداث منصب الشاهنمجي في البلاط التركي وكتابة شاهنامه «هشت بهشت» من قبل إدريس بلديسي Idris i Biltisi (1501)، وفي هذا الكتاب ي يتناول المؤلف تاريخ الدولة العثمانية في عهد السلاطين الثمانية الأوائل أي إلى سنة 1513. وقد قدم الكتاب إلى السلطان بايزيد الذي نال إعجابه وقربه منه وبقي مقربا من خلف بايزيد السلطان سليم الأول حيث اصطحبه في فتحه لكردستان[10]. وترجم إلى التركية من قبل ولده. وصدر أمر السلطان محمود بترجمته ترجمة جديدة فتم ذلك على يد عبد الباقي سعدي أفندي بعد أن ذيل له ابن أبي الفضل محمد أفندي سنة 1733[11].

وقبل أن نختم الحديث عن كتابات القرن الخامس عشر لابد من الإشارة إلى أن الصدر الأعظم محمد باشا قرماني[12]، الذي اغتيل في استانبول مباشرة بعد وفاة محمد الفاتح، ترك تاريخا قصيرا باللغة العربية في شكل أرجوزة شعرية ويتكون الكتاب من قسمين[13]، الأول، عن تاريخ العثمانيين إلى وفاة السلطان مراد الثاني،

---

(9) هذا بالرغم من تحسن وضعيتها زمن السلطان محمد الفاتح (1451–1481) حيث يوجد عدد من الوثائق الرسمية ومنها فرمانات مكتوبة باللغة التركية والتي يعود أقدمها إلى سنة 860، بالإضافة إلى أنها أصبحت لغة التدريس في المدارس التي أنشأها السلاطين العثمانيون في قيصري وسيواس وكونيه ويكي شهر ينظر :

Mantran, **Histoire de l'empire ottoman**, Fayard Paris 1989, p. 702-3.

(10) Bursali (Mehmet Tahir Efendi), **Osmanli Müellifleri**, T. III, p. 68

(11) **Ibid**, p. 69

(12) تولى قرماني محمد باشا الصدارة العظمى سنة 1478 بعد أن تقلب في مناصب عدة، فقد وفد من قرمان وأصبح نشانجي في استنابول في 1464. اغتيل قرماني مباشرة بعد وفاة السلطان محمد الفاتح عندما كان يشارك الانكشارية تمردهم على بايزيد الثاني.

(13) توجد نسخ متعددة من الكتاب في مكتبة السليمانية (أيا صوفيا) رقم 3204 وعاشر أفندي رقم 234، ونشرت بعض أجزائه مترجمة إلى اللغة التركية العثمانية في «تورك تاريخي انجمني مجموعه سي» بعناية مكرمين خليل.

ويعلق Menage على الكتاب قائلا :

أما القسم الثاني، فيستعرض الأحداث التي عرفها عهد محمد الفاتح إلى غاية سنة 1480 أي قبل اغتياله بقليل.

- III -

في القرن السادس عشر تطورت الكتابة التاريخية العثمانية وأخذت شكلها المتميز، بالرغم من أنها لا تعدو أن تكون سوى إعادة اجترار من حيث المضمون لسابقتها مع بعض الإضافات، بيد أننا نجد إلى جانب ذلك مونوغرافيات مخصصة للسلطانين سليم الأول وسليمان القانوني في شكل سليم نامه وسليمان نامه[14]، وهي عبارة عن تواريخ ترتكز على الشهادات الحية وعلى دقائق الوقائع، كما نجد بعض التواريخ المحلية.

ولأول مرة في التاريخ العثماني وفي عهد السلطان محمد الثالث (1595–1603) كتبت الشاهنامه باللغة التركية على نحو ما كتبه الفردوسي باللغة الفارسية. والشاهنامه عبارة عن التاريخ الممزوج بالأساطير والخرافات والمكتوب شعرا، وقد

«Much of this History too seems to be recasting into arabic of a simple calender to which many chronograms and some ornate passages of sajaa have been added».

(L.V) Menage, «The Begining of ottoman historiography». in **Historians of Middle East edited by Lewis and Holt,** London 1962, p. 173.

(14) تعتبر استمرارا للتقليد العثماني الفارسي، وقد أحصى مانتران عدد هذه الكتابات فوجد أن عددها 15 موزعة على الشكل التالي بين السلاطين 8 خاصة بسليم الأول و5 خاصة بسليمان القانوني وواحدة تتعلق بسليم الثاني وواحدة بمراد الثالث.

من أهم ما كتب ضمن هذا النوع من التأليف المتعلق بالسلطان سليمان القانوني نذكر على سبيل المثال :

سليمان نامه، قانوني سليمانك تاريخي، مخطوط المتحف البريطاني، رقم 7476.

سليمان نامه، كتبها بورصه لى شمسي.

سليمان نامه، وكتبها نوعى يحيى بن بيري بن علي بن نصوح وأهداها للسلطان مراد الثالث.

سليمان نامه، وكتبها عزمي زاده مصطفى (1570–1622) موجودة نسخة منها في الخزانة السليمانية (اسعد افندي) رقم 2284.

كما كتب فردي الذي اعتقد لمدة طويلة أنه ابن سليمان القانوني «سليمان نامه» أرخ فيها لعهد سليمان القانوني ما بين 1520 و1542.

ينظر : (R) Mantran, «L'historiographie ottomane à l'époque de Soliman le Magnifique», in **Soliman le Magnifique et son temps,** édité par Gilles Veinstein, Paris 1992, pp. 25-32.

Babinger, **op. cit,** p. 84 et 92.

ظلت تكتب بالفارسية حتى في زمن السلطان سليمان القانوني وكان أول مؤلف لها باللغة التركية تعليقي باشا زاده[15].

ولعل جديد القرن السادس عشر على مستوى الاستوغرافية العثمانية ظهور كتابات حول الحملات البحرية ــ ميزة المرحلة ــ ومنها «غزوات خير الدين» ويدخل هذا الكتاب عموما ضمن ما يعرف في الأدب التركي بـ«غزوات نامه». وقد اتخذ هذا النوع شكل سرد شعبي ذي نزوع روائي. وتتعدد الأمثلة حول هذا النوع من الكتابات ومنها : تاريخ فتح رودس وانجزه باللغة العربية رمضان باشا[16] طبيب سليمان القانوني، وغزوات استراغون واستوني بلغراد والذي يؤرخ فيه للحملات العثمانية علي المجر من سنة 1542 إلى سنة 1544 وقد أنجزه سنان جاووش[17].

وفي نفس الفترة انتشر نوع آخر من الكتابات ويتعلق الأمر بالأدبيات البيوغرافية جريا على ما هو معروف عند العرب والفرس ولعل أحسن مثال خلال

(15) تعليقي باشا زاده هو محمد تعليقي دخل في خدمة السلطان مراد الثالث منذ توليته العرش في 1574 وشارك إلى جانبه في كل الحملات العسكرية، وفي سنة 1596 أصبح شاه ناجي الدولة العثمانية، وتوفي في 25 يوليوز 1599 وقد خلف بوصفه مؤرخ الدولة ثلاثة مؤلفات : الأول بعنوان «روانية» وهو مخصص لرواية تحكم أمير أمراء الروملي فرهادباشا في Erivan في نهاية 1583، والثاني بعنوان «تبريزية» يروي فيه تفاصيل أخذ الصدر الأعظم عثمان باشا لتبريز في خريف 1595، والثالث بعنوان «شاهنامه ء همايون» وهو مخصص للتاريخ العثماني من 1573 إلى 1595، وللشاهنامه ء همايون نسخ مخطوطة في كل من الخزانة الوطنية في فيينا رقم 532 والأحمدية في استانبول تحت رقم 352.

Bursali, **op. cit**, p. 148 ; Babinger, **op. cit, op. cit**, p. 184-5.

(16) ألف في تاريخ فتح رودس كتابان، الأول بالعربية تحت عنوان «الرسالة الفتحية الرودسية» أنجزه طبيب سليمان القانوني ومنه نسخة بالخزانة الوطنية بباريس تحت رقم 1622. وترجم إلى الفرنسية من قبل :

J.P. Trecier, «Mémoires sur la prise de la ville et de l'ile de Rodes», **Mémoires de Litterature de l'Academie des inscriptions**, Paris, 1759.

والثاني بالتركية مجهول المؤلف بعنوان «تاريخ فتح ء رودس» ومنه نسخة بالخزانة الوطنية بفيينا، ينظر :

(A) Berthier, «Sources et documents sur Soliman le Magnifique et son époque dans les fonds de manuscrits de la Bibliothèque nationale de Paris», in **Soliman le Magnifique et son temps**, édité par G. Veinstein, Paris 1992.
(N) Vatin, «La conquête de Rhodes», in **Soliman et son temps**... pp. 435-454.

(17) Babinger, **op. cit**, p. 86

هذه المرحلة كتاب «أخلاق سليمان» ويستعرض فيه مناقب السلطان سليمان القانوني[18] وكتاب «جواهر المناقب» الذي يترجم للصدر الأعظم صوقللي باشا. وهذا النوع من الكتابات يظل ذا قيمة تاريخية محدودة إذا ما قورن بالأدبيات التاريخية.

ومن المفيد أن نشير إلى كتابين مهمين خلال القرن السادس عشر وهما :

1 ــ كتاب ندايي وهو عبارة عن وصف لوقائع معركة جربة 1560 في شكل قصيدة شعرية. لا نعرف عن ندايي هذا أي شيء فالأمر لا يتعلق بدرويش ندايي الذي عاش نفس الفترة، ولكن لمؤلف مغمور لا يعرف إلا بكتابه «فتح نامه ء قلعه ء جربه»[19].

2 ــ كتاب آصف نامه Asafname للطفي باشا، التحق لطفي باشا بالبلاط العثماني زمن السلطان بايزيد الثاني وشغل مناصب مختلفة، وتقلد منصب البيلكربكية في عدد من الولايات كالشام وقسطموني وقرمان وفي سنة 1537 وبعد وفاة اياس باشا تولى منصب الصدارة العظمى، لكنه لم يبق لفترة طويلة حيث أقيل سنة 1540 وتوفي سنة 1554 ودفن بالشام، وللطفي باشا بالإضافة إلى الاصف نامه كتاب «خلاصة الامه في معرفة الأئمه» و«قانون نامه آل عثمان» الذي فسره وذيل له مؤذن زاده بأمر من السلطان أحمد الأول، ثم «تاريخ عثماني» الذي يستعرض فيه تاريخ الدولة العثمانية إلى زمنه توجد منه نسخة منقحة في الخزانة الوطنية في فيينا[20].

ويعدد لطفي باشا في هذا الكتاب الخصال التي ينبغي أن يتحلى بها المسؤولون داخل الدولة العثمانية. ويعتبر هذا المؤلف الأول من نوعه في الأدب التاريخي العثماني ويحتل مكانة بارزة في صياغة تاريخ الإدارة العثمانية والتاريخ الاجتماعي.

ومن أبرز المؤرخين العثمانيين خلال هذه الفترة أيضا كمال باشا زاده (ت 1534)[21]. ينحذر كمال باشا زاده من أسرة نبيلة في ادرنه فهو ابن أحد أعيانها

(18) Hammer, Histoire de l'empire ottoman, Traduit de l'allemand par Hellert, 1836, T. 5, p. V

(19) توجد النسخة الخطية لهذا المؤلف في أرشيف المتحف البريطاني بلندن تحت رقم 23984.

(20) يراجع : El. t. V, p. 844-5 ; Bursali, t. III, p. 92-93

(21) يعتبره Menage من أحدث طفرة مهمة في الكتابة التاريخية العثمانية شبيهة بتلك التي أحدثها بلتيسي في القرن الخامس عشر يقول Menage : =

سليمان باشا وحفيد كمال باشا المعروف بجهاده ومشاركته في عدد من الحملات العسكرية. وقد بدأ مسيرته في الجيش على عهد السلطان لكنه سرعان ما تحول إلى العلم والتحصيل على إثر حادث يحكي تفاصيله طاش كوبره زاده[22]، فقد تأثر كثيرا ذات مرة وهو في البلاط للاستقبال الذي خص به السلطان العثماني أحد العلماء، وبدا له آنذاك أن العلم أعظم من الجاه. وعند الانتهاء من التحصيل أنيطت به مهمة التدريس في مدرسة علي باي في ادرنه. وأثناء الحملة العثمانية على مصر التي شارك فيها كلفه سليم الأول بترجمة كتابين لأبي المحاسن ابن ثغر بردي.

وعلى إثر العودة من مصر واصل كمال باشا زاده مهمة التدريس في ادرنه والتفرغ لترجمة عدد من الأعمال من الفارسية والعربية إلى التركية، كما كتب كتابه «تواريخ آل عثمان» وقصيدة طويلة لتخليد حملة السلطان سليمان القانوني على Mohacz سنة 1526.

أما سعد الدين أفندي الذي كان شيخ الإسلام وتوفي 1599 فقد كتب كتابا سماه «تاج التواريخ»[23]، وهو عبارة عن سرد للأحداث في الدولة العثمانية من بدايتها إلى وفاة السلطان سليم الأول، وقد أكمله بعده ابنه محمد أفندي.

ويعتبر «تاج التواريخ» عماد سلانيكي[24] في سرده لتاريخ الدولة العثمانية منذ السنوات الثلاثة الأولى من عهد سليمان القانوني إلى سنة 1599، ومؤلف

=
«In historiography the turning - point is representrd by the works of Idris Bildisi and Kamapashazade. The first demonstreted that ottoman history could be recorded in persian as elegantly and grandiloquently as the history of other dynasties had been, the second showed the turkish language was now an adecquate vehicle for the same rhetorical devices». Menage, art - cit, p. 168.

(22) طاش كوبره زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، ص 61.

(23) Babinger, op. cit, p. 180

(24) اعتنى بترجمته إلى اللغة التركية مع مقدمة ضافية خصها للمؤلف الأستاذ محمد ابشيرلي ــ الأستاذ بجامعة الفاتح باستانبول ــ وكان الباحث قد خص كتابات سلانيكي بأبحاث عدة قبل الإقدام على نشر الكتاب، ينظر :

Ipsirli, **Mustafa Selàniki 's history of the Ottoman** (basilmamis Doktora Tezi), Edinburg 1976.

Ipsirli, «Mustafa Selàniki and his History», in **Tarih Enstitüsü Dergesi**, Istanbul 1978, sayi 9 ss. 417-472.

Mustafa Efendi Selaniki, **Tarih - i Selaniki, 2 cilt, Hazarlayan Mehmet Ipsirli, Istanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Yayanlari N° 3371, Istanbul 1989.**

سلانيكي مهم على اعتبار أنه كان مشاركا في الأحداث التي أرخ لها بحيث شارك في كل الحملات وشغل وظائف هامة فقد كان مسؤولا في التشريفات في البلاط العثماني وشغل وظيفة منصب محاسب في مكة والمدينة، وربما يسرت له هذه الوظيفة الاطلاع على عدد من المستندات المتعلقة بتاريخ هذه الفترة. ويظل كتابه شاهدا على التدهور الذي مس الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر.

- IV -

غالبا ما يقال أن انتهاء العصر الذهبي شمل مناحي الحياة الثقافية، غير أن الأمر بالنسبة لنا يختلف كثيرا، فمنذ نهاية القرن السادس عشر الذي صادف اندحار القوة العسكرية العثمانية تكاثرت الكتابات ونمت الأفكار وأصبحت قضية التدهور تشغل بال المثقفين وكان التاريخ بمثابة وسيلة لمعرفة أسباب وعوامل هذا التدهور، إلى درجة يمكن القول معها أن القرن السابع عشر يعتبر المرحلة الذهبية للاستوغرافية العثمانية[25] حيث نسجل عدد من الأسماء والكتابات ومنها :

1 ــ وايسي مؤلف كتاب «خاب نامه» وهو عبارة عن رواية حلم : أحمد الأول يشتكي من الوضعية التي آلت إليها الدولة العثمانية والاسكندر الأكبر يواسيه، فالدول العظمى لابد لها أن تجتاز بعض الأوضاع الصعبة وبالإضافة إلى رواية حلم كان القصد منها إعطاء نفس جديد لسلطان، ألف وايسي كتابات عدة منها ما استرجع فيه الصفحات المجيدة من تاريخ الدولة العثمانية ككتابته عن «فتوح مصر» ومنها ما انتقد فيها الأوضاع التي آلت إليها الدولة العثمانية ككتاب «واقعه نامه»[26].

2 ــ وصفي، وكان في خدمة الصدر الأعظم خليل باشا زمن السلطان مراد الرابع، وكتب تاريخا لحملات الصدر الأعظم بعنوان «تاريخ خليل باشا» أو «غزاتنامه ء خليل باشا»[27]، ولما تتبع كل حملاته البحرية والبرية فقد أورد معلومات ليس فقط عن الدولة العثمانية بل عن أوروبا.

(25) على المستوى العددي يصل عدد المؤرخين الذين ألفوا في القرن السابع عشر من بين الذين أوردهم Babinger في كتابه أكثر من ستين مؤرخا.

(26) Bursali, Osmanli... t. III, p. 424-425

(27) Babinger, op. cit, p. 197

3 ــ كوجى بك (ت 1650) كان مستشارا للسلطان مراد الرابع (1623-1640) ومؤلف رسالة تصف الأوضاع الحرجة للدولة العثمانية في القرن السابع عشر. وهذه الرسالة هي ما دفعت مؤرخ الأدب التاريخي العثماني Babinger إلى نعته بمونتسكيو الدولة العثمانية[28]، وقد ألف رسالة أخرى بعنوان «قانون نامه ء سلطاني»[29] سنة 1630 وضمنها «التلخيصات المتعلقة بتدبير أمور سلطنة الدولة العثمانية»، وعلى نفس المنوال صاغ رسالة ثالثة على عهد السلطان إبراهيم (1640-1648).

وكل المؤرخين الكبار في القرن السابع عشر وهم مصطفى علي وكاتب جلبي وحسين هزارفن والذين خلفوا كتابات سياسية كانوا كلهم يشتغلون داخل الإدارة العثمانية وعلى دراية تامة بأحوالها. فمصطفى علي كان مسؤولا في الإدارة المحلية وعالما، ولد علي في سنة 1541 في كليبولو في أسرة علمية تلقى تعليمه باستانبول التي حصل فيها على العالمية، ومنذ سن مبكرة من عمره دخل في خدمة الأمير سليم حيث أصبح الكاتب الخاص لمصطفى باشا والي حلب منذ 1562 وهي الوظيفة التي مارسها لمدة عشرين سنة إلى أن توفي مصطفى باشا سنة 1580. وبعدها أصبح دفتردار التيمار بولاية حلب، وفي سنة 1585 أصبح دفتردار في ارضروم، وفي 1588 تولى نفس المهمة في سيواس. وخلال تسعينات القرن السادس عشر ورغم وظيفته في سيواس كان يقضي معظم وقته في استانبول لكتابة تاريخه «كنه الأخبار»[30] وهو عبارة عن حوليات إلى عهد السلطان محمد الثالث.

يتكون كنه الأخبار من خمسة فصول الأول شكر لله على مخلوقاته ومن بينها الدولة العثمانية، والثاني في شرح الأسباب التي جعلته ينكب على كتابة كنه الأخبار

---

(28) **نفسه**، ص 203.

(29) توجد نسخة منها بالخزانة الوطنية ببرلين ضمن مجموع رقم 1209 4°، وقد ترجمت إلى اللغة الفرنسية من قبل :

Petis de La croix, **Canon du sultan Suleiman II represente au sultan Murad IV pour son instruction**, Traduit de Turc en Français, Paris 1725.

(30) توجد نسخة منه في نورعثمانية باستانبول لم يشر إليها Babinger واطلعنا عليها أثناء تحضير أطروحة الدولة، مسجلة تحت رقم 3409.

والثالث في أصول الساكنة العثمانية في الروملي والأناضول ويفصل في بعض ملامح التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر، أما الفصل الرابع فيخصصه للعناصر التي ساهمت في تشكيل الدولة العثمانية وإلى مشاركتها الفعلية في تسيير أمور الدولة، أما الفصل الخامس فيستعرض فيه المراحل المهمة في تاريخ الدولة العثمانية خاصة في عهود السلاطين محمد الفاتح (1444-1446 (أميرا) و1451-1481 (سلطانا)) وسليم الأول (1512-1520) وسليمان القانوني (1520-1566).

وفي كنه الأخبار يعتمد مصطفى علي على 130 مصدرا يحيل عليها في مقدمة الكتاب منها 12 فقط باللغة العثمانية وهذا يعني أن المؤلف اعتمد على مصادر أجنبية، وهو ما يعطي لكنه الأخبار مكانة متميزة في الإنتاج التاريخي العثماني. على أن مصطفى علي لم يعتمد فحسب على المصادر الأجنبية التي أحال عليها في مقدمة الكتاب، بل استعمل الوثائق التي كانت في متناوله وما كان تتناقله الأفواه، فخلال مشاركته في الحملة العثمانية على إيران سنة 1578 استطاع أن يجمع معلومات قيمة عن القبائل الجيورجية وعن عاداتها وتقاليدها ضمها لكتابه[31]. كما تضمن الكتاب ـــ وهو الأول من نوعه ـــ معلومات عن البلدان الأوربية[32].

وبالإضافة إلى ذلك كتب علي ما يزيد عن خمسة عشرة مؤلفا لعل أهمها كتابا عن السلوك الذي يجب أن يتبعه السلطان في إدارة البلاد وعن الصفات التي يجب أن تتحلى بها حاشيته[33]، ويظهر أن هذا الكتاب يترجم الخيبة والمرارة التي مني بها علي، فقد دخل منذ البداية في حماية رجل كان في صراع مع أعمدة الدولة المركزية.

أما كاتب جلبي (حاجي خليفة) فهو كمصطفى علي كان ذا ثقافة موسوعية، ولد كاتب جلبي في القسطنطينية ـــ كما يذكر هو نفسه في كتابه «الحق في اختيار الاحق» ـــ[34] عام 1017/1609 في أسرة كاتب صغير يعمل بديوان

(31) (Jan) Schmidt, **Mustafa Ali's Künhü-l-ahbar According to the Leiden manuscript**, Istanbul 1984, p. 9.

(32) (B) Lewis, **Comment l'Islam a decouvert l'Europe**, p. 153

(33) الكتاب هو بعنوان «قواعد النفائس في قواعد المجالس».

(34) كتب حاجي خليفة «ميزان الحق في اختيار الأحق» في حدود سنة 1656، وتعددت نسخ =

العسكرية، وبعد استكمال تعليمه التحق بالديوان ليتدرب على الأعمال الكتابية ولم يلبث أن شغل وظيفة «محاسب» بوحدات الجيش بالأناضول، وقد مكنته هذه الوظيفة من المشاركة في مجموعة من الحملات العسكرية العثمانية[35]، فقد شارك في حصار بغداد سنة 1626 وحضر حصار ارضروم 1627–1628. وبالرغم من عودته إلى القسطنطينية لشغل وظيفة رئيس الكتاب، إلا أنه لم يتوان في المشاركة في الحملات العثمانية على همدان وبغداد سنة 1629، وفي عام 1633 ذهب إلى سوريا في جيش الصدر الأعظم واشترك في الحملة الكبرى على إيران التي قادها السلطان مراد الرابع نفسه. وعلاوة على وظيفة الكاتب في الديوان والجندي المشارك في الحملات العسكرية شغل حاجي خليفة وظيفة أخرى وهي «باش محاسبه ده ايكنجي خليفه» وخلالها أسندت إليه مهمة المشاركة في لجنة عهد إليها دراسة سبل تحسين ميزانية الدولة وظل كاتب جلبي بالإضافة إلى ذلك وفيا لمهنة التدريس التي ظل يمارسها إلى أن توفي في سنة 1657 وهو لم يتجاوز الخمسين سنة.

يتبين من خلال تتبع سيرة الرجل أنه تولى مناصب مهمة في جهاز الدولة مكنته من دون شك من الاطلاع على المستندات العثمانية، وظهر ذلك بشكل جلي في كتابه «تحفة الكبار في أسفار البحار»[36]. وهو كتاب يعرض في القسم الأول

= الكتاب في خزانات استانبول وفيينا ومنه نسخة في الخزانة الوطنية في باريس ضمن مجموعة Schefer رقم 1132. كما نشرت فصلات منه في استانبول مرات متعددة، ينظر :
Babinger, op. cit, p. 222.

(35) **نفسه**، ص 215.

(36) كان الكتاب أول ما طبعه إبراهيم متفرقة عندما أحدث مطبعته، وترجم إلى لغات متعددة فإلى الفرنسية ترجمه بيتيس دو لاكروا تحت عنوان Etat de la marine de l'empire ottoman كما ترجمه Sieur de la Rocque بعنوان :

Histoire des conquêtes des Ottomans sur les chretiens tant dans la mer Méditerranée que dans la mer Noire avec les noms des places et les circostances des victoires.

كما ترجمت الفصول الأربعة الأولى منه إلى اللغة الإنجليزية بعناية James Mitchell تحت عنوان :

The History of the Maritim wars of the Turks, London 1831.

وترجمت انطلاقا من النص الفارسي بعنوان :

History of maritim Wars of Turks of Hajji Khalifa, London 1867.

أما النص المعتمد في الدراسات فهو غالبا المنشور في مطبعه ء بحريه سنة 1329.

منه ـــ المكون من تسعة فصول ـــ للمعارك البحرية التي قادها العثمانيون وانتصاراتهم في البحر الأبيض المتوسط دون إهمال تحركاتهم في البحر الأحمر والبحر الأسود والخليج العربي ـــ الفارسي، ويستعرض في هذا القسم أيضا تراجم قادة الأسطول العثماني كخير الدين وبيري رايس وسيد علي جلبي وبياله باشا وطورغوت رايس وغيرهم. وأما القسم الثاني من الكتاب ـــ المكون من سبعة فصول ـــ فقد خصصه للحديث عن ديوان البحرية والأسطول، وهنا يقدم قائمة بجميع قادة الأسطول العثماني مع تحليل للمؤسسات البحرية ووصف مفصل لأنواع السفن المختلفة المستعملة من قبل العثمانيين أو أعدائهم.

وبالإضافة إلى «تحفة الكبار في أسفار البحار» ترك كاتب جلبي مؤلفات أخرى تمس ميادين متعددة فهو مؤلف لكتابين في تصوره للاصلاح وهما «نظام الحق»[37] و«دستور العمل»[38]، الأول في إصلاح المؤسسة السياسية والثاني في إصلاح النظام المالي للدولة. وكاتب جلبي هو أيضا واضع مؤلفات عديدة في التاريخ الثقافي للبلاد الإسلامية[39]، فـ«كشف الظنون» و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» التي ترجم فيها لعلماء الإسلام و«جامع المتون» الذي جمع فيه ما يناهز 300 متن في مختلف العلوم، وهي كتابات حفزت أحد الدارسين ـــ وهو المستشرق الألماني Hammer ـــ إلى إنجاز : «موسوعة العلوم الشرقية» التي كانت كتب حاجي خليفة منهل مادتها المعرفية.

---

(37) والعنوان الكامل هو «نظام الحق في اختيار الاحق» وهو عبارة عن مجادلة دينية Dini Tartismalari، توجد منه نسخة بالخزانة الوطنية، باريس تحت رقم 1132.

(38) «دستور العمل لاصلاح الخلل» هو العنوان الكامل للكتاب، وهو عبارة عن خطة لاصلاح الخلل المالي في الدولة العثمانية، ألفه في حدود سنة 1653 وطبع ضمن «قوانين آل عثمان» استانبول 1863 ص. ص 119-140.

(39) يعتبر «كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون» أهم ما ألفه كاتب جلبي وقضى ما يناهز العشرين سنة في جمع مادته وانهى الجزء الأول فس سنة 1653، والكتاب غني عن التعريف في البلاد العربية على اعتبار أنه كتب باللغة العربية وقد حظي المؤلف بعناية الأتراك فيما بعد فوضعوا له ذيولا، كالذي أنجزه وشنه زاده محمد عزت Visnezade (ت 1681) وحنيفه زاده أحمد طاهر (ت 1802) وعارف حكمت (ت 1858) وبغدادي إسماعيل باشا (ت 1920) ينظر : Babinger, op. cit, p. 218 —

كما اهتم كاتب جلبي بالأدب الجغرافي فكتب «جهانامه»[40]، ولأن العثمانيين كانوا يرغبون في معرفة العالم الذي تصارعوا معه لفترة طويلة فقد أنجز مؤلفين هامين، الأول عن «تاريخ الافرنج»[41]، والثاني هو «ارشاد الحيرى إلى تاريخ اليونان والروم والنصارى»[42] وهو لا يعدو أن يكون سوى ترجمة إلى اللغة التركية للأطلس الجغرافي الذي أنجزه Minor de Mercator[43]، وأخيرا كتب «الفذلكه»[44] و«تقويم التواريخ»[45].

أما حسين هزارفن (ت 1691) فقد كان موظفا في الخزينة العثمانية وكان يتقن عدة لغات أجنبية كما كان رفيقا للسفراء الأجانب في الاستانة خاصة السفير الفرنسي[46]. وقد خلف هزارفن مؤلفين مهمين عن تاريخ الدولة العثمانية، الأول

---

(40) يمكن القول أن كاتب جلبي خلف كتابا في الكوسموغرافيا (جغرافية العالم) شرع في تأليفه في 1648 وقد قدمه بعد الانتهاء منه إلى السلطان العثماني محمد الرابع، بيد أن كاتب جلبي لم ينه الكتاب وقد أكمله من بعده أبو بكر بن بيرام.
وقد ترجم جهانامه إلى اللغة الفرنسية مرتين، الأولى بعناية Aramain ولايزال مخطوطا بالخزانة الوطنية بباريس «الأصول الفرنسية المقتنيات الجديدة رقم 888/9، أما الثانية فقد أشرف عليها L. Viven de saint Martin بعنوان :

Histoire des découvertes géographiques, t. III, Paris 1846.

(41) نشرت بعض أجزائه في الجريدة التركية **«تصوير أفكار»** العدد 55 السنة 1279–1862.

(42) لا يعلق Babinger على الكتاب ويكتفي بالقول أنه لا يعدو أن يكون ترجمة تركية لكتاب La chronique des Francs لصاحبه Laoniko Chalkondyles. وتوجد النسخة الخطية لهذا الكتاب في مكتبة Türk Tarih Kurumu بأنقرة رقم 19، كما توجد تعاليق مفيدة عن الكتاب عند Menage ينظر :

Menage, «Three ottomans treatises on Europe», in **Iran and Islam**, edited by C.E Bosworth. Edinburg, 1971, pp. 421-23.
Lewis, **Comment l'Islam**... p. 77 et p. 299.

(43) يلاحظ أن كاتب جلبي لم يكتف بالأخذ والنقل عن مينور بل خصص كتابا لانتقاده واظهار نواقصه، والكتاب بعنوان «لوامع النور في ظلمة أطلس مينور» انهاه سنة 1064–1065/1653 ومنه نسختين في مكتبة السليمانية (اسعد أفندي تحت رقم 2042) ومكتبة نور عثمانية رقم 2998، ينظر : Babinger, osmanli... p. 219 ; Lewis, Comment... p. 131

(44) العنوان الكامل هو «فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار» ويعتبر مثابة ذيل لكتاب الجنابي المعروف، وقد أنهاه المؤلف في حدود سنة 1641.

(45)

(46) كان السفير الفرنسي في هذه السنوات هو Nointel الذي كانت تربطه علاقات بالمستشرق

بعنوان «تلخيص البيان في قوانين آل عثمان»، وينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة عشرة فصلا. ويستعرض فيها التشريعات القانونية للدولة العثمانية في عهد محمد الرابع وللنظم الحكومية في هذه المرحلة وفي أحد الفصول ــ الثاني ــ يتحدث عن بناء القسطنطينية والآثار البيزنطية بها وكذا الأبنية التي شيدت خلال العهد العثماني ووصفا مدققا للبلاط السلطاني بها، وفي الفصل الرابع يتناول الحديث عن الضرائب وإدارة الأراضي.

وتنبع أهمية «تلخيص البيان» في كونه يسمح لنا بالوقوف عند أسباب انحطاط الدولة العثمانية خاصة في الميدان المالي معتمدا على من سبقه من المؤرخين خاصة لطفي وحاجي خليفة، ويظهر أن تلخيص البيان لم يلق النجاح المتوقع ــ مع العلم أنه شكل المادة الأساس لـ Marsigil في تأليف كتاب عن «الحالة الراهنة للدولة العثمانية» ــ[47] وهو الأمر الذي جعل المؤلف يصرف نظره إلى إنجاز كتاب ثان في التاريخ العام سماه «تنقيح تواريخ الملوك».

يتكون تنقيح التواريخ ــ الذي ألفه ما بين 1670-1673 ــ من تسعة فصول أربعة منها فقط تتعلق بتاريخ البلاد الإسلامية[48] فيما تهم الفصول الأخرى بقية أنحاء العالم إذ يتناول الفصل السادس تاريخ الاغريق والرومان والفصل

= الفرنسي الكبير Antoine Galland مترجم ألف ليلة وليلة. ولاشك أن هزارفن كان كثير اللقاء بأصدقاء السفير الفرنسي، كما كان لهزارفن علاقات مع مستشرقين آخرين أقاموا في العاصمة العثمانية في نفس المرحلة ومنهم Petis de la Croix و Demetri Cantemir ينظر :

Bombaci, **Histoire de la litterature turque,** Paris 1968, p. 334.
Menage, Husayn Efendi, in E.I, t. III, p. 644-5.

(47) العنوان الكامل للكتاب هو Estat de l'empire ottoman composé en turc par un historiographe de la Porte appellé Hezarfen copié de son original à Constantinople l'an 1696. Manuscrit de la Bibliothèque Nationale de Paris, supplement Turc N° 694.

كما ترجم الكتاب إلى اللغة الايطالية من قبل :

Giovani Battista Donado, **Della litteratura de Turchi,** Venizia 1688.

(48) خصص هزارفن فصلا من تنقيح تواريخ للشرفاء السعديين وقد اعتمد بالخصوص على ما أورده الجنابي في كتابه «العيلم الزخار» حيث يقول «تاريخ مولانا جنابيدن بولدوغمز بو قدر».
ينظر، هزارفن، تنقيح... مخطوط مكتبة نور عثمانية استانبول و64.
بنحادة، المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 1998، ص 23.

السابع لتاريخ بيزنطة منذ التأسيس والثامن يتعلق بتاريخ الصين والهند والسند، أما الفصل التاسع وهو أقصر الفصول فمخصص لتاريخ اكتشاف امريكا.

ولعل أهم ميزة لكتاب هزارفن استعماله عددا كبيرا من المصادر اللاتينية والاغريقية التي ترجمها له أحد الترجمانات بالسفارة الفرنسية ويعود هذا الاهتمام بالمصادر الأجنبية إلى مصاحبة المؤلف لعدد من رجال الفكر الأجانب المقيمين في العاصمة العثمانية من أمثال Petis de la croix و Demitrus Cantemin هذا الأخير الذي استفاد من هزارفن في وضع مؤلف عن الدولة العثمانية[49].

أما إبراهيم باجوي، من مدينة بيج في هنغاريا من عائلة مرتبطة منذ عهود بالباب العالي، فقد عكف على إنجاز تاريخ يغطي الفترة من اعتلاء سليمان القانوني العرش إلى عهد السلطان محمد الرابع أي ما بين 1520 و1648 وقد مكنته قرابته من الصدر الأعظم صوقللى باشا من الحصول على معلومات مهمة عن سير الإدارة العثمانية وعن دوافع القرارات التي اتخذتها الدولة العثمانية في بعض المشاكل، كما مكنته وظيفته ـــ إذ كان كاتبا للديوان في المناطق الحدودية للامبراطورية العثمانية ـــ من تدوين معلومات عن الصراع المسيحي الإسلامي قلما نجدها عند غيره من المؤرخين المعاصرين (الأمثلة على ذلك كثيرة فعلى سبيل المثال انفرد بصياغة الأحداث التالية 1552 الحملة العثمانية الفرنسية ضد اسبانيا ج 1 ص 184/ الانتفاضات الموريسكية 1568-1570 في ج 1 255/ الحملة ضد اسبانيا ج 1 ص 243-248/ الموريسكيين ج 1 ص 485/). وبالإضافة إلى إفادته من الوثائق الإدارية أفاد باجوي كثيرا من المصادر المسيحية، إذ يعتبر أول مؤرخ عثماني استعمل المصادر المجرية المكتوبة باللغة اللاتينية[50].

واعتماده على هذه المصادر نابع من اقتناعه بعدم دقة المصادر العثمانية فيما يتعلق بالمواجهات الحربية مع امبراطورية الهابسبورغ، يقول باجوي : «ففي بلادنا كثير من الدق (يعني الهنغار) الذي يعرفون القراءة والكتابة» ونابع أيضا من الرغبة في مقارنة ما يكتب على الواقعة الواحدة عند الطرفين المسيحي والإسلامي.

ولم تكن معلومات باجوي عن الغرب تقتصر على الوثائق العثمانية والمصادر

---

(49) Histoire de la grandeur et de la décacence de l'empire ottoman

(50) Pavet de Courteille, Histoire de la campagne de Mohacs, Paris 1859, pp. 163-165

الأوربية فحسب، بل اعتمد أشكال أخرى من المصادر ولعل أهمها الرواية الشفوية ومن مصادر أوربية : من الأوربين الذين التقى بهم خاصة السفراء منهم[51].

أما سولا قزاده حمدمي جلبي (ت 1658) فقد كتب مؤلفين مهمين، الأول عن تاريخ الدولة العثمانية ويغطي تاريخ الدولة إلى سنة 1643. واعتمد فيه على من سبقه من المؤرخين بالنسبة للفترات السابقة عن محمد الثالث، أما عهد محمد الثالث فقد اعتمد فيه على معاينته الشخصية للأحداث، وقد نشر هذا الكتاب باللغة العثمانية ثم ترجم إلى اللغة التركية بعناية Wahud Cabuk[52]، أما الثاني ففي سلاطين الدولة العثمانية شعرا وهو المعروف بـ«فهرست شاهان»[53] ويعرض فيه للسلاطين من عثمان الأول إلى محمد الرابع.

وإذا كان سولا قزاده قد توقف في كتابة التاريخ العثماني محمد الرابع فإن سلحدار فندقلي[54] محمد أغا كتب تاريخا للدولة العثمانية غطى المرحلة الممتدة من سنة 1655 إلى 1705، ومن ثمة يعتبر ذيلا لما كتبه سلفه.

---

(51) يقول باجوي : بوحقير كثير التقصير حافظ باشانك وزارتي اثنا سنده عرض أوطه سنده جالس ايدم فرانجه ايلجيسي كلدي وزير اعظم طشره جيقنجه بر ساعت نجومى مقدارى ايلجي ايله مصاحبت واقع اولدى بو نكله غايت تفخر ايدرلر وسلطان محمد دنصكره كلان بادشاه ديشان فرانجه بادشاهلرينك اقربالربدر وهر زمان ملكمز آل عثمان ملكنه متصل ايكن بزدن قلاعنه وحكامنه دوستلقدن غيرى ظاهر أولمامشدر بادشاهلريمز حق قرابتي شويله رعايت ايدرلر واول دختر باكيزه اختر اسلامه كلمدي والان تره سي مقفل ومسدوددر أكثر غلطه دن كلدكجه جامع حرمندن كجزر وتربه سنه نظر ايده رز ديدي، أما بر قاج كون مق دم امر اتفاي كوبا ايلجي به جواب ايجون من عند الله تعالى بو خصوصي بعض احبا ابله مذاكره ايتمش ايدك وشويله قتمزده مبهم قالمش ايدي صكره قصده مقارن بر كون واردم وتربه دارندن صوردم هو كون سحرده اوزرنده برر ختم قرآن أوقنور. انجق سائر سلاطين تربه لرى كبي بكلنمز ومتصل قبوسي اجيق طورمز صباح اجزاي شريفه تلاوتندن صكره سد باب اولنور ديدي بونى ايلجي بر تقرير ايتدم قابل اولمدى ايلجي عنادنده مصر أولوب اعتقادندن دوغدي».
باجوي، باجوي تاريخي، جلد أول، ص 343.

(52) Wahid Cabuk, Solakzade Tarihi, 2 Cilt, Ankara 1989

(53) Wahid Cabuk, Osmanli Padisahlarinin Manzum Tarihcesi : Fihrist-i-Sahan, in Türk Kültürü arastirmalari Dergesi, Ankara 1976 XV, pp. 203-226.

(54) يؤرخ الكتاب للفترة الممتدة من سنة 1655 إلى بداية حكم السلطان أحمد الثاني (1691-1695) ويعتبره Bursali ذيلا لكتاب الفذلكة لكاتب جلبي، ينظر :
Bursali, Osmanli... III, p. 132.

أما منجم باشي أحمد لطف الله داده افندي (ت 1701) والذي اشتغل مدة تزيد عن عشرين سنة في البلاط العثماني كمنجم (1667–1688)، فقد أنجز كتابا باللغة العربية تحت عنوان «جامع الدول» يختلف تماما عما كتبه سولا قزاده وسلحدار فندقلي باشا، فهو عودة للتاريخ على شاكلة الطبري، إذ ابتدأ من أدم وانتهى بسنة 1672. ويعتقد أحد المستشرقين ممن اهتموا بجامع الدول أن أهمية الكتاب تتجلى بالأساس في استعراضه للتاريخ الأوروبي القديم الإغريقي والروماني[55] وهو فريد من نوعه في التواريخ الإسلامية التي وإن اهتمت بالموضوع فإنها تقتصر على المجالات التي تمت اسلمتها فيما بعد. وقد ترجم جامع الدول إلى اللغة العثمانية فيما بعد من قبل الشاعر أحمد نديم تحت عنوان «صحايف الأخبار»[56].

ومن بين الشخصيات التي ميزت العصر الذهبي للاستوغرافية العثمانية أيضا :

1 ـــ أوليا جلبي (1611–1683) هو الذي يسميه Babinger «ابن بطوطة التركي»، ولم يهتم أوليا جلبي بالالتحاق بالبلاط العثماني ولا بالجيش بالرغم من العلاقات الأسرية التي كانت تؤهله لذلك، بل انشغل بالعلم والتحصيل في مرحلة أولى وبالأسفار في مرحلة ثانية فقد جال في بعض أنحاء العالم لمدة تزيد عن واحد وأربعين عاما دون خلالها ـــ في شكل يوميات ـــ كتابا من عشرة أجزاء تحت عنوان «تاريخ سياح» أو «سياحتنامه»[57]. ويعد هذا المؤلف مصدرا تاريخيا من الدرجة الأولى بالنسبة لتلك الفترة وهو في ذات الوقت يقدم وصفا شاملا للبلاد والشعوب التي رآها ومعين لا ينضب في تفاصيله التي تمس الحياة الاجتماعية والثقافية.

---

(55) ينظر حول هذا الموضوع :

A propos d'un precis d'histoire greco romaine dans la chronique universelle arabe de Munnacimbasi, in Correspondance d'Orient n° 11, Bruxelles, 1971, pp. 175-188.

(56) يوجد النص العربي لكتاب جامع الدول في خزانة نورعثمانية باستانبول تحت رقم 2334 وهو لازال مخطوطا، فيما نشرت الترجمة العثمانية ـــ الموجودة في نسخ مختلفة في خزانات السليمانية وطو قابي ونورعثمانية ـــ في استانبول 1886.

(57) ترجمت أجزاء من الرحلة إلى لغات مختلفة ويكفي الإشارة إلى الترجمة الأكثر استعمالا في أوساط الدارسين وهي الترجمة الانجليزية التي أنجزها Hammer ينظر :

Hammer, Narrative of Travel in Europe, Asia and Africa by Evliya efen di, London 1834, 1846, 1850.

واوليا جلبي وإن اعتمد ــ كسائر الرحالة المسلمين ــ على من سبقه من المؤرخين والجغرافيين (الاحصائيات والمداخل التاريخية والحكايات التي يرويها عن كرامات الأولياء والصالحين ومعطيات تاريخية أخرى) فإنه ركز بالخصوص على ملاحظاته الشخصية المباشرة ومن ثمة فمادته تتميز «بالأصالة والشخصية أكثر من مادة» حاجي خليفة في جهاننامه، ومع ذلك يجب الاحتراز من استعماله مصدرا تاريخيا فجل الدارسين[58] لكتابه يؤكدون على «جنوحه الواضح للخيال».

2 ــ مصطفى نعيمه «1665–1716) يعتبر نعيمه أول مؤرخ رسمي في الدولة العثمانية بعد إحداث منصب وقايع نويسللك[59] وهي الوظيفة التي حلت محل الشاهنامجى المعروفة ويعد كتابه المعنون «تاريخ نعيمه» الذي يغطي الفترة الممتدة ما بين 1590 و1660 من أهم ما كتب خلال القرن السابع عشر سواء من حيث المادة التاريخية إذ اعتمد على وثائق رسمية ففي كتابه نجد عددا من الوثائق التي نصادفها في الدفاتر المهمة والخطوط الهمايونية، أو من حيث النظرة الجديدة للتاريخ فهو لا يقف عند إيراد الوقائع بل يعلق عليها ويأولها بنظرة فلسفية. وعندما يوردها بالاعتماد على مصادر معينة فهو ينقد مصادره ويتميز بالإضافة إلى ذلك بتدقيقه في الأوضاع وتصرف الأشخاص والمناقشات حول تنظيم الدول والمشاكل المالية.

- V -

وفي القرن الثامن عشر لم يأت الجيل الجديد من المؤرخين من أمثال راشد وجلبي زاده عاصم وواصف أفندي بأي جديد، ويتفق جل الدارسين على رداءة الإنتاج التاريخي والبيوغرافي. فقد أشار هامر إلى سيطرة الإنتاج الفقهي والقانوني وسيادة الحواشي على الإنتاج الأدبي في القرن الثامن عشر إلى درجة اعتبر معها أن الإنتاج كثيف لكنه غير مثير[60].

---

(58) Cara de Vaux, Les Penseurs de l'Islam, Paris 1921, p. 215

(59) حول منصب وقايع نويس ينظر :

Kütükoglu, Vakayinüvis, in Islam ansiklopedisi XIII, pp. 271-287.
Pakalin, Osmanli Tarihi Deyimleri ve Terimleri söslügü III, pp. 574-575.

(60) Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman t. XVI, p. 81-2

بيد أن هذا الحكم لا ينبغي أن يكون عاما وإلا سنكون مجحفين في حق البعض، فهناك بعض التواريخ المحلية التي همت الولايات العربية، وهناك انفتاح جدير بالتنويه على الغرب أدى إلى ظهور شكل أدبي جديد تمثل في كتابة ما يعرف بسفارتنامه[61]. ومن أهم المؤرخين في القرن الثامن عشر :

1 ـــ راشد أفندي (ت 1735)، تولى منصب الوقايع نويسلك بعد نعيمه وبدأ تاريخه حيث توقف نعيمه إلى حدود سنة 1721، وهي فترة تميزت بالحروب مع النمسا (1714–1718) وروسيا (1710–1711) وتميزت بتوقيع معاهدة كارلوفيتس وهي معاهدة لها مغزاها في التاريخ العثماني. ولعل ما تميزت به هذه المرحلة هو ما دفع براشد إلى التركيز على التاريخ للعلاقات الديبلوماسية بين الدولة العثمانية والغرب وبالأساس على مفاوضات السلام التي أعقبت انتهاء الحروب، وراشد هو أول مؤرخ عثماني يضمن كتابه نصوص التقارير التي أنجزها السفراء العثمانيين إلى أوروبا[62].

2 ـــ وبالإضافة إلى راشد أفندي يمكن ذكر بعض الأسماء الأخرى التي أنجزت أعمالا مهمة في القرن الثامن عشر ككوجك جلبي زاده إسماعيل عاصم أفندي (ت 1759) وصبحي محمد أفندي (ت 1769) وعزي سليمان أفندي (ت 1755) وشامداني زاده فندقلي سليمان أفندي (ت 1779) وأحمد واصف أفندي (1739–1807)[63].

بيد أن أهمية القرن الثامن عشر من الناحية الثقافية تكمن في حدث بارز ترك أثره الواضح في جميع أشكال التعبير، هو دخول الطباعة إلى العالم العثماني وطبع أول كتاب في سنة 1729. كان إبراهيم متفرقه وهو من سلانيك يعتزم منذ صباه الدخول في سلم رجال الدين لكنه وقع في أسر الأتراك وأسلم واستطاع ـــ كما يقول Babinger ـــ أن يصبح من كبار رجال الثقافة والأدب في الدولة

---

(61) وهو شكل أدبي يجمع بين الانطباعات الشخصية والتقرير الديبلوماسي.

(62) يتضمن تاريخ راشد مثلا نص الرحلة السفارية لقره محمد باشا إلى فيينا التي أنجزها في حدود سنة 1655 ج 1 ص.ص 120–125 وتقرير سفارة ذو الفقار باشا إلى فيينا في 1719 ج 2 ص 192.

(63) عن هذا الجيل من المؤرخين ينظر : Babinger, op. cit, p. 314-5, 320 et 326

العثمانية[64]، وقد تمكن بعد تجاوز العديد من الصعوبات إدخال الطباعة[65].

وما بين 1729 و1745 تم طبع ما يناهز 16 كتابا من بينها «فرانجه سفارت نامه» لمحمد سعيد أفندي و«تحفة الكبار» لكاتب جلبي وتقرير لإبراهيم متفرقه حول تكتيك الجيوش الأوربية، كما أصدر الترجمة التركية لمصنف باللاتينية من وضع الأب كروزينسكي الذي عاش في إيران طويلا، وكتابه «تاريخ سياح» يبحث في الحرب بين إيران والأفغان وسقوط الدولة الصفوية وبالنظر للعلاقات الإيرانية العثمانية في هذه الفترة فإن هذا الموضوع كان يهم بشكل خاص الدوائر الرسمية العثمانية. وفي عام 1730 ظهر كتاب «تاريخ الهند الغربي» مترجم من الفرنسية كما ترجمت مقدمة ابن خلدون إلى التركية في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

ولعل أهم كتاب صدر ضمن مطبوعات إبراهيم متفرقة سنة 1741، كتاب يحمل عنوان «أحوال غزوات دياردر بوسنه» وهو عبارة عن رواية للأحداث التي عاشتها البوسنة أثناء الحرب مع النمسا سنة 1739، وكان المؤلف معاصرا لهذه الأحداث وطرفا فيها.

وقد واصلت مطبعة إبراهيم متفرقه رسالتها في نشر الكتابات التاريخية العثمانية فنشرت تقويم التواريخ لحاجي خليفه 1733 وتواريخ آل عثمان 1734-1741، بيد أن نشاط المطبعة توقف بصورة مفاجئة[66] في سنة 1742.

- VI -

وفي القرن التاسع عشر انفتحت الدولة العثمانية على أوروبا بصورة أكبر

(64) كان إبراهيم متفرقة مهوسا بالتعريف بالأوضاع في أوروبا في أفق الإجابة على سؤال شغل بال المثقفين والساسة العثمانيين منذ نهاية القرن الثامن عشر حيث كتب في حدود 1731 كتابا عن عنونه بـ«أصول الحكم في نظام الأمم» نشره في استانبول في سنة 1144، ينظر عن إبراهيم متفرقا مفكرا : B. Lewis, Comment..., p. 41-42

(65) عن هذه الصعوبات ينظر :

N. Berkes, IIk Türk Matbaazi Kurucusunum Dini ve Fikri Kimligi, in Belleten XXVI, 1962, pp. 715-737.

(66) Cologg (R), An attempt to revive turkish printing in Istanbul in 1779, in IJMES, 10, 1979, pp. 67-70.

ونشطت الطباعة والترجمة من الفرنسية إلى التركية وكان لذلك أثره البالغ على اشكال التأليف. وانتظمت الكتابة التاريخية في منظومة التنظيمات.

ففي هذه الفترة كتب أحمد جودت باشا تاريخ الدولة العثمانية في 12 مجلدا غطت الفترة الممتدة ما بين 1774-1826. جاءت في شكل حوليات ويتميز بإيراد مجموعة من الوثائق الرسمية[67] سمحت بها وظيفته كوقايع نويسي للدولة العثمانية. أما عاصم أفندي فقد غطى كتابه الفترة الممتدة من 1791-1808 وأهميته تكمن في إعطاء نظرة عن الإصلاحات التي عرفها حكم السلطان سليم الثالث وعن التأثير الفرنسي فيها. ويبدو أن عاصم كان مقتنعا بهذه الخطة الإصلاحية ومدافعا عنها ويعتقد أنها السبيل الوحيد لإخراج الدولة العثمانية من مأزق التدهور[68]. وبين الفينة والأخرى يعطي أمثلة من النموذج الروسي الذي استطاع أن يتجاوز فترة التخلف يصبح قوة مهمة في أوروبا بفضل تبنيه العلوم والتقنيات الأوربية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر ترك لطفي باشا[69] الذي شغل وظيفة مؤرخ البلاط بعد جودت تاريخا في ثمانية أجزاء يغطي الفترة الممتدة ما بين 1826 ويعتبر متمما لتاريخ جودت. وفي نفس السياق تجب الإشارة إلى عطاء الله طيارزاده (1810-1877) الذي ألف بعنوان «عطا تاريخي»[70] في خمسة مجلدات، وله تأليف آخر يعكس انشغالاته المرحلة بعنوان «تحفة الفارسين في أحوال خيول المجاهدين».

وإلى هذه الثلة من المؤرخين ينضاف سليمان فايق أفندي (ت 1837) الذي كتب تذكرة سماها «ذيل سفينه ء روسا» وجمع فيها بيوغرافيات وزراء الخارجية

---

(67) من بين الوثائق الرسمية التي تضمنها تاريخ جودت مثلا محاضر جلسات السفير المغربي الطاهر ابن عبد السلام السلاوي مع الإدارة العثمانية والتي سبق أن عربناها، ينظر :
بنحادة، سفارة مغربية إلى استانبول خلال القرن الثامن عشر، في مجلة المصباحية، العدد الأول، 1995، ص.ص 77-91.

(68) Babinger, op. cit, p. 441

(69) أشرف عبد الرحمن شرف على نشر كتاب تاريخ لطفي مع تقديم له في استنبول سنة 1328.

(70) Bursali, III, 29, Babinger, Osmanli... p. 397-8

العثمانيين[71] من سنة 1753 إلى 1813. ثم أحمد سورايا Ahmet Süreyya (1901) الذي وضع كتابا بعنوان «السجل العثماني»، وهو عبارة عن عمل جمع فيه بيوغرافيات الشخصيات المهمة في التاريخ العثماني في أربعة أجزاء وهو مهم بالنظر إلى جرده لبيوغرافيات شخصيات يصعب وجودها في غيره من الكتب[72]. وعلى نفس المنوال كتب ابن الأمين محمود كمال اينال (1870–1957) (الصدور العظام الأواخر في العهد osmanli devrende son sadrazamlar العثماني) وهو عبارة عن تراجم مفصلة للصدور العظام في الفترة ما بين 1852 و1920 كتاب تقليدي لكنه بفضل وثائقه[73] غزير بالمعلومات.

وفي سنة 1866 ظهرت في تركيا ترجمة Universal History قام بها أحمد حلمي[74]، وهي أول تاريخ للعالم يكتسي صبغة علمية في تركيا. وقد مكنت أعمال الترجمة من اللغات الأخرى إلى التركية من إعطاء نفس جديد في الكتابة التاريخية العثمانية دشن بالعمل الذي أنجزه أحمد مدحت[75] (1841–1912) في شكل سلسلة تاريخ ملخص لجميع البلدان. لكن الذي حقق طفرة في الكتابة

(71) توجد نسخة منه في الخزانة الوطنية بباريس تحت رقم Supp. Turc 1428.

(72) عنوان الكتاب هو «سجل عثماني ياخود تذكره ء مشاهير عثمانية» يقع في أربعة مجلدات طبعت ما بين 1308 و1315 باستنبول، ينظر Bursali, III, 128-9, Babinger, Osmanli... p. 419-421

(73) ترجع غزارة وثائقه إلى طبيعة المناصب التي شغلها ابن الأمين، فقد بدأ حياته العملية في دائرة الصدارة العظمى فعمل في قلم المكتوبي وإدارة الإيالات الممتازة، وفي عام 1909 عقب تنحية عبد الحميد عن السلطة كلف بتصنيف «أوراق يلدز» ثم ترأس في عام 1924 هيئة تصنيف الأوراق التاريخية، واستطاع إعداد تصنيف عرف باسمه في ارشيف رئاسة الوزراء، وفي عام 1927 عين مديرا لمتحف الآثار التركية الإسلامية. ينظر :
نجاتي اقطاش — عصمت بينارق، الأرشيف العثماني فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء، ترجمة صالح سعداوي، عمان 1986 ص 89.

(74) شغل أحمد حلمي وظائف في «وزارة الخارجية العثمانية» كترجمان وفي مجلس المبعوثين وتولى بعد ذلك القنصلية العامة العثمانية في تبريز وترجم Universal history تحت عنوان «تاريخ ء عمومي» ونشر في استانبول سنة 1283.

(75) كتب أحمد مدحت وهو أحد رواد إصلاح المجتمع في الدولة العثمانية «مفصل تاريخ ء قرون جديدة» نشر في استانبول ما بين 1303–1305 في ثلاث مجلدات تضمنت عددا من الصور والرسوم والخرائط وتصاميم حربية، ينظر عن هذا المؤلف :
اسماعيل حقي، أحمد مدحت، استانبول 1308. Babinger, Osmanli... p. 423-5

التاريخية العثمانية، بدون شك، هو أحمد وفيق باشا (1823–1890) بفضل كتابه «فذلكه تاريخ عثماني»[76] الذي أدخل فيه تصورات جديدة تقوم على أساس التاريخ للسلاطين بل على أساس المراحل الكبرى في التاريخ العثماني. وقد غدا هذا المؤلف مثالا احتذى به عبد الرحمن شرف[77] عندما ألف كتابه «تاريخ دولة عثمانية».

وفي سنة 1877 نشر مصطفى نوري باشا[78] (1824–1890) كتاب نتايج الوقوعات وهو يعتبر بحق نظرة تركيبية للتاريخ العثماني ينزع من خلالها إلى البحث عن أسباب ونتايج الأحداث ويحاول دراسة المؤسسات وطرح كبريات المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الدولة العثمانية. وفي نفس الوقت واصل المؤرخون الكتابة بالشكل المعهود كما أصدر عدد من المسؤولين العثمانيين مذكراتهم وكان أولهم ظريف باشا[79] (1816–1861) ونشرت سنة 1940، وأحمد جودت باشا وهي عبارة عن ذكريات اعتنى بنشرها Carid Baysun[80] ما بين 1953 و1967.

وإلى هذه الثلة من المؤرخين ينضاف الأديب والمعجمي والصحفي الألباني

---

(76) نشر فذلكه تاريخ عثماني لأول مرة في استانبول سنة 1286 كما أعيد نشره في 1288 و1290 و1294 و1302.

(77) اعتنى عبد الرحمن شرف بنشر الوثائق المتعلقة بالتاريخ العثماني حيث عرف بالعديد منها على صفحات المجلة التي كان يديرها «تاريخ عثماني انجمني مجموعه سي» TOEM، كما ألف في التاريخ العام «زبدة القصص : دنيا تاريخي» الذي نشر في استانبول سنة 1316، أما «تاريخ دولت عثمانية» فقد نشر جزؤه الأول سنة 1315 وجلده الثاني سنة 1318 وأعيد نشره مرات متعددة، كما ألف عبد الرحمن شرف عن السلطان عبد الحميد فنشر مع أحمد رفيق دراسة بعنوان «سلطان عبد الحميد سنيه يه داير» نشر في استانبول سنة 1330.

(78) ترجم الكتاب إلى اللغة التركية الحديثة بطريقة رديئة جدا من قبل Neset ÇAGTAY في أربع أجزاء (مجلدين) مع مقدمة تعرف بأعمال مصطفى نوري باشا، ينظر :

Mustafa Nuri Pasa, Natayic ül Vukuat : Krumlari ve Örgütleriyle Osmanli Tarihi, Sadlestiren, Notalar ve Aciklamalari ekleyen Neset CAGATAY. Türk Tarih Kurumu, Ankara 1978.

(79) Aksan (V), Ottoman political writing, in IJMES, 25, 1993, pp. 53-69

(80) Carid BAYSUN, Tazakir, 4 cilt Türk Tarih Kurumu, Ankara 1953-1967

الشهير شمس الدين سامي بك فراشرى[81] (1850–1904) الذي اكتسب صيتا واسعا في الدوائر المثقفة في تركيا، وقد خلف أثرا كبيرا في الأدب التركي غير أن شهرة الرجل تعود بالأساس إلى مؤلفاته المعجمية، فقد وضع «قاموس الإعلام»، وهو أشبه بدائرة معارف تاريخية وجغرافية في ست مجلدات واستقى مادته من مصادر شرقية وغربية واحتلت المادة الفرنسية المكانة الأولى على اعتبار الدراية الواسعة لشمس الدين باللغة الفرنسية فهو واضع قاموس فرنسي تركي.

ولا ينبغي أن نختم هذه اللمحة السريعة عن الكتابات التاريخية التركية دون الإشارة إلى أعمال المؤرخ محمد الطاهر البورسلي[82] (1861–1925) الذي يقدم لنا في مصنفاته البيليوغرافية حصيلة الأدب التاريخي التركي. ففي الجزء الثالث من كتابه الذي طبع ما بين 1915–1925 يترجم محمد الطاهر لمؤرخي الدولة العثمانية، وقد كان الهدف من وضع هذا الكتاب محاولة لإثبات أن الأتراك لم يكونوا شعبا محروما من الثقافة، ويلاحظ في أكثر من مرة أن إشاراته إلى أسماء الكتب لا تخلو من الخطأ وأن الكتاب لا يرقى إلى مرتبة المؤلفات البيبليوغرافية، بيد أن كل هذا لا يحول دون اعتباره المرجع الوحيد في سير ومصنفات كبار المؤرخين العثمانيين.

---

(81) Bursali, Osmanli... t. III, p. 145 ،

(82) ترجم الكتاب إلى اللغة التركية الحديثة ونشر بعناية Ismail ÖZEN ونشر في استانبول سنة 1975.

الوشي العبقري
في مساورة الإمام المقري
لمحمد الصغير الافراني
تقديم وتحقيق

عبد اللّه نجمي
كلية الآداب ــ الرباط

تمت الإشارة إلى «الوشي العبقري» أول مرة في الترجمة التي عقدها عبد الحي الكتاني (ت 1962/1382) لأحمد المقري (ت 1632/1041) من كتابه «فهرس الفهارس» الصادر عام 1927/1346[1]، وظلت مصدر ومرجع المهتمين بالافراني وتراثه، وبالأخص بمصنفه هذا الذي تسكت عنه التراجم المفردة فيه من قبل «فهرس الفهارس» ومن بعده. فلا سليمان الحوات (ت 1233/ 1817) ذكره في «تقييده» الذي يعد أقدم تراجمه، والذي جاء فيه بجملة وافرة من تصانيفه[2]، ولا أثر له في الترجمة الحافلة التي خصه بها عباس التعارجي (ت 1959/1378)، وذيل بها تقييد الحوات المذكور بما فاته، وزاد عليه بما لم يذكر من تآليف المترجم، وذلك في كتابه «الإعلام» الذي أخرجه بعد اكتمال العقد على صدور «فهرس الفهارس» أعوام 1355-1357/ 1936-1938[3].

---

(1) عبد الحي الكتاني، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، باعتناء إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1982-1986، 2 : 574-576.

(2) سليمان الحوات، «تقييد»، ضمن **نزهة الحادي في أخبار ملوك القرن الحادي** لمحمد الصغير الافراني، المطبعة الحجرية بفاس، دون تاريخ، الورقة الأخيرة.

(3) عباس بن إبراهيم التعارجي، **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**، المطبعة الملكية، الرباط 1974-1983، 5 : 50-58.

ومناسبة اهتبال الكتاني بـ«الوشي العبقري» تحقيقه لمدفن المقري بمصر من خلال نصوص كثير من مؤرخي المغرب ومصر والشام، ومنهم من المغاربة محمد ميارة (ت 1662/1072) في «شرحه الكبير على المرشد المعين» ومحمد المسناوي (ت 1724/1136) في «جهد المقل القاصر». وتنبيهه على غلط الذين ذهبوا إلى القول بمدفنه بالشام، ومنهم محمد الصغير الفاسي (ت 1722/1134) في «المنح البادية»[4]، والافراني في «الصفوة»[5]، وفي «الوشي العبقري».

وإذ نقر بفضل الكتاني في لفت النظر إلى هذا الأثر الغميس، فإن هذا لا يمنع من ملاحظة مجانبته الصواب بصدد موضوعه حيث قال إنه مفرد في ضبط المقري، وأيضاً تحريفه لعنوانه ووسمه «بالوشي العبقري في ضبط الإمام المقري». فكأنه إنما اطلع على خاتمته فحسب، والتي ضبط الافراني فيها لفظ المقري، وقال فيها بوفاته بالشام لا بمصر كما وهم فيه ميارة، وأثبت فيها تاريخ الفراغ من كتبه وهو عام 3/1156، 1744، وهذه المعطيات هي قوام ما جاء به الكتاني.

ولم تفت عبد السلام بن سودة (ت 1980/1400) إشارة الكتاني هاته، فأثبت «الوشي العبقري» في «دليله» (1960–1965)، وقال إن الافراني أتى فيه ببعض ترجمة المقري، ولم يقبل بتاريخ تأليفه عام 3/1156، 1744 لمخالفته لما تحقق لديه في وفاة الافراني قبل عام 1741/1154[6]. ونفس المصدر واليقين دفع بمحمد الأخضر إلى الشك فيما جاء به الكتاني جملة وتفصيلا، فأغفل الإشارة إلى «الوشي العبقري» في الفصل الذي عقده للافراني من كتابه «الحياة الأدبية» (1977)[7]. وهكذا وكما طغى تحقيق مدفن المقري لدى الكتاني، فقد طغى

---

(4) محمد الصغير بن عبد الرحمان الفاسي، **المنح البادية في الأسانيد العالية والمسلسلات الزاهية والطرق الهادية الكافية**، تحقيق محمد صقلي حسيني، رسالة مرقونة ومحفوظة في خزانة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 6، 1417/ 5، 1996، 1 : 151.

(5) محمد الصغير الافراني، **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**، المطبعة الحجرية بفاس، دون تاريخ، 74.

(6) عبد السلام بن سودة، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدارالبيضاء، الطبعة الثانية، 1960، 1 : 242.

(7) محمد الأخضر، **الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية**، دار الرشاد، الدارالبيضاء، 1977، ص 230، الهامش 5.

تحقيق وفاة الافراني لدى ابن سودة والأخضر، وقد استبدلا في مادة تحقيقها الذي هو أدنى بالذي هو خير، واستندا فيها إلى مصدر أوهن من بيت العنكبوت، وهو ما كتبه بعض المراكشيين بجريدة «السعادة» عن «كناش» خزانة جامع ابن يوسف[8].

وقد تم العثور على هذا «الكناش» بالخزانة اليوسفية بمراكش عام 1938، وهو في الأصل حوالة حبسية تحصي مخطوطات هذه الخزانة ابتداء من 24 شعبان 1111/ 4 فبراير 1700. ثم أصبح سجلا يستوعب ما على الناس من كتبها بعد عقدين من ذلك، حوالي عام 1131/8، 1719. ويتضمن إفادات متنوعة، من بينها تاريخ آخر إعارة تمت باسم الافراني، وتاريخ ما رد من تركته من ذخائر هذه الخزانة، فتم حصر وفاته بينهما.

ونتوفر على وصفين مختلفين لهذه الوثيقة : الأول وهو الذي اعتمده ابن سودة وتلقفه عنه الأخضر، وفيه أن في أواخر عام 1739/1152 استعار الإفراني بنفسه كتابا من الخزانة المذكورة، وفي أوائل عام 1741/1154 بعده رد الكتاب إليها بعض ورثته، فعلى هذا تكون وفاته فيما بين ذلك. والثاني نشره Gaston Deverdun، وفيه أن هذه الإعارة تمت يوم 28 شعبان 1154/ 18 مارس 1742، وأن ورثته ردوا ما استعاره يوم 4 جمادى الأولى 1157/ 17 أبريل 1745، وعلى هذا تكون وفاته فيما بين ذلك[9]. وقد أرفقه بصورة للصفحتين المثبت بهما ذلك، مما يقطع ببطلان الوصف الأول، والذي لا يعيننا ابن سودة بذكر اسم صاحبه وتعيين عدد الجريدة الصادر به، حتى نطلع عليه ونستوفي خبره.

---

(8) ع. بن سودة، **دليل، مصدر سابق**، 1 : 153.
م. الأخضر، **الحياة الأدبية، مرجع سابق**، 229–230.

(9) Gaston Deverdun, «Un registre d'inventaire et de prêt de la bibliothèque de la Mosquée 'Ali ben Youssef à Marrakech», daté de 1111 h/ 1700 J-C, **Hespéris**, année 1944, tome XXXI, fascicule unique, pp. 55-59.
وقد أثبتنا في المتن التواريخ كما جاء بها G. Deverdun، والواقع أن ما رد من تركة الافراني تم في اليوم الثالث وليس الرابع من الشهر المذكور، وهذا واضح في الصفحة (ب) المصورة من **كناش** الخزانة اليوسفية. ولا نجد تفسيراً للخطأ الفاحش في المقابل الميلادي 17 أبريل 1745، وعليه فالتاريخ الصحيح هو : 3 جمادى الأولى 1157/ 14 يونيو 1744، وهو الذي اعتمدناه.

ويصدق «الوشي العبقري» الوصف الثاني أيضاً، لتمامه بين التاريخين اللذين يذكرهما، ويزيد عليه بتقصير المدة الفاصلة بينهما، والتي حصرت فيها وفاة الافراني، وهي تقرب نيف من السنين. فلا يبقى بين تاريخ الفراغ من «الوشي العبقري» يوم الأربعاء 4 جمادى الأولى 1156/ 4 يونيو 1743 وتاريخ التحقق من وفاة صاحبه يوم 3 جمادى الأولى 1157/ 14 يونيو 1744 سوى عام واحد، بل إننا نتوفر أيضا على تأليف آخر صنفه الافراني بعد «الوشي العبقري» بشهرين، وهو «سمط العقائق في الفرق بين المواهي والحقائق»، والذي أتمه يوم الخميس 8 رجب 1156/ 28 غشت 1743[10]. مما يجعل المدة المحصورة بين وجود الافراني على قيد الحياة وبين التحقق من انتقاله إلى دار البقاء أقل من الحول، وهذا أدق حسم في هذه القضية التي طالما اختلف فيها المتقدمون والمتأخرون.

وإذ لم تتسن لابن سودة والأخضر فرصة الاطلاع على ما كتبه Deverdun عن «كناش» خزانة جامع ابن يوسف، وتحقيق إشارة الكتاني على ضوئه. فإن من جاء بعدهما من المهتمين بالافراني وثراته قد أفادوا من «فهرس الفهارس» في سلك «الوشي العبقري» ضمن ثبت مؤلفات الافراني، ووضعوا يدهم على عنوانه المحرف بالصيغة التي جاء بها في «الدليل» : «الوشي العبقري في ضبط لفظة المقري»، وهرعوا على أثر ابن سودة في قوله إن الافراني أتى فيه ببعض ترجمة المقري، وعدوه في خانة مصنفات الافراني في التراجم[11].

والواقع أن رسالة «الوشي العبقري في مساورة الإمام المقري» مقالة فقهية تحتفظ لنا بصورة فريدة لوجه من وجوه الافراني العالم المشارك، وهي صورة الفقيه النوازلي، كما تعد نموذجا لرسائله وأجوبته المفقودة. ومناسبة تأليفها أن بعض أكابر الأمراء اشترى دارا من أناس فيهم صبي وصي من قبل جده على أبيه المحجور الهالك وعلى بنيه، ولما رفع رسم البيع لمن له النظر في الأحكام الشرعية في الوقت

---

(10) م. الصغير الافراني، **سمط العقائق في الفرق بين المواهي والحقائق**، مخطوط خاص، 4.

(11) محمد العمري، مقدمة تحقيق **المسلك السهل في شرح توشيح ابن سهل**، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1418/1997، 13.

— عبد اللطيف الشادلي، مقدمة تحقيق **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1419/1998، 13.

امتنع في شمول الايصاء للحفيد المذكور. واستند في ذلك إلى ما نقله محمد ميارة في «شرحه على تحفة ابن عاصم» عن شيخه أحمد المقري أن محل الخلاف في انسحاب نظر الوصي على أولاد المحجور ما إذا كان المحجور حيّاً، أما إذا كان ميتا ــ كما في هذه النازلة ــ فينبغي أن يتفق على أنه لا يبقى له نظر عليهم، لأن النظر إنما كان بحسب التبع لأبيهم، والقاعدة أنه إذا عدم المتبوع عدم التابع. فألغى الحاكم المذكور رسم الايصاء الذي بيد الحفيد، وأقضى عليه البيع المذكور بحكم الإهمال وولاية الحاكم.

وتتصل هذه النازلة بمسألة مشهورة ومسطورة في «التحفة» وغيرها من كتب النوازل والأحكام، وهي مسألة انسحاب نظر الوصي على بني المحجور. ويبدو أن الفتوى التي صدرت بصددها بمناسبة البيع المذكور كانت لها عواقب أثارت اهتمام الفقهاء، وأدت إلى وقوع مذاكرة بينهم وبين الافراني في شأنها. وقد اعتنى الافراني بهذه المسألة وراجعها في مظانها، فظهر له أن الخلاف في انسحاب نظر الوصي على أولاد المحجور جار في حياة المحجور وفي مماته، وأن ما قاله المقري قصور منه ومن ميارة، وكذلك ما حكم به الحاكم المذكور تبعا لهما ليس بصواب. وعن له أن يقيد ما ظهر له في مقالته هاته، التي حررها وفق تصميم ينحصر في تمهيد ومناهج ثلاثة ومسك ختام : ونبه في التمهيد على الأمور المهمة التي لم ير من نبه عليها ولا من تنبه إليها، والمتعلقة بنقل الخلاف في انسحاب نظر الوصي على أبناء المحجور. وانتهى فيه إلى العجب من عدم تثبت كثير من الشيوخ الفقهية، ولعله يقصد شيخه الحسن بن رحال المعداني (ت 1728/1140) الذي نقل كلام ميارة في المسألة عن المقري وسلمه، وذلك في «شرحه على المختصر»، وقرر فيه صعوبة تحرير أدنى مسألة من العلم. وذكر في المنهاج الأول النصوص التي هي صريحة في بطلان كلام المقري ومصادمتها لقياسه، ورد عليه في الثاني بالقواعد وما تقتضيه الضوابط الأصولية من الشواهد، وبين في الثالث هل يورث حكم الحجر أم لا. وختم هذه الرسالة بضبط لفظ المقري، وأتى ببعض ترجمته، وألمح إلى توسعه فيها في كتابه «الصفوة».

وإذ أحيى «الوشي العبقري» الرسم الماحل لصورة الافراني الفقيه، فإنه تفرد أيضا بإشارة تقيم هذا الرسم من قواعده وتشيده صرحا يعلي من مكانة الفقه في المشاركة العلمية التي امتاز بها الافراني. وقوامها أثر فقهي جليل أنجزه الافراني

قبل هذه الرسالة، وهو أرجوزة «نهاية الأمل فيما جرى به بمراكش العمل». ويتضمن «الوشي العبقري» بيتين منها على صلة بالنازلة وهما :

والحجر لا يورث حكمه فلا كلام للوارث فيما فعلا
قضى بذلك الحسن الهلالي قاضي الرشيد وبداه التالي

ويعتبر هذا النظم من المصادر الجامعة لفقه العمل والمعروفة بكتب العمليات، ومن التآليف المفردة في العمل المقيد كالعمل المراكشي والفاسي والسوسي وغيرها، وهي اجتهادات واستنباطات فقهية ذات طابع محلي. ويحتل الافراني بأرجوزته هاته مكانة مرموقة بين كبار المصنفين في هذا الباب أمثال علي الزقاق (ت 912/1507) في «لاميته» في الأحكام، وأحمد بن القاضي (ت 1616/1025) في «نيل الأمل فيما بين الأئمة جرى به العمل»، وعبد الرحمان الفاسي (ت 1096/1685) في «منظومة العمل الفاسي»، وغيرهم. ونكتفي في هذا المقام بهذه الإشارة اليتيمة لهذه الأرجوزة التي يتم الكشف عنها للمرة الأولى، ونأمل أن يحالف التوفيق جهدنا المبذول في البحث على متنها المجهول والمفقود، أو على الأقل الاهتداء إلى أثر يدل عليها أو يفضي إلى مزيد علم بها.

وإذ تحفل مقالة «الوشي العبقري» بكل معاني التوشية والعبقرية من حذق وجودة صنع، وخلط لون بلون، واستخراج بالبحث والمسألة. فإن إفراد عنوانها في مساورة الإمام المقري وإن اتصل بنازلة انسحاب نظر الوصي على بني المحجور التي فاوضه الافراني فيها، فإن هذه المواثبة تصدق حكما قديما أرسله أبو سالم العياشي (ت 1677/1080) في حق المقري، وأثبته الافراني في الترجمة التي عقدها له من «الصفوة»، التي صنفها قبل «الوشي العبقري» بعقدين. ونصه أن المقري «كان إذا أفتى في نازلة فسئل عنها مرة أخرى يمتنع من الجواب مخافة أن يكون في الثانية ما يقتضي الفتوى بما يخالف الأولى، فينسبه الكاشحون لما لا يليق»[12]، وإذا كان كلام العياشي هذا يحتمل الذهاب إلى القول بتصرف المقري الكبير وعدم تقيده بالمقررات الفقهية المدونة، حتى إنه ليوشك أن يفتي في النازلة الواحدة بحكمين مختلفين[13]. فإن مباحثة الافراني له في النازلة التي بين أيدينا تذهب إلى

(12) م. الصغير الافراني، **صفوة، مصدر سابق**، 74.

(13) محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي**، المطبعة الوطنية بالرباط، 1964/1384، 109.

ما هو أبعد من ذلك، وتقدح في فتواه وتصمها بالقصور، وتبطل كلامه بالنصوص والقواعد الأصولية والضوابط الفقهية الصريحة في ذلك، وتقول بفساد قياسه لوجوده مع النص والفارق وفي أمور كلها فيها خلاف في المذهب.

وعلى الرغم من أن مشاركة المقري في علم الحديث لم تسلم هي الأخرى من انتقاد، وكان شيخه محمد بن أبي بكر الدلائيُّ (ت 1046/ 1636) يفتقد فيه التّثبت والتحري اللازمين في الرواية، فيجرحه على طريقة المحدثين ويقول عنه «إنه حافظ غير ثقة»[14]، وهو الحكم الذي سارت بذكره الركبان واختلف الناس فيه[15]. فإن المضمار الذي سلم له معاصروه ومن بعدهم بقصبة السبق فيه هو الأدب، وكتابه «نفح الطيب» يعد من مصنفات العصر الكبرى التي أثرت في تاريخ الأدب المغربي، من يوم إخراجه إلى هلم جرّاً[16]. ولو شئنا تتبع الأدباء المغاربة الذين افتتنوا به وهرعوا على أثره لألفينا الإفراني حامل لوائهم وصدر كوكبتهم، وهو الذي جدد رسم الأدب الأندلسي بالمغرب بعده. وإن كان المقام لا يسمح بالتوسع في أثر المقري وكتابيه «نفح الطيب» و«أزهار الرياض» في فكر الافراني وانتاجه، فتكفي الإشارة إلى اقتطافه لتقييده «طلعة المشتري في التعريف بمحمود الزمخشري» من كتاب «أزهار الرياض»، واعتماده لكتاب «نفح الطيب» في جل تصانيفه، وشرحه لموشحة ابن سهل والموسوم «بالمسلك السهل»، ومعارضته «لافادات وانشادات» الشاطبي.

وقد جعل الافراني مسك ختام «الوشي العبقري» في ضبط لفظ المقري، وتحقيق مدفنه، والتنويه بكتابه «نفح الطيب» بالذات، تعبيرا عن افتتانه القديم به، وامتنانا للفضل الذي كان له في تكوينه وإنتاجه منذ شبابه الأول. واعتذر ما وسعه الاعتذار عن مفاوضته، وأكد لقارئه أنه لم يقصد الرد على المقري، أو ادعاء مداناة قدره وفهمه. وأن دافعه المباحثة في العلم، والتي تقع بين الفاضل والمفضول، وأن الأول قد يخطىء، والثاني قد يصيب.

---

(14) **نفس المرجع**، 108.

(15) م. الصغير الافراني، **الإفادات والإنشادات**، مخطوط خاص، 8.

— ع. الكتاني، **فهرس الفهارس، مصدر سابق**، 2 : 576.

(16) Jacques Berque, **al-Yousi : problèmes de la culture marocaine au XVIIe Siècle**, Mouton et co, Paris - La Haye, 1958, p. 79.

ويبقى استخلاص جواهر هذه المباحثة الفقهية من اختصاص الفقهاء، ونختم تقديمنا لها بوصف المخطوطة التي اعتمدناها في نشرها، وهي تعد من درر الخزانة البوعزاوية التي تفرقت شذر مذر : تقع هذه المخطوطة في تسع صفحات، ومكتوبة بخط مجوهر دقيق بيد أحمد بن محمد البوعزاوي (ت 1919/1337)[17]، وتاريخ نسخها بعيد نصف ليلة الخميس 24 محرم 1334/ 2 دجنبر 1915، والأصل المستنسخ منه منقول من خط الافراني وفي حياته وبخط أحد تلامذته. وقد عنينا بإخراجها بنصها الذي يتخلله سبق قلم وخطأ يسير، ولم نتصرف فيه سوى بترتيب مناهجه وفقراته، وحصر النقول الواردة به، وإضافة ما يقتضيه ذلك من علامات ورموز، والله ولي التوفيق.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

قال الشيخ الإمام العلامة القدوة الهمام أبو عبد الله سيدي محمد الصغير بن محمد اليفرني رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به :

المحمود حقيقة خالقنا الباري، إذ هو لسهم إيجادنا وامدادنا الباري. ثم المنة بعده علينا لمن هو بيننا وبينه السفير، مولانا محمد بن عبد الله الآخذ بحجزتنا ونحن على الشفير، اللهم فصل وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإنه وقعت لنا هذه الأيام مذاكرة مع جماعة من الفقهاء في مسألة انسحاب نظر الوصي على بني المحجور، وهي مسألة مشهورة مسطورة في التحفة وغيرها من كتب الأحكام والنوازل. وسبب ذلك أن بعض أكابر الأمراء اشترى داراً من أناس فيهم صبي كان جده أنزله منزلة أبيه الميت في حياة الجد المذكور، وقد كان الأب الميت المذكور جدد عليه الحجر والده الذي هو الجد المذكور في شرارة بلوغه وكان يتصرف عليه برسمه، ثم لما مات الجد أيضاً أوصى على

---

(17) عن ترجمة البوعزاوي وخزانته ارجع إلى :

ـــ م. حجي، «البوعزاوي» **معلمة المغرب**، نشر مطابع سلا، 1992، 6 : 1788-1789.

ـــ عبد الله نجمي، «**الإفادات والإنشادات**» لمحمد الصغير الافراني، ضمن **متنوعات محمد حجي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، 63-65.

بنيه وعلى حفيده المذكور اعتماداً على كون حفيده ابن ابنه محجوره الذي له الولاية عليه. ولما رفع رسم البيع المذكور لمن له النظر في الأحكام الشرعية في الوقت امتنع من شمول الايصاء للحفيد المذكور، قائلا إن الشيخ الإمام أبا العباس المقري نقل عنه تلميذه الشيخ ميارة في شرح التحفة أن محل الخلاف في انسحاب نظر الوصي على أولاد المحجور ما إذا كان المحجور حيا، وأما إذا كان ميتا ــ كما في نازلتنا ــ فينبغي أن يتفق على أنه لا يبقى له نظر عليهم، لأن النظر عليهم إنما كان بحسب التبع لأبيهم، والقاعدة أنه إن عدم المتبوع عدم التابع. فألغى رسم الإيصاء المشار إليه، وأقضى على الحفيد البيع المذكور بحكم الإهمال وولاية الحاكم.

فاعتنيت بالمسألة وراجعتها في مظانها، فظهر لي أن الخلاف المذكور جار في حياة المحجور وفي موته، وأن ما قاله المقري قصور منه ومن ميارة. وكذلك ما حكم به الحاكم المذكور تبعا لهما ليس بصواب، والعرب بالباب، والحق لا يخفى على أولي الألباب. وعن لي أن أقيد ما ظهر لي في مقالتي، وأسميها الوشي العبقري في مساورة المقري.

فأقول الكلام في المسألة ينحصر في تمهيد ومناهج ومسك ختام :

تمهيد :

اعلم أن نقل الخلاف في انسحاب نظر الوصي على أبناء المحجور موجود في غالب كتب الأحكام، إلا أن في ذلك النقل أموراً لم أر من نبه عليها ولا من تنبه إليها ممن نقل الخلاف في تلك المسألة، مع أنها من الأمور المهمة. فوجب أن أنبه عليها إفادة لمن يطالع هذا، وليعلم أن في الرجال بقايا وفي الزوايا خبايا.

الأمر الأول : إن مقتضى كلام ابن الحاج الذي نقله ميارة ــ وهو في نوازله ــ أن الخلاف المذكور إنما هو في المحجور الحادث بعد الإيصاء عليه، وأما الولد الذي كان موجوداً عند الايصاء عليه فلا خلاف في شمول الايصاء له. ونص كلام ابن الحاج في نوازله : «اختلف الشيوخ رحمهم الله في الرجل إذا أوصى على سفيه، فولد السفيه ولدا، هل للوصي أن ينظر على ابن السفيه كما ينظر على أبيه أم لا ؟ فذهب ابن زرب إلى أنه لا ينظر عليه، وخالفه ابن عتاب وابن القطان وقالا إنه ينظر عليه كما ينظر على ابنه، قالا والقضاء عندنا بذلك»، انتهى بلفظه. ونقله ابن الناظم، ومنه تلقفه ميارة وغيره.

فانظر قوله فولد السفيه ولداً إلخ، فإنه كالصريح في أن الخلاف إنما هو في ما حدث من الأولاد بعد الايصاء. ومقتضى كلام القاضي أبي الاصبغ بن سهل في أحكامه الكبرى أن الخلاف إنما هو في الأولاد الكائنين عند الايصاء إلا أنهم لم يذكروا في رسم الايصاء، ونصه في صدر كتابه المذكور : «قلت لابن عتاب : أرأيت السفيه المولى عليه يقدم القاضي من ينظر لهم إذا كان له بنون صغار ذكور أو إناث و لم يذكروا في التقديم، هل لهذا المقدم نظر عليهم في بيع وشراء وغير ذلك دون تقديمه ؟ فقال لي : ذلك دليل الروايات أن ينظر عليهم ولهم، وأما الذي جرى به العمل عند القضاة فنظره غير جائز لهم وفعله غير نافذ عليهم حتى يقدم لذلك. وسألت عن ذلك أبا عمران بن القطان، فقال جرى العمل أن لا ينظر إليهم إلا بتقديم مستأنف، ويدل قول مالك على أنه ينظر إليهم. وذكر ما في سماع ابن القاسم عن مالك فيمن حلف برقيق لابنه أن لا يبيعه بثمن سماه وللحالف أب فقال أنا أبيعهم ليس هم لك، فقال مالك أسفيه هو ؟ يريد الحالف، قالوا لا، قال لا أرى أن يبيعهم. وسألت ابن مالك عن ذلك، فقال لي ينظر لهم، واستشهد بهذه المسألة، و لم يذكر ما جرى به العمل»، انتهى بلفظه. فانظر قوله إذا كان له بنون و لم يذكروا في التقديم، فإنه صريح في أن الخلاف إنما هو في الأولاد الموجودين عند التقديم أو الإيصاء إلا أنهم لم يذكروا بأسمائهم في الصك.

قلت : وتذكرت بهذه المسألة ما رأيته في كتاب الفروق الفقهية لأبي العباس بن يحيى قال : «وإنما قال بعض الشيوخ فيمن أوصى وقال جعلت النظر على ولدي فلان وفلان وفلان لفلان، وفي أولاده من لم يسم، أنه يدخل في الإيصاء من سمي ومن لم يسم. وإذا حبس على ولده وقال فلان وفلان وفلان، و لم يسم الآخرين، أنه لا يدخل في الحبس إلا من سمي. لأن الوصية بالأولاد قد علم المقصود بها وهو القيام بهم، وهو مظنة التعميم، فالتسمية ليست للتخصيص. ولا كذلك الوقف، فإن المقصود منه إنما هو صرف المنافع، ويجوز صرفها على بعض دون بعض، فيصح أن يكون فيه للتسمية أثر»، انتهى بلفظه. وهذا الفرق يجري في مسألتنا، لأن أولاد الحفيد إذا كانوا موجودين و لم يذكروا في الرسم لا يضرنا عدم ذكرهم، لأن المقصود من الإيصاء على أبيهم أو التقديم عليه الحياطة على ماله وحسن النظر له. وهذا المعنى يجري في بنيه لأن حفظهم من حفظ وصيانة مالهم من تمام صيانة ماله.

وبالجملة فإن موضوع الخلاف في المسألة اختلف فيه علينا نقل ابن الحاج ونقل ابن سهل كما ترى.

والظاهر من كلام ابن عرفة وصاحب التوضيح وابن سلمون وابن هشام في المفيد وابن عاصم في تحفته أن الخلاف جار مطلق في الأولاد الكائنين عند الإيصاء والحادثين بعده، وهو مقتضى عبارة الباجي في المنتقى أيضا، كما تراه عن قريب إن شاء الله. ثم رأيت عبارة المتيطي في النهاية فإذا بها موافقة لعبارة ابن سهل، وسيأتي إن شاء الله أيضاً. وإذا تقرر هذا علم أن الصواب جريان الخلاف على اطلاقه، ولم يتقيد بحادث ولا موجود، وسيأتي إن شاء الله في ذكر توجيه كل من القولين ما يرشح ما صوبناه، والله أعلم.

الأمر الثاني : ظاهر كلام ابن الحاج أن الخلاف إنما هو في الوصي، وأما المقدم فلم يتعرض له، وهو ظاهر عبارة التحفة. وقد رأيت عبارة ابن سهل ذكر المقدم، ونحوه للمتيطي. فمقتضاهما أنه لا فرق في الخلاف بين الوصي والمقدم. وانظر هل يجري ذلك سواء قلنا إن المقدم وكيل القاضي أو جبر به الخلل، والظاهر أنه على القول بأنه وكيل القاضي يكون نظره مقصوراً على ما قصره عليه القاضي، وهو إنما قدمه على الأب السفيه لا على أولاده فلا يتعداه، ومن ثم قالوا ليس له أن يوكل إلا باذنه. ويحتمل أن يقال إن توكيله على أبيهم توكيل عليهم.

والمتبادر من كلام ابن سهل والمتيطي وغيرهما أن المقدم كالوصي في الخلاف المذكور، وهو جار على قول المدونة في كتاب ارخاء الستور إذا أقام القاضي له خليفة كان الوصي في جميع أموره. ونقله ابن عرفة وغيره، وسلموها، وقال في المعيار إن مسألة المدونة من المسائل النفيسة.

وأما ما ذكره الحطاب من استثناء أمور ليس المقدم فيها كالوصي، وتبعه ميارة في تذييل المنهاج، فكان شيخنا الإمام أبو علي بن رحال رحمه الله يرد عليه ذلك ويقول نص المدونة أولى بالعمل والقبول، وقد أشار لذلك في شرحه على المختصر.

الأمر الثالث : انظر ما بين كلام ابن الحاج وكلام ابن سهل المذكور أولا من التخالف : فإن ابن الحاج نسب القول بعدم انسحاب نظر الوصي لابن زرب، ونسب القول بانسحابه لابن عتاب وابن القطان، وأنهما قالا بالانسحاب جرى العمل. وأما ابن سهل فنقل عن ابن عتاب وابن القطان القول بعدم الانسحاب،

وأنهما قالا بعدم الانسحاب جرى العمل. وجرى في التوضيح على ما لابن سهل. فانظر هذا التخالف في النقل مع وضوحه. قال شيخنا أبو علي : ونقل ابن سهل أقرب للصواب، لأنه قال سألت ابن عتاب وابن القطان، والمباشر للسؤال أولى وأدرى بالجواب. ويشهد لصحة نقل ابن سهل نقل الباجي، كما يأتي. وقال في المعيار في نوازل الحجر بعد أن نقل عن ابن عتاب نحو ما لابن سهل عنه ما نصه : «وأجاب ابن القطان الذي به العمل أن لا ينظر إليهم إلا بتقديم مستأنف»، انتهى.

لكن إن صح نقل ابن سهل كان ما درج عليه في التحفة خلاف ما جرى به العمل، وإن كان ما جرى به العمل لا يتقيد بالمشهور، كما في التبصرة وغيرها. إلا أنه يقدم على المشهور كما نبه عليه القرافي وغيره، وانظر خطبة المختصر للشيخ علي الأجهوري فقد أطال في ذلك وأصاب.

تكملة : هذه الأمور الثلاثة التي نبهنا عليها كلها أكيدة، وإنما وقفنا فيها على ما نبهنا عليه. والعجب من كثير من الشيوخ الفقهية يلقون الكلام على براهنه، ولا يتنبهون لما في خلال كلامهم ومغابنه. وبذلك يعلم أن تحرير أدنى مسألة من العلم صعب جدا، والله أعلم.

المنهاج الأول : في ذكر النصوص التي هي صريحة في بطلان كلام المقري ومصادمتها لقياسه

من ذلك ما ذكره محمد بن المواز في كتابه في محجور له وصي ثم قتل المحجور وله أولاد صغار قال : «إن وصي الأب أولى بالدم من عمومة الأولاد»، انتهى. فهذا نص صريح في أن نظر الوصي منسحب على بني المحجور ولو بعد موت المحجور، وهو ينادي ببطلان كلام المقري.

وقد وقفت على ما لابن المواز في عدة كتب : فمن ذلك أني عثرت عليه في كتاب المنتقى في شرح الموطأ للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، ونصه : «مسألة : وإذا كان للمحجور ولد صغار، فهل يكون المقدم عليه مقدما على بنيه أم لا ؟ قال ابن مالك هو مقدم عليهم. وفي مختصر ابن شعبان عن مالك : له أن يزوج بنات يتيمه بعد البلوغ، ولا قول لليتيم. وقال ابن وهب : والرفع للسلطان أولى في الدم من عموم الأولاد. وقال ابن عتاب : مقتضى الروايات أن الوصي ناظر لهم، والذي جرى به العمل أنه لا ينظر إليهم. وقال ابن القطان :

لا ينظر لهم»، انتهى منه بلفظه. ونقله المتيطي في كتابه النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام، ونصه : «فصل : وإذا كان للسفيه المولى عليه بنون صغار ذكوراً أو إناثاً ولم يذكروا في تقديم القاضي على هذا السفيه، فهل يكون لهذا المقدم الذي من قبل القاضي على أبيهم النظر على البنين في بيع أو شراء أو غير ذلك، دون تقديم عليهم في خاصتهم أم لا ؟ في ذلك اختلاف : ففي العتبية سئل مالك عن رجل حلف في رقيق لابنه أن لا يبيعهم بثمن سماه، وللحالف أب فقال له أنا أبيعهم ليس هم لك. قال مالك أسفيه هو ؟ يريد الحالف، فقالوا لا، قال لا أرى أن يبيعهم. قال بعض الشيوخ في قوله لا أرى أن يبيعهم : إذا لم يكن سفيها دليل على أن له أن يبيعهم إذا كان سفيها، فجعله في حكم الوصي على ولد ابنه مادام ابنه سفيها. فيلزم على هذا أن يكون وصي الأب وصيا على ولد الولد الذين إلى نظره بإيصاء الأب، وهو ما في مختصر ابن شعبان عن مالك أن للوصي أن يزوج بنات يتيمه بعد بلوغهن وإن رضي الأب بذلك قبل أن يبلغن لم يلتفت إلى رضاه لسقوط ولايته فهن كاليتامى. قال ابن وهب في سماع اصبغ : والرفع إلى السلطان أحظى. وأبين من ذلك ما في كتاب ابن المواز : أن المولى عليه إذا قتل وولده أصاغر أن وصي الأب أولى من عمومة الأولاد بالدم، قال وقد كان بعض شيوخنا لا يرى وصي الأب وصيا على صغار الولد الذين للموصى به. وقال ابن عتاب دليل الروايات أن ينظر لهم وعليهم، وأما الذي جرى به العمل عند القضاة أن نظره غير جائز عليهم حتى يقدم لذلك. وقال أبو عمر بن القطان : جرى العمل أن لا ينظر إليهم إلا بتقديم مستأنف. وقال ابن مالك ينظر لهم، واستشهد بالمسألة التي في العتبية عن مالك المتقدمة»، انتهى منه بلفظه. فانظر قوله : «وأبين من ذلك إلخ»، فإنه ساق مسألة ابن المواز مساق الاستدلال بها على الانسحاب، وإنما ليستدل على الخصم بما يسلمه، وذلك يفيد أن مسألة ابن المواز متفق على صحة حكمها، إذ لو كان فيها اختلاف ما حسن الاحتجاج بها، وذلك نص صريح في رد كلام المقري وبطلانه.

ومن النصوص الدالة على بطلانه أيضا ما رأيته في ديوان السيد مفتي تونس أبي القاسم البرزلي، ونصه : «وسئل ابن أبي زيد عمن أسند وصيته إلى رجل وفي الوصية بنات، فماتت إحدى البنات بعد دخول بيتها بشهر، وتركت زوجا وعصبة، وأوصت بصدقة للفقراء، فهل ينفذها الوصي أو الورثة ؟ فأجاب : إن

لم توص لأحد فذلك لوصي أبيها إن كان مأموناً، وإن أوصت بذلك لأحد فهو أولى. قلت هذا جار على بقاء النظر بعد موت المحجور على من له عليه ولاية، ومن يقول لا نظر له في أولاده يرفع الأمر في ذلك إلى من يقدمه القاضي»، انتهى منه بلفظه. ونقله الحطاب وسلمه. فانظر كيف بنى كون النظر لوصي أبي الموصية الهالكة في تنفيذ ما أوصت به على القول ببقاء نظر الوصي على أولاد محجوره بعد موته، يعني ومال المحجور بمنزلة أولاده، فكما يبقى للوصي النظر على أولاد محجوره بعد موته يبقى له النظر في ماله الذي هو بمنزلة أولاده. وأما على قول من يقول لا يبقى له نظر في ذلك بعد موته، فكذلك لا يبقى له نظر في ماله، فهذا نص صريح في الانسحاب بعد الموت، وجريان الخلاف في ذلك، وهو يبطل كلام المقري صريحا.

وقال الحطاب في شرحه قبل كلام البرزلي ما صورته : «فرع ابن عبد السلام قال أشهب إذا أوصى الصبي بوصية وجعل إنفاذها إلى غير الوصي فذلك إلى وصيه. قلت هذا ينظر فيه فإن نظر الوصي مما ينقضي بموت الصبي، ألا ترى أن جد الصبي ينظر فيه وليه، وديته إذا قتل ليس فيها للوصي نظر وإنما هو للورثة، إلا أن يقال ملك الصبي للدية بعد موته متعذر، وتنفيذ الوصية بعد موته إنما يكون على تقدير ملكه، والوصي هو الناظر في أملاك الصبي، وهذا منها»، انتهى. ونقله في التوضيح. وقوله مما ينقضي بالموت إلخ هو جار على بعض الأقوال، وقد قيل أنه لا ينقضي بالموت، وعليه تجري مسألة كتاب ابن المواز المتقدمة. فهذا من ابن عبد السلام والحطاب محمول على الخلاف وليس بمتفق عليه، ويدل لوجود الخلاف في ذلك قوله في المختصر في باب الجنايات بخلاف قتله فلعاصبه، وانظر شراحه هناك. وقال الحطاب : «وفيها ــ أي المدونة ــ لا تجوز وصية الجد بولد ولده، ولا أخ بأخ له صغير وإن لم يكن لهم أب ولا وصي وإن قل المال بخلاف الأم. هذا كله إن كان الأب رشيدا، فإن كان سفيها في ولاية أبيه فللجد الولاية على ولد ولده ويوصي عليهم، ويكون وصيه وصيا عليهم»، انتهى. فظاهره أن الجد له الولاية على أولاد محجوره سواء كان حيا أو ميتا، وهو أيضا ظاهر عبارة التحفة. فالتقييد بحياة الأب غير صواب كما بان للعيان وليس بعد هذا البيان من بيان، والله أعلم. والعجب من شيخنا الإمام أبي علي في شرحه على المختصر حيث نقل كلام ميارة عن المقري وسلمه مع غزارة اطلاعه ومديد باعه.

المنهاج الثاني : في الرد عليه بالقواعد وما تقتضيه الضوابط الأصولية من الشواهد

اعلم أن كلام المقري كما هو مردود بالنصوص التي جلبناها في المنهاج قبل مردود أيضا بالقواعد الأصولية والضوابط الفقهية : فمن ذلك أنه قال إنه قاس ما ذكره على تلك الجزئيات التي اجتلبها، ومن المعلوم أن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار ملغى عند كافة النظار، كما هو مشهور في ابن الحاجب الأصلي وفي جمع الجوامع وغيرهما، ولوضوح ذلك حتى للولدان والنشأة لم نحتج في التنبيه عليه لأكثر من هذا. فإن قلت وهلا أبطلت قياسه من أصله لأن المقري مقلد ولم يكن من أهل الاجتهاد، وقد نصوا على أن المقلد لا يسوغ له أن يقيس، وأنه لا يفتي إلا بالنص في عين النازلة. قلت إنما لم أهدم أساس قياسه فهذا اعتماداً على ما ذكره الإمام ابن مرزوق في تأليفه في كاغيد الروم، فإنه قال فيه ما نصه : «القياس الممتنع على المقلد هو الذي ينشىء به حكماً في واقعة بالقياس على أصل ثابت بالكتاب والسنة والاجماع، فإن هذا لا يكون إلا للمجتهد المطلق. وأما القياس الذي يستعمل في اخراج جزئية من نص كلية، أو الحاق مسألة بنظيرتها مما نص عليه المجتهد بعد اطلاع المقلد على مأخذ إمامه فيها، أو المستعمل في ترجيح من أقوال الإمام في مسألة أخرى تماثلها، ولم يختلف قوله فيها بعد اطلاعه على المدرك فهذا وأشباهه من تخريج الأقوال النظائر كما يفعله الأشياخ لا يمتنع على المقلد»، انتهى المحتاج له، وانظر تمامه إن شئت.

وقال الشيخ ميارة في شرح المرشد لما ذكر مسألة جواز قتل القملة في المسجد ما نصه : «ويؤخذ من فائدة القملة فائدة أخرى وهي جواز قول الفقيه المقلد برأيه اجراء على القواعد، وهذا ظاهر شائع في فتاوي المتأخرين ولا يمكن انكاره. وقد كنت قلت ذلك للناظر — يعني شيخه ابن عاشر — فقال لي العمل على جواز قول المقلد برأيه اجراء على القواعد وإلا بطلت فتاوي المتأخرين المشحونة بها كتب الأحكام»، انتهى. وراجع المعيار ففيه الشفا من هذا في مواضع منه. وإذا علمت هذا فنحن لا نعترض على المقري من جهة أنه قاس، وإنما نعترض عليه من جهة أنه قاس مع وجود النص، وليس ذلك من دأب الفحول.

ومما يعترض به عليه أيضا أن تلك المسائل التي قاس عليها كلها فيها خلاف

في المذهب، وتدخل تلك المسائل تحت القاعدة المشهورة التي يقال فيها هل تعطى الأتباع حكم متبوعها أم لا ؟ وإلى هذه القاعدة أشار الزقاق في منهجه بقوله :

هل حكم متبوع لتابع منح أم حكم نفسه عليه ما يصح

ثم ذكر مسائل منها مال العبد والتمر المؤبر وخلفة القصيل، فراجعه وراجع شرحه للمنجور. وإذا كان فيها الخلاف، فكيف يقيس المقري المتفق عليه عنده وهو موت المحجور على ما هو مختلف فيه من تلك الفروع ؟ فهذا قياس فاسد أيضا إنما ينتج له العكس، لأنه أراد أن يقيد الخلاف في انسحاب نظر المحجور ربما إذا كان المحجور حيّاً، وأما إذا مات فلا يبقى خلاف في عدم الانسحاب. ثم إنه لما أراد أن يستدل على تقييده قيده عنه العي، وناداه الحال يا من لست من رجال هذا الحي، وأتى بما ينتج له الخلاف لا الاتفاق، وهذا ــ والله أعلم ــ من غريب الاتفاق. وأغرب من هذا قوله ــ أي المقري ــ «والقاعدة أنه إذا عدم التابع عدم المتبوع»، انتهى. فأتى بهذا توهيماً لما ادعاه من الاتفاق، مع أن هذه القاعدة التي ذكر هي محل الخلاف. وأن المتبوع يقدم ولا ينعدم التابع، كمسألة إذا ما اشتري العبد فمات أو أعتقه أو باعه، ثم أراد أن يشتري ماله في عقدة ثانية. فقيل يجوز شراؤه بكل شيء كما لو كان العبد مازال بيده، وقيل لا يجوز شراؤه إلا بما يجوز شراؤه به منفرداً، لأنه لما انعدم العبد بخروجه من يده لم يبق شيء يتبعه المال. وسبب الخلاف في هذا المعنى هو الخلاف في قاعدة أخرى ذكرها في التوضيح وهو أن اللاحق للعقد هل هو واقع فيه أم لا ؟ فإذا قلنا إن اللاحق للعقد يقدر واقعا يجوز شراء ماله ولو بعد موته أو عتقه، لأن هذا من توابع العقد الأول. وأما حكايته في التوضيح عن بعض الشيوخ الاتفاق على المنع في هذه الصورة فلعلها طريقة، وإلا فأول كلامه يدل على وجود الخلاف في ذلك. ومما يدل على وجود الخلاف في ذلك ما ذكره أبو عبد الله المقري في قواعده ونظمه الزقاق في منهاجه : وأن التابع هل له قسط من الثمن أم لا ؟ ومثلوا بمال العبد، فمقتضاه جريان الخلاف في ذلك حيا وميتا ومملوكا ومبيعا ومعتقا. فإن قلت إن مات هذا العبد فما معنى كون ماله تابعا له وأي شيء يتبع، نعم إذا كان حيا فظاهر. قلت لسنا نعني أنه تابع لذاته، وإنما نعني أنه تابع للعقد سواء كان حيا أو ميتا، فالمتبوع هو العقد الواقع لا ذات العبد. ويدل لهذا أنه لو اشترى العبد دون ماله، ثم أراد شراء ماله في حدثان العقد ولو بعد مدة، حدها في سماع يحيى

عن ابن القاسم بالعشرين يوماً. فقيل بجواز الشراء في تلك المدة، وأن شراءه بعد هذه المدة ينافي التبعية ـــ في هذا القول ـــ مع وجود ذاته، ولو أنه مات بعد عشرة أيام ـــ عند هذا القائل ـــ لجاز الشراء لأنه في حدثان العقد. فالمدار عندهم إنما هو على العقد لا على وجود ذات العبد، فلا علينا فيها سواء مات أو حيي. وكلام الباجي في شرح الموطأ يدل على وجود الخلاف مطلقا، فإنه لما تكلم على حديث ابن عمر قال : «ولا خلاف في جواز اشتراط مال العبد في نفس العقد، فإن لم يشترط في نفس العقد ثم أراد المشتري أن يزيد البائع شيئا ليلحق المال بالبيع، فاختلف فيه قول مالك، وأخذ ابن القاسم بالجواز»، انتهى. فظاهره كان ذلك بقرب العقد أو بعده، في حياة العبد أو موته، والله أعلم.

وأما مسألة خلفة القصيل، وما قيده به في التوضيح عن بعض الشيوخ «من كونه خاصا بما إذا لم يجز الأصل وأما لو جزه ما اشترى الخلفة، فلا يجوز اتفاقا لأنه يشتريها غير مستندة إلى شيء»، انتهى. فهذا التنبيه ذكره ابن يونس عن بعض أصحابه، وقال إنه بعد الجز غرر منفرد والأول قد أضافه إلى أصل فاستخف لأنه في حيز التبع، ولم يذكر أنه يتفق على عدم الجواز بعد الجز، وإنما علله بقوة الغرر. وظاهر كلام أبي عبد الله المقري في قواعده جريان الخلاف في الخلفة ولو بعد الجز، قال : «قاعدة : الغرر ثلاثة أقسام، مجمع على جوازه كأساس الدار، ومجمع على منعه كالطير في الهوى، ومختلف فيه كالقصيل مع الخلفة. قال والأصل أن ما لا تخلو البياعات في الغالب عنه أو لا يتوصل له إلا بافساد أو مشقة مغتفر، وما سوى ذلك ممنوع»، انتهى. فأنت تراه جعل الخلاف في الخلفة مبينا أن الغرر فيها هل هو مما هو يسير فيجوز أم لا فلا يجوز، فالمراد عنده على خفة الغرر وشدته لا على التبعية لذات القصيل وعدمها وإن كان يلزم من ذلك ذلك فلا مانع أن يقول القائل يجوز اشتراء الخلفة بعد الجز، وأن يقول إن ذلك عنده من الغرر المغتفر، لكون الضرورة تحمل على أمثال ذلك، فتأمله.

ومما يعترض به على المقري أيضاً أنه قاس مع وجود الفارق، وذلك مما يبطل به القياس كما هو بديهي. وبيان ذلك أن مسألة الخلفة رخصة، وهي مما أبيح للضرورة. والرخص لا يقاس عليها، كما تقرر في الأصول. وكذلك مسألة الثمار والزرع ومال العبد، فإن جواز شرائه إذا كان فضة بذهب مثلاً، هو مما أبيح لضرورة الناس لذلك كما في بيع المحلى، كما نص على ذلك غير واحد. وإذا كانت

هذه كلها رخصاً لم يجز القياس عليها. وأما مسألة أم الولد فالخلاف فيها موجود، كما في المنجور. وذلك مما يرد على المقري ومن تبعه في أن ذلك متفق عليه فيها، ثم إنه مع وجود الخلاف فيها فإنه لا يجوز القياس عليها لوجود الفارق فيها وهو تشوف الشارح للحرية، فقد بان أن تلك الفروع التي قاس عليها كلها تنادي بوجود الفارق.

تنكيت : قد ظهر لك مما ذكرنا أن ما نظمه الشيخ ميارة في ذيل المنهاج في هذه القاعدة وهو قوله :

وما يجوز فعله بالتبع فشرطه بقاء متبوع فعي

ليس بصواب لأنه يقتضي أن هذا الشرط الذي ذكره متفق عليه، وقد علمت بطلانه. وأيضاً عليه درك من جهة أخرى لأنه إنما ذيل المنهاج بأصول الأحكام والقواعد المختلف فيها ليعلم ما ينبني على كل قول من الفروع، وأما المسائل المتفق عليها فليس ذكرها من وظيفة النظم، ولا هو جار على طريقة الأصل الذي ذيله، فتأمله.

المنهاج الثالث : في بيان أن الحجر هل يورث حكمه أم لا ؟

هذه المسألة وهي ما إذا باع المحجور أو تبرع ثم مات، ولم يطلع على ذلك منه وليه إلا بعد موته، فهل لوليه من رد ذلك ما كان لمحجوره أم لا ؟ في ذلك خلاف. وهو عندي مما ينخرط في سلك مسألة المقري، ويجرى مجراها. وقد قال ابن يونس في ديوانه ما نصه : «قال ابن حبيب : سألت مطرفا وابن الماجشون عن المحجور يبيع أو يهب أو يعتق، فلا يطلع على ذلك وليه إلا بغد موته، أيرد ذلك من فعله كما يرده هو لو كان حيّاً ؟ قال نعم لم يزل ذلك مردوداً منذ فعله، وذلك موروث عنه ــ ثم حكى فيه خلافا، ثم قال ــ قال ابن حبيب وبقولهما أقول، وإليه رجع أصبغ، وهو الصواب. وحكاه أيضا عن أبي سلمة وابن أبي خازم، ونسب لمالك»، انتهى. وقال أبو الفضل العقباني : «كما في المعيار والمازونية اختلف هل يبقى الحجر بعد المحجور، ومذهب ابن القاسم في ذلك النظر يفوت بفوت المحجور. وهذا القول أوجه لأن المال كان يحفظ على المحجور، وقد انقضى فلم يبق للنظر محل»، انتهى.

وبهذا الذي قاله العقباني حكم غير واحد من قضاة حضرة مراكش ــ أمنها

الله ـــ وإن كان الشيخ حلولو في شرحه على المختصر قال : المشهور من المذهب أن الحجر يبقى بعد موت المحجور، وهو الذي يدل له قوله في المختصر وله إن رشد. فقد قال غير واحد من شارحيه أو لوارثه إن مات، ويدل عليه القاعدة المشهورة من مات عن حق فلورثته. وفي المختصر مواضع من هذه القاعدة، كقوله في اليمين واجزا تأخير الوارث وفي الخيار أو لوارث، وفي الحبس فله أو لوارثه منع من يريد إصلاحه. وإلى جريان العمل بذلك انتهيت في أرجوزتي «نهاية الأمل في ما جرى به بمراكش العمل»، حيث قلت :

والحجر لا يورث حكمه فلا   كلام للوارث فيما فعلا
قضى بذاك الحسن الهلالي   قاضي الرشيد وبداه التالي

والظاهر أن هذه المسألة تجر ذيلها على مسألتنا، لأن القائل بأن الحجر يورث حكمه تكون الحياطة على مال المحجور تنسحب على مال وارثه بحسب التبع لمال الموروث. فإذا كان ولي المحجور له النظر في مال المحجور بعد موته، وله القيام بفسخ ما عقد فيه، و لم تنقطع الولاية بالموت في المال فكذلك لا تنقطع في الأولاد، ويرشد لذلك كلام البرزلي المتقدم في المنهاج الأول.

مسكة ختام تميط عن النهاية اللثام :

وذلك في ضبط لفظ المقري الذي تعرضنا لمباحثته، فإن الشيخ ميارة جرى في كلامه على أنه بفتح الميم وسكون القاف، وليس بصواب وإن ذكره الشيخ أحمد بابا وغيره. والصواب في ضبطه أنه بفتح الميم وفتح القاف المشددة نسبة لبني مقرة بالكاف المعقودة المشددة، كما ضبطه في نفح الطيب، وقد أطال في ذلك فراجعه[18].

وأبو العباس المقري هذا الذي فاوضناه في المسألة هو مؤلف نفح الطيب، وكان حافظاً أديباً. أخذ عنه شيخ الجماعة أبو محمد عبد القادر الفاسي وغيره، فهو شيخ شيوخنا. وتوفي بالشام لا بمصر كما وهم فيه ميارة في شرح المرشد سنة أربعين

(18) تضمن الأصل المستنسخ منه طرة أثبتها البوعزاوي بلفظها وهي : فيه نظر وقد ضبطه بذلك ابن مرزوق وابن الأحمر وزروق والثعالبي، نعم على الثاني عول أكثر المتأخرين، وهما لغتان في البلدة التي نسب إليها وهي قرية من قرى زاب افريقية.

وألف، وقد ذكرنا ترجمته في كتابنا صفوة ما انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، فراجعه.

وهذا ما حم لنا إملاؤه وتيسر لنا إبداؤه، وكان الفراغ منه عند صلاة العصر يوم الأربعاء 4 جمادى الأولى عام ست وخمسين ومائة وألف، وكان مقدار زمن إملائه في نحو أربع سوائع فلكية تنقص دقائق يسيرة. والله يقبل تعبنا فيه، ويكسوه بالقبول، ويكمل به الغرض والمأمول. ولم أقصد به الرد على المقري، لأني إن قلت إني أقرب منه فأنا مفتري. وأين قدري الوضيع من قدره، أم أين سهى سهى فهمي من بدره ؟ لكن المباحثة في العلم أبداً تقع بين المفضول والفاضل، وقد يخطأ الرامي المجيد، ويصيب من ليس هو برام ولا مناضل. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أثيرا.

انتهى الوشي العبقري في مساورة الإمام المقري من خط مؤلفه شيخنا الإمام القدوة البركة الهمام سيدي محمد الصغير بن محمد الافراني، غفر الله ذنبه وأدام علمه.

انتهى من خط تلميذه، ووافق الفراغ من كتبه بعيد نصف ليلة الخميس 24 محرم الحرام فاتح عام 1334. على يد كاتبه لنفسه أحمد بن المهدي بن العباس البوعزاوي، غفر الله له ولوالديه وأشياخه، آمين.

رحلة إلى بعض المراسي المغربية (سنة 1910)
للشيخ عبد الحفيظ الفاسي
تقديم وقراءة

نفيسة الذهبي
كلية الآداب — القنيطرة

تندرج رحلة الشيخ عبد الحفيظ الفاسي في إطار الشهادات التاريخية المنطلقة من الوصف والمشاهدة وتسجيل الارتسامات. ويمكن تمييز خصائص هذه التجربة المدونة في كونها رحلة جامعة لمختلف الفوائد أراد مؤلفها أن يجعل منها «ديوان علم»، ولذلك نقرأ من خلالها مايهم إشارات المجال، وتراجم الرجال، وتقديم صور تاريخية عن كل مركز بالإضافة إلى كثير من الإفادات الأدبية ونصوص الإجازات وغير ذلك. كما نقرأ في ثنايا أسلوبها مجموعة من التعاليق التي تنم عن حس تاريخي، وعن رغبة في التعرض لذكر أحوال المغرب والمغاربة كواقع عاشه المؤلف إلى جانب رجال طبقته قبيل توقيع عقد الحماية بزمن يسير.

الشيخ عبد الحفيظ الفاسي ت 1383 هـ / 1964 م

عبد الحفيظ بن محمد الطاهر بن عبد الكبير بن المجذوب بن عبد الحفيظ بن

(*) يرجع تاريخ هذه الرحلة إلى سنة 1910 أما تدوينها فقد تم في سنة 1911 وتقع النسخة التي وقفنا عليها في 173 صفحة من الحجم المتوسط وهي نسخة الخزانة العامة عدد 4401 د. ويظهر أنها مجرد مسودة لم يتمكن الشيخ عبد الحفيظ الفاسي من إعادة ترتيبها وصياغتها فهي كثيرة التصويبات، والهوامش الاستدراكية، وبها عدة صفحات ومعلومات مكررة وأحيانا مرتبكة الترتيب حيث يبدأ الحديث في صفحة لينتهي في صفحات سابقة لها. أما مقدم هذه الرحلة فقد سطر في أول صفحة من المخطوط مايدل على الاستحسان والاستفادة من مطالعة هذا الكتاب بقوله : «بهذا المجلد النفيس رحلة تاريخية مفيدة للمرحوم القاضي عبد الحفيظ... وهي غير مطبوعة ولاتزال في المبيضة الأصلية وهي من أفيد كتبه للمؤرخ المغربي».

أبي مدين بن أحمد بن مَحمد بن محمد بن عبد القادر بن عليّ بن الشيخ أبي المحاسن الفاسي ولد بمدينة فاس عام 1296 هـ / 1879 م وبدأ حياته التعليمية بزاويتهم بالقلقليين حيث حفظ **القرآن الكريم** وسمع عدداً من التفاسير[1] وسمع **الموطأ وصحيح البخاري** وبعض **صحيح مسلم والسنن** وغيرها على والده، كما تعلم على يد عدد وافر من العلماء من بينهم عمه أبو جيدة بن عبد الكبير الفاسي الذي وصفه بالعالم الراوية الخطيب، وخاله الشيخ المحدث الصوفي عبد الكبير بن محمد الكتاني والعلامة الرحالة الراوية عبد الله بن إدريس السنوسي الفاسي والعلامة محمد ابن أحمد الودغيري الغياثي، ومحمد بن عبد القادر الشاوي، ومحمد بن عبد الرحمان القندوسي، ومحمد التهامي جنون، وأبو شعيب بن عبد الرحمان الدكالي وغيرهم كثير.

فقد أورد في معجم مشايخه ماينيف على المائة أستاذ وشيخ ممن أخذ عنهم العلم أو من تبرك بهم وبأسانيدهم العالية في الرواية. وقد حظي الشيخ عبد الحفيظ بعدد من الإجازات العامة وكانت له عناية واضحة بهذا الجانب فهو حريص على توثيق مروياته في الحديث من طرق مغربية ومشرقية. وقد ذكر بعض الإجازات المشرقية التي تحصلت له مكاتبة من بينها إجازة الفقيه بخيت المطيعي المصري وهو أحد حفاظ المذهب الحنفي والشيخ بدر الدين المغربي شيخ الحديث بدمشق وغيرهما ونقل في فهرسه عدداً من نصوص تلك الإجازات.

تولى الشيخ عبد الحفيظ الفاسي خطة القضاء الشرعي في فاس زهاء عشرة أعوام ثم كان من أعضاء المحكمة الجنائية العليا. وآخر ماوليه هو القضاء في مدينة سطات وقد انقطع عن العمل في فترة استقلال المغرب فعكف على الكتابة في منزله بالرباط إلى وفاته.

ويعتبر فهرسه أو معجم شيوخه من أشهر مؤلفاته وهو يحمل عنوانين هما : **«رياض الجنة في تراجم من لقيت أو كاتبني من الجلة أو المدهش المطرب بأخبار من لقيت أو كاتبني بالمشرق والمغرب»**.

(1) من التفاسير التي عينها تفسير الواحدي الصغير وتفسير الجلالين وأشار إلى أنه درس على يد والده وأن مكان الدرس هو موضع مدفنه قرب قبر الشيخ عبد القادر الفاسي بالزاوية الفاسية، رياض الجنة، ص 33.

وقد طبع هذا الفهرس سنة 1350 هـ / 1931 م بالمطبعة الوطنية بالرباط في جزئين ويعد من الفهارس المغربية المتأخرة[2]. وإلى جانب معجم الشيوخ وقفنا على عدد من تصانيف المؤلف منها :

ــ **الآيات البينات في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات**، المطبعة الوطنية الرباط. ب، ت.

ــ **الترجمان المعرب عن أشهر فروع الشاذلية بالمغرب**. مخطوط خ.ع 4400 ر.

ــ **تأليف في ذكر الطرق الصوفية بالمغرب**. مخطوط خ.ع 4407 ر.

ــ **الموجود من مبيضة في البيت الفاسي**. مخطوط خ.ع 4405 ر.

ــ **كناشة** خاصة بالرباط[3].

I ــ مقدمة الرحلة :

تكتسي الرحلة طابعاً موسوعياً من حيث السياق الوصفي ومحاولة إعطاء الخبر سمات تتناسب مع ميولات معرفية متنوعة؛ والمؤكد هو أن نية مؤلفها من وراء توضيحاته واستطراداته وتراجمه لرجال العلم والإدارة والسياسة كانت هي إثارة الانتباه والدعوة إلى تجاوز ما أسماه بالغفوة التي جعلت الوطن ميداناً فارغاً من الرجال فتسابق فيه غيرهم. وهو يحاول من خلال تأليفه أن يطرح تساؤلاً عن

(2) اتبع الشيخ عبد الحفيظ في فهرسه طريقة التبويب حسب حروف المعجم ذاكراً أسماء الشيوخ ونسبهم ومؤهلاتهم العلمية ومؤلفاتهم ورحلاتهم ووفياتهم وغير ذلك مما توفر من الأخبار فضلاً عن التعرض ضمنياً إلى الحياة التعليمية بالمغرب في حدود مستهل هذا القرن وخاصة المقروءات ومناهج التدريس.

(3) ترجم للشيخ عبد الحفيظ الفاسي خير الدين الزركلي في **الأعلام** وأشار إلى عدد من مؤلفاته التي لم نقف عليها مثل :

كتاب التاج في ذكر من اسمه محمد من ملوك الإسلام وضعه عندما ولي السلطان محمد ابن يوسف عرش المغرب.

وأشهر مشاهير العائلات المغربية الذي نشر بعضه في جريدة **السعادة**.

وأربع رسائل في إبطال المهدوية

وشذور العسجد في ذيل عناية أولى المجد بذكر آل الفاسي بن الجد.

وفلسفة تاريخ دول المغرب وهو عبارة عن رسالة.

الأسباب ويتبنى دعوة لحفز الهمم والبحث عن دواعي الانحطاط، والعمل على خدمة مصالح الوطن التي ضاعت بسبب إهمال المغاربة وكسلهم وابتعادهم عن التجديد. وقراءة الرحلة تشعر القارىء بشكل واضح بأن مؤلفها يحمل نوعاً من الحسرة والاستياء ويعبر عن هموم جيل كان بدون شك شاعراً لما يحدث وغير قادر على تجاوز مستوى الدعوة أو الاستنكار في صمت.

II ــ مجال الرحلة :

تحدث الشيخ عبد الحفيظ عن خمسة مواقع أو مراسي، حديثاً اختلف من حيث السرد والمادة باختلاف الزمن الذي قضاه في كل مدينة ونوع اللقاءات والأنشطة التي قام بها، وسوف نعمل على تقديم قراءة وصفية لهذا المجال الجغرافي حسب الترتيب الوارد في الكتاب.

ــ **المهدية** : يصف المؤلف موقعها عند مصب نهر سبو ويقف عند خراب ديارها وانعدام ما يذكر من عمارتها فيما عدا المسجد الجامع الذي يعود بناؤه إلى سنة 1092 هـ والذي يعتبر أحد الشواهد على عظمة الدولة الإسماعيلية.

ويستعرض في حديثه تاريخ المدينة التي ذكر أنها من بناء الرومانيين أو الفينيقيين مشيراً إلى أن ماذكره صاحب **نشر المثاني** من أن بانيها هو المهدي الشيعي مؤسس الدولة العبيدية غير صحيح، وكذلك ماذهب إليه غيره من مؤرخي الأوربيين الذين يرجعون بناءها إلى أيام يعقوب المنصور الموحدي ثم يتتبع هذا الجانب ليخلص إلى أن التاريخ لم ينقل لنا شيئاً سابقا مما يستحق الذكر إلا عندما تهافت الأجانب على المغرب بعد احتلال مدينة سبتة (1415 م).

وبعد لمحة من الاحتلال الأجنبي وقيام حركة المجاهد العياشي السلوي يصل إلى القرن 17 م ليذكر فتح المولى إسماعيل وتحصينه لها بالسور الموجود حتى ذلك الحين وكيف عمل على حراسة هذا المرفأ وأنزل فيه حامية من الجيش السوسي. لكن المدينة عرفت تراجعاً وإهمالاً بل طالها الانحطاط في كل شيء. وبهذا الصدد نقرأ قوله : «... من له إلمام بعلم التاريخ وكان يعلم ماكانت عليه هذه المدينة وتاريخها القديم ثم يصلها الآن فيراها على الحالة التي وصفت يزداد تحققاً بأننا معشر المراكشيين قوم كسالى لاأهمية لنا في إحياء مجدنا السابق..» (ص 19) وهو

يعمم مثل هذه النظرة على مدن المغرب التي ظلت على حالتها منذ القرون السابقة والتي لم تعرف الوسائل الحديثة فيما عدا الموانىء البحرية التي يوجد بها الأجانب[4].

ويخلص بالنسبة لمرفأ المهدية إلى أنه يحتاج إلى بعض الإصلاح لكي تتحول إليه تجارة كل من الرباط والعرائش بل إنه يمكن أن يصبح مرسى لمدينتي فاس ومكناس.

الرباط : يبدأ حديثه عنها بوصف حصانة مبانيها وجمالها ويشبهها بالاسكندرية من حيث الاتساع وحسن التقسيم واستقامة الشوارع وإتقان البناء.

وتبعاً لنفس النهج يقدم نبذة عن تاريخ الرباط، ويتوقف طويلاً عند ذكر السكان فقد انتقل لسكنى القصبة التي بناها يعقوب المنصور الموحدي غالب أهل شالة لكن حضارة المدينة وعمارتها ازدهرت بعد استيطان الجالية الأندلسية بها. وقد قسم سكان الرباط إلى أقسام فبعد أهل شالة تأتي العناصر البربرية والعربية النازلة من مختلف الجهات ثم أهل الأندلس وفي القسم الرابع يذكر بيوتات من أهل فاس انتقلوا إليها للاتجار وهو يعرف بكثير من أسماء الأسر وبأنسابها.[5] ومن النقط التي أثارها في حديثه عن مرفأ الرباط عند مغادرته للمدينة بحراً صعوبة مصب نهر أبي رقراق وتراكم الرمال وإهمال الحكومة أو الجمارك لهذا الجانب فقد ركب زورقاً صغيراً يجره زورق بخاري للوصول إلى الباخرة الراسية على بعد معين من المصب وتطلب ذلك الركوب وقتاً وجهداً بل أثار لدى المؤلف نوعاً من الهلع والخوف بسبب تلاعب الزورق وتلاطم الأمواج.

ــ **الدار البيضاء** : يقدم المدينة في إطارها الجغرافي فهي قائمة في بسيط من

---

(4) حول ثغر المعمورة يمكن الرجوع إلى الدراسة الجامعية التي أنجزها الطالب عبد الحميد المودن تحت عنوان «ثغر المعمورة من البداية إلى تحريره من طرف المولى إسماعيل سنة 1092 هـ / 1681 م.د.د.ع، القنيطرة، 1998-1999 حيث ترد التفاصيل حول المصادر والتاريخ والتسمية والكثير من الاستنتاجات وإن كان الطالب لم يتناول مادة هذه الرحلة من ضمن مصادر عمله.

(5) حول تاريخ مدينة الرباط والتعريف بكثير من رجالها يمكن الرجوع إلى دراسة الأستاذ ع. الفاسي، **أعيان مدينة الرباط في نهاية القرن 19 وبداية ق 20، 1830-1912 م**، منشورات جمعية رباط الفتح، مطابع الأطلس، الرباط 1996.

الأرض، فسيحة مستقيمة الشوارع نظيفة بالنسبة لطنجة، قذرة بالنسبة للرباط أما هواؤها فهو مكدر للغاية وماؤها عديم الصحة ولذلك تعبث فيها الأمراض في كثير من الأحيان.

ويتوقف المؤلف هنا عند أمر وجده من المفارقات فأحد عمال الدار البيضاء أحب أن يصلح المدينة وينير شوارعها أيام السلطان مولاي عبد الرحمان لكن وشاية بلغت السلطان جعلته يكتب لعامله ويزجره ويقول له : «دع عنك شأن الدار البيضاء فهي عندنا بمنزلة دوار من دواوير الشاوية» وكان مفاد الوشاية أن العامل يريد أن يزين المدينة ويحسنها للأجانب وقد استقبح المؤلف هذا السلوك واعتبره جهلاً وهمجية ولم ينس وصف مستوى مباني المدينة وكيف ازدادت عمارتها بعد الاحتلال الفرنسي واتسعت تجارتها وأشار إلى نشاط الميناء وأنه كان يصدر الحبوب والقطاني والصوف والحيوانات ومنه تأتي واردات أهملها السكر والشاي والمنسوجات الأوربية والمشروبات وفي هذا الجانب يميز سيطرة اليهود على مرافق التجارة وتجنسهم بجنسيات مختلفة واستنزافهم لثروة البلاد بينما الأهالي من المسلمين وهم أخلاط من قبائل شتى لاحيثية لهم بسبب جهلهم وكسلهم وجلهم يحترفون حرفاً ثانوية. أما العلم فلا يذكر في هذه المدينة ولا من يطلبه أو يعلمه فيما عدا المدارس الأجنبية الابتدائية أو بعض كتاتيب القرآن.

ويعود المؤلف إلى مسألة التاريخ على عادته ليسجل أن المدينة غير مستحدثة وأنها من بناء القرطاجنيين أو الرومانيين وأنها كانت في صدر الإسلام حاضرة بسيط تامسنا وقبائل برغواطة وقد عرفت بأنفا ووصفها لسان الدين ابن الخطيب في مقامات البلدان الزاهية إلا أن سيطرة البرتغاليين عليها تسببت في تهديمها ثم أعيد تحصينها وبناؤها وسميت بالدار البيضاء وبقيت في حوزتهم إلى أن استرجعها السلطان أبو محمد عبد الله بن المولى إسماعيل سنة 1154 هـ. وفي 3 رجب عام 1329 هـ احتلتها دولة فرنسا وهنا يقول المؤلف : «ولاحاجة بنا إلى الدخول في تفاصيل هذا الاحتلال وأسبابه فالقراء مازالوا يعرفون ذلك» (ص 88) لكنه يستدرك في (ص 89) تحت عنوان «احتلال دولة فرنسا لها» ويقدم حديثه بنوع من الحرص والحذر مخافة أن تفهم تصريحاته على غير حقيقتها إذ يقول : «قبل أن يخط يراعي في هذه المسألة ولو حرفاً أقول إني لاأكتب هنا لأجل الاعتذار

عن الشاوية ولا لأجل تبرير أعمال فرنسا ولا لبيان الحق في أي الجانبين بل أكتب على سبيل سطر من التاريخ أسرد فيه ملخص المسألة تخليداً لها في بطون الدفاتر وأترك الحكم لغيري».

ــ **طنجة** : أو إسكندرية المغرب حسب تقديم المؤلف الذي تتبع نبذة من تاريخها منذ ماقبل الإسلام وتوقف عند أهم صفحات المراحل الإسلامية منذ الفتح مبرزاً أهمية موقعها على البوغاز وخاصة أثناء عبور المجاهدين أيام المرابطين والموحدين كما أنها ــ أيام الموحدين ــ مثلت إحدى العمالات الكبرى وأصبح مرفأها مركزاً لتوجه الأساطيل ودارا لإنشاء الآلات الحربية، ولم ينس مراحل الاضطرابات في التبعية عندما تأرجحت مدينة طنجة بين الاعتراف بسيادة الدولة المغربية أو الخطبة باسم أبي القاسم العزفي حاكم سبتة حيناً والدولة الحفصية حيناً آخر فضلاً عن محاولات استبداد أحد ولاتها في القرن السابع الهجري. وقد بقيت طنجة تحت سيادة الدولة المرينية منذ أن افتتحها يعقوب بن عبد الحق إلى أن سيطر عليها البرتغاليون. وقد تعرض لحالتها وبناياتها وعمارتها التي تجددت بعد استرجاع المولى إسماعيل لها سنة 1090 هـ. أما حين زيارته لها فقد أصبحت مركزاً سياسياً في المغرب ففيها مقر السفراء والقناصل ومركز التلغراف اللاسلكي المخزني، والسلكي الأجنبي إلى جانب إدارة الأشغال العمومية الكبرى في المغرب.

وينتقل المؤلف إلى العنصر الثاني حسب نمط كتابته وهو المتعلق بالسكان فهو يقدم إشارات كمية حول عدد المسلمين واليهود والأجانب كما يتتبع الأنشطة وخاصة التجارية التي احتكرها الإسرائيليون الذين تجنسوا بجنسيات مختلفة «واستولوا على موارد الرزق واستنزفوا ثروة البلاد» وهو إذ يتتبع هذا الجانب يبدي ملاحظاته في كل مقام فسبب تقدم اليهود في نظره هو تسابقهم إلى اكتساب العلوم العصرية إذ وجد فيهم الأوربيون مايناسب الاضطلاع بالوظائف والترجمة والكتابة وقد أكد أن المدارس الإسرائيلية في طنجة يعود تأسيسها إلى خمسين سنة خلت وأنها سهلت أسباب المهاجرة على الإسرائيليين وقد قارن بينهم وبين المواطنين المسلمين فالأولون أهل جد ونشاط في العمل ونظراؤهم بلغوا في الخمول والكسل والجهل إلى درجة ليس بعدها. بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من المسلمين غادروا المدينة بسبب غلاء الأسعار وارتفاع أثمان البيوت ومزاحمة اليهود. أما الأجانب

فقد قدم بشأنهم أرقاماً وبين أن أغلبيتهم من الإسبان الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية في غياب النظافة وحقارة المباني.

ونقرأ في هذا الشطر من الرحلة إشارات متنوعة فهناك وصف وحديث عن البوغاز وعن دار النيابة والسفراء حيث يعرف بمهامهم ومهام المفوضين السياسيين. كما حمل حديثه إشارات أخرى كوجود كنيسة إسبانية، ومسرح أو «التياترو».

ـــ **العرائش** : يعود تاريخها إلى العهد الروماني أو الفينيقي ولو أن الآثار لاتؤكد ذلك وأهم ما اعتمده في الترجيح هو وجود مدينة تعرف باسم «شموس» في الجهة الشرقية وحسب استقرائه فالكلمة محرفة عن «شمس» وهو اسم صنم للفينيقيين أو الرومانيين ويعود إلى ضبط أوفى في المراحل الإسلامية حيث كانت العرائش في عمالة يحيى بن إدريس شأنها شأن مدينتي أصيلا والبصرة ثم يشير إلى الاحتلال البرتغالي وإلى تسليم محمد الشيخ المامون السعدي للمدينة إلى القوات الإسبانية التي احتلتها في 4 رمضان سنة 1019 هـ إلى أن استعادها السلطان المولى إسماعيل.

وحول السكان نجد أرقاماً وإحصائيات مثل ماورد في باقي المرافئ وكان الوصف الطاغي على ملاحظاته هو سيطرة طابع البداوة واحتراف المغاربة لحرف بسيطة بينما استأثر تجار اليهود وبعض الأجانب وأهل فاس بأكبر وأهم أصناف التجارة.

ويقف المؤلف عند أثر التراجع العسكري فهناك قلعة عسكرية هي أقرب إلى الخراب، ومدافع كثيرة من الوجهة البرية والبحرية لكنها قديمة لاترد هائما ولا تطارد عدواً أما نشاط المرسى فيتمثل في استقبال الواردات وهي في هذا الباب أشهر من طنجة ومن أهمية المرفأ ودوره تتحدد أهمية مشاريع الإصلاح التي تحملت قسطاً منها شركة ألمانية ويتمثل في إصلاح مدخل المرسى وجعل قنطرة على الوادي، وقد عبر أهل العرائش في مراسلاتهم لنواب الدول الأجنبية في طنجة عن رغبتهم في إثارة الانتباه إلى أهمية هذا الثغر، وإلى ضرورة تزويده بالوسائل الحديثة وخاصة المواصلات التلغرافية.

III ـــ الإشارات التاريخية :

لايخفى الحس التاريخي عند المؤلف بل إن القارىء يستأنس عنده هذا الميل

من مقدمة رحلته إلى خاتمتها فهو لاينقطع عن تسجيل الإشارات الخاصة بالأحداث التاريخية القديمة التي أوردتها مصادر شتى أو الأحداث التي عاشها وذكر مصادر معلوماته عنها وخاصة الجرائد المغربية مثل جريدة السعادة أو الصحافة الأجنبية كما أنه كان يطالع مؤلفات المغاربة والأوربيين وقد اخترنا تقديم بعض الأمثلة من الرحلة :

1) ثورة الدباغين بفاس أيام مولاي الحسن وموقف الزاوية الفاسية :

يذكر هذه الحادثة كنوع من الاستطراد أثناء ترجمة جده أبي المواهب عبد الكبير بن عبد الرحمان الفاسي، فعندما وقع الخلاف بين السلطان مولاي الحسن وأهل فاس حول مسألة المكس وبلغ الأمر حد المقاتلة منع الشيخ عبد الكبير الفاسي أهل حومة القلقليين من الدخول فيما دخل فيه غيرهم من أهل فاس بخصوص الاعتراض المشار إليهم فهمّ الدباغة بقتال أهل حومة القلقليين ونهب الزاوية الفاسية وكل من ينتمي إليها. وبلغ الأمر حد إلقاء القبض على مقدم الحومة الحاج محمد بنيس حينما وجد منفرداً ولكن أبا جيدة الفاسي (عم المؤلف) تمكن من افتكاكه من يدهم. ويربط بهذا الحدث ما عرفته الزاوية الفاسية من اكتظاظ بعدما لاذ بها عدد كبير من أهل المدينة. وعندما اشتد القتال وانكسر جيش السلطان في جهة باب عجيسة ووقع الهجوم على فاس من جهة قصبة أبي الجنود ونهبت بعض الحوانيت أو أحرقت خاف الشيخ عبد الكبير الفاسي مغبة أن يختلط الأمر أو كما جاء في السياق «خاف المترجم على المدينة وأن يختلط اليابس بالأخضر فصعد إلى دار المخزن لطلب الصلح والأمان من السلطان». ويضيف أن أهل فاس حاولوا منعه من الوصول إلى حضرة السلطان بل حاولوا قتله للحيلولة دون ذلك إلا أنه نجح في مسعاه بواسطة صديقيه الوزيرين الصدر موسى بن أحمد ووزير الشكايات أبي عبد الله الصفار فرجع صحبة الوزير الصفار ومعهما مصحف السلطان وسبحته معلنين لأهل فاس بأمن السلطان على شرط التوبة والرجوع إلى الطاعة.

تأتي هذه الرواية في إطار إبراز أحد أدوار الزاوية الفاسية ورجالها المتأخرين في فض النزاعات والتوسط بين أهل فاس والسلطة وماكان يتم إثر ذلك من مكافأة وإنعامات ملكية وهو ما حدث مع الشيخ عبد الكبير الفاسي الذي نراه يشارك

في حل قضية كبرى بمبادرة خاصة وقد أكد المؤلف أن السلطان قد قدر دوره في إطفاء نار الفتنة.

نستنتج من هذا الحدث أمرين :

* أن الحديث عن الزاوية الفاسية يحمل سمات الحضور في حومة القلقليين ويظهر أن هناك استمراراً في النهج العام وهو محاولة المحافظة على المكانة التي يبرزها المؤلف تاريخياً ولو أن الأمر لم يكن سهلاً كما يبدو من حديثه عن وجود فئة معارضة حاولت قتل الشيخ قبل أن يقابل السلطان.

* أن الحديث عن الزاوية الفاسية في سياق تراجم المؤلف يؤكد أن حضورها الأهم ظل يتجلى في القيام بالدور العلمي وفي إنتاج العلماء وتكوين الطلبة فعدد من العلماء الذين قابلهم المؤلف في المراسي المذكورة هم خريجو هذه المؤسسة كما أن علماءها لازالوا يحتلون مكانة الصدارة. فالشيخ المذكور عمل خطيباً في القرويين ثم عينه السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان مدرساً في الزاوية الفاسية في المكان الذي كان يدرس فيه الشيخ عبد القادر الفاسي ثم أنعم عليه نفس السلطان بالرتبة الأولى من مراتب العلماء «وكانت إذ ذاك عزيزة المنال والقاضي مولاي محمد لايسمح بها إلا بعد طول الممارسة» (ص 43). وإلى جانب الدرجات العلمية فإن أهل فاس انتخبوه رئيساً للوفد الذي حمل البيعة لجلالة الملك مولاي الحسن. وينتدبه مولاي الحسن للوقوف على أصول الحكومة في سجلماسة وإحصاء العقارات والأملاك. كما أمره بعد رجوعه من هذه المهمة بالسفر إلى منطقة سوس لقضاء بعض المهام وأصحبه بعدة كتب لعمال المناطق التي يزورها وسمح له بحيازة كل الهدايا والصلات وقد عاد من هذه الرحلة بأمول طائلة.

2) **حادثة احتلال الدار البيضاء** : ينطلق المؤلف من الحديث عن أول ما أثير في هذا الشأن وذلك عندما أعطى المخزن المغربي حق بناء مرفأ الدار البيضاء لإحدى الشركات بغاية إصلاحه واقتضت المصلحة مد فرع للسكة الحديدية إلى خارج المدينة لنقل الحجارة لكن أشراف الشاوية استاءوا من هذا العمل فهيجوا الخواطر ونادوا بالجهاد وكمنوا للقطار صبيحة يوم الثلاثاء 20 جمادى الثانية عام 1325هـ فهاجموه وقتلوا من كان يقل وعددهم ثمانية أشخاص إثنان من الفرنسيين وثلاثة من الإيطاليين ومثلهم من الإسبان. هذا هو السبب كما قدمته

جرائد فرنسية أما بعض الصحف الألمانية فقد قالت أن سبب المذبحة هو إطلاق أحد الفرنسيين النار على أحد المواطنين بغير ذنب ولما حدثت هذه الحادثة وعجزت الحكومة عن ردع الشاوية وحفظ الأمن طلب نائب قنصل فرنسا هناك من حكومتها المحلية أن ينزل بعض الجنود الفرنسيين لحماية القناصل وبقية الأجانب.

ويضيف الكاتب بأن فرنسا بعد احتلالها للمدينة أعلنت أنه احتلال مؤقت إلى أن يستتب الأمن[6].

3) دار النيابة بطنجة :يعرف بدار النيابة فهي من أهم وظائف الحكومة الشريفة، وعملها المخابرة مع سفراء الدول في المسائل السياسية والعناية بالأمور القنصلية والشرعية أحياناً وهو يستغل فرصة حديثه للإشارة إلى أنواع السفراء وإلى بعض بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء وإلى الوضع الدولي لمدينة طنجة.

4) ضعف الأسطول : و لم يغفل الإشارة التاريخية إلى ضعف الأسطول المغربي وإلى أن تراجعه كان إيذاناً بالانحطاط بل هو أول حلقة في سلسلة تاريخ الانحطاط السياسي كما تشهد الأحداث وقد نص على ذلك في آخر حديثه عن مشكلة العرائش وتتلخص في أن الأسطول المغربي كان قوياً أيام السلطان سيدي محمد ابن عبد الله، ففي عام 1178 هـ كان يجوب البحار ويأسر من وجد من مراكب الأجانب إذا لم تكن المهادنة مقررة.

وفي أيام المولى عبد الرحمان بن هشام قامت محاولة عام 1243 هـ بغاية إحياء البحرية التي أغفلها سلفه المولى سليمان وقد جمع ما وجد متفرقاً من بقية أسطول جده وأنشأ مايتمم نقصه وأمر أهل الرباط وسلا بالخروج «للتطواف بالسواحل لحمايتها» وفي هذا الإطار أسر المغاربة مركباً نمساوياً لم تكن مع قائده ورقة المرور واعتبروه غنيمة حسب مقتضيات إحدى المعاهدات المغربية الفرنسية. لكن النمسا ردت على ذلك الأسر وهاجمت مدينة العرائش وقذفتها بالقنابل ثم احتلت العساكر

---

(6) أنجز الأستاذ علال الخديمي بحثاً جامعياً حول هذه الحادثة تحت عنوان «حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية 1907 ــ 1908، د.د.ع، الرباط، 1984 في جزئين. وقد عمل الباحث على تقديم هذه الحادثة في إطارها التاريخي المناسب وخصص لها الباب الثالث حيث ناقش مختلف المعلومات والروايات وأبرز كيف استغلت هذه الحادثة للهجوم على السيادة المغربية وكيف كانت نتائجها وحجمها السياسي.

المكان المعروف بالمقصورة وأوقدوا النار في مراكب السلطان وعندما هجم عليهم أهل العرائش ومن جاورهم ولم ينج منهم إلاّ اليسير استاءت دولة النمسا وواجه المغرب مشكلة عويصة لولا تدخل إنجلترا لدى السلطان بحضور سفيرها إلى جانب سفير النمسا سنة 1246 هـ حيث انتهت القضية بما يرضي النمسا مع أن الحق كان مع أسطول المغرب «لكن الحق مع القوة» ففي أيام المولى عبد الرحمان لم تعد لقوة المغرب البحرية أية قدرة تواجه بها أساطيل دول أوربا لأن المولى سليمان كان قد أسقط البحرية وأغفل أمرها ونظراً لعمق هذا الحدث تاريخياً فإن المولى عبد الرحمان لم يكن في وسعه أن يفعل شيئاً.

وما يقال عن البحرية يقال عن الجندية كما ظهر في حادثة مدينة وجدة سنة 1260 هـ. ويرى المؤلف أنه أمر طبيعي لأن «الهمجية لاتقابل النظام» (ص 168) وطالما لمح إلى مسألة النظام فقد أعجبته طريقة الضبط الفرنسية عندما نزل في ميناء الدار البيضاء ووجد موظفاً مكلفاً بمراقبة المسافرين واعتبر أن الإتقان هو أحد أسباب التفوق الأوربي (ص 64).

IV ـــ السمات الفكرية ونماذج من تراجم الإعلام :

يتوقف المؤلف في كل مرفأ عند تعداد المدارس الفرنسية وتمييز ماتوفر من مراكز التعليم المغربي ويحرص على التعريف بأهل العلم إن وجدوا وإظهار أسفه عند انعدام وجودهم أو قلة عددهم.

ويمكن تمييز نوعين من الإشارات في هذا السياق فهناك الترجمة والتعريف العام برجال الفكر والأدب والسياسة، وهناك الإشارات الخاصة بالسمات الفكرية والوضعية التعليمية في المغرب بوجه عام. وبخصوص النقطة الثانية نلاحظ أن سوق المعرفة كان كاسداً ففي الدار البيضاء مثلاً يتحدث عن عدم وجود أحد يشار إليه بالعلم والخير والصلاح «إلا السيد أبا شعيب بوهيضورة الدغوغي وهو منزو في بيته لايعبأ به كمصحف في بيت زنديق» (ص 81) فهناك زهد في العلم وهو أمر عام لايقتصر على مدينة الدار البيضاء؛ ففي العرائش يقارن بين كثرة علماء المدينة في القرن المنصرم وبين صورة كساد العلم وعدم رغبة أهل البلدة فيه فهم لايعرفون حتى مايجري حولهم سياسياً ولايتتبعون الحوادث الوطنية بل إن المؤلف بحث عن أحد أعداد جريدة السعادة طيلة مقامه فلم يجد إليه سبيلاً. وفضلاً عن

ذلك فأهل العرائش يخافون إدخال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية خوفاً من تجنيد فرنسا إياهم في المستقبل ولم يفته أن يعلق على هذا الاعتقاد ويؤكد أن طلب العلم فضيلة وأن فرنسا لم تكن تفعل ذلك بالمتعلمين.

فالسمات الفكرية توحي بوجود نوع من الركود يقابله المؤلف في كل مناسبة بحيوية العنصرين الأجنبي واليهودي بل إنه يضع عنواناً في صيغة تساؤل : «هل يمكن لنا أن نسترجع مجدنا» ويقول في بابه إن تراجع المعرفة أدى إلى حالة الانحطاط والتقهقر مادياً وأدبياً وسياسياً وأن الرجوع إلى ماكان عليه السلف من التوحيد الخالص والتمسك بالكتاب والسنة وفتح المدارس والتضلع في العلوم العصرية أمر لايمنعه ديننا الحنيف بل يشجع عليه. فاكتساب العلوم كان مؤشراً في مرحلة ازدهار الحضارة الإسلامية والابتعاد عن اكتساب المعرفة أدى إلى التراجع وكان آخر ماختم به مؤلفه هو الدعوة إلى مواكبة الحضارة الحديثة.

ولم يغب تسجيل بعض الإشارات الإيجابية في الميدان الثقافي فالشيخ عبد الكبير الفاسي عندما عاد من المشرق في المرة الثانية قصد السلطان مولاي الحسن وطلب منه طبع شرح الشيخ مرتضى على **الإحياء** وإرسال نسخ منه إلى الحرمين الشريفين وكان الشرح موجودا بخزانة القرويين فأذن السلطان بطبعه وبعث منه إلى الحرمين مائتي نسخة، كما أن الرحلة لم تخل من إفادات علمية فقد كتب المؤلف الأربعين حديثاً لأبي زكريا النووي، وروى الأحاديث بسند واحد بشكل مختصر للسيد الفقيه العربي الطنجاوي قبل أن يغادر الدار البيضاء، كما أنه نقل نص إحدى الإجازات تتميماً للإفادة.

أما المترجمون فهم من ذوي المناصب العليا والهامة في الدولة أو من العلماء المشاركين في الحياة التعليمية أو القائمين بالوظائف الشرعية وغيرها. ولم نتقيد في تقديم أهم الأعلام بالترتيب الوارد في الرحلة :

*** محمد بن عبد السلام المقري وزير الخارجية :**

السياسي الشهير، كان والده محل ثقة السلطان مولاي الحسن والمكلف ببناءات ومستفادات فاس وبالأملاك المخزنية بها. وقد قام المترجم إلى جانب والده بتدبير بعض هذه الأمور إلى أن عينه الوزير أحمد بن موسى ناظراً على بناءاته وقصوره،

ثم عين أميناً للصائر المخزني وكانت هذه المهمة آنذاك في مستوى الوزارة. وقد كان محمد المقري من جملة أعضاء الوفد المغربي في مؤتمر الجزيرة الخضراء وشارك في سن ضوابط مشروع الإصلاح مع جماعة من نواب الدول بطنجة ثم عين وزيراً للمالية، كما عين رئيساً للبعثة المغربية التي توجهت إلى باريس وأسند إليه المولى عبد الحفيظ نظارة الخارجية مع بقائه في وزارة المالية ومع هذا كان يدير أشغال وزارة ثالثة هي الأشغال العمومية بالإضافة إلى اختياره في القيام بمهام ظرفية كسفارته إلى مدريد لحل مشكل الريف مع إسبانيا وقد زاد مقام المقري بعد زواج كريمته بالسلطان.

والمؤلف يستعرض في هذا السياق كثيراً من التفاصيل ويضيف مايهم ارتساماته الخاصة عن المترجم بعد أن لقيه وتكررت لقاءاته به وقد وصفه في ختام حديثه عنه بقوله : «هو من أعظم رجال المغرب وأشهرهم... وهو القابض اليوم على زمام سياسته يدير كفتها بذكائه..».

* محمد الأمراني النائب السلطاني بالدار البيضاء :

أبو عبد الله محمد بن مَحمد الحسني الأمراني، نفاه السلطان محمد بن عبد الرحمان مع أخويه إلى مكناسة لحوادث سياسية أشار إليها المؤلف بدون تعيين ثم استقدمهم بعد ذلك وصاهرهم ببناته. وقد حظي محمد الأمراني عند السلطان المذكور ثم عند ولده مولاي الحسن بمرتبة هامة وخاصة في المشورة عن أحوال البربر وسياستهم كما ولاه قيادة الجيش وقد أبعده الوزير أحمد بن موسى الذي استأثر بالسلطة. أما السلطان المولى عبد الحفيظ فقد عينه خليفة بالدار البيضاء وأصبح الواسطة بين المخزن وجيش الاحتلال وقد كرر المؤلف ذكر كفاءته وسمعته ووجاهته في المنطقة.

* محمد الجباص النائب السلطاني الأفخم

ممن تعلموا في المدارس الأجنبية فقد بعثه السلطان مولاي الحسن إلى أنجلترا فأتقن اللغة وبعض العلوم العصرية ليعين في قسم المهندسين ويقوم بدور الترجمان الخاص للسلطان، ثم كلف بترتيب الضرائب على المواشي وغيرها على الضوابط الأجنبية كما عين عضواً في سفارة وزير الخارجية إلى فرنسا وانتدب للذهاب إلى الجزائر قصد الوقوف على النقط المتنازع عليها في الحدود «فعقد المعاهدة الشهيرة

التي مازال صداها يتردد في الأندية السياسية» ثم أسندت إليه وزارة الحربية فعاد إلى المغرب وترك نجله ينوب عنه في الجزائر مع أعضاء الوفد الساهر على تنفيذ المعاهدة المشار إليها. وقد حاول محمد الجباص من موقعه إحياء قسم المهندسين وإخراج الرواتب الكافية للعكسر غير أن السلطان المولى عبد العزيز لم يعر آراءه أهمية تذكر لأسباب لم يفصح عنها مؤلف الرحلة وبعد مشاركته في القضاء على فتنة الريسوني عين مقرراً للنائب الحاج محمد الطريس بدار النيابة بطنجة مع بقائه في وزارته ثم عين نائباً مستقلاً بعد وفاة محمد الطريس.

*** الباشا محمد الجباص :**

نجل النائب السلطاني السابق الذكر ناب عن والده في رئاسة الوفد المغربي في الجزائر ثم ناب عنه في وزارة الحربية. وقد أسندت إليه ولاية طنجة في بداية عهد المولى عبد الحفيظ ولقب «باشا» وهو لقب يعطى لكل من يحكم على ولاية طنجة. وبعد ذلك عمل حاكماً على مدينة الدار البيضاء.

*** عبد الله بن سعيد السلوي :**

عامل مدينة سلا وقد أضيفت له أيام مولاي الحسن أمانة ديوان طنجة كما عين عضواً بدار النيابة، ثم انتدب لمباشرة بعض المصالح مع إسبانيا في سبتة. وقد عزل أيام المولى عبد العزيز عن ولاية سلا وبقي بدار النيابة وكان ممن استقبلوا الإمبراطور الألماني غليوم II.

*** عبد الله الفاسي**

نائب وزير الخارجية الأفخم عبد الله بن عبد السلام بن علي ـــ ابن عم المؤلف ـــ اشتهر ذكره من بين علماء عصره وهو الذي نظم جواب علماء فاس عن استغاثة أهل السودان بمولاي الحسن. وقد قام بمهمة الخطابة والتدريس ثم عين كاتباً للدولة الحفيظية بوزارة الداخلية ونقل بعد ذلك إلى وزارة الخارجية كما كان ينوب عن السلطان في أجوبة السفراء على خطبهم. وقد كان عبد الله الفاسي عضواً ثانياً في سفارة السيد محمد المقري إلى باريس وبعد رجوعه واعتباراً لما أظهره من مقدرة في تلك السفارة كافأه السلطان بتعيينه قاضياً ثانياً بمدينة فاس.

* **محمد المكي بن عليّ : قاضي الرباط :**

من العلماء المشهورين في العلوم النقلية والعقلية، تجاوزت تآليفه الخمسين كتاباً إلى جانب قدرته على قرض الشعر. تبادل معه المؤلف الإجازة أثناء زيارته للرباط وأورد صيغة إجازته له.

* **محمد بن الطالب الفاسي : قاضي طنجة الأفخم**

أحد أبناء عمومة المؤلف كانت له مشاركة حسنة في العلوم وعمل مدرساً وقائماً بالإمامة بجامع القرويين إلى أن عين قاضياً بالصويرة ومراكش ثم نقل إلى قضاء طنجة في المحكمة الشرعية.

* **عبد الكبير بن عبد الرحمان المجذوب بن عبد الحفيظ الفاسي**

جد المؤلف وأحد العلماء المبرزين في عصره عين مدرساً بالزاوية الفاسية بالقلقليين. وقد أنعم عليه السلطان محمد بن عبد الرحمان بالرتبة الأولى من مراتب العلماء، وعند مبايعة السلطان مولاي الحسن انتخبه أهل فاس رئيساً للوفد الذي حمل البيعة لجلالته، وكان له دور في حل النزاع داخل فاس أثناء ثورة الدباغين ــ كما أشرنا ــ وقد استعرض المؤلف كل دقائق حياة جده وعرف بمراحل تعليمه وأسماء شيوخه ومؤلفاته.

* **عبد الله بن إدريس السنوسي :**

العلامة الرحال المحدث من العلماء المرموقين، عينه السلطان مولاي الحسن من جملة العلماء الذين يحضرون مجلسه في **صحيح البخاري** وأنعم عليه بعدة صلات أقره عليها المولي عبد العزيز بعد تولية العرش وساعده على التحول إلى طنجة التي استوطنها إلى آخر حياته.

* **أبو حامد العربي الزبدي :**

السياسي المحنك، من بيت عريق في المجد والرياسة كان والده أبو عبد الله محمد ابن الطاهر من وجهاء أهل الرباط. وقد عمل المترجم بالتجارة ثم عين محل والده أميناً على الدفاتر ومحاسبة الأمناء وقد كان من بين المتضررين من سياسة الوزير أحمد بن موسى.

* أبو العباس أحمد الزبدي :

العالم الأديب الشاعر صنو أبي حامد السابق ذكره وأحد المعتنين بالآداب والمذاكرة والمباحثات العلمية قضى معه المؤلف أوقاتاً كثيرة وتبادلا معاً عدداً من القصائد الشعرية التي أورد نصوصها في الرحلة.

* عبد السلام بن محمد زروق :

مؤقت الجامع الكبير بالعرائش تلقى تعليمه بفاس على والد المؤلف وعلى عدد من شيوخها أمثال أبي العباس بناني، وابن الحاج ومحمد جنون وغيرهم وحظي بعدد من الإجازات. وقد أشار إلى ثناء شيوخه الفاسيين عليه وكفاءته العلمية. التقى به المؤلف في آخر حياته بالعرائش وطلب منه الإجازة العامة عن شيوخه المتقدمين.

وبالإضافة إلى هؤلاء وردت إشارات خاصة ببعض الفرنسيين مثل قنصل فرنسا بالرباط وهو أحد المستشرقين الذين اعتنوا باللغة العربية وبقضايا العالم الإسلامي وخاصة الدولة العثمانية. وسفير فرنسا بطنجة.

وإلى جانب التراجم المذكورة التي سجل المؤلف معلوماتها مباشرة جاء التعريف بأبي عمرو الخطابي وابن بطوطة أثناء الحديث عن رجال مدينة طنجة.

خلاصة :

أهم مايستخلص من قراءة هذا الكتاب هو أن هناك مادة تاريخية مفيدة؛ فالرحلة تعكس مجموعة من القضايا وتقدم عدة إشارات يمكن أن تفيد من زوايا مختلفة حسب طبيعة التناول. لكنها من جهة أخرى تعكس نظرة المؤلف للأمور فصياغته لتلك المعلومات جاءت وفق المنهج الذي رآه ملائماً لتبليغ آرائه وأفكاره وهنا يمكن أن نتحدث عن ملاحظتين تستحقان الاعتبار وهما :

* صراحة المؤلف : أكد على هذا الجانب منذ البداية فهو يتجاوز مرحلة الصمت ويحاول أن يصل إلى حقائق ما وقف عليه من أحداث، وآثار، وردود فعل. وهو بأسلوبه الوصفي يقدم حديثاً متنوعاً فيه جانب الاطلاع على المجلات والكتب المغربية والأجنبية، وجانب التعليق وغايته من ذلك هو إثارة الانتباه إلى

الواقع الذي كان يعيشه المغاربة آنذاك والدعوة إلى محاولة إيجاد وسائل إصلاح الأوضاع وتدارك مايمكن تداركه.

* التلميح إلى وجود تيار من المعارضين الرافضين لتلك الصراحة فهناك كما يبدو سعي إلى التعبير عن رفض ذلك الواقع والدفاع ولو بهذا الشكل البسيط عند فئة من المثقفين يمثلها المؤلف في هذا النموذج وهناك من كان يخالف هذا التوجه وربما يحاربه كما يفهم من مقدمة المؤلف بقوله : «فجمعت ذلك... خدمة للوطن الشريف، ونصحاً لأبنائه، وخضت في حجج هذا اللقيانوس وإن كان مخيفاً كثير الزوابع لكثرة الطاعنين على من يقول الحق، ويصف الأمر كما رءاه ولايراعي في الصدق لومة لائم». وإضافة إلى ماجاء في المقدمة يلاحظ القارىء أن هناك حرصاً على تقديم نظرة في كل فصول الكتاب وخاصة خلال تراجم الأعلام فهو يأسف للتأخر الحاصل في اكتساب العلوم الحديثة، ورفض ولوج المدارس ويربط بين هذا الوضع في المغرب وماكان يجري في البلاد الإسلامية الأخرى ويرى عموماً أن الاستبداد والتعصب وحب الانفراد بالسلطة هي التي أخرت هذه الدولة وأوصلتها إلى الدرجة القصوى من الانحطاط والتقسيم. كما أنه يعلق على سلوك بعض أرباب الوظائف الكبيرة الذين يعتقدون أنهم عينوا في مناصبهم لأجل استجلاب أموال الناس بأي شكل «كأن الله أقطعهم الأرض وجعل من فيها رقاً لهم». ويعود إلى مثل هذا النوع من الملاحظات عند حديثه عن عدم إصلاح عدد من مرافق القصبة أو دار الحكومة بطنجة ليقول بأن «الآفة من سكانها الذين لايعرفون مالهم وماعليهم من الحقوق فهم كالأنعام بل هم أضل سبيلاً». وبذلك يمكن القول بأن تدوين المؤلف لهذه الزيارة التي دامت زهاء شهرين وشملت خمسة مراسي كان بهدف طرح عدد من القضايا الكبرى التي عاصرها وأحس بخطورتها على البلاد. كما يمكن اعتبار هذا اللون من الكتابة نوعاً من المسؤولية الملقاة على عاتق كل مثقف وفي هذا المنحى لن يكون الشيخ عبد الحفيظ الفاسي وحيداً في مثل هذه المحاولات بل إنه يعبر عن هموم الفئة الواعية من جيله بأسلوبه.

بُحُوثٌ

بِاللُّغَاتِ الأَجْنَبِيَّةِ

Contributions en langue arabe


MÉLANGES
Offerts au Professeur Brahim Boutaleb



Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Rabat

SERIE : ESSAIS ET ETUDES N° 27

MÉLANGES

OFFERTS AU PROFESSEUR BRAHIM BOUTALEB

Coordinateur

ABDELMAJID KADDOURI

Titre de l'ouvrage : Mélanges offerts au Professeur Brahim BOUTALEB.

Série : Essais et études N° 27.

Editeur : Publications de la Faculté des Lettres — Rabat.

Composition et impression : Imprimerie Najah El Jadida - Casablanca.

Dépôt légal : 222/2001.

ISSN : 0369-1113.

ISBN : 9981-59-041-x.

1ère édition : 2001.

Ouvrage publié avec le concours du
Programme de coopération entre la Faculté
et la Fondation Konrad — Adenauer

Sommaire

LE ROYAUME DU MAROC ANTIQUE : IMAGE ET REALITE

H. GHAZI-BEN MAISSA
Faculté des Lettres — Rabat

En spécifiant *le royaume du Maroc antique* et non *le Maroc antique* tout court, nous voudrions dire et essayer de démontrer, en nous appuyant sur des sources, que le Maroc antique (*Maurusia* chez les Auteurs grecs, *Mauretania*[1] chez les Auteurs latins) a existé en tant qu'entité politique, réuni en un royaume depuis la plus haute antiquité ; autrement dit depuis l'époque où cette contrée fut l'objet d'intérêt des premières écritures.

En effet, les premières indications concernant le premier Roi de Maurétanie, cité, par les sources écrites, et par conséquent notre connaissance[2] de l'existence du Maroc antique, en tant que royaume sont celles rapportées par le biographe et moraliste Plutarque[3] ; le poète grec, Pindare dans la IVème *Isthmique* et la IXème *Pythique*[4] ; l'Auteur de la *Bibliothèque Historique* attribuée, probablement à tort, à Apollodore[5] ; Strabon[6] dans sa *Géographie* ; le poète latin, Lucain[7], dans sa *Pharsale* ; Pomponius Mela[8] dans sa *Chorographie* ; Pline L'Ancien[9] dans son *Histoire Naturelle* ; Ovide, dans ses *Métamorphoses*[10] ; Solin *dans Polyhistor*[11] et enfin par Silius Italicus dans ses *Punica*[12]. Toutes les indications émanant de ces Auteurs concernent un Roi, le Roi, Antée, personnage enveloppé de légende, mais qui

(1) Les Habitants de cete contrée étaient appelés *Mauri*, terme qui, comme chacun sait, persistera jusqu'au Moyen-Age et avec lequel les Européens, en général, et les Espagnols, en particulier, désignaient les Musulmans de la Péninsule Ibérique et avec son dérivé leur civilisation.

(2) D'autres Rois ont dû exister avant que celui que la légende nomme Antée n'atteigne, et par voie d'analogie, son royaume avec lui, le sommet d'une puissance qui l'a mis au rang d'Hercule, le demi-dieu aux douze travaux.

(3) Plutarque, *Sertorius*, IX, 6-9.

(4) Pindare, IVème *Isthmique*, 39-54 ; IXème *Pythique*, 105-125.

(5) Apollodore, *Bibliothèque*, II, 5, 11.

(6) Strabon, *Géographie*, XVII, 3, 8. L'auteur ironise sur le merveilleux de l'information.

(7) Lucain, IV, 601-6.

(8) Méla, 1, 5.

(9) Pline l'Ancien, *H N*, V, 2-3.

(10) Ovide, *Les Métamorphoses*, IX, 182-185.

(11) Solin, *Polyhistor*, XXV.

(12) Silius Italicus, *Punica*, III, 256-264. Cf. aussi Ammien Marcellin, XXVII, 1, 46.

pourrait être une personnalité historique, magnifié par son peuple. Car une légende ne peut pas naître, à notre sens, à partir de rien. Pour qu'une légende s'établisse, il lui faut une réalité autour de laquelle elle se tisse. Dans une légende, donc, il y a toujours un fil de vérité historique.

Souvenons-nous de l'histoire de la ville de Troie, de la résistance des Troyens aux Héllènes relatée dans l'*Iliade* par Homère. Elle n'était considérée que comme légende pendant des siècles. Il a fallu attendre le XIX^{ème} siècle, 1869 exactement, date à laquelle l'Allemand Heinrich Schliemann prend aux sérieux le contenu du poème épique pour fouiller et découvrir le site de cette ville. Ainsi grâce à la tenacité, à l'audace de ce riche commerçant qu'était Schliemann, Troie a cessé de faire partie du monde de la légende.

Si l'on examine le côté légendaire du personnage qu'était le Roi Antée et on le compare avec celui de certaines personnalités historiques, nous constatons que le sensationnel entourant ce chef *amazigh*[13] n'a rien d'extraordinaire par rapport à celui dont sont enveloppés ceux dont l'historicité est authentique et bien prouvée.

Ainsi, nous rapporte-t-on, les générations *timazighine* qui se sont succédées sur le sol de la *Maurusie,* disaient de lui qu'il se considérait (ou on le considérait) descendant du dieu de la mer, *Poseidon,* qu'il fut aussi le fils de la Terre (*Gaia*), car quand il touchait celle-ci, il redevenait encore plus fort[14]. Ils racontaient aussi qu'il a combattu le héros grec surnommé *Héraclès*[15], lui-même fils d'une mortelle du nom d'Alcmène, et du dieu *Zeus*[16].

Si nous parcourons l'histoire antique de l'humanité, nous nous rendons compte que la descendance divine d'un chef était une prétention tout à fait

---

(13) Nous préférons utiliser le terme *amazigh* et ses différentes déclinaisons à la place du mot *berbère*(s) pour désigner les anciens habitants de l'Afrique du nord antique. Le vocable *amazigh* est un terme qui peut trouver son origine dans le mot *mazikès* et dans d'autres substantifs phonétiquement proches, attestés dans les écrits de l'antiquité. Mais surtout c'est le nom que se donnent encore actuellement les descendants des autochtones du Maghreb actuel. Il est important de souligner que les descendants des Anciens de l'Afrique Mineure ne se reconnaissent pas dans le mot *berbère,* ils ignorent même jusqu'à son existence et c'est à l'école que leurs enfants découvrent que les autres les appellent ainsi. Le terme berbère, qui n'a jamais existé, sous cette forme, dans l'antiquité, est une appellation purement intelectuelle qui semble dériver du mot arabe *al-barbar*,, lui-même venant, probablement, du mot *Barbari* (sing. *Barbarus*) qui signifiait, chez les Grecs et ensuite chez les Romains, *barbares, étrangers, incultes, au langage incorrect* etc. A la fin de l'Antiquité, les Byzantins avaient continué à utiliser ce vocable pour désigner les *Imazighen* sortant de leur autorité et les combattant avec acharnement. Arrivés à ce moment-même, les Arabes, combattus à leur tour, ne comprenant pas leur langue, ont pu perpétuer l'appellation qu'utilisait le colonisateur grec, héritier de Rome.

(14) S'agit-il, ici, d'une métaphore qui voudrait dire qu'à cette époque, déjà, ce Roi tirait sa puissance économique, entre autres, de l'exploitation de son sol ? En tout cas c'est à cette époque que remonte l'histoire des Hespérides et de leurs jardins.

(15) Son premier nom est Alcide ; Héraclès n'étant qu'un surnom qui signifie, comme chacun sait, «la gloire d'Héra».

(16) Celui-ci a visité la noble Dame en se présentant à elle sous la forme de son mari absent, Amphitryon.

courante. Nous avons dans l'Histoire des hommes dont l'existence est indiscutable, des hommes au destin exceptionnel[17], et dont on a dit qu'ils furent des fils de dieux. Si nous examinons, à titre d'exemple, l'histoire des Pharaons dont l'existence n'a pas besoin d'être démontrée, nous constatons qu'à partir de la deuxième dynastie, ces Rois d'Egypte se considéraient et s'intitulaient les Fils du dieu *Râ*. A partir de la cinquième (vers 2550 avt J.C.), ils étaient tous considérés comme fils et incarnation du Dieu Soleil. Le philosophe grec Aristote pensait avoir le dieu Esculape pour ancêtre. Le Dictateur romain, Caius Julius Caesar, prétendait descendre de la déesse Venus. l'Empereur Commode, qui gouverna de 180 à 192 après J.C., s'identifiait sans complexe au dieu Hercule. Un autre exemple, et de Roi *amazigh* cette fois-ci, est celui du Roi Juba II qui affichait bien sa descendance d'Hercule[18]. Tous les Empereurs divinisés avaient trouvés dans la foule quelqu'un pour jurer avoir vu leurs âmes s'envoler, aux griffes d'un aigle, vers les cieux, monde des dieux.

Tous ces personnages ont existé historiquement[19]. Donc ce n'est pas parce que Antée s'est dit, ou on a dit de lui, qu'il est d'une descendance divine ou qu'il a combattu un demi-dieu, qu'on doit rejeter automatiquement son existence.

Le tombeau monumental en amas de terre et de pierres, de forme conique, de 58m de diamètre[20], situé entre *Lixus* et l'ancienne *Tingi*, appelée *Tumulus* de *Mzora*[21] pourrait être le sien. Tarradell[22] pense que le tombeau en question pourrait être celui qu'a fouillé le général Sertorius en 81 avt J.C. et dont on a dit au Romain qu'il est celui d'Antée[23].

Les sources antiques attribuent à ce personnage la fondation de la ville de *Tingi*[24]. Et *Tingi* est là, elle est réellement existante avec son nom *amazigh*[25]. De son côté, Pline l'Ancien nous rapporte que c'est à *Lixus* que se trouvait le palais que les autochtones attribuaient à ce Roi[26]. On dit aussi qu'Antée avait régné sur toute l'Afrique Mineure. Lucain nous rapporte que l'antiquité

(17) Jésus par exemple.

(18) Cf. J. Mazard, *Corpus nummorum Numidiae Mauretaniaeque*, Paris, 1955 (= *CNNM*) n° 169-188, 211, 212, 231-236, 253-256, 260-262.

(19) C'est autour des grands Hommes aimés et admirés à la fois que les peuples tissent des légendes. N'a-t-on pas vu sa majesté feu Mohammed V sur la lune ?

(20) Cf. G. Souville, *Atlas préhistorique du Maroc*, I, *Le Maroc atlantique*, Paris, 1973, p. 33.

(21) *Mzora* est sans doute la prononciation écorchée, une fois arabisé, du terme *amazigh*, *Imzwura* qui veut dire les Anciens.

(22) M. Tarradell, El tumulo de mezora (Marruecos) *Archivo de Préhistoria. Levantina*, t. III, 1952, p. 229-239 et particulièrement p. 238.

(23) Plutarque, *Sertorius*, IX.

(24) PLINE, *H N*, V. 2 ; Solin, *Polyhistor*, XXV ; Méla, *Chorographie*, I, V.

(25) Cf. *infra*.

(26) Pline, *H N*, V, 3.

véridique appelle *Tamazgha*[27] «le royaume d'Antée»[28].

Mais quel est ce peuple ou quels sont ces peuples qui pourraient avoir été conduits par ce personnage assimilé au demi dieu grec Hercule qui, dit-on, avait combattu l'*Amazigh,* Antée. Selon Salluste, qui nous transmet ce qu'on racontait chez les *Imazighen* et ce qu'on lisait dans les *libri punici* du Roi *Amazigh* Hiempsal II, père de Juba I, il s'agirait des Mèdes, d'Arméniens et de Perses[29]. S'agit-il d'un contingent de mercenaires orientaux ayant accompagné un général Béotien à l'époque ou les grecs multipliaient leurs invasions et fondations de colonies dans la partie ouest de la Méditerranée entre le VIIIème et le début du VIème siècle avant J.C., date à laquelle remonteraient les plus anciens vestiges de *Lixus,* cité où se trouverait selon Pline l'ancien, le palais d'Antée ?

Si cette interprétation est juste, l'existence du Maroc Antique en tant que royaume pourrait remonter au VIIIème siècle, au moins, si l'on se contente de voir en Hercule un personnage grec. Mais si l'on est tenté de l'assimiler au dieu phénicien *Melquart,* comme le font les Historiens contemporains, suivant en ceci les Grecs eux-mêmes, nous pourrons remonter cette légende, et donc les événements sous-jacents, à la fin du XIIème siècle avant Jésus Christ et par là-même la date de l'existence de la royauté dans ce pays.

Quoiqu'il en soit, et même si l'on veut faire abstraction de ce qui est teinté de légende, l'existence du Maroc Antique en tant que royaume n'a pas attendu la fin du VIIIème siècle ou le début du IXème après J.C. pour exister en tant qu'entité politique. Le Maroc n'était pas cette mosaïque de tribus et de Chefs de tribus comme l'avance A. Siraj[30] qui ne semble pas avoir consulté les sources classiques avec le sérieux qu'on leur doit[31].

---

(27) Pour l'utilisation de ce terme cf. M. Chafiq, *Al-mouâjam Al-arabi Al-amazighi,* publié par l'Académie royale du Maroc, II, Rabat, 1996, p. 180.

(28) Lucain, IV, 590.

(29) Salluste, *Bellum jugurthimum,* XVIII, 1-5.

(30) A. Siraj, *L'image de la Tingitane. L'Historiographie (sic) arabe médiévale et l'Antiquité Nord Africaine,* Ecole française de Rome, 1995, p. 218. Il est à remarquer que le terme *Historiographie* signifie selon *le Robert* I. «L'ensemble d'ouvrages d'historiographes». Et l'historiographe, c'est «l'auteur, l'écrivain chargé officiellement d'écrire l'histoire de son temps. Racine, Boileau, historiographe de Louis XIV». A notre connaissance il n'y a pas d'ouvrages de cette nature au Maroc du Moyen-Age et A. Siraj ne s'est appuyé sur aucun. Et il est donc étonnant qu'une telle confusion figure dans le titre d'une thèse, qu'elle échappe à la vigilance du Directeur de Recherches et aux membres du jury qui ont jugé le travail. Tout comme le mot *Historiographie,* d'autres termes, voire des expressions sont galvaudés tels que «*histoire rétrospective*» (p. 10), ville d'origine romaine, ville, antique, archéologie, islamisme, espagnol etc. (cf. Siraj, *Image., passim*). D'autres seront mentionnés dans H. Ghazi-Ben Maissa, Image ou mirage de la Tingitane à travers les sources arabes médiévales, à paraître dans les actes du XIVème colloque de *l'Africa Romana,* décembre, 2000, Sassari, Italie.

(31) Après avoir fait brûler les ouvrages des Rois Juba (I ou II ?) et Hiempsal (I ou II ?) par les musulmans, Siraj, attribue à des Auteurs antiques des informations qu'ils n'ont jamais rapportée. Ainsi à Pline l'Ancien, à Salluste et à Saint Augustin, notre Auteur attribue une information, qu'il est d'ailleurs le seul à l'avoir trouvée, et qui dit que la Bibliothèque de =

De nombreux Rois historiques cette fois nous sont signalés dans l'Antiquité. Quand une source désigne un chef du titre de *Rex* ou *Basileus* et c'est le cas des personnalités que nous allons traiter, c'est bel et bien d'un Roi qu'il s'agit et non d'un chef de tribu ou de cité. A ces derniers, les sources réservent d'autres appellations : *Princeps, Dux, Praefectus* en latin, *Dunastes* et *Strategos* en grec. A ces sources littéraires s'ajoutent de nombreuses monnaies portant les effigies et ces Rois maures diadémés, barbe ronde ou en pointe et leur titre de *Roi protecteur du royaume,* écrit en punique ou *Rex* en latin.

Durant la deuxième moitié du IVème siècle avant J.C., un Roi Maure anonyme historique nous est mentionné par Justin qui nous informe que Hanon le grand a fait appel à lui lors de sa révolte contre sa cité, Carthage.

C'est pendant le début du dernier quart de ce siècle, plus exactement en 324 avt J.C., que, selon ce que l'on peut déduire d'une information rapportée par Diodore de Sicile, une délégation, maure entre autres, avait atteint Babylone pour féliciter Alexandre le Grand de ses victoires[32]. Ce qui prouve que non seulement des Chefs, en mesure d'envoyer des délégations à des personnalités tel qu'Alexandre le Grand, existaient dans cette contrée, mais aussi qu'ils pouvaient être au courant de ce qui se passait au Moyen Orient[33], qu'ils étaient en quelque sorte déjà en relation avec le monde grec, qu'ils suivaient

---

= Carthage avait brûlé par les flammes qui avaient détruit la ville en 146. (Cf. Siraj, *Ibid.*, p. 204 ; 205 et notes 9, 10, 11) A de nombreuses reprises, ce même Auteur suppose, avec une grande légèreté, que tel ou tel Auteur classique (sans donner la (ou les) référence(s) du (ou des) texte(s) a servi de source pour tel ou tel écrivain arabe du Moyen-Age. Evoquant les informations qui nous sont parvenues à travers Al-Bakri concernant la destruction de Carthage, l'Auteur de *l'image* écrit «Cette partie du texte d'Al-Bakri est la reprise d'une source latine. On reconnaîtra un fragment tiré d'une source latine qui peut être les *Annales* de Tacite, *l'histoire romaine* de Tite Live ou, plus probablement encore *l'histoire* de Paul Orose». Que la traduction en arabe de l'œuvre de Paul Orose datant du Xème siècle ait pu servir de source aux écrivains arabes du Moyen-âge, cela est chose connue (cf. A. Badaoui, *Orosius, Tarikh al-alam*, Beyrout, 1982.), que ceux-ci se seraient appuyés pour leurs informations concernant Carthage sur Tite Live cela est peu probable (cf. *infra ;* p. 15, note 98), qu'ils aient en général, et Al-Bakri en particulier, puisé à ce sujet dans *Les Annales* de Tacite, cela est impossible. La raison est simple. Qu'il s'agisse des *Annales* ou même des *Histoires*, Tacite n'a jamais parlé de la période Carthaginoise. Les événements qu'il traite dans les *Annales* commencent brièvement avec Auguste pour passer à ceux sous Tibère, dans *les Histoires* c'est de la période où va de la mort de Néron à celle de Domitien qu'il nous parle. Cf, aussi Id., *Image*, p. 230, où l'Auteur voit que Pline L'ancien aurait servi de source à Al-Bakri, et notre commentaire *ici, infra*. p. 16. D'autres cas similaires seront traités dans H. Ghazi Ben Maissa, Image ou mirage de la Tingitane à travers les sources arabes médiévales, à paraître dans les actes du XIVème colloque de *l'Africa, Romana*, décembre, 2000, Sassari, Italie.

(32) Diodore de Sicile, *Bibliothèque historique,* livre XVII, 113.

(33) Si les Responsables du Maroc antique, *entre autres,* dépêchaient déjà au IVème siècle avt J.C. des envoyés auprès d'Alexandre le Grand à Babylone, il n'y a pas lieu de considérer comme pure légende, comme l'a fait Siraj, *Image*, p. 174, note 4, l'information rapportée par certains Auteurs du Moyen-Age relatant l'envoi, dix siècles après, d'une délégation auprès du prophète Mohammed. Aller tâter le pouls d'une force naissante ou chercher auprès d'elle un appui pour contrecarrer les Byzantins éternellement menaçants en Afrique, cela ne relève pas de l'impossible.

les événements internationaux de l'époque, pour ne pas dire qu'ils avaient déjà une sorte de politique étrangère.

A la fin du III^{ème} siècle avant J.C., les sources antiques, Tite Live[34] en l'occurrence, nous parlent du Roi Maure nommé Baga[35]. Masinissa, après sa rencontre avec le général romain Cornelius Scipion, surnommé l'Africain[36], passe de l'Espagne en Maurétanie, nous dit l'Auteur, supplia et adressa «les prières les plus humbles au Roi. Il obtint de lui pour l'escorter sur sa route — faute d'en obtenir pour combattre — quatre mille Maures. Sous leur protection, Masinissa arriva aux frontières du royaume de ses pères où cinq cents Numides, nous dit l'Auteur latin, vinrent à lui. Le Massyle renvoya «alors les Maures comme convenu à leur Roi»[37].

Il ressort de ce texte :

Premièrement : que le Maroc, le pays des Maures, était réuni en un royaume[38], tout comme ses voisins de l'époque, à savoir les Massaesyles et les Massyles.

Deuxièmement : que son Roi, Baga, chef d'Etat moins illustre que son voisin de l'Est, SuphaxII, était néanmoins un souverain important. Il était en mesure, pour une simple escorte d'un Prince étranger, de mobiliser, si le chiffre avancé par Tite Live est exact, quatre mille hommes.

Troisièmement : que le Roi Baga était libre de ses agissements et ne devait pas compter parmi les vassaux de Suphax II comme l'avancent certains Historiens et St. Gsell à leur tête. En accédant à la demande de Masinissa, ce Roi a, en effet, agi contre les intérêts de son voisin immédiat SuphaxII, lequel convoitait, à l'époque, les possessions Massyles, donc celles de Masinissa.

Quatrièmement : les réticences de Baga à prêter cette escorte à Masinissa et le désir du Roi que ses hommes ne participent pas à la guerre aux côtés de Massyle, montrent que le Maure, s'il était indépendant, il ne cherchait pas à provoquer son puissant voisin, le Massaesyle, SuphaxII.

---

(34) Tite Live, *Histoire romaine,* Livre XXIX, 30, 1-4.

(35) Ce nom n'est pas sans nous rappeler celui du savant marocain du XII^{ème} siècles, Ibn Baja, sachant que le G *amazigh* se transforme en J en arabe.

(36) A. Siraj (*Image*, p. 232-233) évoquant le parallèle possible entre le nom du conquérant des sources arabes, *Ifricuch,* et celui d'*Africanus* a écrit «cela permet de supposer qu'il s'agit peut-être d'un personnage latin qui portait le surnom d'Africanus et dont l'identité reste inconnue». Ne pas penser, de la part d'un chercheur qui se targue de dominer et l'Histoire ancienne et l'Histoire médiévale pour avoir abordé le thème qu'il aborde (Cf, *Image,* p. 12, 14 et *infra*, note 73), à deux conquérants célèbres de ce nom, qui ont marqué l'Histoire des Africains et sans nul doute leur mémoire : le premier pour avoir vaincu Carthage et le Roi Suphax II en 203 avt J.C., et surtout le second pour avoir détruit, en 146 avt J.C., la ville de Didon et inauguré l'ère de l'occupation romaine de la terre d'Afrique, est chose, le moins qu'on puisse dire, déconcertante.

(37) Tite Live, *Histoire romaine,* Livre XXIX, 30, 1-4.

(38) Pour les frontières cf. *infra.*

Quelle a été l'étendue des Etats de ce Roi maure ?

En confrontant les sources, on peut arriver à la conclusion que le royaume de Baga s'étendait de l'Atlantique à l'Ouest à l'actuelle *Moulouya* à l'Est. Un royaume apparemment limité au Nord par les montagnes rifaines. Autrement dit, la frange méditerranéenne échappait à son pouvoir et plus tard à celui de ses successeurs et ce jusqu'à l'avènement de Bogud qui eut lieu pendant les années quarante avant J.C..

Cette bande côtière qui s'étendait de l'actuelle Tanger au débouché de l'actuelle *Moulouya* échappait, selon un examen des sources, aux Rois maures dès la fin du III^ème^ siècle avant J.C.[39]. Elle dépendait, en effet à cette époque, du puissant Roi masaesyle, Suphax II. Elle passa ensuite sous la domination de Masinissa et de celle de ses successeurs immédiats, avant de devenir, à l'instigation de Rome, un petit Etat indépendant résultant de la balkanisation du royaume de *Iugurthan*[40].

D'ailleurs c'est le fait de ne pas avoir régné sur cette frange méditerranéenne pendant cette période, période coïncidant avec l'expansion romaine, qui fait que ce qui se passait dans ce royaume de *Maurusie*, ne nous soit pas connu. Le royaume maure, limité à l'époque par la *Moulouya* à l'Est, abrité derrière les montagnes rifaines, et contrairement aux deux royaumes voisins de *Numidie*, n'avait pas de contact avec Rome ni avec ses possessions en Méditerranée et par conséquent n'intéressait pas les Auteurs de cette puissance.

L'Histoire de *Tamazgha*, comme chacun sait, est écrite en marge de l'Histoire de Rome. Alors sans contact amical ou belliqueux avec celle-ci, il n'y a pas d'écrit. C'est pour cette raison que nous avons un trou d'un siècle dans notre Histoire. Il s'étend de la fin du III^ème^ à la fin du II^ème^ siècles avant J.C..

A cette fin de siècle apparaît sur la scène de la politique méditerranéenne, le Roi maure Bocchus, qui avant de se mêler aux événemments crées par Rome autour de son voisin et gendre *Iugurthan* «ignorait tout du peuple romain», nous précise Salluste dans son *Bellum Jugurthinum*[41], qui poursuit «et avec qui nous n'avions pas davantage de relations pacifiques ou hostiles»[42].

C'est donc seulement le fait que ce Roi soit mêlé à ces événements où Rome était présente, qui fait que son existence nous soit connue. On connaîtra aussi celle de sa descendance. En effet, à partir du règne de ce souverain, la Maurétanie va entrer en relation avec l'*Urbs*.

---

(39) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa, Les origines du royaume d'Ascalis, dans actes du XI^ème^ colloque de *l'Africa romana*, Carthage 1994, p. 1403-1416.

(40) *Iugurthan* est un nom *amazigh* qui sans doute veut dire *le plus grand de tous*, autrement dit celui qui dépasse les hommes en tout, le *Meilleurs*, le plus grand, l'*Optimus* ou le *Maximus*. Les nombreuses qualités que lui reconnaît Salluste, pourtant son détracteur, encouragent à aller dans ce sens.

(41) Sallute, *Bellum jugurthinum*, XIX, 7.

(42) Id., *Ibid.*

Que sait-on de ce Roi ?

Selon les sources, c'est un personnage versatile, opportuniste, après avoir mis en confiance son parent, son gendre et allié *Iugurthan*, le livra enchaîné aux Romains pour recevoir en échange le tiers de la Numidie. Nous avons sans doute là un politicien fini, sans scrupule, sans état d'âme quant aux moyens utilisés pour étendre son royaume vers l'Est. Pensait-il que la partie occidentale du royaume massyle, qui couvrait en réalité l'ancien royaume masaesyle, lui revenait de droit ? Se présentait-il comme héritier du Roi SuphaxII ? Comment expliquer son entêtement et celui de sa descendance à avoir pour limite Est de leur royaume l'oued de *l'Ampsaga*(43). Quel sens donner à ses tractations avec *Iugurthan* concernant ce territoire même(44) ? Comment interpréter le discours que prête Salluste à ce Roi maure devant une délégation romaine qui venait le solliciter(45), si ce n'est pas dans ce sens ?

Quoiqu'il en soit, nous constatons que, si jusqu'en 118 son royaume se limitait vers l'Est à la *Moulouya*, après la livraison de *Iugurthan*, en 105, ses Etats s'étendirent jusqu'au niveau de l'*oued Mina* et du cours inférieur du *chélif*. Autrement dit, ses frontières orientales arrivaient jusqu'à l'Est de la ville actuelle de *Mostaghanem* en Algérie(46).

En 81 avt J.C., grâce à l'aide qu'a apporté ce même Bocchus aux deux Rois numides, Masinissa II et Hiempsal II, détrônés tous deux par un certain Iarbas, il vit ses territoires s'étendre jusqu'à l'oued *Soummam*, cours d'eau qui se jette aux environs de l'actuelle ville de Bougie(47).

Ce royaume du Maroc antique qui s'étendit de l'Atlantique à l'Ouest à l'oued *Soummam* à l'Est, demeure limité dans sa partie nord-ouest par les montagnes rifaines et le royaume d'Ascalis. De la côte méditerranéenne, il ne possédait que la partie se trouvant entre la *Moulouya* et Bougie(48).

Au Sud, ce royaume était, apparemment, limité, dans sa partie ouest, par les montagnes atlasiques, au Sud desquelles habitaient, selon Appien, des Ethiopiens(49) que le Roi maure engageait comme mercenaires. Dans sa partie est, les reliefs telliens semblent avoir formé la limite Sud de ce royaume. Le Roi Bocchus I ne semble avoir annexé de la Numidie, trop attachée à *Iugurthan*, que ses plaines humides, donc fertiles, à populations sédentaires, donc

---

(43) L'évolution des événements montre que c'est à l'oued *Ampsaga*, ancienne frontière Est des Etats Masaesyles que Bocchus I et plus tard son petit-fils, Bocchus II, font aboutir les limites orientales de leur royaume.

(44) Salluste, *Bellum Jugurthinum*, XCVII, 2.

(45) Id., *Ibid*, CII, 12-14.

(46) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa, Les origines du royaume d'Ascalis, *dans Africa Romana*. 1994, p. 1403-1416.

(47) Cf, Id. *Ibid*.

(48) Cf Id., *Ibid*.

(49) Ce terme signifie chez les Grecs «hommes au teint brûlé» cf ; A. Bailly, Dictionnaire Grec-Français, Hachette, Paris, 1950, au mot-adjectif *aithiops, aithiopos*.

contrôlables. Au Sud de ce Tell s'étendait une région steppique peuplée par les *Gaetuli*[50], fidèles à *Iugurthan* pendant sa guerre et qui ne semblent avoir fait leur soumission ni au Roi Bocchus ni à ses successeurs. Il faut attendre 25 avt J.C., c'est-à-dire à l'affectation du Numide Juba II comme Roi protégé en Maurétanie, pour voir cette zone faire partie, par la bénédiction d'Auguste, du royaume du Maroc antique[51].

Après la mort de Bocchus I dans les années soixante-dix, son royaume fut partagé entre ses fils Bogud et Mastanésosus. A Bogud revint la partie située entre l'Océan et la *Moulouya*. C'est à ce Roi belliqueux, tourné vers Rome où on lui comptait beaucoup d'amis, séduit par la civilisation grecque, que revint le mérite de l'annexion de la frange méditerranéenne qui était passée, pendant prés d'un siècle, sous l'autorité des Rois numides avant de devenir un royaume indépendant sous Ascalis[52].

De l'autre côté de la *Moulouya*, dans la deuxième partie du royaume du Maroc antique régnait l'autre fils de Bocchus I, Mastanésosus. Après sa mort, son fils, Bocchus II, prit le pouvoir dans cette partie de la Maurétanie. Il réussit à l'agrandir vers l'Est en se mettant du côté de César et contre Juba I. Après la disparition de celui-ci en 46 avt J.C., César octroya au Roi maure la partie située entre l'Oued *Soummam et l'Ampsaga*, courant d'eau qui marquait initialement la frontière Est du royaume de Suphax II[53].

Bocchus II qui avait déjà fait un choix politique heureux en 46 avt J.C. en se mettant du côté de César et contre Juba I, a eu la bonne inspiration politique de prendre le parti d'Octave et contre Marc Antoine au rang de qui s'est joint son oncle Bogud, Roi de la partie Ouest de la Maurétanie.

Après la défaite de ces deux derniers, Marc Antoine et Bogud, et leur fuite vers le monde grec, Auguste octroya cette partie ouest de la Maurétanie à Bocchus II. C'était vers 40 avant J.C.. Le royaume du Maroc antique se trouva alors réuni sous le pouvoir d'un seul homme et s'étendait de l'Océan à l'Ampsaga et de la Méditerranée au nord au montagnes atlasiques au Sud-Ouest et telliennes au Sud-est[54].

Après la mort, en 33 avt J.C., de ce Roi, qui semble ne pas avoir laissé d'héritier, ce royaume passa et pendant huit ans sous le contrôle direct de Rome[55]. Mais jugeant, sans doute, la poire maure pas encore mûre pour la cueillette, Rome, en la personne d'Octave, se contenta de convertir certaines

---

(50) Le nom de cette peuplade est probablement *G-Aït-Ulli*, nom qui pourrait leur provenir d'une de leurs activités patorale, à savoir l'élevage d'ovins *(Ulli)*.

(51) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa, Les origines du royaume d'Ascalis, *dans Africa Romana*. 1994, p. 1403-1416.

(52) Id., *Ibid.*

(53) Id., *Ibid.*

(54) Id., *Ibid.*

(55) Cf. Id., *Ibid.*, p. 1416 et note 82.

villes côtières[56] en colonies en y installant des vétérans et des citoyens romains et accorda ce royaume à Juba II, fils de Juba I, élevé à Rome depuis l'âge de 4/5 ans. Ce Roi eut pour tâche d'amadouer les Maures, mais aussi de réduire les *Gaetuli* dont le territoire, situé au sud du Tell, lui a été donné, en prime par Auguste[57]. Ainsi Juba II et plus tard son fils Ptolémée se trouvèrent à la tête d'un royaume du Maroc dans ses plus grandes dimensions pendant l'Antiquité[58]. De l'Océan atlantique à l'Ouest à la ville actuelle de Constantine à l'Est et de la Mer Méditerranée au Nord aux montagnes atlasiques marocaines et algériennes au Sud s'étendait alors le royaume du Maroc antique, commandé du Nord au Sud et de l'Est à l'Ouest par un seul chef, le *Roi*[59].

Le Maroc antique demeura ainsi jusqu'à l'an quarante après J.C., date de son annexion, non sans grand mal[60], par Rome. Celle-ci en fit deux provinces de part et d'autre de la *Moulouya*, provinces, d'ailleurs, qualifiées par toutes les sources de maurétaniennes[61]. La province de Maurétanie tingitane, avec *Tingi*[62] pour capitale, était située à l'Ouest de ce cours d'eau, celle de Maurétanie Césarienne, avec la ville de *Caesarea*[63] (Cherchell) à sa tête, à l'Est.

En morcelant le royaume du Maroc antique, Rome a brisé le système de sa royauté forte qui couvrait un immense territoire et qui datait de plusieurs siècles. Aussi assiste-t-on, à l'Est comme à l'Ouest de l'ancien royaume, *intra ou extra limitem* des possessions romaines, avant ou après l'effritement de la puissance de *l'Urbs*, à l'apparition de principautés, de petites royautés, voire de petits Rois sans véritable royaume.

C'est sans doute le souvenir de cette période du morcellement de ce grand royaume qu'était le Maroc antique, période donc des principautés ou de petites

---

(56) Pline l'Ancien, *HN*, V, 2, 5, 20 et 21.

(57) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa. Les origines du royaume d'Ascalis, *dans Africa Romana*. 1994, p. 1403-1416.

(58) Cf. Id. *Ibid.*

(59) Cf. Id. *Ibid.*

(60) Les guerres menées par Aedémon et Sabal en constituent quelques preuves.

(61) Ce territoire sur lequel ce sont taillées ces deux provinces en l'an quarante avant J.C. portera dans toutes les sources écrites, littéraires ou épigraphiques et ce jusqu'au VIème siècle le qualificatif de Maurétanie en souvenir, sans nul doute, du royaume de Maurétanie, autrement dit du Maroc.

(62) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa, Volubilis et le problème de *regia Jubae*, dans actes du Xème colloque de *l'Africa Romana*., Sassari, 1992, p. 243-261, note 77. Nous avons eu la maladresse de présenter, manuscrit, cet article pour l'impression. Certaines fautes y demeurent malgré toutes celles qu'on a pu corriger lors des deux premières impressions, en voici quelques unes : p. 43 : *étonnement* au lieu de *étonnamment* ; p. 244 : qu'elle *fût* au lieu de qu'elle *fut* ; p. 248 : les transcriptions grecques de *Meschélan* et *Phéllinès, Jondin* au lieu de *Jodin*, p. 254 : d'être *exposé* aux attaques au lieu d'être *exposée* ; p. 256 : al'akhbari au lieu de *Al-kharaj* : p. 258 : *lissée* au lieu de *laissée, Spartes* au lieu de *Sparte* ; p. 243-261, *passim : Siphax* au lieu de *Suphax*. Nous en assumons l'entière responsabilité et nous nous en excusons auprès de nos lecteurs.

(63) Cf. Id, *Ibid.*

royautés comme celles des Baquates, des Macénites, des Bavares, de Masuna, Mastigas, Ortaïa etc., que des chercheurs mal intentionnés ou mal renseignés et parfois les deux à la fois ont véhiculé. C'est, pensons-nous, le souvenir de cette période qui a perduré tout au long de ces siècles de «recherche» et qui a fait qu'on ait répandu pour les uns et qu'on ait cru pour les autres, que le Maroc n'a jamais constitué, avant les Idrissides, une entité politique et que son système se limitait à un système tribal mené par de multiples chefs de tribus.

Quoiqu'il en soit, ce système tribal-même qu'on a tendance à regarder avec une certaine condescendance, ce système donc est venu à bout à l'imposante présence romaine dans l'ancien royaume du Maroc antique ou Maurétanie. Ainsi si l'on se contente du IIème et du IIIèmesiècles après J.C., nous constatons que des tribus comme celles des *Baquates*, des *Macénites* et des *Bavares* n'ont jamais cessé leur pression sur l'administration romaine. Aux IIème siècle déjà on les voit traverser le détroit et arriver en force jusqu'en Espagne, elle aussi possession romaine. Ils furent vaincus et refoulés, mais leurs pressions continuent jusqu'à la fin du troisième siècle. Ainsi, pendant le règne de Dioclétien (284-305), on assiste à une réduction en peau de chagrin des possessions romaines particulièrement dans l'ancien royaume de Maurétanie. A l'Ouest, les forces romaines étaient, en effet, obligés de se replier vers la région extrême nord de la Tingitane où ils n'avaient conservé que la zone s'étendant du Détroit à *Lixus*. A l'Est, en Césarienne, les Romains ne conservèrent que la partie Est de la province. Les premières possessions étaient rattachées aux diocèse des Espagnes, les secondes, divisées en deux zones administratives : Maurétanie césarienne et Maurétanie sitifienne, à l'*Africa*.

Après cette période et en dehors de ces possessions romaines qui apparemment le demeurent, au moins, jusqu'à l'invasion vandale en 429, c'est la confusion pour l'Historien et particulièrement en ce qui concerne la province ouest, la Tingitane, où l'opacité est encore plus grande. Le royaume du Maroc antique n'étant plus en contact avec Rome et étant un pays de tradition orale, rien ne nous est parvenu du renseignement historique concernant cette époque, en dehors du *Bellum vandalicum* de Procope[64] et quelques inscriptions qui, si ils nous révèlent l'existence, entre le Vème et le VIIème siècles, de Rois et des noms tels que Masuna[65], Massônas[66], Mastigas[67], Mastinas[68], Masties[69], Ortaïas[70] (Vartaïa)[71] elles ne nous précisent pas l'étendue de leurs Etats et ne

(64) Auquel il faudrait ajouter, entre autres et dans une moindre mesure. Id. *De aedificiis* ; L'œuvre de Victor de Vita : *La notitia provinciarum et civitatum africae ;* Le Code Justinien ; *Les Johannides* de Corippe ; *La Géographie* de Georges de Chypre, etc.

(65) *CIL*, VIII, 9835.

(66) Procope, *B V*, II, 13, 19.

(67) Id, *Ibid*, 20, 31.

(68) Id., *Ibid.*, II, 13, 19.

(69) Cf. J. Carcopino, Un «empereur» maure inconnu d'après une inscription latine récemment découverte dans l'Aurès, dans *REA*, T. 46, 1944, p.94-120 et particulièrement p. 95.

(70) Procope, *Ibid.*, II, 13, 19 et 28-29 ; 17, 8.

(71) Cf. J. Carcopino, *Ibid.*, p. 95.

nous permettent en aucun cas de retracer leur Histoire[72] et encore moins celle de toute la région que constituait le royaume du Maroc antique. Les sources arabes que A. Siraj commençait à découvrir en 1987[73] et où il prétend, pouvoir trouver le pont de la période dite période de rupture[74] et la clé pour le mystère de la période dite obscure[75], ces sources donc, même réunies avec

(72) On est même pas arrivé à se mettre d'accord sur l'identification des noms de ces Rois, ni sur le tracé du périmètre géographique d'influence de chacun d'eux. Ainsi, une controverse s'est installée entre les Historiens. S'ils sont tous d'accord pour voir en Ortaïa un seul et même homme, leurs avis divergent en ce qui concerne les autres noms des autres Rois ainsi que sur les étendues de leurs possessions à tous. Cf. à ce propos J. Carcopino, *Ibid.* ; Ch. Courtois, *Les Vandales et l'Afrique*, Paris, 1955, p. 333-337 ; J. Carcopino, Encore Masties, l'Empereur maure inconnu, *Revue africaine*, T. 100, 1956. p. 339-348 ; G. Camps, *Rex gentium maurorum et romanorum. recherche sur les royaumes de Maurétanie des VIème et VIIème siècles, dans Ant. Afr.*, T. 20 1984, p. 184-218 ; P-A. Fevrier, Masuna et Masties, dans *Ant. Afr.*, T. 24, 1988, p. 133-147 ; P. Morizot Pour une nouvelle lecture de l'*elogium* de Masties, dans *Ant. afr.*, T. 25, p. 263-184.

(73) La quasi totalité des sources arabes sur lesquelles s'est appuyé A. Siraj sont traduites soit en français soit en espagnol, certaines depuis le XIXème siècle et par conséquent s'il y avait matière à éclairer la période dite obscure, les antiquisants et les médiévistes n'auraient pas manqué de le faire bien avant lui et le pont n'aurait pas attendu notre chercheur de la fin du XXème siècle pour être établi. D'ailleurs c'est de ces traductions que A. Sraj s'est copieusement servi. Ceci en ce qui concerne les médiévistes et les antiquisants de langues européennes. Pour ce qui est des Arabisants, car contrairement à ce qu'à écrit J. Andreau, dans la Préface (cf. Siraj, *Image*, p. 7) ils peuvent être aussi des antiquisants, le retour aux sources arabes, n'est pas quelque chose de tout à fait nouveau et cela ne nécessite nullement, comme l'a avancé Siraj (*Image*, p. 12), «une connaissance profonde du Moyen-Age nord africain» (cf. aussi Id., *Ibid.* p. 14). A notre avis, la connaissance de la langue arabe suffit. Nous même qui ne prétendons pas dominer l'histoire médiévale, avons utilisé ces sources et avons dirigé des mémoires sur ce sujet au département d'Histoire de Rabat. L'un d'eux est celui d'El Harrif Fatima-Zohra, *Les sites antiques de la Maurétanie Tingitane d'après les Chroniqueurs arabes du Moyen-Age*, transformé suite à nos recommandations, à Paris-Sorbonne, en DEA, 1986, sous la direction de R. Rebuffat. Il est à noter que bizarrement, cet excellent mémoire, dont la lecture, selon l'aveu-même de Siraj à Sassari en 1992, a été à la base du choix de son sujet, ce mémoire donc, dont le Marocain et son entourage français ne peuvent ignorer l'existence, n'est pas mentionné par l'Auteur de l'*Image* (cf. *Image* p. 13 et 14) avec les travaux, publiés et non publiés, faits avant lui dans ce domaine. De là à vouloir laisser la primauté de l'intérêt à l'idée de l'exploitation des sources arabes dans l'Histoire du Maroc antique, à Paris et à Siraj, nous sommes en droit de penser qu'il n'y a qu'un pas. Pour preuve, cf. Siraj, *Image*, p. 7.

(74) «L'une des particularité de l'historiographie moderne du Maghreb, écrit Siraj, est sa «discontinuité». Ce caractère est particulièrement évident pour les siècles qui séparent la fin de l'Antiquité du début du Moyen-Age. En prenant le Maroc du Nord (sic) comme exemple, ce livre tente de jeter un pont entre les deux périodes» (le mot de la couverture de l'Auteur de *L'image de la Tingitane*). «Au fond, continue l'Auteur, c'est à la possibilité d'établir des liens concrets entre les deux périodes historiques traditionnellement considérées comme différentes, que nous souhaitons aboutir» Siraj, *Image*, p. 11.

(75) «Cet ouvrage représente un premier pas sur le chemin de la *«réconciliation»* (sic) entre les Historiens de l'Antiquité et ceux du Moyen-Age. Nous entendons par là que l'idée directrice de ce travail consiste à voir dans les sources classiques et arabes un fond commun qui permet, une fois réuni, une meilleure connaissance des «siècles obscurs» de l'Afrique du Nord» (Siraj, *Image*, p. 12). «L'une des raisons de ce caractère très limité des études antérieures, nous dit Siraj, réside dans le fait qu'elles ont été faites généralement par des antiquisants qui tout en =

les classiques, ne nous permettent en aucune manière de faire une lumière quelle qu'elle soit sur l'Histoire du Maroc de cette période. Une période qu'on peut qualifier, avec raison, de période de rupture, mais une rupture comme l'entendent les Historiens contemporains, une rupture dans le tissus de l'écriture de l'Histoire de notre pays due elle-même à une rupture de sources. Une période obscure pour l'Historien en raison de la non connaissance des événements qui l'ont jalonné et ce par manque de renseignements dans les écrits antiques et médiévaux fût-ce réunis. Nous dirons plus que ça, l'historigraphie arabe qui reproduit dans sa majorité, quelques renseignements tirés du résumé, d'ailleurs pauvre, de Paul Orose, traduit à l'arabe(76) en Andalousie au Xème siècle, nous apportent moins et beaucoup moins que ce que nous apportent les sources grecques et latines sur cette région durant la période située avant la première moitié du Vème siècle de notre ère(77) et presque rien sur la période située entre la moitié de ce siècle et l'arrivée de *Moussa Ibn Nouçaïr*. Par conséquent, en attendant des résultats sérieux d'une archéologie probante(78), quoique qu'en clame Siraj, rien ne permet, pour l'instant de retracer l'histoire ou même de donner l'image du royaume du Maroc antique et encore moins de sa province ouest.

Le royaume du Maroc antique, tout comme les royaumes *imazighen* voisins, possédait un certain nombre de cités. Certaines avaient joué le rôle de capitale. II semble que c'est Lixus, ville dont l'époque de fondation remonte à celle de Rome si ce n'est encore plus loin, qui fut la première cité à avoir joué ce rôle. Antée y avait construit son palais, nous rapporte Pline l'Ancien. Peut-être en raison de débarquements et de pressions d'étrangers, Phéniciens ou Grecs en l'occurrence, que les Rois du Maroc antique eurent à abandonner cette ville côtière et par là même bien exposée au danger et durent se retirer légèrement vers l'intérieur.

En effet une indication qu'on a pu relever *d'Al-Bakri* nous a incité à penser que c'est sur la localité que supplante actuellement la ville de *Ksar El-Kébir* qu'est tombé le choix des Rois maures(79). Située à environ 36 kilomètres de

---

= étant des érudits en matière d'histoire antique, sont aussi victimes de cette spécialisation dont nous avons parlé. L'une des nouveautés de cette recherche, continue l'Auteur, est qu'elle prétend (sic) avoir comme principe le fait de considérer la source arabe non pas seulement (sic) comme un moyen de repère des sites aniques, mais aussi comme moyen permettant de mieux connaître l'Afrique antique, ou du moins ce qui en restait [?] au Moyen-Age d'une part, et d'autre part, de voir de près la conception, l'image ou la représentation de cette période antique chez les historiens et les géographes arabes» (Siraj, *Image*, p. 14).

(76) Cf. la traduction arabe chez A. Badaoui, *Orosius, tarikh al-alam*, Beyrout, 1982.

(77) Paul Orose né en 390 ap. J.-C. n'évoque, et c'est évident, que les événements antérieurs à la période où lui-même a vécu.

(78) Les résultats archéologiques ne sont jamais à l'abri des erreurs d'incompétents, des falsifications d'archéologues malhonnêtes et de pseudo-archéologues troquant la science contre le sensationnel.

(79) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa, Volubilis et le problème de *regia Jubae*, dans actes du Xème colloque de l'*Africa Romana*, Sassari, 1992, p. 254 et 255.

la mer, sur une colline[80] dominant le fleuve navigable de *Loukos* selon *Al-Bakri*, cette localité, qui avait les avantages d'un port mais n'en avait pas les inconvénients, couvrait, selon cet Auteur[81] et l'Auteur almohade anonyme[82] des vestiges antiques. Dans cet endroit, nous précise l'Auteur andalous[83] «résidaient les Rois du *Maghrib*»[84]. Rien ne nous permet de douter de la véracité de cette information. Le palais du chef des *koutama, Abd El-krim*[85], a bien pu supplanter un autre palais, royal celui-ci, de l'Antiquité.

Située sur une colline, bordée au nord de terrains marécageux, à l'Ouest et au Sud par l'oued Loukos, cette cité bénéficiait d'une position bien forte, digne de celle de Rome. Et ce n'est pas un hasard, si le Souverain saâdien Abd El-Malik et son frère, le futur Ahmed Al-Mansour Addahbi, l'ont choisie pour y attirer l'armée du Portugais Don Sébastien le 14 août 1578. La topographie du champ de bataille a fait beaucoup de mal aux troupes portugaises. «C'est autant la nature (ici la marée montante) que la cavalerie d'Abd El-malik qui viendra à bout des troupes de Don Sébastien», remarque Guy Martinet dans *L'histoire du Maroc* ouvrage écrit par une pléiade d'éminents professeurs parmi lesquels Brahim Boutaleb[86].

Ainsi son site, son voisinage de Lixus, ville industrielle où se trouvait l'atelier monétaire du royaume et fenêtre du pays sur l'Espagne, sa situation de carrefour des axes du Maroc atlantique, favorisent l'hypothèse de voir en cette localité un centre important du royaume, pourquoi pas une capitale comme le rapporte Al-Bakri. Le nombre de *tumuli* qui se trouvent selon les travaux de G. Souville[87] autour de Qsar El-Kébir plaident dans le sens de l'information recueillie et rapportée par cet Auteur du XIème siècle. Que signifie la présence des ces monuments funéraires gigantesques, qu'on dit royaux, si ce n'est la traduction matérielle de la présence permanente à cet endroit d'une dynastie régnante. C'est peut-être sur ce site qu'il faut placer la localité de *Gilda*, citée en tête de liste des villes intérieures par l'Auteur tingérite Pomponius Méla[88].

---

(80) Al-Bakri *Al-moghrib fi dikri bilad Ifriqya oua al-Maghrib*, 1965, p. 110, (= trad, de Slane, p. 216).

(81) Al-Bakri, *Ibid.*

(82) *Kitab Al-Istibsar fi ajaïbi al-amsar*, Casablanca, 1985, p. 189.

(83) Siraj qualifie cet Auteur et bien d'autres parmi lesquels Al-Warraq, Azzuhri, Abou Ḥamid Al-Andaloussi, Ibn Abd-Arrahim Al-Gharnati, Al-Waṭwaṭ et même Ibn Khaldoun (!) d'Espagnols. Cf, Siraj, *Image*, p. 53, 60, 182, 478 etc. Tout au long de son ouvrage notre chercheur utilise aussi le mot indigène, terme cher à l'historigraphie coloniale pour désigner les anciens habitants de l'Afrique du Nord. Il est allé même jusqu'à les qualifier de barbares et de sauvages. Les Arabes, eux, ont eut droit au terme de Bédoins.

(84) Al Bakri, *Ibid.*

(85) *Kitab Al-istibsar fi ajaïbi al-amsar*, p. 189.

(86) B. Boutaleb et *Alii*, *Histoire du Maroc*, Paris, 1967, p. 205.

(87) Cf. G. Souville, *Atlas préhistorique du Maroc*, I, *Le Maroc atlantique*, Paris, 1973, p. 306.

(88) Méla, III, 107.

Le nom de *Gilda*(89) n'évoque-t-il pas les termes *Aguellid* (Roi), *Tagldit* ou *tigldit* (royaume), *Tiglda* (les royaumes, les Etats). Le nom de *Gilda* ne peut-il pas avoir un rapport avec ce mot en tant que centre des possessions d'un royaume ? Ou bien, si l'on veut, ne peut-il pas être le reste d'une expression mutilée à savoir *Tin Iguildan,* «celle (la cité) des Rois», autrement dit la capitale. Latinisé, le terme est devenu *gilda*, après l'abandon de la particule *tin* équivalant à la préposition d'appartenance *de (des)* et la chute du *n* de la fin du mot. Cette dernière pratique est fréquente dans la transcription latine des mots d'origine *tamazighte*(90). La présence encore aujourd'hui aux environs de ce site de la tribu *Ms-guilda*(91), désignation qui veut dire apparenté à *(Guilda)*(92), ne plaide-t-il pas dans ce sens ? Si la découverte à Qsar El-Kébir d'inscriptions grecques et latines témoigne de l'ancienneté du site, ce que personne ne conteste, elle ne permet pas, et jusqu'à découverte de preuves irréfutables, de continuer, après Châtelain, à y voir *l'Oppidum Novum*. Pourquoi les latinophones auraient-ils affublé une cité dont l'existence est bien antérieure à leur époque de ce vocable fait pour désigner une cité nouvelle ? *L'oppidum Novum* n'est-il pas la réplique d'un site fort, lui, *Vetustum* et qui pourrait être, le cas échéant, *Qsar El-Kébir.*

Ce site, coupé de la Méditerranée par les montagnes rifaines, pourrait avoir été jugé non conforme à la nouvelle politique du royaume et avoir été abondonné par *Bocchus* après l'ouverture de son pays sur Rome au lendemain de la capture de *Iugurthan* et de l'extension de son royaume vers l'Est. La ville de Siga, sur l'Oued *Tafna*, ancienne capitale des *Masaesyles*, semble être toute désignée pour être la ville choisie par *Bocchus* comme emplacement pour sa capitale. C'est dans cette cité que le Roi frappa la deuxième série de ses monnaies ; sachant que la première sortait des ateliers de la ville économique et industrielle du royaume, à savoir Lixus(93).

Après la mort de *Bocchus I*, à un moment donné des années soixante-dix avt J.C., et le partage de son royaume entre ses fils *Bogud* et *Mastanésosus*, les capitales de l'un et de l'autre furent respectivement *Tingi* et *Iol*.

A l'Est, après la mort de Mastanesosus dans les années cinquante, son fils qui hérita de la partie Est de l'ancien royaume de Maurétanie, annexa, après la défaite et la fuite de son oncle *Bogud*, et par la bénédiction d'Auguste, la partie Ouest de l'ancien royaume qu'il continua à gouverner de sa capitale, *Iol*. Cette même *Iol* qui deviendra, sous le règne de Juba II, *Caesarea* en

---

(89) Le *G* latin, comme chacun sait, n'est pas mouillé.

(90) Nous citons à titre d'exemple : le nom *Cirtan* devenue *Cirta, Capusan Capussa, Masinissan Masinissa, Gulussan Gulussa, Iugurthan Iugurtha...*

(91) Il est vrai que les tribus et les populations bougent, mais ici la coïncidence est troublante.

(92) Ses habitans sont désignés par le vocable *gildites*, cf. Alexandre Plyhistor, *apud* Etienne de Byzance, dans R. Roget *Le Maroc chez les Auteurs anciens*, 1924, p. 21.

(93) Ville portuaire de pêche et d'industrie du poisson faisant face à l'une des cités les plus actives, *Gadesh*.

hommage à Auguste *Caesar*[94].

A l'Ouest, *Bogud*, trop ouvert sur le monde grec et latin, gouverna son royaume, avant d'être chassé de sa capitale, *Tingi*. C'est, sans doute, lui, le Roi aux trente éléphants évoqué par El-Bakri et non pas Bocchus comme l'avance A. Siraj qui est tombé ici sous l'influence de De Slane qu'il ne cite pas[95]. D'ailleurs on ne sait pas lequel du père ou du fils[96] est le sujet de la pensée de l'Auteur de *l'image de la Tingitane dans l'historiographie arabe médiévale*. Que celui-ci ait pensé à l'un où à l'autre, ce que nous pourrons dire c'est qu'aucun des deux n'a régné sur *Tingi*. Au premier, elle échappait, car elle faisait partie des possessions du Roitelet, Ascalis; au second, elle sortait de son autorité, car elle commençait, apparemment, à dépendre du monde romain[97].

Pourquoi alors ce serait Bogud ? Parce que c'est apparemment le seul Roi, digne de posséder des éléphants dans son armée[98], à avoir régné sur *Tingi*. Ni Baga, ni les deux Bocchus, ni même Juba II et son fils Ptolémée ne l'ont insérée dans leurs royaumes. Fidèle à ses interprétations et déductions hatives, A. Siraj voit dans Pline l'Ancien, qui parle pourtant de soixante éléphants et non trente[99], une source d'Al-Bakri à ce sujet[100]. A moins que L'Auteur andalous ne se soit limité à la première tranche de la phrase de l'écrivain latin !!!

(94) Commentant l'explication de Hassan Al-Ouazzan *(Description de l'Afrique*, t. I, p. 199-200) de l'origine du terme *Qaysariyya*, l'Auteur de *L'image* écrit : «Jean Léon l'Africain explique l'origine du terme *kaysariyya*, qui désignait au Moyen-Age certaines places commerciales des villes marocaines, par le fait qu'un empereur romain eut l'idée de créer dans chaque ville un petit marché pour des raisons de sécurité et de préservation des revenus de l'Etat. Il est inutile, continue Siraj, de rappeler que cette tradition populaire n'est pas attesté par les textes. Mais rien n'empêche de croire que l'origine du terme *Kaysariyya* qui rappelle celui de *Caesar*, et qui est encore utilisé de nos jours, n'est que le souvenir de celui attribué par le roi Juba II à sa capitale maurétanienne». Le commentaire apporté par notre chercheur reste confus et incomplet. Pour notre part il n'a y a pas lieu de chercher l'explication ni dans les textes du Moyen-Age, ni dans le nom de *Caesarea* de Juba II, il s'agit tout simplement du souvenir du *forum* romain donc césarien, place de marché par excellence.

(95) Cf. Al-Bakri, (Trad. De Slane), p. 214, notel.

(96) Nous sommes en mesure de se demander s'il savait que deux Rois du même nom existaient, lui qui ignore l'existence de *l'Africanus* alors qu'il y en avaient deux, plus illustres que les deux *Aguellid* et que l'on doit retenir dès l'ABC de l'Histoire antique de l'Afrique du Nord. D'ailleurs quand il parle de Bocchus il en parle comme s'il n'y en avait qu'un seul. Il en est de même pour les Rois Juba et Hiempsal. (cf. Siraj, *Image*, p. 204).

(97) Gascou J., Note sur l'évolution du statut juridique de Tanger entre 38 avant J.C. et le règne de Claude, dans *Ant. Afr.*, 12, 1978, p. 109-124.

(98) Ascalis un roitelet vivant de la piraterie.

(99) Selon Pline l'Ancien, *HN*, VIII, 15 «Le Roi Bocchus ayant fait attacher à des poteaux trente éléphants contre lesquels il avait résolu de sévir,et les ayant exposés à trente autres des leurs, on eut beau charger ceux-ci pour les exciter, on ne peut les résoudre à se mettre au service de la cruauté d'autrui».

(100) Cf Siraj, *Image*, p. 230. En ce qui nous concerne, nous pensons que les quelques maigres connaissances relatives à l'Antiquité rapportées par les Auteurs arabophones du Moyen-Age ne peuvent pas provenir, directement, des œuvres très riches de Pline ou de Tite Live, mais bien d'un ouvrage les abrégeant un peu trop.

Mais que signifie le nom *Tingi* ! Selon A. Taoufiq, qui, sans doute, pensant à l'appellation actuelle de la ville du détroit, *Tanja Al-Alya*, a décomposé le terme *amazigh* en *Tin* et *Igui*, ce nom pourrait signifier «celle (la cité) du haut»[101]. Seulement, quand on se réfère à l'information rapportée par Al-Bakri, qui dit que «la ville actuelle est bâtie sur une hauteur plus élevée que l'emplacement de l'ancien Tanger, lequel a été envahi par les sables»[102] et à la remarque de M. Ponsich[103] quant au site sujet à une «inondation saisonnière», on se demande s'il n'y a pas lieu de garder l'orthographe du mot intacte et de lui trouver une autre signification, à savoir «crue» ou «inondation». L'expression arabe *Aṭṭinou ja'a* (la boue est arrivée) que d'aucuns s'ingénient à rapprocher du nom arabisé de *Tingi*, ne trouve-t-elle pas sa légitimité dans la topographie du lieu et dans une tradition véhiculant la quasi-traduction de son nom antique ? Toutes ces légendes traitant des eaux et des inondations dans cette zone-même ne peuvent-ils pas nous inciter à pencher du côté de la deuxième interprétation ?

Tanger ne portait pas uniquement le nom antique de *Tingi*. En effet Al-Bakri nous dit : «Idris était arrivé au Maghrib, s'établit à *Ouililn*[104] et *Ouililn* est le nom de Tanja en Berbère. Selon Mohammed, continue l'Auteur, *Oulili* est située à une journée de Fèz, et ce fut là qu'Idris, fils d'Idris, cessa de vivre»[105]. On constate, ici, que Al-Bakri fait une distinction entre les deux termes utilisés par lui, rappelant par l'un Tanger, par l'autre Volubilis. De même lorsque on examine de très près le texte arabe, on se rend compte que le premier mot peut être lu, en effet *Ouililn* et le second *Oulili*. Or le premier terme n'est que le pluriel du mot *«Ill»*[106] qui signifie *mer* en *Amazigh* précédé du *«ou»*

---

(101) A. Taoufiq, A propos du sens du nom de *Tanja* (en arabe), dans actes du colloque *Tanger (1800-1856), contribution à l'histoire récente du Maroc*, Rabat, 1991, p. 33-42. Or, à notre avis, si une *Tanja Alia* (Haute) existe aujourd'hui c'est par opposition à une *Tanja Hadra* (Basse) qui avait exité autrefois ; à l'image de Fès Al-Bali et Fès Jdid.

(102) Al-Bakri, *Ibid*, (trad.,) p. 214.

(103) M. Ponsich, Tanger antique, dans *ANRW*, 1982, 10, 2, p. 788.

(104) C'est à notre sens, la lecture (la graphie arabe le permet) qu'il faut donner à ce mot. L'ignorance de la signification de ce terme *amazigh* a, à notre avis, conduit le copiste, à avancer le point du *noun* par rapport à sa boucle et à prendre celle-ci pour *Al-alif Al-maqsoura* ce qui a donné lieu à une lecture corrompue du mot puisque on peut lire *Ouililna*, terme dépourvu de sens et qui provoque une confusion dans le sens de la phrase (Cf. la graphie dans Al-Bakri, *Ibid*, p. 118). Par la suite, le nom *Ouilili*, étant célèbre, a pu alors supplanter le nom, lui, moins connu, celui de *Ouililn* dans les deux autres écrits du moyen-âge qui nous sont parvenus à ce sujet : celui d'Al-Watwat, *Mabahij al-fikar wa manahij al-'ibar*, trad ; Fagnan, p. 46 et celui d'Al-Himyari *Arrawd al-mi'tar fi khabari al-aqtar*, Beyrout, 1975, p. 396, p. 396 qui, dans les mêmes termes, reproduisent Al-Bakri.

(105) Al-Bakri, *Ibid*., p. 118. Trop gêné par cette révélation, A. Siraj, qui cherche, comme d'habitude, à adapter le texte à ses hypothèses, procède à une véritable réécriture du texte, en coupant par-ci, en insérant par-là pour aboutir à la conclusion que ce terme ne concerne pas Tanger (cf., *Image*, p. 498). On peut observer le même phénomène de réécriture du texte de la part de cet Auteur aux p. 229 et 523-524 entre autres.

(106) Le nom *Al-illani* fréquent au Moyen-Age, peut avoir pour signification le marin ou le Tangérois.

qui veut dire, ici, et selon le contexte, *«le lieu de»*. Le tout a pour sens *«le lieu des mers»*, autrement dit *«le lieu des deux mers»*, le duel n'existant pas en *Amazigh*. D'ailleurs, la même signification se trouve encore aujourd'hui dans la qualification de la ville du détroit de *«Madinat al-bahraïn»*.

Le royaume du Maroc antique n'avait pas que ces capitales comme centres urbains. D'autres cités avaient existé avant l'arrivée des Romains. Notons entre autres, et d'abord à l'Est *Siga, Gunugu, Auzea, Tipasa, Tupusuptu, Cartenna, Rusgunae, Rusazus, Saldae, Igilgili, Timici, Tigava, Succhabar*, etc ; à l'Ouest : *Banasa, Thamusida, Rusadir, Zilil, Babba, Tamuda, Sala, Volubilis* ou plutôt *Oulili*. En effet, le nom le plus authentique de cette cité qui a continué, comme chacun sait, à jouer un rôle important au début du Moyen âge, puisque elle était la capitale de la principauté d'Idriss I, fondateur du premier Etat musulman dans la partie ouest de l'ancien royaume du Maroc antique, est celui rapporté par les Auteurs arabes ou arabophones de cette période à savoir *Oulili* ou «le lieu au laurier (rose)». Cette ville qui ne sera pas encore abandonnée au XII^{ème} siècle[107], et dont les moulins et les pressoirs ont, sans doute, continué à exercer une attraction sur les habitants des environs, cette ville portait un autre nom dont la transcription arabe rapportée par l'Auteur du *Kitab Al-Istibsar* est composé d'un *T*, un *Yá*, un *S*, un *R* et un *T* fermé de fin de mot[108]. Doit-on lire Taïssira comme le propose Saâd Zaghloul qui ne fait aucun commentaire à ce sujet ? Ou bien Tisra qui semble être attesté si l'on se réfère à R. Thouvenot[109] ? Ou bien s'agit-il d'une transcription qu'on peut lire *Tissirt*[110], *Tissira*[111] ou *Tissirin*[112]. Car *Tissirt* signifie en *Amazigh* moulin et Tissira ou *Tissirin* en sont deux des trois variantes[113] de son pluriel. Or, nulle n'ignore et n'est sensé ignorer le nombres de moulins et de pressoirs découverts jusqu'à nos jours dans ce site. Ceci nous éloigne de l'interprétation erronée de A. Siraj qui s'est mis à réécrire le mot d'origine *tamazighte* en remplaçant une lettre par une autre, aux graphies arabes bien différentes, pour aboutir à la conclusion que *Tisra* de l'Auteur du moyen âge était en fait *Tizra*[114]. Or, quand on a une moindre connaissance de *l'Amazigh*, on sait, d'abord, que *le*, ou, *les* pluriels d'un nom masculin, et celui d'*Azrou* qu'a proposé l'Auteur en

---

(107) Elle demeure occupée jusqu'au XIV^{ème} siècle cf. D. Eustache, *Corpus des dirhams idrissites et contemporains*, Rabat, 1970-71, p. 162-164 et notes 1-15.

(108) Kitab *Al-Istibsar fi 'ajaïbi Al-Amsar*, texte publié et commenté par Saâd Zaghloul Abdel-majid, Casablanca, 1985, p. 194.

(109) Cf. R. Thouvenot, *Volublis*, Paris, 1949, p. 11.

(110) Il est très probable que le *T* final soit à l'origine un *T* ouvert, mais fermé par la main d'un copiste non *amazighophone* ignorant le sens du terme et croyant trouver là une faute d'orthographe ; sachant que le *T* final est d'ordinaire fermé sauf dans les rares cas où il est précédé d'un *Soukoun*.

(111) Il est très probable aussi que l'Auteur ait ajouté un *T* fermé à ce mot féminin terminé par *A*.

(112) Il est très probable enfin que le *Noun* de fin de mot, et ici non attaché à la lettre le précédant, soit pris pour un *T* fermé. La graphie du mot en arabe permet, en effet, les trois lectures.

(113) Nous avons *Tissira, Tissirin et Tissar*, cf. M. Chafiq, *Op. Cit*, p. 18.

(114) A. Siraj, *Image*, p. 524 et 600.

en est un, ne peut pas commencer par le *Ti*, marque, lui, du féminin pluriel et que les pluriels du mot *Azrou* ne sont que *Izra, Izran, Izrwan* et *Izrouthn*. Mais même si l'on admet que le terme *Tizra* existe en tant que pluriel de *Tazrout*, pourquoi alors les habitants de cette région auraient-ils affublé ce site, encore occupé au XIIème siècle, de ce nom alors que ses murs ne devaient pas être par terre à ce moment ? Pourquoi cette appellation serait-elle liée à la pierre ; les lieus pierreux manquent-ils dans cette zone pour que celui-ci en porte la désignation ? Et si l'on admet que c'était le cas, pourquoi cette appellation a-t-elle disparue alors que l'état pierreux du lieu ne fait qu'augmenter avec les siècles ? Et si la désignation *Tizra* était effective, ce dont nous doutons fort, pourquoi l'Auteur du *Kitab Al-Istibsar*, aurait-il eu recours, pour écrire ce mot, à une autre lettre, ici le *S*, pour remplacer le *Z*, alors que celui-ci existe dans la langue où il rapporte l'information à savoir l'arabe ?

Cette ville qu'est *Oulili*, devenue *Volubilis* chez les Latins(115) et les localités que nous avons énumérées plus haut ne constituent pas une liste exhaustive des cités du royaume du Maroc antique(116). Le fait urbain, donc, n'était pas étranger à la civilisation de ce pays dans les temps antiques. N'était pas étranger non plus l'agriculture qui va de paire avec lui. La présence de nécropoles, reflets de regroupements permanents plus ou moins grands d'individus sur un lieu donné, la mise au jour de meules, de broyeurs, et de squelettes d'animaux domestiques datant d'il y a 4000 ans, la découverte de gravures rupestres représentant des outils agricoles et des attelages remontant à la nuit des temps, témoignent, si besoin s'en ressent, de l'enracinement, depuis fort longtemps, de cette activité liée à la terre, dans notre pays.

Pendant la période historique antique bien des Auteurs l'ont confirmé. Strabon(117), Mela(118), Pline(119) et Tite Live(120) ou bien relatent la richesse du

---

(115) Le nom de *«Volubilis» est probablement le résultat d'un calembour. Les Romains en voulant latiniser le nom amazigh, Oulili* (= emplacement au laurier rose) ont dû choisir un mot phonétiquement proche, l'adjectif substantivé *volubilis*, cela est d'autant plus facile que le lieu abonde de cours d'eau qui le serpentent. Sachant que l'adjectif *«volubilis, e»* vient, selon Gaffiot, du verbe *volvo* qui veut dire, entre autres, qui roule en parlant d'un cours d'eau. Il est peut-être parfois inutile d'abandonner certaines solutions «paresseuses» semble-t-il (A. Jodin, *Volubilis, regia Jubae, contribution à l'étude des civilisations du Maroc antique préclaudien, Paris, 1987, p. 30)* de pousser à tout prix la recherche pour la recherche (Id. *Ibid.*) et d'arriver, en fin de compte, à glaner la *«base»*, la *«racine»*, la *«finale»*, du nom de cette cité *tamazighte*, devenue romaine, d'un peu partout dans le monde, sauf chez les autochtones (cf. l'hypothèse de A. Jodin, *ibid.*, p. 30-32).

(116) De nombreuses localités citées dans les textes anciens attendent encore leur identification. L'apport des textes arabes ou émanant d'Auteur arabe (ici Hassan Al-Wazzan) à ce sujet reste indigent et le terme *ancienne*, utilisé pour désigner des localités est souvent galvaudé.

(117) Strabon *Géographie*, Livre XVII, III, 4.

(118) Méla, 1, 5, 28, et III, 10, 105. Méla soulève toutefois l'indolence de la population I, 5, 28.

(119) Pline, *HN*, V, 6 et 13.

(120) Tite Live, Livre XXX, 8, 7. Cf ; aussi, H. Ghazi-Ben Maissa, Massinissa (203-148 avt J.C.), un grand ou un piètre *Aguellid*, dans actes du colloque *Charles André Julien et le Maghreb*, Rabat, 1997, sous presse.

sol du pays en agriculture ou bien font allusion à celle-ci. La place que devait revêtir la culture du blé et de la vigne[121] dans l'activité agricole du royaume et par conséquent dans son économie était telle que des Rois avaient gravé l'épi de blé et la grappe de raisin sur leurs monnaies[122]. Et c'est donc une grande erreur que de dire que le royaume du Maroc antique était un pays de nomades et de nomades seulement. Et ce n'est sans doute pas un hasard si les Anciens y avaient placé le fameux jardin des Hespérides. De même que nous possédons des monnaies portant les enseignes de ces deux denrées alimentaires, nous avons des pièces où sont gravés [123] le poisson, la vache, le cheval et l'abeille, ce qui ne fait que témoigner de l'importance liée à ces produits et la fierté qu'en tiraient les Maures avec des Rois à leurs têtes. Ces monnaies en bronze, en argent et parfois même on or, découvertes jusqu'alors[124], circulaient dans le royaume du Maroc antique depuis la fin du IIème siècle avant J.C, à une date où de nombreuses nations étaient encore enfoncée dans l'économie du troc.

Le Maroc antique était gouverné par des Rois. Les populations étaient apparemment attachés à ce régime[125]. Les Rois étaient absolus, apparemment de droit divin à l'instar des Grecs. Les légendes tissées autour de leurs origines, les tertres, les *tumuli*, et les mausolées dressés sur leurs cendres tentent à le prouver[126]. Les Auteurs chrétiens de l'Antiquité reprochaient aux Maures les culte qu'ils rendaient à leurs souverains déjà décédés bien longtemps avant[127].

La royauté était héréditaire. Elle s'effectuait de père en fils. Nous n'avons pas trace, dans les sources écrites qui nous sont parvenues, de présence de sénat en tant qu'institution, ou d'assemblée du peuple à l'échelle du royaume, comme c'était le cas en Grèce et à Rome. Si un conseil de chefs de tribus existait, nous n'avons aucune idée sur son rôle ni sur son fonctionnement. Il apparaît des textes que les Rois gouvernaient et menaient les guerres en s'appuyant sur les membres de leurs familles, leurs fils surtout. Et l'on exagérerait pas si on désignait ce régime par le terme de *familiacratie*.

---

(121) Il semble qu'un promontoire situé à l'extrême nord-ouest du Maroc, le cap spartel (?) tirait son nom du terme «vigne» en *amazigh* Cf. Méla, III, 10 : Strabon, XVII, 3, 2 ; Pline, *HN*, V, 2 et Ptolémée, IV, 1, 1.

(122) CF. J, Mazard, *CNNM*, p. 68-195, *passim*.

(123) Id., *Ibid.*

(124) L'archéologie marocaine qui est encore à ses débuts pourrait nous réserver des surprises qui seraient à même de faire monter l'entrée du Maroc antique dans le système d'économie monétaire à une date encore plus haute.

(125) Sous la domination romaine, Lucceius Albinus (Tacite, *Histoires*, II, 58), procurateur sous Néron de la Césarienne ensuite chef des deux provinces de Maurétanie, révolté contre l'Empereur se serait (ou l'aurait-on accusé) de s'emparer des insignes royaux et du nom même de Juba II, pour apparemment mobiliser les gens derrière lui. Le Romain n'aurait pas agi ainsi (ou bien ses supérieurs ne l'auraient pas accusé de ce délit) s'ils ne savaient pas l'un et les autres que cela trouverait un échos favorable auprès des habitants de l'ancien royaume.

(126) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa, Le culte royal en Afrique mineure antique. dans *Héspéris*, vol. XXXV, 2, 1997, p. 7-42.

(127) Cf. Id., *Ibid.*, p. 27-29.

Pour mener des guerres, ces Rois avaient, sans doute en plus des armées de tribus, des éléphants[128] et des chevaux[129]. En plus des gens de la nation, les Rois recrutaient parfois des mercenaires[130].

Les Rois menaient une vie fastueuse, habitaient des palais, avaient des esclaves pour les servir, portaient un diadème[131], comme les *Basileus* grecs et revêtaient, comme eux, des manteaux de pourpre de fabrication *tamazighte*[132], très prisée dans tout le monde Méditerranéen. Les dimensions, la beauté, la perfection des tables de Juba II[133] et de son fils Ptolémée[134], en bois de thuya, vendues aux enchères à Rome après l'annexion de leur royaume sont restées gravées dans les annales. «Celle commandée par Ptolémée, Roi de Maurétanie, était, nous dit Pline l'Ancien, faite de deux demi-cercles, mesurant quatre pieds et demi de diamètre et un quart de pied d'épaisseur, et l'art en cachant la jointure, nous dit l'Auteur latin, contemporain de ces événements, avait fait un miracle plus grand que n'aurait pu faire la nature»[135].

Les Rois *imazighen* avaient subi dans leur ensemble une influence romaine et grecque. Deux parmi eux avaient épousé des Greco-égyptiennes. La femme de Bogud s'appelait Eunoé (Douceur)[136], celle de Juba II, Cléopâtre Séléné (Lune) était la fille de la grande Cléopâtre, Reine d'Egypte, et du *triumvir*, Marc Antoine[137]. Après sa mort, le Roi épousa une autre grecque, la princesse, *Glaphyra*[138], de laquelle il se sépara pour épouser une troisième grecque prénommée *Urania*[139]. Lorsqu'il eut un fils c'est le prénom Ptolémée

(128) Pline, *HN*, VIII, 5 ; cf. aussi *De Viris Illustribus*, 66 et Al-Bakri, p. 109 (= Trad., p. 214). Mazard, *CNNM*, p. 68-195, *passim*.

(129) La cavalerie maure avait deffrayé la chronique. Les chevaux constituaient une des fierté des Rois qui les faisaient figurer sur leurs monnaies. Cf. Mazzard, *CNNM*, p. 68-195, *passim*. Une thèse intitulée *«Chevaux et cavaliers en Afrique du Nord antique»* est en train de se réaliser sous notre direction. Elle comporte un volet important sur la cavalerie maure.

(130) Appien, *Numidica*, V ; Id, *Les guerres civiles*, IV, 54.

(131) Cf. les effigies des Rois dans Mazard, *CNNM*, p. 68-195, *passim*. ; les portraits des Rois, Juba II et Ptolémée, dans H. Ghazi-Ben Maissa, Encore et toujours sur la mort de Ptolémée, le Roi *amazigh* de Maurétanie, dans Hespéris, XXXIII, 1995, p. 22, 24, 28.

(132) Cf. Pline l'Ancien, *HN*, V, 12, VI, 201, IX, 127, XXXVII, 204 ; Silus Italicus, XVI 569 ; *Histoire Auguste, Claude*, XIV, 8 ; Méla, III, 10, 104 ; Horace, *Epîtres*, II, 2, 181-182 ; Ovide, *Fastes*, II, 319.

(133) Pline l'Ancien, *HN*, XIII, 92.

(134) Pline l'Ancien, *HN*, XIII, 93.

(135) Pline l'Ancien, *HN*, XIII, 93.

((136) Suétone, *César*, LII, 1.

(137) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa, Encore et toujours sur la mort de Ptolémée, le Roi *amazigh* de Maurétanie, *Hespéris*, XXXIII, 1995, 32-33.

(138) Fille d'Archélaüs, Roi de Cappadoce, cf. Flavius Josèphe, *Antiquités judaïques*, XVII, 13, 14 ; *Id, La guerre des Juifs*, II, 7, 4.

(139) Cf. H. Ghazi-Ben Maissa, Encore et toujours sur la mort de Ptolémée, le Roi *amazigh* de Maurétanie, dans *Hespéris*, XXXIII, 1995, p. 31 ; et Id., Les Rois *Imazighen* et le monde Grec, dans *Hespéris*, sous presse.

qu'il lui donna. Lorsque ce Roi érudit eut à écrire ses nombreux ouvrages, c'est dans la langue d'Homère qu'il s'exprima[140].

Mais si l'hellénisme avait séduit les Rois, le commun des *Imazighen* était plutôt attiré par la civilisation punique.

Tout le monde s'accorde à dire que la mort de Carthage en 146 avt J.C. n'a pas entraîné avec elle la fin de l'emprise qu'avait la civilisation punique sur les *Imazighen*. Peut-être parce que cette civilisation était un peu la leur. En fait qu'est qu'un Carthaginois de l'année 146 avt J.C., si ce n'est le résultat d'un mélange de Phéniciens et *d'Imazighen*. Car il serait quasi impossible que les quelques familles phéniciennes, installées sur le sol africain, affrontées souvent à la guerre, donc usées par elle, entourées de toute part *d'Imazighen*, puissent rester et pendant plus de six cent cinquante ans fermées à ce peuple qui les enveloppait de toute part et continuer à ne se reproduire qu'entre elles. C'est une évidence que pour leur survie, ces immigrés phéniciens étaient condamnés à s'ouvrir sur leurs sujets et leurs voisins *Imazighen* et multiplier des liens matrimoniaux avec eux. On sait par les sources que les Carthaginois n'hésitaient pas à accorder les mains de leurs filles aux *Imazighen*. Et les sources qui ne parlent que les mariages illustres nous révèlent que les Princes et Rois, Naravas[141], Oezalcès[142], Mazaetullus[143], Suphax II[144], Masinissa[145], avaient ou devaient épouser des Carthaginoises.

Ces mêmes Carthaginois, qui envoyaient leurs filles vivre parmi les *Imazighen*[146], accueillaient des filles de ceux-ci au sein de leur famille. Ainsi Masinissa, et malgré sa grande inimitié envers les autorités carthaginoises, avait marié sa fille à un Carthaginois[147]. De ce couple est né Hasdrubal, moitié *Amazigh*, moitié punique que les règles de la société patriarcale punique ont rendu carthaginois.

Combien peut-il rester de l'élément purement phénicien dans cette civilisation qui a vécu tant d'années sur le sol africain, subissant la pression incessante, en temps de guerre comme en temps de paix, d'une multitude d'*Imazighen*, comme se plaisent les sources à le répéter ? Qualifier cette civilisation de punique ou de carthaginoise et non pas de phénicienne, n'est-il pas reconnaître son

(140) Cf. St. Gsell, *Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord*, T. VIII, Paris, 1929, p. 251-272. L'Auteur français a consacré tout un chapitre à l'érudition exceptionnelle du Roi qu'il a intitulé, *Juba II, savant et écrivain*.

(141) Polybe, I, 78.

(142) Tite Live, *Histoire romaine*, Livre XXIX, 29.

(143) Id., *Ibid.*

(144) Id., *Ibid.*, Livre XXIX, 23.

(145) Id., *Ibid.*, Livre XXX, 12, 20.

(146) D'autres mariages, beaucoup moins célèbres que ceux cités plus haut, existaient cf. la signification de Lybophénicien dans notre article, Muttinès, le libyphénicien (212-190 avt J.C.), dans *Hespéris*, XXXII, 1974, p. 7-10.

(147) Appien, *Les guerres Puniques*, Livre VIII, 93 et 111.

originalité par rapport à la civilisation mère ? Originalité qu'elle ne peut tenir, en partie, que de l'apport local autrement dit *Amazigh*. De ces hommes, de ces femmes qui vivaient sur le même sol où elle s'est épanouie. Car, comme l'a écrit G. Camps, «à l'arrivée de ces premiers navigateurs phéniciens, les Libyens n'étaient pas de pauvres hères, des sortes d'Aborigènes encore enfoncés dans la primitivité préhistorique. Depuis des siècles, nous dit l'Historien français, des échanges avec les péninsules européennes et les îles, comme avec les régions orientales de l'Afrique (notamment l'Egypte) avaient introduit les principes d'une civilisation méditerranéenne»[148] dans *Tamazgha*.

Le jour où l'on recensera ce qu'il y a de commun entre la civilisation punique et les civilisations phénicienne et grecque, et nous sommes en train d'œuvrer pour, on pourra, sans doute, faire la part des choses et donc de l'apport des *Imazighen* à la civilisation de la cité de Didon. Ceci est aussi valable pour les autres peuples et les autres civilisations qu'a accueilli le Royaume du Maroc. Il serait intéressant que les spécialistes étudient ces différentes civilisations dans leurs berceaux pour faire la part de l'apport étranger et de celui du *substratum* de ce pays qu'était le Royaume du Maroc antique.

(148) G. Camps, Les Numides et la civilisation punique, dans *Ant. Afr.*, 14, 1979, p. 43.

L'INSCRIPTION DE L'HISTOIRE DANS LE THÉÂTRE DE ROMAIN ROLAND [*]

Abdelwahed BENDAOUD
Faculté des Lettres – Rabat

"Nous avons en France un Shakespeare aussi riche, plus riche encore que l'autre : c'est notre Histoire." [1]

Rarement auteur dramatique aura fait, aussi constamment que Romain Rolland, appel à l'Histoire et à des périodes historiques aussi éloignées les unes des autres, tirant la matière de ses pièces aussi bien de l'Antiquité grecque et romaine que du Moyen âge, de la Renaissance italienne et française, du grand Siècle, de la Révolution de 89 et d'événements plus proches de nous mais que l'on peut, à juste titre, qualifier d'... historiques. En effet, même les trois drames (sur les 23 que compte la production théâtrale) qui tirent leur sujet de l'époque contemporaine s'inspirent d'événements ayant touché une ou plusieurs nations voire toute la planète: ce sont Les *Vaincus* (assassinat du président Carnot), *Le temps viendra* (guerre du Transvaal) et *Liluli* (la première guerre mondiale) [2].

Nous nous interrogerons dans cette étude sur les raisons de ce recours systématique à l'Histoire, sur les rapports analogiques ou antinomiques que le dramaturge décèle entre une époque du passé sollicitée par lui et la sienne propre. Nous essaierons également de déterminer les causes du choix d'une

(*) Les textes inédits que contient cette étude sont cités avec l'aimable autorisation de la Chancellerie de l'Université de Paris et de la Bibliothèque Nationale qui en gardent le copyright exclusif.

1- Lettre inédite à L. Dauriac, 22/3/1905

2- Voir, p.27-28, les références des œuvres de R. Rolland consultées pour cette étude.

période donnée ainsi que le comportement de R. Rolland avec le fait historique dont il fait la matière de son œuvre (a-t-il discerné un fil conducteur entre ces différentes époques de l'histoire humaine ? A-t-il tiré les mêmes enseignements de périodes aussi opposées ou au contraire ces enseignements ont-ils été spécifiques à chacune des périodes considérées ?) Nous nous attacherons de même à dégager la philosophie de l'histoire qui sous-tend cette production théâtrale. Nous nous demanderons enfin comment R. Rolland, en tant que dramatuge, se comporte face à l'Histoire : la respecte-t-il scrupuleusement ou bien donne-t-il libre cours à l'invention et à l'imagination créatrice?

Quelles sont donc les raisons qui ont poussé notre dramaturge à privilégier cette forme de théâtre ? Pourquoi ce recours constant à l'histoire ? Dire que R. Rolland est historien de formation n'explique pas grand-chose. Il y a de nombreux agrégés d'histoire qui n'ont pas écrit de drames historiques, dont un nombre considérable ont été par contre l'œuvre de gens n'ayant jamais fait d'études historiques approfondies.

Beaucoup plus significatif nous paraît l'engouement passionné pour le théâtre historique auquel on assiste, à partir de 1890. En effet, aprés une période de sommeil que l'on peut situer entre 1840 (échec des *Burgraves*) et 1889 (centenaire de la Révolution française), les drames historiques se multiplient comme des champignons et notre dramaturge, en somme, ne fait que suivre le mouvement général.

Solliciter l'histoire, s'en inspirer pour les sujets de sa création laisse supposer qu'on juge son époque incapable de présenter de tels sujets ou même indigne d'être représentée dans une œuvre artistique. Quelle vision R. Rolland a-t-il donc de son époque ?

On pourrait multiplier à l'envi les déclarations du jeune dramaturge dans lesquelles il fait part du malaise qu'il éprouve à vivre dans le Paris de la fin du XIX° siècle, du dégoût et de l'horreur qu'il ressent en face de ses contemporains et de leurs "futiles" préoccupations. A la fin de sa vie, revenant sur ce qu'a été l'atmosphère de sa jeunesse, l'auteur parle d'une époque "sans foi et sans vertèbres" et qui était atteinte de la "maladie de l'âme dévirilisée" (*Mém.*,128). Rien ne révolte plus R. Rolland que de voir ses contemporains se complaire dans une vie mesquine et sans idéal. "Et la politique, écrit-il à Tolstoï, et l'art, et la libre pensée de cette III° République, tendent aveuglément à l' (le peuple de France) enfoncer dans son apathie jouisseuse" (*CRR* 24, 45). Et son ambition à lui, R. Rolland, est d'amener son peuple à retrouver cette "joie

qui lui fit accomplir tant de grandes choses dans le passé" *(Idem)*. Mais dans la poursuite de cet objectif, il estime que son époque ne peut lui être d'aucun secours.

Durant les longues années de formation et même plus tard, le monde entourant le dramaturge se résumait pour lui à un seul mot : cauchemar. Et ce cauchemar qui l'a trop longtemps oppressé, toute son œuvre n'aura été qu'une lutte permanente pour le chasser. Après avoir consigné dans son Journal sa ferme décision de vivre hors des hommes et de l'art de son temps, le dramaturge ajoute: " Nous avons l'Eternité pour refuge. Et nous la peuplons du génie des âges disparus (disparus aux seuls yeux du vulgaire éphémère " [3].

Attitude tout à fait logique. Car comment nier un monde incompréhensible, un présent menaçant, que l'on se sent incapable d'affronter ni même d'appréhender? En le fuyant, en se réfugiant dans un autre temps ou mieux encore dans l'éternité. R. Rolland, est-il besoin de le répéter, est convaincu de vivre dans une époque de crise majeure pour la France et l'Europe - conviction du reste partagée par une bonne partie de l'intelligentsia européenne de la fin du XIX° et du début du XX° siècle [4]. Aussi interroge-t-il, angoissé, des périodes similaires de déclin de la civilisation. " Il est des époques, écrit-il en 1893 dans ses *Notes sur Caligula,* qui portent la mort au fond de toutes leurs pensées, dans le noyau de leur cœur (...) La nôtre est telle ".

Tout en faisant appel à l'histoire, le dramaturge retient donc les analogies qu'il décèle entre le passé et le présent. Au moment où il écrivait Caligula, l'époque du César fou lui apparaissait, à l'image de la sienne propre, comme une époque " où l'on n'a plus la force d'agir : on est épuisé par l'action des ancêtres, on ne croit plus à l'action; on ne croit plus à la vie; on rêve, on raille, on discute, on se laisse aller au souffle du vent, on se regarde mourir [5].

Savonarole est l'occasion de la même obsessionnelle interrogation : " Que faut-il faire, se demande le dramaturge, dans une époque de décadence et de corruption générale, comme la nôtre et celle de Savonarole? " [6] Analysant les

3- *Notes des Temps passés,* III, ff. 66-67 (inédit)

4- Notons qu'au terme de sa carrière, R. Rolland reconnaitra avoir trop assombri le tableau, projetant son pessimisme foncier sur son époque, dont il ne voyait pas encore les signes avant-coureurs de renouveau et d'espérance

5- *Notes sur Caligula,* f. 148 (inédit)

6- *Notes sur Savonaroles,* f. 65 (inédit)

raisons qui le poussent à écrire un drame comme *Les Baglioni* qui l'avait fait beaucoup souffrir, R. Rolland retrouve les mêmes motifs : " J'ai voulu peindre, écrit-il, une époque qui m'est ennemie, et que je vois proche de la mienne " (*Jounal inéd.*, déc. 1896, f. 136).

Aërt, nous dit le dramaturge, est né " des humiliations politiques des dernières années et du découragement (peut-être injustifié) de faire partie d'une nation qui fut grande et qui cesse de l'être, de sentir que la vie et la volonté peu à peu se retirent d'elle " (*Ibid,* mars ou mai 1897, f. 56). Cette " Hollande de fantaisie " n'est rien d'autre que la France de la fin du XIX° siècle " qu'on a cherché à pourrir de bien-être, de doute et de voluptés, pour lui ôter le goût du juste et la force du droit " (L. Gillet, 1913).

Ce recours à des époques de démoralisation, d'avilissement des mœurs et des pensées est une sorte d'attitude magique de la part du jeune dramaturge. Si la civilisation européenne se meurt, a-t-il l'impression de se/nous dire, d'autres civilisations ont connu, avant elle décadence, ruine et mort. Parler de la mort, c'est en quelque sorte l'exorciser, lui enlever son caractère angoissant, la nier.

Mais il est une façon plus efficace de nier la mort, c'est d'avoir recours aux époques de renouveau, de reconstruction d'un nouvel idéal social et moral, et donc de dépassement de la crise. Au lieu de faire appel à des périodes historiques dont les analogies avec l'actualité lui permettent de fustiger un monde et des contemporains abhorrés, le dramaturge va au contraire s'inspirer d'époques diamétralement opposées à la sienne, des époques d'équilibre, d'harmonie, d'héroïsme, face à un présent où triomphent le scepticisme, le matérialisme vulgaire, la bassesse, la neurasthénie, le néant.

Ainsi en est-il de la Renaissance italienne. Faisant part à sa mère de sa surprise de voir que les auteurs dramatiques (français) n'ont jamais été tentés par les " prodigieuses annales de la Renaissance ", R. Rolland lui écrit : " Ce qui m'attire surtout vers ce temps, ce n'est pas tant l'abondance des sujets, que la plénitude de la vie d'alors. Jamais la personnalité n'a crû aussi librement et aussi puissamment " *(CRR 8, 136).* A son ancien professeur d'histoire, Gabriel Monod, il précise que dans la Renaissance italienne, il ne voit " point d'abord une époque historique, mais un de ces moments où l'homme a été le plus libre, le plus spontané, et le plus franchement lui-même" (l. inéd., 28/1/1891).

Dans le Moyen âge auquel il a recours pour écrire son *Saint-Louis,* le dramaturge voit une époque digne de l'Antiquité grecque et à certains égards

supérieure à la Renaissance italienne, " sinon, écrit-il à Malwida von Meysenbug, par l'intensité de la personnalité, - au moins par l'harmonie, la plénitude de l'âme " (l. inéd., 24/4/1896).

Quant à la Révolution française qui a été la période historique la plus sollicitée par R. Rolland, très nombreuses sont les déclarations dans lesquelles il rend hommage à une des époques " où l'on a le plus joui de la vie et de la mort"[7] et où les passions avaient une " majesté sombre (...) auprès de laquelle nos passions ne sont qu'une pauvre réduction " *(Idem)*. Ce qui fascine R. Rolland dans les événements et les hommes de 89, c'est "l'héroïsme des volontés, l'intensité de la vie (...), le dévouement aux idées" *(Idem)*. Voulant écrire un drame sur l'Affaire Dreyfus, l'auteur transpose et les événements et les protagonistes à l'époque révolutionnaire. Pas un des personnages historiques, précise-t-il à Malwida von Meysenbug, n'est le portrait d'un personnage contemporain. Ils sont certes placés dans des situations à peu près identiques mais leur caractère est tout autre et, "surtout, poursuit-il, ils sont tous, sans exception, de quelques coudées au-dessus des hommes d'aujourd'hui" *(CRR 1, 230)*.

Son époque étant aussi fortement honnie par lui, faut-il s'étonner que le dramaturge ait cherché à s'inspirer de périodes plus ou moins éloignées de la sienne? Et peut-on lui reprocher, comme le fait J.-C. Marrey pour les dramaturges français en général et pour ceux de l'après-guerre en particulier (Marrey, 1967, 71-84) de se désintéresser des sujets brûlants et contemporains au profit de sujets du passé et peut-etre dépassés?

Il est certain que R. Rolland, en ce qui le concerne, ne s'est jamais désintéressé des événements qui ont le plus marqué son époque. Qu'il s'agisse de l'Affaire Dreyfus, de la question de l'Alsace-Lorraine, des guerres coloniales et impérialistes, telles la guerre du Transvaal et la première guerre mondiale, ou de l'avènement d'un nouvel ordre social et politique et de la violence qui accompagne nécessairement toute révolution, - tous ces problèmes font, comme nous l'avons déjà dit, la matière saignante de son œuvre dramatique. Mais R. Rolland traite ce matériau en le dépouillant de tout ce qui pourrait être une allusion directe à l'actualité. L'exemple des *Loups* est, à cet égard, édifiant. Les notes préparatoires du drame nous apprennent que

7- Saint-Just (pseudonyme de R. R.), Programme pour les représentations des *Loups* au Théâtre de l'Œuvre.

son titre initial était *Le colonel Picquart.* Bien que la pièce se passe, dès la première version, pendant les guerres de la Révolution, le choix des noms des personnages est on ne peut plus explicite : à côté de Picquart, nous avons en effet Dreyfus, Estherazy. Les différents remaniements auxquels va procéder le dramaturge (remplacement des noms des protagonistes de l'Affaire par ceux qu'il a forgés à partir de personnages historiques, suppression de toute une discussion graphologique qui rappelait trop le procès de Dreyfus) ne sont pas difficiles à comprendre : R. Rolland a peur que les représentations de sa pièce ne soient l'occasion d'un déchaînement des fanatismes opposés. Confiant à Lugné-Poe, son metteur en scène, qu'il juge l'œuvre bonne, il ajoute cependant : " Mais je recule devant elle. Elle est dangereuse. Je me suis laissé entraîner par les passions, et j'ai peur qu'elle n'en déchaîne beaucoup trop, et de mauvaises " (Robichez, 1957, 77).

Nous trouvons le même gommage de l'actualité dans une pièce comme *Les vaincus*, inspirée, nous l'avons dit, de l'assassinat du président Carnot par l'anarchiste italien Caserio, et qui ne risquait pourtant pas d'exacerber les passions comme Les loups. Il est significatif que R. Rolland ait été jusqu'à songer à supprimer [8] toute allusion à la grève, voulant par là enlever à sa pièce tout élément trop immédiatement historique, participant de trop près aux événements du présent.

Même *Liluli* qui tire son sujet de l'actualité la plus brûlante et où il n'est pas malaisé de deviner qui sont les Gallipoulets et qui sont les Hurluberloches, n'échappe pas à cette volonté de transposition de l'actualité vécue par le dramaturge. Malgré les situations et les allusions qui montrent clairement qu'il s'agit du lendemain immédiat de la Grande Guerre, il faut reconnaître que les personnages abstraits et allégoriques, le lieu et le temps imprécis où se passe l'action font que nous avons l'impression d'un dépaysement plus grand que celui que nous ressentons à la lecture du drame le plus strictement historique de R. Rolland.

Avec *Le temps viendra,* pièce censée se passer en Afrique du Sud en 1902 - l'année même où elle fut écrite - nous avons enfin un exemple unique dans ce théâtre, où temps et lieu réels sont strictement respectés. Remarquons toutefois qu'à défaut de l'éloignement temporel, nous avons un éloignement spatial,

---

8- Dans une version qui ne nous est pas parvenue. Cf *Les vaincus,* Introd., p. 11

géographique. En outre, avant de se décider à faire se dérouler l'action dans le lieu et le temps choisis, R. Rolland avait vainement cherché, dans l'histoire, des situations correspondantes à celles que dépeint l'œuvre. On dirait que pour une fois qu'il fait appel à son époque pour s'en inspirer directement, ce n'est qu'un pis-aller pour lui. " C'est bien de la guerre des Boers qu'il s'agit, écrit-il à Malwida von Meysenbug, et je ne puis faire autrement. Il n'y a pour ainsi dire rien d'équivalent dans l'histoire " (l. inéd., 12/9/1901). Une fois le drame achevé, l'auteur en est satisfait mais estime qu'il le sera davantage lorsqu'il aura réussi à " enlever à l'action, écrit-il à la même correspondante, son caractère historique trop accidentel, et (à) lui donner une portée plus générale " (l. inéd., 25/7/1902).

Le dramaturge va même plus loin dans sa volonté de dépasser tout ce qui est strictement de son époque. Ne se plaint-il pas, après la représentation des *Loups* au Theâtre de l'Œuvre que personne " n'ait vu que la moitié au moins de l'intérêt des *Loups* était dans la résurrection des armées jacobines de 93 " (l. inéd. à Malwida v. Meysenbug, 22/5/1901) et que Teulier, Quesnel, Verrat ne sont pas " des copies de pâles ombres contemporaines, mais des personnalités, de chair et de sang, qui vivent par elles-mêmes, et où soufflent les tempêtes de la Révolution " *(Idem)*. Et de s'élever contre ces spectateurs qui n'ont pas été capables de chercher dans sa pièce autre chose que " des portraits d'aujourd'hui et des allusions contemporaines " et qui ne se sont pas aperçus " de la vie historique et réelle, indépendante de notre époque " (CRR 1, 229) des héros qu'il a dépeints.

C'est peut-être la première fois où un auteur, ayant réussi à démarquer ses personnages de leur époque historique précise et à en faire des êtres vivants ayant fortement passionné le public, n'est pas satisfait et veut qu'on s'intéresse d'abord aux personnages-prototypes!

Comment expliquer que R. Rolland, après s'être intéressé à un problème de son époque, ressente le besoin de le transporter dans une autre époque? C'est qu'il pense, à l'instar de la majorité des dramaturges français, que " vouloir être de son temps, c'est déjà être dépassé ", comme le dit si bien J. Jacquot (1967, 9-15). Le dramaturge lui-même l'éprouva avec *Le temps viendra* lorsqu'il se rendit compte que sa pièce devait être publiée sans délai sous peine de perdre beaucoup de son intérêt. " Je suis bien fâché, écrit-il à Sofia Bertolini, de ne pouvoir écrire immédiatement et faire jouer ma pièce. Je crois qu'une partie de son intérêt serait de faire connaître des crises de sentiment qui ne sont pas encore connus -

qui le seront nécessairement d'ici un certain temps, et qu'alors il sera presque banal d'exprimer " *(CRR 10, 34)*. On s'expose donc, lorsqu'on s'inspire de l'actualité, à voir ses pièces tomber en désuétude, pour peu que le problème soulevé trouve sa solution ou qu'il passe d'actualité.

D'autre part, R. Rolland ne fait que suivre d'illustres et prestigieux devanciers qui ont tous délaissé l'actualité de leur temps pour chercher leur inspiration dans des époques révolues : ni Hugo, ni Corneille, ni Racine n'ont traité des sujets de leur temps. Shakespeare, écrit-il à Malwida von Meysenbug, ressuscite la poussière des morts, évoque les héros de Rome, les amoureux des nouvelles italiennes, les annales de la patrie et les légendes saxonnes. Sophocle même puise dans les antiques légendes d'Œdipe et de l'*Iliade*. Tous ces grands auteurs, et d'autres encore, " n'ont pas cru digne de la hauteur de l'art dramatique, conclut-il, la ressource des sujets empruntés au présent. Tous ceux qui l'ont osé ont fait petit ou faux " (l. inéd., 5/11/1891). Rien ne montre mieux la constance de cette tendance dans le théâtre français qu'une pièce comme *La guerre de Troie n'aura pas lieu* par laquelle Giraudoux voulait traiter du conflit franco-allemand dont il pressentait la menace, ou *Antigone, Les mouches, Caligula,* pièces par lesquelles Anouilh, Sartre et Camus rendaient compte des années noires de la défaite de la France et de son occupation (Marrey, 1967, 74).

Du reste, R. Rolland ne manque pas d'arguments pour justifier sa préférence pour les époques révolues comme source d'inspiration. " J'ai des passions, écrit-il à Malwida von Meysenbug, je les exprime sous la forme précise qui me semble leur convenir le mieux. Je cherche à donner à chacune d'elles tout ce qu'elle paraît susceptible de contenir en beauté et en grandeur; pour cela, je cherche le milieu le plus favorable à son libre développement " (l. inéd., 17/5/1892).

Encore serait-il injuste de dire que R. Rolland a systématiquement écarté - et dès le départ - le cadre de son temps. Ne le voyons-nous pas, au moment où il rédigeait *Les vaincus*, décidé à prendre pied dans le monde contemporain en participant " au grand combat contre les préjugés, contre la tyrannie écrasante du vieux monde, contre les superstitions morales et sociales, de l'ancienne patrie, de l'ancienne famille " *(Mém., 255)*, résolu à s'attaquer aux credos tout puissants et malfaisants sur lesquels repose, selon lui, la société de son temps? Mais sa tentative s'étant soldée par un échec, le dramaturge décida de laisser le drame contemporain à ceux dont l'art était plus en harmonie avec ce genre de théâtre et qui arrivaient à extraire la poésie et la beauté cachées dans leur époque. "Je

suis bien heureux, écrit-il à Malwida von Meysenbug, que la mode se mette aux drames sociaux, et qu'on en écrive de bons (...) Cela me permettra de n'en pas faire, et de suivre uniquement ma pensée (...) Il fallait que ces questions si hautes et si vivantes fussent portées sur la scène" (l. inéd., janv. 1898). Cela est fait par d'autres dont Ibsen pour qui il est plein d'admiration, et le "voilà tranquille" pour s'occuper du genre de théâtre qui lui semble plus proche de ses possibilités et de sa personnalité, ainsi que du rôle qu'il assigne à l'art.

Mais ce présent que l'on veut éviter parce qu'on n'arrive pas à le comprendre, parce qu'on le juge indigne d'accéder au niveau du drame ou parce qu'on est incapable d'en faire la matière d'une belle œuvre artistique, ce présent ne se laisse pas facilement oublier. Et d'abord, R. Rolland souhaite-t-il réellement fuir le présent ? Pas le moins du monde. S'il refuse de mettre sur la scène des événements et des personnages de son temps, cela ne veut pas dire qu'il n'inscrit pas au cœur de ses œuvres les préoccupations et les problèmes de ses contemporains. " Un grand poète, écrit-il à Malwida von Meysenbug, doit exprimer les passions de son temps; car ce sont celles qu'il peut le plus profondément sentir, et celles dont la peinture peut le plus violemment émouvoir ses contemporains " (CRR 1, 240). A la même correspondante, il écrit, après lui avoir expliqué que toutes les passions n'ont pas été vécues avec la même intensité dans toutes les époques et que certains milieux sont plus favorables que d'autres à leur plein épanouissement : " Pouvons-nous partir d'autre chose que de notre temps? Ce sont mes passions, les passions d'un homme de mon temps, qui me servent de modèles pour mes premières esquisses; mais au lieu de m'en tenir à ce premier dossier, je l'épure et l'agrandis de façon à le rapprocher le plus de la Beauté " (l. inéd., 17/5/1892).

De fait, si l'on regarde de près chacune des œuvres dramatiques de R. Rolland, on se rendra compte qu'il n'en est pas une qui ne soit écrite d'abord en fonction des problèmes spécifiques qui étaient (du moins pour notre dramaturge) les plus brûlants et les plus angoissants à la fin du XIX° siècle et dans les premières décennies du XX°. Quelque fasciné qu'il ait été par certaines époques historiques, jamais R. Rolland, qui se faisait une très haute idée de la portée civique du théâtre, n'écrivit un drame sans le mettre en relation avec la réalité la plus actuelle et sans essayer d'en faire une réponse aux interrogations essentielles de ses contemporains. Ceci est vrai non seulement des drames qui tirent leurs sujets d'inspiration d'événements propres à l'époque du dramaturge, mais également de ceux qui sont en apparence les plus éloignés des préoccupations de ses contemporains. Dans tous, l'auteur ne recherche pas la

représentation d'un passé, mais celle du présent à travers lequel renaît le passé qui se trouve de ce fait actualisé, replacé dialectiquement dans le présent. " Si *Orsino,* malgré mon intention, écrit-il à G. Monod, retombe dans la catégorie du drame historique à la Dumas, si les manières de penser et de sentir sont si éloignées de nous, si les passions ne peuvent avoir d'écho dans notre âme contemporaine (...), - je ne le défendrai pas; je le mépriserai, tout comme une œuvre étrangère " (l. inéd., 28/1/1891). Ayant ajouté un passage à la fin du *Robespierre* pour en rendre la radiodiffusion plus claire, R. Rolland précise à Delferrière que le passage en question ne traduit pas les pensées du vrai Robespierre, en la lugubre matinée du 10 Thermidor " mais, ajoute-t-il, ce sont nos pensées, celles de notre Robespierre d'un siècle et demi après, - et peut-être que ce sont celles qui répondent le mieux au sentiment du peuple de France qui sera à l'écoute " (l. inéd., 25/5/1939).

Cette réalité historique qui fait la matière de la quasi-totalité de ses pièces, on a bien souvent reproché à R. Rolland d'y coller de trop près, de se limiter à sa reproduction archéologique, d'être trop timide et trop respectueux à son égard. Loin de rejeter ce reproche ou d'essayer d'en donner des justifications, le dramaturge fait de sa fidélité à l'Histoire un titre de gloire, multipliant (dans sa correspondance, dans ses préfaces) les déclarations dans lesquelles il affirme, non sans une nuance de fierté, que tel drame repose entièrement sur l'histoire et qu'il ne s'en est écarté que sur des points insignifiants. C'est le cas de *Jeanne de Piennes* qui tire toute sa matière, intrigue et personnages, de deux ou trois sources historiques. R. Rolland a en effet scrupuleusement respecté les faits tels qu'ils sont exposés dans *Les mémoires de Castelman,* dans la thèse de Francis Decrue sur *Anne de montmorency* (1889) et surtout dans l'étude du baron de Ruble, *Anne de Montmorencyn connétable de France,* publiée en 1879. " En maints endroits, précise le dramaturge, je me suis contenté de transcire le procès, - ainsi que certaines répliques de Jeanne, dont je n'ai cru pouvoir dépasser l'éloquence " *(Notes pour Jeanne de Piennes, f. 1).*

C'est le cas également d'*Empédocle* dont la faiblesse vient pour une grande part de la façon dont R. Rolland a utilisé les sources qu'il avait à sa disposition. Quelles étaient ces sources? D'abord, la biographie du thaumaturge faite par Diogène de Laërte, que le dramaturge jugera plus tard comme une "absurde compilation où s'enchevêtrent les renseignements historiques et les ineptes cancans " *(C.R., 31)* mais que, en 1890, il se contente presque de mettre en dialogue sans songer à l'organiser et à y opérer un choix significatif.

Même respect des sources dans *Savonarole* où pas moins de 122 feuillets représentent une partie de la documentation assez copieuse amassée par R. Rolland et qui traite aussi bien de la vie et de l'œuvre du prédicateur révolté et de Laurent de Médicis que de l'atmosphère politique, artistique et intellectuelle de la Florence de la deuxième moitié du XV° siècle. Là encore, le dramaturge puise largement dans les prèches, les harangues, les pamphlets de Savonarole, en tirant la matière des tirades les plus enflammées du héros. La majorité des poètes italiens de la Renaissance sont mis à contribution pour donner une image, la plus ressemblante possible, de la société représentée sur scène.

Dans *Orsino,* sans qu'on trouve de passages tirés directement d'œuvres historiques précises, le personnage du condottiere reste cependant assez conforme à l'image qu'en donnent les annales du temps et en particulier le *Castruccio Castracini* de Machiavel.

De même, dans une pièce comme La *Montespan,* non seulement l'intrigue et les personnages sont pris de l'Histoire, mais également la langue, souvent presque textuellement empruntée aux récits des *Conquêtes du Grand Alcandre.* Il est d'ailleurs remarquable de noter que lorsqu'il jette l'esquisse d'un drame quelconque, R. Rolland demande le maximum à l'Histoire. On dirait qu'il ne se résout à inventer, à se démarquer de l'histoire qu'à contre-cœur? " Saint-Louis, écrit-il sur un ton désolé à Malwida von Meysenbug, n'a presque plus rien d'historique. L'histoire m'a mâché un Saint Louis différent de mon rêve, et il m'eût été impossible de mentir à l'histoire dès l'instant que je voyais la figure réelle de Louis IX " (l. inéd., 21/5/1895). A regret, le dramaturge va donc prendre un héros de son " invention pure " *(Idem).*

Il serait du reste faux de croire que cette trop stricte fidélité aux propos et aux actes des personnages historiques portés à la scène n'intéresse que les drames de jeunesse. Il n'est pas une seule pièce du cycle de la Révolution qui n'ait été l'occasion de la compilation de très nombreuses notes de lecture : documentation tirée aussi bien des plus célèbres études sur la révolution, celles de Lamartine, Michelet, Louis Blanc, Jaurès, Aulard, Mathiez, que de sources plus modestes, que le dramaturge ne dédaignait jamais : le moindre petit article de revue est résumé et mis de côté en vue de son éventuelle utilisation.

Donnons quelques exemples.

L'atmosphère des *Loups* et une partie non négligeable de leur action sont tirés directement des ouvrages de Chuquet sur les *Guerres de la Révolution* et en

particulier du volume sur *Mayence* dont R. Rolland s'est inspiré pour les principaux faits militaires auxquels il est fait allusion au premier et au troisième acte. En outre, nombre de personnages du drame sont fidèlement peints d'après des prototypes historiques. Ainsi le représentant Quesnel reproduit à peu près "l'individualité physique et morale du représentant Reubell, député du Haut-Rhin" *(CRR 2, 270)*. Notons d'ailleurs que le représentant conservait son nom historique dans la première version du drame. Quant à Teulier, il reprend bien des traits de caractère de " l'héroïque J.-B. Meusnier, mathématicien, membre de l'Académie des Sciences, jacobin ardent, général audacieux " *(Idem)*. Le même personnage historique prête, assez curieusement, certains de ses traits à Verrat, tels son " furieux courage ", son " implacable héroïsme ", son " orgueil révolutionnaire prêt à la révolte contre ses chefs " *(Idem)*.

Mettant en scène Rousseau dans *Pâques-Fleuries,* le dramaturge commence par relire les œuvres du " Précurseur halluciné " pour s'en inspirer et en tirer quelques tirades bien balancées et plusieurs répliques cinglantes. Dans l'introduction à sa pièce, R. Rolland nous donne, avec force détails, l'état-civil des autres personnages principaux : le prince Louis Armand de Bourbon Courtenay qui a été inspiré au dramaturge par la figure de Louis-François de Bourbon, prince de Conty, et qui joua dans la réalité exactement le rôle qui est le sien dans *Pâques-Fleuries*. Le comte de la Marche, fils du prince de Conty, réellement en opposition avec son père à cause de leurs divergences politiques et qui fut déshérité par celui-ci, a inspiré à l'auteur le comte d'Avallon. La Marèchale Septimanie de Montlouis, amante du prince duquel elle eut le chevalier de Brie est, quant à elle, une réplique de la Maréchale de Luxembourg, le fils illégitime en moins. Regnault, que nous retrouvons dans le *Robespierre* et surtout dans *les Léonides,* n'est pas encore l'impitoyable conventionnel qu'il sera quelques années plus tard mais ses discours sont bien ceux d'un fanatique partisan de la démocratie tel qu'il a pu s'en trouver à la veille de la révolution.

Le jeu de l'amour et de la mort également fait appel, pour le récit de la traversée de la France par Vallée et pour l'intrigue amoureuse, aux mémoires du girondin proscrit Louvet qui avait, comme Vallée dans le drame de R. Rolland, affronté mille dangers pour retrouver celle qu'il aimait. Quant au personnage de Courvoisier, le dossier préparatoire de la pièce montre clairement que l'auteur s'est inspiré pour la peinture de ce personnage de deux modèles : Lavoisier et Condorcet, morts tous les deux, comme on le sait, en 1794, l'un sur l'échaffaud, et l'autre empoisonné pour y échapper.

Dans *Le 14 Juillet,* c'est (entre autres) un passage célèbre de *l'Histoire de la Révolution française* de Michelet qui est repris sous forme de dialogue : " La Bastille, écrit l'historien, ne fut pas prise; elle se livra. Sa mauvaise conscience la troubla et lui fit perdre l'esprit " (M. Descotes, 1948, 113). Et le dramaturge :

De Launay, à Hoche : Rien ne peut prendre la Bastille. Elle peut être livrée, non prise.
Hoche : Elle sera livrée.
De Launay : Et qui la livrera ?
Hoche : Votre mauvaise conscience " (*14 Juill.,* 114)

L'épilogue du *Théâtre de la Révolution, Les Léonides,* met en scène lui aussi des personnages historiques, utilisant très abondamment les mémoires d'émigrés pour peindre leur état d'esprit après la fin de l'ouragan. Les *Mémoires* du marquis de Breteuil notamment ont servi à l'auteur pour mainte réplique mélancolique sur ce vieux monde qui disparaît.

Mais ce sont surtout, dans ce cycle, les discours des grands tribuns de la Révolution et leurs écrits qui sont largement mis à contribution et il n'est pas rare de trouver sous la plume de R. Rolland : " Danton dixit " ou " Robespierre dixit " ou encore, comme pour telle réplique de Desmoulins : " Cette tirade est tirée du Vieux Cordelier " *(Danton, 91).* Dans l'édition originale du *Danton,* le dramaturge avait publié une note (qui a disparu des éditions ultérieures) dans laquelle il affirmait avoir " tâché de fondre, dans le style et la pensée de ce drame, les paroles et les écrits authentiques des hommes qu'on met en scène (...). On s'est particulièrement inspiré des pamphlets et des lettres de Desmoulins, des discours de Robespierre et de Saint-Just et des propos de Danton ".

Nous retrouvons le même attachement et le même respect rigoureux des faits historiques dans le dernier drame de R. Rolland, *Robespierre.* Le dramaturge nous avertit dans une postface qu'il a été fidèle à la vérité matérielle des faits de beaucoup plus près qu'en aucun autre de ses drames. " J'ose espérer, poursuit-il, que le vrai visage de l'histoire se reflète dans ce *Robespierre,* - plus fidèlement que je n'ai pu le faire dans mon *Danton* " *(Robesp., 311),* cette dernière œuvre étant venue " trop tôt, avant les fécondes investigations (...) qui ont renouvelé l'histoire révolutionnaire " *(Idem).* Ce qui est une manière de reconnaître sa dette envers Mathiez qui a essayé, avec une rare passion, de réhabiliter la figure de l'Incorruptible.

Ayant aussi scrupuleusement respecté l'Histoire, il était fatal que l'on reprochât à R. Rolland son manque d'imagination créatrice et d'invention. On a parlé tour à tour de " cours d'histoire en 3 actes ou plutôt en 3 leçons " (M. Augagneur, 1945), de " page d'histoire animée " (P. Lœwel, 1945), de " drames qui relèvent davantage de l'histoire que du théâtre ", qui sont, au juste, " l'histoire elle-même, illustrée, parlée, commentée (à peine) par une âme impartiale et émue " (L. Muhfeld, 1900). Rendant compte de la première représentation du *Danton,* A. Aderer estime que, plutôt qu'à un drame, nous avons affaire à " un recueil de centons de bibliothèque, de mots choisis, de morceaux détachés " (A. Aderer, 1901).

Et de fait, il nous semble que notre dramaturge aurait dû opter plus franchement soit pour le théâtre - et à ce moment-là nous sommes dans le domaine de la fabulation, de la création, et la vérité historique n'a pas à imposer sa prééminence, soit pour une œuvre de science - et là c'est l'invention qui aurait été déplacée. Bien souvent, R. Rolland nous donne l'impression d'être resté à cheval entre les deux attitudes, de ne pas avoir su - ou voulu - faire un choix.

Rien ne montre mieux ce refus d'opter pour l'une ou l'autre voie que le fait de voir le dramaturge hésiter à supprimer tout ou partie d'un acte qui n'apporte strictement rien à l'action, et dont tout l'intérêt consiste à donner le ton d'une époque et d'une société données - tel qu'il ressort de la réalité historique. Mais si on demande (de moins en moins, du reste, l'effet de réel n'ayant plus bonne presse de nos jours) de la vérité à ceux qui inventent, en revanche, on demande de l'imagination à ceux qui racontent, et on conçoit difficilement un spectateur [9] se contentant, au théâtre, du drame exact de l'histoire, si poignant soit-il. On ne peut que souscrire à l'opinion du critique dramatique de *La Revue Blanche* lorsqu'il écrit à propos du *Danton* : " Quelque abondants, explicites, bavards que soient les mémoires, notes, correspondances, documents de toutes sortes - même en présumant leur accord toujours incertain et de quelque patience qu'on use à les assembler - suffisent-ils à la reconstitution complète, intime, profonde d'un être qui a vécu, d'un fait qui s'est passé ? " *(Revue Blanche, 1901).* Non, ne peut-on s'empêcher de répondre : il subsiste toujours un peu de mystère, on arrive toujours à cette incertitude, à cet inconnu sans réponse

9- Nous entendons par là le spectateur français au courant de l'histoire de son pays. Pour tout autre spectateur qui n'aurait pas étudié les époques historiques retenues par R.R., le dramaturge donnera l'impression d'avoir inventé.

qui est l'âme d'un être, qui est l'essence d'un fait. On se leurre (et ce fut justement l'erreur de R. Rolland dans certains de ses drames) si on croit que la somme des phrases publiques, des gestes notoires, des secrets plus ou loins dévoilés, que la somme de tout ce revêtement extérieur donne un personnage plus vrai, plus réel. " A tout reproduire de ce qu'a dit, pensé ou écrit un héros quelconque, constate à juste titre Aderer, on le fait peut-être plus connaître, mais le fait-on mieux comprendre? " (Aderer, 1901). Pas forcément. Sans oublier que ces gestes, ces paroles, l'auteur dramatique se trouve obligé de les concentrer, de les assembler pour les nécessités scéniques, leur retirant, par cet arrangement forcément arbitraire, les circonstances dans lesquelles ils ont été dits ou faits. C'est ainsi que nous avons une impression de factice chaque fois que les chefs révolutionnaires se retrouvent entre eux dans un intérieur : se rappelant constamment les personnages qu'ils ont été dans l'Histoire, ils continuent de parler de la même façon qu'ils le faisaient aux tribunes de la Convention et des Clubs.

Le même respect trop rigoureux des sources historiques par notre dramaturge fait dire à Ed. Sée que " Rolland met la Révolution en dialogue " (Ed. Sée, 1900), estimant cette tâche, qui demande beaucoup de patience et une grande connaissance de l'histoire, noble mais inutile. " Les personnages parlent par cœur, puisant largement dans les œuvres ou les propos qu'ils ont pu laisser après eux ", dira un autre critique (J. Bertrand, 1945) à l'occasion des représentations du *Danton* qui eurent lieu au lendemain de la seconde guerre mondiale.

Que de fois n'a-t-on pas écrit de telle scène, de tel tableau qu'ils sentent le document d'archives? "Rolland, se demande un critique, est-il bien certain que le Drame doive se restreindre, presque absolument, à la reproduction même, à la reproduction seule, du fait historique (si souvent douteux), de la parole historique (souvent infidèlement transmise) ?" [10].

Il est indéniable que l'œuvre d'art, lorsqu'elle se base essentiellement sur l'histoire, négligeant de faire appel à l'invention, débouche sur une impasse. Rousseau a certainement été un "Drame incarné" comme l'écrit R. Rolland à son amie Louise Cruppi (l. inéd., 20/12/1924), mais le dramaturge croit-il être parvenu à nous faire sentir le tragique de cette destinée en forgeant, à partir de ses "pages immortelles", des tirades et des répliques ? Dans *Pâques-Fleuries,*

10- Chronique théâtrale du 29/12/1900. Auteur et journal non identifiés.

faute d'un travail de re-création, Rousseau reste... Rousseau et n'est aucunement un personnage vivant.

Force nous est donc de reconnaître qu'on peut reprocher à R. Rolland de ne pas avoir toujours essayé de recréer ce qui fut, de ne pas avoir cherché à l'assimiler, le repenser, le transposer en vue de lui donner une cohérence et une signification. Ces personnages historiques, il aurait dû en faire des types éternels, plus vrais, plus vivants, plus humains, plus complets que leurs modèles; il aurait dû se les approprier, proposer sa vérité à côté de la vérité historique.

Mais justement, s'il y a quelque chose qui répugne à notre dramaturge, c'est bien d'adjoindre à des époques historiques aussi pleines de vie et d'héroïsme que la Renaissance ou la Révolution française des intrigues et des anecdotes. Ce qu'il veut, c'est ressusciter, pour quelques heures, des moments passionnants et passionnés de l'Histoire, redresser, dans leur authenticité la mieux contrôlée, les grandes silhouettes disparues.

Aussi nous semble-t-il inexact de dire, comme le fait P. Marrot que R. Rolland s'est contenté d'éditer " un florilège de mots et d'anecdotes " et qu'il a jugé les hommes qu'il met en scène dans le *Danton* " plutôt par une foule de petits faits que par les grandes lignes de leur vie " (P. Marrot, 1900-1901). Cette critique, le dramaturge a eu à la rejeter dès la première représentation du *14 Juillet.* Apprenant à Gémier que certains milieux littéraires avaient déjà essayé d'écraser le drame " sous le reproche de reconstitution historique, pour ne pas dire archéologique " (l. inéd., févr. ou mars 1902), le dramaturge avertit le metteur en scène que ce serait le plus mauvais service qu'on puisse rendre à sa pièce que d'écrire, comme *Le Cri de Paris,* qu'il n'y a pas un mot, pas une ligne qui ne repose sur des faits exacts. " Si c'était vrai, précise R. Rolland, ce serait une absurdité " *(Idem).* Bien sûr, ajoute-t-il, il sait l'histoire, il en use, et il tâche de donner l'impression vraie des grands drames qui ont réellement existé. Mais jamais, affirme-t-il avec force, il ne s'est astreint à une servile vérité. " Je suis, conclut-il à l'adresse du même correspondant, infiniment plus occupé de dégager des choses passées ce qui est éternellement vivant, et même plus spécialement, ce qui me semble d'aujourd'hui, - que de faire de stériles reconstitutions du passé " *(Idem).*

En fait, R. Rolland est le premier à se rendre compte de ce que cette exactitude pouvait avoir de naïf et d'illusoire : " Beaucoup de peine, écrit-il à J.

Klein, pour reconstituer des squelettes de musée! " (l. inéd., 5/8/1934). A tout moment, la liberté de l'intuition passionnée, de l'imagination créatrice, brise ses entraves, revendique ses droits. Quel que soit son point de départ, il n'est pas rare que R. Rolland se surprenne lui-même en flagrant délit de fabulation. Son instinct de créateur étant le plus fort, il lui imposait de ne pas se contenter de copier servilement la réalité historique. Et c'est ainsi que dans la majeure partie de l'œuvre dramatique foisonnent de grandes libertés à l'égard de l'Histoire.

Dans *Saint-Louis,* par exemple, et bien que l'auteur se soit largement inspiré de Joinville, nous trouvons plusieurs exemples de désinvolture à l'égard de la stricte vérité historique. Citons-en quelques-uns. C'est sous les murs de Tunis, comme on le sait, que Saint Louis est mort de la peste et non à Jérusalem. La reine Margueritte qui l'accompagnait en Orient lui survécut alors que le dramaturge la fait mourir dans le désert égyptien. En outre, à côté de noms attestés par l'histoire, nous en avons d'autres qui sont tout à fait de l'invention de R. Rolland, comme ce Thibault de Brèves qui rappelle le petit village de la Nièvre dont la famille du dramaturge est originaire. Si un seigneur de Coucy a effectivement laissé " d'admirables chants composés en terre sainte " comme l'auteur l'apprend à Malwida von Meysenbug (l. inéd., 31/10/1895), chants qu'il a du reste intégrés à son drame, ce seigneur, toutefois, a vécu 100 ans avant Saint Louis. On pourrait ajouter, pour montrer que le dramaturge n'est pas toujours hypnotisé par l'Histoire, que plusieurs personnages historiques, tels les frères du roi, le comte d'Artois, tué à la bataille de Mansourah, le duc d'Anjou, ainsi que Joinville figuraient dans la première rédaction du drame mais R. Rolland les effaça pour donner à celui-ci un caractère plus général et plus légendaire. L'Histoire, en fin de compte, n'a fourni à l'auteur que " le caractère (...), la musique de l'âme de Saint Louis, et quelques détails accessoires " *(Idem).*

La Montespan pièce où tous les personnages sans exception sont historiques et présentent un état-civil des plus précis, offre également plusieurs exemples d'indifférence à la vérité historique. Madame de Montespan, loin de mourir empoisonnée en 1680, survécut 27 ans à la scène finale qu'elle a avec le roi dans la pièce de Rolland. C'est, au contraire, Melle de Fontanges qui mourut en 1681, d'une façon mystérieuse et soudaine, où l'on reconnut sans peine la main criminelle de sa rivale. Marie-Aube, la mélancolique et ardente fille de Madame de Montespan et du roi n'avait que trois ans au moment où se passe l'action du drame. Le roi lui-même n'échappe pas à la désinvolture du dramaturge puisqu'il l'a vieilli de huit ans. Ainsi, tout en donnant avec autant de fidélité qu'il a pu les caractères de Mme de Montespan, du roi, de Louvois et des

autres personnages, l'auteur a pris de " graves libertés avec l'histoire ", comme il l'écrit lui-même dans l'*Avertissement* de son drame, n'ayant pas cru " devoir s'astreindre à la stricte exactitude quand elle n'était pas commandée par la logique intérieure des caractères " *(Idem).* C'est ainsi que le dramaturge abandonna le dénouement de la première version qui était plus conforme à la vérité historique et qui se terminait par l 'empoisonnement non de la Montespan mais de Marie-Aube. Il arrive donc à R. Rolland de trahir l'exactitude historique pour une vérité plus profonde, celle du développement de l'action et de l'itinéraire des personnages.

Il serait intéressant de voir comment un auteur comme Sardou, dont l'art était aux antipodes de celui de notre dramaturge, utilise les sources historiques dans une pièce qui traîte très exactement du sujet de La Montespan. *L'Affaire des Poisons* (Sardou, 1934) créée le 7 décembre 1907 est, comme le drame de R. Rolland, l'histoire d'une femme dévorée par l'ambition et qui devient folle furieuse lorsqu'elle se voit menacée de relégation, luttant à mort, et par tous les moyens, pour garder sa place auprès du roi.

Mais une première différence entre les deux dramaturges est celle qui se situe au niveau des personnages et de leur nombre : si tous ceux de la pièce de R. Rolland se retrouvent dans l'œuvre de Sardou, ce dernier en a cependant mis un grand nombre d'autres, aussi bien historiques que de pure invention. *L'Affaire des Poisons* ne compte pas moins de 34 personnages auxquels il faut ajouter une multitude de personnages muets pour le concert donné par le roi au château de Versailles, tandis que La *Montespan* n'en compte que onze, dont trois muets, plus des gentilshommes et des dames de la Cour.

Toutefois, c'est dans l'invention d'épisodes romanesques, dans la multiplication des péripéties, des coups de théâtre, dans l'art consommé du suspense, que Sardou laisse loin derrière lui notre dramaturge. Qu'on en juge plutôt. Le rideau se lève sur l'évasion de deux galériens qui ont pris la fuite à la suite d'une tempête qui a brisé la galère où ils se trouvaient l'un pour ses opinions politiques, l'autre pour avoir empoisonné le duc de Savoie. Le gain de son forfait est caché chez la Voisin, à Paris. Toujours dans l'exposition, nous apprenons que la police a reçu une lettre anonyme lui apprenant que les amis de Fouquet allaient empoisonner le roi parce que celui-ci a décidé de ne pas gracier l'ex-surintendant. Autre élément du nœud, Hector, le neveu de la Reynie, que celui-ci a fait venir d'Auvergne pour devenir secrétaire de Mme de Maintenon, s'est épris de la favorite du jour, Melle de Fontanges, alors que la fille d'honneur

de celle-ci, Solange, s'est à son tour prise de passion pour Hector. Enfin, Griffard, l'un des deux galériens, abbé de son état, propose un marché à la Reynie : il est disposé à lui montrer le repaire des empoisonneurs à condition qu'il retrouve sa liberté.

Les éléments de l'intrigue posés, celle-ci va pouvoir s'épanouir à son aise. Mme de Montespan a eu, comme dans le drame de R. Rolland, une querelle avec le roi à propos de la Fontanges, mais ce n'est pas celle-ci, malade tout le temps, qu'elle redoute; c'est contre Mme de Maintenon, la favorite de demain, qu'elle veut se prémunir. Pour cela, elle accepte de se prêter une nouvelle fois au rite de la messe noire. Pendant un concert donné à Versailles, Melle de Fontanges a un malaise et Solange est soupçonnée car on l'a vue chez la Voisin, le jour même (en fait, c'était pour son amour contrarié par la passion d'Hector pour la Fontanges). Grâce à un petit subterfuge, Griffard, qui avait pris la place de l'officiant à la messe noire, sait que la dame masquée de cette messe n'est autre que Mme de Montespan. La pièce tourne au roman policier : qui est la femme masquée ? Solange ou une autre ?

Pour éviter le scandale, on déclarera coupable Solange, mais on fera intervenir la Fontanges en sa faveur. Pour la même raison, on demande à Griffard de dire qu'il ne connaît pas l'identité de la femme masquée. Mais Griffard refuse qu'on immole la jeune fille. Ici, nous avons un déplacement de l'intérêt : c'est le personnage absent de Solange qui devient le centre du drame: sera-t-elle ou non sacrifiée à la Raison d'Etat ?

Dans la scène d'explication qu'elle a avec le roi, la Montespan (contrairement à ce qui se passe dans le drame de R. Rolland) commence par nier les faits qu'on lui reproche, puis finit par tout avouer. On passe l'éponge sur tout; Solange est donnée en mariage à Hector par le roi qui donne ses instructions pour que tout le dossier soit brûlé dès le lendemain. Griffard, pour prix de son silence, aura une place à la bibliothèque royale.

Telle est la pièce de Sardou succinctement (!) résumée, car nous avons cru pouvoir faire grâce au lecteur de nombre de péripéties. Comme on le voit, à part le suicide de l'héroïne à la fin de la pièce de R. Rolland, il n'y a pas une seule péripétie de *La Montespan* qui ne soit contenue dans *l'Affaire des Poisons*. Celles, très nombreuses, que Sardou invente, font presque toutes appel, non plus à l'histoire, mais à l'imagination créatrice de l'auteur dramatique.

Il nous semble que cet exemple illustre, mieux que de longs développements, deux façons diamétralement opposées d'utiliser l'Histoire comme point de départ de la création dramatique. Malgré les " graves libertés (prises) avec l'histoire ", dont parle R. Rolland, nous avons soudain conscience, après la lecture des deux pièces, de l'extrême timidité, de la grande pudeur de notre dramaturge en face du fait historique. Sa pièce nous paraît tout à coup d'une sobriété et d'une économie de moyens tout à fait remarquables. Sobriété et dépouillement pas toujours appréciés du (grand) public, - il faut bien en convenir.

Il est significatif, à cet égard, de voir Sardou consacrer tout un acte à un concert donné par le Roi-Soleil en son fastueux château de Versailles, alors que R. Rolland, fidèle en cela à l'orientation sombre qu'il a voulu donner à son drame, élimine tout élément de faste, s'occupant uniquement à montrer l'envers du décor, " l'explosion de sauvagerie qui se fit jour brusquement au sein de la société la plus raisonnable, la plus maîtresse de soi qui fût jamais " *(La Montesp., 94).*

Pour Sardou, en effet, le XVII° siècle est vu (et choisi) d'abord comme toile de fond, comme prétexte à de nombreuses scènes à effet, permettant le grand spectacle et même le spectaculaire, réclamant une mise en scène fastueuse, avec des costumes et des décors pittoresques et attrayants. R. Rolland, au contraire, situe son œuvre dans le Grand Siècle pour montrer la dualité qui existait au cœur de la société de Louis XIV, où le raffinement, la civilisation, la mesure, la rationalité côtoient la sorcellerie, la magie, la superstition, les empoisonnements politiques et passionnels.

R. Rolland a souvent affirmé qu'il écrivait d'abord contre le théâtre de son époque, contre les moyens faciles et grossiers de ce théâtre adroit et boulevardier qui triomphait alors, qu'il ne tenait nullement à refaire du Scribe, du Dumas, du Sardou ou même du Rostand, à s'attacher à l'agencement de l'intrigue, des péripéties, des complications, des rebondissements plus ou moins imprévus, bref, à utiliser les ficelles de ces devanciers qu'il méprisait passablement. Mais il ne serait pas difficile de montrer que Sardou lui aussi arrive à faire prendre conscience au spectateur de cette dualité et qu'il a même plus de chance d'y réussir puisqu'il montre ce côtoiement *de visu* alors que R. Rolland fait confiance à son spectateur pour se remémorer tout ce qu'il a appris sur les bancs de l'école, dans les livres, concernant le siècle de Louis XIV. Nous nous demandons même si - surtout pour un public populaire - il n'y aurait pas

avantage à montrer aussi bien le XVII° siècle " officiel ", celui des manuels d'histoire et des images d'Epinal que celui, moins connu, de l'*Affaire des Poisons* et de *La Montespan.*

Si l'on ne devait prendre comme critère que l'échec ou la réussite d'une pièce (critère qui a sa légitimité), on serait obligé de reconnaître avec M. Achard que " dans ce redoutable métier d'auteur dramatique ", Sardou est " un formidable artisan " (Achard, 1957, 68); C'est ce qui explique sans doute l'immense succès de la plupart de ses cent pièces, mais ici ce n'est pas seulement l'utilisation de l'histoire qui est en cause.

Caligula est un autre exemple qui nous permet d'appréhender cette utilisation que font de l'Histoire R. Rolland d'une part, Dumas père et Camus de l'autre. Ici encore, ce qui est instructif, c'est la manière dont les trois dramaturges se comportent à l'égard d'une source historique commune : *la Vie des douze Césars* de Suétone.

Dans sa peinture du César fou, R. Rolland s'éloignera beaucoup de l'historien latin. S'il reprend à son compte tous les traits sombres, la folie et le nihilisme de Caligula, nous le voyons cependant, dans les esquisses successives, tenter de le rendre sympathique, en faisant endosser la responsabilité de sa perversité non à un vice de sa personnalité, comme le fait Suétone, mais à un monde foncièrement mauvais qui s'est acharné sur lui depuis sa plus tendre enfance. Il est vrai que cela n'en rend l'atmosphère du drame que plus sombre puisque le mal ne se limite pas à un individu mais est au contraire inhérent au monde qui l'entoure.

Nous sommes bien loin du *Caligula* de Dumas père qui, faisant la peinture d'un personnage dans l'ensemble assez proche du César historique, oriente toutefois son drame dans une direction optimiste en ouvrant l'horizon de la Rome corrompue sur la venue prochaine de la délivrance par la voie d'un christianisme rédempteur.

Paradoxalement (Dumas était presque le contemporain de R. Rolland), nous sommes moins loin du *Caligula* de Camus qui a, à l'instar de notre dramaturge, multiplié les traits qui diminuent nettement la laideur répugnante décrite par Suétone. Camus, comme Rolland, insiste non pas sur la monstruosité de Caligula, mais sur son innoncence, son étonnement devant le scandale de la vie et de la mort, sur la sympathie qu'il a su attirer au début de son règne. Bien que le héros de Camus soit mieux armé philosophiquement, puisqu'il dispose

d'une métaphysique, celle de l'Absurde, son projet - qu'il serait vain de chercher dans le modèle latin - n'est pas différent, dans son essence, de celui du héros de R. Rolland : l'un et l'autre veulent voir jusqu'où peut aller la lâcheté des hommes devant une situation intenable et souhaitent ardemment, par leurs excès (le héros de Rolland étant cependant moins sanguinaire que celui de Camus), amener leurs victimes à se révolter - révolte métaphysique contre l'Absurde chez l'auteur du *Mythe de Sisyphe,* morale et politique contre l'arbitraire d'un tyran chez notre dramaturge.

La peinture de l'amour et de l'amitié dans le *Caligula* de Rolland et dans celui de Camus nous montre également la façon assez libre dont les deux auteurs se comportent face à leur source historique commune. Suétone parle, pour le condamner, de l'amour incestueux qui existait entre Caligula et sa sœur Drusilla. Chez Rolland, cet amour passe au second plan au profit de celui qu'inspire Drusilla à Cratès, le sculpteur qui avait juré de débarrasser Rome du tyran, mais qui perd ses moyens et renonce à cause justement de cet amour. Nous trouvons donc également chez Rolland une condamnation implicite de l'amour, qui est perçu comme étant une des causes de la lâcheté, de la dévirilisation du héros. Camus, quant à lui, donne une importance capitale à l'amour qui lie Caligula à sa sœur : c'est, en effet, la mort de Drusilla qui dessille soudainement les yeux de César sur l'absurdité de la condition d'homme. Camus prend bien soin de montrer que la mutation funeste de Caligula date de la perte de cet amour. En outre, il invente - chose qui n'existe ni dans le modèle latin ni chez Rolland - l'amitié, la chaleureuse, la fraternelle, l'exigeante amitié qui existe entre Scipion et Caligula et qui, pas plus que l'amour, ne peut changer quoi que ce soit à l'absurde existentiel.

Le dénouement des deux drames est une autre occasion pour les deux auteurs de se démarquer (Camus plus nettement que Rolland, comme nous allons le voir) de Suétone. Egalement hantés par la problématique du bonheur et du Destin - individuel et collectif - les deux dramaturges ont deux façons différentes de conclure la tragique destinée de leur héros. Celui de Rolland, timidement infidèle à la source historique, meurt - mi-consentant mi-refusant - assassiné par des comploteurs, dont il se méfiait et à l'égard de qui il prenait des précautions. Le héros de Camus, au contraire, recherche la mort, se suicide par personne interposée et cette mort qu'il a choisi de subir prend une signification et acquiert une valeur symbolique qui se trouvent seulement en germe dans le drame de Rolland.

Dans *Le 14 Juillet* également nous avons de nombreux exemples de libertés prises avec la vérité historique. Il est pour le moins audacieux d'avoir rassemblé dans cette pièce certaines des figures les plus marquantes de la Révolution française mais qui ne se révèleront au public (et peut-être à elles-mêmes) que quelques mois plus tard. Aucune source historique, à notre connaissance, ne parle en effet de la participation aux événements des 12, 13 et 14 juillet de Marat, Robespierre, Desmoulins, Hoche, Hulin. D'autre part, de Vintimille, ancien maréchal de camp et lieutenant général, qui se trouve rétrogradé à l'humble rang de commandant des Invalides, adjoint au gouverneur de la Bastille est en réalité mort depuis quatorze ans au moment des événements du 14 juillet.

Le rôle assez bizarre dont le dramaturge a gratifié la Contat, dans la même pièce, fait dire à E. Mas que Rolland "dépasse les mesures" et qu'il "exagère" (Mas, 1936). Certes, la grande comédienne assista, par hasard, à la suite d'une visite chez Beaumarchais, à quelques incidents de la prise de la Bastille; mais de là à en faire une virago qui harangue le peuple dans le jardin du Palais-Royal et pénètre, au 3° acte, dans la prison, injurie le gouverneur et s'empare à un moment de son épée pour le tuer, il y avait tout de même une différence, estiment plusieurs critiques (E. Mas, 1936; H. Torrès, 1931).

D'une façon générale, il est rare que R. Rolland se défende de ces inexactitudes historiques. " Quant aux anachronismes, écrit-il dès 1892 à Malwida von Meysenbug, ne vous en préoccupez pas ; si la critique s'y attaquait, ce serait bien amusant au contraire; il ne me déplairait pas d'être taxé d'ignorance historique; un agrégé d'histoire, cela serait plaisant " (l. inéd., 3/5/1892). En fait, le dramaturge a plus souvent été critiqué pour des vétilles et parfois même pour des faits... authentiques alors que des anachronismes considérables n'étaient pas relevés.

Dans l'Histoire, estime le dramaturge, il y a deux sortes de faits : ceux qui ont une signification profondément humaine, qui résument des moments essentiels d'une nation ou d'une grande âme, ceux qui sont enregistrés dans l'imagination d'un peuple et qu'on peut comparer au thème principal en musique, d'une part; de l'autre, il y a les faits accidentels et passagers, qui sont comme les variations et les broderies exécutées sur le thème principal. Avec ceux-ci, le dramaturge juge qu'on peut et même qu'on doit en user librement, surtout si c'est pour donner au thème toute sa valeur et son plein épanouissement. " Il suffit, écrit-il dans *l'Avertissement de La Montespan* (p. 94)

que l'on reste fidèle, dans l'invention, au rythme des caractères et à la tonalité générale de l'époque ".

Aërt nous offre un exemple frappant de cette fidélité à la tonalité générale d'une époque, de ce respect de l'esprit d'une période donnée du cours de l'aventure humaine. Au départ, R. Rolland avait voulu, dans cette pièce, chanter la paix et la concorde; mais finalement, c'est la guerre qui s'était imposée à lui, et il dut accepter ce changement radical d'orientation pour respecter la philosophie et les tendances profondes de l'époque et du lieu choisis, les idées de sacrifice à la paix et de pacifisme lui étant apparues anachroniques dans cette Hollande du XVII° siècle, occupée par les Espagnols. Nous pensons qu'on ne peut qu'applaudir au fait que R. Rolland ait été sensible au danger qu'il y a à transposer dans le passé des catégories de pensée postérieures. Bien qu'il ait été la plupart du temps soucieux d'interroger le passé en fonction du présent, notre dramaturge s'est toujours gardé de transposer mécaniquement nos préjugés et notre vision du monde modernes dans la période où l'action était censée se passer.

On peut affirmer que grâce à la création de rapports dialectiques entre le passé et le présent (le passé n'étant jamais mort pour R. Rolland, ne cessant de vivre dans les fibres les plus profondes d'un peuple, d'une race, et gouvernant de ce fait le présent qui, à son tour, illumine nombre de zones d'ombre du passé), les meilleurs drames de notre dramaturge n'ont pas souffert de leurs fortes attaches avec l'Histoire. Pour les spectateurs passionnés des *Loups*, l'œuvre évoquait d'abord les tourments de l'Affaire Dreyfus, de même que *Danton* était, en 1900, pour le peuple de Paris, la peinture des rivalités et des combats du parti socialiste, et en 1945, le déconcertant et prophétique témoignage sur le tragique épisode de l'Occupation et de la collaboration. De la même façon que *Le jeu de l'amour et de la mort* ne rappelait que de loin ses modèles historiques et posait, dans l'Europe en ébullition des années vingt, le dilemme angoissant de la liberté et de la justice immédiate sacrifiées aux nécessités vitales de la Révolution et de la justice à venir. Tout comme on vit dans le *Robespierre* l'écho des procès de Moscou et la terrible fatalité des révolutions (et avant tout de la révolution soviétique) qui ne tardent jamais à briser leurs propres instigateurs.

Pour tous ces spectateurs, peu importait que R. Rolland se fût inspiré des ouvrages historiques consacrés à la Révolution française pour écrire ses drames, car ils n'étaient pas sans voir que sous le voile du passé, ce sont en fait les batailles du jour qui s'y livraient. C'est ce qui permet à Marcel Martinet

d'affirmer que " les pièces de Rolland sont des pièces actuelles " et que ce théâtre " né du contemporain, (...) est dirigé vers le contemporain " (M. Martinet, 1921).

De fait, il est manifeste que si ce théâtre s'inspire des grands jours du passé, il ne s'enrichit pas moins de l'observation du présent, tout en étant continuellement peuplé par l'inquiétude de l'avenir. Entretenant Malwida von Meysenbug d'un projet de drame qu'il voulait écrire en s'inspirant de la vie de Luther et de Zwingle, R. Rolland précise bien qu'il allait prendre les esquisses d'après les deux personnes historiques mais pour un héros de sa façon ajoutant que " ce n'est pas l'Allemagne du XVI° siècle qui (l') intéresse; ce sont certaines passions, certaines idées de révolte, qui sont autant de situations aujourd'hui qu'il y a trois siècles. L'histoire exacte du passé me semble peine perdue; dans le passé comme dans le présent, je ne m'intéresse qu'à l'éternel " (l. inéd., août 1895).

Cet éternel, il voudrait y intéresser aussi son lecteur et son spectateur, en les sensibilisant à la relativité de leurs croyances et de leurs opinions. J. Scherer voit dans cette volonté " un élément essentiel de la distanciation brechtienne " (Scherer, 1957, 12) et cite à l'appui de sa thèse un passage du *Théâtre du Peuple*: si l'on donne au public des drames historiques, y est-il écrit, " les variations perpétuelles des idées, des mœurs et des préjugés l'instruiront à ne pas prendre ses idées, ses mœurs et ses préjugés actuels pour le pivot du monde, à ne pas enfermer la justice et la raison dans les règles pharisaïques d'un temps, à considérer ce qui passe et à ne pas le prendre pour éternel " (T.P., 141).

Outre le phénomène de la distanciation relevé par J. Scherer, il est remarquable de noter les nombreuses convergences (au moins sur le plan théorique) qui existent entre R. Rolland et B. Brecht. Les limites de cette étude ne nous permettent pas de développer cet aspect, mais nous voulons, juste en passant, insister sur le fait que les deux auteurs développent " une problématique de la lucidité " et que l'œuvre de Rolland suppose, comme celle de Brecht " et l'Histoire, qui explique, et l'action qui désaliène " (Barthes, 1957, 24).

Que la quasi-totalité des drames de R. Rolland soient solidement basés sur l'histoire, c'est ce que personne ne peut nier et c'est ce que nous-même avons essayé de montrer dans cette étude par des exemples précis. Que le dramaturge se soit trop souvent attaché à reproduire exactement et fidèlement telle ou telle époque historique, qu'il se soit, dans beaucoup de ses drames, effacé devant l'Histoire pour lui laisser la parole, c'est également indéniable.

Mais d'un autre côté, comment ne pas reconnaître que chez R. Rolland - comme du reste chez les meilleurs auteurs de drames historiques - l'Histoire est rarement un prétexte. Chez lui - et chez eux - l'Histoire et son cours inéluctable sont le véritable sujet du drame, sont un drame vivant : " Ah !, s'écrie-t-il à l'adresse de Sofia Bertolini, quelle tragédie que l'histoire ! " (CRR 11, 339). Cette vision pessimiste de l'aventure humaine a accompagné R. Rolland toute sa vie. S'il est une question qui a obsédé aussi bien le jeune homme que l'homme mûr, le romancier aussi bien que l'essayiste ou le dramaturge, c'est bien cette quête du Sens de l'Histoire et cette tentative d'exorciser ce qu'il y a de tragique dans le Destin de l'homme.

◆ ◆ ◆

RÉFÉRENCES

• ACHARD, M., "Non pas un génie, mais un immense talent...?", in *Cahiers M. Renaud-J.-L. Barrault. Le théâtre historique,* 5° année, 21° cahier, déc. 1957, Juillard

• ADERER, A., *"Danton", in Le Théâtre,* n° 51, févr. 1901

• AUGAGNEUR, M., "Danton affronte Robespierre et terrifie le public ", in *France-Soir,* 28/3/1945

• BARTHES, R., "Brecht, Marx et l'Histoire ", in *Cahiers M. Renaud-J.L. Barrault. Le théâtre historique,* 5° année, 21° cahier, déc. 1957, Juillard

• BERTRAND, J., "L'Histoire en scène", in *Concorde,* 23/4/1945

• DESCOTES, M., *Romain Rolland,* Ed. du Temps présent, Paris, 1948

• GILLET, L., "La jeunesse de Rolland", in *La Démocratie,* 4° année, n° 1065, 15/7/1913

• JACQUOT, J., "La médiation la plus efficace", in *Le théâtre moderne depuis la 2° guerre mondiale,* T. II, Ed. du CNRS, Paris, 1967

• LŒWEL, P., *"Danton",* in *Lettres Françaises,* 31/3/1945

• MARREY, J.-C., "Les dramaturges français contemporains devant l'Histoire", in *Le théâtre moderne depuis la 2° guerre mondiale,* T. II, Ed. du CNRS, Paris, 1967

• MARROT, P., *"Danton"*, in *Lanterne*, 1900-1901

• MARTINET, M., *Pages choisies de R.R.*, Ollendorff, Paris, 1921

• MAS, E., *"Le 14 Juillet"*, in *Petit Bleu*, 17/7/1936

• MUHFELD, L., "*Danton* aux Escholiers ", in *L'Echo de Paris*, 31/12/1900

• REVUE BLANCHE, Chronique théâtrale, 15/1/1901 (anonyme)

• ROBICHEZ, J., *Correspondance Romain Rolland -Lugné-Pœ (1894-1901)*, présentée avec une introduction et des notes par J. Robichez, Ed. de l'Arche, Paris, 1957

• ROLLAND, R., Drames restés inédits : *Empédocle* (1890); *Orsino* (1890); *Les Baglioni* (1891) ; *Caligula* (1893) ; *Jeanne de Piennes* (1896)

- *Savonarole* (1896), resté inédit du vivant de R.R., a paru dans *Europe*, n° 109-110, janv.-févr 1955, p. 78-131
- *Les vaincus* (1897), éd. orig. Anvers, Ed. Lumière, 1922
- *Aërt* (1897), cf. *Les tragédies de la Foi*
- *Les loups* (1898), cf. *Le théâtre de la Révolution*
- *Danton* (1898), cf. *Le théâtre de la Révolution*
- *La Montespan* (1899), Paris, Ollendorff, 1920
- *Le 14 Juillet* (1900), cf. *Le théâtre de la Révolution*
- *Le temps viendra* (1902), Paris, Ollendorff, 1903
- *Le théâtre du peuple. Essai d'esthétique d'un théâtre nouveau* (1903), Paris, Ollendorff, 1913 (abrév. : T.P.)
- *Liluli* (1919), Paris, Ollendorff, 1923
- *Le jeu de l'amour et de la mort* (1925), Paris, A. Michel, 1925
- *Pâques-Fleuries* (1926), Paris, A. Michel, 1926
- *Les Léonides* (1928), Paris, A. Michel, 1928
- *Robespierre* (1939), Paris, A. Michel, 1939
- *Les tragédies de la Foi. Saint-Louis, Aërt, Le triomphe de la Raison*, Paris, Ollendorff, 1920
- *Le théâtre de la Révolution. Le 14 Juillet, Danton, Les loups*, Paris, Ollendorff, 1920
- CRR1 : *Choix de lettres à Malwida von Meysenbug*, A. Michel, Coll Cahiers R.R. n° 1, 1948

- CRR2 : *Correspondance entre Louis Gillet et Romain Rolland Choix de textes,* A. Michel, Coll Cahiers R.R. n° 2, 1949.

- CRR8 : *Retour au Palais Farnèse. Choix de lettres de Romain Rolland à sa mère (1889-1890),* A. Michel, Coll Cahiers R.R. n° 8, 1956

- *Mémoires et fragments du Journal,* A. Michel, 1956 (abrév. Mém.)

- CRR10-11 : *Chère Sofia. Choix de lettres de Romain Rolland à Sofia Bertolini-Guerrieri Gonzaga (1901-1908),* A. Michel, Coll Cahiers R.R. n° 10 et 11,1959, 1960

- *Compagnons de route,* A. Michel, 1961 (abrév. C.R.)

- CRR24 : *Monsieur le Comte. Romain Rolland et Léon Tolstoy,* A. Michel, Coll Cahiers RR n° 24, 1978

• SARDOU, V., *L'Affaire des Poisons. Théâtre complet,* T. I, Paris, A. Michel, 1934

• SCHERER, J., "Un théâtre historique existe-t-il en France? ", in *Cahiers de la Compagnie Mad. Renaud-J.-L. Barrault. Le théâtre historique,* 5° année, déc. 1957, Juillard

• SEE, Ed., " La semaine dramatique ", in *La Presse,* 31/12/1900

• TORRES, H., " Le 14 Juillet ", in *Gringoire,* 19/1/1931

CROISSANCE DEMOGRAPHIQUE, REVENUS ET EPARGNE DES MENAGES

QUELQUES INTERROGATIONS SUR LE SENS DES CAUSALITES

Abdellah MEZZINE
Faculté des Lettres – Rabat

1. INTRODUCTION

L'effet des variables démographiques sur le développement est important, incontestable, mais relativement difficile à préciser. Imprécision d'autant plus grande que le débat sur l'influence démographique dans les pays en développement demeure souvent associé à l'idée de l'effet défavorable d'une croissance démographique sur les ressources s'inscrivant presque toujours dans un courant de pensée pour lequel la condition première du développement est le ralentissement de la croissance démographique par la baisse de la fécondité. Or le problème étant avant tout de savoir si l'accroissement démographique est une cause ou un effet du sous-développement ? Question fondamentale à laquelle nous ne prétendons pas répondre, mais tout au plus d'en discuter certains aspects ayant trait à l'effet sur les revenus et l'épargne des ménages.

Les principaux arguments utilisés pour faire de la croissance démographique un obstacle ou au contraire un stimulant au développement font en effet explicitement ou implicitement référence à l'impact de l'accroissement démographique sur l'épargne à travers son impact sur la répartition des revenus et sur l'accumulation.

Ainsi trouve-t-on comme facteurs d'une faible épargne le manque «d'esprit de prévoyance», «l'horizon temporel limité», la structure par âge... De même qu'est souvent incriminée la famille étendue et la solidarité familiale qui en résulte comme obstacle à l'accumulation : la capacité d'épargne des titulaires de revenus stables et élevés étant limitée par la nécessité de subvenir aux besoins de consommation de leurs famille. Ces mêmes structures démographiques considérées au contraire par d'autres comme un stimulant à l'épargne : potentiel démographique source d'épargne cachée, famille élargie source de revenus multiples, solidarité familiale obligeant les titulaires de revenus élevés à plus de prévoyance pour la communauté dont ils sont responsables... Autant d'arguments contradictoires qui démontrent le rapport étroit entre structures démographiques et épargne, mais qui attestent en même temps de la difficulté à saisir la nature de ces rapports.

Il convient ici de présenter les principaux arguments utilisés pour faire de la croissance démographique un frein à l'accumulation et donc au dévelop-

pement, puis de voir dans quelle mesure ces arguments ont une quelconque signification dans le cas du Maroc. L'action spécifique des structures démographique sur les revenus et l'épargne des ménages étant, on l'a signalé, presque toujours un passage obligé de ces arguments.

Il s'agira de discuter en particulier de la portée de certains arguments faisant des structures familiales et de la répartition par âge un obstacle à la formation de l'épargne, puis de vérifier le sens de certaines causalités, notamment celle liant croissance démographique et niveaux des revenus.

2. LA CROISSANCE DEMOGRAPHIQUE, OBSTACLE AU DEVELOPPEMENT

Les nombreux arguments présentés à l'appui de la thèse selon laquelle la croissance démographique constitue un obstacle au développement peuvent être regroupés sous trois chefs principaux : le prélèvement sur des ressources limitées, l'effet sur l'accumulation et l'impact sur la répartition des revenus.

Le prélèvement sur les ressources limitées étant l'argument le plus général mais aussi le moins pertinent quant à l'analyse des effets de la croissance démographique sur le développement[1]. Cet argument faisant en effet référence d'une part à la raréfaction à plus ou moins longue échéance des ressources disponibles, la superficie cultivable et plus encore la superficie habitable constituant une limite inéluctable à la croissance démographique ; d'autre part au fait qu'à court terme, l'augmentation de la population active est supposée entraîner une baisse de la productivité marginale.

C'est, par contre, au niveau des deux autres arguments que l'effet spécifique de la croissance démographique sur l'épargne semble être le plus explicite.

Nous préciserons d'abord les hypothèses et aborderons ensuite certains usages et vérifications dont elles furent l'objet.

2.1. La croissance démographique, frein à l'accumulation

L'idée générale ici étant que le rythme d'accumulation peut être défavorisé par une croissance démographique rapide dans la mesure où celle-ci entraîne une structure par âge relativement jeune. Ainsi, une baisse des taux de fécondité par la modification de la structure par âge qui l'accompagne, est supposée avoir un effet positif sur le taux d'épargne. Les arguments émis de part et d'autre s'articulant donc globalement autour de deux hypothèses : l'hypothèse du rapport de dépendance et l'hypothèse du cycle de vie.

2.1.1. Les hypothèses :

2.1.1.1. L'hypothèse du rapport de dépendance

La constatation d'une structure par âge particulièrement jeune dans les économies sous-développées à croissance démographique rapide fait que le taux de dépendance démographique (dépendency ratio), c'est-à-dire le rapport de

---

(1) P. Guillaumont, **Economie du développement**, Collection Themis, PUF, t. 2, op. cit., p. 224.

la population inactive à la population totale (ou à la population active)[2], y est donc élevé. C'est ainsi qu'en 1980, le pourcentage de la population d'âge inactif (moins de 15 ans, 65 ans et plus) était en moyenne de :

– 47 % dans les pays à revenu faible autres que la Chine (35 %) et l'Inde (43 %).

– 45 % dans les pays à revenu intermédiaire, avec une assez forte dispersion dans cette catégorie (52 % au Kenya, 51 % en Algérie, **44.78 % au Maroc**[3], 40 % en Colombie, 38 % en Corée du Sud, en Argentine...)

– 34 % dans les pays industriels à économie de marché (32 % au Japon) et dans les pays industriels à économie centralisée[4].

Cette structure par âge ou son évolution peut agir sur le revenu par tête de deux façons : l'une directe et automatique, l'autre indirecte par le taux d'épargne qui est plus incertaine.

A un niveau donné de produit par actif (Y/L) correspond un produit par tête (Y/P) d'autant plus élevé que le taux d'activité (L/P) est plus élevé : une baisse de fécondité, qui, du moins pendant une certaine période, entraîne, toutes choses égales d'ailleurs, une diminution du taux de dépendance (augmentation de L/P), a pour effet automatique une augmentation du produit par tête.

Cette augmentation entraîne elle-même un taux d'épargne plus élevé si celui-ci est une fonction du revenu par tête. Ainsi indirectement la structure par âge influence-t-elle le taux d'épargne, le taux d'investissement et donc le taux de croissance.

Ce type de raisonnement, qui a été présenté en 1958 par Coale et Hoover[5] dans un ouvrage appliqué au cas de l'Inde, a été maintes fois repris et est à la base de nombreux modèles démo-économiques. L'idée générale en est l'inconvénient que constitue la croissance démographique pour le développement économique ; handicape d'autant plus important, souligne l'étude qu'il est indépendant de la densité et est par conséquent utilisé pour prôner une diminution de la fécondité, dans les pays faiblement peuplés aussi bien que dans les pays qui le sont de façon très dense.

Le caractère défavorable de l'accroissement démographique a été explicité par les deux auteurs par référence notamment à l'effet dépressif sur l'épargne de cet accroissement en utilisant une fonction d'épargne qui s'établit comme suit :

---

(2) Ce taux étant lui-même la somme du taux de dépendance relatif aux classes jeunes et du taux relatif aux classes âgées.

(3) Si l'on tient compte pour le Maroc de la population réellement occupée au sein de la population active, ce taux avoisine les 65 % en 1995.

(4) Banque Mondiale, **Rapport sur le développement dans le Monde**, 1982, pp. 62 – 63.

(5) A. Coale, E. Hoover, «Population Growth and Economic Development in Low Income Countries : a case study», in **India prospects**, Princeton University Press, 1958.

$S = aY - bP$

qui peut s'exprimer

$S/Y = a - b/y$ ou $S/P = ay - b$

(avec S l'épargne, Y le revenu, P la population et $y = Y/P$ le revenu par tête).

Des fonctions voisines prenant en considération la structure par âge ou le taux de dépendance démographique ont – on l'a vu à propos de la répartition des revenus[6] – par la suite été utilisé pour tester cette hypothèse notamment par Leff, Landau et Singh et en association avec d'autres variables explicatives par la CNUCED[7]. Dans ces études, la question qui semble avoir le plus retenu l'attention est celle de savoir s'il existe une relation entre la structure par âge et le taux d'épargne. Les analyses transversales effectuées par Leff à partir de données portant sur des économies sous-développées aussi bien que des économies industrielles faisant du taux d'épargne (ou de l'épargne par tête) une fonction du produit par tête, du taux de croissance de celui-ci et des «taux de dépendance» : ceux-ci étant le rapport des groupes de population inactive (en dessous de 15 ans, au dessus de 65 ans) à la population totale (ou active)[8]. La conclusion de ces études étant que le taux de dépendance – pour les pays en développement le taux concernant la population jeune – apparaît comme la principale variable explicative, influençant négativement le taux d'épargne.

2.1.1.2. L'hypothèse du cycle de vie

S'articulant sur le même principe que l'hypothèse précédente, à savoir le rapport défavorable à l'épargne d'une croissance démographique forte par l'élargissement qui en découle des groupes de populations inactives, l'hypothèse du cycle de vie pose en effet le problème de l'incidence de la structure démographique sur le comportement patrimonial ou plus précisément l'effet de la structure par âge sur le comportement vis-à-vis du revenu et de l'épargne.

L'hypothèse du cycle de vie standard[9] qui reprend l'hypothèse initiale du cycle de vie d'Ando et Modigliani[10], met l'accent sur le profil du revenu par âge : celui-ci est généralement croissant durant la vie active puis chute brusquement. Le comportement standard selon cette hypothèse étant que le

(6) A. Mezzine, «L'inégalité des revenus, facteur de régression de l'épargne», **Annales Marocaines d'Economie,** N° 13, Automne 1995.

(7) **Idem.**

(8) La structure par âge ou les taux de dépendance sont en effet explicitement pris en compte dans ces analyses transversales où le taux d'épargne (S/Y) et l'épargne par tête (S/P) sont régressés sous forme logarithmique sur le produit par tête, son taux de croissance et les taux de dépendance.

(9) J. Tobin, «Les disparités internationales de comportement d'épargne : une analyse par le cycle de vie», Etude reprise de la **revue Problèmes Economiques** par le quotidien **l'Opinion** du 16/1/1991.

(10) A. Ando et F. Modigliani, «Test of the Life Cycle Hypothesis of Saving», **Bulletin of Oxford University,** Institute of Economics and Statistics, vol. 19, mai 1957, pp. 99–124.

ménage est amené à répartir sa consommation sur l'ensemble de sa vie et la maintenir sur une tendance de croissance régulière. Il en résulte une différenciation entre profil de revenu et profil d'épargne ; le rôle de l'épargne étant en effet d'ajuster la consommation au profil du revenu, d'où un profil d'épargne différent de celui du revenu.

Schématisée, l'explication de cette hypothèse[11] est donc la suivante :

Les ménages s'endettent en début de vie active en anticipant leurs revenus futurs, puis dégagent une épargne croissante à mesure que leur revenu progresse. Enfin, ils désépargnent pendant leur retraite. Ce profil indique donc une montée de l'épargne tout au long de la vie active puis une chute brutale due à la désépargne au moment de la retraite. Le patrimoine présente alors le profil en «bosse» caractéristique du cycle de vie. Dans ce modèle de «cycle de vie standard» appelé par ailleurs «cycle de vie sans incertitude», l'épargne répond à deux motifs seulement : le remboursement de l'endettement contracté en début de vie active et la constitution d'un capital permettant de financer la retraite.

Il en résulte un lien étroit entre croissance démographique (celle-ci déterminant par conséquent la structure par âge de la population) et taux d'épargne, lien qui peut être explicité à travers les deux cas de figure suivants :

- Si la population est stationnaire et s'il y a le même nombre d'individus par classe d'âge, la proportion des retraités par rapport aux actifs est la même que le rapport de la durée de la retraite à celle de la vie active et le taux d'épargne est par conséquent nul. Au niveau macro-économique en effet, le même nombre d'individus par classes d'âge aboutit à une égalité entre épargne et désépargne globale ; le taux d'épargne nul traduisant le fait que l'épargne des individus en période de vie active est absorbée par la désépargne d'un montant égal des individus en phase de retaite.
- L'autre cas de figure, le plus vraisemblable, suppose une population croissante avec par conséquent une différenciation du nombre d'individus par classes d'âge qui agit favorablement sur le taux d'épargne par l'élargissement qui en découle des classes d'âge actif. Une distinction est toutefois faite entre épargne et patrimoine de sorte qu'à l'effet favorable sur le taux d'épargne s'oppose un effet défavorable sur la richesse ou le patrimoine. En effet le patrimoine, c'est à dire l'épargne cumulée, augmente avec l'épargne mais diminue avec le taux de croissance de la population : la croissance de la population entraînant une augmentation des populations jeunes alors que ce sont les populations âgées qui détiennent l'essentiel de ce patrimoine.

Résumée, l'idée générale dans cette hypothèse étant donc en définitive que les taux d'épargne sont successivement croissants et décroissants avec l'âge. Il en résulte que la croissance démographique, qui s'accompagne d'une

---

(11) A. Masson, «Profils d'accumulation patrimoniale et modèles de cycles de vie», **Revue Economique** (Epargne et patrimoine des ménages), Vol 34, n° 1, janvier 1983, PUF.

augmentation du rapport de la population active à la population retraitée, augmente le taux moyen d'épargne. Si au contraire les taux d'épargne sont croissants avec l'âge, la croissance démographique diminue le taux moyen d'épargne.

2.1.2. Usages et vérifications

La question qui semble avoir le plus retenu l'attention des deux hypothèses est avons-nous signalé de savoir s'il existe une relation entre structure par âge et taux d'épargne. Les vérifications dont furent l'objet les deux hypothèses ne semblent pas toutes corroborer l'hypothèse de départ formulée par Coale et Hoover et reprise plus tard par N. Leff. Les résultats obtenus par ce dernier sur la base d'analyses transversales concernant les taux de dépendance ont en effet été nuancés voire critiqués par d'autres auteurs(12). La même objection qu'est l'absence de support empirique valable pour les pays en développement est formulée à l'encontre de l'hypothèse du cycle de vie. L'idée selon laquelle les taux d'épargne par âge seraient successivement croissants puis décroissants avec l'âge, ce qui entraînerait un effet positif de la croissance démographique sur le taux moyen d'épargne ne tiendraient en effet pour ces auteurs que pour les pays en développement les plus avancés(13).

A ces objections concernant le support empirique des hypothèses autrement dit les objections ayant trait au caractère relatif des résultats empiriques eu égard au niveau de développement, d'autres objections furent formulées et concernent la forme exacte des fonctions d'épargne utilisées par ces hypothèses auxquelles est reproché un manque de précision quant à la nature exacte des variables prises en compte :

Une première objection fut ainsi formulée par Stephen Enke(14) en 1981 qui considère que le chiffre de la population susceptible d'agir (négativement) sur le volume d'épargne doit être converti en «unités de consommation». Sinon, considérer les enfants comme l'équivalent des adultes risque de faire surévaluer l'effet sur l'épargne d'une réducation de la fécondité.

Plus pertinente, une autre objection soulève l'imprécision de la fonction d'épargne utilisée quant à l'impact de la fécondité sur l'épargne des différents agents économiques. La précision apportée ici est donc la nécessité de distinguer la façon dont l'épargne des différents agents économiques est affectée par la croissance démographique. La façon, en effet dont l'épargne des ménages est affectée par le niveau de leur fécondité n'est pas la même que celle selon laquelle l'épargne gouvernementale peut être affectée. S'agissant de l'Etat, le nombre

(12) Notamment par Gupta et Adams (1971) ainsi que par Bilborrow qui montre que la relation supposée disparaît si l'on enlève trois pays particuliers (Venezuela, Israël, Porto-Rico). Cf. P. Guillaumont, «Economie du développement», **op. cit.** tome 2, p. 222 – 230.

(13) Objection formulée aussi par Raw en 1982, Cité par P. Guillaumont, **op. cit.**

(14) Précision apportée par l'auteur en 1981 dans les modèles élaborés pour le «TEMPO» (centre d'études avancées de General Electric), cité par P. Guillaumont.

d'enfants (et celui des personnes âgées) influence ses dépenses courantes (éducation, santé), mais aussi certaines dépenses d'investissement (écoles, hôpitaux, etc.) ; l'effet sur la structure de l'investissement, et pas seulement son niveau, doit alors être pris en compte. Chez Coale et Hoover il vient renforcer l'effet négatif d'une fécondité élevée, sans toutefois préciser l'impact de ces mêmes dépenses sur l'épargne des ménages.

En rapport avec l'objection précédente, il est aussi reproché à ces hypothèses, l'imprécision quant à la nature productive ou non de ces dépenses et dont l'impact à long terme sur l'épargne serait nécessairement différent. La question qui se pose en effet est de savoir si les investissements sociaux – généralement publics – rendus nécessaires par l'accroissement de la population, comme les dépenses publiques de fonctionnement en éducation et santé, ainsi que les dépenses privées en ces mêmes domaines et pour la nourriture des enfants, peuvent être traités comme improductifs auquel cas une fécondité élevée entraîne nécessairement de fortes dépenses sociales au détriment de l'investissement productif (en capital matériel).

Ainsi, la discussion et les réponses à la question des effets de la croissance démographique et de la structure par âge qui lui correspond sur le rythme de l'accumulation peuvent être résumées dans les points suivants :

L'affirmation par des arguments néo-malthusiens des effets néfastes d'une forte fécondité sur l'accumulation à travers l'augmentation qui en résulte des dépenses publiques et privées, lesquelles dépenses, généralement à caractère social, se font par conséquent au détriment de l'épargne et de l'investissement productif.

Des nuances et des objections qui relativisent ces affirmations à travers une critique de l'analyse qui en constitue le fondement théorique notamment l'usage qui est fait de la fonction d'épargne. L'impact de la croissance démographique sur l'accumulation semblant plus dépendre en définitive selon ces critiques des facteurs suivants :

- de la définition même qui est donnée de l'épargne et de l'accumulation, de cette définition dépendant parallèlement les effets de la croissance démographique sur la productivité du capital évoqués à propos des dépenses ou investissements sociaux.
- d'une analyse différenciée des agents qui épargnent, autrement dit une différenciation des effets de la croissance démographique sur l'épargne selon la nature et l'origine de cette dernière. Leibenstein[(15)] considère à ce propos que l'essentiel de l'épargne des ménages provient d'une petite fracton d'entre eux et que sur ces ménages qu'il faut observer les effets de la fécondité.
- des facteurs généraux qui déterminent l'accumulation : Leibenstein[(16)],

---

(15) Leibenstein, cité par L. Tabah, Population Growth and Economic Development in the Third World, Ordina ed., 1975.

(16) **Idem.**

soulignant là aussi que, si l'investissement agit sur l'épargne autant que l'inverse, il faut considérer les effets que la croissance démographique peut exercer directement sur l'investissement.

Parmi les facteurs auxquels fait référence cette dernière remarque qui déterminent le niveau d'accumulation et qui sont tout aussi directement influencés par la croissance démographique d'autres hypothèse mettent l'accent sur la répartition des revenus ou plus exactement sur l'impact négatif d'une forte fécondité sur la capacité d'épargne. La croissance démographique engendrant à long terme une inégalité des revenus qui a un effet dépressif sur les revenus et l'épargne.

2.2. La croissance démographique, facteur d'inégalité des revenus et de régression de l'épargne

On retrouve ici quelques arguments dont nous avons déjà eu à discuter à propos de la répartition des revenus[17], et qui concernent le rapport défavorable à la formation de l'épargne et donc au développement d'une inégalité des revenus. L'idée générale, étant, on l'a vu, que le développement ne s'apprécie pas seulement en fonction de la croissance mais aussi selon la répartition des revenus qui l'accompagne ; or la croissance démographique de par ses effets sur le développement inclut des effets sur la répartition des revenus et donc sur l'épargne.

Divers arguments ont été avancés à l'appui de l'idée qu'une croissance démographique rapide est un facteur d'inégalité des revenus. Ces arguments paraissent pouvoir être regroupés autour de deux thèmes :

- Le premier ayant trait aux effets qu'exerce la croissance démographique sur la répartition au sein d'une même génération (effets transversaux) que l'on peut expliquer de la façon suivante : si les familles les plus pauvres sont celles qui sont généralement réputées avoir le plus d'enfants[18] et qui de ce fait contribuent donc le plus à la croissance démographique (dans la mesure où leur fécondité supérieure n'est pas compensée par une plus forte mortalité des enfants), l'inégalité de répartition des revenus entre individus se trouve donc accrue par la fécondité ou plus précisément par les différences dans la dimension des familles qui en résulte. Par ailleurs l'effet des différences dans la dimension des familles selon le revenu peut aussi agir sur la répartition des revenus entre familles ou individus d'une même génération de façon plus indirecte, dans la mesure où elle limite la mobilité géographique de la famille (donc la possibilité de saisir des occasions d'emploi) et où, en raison même du niveau plus faible de revenu, elle ne lui permet qu'un moindre taux d'épargne.
- Le deuxième thème concerne l'effet qu'exerce la croissance démographique

(17) A. Mezzine, **L'inégalité des revenus, facteur de regression de l'épargne, op. cit.**

(18) Particularité qui résulte de plusieurs facteurs notamment la faiblesse des niveaux d'instruction, l'accès limité aux moyens contraceptifs... qui caractérise ces populations.

sur la répartition des revenus à travers les effets qu'elle engendre au cours des générations successives, (effets longitudinaux) qui peut s'expliquer aussi de la façon suivante : la croissance démographique affecte de façon différentielle la transmission de capital d'une génération à l'autre, ce caractère différentiel étant la manifestation de la dimension différentielle des familles selon le revenu du chef de famille soulignée dans le premier point. L'idée ici étant donc que les familles pauvres transmettent à chacun de leurs enfants un moindre capital non seulement parce qu'elles sont pauvres, mais aussi parce qu'elles sont plus nombreuses. Cet argument valable pour le capital matériel l'est aussi pour l'éducation et la santé des enfants, variables dont dépendent leur productivité et donc leurs revenus ultérieurs dans la mesure où on considère à juste titre que l'attention porté à chaque enfant par les parents, notamment la scolarisation qui lui est offerte, les soins dont il bénéficie varient, toutes choses égales d'ailleurs, en raison inverse du nombre d'enfants.

Résumons, l'idée qui paraît être développée à travers ces deux thèmes est donc en définitive que la croissance démographique dans le Tiers-Monde accroît l'inégalité des revenus dans la mesure où à une plus forte croissance démographique correspondraient de plus fortes différences de dimensions des familles selon le niveau de revenu. Ce phénomène qui a tendance à s'accentuer davantage d'une génération à l'autre perpétue et amplifie par conséquent le rapport défavorable à l'épargne d'une croissance démographique rapide par le fait même que l'influence réciproque d'un répartition inégalitaire qui s'accompagne d'une démographie rapide est tout aussi vraie.

C'est la raison pour laquelle avons nous signalé au début cette section, les arguments présentés ici se situent tous dans une perspective néo-malthusienne en ce sens qu'il concourent à montrer les inconvénients qui résultent pour le développement de la croissance démographique et par conséquent les avantages qui résulteraient d'une diminution de la fécondité[19].

Mais, ces arguments, avons nous aussi signalé, n'ont pas l'exclusivité de la réflexion qui nous intéresse en ce sens que d'autres arguments moins défavorables à la croissance démographique leurs sont parfois opposés[20].

---

(19) Plusieurs autres arguments ont été utilisés pour montrer les effets négatifs de la croissance démographique, dont certains ont été transposés au plan micro-économique, sous la forme de calculs coûts et bénéfices des naissances évitées. Un calcul de ce type a été présenté une première fois par Stephen Enke en 1966 et se propose de calculer ce que coûte une diminution de la fécondité suscitée par différents types de politiques et obtenue par différents moyens, puis calculer les bénéfices qui en résulteront pour la société en calculant le rapport de l'un à l'autre. Le même auteur soutenant en conséquence que la limitation des naissances constituait l'investissement socialement le plus rentable qu'un pays tel que l'Inde pouvait entreprendre. Cf. **P. Guillaumont, Economie du développement, op. cit.**, p. 233 – 236.

(20) Diverses autres hypothèses et arguments faisant valoir le dynamisme induit par la croissance démographique et dont ne traite pas la présente contribution sont en effet souvent opposés aux arguments ci-dessus. Certains à caractère général sont relatifs à l'effet stimulant qui résulte de la croissance démographique aussi bien au niveau de la demande que de l'offre (dynamisme de la demande, dynamisme de l'offre : hypothèse de l'épargne cachée), d'autres plus pertinents =

3. EPARGNE ET CONTRAINTE DEMOGRAPHIQUE AU MAROC : LA CONTESTATION DU DILEMME CROISSANCE DEMOGRAPHIQUE / FORMATION DE L'EPARGNE

Signalons tout d'abord que l'essentiel des données dont nous disposons pour le Maroc sont ceux résultant des différentes enquêtes de consommations et des dépenses des ménages qui sont faites à l'échelle nationale et de façon périodique. Elles ne permettent par conséquent qu'une analyse au niveau agrégé ou macro-économique, interdisant ainsi une perception plus fine à l'échelle du ménage (l'effet des variables étudiées n'étant pas nécessairement les mêmes à l'échelle du ménage qu'à l'échelle nationale et inversement). La périodicité des enquêtes interdisant par ailleurs une approche sur l'ensemble d'un cycle de vie de sorte qu'on devra le plus souvent se contenter d'observations ponctuelles.

Ces imperfections n'empêchent toutefois pas de relever certaines caractéristiques spécifiques à la contrainte démographique au Maroc, caractéristiques qui nuancent quelque peu les effets négatifs théoriquement évidents des hypothèses auparavant évoquées.

Trois relations seront ainsi vérifiées

- Il s'agira d'abord d'apprécier la relation entre croissance démographique et niveau de consommation, autrement dit la relation entre la taille du ménage et le niveau de sa consommation et donc indirectement d'apprécier la portée du rapport négatif à l'épargne de la taille du ménage.
- Il s'agira ensuite et dans le même ordre d'idée d'apprécier la portée des hypothèses du cycle de vie et du rapport de dépendance une fois pris en compte certaines caractéristiques et facteurs spécifiques de l'évolution des structures démographiques et familiales, autrement dit de voir dans quelle mesure l'effet négatif évoqué par ces hypothèses n'est pas allégé sinon inversé une fois pris en compte l'évolution de la structure par âge et l'existence de rapports spécifiques d'échange et de solidarité au sein de la famille.
- Il s'agira enfin de vérifier le sens de certaines causalités notamment celle liant croissance démographique et niveau des revenus.

3.1. Les limites aux hypothèses du cycle de vie et rapports de dépendances dans l'explication de la faiblesse de l'épargne.

S'il est relativement aisé de percevoir les facteurs qui influencent la démographie individuelle, facteurs qui déterminent et différencient en conséquence les taux d'accroissement démographique ; les différences dans la taille des ménages demeurent par contre difficile à expliquer dans la mesure où elles dépendent le plus souvent de caractéristiques et des comportements spécifiques aux populations concernées.

= car spécifiques aux pays en développement ont trait aux conditions sociales du changement qui accompagnent l'accroissement démographique (dynamisme social...). Dans l'un et l'autre cas figure aussi explicitement ou implicitement l'effet sur l'épargne et l'investissement.

Un essai de quantification des liens entre démographie individuelle et démographie du ménage a toutefois été tenté par Ryder[21] en établissant la liaison entre les principaux taux démographiques à diverses phases de la transition démographique et la taille de la famille (voir tableau ci-dessous).

Tableau (1) Relation théorique entre les taux démographiques et la taille moyenne de la famille à différentes phases de la transition démographique

Taux en %	Natalité	Mortalité	Accroissement	Taille moyenne ménage
Phase prétransitionnelle	42	42	0	3.2
Baisse de la mortalité	42	10	32	4.7
Transiton achevée	14	14	0	3.4

Quoique certains facteurs susceptibles d'agir aussi sur la taille du ménage n'ont pas été pris en compte (la nuptialité, le divorce ou les migrations), l'idée qui ressort du tableau étant que l'effet attendu des variables démographiques sur la taille du ménage dépend plus du cycle de vie du ménage que de la variation de ces variables. Autrement dit les mêmes variations à des phases différentes du cycle de vie du ménage pouvant avoir des effets différents. Ainsi, à natalité constante, la taille moyenne du ménage est d'autant plus élevée que la mortalité est basse ; à mortalité voisine 10 et 14^{0A00}, la taille moyenne est d'autant plus élevée que la natalité est plus élevée.

3.1.1. Taille du ménage et niveau de consommation : atténuation du rapport favorable à la dépense et défavorable à l'épargne.

Reprenant pour le Maroc une suggestion de S. Kuznets[22], une décomposition a été tentée dans l'évolution de la taille moyenne du ménage entre 1971 et 1982, de la part due à l'augmentation du nombre moyen d'enfants au sein du ménage (résultant de l'interaction entre fécondité et mortalité des enfants), de celle due à l'augmentation du nombre des adultes (résultant de la cohabitation ou de la séparation et accessoirement de la diminution de leur mortalité)[23].

L'intérêt de cette décomposition dont les résultats sont illustrés dans le tableau suivant réside dans le fait qu'elle renseigne de façon plus précise sur l'évolution non seulement de la taille du ménage mais aussi de sa composition permettant ainsi de mieux saisir l'impact de l'accroissement démographique sur la

---

(21) N. Ryder, «Reproductive behaviour and family life cycle», in **The population debate : dimensions and perspective,** United Nations, New York, 1975. Cité par l'étude : **Population et consommation au Maroc,** CERED, Novembre 1988.

(22) S. Kuznets, Sise and age structure of family households : exploratory comparisons, **Population and Development Review,** Juin 1978.

(23) A. Nouijai et A. Lfarakh, «Quelques facteurs explicatifs de l'évolution des ménages et des familles selon la taille», 6ème **Colloque de démographie maghrébine,** Rabat, 1985.

consommation que ne le permettrait une démographie indifférenciée au niveau individuel.

Tableau 2 : Modification de la taille moyenne du ménage et de ses composantes entre 1971 et 1982 par milieu urbain et rural

	1971	1982	Dif. 82 – 71	Dif. en %
	Milieu urbain			
Enfants	2.35	2.06	– 0.29	– 12.3
Adultes	2.94	3.42	+ 0.48	+ 16.3
Ensemble	5.29	5.48	+ 0.19	+ 3.6
	Milieu rural			
Enfants	2.69	2.89	+ 0.20	+ 7.4
Adultes	3.08	3.47	+ 0.39	+ 12.7
Ensemble	5.77	6.36	+ 0.59	+ 10.2
	Ensemble			
Enfants	2.58	2.50	– 0.08	– 3.13
Adultes	3.01	3.45	+ 0.44	+ 14.6
Ensemble	5.59	5.95	+ 0.36	+ 6.4

Source : Population et consommation au Maroc. CERED 1988.

Ainsi, si une augmentation générale de la taille du ménage dans la partie urbaine et rurale du pays est observée, la décomposition du ménage en adultes et enfants indique que la part de ces derniers a évolué différemment selon qu'il s'agit d'un ménage urbain ou d'un ménage rural accusant dans le premier cas une diminution de 12.3 % contre une augmentation de 7.4 % pour le ménage rural.

L'explication en est une diminution de la fécondité plus intense que l'augmentation de la survie des enfants (ou la baisse de la mortalité) pour le milieu urbain, l'augmentation de la survie des enfants en milieu rural, n'ayant par contre pas été compensée par une baisse de la fécondité.

Différences qui s'amenuisent par contre ce qui concerne les adultes dont la part augmente dans l'ensemble des milieux, plus fortement cependant en milieu rural qu'en milieu urbain. Cette augmentation du nombre des adultes dans le ménage d'une façon générale et dans le ménage urbain en particulier s'expliquant aussi par plusieurs facteurs dont notamment :

- Le retard de l'âge du mariage aussi bien chez les hommes que chez les femmes qui modère la constitution de nouveau ménages (ou de nouvelles familles).
- La cohabitation provisoire ou durable d'adultes célibataires ou parfois mariés avec leurs parents.
- La diminution de la mortalité des adultes...

Ces différences dans l'évolution de la taille et de la composition du ménage paraissent être le fait de plusieurs facteurs dont certains sont en rapport étroit avec le revenu et la consommation. Les facteurs démographiques n'étant en effet dans la plupart du temps qu'une manifestation de comportements dont le mobile est souvent d'ordre économique et donc indissociable de l'attitude vis à vis des revenus de la consommation et de l'épargne, attitude qui détermine et qui est parfois aussi déterminée par ces facteurs et comportements démographiques.

Ainsi et pour nous limiter à quelques éléments d'explications plausibles de l'évolution ci-dessus, l'augmentation de la consommation notamment alimentaire ou celle des soins de santé ou d'hygiène peut expliquer une baisse de la mortalité qui se traduit par une augmentation de la survie des enfants dans le ménage. Dans le sens inverse, le souci de maintenir ou d'accéder à un niveau de consommation ou de niveau de vie décent fait que les individus en âge de se marier retardent leur entrée en union, et les couples mariés à pratiquer la contraception, entraînant dans l'un et l'autre cas une diminution de la fécondité et partant du nombre moyen d'enfants au sein du ménage. L'autre conséquence du retard de l'âge du mariage est le gonflement du nombre moyen d'adulte par ménage, gonflement qui a pour effet certain une diminution des dépenses de consommation (voir tableau ci-dessous). La cohabitation accrue au sein d'un même ménage ayant en effet généralement pour mobile et pour conséquences une réduction des dépenses de consommation (le maintien pour un ensemble d'individus rassemblés par des liens familiaux du regroupement en un seul ménage entraînant nécessairement des dépenses moindres que l'éclatement du noyau familial en plusieurs ménages en raison justement de ce regroupement qui évite l'émiettement des dépenses).

Tableau (3) : Décomposition de l'inégalité de la dépense par tête selon la taille du ménage

Taille du ménage	% de la population	Dépense par tête en DH
1 à 2 personnes	4.3	12259
3 à 4 personnes	14.1	10027
5 à 6 personnes	24.8	7425
7 à 8 personnes	26.0	5955
9 personnes et plus	30.8	4702
Ensemble du pays	100.00	6780

Source : Niveau de vie des ménages, vol. 2. Direction de la Statistique.

Ces quelques éléments d'explication montrent donc en définitive que l'évolution de la taille du ménage paraît être expliquée plus par des variables économiques et de comportement vis à vis des revenus et des dépenses, que par l'évolution des différents indicateurs démographiques (encore que ces derniers soient aussi et dans une grande mesure le fait des mêmes variables socio-économiques et de comportement). Le recul de l'âge du mariage étant

à cet égard un exemple significatif parmi d'autres des comportements résultant de l'interaction entre variables démographiques et variables économiques dans la mesure où ayant généralement un mobile économique (faiblesse d'un revenu permettant de fonder un ménage indépendant), il influence la taille du ménage en agissant aussi bien sur la fécondité, et le nombre des adultes que sur le rapport du ménage à la consommation et à la dépense.

Ces explications montrent aussi que les effets théoriquement réputés favorables à la consommation et donc implicitement défavorables à l'épargne de l'augmentation de la taille du ménage doivent être nuancés dans la mesure où ils peuvent être atténués d'une part par l'augmentation qui en résulte du nombre des adultes pouvant être source de revenus additionnels, et d'autres part par la diminution des dépenses par ménage due à ce qu'on pourrait assimiler à des économies d'échelle résultant du regroupement de plusieurs individus au sein d'un même ménage(24).

L'augmentation de la taille du ménage n'est donc pas en définitive un facteur de diminution systématique de l'épargne même si elle contribue globalement à l'augmentation de la consommation et donc de la dépense. Des caractéristiques inhérentes aussi bien à l'évolution des composantes démographiques qu'à certains comportements dictées par des contraintes économiques arrivent en effet à atténuer les effets réputés défavorables voire dans certains cas inversent ces effets.

Mais l'évolution de la structure et de la taille du ménage n'est pas la seule à prendre en compte pour apprécier l'impact de l'accroissement démographique sur les revenus et l'épargne, d'autres facteurs inhérents aux structures familiales dans leur ensemble peuvent aussi jouer dans le sens d'une atténuation des effets défavorables évoquées ci-dessus de la structure par âge et du rapport de dépendance qui en résulte.

3.1.2. L'évolution de la structure par âge facteur d'allégement de la contrainte démographique

S'il est aussi relativement aisé de percevoir l'influence sur la consommation et la dépense de l'évolution de la taille du ménage et par conséquent d'avancer quelques éléments d'explication qui plaident pour une atténuation du rapport négatif de cette évolution à l'épargne, il est par contre difficile de se prononcer sur l'influence des structures familiales dans leurs ensemble. Or, plus que la taille du ménage, ce sont les nombreux liens et rapports qui prévalent au sein de la famille qui sont souvent mis en cause dans l'appréciation du rapport à

(24) Il ressort en effet aussi de l'étude sur la population et la consommation au Maroc (1988) que l'accroissement de la taille du ménage est dû principalement à l'augmentation du nombre des adultes dans ce dernier. Augmentation qui a contribué à amortir l'incidence de la croissance démographique sur la dépense : l'accroissement de la dépense par ménage (1.5 % en moyenne de 1971 à 1985) est supérieure à la dépense par tête (1.1 %) en raison de l'augmentation de la taille moyenne du ménage, mais en raison des économies d'échelle, le niveau de vie moyen, impossible à mesurer certes, a du augmenter à un rythme compris entre 1.1 % (limite inférieure) et 1.5 (limite supérieure).

l'épargne : le plus souvent comme handicap à la formation de l'épargne par la charge que constitue la famille étendue et les nombreux transferts pour les actifs ; les mêmes phénomènes de regroupement, de solidarités et de transferts étant considérés par contre comme fateurs d'entraide, de revenus additionnels qui ne peuvent être que favorables à l'épargne des catégories qui en bénéficient.

La complexité des structures familiales souvent encore empreintes de rapports et de liens traditionnels est telle en effet qu'il est difficile d'appréhender leur impact sur l'épargne. Et quand bien même on dispose de données significatives sur la taille, les revenus et les dépenses des ménages, l'origine, l'ampleur et le sens des transferts de ces revenus demeure difficile à déterminer. Cette difficulté d'appréhender la nature l'ampleur et le sens des transferts familiaux rendant en définitive discutable la notion de rapport de dépendance qui résulterait de la structure par âge.

Aussi, nous nous limiterons ici à relever pour le Maroc certaines caractéristiques et tendances démographiques dont la spécificité permettrait de sinon de contester du moins de nuancer l'effet négatif sur les revenus et l'épargne de la structure par âge et de l'hypothèse qui en résulte du rapport de dépendance.

Nous emprunterons pour ce faire quelques conclusions aux communications faites dans le cadre du «Séminaire sur la famille au Maroc»[25], ainsi qu'à l'étude sur la sécurité sociale[26]. L'un et l'autre des deux documents présentant en effet des éléments d'explications où l'on pourrait déceler des raisons qui militeraient pour une atténuation des effets susmentionnés.

3.1.2.1. L'allégement de la pression démographique

Il ressort du dernier recensement de la population que le taux d'accroissement démographique annuel moyen estimé à 2.06 % confirme une tendance à la baisse déjà constatée durant les précédents recensements dont les taux moyens annuels furent respectivement de 2.8 et 2.6 % pour les périodes 1960 – 1971 et 1971 – 1982[27].

L'évolution ainsi enregistrée est attribuée à la conjugaison des tendances des principales composantes de l'accroissement démographique dont notamment :

- une baisse remarquable du taux de mortalité (19‰ en 1962, 10.6‰ en 1980 et 7.4‰ en 1987) ; baisse qui s'est traduit par une amélioration de l'espérance de vie (estimée respectivement pour les mêmes dates à 47,59 et 65 ans), soit un gain de 18 ans pour la période des 25 années considérées.
- Une baisse notable de la fécondité dont la tendance d'abord lente entre 1962 et 1980 avec respectivement un nombre moyen d'enfants par femme de 7 et 6, puis relativement plus rapide, enregistrant une moyenne de 5.5, 4.5 et 4 respectivement pour les années 1982, 1987 et 1992.

---

(25) Séminaire sur la Famille au Maroc, CERED, Rabat, 12 novembre 1996.

(26) Sécurité sociale et développement socio-économique, CERED, Rabat 1997.

(27) **idem.**

Les principaux facteurs ayant contribué à cette évolution sont, on l'a souligné à propos de la taille des ménages, imputables à l'amélioration générale des conditions de vie qui permettent aussi bien un recul de la mortalité (amélioration générale des conditions de vie qui permettent aussi bien un recul de la mortalité (amélioration des conditions sanitaires et d'hygiène), qu'une baisse de la fécondité (amélioration du statut et du niveau d'instruction de la femme, recul de l'âge du mariage et l'utilisation de moyens contraceptifs..)

Ces mutations démographiques qu'on peut donc expliquer en grande partie par l'amélioration du niveau de vie ne sont pas sans rapport avec cette amélioration dans la mesure où elles sont à l'origine de transformation de la structure par âge de la population (voir tableau suivant) laquelle influe en retour et dans une large mesure aussi sur le niveau de vie en ce sens qu'elle détermine un rapport de dépendance pouvant être favorable ou défavorable aux revenus et partant à l'état du niveau de vie.

Ainsi, l'évolution conjuguée de la fécondité et de la mortalité s'est-t-elle traduite au niveau de la structure par âge notamment par :

- Une réduction continue du poids des enfants par rapport à la population totale : après avoir été de 44.3 % en 1960, la part des moins de 15 ans est passée à 42.2 % en 1982 et 37 % en 1994, soit une diminution de 7 points.
- Une augmentation de la part des personnes en âge d'activité (15 – 59 ans) qui a atteint la part de 55.9 % en 1994 contre 51.6 % en 1982 et 47.2 % en 1971.

Tableau 4 : Evolution de la structure par âge de la population de 1960 à 1994 en %

Age	1960	1971	1982	1994
Moins de 15 ans	44.3	45.7	42.2	37.0
15 – 59	48.3	47.2	51.5	55.9
60 et +	7.4	7.1	6.3	7.1
Total	100	100	100	100

Source : Tendances démographiques (Direction de la Statistique)

Cette évolution n'est en effet pas sans rapport avec l'évolution du taux de dépendance qui renseigne sur la charge économique que doivent supporter les personnes en âge d'activité, charge qui influe par conséquent sur la capacité d'épargne de ces personnes.

3.1.2.2. L'infléchissement du rapport de dépendance[28]

L'évolution de la fécondité et de la mortalité qui viennent d'être décrites ont

(28) Signalons tout d'abord que si ce rapport est sensé théoriquement renseigner sur la charge des individus d'âge inactif en rapport à la population d'âge actif, cette indication reste =

pour effet une modification de la structure par âge de la population laquelle détermine un rapport de dépendance qui peut être défavorable ou favorable à l'épargne des personnes actives selon que ce rapport est ou non important. Nonobstant la remarque soulignée à propos de l'imperfection de la notion d'âge d'activité (existence d'actifs en chômage, ou d'inactifs exerçant une activité avant ou après l'âge d'activité, personnes actives à temps partiel, ou exerçant des activités informelles et considérées à tort comme inactifs...), et si nous nous en tenons uniquement à l'aspect quantitatif du dit rapport, il est permis d'avancer que l'évolution de la structure par âge aurait tendance à favoriser la catégorie des personnes en âge d'activité. Cette tendance est d'autant plus perceptible et est appelée à se concrétiser d'avantage que les facteurs qui déterminent les deux variables explicatives principales de cette évolution (baisse de la fécondité et de la mortalité) ne peuvent en l'absence de facteurs perturbateurs majeurs que s'affirmer.

Aussi, considérant que le temps de réponse des structures démographiques à l'effet des variables démographiques n'est significatif que sur un temps relativement long nous avons utilisé pour approcher l'évolution du rapport de dépendance les projections de la CERED(29) faites dans le cadre d'une étude visant à appréhender l'impact de l'évolution démographique sur la couverture sociale au Maroc.

Tableau 5 : Evolution du rapport de dépendance et de ses composantes entre 1960 et 2014 (en pourcentage)

Année	Moins de 15 ans	15 - 59 ans	60 ans et plus	Rapport de dépendance	Rapport de jeunesse	Rapport de vieillesse
1960	45.97	46.86	7.15	107.0	91.7	15.3
1971	45.75	47.14	7.09	112.1	97.1	15.1
1982	42.15	51.15	6.3	94.0	81.8	12.2
1994	37.03	55.89	7.07	78.9	66.3	12.6
2000	32.31	60.43	7.26	65.49	53.48	12.01
2014	25.11	65.64	9.25	52.35	38.26	14.09

Source : CERED, Sécurité sociale et développement socio-économique.

L'évolution décrite ci-dessus de la structure par âge et du rapport de dépendance qui en résulte confirme en effet une tendance à la baisse de la charge des inactifs et ceci aussi bien au niveau de l'évolution déjà observée (1960 – 1994) pour laquelle le taux de dépendance a diminué d'environs 33 points, que

= approximative dans la mesure où les personnes en âge d'activité ne sont pas toutes réellement actives et que certaines personnes considérées comme inactives arrivent à exercer une activité économique avant ou après l'âge théorique d'activité.

(29) CERED, Sécurité sociale et développement socio-économique, op. cit. Ces projections sont faites sur la base des résultats des différentes enquêtes démographiques réalisées jusqu'à présent, notamment ceux relatifs à la fécondité et à la mortalité, et les données de la dernière opération de recensement de 1994.

pour la période ayant fait l'objet de la projection. Cette évolution à la baisse du rapport de dépendance sera d'autant plus manifeste et plus rapide pour la période de projection et au delà que les anciennes générations nombreuses en raison du niveau élevé de fécondité viendront gonfler la part des adultes. C'est ainsi que la population âgée de 15 à 60 ans estimée à 56 % de la population totale en 1994 passerait à 60.4 % à la fin du siècle et avoisinerait les 2/3 de cette population en 2014. La baisse conjointe des taux de fécondité et de mortalité avec toutefois un rythme plus prononcé du taux de fécondité explique par ailleurs l'écart constaté dans la composition du rapport de dépendance en faveur de la réduction du poids des enfants. Il ressort en effet aussi du tableau ci-dessus que dans la composition du ratio de dépendance évalué à 78 personnes à charge pour 100 adultes en 1994 et 43 personnes en 2014, la baisse du poids des enfants soit plus importante que l'augmentation du poids des personnes âgées : le poids des enfants passant sous l'effet de la baisse de la fécondité de 66.3 enfants à charge pour 100 adultes en 1994 à 38.3 en 2014, contre une augmentation de 1.4 points des personnes âgées (12.7 % en 1994 et 14.1 % en 2014).

3.1.3. Des rapports spécifiques d'échange et de solidarités qui atténuent l'effet défavorable à l'épargne des structures familiales.

Résumée, l'idée générale des hypothèses antinatalistes est, avons-nous souligné, que le rythme d'accumulation peut être défavorisé par une croissance démographique rapide dans la mesure où celle-ci entraîne une structure par âge relativement jeune, laquelle engendre en conséquence un rapport de dépendance défavorable à cette accumulation. L'accent étant donc mis ici exclusivement sur l'aspect quantitatif des relations verticales parents – enfants où ces derniers sont supposés constituer la charge à supporter par les enfants adultes. Or, à analyser l'espace familial au Maroc, on s'aperçoit que la relation verticale parents – enfants n'est pas exclusive. Des rapports de soutien de solidarité et d'échange inhérents aussi bien à la persistance de structures familiales traditionnelles, qu'à l'apparition de facteurs déséquilibrants de précarité tels que le chômage ou la crise du logement font en effet en sorte que les transferts correspondants s'opèrent aussi bien dans le sens vertical parents – enfants, que dans le sens opposé enfants – parents, mais aussi dans un sens horizontal : parents – proches parents, faisant en sorte en définitive que l'impact supposé défavorable à l'épargne et à l'accumulation des chefs de famille n'est pas systématique.

L'enquête sur la famille et les réseaux de solidarités familiales au Maroc[30] nous fournit quelques exemples de ces flux d'échange et de transferts

(30) M. El Harras, «Les réseaux de solidarité familiales, Enquête nationale sur la famille et les réseaux de solidarités familiales», **CERED, op. cit.** Cette partie de l'enquête traite du concept de famille tel qu'il est perçu par les chefs de ménage, des réseaux de solidarités qui comprennent tous les individus pour lesquels «on accepte de sacrifier du temps, de l'argent et des efforts», ainsi que sur les réseaux d'autoprotection dont font partie les individus auxquels on demande habituellement de l'aide.

intra-familiaux qui permettent de nuancer les effets défavorables à l'accumulation très souvent imputé à la charge que constitue pour le chef de ménage «la famille élargie» en mettant l'accent sur l'aspect positif de la cohésion et de la solidarité que cette dernière contribue à perpétuer.

Nous lui emprunterons quelques données qui montrent que les flux d'échange et de soutien s'opèrent aussi en faveur du chef de ménage contribuant ainsi à alléger le poids de la charge familiale.

3.1.3.1. La famille élargie source d'apports multiples

En abordant l'analyse des données relatives aux prestations et services fournis ou reçus par des ménages appartenant à une même famille on est d'abord frappé par la diversité de ces services. De la simple intervention ou recommandation en vue de trouver un emploi jusqu'à la prise en charge pure et simple d'un parent, la solidarité entre proches peut en effet revêtir plusieurs aspects et donner lieu à diverses prestations qui peuvent aller de l'apport en travail, aux prêts financiers, aux dons alimentaires ou vestimentaires, pour atteindre le degré le plus significatif de cette solidarité qu'est l'hébergement des membres de la famille. Notre attention a aussi été attirée par l'évolution de la nature de ces services et par leur adaptation aux nouvelles conditions de vie et de mobilité spatiale[31] des ménages notamment l'apparition de facteurs déséquilibrants de précarité qui guettent les jeunes ménages. On est enfin et surtout frappé par la particularité soulignée ci-dessus de la réciprocité de ces transferts. Cette particularité faisant en sorte que la charge assumée par le chef de ménage pour subvenir aux besoins de sa famille est atténuée aussi bien par les apports des enfants que par ceux de ses proches. Cette charge est d'autant plus atténuée que le réseau familial est étendu et est par conséquent source d'apports et de soutiens multiples pour le chef du ménage.

Les tableaux ci-dessus montrent en effet qu'aucun des familiaux du chef du ménage n'est donneur exclusif, ni non plus receveur exclusif, tous sont en même temps donneurs et receveurs d'aide, participant ainsi quoique de manière variable et déséquilibrée à une sorte de réciprocité généralisée.

---

(31) En dépit de la cassure subie au niveau de la proximité due notamment à l'extension de la mobilité et de l'éloignement géographique grandissant entre les membres de la famille, les interactions et les supports mutuels continuent en effet d'être remarquablement intenses au sein de la parenté. La précarité des conditions d'existence, les aléas sur le marché du travail qui peuvent se répercuter sur la vie conjugale du jeune ménage expliquent en partie cet attachement à la solidarité parentale.

Tableau 6 : Répartition des services fournis et reçus par les ménages en 1995 (en % et selon le milieu de résidence)

Milieu de résidence	Urbain		Rural		Total	
Services	Fournis	Reçus	Fournis	Reçus	Fournis	Reçus
Services en travail	17.12	22.73	24.87	23.72	20.36	23.21
Hébergement	34.34	24.97	43.24	24.17	38.05	24.57
Prêts en argent	9.86	16.20	6.76	14.97	8.56	15.60
Prêts non financiers	3.28	3.32	4.71	5.53	3.83	4.40
Transferts en argent	14.45	11.55	3.99	10.57	10.08	11.06
Dons en produit	13.32	14.08	12.56	14.34	13.00	14.21
Régl. prob. divers.	5.62	3.26	2.05	3.33	4.13	3.29
Autres	1.99	3.87	1.81	3.27	1.91	3.57
Total	100	100	100	100	100	100

Source : Enquête sur la famille au Maroc. CERED. 1996.

Loin de refléter la réalité des flux entre ménages d'une même famille ne serait ce que par la nature quelque peu embarrassante de l'enquête dont l'objet touche à l'intimité du ménage et requiert par conséquent une certaine discrétion de la part des enquêtés[32], les données ci-dessus n'en demeurent pas moins significatives d'une entraide dont la comptabilisation des flux aurait certainement eu une incidence de nature à nuancer l'impact négatif imputé à l'étendue de la famille.

C'est le cas notamment de l'hébergement qui figure parmi les services les plus échangés entre les ménages (38.05 et 24.57 %), service dont bénéficient particulièrement les ménages les plus jeunes et qui constitue pour eux autant de dépenses et de ponctions en moins pour leur budget que les loyers sont souvent chers.

C'est aussi le cas des divers services fournis ou reçus sous forme de travail (20.36 et 23.21 %) et dont la non comptabilisation signifie une sous estimation des apports dont bénéficient les chefs de ménages. La non rétribution par le chef de ménage de ces services qui peuvent concerner aussi bien les tâches ménagères que des travaux tels que l'entretien du logement ou la garde des enfants effectuée par des parents proches constituent en effet aussi autant de dépenses en moins ou de revenus en plus pour le ménage qui en bénéficie.

---

(32) ou tout simplement par peur que les déclarations des enquêtés à propos des services rendus ou reçus de leurs familles puissent être perçues comme une manifestation de vanité ou au contraire un manque d'orgueil de l'enquête en donnant de lui l'image d'un assisté.

3.1.3.2. La famille élargie source d'appuis intergénérationnels

Un autre aspect particulièrement significatif de l'entraide familiale mais aussi des réserves émises plus haut à l'encontre de l'hypothèse du cycle de vie a aussi été mis en évidence par l'enquête sur la famille[33] et concerne l'échange d'aide entre le chef du ménage et ses enfants.

Il a été constaté en effet aussi bien en milieu urbain qu'en milieu rural que l'aide que le chef de ménage reçoit de ses enfants est triplement supérieure à celle qu'il leur accorde. Autrement dit, «l'aide de promotion»[34] qu'une minorité de parents aisés pourraient bien accorder à leurs enfants demeure particulièrement réduite par rapport à «l'aide de subsistance»[35] qui va plutôt dans le sens enfants – parents et vise essentiellement à satisfaire les besoins matériels de parents âgés ou à revenus insuffisants. L'échange d'aide entre parents et enfants est donc tout en étant réciproque presque toujours asymétrique en faveur des parents quelque soit la phase du cycle de vie de leurs enfants.

Les informations recueillies par cette enquête à l'aide d'une série de questions portant sur la perception de l'utilité de l'enfant par le chef du ménage eu égard notamment à sa contribution effective aux activités indépendantes du ménage et à la substituabilité de cette contribution sur le marché du travail ou à son rôle de pourvoyeur de revenus et d'assistance pour la vieillesse des parents a en effet montré que l'apport de l'enfant est appréciable ou tout au moins à prendre en considération dans l'appréciation de la charge qu'ils constituent pour leurs parents. Cette contribution est par ailleurs d'autant plus significative que comme le montrent les deux tableaux suivants elle est souvent effective avant l'âge théorique d'activité.

Tableau 7 : Répartition des chefs de ménages (en %) selon l'aide effective des enfants âgés de 7 à 15 ans dans les activités indépendantes du ménage

Aide actuelle des enfants de 7 à 15 ans	Urbain	Rural	Ensemble
Oui	54.5	77.8	65.3
Non	45.5	22.2	34.7
Total	100	100	100

Source : Enquête nationale sur la famille, CERED 1995

(33) Mohamed Mghari, «**Perception par les parents des coûts et bénéfices des enfants, Enquête nationale sur la famille et les réseaux de solidarité familiale**». **Op. cit.**

(34) **Idem.**

(35) **Idem.**

Tableau 8 : Répartition des chefs de ménage (en %) selon la substituabilité du travail des enfants âgés de 7 à 15 ans et le milieu de résidence

Substituabilité du travail des enfants	Urbain	Rural	Total
Appel à un enfant du ménage	84.2	81.3	82.6
Engager une tierce personne	4.4	7.4	6.1
Sans opinion	11.4	11.3	11.3
Total	100	100	100

Source : Enquête nationale sur la famille, CERED 1995.

Le recoupement de ces données avec ceux relatifs à la répartition effective du volume des aides familiaux selon le lien de parenté avec le chef de ménage révèle que les enfants du chef de ménage constituent en effet la principale composante de la masse totale des aides familiaux(36) dont ils représentent 63.2 % du volume total se répartissant entre 9.5 % en milieu urbain et 90.5 % en milieu rural. La deuxième catégorie est représentée à 18 % du total par les époux ou épouses du chef de ménage dont la proportion dénote aussi la prépondérance en milieu rural (94 % contre 6 % en milieu urbain).

L'autre aspect à signaler et qui aussi significatif des réserves émises à propos du rapport de dépendance réside dans la répartition des aides familiaux par groupe d'âge où on observe une concentration dans la tranche d'âge 15 – 24 (59 %). Cette concentration signifiant une participation des enfants aux charges du foyer à un âge souvent précoce et par conséquent à interpréter comme un apport susceptible d'alléger la charge du chef du ménage et d'atténuer le rapport de dépendance.

Plus explicite enfin de la solidarité familiale et de l'apport des enfants l'autre aspect mis aussi en évidence par les données de l'enquête sur la famille et qui concerne la perception de l'utilité de l'enfant en tant que source de revenus et de soutien pour la vieillesse des parents(37). Cet aspect spécifique de la solidarité enfant – parents pouvant aussi être assimilé à un apport au budget du chef de famille dans la mesure où la charge de l'enfant est compensée par

(36) L'aide familiale est définie par l'enquête en question comme étant tout actif occupé qui travaille dans un ou plusieurs établissements pour le compte d'un membre de sa famille ou de son ménage sans être rétribué, la contrepartie étant sa prise en charge par le chef du ménage.

(37) Il ressort en effet de l'enquête sur la famille que la prise en charge par les enfants est le moyen le plus envisagé par les chefs de ménage pour subvenir à leur retraite (46.2 %). Ce moyen étant suivi par degré d'importance par les revenus d'activités indépendantes (35.1 %), la sécurité sociale (27.4 %) puis par l'épargne (13.6 %). Il ressort aussi de cette enquête que la proportion des chefs de ménage qui comptent sur cette prise en charge augmente avec le nombre d'enfants. Cette proportion est ainsi passée de 2 % pour les chefs de ménage sans enfants à 9.9 % pour les ménages ayant 6 enfants et 46.2 % pour les chefs de ménage ayant 7 enfants et plus.

l'assurance de son soutien ultérieur, laquelle assurance dispense par conséquent le chef du ménage d'éventuelles cotisations de retraite.

Ainsi, hormis les facteurs avancés ci-dessus de l'évolution dans la structure du ménage et du rapport de dépendance dont les tendances sont, avons-nous signalé, de nature à atténuer l'effet défavorable de la structure par âge, il est d'autres raisons qui pourraient être avancées à l'encontre de l'effet défavorable à l'épargne et à l'accumulation souvent imputé à l'étendue de la famille. Les solidarités familiales et le soutien enfants – parents qui caractérisent les rapports familiaux et dont certains aspects ont tendance à se renforcer en réaction à l'apparition de facteurs de précarité sont autant de facteurs dont la prise en compte permet de nuancer les effets défavorables aux revenus des ménages imputés à l'étendue familiale.

3.2. Croissance démographique et faiblesse des revenus : l'imprécision du sens des causalités.

Il ne s'agit pas ici de tout réfuter dans l'affirmation évoquée plus haut de l'influence d'une démographie galopante sur les revenus et l'épargne dont l'idée avons-nous souligné est que la croissance démographique dans le Tiers-Monde accroît l'inégalité des revenus dans la mesure où à une plus forte croissance démographique correspondraient de plus fortes différences de dimensions des familles selon le niveau de revenu, phénomène qui en s'accentuant d'une génération à l'autre perpétue et amplifie le rapport défavorable à l'épargne, mais de voir dans quelle mesure la relation de cause à effet n'est pas inversée. Autrement dit de voir dans quelle mesure cette relation de cause à effet ne serait elle même que la manifestaton ex-post d'une inégalité antérieure des revenus d'où découlerait une faiblesse de ces revenus et partant un accroissement démographique pour les raisons précédemment invoquées.

3.2.1. La disparité des revenus, facteur déterminent du niveau de fécondité

Des explications plus ou moins raffinées ont essayé d'appréhender la relation entre la taille du ménage et la répartition du revenu ou de la dépense où la variable dépendante paraît être parfois la fécondité (taille du ménage) mais le plus souvent le niveau des revenus tel qu'il est déterminé par l'état de la répartition.

Il est en effet plus vraisemblable au vu des nombreuses vérifications empiriques menées sur les interrelations entre la taille du ménage et le niveau de revenu que la relation étroite observée entre ce dernier et le taux de fécondité reflété par la taille du ménage aille dans le sens d'une influence du revenu sur la fécondité, autrement dit la variable explicative paraît être la répartition des revenus qui détermine le niveau des revenus et partant le niveau de fécondité.

• Un exemple intéressant est fourni à ce propos par une étude de R. Repetto[38] qui a présenté des données empiriques sur la relation causale qui

(38) R. Repetto, «Economic equality and fertility in developing countries, Baltimore 1979. Cité par l'enquête sur la population et la consommation au Maroc», op. cit., CERED 1988.

lierait la répartition du revenu et la fécondité dans les pays en développement. La condition en est que la fécondité est négativement associée au revenu par une relation non linéaire de sorte qu'un léger accroissement de revenu pour un couple pauvre entraîne une plus forte réduction de la fécondité que le même accroissement pour un couple riche. Ainsi, une redistribution du revenu dans le sens d'une réduction des inégalités aurait-t-elle pour conséquence une réduction du niveau moyen de fécondité dans les pays en question.

• Telle est la position soutenue en effet aussi par plusieurs auteurs[39] ainsi que de façon vigoureuse par R. McNamara[40] en 1977 qui présente l'état de la répartition des revenus comme bien supérieur à d'autres facteurs y compris le niveau de revenu moyen par tête. L'auteur illustre son argumentation par l'exemple de la Corée du Sud (PNB par tête de 400 $ en 1973, pour une natalité de 19‰ en 1970, répartition relativement égalitaire) comparé à celui du Mexique (PNB de 890 $, natalité de 45‰, répartition relativement inégalitaire). Il s'appuie aussi sur les résultats d'une étude relative à 40 pays en développement, selon laquelle l'augmentation de 10 % du revenu des 60 % les plus pauvres tend à s'accompagner d'une baisse du taux brut de natalité de 0.7‰, alors que la même augmentation du revenu moyen de l'ensemble de la population ne s'accompagne que d'une baisse de 0.3‰.

• Significative aussi du lien étroit qui lie la répartition à la taille du ménage, l'étude effectuée par P. Visaria[41] dont se dégage l'idée de la pertinence du classement des ménages selon la dépense par tête plutôt que selon le critère de dépense totale du ménage. Le découpage en déciles de dépenses effectué par l'auteur sur la base de données relatives à certains pays d'Asie confirmant en effet davantage l'hypothèse de la relation étroite qui lie la pauvreté à la taille du ménage[42], hypothèse qui devient il est vrai moins évidente quand le classement des mêmes ménages prend comme critère leur dépense totale.

---

(39) Non sans avoir donné lieu à des discussions statistiques (concernant notamment le problème de la transposition des résultats obtenus à partir des comparaisons internationales à l'évolution d'un pays au cours du temps), les effets de la répartition sur la fécondité dans les pays du Tiers-Monde semblent maintenant bien établis. On pourrait citer aussi l'étude de Flegg (1979) qui a porté sur un échantillon de 60 pays non communistes développés et moins développés, puis sur un sous-échantillon de pays moins développés sur la période 1968 – 1972. L'auteur y a montré par une analyse de régression multiple, que le niveau du produit par tête et celui de l'inégalité (mesuré par l'indicateur d'Atkinson) étaient parmi cinq variables (les trois autres étant le taux de mortalité infantile, le pourcentage des hommes analphabètes et le pourcentage des femmes économiquement actives), les deux qui exerçaient l'effet le plus sensible (et à peu près équivalent) : l'élasticité du taux de natalité par rapport à l'indice d'inégalité est de 2.3 % pour l'ensemble des 60 pays et de 3 % pour les 47 Pays moins développés (par rapport au produit par tête, l'élasticité est respectivement de – 2.1 % et – 2.4 %). Cf. P. Guillaumont, T 2, **op. cit.**, p. 260.

(40) R. McNamara, conférence du MIT 1977, cité par P. Guillaumont, **op. cit.**, p. 260.

(41) P. Visaria, «Poverty and living standards in Asia», in **Population and Dévelopment Review**, juin 1980.

(42) Entre autres résultats de cette étude la diminution constatée en effet dans la taille du ménage en rapport avec les déciles de dépense : la taille moyenne variant du décile de dépense le plus =

3.2.2. Le cas du Maroc

Nonobstant les remarques déjà faites à propos des difficultés du passage de la dépense au revenu[43], d'une part et de la nature du découpage souvent effectué selon des classes de dépenses hétérogènes et de dimension inégale d'une enquête à l'autre, le classement des ménages par déciles de dépenses effectué selon différentes optiques par les enquêtes de consommation nous fournit des indications qui semblent corroborer les hypothèses émises ci-dessus de la relation étroite entre revenu et taille du ménage et du caractère déterminent de la répartition dans cette relation.

Qu'il s'agisse en effet des résultats concernant l'évolution du nombre moyen de personnes par ménage selon les déciles de dépense (tableau 9), de la reconstitution de l'évolution de la taille du ménage selon les groupes sociaux en tenant compte de leur niveau de vie (tableau 10), ou de l'évolution de l'indice de corrélations entre ces deux variables (tableau 11), les disparités de revenus incarnées par les disparités de dépenses semblent être le facteur d'explication commun qui détermine l'évolution de la taille du ménage dans la mesure où ils affectent et déterminent aussi d'autres variables dont l'influence sur la fécondité est manifeste (éducation, statut de la femme, accès aux moyens contraceptifs, perception du coût et de l'utilité de l'enfant...).

Tableau 9 : Evolution du nombre moyen de personnes par ménage selon les déciles de dépense par personne en 1960, 1970, 1985. (Ensemble du Maroc)

Décile / Année	1960	1970	1985
1	6.3	6.1	7.7
2	6.1	6.5	7.2
3	5.8	6.4	6.9
4	5.9	6.5	6.8
5	5.9	6.6	6.3
6	5.8	6.5	6.1
7	5.5	5.8	5.6
8	5.3	5.5	5.0
9	4.8	5.7	4.4
10	4.4	4.8	3.4

Source : Population et consommation au Maroc, CERED 1988.

Très significatif aussi de l'intensité de la relation revenu / fécondité et du

= bas au décile le plus élevé d'un maximum de 6.2 à 7.5 à un minimum de 2.7 à 4.6 personnes par ménage.

(43) A. Mezzine, L'inégalité des revenus, facteur de régression de l'épargne, **op. cit.**

(44) Tableau reconstitué à partir des données relatives à l'évolution de la dépense par capita et de l'évolution de la taille moyenne du ménage pour les trois groupes sociaux pris en compte par l'enquête sur la population et la consommation au Maroc.

caractère vraisemblablement plus déterminent de l'inégalité des revenus, la reconstitution plus affinée de l'évolution de la dépense par tête et de la taille du ménage selon les groupes sociaux qui illustre l'interaction entre niveaux de vie et niveaux de fécondité. Reconstitution ou l'on peut relever une accentuation conjointe des écarts aussi bien des niveaux de vie (dépenses par tête) que des tailles du ménage correspondants et ce en dépit d'une amélioration du revenu moyen au niveau des différentes catégories (tableau 10).

Tableau 10 : Reconstitution de l'évolution conjointe de la dépense par tête et de la taille moyenne du ménage selon les groupes de dépense de 1960 à 1985[44]

Groupes de dépense	Accroissement en % de la dépense par tête			Variation en pourcentage de la taille du ménage		
	1960 - 70	1970 - 85	1960 - 85	1960 - 70	1970 - 85	1960 - 85
Quatre déciles inférieurs	- 12.5	+ 74.0	+ 52.2	+ 7.7	+ 10.9	+ 18.3
Quatre déciles moyens	+ 31.8	+ 38.1	+ 82.0	+ 8.9	+ 4.9	+ 3.6
Deux déciles supérieurs	+ 126.9	+ 14.3	+ 159.4	+ 13.0	- 25.0	- 15.2

Source : Population et consommation au Maroc, CERED 1988.

Mais plus significative que les relations établies par les tableaux ci-dessus où l'on peut tout aussi bien considérer que la fécondité soit la variable indépendante qui expliquerait l'inégalité et la faiblesse de la dépense (auquel cas une réduction de la fécondité qui affecterait en priorité les segments les plus démunis de la population serait de nature à atténuer les inégalités de répartition des revenus), est le résultat obtenu à travers la droite de régression de la taille moyenne du ménage selon le décile de la dépense par tête dont la pente exprime (tableau 11) une corrélation négative entre le niveau économique (dépense ou revenu) et la taille du ménage (fécondité). L'évolution constatée en effet aussi bien au niveau de la pente de cette droite (– 0.18 à – 0.43), qu'au niveau du coefficient de corrélation (– 0.93 et – 0.98), respectivement pour 1960 et 1985, indiquant non seulement une exacerbation du lien entre le niveau de vie et la taille du ménage mais aussi l'accentuation des disparités de revenus entre les deux périodes prises en compte.

Tableau 11 : Paramètres de la droite de régression de la taille moyenne du ménage selon le décile de la dépense moyenne par tête

Paramètres	Urbain			Rural			Ensemble		
	1960	1970	1985	1960	1970	1985	1960	1970	1985
A	6.4	6.6	7.6	6.6	6.9	8.6	6.6	6.8	8.3
B	- 0.20	- 0.16	- 0.40	- 0.16	- 0.15	- 0.41	- 0.18	- 0.15	- 0.43
r	- 0.96	- 0.89	- 0.97	- 0.86	- 0.66	- 0.95	- 0.93	- 0.75	- 0.98

Source : Population et consommation au Maroc, CERED, 1988
T = A + b.D
T, taille du ménage
A, constante de la droite de régression
b, pente de cette droite
D, le décile de la dépense par tête

Il apparaît donc en définitive et c'est là l'idée qui semble se dégager de ces vérifications que le niveau de fécondité est intimement lié aux revenu mais demeure toutefois plus déterminé par l'état de la répartition des revenus que par leur niveau moyen. Dans la mesure en effet où la fécondité est une fonction décroissante, mais de moins en moins et donc de façon non linéaire, du revenu, ce qui est plus le cas dans les économies sous-développées que dans les économies développées où la relation est plutôt en U (décroissante puis croissante), il en résulte qu'à un même revenu moyen par tête corresponde une moindre fécondité s'il est également réparti que s'il résulte du revenu élevé d'un petit nombre.

4. CONCLUSION

Frein ou facteur d'épargne, telle a été la question que nous nous sommes posés il est vrai de façon indirecte dans le débat ci-dessus de l'influence d'une démographie galopante sur les ressources, l'accumulation et partant sur le développement économique. Débat, où avons-nous remarqué l'action sur les dépenses, les revenus et l'épargne des ménages, sans être explicite reste un passage obligé des différents arguments en présence.

Dans la mesure en effet où la taille du ménage influe directement sur sa consommation et sa dépense, les différences du taux d'accroissement démographique ne peuvent qu'affecter différemment les revenus et l'épargne des ménages. L'effet sur le revenu et l'épargne de la croissance démographique est par ailleurs d'autant plus manifeste et différencié qu'il agit sur la structure par âge de la population faisant en sorte qu'une population à croissance rapide aura tendance à être plus jeune et par conséquent augmente le nombre d'inactifs à charge en créant un rapport défavorable entre producteurs et consommateurs (hypothèse du cycle de vie et du rapport de dépendance)...

Toutefois, si l'arithmétique démographique semble plaider systématiquement en faveur d'un effet négatif de la croissance démographique sur le revenu et l'épargne, d'autres hypothèses ont montré que cet effet peut être atténué voire dans certains cas devenir source de dynamisme et partant de revenus additionnels

dans la mesure où il permet d'une part de stimuler l'effort productif des actifs pour subvenir au besoin des personnes à charge (et ce, aussi à l'échelle du ménage qu'à l'échelle macro-économique) et d'autre part de générer à long terme des revenus qui résulteraient de l'assistance que fournira plus tard l'enfant à ses parents et à la collectivité (hypothèse de dynamisme social, investissement démographique)...

C'est dire la difficulté à apprécier l'influence des variables démographiques sur le développement, et partant à prendre parti dans une controverse où chaque argument paraît être autant justifié ou critiquable que son rival. l'effet sur les revenus et l'épargne des ménages, passage obligé de cette controverse étant d'autant plus complexe et difficile à apprécier que sa vérification doit tenir compte de plusieurs niveaux et d'analyse :

- Le niveau de développement
- Le niveau macro ou micro économique
- Le niveau familial (ou du ménage) et le niveau individuel
- L'appréhension de l'ensemble d'un cycle de vie ou d'une période donnée, au risque que les effets observés soient influencés par des variations conjoncturelles sans rapport la croissance démographique.
- Le sens des causalités...

Autant de précautions pour qui voudrait procéder à une vérification approfondie et concluante des différentes hypothèses théoriques que l'on vient d'exposer.

L'objectif plus modeste de cette réflexion ayant été tout au plus une tentative d'appréciation dans le cas du Maroc de la portée de certaines hypothèses faisant des structures démographiques un frein systématique à la formation de l'épargne d'une part, d'autre part de ressortir certaines limites à l'argument imputant la disparité et la faiblesse des revenus à l'accroissement démographique. L'une comme l'autre des deux hypothèses pêchant respectivement par la non prise en compte de certains facteurs spécifiques susceptibles d'atténuer les effets considérés et par l'imprécision quant aux sens des causalités.

BIBLIOGRAPHIE

ANDO (A) et MODIGLIANTI (F), «Test of the Life Cycle Hypothesis of Saving,» *Bulletin of Oxford University Institute of Economics and Statistics,* vol. 19, mai 1957.

CERED, *Famille au Maroc, les réseaux de solidarité familiale,* Rabat, 1996.

CERED, *Population et consommation au Maroc,* Rabat, Novembre 1988.

CERED, *Sécurité sociale et développement socio-économique,* Rabat, 1997.

CHESNAIS (J.C) et SAUVY (A), «Croissance démographique et développement économique dans les pays peu développés de 1960 à 1972», *Population,* novembre – décembre 1975, pp. 1150 – 1155.

COALE (A), Hoover (E), *Population Growth and Economic Development in Low Income Countries : a case study in India Prospects,* Princeton University Press, 1958.

EL HARRAS (M), *Les réseaux de solidarité familiales, Enquête nationale sur la famille et les réseaux de solidarité familiales,* CERED, Rabat 1996.

GUILLAUMONT (P), *Economie du développement,* Collection Themis, PUF, t. 2.

KUZNETS (S), «Size and age structure of family households : exploratory comparisons», *Population and Development Review,* Juin 1978.

MASSON (A), «Profils d'accumulation patrimoniale et modèles de cycles de vie», *Revue Economique* (Epargne et patrimoine des ménages), Vol 34, n° 1 janvier 1983. PUF.

MEZZINE (A), «L'inégalité des revenus, facteur de régression de l'épargne,» *Annales Marocaines d'Economie,* N° 13, Automne 1995.

MGHARI (M), *Perception par les parents des coûts et bénéfices des enfants, Enquête nationale sur la famille et les réseaux de solidarité familiale.* CERED, Rabat 1996.

NOUIJAI (A) et LFARAKH (A), «Quelques facteurs explicatifs de l'évolution des ménages et des familles selon la taille», *6ème Colloque de démographie maghrébine,* CERED, Rabat, 1985.

REPETTO (R), *Economic equality and fertility in developing countries,* Baltimore 1979.

TABAH (L), *Population Growth and Economic Development in the Third World,* Ordina ed., 1975.

TOBIN (J), «Les disparités internationales de comportement d'épargne : une analyse par le cycle de vie». Etude reprise de la revue *Problèmes Economiques* par le quotidien *l'Opinion* du 16/1/1991.

VISARIA (P), «Poverty and living standards in Asia», in *Population and Dévelopment Review,* juin 1980.



Royaume du Maroc
Université Mohammed V
Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Rabat
SERIE : ESSAIS ET ETUDES N° 27

MÉLANGES

OFFERTS AU PROFESSEUR BRAHIM BOUTALEB

Coordinateur

ABDELMAJID KADDOURI